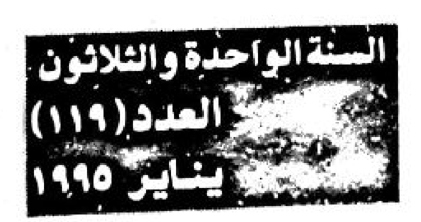
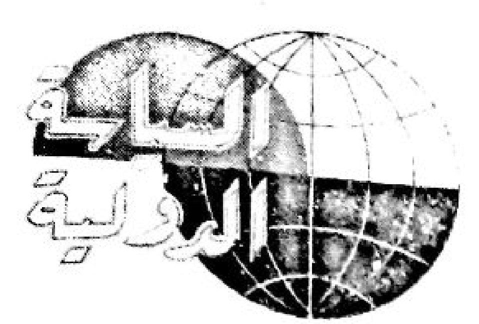
الأهرام


السياسة
الدولية


السنة الواحدة والثلاثون
العدد (١١٩)
يناير ١٩٩٥





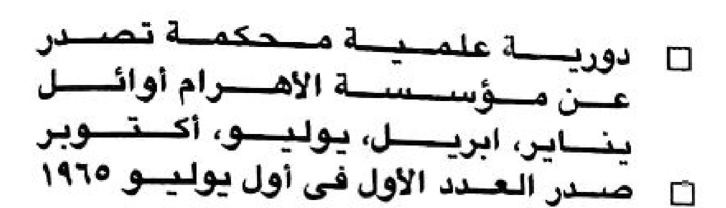
رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير:

إبراهيم نافع

أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د. بطرس بطرس غالى





- دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الأهرام أوائل يناير، ابريل، يوليو، أكتوبر
- صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

☐ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسي والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم.
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية.

☐ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد

تليفون : ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠

فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ — TELEX : 20185 - 92544

☐ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات.
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة، الأردن ٢,٧٥٠ دينار، الكويت ٢ دينار، السعودية ٢٥ ريالاً، تونس ٦,٠٠ دينارات، المغرب ٧٥ درهماً، البحرين ٢.٥ دينار، قطر ٢٥ ريالاً، دبى ٢٥ درهماً، ابو ظبى ٢٥ درهماً، مسقط ٢.٥ ريال، غزة/ القدس/ الضفة ٣,٥٠ دولار، الجمهورية اليمنية ٢٠٠ ريال، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً.

☐ الاشتراكات السنوية :

- داخل جمهورية مصر ٢٠ جنيها مصرياً. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والافريقى ٤٠ دولارا أمريكياً. فى باقى دول العالم ٥٥ دولارا أمريكياً. وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى ادارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء - القاهرة

☐ الاعلانات :

إدارة الاعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

Scanned with CamScanner

المحتويات

Scanned with CamScanner



١٩٩٥ : عام حاسم فى مسيرة السلام!

العملية المعقدة والصعبة لبناء السلام العربى - الاسرائيلى، والتى بدأت منذ ثمانية عشر عاما، سوف تدخل بلا شك مرحلة صعبة هذا العام الجديد (١٩٩٥). فعلى طريق هذه التسوية انجزت مصر معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ وبعد ذلك بخمسة عشر عاما وقع الاردن اتفاق السلام (١٩٩٤)، غير ان ماتبقى من جبهات يظل هو الاصعب والاكثر تعقيدا، أى استكمال عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية بعد اتفاقية غزة - أريحا، وانجاز عملية السلام السورية - الاسرائيلية، وما يرتبط بها من سلام اسرائيلى - لبنانى.

والآن، ونحن فى مفتتح عام ١٩٩٥، تجرى الاتصالات والمفاوضات الصعبة على الجبهتين الفلسطينية والسورية. وفى حين يأمل البعض فى ان يكون عام ١٩٩٥ هو عام انجاز هذه التسويات، فان كثيرين آخرين لايتفاءلون خيرا بذلك، ويرون ان عام ١٩٩٥ لن يكون سوى عام أخر من المفاوضات الصعبة غير المجدية !

على الجبهة الفلسطينية - الاسرائيلية هناك قضيتان، أولها، تنفيذ ماتم الاتفاق عليه فعلا فى اعلان المبادىء الفلسطينية - الاسرائيلية فى واشنطن (سبتمبر ١٩٩٣) واتفاق تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة وأريحا الذى أبرم فى القاهرة (مايو ١٩٩٤) وثانيهما استكمال مباحثات الحكم الذاتى لتشمل بقية اراضى الضفة الغربية. والتطور المثير للقلق هنا هو محاولة اسرائيل التراجع عن بعض ماسبق الاتفاق عليه فى اعلان المبادىء بخصوص اعادة نشر قواتها وانسحابها من مدن وقرى الضفة تمهيدا لاجراء الانتخابات الفلسطينية. غير ان هذه المشاكل انما تتشابك مع العديد من المشكلات العملية التى تغذى بعضها البعض فوق منطقة الحكم الذاتى، وعلى رأسها استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية، والمعاناة اليومية التى يتعرض لها الفلسطينيون خاصة فى قطاع غزة. وبعبارة اخرى فان المواطن الفلسطينى العادى لم يلمس حتى الآن ارهاصات التغيير فى أوضاعه المعيشية، فى حين مازالت مشكلات المواجهة مع الاسرائيليين تطغى على حياته اليومية. ولاشك ان استمرار هذه الاوضاع يشكل رصيدا يتزايد باستمرار للقوى الرافضة للعملية السلمية التى بدأت مع اتفاق غزة - اريحا. ووفقا لهذه القوى فان اسرائيل لن تسمح بأى تطوير للاوضاع الى حكم ذاتى حقيقى، فضلا عن الاعتراف بكيان فلسطينى مستقل، ولن تتخلى عن دعاواها بالاحقية فى الاستيطان فوق اى رقعة من فلسطين بما فيها منطقة الحكم الذاتى. والواقع ان تأمل السلوك الاسرائيلى الراهن فى الضفة وغزة يوحى بأن هذا السلوك نفسه يمثل اهم مصادر الدعم غير المباشر للقوى الرافضة للسلام. وتجد السلطة الفلسطينية نفسها ازاء ذلك فى موقف لاتحسد عليه بين التعنت والغطرسة الاسرائيلية وبين التطرف والمزايدة من القوى الفلسطينية الرافضة للسلام، وبهذه الكيفية تدخل عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية عام ١٩٩٥ وكأنها فى سباق مع الزمن، فاما ان ينتصر السلام، او ينتصر التطرف والمزايدة !

والتحدى نفسه يمكن رصده على الجبهة السورية - الاسرائيلية فى صياغة اخرى. فالقضية المحورية فيها هى الانسحاب الاسرائيلى من هضبة الجولان المحتلة، والشد والجذب بين الجانبين يتعلق باصرار سوريا المشروع والعادل على الانسحاب الاسرائيلى الكامل من هضبة الجولان كشرط اساسى لاى سلام مع اسرائيل. او ما يصفه السوريون بالانسحاب الشامل مقابل السلام الشامل فى حين ترفض اسرائيل ذلك وتعتبره مشروطا

ومماحكات لانهاية لها. واذا كانت اسرائيل تتردد اكثر على الجبهة الفلسطينية فى تنفيذ ما اتفقت عليه فعلا فى اعلان المبادىء فانها تتردد اكثر - على الجبهة السورية - فى ان تلزم نفسها بالاتفاق اصلا وذلك من خلال وضعها لمطالب لاتفسرها الا حالة التخوف والشكوك العميقة تجاه سوريا. فهى ترفض فكرة الانسحاب الشامل من الجولان وتطمع فى الاحتفاظ ببعض المناطق والمرتفعات الاستراتيجية فيها لتكون مراكز لمراقبة التحركات السورية، وهى تريد ان تكون معظم الترتيبات الامنية فى الهضبة من نصيب سوريا وليس اسرائيل، وفوق ذلك يطلب الاسرائيليون تخفيضا فى عدد الجيش السورى وتغييرا فى تركيبه! وليس من الغريب ان ترفض سوريا هذه المطالب الاسرائيلية، فالجولان ارض سورية، يجب ان تعود كلها، كما يرى السوريون ان اية ترتيبات أمنية بالجولان يجب ان تكون متكافئة ومتوازية بين الجانبين: السورى (فوق ارض الجولان) والاسرائيلى (على الجانب الآخر منها، عند حدود ٤ يونية ١٩٦٧).

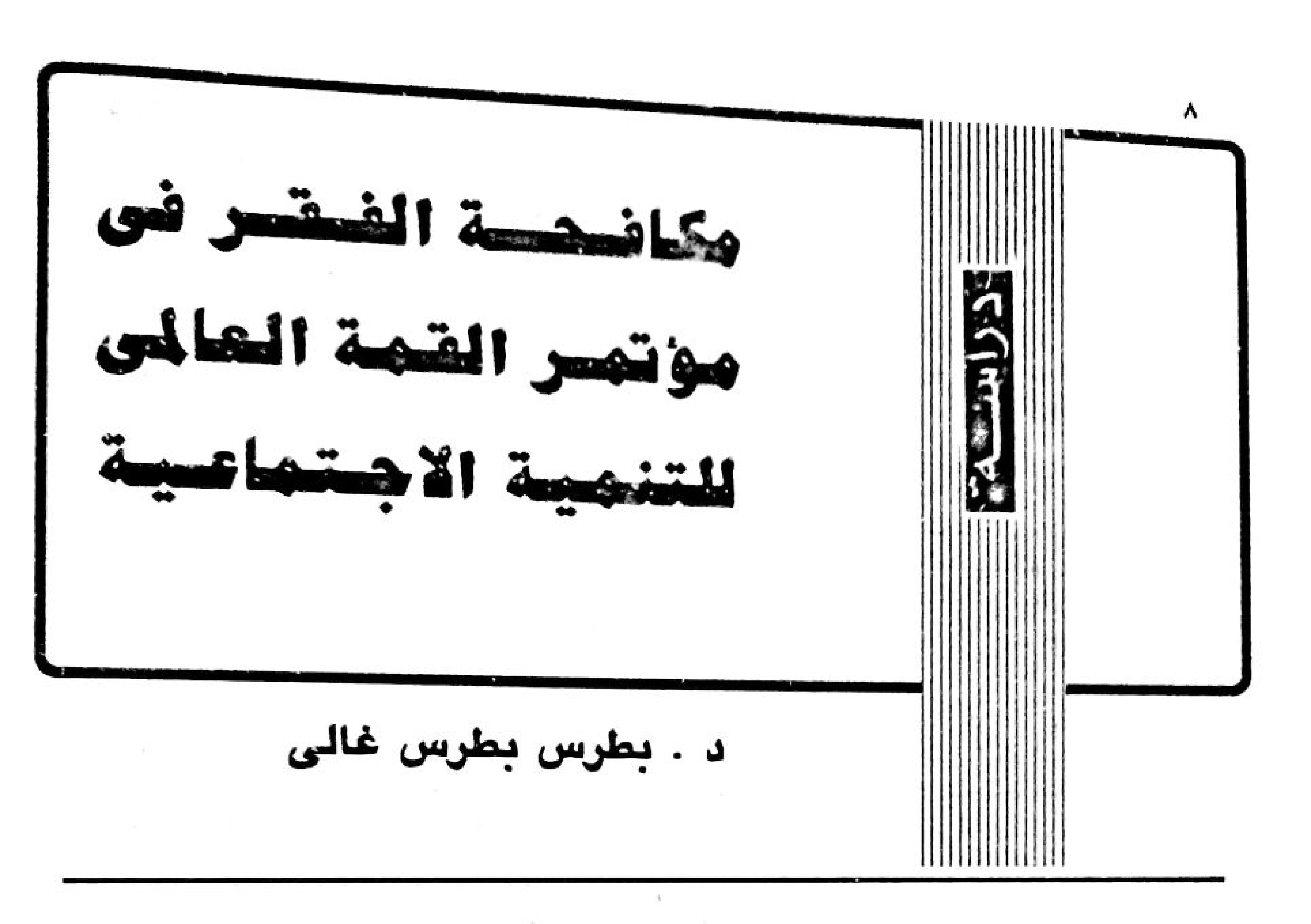
والصعوبة فى المفاوضات السورية - الاسرائيلية هى ان اوراق كل من الطرفين قوية: ففى حين لدى اسرائيل احتلالها الفعلى لارض الجولان، وقوتها العسكرية - ولديها ايضا تلويحها لسوريا بالفوائد الاقتصادية للسلام، فان لدى سوريا أهميتها المركزية للسلام «العربى الشامل» الذى تحتاجه اسرائيل، ولديها ايضا قوتها العسكرية ووجودها المؤثر فى لبنان وفى الجنوب منه على وجه الخصوص. واذا كان الاسرائيليون يعلون من شأن الاعتبارات الامنية فى تعاملهم مع سوريا فان السوريين التزموا امام انفسهم وامام العرب الآخرين بموقف يصعب عليهم التراجع عنه.

المفاوضات على الجبهة السورية - الاسرائيلية سوف تكون لذلك صعبة وشاقة، خاصة وان كلا الجانبين يدخل المفاوضات وأمامه التجارب السابقة مع مصر والاردن ومنظمة التحرير! واذا كانت اسرائيل قد استخلصت من تلك التجارب ان تكون شديدة الحذر امنيا، وان تلح فى تحديد وتعريف «السلام» الذى سوف تحصل عليه، فان القيادة السورية لاتريد من قوى سياسية اخرى داخل سوريا او داخل غيرها من الاقطار العربية ان تزايد - على ما سوف تتفق عليه - باسم الاسلام او باسم القومية! ولذلك فان دفع المفاوضات السورية - الاسرائيلية سوف يحتاج لعوامل مساعدة قوية، اقليمية ودولية. وفى حين يمكن ان تلعب مصر هذا الدور الاقليمى المساعد - وهى تلعبه بدأب وإصرار بالفعل - فإن الولايات المتحدة تظل الطرف الدولى الاهم الذى يتحتم أن يستمر حضوره الثقيل فى تلك المفاوضات حتى يمكن ان تكتسب قوة دفعها الذاتية.

عام ١٩٩٥ سوف يكون اذن عاما حاسما فى عملية السلام العربية - الاسرائيلية واذا كان هناك طرف يتحمل المسئولية الاكبر فى دفع هذه العملية الآن على المسارين الفلسطينى والسورى، فهو اسرائيل نفسها. وما هو مطلوب من اسرائيل بالتحديد هو ان تتخلى عن اوهام ومخاوف: «الأوهام» الخاصة بالحقوق اليهودية الالهية او التاريخية فوق كل شبر من ارض فلسطين متجاهلة أبناءها العرب الذين من حقهم ايضا ان يكون لهم كيانهم السياسى المستقل المبرأ من اية بؤر استيطانية، او مراكز عسكرية مستفزة. و«المخاوف» الناشئة عن الشكوك الامنية تجاه نوايا السلام السورية، والتى تجعل الاسرائيليين يتصورون أن أمنهم سوف يتحقق بالتفوق العسكرى، والمناطق العازلة، ونقاط المراقبة.

ان السلام يستلزم بعض التنازل وبعض المغامرة، وبعض الايمان بأن العلاقات بين البشر تقوم على الثقة المتبادلة، قبل اية ترتيبات قانونية او سياسية او عسكرية فهل سوف تقدر اسرائيل على السير على طريق السلام الحقيقى. ذلك هو السؤال المحورى عام ١٩٩٥. □

د . أسامة الغزالى حرب



مكافحة الفقر فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية

د . بطرس بطرس غالى

يحتفل العالم فى العام القادم بالعيد الخمسينى لانشاء منظمة الامم المتحدة وليس الاحتفال هنا بالمعنى المحدود للكلمة ولكنه يتسع للتفكير والتحليل والابتكار والعمل الجدى والتنفيذ الفعلى. وفى هذا الاطار سيجتمع رؤساء الدول والحكومات فى الفترة من ٦ - ١٢ مارس ١٩٩٥ فى كوبنهاجن. فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية. ان هذا المؤتمر سوف يوفر فرصة فريدة للعمل على تحسين اعمال الامم المتحدة وتعزيز قدرتها على مساعدة المجتمع الدولى. كما سيكون ايضا منبرا يتوصل فيه العالم الى تفاهمات جديدة وصياغة سياسات فعالة فى مجالات هامة تهم كافة الدول الغنية منها والفقيرة. المتقدمة منها والنامية.

وأولا وقبل كل شئ سوف يوفر مؤتمر قمة كوبنهاجن فرصة فريدة لبدء عهد جديد يتحقق فيه التعاون الدولى على تحقيق امن الانسانية العالمى والتنمية البشرية المتواصلة.

هذا وأود هنا أن أعرض لما تمثله هذه الفرصة من أهمية بشئ من التفصيل:

اولا - التحديات والفرص :

نشأت الحاجة الى عقد مؤتمر يناقش موضوعات التنمية الاجتماعية على مستوى القمة نتيجة للحاجة الماسة إلى تفكير جديد فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ونتيجة للتغيرات الرئيسية التى طرأت على الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية. وبعض هذه التغيرات واضح للجميع مثل انهاء الحرب الباردة وما تبع ذلك من اختلال موازين القوى وأثر ذلك على مسرح العلاقات الدولية إلا أن هناك تغيرات اخرى. كالتوسع الهائل فى الاتصالات الدولية وثورة التكنولوجيا . وهى عبارة عن اتجاهات كانت تستجمع قواها منذ الستينات والسبعينات. ولكن الاثار المترتبة عليها بالنسبة للعلاقات الدولية لم تكن دائما واضحة المعالم. وثمة تغيرات اخرى كالاتجاهات نحو زيادة تهميش الدول الفقيرة وهو ما يغيب عن بال الراى العام بل ويتجاهلها واضعو السياسة فى كثير من الدول الاكثر ثراء. ولذلك فان مؤتمر القمة الاجتماعية يتعين عليه ان يحيط بجميع هذه التغيرات وان يقدر اثارها على الشعوب.

وفى هذا الصدد فان مجال السلم والأمن ليعد مجالا رئيسيا ينبغى إعادة التفكير فيه بصورة جوهرية. وفى هذا يلزم أن تتحول مفاهيمنا عن الأمن من الأمن العسكرى الى الأمن البشرى، ومن الاهتمام بالوسائل والنهج



العسكرية لاحتواء النزاعات والسيطرة عليها إلى العمل الخلاق للحد من أو القضاء على أسبابها الاقتصادية والاجتماعية. ويجب ان يركز هذا العمل على النطاق الجديد من المخاطر والاتجاهات التى تعرض رفاهية الشعوب. وكذلك احتمالات حفاظها على تقدمها. للخطر.

ففى الماضى كانت التحديات التى يواجهها السلم والأمن الدوليين تنشأ أساسا عن النزاع بين الدول. ولكن العدوان المباشر من دولة على دولة اخرى امر نادر الآن. فمن بين ٨٢ نزاعا مسلحا وقعت فى الفترة بين عامى ١٩٨٩و١٩٩٤، لم تقع إلا ثلاثة نزاعات دولية. أما باقى النزاعات فكانت داخل البلد الواحد ما قد يسمى بالحرب الاهلية وتوصف بأنها نزاعات قبلية أو عرقية أو محلية. كذلك فان الاسباب الكامنة وراءها تكون سياسية واجتماعية واقتصادية: باختصار فان هذه النزاعات تكون نتيجة الفشل فى تحقيق التنمية الشاملة وكذلك الفشل فى ايجاد شعور بتوافر الفرص والتقدم لكل المجموعات الرئيسية داخل كل أمة.

وكما طور المجتمع الدولى نظم الأمن الجماعى لردع المعتدين يجب عليه فى المستقبل ان يطور اليات اجتماعية واقتصادية جماعية لمعالجة هذه النزاعات العرقية أو القبلية.

واليوم توجد خمسة انواع جديدة من الاخطار التى تهدد أمن الدول وشعوبها.

اولا: ظهور قوى ذات طابع عالمى لا يمكن لأى دولة ان تسيطر عليه بمفردها. من بين هذه القوى التدهور والتلوث المستمران للبيئة. وتفشى الامراض. مثل نقص المناعة المكتسب (الايدز) والهجرة عبر الحدود الوطنية. بما فى ذلك النزوح الجماعى والمتزايد للاجئين بحثا عن ملاذ امن من الحرب والاضطهاد.

ثانيا: تزايد عد د وحدة الاخطار والكوارث الطبيعية خلال العقود الاخيرة وما يترتب على ذلك من حاجة ماسة لان تتخذ الدول الاجراءات والاحتياطات اللازمة لاتقاء الكوارث والتأهب لها والاغاثة فى حالة وقوعها. وبالرغم من ان غالبية الاجراءات المطلوبة ذات طابع وطنى، فان التعاون والعمل الدوليين يمثلان عنصرا أساسيا سواء كان ذلك فى مجال وضع قيود على انبعاث الفلوروكربونات للحد من سرعة الاحترار العالمى أو اتخاذ الاستعدادات لمواجهة الأعاصير والأعاصير المدارية أو التخطيط لتجنب اسباب الفيضانات أو زيادة التصحر.

وكثيرا ما تكون هذه التحديات العالمية مترابطة. فالزيادة الحادة فى عدد الكوارث الطبيعية فى العقدين الماضيين نتيجة وسبب فى آن واحد للخطر البيئ والضغط

السكاني.

ثالثا: ظهور نوعية جديدة من الاخطار المدمرة تتخطى الحدود والسلطات الوطنية وتضعف قدرتها على حفظ السلام الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فان هناك مجموعات إجرامية دولية قوية تعمل الآن خارج نطاق القانون الوطني أو الدولي. وتشمل أنشطة هذه الجماعات الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتجارة السلاح غير المشروعة. بما في ذلك الاتجار بالمواد النووية وتهريب المعادن الثمينة وغيرها من السلع. وتستغل هذه العناصر الاجرامية كلا من النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي الجديد كما تستغل ايضا تباين النظم والممارسات بين الدول. كذلك فان بحوزة هذه المجموعات اموال طائلة تستخدمها في رشوة وإفساد المسئولين في الدول. ان بعض «أباطرة» الاجرام أغنى من كثير من الدول الفقيرة.

رابعا: إن نطاق التهديدات الدولية الجديدة لا يقتصر على ما هو غير قانوني تحديداً. حيث تعقد الصلات الدولية داخل الاطار الاقتصادي العالمي الان قد بلغ درجة أصبحت معه الآليات الوطنية لممارسة النفوذ والسيطرة في كثير من المجالات ضعيفة وبطيئة. وفي كثير من الاحيان غير كافية لبلوغ حتى الأهداف ذات الأولوية الوطنية العليا. وتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي وتجنب التقلبات المالية المفاجئة والحادة كلها مجالات اهتمام اساسي، وما لم تتخذ اجراءات جديدة للقيام بعمل تعاوني دولي، فليس في مقدور اية حكومة بمفردها أن تحققها اليوم في إطار الاقتصاد الأكثر تكاملا.

خامسا: هناك مجموعة خامسة من التحديات الأقل وضوحا تأتي من قوى دولية تعمل في النسيج الثقافي للمجتمعات الحديثة. وتواجه مجتمعات كثيرة أزمات قيم نتيجة التحديث الاقتصادي والتكنولوجي السريع. وإضفاء الطابع العالمي على الانباء والمعلومات والاتصالات والافلام وأشرطة الفيديو، وهو ما ينعكس بالتالي على التطلعات الثقافية والاقتصادية، مما يضيف عنصرا قويا للتغيير الاجتماعي. وبالرغم من ان قدرا كبيرا من هذه الأمور ايجابي بالنسبة لعملية التغيير. فمن منا يستطيع ان ينكر ان كثيرا من الناس في كافة الدول يشعرون بانزعاج عميق من السرعة التي تسير بها عملية التغيير وكثافتها بالاضافة الى عدم التأكد مما سوف ينتج عن هذه العملية.

ولذلك تبدأ المحصلة النهائية لهذه التأثيرات المختلفة بالاضطراب الاجتماعي مسببة عزلة كثير من الافراد عن مؤسسات مجتمعاتهم. وانتهاء بالصراع الاجتماعي. وفي هذا الصدد فانه تجدر الاشارة الى أن عددا قليلا جدا من المجتمعات هو الذي سلم من تأثير قوى التفكك الاجتماعي. ويواجه «الشمال» هذه التحديات الاجتماعية بنفس القدر الذي يواجهها به «الجنوب». وهناك تغير اجتماعي ذو شأن وسريع يأخذ مجراه الآن في الدول المتقدمة. فهناك مثلا صناعات بكاملها تحتضر في بعض الدول. مثل صناعات الفحم والصلب وهي ما كانت في الماضي تعتبر العمود الفقري للتصنيع مما يترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة وزيادة الفقر والعزلة: أي ان المجتمع باسره يعاني.

اما في الدول النامية. كثيرا ما ينجم عن التحضر السريع تغيرات مؤلمة في حياة المجتمعات الريفية. فينزح المزارعون الى المدن واحيانا الى المدن الكبرى - بحثا عن العمل. ويخلفون وراءهم تماسك المجتمع الريفي ومعرفتهم العميقة بهذا المجتمع. ويكافحون من اجل ايجاد السكن والمأوى والعمل وكذلك احترام الذات. ونتيجة لذلك تعاني الاسر من الانقسام ووطأة الضغوط. وفي كثير من الدول النامية يؤدي الانفجار السكاني الى تفاقم المنافسة على الموارد والوظائف المحدودة نسبيا في الوقت الذي تزيد فيه تكلفة توفير التعليم الاساسي والرعاية الصحية للجميع زيادة هائلة.

وكثيرا ما تؤثر التهديدات والتحديات الواردة اعلاه على المرأة والفتاة اكثر من تأثيرها حتى على الرجل والفتى. فعندما تنتشر البطالة فان المرأة في العادة هي اول من يستغني عنه أو يعطى عملا لبعض الوقت. في حالات التقشف تخفض ميزانيات التعليم. وفي العادة تكون الفتاة هو أول من يطلب منه الانقطاع عن الدراسة. وفي مجالي الصحة والتغذية، فان الخدمات الوقائية للسيدات الحوامل مثل برامج تعزيز التغذية، وما إلى ذلك تأتي على رأس قائمة البرامج غير الاساسية التي يمكن الاستغناء عنها في حالة ندرة الموارد. ومازال كل هذا يحدث بالرغم من أوجه التقدم الرئيسية في الوعي باحتياجات المرأة والضغط المتزايد من كثير من النساء والمنظمات النسائية لتحقيق الانصاف والعدالة الاجتماعية بين الجنسين.

وهكذا، فان الشعور بانعدام الأمن وتزايد الخوف من فقدان الحقوق والممتلكات يشكلان جزءا من الأزمة الاجتماعية ومؤثرا سلبيا فيها على حد سواء حيث يساعد هذا الشعور على تفاقم الأزمة. وهذه الأزمة الاجتماعية العالمية تهدد كثيرا من الدول بقدر ما يهددها اي عدوان خارجي. ولذا. يجب على المجتمع الدولي ان يعمل من اجل التغلب على هذه التحديات الدولية الجديدة. ولتحقيق ذلك فانه من الضروري تصور طرق وانماط جديدة لتحقيق التعاون الدولي في المجال الاجتماعي وتحديد هذه الطرق والانماط وتنفيذها ثم مواصلة متابعتها.

ثانيا - الأهداف والغايات :

لقد تم تحديد موضوعات ثلاثة رئيسية لتكون محور تركيز مؤتمر القمة الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاجن وهي الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. وهدف المؤتمر هو وضع برنامج عمل لمواجهة هذه التحديات. اي الحد من الفقر وزيادة العمالة وتعزيز الترابط الاجتماعي. وبديهي

أنه لا يمكن فرض برنامج عمل واحد على جميع الدول وإنما المقصود هو الاتفاق بين الدول - على أعلى مستوى - على برنامج عمل شامل يكون إطارا للعمل الوطني بحيث يتلاءم مع الخصائص المميزة لكل دولة على حدة. وإن كان يضم عناصر هامة من عناصر الدعم الدولي ودعم الأمم المتحدة، ولاسيما لأقل الدول دخلا. فالهدف من عقد هذا المؤتمر هو وضع خطة ايجابية وعملية تتضمن اجراءات وطنية ودولية لتشجيع جميع الدول على تحقيق مستويات معيشة افضل وسبل للكسب اكثر انتاجية. وترابط اجتماعي أقوى.

ومن أجل هذا الهدف قمت باعداد ورقة عمل حول «خطة للتنمية»، وهو وثيقة مكملة لـ «خطة للسلام» التى اصدرتها قبل عامين. وقد حددت «خطة للتنمية» خمس دعائم للتنمية: السلام، الاقتصاد، البيئة، العدالة الاجتماعية، والديمقراطية. وأملي ان يوضع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في هذا الاطار. مع التركيز بصفة خاصة على مواجهة الفقر وزيادة فرص العمالة ودعم الترابط الاجتماعي.

لقد عقدت الدول الاعضاء في الأمم المتحدة اجتماعات تحضيريان لتقديم المقترحات ومناقشتها وإعداد وثائق معلومات أساسية ومشاريع بيانات والقاء وسماع عدد كبير من الكلمات من وفود حكومية وممثلي منظمات غير حكومية الذين يشاركون بكل حماس وبدرجة كبيرة من الالتزام. وليس كل هذا يسيرا. فمجالات الاهتمام الرئيسية الثلاثة ليست كبيرة ومعقدة فحسب. بل إنها تتفاعل مع بعضها البعض ومع اتجاهات قصيرة وطويلة المدى في جميع جوانب الاقتصاد العالمي. وتظهر بطرق مختلفة في اجزاء مختلفة من الكرة الارضية: فقد تأخذ شكل توترات بين العمال الفقراء في إحدى الضواحي الفقيرة فى مدينة من مدن الجنوب. أو ما يشعر به شباب الاقليات أو المهاجرين العاطلين من إحباط فى وسط مدينة من مدن الشمال، الى حالات العنف والقتل بل أحيانا المذابح الجماعية والابادة. كما شهدنا مؤخرا في افريقيا.

وبالرغم من هذه التعقيدات فان الحكومات والمنظمات غير الحكومية تتجه نحو توافق فى الآراء بشأن وضع ورقة عمل واحدة تتضمن اجراءات محددة يتم الاتفاق عليها والالتزام بها. وفي هذا الصدد فانه من الضرورى إيلاء الأولوية لما يلي:

- اولا: وضع هدف للقضاء على الفقر المدقع في كل بلد في المستقبل القريب، وربما وضع هدف فورى يتمثل في تخفيض عدد الفقراء الى النصف في كل بلد فى خلال العقد المقبل. وقد يبدو للبعض ان هذا الهدف غير واقعي. ولكنه فى واقع الأمر، هدف في متناول معظم الدول فعلا إذا توافر الالتزام.

الوطني وقدر كاف من الدعم الدولي لأكثر الدول فقرا. ويمكن الاعتماد فى هذا الصدد على أوجه التقدم الهائلة فى مجالات الصحة والتعليم وتوفير الخدمات الأساسية التى شهدها العالم في كثير من الدول في العقود الثلاثة الأخيرة. كما يمكن أيضا الاعتماد على الخبرات المحددة في مجال الحد من الفقر التى اكتسبتها دول معينة فى مختلف القارات في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة: ومن أمثلة ذلك تخفيض عدد الفقراء منذ عام ١٩٧٠ في اندونيسيا من ٦٠ إلى ١٤ فى المائة، كما نجحت كل من الصين والهند وشيلي وكولومبيا وبوتسوانا وموريشيوس والأردن وعمان في تحقيق تقدم في هذا المجال وإن كل ذلك بنسبة أقل من تلك التى حققتها اندونيسيا.

- ثانيا : لابد من إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الدولية وفي وسائل تنفيذها والتركيز على التنمية البشرية وإيلائها الأهمية اللازمة حيث اعتدنا التركيز على المعايير المالية والإقتصادية دونما اهتمام كاف بالتنمية البشرية التى هى أساس أى تقدم. وبالطبع يجب أن تظل الخطط والسياسات سليمة اقتصاديا وماليا وقابلة للتنفيذ. وهناك توافق فى الآراء يتبلور حاليا مفاده أنه يجب زيادة الاهتمام بالأولويات والاهتمامات البشرية فى صميم عملية صنع السياسة الاقتصادية. ويصدق هذا على المستويين الوطني والدولي. وقد تولت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية صياغة دعوة موجهة إلى الأمم المتحدة للاضطلاع بعملية إعادة تفكير فى سياسات الإصلاح الهيكلي كما يراها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

- ثالثا : إن مشكلة البطالة تمثل التحدى الأكبر والأكثر صعوبة لتعدد جوانبها. فقد وصلت البطالة حاليا فى دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ٣٥ مليونا. نحو ١٠ في المائة في المتوسط، من القوى العاملة. وبدون أخذ البطالة المستترة في الحسبان، أى أولئك العمال الذين لا يجدون حافزا حتى للتقدم للحصول على عمل لان الأمل في الحصول عليه يبدو ضئيل جدا. وفي غالبية الدول النامية نجد أن مشاكل البطالة أوسع نطاقا بل وأكثر خطورة بسبب وجود أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل الذين يعانون من الإحباط وانخفاض الأجور. وظروف عمل قاسية فى كثير من الأحيان. ومن ناحية أخرى فمازالت القوى العاملة نساء أو رجالا وفي كثير من الأحيان اطفالا، تكافح من أجل كسب العيش في مجال الزراعة او في القطاع غير النظامي في تجارة صغيرة أو بعض الخدمات والصناعات الصغيرة.

ومن أجل ذلك كله فإن التحدى لمشكلة البطالة ومعالجتها لابد أن يتعدى مجرد خلق الوظائف. مع كل مايمثله هذا الأمر من أهمية حيوية. وفي الدول الغنية والفقيرة على حد السواء. فإن التحدى الجديد. والتحدى الرئيسى، هو خلق إطار من الفرص الاقتصادية يمكن فيها لكل من يرغب أن يجد وسيلة لكسب العيش الاقتصادي، اى وسيلة كافية لتحقيق الدخل اللازم لاعالة العاملين وأسرهم توفر لهم حياة كريمة. مرضية. وعلى سبيل

المثال. فإن حياة كثير من العمال الحرفيين سواء الحرف الحديثة أو التقليدية، قد تأثرت بالتطورات فى وسائل الانتاج المختلفة ونتيجة ازدياد حدة المنافسة وبالتالى فإن من الضرورى أن يكون أصحاب هذه الحرف قادرون على تحقيق الدخول الكافية لضمان إحساسهم بالأمان على المدى الطويل. ولن يكون أى الأمرين سهل التحقيق فى اقتصاديات السوق الحرة المفتوحة أمام المنافسة الشديدة والمتزايدة فى الدول النامية. ولهذا السبب، ستتطلب الحلول المقترحة لمشكلة البطالة كثيرا من التفكير الخلاق والتجارب قبل الوصول إلى نهج عملية على النطاق المطلوب. ولذلك فإنه يجب أن يتيح مؤتمر القمة فرصة لتقدير الاحتياجات واتخاذ قرار بشأن بعض الخطوات العملية المقبلة.

- والهدف الرابع هو التحرك نحو التنمية المتواصلة على المدى الطويل. ويجب أن يشمل هذا البيئة والمجالات الاجتماعية على حد سواء. وبمساعدة مؤتمر قمة الأرض، الذى انعقد فى ريو منذ عامين، ويوجد الآن اتفاق واسع النطاق حول أهمية التنمية المتواصلة، ولو أن معظم الحكومات مازال أمامها شوط طويل فى ترجمة ذلك إلى إجراءات عملية. هذا ولسوف تتطلب عملية التنمية المتواصلة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الدولى مزيدا من العمل، ولاسيما العمل على معالجة قضايا السكان التى جرت مناقشتها بصورة مبتكرة للغاية فى مؤتمر السكان الذى انعقد فى القاهرة فى شهر سبتمبر الماضى.

وفى خطة عمل القاهرة يوجد الآن جدول أولويات متفق عليه يركز على كل من الاهتمامات السكانية والنمو السكانى، وعلى الحاجة الأساسية إلى دفع مكانة المرأة بوصفها خطوة حاسمة نحو الحد من سرعة النمو السكانى وتحقيق الاستقرار فى عدد سكان العالم بحيث يتراوح بين ثمانية وعشرة بلايين نسمة بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين. وتوضح التنمية البشرية المتواصلة هذا الهدف فضلا عن التركيز على ما يلزم من إعداد استراتيجية اقتصادية شاملة.

وفى المستقبل القريب، سيظهر بجلاء أن النمو وأوجه التباين الهائلة فى مستويات الاستهلاك العالمى للدخول والموارد بوصفه التحدى الحقيقى الذى يواجه التنمية المتواصلة والاستدامة فى كافة المجالات. فقد بدأت بوادر هذا التحدى فى الظهور فى كل من ريو والقاهرة. وفى كلمتى الافتتاحية التى القيتها فى القاهرة، تكلمت عن ضرورة عدم تجاهل القضية الهامة. «هى قضية الإفراط فى الاستهلاك. «فى الشمال» وقد اشار إلى هذه القضية ايضا كل من رئيسة وزراء النرويج بروندلانت. ونائب الرئيس الأمريكى ال جور. وسيكون التحدى على المدى الطويل هو التحول نحو مستويات ومعايير استهلاك يمكن المحافظة عليها سواء فى الدول الصناعية أو النامية، والعمل فى الوقت نفسه على تخفيض أوجه التباين الحاد التى توجد بين مناطق العالم المختلفة.

وقد كان للطلب المتزايد على موارد العالم النادرة فى خلال القرن العشرين انعكاسا لزيادات هائلة فى معايير الاستهلاك والتطلعات أكثر منها انعكاسا لمعدلات النمو السكانى السريع، رغم أن النمو السكانى لم يسبق له مثيل. ومع انخفاض معدلات الخصوبة بسرعة الآن فى جميع مناطق العالم (بأستثناء افريقيا) فإن التحدى الرئيسى سيتمثل فى إعادة تشكيل معدلات الاستهلاك الفردى وضبطها بل وتخفيضها فى الدول الغنية وعلى مستوى الطبقات الغنية فى كل مجتمع. ويتوقع البنك الدولى أن يزداد مجموع الاستهلاك العالمى فى خلال السنوات الخمس والثلاثين المقبلة نحو ثلاثة أضعاف. وتشير هذه الإحصائيات ذاتها إلى أن العالم الثالث الذى يمثل ٨٥٪ من سكان العالم سوف يكون نصيبه ٢٥٪ فقط من الدخل العالمى. وهذه بالطبع ليست الصيغة التى يمكن أن تحقق التنمية المتواصلة والمستمرة والترابط الاجتماعى.

- خامسا : هناك حاجة إلى تجنب الكوارث وتحقيق المزيد من الاستقرار. وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، فإن الخبرة المكتسبة خلال العقود الأخيرة أوجدت توافقا فى الآراء حول ما يلزم القيام به. كما أن هناك عددا من النماذج العملية على مستوى الدول يبرهن على إمكانية النجاح. وما يلزم هو أن يكون التطبيق على نطاق أوسع أى أكثر انتشارا واتساقا مع تلك النَهج مع تقديم الدعم التقنى والمالى الضرورى للدول الاكثر فقرا حتى تتمكن من تنفيذ برامج مماثلة والأضطلاع بها بنجاح.

- سادسا : الاستقرار المالى والسياسى. وهنا فإن التحدى الحقيقى يمثل فى وضع نَهج جديدة للتدخل الدولى فى المجال الاقتصادى والمالى واستحداث وسائل مناسبة سياسيا واقتصاديا لمثل هذا التدخل. ولن يكون هذا بالأمر السهل. فالكثيرون يعتقدون أن تلك المسائل ينبغى أن تترك لمؤسسات بريتون وودز (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) وحدها لكى تعالجها. غير أنه قبل القبول بوجهة النظر هذه، فإنه تجدر التذكرة بأن أكثر التطورات ابتكارا فى مجال السياسة الدولية فى السنوات الخمسين الأخيرة قد نتجت عن أعمال الأمم المتحدة أو مناقشات جرت داخلها، حتى وإن أخذت بها مؤسسات بريتون وودز فيما بعد ونفذتها. ومن الأمثلة المشهورة عمليات المساعدة الإنمائية الدولية التى بدأتها الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائى. وحاليا هناك المقترحات الخاصة «بالتكيف ذى الطابع الإنسانى»، فمعظم منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها تركز على الإنسان وتقدمه ورفاهيته. إن الإمم المتحدة بنَهجها المتعددة التخصصات تجعل من المرجح أن تتواتر العديد من الابتكارات والأفكار إذا ما اتجهنا إلى الأمم المتحدة التماسا للتفكير الخلاق فى مختلف المجالات. ولم يحدث على الإطلاق أن كان الابتكار والتفكير حكرا على أية مؤسسة بعينها، وفى الواقع فإن الأفكار يجرى تطويرها

وتحسينها وغالبا ما تتشكل فى إطار عمليات النقاش وتبادل وجهات النظر المستمرة.

- سابعا : توجد حاجة إلى العمل على تحقيق مزيد من التماسك الاجتماعى. فالاجراءات المتخذة للحد من قوى التوتر والتفكك الاجتماعى تمثل بالتأكيد تحديا من الناحية التحليلية والعملية. ولكن وللأسباب التى ذكرتها توا، نرى ان احتمالات ظهور نَهَج دولية مبتكرة وخلاقة نتيجة لتحليلات وعمليات الأمم المتحدة يعد أكثر من احتمالات ظهورها داخل الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى. وبالرغم من قيام الأمم المتحدة بدور رئيسى فى جهود حفظ السلام، فإن هذه الجهود أصبحت تتصل - وبصورة متزايدة - بإجراءات إعادة البناء والتعمير بما فى ذلك إعادة البناء الاجتماعى والمصالحة الوطنية والتثقيف فى مجال السلم بالإضافة إلى قائمة طويلة من الاجراءات والتفاعلات الموجهة نحو استعادة الوئام الاجتماعى، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية أو إعادة إنشائها، وإجراء الانتخابات والإشراف عليها. والعنصر الحاسم فى عمليات الأمم المتحدة هذه هو الابتكار والتجريب، كما يفعل العاملون مع الجماهير داخل الدول الذين كثيرا ما قدموا ابتكارات أصبحت فيما بعد أساسا لابتكارات جديدة فى مجال السياسات الاجتماعية لمعالجة جوانب التوتر والتفكك الاجتماعى على الصعيد الوطنى.

- ثامنا : وأخيرا، يأتى الهدف الرئيسى وهو إيجاد سبل للحد من إن ل يكن معادلة، القوى الاقتصادية المؤثرة التى تعمل على توسيع نطاق التباين فى الاقتصاد العالمى. فعلى مدى ثلاثة عقود ازداد تأخر الدول الأكثر فقرا وتخلفها فى السباق الاقتصادى العالمى كما أصبحت أكثر تهميشا فى الاقتصاد العالمى وكثيرا ما اقترن ذلك بعواقب وخيمة على شعوبها، وفى بعض المجالات، كالهجرة مثلا، انعكس هذا على التوازن والاستقرار فى كثير من الدول الغنية. ففى الفترة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٩٠، انخفض نصيب الدول الأكثر فقرا وأقلها نموا من التجارة والانتاج والدخل والاستهلاك العالمى من حوالى ثلاثة إلى مجرد واحد فى المائة من الإجمالى العالمى فى هذه المجالات. وفى الوقت الذى انخفضت فيه الحصص الاقتصادية لتلك الدول فإن حصتها الديمغرافية قد ازدادت من ثمانية فى المائة من سكان العالم إلى عشرة فى المائة.

ويتصل بتلك الاتجاهات أن أقل الدول نموا قد عانت من انخفاض حاد فى أسعار صادراتها (وأهمها أسعار المنتجات الأولية غير المصنّعة) كما عانت من زيادات لم يسبق لها مثيل فى مستويات الديون ومدفوعات خدمة الديون. وتعانى دول افريقيا الواقعة جنوب الصحراء كلها تقريبا من هذه الدورة الهابطة، ويشاركها فى هذه المعاناة ١٢ دولة أخرى من أقل الدول نموا فى القارات الأخرى. وليس من المعقول ولا من الصحيح ولا من الإنصاف أن يلقى باللوم فيما يتعلق بهذه الاتجاهات كلية على سوء الإدارة داخل هذه الدول أو على عدم أخذها بسياسات الإصلاح الهيكلى ومواصلتها. بل على المجتمع الدولى أن يتصدى بمزيد من الجدية لهذه الاتجاهات نحو التهميش الذى استمر فى كثير منها بالفعل لمدد تتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ سنة. ويجب أن نتساءل من جديد ما هى الآليات الجديدة اللازمة لتقديم الدعم الدولى وتغيير هذه الاتجاهات تغييرا جذريا قبل مطلع القرن المقبل. إن الفقر وانخفاض دخول تلك الدول بالتحديد يجعلان مهمة دعم نموها أمرا منطقيا وأكثر معقولية بل وأكثر إلحاحا.

ثالثا - واقعية الأهداف :

قد يكون الانطباع السائد حاليا انطباع متشائم نتيجة لحالات الكساد الاقتصادى وتفشى البطالة بما يعيد للأذهان أزمة الكساد العالمى ١٩٢٩ وقد يكون هذا شعور الرأى العام وصنّاع السياسة فى الدول المتقدمة فيما يتعلق بالدول النامية. فقد ساهمت الانطباعات «الحية» التى نقلتها وسائل الإعلام فى معالجتها للمآسى والكوارث التى ألمت بروآندا والصومال وانجولا وموزمبيق وليبريا، وقبل ذلك - بأفغانستان وكمبوديا، وانتشار حالات الجفاف التى أثرت على ٢٠ من الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء فى أواسط الثمانينات، فى تعميق الإحساس بهذا التشاؤم الاقتصادى بشأن التنمية.

ولكن الحالة فى هذه الدول ليست بأية حال مؤشرا للأوضاع العامة فى كثير من أجزاء العالم النامى، بما فى ذلك الدول التى يسكنها قرابة ثلثى سكان هذا العالم. فالواقع أنه قد تحققت أوجه تقدم اقتصادى واجتماعى كبيرة فى غضون العقدين أو الثلاثة الماضية، ولننظر، على سبيل المثال، إلى السجل الإنسانى الموجز فى دراسة بعنوان «تقدم الدول» قام بنشرها مؤخرا صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف). وجاء فيه «فى فترة لا تزيد كثيرا عن جيل واحد، زاد متوسط الدخول الحقيقية (فى العالم النامى) إلى أكثر من الضعف: وانخفضت معدلات وفيات الأطفال إلى أقل من النصف، وانخفضت معدلات سوء التغذية حوالى ٣٠ فى المائة وازداد متوسط العمر المتوقع حوالى الثلث: وازدادت نسبة الأطفال المقيدين فى المدارس الابتدائية من أقل من النصف إلى ما يربو على الثلاثة أرباع، وازدادت النسبة المئوية للأسر التى تصلها مياه الشرب فى المناطق الريفية من أقل من ١٠ فى المائة إلى ما يربو على ٦٠ فى المائة. وفى نفس الوقت، فإن نسبة الأزواج الذين يستخدمون أساليب تنظيم الأسرة قد ازدادت من لا شىء تقريبا إلى ما يربو على ٥٠ فى المائة».

غير أن سجل التقدم الاقتصادى أكثر تفاوتا. ومع ذلك، فإ متوسط معدل النمو الاقتصادى بعد فترة الحرب العالمية الثانية كان لافتا للنظر حقا وفقا للمعايير التاريخية. وإذا نظرنا إلى جميع الدول النامية ككل، لوجدنا أن انتاجها مجتمعة قد ازداد إلى حوالى خمسة

اضعاف وازداد نصيب الفرد من الدخل ضعفين ونصف تقريبا. ويناقض هذا بحدة ما توقعه معظم المراقبين فى السنوات الأولى لإنشاء الأمم المتحدة. وتصل هذه الصورة العامة للنجاح إلى ذروتها فى آسيا، إلا ان النجاح لا يقتصر بأية حالة على هذه القارة.

بل يمكن أن توجد أمثلة للتنمية الناجحة فى كل قارة. وهذه الأمثلة هى التى تبعث الأمل فى نفوسنا ونحن ننتقل إلى جدول أعمال مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية.

رابعا - ماذا عن فاعلية المؤتمرات الدولية ؟

من المفهوم أن يساور الرأى العام فى كثير من الدول شعور بالتشكك فى جدوى المؤتمرات الدولية وان تكون هناك علامات استفهام حول مدى فعاليتها وجدواها. ومما يدعو إلى الأسف أن هذا الشعور كثيرا ما يبالغ فيه لدى مناقشة المؤتمرات الدولية داخل الأمم المتحدة ذاتها.

ولكن علينا الا نفرط فى اتخاذ موقف سلبى إزاء الانجازات العملية التى حققتها الأمم المتحدة فى مجالات التنمية الاجتماعية من خلال اجتماعاتها. فلقد كان أثناء أحد اجتماعات الأمم المتحدة أن نوقش لأول مرة اقتراح لبذل جهد على نطاق عالمى للقضاء على الجدرى الذى كان يقتل نحو مليونى شخص سنويا، وعلاوة على ذلك يشوه ملايين كثيرة. وبعد ثلاث عشرة سنة من اتخاذ ذلك القرار فى جمعية الصحة العالمية، تم القضاء على الجدرى فى عام ١٩٧٧ وبعد بذل جهد دولى منسق تولت قيادته منظمة الصحة العالمية، وكان مجموع الانفاق أقل من ٣٠٠ مليون دولار، أى ما يعادل تكلفة ثلاث طائرات مقاتلة قاذفة للقنابل فى ذلك الوقت.

ويمكن لهيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومعنية بالجوانب الاجتماعية والتقنية أن تحدد مجالات مختلفة لها أهميتها حققت فيها نجاحا ملحوظا. وهذا الكيان التابع للأمم المتحدة الذى يجتمع على شكل مجموعات عمل تقنية عديدة كثيرا ما يحقق تقدما هادئا لا تتحدث عنه الصحف ولا تبرزه وسائل الاعلام، وبالتالى لا يشاد به، فهناك مثلا الاتفاقات المتعلقة بالترددات اللاسلكية، والترتيبات المتبادلة لخدمات البريد، ودعم عمليات قياس الأرصاد الجوية فى كافة دول العالم، ووضع معايير وقواعد مناسبة لسلامة الطيران المدنى واتفاقيات الحفاظ على التراث الفنى والثقافى والمحافظة على الآثار. وتحدث جميع هذه الانجازات تحت مظلة منظومة الأمم المتحدة، وإن كانت نادرا ما تجد طريقها إلى عنوان رئيسى او حتى جانبى فى صحيفة من الصحف. ويلزم أن تدرج الاسهامات العملية لهذه الجهود فى جانب النجاح عند تقدير تكاليف المنظومة الدولية وفوائدها والفوائد المحتملة لمد نطاق التعاون إلى مجالات جديدة فى المستقبل.

إن المؤتمرات الدولية التى تنعقد على مستوى القمة تتيح فرصا فريدة وتمثل تحديات خاصة. وقد انعقد بالفعل اجتماعان فقط من هذا النوع داخل الأمم المتحدة: مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل فى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فى ريو فى حزيران/ يونيه ١٩٩٢. وسيكون مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية الذى سيعقد فى شهر مارس القادم فى كوبنهاجن هو المؤتمر الثالث الذى سوف ينعقد على مستوى القمة.

فماذا كانت النتائج العملية لمؤتمرى القمة السابقين؟ لقد حفز مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل على اتخاذ اجراءات هامة فى جميع أنحاء العالم. وقد أعدت نحو ٩٣ دولة برامج عمل وطنية ترجمت الأهداف المتعلقة بالطفل والمرأة المتفق عليها فى مؤتمر القمة إلى إجراءات سياسية وخطط عمل محددة على الصعيد القطرى فى مجالات الصحة والتعليم والتغذية والمياه والمرافق الصحية. وكثيرا ما حققت نتائج باهرة. وتقوم بعض الدول، كالمكسيك، كل ستة أشهر برصد التقدم المحرز فى الوفاء بالالتزامات المدرجة فى الخطة، وقد حققت فى خلال السنوات الثلاث الأولى ثلثى التقدم المحدد للعقد بأكمله.

وكان أحد الأهداف هو القضاء على شلل الاطفال بحلول عام ٢٠٠٠ وشلل الأطفال الآن فى طريقه إلى الإندثار: فلم يتم الأبلاغ عن أى إصابة خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة فيما يقرب من ١٣٠ دولة، ولم تبلغ أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية عن أى إصابة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وبالرغم من أن مجموع عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يلقون حتفهم سنويا مازال يثير الفزع، وهو قرابة ١٢ مليون طفل، فإن هذا العدد فى سبيله إلى الانخفاض، ويقدر اليونيسيف أنه إذا جرى تحقيق ثمانية من أهداف منتصف العقد فقد ينخفض معدل الوفيات بواقع مليونى طفل آخر بحلول عام ١٩٩٦.

أما مؤتمر ريو للبيئة والتنمية، أو قمة الأرض كما أطلق عليه، فقد حضره ما يربو على ١٠٠ رئيس دولة وتم التوقيع على اتفقيات لحماية التنوع البيولوجى واتخاذ الاجراءات اللازمة للتحكم فى الاحترار العالمى. كما تم الاتفاق على جدول أعمال القرن ٢١ بوصفه خطة عمل ذات فصول كثيرة توضح الاجراءات الشاملة والمحددة اللازم اتخاذها فى جميع مجالات العمل البيئى ذات الأولوية، ومن السابق لأوانه أن نحكم على الاثر فى كل دولة على حدة، وبالتأكيد فإن الموارد أقل بكثير من تلك المطلوبة للتنفيذ والتى تم الاتفاق عليها والالتزام بها. ومع هذا، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية كان بمثابة

خطوة هامة من أجل التوعية الدولية بأهمية الحاجة إلى التنمية المستمرة والمتواصلة. فلقد أوضح جدول أعمال القرن ٢١ كثيرا من الاجراءات المحددة التى يلزم القيام بها. وقد بدأ تنفيذ عدد منها بالفعل. وإذا كانت المتابعة لم تصل فى معظم الأحيان إلى المستوى المطلوب، فإن على دول العالم أن تعود إلى هذه القضايا وترى ما تحقق بشأنها وما يقتضى مزيد من العمل والجهد. وقد يستغرق هذا وقتا إلا أنه أمر ضرورى وجوهرى حيث يتوقف مستقبل وحياة شعوب الأرض - إلى حد بعيد - على مدى الجدية والالتزام بتنفيذ خطة القرن ٢١.

وأود هنا أن أشير إلى أحدث المؤتمرات التى نظمتها الأمم المتحدة وهو المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والذى انعقد فى أيلول / سبتمبر فى القاهرة حيث تم للمرة الأولى إبراز علاقة قضية السكان بعملية التنمية. لقد كان مؤتمر القاهرة هو الحدث الذى يجب علينا أن نستمد منه الشجاعة والإحساس بالرضا لما أنجزه هذا المؤتمر الذى فجر تفاعلا لطاقة غير عادية وحوار يستحق كل الاعجاب وربما يكون الطابع المبهر للاجتماع قد فات الذين لم يحضروه لأن وسائل الاعلام مالت إلى التركيز على مجالات الخلاف العميق : الإجهاض، تثقيف المراهقين بالمسائل المتعلقة بالحياة الجنسية، المعتقدات، والقيم. ولكن الأهم من ذلك كان الحماس والالتزام الملموسين فى مجالات الاتفاق المشترك: الحاجة إلى تمكين المرأة من أداء دورها فى المجتمع والحاجة إلى الحد من عمليات الأجهاض ووفيات الأمهات عن طريق التوسع السريع في خدمات الصحة الأنجابية في جميع الدول والحاجة الي توفير التعليم الأساسى للجميع ولاسيما للبنات والنساء الأميات والحاجة إلى تغيير مواقف الرجال والاتجاه نحو زيادة المساواة والإنصاف بين الجنسين. فقد كان هذا بحق مؤتمرا لنا وبشأننا «نحن شعوب الأمم المتحدة» على نحو ما جاء فى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وقد شاعت هذه الروح وتحقق هذا الحماس نسبيا بسبب طبيعة القضايا بالاضافة إلى التزام وتنوع المشاركين سواء من الوفود الحكومية أو من المنظمات غير الحكومية التى بلغ عدد ممثليها ما يقرب من ستة الاف فرد.

هذا وسوف يكشف لنا الزمن وحده عما أسفر عنه مؤتمر القاهرة من نتائج طويلة الأجل. ولكن قلة قليلة هى التى سيساورها الشك فى أن خطة العمل المعنية بالسكان سوف يتم تطويرها بما يتناسب مع التطورات العالمية. فقد تغيرت التصورات - لدى الحكومات ولدى المنظمات غير الحكومية. وقد اعتمدت خطة للعمل بشأن السكان أكثر شمولا واكتمالا. وجرت تعبئة جماعات كثيرة برؤية جديدة وطاقة متجددة، بما فى ذلك المنظمات النسائية ولكن مع وجود منظمات كثيرة أخرى بالاضافة إليها . وقد زودت المنظومة الدولية بشعور جديد بإحراز النجاح وتحقيق الانجازات. ولكن الأهم من ذلك ان الكثيرين فى كافة الدول قد شهدوا ممارسة عملية للحاجة إلى إجراء حوار دولى ناجح واتخاذ قرارات بشأن قضايا إنسانية أساسية تهم البشرية جمعاء وإمكانية القيام بذلك. لقد خطت القاهرة بالعالم خطوة عملاقة إلى الأمام على الطريق الذى بدأ فى المؤتمر الأول للسكان فى بوخارست عام ١٩٧٤ ثم المؤتمر الثانى للسكان فى المكسيك عام ١٩٨٤.

خامسا - ماذا بعد كوبنهاجن ؟

إذا ما أردنا لمؤتمر كوبنهاجن النجاح فمن الأهمية بمكان التأكيد على مسار التحرك المستقبلى والالتزام الواضح بالمتابعة أثناء المؤتمر وفى الأعمال التحضيرية له. وبالرغم من وجود حاجة إلى رؤية عالمية فمن الضرورى أن تضطلع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستوى الوطنى بالجزء الأكبر بالإجراءات الخاصة بتنفيذ ما سوف يسفر عنه مؤتمر القمة. وهكذا. من البداية يجب أن يكون هناك تركيز واضح على خطط العمل الوطنية مع وجود شفافية فى الالتزامات ومسئوليات واضحة عن المطلوب تنفيذه. ويترتب على هذا حاجة ماسة إلى عملية متابعة علنية وسريعة داخل الدول وعلى الصعيد الإقليمى أو العالمى .. كذلك فإننا إذا أردنا أن تتسم هذه الخطط والأعمال بالفاعلية خاصة ونحن نعيش فى عالم حديث لا مركزى فيجب أن توجد عملية تعبئة إجتماعية باستخدام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وتأثير مجموعة متنوعة واسعة النطاق من المنظمات الوطنية لحشد الاهتمام والدعم بين السكان داخل كل بلد ليس فقط للمحافظة على مستوى هذا الاهتمام والدعم بل من أجل استمرار دفعه وتعزيزه.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذه مهمة عسيرة. ولكن الأمم المتحدة رأت بالفعل ومن واقع التجربة أن هذه العملية ممكنة فى متابعة مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل الذى انعقد عام ١٩٩٠ فى إطار الأمم المتحدة. فقد وقعت أكثر من مائة وستين دولة على إعلان وخطة عمل ذلك المؤتمر. وأعدت ثلاث وتسعون دولة خطط عمل وبرامج وطنية تبين الاجراءات المحلية التى ستتخذ فى كل دولة لتنفيذ الأهداف المتفق عليها أثناء مؤتمر القمة وتوجد مشاريع لخطط وبرامج عمل لدى ما يقرب من خمسين دولة. ومجمل القول أن جميع الدول التى وقعت على الاعلان قد قامت بالعمل اللازم على الصعيد الوطنى لتحقيق الأهداف التى تم الاتفاق عليها. كذلك فقد بدأت فى العديد من الدول عملية متابعة وطنية دورية للعمل التنفيذى وذلك فى القطاعات الحساسة: مثل الصحة

والتعليم والتغذية والمياه والمرافق الصحية - وأحيانا يتم ذلك تحت رعاية رئيس الدولة نفسه - لاستعراض التقدم المحرز، واتخاذ قرار بشأن عمليات تصحيح المسار، والاحتفاظ بقوة الدفع لضمان بلوغ الأهداف. هذه كلها خطوات إيجابية وحاسمة وفعالة ولابد من الأخذ بها لمتابعة مما يصدر عن المؤتمرات الدولية - سواء السابقة أو المستقبلية - من برامج وخطط للعمل.

وبصفة عامة فإنه إذا كان الهدف هو تعزيز النظام الدولى أو التصدى للقضايا الدولية الرئيسية على النحو الذى سيجرى القيام به أثناء مؤتمر القمة، فسوف يتعين على الحكومات أن تبدى مزيدا من الجدية والالتزام فى إنشاء اليات لتأمين المتابعة على النحو السابق الاشارة إليه. كما سوف يتعين على الأمم المتحدة نفسها أن تبدى مزيدا من الجدية والفعالية فى ضمان أن تعمل مختلف وكالات وهيئات وبرامج المنظومة جنبا إلى جنب لدعم التنفيذ الجاد فى كل دولة على حدة. وبالرغم من القيود الشديدة للغاية والتحديات البالغة وندرة الموارد المالية فقد بدأ هذا بالفعل فى مجال الاغاثة فى حالات الطوارىء. والتحدى الماثل الآن هو أن يكون لدى الأمم المتحدة فى مجال التنمية روح العمل كفريق على الصعيد الميدانى لتقديم الدعم والتخصص الوظيفى الفعالين القادرين على ضمان متابعة الأهداف والبرامج المتفق عليها دوليا. وقد وفرت الاصلاحات الأخيرة لنظام المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة، والمتفق عليها داخل الأمم المتحدة بالفعل هيكلا للعمل والتعاون الأكثر فعالية بين الوكالات والبرامج النشطة فى الميدان. وما يلزم الآن هو وجود أهداف واضحة وخطط عمل وطنية محددة وعملية منتظمة ومنهجية لمتابعة التنفيذ على الصعيدين الوطنى والدولى على السواء.

ولسوف يتوقف كل هذا النجاح على كيفية معالجة عنصر هام وضرورى لضمان التنفيذ الفعال: ألا وهو تعبئة الموارد المالية اللازمة. وفى القاهرة تقدمت ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة باقتراح لتوليد الموارد اللازمة لتكفل تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى مجالات تنظيم الأسرة والصحة الانجابية والايدز، وأيضا لاتخاذ إجراءات فى المجالات ذات الصلة مثل الصحة والتعليم الأساسى والمياه والمرافق الصحية. وهذا المقترح الذى يعرف باسم ٢٠ / ٢٠ يسلم بأنه يجب تعبئة الموارد من الدول النامية والدول المانحة معا، ويقترح ان تزيد كل من المجموعتين تمويلها للخدمات الاجتماعية الاساسية لجميع الدول النامية عن طريق زيادة حصة النفقات العامة المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية إلى نحو ٢٠ فى المائة من مجموع النفقات العامة كمبدأ توجيهى عام، والدول المانحة عن طريق زيادة الحصة المخصصة من ميزانيات معونتها (المساعدة الانمائية الرسمية) لهذه القطاعات عن مستوياتها الحالية - التى تقل عن ١٠ فى المائة فى المتوسط - إلى حوالى ٢٠ فى المائة، ولا ينبغى لهذا أن يكون بديلا عن الرقم المستهدف من الناتج القومى الاجمالى لمجموع المعونة وهو ٠,٧ فى المائة، بل مكملا له. كما لا يجب ان تكون المعونة مشروطة، وهذا اقتراح واقعى لإعادة تشكيل الأولويات بطريقة يمكن أن تولد الأرصدة اللازمة لتوفير التعليم الأساسى والصحة للجميع وتتراوح هذه الأرصدة بين ٣٠ و ٤٠ بليون دولار سنويا. فإذا ما استطعنا تحقيق ذلك فإننا نكون قد أرسينا أسس إحراز تقدم حقيقى على طريق القضاء على أسوأ جوانب الفقر.

الخطوات القادمة وأولويات التنمية :

باختصار يمثل مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية فرصة حقيقية وفريدة لوضع خطة عمل للأولويات فيما يتصل بثلاث مشاكل رئيسية فى عصرنا هذا: الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى. وهذه القضايا معقدة إلى حد كبير. ومن هنا تبرز أهمية التركيز على نواة من الإجراءات الممكنة عمليا. وأرشح الإجراءات الخمسة التالية:

١- وضع إطار للالتزام الدولى بالقضاء على أسوأ جوانب الفقر فى المستقبل القريب وخفض عدد الأسر التى تعانى من الفقر فى كل دولة إلى النصف فى غضون العقد ١٩٩٥-٢٠٠٥.

٢- وجود التأييد العملى الدولى اللازم لتهيئة المناخ الذى يمكن الدول كل على حدة من تحديد الأهداف الوطنية للحد من الفقر. وإعداد برنامج عمل وطنى لبلوغ هذه الأهداف. وتحديد سبل لتعبئة الموارد المالية لدعم وإنشاء الية لمتابعة التقدم المحرز فى هذا المجال وذلك على الصعيدين الوطنى والدولى.

٣- اعتراف المجتمع الدولى بالتزاماته بتشجيع العمل الوطنى ودعمه ومتابعته، ولاسيما فى أكثر الدول فقرا وأقلها نموا على أن تتولى الدول ذاتها قيادة عملية التنفيذ.

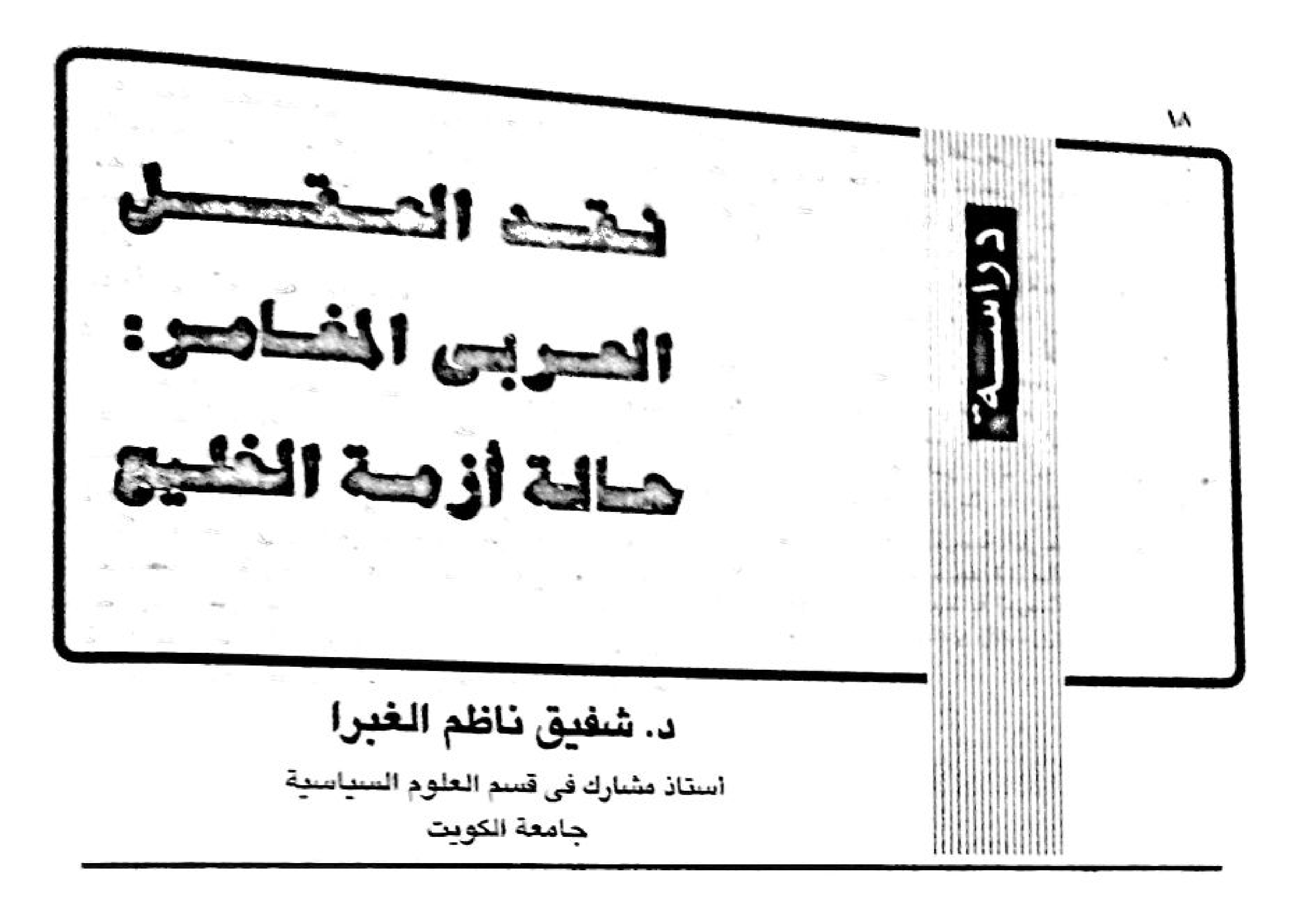
٤ - أن يكون للأمم المتحدة دور خاص تقوم به فى مجال الدعم والمساندة عن طريق وكالاتها الممولة، وأجهزتها الفنية المتخصصة وبرامجها المختلفة لما يمكن أن تمثله هذه الوكالات والأجهزة والبرامج من دعم متميز على الصعيد الميدانى وأشير هنا على سبيل المثال وليس الحصر إلى منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية. ومنظمة الصحة العالمية ، واليونيسكو . وفى هذا الصدد فإن تحديد أهداف واضحة ووضع إطار محدد ومتفق عليه للعمل الدولى سيوفران فى حد ذاتهما إطارا لتعاون أوثق بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها من ممثلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

• ـ تقديم دعم خاص، كما أشرت مسبقا إلى الدول الأكثر فقرا والأقل نموا . ويجب أن يشمل هذا الدعم الاعفاء من الديون، وزيادة المعونة، ونوعا من الدعم يخصص لتلك الدول الجادة فى إعطاء أولوية عليا للحد من الفقر.

القمة الاجتماعية : بوصلة لتحديد مسار المجتمع الدولى

من الواضح أن المجتمع الدولى وهو يقترب من موعد انعقاد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، يواجه العديد من التحديات. فمواجهة الفقر والحد منه أو القضاء عليه. ومواجهة البطالة والعمل على زيادة فرص العمل، ومواجهة التفكك الاجتماعى وترسيخ القيم والمفاهيم الاجتماعية كل ذلك يتطلب الكثير من العمل الجاد على العديد من الجبهات ومن جانب العديد من العناصر الفاعلة سواء كانت الحكومات على المستوى الوطنى أو المجتمع الدولى أو منظومة الأمم المتحدة. كذلك فإن مواجهة هذه التحديات يتطلب منا أن نتعرف على الفرص المتاحة بالنسبة لكل قضية من هذه القضايا وأن نحسن استغلال هذه الفرص.
وفى هذا الصدد فإن مؤتمر القمة الاجتماعية يتيح لنا فرصة فريدة بل وغير مسبوقة تحدد لنا الاتجاه المطلوب والطريق الذى يجب أن نسلكه لمواجهة هذه القضايا بشكل فردى وبالجهد المتواصل لكل دولة فى إطار من التأييد والدعم الدولى ... فالخيار هنا خيارنا إما أن نحسن استغلال هذه الفرصة من أجل حاضر ومستقبل شعوب الأرض التى نمثلها وإما أن ندع هذه الفرصة تمر فتتعثر خطواتنا ونضل الطريق متحملين جميعا مسئولية ذلك وأصحاب القرار هنا هم الدول المشاركة فى كوبنهاجن فهم وحدهم الذين يمكنهم اتخاذ مثل هذا القرار وتحمل تبعاته.

فلنحسن انتهاز هذه الفرصة التاريخية من أجل تحقيق رؤية جديدة وخطة عمل محددة المعالم وشاملة المفهوم للتنمية الاجتماعية تكون بمثابة البوصلة التى تحدد مسار المجتمع الدولى للقرن الحادى والعشرين . □



دراسة

نقد العقل العربى المغامر: حالة أزمة الخليج

د. شفيق ناظم الغبرا

استاذ مشارك فى قسم العلوم السياسية

جامعة الكويت

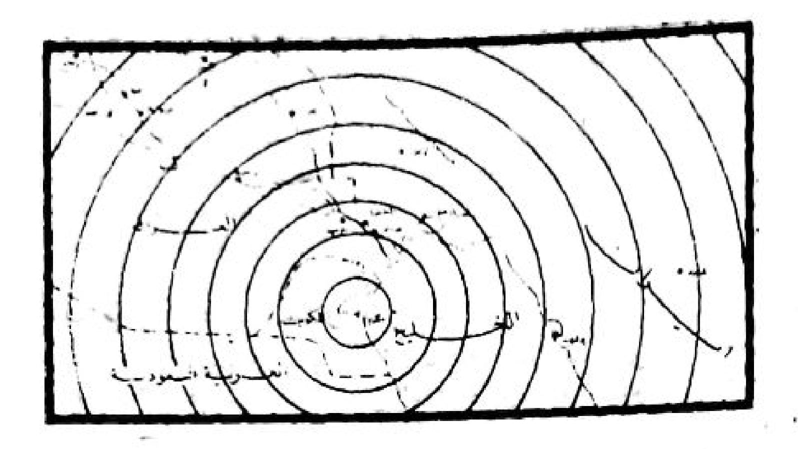
نهدف عبر هذه الرسالة الي بلورة جملة من الآراء المتعلقة بأزمة الخليج واحتلال العراق للكويت. إذ فجرت أزمة الخليج الكثير من الأسئلة عن العالم العربى ونظرته لنفسه وعلاقاته الداخلية. فبينما كان الغزو العراقي يلف العالم العربى بالتناقضات برزت أصوات شعبية رأت فى العمل العراقى وحدة وقوة للعرب. وبرزت أصوات كثيرة رأت فى شخص صدام المنقذ والقائد. وساد العالم العربى مثقفين وجماهير حالة من الغليان عبرت عن نفسها بعشرات المظاهرات والندوات واللقاءات والتصريحات، ورغم كل مابدت عليه الأزمة من إشكاليات على كل صعيد إلا أن العراق استطاع ان يقنع فئات شعبية كبيرة بأهمية مايقوم به. وتبين أن فى الشارع العربى ووسط مثقفيه مدرسة فكرية تأثرت بالموضوعات العراقية وتفاعلت معها، وهى فى الجوهر مدرسة غاضبة وتميل الى المغامرة السياسية. ومن أجل محاكاة منظومة الأفكار السائدة إبان الغزو العراقى للكويت وأثرها فى السلوك السياسى سوف نتعرض فى هذه الدراسة أولا للسياسة العراقية إبان أزمة الخليج وعلاقتها بالنظام الدولى، ثم سوف نناقش ثانيا عددا من القضايا الفكرية العربية التى تحكمت بمسار الأزمة وأثرت بنتيجتها ثم بالعلاقة فيما بعد بين الكويت والعراق.

هذه الافكار ستناقش من منظور يعكس تجربة الكويت وبالتالى دول وشعوب الخليج إبان الأزمة.

والهدف من ذلك التفكير بصوت عالى من اجل ان لا تتعرض مجتمعات عربية ودول عربية اخرى لنفس هذه التجربة فى ظروف مشابهة وعوضا عن تحميل الضحية مسؤولية ماحصل، وكل ضحية تتحمل بالتأكيد جزءا من المسؤولية، الا ان المسؤولية الرئيسية فى الأزمة ونتائجها تقع علي عاتق العراق الذى ساعد من خلال غزوه على تفجير مسلسل من التفاعلات أدى فى النهاية الى حرب الخليج. وقد شارك جمهور عربى وقطاع من المثقفين العرب فى دعم تصورات الرئيس العراقى مما وضعهم فى مجال الشراكة مما أثار تساؤلات عن الثقافة العربية ومدى علميتها او واقعيتها. وبالتالى أن هذه الورقة تعبر عن رؤية مستوحاة من عناصر تلك التجربة الرئيسة والتى أدت الى واحدة من اكبر الأزمات العربية - العربية منذ ولادة الدولة العربية الحديثة.

توازنات كونية وفراغ دولى :

مع انتهاء الحرب الباردة التى عبرت عن نفسها بالتحولات فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى اواخر الثمانينات وقع النظام الدولى القديم فى حالة تشفو واضطراب. وقد أدى هذا الى اختلال توازنات الدول



ونشوء حالة من الفراغ الدولي. فمع خروج لاعبين رئيسيين او سقوط دول (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية)، برزت دول وتحالفات جديدة تسعى لتعبئة الفراغ الكوني. وفى هذه المراحل من التفكك تسعى الدول الاكثر قدرة ونشاطا لبسط قوتها وترتيب الاوضاع التي تسمح بنشوء علاقات وأنظمة دولية مناسبة لتصوراتها واحتياجاتها. في ظل هذا الوضع الدولي والكوني تكون اقاليم العالم مهيأة الى الدخول في عشرات الصراعات والحروب، بل يكون النظام الدولي مهيأ للدخول في حرب كونية على نمط الحرب العالمية الاولى والثانية (١) ولحسن حظ البشرية ان سقوط الاتحاد السوفيتي كان طوعيا في ظل استنتاجات عقلية وبنيوية وصل اليها جورباتشوف واعوانه. بل كان بمقدور الاتحاد السوفيتي ان يفتعل عدة حروب باسلحة تقليدية قبل ان ينهار، مما كان سيؤدى لكوارث كبيرة فى الارواح والممتلكات بما يضاهى اى حرب كونية سابقة. ولهذا اختزلت آفاق الكونية الجديدة بعشرات الصراعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول كما وعشرات الحروب الأهلية التى أدت الى نشوء دول جديدة واختفاء دول قديمة وقد شكلت حرب الخليج إحدى المراحل الهامة فى محاولة اعادة التجميع الدولي.

لقد تولدت منذ نهاية الحرب الباردة حالة من الغموض. فلم تعد العداوات القديمة مطروحة، واصبح هناك عداوات جديد، وصراعات جديدة. بل بدات حالة مختلطة فى البروز بين الصداقة والعداوة بين المصالح والمواقف. هكذا دخلنا عصر الأزمات التى تخرج فجاة من بطن الاحداث، ودخلنا عصر عدم الوضوح فى التعامل الاوروبى - الامريكى، والاوروبى - الروسى، والاوروبى - الاوروبى، واليابانى والآسيوى وهكذا. وبدأ النظام العالمى الجديد كحالة جديدة تعكس البحث عن النظام فى ظل الفوضى، والبحث عن

١ - انظر بحثنا، «النزاعات وحلها : اطلالة على الأدبيات والمفاهيم»، المستقبل العربى، ١٧١، ٥-١٩٩٣، ص ٨١ - ٩٩؛ حول نظريات مسببة للحرب ونظريات حول اسس البناء للسلام أنظر •
Kalevi J. Holsti, Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648 - 1989, (Cambridge : Cambridge University Press, 1991),. pp,. 1-24'335-353

الخطوط فى ظل تداخل الابعاد(٢).

وفى الشرق الاوسط كان النظام الاقليمى قبل أزمة الخليج وبعد التحولات فى اوروبا الشرقية يترنح وكان السعي الأمريكي لترتيب أوضاع المنطقة وملء الفراغ فيها فى بداياته وهو لايختلف فى مظاهره عما هو حاصل بعد حرب الخليج من حيث ضمان أمن النفط وتعميق أمن الخليج، وبدء مفاوضات عربية - اسرائيلية والحد من التسلح.

العراق ومغامرة احتلال الكويت :

لكن العراق وبسوء تقدير من قيادته انفرد هذه المرة فى دفع النظام العربي والدولي الى الهاوية. إن سوء فهم العراق للمتغيرات الدولية الجديدة وعدم تقديره لحجم ونوعية البنى الجديدة التى كانت فى طور النشوء بعد المتغيرات التى تمت فى العالم نتج عنه استخدامه لامكانياته فى الموقع والزمان والطريقة الخطأ. ان السياسة العراقية المتصادمة جذريا مع الترتيبات الدولية، والتى كان بامكانها ان تتفاعل معها عبر التصادم بأمور والتلاقى بأمور اخرى، هذه السياسة دفعت بالعرب لحصد نتائج المغامرة.

لقد وجد الرئيس العراقى، فى ظل الوضع المتوتر دوليا واقليميا، والأزمة الاقتصادية فى العراق، ومصروفات برامج التسلح العراقية، وفشل العراق في تحقيق أى تقدم ينكر حول الحدود مع ايران بعد الحرب ضالته فى احياء مشروعه القديم الجديد ألا وهو احتلال الكويت وادعاء ملكيتها وتبعيتها له. ولقد تكلف العراق فى الحرب مع ايران قرابة ٣٠٠ بليون دولار، اضافة الى ألوف من القتلى والجرحى(٣) وتبين ان وعود الرفاه للعراقيين بعد الحرب فشلت، والتضخم وصل ٤٠٪، والطبقة الوسطى بدات تشعر بالتهديد. فقد خرج العراق من الحرب بديون فاقت ٨٠ ملياراً، كما انه فقد كل مدخرات العراق في الخارج والتى تقدر بحوالى ٣٥ مليارا دولار. ووجد نفسه غير قادر على تسريح الجيش وتعداده المليون إذ خشى ان ينقلب ضده، وبنفس الوقت رفض «صدام» المساومة على برامجه العسكرية وعزل مدير البنك المركزى لانه أراد الحد من شراء الأسلحة، كما رفض العراق إعادة مناقشة ديونه مع العالم. وتخبط العراق ماليا بعزل وزير المالية عام ١٩٨٩ بعد أن سعى لايجاد مخرج للعراق عبر اعادة جدولة الديون(٤).

هكذا اختزل صدام حسين فى لحظة تاريخية قاتمة كل مشاكل العراق بعمل سحرى وحيد: غزو الكويت. وقد عزز توجهه هذا قناعة عراقية بأن ماتم فى اوروبا الشرقية قد يكون فى طريقه للحصول فى العراق. ان احياء هذا المشروع القديم - الجديد الذى طالما أحياه العراق فى اوقات الأزمات والتخبط السياسى، ارتبط مع عدم قدرة العراق على فهم نتائج هذا العمل وسلبياته على بلاده ودوره وحكمه (٥).

ورغم وقوع عدة ازمات سابقة حول نفس الامر بين الكويت وملوك ورؤساء العراق السابقين الا ان أكبرها كان تلك الأزمة التى وقعت عام ١٩٦١ مع الرئيس العراقى انذاك عبدالكريم قاسم (٦) ورغم ذلك سعت الدبلوماسية الكويتية لتجاوز هذا الامر تماما كما سبق وتجاوزت البحرين قناعات شاه ايران بان البحرين جزء لايتجزأ من ايران. واعتبرت الكويت ان علاج البحرين لهذا الامر مع ايران وهو الأصعب سوف يسمح لها بعلاج الامر مع العراق، خاصة وان العراق وجد من الكويت ومنذ بدء العلاقات الطبيعية منذ عام ١٩٦٣ كل استعداد للتعاون والمساعدة. فإبان حربه مع ايران قدمت الكويت مساعدات شعبية ورسمية عبرت عن التزامها بالامن العراقى وبالتالى الامن الكويتى والخليجى. فقد ذهبت ٤٠ مليار دولار من الكويت والمملكة العربية السعودية أساسا ودول الخليج الاخرى لمساعدة العراق ابان الحرب. كما رفعت الكويت من انتاجها لكى تقدم للعراق ٣٠٠ الف برميل يوميا، وتحول ميناء الكويت الى ميناء شبه عراقى يضاهى بالتأكيد دور ميناء «العقبة» من حيث الامداد والتسهيلات. وتعرضت الكويت نتيجة لذلك لأعمال عنف وتفجيرات هى

---

٢ - حول النظام الدولى الجديد وتناقضاته انظر :

Jefrey E. Garten, A Cold Peace : America, Japan, Germany, and the Sruggle for Supremacy. (New York : Times Books, 1992)' Michael J. Hogan ed,. The End of the Cold War : Its Meaning and Implications, (Cambridge : Cambridge University Press, 1992)' Ann Markusen and Joel Yudken, Dismantling the Cold War Economy, (New York : Basic Books, 1992); Mark Juergensmeyer, The New Cold War ? Religious Nationalism Confronts the Secular State, Barkeley : University of California Press, 1993).

٣ - غازى بن عبد الرحمن القصيبى أزمة الخليج محاولة للفهم، (بريطانيا : دار الساقى، ١٩٩١) ص ٢١.

4 - Elaine Scionlino, The Outlaw State : Saddam Hussein`s Quest for Power and the Gulf Crisis. (New York : John Wiley and Sons, Inc,. 1991), pp. 187 - 189

٥ - انظر الى العلاقة بين الأزمات والمطالبة فى الكويت فى زمن الملك غازى : نجاة عبد القادر الجاسم ، التطور السياسى والاقتصادى للكويت بين الحربين ١٩٤١ - ١٩٣٩ (الكويت : ١٩٧٣) ص ١٤٥ - ٢٠١

٦ - حول الأزمة بين الكويت والعراق عام ١٩٦١ انظر حسن الابراهيم، الكويت : دراسة سياسية، (الكويت : مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٠) ص١٣٦ - ١٤٥.

في الاساس رد على موقفها لصالح العراق، وكادت احدى اعمال العنف هذه ان تؤدي بحياة أمير الكويت.

ومن الطبيعي ان تكون جميع الدول بما فيها العراق مخلصة لمصالحها الامنية والاقليمية التي تبلورت بعد حرب العراق مع ايران والتي توقفت عام ١٩٨٨ وقد تصرفت الكويت بعد الحرب من وحي علاقة حسن الجوار، بل اعتبرت ان تأييدها للعراق ابان الحرب يساهم في حل مشكلتها القديمة في ترسيم الحدود معه وهي التي شكلت قضية رئيسية في الكويت. اما العراق لم يكن مهتما بترسيم الحدود، بل سعى منذ ١٩٩٠ للمزيد من الدعم المالي إذ طالب باكثر من ٨ مليارات دولار كما طالب بأراض كويتية (جزيرتي «وربه» و «بوبيان» الاستراتيجيتان) ووضع الكويت في خانة عدم المقدرة على تلبية الشروط القاسية لاستمرار حسن الجوار (٧) وبدا واضحا للعيان بأن العراق يسعى، بعد فشله في تغيير الحدود مع ايران لعمل شبيه مع الكويت التي بدت امامه ضعيفة وغير قادرة على الرفض. والكويت لم تكن تستطيع هي الأخرى التنازل عن اراض تابعة لها لاسباب داخلية وكذلك اقليمية فالتنازل عن الجزر وهي تعطي ٣/١ من مساحة الكويت لم يكن ممكنا داخليا لاسباب تتعلق بالسيادة وأثر ذلك على مستوى الشارع الكويتي والعلاقة بين الحكومة والمعارضة، كما كان التنازل صعبا لانه يطيح بسياسة الكويت المتوازنة في الخليج وعلى الصعيد الايراني والدولي.

ومهما كانت طبيعة الخلافات مع الكويت فهل كان الحل باحتلالها بالكامل؟ ام ان هناك وسائل اخرى كان بامكان العراق استخدامها للوصول لتفاهم محدد مع الكويت كما كان الحال على مدى العقود المنصرمة؟ اى بمعنى أخر: هل استنفد العراق جميع الطرق لمعالجة مشكلاته الاقتصادية والسياسية المتراكمة من الحرب العراقية الايرانية، ام انه اخذ باسرع وأسهل الحلول المباشرة وفق فهم مغامر للاوضاع العربية والدولية ولحقوق المجتمعات المحيطة؟ والجدير بالذكر ان هذه الخلافات مع جيرانه كانت دائمة قائمة وكانت باستمرار جزء من الصورة الاقتصادية لدول المنطقة(٨).

وبالمقابل لدى الدول الكبرى تصورات لأمن الخليج ولأمن المنطقة، والعالم العربي ليس بجزيرة معزولة ليكون بمنأى عن هذه التصورات، ولكن الرد العراقي بتحديه المطلق عوضا عن البحث عن مواقع للتصادم وأخرى للتوافق وفق موازين القوى والامكانيات المتوفرة هو الذي كان خارجا عن الاصول السياسية وطبائع الامور. ثم نتساءل ولكن هل كان من السليم على العراق ان يسعى للعب دور يفوق حجمه وعدد سكانه وامكانياته؟ وهل تحل قضية بازوفت، المتهم بالتجسس على العراق، باعدامه عام ١٩٩٠. هل يكون الرد على قيام بريطانيا او امريكا باخذ بعض الاجهزة التي كانت ستشحن للعراق بالظهور على شاشة التلفزة وتحدي العالم واثبات ان العراق لديه أجهزة التشغيل الضرورية للمدفع العملاق؟ وهل كان من الضروري القول بحرق نصف اسرائيل في ابريل ١٩٩٠ في ظل غياب الارادة السياسية والمقدرة الفعلية لعمل ذلك من جانب النظام العربي ككل؟ (٩) هل كان من الطبيعي ان يصر العراق على الاحتفاظ بمليون جندي وهو على حدود واحدة من اهم مناطق العالم استراتجية ثم يتوقع أن لايسأل عن سياسته او عن نواياه تجاه الدول المحيطة به؟

إن عدم لجوء العراق لطرق أخرى أقل عنفا في حل خلافاته مع جيرانه ومع النظام الدولي يعود، على الاغلب، لايمانه بامكانياته وتفوقه على محيطه العربي. وكان واضحا قبل الازمة وابانها ان العراق توصل الى لعبة اكبر واكتشف ان بامكانه ان ينازل الكبار كما وان ينازل النظام الاقليمي المحيط به. بل عندما عالجت الكويت والامارات موضوع زيادة الانتاج النفطي في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٩٠ في لقاء عقد خصيصا في المملكة العربية السعودية وحضرته دول الخليج اضافة لوزير النفط العراقي «عصام الجلبي»، ورغم التزام الكويت بحصتها في مؤتمر الاوبيك المنعقد في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ في جنيف(١٠)، ورغم علاج المملكة العربية السعودية لكل مايتعلق بالديون السعودية للعراق، فقد وجد العراق انه قادر، عوضا عن السعي لتحسين شروط المعادلة، على نسفها بالكامل. والجدير بالذكر انه لم تكن تلك هي المرة الاولى التي تنتج فيها الكويت او الامارات و المملكة العربية السعودية فائضا محددا عن حجم الانتاج المخصص وفق حصص «الاوبك». كانت هذه مشكلة قديمة منذ نشوء «الاوبيك» وقد مارستها جميع الدول وفق احتياجاتها وامكانياتها على الانتاج. فلم تكن الكويت في تلك المرحلة اكثر الدول انتاجا للفائض النفطي. ولكن العراق وسط وضعه الاقتصادي المتدهور اراد رفع الاسعار لتصل إلى ٢٥ دولارا للبرميل الواحد، وهذا كان شبه مستحيل، وقد نجح لقاء الاوبيك المنعقد في جنيف في ٢٥ تموز ١٩٩٠ في رفع السعر من ١٦ دولار

---

٧ - غازي بن عبد الرحمن القصيبي. ازمة الخليج محاولة للفهم. (بريطانيا : دار الساقي، ١٩٩١) ص ٣٨ - ٤٠

8 - Elaine Sciolina, The Outlaw State : Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis.p 133

٩ - انظر بالنسبة لمسلسل التصعيد العرقي منذ بداية عام ١٩٩٠

"Kuwait : How the West Blundered

The Econmist, in The Gulf War Reader : History, Documents, Opinions, ed,. Michah L. Sifry and Christopher erf, (New York : Times Books, 1991),. pp.. gg - 106

١٠ - مقابلة د. رشيد العميري، وزير النفط الكويتي السابق (٢٠ حزيران ١٩٩٠ حتى ابريل ١٩٩١)، الكويت تموز (١٩٩٢)

الى ٢١ دولار للبرميل(١١). وبدت حينها الازمة الخاصة بالاسعار والمرتبطة بالعراق وكأنها قد هدأت.

وليس جديدا على قرارات الرئيس العراقي هذه المغالاة في الصراع مع ايران كانت ردة الفعل العراقية مليئة بالمغالاة اولا من حيث قيامه بطرد المواطنين العراقيين من اصول ايرانية بعيدة، وثانيا من حيث مغالاته في قمع المعارضين بمن فيهم رجال الدين (محمد باقر الصدر واخرون) وثالثا من حيث مغالاته في ضرورة بدء العمليات العسكرية ضد ايران. وقد دارت الحرب اساسا حول الموارد والنفط والأرض والسيطرة على مفاتيح الخليج وغيره من الأهداف وبعد ٨ سنوات ومئات الألوف من القتلى كانت النتيجة العودة إلى نفس الحدود السابقة وقد أدت الحرب بالمحصلة النهائية الى خسائر فادحة بالارواح وبالمعدات وخرج العراق من هذه الحرب فارغ اليدين. ومما شجع العراق على بدء العمليات العسكرية ضد ايران العزلة الدولية التي ضربت حول النظام الايراني، اضافة للوضع الدولي المتنافر مع ايران وثورتها ولفظية خطابها السياسي. وعلى كل الاحوال كان الدور الدولي والاقليمي في بدء الحرب العراقية - الايرانية دورا عاديا ولكنه من وجهة نظر الرئيس العراقي كان اطارا جيدا لبدء الحرب أو فرصة تاريخية يصعب ان تتوفر، فعبر ضرب ايران قد ينجح في التحول الى القوة الرئيسية في الخليج وقد ينجح في استثمار تلك الفرصة على اكثر من صعيد وخاصة على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة(١٢).

والشيء نفسه يقال عن أهداف العراق في الكويت. فان كانت هذه الاهداف تدور حول عودة الفرع للأصل وتغير خارطة، او اسعار للنفط او السيطرة على منابع النفط، او تحدي الولايات المتحدة، او حل الأزمة الاقتصادية العراقية والمحافظة على برامج التسلح؛او جميع هذه الأهداف فإن النتيجة الخالصة للسياسة العراقية منذ بدء الأزمة وقبلها وحتى اليوم هو بالتحديد عكس كل ماأعلن العراق انه يريده «الواحدة»، مع الكويت استمرت، وتبين أيضا وفق لجنة ترسيم الحدود الدولية المنبثقة عن مجلس الامن أن العراق هو الذي امتد عبر السنوات فوق الاراضي الكويتية وليس العكس(١٣). ولا الولايات المتحدة خرجت من الخليج، بل عززت وجودها وسط دعم شعبي خليجي. ولا العراق طور برامجه التسليحية بل على العكس دمرها باشراف امريكي ودولي. ولا القضية الفلسطينية شهدت تغيرا موجبا خاصة من حيث احوال وأوضاع الشعب الفلسطيني بل نتج عن الازمة نشوء ازمة ثقة بالعلاقات الخليجية - الفلسطينية والخليجية - الاردنية. وبدأت دول المنطقة في اواخر ١٩٩١ بالمشاركة في مؤتمر دولي ثنائي ومتعدد الاطراف وباشراف امريكي. اما عن الشعب العراقي ومصالحه ومستقبله فكان الضحية الرئيسية لكل هذه السياسات.

فشل الحل الاقليمي العربي للأزمة :

إن حجم الغزو العراقي للكويت ونوعيته شكلت حالة دفع جعلت أمكانيات الحل الاقليمي للازمة صعبة ومعقدة. ولو تعرض أمن اى بلد عربي بنفس الطريقة وفق نفس الخيارات الصعبة التي تعرضت لها الكويت ودول الخليج لتصرف وفق نفس الاسلوب لكان دفع ثمنها كبيرا من حيث فقدانه لوجوده واستقلاله.

ورغم شدة الاستقطاب الدولي إبان الحرب الباردة تفادى الخليج اى علاقة أمنية جدية مع دول اجنبية. وكانت محاولات عمان للتنسيق الأمني مع بريطانيا في أواخر الستينات وابان السبعينات خاصة ابان الحرب في اقليم ظفار مجال استنكار خليجي وكويتي. بل من المعروف أن الخليج كان دوما أضعف الحلقات العربية من حيث عدم استعداده للقيام بأى عمل غير مقبول لدول المشرق العربي او للتيارات الرئيسية في الساحة العربية. وحتى عندما شعرت الكويت بالحاجة للتنسيق الأمني مع الولايات المتحدة بعد بدء الحرب العراقية الايرانية. بقي التعاون الأمني مع الولايات المتحدة في حدود بحرية ودون أى تسهيلات أرضية حقيقية. وعندما طالبت الولايات المتحدة بتسهيلات ارضية ابان عملية رفع الاعلام الكويتية رفضت الكويت اعطاء هذه التسهيلات وعوضتها ببعض المساعدات الهامشية للسفن الامريكية في البحر(١٤) اعتمد الخليج في تغطية ضعفه العسكري والسكاني على سياسة

---

١١ - نفس المصدر.

١٢ - انظر

Dilip Hiro, The Longest War : The Iran - Iraq Military Conflict, (New York : Routledge, Chapman and Hall, Inc.)

١٣ - التقرير النهائي للجنة تخطيط الحدود بين الكويت والعراق. القبس الأحد ٢٠ - ٥ - ١٩٩٢، ص١١، ١٤

١٤ - مقابلة مع سعود العصيمي، وزير الدولة الكويتي السابق للشؤون الخارجية من تموز (١٩٨٦ الى حزيران) ١٩٩٠. مقابلة مع مسؤول امريكي لعب دورا اساسيا في عملية رفع الاعلام على الناقلات الكويتية، واشنطن د.س صيف ١٩٩٢. عبد الرضا أسيري الشامل عن (السياسة الخارجية الكويتية) الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : إنجازات، اخفاقات وتحديات . الكويت، ١٩٩٢، ص ٣٦١ - ٣٦٢.

Theodore Draper. American Hubris, in The Gulf War Reader : History, Documents, Opinions. ed,. Michah L. Sifry and Christopher Cerf, P 45 -47

الدعم المالي للأطراف العربية الرئيسية على امل ان يترك وشأنه وان لايضطر لتنازلات دولية غير مستحبة (١٥) لهذا بالامكان القول ان ازمة الخليج كانت الاولى من نوعها التي تقوم بها دول الخليج بمبادرة استراتيجية فيما يتعلق بامنها المباشر وبأمن المنطقة ككل.

البحث عن المخرج بغض النظر عن «جنسيته» كان العنصر الأهم في مواجهة التهديد. وعندما رأى الخليج حجم القوة العراقية وسط الخوف والرهبة التي اثارها الحدث ووسط طبيعة الخطاب السياسي القادم من العراق اندفع باحثا عن حلول تخلصه من الأزمة. فقد رأت الكويت ودول الخليج ان فرص الحل العربي تضاءلت منذ اليوم الثاني والثالث في اكثر من لقاء واتصال واكثر من مؤتمر تبين ان فرص الحل العربي مقابل فرص الحل الدولي كانت تسير الى موت. بل لو لم يتوفر حل دولي للازمة لكانت المنطقة تعرضت لصراعات عربية عربية، وعربية غير عربية مدمرة، ولتحولت الكويت الى ولاية شبه عراقية للحكم الذاتي، واالدول الخليجية الى دول تدور في الفلك العراقي او الايراني الذى كان هو الاخر لن يسكت على تمدد عراقي بهذا المستوى. ولو كان هذا الفلك العراقي اكثر تقدما واكثر تحررا وديمقراطية في منظومة افكاره وعلاقاته ونظرته للعالم وللمحيط لكان الوضع مختلفا ولربما استساغ الشعب الكويتي وشعوب الخليج فكرة الوحدة. لكن الاسلوب المتبع (الغزو) ومقدمات العملية احتوت نموذجا بدا متعطشا للمغامرة وللتسلط، ولم يكن يحتوي هذا النموذج «الوحدوي» أي فكر ديمقراطي او أي تصور او صيغة ناضجة او نموذجا لما يمكن ان تكون عليه المنطقة العربية. وهذا خلق تنافرا كبيرا بين الاحتلال العراقي والشعب الكويتي منذ الساعات الاولى للاحتلال(١٦).

كما ان هناك حوادث شبيهة في اطار اخر ومنها على سبيل المثال دور القوات الامريكية والفرنسية في لبنان عقب الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وحماية قوات دولية لمنظمة التحرير حين إنسحابها من طرابلس في ديسمبر ١٩٨٣ كما ان قوات اجنبية (سوفيتية) قد لعبت دورا في مصر ابان عهد الرئيس ناصر، وفي سوريا بعد حرب ١٩٦٧، وفي عدن والعراق طوال السبعينات. والجدير بالتنويه ان دول العالم الثالث مليئة بشواهد الدور الخارجي للحماية وذلك اثناء الحرب الباردة: الدور الكوبي في افريقيا، الدور الامريكي في جنوب كوريا وفي تايوان والفلبين وامريكا اللاتينية، ثم الدور الصيني في كوريا الشمالية ابان الحرب الكورية وغيره. قد نضيف ايضا حالات استدعاء القوات البريطانية للاردن في الخمسينات، والامريكية للبنان ابان عهد الرئيس شمعون، والتهديد الاسرائيلي بضرب سوريا ابان دخولها الاراضي الاردنية عام ١٩٧١ لدعم المقاومة الفلسطينية التي كانت تقاتل الجيش الاردني في حينه.

كان من المستحيل ان تمر هذه التغيرات التي احدثها العراق بدون انفجار الشرق الاوسط في حرب اقليمية ضروس، اساسها رفض سوريا، ورفض مصر، وتركيا، وايران، واسرائيل اضافة لدول الخليج الاخرى ولاننكر انه كان حلا صعبا وقاسيا على كل من استعان به، ولكنه كان نتاجا طبيعيا لحجم العمل العراقي وابعاده الاقليمية والدولية. وابان ازمة ١٩٦١ لجأت الكويت للحل العربي وطلبت من القوات البريطانية المغادرة لكن في ازمة صيف ١٩٩٠ لجأت دول الخليج وبعد مرور خمسة ايام على الغزو العراقي الى الولايات المتحدة والشرعية الدولية. هذه المرة شعرت بقية دول الخليج وعلى الاخص المملكة بان الحديث من عدم قيام العراق بغزو اراضيها قد يتحول الى مأساة وخدعة شبيهة بتلك التي وقعت للكويت. وقد زادت المخاوف بعد ان توغلت قوة عراقية لمسافة ٦ اميال في الاراضي السعودية في ٣-٨-١٩٩٠ ومع ان هذا التوغل كان عن طريق الخطأ ومع ان القوة العراقية انسحبت، الا ان الخليج اكتشف انه الآن اصبح تحت رحمة القوة العراقية والتوازنات الجديدة التي نتجت عن غزوه لدولة الكويت (١٧) وتعززت المخاوف عند بدء العقوبات الدولية الصادرة عن مجلس الامن والهادفة لفرض الانسحاب

---

١٥ - انظر كتاب عبد الرضا أسيرى الهامل عن (السياسة الخارجية الكويتية)، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة.

١٦ - لاخذ فكرة عن طبيعة النموذج الوحدوى الذى بشر به العراق فى الكويت ولطبيعة الممارسات فى الكويت ابان الغزو انظر تقريرنا Shafeeq Ghabra, The Iraqi Occupation of Kuwait : An Eyweitness Account, Journal of Palestine Studies, XX, No 2, Winter 1991, pp 112-125.

أما عن الأوضاع فى العراق وفق هذا النموذج فانظر Samir al-Khalik, Republic of Fear : The Inside Story of Saddam's Iraq, (New York Pantheon Books, 1989.)

١٧ - هامش عن موعد مجىء القوات الأمريكية Bob Woodward, TheCommanders, (New York: Simon & Schuster, 1991) pp. 245-246, 254-273 ' Elaine Sciolina, The Outlaw State : Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis, pp. 218 - 221

عليه من الكويت اذ اصبح من الممكن ان يقوم العراق بغزو السعودية لكي يتخلص من العقوبات الدولية. هذا كله عزز الخيار الدولي كخيار وحيد في مواجهة الخطر المحدق بدول الخليج. هكذا برزت الولايات المتحدة اولا ثم الشرعية الدولية والعربية ثانيا كقوة متحالفة وقادرة في تلك الظروف الحالكة على تامين الحماية الفعلية السياسية والعسكرية للوضع الاقليمي المتفجر في احدى اهم اقاليم العالم.

لم تكن المشكلة فقط في ان العراق باحتلاله للكويت سيطر على ٢٠٪ من احتياطي العالم. لكن المشكلة ايضا ان الكويت تقع في منطقة تسودها انظمة اجتماعية وسياسية متشابهة وفيها ٦٥٪ من إحتياطي العالم من النفط بينما تمتلك دول الشمال ٦٪ من هذا الاحتياطي وتنتج ٢٨٪ من الانتاج العالمي (مقابل اكثر من ٤٠٪ من الانتاج العالمي من الخليج)، الا انها تستهلك ٦٠٪ من الاستهلاك العالمي الراهن. كما ان القطاع الخاص الخليجي لديه استثمارات اودعت في بنوك عالمية بمالايقل عن ١٥٠ مليار دولار. كما وان حصص الدول والحكومات الخليجيةفي البنوك العالمية بحدود ٢٢٠ مليار دولار (١٨) وهذا يعني ان اي ازمة كبيرة في الخليج لها انعكاسات عالمية كبيرة تتجاوز الدور الاقليمي وافاقة وان اي ازمة تخرج من حدود المعقول من السهل ان تدول وان تخرج من يد العرب لتصبح ذات طابع دولي يكون الموقف العربي جزءا منه (١٩).

ولاشك ان تاريخ العراق السياسي، وتاريخ نظامه السياسي لعبا دورا مهما في طبيعة ردة الفعل الدولية وبالتالي ضياع اماكن ايجاد ارضية لنجاح الحل الاقليمي العربي. العراق أضاع ٣٥ مليارا، هي مدخراته في الخارج ابان حربه مع ايران. كما استدان فوقها ابان الحرب مايقارب ٨٠ مليارا وعوضا عن تسريح الجيش وبناء اقتصاده على اسس جديدة استمر في برامجه العسكرية وخاصة برنامجه النووي. وقد تداخلت مسألة المليون جندي مع مسألة التسلح الكيميائي والبيولوجي العراقي والبرنامج النووي، مع مسلسل التصعيد حول مسألة اعدام بازوف، الجاسوس البريطاني، وحرق نصف اسرائيل لتضفي على الازمة أبعادا دولية حادة ومتفاعلة مع الابعاد الأقليمية.

ولوحاولنا ان ندرس المرحلة التي عقبت حرب تحرير الكويت لوجدنا ان الكويت ودول الخليج اضطرت بدواعي الخطر الذي شكله العراق عليها الى عقد اتفاقات امنية مع الولايات المتحدة وهي اتفاقات ماكانت لتعقد لولا الغزو العراقي ونتائجه وبنفس الوقت وفي اعقاب ازمة الخليج، لم يعد من الممكن التصرف في اي ازمة تقوم في منطقة الخليج بمعزل عن الوضع الدولي والخيارات الدولية. هكذا نجد في الازمة التي اثارها العراق في اكتوبر ١٩٩٤ تاكيدا لطبيعة الرد الدولي، وسرعة في التدويل هكذا لم تعد حتى الحلول في يد دول العالم العربي، بل اصبحت ذات طابع امريكي أم فرنسي أم روسي، وذلك بسبب تلك المغامرة التي وضعت القرار العربي في موقف المستبعد والصعب. ان سرعة التدويل من نتائج المغامرة وسوء فهم الاوضاع الدولية والسياسية علينا.

ازدواجية المعايير :

لقد فات عدد من مفكري البلاد العربية فهم دقيق لاهمية النفط، وفهم دقيق لطبيعة المصالح العالمية ومراكز القوى المرتبطة به، كما فاتهم توفر فهم واقعي لمشاعر شعوب الخليج ورغباتها وبينما يؤدي هجوم على افغانستان من قبل الاتحاد السوفيتي الى ادانة عالمية ومقاطعة للالعاب الاوليمبية في روسيا والى تعليق المحادثات بين الدول الكبرى الا ان هجوما عراقيا على آبار النفط والتحكم في ميزان القوى في الشرق الاوسط في ظل لغة وخطاب سياسي مفعم بالتحدي ويستند الى جيش قوامه مليون جندي ولديه امكانيات كيمياوية وبيولوجية وغيرها ؟

وقد اثير من قبل الكثير من المثقفين العرب ابان الازمة وخلالها قضية المقاييس المزدوجة ولا احد يستطيع ان ينكر وجود الازدواجية في سلوك الدول والجماعات السياسية. وبالتاكيد اليابان ليست مثل كندا بالنسبة للولايات المتحدة، تماما كما ان فلسطين ليست مثل كردستان في العالم العربي، وما يحصل في اليابان له انعكاسات وردود فعل مختلفة عن الذي يحصل في الصومال ثم ان الكويت ومعظم اقطار الخليج لم يكن لها اي اهمية جدية قبل النفط بل كانت مكانا لايثير الاهتمام لا من قبل حاكم البصرة او الوالي العثماني فقد كانت منطقة نائية بعيدة وسط الصحراء الحارة وقد تقبل الكويتيون هذا ليكتشفوا كيف ان المقياس المزدوج كان دائما ضدهم بالماضي ولكن منذ اكتشاف النفط اصبح الخليج محط انظار دول العالم، وموقعا استراتيجيا لاغنى عنه للمجتمعات والدول.

ان توافر مقياس مزدوج لطرف يجب ان لايعني رفضه

---

١٨ - عبد الرازق فارس الفارس، «ازمة الخليج وازمة الطاقة وسلاح النفط العربي . المستقبل العربي، عدد ١٤٥، مارس ١٩٩١ ص ١٧ - ٣٧ .

Thomas L. McNaugher, Arms and Oil : U.S. Military Strategy and the Persian Guld. (Washington. D.C.: The Brooking's Institution, 1985) pp,. 1-18.

١٩ - من اجل شرح لكيفية تطور العلاقات والمصالح الخليجية الأمريكية ومن ضمنها حرب الخليج أنظر :

Michael A. Palmer, Guardians ofthe Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1833 - 1992, (New York : The Free Press, 1992.)

بالمطلق للاطراف الاخرى ان الازدواجية تنبع من اختلاف الاهمية فى ظل ظرف تاريخي محدد ووفق تقديرمحدد للموقف من قبل الاطراف المتحكمة بهذه الاهمية وبالامكان العمل على رفع اهمية موضوع او منطقة او قضية بحيث تنال نصيبها فى ظل الازدواجية الدولية. ولو اخذنا القضية الفلسطينية على سبيل المثال فسنجد أن دول الخليج وعلى الاخص الكويت وعلى مر العقود تفاعلت مع القضية الفلسطينية وعلى اكثر من صعيد وذلك من اجل حسم هذه الازدواجية الدولية لصالح القضية الفلسطينية. ولهذا شكلت مسألة الصمود العربي والفلسطيني منذ الخمسينات قضية جوهرية فى ضمير الخليج السياسي وذلك على الصعيد الشعبي والحكومي لم يثر احد فى ذلك الوقت اى حديث عن ازدواجية خليجية بحكم وقوف الخليج مع القضية الفلسطينية وشعبها فى مواجهة كل الاطراف العربية التى اصطدمت مع منظمة التحرير بدءا من الاردن مرورا بلبنان وغيره من الاطراف العربية(٢٠).

ولكن امام التهديد الذى تعرضت له دول الخليج، بعد ان استبيحت دولة الكويت، وفى ظل سعيها بعد احتلال العراق للكويت لموقف عربي ودولي جاد وعملي، ينبع من وحي فهمها لمتطلبات امنها ووجودها واهمية موقعها ومخاطرة عليها، تحول هذا السعي الى مجال استنكار لدى قطاعات كبيرة من المثقفين العرب كما والشارع العربي. وهكذا توفر منطق عربي مزدوج فى مواجهة الازمة اساسه اعتبار العراق اكثر اهمية وجدير بالتوسع لانه بلد عسكري ويقوده رئيس يصطدم بالولايات المتحدة وقد اعتبر هذا المنطق المزدوج المعايير ان الكويت ودول الخليج اقل اهمية لانها دول اقتصادية نفطية تجارية تقليدية ولانها اجزاء صغيرة بالامكان المساومة على امنها وحقوقها.

ان المشكلة فى المقاييس المزدوجة هى بين العرب انفسهم وفى الكيفية التى ينظر كل منهم عبرها للآخر. ففى العالم العربي من المحيط الى الخليج عوالم تضم مجتمعات وفئات وطوائف وقبائل واسر وينظر كل منها للاخر نظرة ريبة وشك وازدواج واحيانا ازدراء وتعطى العلاقات الايجابية على السطح شكلاً مغلوطا عن واقع الحال. فهذه مجتمعات تكتنفها المجاملة المبالغ بها، كما تكتنفها مشاعر الخوف من التعبير عن نفسها بحرية لهذا قلما تشهر الاختلافات والاراء كما والمشاعر على حقيقتها.

وبالقاء الضوء على المرحلة التى اعقبت حرب تحرير الكويت لوجدنا ان العراق استمر فى عدم تقديره لمعنى واهمية منطقةالخليج بل فاته تماما حينما حشد قواته مرة ثانية امام الكويت فى اكتوبر ١٩٩٤، كيف تكون ردة الفعل الدولية مرة ثانية تثبت الاحداث ان الخليج منطقة استراتيجية، وحساسيتها تنبع من اهميتها للعالم كما من اهميتها العربية والخليجية.

القومية بالمفهوم القسرى :

قام العراق بغزو دولة الكويت وفق نفس التصورات العربيةالواسعة الانتشار التى ينطلق من رؤية موحدة للعرب يقوم على موقف فكرى يتطلع الى استقلال العرب المطلق فى جزيرتهم الخاصة وينطلق هذا الشعور العام من بغض للحقيقة القطرية وتناقش ابدى مع الغرب هذه هى اراء وفرضيات الحركة القومية العربية السابقة والتى عادت وبرزت مع مفاهيم اسلامية مرة ثانية فى فترة الغزو العراقى للكويت (٢١).

ولهذا ووفق التصورات القومية المفرطة فعندما ينقض زعيم عربي على بلد عربي آخر، تتحول الدولة القطرية التى وقع عليها الغزو فى الذهن العربي الى حالة غير قائمة، ويصبح هذا الزعيم زعيما للوحدة وكأن الدولة القومية او الاسلامية قائمة فى الحقيقة والواقع. ويتم هذا دون النظر الى معاناة او وجود شعب. وتبدأ عملية سرد الاسباب والمبررات والامور التى تشرع الضم القسرى، ويتضمن ذلك سايكس - بيكو، عام ١٩١٦، تقسيم المنطقة بين الدول الاستعمارية فى اعقاب الحرب العالمية الاولى. ويؤكد نوفل على سبيل المثال ان السياسة الاستعمارية «التى سارت عليها بريطانيا وفرنسا منذ نهاية القرن التاسع عشر، فى المشرق العربي، هى التى دفعت صدام حسين الى اجتياح الكويت» (٢٢) ووفق نوفل لقد اجتاح العراق الكويت «لكى يعدل الحدود نفسها التى رسمتها بريطانيا» وأن «الاستقرار لن يخيم على المنطقة مادام الوطن العربي مجزأ الى اقطار فرضها الاستعمار الغربي كما يؤكد بانه

---

٢٠ - عبد الرضا أسيرى، الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة، ص ١٣١ - ١٣٨: :

George T. Abed, AThe Palestinians and the Gulf CrisisS, Journal of Palestine Studies, Vo XX, 2, (Winter 191): 35-38.

أنظر ايضا كتابنا :

Shafeeq Ghabra, Palestinians in Kuwait : The Family and the Politics of Survival, (Boulder : Westview Press, 1987).

٢١ - سعد الدين ابراهيم، عبد الحميد ابراهيم، دور المثقفين العرب فى أزمة الخليج، مجلة العلوم الإجتماعية، ١٩، رقم ٣/٤ خريف/شتاء ١٩٩١ ص٢٩-٥٠ .

٢٢ - احمد سعيد نوفل، «أرضية الصراع فى الخليج العربي»، المستقبل العربي، ١٥٠، ١٩٩١/٨، ص٨٤

لو كانت هناك «وحدة عربية لما قام الرئيس العراقي باجتياح الكويت» (٢٣) وهذا طرح من الخطورة لانه يبشر بمزيد من التفتت والاقتتال بين العرب. وكأن نوفل يفترض عجز العرب الأبدي عن حل مشكلات الحدود او بلورة رؤية تقوم على فهم اهمية كل قطر واقليم وفق احتياجاته وظروفه. ولوطبقنا هذا المنطق لتطلب الامر تعديل حدود العالم كلها بدءا من اوروبا والولايات المتحدة وانتهاء بافريقيا.

وينطلق العديد من المثقفين في حديثهم عن العرب كأنهم يتحدثون عن فكرة عامة هلامية تنطلق من وفاق الرؤية وتداخل المصالح ويصبح مفهوم العرب نوعا من الايديولوجيا والفكرة. وقد يعني المفهوم فئة من العرب أو جماعة، لكنه يعمم بنفس الطريقة التي يتحدث الماركسيون فيها عن البروليتاريا كطبقة، دون أن يعني ذلك انهم يمثلون طبقة موجودة وقادرة على العمل وفق رؤية موحدة هناك وصائية اذن على الفكرة العربية واحتكار للرؤية العربية والسياسة العربية وفق تصورات في ذهن قطاع من المثقفين العرب. فمثلا وفي اطار هذه الوصائية يقول «عبدالقادر عرابي» في مقاله عن حرب الخليج «لقد اهدر الغربي دم العرب وكرامتهم، فالغرب راح يتحدث علنا عن نفطه، وعن امنه مصالحه، وأن النفط ملك له، لاملك

للعرب» (٢٤) لكن هل النفط ملك للعرب ام ملك للدول والشعوب التي يقع النفط في اراضيها. وهل يقول احد ان مياه الليطاني او مزارع السودان هي ملك للعرب؟ وهذا لايعني عدم التعاضد والتداخل بين العرب بحكم التاريخ والاحتياجات واللغة والدين والثقافة والاقليم فهذه مسألة لم ولن تتوقف. فبين موضوعه ان نفط العرب للعرب، وبين موضوعه عزلة كل دولة بمواردها افاق عديدة تقع في الوسط بين حقوق الاقليم وحقوق القطر.

إن الدولة والشعوب العربية القطرية ومشاعرها ومصالحها وانتماءاتها وتاريخها ومنذ الحرب العالمية الاولى بالتحديد، هي حقيقة ثابتة في كل عمل وسياسة. انها فرع اساسي من واقع وتاريخ الشرق الاوسط والعرب مثلهم مثل الكثير من دول العالم الحديثة التي خرجت من أمم وامبراطوريات تاريخية سابقة لايستطيعون التنكر لحقائق الدولة الوطنية وتطورها ودورها (٢٥) بل أن أي نظرة قومية أو شمولية لا تأخذ الدولة القطرية بعين الاعتبار مصيرها الفشل والانكفاء.

إن نفس هذه الدولة القطرية التي يسعى الفكر السياسي القومي والاسلامي لتجاوزها، هي نفسها التي يقاتل المواطن الكويتي او اللبناني، او العماني من اجلها عندما يتعرض امنه المباشر للخطر. فلو دخل العراق دولة عربية اخرى، او لو دخل الاردن على سبيل المثال، حتى لو كان ذلك تحت مبرر الدفاع عن المقدسات وتحرير القدس، لتصدى له الاردنيون. ولو مارس في حقهم بعض من مامورس في الكويت لكانت ردة فعلهم لا حدود لها وعلى كل الاصعدة. ويكفي ان تستعرض الحرب الاهلية في الاردن وأسبابها او الحرب الاهلية في لبنان لنرى عالما هو الاخر مصابا بالتناقض بين النظري والواقعي بين القطري والقومي.

ويعد هذا التناقض بين من يعيش الخطر المباشر وذلك الذي يعيش الفكرة وفق رؤية عامة لما هو قومي من اصعب التناقضات في الواقع العربي. فالفرضية تقوم على ان العرب يشكلون امة واحدة بغض النظر عن المصالح المتداخلة والقادرة على تفكيك او توحيد سلوكيات العرب السياسية. هذا الانطلاق الرومانسي الخاص والذي يؤكد وحدة مصالح العرب بغض النظر عن مضمون العلاقة وهل هي علاقة اضطهاد والحاق ام علاقة أخوة ومشاركة وديمقراطية، يعمق ذلك التناقض القائم بين القومي والاقليمي (٢٦).

المواطن الكويتي اراد حلا بسيطا واضحا: خروج الاحتلال. وبغياب اى وسيلة متفاوضة ممكنه التطبيق كان من الطبيعي ان يؤيد كل مواطن كويتي حشدا أمريكيا ودوليا وعربيا دفاعا عن حرية الكويت وامن دول الخليج. المواطن الكويتي كان يبحث عن حل يخرج ابناءه من السجن، يخفف عنه العذاب، ويقيه هدم منزله وسرقة ممتلكاته وتدمير مؤسساته. ولكن الاقلام لم ترحم الكويت او دول الخليج فسمتها باسماء تبدأ من الخيانة الى التفريط الى بيع النفط الى الاستعمار الجديد الى تدمير العراق. وبينما طالب الكثير من المثقفين في حينه بالتضحية بالكويت في سبيل الموقف القومي، استهجنوا على الكويتيين ان يسعوا لدرء الخطر المرابط امام منازلهم. اليس في كل هذا دروس نتعلمها في المعاملات العربية العربية ومن ضمنها اننا لا نحيا في جزيرة معزولة وان الدول العربية الاكبر حجما لا تستطيع ان تضرب كل شيء بعرض الحائط ثم تتوقع عدم وجود أى ردة فعل بما فيها طلب الحماية الاجنبية من الاطراف العربية الاصغر؟

ان «الوحدة» الدموية المضمون القسرية الأسلوب ما هي سوى بداية لمرحلة من القهر اساسها إلغاء الآخر ورغباته واحتياجاته وحقوقه. هكذا كانت تجربة الكويتيين وكل العرب القاطنين في الكويت ابان الغزو مع الوحدة العربية القسرية الاولى في النظام العربي. فمن شعارات الوحدة

---

٢٣ - نفس المصدر، ص ٩٥ - ٩٦

٢٤ - عبد القادر عرابي، «المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية»، المستقبل العربي، ١٤٧، ١٩٩١/٥، ص٢٢

٢٥ - أنظر تركي الحمد، «تكوين الدولة القطرية: المنظور الوحدوي»، المستقبل العربي ١٢٩، ١١/١٩٨٩، ص ٣٥ - ٦٠

٢٦ - أنظر تركي الحمد، ازمة الخليج: الجذور والآثار. المستقبل العربي، ١٥٢، ١٠/١٩٩١، ص ٧٣ - ٨٢

التى امن بها الشعب الكويتى كما امن بها غيره من الشعوب العربية الى الوقوع تحت رحمة الارهاب القسرى مسافة كبيرة هى الفاصل بين الفكر والواقع فى الية الايديولوجيا العربية (٢٧). واليوم تشكل الوحدة العربية الدموية الاولى للكويتيين اساسا لذكرى مشؤومة. فبعد احتلال ترك مئات الشهداء، ومئات من المفقودين والاسرى الذين لا يعرف مصيرهم حتى الان اضافة الى الوف الجرحى والمعذبين والاسرى السابقين، نجد ان حالة «المتشائل» التى عبر عنها اميل حبيبى فى قصته عن الواقع الفلسطينى هى الاخرى أصبحت حالة كويتية. ففى زمن الاحتلال لم تقتصر الوفيات على الذين استهدفهم الاحتلال، بل وصلت الى العديد من الاطفال والمرضى الذين توفوا نتيجة لنقص العناية الطبية. لقد ترك العراق الكويت بعد ان حرق العديد من أبنيتها وبعد ان نهب معظم المرافق الحكومية والمستودعات التى تعود الى القطاع الخاص وأحال المدينة ومستوصفاتها وجامعاتها ومدارسها وأبارها النفطية الى حالة من الخراب. هذا المثال من «الوحدة» العربية القسرية الاولى فى التاريخ العربى الحديث تسبب فى تقهقر الوحدة.

بل للدلالة على مدى الشق القائم بين طرفين عربيين، والناتج عن التجربه التاريخية المؤلمة، نجد فى الكويت ردة فعل سريعة فى مواجهة العراق وذلك عندما حشد العراق قوات له فى اوائل اكتوبر ١٩٩٤ امام الكويت. وقد جاء حشد الجيش العراقى فى اكتوبر ١٩٩٤ (وهو جيش عربى) فى مواجهة الكويت (وهى دولة عربية) ليؤكد على مدى الشرخ والكارثة التى تتحكم فى العلاقات العربية العربية.

وأمام هذا التهديد كانت ردة الفعل الكويتية سريعة ومنظمة، وبدت فيها الكويت مستعدة لمواجهة كافة الاحتمالات، اذ لم تتردد بحشد قواتها وبدعوة الاصدقاء والحلفاء، وبدعوة الاحتياط الكويتى، وبالاستعداد لمواجهة الظروف الصعبة. الكويت بدت فى هذه الازمة وكأنها بالتنظيم وأساليب العمل تمسح اثار العدوان والمفاجأة والتردد التى ميزت الموقف فى الثانى من اب ١٩٩٠. بل أن الكثير من الخطب والاحاديث بدت وكأنها ترد على الماضى الى حد أكبر. بدت الأزمة إذن وكأنها مواجهة قوية مع التاريخ ومع الماضى والارهاب الناتج عن عدوان ٢ - ٨ - ١٩٩٠. بل بالنسبة للكويت ما حصل فى اكتوبر ١٩٩٤ هو نوع من انواع استعادة الروح والثقة بالنفس، والاهم استعادة الثقة بالدولة، واجهزتها الدفاعية، وقدرتها على التحرك السياسى وعلاقاتها الدولية. لقد قوت الأزمة شرعية الدولة وشرعية الحكومة ودور هذا رموز الدولة الاساسيين من قادة الكويت. وأن العمل من الجانب العراقى، لم يكن الخيار الوحيد فى مواجهة العقوبات المفروضة عليه منذ غزوه للكويت عام ١٩٩٠، بل كانت هناك خيارات عديدة اخرى منها الاعتراف بالقرارات الدولية، والاعتراف بالكويت، وربما إن أراد أن يشاغب بامكانه أن يوقف عمل الكاميرات الخاصة بالمراقبة لبضعة ايام، وبامكانه ان يحسن من ادائه الاعلامى لكى يوصل الاوضاع فى العراق للرأى العام العالمى. لكن خياره بافتعال ازمة تذكر بغزوه للكويت يعود ويدق الاسفين فى العلاقات العربية العربية، ويعيدنا من جديد لموضوع الوحدة العربية القسرية التى تؤدى الى التفتت العربى الدائم والى تدويل شؤونه وأزماته.

أبدية الصراع مع الغرب :

وقد ساد الوضع العربى ابان ازمة الخليج، مثلما يسود الكثير من الازمات العربية مع العالم نظرة للصراع مع الغرب تقول بمنازلته مهما كان الثمن. وحتى لو كانت النتيجة تخلفنا وتراجعنا فى كل مجال. الاساس فى الفرضية هنا ان نخوض المعركة، وليس مهما ان ننتصر فيها. ان الشجاعة على الخوض والشجاعة على الوقوف هى التى تهم المثقف القومى والاسلامى العربى. ولكن من الذي يتحمل مسؤولية النتيجة والخسارة الوطنية والقومية؟ ووفق «محمود الذوادى» فالمثقف التونسى، على سبيل المثال، تعاطف مع صدام حسين فى ظل رؤية للعراق اساسها مقدرته تصنيع السلاح، وانه نموذجا يابانيا قادر على تحدى الغرب، على ارساء مشروع النهضة (٢٨). هذا الخيال من قبل المثقف، والمتعطش للنموذج اليابانى يبدو اقرب الى عقلية اليابان قبل الحرب العالمية الاولى ومتناقضا مع العقلية اليابانية الراهنة والتى حولت الهزيمة العسكرية الى نصر اقتصادى.

وينطلق المفكر العربى «برهان غليون» من ان الولايات المتحدة تحمل عداء متميزا للعرب من بين كل شعوب الارض، وان لهذا العداء أسباب اربعة.

١ـ الموقع الاستراتيجى الحساس للعالم العربى.

٢ـ النفط وحاجة الغرب اليه والسيطرة عليه.

٣ـ اسرائيل وحاجة الغرب لها، وعقدة الضمير الغربية تجاهها.

٤ـ واخيرا الحسابات التاريخية والحضارية فى الصراع بين الاسلام والغرب. ويعتبر «غليون» ان الغرب

---

٢٧ – من اجل نقد للمثقف العربى وموقفه السياسى التبريرى ابان أزمة الخليج انظر الجزء الثانى من كتاب كنعان مكية

Kanan Makiya, Cruelty and SilencWar, Tyranny, Uprising, and the Arab World, New York : W.W. Norton and Company. pp. 233 - 327.:

٢٨ – محمود الذوادى، «فى سوسيولوجية موقف المجتمع التونسى فى حرب الخليج». المستقبل العربى، ١٥٠، ٨/١٩٩١، نفس المصدر، ص ١٢٦.

لن يقبل بالعرب الا اذا استسلموا له وسلموه مصيرهم فى كل من هذه القضايا (٢٩).

ولكن هذه الفرضية لعداء أبدى واستسلام شامل لا تتساءل عن الكيفية التى استطاعت بها اليابان المهزومة بالحرب العالمية الثانية ان تتجاوز هذا العداء وبالتالى الاستسلام، وان تبنى من وسط شروط الهزيمة قوة اقتصادية هى مجال فخر حضارى لكل اليابانيين. ولو دققنا اكثر لوجدنا ان تعبير الغرب ملىء بالاشكاليات. الغرب مكون من دول وتيارات وشعوب وتناقضات ومعاملته كوحدة واحدة هو تماما تعميم لا يقل خطوة عن هؤلاء فى الدول الغربية الذين يقولون بأن عالم الاسلام والعرب هو كل واحد ويتعاملون معه على هذا الاساس الى ان يكتشفوا بالتجربة خطأ تصوراتهم.

كما ان كل من الأبعاد الاربعة التى يذكرها «غليون» تحمل تأويلا مناقضا. وبالامكان القول ان الموقع الاستراتيجي والنفط هى مسألة فى صالح الدول العربية ويجب ان تكون حافزا لعلاقات افضل بين الغرب والعرب. اما عن العداء التاريخي والحضارى فنحن لسنا اول أمة تسعى لتجاوز عقد العداء التاريخية، ولو اخذنا اليابان وكوريا أو روسيا واوروبا أو الاتراك واليونان، الاتراك والاوروبيين أو الارمن والأتراك لوجدنا انه لا يوجد شيىء ابدى فى العداوات بين الحضارات. اما بالنسبة لوجود اسرائيل فى الشرق الاوسط فعبر المحاولات السلمية ومحاولات اقرار العدالة عبر التسوية بعد فشل فكرة العدالة عبر الحرب الطويلة الامد والقصيرة قد يكون بالامكان اجراء تغيير فى ابدية الصراع هذه. فعوضا ان يكون الصراع نقمة كما كان الوضع على مدى الاربعين عاما الماضية من الممكن ان يكون صراعا اقتصاديا وتنافسيا علميا وعلى اقل تقدير سلاما باردا لا يؤدى إلى الكوارث المستمرة.

وتعود قضية أبدية الصراع مع الغرب لتطغى على سلوكياتنا التى تعاند منطق الامور لحد التضحية بالحاضر لصالح التبعية. فهناك مغالاه فى المواجهة تؤدى بحد ذاتها الى نتائج عكسية. لنأخذ حرب تحرير الكويت، فكل ما قصده العراق من وراء هذه الحرب تحول الى نقيضه بما فيها تعزيز النفوذ الامريكى فى الخليج. كما ان نفس الأمر ينطبق على أزمة اكتوبر ١٩٩٤ بين الكويت والعراق. فمن الجانب الامريكى بامكان الادارة الامريكية ان تؤكد انها رسمت فى اكتوبر ١٩٩٤ خطا واضحا فى الرمال، وانها تجاوزت موقف الادارة الامريكية المتردد فى تموز ١٩٩٠. وان ادارة «كلينتون» نجحت حيث لم تنجح فى الصومال والبوسنة، حيث تميزت سياستها هناك بنوع من التردد والتخوف. ان الادارة الامريكية كسبت حتى نتيجة افتعال العراق لتلك الازمة المزيد من القوة والتأثير فى دول الخليج، والمزيد من الشعبية فى الشارع الامريكى، وهذا ما احتاجه كلينتون فى تلك المرحلة.

البحث عن مخلص :

وبينما كان الجميع يعرف عن حالة حقوق الانسان فى العراق، فقد اصبحت هذه قضية عابرة لم تلتفت اليها الجماهير ولا التعبيرات الشعبوية العربية. المهم وجود موقف مواجهة مع الولايات المتحدة والغرب بغض النظر عن التفاصيل الخاصة بهذا الموقف او المتعلق بالنتائج المترتبة عليه. وفى هذا الاطار لم يعد مهما ماذا سوى الرئيس العراقى فى الماضى ولماذا هادن الغرب ولماذا لم يوزع الثروة حين كان يستطيع؟ هكذا نتبعه ونسير وراء الخيال متناسين عقولنا ومعرفتنا وتجربتنا. وهذه الحالة التى تسمح لكل قائد او حزب او تيار عربى بان يورط قطاعات واسعة من الشارع العربى بمصائب جديدة بمجرد اتخاذه لموقف ما من الغرب كغطاء لاهداف سياسية خاصة يسعى لها. هذا يعنى الى حد كبير بانه على اسوأ سياسى عربى ان يفتعل اصطدام ما مع الغرب ليلمع ماضيه فى أعين المثقفين والشعب وذلك قبل يطفى مرة ثانية ثم ثالثة. (٣٠) ورغم إقرارنا بوجود تناقض وخلافات عديدة بين الولايات المتحدة والعالم العربى، الا ان الخلط بين الإختلاف الموضوعى من جهة وبين زج الاختلاف واستغلاله لاهداف قطرية وفى صراعات عربية عربية هو الاشكال بحد ذاته.

ولقد وعدت العديد من القوى السياسية العربية صدام حسين بان تجير له هذا الشارع العربى وتعبيراته الفكرية. القوى السياسية التى ايدت صدام حسين تامرت معه وعليه. لقد ربت هذه القوى السياسية جيلا عربيا كاملا على انماط من الشعبوية والتعبئة الايديولوجية. ثم مع الوقت اصبحت نفس هذه القوى ضحية هذه التعبئة وضحية هذه الايديولوجيا. لماذا لم يخرج الجمهور العربى فى مظاهرات عارمة يطالب العراق بالخروج من الكويت رافة به وتفويتا للفرصة على الولايات المتحدة؟ لماذا خرج الجمهور بعض الشيىء عندما ضرب العراق ولماذا عاد الجمهور الى نومته وسباته بعد الحرب؟ هذه الجماهير وهذه السلوكيات التى تتمتع بها والتى تدور حول البحث عن مخلص هى نتاج للعمل السياسى للاحزاب والتنظيمات والكوادر الشعبية العربية. وهى ايضا نتاج لاوضاع سياسية رسمية تتنافى والديمقراطية تسود الواقع العربى.

ووسط الخضم، وفى أمة عربية تعصف بها الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تزداد فرص الزعيم الملهم والاوحد والبطل بين الجماهير. انه الزعيم الذى

---

٢٩ – برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية فى المنطقة العربية، المستقبل العربى، ١٤٨، ٦، ١٩٩١، ص ٥-٢٠

٣٠ – عن أثر الصراع مع الغرب انظر محمود الذوادى، «فى سوسيولوجية موقف المجتمع التونسى فى حرب الخليج» المستقبل العربى، ١٥، ١٩٩١/٨، ص ١١٦ – ١١٩، ١٢٥

تبحث عنه قبائل العرب منذ أكثر من مئة سنة. بل وكلما لاح بالافق شبيه له قالوا انه المنتظر، وذلك قبل ان يعودوا ادراج الخيبة باكتشافهم انه استغل سذاجتهم واستغل قضاياهم. هكذا تبدأ الردة عليه فيرمونه بالخيانة والعمالة والضلوع بمؤامرة تستهدفهم. ومامن زعيم ألهم حماس الشارع العربي الا وتبنى قيما وأهدافا شمولية ثم تخلى عنها رويدا رويدا معلنا بدء الواقعية العربية. وفي هذا التصور العام صورة لأمة تبحث باتكالية عن زعيم يعكس خيبة املها في قياداتها الراهنة ومن ازماتها المستعصية. هكذا مازال التفكير السياسي الجماعي العربي يبحث عن مخلص وعن منقذ في زمن انتهى به عهد القيادات الفردية التي تقف فوق الناس والتاريخ والعصر. في سياسة العراق في الكويت عودة للعصر الذي يقرر ابانه قائد التضحية بشعب «الشعب الكويتي ثم العراقي» وبامة هي الأمة العربية، وبقضية هي القضية الفلسطينية وذلك من اجل الايديولوجيا، ومن اجل النفوذ والزعامة والتنافس على الموقع.

الفهلوية ووراثة العرب للعالم :

من مشكلاتنا ابان الازمة وقبلها سواد الفهلوية التي تعتقد بامكان حل كل المشكلات على طاولة حسابات «الشطارة». في مكان ما في الطفولة العربية ينشأ نمط من الناس ينجح على مدى الحياة بكسر كل قانون حوله ثم ينجح باكتشاف حجة وطريقة تخلصه من العقاب المترتب على كسره لهذا القانون. هكذا الشخصية الفهلوية شخصية سائدة في مجتمعنا. والفهلوي كطالب في المدرسة على سبيل المثال قلما يدرس ولكنه يمتلك دائما جوابا يساعده على التخلص من السؤال، لكنه قليل القراءة وقلما يتطور فهمه للامور. وفي عالمنا السياسي الفهلوية تتلخص بالتحدث عن الحرية ثم ممارسة القمع، والتحدث عن محاربة الاستعمار ثم اتهام الناس بالخيانة، ثم باسم القضاء على الفوارق الطبقية الكبيرة تخلق مجتمع كله محتاجين ومستضعفين، وباسم الوحدة تمارس التفتت، وباسم الاعمار تمارس الهدم.

هذه الفهلوة التي نجحت في تسمية حرب ١٩٤٨ نكبة وحرب ١٩٦٧ نكسة، لم تنجح لمرة واحدة في خلق ارضية واعية لمجال الخطا والصواب والمحاسبة في السلوك السياسي العربي. وهكذا وعلى نفس النمط ولكن بشكل اكثر مدعاة للالم، اعتبر العراق ان احتلاله للكويت «وحدة»، واخذه للرهائن الغربيين من نساء واطفال وشيوخ «ضيوف اجانب»، وهو نفسه الذي اعتبر سرقة ونهب الكويت اعادة ممتلكات «الفرع الى الاصل»، واعتبر إعدام مئات الشبان الكويتيين قتل «العملاء»، ولقد اعتبر العراق بنفس الطريقة حربه مع العالم انتصارا.

وفي هذا الاطار تعزز ابان الازمة طرح مشتق من هذه «الفهلولة»، ومفاده ان العرب سوف يرثون العالم، وان مصيرنا ان نكون أسياد الكون. وهكذا في هذه النظرة الكلية لوضعنا العالمي والتي لاتستند الى اساس موضوعي، نتعامل مع شعوب الارض بعليائية، ويرى الكثيرون منا ان الولايات المتحدة على سبيل المثال متخلفة خلقيا وفي طريقها لازمة عارمة، واوروبا منحلة وزائلة. بل تعزز هذا المنطق نتيجة لفشل اوروبا الشرقية وسقوط التجربة الشيوعية والاتحاد السوفيتي.

ونتساءل، لماذا يرث العرب العالم، اذ ماذا قدموا لحضارة القرن العشرين ليستحقوا هذا الميراث؟ ونتساءل كل يوم عن هذه المشاعر العربية الفهلوية رغم التخلف والواثقة رغم الفشل. هكذا نعود بالذاكرة الى حرب ١٩٦٧ وقبلها حرب ١٩٤٨، ومؤخرا مواقف صدام الواثقة. ويذكر هذا الوضع بحالة ابن باشا فقدت اسرته كل ثروتها لكنه مازال يحمل نفسية صاحب الثروة فيأبى عن اى عمل لا يليق باسمه وأسرته الى ان يكتوى بنار الحاجة والاندثار. هذا السعي لاستعادة امجاد الماضي، والماضي لا ولن يستعاد، هي أصل الكثير من كوارثنا. فنحن لن نستطيع الوصول الى احلامنا الماضية ونتيجة لهذا نشعر بالمزيد من العجز لفشلنا نسخ انجازات اجدادنا(٣١). هذا التناقض بين الماضي واستعادته وبين الحاضر والامه يسبب لنا ازمات دائمة. الحاجة لمحاكاة الواقع والبناء على حقائقه في ظل حل التناقض مع الماضي من المسائل التي تتطلب علاجا ثقافيا وسياسيا مسؤولا.

بل إن جزءاً من هذه الفهلوية تعبر عن نفسها في سلوك العراق السياسي مع فرق التفتيش وتجاه شروط وقف اطلاق النار بعد حرب١٩٩١. ان العراق بعد تحرير الكويت دخل في مدخل صعب مع مجلس الامن. فيوم يدمر السلاح، ويوم ينتظر، ويوم آخر يوجه قواته للحدود مع الكويت، وفي كل يوم جديد يمتحن الارادة الدولية. لكن المعضلة هي في ضياع الوقت، وقبول القرارات بصفة متأخرة، مما لا يستجيب لمتطلبات اللحظة. لهذا فمنذ حرب تحرير الكويت اضاع العراق الكثير من الوقت في تأجيل الكثير من مطالب مجلس الامن، ثم عاد وقبل بهذه المطالب خطوة خطوة. ولاشك ان الانتظار والمماطلة والتأخير وفق منطق الفهلوة ترك أكبر الضرر على العراق وشعبه وأوضاعه.

فرض الاجماع في ظل الخطأ :

إن الاطراف التي أيدت العراق او تعاطفت معه ابان

31 - Fouad Ajami, The Arab Predicament : Arab Political Thought and Practice Since 1967, (Cambridge : Cambridge University Press, 19920, p 252

أنظر أيضا محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الثانية، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٥).

منطق الفهلوة ترك اكبر الضرر على العراق وشعبه واوضاعه.

فرض الاجماع في ظل الخطأ :

إن الاطراف التي أيدت العراق او تعاطفت معه ابان الأزمة على الصعيد الشعبي كانت تمارس كل الضغط في مواجهة اي موقف يغاير التيار العام. هناك تيار وعلى الجميع الإنضواء تحت مظلته ومن يخرج عنه فهو خائن وعميل. في البلاد العربية انواع من الارهاب، ولكن احد اشكال الارهاب يمارس في المجال الثقافي. وهو نمط من الارهاب الفكري طالما منع الناس من التعبير عن نفسها وطالما اسكت الاغلبية المتزنة(٣٢). ولهذا الارهاب شروطه، فلايمكن ان تكون وطنيا غيورا الا اذا اعتبرت كل انواع المرونة والاتزان والوسطية في السياسة ضربا من الاستسلام. وهذا الارهاب الفكري والسياسي يعتمد التصنيف الى وطني وخائن، والى مؤمن وغير مؤمن، والى اسلامي وغي اسلامي، والى رجعي وتقدمي. ومع تقديرنا لبعض الجوانب في هذه التصنيفات التي قد تعكس واقعا ما الا ان المغالاة فيها وتقديسها هوالذي يخلق ارهابا فكريا قاتلا في بلادنا العربية.

ففي ظل هذا الارهاب اتهم السادات بالخيانة وتم وضع كل من اراد التعاون معه او التحدث اليه في العالم العربي في موقف حرج، فكانت النتيجة عزله لاكبر دولة عربية عن محيطها العربي. ثم تبين بعد اكثر من عقد أن السادات قد فهم بعض أبعاد الوضع الدولي قبل غيره، كما انه تصرف من وحي واقع وظروف مصر. في لبنان تمثل نتيجة الاقتتال الداخلي ضمن كل طائفة اكثر مما قتل في الحرب بين الطوائف. وفي ظل نفس هذا الارهاب انطلقت تهديدات العراق والمؤيدين له بتصفية قادة دول الخليج لانهم وافقوا على مساعدة الولايات المتحدة العسكرية بعد استباحة الكويت واحتلالها. هذا الارهاب الفكري هو الذي ادى ابان ازمة لخليج الى فرض الاجماع بالقوة في كل مجتمع عربي(٣٣).

والجدير بالذكر ان فئة ليست بصغيرة من المثقفين والسياسيين العرب يهالها ان ترى شؤون البيت العربي تنشر على العلن. ولكنها تستمتع بسماع قضية «ووترغت» وتستمتع بسماع الفضائح الشخصية لحكام ووزراء الغرب والعالم. لكنه لاسباب ثقافية لاتسطيع ان تتقبل كسر الاجماع علنا او تقديم صورة حقيقية للاوضاع. لذا عندما انكسر كل شيئ، وبدا لكويتي الذي لجا نتيجة لغزو عربي يقول بان هذا الغزو اكثر عنفا وقسوة من الاستعمار وعندما بدا العراقي المعارض يتناول الحزب الحاكم امام CNN وامام اجهزة الاعلام الغربية صدم الكثير من مثقفينا. بل وجدنا ظاهرة أخرى، الا وهي وقوف الكثير من غير العراقيين في مواجهة عراقيين يمارسون حقهم في نقد قادتهم وحكوماتهم علنا. هنا انكشف ضعف الفكر الشمولي في العالم العربي. وامام حلم الصورة العربية المشرقة، تبين ان العرب مثل غيرهم من الشعوب. لم يبد العرب اكثر رحمة بالاسرى من الغربيين، ولم تبد الاخلاق العربية اكثر تقدما كما تقول كتبنا من الاخلاق الغربية. هكذا اختلط كل شيئ واصبح من الصعب على العرب تفسيره وفهمه. ولاول مرة نجد ان نفس عناصر النقد العلني الذي مارسه منشقون سوفيات واوروبيون شرقيون في زمن الشيوعية قد بدأ يشق طريقه بين معارضين عرب. هذه النقدية بداية، لكنها حوربت بشراسة بحجة الاجماع ووحدة العالم العربي.

في تفسير الازمة : نظرية المؤامرة :

رد العراق على تفسيره لغزو العراق للكويت بنظرية المؤامرة. ومفادها بان الولايات المتحدة قد نصبت فخا للرئيس العراقي وذلك لكي يقوم الغرب بعدها بتدمير قواته العسكرية. كما ان كبار الضباط العراقيين كانوا يؤكدون ابان الاحتلال العراقي للكويت لمن يسألهم عن سبب غزوهم للكويت : بانهم حوربوا من قبل الكويت والغرب على الصعيد الاقتصادي وانه هناك مؤامرة عليهم كبيرة تشارك بها الكويت لجعلهم يرضخون للغرب ولاضعافهم اقتصاديا وعسكريا. ثم يؤكدون بان الولايات المتحدة نصبت لهم فخا لاحتلال شمال الكويت ليكون مبررا لضربهم، وانهم فوتوا الفرصة عليها باحتلال كل الكويت لتشكل هذه العملية اساس المساومة مع الولايات المتحدة.

وقد اعتبر قطاع كبير من المثقفين أن هذه النظرية سببت ميوعة مواقفهم إبان الازمة. بل ان «سمير امين» يصل الى اعتبار أن القرار العسكري الامريكي الاسرائيلي لتدمير قدرات العراق العسكرية قد اخذ في مايو ١٩٩٠(٣٤) ونظرا الى لقاء «غلاسبي» مع صدام «تموز ٢٥ - ١٩٩٠» كنقطة ارتكاز للمؤامرة، رغم ان اللقاء بالامكان تفسيره في ظل اخطاء الادارة الامريكية في التعامل مع العراق منذ الحرب الايرانية العراقية، ويمكن تفسيره في ظل عدم متابعة الولايات المتحدة لحجم الازمة وسط التطمينات العربية السعودية والمصرية والاردنية ووسط افاق الحل العربي المطروح والتفاوض في جده. وربما كانت القيادة العراقية قد اقتنعت بان سلاحها وقوتها العسكرية هي هدف للولايات المتحدة، وربما كان

---

٣٢ - انظر دراستنا، «معوقات البحث في العلوم الاجتماعية،» مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧، رقم ٣، خريف ١٩٨٩، ٢٠٧ - ٢٢٤.

٣٣ - Makikya, Cruelty, pp 284 - 311

٣٤ - نفس المصدر ص ٢٥٥.

٣٥ - محمد حسنين هيكل حرب الخليج : اوهام القوة والنصر . (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر)، ص ٣١٣ - ٣١٤.

من الطبيعي ان تتداخل عوامل عديدة اقتصادية وحدودية، وسياسية شرق أوسطية ودولية لتعزز هذا الشعور وتخلط الصدفة بالحقيقة. الا ان العراق سعى لقفزة فى الهواء. ومن يعتقد بوجود مؤامرة عليه أن يفوتها بالف طريقة وطريقة عوضا عن القفزة للامام وفى اتجاه المجهول(٣٥).

ومع ذلك منظرية المؤامرة لايوجد ما يثبتها، ونظرية المؤامرة تعجز عن تفسير السياسة الامريكية. كما انها لاتساعدنا على تفسير الدعم الامريكى المستمر للعراق حتى عام ١٩٨٩، وسعى الولايات المتحدة حتى اواخر ١٩٨٩ للمحافظة عليه كحليف فى مواجهة تطرف ايران. ولا تفسر لنا هذه النظرية سياسة الرئيس العراقى شديدة اللهجة ضد الغرب طوال عام ١٩٩٠، ولاتفسر لنا محاولات الولايات المتحدة استيعاب هذه اللهجة واحيانا الاعتذار عما يصدر من بعض وسائل الاعلام الامريكية. كما ان نظرية المؤامرة لا تساعدنا على تفسير سياسة الادارة الامريكية التى حاولت تخفيف حدة الانتقادات والقرارات فى الكونجرس الامريكى تجاه اسخدام العراق للاسلحة الكيميائية ضد الاكراد عام ١٩٨٨(٣٦).

كما ان نظرية المؤامرة لاتفسر لنا مدى تعنت العراق واصراره على استخدام قوته فى كل مجال او مدى رفضه لاعادة جدولة ديونه وغيرها من الامور التى تقوم بها جميع دول العالم الثالث. كما لا تساعدنا على فهم مدى إصرار العراق وسط الديون على الاستمرار فى برنامج نووى لايستطيع حمايته ولايستطيع الاستمرار به بلا دعم مالى كبير وسط اوضاع عالمية متغيرة وتوازنات سياسية متفجرة. بل لاتفسر لنا نظرية المؤامرة عن سبب عدم قيام العراق بتجنب كل مايثير عليه الانتقاد الشديد بدءا من اعدام «بازوف» وانتهاء بالاعلان عن امكانياته العسكرية على رؤوس الاشهاد، ومرورا بتأزيمه للعلاقات مع الدول المحيطة. ولو اعتبرنا ان هناك حربا سرية تشنها المخابرات الامريكية والاسرائيلية على التصنيع العسكرى النووى العراقى، فما الجديد اذا قارنا هذه الحرب السرية بكل الحروب السرية بين اجهزة المخابرات السوفياتية والامريكية والتى لم تؤد الى حرب مكشوفة ومفتوحة. ولا تساعدنا نظرية المؤامرة على تفسير نهب الكويت، او تدمير اقتصادها، او حتى ضمها بالقوة. ان نظرية المؤامرة تتفادى التحليل السياسى للاحداث بصفتها احداث متحركة فيها فعل ورد فعل وفيها مصالح واطراف واتجاهات.

والجدير بالذكر ان اسرائيل كانت تتابع أوضاع التسلح العراقى. وهذا مايعرفه العراق جيدا منذ ضربة المفاعل النووى عام١٩٨١. واسرائيل اقتنصت اخطاء العراق، وهى التى نبهت الولايات المتحدة لمدى توصل العراق فى مجال الذرة إبان عام ١٩٨٩. ووفق مصادر اسرائيلية فالولايات المتحدة كانت قبل مايقارب العام من الازمة ترفض ان تأخذ مأخذ الجد ما اوصلته اليها اسرائيل عن البرنامج العراقى، وبالنتيجة اضطرت اسرائيل الى كشف مصادرها لدى الاجهزة الامريكية، ومع ذلك اخذ ذلك وقتا لكى تقرر الولايات المتحدة عمل شئ(٣٧). لكن عمل شئ كان سيعنى البحث عن طرق تحد من البرنامج النووى العراقى كما يتم اليوم مع مع كوريا الشمالية ومع دول اخرى فى العالم الثالث. وقد تم بالفعل رفع نشاط المخابرات الاسرائيلية وايضا الامريكية فى هذا الاتجاه، وربما تم توجيه ضربات لبعض من يعملون فى الاجهزة السرية العراقية او لعلماء يعملون فى التصنيع العسكرى. ولكن كل هذا لايفسر الازمة، وسوء تقدير الرئيس العراقى للموقف، فحرب المخابرات تستمر اليوم بين الدول ولكنها لاتؤدى الى غزوات وحروب كما رأينا فى الخليج من قبل العراق. بمعنى اخر هناك الف خيار غير الضربة العسكرية فى التعامل مع هذا النمط من الصراع.

من الطبيعى ان تخشى الولايات المتحدة على مصالحها الخليجية امام خروج العراق عن الاطار المعقول فى توازنات الخليج ولكن العراق لم يفهم انه من المطلوب تهدئة اللعب لاتفجيره، وان التصعيد سوف يؤدى الى معركة تحدى وسوف يصب فى الرؤية الاسرائيلية للامور. خاصة وان اعظم واكبر الدول ومنها الاتحاد السوفيتى كانت فى طريقها الى انهاء الحرب الباردة، والاتفاق على الحد من التسلح. كيف يتوقع العراق فى هذا الاطار ان يطرح فكرا تصعيديا، ويحافظ على برامجه العسكرية وان يقوم بنفس الوقت بفتح معارك جانبية مع جيرانه وفى وقت يعانى اقتصاده من التردى الناتج عن الحرب العراقية مع ايران؟ كيف يثير مع الكويت مسألة الحدود وبأسلوب يميل الى استخدام القوة، بينما اثبتت التحقيقات وعملية الترسيم الاخيرة أن العراق زحف على الاراضى الكويتية؟ بل حتى

---

٣٦ – من اجل تفسير السياسة الأمريكية والأخطاء الكبيرة التى وقعت فيها مع العراق :

Alan Friedman, Spider`s Web : The Secret History of How the White House Illegally Armed Iraq, (New York : Bantam Books, 1993). Elaine Sciolino, The Outlaw State : Saddam Hussein`s Quest for Power and the Gulf risis. (New York : John Wiley and Sons, Inc,. 1991), pp 157-182'

Murray Waas, "What Washington Gave Saddam for Christmas," in The Gulf War Reader : History, Documents, Opinions, ed,. Michah L. Sifry and Christopher erf, pp. 85-98.

٣٧ – مناقشة مع زئيف شيف، المحرر العسكرى الاسرائيلى لجريدة هارتيس الاسرائيلية، فى :

International Conference on Middle East Challenges After the Gulf War. Vienna, May 27-29 1991, International Peace Academy .

لوفرضت عليه عقوبات دولية نتيجة سياسته الداخلية و الخارجية كما تفرض اليوم على دول كثيرة، فهناك وسائل اخرى لتجاوز عمل عسكري يعود بالضرر على العراق قبل غيره من الدول.

كل الذي تساعدنا عليه نظرية المؤامرة، هي انها تريحنا لأنها تلقي الحق على الولايات المتحدة والغرب، وتساعدنا كعرب في اخفاء اخطائنا، وتجعل العراق خالي المسئولية من كل ماحصل (٣٨) فهي النظرية التي عفتنا من عناء فهم تطور الاحداث ودقائقها ومواقف الاطراف ومصالحها. وهي النظرية التي نستند عليها في تبسيط أي أزمة نعجز عن تفسيرها. هذا الخلط له مخاطر كبيرة، لإنه لايؤدي بالنهاية الالى تشويه الرؤية وربما اجترار الكوارث التي ترتكب باسم المؤامرة الخارجية المستمرة.

وليس جديدا على عالم العرب السياسي صنع نظريات المؤامرة عن كل مايحيط بهم «فسايكس بيكو» كان مؤامرة، لاتقسيم لحصص بين دول منتصرة في حرب عالمية. ومعركة «ميسلون» كانت مؤامرة، لا صراع بين دول استعمارية وقوة محلية وطنية. وسقوط الدولة العثمانية كان مؤامرة لانهاية لامبراطورية تفككت من الداخل وانتهى زمانها وأخطأت في تحالفاتها.

ووعد بلفور مؤامرة لاوعد من دولة عظمى احتاجت اليهود إبان الحرب «وتقسيم فلسطين» مؤامرة لا محاولة دولية لانهاء صراع في ظل غياب عربي وتفكك وضعف وفي ظل حضور يهودي فاعل. «وهزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨» مؤامرة لا هزيمة لجيوش كانت تقاتل بعقلية العصور الغابرة وسعى كل منها لأخذ حصة بدون النظر لمصير الشعب الفلسطيني. «وحرب ١٩٦٧» مؤامرة لادرس في تقدير الموقف وعدم فهم لعقلية العدو واسلوب عمله قبل الاقدام على التصعيد في مضائق «تيران» واخراج قوات الامم المتحدة الفاصلة بين الجيش المصري والاسرائيلي. «وحرب العراق وايران» مؤامرة، لامأساة في تقدير الموقف. «والغزو العراقي للكويت» مؤامرة، لامحاولة من صدام للتعويض عن خسارته في ايران عبر الكويت وفق تقديرات خاطئة في فهم العالم المحيط به و بنا. النصر قلما يعرفه قاموسنا السياسي أما الهزيمة فهي لابد ان تكون دائما مؤامرة علينا. ومازلنا اقل الامم احتراما لحقوق الانسان (وهي مؤامرة اخرى) واقلها سعيا للاحتكام للشعب وللناخب في تقرير شئون الناس لان الديمقراطية بدعة ومؤامرة مسيحية. بل حتى قتل العراق لمئات الالوف من الاكراد تبرع الكثير منا بنفيه عام ١٩٨٨ واعتبارها مؤامرة غربية تنال من سمعة العرب.

وقلما تخلو احاديث زعمائنا من الاشارة دائما الى انه «علينا مؤامرة جديدة تحاك خيوطها في الخفاء واننا نتيجة يقظتنا امسكنا ببعض الخيوط» وتكون الحقيقة ان أحدهم يتصارع على السلطة مع اخر فيتلهى الناس بالمؤامرة بينما يستمتع صانع الانقلاب بالامساك بالخصوم. الم يبدأ عهد صدام حسين بالاعلان عن مؤامرة مزعومة حاكتها جهات صهيونية ويهودية والنتيجة انه صفى أهم قادة البعث في ليلة واحدة (٣٩). حتى صدام حسين صانع جمهورية الرعب فقد اعتبر ايضا ان على العراق مؤامرة لان الكويت انتجت اكثر من حصتها لتعوض بعض يسير مماقدمته له على مدى سنوات الحرب. الانسمع دائما عن مؤامرة «التوطين» في لبنان، ومؤامرة التنصير في السودان وافريقيا، ومؤامرة ملوك الطوائف في المشرق العربي.

هكذا نعيش في فهمنا السياسي وسط المؤامرات ودور الاطراف الثالثة وعمليات المخابرات الدولية. ونبحث عن جزئيات هنا وهناك لتثبت لنا ان الامر مرسوم ومتفق عليه ومخطط له، وكأن الاحداث تجري وفق خطة عالمية خفية على وزن «بروتوكولات حكماء صهيون» الخرافية (٤٠). ولاشك ان بعض من هذه الابعاد صحيح وتؤكده وقائع كثيرة في مجتمعاتنا الشرقية. ولكننا نأخذ هذه الابعاد ونحولها الى طريقة شاملة في التفكير وطريقة شك في كل شيء وذلك نظرا لغياب الأسس العلنية التي يتم عبرها نشر المعلومات اضافة لغياب الثقة بصانعي القوانين ومدى التزامهم بها. ولكن الاخطر اننا ننطلق بهذه النظرة المحلية لشئون السياسة الى اعتبار ان العلاقات بين الدول سلسلة لاتنتهي من المؤامرات الدائمة. وهذا يصيبنا بقصر نظر شديد حول فهم الابعاد الخاصة بعالم المصالح والاعتماد المتبادل وقوانينه وقراراته وكيفية تحركه في السياسة المحلية والدولية.

إن من اسباب شيوع نظريات المؤامرة في الكثير من المجتمعات العربية مرتبط بغياب الحرية والديمقراطية. ففي المجتمعات التي تتحكم في شئونها السياسية أقلية صغيرة كثيرا ماتنتشر فيها نظرية ان كل شيء مرسوم ومتفق عليه. هكذا يصبح الناس كثيري الشك بالسياسة وكثيري الشك ببعضهم البعض. وتكثر الاشاعات عن الافراد، وتكثر النميمة والاستغابة. لهذا وفي ظل الكتمان الشديد،

---

٣٨ - انظر هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي : سلوكنا الاجتماعي وبنية العائلة في المجتمع العربي، الطبعة الثالثة (بيروت : الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٤).

39 - The Republic of Fear, The Inside Story of Saddam`s Iraq, Samir al-Khalil (Kanan Makiyya) (New York: Pantheon ooks, 1989) p.70-72.

٤٠ - عن نظرية المؤامرة انظر مناقشة محمد حسنين غلوم النقدية، «المثقفون العرب و الاحتلال العراقي للكويت» مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠، رقم ١/٢، (ربيع/ صيف) : ٢٤٥ - ٢٥٣.

فان اعتقل احد تكلم الناس عن وجود سجن فى مكان ما فى الصحراء.

إن المؤامرة قد تعنى فى الولايات المتحدة قيام نيكسون بالتجسس على قيادة الحزب الديمقراطى. ولكن فضيحة «ووترجيت» واعلان كل شيء على الملأ بمافيه المحاكمات وجلسات الكونجرس اعطى المواطن الامريكى ثقة بانه وصل الى اقرب مايكون للحقيقة، وهذا يبدد نظرية المؤامرة من جذورها. اما التجربة الثانية فتتعلق بفضيحة «ايران جيت» الخاصة بالسياسة الخارجية الامريكية والتى غطاها الكتاب والباحثون والاعلام والكونجرس بطريقة لاتدع مجالا كبيرا للشك الابحدود مدى معرفة او عدم معرفة الرئيس ونائبه بالعملية.

ان المؤامرة شائعة لدينا لاننا نمارس السرية والكتمان فى ابسط المعلومات. فالاحصاء الفلانى ممنوع، والكتاب الفلانى على لائحة سوداء لانه يقول معلومات اخرى، والصحيفة الفلانية ممنوعة لانها تعلن آراء لانستسيغها(٤١). ولكن النتيجة الخطيرة التى ينتبه اليها صانع القرار، ان منع هذه الصحف والكتب والمعلومات لايحول دون انتشار مادتها بشكل مشوه ومثير للجدل. ان الطريقة الوحيدة للتغلب على نظرية المؤامرة تتم بممارسة العلنية السياسية والثقافية على كل صعيد وعدم اخفاء المعلومات الجوهرية عن الجمهور. وقد تكون هذه هى الطريقة الوحيدة للوصول الى جمهور اكثر وعيا وتفاعلا مع شئونه وقضاياه السياسية المحلية والدولية.

أزمة الجزء والكل فى التفكير العربى :

فى ازمة الخليج واحتلال الكويت قام الفكر العربى وتعبيراته بتقديس الكل على حساب الجزء. فنظر الكثير من العرب الى العراق ككل، والكويت كجزء. أى نظروا الى حقوق الكل واهملوا حقوق الجزء، اى طبقت على الكويت نفس المعايير التى طبقت بالسابق على الاكراد والكثير من الاقليات هنا او هناك. قبل الفكر العربى وتعبيراته السلوكية تدمير الكويت لانها جزء، ورفض تدمير العراق لانه اعتبره كلا شاملا بمعنى آخر مال هذا الفكر الى اعتبار ان من حق الكبير أكل الصغير، تماما كما اعتبر فى ظروف اخرى ان من حق الجماعة اكل الفرد. هكذا نحن نرى فى المسائل التى تستنكرها كل شعوب الارض، عملا طبيعيا، لكن هذه المرة تحول الشرق كله الى ضحية للتفكير الذى ساهم فى بنائه ورعايته على مدى العقود.

«الكويت ليست مهمة انها ممر صحراوى» كان تعبيرا شائعا طرحه المثقفون والكتاب فى ارجاء الوطن العربى. «الكويت والدول الصغيرة الاخرى دول فسيفسائية انشأها الاستعمار» كان تعبيرا آخر سمعناه على مدى شهور الازمة من مثقفين عرب يتكلمون على محطة الاذاعة البريطانية وعبر الاذاعات العربية والصحافة العربية. هذه التعليمات اخذت مجدها فى ظل ازمة الخليج. ووفق «كنعان مكية» هذه التعليمات عميقة الجذور فى العالم العربى وبين شعرائه ومثقفيه (٤٢).

على هذا الاساس شعر الكثيرون فى المنطقة العربية بالالم العراقى ولم يشعروا بالألم الخليجى. شعروا بمعاناة اطفال العراق، وهانت عليهم دموع اطفال الكويت. كان الشعور مع اطفال العراق وهو شعور ايديولوجى مرتبط بالموقف السياسى. أما عدم الشعور مع الكويت واطفالها فكان شعورا ايضا يرتبط بموقف سياسى. ان الظلم الذى اتى من العراق كان مقبولا لدى الكثيرين او تساوى بالفكر العربى مع الظلم الذى يقع على الاكراد وعلى الأقليات فهو نوع من الظلم مقبول لانه كان يسير مع «حركة التاريخ» مع حركة «قوى الانتاج»، ومع «الحتمية التاريخية» و«التقدمية»، «والثورية» «والوحدوية» «ووراثة العالم» «ومفهوم الحزب الواحد». أما ردة الفعل الكويتية و(الخليجية) على الظلم الذى تعرضت له فكانت غير مبررة عند هذا النمط من التفكير العربى وذلك لانها تتناقض مع الايديولوجيا القومية وأنواعها.

هذا الفكر «الستالينى» النزعة الذى يسود الفكر العربى والكثير من تعبيراته مازال هو المسئول عن الازمات ومسئول عن غياب الديمقراطية فى البلدان العربية، ومسئول عن ايصال الشارع العربى ايضا الى هذه الطرق بالتفكير. هذه النظرة النخبوية للألم وللمعاناة المستمدة من بعض الابعاد التسلطية فى نظرية «جاك روسو» عن «الارادة العامة» أوبعض أبعاد نظرية لينين عن علاقة «قوى الانتاج مع علاقات الانتاج» تسمح لنفسها بالتعميم على شعب كامل بأنه سيء اورجعى أومتخلف اوضد حركة التاريخ. وهو نفس الفكر الذى يعمم الرجعية والتخلف وعدم الانتماء والخيانة على كل طائفة أواقلية دينية ايضا اوقبيلة اوقرية اومدينة يكون لها اجتهاد اخر ورأى مغاير. هذه النظرة التقسيمية الى رجعى وتقدمى، وطنى وخائن، تجعل العرب قادرين على استباحة بعضهم البعض فكرا وعملا فى ظل هذا التقسيم اولم يكن هذا اساس مجازر ستالين ضد فلاحى الكولاك؟ اولم يكن هذا اساس تصفيات هتلر ضد الشعوب التى دخل عليها وفق نظرية العرق الآرى وغيره؟ وهل كانت الحرب الاهلية اللبنانية وعلى مدى عقد ونصف من الزمان سوى سلسلة لاتنتهى من التعميمات والتقسيمات القاتلة بحق الطوائف والفئات؟ هكذا وجد الشعب الكويتى «وكذلك شعوب الخليج» ان تيارات عربية سياسية ومفكرين من خيرة

---

٤١ - شفيق الغبرا، «معوقات البحث فى العلوم الاجتماعية العربية»، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٧، ٣ ، (خريف ١٩٨٩) : ٢٠٧ - ٢٣٢ .

42 - Makiya, ruwlty, p. 43.

النخبة الفكرية العربية كما ودولا عربية بكاملها قد نزعت عنه صفة التقدمية وصنفته في اطار الرجعية ممايبرر اعمال القتل اوالتشويه التي مارستها قوات العراق في الكويت.

اننا في تفكيرنا، وجميعنا ملام في هذا من المحيط الى الخليج، نمتلك فكرا كليا يكاد لايهتم بالتفاصيل، بالاجزاء وبالصغار. كما اننا لانهتم بالحاجات المباشرة وبالحيثيات. فما من قضية شغلتنا الا وكانت كبيرة شاملة، استراتيجية. وقلما شغلنا انفسنا بالقضايا الصغيرة، بالتفاصيل، بالتكتيك او بالبرامج الحية التي تستطيع الوصول الى قلب المجتمع والافراد. فكرنا السياسي وسلوكنا المشتق عنه يميل الى تعظيم الشمولية في كل مسألة ويحتقر كل محاولة للتعامل مع الأجزاء. في فكرنا العربي وانعكاساته السلوكية الجزء مغيب سواء أكان الجزء قطرا صغيرا كالكويت أم جماعة أم اقلية أم فردا. وهذا الجزء الغائب هو الذي يجعل قطاع هام من الفكر العربي الراهن، كما والكثير من تعبيراته بين التيارات المختلفة، اقرب الى الشيوعية أحيانا أوالفاشية. وهو نفسه الذي يجعل الفكر العربي العام بعيد عن العصر وروحه بل وفي تناقض صارخ مع العصر وهمومه. لهذا تجدنا في الوطن العربي مع كل فكرة شمولية وضد كل جزء من اجزائها! نحن ايضا مع الديمقراطية الجماعية وضد الديمقراطية الفردية، مع ديمقراطية الاغلبية وضد حقوق الاقلية. ونحن مع الوحدة وضد الاجزاء. وحقوق الانسان عندنا هي حقوق الجماعة لاالفرد. بل عرفنا حقوق الانسان بشكل كلي يشمل حقنا في مواجهة الولايات المتحدة اكثر من حق كل فرد فينا في التعبير عن رأيه وصون كرامته. لهذا ليس غريبا ان يبرز بيننا قادة لايفكرون الا بكبائر الامور وبالاستراتيجية التي يواجهون بها العالم كله بينما يفشلون في كل خطوة صغيرة وتكتيك يتبعونه. وقد يكون الرئيس العراقي في اسلوبه هذا المثل الشرعي، وأن لم يكن الوحيد، لطريقة التفكير تعيش بيننا من شمال الوطن الى جنوبه.

ثم نتساءل من اين تأتي المصائب والهزات؟ ان الامة التي بررت الدكتاتورية والتسلط للوصول الى غاية سياسية جوهرها المعركة مع الغرب لن تنهض بسهولة. ومع سقوط الستالينية ومعظم قلاعها ولى زمن المستبد العادل. كما أن زمن الايديولوجيات الكلية ايضا يواجه تراجعا كبيرا. وترفض الامم تبرير تصفية الاجزاء من اجل النظرية اوالفكرة، بل على العكس، هذا زمن تأخذ الكثير من الاجزاء حقوقها. فهل من تغير في فكرنا وعقلنا بحيث يصبح الانسان الفرد جوهر الطموح؟ هل نفكر بالاجزاء وحقوقها ثم ننطلق الى الكل الذي يساوي اكثر من مجموع الاجزاء؟ أم نبقى في مكاننا ونأبى الا ان نكرر حالنا بينما تبحث الامم عن حل لكل جزء وحرية لكل صغير في اطار تعلمها لأسس الفكر العلمي والتقدير الصائب في مواجهة الاختلاف والازمات وأسس التطور والمنافسة.

مستقبل العراق والواقع الصعب :

بهزيمة التطرف والعقل المغامر في حرب الخليج الثانية والتي توجت بتحرير الكويت من قبل تحالف دولي كبير، دخلت العلاقة بين التطرف والواقع في الكويت ومجلس الامن ودول العالم والعراق في مرحلة جديدة. فبعد حرب تحرير الكويت وفرض شروط وقف اطلاق النار على العراق، بدأ العمل، بقصد أو بدون قصد، لاعادة تأهيل العراق. وقد عبر ذلك عن نفسه من خلال قرارات مجلس الأمن والاصرار على تنفيذ العراق لجميع القرارات. ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم دخل العراق والتحالف الدولي الممثل بسلطة الأمم المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، في حالة صراع وأحيانا وفاق حول شروط وقف اطلاق النار. هكذا جاءت الوفود للتفتيش عن الأسلحة، وفي نفس الوقت سعى العراق لمنعها أحيانا ولاشعارها بانه يمتلك شيئا كبيرا يخفيه عنها. فمرة يكشف لها عن مصنع ومرة يخبيء مواد ووثائق. وهكذا خلق لعبة انتظار طويلة بينه وبين المنظمة الدولية تدور كلها على شروط بقائه اولا ثم تأهيله ثانيا. لكنه في كل هذا أضاع وقتا ثمينا ناتج عن التفرد بالقرار وسوء قراءة الأوضاع الدولية الملتزمة بأمن الخليج.

وعندما شعر العراق بأن المماطلة لم تجد نفعا، حاول أن يعود للمرحلة السابقة في امتحان القوة والتصعيد، فسعى لتفجير الموقف في معركة شهر يناير ١٩٩٣ حول منطقة الحظر الجوي، ولوح بامكان منع فرق التفتيش الدولي من المجيء الى العراق. وقد شكلت تلك المواجهة، بداية التغير الأكثر جدية في معركة اعادة تأهيل العراق السياسي والدولي. فمن الواضح ان العراق - وبعد تلك المواجهة - عرف أن طريق رفع العقوبات واعادة التأهيل يمر من خلال تطبيق قرارات مجلس الأمن والتعاون على تدمير سلاح الدمار الشامل العراقي. لهذا رفع العراق من درجة تعاونه حول مسائل تدمير السلاح الكيميائي والبيولوجي والنووي وغيره، وفق قرارات مجلس الأمن. وبدأ العراق يقدم الأوراق واحدة تلو الأخرى، هكذا وافق على تدمير الجزء المعروف من ترسانته الصاروخية، ثم قدم اللائحة الخاصة بالشركات الموردة، ثم وافق على وضع الكاميرات في احد المصانع، وأخيرا وافق على المراقبة الطويلة الأمد على برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل سواء كانت صواريخ تتجاوز ١٥٠ كيلومترا أم أسلحة بيولوجية وكيميائية وجرثومية. وقد تم هذا في ظل وعود ومفاوضات بين العراق والأمم المتحدة، مفادها امكانية رفع العقوبات على مراحل «النفطية اولا» وبالتالي اعادة تأهيل العراق في مرحلة لاحقة.

ومع ذلك فان انتهاكات حقوق الانسان في العراق وعلى الأخص بحق الجنوب والشمال اضافة لعدم اعترافه بترسيم الحدود مع الكويت والافراج عن الأسرى، من

العوامل التى ساهمت فى تأخير رفع العقوبات. كما ان المخاوف من اغراق السوق بالنفط بعد رفع العقوبات ساهم فى تأخير رفعها ايضا. وقد فهم العراق ان هناك سعى فى الدوائر الأمريكية والبريطانية بالتحديد لاعتبار العقوبات مدخلا لاسقاط النظام فى العراق. ورغم اعلان الولايات المتحدة وبريطانيا فى ربيع ١٩٩٣ بانهما يفصلان بين رفع العقوبات وبين وجود صدام فى السلطة، إلا ان تصريحات وسلوكيات لبريطانيا والولايات المتحدة، اكدت هذا التوجه(٤٣). وقد مهد ذلك لأزمة اكتوبر ١٩٩٤ بين العراق والكويت.

وبينما يعرف العراق جيدا ان المغامرة فى الكويت سوف تكون وبالا عليه كما هى وبال على الكويت والخليج، لهذا ففى محاولته تحريك قضية العقوبات فى ازمة اكتوبر ١٩٩٤، خلق أجواء المغامرة دون أن يقدم على المغامرة، ولهذا لم يقدم إلا على صراع محدود، وتقدم محدود، ولعبة محدودة، ومواجهة محدودة، وسياسة إشغال محدودة، وحرق أعصاب محدود، وتوتير ثم تهدئة محدودين. هذا هو التكتيك العراقى الجديد، وهو تكتيك متأثر بحالة الضغط التى يعانى منها منذ حرب تحرير الكويت من جهة، لكنه من جهة أخرى تكتيك يخلق عدم استقرار سياسى فى المنطقة ودولها، ويشعر الجميع بحالة من اللاحرب واللاسلم وبالتالى الحاجة للحسم اما لصالح الحرب «وهذا صعب ويكاد يكون مستحيلا أمريكيا ودوليا وخليجيا» أم الحسم لصالح السلم ورفع العقوبات «وهذا هو السيناريو الذى يتطور ويدور بالتالى حوله الخلاف والصراع فى المرحلة الراهنة».

ان الأوضاع الناجمة عن أزمة اكتوبر ١٩٩٤ قد تكون قد أضاعت على العراق فرصة للاسراع فى رفع العقوبات، لكنها من جهة أخرى قد تكون قد اثارت الوضع حول العراق والعقوبات. لهذا بدأ العديد من الأطراف «الروسية والفرنسية وايضا التركية» فور انتهاء ازمة اكتوبر ١٩٩٤، بالبحث عن مخرج لموضوع العقوبات والعراق. ان اطار الاعتراف العراقى بسيادة الكويت والترسيم «الموثق فى سجلات الأمم المتحدة» المقرون مع حل لقضية الأسرى والمرتبط أيضا مع بدء فترة الرقابة على أسلحة الدمار الشامل، هو الاطار المعقول والوحيد المطروح أمام العراق. وفى اطار مثل هذا سوف يدخل الخليج فى مرحلة جديدة، وبالتالى سوف يتطلب ذلك اعادة تأقلم مع معطيات سياسية ونفطية واقتصادية ونفسية لم يكن مهيأ لها. وان تم هذا السيناريو سوف يكون هناك الكثير من العمل لترتيب الأوضاع الجديدة. ان المشكلة الاكبر فى هذا السيناريو انه أخذ العراق مايقارب الأربع سنوات للوصول الى هذه النتيجة. إلا انه كان بامكانه أن يقدم هذه التنازلات فى اطار اسرع مما كان سيوفر الكثير من المعاناة على الشعب العراقى(٤٤).

وفى ظل هذا الاحتمال لانجزم بخصوص مصير النظام العراقى الراهن، فهذا شأن قد يحسم داخليا ولكن أمره قد يطول ايضا. بل ان الحديث عن العراق مابعد صدام حسين قد لايكون دقيقا، وقد يكون الأدق ومن باب الطرافة الحديث عن صدام حسين مابعد العراق. فهناك حالات مثل «كاسترو» فى كوبا، اذ بقى «كاسترو» فى السلطة رغم كل العقوبات والمواجهات بينه وبين الولايات المتحدة، وهناك ايضا «كيم ايل سونج» ونظامه واستمراره حتى رحيله مؤخرا. والجدير بالذكر ان العقوبات تنفع بشكل أقوى مع الدول الديمقراطية باكثر مما تنفع مع الدول العسكرية والستالينية. فمثلا ركعت أمريكا لبريطانيا عندما فرضت عليها بعض العقوبات من حيث رفعها للدعم على الجنيه الاسترلينى ابان أزمة السويس عام ١٩٥٦. لكن العقوبات على نظام مثل الذى يحكم العراق قد تصحح السلوك وتحد المغامرة لكنها لوحدها لايمكن أن تسقط النظام او تغيره، اذ لابد من اجراءات أخرى اضافية(٤٥) لكن الجوهر السياسى، بغض النظر عن الشخص الذى يحكم، أن المغامرة فى العراق محاصرة عسكريا وسياسيا ونفسيا وثقافيا وعربيا ودوليا، وبالتالى ان المسألة ليست مسألة وجود أو عدم وجود صدام بالسلطة، بقدر ماهى محاصرة سلوكيات التطرف والمغامرة التى قد تنجم عن هذه السلطة. ومن الواضح انه بغض النظر عن نتائج الوضع الداخلى العراقى فالعراق سوف يخضع لسنوات قادمة لحالة من الرقابة الدولية المستمرة.

والجدير بالذكر ان العراق فى المرحلة القادمة، وبعد رفع العقوبات، سوف يكون مركزا للشركات المتعددة الجنسيات من كل الدول الغربية، وسوف يكون ارضا للعمل الاقتصادى. والعقود الروسية والفرنسية مع العراق تشير الى هذا. كما ان سماح بريطانيا لوفد من رجال الأعمال البريطانيين بزيارة العراق حول أمور العقود فى

---

43 - CON COUGHLIN AND GERALD BUTT, " Iraq `s despot flexes his muscles again, The Sunday Telegraph Limited, October 9. 1994

Fules Kagian, Subtle Shift, Middle East International 2 April 1993, p9.

٤٤ - انظر مقالتنا فى الحياة، «الأزمة الراهنة مع العراق : مرحلة مابعد الدخان»، ص ١٥، الأحد ١٦ اكتوبر ١٩٩٤.

45 - Interview with Fred Halliday, Global View, CNN , October 5, 1994.

46- CON COUGHLIN AND GERALD BUTT, "sanctions, Iraq`s despot flexes his muscles again, The Sunday Telegraph Limited, October 9, 1994.

شهر «آب» اغسطس الماضي يشير الى هذا الأمر ايضا(٤٦) والملاحظ ان شركات أمريكية عديدة ترسل ممثلين غير أمريكيين لدراسة فرص العقود في العراق مستقبلا. والأتراك أيضا يبحثون عن سوقهم في العراق وربما اسرائيل في مرحلة لاحقة.

وسوف يحتاج العراق لفترة زمنية طويلة قد تتجاوز العقدين ليخرج اقتصاديا وسياسيا من القيود والآثار المترتبة على غزوه للكويت. فبعد رفع العقوبات سوف يكون مدينا للدول الكبرى «منها روسيا وفرنسا وأمريكا ودول الخليج» وسوف يكون هذا بحد ذاته اطارا خانقا على آفاق التطرف والمغالاة التي قد تنبثق مجددا من العراق. بل من الضروري الانتباه الى أن العراق بعد رفع العقوبات سوف يكون منغمسا في تغير اولويات سياسته الخارجية، وان أيديولوجية البعث المعروفة سوف تشهد عزوفا عنها حتى في أوساط القيادات الوسطى من البعث نفسه، وان «البراجماتية» والحاجة لرفع مستوى المعيشة سوف تكون الوسيلة الوحيدة للنظام في الاستمرار، اذ لن يكون مسموحا للعراق أن يتجاوز حدوده ويخرب محيطه. وسوف يكون العراق تحت الرقابة السياسية والعسكرية لسنوات طويلة. لكنه أيضا سوف يلعب في المرحلة القادمة دورا نسبيا أمام ايران من جهة، كما سوف يكون له دوره في استيعاب الحركة الكردية عبر اعادة الأكراد في اطار العراق من جهة أخرى. لهذا فدور العراق مطلوب، لكن الخلاف حتى الآن على وجود صدام حسين في السلطة، وطريقة اخراج العملية الأخيرة الباقية من ذيول حرب تحرير الكويت.

وقد ترفع العقوبات جزئيا وقد يتم اعادة تأهيل العراق على مستوى أو آخر، إلا أن الحقيقة تبقى أكثر تعقيدا. فالعراق حتى لو رفعت العقوبات لن يعود كما كان عام ١٩٩٠، فلا الأكراد سيقبلون المعادلة القديمة حتى لو تفاهموا مع بغداد، ولا الشيعة ستقبل المعادلة القديمة حتى لو بدت الأمور طبيعية على السطح. فبينما العراق سيبقى موحدا في المرحلة القادمة وهذا هدف لكل الأطراف، لكن العراق لن ينجح بالتصرف وكأن شيئا لم يكن وبلا تعديلات تطول جوهر بنيته السياسية والاقتصادية القادمة بما في ذلك موقع صدام حسين على هرم السلطة. ان المعادلة تتغير بسرعة، وقد يجد النظام الذي يقدم التنازل تلو التنازل انه ايضا وجها لوجه مع المعارضة العراقية النامية من الداخل والتي تسعى هي الأخرى لفرض لعبتها في اطار رؤيتها لعراق ديمقراطي. لكن بنفس الوقت نرى ان المعارضة العراقية مرشحة لأن تقوى بعد رفع العقوبات واعادة تأهيل العراق أكثر مما هي عليه الآن. ففي ظل بعض الرخاء وتحسن الأوضاع نسبيا وفي ظل هامش من الحرية سوف يكون من المستحيل كبت مشاعر الشعب العراقي وطموحاته في حياة سياسية بعيدة عن التفرد بالقرار والمفاجآت القاتلة والحروب المدمرة.

ولابد من اعادة التأكيد على مدى حدة الوضع العراقي وتعقده وصعوبته، وان الافراط في عدم تقدير مخاطر الوضع العراقي الذي كان سائدا قبل الغزو يجب الا يقابله الافراط في تضخيم القوة العراقية اليوم. فحقيقة الأمر ان النظام العراقي بالتحديد يعاني من جراء هزيمة ١٩٩١ ومن جراء العقوبات الدولية، والاقتصاد المتردي والنقمة الشديدة على النظام في أوساط الشعب العراقي بكل فئاته، وهو بنفس الوقت يواجه العزلة الدولية والمراقبة الدولية بطريقة يكاد لايوجد لها مثيل في العالم اليوم. لهذا يصعب ان يشكل هذا النظام في وضعه الراهن مصدر تهديد مباشر وكبير للكويت ولدول الخليج. ويصعب ان يشكل نقطة قوة قادرة على قلب ميزان الخليج والشرق الأوسط، كما كان الوضع في الثاني من «آب» اغسطس ١٩٩٠. لقد انتهت تلك المرحلة، وأمام النظام العراقي الكثير ليقوم به قبل أن يستطيع التنفس النسبي في المحيط العربي والدولي.

وفي المدى القادم والذي يصعب تحديده، تبقى الحاجة ملحة لحل سياسي دائم بين العراق والكويت.. العرب على مدى عقود لم يحسموا أمرهم مع اسرائيل، واسرائيل لم تستطع أن تحسم أحلامها بالحلول العسكرية. ولااستطاع الفلسطينيون عبر منظمة التحرير حسم صراعهم وحربهم مع الأردن عام ١٩٧٠ رغم سقوط أكثر من ٥٠٠٠ قتيل من الطرفين. ونفس الأمر ينطبق على العراق والكويت. فبعد دمار الغزو ومعاقبة العراق على عدوانه الغادر، بقيت قضية الحدود الكويتية/ العراقية وقضية شكل العلاقة المستقبلية بالمعنى الاقتصادي والتجاري والمجتمعي والسياسي من القضايا الشائكة بين دولتين متجاورتين. وكما عاد الفلسطينيون والأردنيون للحلول السياسية، وكما بدأ الاسرائيليون والعرب حلولا سياسية لمشكلات سياسية لاحل عسكري لها، سوف تتحرك منطقة الخليج لحلول سياسية لمشكلات سياسية بين العراق والكويت والخليج.. لكن هذا لن يتم بسرعة، وسوف يتطلب وضوحا لالبس فيه من جانب العراق، والتزاما عراقيا واضحا بقرارات الشرعية الدولية.

فالامن بالمحصلة يقوم على عدة اسس، احدها ردع عسكري وهذا قائم اليوم في الكويت، وإن كان لا يؤدي الا الى شراء الامن لفترة مؤقتة جدا. الامن المطلق لا يمكن تأمينه بمعزل عن الامن السياسي. ان الامن دائما خليط من الردع المزوج بالحلول السياسية المناسبة. لهذا تؤكد الاحداث الراهنة، رغم قوة الحشد العسكري الامريكي - البريطاني ابان ازمة أكتوبر ١٩٩٤ انه بلا حل سياسي وتسوية سياسية في اطار القرارات الدولية لن يكون أمن الخليج أفضل حالا بعد عام من الآن.. وفي ظروف الكويت والعراق يصعب خوض حرب استنزاف وترقب دائمين. لكن الاساس في هذه المعادلة هو مدى استعداد العراق للتعايش الحقيقي والواضح مع جيرانه وهو الاساس لانه بدون هذا الاستعداد للتوجه فسوف تقع في الخليج وفي

المنطقة العربية توترات تستنزف اقتصادنا وتحد من حرية حركتنا السياسيه وتساهم فى زعزعة استقرارنا.

والملاحظ ان أية توترات كبرى فى منطقة الخليج فى المرحلة القادمة سواء أكانت من صنع العراق أم ايران أم اليمن أم غيرها لا تساهم الا فى تهميش الدور المحلى والدور الخليجى والدور العربى وذلك لصالح التدويل. وبينما نجد ان التدويل حقيقه سياسية نتجت عن مغامرة العراق فى الكويت عام ١٩٩٠، لكن علينا ان نلاحظ ان من نتائج التدويل الطبيعية والمتوقعة هى تهميش الاستقلالية العربية والخليجية، وهذا ما يجب التنبه إليه فى المرحلة القادمة. فالتوتر يؤدى الى مزيد من التعبئة والحشد والتصعيد، ويصبح قرار السلم كما وقرار الحرب خارج عن الارادة الخليجية - العربية. ومن الملاحظ ان تعرض موضوع التضامن العربى والتفاعل العربى لهزة كبيرة يساهم فى تهميش الدور المحلى لصالح الدور العالمى. ان دولنا تعيش فى فراغ كبير وحيرة حول اولوياتها واحتياجاتها ووزنها ودورها. فمن جهة ان متطلبات الامن تفرض حلولا دولية لمشكلات اقليمية وحدودية. ولكن فى المقابل ان غياب الحلول الاقليمية للمشكلات السياسية سوف يساهم فى استنزاف منطقتنا وقدراتنا المالية والنفسية وقد يؤدى الى تفجير مشكلات كبيرة غير مرئية لنا الآن.

والجدير بالذكر ان التنافس الدولى حول الخليج يتصاعد. فالتناقض بين المواقف الفرنسية والروسية والصينية والتركية من جهة ثم الامريكية والبريطانية من جهة أخرى يشير للمنافسة القادمة حول شئون المنطقة. وبعد رفع العقوبات عن العراق سوف يكون فى العراق كما فى الخليج دور روسى وايضا فرنسى وتركى مميز. وبينما لن يكون ذلك التنافس الذى سوف تشهده المنطقة شبيها بالتنافس الذى عرفناه ابان الحرب الباردة الا انه تنافس من نمط جديد ويقوم فى جله على الاقتصاد وهو قادر على استقطاب دول المنطقة والتأثير عليها وربما يؤدى الى شقوق سياسية كبيرة بينها.

ان دول الخليج، مطالبة بالمحافظة على صداقتها مع الولايات المتحدة، وهذا مسألة اساسية أثبتتها حرب تحرير الكويت والاتفاقات الناتجة عنها، لكنها سوف تحتاج فى المرحلة القادمة لبلورة تصورات جديدة على الصعيد السياسى والفكرى والاقتصادى مما قد يغنى التصورات الامريكية حول الشرق الاوسط ومنطقة الخليج. اننا مطالبون بالسعى نحو استكشاف شروط السلم الاقليمى، وشروط تخفيف التنافس الدولى القادم فى منطقة الخليج، وربما مساعدة الولايات المتحدة على تفهم هذه الشروط ودعمها. ان فكرة انشاء اليه لحل النزاعات العربية العربية (كما طرحت من قبل عمرو موسى وزير الخارجية المصرى فى اطار لقاء دمشقفى اكتوبر ١٩٩٤) تبدو فكرة مفيدة اذا ما توفرت الارادة السياسية والاستعداد الادارى لتنفيذها من الاطراف الفاعلة (٤٧).

إن عودة العراق لمنطقة الخليج وللعالم العربى أمر حتمى وهام لتوازنات الشرق الاوسط والخليج، ولكن هذا لن يتم الا من خلال عراق يتفاعل مع جيرانه ويقوم على احترام توازنات المنطقة وظروفها الدولية. وبلا تغير جوهرى فى العقلية الحاكمة فى العراق سيبقى العراق يشعر (مثل شمال كوريا وليبيا اليوم) بضغط الاقليم والدول والتوازنات الدولية عليه لكى لا يتجاوز حدا معينا. الفارق بين اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها هو فارق بالتجربة والدروس والعقلية. ولا نعتقد بامكان نهضة عراقية الا بتغير يصيب جوهر العقلية التى انتقدناها. وبينما قد ترفع العقوبات فى المدى المنظور، وقد يعود العراق الى بعض علاقاته الاقليمية، وتتفاءل بوجود حلول تتعلق بقضية الاسرى والترسيم بين العراق والكويت، وربما تفرش الارضية لبعض المصالحات العربية العربية يكون العراق جزء منها، ولكن هذا لن يغير المعادلة جذريا، وستبقى مشاكل العراق وديونه وتناقضاته قائمة الى ان يصل لتفاهم عميق ومقبول حول دورة الاقليمى واوضاعه الداخلية بحيث يحدث طلاق سياسى وفكرى بين ذلك العراق الذى برز فى عام ١٩٩٠ والعراق الذى قد يبرز فى المستقبل.

خاتمة :

وبينما زلزلت أزمة الخليج الكثير من المفاهيم حول العروبة ومعناها الا انه من الواضح والبين انه لا احد يستطيع إلغاء الثقافة والجغرافية والتاريخ والحضارة واللغة وغيرها، فهذه معطيات تؤثر فى جميع المجتمعات العربية وعلى كل صعيد وهذه المعطيات المتعددة الوجوه قد تكون مصدر قوة وعزة للبلدان العربية، وقد تكون مصدر الدمار والنكبة كما حصل ابان احتلال العراق للكويت. لكن وفى المقابل، علينا ان نجاهد من اجل مضمون للعروبة يتناسب والتجربة المكتنزة كما ويتناسب وسنة التطور والتعلم مما يساعدنا على تفادى الجانب المدمر من انتمائنا من الخليج الى المحيط والعروبة اليوم على مفترق طرق، فاما ان تكون معادية للحرية فتسمى السوقة نضال، القضم وحدة، والتدمير رسالة، والانغلاق تدين، او تكون هذه العروبة فى اساسها حركة من اجل الحرية واحترام الفرد الذى يشكل مدخلا لاحترام الجماعة وبالتالى لصون الاستقلال وخلق المصلحة المشتركة للسعى نحو التعاون والتفاهم.

للسلوك السياسى العربى وأصوله الفكرية أبعاد كثيرة ولكننا ركزنا فى هذه الدراسة على البعد السلبى الذى عاصرناه ابان ازمة الخليج وذيولها ونتائجها. فالغزو

---

٤٧ - انظر دراستنا، شفيق الغبرا «النزاعات وحلها : اطلالة على الادبيات والمفاهيم»، المستقبل العربى، ١٧٦، ٥-١٩٩٣، ص ٨١ - ٩٩.

العراقي للكويت ابرز اساسا كل السيئات المتراكمة في عالم العرب كما انه ابرز اسوأ خصائص لدى كل فرد عربي: أي القدرة على التعميم والاضطهاد والانتقام. وتبرز الدكتاتورية كعامل تصعيد وصدام في العلاقات العربية العربية. كما ان لاختلاف الانظمة السياسية اثر على العلاقات والتطورات والاهداف وتساهم في بنية الصراع. ان للفكر الشمولي (القومية بالمفهوم القسري، فرض الاجماع بالقوة، الفهلوية ووراثة العالم، البحث عن مخلص، الجزء والكل) كما والشعارات البراقة دورها في تصعيد الخلافات كما وتورط جماهيرنا بعيدا عن مصالحها الحيوية. كما عكست الأزمة مدى ذلك التناقض القائم بين الشرق والغرب في الوعي الشعبي العربي. فكل ما يتعلق بالغرب مجال للشك. ومن هنا نظرية المؤامرة وعلاقتها بدعم الغرب الدائم لكل ما من شأنه في الوعي العربي محاصرة العرب واضعافهم وتقسيمهم.

ولكن في الفكر العربي وأبعاده السلوكية ابعاد ايجابية بالامكان استنهاضها، وهي تتعلق بشعور سلبي ضد الظلم، وابعاد علمية وواقعية وفكرية متزنة لها وجودها في العالم العربي وتشكل مدرسة تتطور هي الاخرى منذ نشوء الدولة العربية المعاصرة. فالعالم العربي الذي انتج نجيب محفوظ وطه حسين والمدرسة العقلانية في فترات الرخاء والازدهار هو نفسه الذي ينتج ابان الازمات ومشاعر الحرمان مدرسة شمولية التفكير وكثيرة الضجيج والغضب.

ان حرب الخليج وذيولها اتت لتعبر عن ازمة كبرى في عالم العرب السياسي والاقتصادي وايضا الثقافي والنفسي. وعبرت عن مدى مقدرة الدكتاتورية على إثارة القضايا من حيث لا تقصد. نعم لقد هزم في العالم العربي نمط من «النابوليونية» التوسعية، لكن القضايا التي اثارتها لن تختفي من الواقع العربي لسنوات وعقود، وسوف تصبح بمحض الصدفة ونتاج الاثارة على مستوى الوعي العربي العام قضايا تستحق المتابعة والدراسة والعلاج.

وهذا يقودنا الى مسألتين. فمن جهة هناك مشكلات بنيوية في الاقتصاد والجغرافيا والعلاقات العربية العربية تساهم في حالة التوتر والحرب، وهناك من جهة اخرى مشكلات ذاتية في عقول القادة والمغامرين (٤٨). علينا قبل كل شيء ومن اجل المستقبل ان نبحث عن المشكلات البنيوية في النظام العربي كما بحث الاوروبيون بعد حربين عالميتين عن المشكلات البنيوية التي تؤدي الى الحرب في النظام الغربي. اي علينا في اطار العقلانية السياسية ان نبحث عن شروط الموضوعية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، جغرافية وغيره) التي تنتج الحرب ومدى مساهمتها في خلق وتشجيع الفكر الشمولي الساخط ونمط القادة المغامرين الذين يبرزون في بلادنا العربية بين الحين والآخر.

ولهذا نتساءل حول المستقبل: كيف يمكننا التفاعل مع الجوانب البناءة في ثقافتنا وفكرنا من أجل الامن والسلم والتنمية والتداخل. وبالامكان محاصرة الجوانب التي تثير العواصف المدمرة واهمها التخلف، وغياب التنمية الاقتصادية المسئوله والتي يترافق معها الكثير من مظاهر البؤس والبطالة والتسول. كما ان مشاعر الظلم المرتبطة مع محدودية مساحة التعبير الحر والتظلم والمشاركة السياسية والمترافقة مع البرامج التعليمية الضعيفة والتعبئة الايديولوجية تثير عوامل الغضب والثورة بين المثقفين كما وبين الجمهور الأكبر.

إن الأساس في أي بناء للمستقبل العربي سوف يكون في بناء الالية السياسية القادرة على ابداع خطاب سياسي جديد قادر على تجاوز الخطاب القديم وتطويره، وهذا مرتبط بابداع نقد واضح واحيانا قاس للخطاب السياسي الذي ساهم في تفجير عالم العرب ابان الاحتلال العراقي للكويت. وهذا سوف تحدده الى حد كبير طبيعة الحوار بين دعاة العقلانية ودعاة التشدد والعزلة في العالم العربي. وسوف تتحكم به ايضا ذهنية الجيل الراهن من القيادات السياسية ومدى استعدادها (حرصا على مصالحها السياسية والامنية) للتفاعل مع الجديد والمتغير، بما فيها توسيع قاعدة المشاركة السياسية وبالعالم العربي والسعي نحو اشكال جديدة من التعاون العربي العربي والشرق اوسطي. إن المرحلة الراهنة تتطلب مشاركة كل العقلانيين والحكماء سواء أكانوا سياسيين أم اقتصاديين، أعضاء في الحكومات أم من نقادها، أكانوا رجال دين وشيوخا أم مفكرين ومجتهدين. هذه هي الطريقة الوحيدة للبدء في تأسيس الجديد وبالتالي ملء الفراغ وانتشال الأمة من العزلة . □

---

٤٨ – نفس المصدر ، ص ٨١ – ٩٩.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام ــ القاهرة : شارع الجلاء .
ت : ٥٧٨٦١٠٠ ــ ٥٧٨٦٢٠٠ ــ ٥٧٨٦٣٠٠



لم تكن التطورات الدولية الجارفة والمتلاحقة التى جدت فى نهاية الثمانينات وأنهت نظاما دوليا كاملا ظل يسيطر ويحكم العلاقات الدولية لقرابة نصف القرن الأخير، إلا تراكما كميا ونوعيا لتفاعل علاقات الصراع والتنافس بين الغرب والشرق، وكذلك لمحاولات إدخال عناصر الاستقرار فى هذه العلاقة.

وإذا كانت انماط هذه العلاقة قد انطبقت وميزت علاقات الحرب الباردة في مراحلها المختلفة منذ أن بدأت تتطور فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإنها تنطبق بوجه خاص على حقبة الثمانينات بالنظر الى عمق وكثافة التفاعلات، سواء على مستوى المواجهة الدولية سياسيا وأيدلوجيا وبما حملته من امكانيات مواجهة عسكرية وتصاعد سباق التسلح ودخوله الى مستويات جديدة، أو على مستوى التطورات الذاتية داخل القوتين وبشكل خاص فى الاتحاد السوفيتى.

ولعل من اهم ما يرمز إلى خصوصية هذه الحقبة، هو انها قد استهلت بالغزو السوفييتى لأفغانستان فى ديسمبر عام ١٩٧٩، وهو الحدث الذى سيجهز على المحاولات التى تقدمت مرة وانتكست مرات لادخال عناصر الاستقرار فى علاقات القوتين وبشكل خاص فى مجال التحكم فى سباق التسلح (١)، وسوف يدفع الادارة الأمريكية التى عاصرته ورئيسها كارتر لأن يطلق من السياسات ما سوف يعيد للأذهان النظريات الأولى للحرب الباردة. كما سوف يضيف هذا الحدث الى مجموعة التصورات التى تراكمت عبر حقبة السبعينات لدى القوى المحافظة فى الولايات المتحدة ضد سياسة الوفاق التى اعتبرت أن مكانة الولايات المتحدة قد تراجعت معها ودعت الى سياسة متشددة مع السوفييت واعادة بناء القوة العسكرية الأمريكية.

وقد أدى ذلك الى مجيء إدارة جمهورية ورئيس لأمريكا هو رونالد ريجان الذى اعتبر انه جاء لاستعادة مكانة وهيبة أمريكا فى العالم، ووفق عقيدة محافظة تتصور العالم باعتباره مسرحا لمواجهة بين الحق المطلق الذى تمثله الولايات المتحدة، والشر والرغبة فى السيطرة

(*) هذه الدراسة تقديم لكتاب قادم للكاتب تحت عنوان « من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولى جديد».

1 - Garthoff, Raymond, "Detente and Confrontation", The Brookings Institution, Washington



والتوسع الذى يمثله الاتحاد السوفييتي.

وكان التطبيق العملى لهذا التصور يعني بناء القوة العسكرية وعدم التفاوض مع السوفييت إلا من «موقع القوة» (٢). وقد سيطرت هذه المفاهيم على إدارة ريجان بشكل معمم حتى نهاية فترة ولايتها الأولى عام ١٩٨٤، وصاغت توجهاتها على المستوى الأيديولوجي والعملي، وهى التوجهات التى وصلت معها العلاقات الأمريكية السوفيتية الى ادنى مستوى لها منذ أزمة الصواريخ الكوبية،، وآذنت بظهور ما اصبح يعرف «بالحرب الباردة الجديدة».

أما داخل الاتحاد السوفييتي ، فان النصف الأول من حقبة الثمانينات قد شهدت غياب ثلاثة من قادة الحرس القديم هم : ليونيد بريجنيف (١٩٨٢) ، يورى أندربوف (١٩٨٤) ، وقسطنطين شرننكو (١٩٨٥) الأمر الذى سمح بتحقيق ما كان مترقبا من تغيير فى أجيال القيادات Generational Change، وبرز بالفعل ميخائيل جورباتشوف (٥٤ عاما عندئذ) الذى شرع فى عملية إعادة النظر فى المبادئ والقيم والعقائد التى حكمت النظام الداخلى فى الاتحاد السوفييتى على مدى ٧٠ عاما، وارتبط ذلك بالضرورة باعادة تقييم المفاهيم التى استندت عليها ووجهت السياسة الدولية للاتحاد السوفييتى وبشكل خاص فى علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب.

على هذا، وللأثر الحاسم لأحداث وتفاعلات هذه الحقبة فى التمهيد لانهاء نظام وعلاقات الحرب الباردة، سوف نتتبع هذه الحقبة عبر ثلاث مراحل : -

١) مقدماتها فى ادارة كارتر وردود افعالها للغزو السوفييتى لأفغانستان.

ب) مجىء الادارة الجمهورية برئاسة رونالد ريجان والسياسات المتشددة التى تبنتها وطبقتها تجاه الاتحاد السوفييتى.

جـ) بداية اتجاهات التهدئة والعودة الى اساليب التفاوض وخاصة حول قضايا التسلح.

د) العوامل الموضوعية فى التطور الداخلى فى القوتين التى سمحت بهذا التطور.

2- Hayland, William. :Accelerating a Foreign Policy ". The Washington Post, Nov. 30, 1983.

أولا : مقدمات الحرب الباردة الجديدة..

ادارة كارتر:

كانت السنوات الثلاث الأولى من ادارة كارتر استمرارا وبناء على سياسات الوفاق الى شرع فيها كل من نيكسون وكيسينجر وامتدادا للتصور الذى بدءا به عملية الوفاق وتقييمها لتطور علاقات القوى فى العالم. ورغم أن كارتر قد أعطى ثقلا لقضايا حقوق الانسان، إلا أنه كان مشغولا بشكل متساو بقضايا خفض التسلح وبالقدرات التدميرية التى بلغتها نظم التسلح النووى والاستراتيجى، وقد كتب يصور ذلك فقال : -

«... ان البيانات التى كانت تقدم بوصفى رئيسا للولايات المتحدة حول قدرات التسلح النووى لكلتا القوتين وامكانياتهما التدميرية كانت تصيبنى بالفزع.. ولهذا كانت محادثات الحد من الأسلحة تمثل أفضل أمل للتوصل الى اتفاقيات للحد من التسلح..»(٣) وفى سبيل هذا الهدف، كان كارتر مستعدا لأن يتجاوز عن مسلمات ومفاهيم سادت السياسة الأمريكية حول نوايا الاتحاد السوفييتى، وأن يرفض كما عبر مع بدء ادارته «هذا الخوف المبالغ فيه من الشيوعية، والذى أدى بنا الى أن نحتضن أى ديكتاتور يشاركنا هذا الخوف» (٤) وكان يفضل تجاوز هذه التصورات التقليدية وأن يعمل بدلا منها على التوصل الى اتفاقيات حول القضية الرئيسية وهى الحد من التسلح.

وفى هذا كان كارتر أكثر ميلا الى فكر وزير خارجيته سايروس فانس من مستشاره للأمن القومى زبجنيو برجنسكى، فبينما كان فانس يركز على إعطاء أولوية لقضية خفض التسلح ولا يميل الى أن يجعل قضايا سياسية أخرى تعوق هذا الهدف(٥)، كان برجنسكى بحكم تكوينه وما يحمله من شكوك ورواسب عميقة نحو الاتحاد السوفييتى ، يحذر من التسامح مع السياسة السوفييتية فى مناطق مثل القرن الأفريقى والجنوب الأفريقى، محذرا من أنه ان لم تتصد الولايات المتحدة بصرامة للتحرك السوفييتى فى هذه المناطق، فسوف يغرى هذا السوفييت على مزيد من التوسع وكسب مواقع جديدة، وسوف يؤدى هذا فى نهاية الأمر «الى تسمم الجو، ورفض الكونجرس التصديق على اتفاقية سولت، وسوف يكون هذا نقطة سوداء فى سجل الرئيس ».وقد اعتبر سايروس فانس أن تصور برجنسكى هذا لنوايا الاتحاد السوفييتى مبالغ فيه، وان التحرك السوفييتى فى افريقيا لا يمثل مثلما كان برجنسكى يعتقد جزءا من Grand design وانما هو محاولة لاستغلال الفرص المتاحة ومع عدم تقليل فانسى من أهمية التحركات السوفييتية الا أنه تصور أن «الواقعية تتطلب منا أن نتعامل مع هذه المشكلات فى سياقها المحلى التى تقع فى حدوده ».(٦)

وقد أدى انتصار تيار كارتر وفانسى الى استمرار ونجاح المفاوضات التى كانت جارية مع الاتحاد السوفييتى حول التوصل الى اتفاقية ثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية وتم توقيعها فى يونية عام ١٩٧٩ فى اجتماع بين الرئيس الأمريكى كارتر والزعيم السوفييتى بريجنيف. وكان هذا فى الواقع انجازا هاما سواء فى مجال مفاوضات الحد من التسلح أو فى مستوى اتجاه علاقات القوتين بوجه عام، فقد حقق الاتفاق ما كانت القوتان تسعيان اليه منذ التوصل الى اتفاقيات سولت الأولى فى قمة موسكو عام ١٩٧٢، كما كان اجتماع الرئيسين الأمريكى والسوفييتى أول لقاء بين القوتين على مستوى القمة منذ خمس سنوات.

ورغم توقيع الحكومتين على اتفاقية سولت الثانية، الا أن الاتفاقية مالبثت أن واجهت صعوبات داخل الكونجرس حول التصديق النهائى عليها، وتوافق هذا فى بداياته مع ما أثاره بعض أعضاء الكونجرس عن وجود قوات سوفييتية فى كوبا، الأمر الذى اعتبروه نقضا لما أتفق عليه فى تسوية أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢(٧).

وعلى الرغم مما تبين للادارة الأمريكية عند فحص هذا الموضوع أن هذه القوات السوفييتية ليست شيئا جديدا ، بل كانت موجودة منذ انتهاء الأزمة الكوبية، الا أن المناخ الذى اشاعته إثارة هذه الضجة خلق ظلالا ضاعفت من تعقد الجدل الذى كان يدور فى دوائر الكونجرس الأمريكى حول شروط اتفاقية سولت الثانية.

غير أن التطور السلبى الحاسم تمثل فى التدخل العسكرى السوفييتى فى أفغانستان فى ديسمبر عام ١٩٧٩ أى بعد خمسة شهور فقط من توقيع اتفاقية سولت الثانية، وقد جاء هذا التدخل لكى يحدث تحولا حادا فى فكر الرئيس الأمريكى وفى اتجاه ادارته، وجعل العام الأخير لهذه الادارة بداية سلسلة التراجع التى سوف تستمر لعدة سنوات تالية.

وقد شرح كارتر - غداة التدخل السوفييتى فى أفغانستان - ما أحدثه فى تصوره للسياسات والنوايا السوفييتية بقوله أن رأيى فى السوفييت قد تغير بشكل جذرى فى الأسبوع الماضى أكثر مما تغير فى العامين ونصف العام الماضية، والان فقط يدرك العالم حجم العمل الذى قام به السوفييت بغزوهم لأفغانستان.. فما الذى سأفعله الآن؟ حول هذا لاأستطيع أن أجيب بالتحديد ولكن

3- Carter, Jimmy, :Keeping Faith", Collins, 1982, p. 212
4- Garthoff. "Detente and Confrontation", ibid, p. 568.
5- Zbigniew. Brzezinski "Power and Principle", Farrar Strauz, Giraux, 1983, pp 146-178. 189.
6- Vance, Cyrus, :Hard choices ", Simon & Schuster, 1983, p. 84.
7- Vance, "Hard choices", ibid, pp 359-361.

للمرة الثانية استطيع أن أقول أن عمل السوفييت قد غير من رأيي بشكل درامي حول أهدافهم النهائية أكثر من أي شيء فعلوه منذ أن توليت السلطة.(٨)

وبناء على هذا التصور بدأ كارتر في سلسلة من الاجراءات تجاه الاتحاد السوفييتي كان أولها هو إعادة النظر في أهم إنجاز حققته ادارته في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وهو اتفاقية سولت الثانية. فقد بعث كارتر في ٣ يناير عام ١٩٨٠ برسالة الى زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ يطلب منه وقف التصديق على الاتفاقية. أما تصوره الشامل لاتجاه العلاقة المستقبلية مع السوفييت. فقد ارتقى الى ما يشبه نظرية جديدة ذكرت بنظرية ترومان وسياسة الاحتواء القديمة.(٩) ففي خطابه عن حالة الاتحاد سجل كارتر تحوله الكامل الى التركيز على القوة العسكرية باعتبارها أولوية أولى، ووصف تصوره لما يمثله التدخل السوفييتي في أفغانستان من تهديد استراتيجي بقوله «...ان الاجراء السوفييتي قد وضع القوات العسكرية السوفييتية على حدود.. ثلاثة أميال من المحيط الهندي، وعلى مقربة من مضايق هرمز، وهو الممر الذي يمر من خلاله معظم بترول العالم. ان الاتحاد السوفييتي يحاول الآن أن يدعم من مركزه الاستراتيجي، الأمر الذي يفرض تهديدا خطيرا لحركة الملاحة الحرة لدول الشرق الأوسط.(١٠) ثم أعقب هذا اعلانه لما سوف يعرف بنظرية كارتر والتي جاءت كاستمرار ومواصلة لنظريات صاغها رؤساء أمريكيون سابقون مثل ترومان وايزناور، فقال: «فليكن موقفنا واضحا بشكل كامل.. إن أي محاولة من أية قوة خارجية لكسب السيطرة على الخليج الفارسي سينظر اليها كهجوم على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هذا الهجوم سوف يقاوم بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية».(١١)

أما الاجراءات العملية التي اقدم عليها كارتر للرد على التدخل السوفييتي في أفغانستان والتي جسدت مدى تحوله عن أسلوبه السابق في ادارة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، فقد تمثلت في: -

أ) اعلانه عن حظر بيع القمح للاتحاد السوفييتي، ودعوته للدول المصدرة للقمح أن تحذو حذوه.

ب) الغاء الاشتراك الأمريكي في دورة الألعاب الأوليمبية في موسكو عام ١٩٨٠ وشنه حملة لمقاطعتها عالميا.

ج) مطالبته بزيادة الانفاق العسكري بمعدل ٥٪ سنويا، بعد أن كان قد طالب عام ١٩٧٧ بأن تكون هذه الزيادة في حدود ٣٪.

د) مطالبته للكونجرس بالعودة الى نظام التجنيد الاجباري لكل امريكي بلغ سن ١٩، وهو ما استجاب له الكونجرس مباشرة.

هـ) اعلانه عن أن ادارته سوف تعمل على تحسين الوضع العسكري الأمريكي عالميا من حيث قدرتها على نشر القوة العسكرية بشكل سريع، وأن البحث يدور عن قواعد جوية وبحرية في منطقة شمال شرق أفريقيا والخليج الفارسي. ويبدو مدى تحول كارتر في هذا الشأن حين تذكر أنه في حملته الانتخابية لعام ١٩٧٦ كان دائم التحذير من الميل الى إرسال قوات امريكية للقتال بعيدا عن الأراضي الأمريكية.

وبينما كان كارتر في الماضي يحذر وينتقد وكالة المخابرات الأمريكية على ممارستها في الخارج، تجده بعد أفغانستان يقول «أننا في وضع لابد أن نزيل معه القيود التي لاداعي لها على قدرة أمريكا على جمع المعلومات».(١٢)

وقد عقب المحللون على تحول كارتر هذا بالقل وكأن ترومان قد بعث من جديد.(١٣)

أما رد الفعل السوفييتي على الاجراءات الأمريكية، فقد جاء خليطا من الدفاع والتبرير وشرح الدوافع التي حدت بالقيادة السوفييتية الى هذا الاجراء، في هذا قالت الازفستيا «.. ان التطورات قد أجبرتنا على أن نختار بين أن نتدخل بقواتنا، أو أن ندع الثورة الافغانية تهزم وتتحول أفغانستان الى ايران أخرى، وقد اخترنا أن نتدخل.. وكنا نعلم أن هذا القرار لن يكون مقبولا في العالم المعاصر، ولكننا كنا ندرك أيضا أننا سوف نكف عن أن نكون قوة عظمى اذا امتنعنا عن تحمل عبء اتخاذ قرارات غير شعبية ولكنها ضرورية واستثنائية ومدفوعة بظروف استثنائية للغاية»(١٤) كذلك وضع بريماكوف الاجراء

8- Gaddis, Smith, "Morality, Reason and Power, American Policy in the Carter Years, Hill and Warng, 1986 pp 225. 230

9- Garthoff, "Detente and Confrontation", o.p. cit, p.974.

10- Gaddick, "Morality, Reason and Power", o.p. cit, p. 230.

11- Carter, ""Keeping Faith", o.p. cit, p. 483

12- Graffoth, "Detente and Confrontation", op. cit Zbigniev Brzezinski, "Power and Principles", pp 430-437 .

13- Poodhoreiz, Norman, "The Reagan Road to Detente", Foreign Affairs, America and the World, 1984, p. 447

14- Superpower in Collision. "The New Cold War" Penguin, 1982, p. 57.

السوفيتي في السياق الدولي فقال» لقد أتخذ في سياق دولي معين، حيث كشفت الولايات المتحدة مواجهتها مع الاتحاد السوفيتي، ودعونا نتذكر قرار عام ١٩٧٧ لانشاء قوات الانتقال السريع، وقرار الناتو عام ١٩٧٩ لزيادة ميزانيات أعضائه العسكرية زيادة كبيرة وبشكل مستمر في المستقبل بغض النظر عن إمكانية التحسن في الموقف الدولي وقرار الناتو عام ١٩٧٩ لنشر الصواريخ المتوسطة في أوربا، والوجود الدائم للأسطول الأمريكي في المحيط الهندي، ومحاولة اللعب «بالورقة الصينية» ضد الاتحاد السوفييتي»[١٥] وبالاضافة الى هذه التبريرات السوفييتية، فقد تساءلت عما اذا كان الاجراء السوفييتي في أفغانستان يبرر حقا الأضرار بالخطوات الايجابية التي تحققت في العلاقات الأمريكية السوفييتية «.. وهل تأثرت حقا المصالح الأمريكية القومية بالوجود المؤقت للقوات السوفييتية في افغانستان؟ وهل يبرر هذا أن يعود العالم الى حافة الحرب الباردة مرة أخرى؟ وهل من الحكمة أن تسمح لردود أفعالنا العاطفية أن تلغي كل الانجازات التي شيدناها عبر حقبة من الزمن؟».[١٦]

ثانيا : سنوات ريجان: بين التشدد والتهدئة:

على الرغم من حدة وتصميم الاجراءات التي اتخذها كارتر للرد على التصرف السوفييتي في أفغانستان، الا أنها لم تفلح في تحسين صورة الادارة ورئيسها، وأهم من هذا، فقد توافق هذا التطور مع قرب انتهاء رئاسة كارتر الأولى وبدء حملة انتخابات الرئاسة. وهكذا بدأت هذه الحملة في وقت ساد فيه الشعور خاصة بعد التطورات في ايران وسقوط الشاه - بتراجع الهيبة والمكانة الأمريكية وفعاليتها، واقترن هذا بتصور للادارة الديمقراطية ورئيسها على أنها ادارة تمزق الخلافات شخصياتها الرئيسية ، ويتسم رئيسها بالضعف والتردد، وافتقاره لسياسة متماسكة تجاه الاتحاد

السوفييتي، وأنه حين تحولت لهجته وسياسته، فان خطه المتشدد كان يتسم بالاضطراب اكثر مما كان مقنعا.[١٧]

وقد استغل الحزب الجمهوري ومرشحه هذا المناخ وجعل من شعار معركته الانتخابية العمل على استعادة مكانة الولايات المتحدة، والتصدي للتوسع السوفييتي. واقترنت أدبيات حملتهم الانتخابية بنظرة محافظة الى الاتحاد السوفييتي أعادت الى الأذهان ليس فقط صورة الحرب الباردة، وانما ما اقترن ببروز الثورة البولشفية عام ١٩١٧، وعن طبيعة النظام ونواياه ومدى الثقة فيه وفي قادته، وبالتالي حول أساليب التعامل معهم.[١٨] فقد قدم الاتحاد السوفييتي على أنه قوة تمكنت منها العدوانية وبصورة لايمكن تغييرها من خلال المفاوضات أو الاتفاقيات وإنما من خلال مواجهته من موقع القوة»، وممارسة ضغوط جادة ومتماسكة عليه تجبره على تغيير طبيعته وشخصيته، وقد رتب هذا الفكر المحافظ الذي بشر للادارة الجديدة [١٩] بأن أمن الولايات المتحدة لايتحقق، إلا من خلال التفوق العسكري وان التجربة قد أثبتت أن اتفاقيات الحد من التسلح لم يستفد منها الا الاتحاد السوفييتي، وحتى اذا ما قبلت الولايات المتحدة التفاوض، فيجب أن لا تقدم عليه الا بعد بناء قوتها العسكرية![٢٠] وهكذا ، مثلت فلسفة ريجان كما أوضحها خلال حملته الانتخابية وبعد تسلمه للسلطة تحولا جذريا عن السياسات الخارجية للحقبة الماضية، فقد أدار الرؤساء الامريكيون.. نيكسون وفورد، وكارتر السياسة الخارجية والعلاقة مع السوفييت بشكل حاولوا فيه التكيف مع ضرورات عالم متغير، وقد اتبع ثلاثتهم دبلوماسية نشطة لتعويض تعدد القوى الدولية التي أصبحت واضحة بشكل كبير في نهاية الستينات، اما رونالد ريجان فقد جاء لكي يعكس هذا المنطق، فعنده لم تكن الولايات المتحدة هي المطالبة أو المسئولة عن التكيف مع العالم، ان أمريكا القوية الواثقة من نفسها يمكن أن تجعل العالم يتكيف معها.

بهذا التصور عن الولايات المتحدة، بصورتها الراهنة وما يجب أن تكون عليه، وعن الاتحاد السوفييتي وطبيعة نظامه ونواياه وكيف يمكن التعامل معه، جاء رونالد ريجان الى الحكم في يناير عام ١٩٨١. وكان مما له مغزى اختياره لألكسندر هيج وزيرا للخارجية. وقد اختاره أساسا لموقفه من اتفاقية سولت٢، وانتقاده لها، الأمر الذي أشعر ريجان أنه يتفق معه في نظرته لاتفاقيات الحد من التسلح مع السوفييت.[٢١] وقد بدأ هيج سياسته بالاعلان عن انه ليس هناك شيء جوهري يمكن التحدث عنه مع السوفييت ولاشيء يمكن التفاوض حوله حتى يبدأ الاتحاد السوفييتي في إثبات استعداده للتصرف كقوة مسئولة كما ذهب الى القول» .. ان اشاراتنا للسوفييت يجب أن تكون تحذيرا واضحا. ان وقت مغامراتهم في العالم الثلث التي لا يتحكم فيها شيء قد انتهى... وأن قدرة الولايات المتحدة

15- Primakov . Yevgeny, "The Superpowers in the Middle East", AEI Foreign Policy and Defence Review, 1986. p29 .
16- "Superpower in Collision", op. cit. p. 57.
17- Ashton , S.R. "The Search of Detente", Macmilan, 1989, p. 141
18- Superpower in Collision, The New Cold War, op. cit.
19- Corall, Bell. "The Reagan Paradox", Billing & Siko, 1989, p.13
20- Weinberger. Casper, "Fighting for Peace", London 1990, p. 25
21- Hoffman, Stanley, "The Vicar Revenge", The New York Review.

على أن تتسامح مع تصرفات عملائهم فى كوبا وليبيا قد تجاوزت حدودها.(٢٢)

وقد صبغ هذا التوجه ممارسات الادارة الأمريكية الجديدة ازاء الاتحاد السوفيتي، سواء تلك المتصلة بالعلاقات المباشرة أو فى المناطق والمجالات التى تتأثر فيها علاقات القوتين وتتداخل.

١ . فى مجال بناء القوة العسكرية شرعت الادارة فى تقوية نظمها الدفاعية، واصرت على مستوى من الانفاق يواجه متطلبات مستويات عالية التقدم على اساس ان هذا يخدم الموقف الأمريكي والغربي فى اى مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي حول خفض التسلح بمستوياته المختلفة، بل بدأت تتردد فى أرجاء الادارة أفكار حول الحرب النووية المحدودة اعتقادا بأنها اصبحت اكثر احتمالا، وكجزء من صراع اقليمي محدود يتضمن استخدام القوى النووية والتقليدية (٢٣)

٢ . كما تبنت الادارة مفهوم أن التعاون الاقتصادى والتكنولوجى مع السوفييت سوف ينتهى بدعم جهازه وبنائه العسكرى، ولذلك اتجهت الى فرض حظر على الشركات الأمريكية والأوروبية التى تساهم فى بناء خط انابيب غاز سيبيريا، الأمر الذى لم يتقبله الأوروبيون، وخلق ظلالا فى العلاقات الأمريكية الأوروبية.(٢٤)

٣ . وفى الشرق الأوسط، ركزت الولايات المتحدة على التعامل مع مشكلاتها من منظور المواجهة العالمية مع الاتحاد السوفيتي، وكان هذا هو اساس المفهوم الذى صاغه الكسندر هيج حول «التوافق الاستراتيجي» strategic concensus

٤ . وفى منطقة الكاريبى ركز الكسندر هيج على مطالبة الاتحاد السوفييتى بالضغط على كوبا التى اعتبرها مسئولة عن اضطراب الوضع فى المنطقة، ودعا فى حالة عدم استجابتها الضغط على كوبا مباشرة ومعالجة الوضع فى « منبعه» (٢٥)

٥ . وفى العلاقة مع الصين. اتجه ريجان فى بدايات حكمه الى تزويد تايوان بالأسلحة، مهددا العلاقة الأمريكية مع بكين. غير أن الادارة ما لبثت ان تبينت أن هذه الممارسات المتشددة لم تحقق تقدما يذكر فى مسائل السياسة الخارجية بل بالعكس هددت عددا من الانجازات التى حققتها ادارات سابقة مثل التقارب مع الصين، كما خلقت توترات فى العلاقات مع الحلفاء الأطلنطيين، وتصاعد التوتر فى منطقة الشرق الأوسط لذلك بدت الحاجة لا الى التخلى عن المرتكزات الرئيسية لسياسة وفكر الادارة ورئيسها، وانما لا يجاد عنصر توازن فى توجهاتها وممارساتها.(٢٦) وكان من مقدمات ذلك تعيين جورج شولتز وزيرا للخارجية فى يونيو عام ١٩٨٢.(٢٧) وبدأ المراقبون يرصدون محاولات لادخال عناصر جديدة من المرونة فى سياسات الادارة والتى بدت فى:-

أ) إعطاء قدر اكبر من الاهتمام لمحادثات الحد من التسلح والتقدم بمقترحات اكثر مرونة من مقترحاتها السابقة المعروفة بـ Zero - Option

ب) رفع الحظر عن الشركات الأوروبية التى تبيع التكنولوجيا الى مشروع غاز سيبيريا.

ج) اعادة الادارة نظرها فى بيع اسلحة لتايوان والتوصل الى اتفاق مع الصين حول ذلك.

د) التحرك فى قضية الشرق الأوسط وصدور ما عرف بمبادئ ريجان ف ى أول س بتمبر عام ١٩٨٢ (٢٨)

غير ان عنصر التوازن الذى بدأ يبدو فى السياسة الأمريكية ما لبث أن تراجع ولم يبد له تأثير ايجابى بفعل ثلاثة تطورات اساسية:-

أ) الاعلان عن مبادىء الدفاع الاستراتيجي فى مارس ١٩٨٣ والتى رآها ريجان انها ستجعل الأسلحة النووية Important and absolute ورآها الاتحاد السوفيتي انها تصعيد لسباق التسلح ونقلة للفضاء، ووسيلة التفوق الأمريكى فى مجال التسلح بوجه عام والاستراتيجي بوجه خاص، وأن الاتحاد السوفيتي سوف يجد الوسيلة للرد على هذا التحدى.(٢٩)

ب) اسقاط الاتحاد السوفييتى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ لطائرة تابعة للخطوط الجوية الكورية فوق الأراضى السوفيتية لاتهامها بأعمال التجسس وحيث راح ضحيتها ٢٧٩ شخصا من بينهم أمريكيون، وذهب الرئيس الأمريكى الى القول بأن «السوفييت بهذا الحادث قد اثبتوا انهم غير مؤهلين لأن يكونوا اعضاء فى الأسرة الدولية».(٣٠)

22- Haig, Alexander, "Caveat, Realism, Reagan and Foreign Policy", Weiden feld and Nicolson, London, 1984. p. 96.
23- Dibel, Terry, "Reagan's Mixed Legacy", Foreign Policy, summer, 1989, pp. 37-39
24- Knight, Andrew, "Ronald Reagan's Watershed Year?" Foreign Afrtairs, 1982, p. 512.
25- Hoffman, Stanley, "The Vicar Revenge", op. cit .
26- Dibel, Reagan's Mixed Legacy", op. cit. pp 37-39.
27- The Christian Science Monitor, June 15, 1983 U.S. News & World Report, Nov. 8, 1082
28- Kreczko, Alan, "Support Reagan Initiative", Foreign Policy, Winter 1982, pp. 141-142.
29- The New York Times, December, 17. 1985 Papers, Department of State, No. / 25, Dec. 10. 1985 .
30- The Washington Post, Sept. 25, 1983.

ج) فشل التوصل الى اتفاق حول الصواريخ متوسطة المدى فى اوروبا، والذى بدا معه تنفيذ دول الناتو قرارها بنشر الصواريخ الأمريكية، الأمر الذى رد عليه الاتحاد السوفييتى بالانسحاب، فى ديسمبر عام ١٩٨٣، وبعد فشل المفاوضات، من جميع مفاوضات الحد من التسلح وبكل مستوياتها. وهكذا، اكتملت حلقات التراجع والتدهور فى العلاقات الأمريكية السوفييتية على كافة الجبهات. الأيديولوجية، والثنائية، ثم فى أخطر مجالاتها وهو مجال التسلح الاستراتيجى. الأمر الذى أعاد الى الاذهان مرحلة الحرب الباردة بأزماتها واخطارها، وجعلهم يصفونها بالحرب الباردة الجديدة.

وقد كان من الطبيعى أن تولد هذه الحالة المتدهورة مخاوف لدى الرأى العام الأمريكى وبين الحلفاء الأوروبيين. كما قد توافق هذا مع حلول معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٤، حيث كادت قضية الأمن الدولى وحالة العلاقات الأمريكية السوفييتية تسيطر على مناقشاتها، واستخدمها الحزب الديمقراطى للهجوم على ريجان وادارته، مركزين على أن ريجان هو الرئيس الأمريكى الوحيد منذ ما بعد الحرب الثانية الذى لم يجتمع من القادة السوفييت.(٣١)

بفضل هذا كله، بدأت الادارة تبدى اشارات تصالحية تجاه السوفييت، وتدعو الى أن الوقت قد حان لوقف التدهور فى العلاقات والبدء فى بناء علاقات أكثر ايجابية. والواقع أن هذا لم يكن فحسب بفعل المخاوف التى ثارت وإنما لأن الادارة الأمريكية اعتبرت أن شروطها للدخول فى محادثات جادة مع السوفييت قد تحققت «باستعادة الاقتصاد الأمريكى لقوته واعادة بناء القوة العسكرية الأمريكية».(٣٢)

وعلى المستوى السوفيتى توافق ذلك مع وفاة يورى أندربوف وفترة حكمة القصيرة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤، وكانت تجربته مع الولايات المتحدة قد أوصلته الى الاعتقاد «انه اذا كان لدى أى فرد اية أوهام حول امكانية تطور الى الأحسن فى سياسة الادارة الحالية، فان مثل هذه الأوهام قد تبددت تماما».(٣٣) وقد خلفه ميخائيل شرننكو الذى يذكر له أن فى عهده القصير ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، عاد الاتحاد السوفيتى الى محادثات خفض التسلح التى كان قد انسحب منها عام ١٩٨٣. اما الخطوات العملية فى هذا الاتجاه فقد بدت فى اتفاق كل من اندرية جروميكو وجورج شولتز على الالتقاء فى ٨ ـ ٩ يناير ١٩٨٥ فى جنيف وتضمن الاتفاق أن تشمل المحادثات «مجموعة مسائل تتعلق بأسلحة الفضاء، والأسلحة النووية والاستراتيجية ومتوسطة المدى وبحيث تبحث كل المسائل فى علاقاتها المتبادلة(٣٤)» وواضح انه كان يقصد بهذه العبارة طمأنة الجانب السوفيتى بأن أسلحة الفضاء ستكون محل بحث فى المفاوضات.

وسط هذا الاتجاه لاحياء محادثات خفض التسلح واحتمال اعادة بناء العلاقة الأمريكية السوفييتية ووقف التدهور فيها، حدث تطور داخلى بالغ الأثر فى الاتحاد السوفييتى حيث تولى زعيم سوفييتى جديد ـ ٥٤ عاما حينئذ ـ هو ميخائيل جوربا تشوف فى مارس عام ١٩٨٥. ورغم اعتبار الادارة الأمريكية لهذا التطور أحد العناصر الجديدة الهامة بما اسماه وزير الخارجية شولتز Moment of opportunity لتحقيق تقدم شامل Across the board الا انها اخذت موقف الترقب لما ستتطور اليه زعامة جوربا تشوف وان كان هذا الموقف لم يمنعها من توجيه دعوة للزعيم السوفييتى الجديد لعقد اجتماع قمة أمريكى سوفييتى.

وبذلك سيفتح الباب أمام عهد جديد لمؤتمرات القمة الأمريكية السوفييتية، ومادامت سياسة الادارة الأمريكية هى التى تعنينا فى هذه الدراسة فلابد أن نتوقف عندما سيمثل مفارقة تاريخية حقا سيبدو فيها الرئيس الأمريكى الذى نصح من يريد أن يتعامل مع القادة السوفيت أن يتعامل معهم على أساس انهم قوم «لا يتورعون عن الكذب والخداع، والغش فى سبيل تحقيق أهدافهم».(٣٥) هذا الرئيس هو نفسه الذى سيعقد مع القادة السوفييت ٤ مؤتمرات قمة تتضمن اتفاقيات أساسية حول خفض التسلح تفتح الطريق الى مستوى نوعى جديد من العلاقات يختلف بشكل أساسى عن ذلك الذى حكم علاقاتهما على مدى الحقب الأربع(٣٦) الماضية. غير أننا يجب أن ننبه أن هذا التحول لم يتم بفعل نزوات طارئة لدى قادة القوتين وانما جاء محصلة لتغيرات بطيئة وعميقة فى البنية السياسية والاقتصادية والعسكرية وبشكل خاص على الجانب السوفييتى.

31- Hoffman, "Fog on the Summit", The New York Review, January, 19, 1986.
32- Maynes, Charles William , "Lost Opportunities", Foreign Affairs, America and the world, 1985, p. 414.
33- Time, January 2, 1984.
34- The Washington Post, November 23. 1984.
35- Canon . Lou, "President Reagan, the Role of a Life time ", Simon & Schuster, 1991, p. 282.
36- Bell, Coral, "The Reagan Paradox ", op. cit. p.1.

قمة جنيف... نوفمبر ١٩٨٥ :

رغم الخطوة الايجابية فى الاتفاق على اجتماع القمة، وبعد أن غاب هذا المستوى من الاجتماعات عن العلاقات بين البلدين لمدة ٦ سنوات. فانه لم يكن متوقعا التوصل فيه الى اتفاقيات أساسية، وخاصة فى مجال خفض التسلح[٣٧] خاصة وان محادثات جنيف منذ أن استؤنفت فى مارس ١٩٨٩ لم تكن قد حققت أى تقدم، فالمواقف كانت متباعدة وفى مركزها الاختلاف حول البرنامج الأمريكى للصواريخ الدفاعية وكان الموقف السوفيتى منه ومن علاقته بالأسلحة الهجومية مازال عند ما عبر عنه جروميكو حين تم الاتفاق على استئناف المفاوضات من الاصرار على أن «لا تنفصل» محادثات حظر اسلحة الفضاء عن القضايا المتصلة بالأسلحة الاستراتيجية والمتوسطة ومع هذا، فان اجتماع قمة جنيف قد أعطى دفعة معنوية لمحادثات جنيف وخلق ادراكا بأن كلا البلدين ورئيسيهما يريدان التوصل الى اتفاق. فى هذا الخصوص ذكر البيان المشترك «أن الرئيس والسكرتير العام قد ناقشا المفاوضات حول الأسلحة النووية وأسلحة الفضاء، واتفقا على زيادة العمل فى هذه المفاوضات» كما يتضمن البيان بعض الجوانب الايجابية مثل تأكيد مبدأ الاستعداد للتفاوض لخفض أسلحتهما الهجومية بنسبة ٥٠٪، وكذلك تأكيد مبدأ التعادل Purity، والأمن المتبادل Equal Security كذلك شغل اهتمام الاجتماع قضايا التسلح الأخرى مثل قضية منع الانتشار النووى، ومحادثات خفض الأسلحة التقليدية.[٣٨]

ورغم أن خفض التسلح كانت القضية المركزية فى دوافع وأعمال قمة جنيف، فان ثمة قضايا اخرى حظيت بالاهتمام مثل قضايا المنازعات الاقليمية، وحقوق الانسان، والعلاقات الثنائية.[٣٩]

من هنا تتمثل أهمية قمة جنيف ليس من زاوية ماتم التوصل فيها من اتفاقيات أو تعاقدات، فهى لم تحقق ذلك بشكل محدد، وخاصة فى المجال الهام لخفض التسلح، وانما كانت قيمتها فى مجرى علاقاتهما، واذن بمرحلة جديدة، تتسم بالحذر المقترن بالرغبة فى خفض التوتر وتفادى المواجهات والانتقال الى مرحلة التعاون وبناء علاقات أكثر استقرارا.

قمة ريكيافيك.. ١١ ـ ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ :

كان مما تم الاتفاق عليه فى قمة جنيف هو عقد مؤتمرى قمة أحدهما فى واشنطن عام ١٩٨٦، والآخر فى موسكو عام ١٩٨٧، غير أن هذا التوقع لم يتحقق، حيث لم تبد مفاوضات جنيف حول خفض التسلح تقدما يسمح بتحقيق اجتماع قمة يصدر عنه شىء إيجابى ومحدد هذه المرة. الا انه رغبة فى عدم انقطاع أو توقف قوة الاندفاع التى ولدتها قمة جنيف، فقد تم الاتفاق على أن يلتقى الزعيمان فى شكل لقاء مؤقت Interim meeting وقد اتفق على أن يعقد هذا الاجتماع فى مدينة ريكيافيك فى ايسلنده فى الفترة من ١١ ـ ١٢ اكتوبر ١٩٨٦.

ورغم جدول الأعمال الواسع الذى أعد لهذا الاجتماع بحيث شمل الموضوعات التقليدية مثل.. المنازعات الاقليمية ـ حقوق الانسان ـ العلاقات الثنائية، الا أن موضوعات خفض التسلح قد سيطرت على اعماله ووقت الاجتماع.

وخلال محادثات اليومين توصل الجانبان الى تفاهم حول امكانية التوصل الى اتفاقيات غاية فى الأهمية تتعلق بخفض الأسلحة الاستراتيجية الى النصف، وسحب الصواريخ المتوسطة المدى من أوروبا.. صواريخ السوفيتية، وصواريخ برشنج وكروز الأمريكية، وأن يخفض الاتحاد السوفيتى صواريخه المتوسطة فى الشرق الأقصى.

والواقع أنه مما سهل التوصل الى هذا التفاهم اعادة تقييم الاتحاد السوفيتى لمواقفه السابقة حيث قبل أن يشمل تخفيض الأسلحة الاستراتيجية صواريخه من طراز SS18 طويل المدى وقبوله عدم احتساب الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية فى ميزان الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا، وأهم من ذلك قبول مبدأ التفتيش على المواقع.

غير أن هذا المستوى من التفاهم قد فشل أمام عقبة مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكى، حيث تمسك الاتحاد السوفيتى بالربط بين التوصل الى اتفاق حول العناصر السابقة وبين تخلى الولايات المتحدة عن برنامج الدفاع الاستراتيجى بمراحله المختلفة الأساسية التى تشمل : Development – Testing – Deployment وان كان قد تسامح مع استمرار البرنامج على مستوى البحوث[٤٠] Laboratory Research

وعلى هذا فسوف تبدو المفارقة التى تميز بها هذا الأجتماع فى أنه رغم «فشله» فى التوصل الى اتفاقيات محددة، الا أنه أعتبر ـ ومن الجانبين ـ من أكثر مؤتمرات القمة نجاحا، عبر عن هذا وزير الخارجية الأمريكى بقوله «من وجهة نظرى فانه حين ينظر الناس الى ريكيافيك، فسوف يرون فيه لقاء القمة الذى تحقق فيه أكثر مما تحقق فى أى قمة أخرى..[٤١]، وقد توافق هذا مع التقييم

37- Kaizer, Robert, "The Summit in Geneva", the Washington Post, Nov. 17, 1985.
38- Kissing's Contemporary Archive, March 1987 , p. 35008.
39- The Washington Post, Nov. 22, 1985.
40 - Nitze, Paul, " From Hirozhima to Glasnost" , Windenfeld and Nicloson, London, 1989, p.435.
41- Department State Bulletin , Dec. 1987, p. 23.

السوفييتي الذى أعتبر لقاء ريكيافيك «من اكثر اجتماعات القمة نجاحا.(٤٢)

قمة واشنطون.. ديسمبر ١٩٨٧ :

كان اجتماع قمة واشنطون - القمة الثالثة - مختلفا تماما عن مؤتمرى القمة السابقين - جنيف وريكيافيك - ففى جنيف لم يتحقق شيء محدد، وانتهت ريكيافيك بالفشل رغم التفاهم العريض الذى تحقق خلالها حول قضايا التسلح. اما قمة واشنطون فقد تم الاعداد لها جيدا(٤٣) وصدرت عنها اتفاقية هامة هى اتفاقية ازالة الصواريخ متوسطة المدى فى أوربا Intermediate Nuclear forces، وهى الاتفاقية التى تتطلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى تصفية صواريخهما متوسطة المدى خلال ثلاث سنوات، وقصيرة المدى خلال ١٨ شهرا، وبموجبها لن يكون من حق اى طرف تملك مثل هذه الصواريخ بعد ازالتها أو انتاجها.

وقد تضمنت الاتفاقية مذكرة تفاهم: Memorandum of understanding حول تقديم المعلومات عن مواقع، وأعداد «وخصائص صواريخ كل طرف المتوسطة وقصيرة المدى، كما تتضمن بروتوكولا لتحديد اجراءات ازالة هذه الصواريخ وقواعد الاطلاق، والمعدات والأدوات المساعدة، كما تتضمن أخيرا بروتوكولا يفسر الاجراءات التفصيلية للتفتيش المرتبط بتنفيذ الاتفاقية.(٤٤)

وتأتى اهمية هذه الاتفاقية ليس مما سيخفض من الترسانة النووية للقوتين - حيث أنها تمثل فقط ٥/١ هذه الترسانة - وانما من حقيقة انها أول اتفاقية لخفض التسلح توقعها القوتان منذ ١٥ عاما، كما تأتى أهميتها من انها أول اتفاقية تصفى جيلا كاملا من مستويات الأسلحة الاستراتيجية للقوتين كما تأتى أهميتها مما ارتبط بها من نظام صارم للتحقق Verinication بما فى ذلك عدة أشكال من الأخطار المبكر والتفتيش على الموقع(٤٥) On site inspection

وقد أثارت قمة واشنطن ثلاث مسائل تتعلق بالمستقبل أولها خاصة بمبادرة الدفاع الاستراتيجي، وما اظهرته من ضيق الهوة النسبى الذى كان يفصل الجانبين حول هذه المبادرة بما اظهره السوفييت من مرونة مقارنة بمواقف سابقة، والمسالة الثانية تتعلق بما تثيره اتفاقية Inf حول العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، أما المسألة الثالثة التى أثارتها القمة، فقد دارت حول مستقبل العلاقات الأمريكية السوفيتية اتصالا بمستقبل جورباتشوف واستمرارية سياساته، وأيضا حول حقيقة نوايا جورباتشوف وأهدافه الحقيقية.(٤٦)

قمة موسكو.. مايو ١٩٨٨ :

وتكاد تكون هذه القمة استمرارا لقمة واشنطن حيث أن انجازها الرئيسى هو التصديق على اتفاقية الصواريخ متوسطة المدى بعد تصديق الكونجرس الأمريكى عليها. كما قد جاءت هذه القمة، والادارة الأمريكية ورئيسها ينهى سنواته فى البيت الأبيض، بهذه القمة الرابعة التى يعقدها مع الزعيم السوفييتى على مدى ثلاث سنوات ويحول بها الصورة التى ارتبطت به وبسياسته حين جاء الى الحكم عام ١٩٨١ وكمحارب ومذكى لسياسات الحرب الباردة، الى «صانع سلام» ومخلفا لأساس متين لكى تتطور عليه علاقات القوتين وتصفية عناصر التوتر والصراع بين القوتين التى صاغت الوضع الدولى على نموذجها على مدى الحقبة الماضية ومنذ انتهاء تحالف الحرب الثانية.

ثالثا. دوافع التحول فى القوتين :

هل كان رونالدريجان حقا باختياراته الشخصية وسياسات ادارته وراء هذا التحول، أم أن مثل هذه التحولات الكبرى تتحقق أساسا بفعل تغيرات فى الواقع السياسى والاقتصادى والفكرى تدفع الى اعادة تقييم السياسات الراهنة والعمل على تكييفها مع الوقائع الجديدة(٤٧) سنرى كيف ينطبق هذا الافتراض على حالة الوضع الأمريكى، ويشكل اكثر حسما على الوضع السوفييتى:

١ - فى الولايات المتحدة :

على الرغم من أن رونالد ريجان وخاصة مع نهاية ولايته الأولى عام ١٩٨٤ كان يفاخر بأنه قد استعاد للولايات المتحدة ثقتها المفتقدة بالنفس، وما كان قد بدأ من تراجع لمكانتها الدولية حين تسلم السلطة عام ١٩٨١ وما أسماه كارتر نفسه حالة الاعياء القومى Malaise (٤٨) وان ريجان قد أعاد بناء القوة العسكرية والاقتصادية

42 - Shevardnadze, Eduard, "The Future Belongs to History", Sinclair-Stevenson, 1991, p.89.
43 - Department of State Bulletin, March 1988, p.31.
44 - ibid
45 - ibid
46 - Hofmann, Stanley, "Coming from the Summit" The New York Review of Books.
47- Kaizer, Robert "The Summit in Geneva" op. cit
48 - Dibel, Terry, "Reagan's Mixed Legacy" op. cit p. 45.

للولايات المتحدة بحيث عادت شامخة مرة اخرى ، على الرغم من هذا فان ثمة عملية من البحث في الذات واعادة تقييم الأوضاع الأمريكية كانت تجرى، وانه تحت سطح الظاهرة ثمة تيارات كانت تدعو الى القلق فيما يتعلق بحقائق القوة الأمريكية وبشكل خاص في علاقة قوتها النسبية مع قوى جديدة وخاصة على المستوى الاقتصادى والانتاجى والتكنولوجى. وقد بدات عملية اعادة البحث فى الذات هذه أساسا فى الأوساط الاكاديمية والفكرية، وهو ماتبلور حوله بما عرف بمدرسة الاضمحلال School of decline وهى المدرسة التى انشغلت بفحص اوضاع القوة الأمريكية والمتغيرات الداخلية والدولية التى المت بها فى الحقبة الماضية. وقد انتهت هذه المدرسة فى توصيف الوضع الأمريكى الى ثلاثة افتراضات رئيسية:

- فقد رات أن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادى مقارنة بقوى مثل اليابان واوربا الغربية والدول الصناعية الجديدة، وقد سجلت هذا التراجع فى تركيزها على الأداء الاقتصادى وعلى العناصر العلمية والتكنولوجية والتعليمية المرتبطة بهذا الأداء.

- اعتبار أن القوى الاقتصادية هي العامل المركزى فى قوة أى أمة، فان هبوطا فى القوة الاقتصادية سوف يؤثر فى الأبعاد الأخرى لقوة الأمة.

- ان الانحدار النسبى للقوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع بالدرجة الأولى الى انفاقها الكثير جدا على الأغراض العسكرية نتيجة لاحتفاظها بارتباطات والتزامات خارجية لم تعد تقوى عليها.(٤٩)

وان كانت هذه هى الافتراضات الرئيسية للمدرسة التى سجلت مظاهر التراجع الأمريكى، فان ممثلها الرئيسى كان هو المؤرخ بول كنيدى في عملية التضخم « صعود وسقوط القوى العظمى» والذى قدم فيه وضعا مفصلا لهذا الوضع فى أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية. ويركز كنيدى فى دراسته على التحديات التى تواجه الولايات المتحدة ويراها فى قدرتها على البقاء والاستمرار كقوة كبرى، وعلى ما اذا كانت تستطيع فى المجال العسكرى والاستراتيجى أن تحتفظ بتوازن معقول بين متطلبات الدفاع الوطنى وبين الوسائل الفعلية للابقاء على هذه الالتزامات، أما التحدى الثانى فهو فى قدرتها على الاحتفاظ بالأسس التكنولوجية والاقتصادية لقوتها من التفتت النسبى فى مواجهة الانماط المتغير

ة بشكل مستمر للانتاج العالمى.(٥٠)

كذلك وجه اثنان من وزراء خارجية الولايات المتحدة السابقين هما هنرى كيسينجر وسايروس فانس الانظار الى تأثر الوضع الدولى للولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الثانى من الثمانينات. فقد اعتبرا انه مع نهاية هذا القرن، فان عددا من الاعمدة التى قام عليها النظام الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سوف تتغير بشكل جوهرى. وحددا هذا التغير بالنسبة للولايات المتحدة فى..

ا) أن احتكارها النووى سيكون قد انتهى.

ب) وسيصبح نصيبها من الاقتصاد العالمى اقل من نصف ماكان عليه منذ أربعين عاما مضت.

جـ) كما ان بلدانا اخرى كانت تلعب ادوارا مختلفة قد اصبح لها بالفعل دور رئيسى بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك اقتصاديات اليابان، واوربا الغربية والدول الصناعية الجديدة.

كذلك نبه كيسينجر وفانس الى ان ثمة قائمة متزايدة من القيود أصبحت ترد على التصرفات الأمريكية.. فرغم قوتها العسكرية الضخمة، فان القدرة الأمريكية على صياغة العالم بشكل منفرد أصبحت محدودة بشكل متزايد، وحتى مع توفر تأييد داخلى فان الولايات المتحدة لم تعد تستطيع ماليا أن تفعل ذلك.(٥١)

كذلك ساهم الاقتصادى الامريكى جون كينيث جالبريث فى التنبيه الى الواقع الاجتماعى فى الولايات المتحدة، محذرا الى « أن ثمة واقعا داخليا يجب على الولايات المتحدة أن توجه أنظارها اليه وهو أن عددا من المواطنين الأمريكيين، ليس اقل من عدد مواطنى المانيا الشرقية، محرومون من الحرية، وليس هناك شيء يعوق التعبير عن الحرية الشخصية مثل قهر الفقر وليس هناك مايفرض الصمت أكثر من الجهل، وليس هناك اكثر مما يدعم الحرية أكثر من المال، وفى المدن الأمريكية هناك ملايين ليس لهم مأوى، أو طعام، أو عناية طبية...» (٥٢)

وهكذا، ومنذ نهاية فترة الولاية الأولى لرونالد ريجان، بدأت تتضح الحدود الجديدة للقوة الأمريكية وامكاناتها المستقبلية، وهو الحدود التى بدت على المستوى الاقتصادى بما يمثله العجز فى الميزانية (اكثر من ١٠٠ بليون دولار) وتأثير التوسع في الانفاق العسكرى - والذى بلغ مع نهاية عهد ريجان ٢ تريليون دولار على البرامج الاجتماعية من تعليم ورعاية صحية واسكان ورعاية البيئة،

49- Huntigton, Samuel, "The U.S. - Decline or Renewal?". Foreign Affairs, Winter, 1989-1990 p. 76-77.
50- Kennedy, Paul, "The Rise and Fall of the Great Powers" Random House, New York. The United States: The Problem of Number one in Relative Decline. pp. 514 -535.
51- Henry Kissinger & Cyrus Vance, "Libertisan Objectives for American Foreign Policy" , Foreign Affairs, Summer, 1988, p. 900.
52- Galbrith, John Kenneth, "The Machine Need not Run Full Tilt", The New York Times, March 23. 1989.

ووضوح الفجوة بين الالتزامات والارتباطات الخارجية وبين الامكانيات الذاتية لمواجهتها، ثم المنافسة الاقتصادية للحلفاء السياسيين والتى اعتبرت اكثرا خطرا من التهديدات السوفييتية .(٥٣)

وهكذا تكاملت العوامل الموضوعية التى دفعت الادارة الأمريكية مع نهاية فترة ولايتها الأولى الى الشروع فى عملية التفاوض لاعادة الاستقرار فى العلاقة الأمريكية السوفيتية، وتمثلت هذه العوامل فيما اعتقدته الادارة من انها انجزت ماوعدت به من اعادة البناء العسكرى الأمريكى وتصحيح الاختلالات التى كانت فيها مقارنة بالقوة العسكرية السوفيتية حين جاءت الى السلطة عام ١٩٨١، وبحيث اصبحت تستطيع ان تتجه الى التفاوض « من مركز القوة» ثم فى بدء تراكم ووضوح القيود التى بدأت ترد على القوة الأمريكية فى أبعادها الاقتصادية والدولية، ثم ، وبشكل لايقل اهمية عن ذلك ، ظهور جورباتشوف وتفكيره السياسى الجديد، والذى كان بدوره استجابة لاحتياجات ومتغيرات الواقع السوفييتى ونتيجة لاعادة تقييم عريضة لهذا الواقع ومرتكزاته الأساسية.

٢ ـ فى الاتحاد السوفييتى :

لا ترجع اعادة النظر وفحص مشكلات وأخطاء الواقع السوفييتى الى مجيء جورباتشوف فقط، بل أنه حتى فى عهد بريجينيف كانت هناك مجموعات من الأكاديميين والباحثين ممن عكفوا على كشف أو جه الخطأ فى المجتمع السوفيتى وفى ممارساته واقتصاده وتركيزه على اقلدرات العسكرية، وقد تجاهلت ادارة بريجينيف ما كشف عنه وما وصل اليه هؤلاء الخبراء.

الا أن ما توصلوا اليه قد أصبح يشكل فيما بعد برامج جورباتشوف فى اعادة البناء..(٥٤)

والواقع أن ادراك التحديات التى تواجه الواقع والمستقبل السوفيتى قد بدأ يتبلور مع مجئ أندربوف ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ وخاصة الاحساس بحالة ترهل الجهاز الحكومى، وتدهور قيمة العمل وعاداته وادمان الشراب والفساد واللامبالاة، وانعدام الكفاءة، الأمر الذى سبب تدهورا فى الانتاج.

غير أن أندربوف لم يذهب بعيدا فى التعرف ومواجهةالقضايا الرئيسية والمعقدة المتصلة بمستقبل الاتحاد السوفيتى على المدى البعيد.

وهى المشكلات التى ركز عليها جورباتشوف حين تولى الحكم فى مارس ١٩٨٥.

وتقع فى قمة هذه القضايا الفجوة العلمية والتكنولوجية التى بدأت تتضح نتيجة لدخول معظم الدول الرأسمالية تقريبا عصر الثورة الصناعية الثالثة ومكوناتها من ..نظم المعلومات، والاتصالات المتقدمة، والاليكترونات وأن خطورة هذه الفجوة وأثارها انها لم تكن فقط محصورة فى نطاقها العلمى المحدود أو تطبيقاتها المباشرة، وانما فى تأثيراتها التى تمتد لكل جوانب كيان الاتحاد السوفييتى الاقتصادية والانتاجية والعسكرية.

وفى نهاية الأمر تتصل بمكانته فى سلم القوى المتقدمة بمعايير الثورة التكنولوجية الجديدة .(٥٥)

ويفصل جورباتشوف مظاهر وعوامل «الركود» Stagnation الذى ألم بالواقع السوفييتى ويرده الى منتصف السبعينات حيث حدث «شئ ما لا تفسير له لأول وهلة، فقد بدأت البلاد تفقد قوة اندفاعها، وتكرر الاخفاق الاقتصادى بدرجة أكبر، وبدأت الصعوبات تتراكم، والمشكلات التى لا تجد حلا تتضاعف .. ,, ويواصل جورباتشوف توصيفه للواقع السوفييتى بقوله,, .. وهكذا شهدت الخمسة عشر عاما الأخيرة تدهورا فى معدلات نمو الدخل القومى لأكثر من النصف.

ومع حلول بداية الثمانينات اتجهت الى مستوى قريب من الركود الاقتصادى، وبدأ البلد الذى كان يلحق يوما ما بسرعة ببلدان العالم المتقدم يفقد موقعا بعد آخر.. ,, ولم يقتصر تصوير جورباتشوف لجوانب القصور والتراجع على الأوضاع الاقتصادية والانتاجية والتكنولوجية وانما امتد الى القيم الايديولوجية حيث ظهرت ظواهر متناقضة مع القيم الايديولوجية البناءة مثل تشجيع المديح والخنوع، واستبعاد التفكير الخلاق، والانفصال بين القول والعمل، مما حفز على السلبية وعدم تصديق الشعارات التى تعلن.

وبدأ الفساد يجرى فى الأخلاقيات العامة، وتزايد إدمان الخمور والمخدرات والجرائم .. ,, ويختتم جورباتشوف وصفه للواقع السوفييتى لكى يدلل على,, كم كان الوضع خطيرا، وكم كان التغيير الشامل ملحا».(٥٦)

واذا كانت هذه هى الجوانب السلبية التى وصلت اليها الأوضاع السوفييتية الداخلية مع مجئ جورباتشوف الى السلطة، فقد كان الوضع الدولى للاتحاد السوفييتى سلبيا لذلك. فمع نهاية الستينات و حتى منتصف السبعينات، كان الوضع والنفوذ السوفييتى الدولى يبدو متصاعدا، وبدأ أن علاقات القوى الدولية International

---

53- Strategic Survev. iiss, 1988-1989.p. 35-36 Stubbing , Richard, "The Defence Program Build up" Foreign Affairs, spring 1985, p.848.

54- The New Russians. The hidden Wellsprings of Reform, Smith, Hednick, "The New Russians", Hitchinson 1990 . pp.

55- Haugh, Terry, "Gorbachev Strategy", Foreign Affairs, fall 1985, pp. 33.55

56- Gorbachev, Michal, Prestroika: New Thinking", New York Harber and Row, 1987.

Correlation of Power انما تتحول فى صالح الاتحاد السوفييتي،وتجسد هذا فى اقرار الولايات المتحدة بحال التعادل فى القوى الاستراتيجية بينها وبين الاتحاد السوفييتي، وأوربيا كان التطور فيها يدعو الى الاطمئنان خاصة بعد أن أقرت اتفاقيات هلسنكى عام ١٩٧٥ حدود ما بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك كان الاتحاد السوفييتي يكسب مواطن أقدام ونفوذ جديدة فى عدد من المناطق الاقليمية مثل الجنوب الأفريقي، واثيوبيا، واليمن الجنوبى (٥٧)

على انه مع نهاية السبعينات بدأت هذه المكانة الدولية تتراجع وتتأثر، فقد حرك الاجراء العسكرى السوفييتي فى افغانستان خصومة قوى دولية عديدة ضد الاتحاد السوفييتي، وحرك القوى المحافظة فى الولايات المتحدة والتى شرعت فى سياسة عداء وتحدى واطلاق لسباق التسلح من جديد متخذا هذه المرة بعدا جديدا ومنهكا وهو تسليح الفضاء.

وبدأ يظهر أن ما بدا توسيعا لنفوذ الاتحاد السوفييتي فى مناطق العالم الثالث قد ألقى ضغوطا على الامكانيات والموارد الاقتصادية السوفييتية دون أن يترجم الى كسب سياسى ملموس.(٥٨)

اما فى منطقة الاهتمام السوفيتي المباشر ونطاق أمنه، وهى منطقة شرق أوربا، فقد بدأت تتحرك فيها القلاقل من جديد بأحداث بولندا التى بدأت عام ١٩٨٠ وحيث هوجم حكم الطبقة العاملة من قلب ومن بين صفوف الطبقة العاملة نفسها ولم يكن الأمر قاصرا على بولندا بل كان ينبئ بامكانيات عدم الاستقرار فى باقى أقطار الكتلة الاشتراكية .

هذه الرؤية للواقع الداخلى والأفكار التى ينذر بها بما فيها تراجع الوضع الدولى للاتحاد السوفييتي، دعت الى اعادة تقييم عاجل للمفاهيم التقليدية للسياسة الخارجية والأمن السوفييتي .

ومن أبرز المفاهيم التى تعرضت لاعادة الصياغة فى اطار التفكير السوفييتي الجديد هو مفهوم الحرب الطبقية، فبينما كانت الزعامة السوفييتية حتى فى أوج عملية الوفاق فى السبعينات تؤكد على مفهوم الصراع الطبقي، وان الوفاق لا يمكن أن ينسحب على الجانب الأيديولوجى بل ربما يدعو الى تكثيف الصراع حول هذا الجانب(٥٩)، يجئ جورباتشوف لكى يدعو الى تحرير العلاقات الدولية والمواقف السياسية من التعصب الأيديولوجى وأنه لا ينبغى,, أن ننقل الخلافات الأيديولوجية الى مجال العلاقات بين الدول، لأمر الأيديولوجيات يمكن أن تتباعد فيما تبقى المصلحة فى البقاء وفى تجنب الحرب مصلحة عالية سامية,, وهكذا استبدل جورباتشوف مفهوم الصراع الطبقي وقيوده التى يفرضها على علاقات الدول بمبدأ المصلحة العالمية والقيم البشرية المشتركة والتعاون الدولى، وصاغ هذا كله فى مفهوم ما اسماه ,, الاعتماد المتبادل ,,Interdependence (٦٠)

اما المفهوم الثانى الذى خضع للتطوير فهو مفهوم الأمن السوفييتي، وقد انطلق جورباتشوف فى هذا من تصور ان القوة المدمرة للترسانات النووية الحالية تؤكد أن احدا لا يستطيع كسب الحرب، وان امن امة لم يعد يعتمد فقط على القوة العسكرية وحدها وانما على عناصر القوى الشاملة الاقتصادية فى الداخل.

ويجدد جورباتشوف مفهومه بشكل اكثر فيقول ,, ان طبيعة الأسلحة الحديثة لا تترك لأى دولة الأمل فى الدفاع عن نفسها مستخدمة فقط وسائل عسكرية.. ان ضمان الأمن يصبح اكثر فاكثر عملا سياسيا يمكن تحقيقه بالوسائل السياسية,,.

كذلك تعرض مجال هام فى السياسة الخارجية السوفييتية لاعادة التقييم، ويعنى به علاقات الاتحاد السوفييتي باقطار ومناطق العالم الثالث ، وقد جاء هذا نتيجة منطقية لتغيير مفهوم الحرب الطبقية ومكان الأيديولوجية فى السياسة السوفييتية والدولية، ونتيجة لتقييم تأثير السياسة السوفييتية فى هذه المناطق على العلاقة مع الولايات المتحدة وأنها كانت دائما أحد مصادر التوتر الدائم لهذه العلاقة، وبنفس القدر لتقييم تأثير ارتباطات والتزامات الاتحاد السوفييتي تجاه اقطار العالم الثالث وقضاياه على الاقتصاد السوفييتي وموارده، هذا فضلا عن الاتجاه العام لمعظم دول العالم الثالث الى الاتجاه للغرب ليس فقط للاعتماد عليه اقتصاديا وانما لتبنى نموذجه فى الاقتصاد والتنمية.

وقد كان القرار السوفييتي بانهاء وجوده العسكرى فى افغانستان، بل والاعتراف بخطأ هذه التجربة، رمزا على الاتجاه السوفييتي الى تحرير علاقته مع الولايات المتحدة عن عبء التورط فى الصراعات الاقليمية وعبء الصراع حول النفوذ والمكانة فى هذه المناطق بالمعنى الذى ساد خلال الحرب الباردة.

خاتمة :

رأينا كيف أن التطوير الذى حدث فى العلاقات الأمريكية السوفييتية خلال سنوات ادارة ريجان وبشكل

57- Bialer, Sweryn, "Domestic and International Factors in the Formation of Gorbachev Reforms", Journal of International, spring 1989, pp. 289. 291.
58- The Christian Science Monitor, February 18. 1986
59- Malchana, "The Leninist Policy of Peace", International Affairs, No. 2, 1974, p. 8.
60- Gorbachev, Michal, "Prestroika: New Thinking" op.cit. p. 137

وتحويلها بشكل حاسم من المواجهة الى التفاوض والتعاون،وانما تعدى ذلك الى تجريدها من عناصر ومصادر التوتر الكامنة والتي كانت دافع الحرب الباردة كما تطورت في أعقاب الحرب الثانية.

بسبب هذه الأبعاد فسوف يناقش المؤرخون سؤالا جوهريا عما اذا كان رونالد ريجان وادارته قد هدفوا في المقام الأول الى إحداث هذا التطور ووفق تصميم مسبق، وعن حجم ودور ريجان وادارته في تحقيقه. بطبيعة الحال فان ريجان وشخصيات ادارته ينظرون الى انفسهم باعتبارهم القوة الدافعة وراء ذلك، وان سياساتهم التي اتبعوها منذ مجيئهم الى السلطة ازاء الاتحاد السوفييتي بتصميمهم على بناء القوة العسكرية الأمريكية وعدم التفاوض الا من مركز القوة، وتصديهم للسياسات السوفييتية في المناطق الاقليمية، كانت العوامل الرئيسية وراء التحولات في التفكير السوفييتي وفي العلاقة الأمريكية السوفييتية. هذا التفكير نجده منعكسا في خطبة الوداع التي القاها ريجان مع انتهاء ادارته حين قال ,, لقد كنا نهدف الى تغيير الأمة ، وبدلا من ذلك فقد غيرنا العالم ,,(٦١)

في مقابل هذا التصور ثمة من يعتقد أن ادارة ريجان كانت محظوظة اذ توافق مع سياساتها ظهور هذا التطور الخطير في الاتحاد السوفييتي بمجئ جورباتشوف وتفكيره السياسي الجديد الذي حول أسمى قواعد السلوك السوفييتي داخليا وخارجيا وبشكل خاص تجاه الافتراضات الأساسية التي حكمت المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب.(٦٢)

غير ان السؤال الرئيسي سيظل يدور حول ما اذا كان التفكير السوفييتي الجديد نتيجة مباشرة للتصميم الذي ادارت به ادارة ريجان العلاقة مع الاتحاد السوفييتي.

يرد البعض على هذا السؤال بأن مثل هذه التحويلات التاريخية الكبرى من الصعب ان تكون نتاج قوة واحدة حتى ولو كانت قوة عظمى(٦٣)، وانما هي محصلة تفاعل عدد من العوامل والتطورات والتي تحدث عادة، وان كان بنسب مختلفة، على الجانبين.

وعلى هذا فانه من الصعب القول أن ريجان وسياسات ادارته المتشددة هي التي صنعت جورباتشوف وأظهرته، بل إن ثمة من يعتقد أن ادارة ريجان اذا كانت قد واصلت سياساتها المتشددة التي اتبعتها في ولايتها الأولى، ولم تشرع مع بداية ولايتها الثانية في سياسة التهدئة وتقديم دوافع للتفاوض والتفاهم، فربما كانت الأمور قد ازدادت تعقيدا في الاتحاد السوفييتي وفي اتجاه التشدد واستمرار المواجهة(٦٤). وعلى هذا يقول المنطق المتوازن أن جورباتشوف وتفكيره الجديد هو نتاج تفاعل عوامل عميقة في الواقع السوفييتي وما يمكن قوله فيما يتعلق بالتأثير الأمريكي في عملية التفاعل هذه أن سياسات ريجان وادارته قد أظهرت للقادة السوفييت صعوبة الاستمرار في السياسات التقليدية وبشكل أخص حول عناصر المواجهة الأمريكية السوفييتية بتكاليفها وأعبائها . □

61- Dibel, Terry "Reagan's Mixed Legacy", op. cit. P. 45.
62- David, E. Kyuig (eds), "Reagan and the World," Greenwood Press, 1990, p. 25.
63- Dibel, "Reagan's Mixed Legacy", ibid
64- The End of the Cold War, edited by David Armestrong, Erik Goldesiein, London, Cass, p.42

الأهرام



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

- سجل شامل وتحليلي مفصل لأهم أحداث ١٩٩٣ على المستوى : الدولي - الإقليمي - المصري
- مرجع لاغنى عنه للباحثين والخبراء والدبلوماسيين والإعلاميين
- ثقافة سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة .

ويتضمن :

قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكوني الجديد .
بقلم : رئيس التحرير

◆ دراسات تحليلية عن :

- النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار .
- مصر والبحث عن نظام إقليمي .
- الأمن العالمي والأمن الإقليمي في بيئة مراوغة .

◆ النظام الدولي والإقليمي :

- القضايا العربية في السياسات الدولية .
- الصراع العربي الإسرائيلي ومسار التسوية .
- القرن الإفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج .
- التجارة الدولية وحصاد جولة أورجواي .
- عودة الأزمات الحادة للأوبك .

◆ النظام الإقليمي العربي :

- العلاقات العربية وقضية المصالحة .
- أبعاد التغير في المواقف العربية تجاه إسرائيل .
- الجدل العربي حول " الشرق أوسطية "
- حالة التطور الديمقراطي في العالم العربي عام ١٩٩٣ .

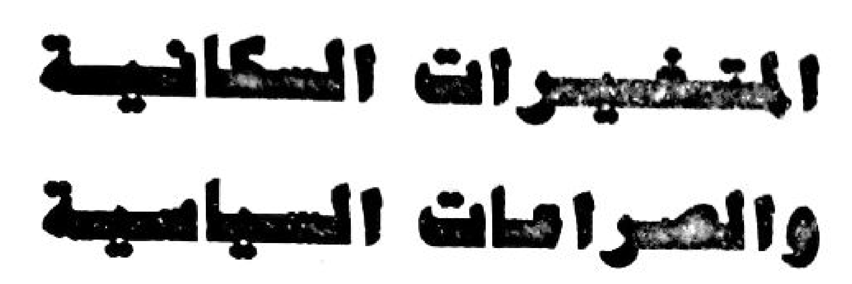
◆ جمهورية مصر العربية :

- رصد وتحليل تطورات النظام السياسي .
- أنشطة الأحزاب والقوى السياسية .
- عام المواجهة مع الإرهاب .
- تطوير برنامج الإصلاح الاقتصادي .

٤٥٠ صفحة من القطع الكبير - الثمن ٢٠ جنيها

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

دراسة





خبير بوحدة العلاقات الدولية
بمركز الدراسات بالأهرام

بدأت دراسات السكان فى إطار اهتمامات الفلاسفة بمعالجة قضايا مجتمعاتهم وكانت هذه الدراسات تعكس الحالة السياسية والاقتصادية والامنية التى تمر بها هذه المجتمعات وذلك فى إطار المعالجة الفلسفية، دون الاعتماد على البيانات السكانية أو الدراسات الاحصائية فضلا عن وجود البحوث الميدانية(١). فى هذا الاطار تناول فلاسفة اليونان بالدراسة السكان فى إطار دراسة اصول الحكم المثالى التى تكفل الارتقاء بالأوضاع السياسية فى دولة المدنية الى أعلى مراتب الكمال(٢).

وتطورت الدراسات السكانية بعد ذلك، فتناول ابن خلدون موضوع السكان فى إطار معالجته لفكرة تطور المجتمعات(٣).

ومع منتصف القرن السابع عشر بدات الدراسات السكانية المتخصصة فى الظهور على يد جون جرونت John Graunt عام ١٦٦٢ ثم جوهان سسميلش عام ١٧٤١، ويعتبر الباحث الفرنسى جيلارد A.Guillard، فى منتصف القرن التاسع عشر، اول من استخدم مصطلح الديموجرافيا Demography، ثم تعددت الدراسات بعد ذلك الى ان جاء توماس مالتوس Thomas R.Malthus ووضع نظريته بشأن السكان، حيث اعتبر ابا للدراسة العلمية للسكان ومرسى دعائم هذه الدراسة.

وأخيرا ومنذ منتصف القرن العشرين، ظهر الاهتمام بالجوانب السياسية للقضايا السكانية وان تركز الاهتمام فى البداية على المشاكل البيئية المترتبة على الزيادة السكانية السريعة. ولكن بعد ذلك بدأ طرح العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراعات السياسية، وهو الاتجاه الذى تدعم بعد استقلال العديد من بلدان العالم الثالث بحدودها المصطنعة وتركيبها السكانى الممزق عرقيا ولغويا ودينيا واشتعال العديد من الصراعات التى لعبت فيها المتغيرات السكانية دورا محوريا وهى الصراعات التى اطلق عليها فيما بعد الصراعات الاجتماعية الممتدة Protracted Social Conflict وهى الدراسات التى اخذت دفعة قوية على يد ادوارد عازار Edward E. Azar وغيره من الباحثين الذين اضافوا الى هذه

١ د. على عبدالرازق جلبى، علم اجتماع السكان، در المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥ ص ٣٢.
٢ - د. انور عطية Voilence السكان والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٧، ص ٩.
٣ - د. على عبدالرازق جلبى، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٣.



الدراسات اسهامات مكنت من توضيح وبلورة مفهوم الصراع الاجتماعى الممتد وتحديده(٤).

ويعتبر الاهتمام الدولى بعلاقة المتغيرات السكانية بقضايا البيئة، والحديث عن الحجم الامثل للسكان، والاهتمام بتوفير الغذاء وصحة البشر - وهى القضايا التى طرحت على اجندة المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والذى عقد بالقاهرة فى شهر سبتمبر ١٩٩٤ - عودة للاهتمام بعلاقة الانسان بالبيئة والحديث مجددا عن الحجم الامثل للسكان، وهى اهتمامات كانت قد تراجعت فى حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، تحت وطأة طغيان الابعاد السياسية للمتغيرات السكانية.

وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات السكانية بالصراعات السياسية، نجد ان هذه العلاقة تثير العديد من التساؤلات والتى تبدأ بمدى وجود علاقة بين هذين المتغيرين، طبيعة العلاقة بينهما، هل هى مباشرة أم غير مباشرة، كذلك حول حدود ومدى التأثير الذى يلعبه العامل السكانى فى خلق وتغذية الصراعات السياسية. وأى من انماط الصراع يلعب فيها العامل السكانى دورا أكبر من غيره من العوامل الاخرى، كذلك يثار التساؤل حول مدى امكانية تأثير عكسى للمواقف الصراعية على المتغيرات السكانية التى تعود وتؤثر بدورها على المواقف الصراعية ذاتها.

ولكى نجيب على مختلف هذه التساؤلات نحدد أولا ماهية المتغيرات السكانية وعلاقتها بالصراع السياسى وهى متغيرات حجم وتغير وتركيب وتوزيع السكان ثم ننتقل بعد ذلك لتحديد المتغيرات الوسيطة التى تتوسط العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراعات السياسية وهى علاقة الموارد بالمستوى التكنولوجى ثم السياسات التمييزية والوعى بها.

واخيرا نتناول حدود تأثير المتغيرات السكانية على الصراعات السياسية بدراسة الصراع الاجتماعى الممتد وفكرة الاتجاهات التعصبية باعتبارها لب الصراع الاجتماعى الممتد ثم التأثير المتبادل بين المتغيرات السكانية والصراعات السياسية. وأثناء تناول هذه المتغيرات سنحاول التعرف على موقع الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى فى إطارها، الامر الذى يساعد فى النهاية فى التعرف على حدود تأثير المتغيرات السكانية على الصراع

4 - Nazli Choucri, population Dynamics and International voilence, Massachusetts Institute of Technology, 1974, p.3.

الفلسطيني الاسرائيلي.

ولذلك فسوف نقسم هذه الدراسة الى مبحثين كالتالي:

المبحث الاول: اثر الاتجاهات السكانية على الصراعات السياسية:

١. حجم السكان والصراع السياسي.
٢. تغير السكان والصراع السياسي.
٣. تركيب السكان والصراع السياسي.
٤. توزيع السكان والصراع السياسي.

المبحث الثاني: المتغيرات الوسيطة وحدود تأثير المتغيرات السكانية على الصراع السياسي:

١. المتغيرات الوسيطة:
أ . علاقة الموارد بالمستوى التكنولوجي.
ب . السياسات التمييزية والوعي بها.
٢ . حدود تأثير المتغيرات السكانية على الصراع السياسي:
أ. الصراع الاجتماعي الممتد.
ب . الاتجاهات التعصبية وتغذية الصراع السياسي.
جـ . الصراع السياسي والمتغيرات السكانية.

المبحث الاول :
أثر الاتجاهات السكانية على الصراع السياسي
طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع:

تشير الادبيات الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع الى وجود روابط بينهما ولكن الدراسات الامبريقية لم تنجح فى إثبات علاقة مباشرة بينهما وإن نجحت فى إقامة بعض الروابط الضعيفة التى تشير الى روابط غير واضحة بين المتغيرات السكانية والصراع .

ويرجع البعض(٥) اسباب الفشل فى تحديد العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع الى ثلاثة عوامل هى:-

١. ان معظم الدراسات التى تناولت علاقة المتغيرات السكانية بالصراع، اختزلت هذه العلاقة فى مظاهر العنف المفتوح مثل الحروب، اعمال الشغب والمظاهرات.. الخ.. فى حين أن العنف المفتوح هو ذروة التفاعلات الصراعية الممتدة عبر فترة من الزمن.

٢. عدم تحديد الاسباب الهيكلية للاتجاهات السكانية.

٣. التركيز على الربط المباشر بين الاتجاهات السكانية والصراع، اى ان هذه الدراسات ركزت على ايجاد علاقات سببية مباشرة متجاهلةفحص ودراسة الآليات التى تتفاعل من خلالها الاتجاهات السكانية وتفرز انماطا من الصراع والعنف.

ولكى تتحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع لابد من تلافى هذه المسببات التى اسفرت عن ظهور ثلاثة نماذج من التناول سادت الدراسات التى تناولت العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع وهى:

١. نموذج يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات السكانية والصراع ومن ثم يتجاهل دور المتغيرات الوسيطة.

٢. نموذج يركز على المتغيرات الوسيطة بين المتغيرات السكانية والصراع وهذا النموذج لم يسفر عن تحديد دقيق للمتغيرات الوسيطة ومن ثم اتسمت دراساته بالتفكك والتناقض.

٣. نموذج يتجاهل المتغيرات السكانية أو يعطيها قدرا محدودا من الاهمية ويركز على المتغيرات السياسية والاقتصادية بفصلها عن سياقها السكاني.(٦)

وعليه فإن الدراسة المتكاملة للعلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع لابد وأن تأخذ فى اعتبارها تلافى المسببات السابق ذكرها وذلك من خلال مراعاة:-

١. اعطاء أهمية لمواقف الصراع غير المفتوح، لاسيما فى إطار الصراعات الاجتماعية الممتدة، حيث أن استمرار الصراع قد يتضمن بعض التفاعلات التعاونية والتى عادة ما تستمر لفترة ثم تسترد طريقها الى العنف المفتوح (مثل الصراع العربى - الاسرائيلى، لبنان، الصراع الصومالى - الاثيوبى).

٢. التركيز على المتغيرات الوسيطة، إذ أن علاقة الاتجاهات السكانية بالصراع قد تتبلور من خلال اللامساواة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالسلوك الصراعى ينتج عن هذه اللامساواة التى تتوطن فى علاقات الجماعات المختلفة ومن هنا نجد أن الصراعات تتوطن فى نظم الترتيب الاجتماعي(٧) Social Stratification Systems ومع ذلك فان مجرد وجود اللامساواة لا يؤدى حتما الى الصراع والعنف اذ لابد من عوامل أخرى محفزة لاندلاع الصراع على راسها ممارسة هذه اللامساواة ضد جماعات معينة تريد التخلص منها وهو ما يفترض ضمنيا وعى هذه الجماعات بها.

ومن هنا فاختيارنا سيكون للنموذج الثانى الذى يركز على فحص العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع السياسى من خلال تحديد دور المتغيرات الوسيطة وخلق

---

5 - Nadia Farah, population Trend and protracted Social Conflict, unpublished manuscript, pp.3-4.
6- Nazli Choucri,op . cit,p 82.
7- Nadia Farah, op.cit. p.4.

نوع من العمومية فيما يتعلق بهذه المتغيرات.

اثر الاتجاهات السكانية على الصراع السياسي:

تحدد الادبيات السكانية، المتغيرات السكانية فى اربعة متغيرات اساسية هى:

اولا: حجم السكان population Size ويشير الى عدد السكان.

ثانيا: تغير السكان population change ويشير الى الزيادة أو النقصان فى العدد والتغير فى التركيب والتوزيع.

ثالثا: تركيب السكان: population Composition ويشير الى التركيب العمرى والجنسى، والتركيب الاولى (أوالانقسام الأولى الذى يشمل العرق، اللغة، الدين).

رابعا: توزيع السكان population Distribution والذى يشير الى التوزيع المكانى للسكان ثم الكثافة السكانية وأخيرا الى الهجرة كمظهر من مظاهر توزيع السكان.(٨)

وتبقى المشكلة الاساسية فى دراسة علاقة المتغيرات السكانية بالصراع كامنة فى التداخل بين هذه المتغيرات وبعضها البعض من ناحية وبين هذه المتغيرات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى الأمر الذى يصعب من عملية القياس والتى قد تصل الى درجة الاستحالة. فالمتغيرات السكانية قد تنطوى على عناصر لا تقبل القياس مثل مصطلح الضغط السكانى population Pressure الذى ينطوى على عناصر أخرى كالموارد، المستوى التكنولوجى، السكان الفعالين (المنتجين)... الخ. حيث تظل هذه العناصر تستعصى على تحديد مؤشرات ملائمة لقياسها، هذا بالاضافة الى صعوبة تعريف بعض المفاهيم فى إطار غياب اى إتفاق بين الدارسين فى هذا المجال مثل الحجم الامثل للسكان والذى يثير بدوره العديد من التساؤلات.

فالامثل بالنسبة لماذا؟ بالنسبة للقوة العسكرية للدولة أم بالنسبة للرفاهية الاقتصادية أم للاستقرار السياسى؟

ومن هنا يصطدم دارسو المتغيرات السكانية بالعديد من العقبات التى تعرقل اتمام احكام دراسة المتغيرات الوسيطة وتحديدها بدقة لبيان دورها فى تحديد العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع السياسى.

اولا: حجم السكان والصراع السياسى:
Population size and political Conflict:

يقصد بحجم السكان عدد الأفراد فى مكان معين وفى وقت محدد(٩) ويلاحظ ان حجم السكان يحتل أهمية خاصة من جانب كل من الدوائر الاكاديمية ورجال السياسة بالمقارنة بالمتغيرات السكانية الأخرى.

وتثير علاقة حجم السكان بالصراع السياسى قضيتين اساسيتين، هما الحجم المطلق للسكان ومدى وجود علاقة بينه وبين الميل للصراع والعنف ثم علاقة حجم السكان بالصراع السياسى فى إطار متغيرات أخرى(١٠).

١. الحجم المطلق للسكان وعلاقته بالصراع السياسى:

هناك افتراض شائع فى الأدبيات التى تدرس علاقة حجم السكان بالصراع السياسى مؤداه ان حجم السكان المطلق هو اكثر محددات قوة الدولة أهمية. وقد استند هذا الافتراض على التراكمات التاريخية فى مرحلة مبكرة كانت تركز على زيادة عدد السكان ودورها الايجابى فى زيادة عدد افراد القوات المسلحة للدولة. وفى هذا الإطار تعددت المقولات التى تؤكد على العلاقة الإرتباطية بين حجم السكان وقوة الدولة أى كلما ازداد حجم السكان كلما ازدادت القوة المحتملة للدولة. ومن أبرز ممثلى هذا الإتجاه أورجانسكى A. F. Organski وال سبروتس The Sporuts. كذلك اكدت تحليلات تقليدية أخرى على محورية الدور الذى يلعبه حجم السكان فى تحديد قوة الدولة. فزيادة عدد السكان تمكن من التغلب على النقص فى مكونات القوة الأخرى للدولة، بينما قلة عدد السكان لاتمكن الدولة من ان تحقق مكانه القوة الكبرى(١١). وأكدت هذه الدراسات على انه إذا كان الحجم الأكبر للسكان لايضمن تلقائيا مكانة الدولة الكبرى، فإنه لاتوجد دولة تتمتع بمكانة القوة الكبرى بدون حجم سكان كبير نسبيا.

وقد استند انصار فكرة العدد/ القوة إلى حالات تاريخية تمثلت فى صعود فرنسا تحت حكم ملوك البوربون وكذلك التوسع الإستعمارى البريطانى خلال القرنين الثامن والتاسع عشر والتوسع الإستعمارى الألمانى والإيطالى خلال فترة مابين الحربين العالميتين(١٢).

وفى مرحلة لاحقة اتجه بعض الباحثين إلى التأكيد على محورية عامل حجم السكان فى تشكيل قوة الدولة ولكن من خلال ما يسفر عنه هذا الحجم من تداعيات تترتب بالأساس على ازدياد هذا الحجم. وقد أدى هذا الاتجاه

8- Nazli Choucri,op. cit,p.16.

(٩) ـ د. على عبدالرازق جلبى، مرجع سابق، ص ٢٤.

10 - Nazli choucri, op. cit, P. 96.

11 - A.F. Organski, world politics, 2.nd., New York: Knopf, 1968, PP. 203 - 204.

12 - Nazli choucri, op. cit, p. 25.

إلى الخروج بتنبؤات عن وقوع تغييرات مستقبلية فى هيراركية القوة الدولية حيث تحتل الدول كبيرة الحجم فى السكان موقعا أعلى. وقد طرحت كل من الصين والهند واندونيسيا كقوى دولية كبرى محتملة. وفيما يتعلق بالتداعيات المترتبة على ازدياد حجم السكان والتى تضمن للدولة مكانة القوة الكبرى فقد حددها بعض الدارسين فى:

١. ان ازدياد عدد سكان البلد يؤدى إلى إزدياد حجم قوة العمل.

٢. ان ازدياد عدد سكان البلد يؤدى إلى ازدياد احتمالات زيادة القوة العسكرية.

٣. ان ازدياد عدد سكان البلد يؤدى إلى تعاظم احتمالات تولد المشاعر والأفكار القومية.

٤. ان ازدياد عدد سكان البلد يؤدى إلى احتمالات حدوث التنمية الإقتصادية على نطاق واسع[١٣].

ولكن حجج انصار هذا التوجه قد تعرضت للتفنيد التام من جانب معارضى هذا الإتجاه حيث تم التعرض لكل مقولة من هذه المقولات والتأكيد على عدم صحتها فى كل الأحوال وأن ما قد يكون صحيحا فى حالة أو حالات ما قد لايكون كذلك فى حالة أو حالات أخرى لأن الأمر متوقف فى النهاية على الخصوصية الشديدة لكل حالة.

فالإفتراضان الأول والثانى وأن كانا منطقيين فى ارتباطهما إلا انهما مقيدان بحدود القدرة الإستيعابية للاقتصاد القومى (توفير فرص العمل، التوسع فى الإستثمارات، الخدمات..) وكذلك القدرة الإستيعابية للقوات المسلحة حيث أن هناك سقفا لايمكن تجاوزه للعديد من الاعتبارات، هذا بالإضافة إلى دور المتغير التكنولوجى فى تكييف هذه العلاقة الإرتباطية بين الافتراضين الأول والثانى حيث أن التقدم التكنولوجى يأتى مصحوبا بتقليص القوة البشرية المستخدمة سواء فى الاقتصاد القومى أو القوات المسلحة.

اما الإفتراضان الثالث والرابع فترد عليهما العديد من القيود والتحفظات ففيما يتعلق بالأفتراض الثالث، فإنه بجانب كونه افتراضا نظريا لايؤيده دليل امبريقى حتى الآن فضلا عن صعوبة - إن لم يكن استحالة - إخضاعه للقياس بسبب صعوبة وضعه فى شكل نظامى فإن التحفظ الإساسى يأتى من صعوبة الفصل التام بين حجم السكان والمشاعر القومية، ايهما السبب وايهما النتيجة، فهل الحجم هو سبب تولد المشاعر القومية. أم ان المشاعر القومية المتولدة فى نفوس الجماعات القومية تدفع فى طريق زيادة الحجم لاسيما فى حالات الصراعات الإجتماعية الممتدة والتى تنظر الجماعات فى إطارها إلى زيادة الحجم باعتباره نوعا من الكفاح كما هو الحال الآن فى الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

واخيرا فان الأفتراض الرابع لايمكن قبوله بهذه الصياغة لا لشىء إلا لأن عملية التنمية لا تتقدم دائما فى ظل تزايد الحجم، فبالإضافة إلى معرفة التركيب العمرى للسكان وتحديد نسبة السكان فى سن العمل، تظل الحاجة قائمة لدراسة الموارد المتاحة والمستوى التكنولوجى والتى من خلال دراستها قد تكون النتيجة هى أن ازدياد حجم السكان معوق لعملية التنمية نظرا لما تفرضه عملية زيادة حجم السكان من ارتفاع شريحة صغار السن ومن ثم مستويات الإعالة وانخفاض معدلات الإدخار وزيادة أعباء الحكومة فى توفير الخدمات الأساسية.. الخ، هذا بالإضافة إلى القيود التى ترد على المجتمعات المنقسمة إلى جماعات مختلفة على أسس أوليه والتى تعنى حساب هذا الأزدياد لصالح أى جماعة ومن ثم فقد نخرج بنتيجة مؤداها أن الزيادة السكانية هنا تزيد من حدة الصراع.

ومن هنا ذهب بعض الدارسين[١٤] إلى التأكيد على ان الزيادة فى حجم السكان (العدد) ربما تقود إلى زيادة قوة العمل أو القوة العسكرية ولكنها لاتكون دائما كذلك ومن ثم فالأجدر ان تصاغ اقتراحات العدد/ القوة بطريقة تبين علاقة العدد بالعنصر المراد ربطه به، فإذا كان العدد مهما فالتساؤل هنا مهم لماذا؟ وإلى أى درجة؟ وماهى المتغيرات الأخرى التى قد تجعل منه عاملا مهما فى حسابات القوة وماهى المتغيرات التى قد تجعل منه عاملا سلبيا فى القوة القومية للدولة؟

وقد تمت بعض الإضافات الحديثة لنظرية العدد/ القوة فى محاولة للوصول إلى تحديد واضح لعلاقة العدد/ القوة ومن هذه الإضافات مفهوم السكان الفعالين Effective Population ويشير المفهوم إلى مدى مشاركة السكان فى الإنتاج الإقتصادى للدولة. وبالرغم من ذلك فأن هذا المفهوم تحيط به الكثير من المشاكل لاسيما فى تحديد محتواه.

ولكن بمجرد النجاح فى تحديد محتواه فهو يقدم مفهوما أكثر تحديدا وقبولا من مفهوم العدد حيث يحدد الفجوة بين الحجم المطلق للسكان والسكان المنتجين والذى يمكن استخدامه لتحديد المدى الذى يشكل عنده السكان مصدر قوة والذى عنده يعد السكان عائقا اقتصاديا (فى إطار البطالة، ارتفاع معدلات الإعالة، انخفاض الإدخار، زيادة الإنفاق الحكومى على الخدمات المختلفة.. الخ)

ومن ثم نخلص من دراسة العلاقة بين الحجم المطلق للسكان والصراع السياسى إلى التأكيد على عدم قدرة فكرة الحجم على تحديد دور المتغير السكانى سواء كعامل قوة أو كعائق. ومن ثم فهناك عوامل اخرى لابد من اخذها فى الاعتبار.

---

13 - Ibid, p. 26.
14 - Ibid, p. 26.

٢. حجم السكان فى إطار العلاقة بمتغيرات أخرى:

والسؤال الأهم فى هذا المجال هو كيف يمتزج المتغير السكانى مع متغيرات أخرى ليسفر فى النهاية عن نماذج مختلفة من السلوكيات والسمات القومية. وهنا يصبح افتراض العدد/ القوة نقطة انطلاق لدراسات أكثر عمقاً مع المقارنة بين الحالات المختلفة. وفى هذا الإطار تدخل الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإجتماعية فى الإعتبار والتى فى إطارها يتحدد دور حجم السكان إذا ما كان مكونا للقوة القومية أم أنه عائق لهذه القوة. كذلك لابد من اخذ المتغير التكنولوجى فى الإعتبار عند دراسة علاقة حجم السكان بقوة الدولة أو بالصراع السياسى. وإدخال هذا المتغير أدى إلى الإطاحة بمصداقية العديد من افتراضات العدد/ القوة. وإدخال هذا المتغير لابد ان يكون على الصعيدين المدنى والعسكرى. فعلى الصعيد المدنى ادى التطور التكنولوجى إلى تداعيات عديدة على دور حجم السكان فى الإنتاج الإقتصادى ومستوى العمالة المطلوبة. كما ان التطبيقات العسكرية للتقدم التكنولوجى أدت إلى إعادة طرح المتغير السكانى برمته فى إطار جديد إذ لم يعد الأمر خاصا بقوات مسلحة تشتبك فى جبهات قتال بل امتد التأثير إلى المراكز الحيوية ومناطق الكثافة السكانية فضلا عن القدرة على توسيع نطاق المناطق المهددة وحجم السكان المعرض للخطر فظهرت هنا علاقة الحجم السكانى بالمساحة المكانية (الكثافة) أى التوزيع المكانى للسكان وهنا يظهر تفوق الإتحاد السوفيتى على اليابان مثلا.

وقد تبلورت هذه التداعيات فى العديد من الصراعات التى شهدها عالم اليوم والتى أبرزت.

ان علاقة حجم السكان بقوة الدولة والصراع السياسى انما يتوقف على المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.. وهو ما أكدته المواجهات العربية الاسرائيلية التى كانت بإستمرار لصالح اسرائيل التى لايزيد عدد سكانها عن ٥٪ من سكان العالم العربى الأمر الذى يساعد على الخروج بافتراض مؤداه أن حجم السكان يصبح عاملا مؤثرا فى الصراع السياسى فى حالة تكافؤ الأطراف المتصارعة من حيث المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وقدرات العمل الجماعى التى تطرح فكرة التلاحم الوطنى أو المشاعر القومية.

ثانيا التغير السكانى والصراع السياسى:

يقصد بالتغير السكانى، التغيرات التى تطرا على المعدلات الطبيعية لنمو السكان والتى قد تكون ايجابية (بالزيادة) أو سلبية (بالانخفاض).

وتعتمد التغيرات الطبيعية لنمو السكان على صافى الزيادة الطبيعية وهى الفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات.

وتستند معدلات المواليد على مستويات الانجاب والتى تشير إلى عدد المواليد الأحياء للنساء فى سن الحمل وتحسب كالتالى:

معدل المواليد الاجمالى =

عدد المواليد الأحياء
÷ عدد السكان فى منتصف السنة × ١٠٠٠

ونظرا لان عدد المواليد يتوقف على عدد النساء فى سن الانجاب (١٥ - ٤٩) فان:

معدل الانجاب العام =

عدد المواليد احياء
÷ عدد النساء فى سن الحمل فى منتصف السنة × ١٠٠٠

ونظرا لأن النساء لسن فى درجة واحدة من حيث القدرة على لانجاب فى فئات السن المختلفة حيث أن المرأة دون العشرين وفوق الأربعين تقل قدرتها على الانجاب، فقد امكن إيجاد معدل انجاب خاص أو نوعى بقسمة عدد المواليد الأحياء الذين يولدون لامهات فى فئات عمرية معينة ومن ثم فان:

معدل الانجاب التفصيلى (النوعى) =

عدد المواليد الاحياء لامهات فئة عمرية معينة
÷ عدد الامهات فى نفس الفئة العمرية فى منتصف السنة × ١٠٠٠(١٥)

أما معدل الوفيات Mortality Rate فيمكن بنفس الطريقة حسابه بصفة عامة ثم بطريقة خاصة أو نوعية.

حيث أن معدل الوفيات العام =

عدد الوفيات
÷ عدد السكان فى منتصف السنة × ١٠٠٠

اما معدل الوفيات التفصيلى (النوعى) =

عدد الوفيات فى سن أو نوع معين
÷ عدد السكان فى نفس السن او النوع × ١٠٠٠(١٦)

وقد ظهر العديد من الدراسات التى حاولت إيجاد تفسيرات عامة لاختلاف معدلات المواليد والوفيات بين

---

١٥ - د. على عبد الرازق جلبى، مرجع سابق، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٢.
١٦ - المرجع السابق ، ص ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

الجماعات المختلفة في الدول المختلفة او داخل الدولة الواحدة ومن اهمها:

١ - اختلاف المكانة الاجتماعية - الاقتصادية للجماعة The Socio - Economic Status.

٢ - الخصائص الروحية The Particularized Theology

٣ - مكانة جماعة الاقلية The Minority Group Status[١٧]

ثالثا: تركيب السكان والصراع السياسي: Population Composition and Political Conflict

ويغطي التركيب السكاني كافة الخصائص التي يمكن قياسها بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين وذلك من حيث العمر والانقسامات الأولية[١٨] وعانت دراسة هذا المتغير من قصور اساسي حيث ان الدراسات التي تناولت هذا المتغير ركزت فقط على الحجم ونسب التغير في الأعداد في حين انها أكثر تعقيدا من ذلك.

١ - التركيب العمرى Age Composition

ويقصد به توزيع السكان على الفئات العمرية المختلفة وباستخدام المتوسطات يكون السكان شبابا Youth Population عندما ترتفع نسبة فئات السن الصغيرة بين اجمالي السكان ويكون السكان اكثر كهولة عندما ترتفع نسبة فئات كبار السن بين إجمالي السكان[١٩]

ويوجد اكثر السكان كهولة في شمال غرب اوروبا ففي بريطانيا وفرنسا والسويد نجد أن نحو ١٢٪ من السكان فوق سن الـ٦٥ عاما. كما نجد ان نصف السكان فوق سن الـ٣٣ عاما حتى ٣٧ عاما، هذا في مقابل ان ما بين ٢ إلى ٤٪ من إجمالي السكان هم فوق سن الـ٦٥ عاما كما أن هناك أكثر من ٥٠٪ من اجمالي السكان دون سن التاسعة عشر في البرازيل[٢٠] ومرجع ذلك بالاساس هو ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات (نسبيا) في البدان النامية مقابل انخفاض معدلات المواليد والوفيات في الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بعلاقة التركيب السكاني بالصراع السياسي فقد ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن التوزيع العمرى الأقل للسكان يمثل ميزة في توازن القوى مع الأمم الأخرى[٢١] حيث ترتفع القدرة على حشد قوى اكبر للعمل سواء المدني أو العسكري[٢٢] وأن الأمم الفتية (التي ترتفع لديها نسبة صغار السن) تكون اكثر تحركا تجاه العنف سواء الداخلي او الخارجي[٢٣] وهناك من ذهب إلى ان الهيكل العمرى الأقل للسكان لا يمثل ميزة للدولة، فإلى جانب ارتفاع معدلات الاعالة ونقص الادخار والاستثمار، فإنه - لاسيما في إطار التخلف - يقود في المدى المنظور إلى إرتفاع معدلات البطالة واللامساواة الأمر الذي يبذر بذور الصراع الداخلي من خلال ديناميات الحرمان النسبي والاحباط النظامي بسبب اللامساواة الهيكلية كما انه يفتح المنافذ امام الهجرة من الريف إلى الحضر بل والهجرة خارج الدولة[٢٤].

وعلى الرغم من عدم وجود سند إمبريقي للمقولات السابقة إلا انه يمكن رصد بعض النتائج العامة التي تترتب على اخذ متغير التركيب العمرى في الاعتبار عند دراسة الصراع السياسي (لاسيما الاجتماعي الممتد منه):-

١ - ان الدول ذات التوزيع العمرى الأصغر (وهي عادة الدول النامية) تتسم بارتفاع معدلات البطالة وتزايد معدلات الحرمان النسبي وعدم الرضا ومن ثم عدم الاستقرار.

٢ - ان الدول ذات التوزيع العمرى الفتي تكون أكثر استعدادا لظهور السياسات القومية والحركات الوطنية.

٣ - يزداد وزن متغير التركيب العمرى للسكان داخل المجتمعات التي تشهد صراعا اجتماعيا ممتدا حيث يلعب عنصر صغر السن دورا في تصعيد التفاعلات الصراعية لاسيما من جانب الجماعات التي تمارس ضدها سياسات التمييز والتفرقة.

٢ - الانقسامات الأولية:

ويقصد بالانقسامات الأولية تلك الانقسامات المتوارثة بالميلاد والتي تتعلق بالعرق، اللغة، الدين، وتعد هذه

---

17 -Nadia Farah, op. cit, pp.46 - 52.

١٨ - د. على عبد الرازق جلبي، مرجع سابق ص ٣٥.

١٩ - د. ابراهيم خليفة، على الاجتماع والسكان : الدلالات الاجتماعية والأمنية للتركيب السكاني، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، ص ، ٢٩.

٢٠ - المرجع السابق ، ص ص ٣٠ - ٣٦.

21 - Edward E. Azar and Nadia Farah, Political Dimensions of Conflict In Nazli choucri (ed) Multidisciplinary Perspective on Population Confict, Surcuse University press, 1984,pp. 157 - 158.

22 - Nazli Choucri op. cit, p71.

23 - Ibid. p. 71.

٢٤ - د. ابراهيم خليفة، علم الاجتماع والسكان، مرجع سابق، ص٣٧

الانقسامات من أكثر المتغيرات السكانية تأثيرا على القوة الوطنية والاندماج والتلاحم القومى والعمل الجماعي(٢٥) وكذلك على خلق وتغذية الصراعات السياسية الداخلية والخارجية، وتزداد اهمية هذا المتغير نظرا لانتشار هذه الانقسامات فى عالم اليوم، ففى دراسة اجريت فى مطلع السبعينيات على ١٣٢ دولة وجد أن ١٢ دولة فقط تتسم بالتجانس أما بقية الدول (١٢٠) فتشهد انقسامات أولية(٢٦) وإذا اخذنا فى اعتبارنا عدد الدول التى استقلت منذ تاريخ إجراء الدراسة وحتى الآن (وهى فى معظمها دول تموج بالانقسامات الأولية) لأدركنا حدود انتشار الظاهرة فى عالمنا المعاصر.

وإذا كانت هذه الانقسامات لاتقود - فى حد ذاتها - إلى الصراع فإنها تعد مصدرا رئيسيا لنشوب وتغذية الصرعات وذلك من خلال سياسيات التمييز من جانب والوعى بهذه السياسات من جانب آخر حيث أن هناك تأكيدا شائعا فى الأدبيات التى تتناول الموضوع على انه كلما ازداد تجانس المجتمع كلما ازداد استقراره وتعاظمت قدرته على العمل الجماعي، وذلك مقابل ان المجتمعات التى تشهد انقسامات أولية والتى تكون اكثر استعداد وقابلية لبروز الصراعات سواء الداخلية أو الخارجية المرتبطة بهذه الانقسامات والتى تتعاظم فى حالة تلاقى أكثر من عامل من عوامل الانقسام الأولى كالعرق مع اللغة والدين فى آن واحد (جنوب السودان - لبنان).. ويؤدى لك فى أحيان كثيرة إلى بروز الأفكار التعصبية تجاه الجماعات وبعضها البعض والتى تصل فى حالات معينة إلى ممارسة سياسات التفرقة العنصرية والتى ترجع كما قال الفريد سافوى Alfred Sauvy إلى افكار معينة عن التفوق الجنسى او الخوف من التحول إلى عدم القدرة على استيعاب القادمين الجدد أو التحول للانحسار (أو التخندق) فى وضع اقلية يصاحبها احساس بعدم الأمان السياسي(٢٧).

أ - مكونات الانقسام الأولي: ويشمل ثلاثة انقسامات أساسية هي:

- الانقسام اللغوي: فاللغة تعد من المقومات الرئيسية لتحقيق التماسك الاجتماعى فهى واسطة التفاهم واداة الفكر ووسيلة نقله بين الأجيال. ويرجع الانقسام اللغوى إلى تحركات البشر وهجراتهم بين البلدان المختلفة فى فترات زمنية مختلفة. وفى إطار ذلك توجد دول تسودها لغة واحدة (اليابان، تركيا) كما ان هناك لغة واحدة تسود أكثر من بلد (العربية - الانجليزية) وهناك أكثر من لغة تسود داخل الدولة الواحدة وقد تصل إلى عشرات اللغات مثل نيجيريا التى تسودها اكثر من ٢٥٠ لغة(٢٨).

وقد تكون اللغة - بالاضافة الى عوامل أخرى - مبررا لطلب الانفصال مثل مقاطعة كويبيك الكندية التى يتحدث سكانها بالفرنسية ويرتبطون بالتراث الفرنسى.(٢٩)

- الانقسام الديني: ويعد من اقدم الظواهر التاريخية حتى منذ مرحلة ما قبل ظهور الأديان السماوية.

فقد انقسم البشر فى عباداتهم للآلهة، ومع ظهور الأديان السماوية الثلاث، تبلور الانقسام سواء داخل الدولة أو بين الدول. ويعد عامل الانقسام الدينى من أكثر العوامل استخداما لتعبئة الجماهير(٣٠).

وتزداد خطورة الانقسام الدينى فى حالات السعى لتسييس الدين، اذ يعقب ذلك اندلاع الصراعات بين الجماعات المختلفة دينيا داخل المجتمع بل وبين انصار الدين الواحد فيما عرف بالصراع بين المطالبين بالدولة الدينية فى مقابل المتمسكين بالدولة العلمانية(٣١) كما قد يؤدى التمزق داخل الديانة الواحدة الى صراعات عنيفة كالصراع الدائر بين الكاثوليك والبروتستانت فى بلدان امريكا اللاتينية والصراع بين السنة والشيعة فى باكستان، ومن ثم فالانقسام الدينى فى حد ذاته لا يقود الى الصراع الا فى حالات تسييس الدين وممارسة سياسات تفرقة بناء على الانقسامات الدينية(٣٢)

- الانقسام العرقي: يقصد بالجماعة العرقية، جماعة متميزة بيولوجيا تحمل سمات وخصائص تنتقل بالوراثة وتميز هذه الجماعة عن غيرها من الجماعات العرقية الأخرى(٣٣) ويعد هذا النوع من الانقسام ثمرة للفكر الأوربى الذى قسم البشر الى ثلاثة أجناس كبرى (وأخرى فرعية) تستند الى معايير شكلية كلون البشرة، شكل الشعر، الجمجمة، الأنف، الشفتين، العيون.. واتجه الى ربط ذلك - فى مرحلة تالية - ببعض الخصائص المكتسبة

---

25 - Nazli Choucri, op. cit, p. 74.

٢٦ - نيفين عبدالمنعم، الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص١.

27 - Nazli Choucri, op. cit, p. 76.

٢٨ - اكرام بدرالدين، ازمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الاسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص٤٢.

٢٩ - المرجع السابق. ص ٤٤.

٣٠ - نيفين عبد المنعم مسعد، الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ١٩.

٣١ - اكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص ٤٩.

٣٢ - اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١، ص ٧٥.

٣٣ - اكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٦.

مثل الذكاء والمهارة والقدرة على العمل.. ومن ثم اتخذ ذلك كذريعة لتبرير التحكم والسيطرة داخل الدولة من جماعة على اخرى وخارج الدولة بين الدول وبعضها البعض والتى تبلورت فى الاستعمار او ما سمى بعبء الرجل الأبيض وبالرغم من الاختلاط والتزاوج بين الأجناس المختلفة، الا ان القرن العشرين لم يعدم ظهور جماعات ودول تؤكد على نقائها العرقى (النازية، الصهيونية).

وتتميز الانقسامات العرقية بالتشابك والتعقيد وصعوبة التحديد[٣٤] ولذلك فهى تظل مستعصية على التحديد الدقيق فى المقارنة بمتغيرى اللغة والدين

وعموما تتسم عوامل الانقسام الأولى بالتشابك فيما بينها من ناحية وفيما بينها (سواء فرادى او مجتمعة) وبين عوامل انقسام اخرى مكتسبة، فأحيانا تكون الانقسامات دينية فقط أو عرقية او لغوية واحيانا اخرى قد يجتمع عنصران للانقسام او العناصر الثلاثة معا، وفى حالات اخرى قد يجتمع اى من هذه العناصر أو كلها مع انقسامات مكتسبة كالطبقة، كأن يتوافق الانقسام العرقى مع الانقسام الطبقى (السود فى جنوب افريقيا يمثلون قاعدة الهرم الطبقى) وعليه يمكن القول انه كلما تطابق الانقسام بوضوح كلما اصبحت الفرصة مهيأة اكثر لسيادة الصراعات بين الجماعات المختلفة.

وأخيرا فإن هذه الانقسامات فى حد ذاتها لا تقود الى الصراع سواء الداخلى أو الخارجى وانما ينشب الصراع من خلال متغيرات وسيطة تتمثل فى السياسات التمييزية بالاضافة الى وعى الجماعات المختلفة بهذه السياسات[٣٥].

ويثير متغير الانقسامات الأولية ثلاث قضايا اساسية هى:-

١ - ظهور الأقليات وأنماط التفاعل بينها.

٢ - علاقة الانقسامات الأولية بالصراع السياسى.

٣ - سمات الصراع السياسى المترتب على الانقسامات الأولية.

١ - ظهور الأقليات وانماط التفاعل بينها:

فأيا ما كانت اسباب الانقسام الأولى (لغة - دين - عرق) فقد يترتب عليها ظهور أقليات قومية داخل بعض الدول استنادا الى عامل أو أكثر من عوامل الانقسام الأولى هذه وقد عدد البعض[٣٦] عوامل تحديد انماط التفاعلات بين الجماعات المختلفة عرقيا، لغويا، دينيا او فى الثلاثة معا من خلال نوعين من العوامل احدهما يرجع الى سمات جماعة الأقلية نفسها والآخر يرجع الى سلوكيات الجماعة المسيطرة نفسها.

أ - معيار المولد: حيث ينظر لابناء الأقلية (من حيث اصولهم) إما على انهم جماعات اصيلة داخل النطاق الاقليمى للدولة (البربر فى شمال افريقيا، الاقباط فى مصر، الهنود الحمر فى الامريكتين - الفلسطينيون فى اسرائيل) أو على انهم وافدون من الخارج مثل الأرمن والشركس فى بعض البلدان العربية.

ويساهم هذا المعيار فى معرفة مدى تمسك الأقلية بمكانها وموقعها ومن ثم قدرة السلطات المسيطرة على انتزاعها وطردها بسهولة الى الخارج. وعليه يمكن القول انه كلما كانت جماعة الأقلية تمثل امتدادا للسلالات المتوالدة فى نفس المكان كلما ازدادت صعوبة اقتلاعها نتيجة لتمسكها بوطنها وكلما مال الصراع الى ان يتخذ سمات الصراع الاجتماعى الممتد.

ب - معيار الحجم: فقد تشمل الأقلية معظم قطاعات السكان (بانتو جنوب افريقيا) وقد تشمل نسبة ضئيلة من السكان (الهنود الحمر فى الولايات المتحدة) وقد تتسم بالتوازن العددى النسبى مع الجماعات الأخرى (لبنان)

ويمكن القول انه كلما كانت الأقلية تتفوق عددا على الجماعة المسيطرة ، كلما ازدادت صعوبة الموقف وقلصت من قدرة الجماعة المسيطرة على حسم الصراع[٣٧] وان كان عامل الحجم هنا يلعب دوره فى إطار عدة عوامل اخرى مثل المستوى الكيفى للجماعات المختلفة ومدى توافر التأييد الخارجى لها.

ج - التركز الجغرافى للأقلية: فقد تكون الأقلية متركزة فى أقليم جغرافى معين (مثل الفرنسيين فى سويسرا) أو تكون موزعة على اكثر من منطقة (مثل الرومانيين فى بلغاريا) وقد تسكن على حدود الدولة (مثل الألمان فى تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية) وقد تعيش داخل الدولة (مثل المجريين فى رومانيا) ويمكن القول انه كلما اتجهت جماعة الأقلية الى سكنى أقليم جغرافى مستقل وكلما كان هذا الأقليم يبتعد عن مركز الدولة كلما أدى ذلك الى ارتفاع درجة الاستعداد لنشوب الصراعات المختلفة.

د - المستوى الاقتصادى للأقلية: قد تتمتع الأقلية بمستوى اقتصادى يفوق المتوسط السائد فى المجتمع (كاليهود فى الولايات المتحدة والموريتانيين فى السنغال والصينيين فى تايلاند) وقد يكون مستواها دون المتوسط (كالعرب فى فرنسا) ويمكن القول انه كلما كان الوضع الاقتصادى للأقلية اقل من المتوسط السائد فى المجتمع

34- Joseph Rotchild, Ethnopolitics, A Conceptual Framewark, N.Y. Colombia University press, 1981. p 213

٣٥ - نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ١٣.

٣٦ - المرجع السابق، ص ١٥ - ١٦.

37 - Joseph Rotchild, op. cit, p. 106 .

كلما ادى ذلك الى زيادة قدرة الأغلبية على تنفيذ سياساتها ازاء الأقلية وان كان هذا الوضع قد يؤدى أحيانا الى ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف لدى الأقلية. الا أن تمتع الأقلية بمتوسط أعلى من المتوسط السائد قد يؤدى فى لحظات الأزمات الاقتصادية الى صراعات واسعة النطاق نتيجة تميز الأقلية (الموريتانيين فى السنغال فى مايو ١٩٨٩ م).

هـ - التجانس والتماسك السياسى: قد تتسم جماعة الأقلية بالتجانس السياسى الأمر الذى يولد نوعا من التنسيق فى التحركات والاتفاق حول الأهداف (اليهود فى الولايات المتحدة) وقد تكون هذه الجماعة ممزقة سياسيا ولا توجد لديها قدرات تنظيمية فضلا عن القيادة الواعية وفى هذه الحالة فان سلوك الأقلية يتسم بالتشرذم، الأمر الذى يسفر عن محدودية تأثيرها على عملية صنع السياسة سواء الداخلية أو الخارجية،وان كانت المواقف الصراعية نفسها قد تؤدى الى خلق تجانس وتماسك سريع اذا ما كانت أسباب هذه المواقف ترجع الى عوامل الانقسام التى تميز الأقلية.

و- الأرتباط الخارجي: قد تمثل الأقلية امتدادا لجماعات أخرى فى دول أخرى وفى هذه الحالة فإن وزن الجماعات التى تتشابه مع الأقلية فى البلدان الأخرى يعد محددا هاما فى هذا الإطار، فالأصل البريطانى للأقلية البيضاء فى جنوب افريقيا لعب دورا هاما فى ترجيح كفة هذه الأقلية فى السيطرة على مقاليد السلطة والأحتفاظ بها فى مواجهة الأغلبية الأفريقية السوداء. وفى نفس الوقت فأن انتماء اقلية غير حاكمة (كالعرب فى اسرائيل) الى نفس الأصول (التى يقوم عليها الأنقسام) التى تميز بلدان مجاورة يعطى لمكانة الأقلية وزنا فعليا اكبر من وزنها المجرد.

ز- سلوك الجماعة المسيطرة: إذ يتحدد وضع جماعة الأقلية - فى جزء اساسى منه - من خلال سلوك الجماعة المسيطرة. فكلما اتجه سلوك الجماعة المسيطرة الى التمييز بناء على عوامل الانقسام الاولى. وكلما تعمق هذا السلوك التمييزى، وكلما اتجه الى استخدام الة القمع فى التصدى لمطالب الاقلية كلما ادى ذلك الى بروز الصراعات الاجتماعية الممتدة وكلما ادى الى تدعم التعاون داخل جماعة الاقلية.

انماط التفاعل بين الجماعات المختلفة:

فى حالة وجود الانقسامات الأولية، ايا كانت، مسبباتها، فأن انماط العلاقات بين الجماعات المختلفة تتحدد ومن خلال العوامل السابق ذكرها فى اربعة انماط رئيسية هى:

١ - رفض كل من المسيطرين والخاضعين، للاندماج الاجتماعى والثقافى وقد تنجح الدولة فى هذا الاطار فى خلق اندماج سياسى فى ظل وجود الانقسام الاجتماعى والثقافى المحافظ عليه. وتعد سويسرا النموذج الواضح لذلك وتمثل اسرائيل النموذج المضاد للنموذج السويسرى حيث هناك الرفض من الطرفين (العربى والصهيونى) للاندماج الاجتماعى والثقافى السياسى.(٣٨)

٢ - رغبة المسيطرين فى تحقيق الاندماج الثقافى والاجتماعى مع رفض الخاضعين لذلك ويعد هذا النمط اكثر انواع العلاقات صراعية حيث أن هناك رغبة من طرف ورفضا من الآخر ومن ثم فأن الإندماج السياسى لو تم فسيكون هشا (الاتراك فى بلغاريا).(٣٩)

٣ - رغبة الخاضعين فى الاندماج الثقافى والاجتماعى ورفض المسيطرين لذلك، مثل العبيد السود فى الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية الأمريكية.(٤٠)

٤ - رغبة المسيطرين والخاضعين فى الاندماج ولكن الصراع يظل قائما بينهما بسبب التنافس على الموارد النادرة.(٤١)

وعلى الرغم من أهمية هذه الأنماط فى تحديد وتوضيح بعض انماط التفاعلات بين الجماعات المختلفة الا أن طبيعة التفاعلات بين الجماعات المتورطة فى صراع اجتماعى يصعب تحديدها فى قوالب جامدة اذ انها عرضة للتطور والتغير الأمر الذى يجعلها تبتعد عن التحديد والخضوع لنمط واحد من هذه الأنماط.

كما أن هذا التحديد يفترض الجمود فى نمط التفاعل بين الجماعات من ناحية ويفترض ان هذه الجماعات تمثل كتلة متماسكة لا تحتوى على انقسامات داخلية قد يتغلب جناح منها فى فترة ما وتكون له توجهات مختلفة عن اسلافه. ومن هنا فأن هذه الأنماط الأربعة وان كانت تصلح كدليل عام للتعرف على التوجهات السائدة لدى الجماعات المختلفة فى لحظة تاريخية ما (قد تطول أو تقصر) فإنها لا تصلح كنموذج عام يطبق على كل الصراعات وفى كل الأوقات.

٢ - علاقة الانقسامات الأولية بالصراع السياسى:

هناك اجماع من جانب المفكرين السياسيين على مر العصور، على خطورة الانقسامات الأولية على وحدة وتماسك المجتمع وبالتالى قوة الدولة، وفى هذا الصدد

38- Ibid, p. 112.
39- Ibid, pp. 113 - 114 .
40- Ibid . p. 114.
41- Ibid, p. 114.

وضح الاتفاق في الرأي من افلاطون الى ماركس مرورا بكل من ارسطو وشيشرون وتوما الاكويني وميكافيللي وبودان، وهوبز وهيجل، وإن اختلفت الرؤية واختلف أسلوب العلاج لدى كل مفكر من هؤلاء المفكرين ففي حين دافع افلاطون عن ضرورة خلق المصلحة المشتركة لجماعات المجتمع حتى تشعر بالولاء لمدينتها(٤٢) رأى ارسطو ان الحل يكمن في المساواة سواء في المشاركة او التوزيع، واكد على ان الخطورة تزداد كلما اقترن التمييز العرقي أو اللغوي أو الديني بالغبن الاقتصادي(٤٣) اما شيشرون فقد عكس الفكر الروماني من خلال طرح الحل في صورة تقوية مركزية السلطة العامة المحكمة(٤٤) ودعا توما الاكويني الى تكثيف وسائل الاكراه للحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه الداخلي باعتبارهما اساس تحقيق رفاهية المواطنين وامنهم(٤٥) اما ميكافيللي وبو دان وهوبز وهيجل فقد ركزوا على قوة الحاكم او السلطة أو الدولة لفرض وحدة المجتمع والحفاظ على تماسكه(٤٦) وأخيرا فان ماركس لم يعترف بخطورة الانقسامات الأولية الا في اطار اللامساواة التوزيعية بل انه يرى ان القضاء على هذه اللامساواة (الملكية الخاصة) يقضي على الانقسام والصراع الطبقي.(٤٧)

اما علاقة الانقسامات الأولية بالصراع السياسي فتشير الأدبيات الخاصة بهذه العلاقة الى ان هذه الانقسامات تؤثر على الا ستقرار السياسي وتؤدي الى نشوب الصراعات السياسية وقد اختلف الدارسون في ماهية وحدود هذا التاثير ويمكن في هذا الاطار ان نرصد اربعة اتجاهات رئيسية حول هذه العلاقة:

أ - الاتجاه الأول :

يرى ان التجانس شرط اساسي لتحقيق الاستقرار السياسي وقد عبر ابن خلدون عن ذلك عندما ذكر أن الأوطان التي تكثر بها القبائل والعصبيات قل ان تستحكم فيها دول تتمتع بالاستقرار السياسي لاختلاف الأهواء والآراء وذلك خلافا للأوطان التي تخلو من العصبيات أو تكاد حيث يقل فيها الانقضاض على السلطة(٤٧) وقد اكدت بعض الاتجاهات الحديثة على نفس الفكرة وان اختلف أسلوب المعالجة والمبررات المطروحة حيث أكد البعض (من امثال مورينفال وسميث) على ان التنشئة المبكرة في اقترانها بالتعدد الثقافي والعزل الفعلي لبعض الجماعات عن عوائد النظام السياسي تنمي الشعور بالتمايز والحرمان حيث تعرف العلاقة بين الحرمان النسبي وعدم الاستقرار بنظرية الاحباط المولد للعدوان(٤٨).

ب - الاتجاه الثاني:

ويمثله سيمون مارتن ليبست ولويس كوسر وداهيد ترومان وغيرهم، ويركز على التداخل بين الانقسامات الأولية والسياسات التمييزية، فاذا كان هناك اقتران بينهما فان الميل للعنف والصراع يتزايد اما اذا كانت هناك اختلافات في هذا الاقتران (اي لم تكن السياسات التمييزية مبنية على اسس الانقسامات الأولية) فإن فرص الد يمقراطية والاستقرار تتزايد نتيجة لتشتت جهود الافراد وترددهم واتخاذهم لمواقف اقل تشددا كما ان الاعتدال قد يتحقق نتيجة ما يطرأ على التحالفات من تغير مستمر حيث لا تكون هناك تحالفات دائمة لوجود اكثر من محور للتفاعل(٤٩).

ج - الاتجاه الثالث:

ويمثله هانس وانزيوتي. ولا يقيم هذا الاتجاه وزنا لعلاقة الانقسامات الأولية بالاستقرار السياسي وانما يركز على فكرة المصالح وارتباط الأفراد في جماعات مصالح مختلفة.

د - الاتجاه الرابع:

ويتزعمه ارند ليبهارت Arend Lyphart ويركز على دور تعاون نخب الجماعات المختلفة وتمثيلها بنسب متساوية في عملية صنع القرار في الحد من تأثيرات الانقسامات الأولية (٥٠).

وباستعراض الإتجاهات الاربعة التي تربط بين الإنقسامات الأولية والصراع السياسي نجد ان ايا منها لا يمكن أن ينطبق على مختلف المجتمعات بصورة عامة إذ ان بعضها قد يصلح لمجتمع معين في حين انه لا يصلح لمجتمع أخر. فمثلا الإتجاه الثالث الذي يؤكد على فكرة

---

42 - T.A. Sinclair, A history of Greek Political thought, London, Routledge & Kegan Poul Ltd, 1967. p. 154.

٤٣ - ارسطو طاليس ، السياسة، ترجمة احمد لطفي السيد، القاهرة: (الدار القومية للطباعة والنشر ، د ت) ص ٣٩٤ـ ٣٩٥. 55

٤٤ - اكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص ص ١٤ ـ ١٥.

٤٥ - جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٦ ص ٣٥٨.

٤٦ - اكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص ٢٠ ـ ٢١

٤٧ - د. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق ص ٦.

٤٨ - المرجع السابق ص ٧.

٤٩ - المرجع السابق ص ٨.

٥٠ - المرجع السابق ص ٩.

المصالح بين الافراد من مختلف الجماعات لا يصلح للمجتمعات التي تشهد صراعات إجتماعية ممتدة يكون الصراع في إطارها احد محددات الهوية الوطنية ومن ثم فإن من يرتبط من افراد الجماعة بعلاقات مصلحية مع الجماعة او الجماعات الاخرى المناوئة لجماعته ينظر إليه على انه عميل وخائن ومن ثم تتم عمليات التصفية الجسدية له ولامثاله وتعد تصفية الفلسطينيين المتعاونين مع سلطات الإحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع خير مثال لذلك.

اما الإتجاهات الاخرى فتتقارب في المعالجة اذ انها تتفق على دور المتغيرات الوسيطة بين الإنقسامات الاولية والصراع في تكييف طبيعة العلاقة بين الجماعات المختلفة ومن ثم فإن الجمع بين هذه الإتجاهات الثلاثة معا يمكن ان يعطي قدرة أكبر على التعميم بحيث نصل إلى استنتاج مؤداه انه كلما كان المجتمع يشهد انقساما أوليا بين جماعاته على اسس عرقية أو لغوية أو دينية (او معا) كلما ادى ذلك (وفي إطار توافر عوامل اخرى مساعدة) إلى نشوب الصراعات التي تاخذ شكل الصراعات الاجتماعية الممتدة.

ومن هنا فان الإنقسامات الأولية لا تؤدي في حد ذاتها إلى الصراع، فالصراع ينشب من وجود متغيرات تتوسط العلاقة بين المتغيرين وتسفر العلاقة بين هذه المتغيرات عن ثلاثة نماذج للعلاقات بين الجماعات المنقسمة وهي:

١ - انفراد جماعة واحدة متمايزة بالسيطرة السياسية والإقتصادية والإجتماعية نتيجة لاتباع سياسات تمييزية في المجالات المختلفة. وتعد جنوب أفريقيا وإسرائيل نموذجين مثاليين لهذا الإنفراد حيث تنفرد الاقلية البيضاء ذات الأصل الاوربي بالسيطرة في الحالة الأولى وينفرد اليهود بالسيطرة على العرب في الحالة الثانية.

٢ - نموذج التعايش بين الجماعات المختلفة الحجم والقوة، ولا يخلو هذا النموذج من سياسات تمييزية ولكن هذه التمييزات تتسم بالقبول العام من جانب الثقافات السائدة. ويعد نظام الطوائف المغلقة في الهند خير مثال لذلك فهي طوائف تقبل التمييزات وتسلم بها ولا تسعى إلى مقاومتها.

٣ - نموذج تبادل السيطرة. حيث تنفرد جماعة ما بالسيطرة السياسية مقابل انفراد اخرى بالسيطرة الإقتصادية ويكون هناك تسليم بالسيطرة المتبادلة وإن كان هذا النموذج لا يخلو من وجود فترات صراعية نظرا للتداخل بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية ويعد الصينيون في ماليزيا خير مثال لذلك [٥١].

ويعد النموذج الأول (انفراد جماعة ما بالسيطرة في المجالات المختلفة) اكثر هذه النماذج إثارة للنزاعات والصراعات الداخلية ومن ثم فإن طبيعة الصراعات في هذه المجتمعات تتحدد من خلال سبل توظيف العوامل الحاكمة لانماط التفاعلات بين الجماعات المختلفة.

٣ - سمات الصراع السياسي المترتب على الإنقسامات الأولية:

يعد الصراع السياسي المترتب على الإنقسامات الأولية من اكثر انواع الصراعات السياسية حدة وكثافة نظرا لانه ياخذ سمات الصراع الإجتماعي الممتد. ومن هنا يمكن ان نرصد بعض الملامح الرئيسية الخاصة بالصراعات التي تندلع على اسس الإنقسام الأولي.

أ - على الصعيد الداخلي:

- زيادة حدة المشكلات الاقتصادية نتيجة لضخامة الخسائر البشرية والإقتصادية الناجمة عن القلاقل والإضطرابات فضلا عن استنزاف الموارد القومية النادرة لزيادة القدرات العسكرية وتطوير الأنظمة الأمنية لإضفاء واجهة زائفة لاستقرار النظام.

- تعميق حدة التفاوت الاقتصادي والأجتماعي ومن ثم تكريس مشاعر الحرمان النسبي لدى الجماعات المضطهدة [٥٢] الأمر الذي يجعل الصراع يدخل في شبة حلقة مفرغة من التهدئة ثم العودة للإلتهاب مرة أخرى.

- تكريس مشاعر الإنقسام في المجتمع وكذلك عدم الولاء للدولة الذي قد يحد من قدرة الدولة في حالات الصدام مع الدول الأخرى (لاسيما الدول المجاورة التي تنتمي إليها - أو ترتبط بها - جماعات الاقلية داخل الدولة الأولى) وقد ظهر ذلك في دور الصوماليين الذين يقطنون اقليم الأوجادين في المواجهة الصومالية الأثيوبية عام ٧٧ - ١٩٧٨. وكذلك هروب الدروز من صفوف القوات الإسرائيلية اثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢ وانضمامهم إلى دروز لبنان

- نزوح قيادات ومفكري الجماعات المضطهدة إلى الخارج الأمر الذي يسبب خسائر للدولة على الأصعدة الإقتصادية والعلمية والسياسية وتتمثل الأخيرة في تشكيل جماعات المعارضة والمقاومة السياسية في الخارج.

ب - على الصعيد الخارجي:

- تورط الدولة في صراعات خارجية مسلحة في حالات تكون للاقلية امتدادات في بلدان أخرى، وكذلك صراعات غير مسلحة من خلال التوتر في العلاقات مع

---

٥١ - نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٧٤ .

٥٢ - جلال معوض، ظاهرة عدم الإستقرار وأبعادها الإجتماعية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية، مارس ١٩٨٣، ص ص ١٤٢ - ١٤٧ .

هذه الدول الأخرى.

- الحد من قدرة الدولة في سياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى التي لها علاقة بالأقليات الموجودة لديها.

- تكريس تبعية الدولة في سياستها الخارجية نتيجة الحاجة المستمرة للدعم الإقتصادي والعسكري من دولة أو دول كبرى الأمر الذي تدفع الدولة ثمنه من استقلالها السياسي وحرية حركتها في مجال السياسة الخارجية (العلاقات الامريكية الصومالية، السوفيتية الأثيوبية).

رابعا: توزيع السكان والصراع السياسي Population Distribution and Politcal Conflict.

يشير توزيع السكان إلى التوزيع الجغرافي للسكان داخل حدود البلد بالإضافة إلى حركة السكان الداخلية والخارجية فيما يعرف بظاهرة الهجرة.

ومن هنا يشير توزيع السكان في علاقته بالصراع السياسي ثلاث قضايا رئيسية هي:

١ - التوزيع الجغرافي للسكان والصراع السياسي.
٢ - الكثافة السكانية والصراع السياسي.
٣ - التحرك السكاني (الهجرة) والصراع السياسي.

١ - التوزيع الجغرافي للسكان والصراع السياسي:

وهنا يثار العديد من التساؤلات حول علاقة التوزيع الجغرافي للسكان داخل حدود الدولة بالصراع الداخلي والخارجي ويأتي ذلك من نمط التوزيع الجغرافي للسكان على المناطق والأقاليم المختلفة(٥٣). ويرتبط ذلك بمساحة الدولة والطبيعة الطبوغرافية لها بالإضافة إلى تركيب السكان. ولذلك فكلما اتسعت مساحة الدولة بشكل كبير وتباينت الطبيعة الطبوغرافية لها في ظل وجود جماعات مختلفة عرقيا ولغويا ودينيا، كلما ادى ذلك إلى زيادة احتمالات الصراع الداخلي.

ويلاحظ ان هذه العلاقة بين التوزيع السكاني والصراع السياسي ليست علاقة مباشرة إذ أن هناك متغيرات وسيطة تتوسط العلاقة بين متغيري التوزيع والصراع. وتتمثل هذه المتغيرات في السياسات التمييزية في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى عامل التدخل الخارجي.

وهناك حالات معينة يلعب فيها التوزيع الجغرافي دورا اساسيا في نشوب الصراع السياسي في ظل وجود عوامل انقسام اخرى إذ أن احساس بعض الجماعات انها تعيش في مناطق نائية أو شبة عزلة جغرافية نتيجة لصعوبة الوصول إليها وإحساسها بالبعد عن قبضة السلطة المركزية، قد يؤدي إلى تشجيعها على الإنفصال(٥٤).

كذلك فان العامل الجغرافي قد يؤدي إلى خلق علاقات وروابط بين جماعات من سكان دولة وجماعات من سكان دولة (أو دول) اخرى تكون اقرب إليها جغرافيا من بقية سكان دولتها تفوق تلك القائمة بينها وبين الجماعات داخل دولتها، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور المطالب الإنفصالية أو على الأقل يعوق الإندماج داخل الدولة ويهدد امنها القومي في مواقف الصراع ومن قبيل ذلك التقارب المشترك الذي يربط سكان المرتفعات في كولومبيا واكوادور وفنزويلا أكثر من التقارب الذي يشعر به سكان هذه المرتفعات، مع بقية الجماعات في بلدانهم(٥٥).

ومن ثم يمكن القول ان العامل الجغرافي يلعب دوره في خلق تغذية الصراعات السياسية في ظروف خاصة بمستوى الانقسامات السائدة، وحالة السلطة المركزية (من قوة وضعف) وسيادة السياسات التمييزية بناء على الإنقسامات السائدة بجانب عوامل التدخل الخارجي.

٢ - الكثافة السكانية والصراع السياسي:

تتحدد الكثافة السكانية Population Density من خلال علاقة عدد السكان بمساحة الأراضي التي يقيمون عليها.

وقد استندت الدراسات التي حاولت ايجاد علاقة بين الكثافة والصراع على الدراسات الأثنولوجية والباثولوجية التي ترى ان الأزدحام يقود إلى السلوك العدائي ومن ثم العدوان وكانت هذه الدراسات خاصة بالمدن المزدحمة وبالرغم من ذلك فإن الدراسات الأمبريقية لم تدعم هذه الحجج إلا في حالة ارتباطها بالضغوط المتولدة على الموارد المتاحة في إطار من اللامساواة بين الجماعات المختلفة(٥٦).

ويشير مصطلح الضغط السكاني Population Pressure إلى علاقة السكان بالموارد وهناك من يرى ان الشعور بالضغط السكاني في إطار عدم قدرة النظام على تلبية مطالب الجماعات السكانية المختلفة يؤدي إلى التوسع الخارجي ومن ثم الصراع عندما تقف عوائق خارجية امام الحصول على الموارد وذلك متى كانت الدولة ترى في نفسها القدرة على ازالة هذه العوائق(٥٧) وانه في

٥٤ - إكرام بدر الدين، مرجع سابق ، ص ٥٢ .
٥٥ - المرجع السابق ، ص ٥٢ .

53 - Nazli Choucri. op. cit P.96.

56 - Nadia Farah. op . cit, p,66.
57 - Nazli Choucri. op. cit, p,63.

حالات عدم القدرة على الحصول على الموارد، فإن احتمال اندلاع الصراعات الداخلية يتزايد لاسيما اذا ترافقت ندوة الموارد مع سياسات تمييزية بين الجماعات المختلفة(٥٨)، كذلك فإن ارتفاع معدلات الكثافة السكانية يقود - بصرف النظر عن الإنقسامات - إلى ارتفاع معدلات الجريمة والعنف ومن ثم عدم الإستقرار الداخلي.

وهناك من ذهب إلى ان ارتفاع الكثافة السكانية للدولة له جوانب ايجابية حيث يمثل ميزة بالنسبة للدولة عندما يعمل هذا الإرتفاع فى الكثافة كرادع فى مواجهة الإعتداءات الخارجية إذ انه كلما ارتفعت كثافة السكان فى الدولة، كلما أصبحت الجماعة اقل عرضة للهجوم عليها من الخارج وفى هذا الإطار فإن الكثافة المرتفعة تعمل كعامل حماية فى مواجهة التدخل الخارجي مقابل ان انخفاض الكثافة قد يغرى الدول الأخرى بالغزو.(٥٩)

ويلاحظ ان هذه المقولات تظل نظرية فى حاجة للاختبار الأمبريقى، بالإضافة إلى انها تكون اكثر قابلية للتطبيق على الجماعات النامية ذات التكنولوجيا البدائية وإن كان يحد منه علاقات التبعية للدول الكبرى التى تظلل الدول التابعة بمظلة حماية تتضمن أدوات تكنولوجية متقدمة.

ويعد وراين ثومبسون Warren Thampson من اكثر مؤيدى اطروحة الكثافة/ العنف، إذ يرى ان التنوع الشديد فى كثافة السكان يقود إلى مزايا متعددة تبادلية وإلى تنمية الإعتماد السلمى المتبادل ومن ثم فهو يرى انه فى حالة الإختلافات الشديدة فى الكثافة السكانية، لا تتولد العلاقات الصراعية وانه عندما تقل هذه الإختلافات، تتغير طبيعة العلاقات وتأخذ الكثافة معنى جديدا يقود الى نتائج عنيفة حيث ان ازدياد الكثافة يقلص الإحساس بالإتساع المكانى.(٦٠)

وأخيرا فإن الدراسات الأمبريقية لم تؤكد وجود علاقة ارتباط مباشر بين الكثافة والصراع والعنف وانما يمكن القول ان العلاقة بينهما تأخذ شكلا غير مباشر فتحدث من خلال متغيرات وسيطة هى مدى توافر الموارد النادرة والمستوى التكنولوجى ودرجة الانقسامات الأولية الموجودة فى المجتمع وسيادة السياسات التمييزية. وعليه ففى إطار ارتفاع الكثافة السكانية وندرة الموارد مع تدنى المستوى التكنولوجى وتعدد الانقسامات الأولية وبناء السياسات التمييزية على اسس هذه الانقسامات فإن التفاعلات بين الجماعات البشرية تميل الى ان تكون اكثر عدائية وتطرح احتمالات الاتجاه للتوسع الخارجى سواء بالهجرة البشرية او باتباع سياسات توسعية.

٣ - التحرك السكانى (الهجرة) والصراع السياسى Population Movement and political Conflict

يقصد بعملية الهجرة انتقال او تحول فيزيقى لفرد او جماعة ما من منطقة اعتادوا الاقامة فيها الى منطقة اخرى داخل حدود البلد او خارج حدودها سواء تم ذلك بإرادة المنتقلين أو بغير ارادتهم(٦١).

ويمكن تقسيم الهجرة بناء على ثلاثة اسس هى:

- حسب المكان وتنقسم إلى :

أ - الهجرة الداخلية، اى ان انتقال البشر يتم من مكان لآخر داخل حدود البلد. ويتميز هذا النوع من الهجرة بسهولته وامكانية اتخاذه الاتجاهات المعاكسة، اى أن مناطق الطرد يمكن أن تكون مناطق جذب لآخرين، ومن امثلة ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة.

ب - الهجرة الخارجية: اى ان انتقال الأفراد يكون من دولة إلى اخرى.

- حسب المدة الزمنية وتنقسم إلى :

أ - الهجرة الدائمة والتى تتم بالانتقال الدائم للفرد للاقامة فى دولة اخرى بصفة دائمة سواء للعمل أو الاستيطان.

ب - الهجرة المؤقتة والتى تتم بالانتقال المؤقت للفرد للاقامة فى دولة اخرى بدوافع غالبا ما تكون اقتصادية تتمثل فى العمل.(٦٢)

- حسب الارادة وتنقسم إلى :

أ - الهجرة الارادية وهى التى يقدم فيها المهاجر على اتخاذ قرار الهجرة بنفسه حتى وإن كان هذا القرار مدفوعا بضغوط متولدة من البيئة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وقد تكون دائمة أو مؤقتة، داخلية او خارجية.

ب - التهجير: حيث تقدم السلطات على ترحيل بعض الأفراد أو الجماعات ويختلف دافع التهجير هنا فقد يكون مصلحة المهجرين كالنقل من أماكن الخطر اثناء الحرب او للانقاذ من الكوارث الطبيعية او الصناعية وقد يكون النقل ضد مصلحة المهجرين كالطرد لاسباب مختلفة مثل طرد اليهود للفلسطينيين من الأراضى المحتلة.(٦٣)

---

58 - Ibid, p. 57.
59 - Ibid, p. 57.
60 - Ibid, pp. 59-60.
61 - D.M Heer, Population and Society, New Delhi, Prentice Hall of India , 1969. p. 69.

٦٢ - د . على عبد الرازق ، مرجع سابق، ص ٢٩٣ .
٦٣ - د . عبد المنعم عبد الحي، مرجع سابق، ص. ١٥١.

علاقة التحرك السكاني بالصراع السياسي:

تحيط العديد من الصعوبات بعلاقة ظاهرة التحرك السكاني (الهجرة) بالصراع السياسي ومن ثم فإن التساؤل الأجدر بالدراسة يكون: تحت أي ظروف يؤدي التحرك السكاني الى اندلاع الصراع والعنف؟

ويتم تناول ذلك بالنسبة للهجرة الداخلية والخارجية:

ففي الهجرة الداخلية نجد ان الهجرة من الريف الى المدينة تساهم في خلق وتقوية بعض المظاهر الصراعية فالريف بصفة عامة (لاسيما في بلدان العالم الثالث) يتسم بمعدلات خصوبة أعلى من المدن حيث تعمل متطلبات العمل بالاضافة الى التقنيات التقليدية والفوارق الهيكلية.. على ازدياد معدلات الخصوبة، ومع مرور الوقت تبدأ ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة، والتي تسفر عن بروز مجتمعات الاسكان العشوائي والأكواخ على هامش المدن. وتتسبب مثل هذه التطورات في بروز الصراعات والعنف لاسيما وان المهاجرين الجدد يصطدمون بايقاع الحياة الأسرع في المدينة، ويعجزون عن تقبل القيم الحضرية في الوقت الذي انفصلوا فيه عن قيم الريف التقليدية، هذا بالاضافة الى ضغوط تحويلات جزء من دخولهم لذويهم الذين يعيشون في ظروف الفقر المدقع في الريف(٦٤) وتتبلور محصلة ذلك في ظهور بعض المظاهر الخاصة بالاختلال الاجتماعي والسلوك الاجرامي والتي تتزايد بارتفاع معدلات البطالة وعمل الاطفال(٦٥).

اما الهجرة عبر الحدود القومية فتمتد تأثيراتها الى بلدى الإرسال والاستقبال وقد أدت هذه الظاهرة في اشكالها المختلفة الى خلق وتدعيم عديد من الصراعات الدولية والتي اتخذ العديد منها صورة الصراع الاجتماعي الممتد.

ويمكن ان نحدد اهم اشكال الهجرات التي كانت لها علاقة بخلق وتغذية الصراعات في الآتي:

١ ـ هجرة من الشمال الى الجنوب للاستيطان: وهي التي تمت بالأساس خلال عهد الاستعمار التقليدي وأفرزت نظام المستوطنات البيضاء في بعض بلدان العالم الثالث وأصبحت مصدرا رئيسيا للعديد من الصراعات الاجتماعية الممتدة،(٦٦) ويأتي على رأسها نموذج الاستيطان الأبيض في جنوب افريقيا، بل ان احد اشكال هذا النمط قد اتخذ شكل ابتلاع لدولة من دول العالم الثالث وهي فلسطين، حيث جاءت الهجرة اليهودية في البداية من البلدان الأوربية وتوسعت في الاستيطان واستيعاب المهاجرين حتى خلقت دولة من العدم، كما أن استمرار موجات هذه الهجرة والتي انضمت اليها هجرات يهودية من مناطق اخرى ـ يساهم في ازدياد تشويه هيكل السكان الامر الذي يؤدي الى ازدياد الموقف الصراعي.

٢ ـ هجرة من الجنوب الى الشمال: وشملت نمطين:

أ ـ جلب الرقيق في مراحل مبكرة من العهد الاستعماري للعمل في مزارع العالم الجديد والذي اسفر عن خلق اقليات عرقية ولغوية ودينية في هذه المجتمعات مع سيادة سياسات تمييزية حادة بدأت في الخفوت والذوبان بمرور الوقت وان كانت بقاياها لا تزال قائمة في بعض المناطق مثل الجنوب الأمريكي.

ب ـ هجرة جنوبية للعمل في بلدان الشمال المتقدمة هروبا من تردي الأوضاع الا قتصادية والسياسية والأمنية في بلدان العالم الثالث وهي التي اطلق عليها عملية نزيف العقول ونادرا ما تسفر هذه الهجرة عن صراعات جماعية.

٣ ـ هجرات مختلفة للعمل سواء من الجنوب الى الجنوب أو من الشمال الى الشمال وسواء للاقامة المؤقتة (للعمل فقط) او الاقامة الدائمة. وعادة ما تسفر هذه النوعية من الهجرة عن بعض المشاكل والتي قد يترتب عليها نشوب الصراعات سواء بين السكان المحليين والوافدين أو بين فئات الوافدين وبعضهم البعض وذلك في حالة تضخم اعداد الوافدين ووصولها الى مستويات قد تقرب من اعداد اصحاب البلاد الأساسيين. ويؤثر هذا النمط من الهجرة على حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم.

ويفرق في اطار هذا النمط بين المهاجر السياسي والمهاجر الاقتصادي حيث ان الأخير مدفوعا باعتبارات اقتصادية بعكس الأول الذي تدفعه التهديدات او القمع أو الخوف ولذلك فالمهاجر السياسي أصعب في استيعابه داخل المجتمعات الحديثة كما أن اقامته قد تترتب عليها بعض المشاكل(٦٧) كما ان الهجرات الاقتصادية واسعة النطاق قد يترتب عليها بعض المشاكل لاسيما داخل البلدان النامية وذلك اذا حقق المهاجرون مستوى اقتصاديا افضل من المستوى السائد (حالة الموريتانيين في السنغال)

٤ ـ هجرات اللاجئين: والتي تحدث لسبب ظروف مختلفة تدفع بقطاعات واسعة من السكان الى الهجرة الجماعية الى البلد (أو البلدان) المجاور وقد تكون هذه الظروف كوارث طبيعية أو صناعية وقد تكون حروبا وصراعات. والنوع الأخير يعد من أكثر انماط هجرة اللاجئين ارتباطا بالصراعات السياسية تأثرا وتأثيرا.

---

64 - Nadia Farah, op. cit, p 56.

٦٥ - ابراهيم خليفة، مرجع سابق، ص ص ١٢٥ - ١٢٥ .

66 - Edward E. Azar and Nadia Farah, op. cit. p. 167.

67 - Nazli Choucri. op . cit, p. 66.

المبحث الثانى :
المتغيرات الوسيطة وحدود تاثير المتغيرات السكانية على الصراع السياسى
اولا: المتغيرات الوسيطة :
Intervening Variables

نظرا لأن العلاقة بين المتغيرات السكانية والصراع السياسى هى علاقة غير مباشرة تتوسطها متغيرات وسيطة فان التساؤل يثور هنا حول ماهية هذه المتغيرات الوسيطة؟ وكذلك حول طبيعة التفاعلات بين المتغيرين من خلال علاقتهما بالمتغيرات الوسيطة وكيف تؤدى عند درجة معينة الى الصراع سواء الداخلى أو الخارجى؟

عند الاجابة على التساؤل الخاص بماهية المتغيرات الوسيطة نجد اختلافات كبيرة فى الأدبيات الخاصة بتحديد هذه المتغيرات وهو ما حصرته نازلى شكرى(٦٨) فى أعقاب مسح هذه الأدبيات فى خمسة متغيرات أساسية

١ - مطالب الغذاء Demands for food

٢ - مطالب الموارد Demands for Resources

٣ - الحاجة الى التكنولوجيا The Imperatives of Technology.

٤ - التجارة، التوسع والضغط الجانبى Commerce, Expansion and lateral pressure

٥ - المنافسة العسكرية، التحالفات والتوتر الدولى Military Competition, Alliances and International Tension.

وبإمعان النظر فى هذه المتغيرات نجدها تحتوى على تكرار وتداخل كالمتغيرين الأول والثانى اذ أن المتغير الثانى يحوى الأول فى إطاره كما نجد أن بعض هذه المتغيرات عبارة عن مظهر لتواجد متغيرات أخرى وتفاعلها معا فالتجارة والتوسع عبارة عن مظهرين لعلاقة الموارد بالتكنولوجيا كما أن المنافسة العسكرية والتوسع هما أيضا مظهران لنفس العلاقة.

ومن هنا يمكن أن نحدد المتغيرات الوسيطة فى متغيرين :

١ - علاقة الموارد بالمستوى التكنولوجى حيث ان نقص الموارد فى علاقتها بحجم السكان مالم تستطع الحكومة تلبيتها، يقود إلى الصراع والعنف سواء الداخلى أو الخارجى. ويتحدد نقص الموارد فى إطار علاقتها بحجم السكان من ناحية وبالمستوى التكنولوجى السائد من ناحية ثانية، إذ ان حجم السكان ومستوى التكنولوجيا يحددان مستوى الطلب(٦٩) فحجم السكان يحدد من ناحية كم وكيف الموارد المطلوبة، اما المتغير التكنولوجى فيلعب دورا اساسيا فى التاثير على هذا الكم والكيف من الموارد، إذ انه كلما تقدم المستوى التكنولوجى السائد فى البلاد كلما ازدادت الحاجة للموارد ومصادر الطاقة وكذلك إلى الأسواق الخارجية. كما أن تقدم المستوى التكنولوجى من ناحية اخرى يمكن ان يساهم فى تخفيف الحاجة إلى الموارد نتيجة لاختراع بدائل لهذه الموارد الطبيعية.

عموما اذا تبلور وضع حاجة الدولة إلى الموارد فإنه يمكنها ان تلبى ذلك من خلال التجارة او التوسع الخارجى أو الغزو الأمر الذى قد يؤدى فى حالة التوسع الخارجى والغزو إلى نشوب الصراعات الخارجية والتى قد تأخذ احد نمطين:-

- الصراع مع البلد المستهدف للتوسع او الغزو.

- الصراع مع البلد الذى يتبع نفس السياسة التوسعية أو سياسة الغزو.

وإذا كان العالم قد شهد خلال العهد الإستعمارى ومرحلة الحرب الباردة العديد من نماذج الصراع المترتبة على سياسة التوسع أو الغزو فإن التطور الذى شهدته العلاقات الدولية خلق نوعا جديدا من العلاقات السلمية والتى يمكن فى إطارها تلبية الحاجة إلى الموارد وإلى الإسواق، وقد مهد لذلك قصر التطور التكنولوجى على مجموعة ضئيلة من الدول، إذ أن هذه المحدودية فى عدد الدول المتقدمة تكنولوجيا أدت إلى بروز علاقات غير متكافئة يتم فى إطارها خلق نوع من الإعتماد المتبادل اللامتكافىء والذى يتم تمريره من خلال الإتفاقات التجارية والشركات عبر القومية.. الخ. وهو ما تفسره مدرسة التبعية التى تربط اشباع الحاجة للموارد من جانب الدول المتقدمة من خلال علاقاتها مع مركز الدولة التابعة (الهامش المتخلف).

٢- السياسات التمييزية والوعى بها: ممارسة السياسات التمييزية من جانب جماعة (أو جماعات) ما ضد جماعة (أو جماعات) أخرى تسفر عن ظهور لا مساواه Inequality بين الجماعات المختلفة. واللامساواة هنا لاترجع إلى الإختلاف فى القدرات أو المؤهلات العلمية وانما هى محصلة لسياسات تمييزية تمارس كواقع اجتماعى من جانب السلطات الحاكمة للتفرقة بين الأشخاص استنادا لأسباب ترجع إلى عوامل انقسام قد تكون عوامل انقسام أولى كاللغة، الدين، العرق، القبيلة أو قد تكون إنقسامات وإختلافات سياسية وقد اطلق روسو على الأولى التمايزات الطبيعية واطلق على الثانية التمايزات السياسية او المعنوية(٧٠).

وعند دراسة اللامساواة لابد من التفرقة بين العام (او العالمى) منها وبين الخاص (الذى ينبع من المحدد الثقافى).

68 - Nazli Choucri, op. cit p. 33.
69 - Edward E. Azar. and Nadia Farah op. cit, p. 164.
70 - Ibid, p. 164.

ففيما يتعلق بالعام (أو العالمي) فإن اللامساواة حقيقة عالمية وتنتشر فى كافة المجتمعات بصفة عامة ابتداء من أكثر المجتمعات بدائية إلى اكثرها تقدما وحداثه، فالقوة فى المجتمع موزعة بطريقة لامتساوية استنادا إلى عوامل مختلفة قد تكون العمر، الجنس، العرق، اللغة، الدين وهو مـاينعكس فى الدخل والهيبـة والمكانة(٧١) وهنا تخـتلف المجتمعات البشرية فى الأهمية المعطاه لعامل التمييز ومن ثم فى مخرج Outcome التمييز النهائى(٧٢).

اما الخاص (أو الذى ينبع من المحدد الثقافى) فيدور حول سمة أو سمات محددة لمجتمع او عدة مجتمعات لاتخضع للمستوى العالمى اذ ان إطارها القيمى قد يمدها بمعايير وقواعد تتغير فى إطارها معانى اللامساواة بل وقد تنقلب وهو ما وجده ى. ر. ليش E.R. Leach فى نظام الطبقة المغلقة فى جنوب الهند حيث أن الثقافة الهندوسية تعترف باللامساواة كقيمة اساسية مقبولة(٧٣). وما يهمنا فى هذا الإطار هو العام أو العالمى حيث انه غير مقبول، ويتعرض للمقاومة من جانب الجماعات التى يمارس ضدها، وهو بالتالى الذى تندلع الصراعات بسببه، الأمر الذى يفترض ضمنيا شرط وعى الجماعات المضطهدة بهذا التمييز.

ويلاحظ ان فكرة التمايزات سواء الطبيعة أو السياسية، فكرة قديمة فى تاريخ الفكر الإنسانى وهى حقيقة تاريخية على مر العصور شهدتها كافة المجتمعات بما فيها تلك التى تتخذها مقياسا للتقدم والحداثة إذ أن التمايزات تمارس كأمر واقع(٧٤) كذلك هى حقيقة فى المجتمعات التى قامت بناء على افكار تحدثت عن المجتمعات اللاطبقية فى الماضى واسقطت ذلك بالنسبة للمستقبل(٧٥).

وقد تناول العديد من الفلاسفة والمفكرين فكرة التمايزات فى مجتمعاتهم، فنجد ان ارسطو يؤكد على ذلك بقوله.. «من الواضح ان هناك بحكم الطبيعة رجالا احرارا وأخرين عبيدا، أما علاقة الرجل بالمراة.. فهى علاقة الأقوى بالأدنى، فالأول سيد والثانى مسود». ولم يكتف ارسطو بذلك بل نقل هذه الأفكار إلى مجال العلاقات الدولية بقوله.. «ان اليونانيين فقط يحكمون البرابرة لان البرابرة والعبيد هم شىء واحد بحكم الطبيعة(٧٦).

كذلك اتجه العديد من المفكرين إلى التاكيد على نفس الفكرة الخاصة بالتمييز الطبيعى فنجد ان دى توكفيل وجون ستيوارت ميل والفريد مارشال يؤكدون على أن المجتمع الأوربى بدون شك اكثر تقدما تجاه المساواة العظيمة. اما اكوميل (١٨٣٠) فقد اكد أن المجتمعات تنقسم إلى سادة وعبيد(٧٧).

وهناك مفكرون اخرون تناولوا اللامساواة باعتبارها مخرجا لأسباب اجتماعية فقد أرجع ماركس اللامساواة إلى فكرة الملكية الخاصة. ومن هنا نجد ان عوامل الإنقسام الأولى هى أكثر مبررات اللامساواة لدى الفلاسفة والمفكرين على مر العصور ويعد العامل العرقى هو أكثرها شيوعا لاسيما وقد تزايدت أهميته وقيمته بفضل نظامى العبودية والإستعمار(٧٨) بل إن قيمة هذا العامل لاتزال قائمة فى افراز السياسات التمييزية المستنده إليها فى بعض مجتمعات أواخر القرن العشرين بل ان التفرقة على اساسها قد تصبح هى اسلوب الحياة فى بعضها مثل الحال فى جنوب افريقيا.(٨٠)

مستقبل اللامساواة :

على الرغم من الآمال العريضة التى تحدثت عن المجتمع اللاطبقى Classless Society (او اليوتوبيا اللاطبقية Classless Utopia) الذى تسوده المساواة، فإن الدراسات المختلفة اكدت على استحالة تحقيق ذلك وأن اللامساواة توجد فى كافة المجتمعات كأمر واقع، وقد كانت هذه الأفكار محل جدل بين علماء الإجتماع فى الغرب والشرق. فعلماء الإجتماع الشرقيون الذين نظروا إلى الغاء الملكية الخاصة كمعبر إلى المساواة فى

71 - Andre Beteille, (ed) Social Inequality, England, Penguin Books, 6 Th ed. Published, 1979, p.15.
72 - Andre Beteille, (ed) The Decline of Social Inequality ? in Ander Betelle, Social Inequality. Op. cit. p. 369.
73 - Ibid, p. 365.
74 - Andre Beteille, Equality and Inequality, Idials and Practice, In Andre Beteille (ed) Social Inequality, op. cit, p. 335.
75 - R. Dahrendorf, On the Origin of Inequality Among Men, In : Andre Beteille, Social Inequality, op. cit p. 19.
76 - Ibid p. 18.
77 - W.G.Runciman, Three Dimensions of Social
78 - S.T. Clair Drake. The social and Economic Status of The Negro in The United States, in : Andre Beteille (ed) Social Inequality, op. cit, pp. 319-334.
79 - P.I Vanden Berghe , Race and Racism in Southe Africa, In : Andre Beteille (ed) social Inequality, op. cit, pp. 319 - 340.
80 - Andre Beteille, The dcline of Social Inequality, op. cit, p. 362.

مجتمعاتهم كان من الصعب عليهم الصمود امام انتقادات علماء الإجتماع الغربيين الذى اكدوا على استمرار الفوارق الإقتصادية فى الدخول فضلا عن إبرازهم دور النظم الشمولية فى خلق اشكال جديدة من اللامساواة الاكثر حدة من مثيلتها الموجودة فى البلدان الغربية[٨٠] حيث اكد علماء الإجتماع الغربيون على ان المجتمعات الإشتراكية وان الغت الملكية الخاصة لادوات الإنتاج للقضاء على اللامساواة الإقتصادية إلا انها قد نقلتها إلى المجال السياسى[٨١].

اما علماء الإجتماع الغربيون فبالرغم من الإختلاف فيما بينهم حول مدى تناقص اللامساواة فى مجتمعاتهم إلا انهم اقروا بوجود الفوارق والتمييز وفى الوقت الذى اكد فيه البعض منهم على اتجاه هذه الفوارق إلى النقصان بسبب تصاعد اجور الطبقة العاملة والمساواة فى الفرص التعليمية والمهنية فأن البعض الأخر (من بين علماء الإجتماع الغربيين والذين وصفوا بانهم راديكاليون) اكد على عدم اتجاه هذه الفوارق إلى التناقص.[٨٢]

وإذا كان الحال كذلك فى بلدان العالمين الأول والثانى فإن الوضع اكثر خطورة فى بلدان العالم الثالث وهو ما اجمع عليه علماء الإجتماع الغربيون والشرقيون[٨٣] حيث اكدوا على ان الفوارق والتمايزات ترجع إلى الهياكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية المؤسسة على اساس الإنقسامات الأولية الأمر الذى يفرز مستويات حادة للامساواة ويفتح المجال امام تلاقى الإنقسامات الأولية مع الإنقسامات الطبقية الأمر الذى يزيد من حدة الصراع ويجعله يتجه إلى أخذ سمات الصراع الاجتماعى الممتد.

ثانيا: حدود تاثير المتغيرات السكانية على الصراع السياسى :

من بين مختلف انماط الصراعات يعد الصراع الاجتماعى الممتد Protracted Social Conflict اكثر هذه الأنماط خضوعا لتاثيرات المتغيرات السكانية نظرا للطبيعة الخاصة لهذا النمط من الصراعات اذ ان المتغيرات السكانية تلعب دورا هاما فى تحديد بدء وتطور وانتهاء هذا النمط من الصراعات ولذلك فسوف نتناول هذا النمط بمزيد من التفصيل، بالإضافة إلى تحديد مكونات فكرة التعصب بإعتبارها العامل المحورى فى الصراع الإجتماعى الممتد واخيرا نتناول مدى تاثير الصراع نفسه على المتغيرات السكانية.

الصراع الاجتماعى الممتد :

يقصد بالصراع الإجتماعى الممتد ذلك النمط من الصراعات الذى يتسم بالإستمرارية والإمتداد خلال فترة طويلة من الزمن، ويتميز تفاعلاته العدائية بالكثافة والتكرار والتقلب كما تتسم هذه التفاعلات بالانتشار داخل المجتمع، أو بين المجتمعات المتصارعة بحيث يصبح الصراع فى حد ذاته مصدرا لمزيد من التفاعلات العدائية. كما يحدد الصراع الصورة القومية والتماسك الإجتماعى لدى الجماعات المتصارعة. كذلك فإن هذه النوعية من الصراعات تتسم بعمق مسبباتها وتستعصى على الحل السريع (سواء المباشر او بتدخل اطراف خارجية) ومن ثم فأن حل الصراعات الإجتماعية الممتدة يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا تتم خلالها تغييرات ذات مغزى فى بيئة اطراف الصراع(.[٨٤]

كذلك هناك من يرى ان هذه النوعية من الصراعات تضرب بجذورها فى الانقسامات الاثنية او القومية ومن ثم فهى ايديولوجية من حيث الأساس وتنعكس فى اهداف اطراف الصراع والتى تتراوح ما بين طلب الإنفصال، والتحرر الوطنى، وحق تقرير المصير، والإستقلال والمساواة[٨٥]. ايضا هناك من اكد على ان معظم هذه النوعية من الصراعات هى بمثابة إرث للماضى الإستعمارى فضلا عن انها تندلع بالأساس (داخل المجتمع) من التمايزات الهيكلية الحادة فى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ومن ثم فهى تتوطن اساسا داخل بلدان العالم الثالث.

ولذلك يمكن ان نحدد سمات الصراع الإجتماعى الممتد فى:

١ - الإستمرارية والإمتداد:

تتسم هذه النوعية من الصراعات بالإستمرار لفترة زمنية طويلة نسبيا مقارنة بغيرها من الصراعات ففى الدراسة التى قام بها عازار وايكهارت حول الصراعات التى وقعت خلال الفترة من ٤٥ - ١٩٨٠ وجد أن ٦٢ صراعا منها استمر لمتوسط ٣,١ سنة وأن ١٥٢ منها (الصراعات الداخلية كالانقلابات والحروب الأهلية) استمرت لمدة ١,٦ سنة فى المتوسط. أما الصراعات الإجتماعية الممتدة فوجد ان ٥٠ منها استمر لمتوسط يزيد عن ١٣,١ سنة من أمثلتها الصراع العربى الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، الأثيوبى - الصومالى من عام ١٩٦١ حتى الآن، اريتريا منذ عام ١٩٦١ حتى الآن. الكردى منذ عام ١٩٦١ حتى الآن، قبرص منذ عام ٦٢

81 - Ibid, p. 369.
82 - Ibid, p. 363.
83 - Ibid, p. 364.
84 - Nadia Farah, op cit .p.3
85 - Ibid, P.3

حتى الآن، تشاد منذ عام ٧٨ حتى الآن. شمال وجنوب كوريا منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن[٨٦] وهكذا نجد أن الصراعات الإجتماعية الممتدة تستمر لفترة زمنية أطول من غيرها من الصراعات الأخرى وفى نفس الوقت توجد صعوبة كبيرة واختلاف شديد فى تحديد زمن اندلاع هذا النمط من الصراعات، إذ يظل زمن اندلاع الصراع مسألة خلافية لا سيما وأن هذه الصراعات عادة ماتندلع فى مرحلة سابقة على تفجرها الصريح فى شكل عنف مفتوح ومنظم. فعلى سبيل المثال فان الصراع العربى الإسرائيلى لم يبدأ عام ١٩٤٨ فى المواجهة العربية الإسرائيلية الأولى وهناك من يرى أنه بدأ بالصراع العربى الصهيونى فى أعقاب مؤتمر بال فى أواخر القرن التاسع عشر، وهناك آخرون يرون أنه بدأ بوعد بلفور، وفريق رابع يرى أنه بدأ باندلاع الصراعات العربية اليهودية فى فلسطين تحت الانتداب البريطانى.

٢ ـ التقلب فى الكثافة والتكرار:

حيث تشهد هذه النوعية من الصراعات تقلبا شديدا مابين الصراع والتعاون، العنف الصريح، والخفى حيث تظهر فى خضم التفاعلات الصراعية العنيفة بعض المظاهر التعاونية فيما يتعلق بالموقف من أحد القضايا الثانوية فى الصراع كاتفاقات الهدنة وتبادل الأسرى، كما أن هذه النوعية من الصراعات قد تستمر لفترة زمنية طويلة دون أن تشهد صراعا مفتوحا، ثم فجأة تنفجر الصراعات المفتوحة فى الوقت الذى تكون قد حدثت فيه تراكمات تعاونية وقد يصل الصراع المفتوح إلى درجة الحرب الشاملة بين الدول أو الحرب الأهلية داخل الدولة[٨٧] ومن هنا أعطى بعض الدارسين للصراع المستتر نفس الأهمية التى يحتلها الصراع المفتوح[٨٨] والصراع العربى الإسرائيلى شهد فى هذا الإطار منذ اعلان تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وحتى الآن ـ مئات الصدامات العسكرية التى تخللتها فترات عنف خفى وآخر صريح وصل إلى الحرب الشاملة (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢) وقد أدى هذا التقلب فى الكثافة والتكرار، بالبعض إلى وصف الصراع العربى الإسرائيلى بأنه نمط يجمع بين الحرب كحالة قائمة War as Status Quo والسلم كأزمة Peace as Crisis[٨٩]

٣ ـ الإنتشار :

ويقصد بالإنتشار هنا (تعدد الفاعلين) (أطراف الصراع) وتعدد القضايا (محل الصراع) وفى هذا الإطار تنتشر الصراعات الإجتماعية الممتدة فى المجتمعات ويصبح الفصل بين الوقائع الداخلية والخارجية غير واضح وتتورط فى الصراع قوى خارجية سواء اقليمية أو دولية وتشهد هذه النوعية من الصراعات اختراق الحدود الدولية ومن ثم يتعدد الفاعلون.

أما انتشار القضية فمرجعه أن هذه النوعية من الصراعات تميل إلى أن تكون فى ذاتها مصدرا لمزيد من الصراعات فالصراع الإجتماعى الممتد والذى يدور حول قضية أو اكثر يولد خلال التفاعلات الصراعية مزيدا من القضايا الصراعية الأمر الذى ينتهى بالصراع الإجتماعى إلى تعدد القضايا محل الصراع وتشابكها[٩٠].

٤ ـ غياب نقطة محددة لانتهاء الصراع :

بنفس منطق عدم وضوح النقطة الحقيقية واللحظة الفعلية لاندلاع الصراع الإجتماعى الممتد فإن الغموض يحيط بانتهاء هذه النوعية من الصراعات بحيث لا يمكن القول بانتهائها لمجرد حل إحدى (أو بعض) قضاياه أو التوصل إلى سلوك تعاونى مابين الفاعلين (كاتفاقية هدنة أو معاهدة سلام بين بعض أطراف الصراع) ويرجع ذلك إلى العامل السابق والخاص بإنتشار الفاعلين والقضايا، الأمر الذى يعنى مزيدا من التشابك فى سلوكيات الفاعلين ومزيدا من التعدد فى قضايا الصراع ومن ثم فان التوصل إلى اتفاق بين بعض الفاعلين إزاء بعض أو كل القضايا أو التوصل إلى اتفاق بين كل الفاعلين إزاء بعض القضايا لا يعنى حل الصراع، إذ أن الصراع قد يعود للتفجر مرة أخرى بين فاعلين آخرين حول قضايا معينة أو بين نفس الفاعلين الذين توصلوا إلى اتفاق سابق بصدد بعض أو كل القضايا ولذلك يرى البعض أن هذه النوعية من الصراعات لا تتبع نمط الدوائر الصراعية المشتملة على بداية ونضوج وذبول ثم نهاية للصراع، إذ أن هذه الصراعات الممتدة يستغرق حلها وقتا طويلاً بالمقارنة بغيرها من الصراعات.[٩١]

---

86 - Edward E.Azar and Nabia Farah, Political Dimenions of Conflict, In Nazli chouchri (ed) Multidisciplinary Perspectiv on Popultion Conflict, op. cit, pp. 158- 159

87 - Edward E. Azar, Paul Jureidini and Ronald Mclaurin, Protracted Social Conflict: Theory and practice in Middle East, Journal of Palestine Studies, 5.1 (1978) p.47.

٨٨ ـ ادوارد عازار، الصراع الإجتماعى الممتد والنظام الدولى، ترجمة حمدى عبدالرحمن، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى، العدد الثانى، صيف ٩٨٨، ص٨.

89 - Edward E. Azar and S.Colen."Peace as Crisis and War as Status Quo" The Arab- Israeli Conflict Environment" International Interactions. 6-2 (1979) p. 159.

٩٠ ـ ادوارد عازار، الصراع الإجتماعى والنظام الدولى، مرجع سابق، ص٢٤.

٩١ ـ المرجع السابق، ص٢٤.

٥ ـ ذاتية الحل :

نظرا لأن قضايا الصراع تضرب بجذورها فى المجتمع وتلعب المتغيرات السكانية دورا مهما فى تطور وانتهاء الصراع فإن حل هذه النوعية من الصراعات لابد وأن يتخلق داخل رحم بيئة الصراع ومن هنا كان استغراق الحل لفترة زمنية طويلة، وكان أيضا فشل امكانية حل الصراع بتدخل أطراف خارجية فإذا نجحت الأطراف الخارجية فى حل بعض قضايا الصراع على مستوى فوقى فإن الجذور الضارية فى أعماق المجتمع تظل تنمو حتى تظهر التفاعلات الصراعية مرة أخرى، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن تعدد الفاعلين وتعدد قضايا الصراع وانتشارها يزيد من صعوبة مهمة الأطراف الخارجية فى حل هذه النوعية من الصراعات.

ونظرا لذلك أكد البعض(٩٢) على فشل الطرق المختلفة لحل الصراعات فى معالجة هذه النوعية التى تتسم بالامتداد الاجتماعى.

ثالثا: الاتجاهات التعصبية وتغذية الصراع السياسى :

نظرا لأن الصراعات الإجتماعية الممتدة تضرب بجذورها فى أعماق التكوينات البشرية وتجعل من الصراع الشامل محددا للتفاعلات بين الجماعات المتنافسة فإن فكرة الاتجاهات التعصبية لدى الجماعات المختلفة وبعضها البعض تطرح نفسها بوضوح وتؤدى إلى المزيد من التفاعلات العدائية.. ومن هنا تبدأ أهمية التعرف على مفهوم التعصب بين الجماعات البشرية المختلفة وهو المجال الذى ركز عليه علم النفس الإجتماعى منذ مطلع القرن الحالى وشهد تقدما هائلا فى أواخر عقد السبعينات(٩٣). ويساهم التعرف على مدى سيادة وحدة الإتجاهات التعصبية بمكوناتها المختلفة فى التعرف على مدى عمق وانتشار الصراع ومن ثم قابليته للحل.

والتعصب كلمة مشتقة فى اللغة العربية من العصبية، والعصبية أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته والتألب معهم على من يناوئهم ظالمين كانوا أو مظلومين(٩٤) أما فى الأصل الأوربى فإن مفهوم التعصب مشتق من الاسم اللاتينى Prejudicium والذى يعنى الحكم المسبق الذى ليس له أى سند يدعمه.

ولقد حدد علماء النفس الإجتماعى ثلاثة مكونات لمفهوم التعصب وهى المكونات المعرفية والإنفعالية والسلوكية كما أن هذه المكونات قد تكون إيجابية (مع) أو سلبية (ضد) وفى كل الأحوال يؤدى هذا المفهوم وظيفة غير عقلانية.(٩٥)

أ ـ المكون المعرفى (أو القوالب النمطية) : Stereo Types

ويتمثل فى المعتقدات والأفكار والتصورات التى يعتنقها أفراد عن أفراد آخرين ينتمون إلى جماعة معينة وهو ما يأخذ صورة القوالب النمطية والتى تعنى تصورات تتسم بالتصلب الشديد والتبسيط المفرط عن جماعة معينة يتم فى ضوئها وصف وتصنيف الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الجماعة بناء على مجموعة من الخصائص المميزة لها أو أنه يمثل تعميمات مفرطة عن خصائص مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى فئة اجتماعية معينة وعن الطريقة التى يسلكون بمقتضاها. ويلاحظ أن العنصر Race والديانة والقومية من أكثر الفئات الإجتماعية عرضة للقولبة النمطية لأنها أكثر الفروق بين الجماعات وضوحا وأكثرها مقاومة للتغيير(٩٦). وإذا حاولنا تطبيق ذلك على المكون المعرفى الذى تتبناه الحركة الصهيونية عن نفسها نجده يتركز فى أربع مقولات.

١ ـ الإعتقاد بفكرة النقاء العنصرى لليهود:

أى أنهم كجماعة لم يتعرضوا لما تعرض له غيرهم من تداخل بين السلالات والأعراق المختلفة(٩٧) ولذلك يقول موسى هيس (١٨١٢ ـ ١٨٧٥) فى كتابة روما والقدس عام ١٨٦٢ «أن الجنس اليهودى من أقدم وأعرق الأجناس البشرية وإليه ترجع وحدة اليهود.. لأن الجنس اليهودى حفظ صفاءه عبر القرون(٩٨) كذلك أكد تيودور هرتزل «أن اليهود يكونون جماعة بيولوجية مميزة»(٩٩).

هذا فى الوقت الذى يرفض فيه علماء الأنثروبولوجيا فكرة نقاء العرق اليهودى فقد أكد يوجين بيتارد Eugene Pitttard فى كتابه الجنس والتاريخ «أن اليهود يتكونون من عناصر مختلفة جدا وليس هناك شىء اسمه الجنس

---

٩٢ ـ المرجع السابق، ص٢٥.
٩٣ ـ د. معتز سيد عبدالله، الإتجاهات التعصبية، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والآداب، عدد ١١٣، مايو ١٩٨٩، ص ص ١٥ ـ ١٦.
٩٤ ـ المرجع السابق، ص ٤٨.
٩٥ ـ المرجع السابق، ص ٥٣.
٩٦ ـ المرجع السابق، ص ٦٤.
٩٧ ـ قدرى حفنى، الإسرائيليون من هم؟ دراسات نفسية، القاهرة، ١٩٨٣ ص ١٥١.
٩٨ ـ وليم فهمى الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٨.
٩٩ ـ المرجع السابق، ص ١٨.

اليهودي، فاليهودية عقيدة دينية لها اتباع من كل الأجناس».(١٠٠)

٢ ـ تصنيف البشر إلى فئتين:

(سامى ـ لاسامى) والتأكيد على سمات مميزة لهم كساميين ورفع هذه السمات إلى درجة التقديس فى حين يمثل الغير (اللاساميين) اعداء لهم ينبغى مواجهتهم بحزم وقوة من اجل حياة أفضل لليهود وفى هذا الإطار كتب احاد هعام يقول «انه من الطبيعى ان يسلم الإنسان بحقيقة وجود درجات كثيرة فى سلم الخليفة مبررا بظهور الكائن غير العضوى بالنباتات والحيوانات والمخلوقات القادرة على النطق والتى يتقدمها جميعا الجنس اليهودى».(١٠١)

٣ ـ الإعتقاد بان اليهود هم شعب الله المختار:

وهذه هى الشريعة التى يقوم على اساسها التعصب الدينى، فهم يستندون إلى نصوص فى التوراة تؤكد تفردهم فى علاقاتهم بالله لأسباب راجعة للاختيار الإلهى لهم دون سائر شعوب الأرض، فهم أبناء الله وخلفاؤه وأحبابه ايضاً.(١٠٢)

٤ ـ الإعتقاد بانتصار اليهود فى النهاية:

وذلك انطلاقاً من تقسيم العالم إلى سامى ـ ولاسامى والتاكيد على أن النصر فى النهاية حليف لليهود. وقد ظهر ذلك فى المقررات السرية لمؤتمر بال (المؤتمر الصهيونى الأول ١٨٩٧) والتى جاء على راسها: ـ

ـ تدعيم النظام اليهودى السرى فى كل بلد من بلدان العالم حتى يأتى اليوم الذى تسيطر فيه الدولة اليهودية على الدول الأخرى.

ـ السعى الحثيث لاضعاف الدول السياسية القائمة بنقل اسرارها إلى اعدائها وبذر بذور التفرقة والشقاق بين حكامها بواسطة الجمعيات اليهودية السرية.

ـ على اليهود اعتبار الجماعات الأخرى قطعاناً من الماشية يجب ان يكونوا لعباً فى أيدى حكام صهيون.

ـ يجب ان يكون ذهب الأرض فى ايدى اليهود.(١٠٣)

ب ـ المكون الإنفعالى :

وهو بمثابة البطانة الوجدانية التى تغلف المكونين المعرفى والسلوكى، فإذا افتقد الإتجاه مكونه الإنفعالى يصعب وصفه بأنه تعصب.(١٠٤)

وتبدو عناصر المكون الإنفعالى للتعصب الصهيونى فى مجموعة من المشاعر التى تدور حول الشعور المتعاظم بالإضطهاد والخوف.

١ ـ الشعور بالإضطهاد: وهو شعور نابع بالأساس من عنصرية الصهيونية إذ تتصور الصهيونية كل ما يحل باليهود على انه مخطط مستمر له ثلاثة إبعاد هى(١٠٥) بعد الأمتداد التاريخى بمعنى امتداد ذلك الإضطهاد واستمراره منذ ظهور اليهودية، حتى الآن فاليهود دائماً مضطهدون. وبعد الإمتداد الجغرافى اى ان الإضطهاد يشمل اليهود أينما وجدوا واخيراً بعد الفارق الكيفى اى ان الإضطهاد الذى وقع ويقع على اليهود لا يعادله اضطهاد وقع على سواهم فى مختلف الأمكنة والأزمنة(١٠٦) وهو ما تبلور بوضوح فى فكرة معاداة السامية.(١٠٧)

٢ ـ الشعور بالخوف: فقد كان لموقف العداء الذى اتخذه اليهود من الشعوب والديانات الأخرى (غير السامية) اثره فى تصاعد الشعور بالخوف من كل شىء وفى كل وقت حتى أصبح الخوف مكوناً مرضياً(١٠٨) عكس ذاته فى حياة العزلة التى عاشوها فيما اطلق عليه الجيتو Ghetto او الأحياء اليهودية الخالصة.(١٠٩)

ج ـ المكون السلوكى:

وهو المظهر الخارجى للتعبير عما يوجد لدى الشخص من قوالب نمطية ومشاعر ويتدرج هذا المكون حسب المقياس الذى وضعه البورت G. Allport(١١٠) فى خمس درجات هى: ـ

١ـ الإمتناع عن التعبير اللفظى خارج الجماعة الداخلية

---

١٠٠ ـ المرجع السابق، ص ٢٥.

١٠١ ـ د. معتز سيد عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

١٠٢ – المرجع السابق، ص ٢٤٤ .

١٠٣ – رياض احمد، الصهيونية العالمية : نشاتها وطبيعتها، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣، ص ٤٥.

١٠٤ – د . معتز سيد عبد الله، مرجع سابق، ص ٥٧ .

١٠٥ – المرجع السابق ص ٢٤٦ .

١٠٦ – قدري حفني، تجسيد الوهم، دراسة سيكولوجية للشخصية الإسرائيلية، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية، القاهرة ١٩٧١، ص ص ٩٩ – ١٠٠ .

١٠٧ – حسن ظاظا، الشخصية الإسرائيلية، عالم الفكر، وزارة الإعلام الكويت ١٩٨٠ المجلد العاشر العدد الرابع ص ٤٦ .

١٠٨ – د . معتز سيد عبد الله، مرجع سابق ص ٢٤٧ .

١٠٩ – وليم فهمي، مرجع سابق، ص ٢٧.

١١٠ – د . معتز سيد عبد الله، مرجع سابق، ص ص ٦٥ – ٦٨ .

وهي درجة محدودة من التعصب لا يوجه خلالها اى اذى للجماعات الاخرى بشكل صريح، وإنما يعد سلوك كراهية دفينه وهو ما اظهرته مقررات مؤتمر بال السرية.

٢ ـ التجنب Avoidence اى الإنسحاب من التعامل وينطبق ذلك على سكن اليهود فى حارات الجيتو.

٣ ـ التمييز Discremination وهى بداية اشكال التمييز الفعال اى السعى لمنع اعضاء الجماعات الاخرى من الحصول على تسهيلات أو مزايا او مكاسب وقد يكون ذلك بشكل رسمى صريح وقد يكون بشكل ضمنى دون سند رسمى.

٤ ـ الهجوم الجسمانى: Physical Attack اى الإعتداء البدنى على الآخرين سواء من جانب النظام (رسمياً) او من جانب الجماعات الأخرى التى لا تحتل موقعاً رسمياً داخل النظام مثل جماعات المستوطنين اليهود فى الضفة والقطاع وبعض الحركات المتطرفة.

٥ ـ الإبادة: Extermination وهى المرحلة النهائية للعداوة والكراهية وقد تبلورت فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلى فى العديد من المذابح التى ارتكبتها العصابات الصهيونية منذ الشروع فى إنشاء دولة إسرائيل وحتى الآن ومنها دير ياسين وصبرا وشاتيلا.

رابعا: الصراع السياسى والمتغيرات السكانية:

إذا كانت المتغيرات السكانية تؤثر فى الصراع السياسى من خلال متغيرات وسيطة فهل يمكن ان يؤثر الموقف الصراعى ذاته على المتغيرات السكانية؟ وإذا كان هناك تأثير فهل يتم بطريقة مباشرة أم غيره مباشرة من خلال متغيرات وسيطة ايضاً؟ واخيرا هل هناك نوعية معينة من الصراعات تؤثر اكثر من غيرها على المتغيرات السكانية؟

تشير الأدبيات الخاصة بعلاقة المتغيرات السكانية بالصراع السياسى إلى ان المتغيرات السكانية تتأثر ايضا بالصراع السياسى إذا ان العلاقة بين المتغيرين هى علاقة تأثير متبادل وان تأثير الصراع السياسى ممثلا فى قمة الموقف الصراعى (الإشتباكات المسلحة) تؤثر على مختلف المتغيرات السكانية بطريقة مباشرة وان هذا التأثير يستمر لفترة زمنية طويلةلاحقة على الموقف الصراعى (١١١) إذ أن التأثير يشمل حجم السكان، تغير السكان، تركيب السكان وتوزيع السكان.

وتؤكد هذه الادبيات على ان الصراع الإجتماعى الممتد هو اكثر انواع الصراعات تأثيراً على المتغيرات السكانية وذلك نظراً لطبيعة هذه النوعية من الصراعات ومحورية دور العامل السكانى فيها وقد انعكس ذلك فى حرص اطراف الصراع الإجتماعى الممتد على زيادة عدد السكان ومعارضة خطط تنظيم الأسرة(١١٢) وإن كان ذلك ينطبق بالاساس على الصراعات الإجتماعية الممتدة التى تندلع بين الجماعات المنقسمة على اسس اولية داخل المجتمعات اكثر من انطباقها على الصراعات التى تندلع بين دولتين أو اكثر مهما اختلفت مسببات الصراع الإجتماعى الممتد.

ويحدث الصراع السياسى تأثيره على المتغيرات السكانية كالتالى:

١ ـ سقوط الضحايا وارتفاع معدل الوفيات عن مستواه الطبيعى خلال مرحلة تصاعد الموقف الصراعى ويشمل ذلك قتلى الصراع فضلاً عن ارتفاع الوفيات لدى الأطفال بسبب المجاعات وسوء التغذية لاسيما فى حالة البلدان الاكثر فقراً وقد اتضح ذلك خلال الحرب الأهلية فى بنجلاديش إذ ارتفعت وفيات الأطفال فى بنجلاديش إلى حوالى ١٥٪ (١١٣).

٢ ـ انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية اثناء الحرب وعودتها إلى الإرتفاع فى اعقاب خمود الصراع. ويرجع ذلك الى:

أ ـ وجود معظم قطاعات الشباب على جبهات القتال لاسيما فى الصراعات الإجتماعية الممتدة والتى تشهد تكرار حالات الصراع المسلح.

ب ـ تأخر سن الزواج اثناء الصراع.

ج ـ سوء تغذية الأمهات اثناء الصراع الأمر الذى يؤدى إلى تعدد حالات الاجهاض فضلاً عن مخاطر الحمل اثناء القتال(١١٤).

ويعود المعدل بعد توقف الصراع إلى التزايد بشكل يفوق المعدل الطبيعى إلى ان يأخذ فى العودة إلى هذا المعدل الطبيعى بعد فترة زمنية لاحقة.

٣ ـ التأثير على التركيب العمرى والجنسى للسكان: ويرجع التأثير على التركيب العمرى إلى ارتفاع معدلات الوفيات لدى العمر المتوسط الذى يشارك فى القتال بالإضافة إلى ان انخفاض معدل المواليد اثناء الصراع يؤثر على التركيب العمرى فى مرحلتين، مرحلة الصراع ومرحلة ما بعد الصراع حيث تنعكس المرحلة الأخيرة فى ارتفاع نسبة الأطفال حديثى الولادة اما التركيب الجنسى للسكان فيحدث به اختلال لدى الذكور نظراً لارتفاع معدلات الوفيات لديهم اثناء القتال.

٤ ـ التأثير على التوزيع الجغرافى للسكان: وذلك من

111 - Edward E.Azar and Nadia Farah, op. cit. pp. 166. 168.
112 - Nadia Farah op . cit, cit p.51.
113 - G.T. Curlin, L.c.Chen and S.B. Hussain "Demographic crisis : the Impact of Bangaladesh Civil war : population studies 38 (1975) pp. 87 - 105.
114 - Nadia Farah, op. cit,p. 60.

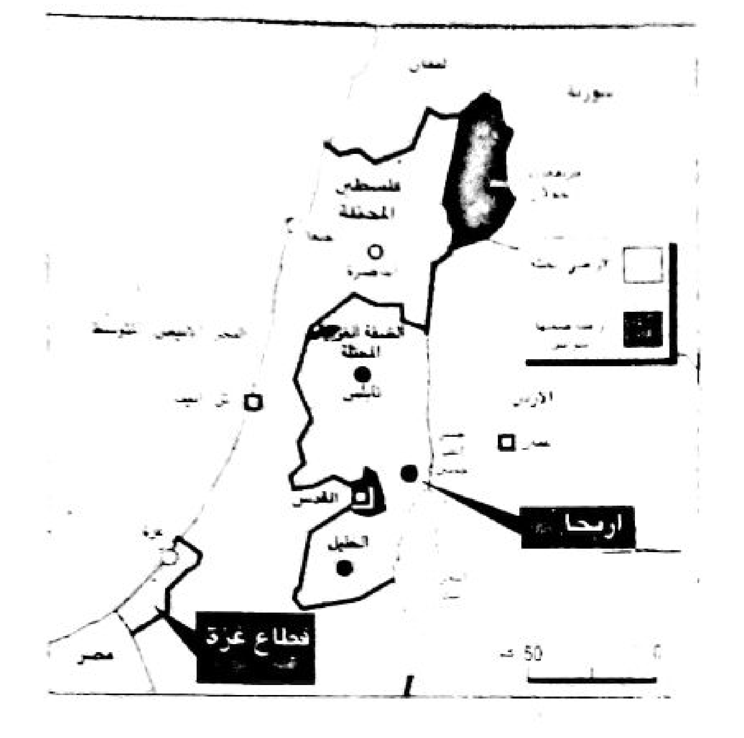
خلال حدوث هجرات واسعة ونزوح من المناطق القريبة من مسرح القتال من ناحية فضلاً عن عمليات الترحيل والطرد التى تعقب استقرار الأوضاع [١١٥] والتى يقوم بها الطرف المنتصر سواء كان الصراع داخل المجتمع فيقوم الطرف المنتصر بطرد الجماعات التى تنتمى إلى منافسيه (مثل طرد القوات الاثيوبية لآلاف الصوماليين من منطقة الأوجادين عام ١٩٧٨) أو هروب قطاعات واسعة من المنتمين للطرف المهزوم خوفاً من انتقام الطرف المنتصر.

كذلك إذا كان الصراع بين دول فتترتب نفس النتيجة سواء بالطرد أو الترحيل من جانب الطرف المنتصر الذى نجح فى احتلال بعض مناطق الخصم أو هروب الجماعات المنتمية للطرف المهزوم (حالة الضفة وغزة بعد هزيمة ١٩٦٧).

من الاستعراض السابق يتضح لنا ان المتغيرات السكانية تلعب دوراً محورياً فى خلق وتغذية الصراعات السياسية فى إطار توافر متغيرات أخرى. وفى هذا الصدد فإن هذه المتغيرات السكانية تلعب دوراً اكبر فى ظل نوعية معينة من الصراعات الا وهى الصراعات الإجتماعية الممتدة والتى هى بطبيعتها صراعات تتأثر بكافة التغيرات التى تطرأ على المتغيرات السكانية كما ان حل هذه النوعية من الصراعات وإن كان ينبع اساساً من داخل رحم المكونات السكانية فإنه يتحدد ويتشكل فى جزء اساسى منه بحقائق المتغيرات السكانية.

ونظراً لان الصراع العربى الإسرائيلى - وكما اشرنا فى التناول السابق - قد اتخذ سمات الصراع الإجتماعى الممتد، فإن المتغيرات السكانية تلعب دوراً هاماً فى كافة التفاعلات التى تحيط بهذا الصراع، وتعطى اطراف الصراع المختلفة اهمية خاصة لكافة المتغيرات السكانية.□

115 - Edward Azar and Nadia Farah, op. cit, p. 166.



بعد اتفاقيات السلام مع إسرائيل : استشراف المستقبل العربى

د. محمد الرميحى

يزداد قطار السلام العربى الاسرائيلى تسارعا فقد وقف فى المحطة المصرية أكثر من عشر سنوات وما أن حطم النظام العراقى ما بقى من حد أدنى من الأمن القومى العربى حتى بدأت مسيرة السلام فى مدريد ١٩٩٢ على أساس تعددية المسارات، ولم يمنع العرب القابلون لتلك الصيغة من التنسيق فيما بينهم حتى استفرد المفاوض الاسرائيلى بالفلسطينى فى قناة أوسلو التى انتجت إعلان المبادىء فى سبتمبر ١٩٩٣ ومنذ ذلك الوقت أصبح هناك ما يشبه الهرولة العربية باتجاه السلام مع اسرائيل لمن يعنيهم الأمر كالأردن مثلا ومن لا يعنيهم مباشرة كأقطار عربية بعيدة فى الخليج أو المغرب.

وهناك وجهة نظر حول ما سوف ينتجه الوفاق الاسرائيلى العربى سواء باتجاه العلاقات الثنائية بين كل دولة عربية واسرائيل أو العلاقات العربية البينية. وهى وجهة نظر مبنية على احتمالات وخيارات عديدة.

من الواضح أن العرب فى حربهم ضد اسرائيل لم يستطيعوا أن يحققوا نصرا عسكريا واضحا كما أرادوا، وتراجعت مقاومتهم لاسرائيل السياسية والعسكرية بتزايد الخلافات فيما بينهم، فقد رفض العرب جميعا قرارات التقسيم عام ١٩٤٨ وخاضوا مقاومة سياسية موحدة عام ١٩٥٦.

وتوحدوا عسكريا واقتصاديا فى ١٩٧٣. إلا أن السلام المصرى الاسرائيلى قد أخرج مصر من الصراع، والحرب العراقية الايرانية قد شتتت جهد العرب فدخلت اسرائيل ١٩٨٢ الى عاصمة عربية هى بيروت والعرب مقسمون مع أو ضد الحرب العراقية/ الايرانية. أما سنة ١٩٩٠ فقد شهدت ضربة قاصمة لبقية التضامن العربى. هكذا كانت المواجهة العسكرية والسياسية فهل تكون مواجهة السلام متشرذمة وانتقائية؟

وما هى تأثيراتها على العلاقات العربية/ العربية وعلى العلاقات والبنى الداخلية لكل قطر عربى؟

ان الدراسة الأولية هذه، محاولة للفهم ومحاولة لاستخلاص الدروس.

فلسطين والتحرير العربى :

ينظر البعض الى قضية التطور العربى فى نصف القرن الأخير على أنه سبب ونتيجة معا، فهناك سبب أساسى أشبه بالشرارة التى أيقظت الشعوب العربية لتطالب بالتحرر من المستعمر الخارجى فى البعض منها أو من

التسلط الداخلى فى البعض الأخر، وارتبطت هذه اليقظة بالنزوع الى التنمية والتطور. وقد ربط الكثيرون موضوع تحرير فلسطين وتداعياته العربية والدولية على انه أحد اهم الأحداث والوقائع التى ألمت بدول عربية خاصة تلك التى تحيط بفلسطين وحركت تفاعلاتها الداخلية والاقليمية والدولية. فهناك من يعتقد وبقوة أن «العروبة السياسية» أحد أسباب ظهورها هو النزاع مع إسرائيل(١) وانظر أنا الى تفاعلات المسيرة العربية ليس من منظار السبب والنتيجة، ولكن من منظار ديناميكى متفاعل يؤثر بعضها فى البعض الأخر. إلا أن ثوابت هذه الديناميكية كانت - والى حد ما لازالت، رغم أن مفعولها يقل بسرعة - هى القضية التى سماها جيلنا تحرير فلسطين، بالمعنى الإيجابى وتدمير اسرائيل (بالمعنى السلبى) وان أمكن من النهر الى البحر.

هذه القضية التى سوف نشير اليها (بفلسطين) كانت أهم عوامل التفاعل السياسى والاقتصادى والاجتماعى العربى الحديث وأهم عناصر «العروبة السياسية» واشتركت مع عوامل أخرى سابقة لها ولاحقة لحدوثها للوصول الى النتيجة التى نرى أنفسنا نحن العرب فيها اليوم.

لذلك ينطلق بعضنا ليعرف أو ليتعرف أو ليناقش موضوع تأثير السلام مع اسرائيل (وعلى وجه الدقة تأثير التسوية) على مستقبل العرب أجمعين؟ وهو سؤال فى هذه المرحلة التاريخية صحيح وفى وقته، لأننا أمام انتهاء مرحلة وبداية مرحلة أخرى جديدة فى تطورنا التاريخى، وهى مرحلة جديدة عالميا أيضا، ومحملة بالعديد من الاحتمالات.

المسلمات القديمة والواقع الجديد :

ولأن مراحل التاريخ لا تنفصم فجأة وإنما تحمل الحلقة السابقة بذور تشكل الحلقة اللاحقة، وهو - أى التاريخ - فى تتابع كأمواج البحر ومتصل فى الواقع، رغم أنه قد يظهر أمام عين غير الخبير كأن كل موجة منقطعة عن الأخرى، لذلك فإن بذور ما نحن فيه الآن كانت قد غرست فى مرحلة سابقة، وما نبذره الآن - من أفعال سياسية - سوف يؤثر فى مستقبل الأيام المقبلة. لذا فإن المشهد الذى نحن بصدده فى بداية هذا القرن هو التالى: منطقة لها ثقافة متشابهة اسمها المنطقة العربية، تتحدث شعوبها بالعربية (فى الغالب) ويدينون بالاسلام (فى الغالب) ورغم ذلك تقطعت بهم سبل الاتصال فى السابق الا نادرا حيث تقف الصحراء حاجزا جغرافيا وترتفع الهضاب، حاجزا ثقافيا بينهم فى الأولى، وفيما بينهم وبين الآخرين فى الثانية، ويشرف اسميا على كل ذلك امبراطورية عجوز تتداعى، ويسعى المشرفون على بقاياها للتحرر من كل هذه التبعات الامبراطورية لانشاء دولة قومية هى تركيا.

ثم جاء المستعمر الجديد مع بداية القرن العشرين ليستكمل تقسيم بعض هذه الأقاليم التى كانت ممتدة طبيعيا، ويؤكد استقلالية الأقاليم الأخرى، وهى التى كانت مستقلة بالفعل لأسباب جغرافية وسياسية عن الامبراطورية المتداعية منذ زمن بعيد. ولم ينشىء الاستعمار الغربى فى هذه الأقطار سلطات حاكمة تابعة له فحسب، بل إنه قدم جزءا من المنطقة الى شعب أخر، بعد أن قررت هذه السلطات الاستعمارية الجديدة أنه شعب لا أرض له يستحق أرضا لا شعب فيها. وتنشأ إسرائيل فى ثنايا هذا التفاعل، وتتبلور مقولة لا تجد لها شكلا محددا مفادها ان الأرض العربية تحمل هوية واحدة فإذا كان لابد من الانسلاخ من (الامبراطورية المريضة) فلتكن لنا (دولة موحدة) ذلك كان الحلم ولكن الحقيقة أن اقطارا عربية ظهرت، وتشكلت كدول، وحتى بعد أن جاءت بحلتها الجديدة وضعت اللوم على (المستعمر وأعوانه) الا أنها لم تستطع، وربما لم ترد، التخلص من الأمر الواقع على الأرض. ولا أن تمحو الخطوط الحدودية الموجودة على الخرائط. ظهور إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية لعب دورا ملموسا فى بلورة «وعى قومى» وكانت مرجعا يعود اليه العروبيون والقوميون لتبرير جنوحهم للسلطة، دون تحول هذا الوعى الى واقع موضوعى مقبول ومستمر.

لقد ظلت فكرة (الوحدة العربية) ضبابية وعاطفية. وانعكست هذه الرؤية على قضية فلسطين التى اتخذت مطية لفترة طويلة لفعاليات سياسية وحكومات عربية (جادة أو غير جادة) ارتبط وجودها بالفكرتين، الوحدة وتحرير فلسطين، دون أن تحدد ماذا تعنى بالوحدة العربية، والطرق العملية للوصول اليها، وما هو محتواها السياسى والاجتماعى؟ وماذا نعنى بتحرير فلسطين فى ضوء معطيات توازن القوى الدولى ومصالح القوى الدولية والاقليمية. وكان السبيل المتاح هو (الاحتراب) أو الاستعداد له أو حتى خوضه.

ولا يستطيع أحد اليوم ببرودة شديدة أن يقول إن تلك السياسة كانت خاطئة أو هذه أفضل من تلك فذاك قول (مزايد). إنما ما يستطيع المراقب أن يقوله وهو عن حق موضوعى أن السياسات بنتائجها وليست بنياتها. ودائما يكتب التاريخ المنتصرون.

مشاهد هذا العصر :

أمام هذا المشهد - المعروف للكثيرين - والذى قاد العرب الى حروب أهلية وانقسامات داخلية، وحروب مع اسرائيل وانتقال منظمة التحرير من تشكل منظمة فتح فى الخليج الى الأردن الى سوريا الى لبنان والى تونس - من بين عواصم عربية أخرى - تداخلت فى هذا المشهد آمال تحرير فلسطين، بنوايا تحرر ثورى واجتماعى داخلى أخذ المنحى الماركسى ضد فئات أو طبقات اجتماعية داخلية، واكب ذلك تحالفات بين قوى متضادة وانقسامات بين قوى تدين بنفس الرؤية والتحزب - كل ذاك المشهد العربى المضطرب نشهد قرب انتهائه. وهو مشهد فيه تفاصيل كثيرة وعديدة وفيه ما على السطح وما تحت السطح غائبا فى الأعماق، وفيه ما هو مراد ومطلوب بوعى من هذه القوى أو تلك، كما

فيه من تداعيات أطلقتها أليات المراد هنا والمرفوض هناك، وينتج عن كل ذلك أمور أخرى نشهدها اليوم.

رموز هذا المشهد فى تصورى دبابة عربية تقصف قصر الحاكم، وجنود يحيطون بمبنى الاذاعة، كما أن من رموزه مصافحة السادات مع مناحيم بيجن فى كامب ديفيد، الى مصافحة ياسر عرفات والملك حسين إسحاق رابين وشيمون بيريز فى الساحة الغربية لحديقة البيت الأبيض فى واشنطن ومن رموزه المهمة أيضا الاعتراف الغربى بمنظمة التحرير الفلسطينية (كممثل شرعى ووحيد للفلسطينيين).

من التفاصيل الى الخطوط العريضة :

كما قلت هناك تفاصيل صغيرة وكثيرة وهناك هيكل عام يربط هذه التفاصيل وينظمها، ولا يجد الباحث أمامه من مناص (أخذا بالوقت المتاح) الا أن يختار ما يراه مهما وعاما ومشتركا من تلك المشاهد الكثيرة، وأن يشير الى الحوادث والشخصيات الرئيسية وأن يمد خطوط الواقع المعيش على امتدادها يستلهم خيارات المستقبل. حيث ان المشهد ملىء بالشخصيات والحوادث، بالوقائع والأوهام.

الخيارات العربية المستقبلية فى نظرى عديدة وتحمل اكثر من سيناريو واحد بعد التسوية القادمة ليس فقط باتجاه الدول المعنية كإسرائيل وفلسطين والدول العربية المحيطة بها ودول أخرى عربية مجاورة، ولكن الاحتمالات الممكنة، وتناقضها أيضا، حتى فى داخل كل دولة. وليس الموضوع قطريا فقط، ولكنه بجانب ذلك سياسى واقتصادى واجتماعى. لهذا كله فإن خريطة الحديث سوف تتركز على محورين:

الأول: السيناريوهات المحتملة للسلام ونتائجها على العرب وهى ثلاثة سيناريوهات:

أ - إما احتمالات انكفاءة مسيرة السلام وتداعياتها، ومن ثم العودة الى خيار الصقور.

ب - سلام بارد مقيد

ج - سلام نشط له تفاعلات عديدة على المستويين العربى والدولى.

والثانى: وله أيضا ثلاثة سيناريوهات ممكنة:

أ - تداعيات السلام على الوضع الاقتصادى

ب - تداعيات السلام على الوضع السياسى الداخلى لكل دولة عربية

ج - تداعيات السلام على العلاقات العربية/ العربية

من هذه العوامل السداسية المتداخلة من العوامل (الأساسية) - اذا تجاوزنا العوامل الثانوية الكثيرة - يتشكل مشهد سيناريوهات السلام القادم مع اسرائيل سلبا أو إيجابا. وهى تداعيات ليست فجائية ولكنها تراكمية، ومحصلتها تعتمد على أى اتجاه وبأية قوة سيؤثر واحد أو أكثر من هذه العناصر الستة الرئيسية فى مسيرة الأحداث.

المحور الأول :

١ - احتمال انكفاء مسيرة السلام :

هناك العديد من المراقبون العرب والأجانب من بينهم فلسطينيون يعتقدون أن السلام الاسرائيلى/ الفلسطينى هو سلام اسرائيلى فى الأساس. واستسلام فلسطينى، وأن فكرة غزة أريحا أولا هى مشروع قديم وهى بداية إعطاء الفلسطينيين (كيانا محدودا) فى نهاية المطاف فى أراضى محتلة بعد ١٩٦٧، ويخضع بشكل مباشر للسيادة الاسرائيلية وهى فكرة سياسية بدأ التفكير فيها فى نهاية الستينيات وتحددت معالمها فى السبعينيات وأخذت حيزها على أرض الواقع فى التسعينيات(٢) ومن يرى هذا الرأى فإن لديه مبررات عديدة منها المبررات الاسرائيلية والفلسطينية والعربية. وعلى رأس المبررات الاسرائيلية ما يعرف «بالقنبلة الديموغرافية الفلسطينية» وهى قنبلة متعددة الجوانب فى جزء منها التكاثر الفلسطينى فى كل من أراضى ١٩٤٨ ثم الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧، وهناك تحذيرات اسرائيلية مبكرة بهذا الخصوص، وقد بدأت الجهود الاسرائيلية بعد ١٩٦٧ فى محاولة (بعثرة) الفلسطينيين فى داخل اسرائيل الكبرى وخارجها، تحاشيا لتركزهم فى مناطق تكون منهم أغلبية. ثم ظهرت فكرة الوطن الفلسطينى البديل فى الأردن لاكمال هذه السياسة. ولكن كل تلك الجهود والمبالغ الطائلة التى انفقت لتكثيف الاستيطان اليهودى فى غزة والضفة الغربية وبالرغم من سياسة مصادرة الأراضى وتحويل المياه والتمييز العنصرى فإن كل ذلك لم يثمر الا عن وجود ما يزيد قليلا على مائة الف مستوطن فى الضفة الغربية وما يقارب من أربعة آلاف فقط فى قطاع غزة (عدا القدس) وفشلت سياسات إسرائيل المتعاقبة فى بعثرة الوجود الفلسطينى فى مناطق ١٩٤٨. وقد شكل التزايد السكانى الفلسطينى هما مقيما للسياسات الاسرائيلية المتعاقبة إلا أن ترك الأمور كما هى - مع متغيرات المستقبل - وجده الاسرائيليون أنه سيجعل فى اسرائيل أقلية يهودية وأكثرية فلسطينية هم مواطنين من الدرجة الثالثة. فى الجانب الاخر فإن اسرائيل فشلت فى أن تكون دولة اليهود فى العالم ففى خارجها اعداد اكبر من اليهود الذين يقيمون داخلها، ففى الولايات المتحدة يبلغ عددهم حوالى ستة ملايين فى الوقت الذى وصل فيه عددهم فى اسرائيل رغم تدفق هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى السابق (وكثير منهم ليسوا يهودا حسب تعريف من هو يهودى فى اسرائيل) الى حوالى أربعة ملايين وثلاثمائة وستين الفا؟!(٣)

بدون وجود دولة خالصة لليهود، تصبح اسرائيل فى المستقبل البعيد قابلة للذوبان. لذلك فإن الاحتفاظ بغزة والضفة الغربية بل وفى المستقبل بفلسطينى ١٩٤٨ يعرض الأيديولوجية الصهيونية للخطر.

بجانب ذلك هناك مبررات اسرائيلية عديدة مساندة منها - على سبيل المثال وليس الحصر - قصور سياسة الأحزاب

الاسرائيلية الدائم حتى مع الردع العسكرى الضخم. فقد أظهرت الانتفاضة الفلسطينية فى أواخر ١٩٨٧ عجز الآلات العسكرية الاسرائيلية عن الاستمرار فى وتيرة القمع لفترة طويلة، لذلك فإن تكاليف الانتفاضة إسرائيليا هى أعلى بكثير من أرقام الضحايا لدى الطرفين، وقد تحولت الأرقام من عشرة فلسطينيين مقابل كل إسرائيلى الى ثلاثة فلسطينيين مقابل كل إسرائيلى عدا ما تخسره إسرائيل سياسيا فى الداخل والخارج. وقد قدرت القيادة السياسية فى إسرائيل نتيجة لمجموع هذه العوامل أن هذا الظرف الدولى والغربى السائد فى بداية التسعينيات هو الوقت المناسب لتقديم وتطبيق فكرة الكيان الفلسطينى ولم يكن ذلك دون تخطيط أيضا كى تقبل الأطراف العربية (منفردة) هذه الخطوات.

فلم يعد سرا أن إسرائيل عملت بشكل مباشر أو غير مباشر على عدم تشجيع أطراف عربية للانخراط فى اتفاقات كامب ديفيد واستغلت (حران) بعض الأطراف العربية أفضل استغلال(٤) فقد وضعت (عقبات) أمام أطراف عربية عندما كان السادات يفاوض اسرائيل، وكان هدفها المعلن بعد ذلك أن اتفاقات السلام تتم مع دول عربية منفردة:

وهذا هو أيضا ما فعلته مع الفلسطينيين (ليس بدون مساعدة من الشعور الوطنى الفلسطينى ذاته بفكرة ثابتة هى أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين). وتحرص اسرائيل على ربط الدولة أو الكيان العربى المتصالح معها فى وثائق المصالحة بشىء من التفضيل يدعم المصالح الاقتصادية والتجارية بينها وبين إسرائيل (بشكل لا يوجد حسب علمى بين اية دولتين عربيتين). كما أن كل اتفاق جديد إسرائيلى مع دولة عربية يتسبب فى شرخ عميق مع دول أو دولة عربية أخرى، وحدث هذا بعد كامب ديفيد، وحدث ذلك بعد الاتفاق مع منظمة التحرير (داخليا ومع دول مجاورة) وحدث أخيرا فى الاتفاق مع الأردن عندما أثيرت من جديد قضية (الاشراف الدينى على المقدسات الاسلامية فى القدس) وهو الذى أثار زوبعة فلسطينية/ أردنية مازالت ذيولها تتفاعل. واذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار فإنه من المتوقع أن تجد إسرائيل طريقة ما لتوقيع اتفاق منفرد مع لبنان وآخر منفرد مع سوريا.

إسرائيل نظرت الى المصالح المختلفة للدول العربية وتعاملت معها على هذا الأساس، وقد علق ابا إيبان، المفكر الاسرائيلى ووزير الخارجية الأسبق، فى مقال منشور له(٥) على الصلح الاردنى/ الاسرائيلى الوشيك وقتها قائلا: « أن مشكلة الأردن كان سببها دائما هو التهديد المنطلق من الدول العربية. ولم يكن شىء يحمى الأردن الا استراتيجية الردع الإسرائيلية».

ومن المؤكد أن اسرائيل تتفاعل مع العرب - كما تراهم - دولا مفرقة لا كما يتخيلون أو يتخيل بعضهم صفا مرصوصا!

وينقلنا هذا الى المبررات الفلسطينية وبعض المبررات العربية للوصول الى اتفاق سلام إسرائيلى/ فلسطينى - لدى الشارع السياسى على الأقل - فإن المبررات تضع التسوية وبشكل شبه كامل، على «العرب الآخرين» فيقول أحد الكتاب العرب معلقا وبوضوح: (إن مشروع السلام هو هدية أمريكا لهذه الانظمة!! التى ساعدت فى ضرب صدام حسين)(٦) وهو قول ليس وحيدا أو معزولا. وفى قول آخر ما يلى: «باع العرب فلسطين مرة ثالثة حين أرسلوا جيوشهم فى مظاهرة عسكرية حقيقية هذه المرة «لتأديب» العراق واخراج صدام حسين من الكويت، وخرج صدام حسين من الكويت وخرجت فلسطين والفلسطينيون من دائرة اهتمام العرب.. عاقب العرب الفلسطينيين على موقفهم من صدام حسين»(٧)

هذه أصوات مزايدة ولكن ليست معزولة تحمل العرب الآخرين ما قبل به الفلسطينيون، ولو أنها ضاربة فى المزايدة ولها علاقة بعصر تجاوزته الأحداث، الا أن من يعتقد بها فى الشارع الفلسطينى والعربى ليسوا قليلين، يزيدها بالطبع تصريحات ياسر عرفات (المعتادة) فى التصريح أو التلميح بمثل هذه الأفكار أو ما يقاربها.

هناك وجهات نظر تضع اللوم فى التسوية الحالية على الفلسطينيين أنفسهم، هناك أصوات مثل إدوارد سعيد تقول: «غزة أريحا أولا يهدد الكثير من المعانى والرموز والقيم فى ثقافتنا وفى وجداننا (الفلسطينى) كما أن هناك تبريرات مضادة. تتبنى فى حدها الأقصى (المرحلية) وفى حدها الأدنى (الواقعية) « بعض رموز هذا التيار الفلسطينى يقدم تبريرات مثل توقف طموح إسرائيل (التوسعى) وانتهاء فكرة إسرائيل (التوراتية) وقبول الفلسطينيين ككيان له وجود على الأرض فوق ذلك (سئم المنافى بما فيها من تصنيع بشرى منافى لما يشبه الحياة)(٨)

رغم التبريرات المختلفة والمتضادة فى بعض منها التى يقدمها الساسة والكتاب للتسوية الحالية، يبقى جوهر الموضوع هو سقف الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى، هنا أيضا تتعدد القراءات لنصوص الاتفاق إلا أن إعلان المبادىء الذى وقع فى ١٩٩٣/٩/١٣ بين منظمة التحرير وإسرائيل واتفاق القاهرة الذى وقع فى ١٩٩٤/٥/٤ وكلاهما على قاعدة اتفاق أوسلو الشهيرة يقيدان سلطة الحكم الذاتى فى منطقة غزة وأريحا من خلال إلزامها بتحديد سلطاتها ونشاطها ومجال عملها فى حدود المنطقة الجغرافية التى تسلمت ادارتها. وحرم عليها فى الوقت عينه أى تمثيل سياسى أو دبلوماسى خارجى، وهى اتفاقيات تقيد كل تطور فى المستقبل بمفاوضات جديدة، ويرتبط السماح بذلك التطور اللاحق بنجاح الخطوة التى تسبقه، أى أن هناك اختبار نوايا دائما على كل خطوة.

لقد سكت إعلان المبادئ واتفاق القاهرة الذى تلاه عن قضايا مهمة وأساسية فى تطوير الحكم الذاتى الفلسطينى، كما يرغبه المتفائلون فى أوساط منظمة التحرير الفلسطينية، والذى يقود فى النهاية - فى نظرهم.

الى دولة على جزء من التراب الوطنى الفلسطينى، وسيبقى التطور الى الأفضل معلقا على رغبة اسرائيل ومحكوما بالتطورات داخلها. لذلك فإن وجهة نظر المتشائمين لا تعتمد فقط على العاطفة، إنما على الحسابات السياسية، وهم يرون ان احتمال فشل المسيرة السلمية الاسرائيلية الفلسطينية وارد ومحتمل. وصخرة الفشل ثنائية الشد تتمثل فى تنازل اسرائيلى (أقل) ومتطلبات فلسطينية (اكثر)، وبين الأقل والاكثر يجرى شد الجانبين بعيدا من المتشددين الفلسطينيين من جهة والمتشددين الاسرائيليين من جهة اخرى. فهناك قوى ومنظمات ومصالح ليس فى جدول اعمالها اتمام السلم المرجو.

نتيجة لتفاعل العوامل الأخيرة بشكلها السلبى فإن سؤالا يطرح فى إطار هذا السيناريو هل الحكم الذاتى الفلسطينى سوف يتطور الى حل افضل يقبله معظم الناقدين أو ينتهى بالعودة الى ما كانت عليه الأمور قبله، اى عودة الاحتلال المباشر للضفة وغزة، او سيتطور الى حل ثالث مثل كونفدرالية مع اسرائيل أو الأردن أو الثلاثة معا؟

وبمراجعة تجارب الحكم الذاتى المتشابهة عندما يوجد شعبان مصالحهما متناقضة تربطهما علاقة محتل، وشعب تحت الاحتلال، فإن مثل هذه المراحل الانتقالية لا تعمر طويلا، فقد انتهت تجارب من مثل هذا النوع الى «سلطة كيانية» دولة فى الغالب، وفى حالات قليلة انتهت الى عودة الاحتلال أو الانتداب ولكن لمرحلة معينة ايضا وعلى الرغم من خصوصية القضية الفلسطينية وانفراد مدخلاتها فإنها لا تدعونا الى اشتقاق حالة ثالثة. لذلك فإن احتمال العودة الى الاحتلال قائمة. وفق هذا السيناريو. هذه الفكرة (عودة الاحتلال) على احتمالاتها الضئيلة سوف تطلق آليات جديدة وتدفع بمنطقة الشرق الأوسط بكاملها فى أتون صراع جبار تشترك فيه قوى محلية ودولية.

ب ـ سلام بارد مقيد :

يبدو أن الجسم الرئيسى فى السياسة العربية قد قبل بالفعل بفكرة السلام مع اسرائيل منذ أن طرحت مبكرا «فكرة الأرض مقابل السلام» وبالتالى، يرى هذا السيناريو، أن تطور الحكم الذاتى الفلسطينى والعلاقة السلمية بين اسرائيل وكل من جيرانها الاردن ولبنان وسوريا ومصر وما خلف هؤلاء الجيران من دول عربية وجدت لتبقى، إلا أن هذا السيناريو يفترض أن يكون هناك سلام دون تطبيع او بتطبيع محدود، اما السلام والتطبيع الكاملان فهما يعنيان تداعيات فى داخل الاقطار العربية اقتصاديا وسياسيا وربما اجتماعيا بعضها ـ او معظمها ـ ليست مستعدة لها فى هذه اللحظة التاريخية.

ويبدو ان مصر هى المثال الاكثر اهمية فى مثل هذا السيناريو، فقد حرصت الحكومة المصرية على وضع حدود للتطبيع مع اسرائيل بعد توقيع معاهدة الصلح فى ١٩٧٩، ولم يتجاوز مثلا حجم التجارة بين البلدين فى أكثر السنوات منذ ذلك الحين حتى الآن مائتى مليون دولار سنويا (ضمنها مبيعات النفط المصرى لاسرائيل المنصوص عليها فى اتفاق السلام بينهما) ليس التنافس الاقتصادى بين اقتصاديات الدول العربية واسرائيل (الذى سنعرض له لاحقا) هو فقط عقبة السلام الكامل، بل وايضا قضايا مثل الامن (القومى) العربى و(الهوية) العربية اضف الى ذلك المقاومة على المستوى (الفكرى). لذا فإن مفهوم «قومية شرق اوسطية» الذى يطرح فى بعض الاوساط الاسرائيلية يجد له من المقاومة السلبية العربية ما يمنع قبوله، لان تبدل النموذج الفكرى حتى لدى المتحمسين للسلام يمثل معوقات جديدة منها قبول(العدو) السابق كصديق جديد. ولا يزال هناك فى مصر نقاش واسع حول التطبيع تقوده تجمعات شعبية لسان حالها يقول نعم للسلام ولكن لم يحن وقت التطبيع الكامل. ويصل النقاش الى درجة من الحيرة تجعله محورا لانقسام مجتمعى، وفى الوقت الذى تستطيع فيه دول الجوار العربى أن تحذو حذو النموذج المصرى فى السلام البارد لأسبابها الخاصة، إلا أن الحالة الفلسطينية تبدو هنا معقدة أكثر، فالسلطة الفلسطينية عليها أن تقيم علاقات اقتصادية وثيقة بإسرائيل، هذه العلاقة سوف تقود بالطبع باتجاه الاردن ذى العلاقة الخاصة بالضفة الغربية، وربما فى وقت لاحق بالدول العربية الاخرى. ومن المفارقات الواقعية ـ ان صح التعبير ـ ان القيادة الفلسطينية تطالب بحق أكبر من سوق العمالة فى إسرائيل للعمال الفلسطينيين(٩)، كما ان هذه القيادة التى انتقلت من رسالة «التحرير الوطنى» الى حكم ذاتى محدود، لا تستطيع ان تغامر فى الفشل فى تحقيق هذه المهمة المحدودة. لقد وضعت القيادة الفلسطينية نفسها فى اعلان المبادئ فى موضع اختبار تتحمل هى فشله فأملها فى الخلاص هو السير حتى نهاية الطريق.

إن السلام بدون تطبيع أو تطبيع محدود يناسب الدول المحيطة، لأن السلام والتعاون الشامل قد يؤديان الى (مشكلات) سياسية جديدة فى تلك الدول، إذ سيتحتم على الكثير من الفعاليات السياسية ـ ومن ضمنها الحكومات ـ إعادة صياغة ما اعتبرته دوما ـ الى فترة قريبة ـ سبب وجودها وشرعيتها وهو الصراع مع اسرائيل.

السلام البارد أى الحد الادنى من السلام، ونعنى به عسكريا وقف الحرب أو مستوى أعلى من وقف اطلاق النار، أو مع تطبيع محدود لن يكون مقبولا من اسرائيل ـ لفترة طويلة ـ وكذلك من السلطة الفلسطينية، فالفلسطينيون يعترضون على الوهم الاسرائيلى القديم بالقدرة على تحقيق المصالحة مع العالم العربى من فوق رؤوس الشعب الفلسطينى(١٠) وفى كلام آخر إن الطريق الاسرائيلى الى العرب يمر بالفلسطينيين، كما يعتقد الفلسطينيون أو يتمنون. كما انه سيكون محل اعتراض من الدول الراعية خاصة الولايات المتحدة ففى نظرها لا يوجد نصف سلام. والسلام يعنى التطبيع الكامل.

جـ ـ سلام نشط :

فى حفل اعلان المبادئ الذى وقع فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، ومع مرور الموقعين على الحضور.. بعد التوقيع للسلام البروتوكولى التفت سفير عربى محرج من الموقف لآخر عربى مثله ـ من الحضور ـ وقال: هل نصافح اسحق رابين وشيمون بيريز، فالتفت اليه الآخر وقال: يبدو انك لم تفهم الموضوع! You Are Missing The Point فقد صافحت القيادة الفلسطينية فلماذا تمتنع؟

كل الدلائل تشير الى أن السيناريو ـ الثالث ـ السلام النشط هو المتوقع فى ظل الظروف التى نعرفها الآن ـ الاقليمية والدولية ـ والمدخل هو التوقيع الفلسطينى.

(فالعالم كله أصبح يعرف ـ كما يقول كاتب فلسطينى(١١)ـ أن الفضل كله فى إطلاق مسيرة السلام يعود الى الفلسطينيين شعبا وقيادة والى الثمن الباهظ الذى دفعه هذا الشعب عبر الانتفاضة وعبر تحليهم الخارق بالصبر على الشروط المجحفة التى فرضت عليهم).

«الشروط المجحفة» التى يصفها الكاتب وآخرون هى التفاصيل الدقيقة التى ربطت الحكم الذاتى الفلسطينى بإسرائيل، والتى رسمت توجهات عامة ومستقبلية للعلاقات الاسرائيلية / الفلسطينية/ العربية القادمة أيضا، ولا يستطيع الفلسطينيون ولا الاسرائيليون وبقية من وقع اتفاقيات السلام وحتى الآن ـ ربما عدا مصر ـ التراجع عن ذلك المسار لأن التراجع فى حده الادنى سوف يطلق المبررات لرفض الرافضين وتبرير رفضهم عمليا سواء كانوا عربا أو اسرائيليين، وبالتالى الدخول فى «فوضى سياسية».

مسار السلام أطلق آلياته الخاصة به، على سبيل المثال فإن من المعروف أن الاردنيين كانوا دائما على اتصال بالاسرائيليين، ولكنهم لم يستطيعوا الوصول معهم الى اتفاق سلام جزئى نتيجة الضغوط العربية من جهة ولأن اسرائيل كانت تطالب بشريحة واسعة من الاراضى الاردنية من جهة أخرى وهى أراض تعتبرها اساسية لحماية أمن اسرائيل من الفلسطينيين بعد الاتفاق الفلسطينى، لم تعد تلك المطالبة أو التعنت واردة بالنسبة لاسرائيل الآن.

المحور الاسرائيلى، الفلسطينى، الاردنى ليس خيارا خياليا بل ان احتمالاته اقرب مما يتوقع حتى الداعون اليه فى البدء وهو خيار يصل بالاسرائيليين الى أبعد من دول الجوار العربية ليأخذها فى علاقات مع بعض دول المغرب العربى وكذلك دول الخليج.

ويبدو أن السلام النشط على قاعدة دول وكيانات (اقل من دولة) هو القطار الذى يتحرك الآن فى الشرق الاوسط بمباركة من الظروف الموضوعية المهيأة وكذلك القوى الدولية.

وهو سلام له تفاعلاته العميقة على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى المنطقة ككل.

المحور الثانى :

١ ـ تداعيات السلام على الوضع الاقتصادى :

أحد العوامل التى سوف تدفع بقطار السلام الى الامام او تعطله وتعيده الى الخلف هو العامل الاقتصادى ومدخله هو اراضى الحكم الذاتى الفلسطينى، إن اتفاق باريس الاقتصادى بين الفلسطينيين واسرائيل الذى وقع فى ابريل ١٩٩٤ جاء مقيدا بإعلان المبادئ فى أوسلو فى خريف ١٩٩٣، ونص هذا الاتفاق على إطلاق التبادل التجارى بين منطقة الحكم الذاتى الفلسطينى والدول العربية المجاورة، وقيام سلطة النقد الفلسطينى والسيطرة الفلسطينية على أسواق رأس المال، والضرائب، والحوافز الاستثمارية. الاتفاق بالطبع لا يعطى الفلسطينيين الحق فى أن يديروا علاقاتهم الاقتصادية الخارجية كما يريدون وحسب مصالحهم. وعلى الرغم من أن معدل انتاج الفرد فى الضفة الغربية يفوق مثله فى الدول العربية المجاورة، إلا أن ذلك لا يعطى صورة حقيقية للوضع الاقتصادى الضعيف فى الضفة الغربية وغزة. فبجانب تردى البنى والخدمات الاساسية، مثل الكهرباء والماء ونظم التعليم والخدمات الصحية والتى تجعل سكان الاراضى المحتلة فى وضع يقارن بأفقر الدول فى العالم الثالث، فقد كانت اسرائيل ـ منذ أواسط الثمانينات ـ تستحوذ لنفسها على نحو ثلث مجموع الضرائب التى تفرضها على السكان العرب ـ دون إعادة استخدامها فى نفس المناطق ـ بجانب ذلك فإن سوق العمل الاسرائيلى يبقى المجال الاكبر لقوة العمل الفلسطينية وعلى مدى الخمس والعشرين سنة الاخيرة فقد تم دمج الاقتصاد الفلسطينى بالاسرائيلى الى درجة أن الاول اصبح تابعا للاقتصاد الثانى، وفى الوقت الحاضر تبلغ التجارة الفلسطينية مع اسرائيل ٩٠٪ من المجموع. من هذا الترابط، دخل الاقتصاد الاردنى، فقد أصبح الدينار الاردنى عملة معترفا بها، وفتحت فروع لبنوك أردنية تتمتع بحقوق تجارية فى منطقة الحكم الذاتى الفلسطينية، هذا الترابط سيقود بشكل مؤكد الى علاقات اقتصادية بين الاطراف الثلاثة، وحتى لو اقتصر الامر على إعادة التوضيب فى فلسطين للصادرات الاسرائيلية فإنه سيكون مستحيلا حتى على أكثر الدول العربية عزوفا الا يكون لها روابط اقتصادية باسرائيل.

بلاد مثل مصر وسوريا فى المستقبل ودول عربية أخرى سوف تجد نفسها أمام أبواب مفتوحة للتجارة بينها وبين اسرائيل، حيث ان التطبيع الاقتصادى هو مطلب اساسى من منطلق سياسى اولا لأن ربط العلاقات الاقتصادية يوثق السلام ومن منطلق مصلحى حيث ان اقتصاد اسرائيل ومؤسساتها اقوى من أى من الدول العربية، ويشعر الاسرائيليون بالثقة فى قوتهم الاقتصادية الى درجة أن فكرة الشرق أوسطية يروج لها بشكل واسع ـ على الرغم من مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى البنيوية فإنها اقل بكثير من مشكلات الاقتصاديات العربية.

والارقام الخام يمكن أن تحدد لنا صورة - ولو عامة - للمقارنة. فمثلا في بداية التسعينيات كان اجمالي الدخل القومي الاسرائيلي يعادل ١١.٩٦٢ دولارا امريكيا للفرد مقابل ١١٩٠ لسوريا و٩٤٤ للاردن، ١٢٢٤ دولارا في الاراضي المحتلة و٧٠٠ دولار فقط في مصر بجانب ذلك فإن التفاوت في مستوى النمو الاقتصادي يظهر في توزعه على قطاع الانتاج فالانتاج الصناعي في كل من مصر وسوريا والاردن على التوالي ٣٠٪، ٢٣٪، ٢٦٪ اما القطاع الزراعي ١٨٪، ٣٠٪، ٧٪ على التوالي.

على عكس ذلك في اسرائيل فإن نسبة الانتاج الزراعي لا تتجاوز ٣٪ من الانتاج القومي فيما يصل الانتاج الصناعي الى ٣٠٪ وقطاع الانشاء الذي يحسب منفصلا عنه الى ١٠٪ وتشكل الخدمات نحو ٦٦٪ من مجمل الانتاج، الى ذلك فإن الانتاج الصناعي والخدماتي يحقق نسبة من القيمة المضافة أعلى بكثير منها في البلاد المجاورة، فبنى التصدير والحصة المهمة للمنوجات المتقدمة تكنولوجيا تضع اسرائيل في مستوى متفوق تجاريا.

والمعروف أن نسبة ربح أعلى تعود لمنتجي السلع ذات القيمة المضافة الاعلى، مقارنة بمنتجي بضائع ذات قيمة مضافة اقل.

والنتيجة أن التجارة بين العرب واسرائيل ستؤدي الى أرباح اكثر للاسرائيليين، خاصة إذا قامت اسرائيل بتعديل جزء من انتاجها كي يتوافق مع الحاجات العربية، وسيقود الى انتقال رأس المال في اتجاه واحد لصالح اسرائيل، هذا بالطبع غير التجارة غير المنظورة كالسياحة مثلا.

هناك مبررات - ولو كانت جزئية - للمخاوف العربية من أن قوة اسرائيل الاقتصادية يمكن ان تقود بسهولة الى علاقات غير متوازنة تخدم مصالح الطرف الاقوى، ويلوح البعض ان اسرائيل هدفها الفائض المالي العربي النفطي، وكذلك اسواق الدول النفطية في الخليج. ويصف هذا البعض هذا التصور من خلال زواج ثلاثي هو المال الخليجي، والعمالة العربية، والعقل الاسرائيلي!

رغم أن البعض يعتقد في أن إنهاء حالة (الاحتراب) بين العرب واسرائيل سوف تحرر نسبة كبيرة من الدخول القومية للاقطار المعنية من أجل استخدامها في التنمية بعيدا عن الانفاق المتعاظم لشراء السلاح وتكديسه، فإن العكس يمكن أن يكون صحيحا، حيث ان الاعداء المحتملين خارج اطراف السلام موجودون، وتشير الدراسات على اعتبار بلد مثل إيران مصدر تهديد اقليمي، كما أن الاحتراب قد يظهر في الاقليم لأسباب اقتصادية أو ايديولوجية، لذلك فإن الصرف على السلاح مازال مستمرا، فمثلا في مصر تزايد حجم القوات المسلحة والانفاق على السلاح بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩، وإذا كان تأثير اتفاق منفرد غير تأثير سلام شامل، إلا أن موقف الاردن يؤكد ما ذهبنا اليه وهو مطالبتها بعد توقيع اتفاق سلام مع اسرائيل تزويدها بالسلاح الحديث من الولايات المتحدة. كما انه ليس من المتوقع أن تحول مصانع اسرائيل الحربية - بين عشية وضحاها - الى مصانع لانتاج السلع المدنية.

ب - الوضع السياسي العربي الداخلي :

يبدو من استعراض الاحداث الماضية ان هناك علاقة قوية بين المراحل المتتابعة للصراع العربي الاسرائيلي والاستقرار الداخلي للدول التي شكلت اطراف الصراع مباشرة. فالحكومات المهددة داخليا حاولت تقوية شرعيتها المتناقصة من خلال اتخاذ مواقف متصلبة وفي بعض الاوقات (مزايدة) كانت تصل في بعضها الى حرب مقصودة أو الاستعداد للحرب نتيجة تداعيات داخلية وكانت الانتصارات والهزائم في هذا الصراع قد هزت أو غيرت في اشكال الانظمة السياسية العربية.

واختارت اسرائيل الحرب مع العرب - في كثير من الاحيان لانها لم تفهم او لم ترد ان تفهم أن (المزايدات) العربية جزء من الصورة المحلية للصراع السياسي الداخلي، وعلى مستوى أعم فإن الكثير من التغيرات السياسية التي تمت في الاقطار العربية في نصف القرن الماضي يمكن ربطها بشكل أو بآخر بالصراع العربي الاسرائيلي.

على عكس ذلك فقد بدا أن إعتبارات الاخطار الخارجية، والانتصارات الاسرائيلية قد عززت من الاستقرار الداخلي لاسرائيل وساهمت في استمرارية النظام الاسرائيلي، وهو النظام المشكل على الهيئة الغربية. السياسية (احزاب وتبادل سلمي للسلطة) رغم ضغوط اليمين الاسرائيلي الأصولي. والسؤال هل سيؤدي السلام الشامل مع اسرائيل الى استقرار سياسي في الدول العربية ويستمر الاستقرار في اسرائيل أم يحدث العكس؟

سيكون للسلام وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية الطبيعية احتمالات عديدة، فسيكون على الحكومات والاحزاب السياسية العربية - التي اعتمدت على الصراع لتبرير وجودها - البحث عن، أو تغيير برامجها الداخلية، وسيكون تبرير استمرار حالة الطوارئ في سوريا منذ ١٩٦٣ وفي مصر ١٩٨١ تبريرا غير منطقي، ولابد أن تبحث الأنظمة عن شرعية جدية للسلطة للاتكاء عليها بدلا من شرعية القمع والقسوة والتي كانت مبررة (بوجود عدو خارجي يمارس العدوان ويبغي التوسع).

فهل سيتحول الصراع مع العدو الخارجي الى صراع داخلي يمكن في جانب منه بروز تحالف بين المؤسسات العسكرية العربية التي رسخت وأصبح لها امتيازات ومصالح مع رأس المال الخاص والصاعد مما قد يؤدي الى إطلاق قطاعات اجتماعية تطالب بالمشاركة السياسية.

من اللافت للنظر ان احد شروط سلطة الحكم الذاتي هي اجراء انتخابات فلسطينية حرة. والكثير من الدراسات التي تمت حتى الآن تؤكد لنا أن الفلسطينيين ينظرون الى (التجربة الاسرائيلية) في الديمقراطية والحريات العامة

بإعجاب، اكثر مما ينظرون إلى اية تجربة سياسية عربية.

هناك إذن ثمن سياسى لابد أن يدفع، ولكن كيف وبأية طريقة؟

إحدى القواعد المهمة فى تعامل امريكا مع المنطقة انها تشترط ثلاثة شروط - حتى مع الأحزاب السياسية الدينية - وهى الديمقراطية (بأشكالها المختلفة) والسوق الحرة والسلام مع اسرائيل. فالحركات التى ترفع راية العداء (للصهيونية) واسرائيل مثل احزاب الله والحركات الاسلامية السياسية او القومية ستواجه على الأرجح خيارين أحدهما اشبه بالانتحار - فى مواجهة السلطات الاسرائيلية المسالمة أو الاعدام فى مواجهة السلطات العربية المسالمة ولايوجد خط ثالث بين الاثنين، فبقاؤها على خطها الأصلى فى الرفض والمقاومة لاسرائيل يعرضها للقمع، وتركها لذلك الخط السياسى المقاوم يفقدها سبب وجودها! وهناك بالطبع طريق ثالث هو المصالحة بين هذه الحركات واسرائيل، وقد ينتج عن ذلك تمكينها - بعد الموافقة والتطويع - للوصول الى الحكم او صرف النظر عن البقاء فيه كما هو حاصل فى السودان مثلا.

إن الدفاع عن المصالح من خلال الدفاع عن العلاقات الجديدة سيشكل تحالفات - غير مرئية الآن - منها على سبيل المثال تحالف منظمة التحرير - او الجزء القابل منها للتطبيع - ضد فلسطينيي الداخل والخارج الرافضين للسلام، وقد يؤدى ذلك الى حرب أهلية فلسطينية تقضى على المكاسب القليلة التى حققتها التسوية.

ومن جانب آخر قد يحدث السلام تخلخلا فى الاستقرار الاسرائيلى نتيجة بعدها عن الدولة «التوراتية»، والبعد عن شعارات «اسرائيل وطن اليهود فى العالم»، بأن تصبح فقط دولة أخرى شرق أوسطية، فان كان الصراع مع العرب قد أهلها للاستقرار، فربما السلام مع العرب قد يؤهلها - وهذا مستبعد ولكنه محتمل - إلى صراع داخلى.

جـ - تداعيات السلام على العلاقات العربية/ العربية :

انتقدت الجامعة العربية دول مجلس التعاون على قرارها برفع مقاطعة اسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، وهو أول انتقاد يوجه من الجامعة العربية الى كتلة عربية، ومن الغريب ان هذا الانتقاد تزامن مع الاعلان عن بدء علاقات دبلوماسية مباشرة بين كل من تونس والمغرب مع اسرائيل.

ومن جهة أخرى يحاول العراق المعزول عربيا ودوليا فتح ثغرة فى جدار العزلة بمحاولة الحديث مع الاسرائيليين. والآخرون ليس لديهم مانع لولا تعنيف أمريكا لهم فالحديث مع العراقيين فى هذا الوقت ليس ذا فائدة سياسية.

إشارتان من الاشارات العديدة التى أطلقتها آليات السلام الفلسطينى الاسرائيلى. ولاشك أن هذا السلام وتداعياته سوف تصعد من هذه الآليات باتجاهات شتى فى إطار العلاقات العربية.

على المستوى الاعلى ستحاول بعض الدول العربية أن تقدم نفسها على انها الوسيط الممكن بين الدول العربية الاخرى واسرائيل. الفلسطينيون سوف يحاولون ذلك، وربما غيرهم. فى الوقت الذى سوف تصنف فيه اسرائيل الدول العربية التى تريد توثيق العلاقات معها من منظور مصالحها السياسية والاقتصادية، والأخيرة (المصالح الاقتصادية) ستكون هدفها على الدوام الدول ذات القدرة المالية المرتفعة وعلى رأسها دول الخليج.

اذا كان الصراع مع اسرائيل فى العقود الأربعة المنصرمة قد بلور «العروبة السياسية» إلا أن السلام مع اسرائيل بدءا من الخطوات المصرية قد أبطأ زخم العروبة السياسية. ومنذ ٧٣ (أى منذ عشرين عاما لم تقم مواجهة عسكرية بين العرب واسرائيل ورافق هذا الانسحاب الحكومى العربى، تدهور فى مستوى الاهتمام الشعبى حتى أصبحت العروبة السياسية جثة هامدة وقد تصبح الدول العربية كدول كثيرة فى مناطق عديدة من العالم، تتماثل فى اللغة والدين والعرق، وتختفى منها «الروح القومية» والاحساس بالمصير الواحد وهما اللحمة التى جمعت الدول العربية. ولكنها اليوم - ومع تعاملنا بالواقع - فإن الدول العربية يمكن أن تصبح مثل دول أوربا اللاتينية فى أمريكا الجنوبية، تجمعها كل العناصر التى ذكرناها ولكنها دول قطرية متفرقة.

الصراع العربى/العربى كان معنا ومغطى بأشكال ايديولوجية افترض فيها طرف عربى أنه يمثل طموح العرب، الى أن جاءت كارثة احتلال العراق للكويت، فبانت التناقضات العربية على حقيقتها، فلم يعد المطلوب حفظ الأمن العربى، بقدر ماظهرت اهمية حفظه من تهديد دول عربية الى دول عربية أخرى.

يقول أبو غزالة (وزير الحربية المصرى الأسبق):

(يتناول الكثير من المحللين والكتاب الحديث عن الأمن العربى وترتيباته وحقيقته فى حين يصدمنا الواقع والأفعال التى تتعارض مع ما تحدث عنه هؤلاء.. أجد دولا عربية أصبحت تمثل تهديدا لدول عربية اخرى، ودولا تعمل على نسف الاستقرار داخل دول اخرى. بحجج مختلفة.. لاتوجد قناعة لدى الكثيرين بأهمية التجمع العربى او الأمن العربى).(١٢)

هذه التناقضات العربية الكامنة والظاهرة على السطح، وبدخول إسرائيل فى حلبة العمل السياسى الاقليمى كدولة غير عدو، بالتأكيد سوف تتغير التفاعلات بأشكال عديدة، وهى على الأقل ذات وجهين: الأول كيف ستحاول اسرائيل تحقيق مصالحها باتجاه الدول العربية كل على حدة، والثانى سوف تحاول الدول العربية - كل على حدة أو من خلال تجمعات إقليمية أصغر - أن تحقق مصالحها باتجاه إسرائيل.

يساهم العرب في تعميق شقة الاختلاف العربي، وماهي الأطراف الأضعف والبعيدة تتهم مسبقا بالتعلق بإسرائيل فيقول كاتب مثل الاستاذ محمد سيد احمد: (سوف يصاحب احلال الراديكالية الاسلامية محل الراديكالية القومية التعبير الاكثر شيوعا عن الهوية، يعني إضافة سبب جديد للصراع العربي/ العربي وإعطاء اسرائيل فرصة أوسع لاستغلال التناقضات العربية/العربية وتشجيع اسرائيل على خلق كيانات مميزة داخل العالم العربي تحتمي بها بدلا من تجانس العرب في مواجهتها) (١٣)

ولنلاحظ هنا فكرة استغلال اسرائيل للتناقضات، وفكرة خلق كيانات جديدة.

إذ إن بعض المفكرين العرب يرون أن هناك احتمالا للتأثير الأكبر من جانب إسرائيل في الدول العربية. إلا انهم لايناقشون بعمق متى كان العرب متجانسين. في غير اللغة والبيانات العلنية المكتوبة! ويشير بعض المحللين العرب الى أن هناك تناقضا عربيا/عربيا عميقا وبعيد المدى هو التناقض بين الأخضر (رقعة الأرض العربية المزروعة والمكتظة بالسكان - الرقعة المحيطة بإسرائيل، واقيمت فيها أنظمة عسكرية) والأصفر (الأرض الصحراوية التي بها أغلب مستودعات النفط) .(١٤)

هذا التناقض - يرى العديد من المحللين في الرقعة الخضراء - انه سبب اساسي يعترض وحدة وتماسك الوطن العربي. وهو سبب في رأيي متهاو بل ضعيف، لعدة أسباب أبرزها فشل الأخضر أساسا في إقامة وحدة متماسكة! إلا ان اللوم وتحميل الفشل في الحروب والمغامرات العديدة وضع على «الأصفر» كما أن لوم الانسياق الى السلام السياسي يوقع اليوم على «الأصفر» ايضا.

من ضمن السيناريوهات المطروحة في الاطار العربي/العربي أن إسرائيل سوف تكون الملاذ الأمني والسياسي لبلاد عربية قد تجد تناقضات بينها وبين بلاد عربية أخرى، على اعتبار ان إسرائيل يمكن أن تلعب دور «إطفاء الحرائق» وهو قول فيه من التخمين اكثر من الواقع، لأن العالم تحكمه توازنات اكبر بكثير من إسرائيل من جهة، ومن جهة اخرى لا تستطيع اخذا بتركيبها الاقتصادي والسكاني والسياسي إلا أن تتدخل عندما تهدد مصالحها مباشرة. لذلك سيبقى عبء تنظيم البيت العربي على عاتق العرب.

هوامش :

١ - غسان سلامة: التسوية، الشروط.. المضمون - اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي - الرباط ٢٧، ٢٣، ١٩٩٤/٦/٢٨.

٢- التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر: محمد خليفة: خطط إسرائيل بشان الكيان الفلسطيني اكتملت منذ عشرين عاما، جريدة الحياة ١٩٩٤/٧/٢٧.

٣- طلال أحمد: ماذا بعد الحكم الذاتي؟، جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٤/٧/٢١.

٤- جميل مطر: توظيف النزاعات العربية في خدمة السلام، الحياة ١٩٩٤/٨/٥.

٥- نشر في الهيرالد تريبيون الدولية في ١٩٩٤/٧/٢١ وكان قد نشر في النيويورك تايمز.

٦- بطرس حرب: الحياة، ١٩٩٤/٧/١٢.

٧- صفوت حاتم: حتى لايبيع العرب فلسطين للمرة الرابعة، جريدة القدس/لندن ١٩٩٤/٨/٢.

٨- انظر مجلة الوسط ٥/٣٠ إلى ١٩٩٤/٦/٥ في نفس المرجع السابق.

٩- عرض لتحديات التنمية في الاقتصاد الفلسطيني، ملخص، الحياة ١٩٩٤/٧/٢٦.

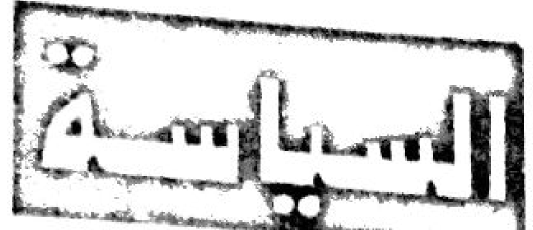
١٠- اميل حبيبي: ليس لنا سوى انفسنا، الشرق الأوسط ١٩٩٤/٧/٢٩.

١١- اميل حبيبي: مصدر سبق ذكره.

١٢- روز اليوسف بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢٦: رقم ٣٤٥٩.

١٣- محمد سيد أحمد: التحولات المرتقبة في النظام السياسي العربي الاقليمي: ورقة مقدمة لندوة مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، اكتوبر ١٩٩٤.

١٤- المصدر السابق.



خمسون عاما على جامعة الدول العربية

إعداد :
د. أسامة الغزالى حرب   أحمد إبراهيم محمود

المحتـويات





تقديم

في الذكرى الخمسين لتأسيسها، تقف جامعة الدول العربية على أعتاب مرحلة انتقالية تاريخية، حيث أدت التحولات العاصفة الجارية على المستويات الدولية والاقليمية والعربية، بل والداخلية في كل دولة عربية على حدة، الى طرح تحديات عاتية أمامها. انها تحديات لم تنشأ الجامعة أصلا لمواجهتها، ولكنها تجد نفسها مضطرة بالضرورة للتعامل معها، فضلا عن ضرورة التعامل ايضا مع المشكلات التقليدية التي صاحبت انشاء الجامعة العربية منذ البداية، وظلت تتصاعد مع تطور عملها، ومازالت قائمة حتى الوقت الراهن. وهكذا أضحت العلاقات العربية - العربية، يغلب عليها طابع التفتت والتشرذم بصورة غير مسبوقة على الاطلاق في أي وقت مضى منذ بداية عهد الاستقلال التحرر الوطني في العالم العربي، فيما يمثل نتاجا مباشرا لتجربة الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية. كما ان تطورات التسوية السياسية بين العرب واسرائيل، وماتنطوي عليه من بدء تخليق نظام اقليمي يشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها، تطرح بدورها تحديات اضافية أمام الجامعة العربية فيما يتعلق بالدور المحتمل لها في ظل هذه التطورات. وأخيرا، ليس هناك من شك في ان التحولات الهيكلية الحادثة في بنية النظام الدولي ذاته تفرز بالضرورة انعكاسات بالغة الأهمية على العالم العربي بأكمله، وعلى مؤسسة العمل العربي المشترك.

والواقع، ان جامعة الدول العربية كانت واعية على مايبدو لجملة هذه التحديات، وقامت الأمانة العامة بتقديم العديد من المشروعات والمقترحات الرامية الى تطوير أداء الجامعة في العديد من مجالات العمل العربي المشترك، لاسيما مجالات الأمن القومي العربي

والمصالحة بين الدول العربية والتعاون الاقتصادى وتعزيز علاقات التعاون فى مختلف المجالات، وشكلت هذه الخطوات دليلا على محاولة الجامعة العربية التصدى للتحديات العديدة التى تجابهها، ولكن هذه المشروعات لم تكن ترقى مع ذلك الى مستوى الخطة الكلية القادرة على تجاوز الأزمات العربية الراهنة من خلال تحديد السبل الاجرائية الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون بين الدول العربية فى مختلف المجالات، ناهيك عن أن الخطوات التى قطعت لم تكن مترافقة مع مساعى سياسية مكثفة وخلاقة لتقريب المواقف ووجهات النظر العربية، وتجسير الفجوة القائمة فيما بينها، وارساء أرضية مشتركة للعمل العربى المشترك، مما أدى فى نهاية المطاف الى تجميد الأنشطة المبذولة على كافة تلك المحاور.

ومن ثم، فان جامعة الدول العربية تنهى نصف القرن الأول من عمرها وهى ماتزال تواجه حقيقة ان تلك الفترة من العمل العربى المشترك لم تفلح فى اقامة هيكل تنظيمى عربى متماسك قادر على الصمود فى مواجهة الأنواء والعواصف التى تهب على العلاقات بين الدول العربية الأعضاء، بل ومن دون ان تكون لديه قدرة على التحرك المستقل لتحجيم التدهور والتمزق فى تلك العلاقات، ومع أن هذه المعضلة تكاد تمثل الاشكالية الرئيسية التى تجابه جميع المنظمات الدولية والاقليمية، ونعنى بها اشكالية التناقض بين السيادات والارادات المستقلة للدول الأعضاء وبين مقتضيات العمل المشترك فى اطار منظمة اقليمية أو دولية، مما يفضى فى الأغلب الأعم الى جعل أداء المنظمة مرهونا برغبات الدول الاعضاء، الا ان من الممكن الزعم هنا ان هذه الاشكالية كان يمكن تحجيمها فى معادلات العمل العربى المشترك، لاسيما وان العلاقة بين الارادات المتعارضة لم تكن أبدا جامدة أو ثابتة، وانما تظل هناك امكانية ما للتقريب بين تلك الارادات والرغبات، بل وتظل هناك امكانية ما لخلق توافق ومصالح مشتركة جديدة بين أولئك الأعضاء، وذلك اذا ما أتيح للمنظمة الاقليمية امتلاك هيكل فاعل للعمل المستقل ذى قدر معقول من التماسك والمناعة.

وعلى أية حال، فان الأزمة الراهنة المحيطة بالعمل العربى المشترك تثير روحا اصلاحية قوية لدى العديد من الدوائر والتيارات العربية، سواء داخل الجامعة العربية أو خارجها، وتمثل هذه الروح الاصلاحية نقطة الانطلاق الرئيسية للتصدى للتحديات المحيطة بالجامعة العربية. ويسعى هذا الملف الى تقديم صورة دقيقة عن الاشكاليات الكبرى القائمة فى الوقت الراهن امام الجامعة العربية فى مختلف المجالات. وبطبيعة الحال، فان رسم هذه الصورة المطلوبة يقتضى البدء برصد وتقييم خبرة العمل العربى المشترك فى اطار الجامعة العربية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك فى مجال الأمن القومى العربى. ولذلك، يضم الملف سبع دراسات متتالية، تتناول تقييم أداء جامعة الدول العربية خلال نصف قرن من الزمن، ثم رصد وتحليل انشطتها بصورة تفصيلية فى مجالات الأمن القومى والتعاون الاقتصادى والاجتماعى، ثم التعرض لجهود المصالحة العربية الجارية فى اطار جامعة الدول العربية، وكذلك يقدم الملف مساهمة فى اتجاه بلورة تفسير وظيفى لميثاق الجامعة، ثم الانتهاء الى تناول تأثير التحولات الدولية والاقليمية على جامعة الدول العربية.



أفكار حول التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية

د . محمد السيد السعيد

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالاهرام ورئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى

مقدمة :

حتى لو لم نقبل مقولة فيلسوف العلوم الشهير كارل بوبر حول استحالة التنبؤ العلمى بالمستقبل لابد من التسليم بصعوبة التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية. فعادة القائمين على التنبؤ هو استعمال ماقد يكون قد تم التوصل اليه من معرفة حول مسار ظاهرة ما أو مؤسسة بعينها، أو حول النمط المتكرر فى مسار وتجليات الظواهر عموما، واسقاطه على المستقبل بدرجات متفاوتة من التعقيد.

والبحث عن نمط أو مسار محدد لجامعة الدول العربية لم ينجح حتى الآن فى اكتشاف صياغة مقبولة على المستويين النظرى والتجريبى.

ويضاعف من صعوبة التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية خصائص اللحظة الراهنة فى البيئة العالمية، وفى السياقات الداخلية لتطور الأفكار والمجتمعات العربية. فلاشك ان الجامعة العربية تأثرت كثيرا بتطور النظام الدولى. كما عكست الجامعة أيضا التطورات البارزة فى المجتمعات العربية الرئيسية.

وهناك اجماع حقيقى على أن درجة عدم اليقين فى البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة تجعل من أية تنبؤات بصدد مستقبل النظام الدولى أقرب كثيرا الى التخمين منها الى الاجراء العلمى. وكذلك، هناك اجماع حقيقى على أن المجتمعات العربية الرئيسية، والمؤثرة بقوة على حالة الجامعة العربية تمر بتحولات عميقة وعاصفة، مما يجعل التنبؤ بمسارات تطورها المستقبلى أمرا شديد الصعوبة.

غير انه حتى لو سلمنا - مع كارل بوبر - باستحالة التنبؤ العلمى عموما، وفيما يتصل بالجامعة العربية بالذات، فانه يظل من المفيد القيام بمحاولة من هذا النوع، ليس بهدف التوصل الى يقين حول هذا المستقبل، أو حتى ترجيح صورة ما للمستقبل على صورة أخرى. وانما بهدف ايضاح طبيعة الاختيارات المطروحة، وفهم التغيرات والعوامل الحاكمة لهذا المستقبل.

وبداية، فان مجرد تعريف الظاهرة التى نرغب فى التنبؤ بمساراتها المستقبلية لايبدو أمرا بديهيا أو واضحا بحد ذاته. فالجامعة العربية هى منظمة اقليمية، وهى فى نفس الوقت تعبير عن الحركة القومية العربية، حتى لو كانت تعبيرا ناقصا ومشوها. والواقع انه من الواجب التعامل مع هذين الوجهين للجامعة العربية معا، مع الاحتفاظ باستقلالية كل منهما عن الآخر. ذلك أن هذا القرار يسمح لنا بالتمييز بين مسألتين مستقلتين نسبيا ولكنهما شديدتى التأثير والتأثر أحدهما بالآخر: وهما مسألتى مستقبل العرب - وهياكلهم الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية الكلية، ومستقبل عملية بناء التراضى Consensus داخل مؤسسة اقليمية ما: ولتكن الجامعة. المسألة الأولى هى على درجة كبيرة من الأهمية فى التنبؤ بمستقبل الجامعة، وذلك لسبب بسيط فالجامعة العربية هى احد المنظمات الاقليمية فى العالم الثالث، والتى تشترك جميعها فى كونها اخفقت بدرجات متفاوتة فى تحقيق اغراض رئيسية، وهو مايعنى بحد ذاته ان للتخلف دورا كبيرا فى فهم المستويات المتدنية للأداء فى ميادين مختلفة.

ويعنى ذلك اننا نفترض ان احتمال الارتفاع بمستويات الأداء فيما يتعلق بأغراض رئيسية للجامعة العربية هو أمر يرتهن - جزئيا - بامكانيات النهوض فى البيئة الاقتصادية /الاجتماعية للمجتمعات العربية الرئيسية. أما المسألة الثانية فقد تكون أكثر وضوحا، وتتعلق بما أشتهر عن دور الخلافات والأزمات العربية فى شل الجامعة عن القيام بأدوارها كمنظمة اقليمية وكتعبير قومى فى نفس الوقت. وبالتالى يبرز سؤال مشروع حول احتمالات توافق الارادات العربية على النهوض بالجامعة، أو التسليم - على العكس - بتعذر العمل معا - من خلال وعاء الجامعة - على تحقيق أغراض وأهداف مشتركة.

ومن ناحية أخرى، فان البحث فى مستقبل الجامعة العربية فى الأمد المباشر والقصير لايكاد يكون مثيرا بأى معنى. فمن المؤكد تقريبا ان الجامعة سوف تشهد حياة معذبة وحافلة بالصعاب والنتوءات والأزمات فى غضون السنوات القادمة ، بالرغم من أن كل الدول العربية تقريبا سوف تظهر عزوفا واضحا عن توجيه الضربة القاضية لها، أو حتى اعلان انسحابها منها أو تجميد عضويتها بها. وفيما لو اكتفينا بتعقب نتائج أزمة الخليج الثانية فحسب، لكان من الواضح تماما أننا نواجه ظروفا مؤثرة للغاية بالسلب على حالة الجامعة، وهى ظروف تشمل مرارات عميقة ومتبادلة بين دول عربية رئيسية عديدة، وأزمة شديدة الحدة للثقة فيما بين هذه الدول وتفضيلا كاملا للعمل فى أطر ثنائية أو اقليمية - فرعية أو عالمية - بالمقارنة بوعاء الجامعة. وهذه الظروف لن تنحسر سريعا حتى لو أعلن قادة عرب مهمون عن نياتهم الحسنة أو قاموا بمصالحة دافئة فيما بينهم.

وبالتالى، فان الامد الوسيط هو مجال الاهتمام الحقيقى عند البحث حول مستقبل الجامعة العربية.

أولا - هل ينهض العرب من خلال الجامعة؟
أو هل تزدهر الجامعة من خلال نهوض العرب؟

بدأت الجامعة العربية كمجرد اطار لعلاقات حسن الجوار بين دول عربية مستقلة تشعر بقيمة الرابطة الثقافية المشتركة والعميقة فيما بينها. وربما تكون الصيغة التى ترسخت فى الميثاق لوظائف وأدوار الجامعة مرضية لأصحاب نظرية الحد الأدنى من التعاون العربى Minimalists حيث لم تكن كثرة من الدول العربية قد استقلت بعد. ولكن هذه الصيغة أغضبت القوميين العرب وأصحاب نظرية الحد الأقصى Maximalists وقد وضع هؤلاء تقاليد ممتدة تنظر للجامعة - أو للتعاون العربى الجماعى والعمل المشترك عموما - كأمر لاغنى عنه للنهوض بأحوال العرب فى كافة المجالات. وصارت هذه التقاليد مع الوقت نوعا من الحكمة التقليدية Conventional wisdom او البديهيات السياسية Comnon sense جوهرها هو استحالة النهوض العربى، واستحالة التنمية المتوازنة والمستقلة ذاتيا بدون العمل فى اطار عربى جماعى وثيق.

وسريعا ماصار لأصحاب الاتجاه القائل بالحد الأقصى من العمل العربى المشترك فى اطار الجامعة اليد الطولى على المستويين النظرى والمؤسسى، بدءا من منتصف عقد الخمسينيات. وجرب هؤلاء مناهجا ومقترحات مختلفة: فيدرالية ومعاملاتية ووظيفية، مما أدى الى انفجار حقيقى فى وثائق الجامعة ذات الطابع الدستورى والتأسيسى. ولكن ظلت المشكلة الرئيسية هى العجز عن وضع الاتفاقيات والمعاهدات التى عقدت فى اطار الجامعة موضع التنفيذ، حتى عندما كانت درجات الوفاق والتوءام بين الدول العربية مرتفعة للغاية.

وغالبا ماكان التفسير الوحيد للفشل فى وضع الاتفاقيات والقرارات موضع التنفيذ هو الخلافات العربية والأزمات التى انبثقت وتكررت دوريا عن هذه الخلافات. غير انه قد بات من الضرورى أن نتأمل تفسيرا آخر، وان كان فضفاضا نسبيا. ويقوم هذا التفسير على وجود تفضيل واضح للعمل التنموى على مستوى قطر. وللتعاون على أسس اختيارية: ثنائية أو متعددة الأطراف. وان هذا التفضيل لاينهض فقط على عوامل ذاتية خاصة برغبات ونزعات الحكام والحكومات. وانما قد يكون كامنا فى صميم الطابع المتخلف للهياكل الاقتصادية/ الاجتماعية، وللطابع التسلطى لنظم الحكم العربية.

فاذا كان هذا التفسير الأخير صحيحا فانه يجب أن يؤدى الى انقلاب فى أسلوبنا فى التفكير فى مسار الجامعة والتعاون العربى المشترك. أى انه يجب أن نفترض أن التعاون فى اطار الجامعة قد يكون بحد ذاته متعذرا للغاية، لا بسبب نزعات فردية نفسية وأيديولوجية وسياسية، وانما بسبب ضرورة التوصل الى حد أدنى من التطور والنمو الاقتصادى/ الاجتماعى فى عدد أساسى من الدول العربية الرئيسية قبل أن يكون التعاون فى اطار الجامعة ممكنا ومثمرا.

وفقا لهذا الافتراض يصبح البحث فى مستقبل الجامعة محاولة للاجابة على السؤال التالى: **هل يحمل المستقبل فى الأمد الوسيط وعودا حقيقية بانطلاق عدد أساسى من الدول العربية الى النهوض الاقتصادى والاجتماعى. اننا** نفتقر حتى الآن الى نموذج نظرى صلب يسمح باجابة مقنعة عن هذا السؤال. **والحل المؤقت هو أن نتعامل مع** أكثر من نموذج نظرى.

ويمكننا بادىء ذى بدء أن نتنبأ بأن عددا من الاقطار العربية سوف يشهد خلال ١٠ ـ ١٥ عاما المقبلة تحضيرات مؤثرة لانطلاق اقتصادى ينقلها على طريق النمو المدعم ذاتيا، إلا اذا قطعت اضطرابات سياسية خطيرة هذا الطريق، أو أفسدت هذه التحضيرات.

ويمكننا أن نؤسس هذا الاستنتاج على اكثر من نموذج نظرى. فعلى سبيل المثال، فان نموذج نظرية التبعية غالبا مايشكل أساسا لرؤية تشاؤمية للمسار العام لتطور التشكيلات الاجتماعية ـ العربية، غير انه يمكن ان يشكل منطلقا لتوقعات جزئية متفائلة، اذا مالفتنا الاهتمام الى مقولات معينة لم تتطور أو تبرز على نحو كاف فى هذا النموذج.

فالمنطق العام لنظرية التبعية، ينظر للتخلف فى مناطق العالم الثالث ـ ومنها المنطقة العربية ـ كنتاج حتمى لنمو المراكز الرأسمالية المتقدمة. وبالتوازى مع ذلك تحرص المراكز الرأسمالية على تحطيم الروابط الأفقية فيما بين دول ومناطق الهامش المتخلف التابع لها. وبالتالى يصعب قيام روابط اقليمية متينة فى مناطق الهامش «العربى مثلا».

غير أن هذا النموذج كان لابد أن يأخذ فى اعتباره شيوع وتفاوت قوة بعض عناصر التحديث والنهوض الاقتصادى ـ الاجتماعى فى اقطار أو مناطق مختلفة من العالم الثالث. ولم يعد من الممكن انكار امكانية تطور حالات معينة من النمو فى الهامش. وغالبا مايمكن اعادة استنباط هذه الحقيقة العملية انطلاقا من مقولة خافتة نسبيا فى الاطار التقليدى لنموذج التبعية، وهى مقولة تجديد هياكل التبعية مع كل تطور فى الهياكل التكنولوجية والاقتصادية للمراكز الراسمالية. فعلى سبيل المثال، فان الثورة الراهنة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية والمواد التخليقية والصناعات الفضائية والاليكترونيات الدقيقة، والبصريات.. وغيرها انما يجعل الهيكل العام للنمط القديم للتبعية مهجورا. وفقد تخصص التشكيلات الهامشية فى انتاج وتصدير المواد الأولية مغزاه وقيمته فى الاقتصاد العالمى. وصار مطروحا اعادة رسم تقسيم العمل الدولى بحيث تنقل أجزاء كبيرة من الصناعة ، بما فى ذلك الصناعة الثقيلة الكلاسيكية الى اجزاء معينة من الهامش.

وفى هذا الاطار قد نتساءل: هل يعد العالم العربى مرشحا لعملية النقل هذه؟.. وفيما لو حدث مثل هذا النقل بما يفضى الى تغييرات عميقة فى الهياكل الاقتصادية للدول العربية الأساسية فرادى وللمنطقة العربية ككل، هل يكون من المستحيل أن تشهد هذه المنطقة حالة نهوض تخرجها من الأزمة الخانقة الراهنة، والتى قد تعبر جزئيا عن أزمة هياكل التخصص والتصدير التقليدية؟..

الواقع ان الاجابة على هذه الأسئلة اعقد كثيرا مما تبدو عليه ويرتبط ذلك جزئيا بحقيقة ان النموذج العام لمدرسة التبعية تبسيطى ومخل الى حد كبير. وغاية مايمكن استنتاجه بالارتباط مع هذا النموذج انه من غير الممكن المصادرة على احتمالات ليست هينة لاحداث تجديدات معينة فى الهياكل الاقتصادية ـ الاجتماعية لدول عربية رئيسية مما قد يؤسس موجة لنهضة ولو جزئية فى المنطقة العربية. وهذه الموجة قد تقيم معها هياكلا سياسية اقليمية جديدة ولكنها قد تبعث الحياة ايضا فى هياكل قائمة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن نموذج نظرية التحديث ، غالبا ما يكون أساسا لرؤية تفاؤلية لمستقبل التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة . غير أن ابراز الاهتمام بمقولات معينة فى هذه النظرية قد يكون أيضا مبررا لتشاؤم عميق ومخاوف عاصفة حيال التطور الديناميكى لهذه التشكيلات فالمنطق العام لنظرية التحديث يقودنا الى توقع أن تنتقل المجتمعات من حالة التخلف المرتبط بعلاقات اجتماعية وتنظيمات ومؤسسات تقليدية الى حالة الحداثة القائمة على علاقات عقائدية حرة ، وعلى العلم والصناعة والمستويات الأعلى من تقسيم العمل ، وذلك عبر مراحل متعاقبة أهمها مرحلة الانطلاق . أو بتأثير تقدم الصناعة ، أو المنظمين ذوى التطلعات الديناميكية.

غير أن هذه النظرية فشلت فى لفت الانتباه الى بعض مقولاتها المهمة ، وعلى رأسها مقولة «مصيدة أو فجوة الحداثة والتحديث وهى الحالة التى يفقد منها الناس مزايا جوهرية للمجتمع التقليدى مثل الأمان والانسجام الطبيعى والاجتماعى والتضامن الميكانيكى فيما بينهم ، ولكنهم لا يصادفون فى المجتمع الحديث البازغ مزايا تعوضهم عن هذا الفقدان مثل الضمان الاجتماعى ، وإعانات البطالة ، وهياكل ومؤسسات التضامن والمتابعة والتثقيف كالنقابة والحزب والحى والمدينة .. الخ . وتكون هذه الفجوة باعثا على حالة اغتراب وتمزق وغضب عنيف يعود بالناس إلى الحنين للماضى ويقودهم إلى ثورة شمولية أو تسلطية على الحاضر «التحديث الناقص» مما يسبب انقطاعات اجتماعية ، ويؤدى الى مرحلة من التمزق السياسى والثقافى وربما الى صراعات اجتماعية وسياسية ممتدة.

وتصبح الهياكل السياسية الوطنية والاقليمية ضحية لمصيدة أو فجوة التحديث هذه، لمرحلة معينة . وهى مرحلة تشكل انقطاعا بين الأداء المنسجم ولكن الأقل فعالية وكفاءة فى مرحلة سيادة المجتمع التقليدى ، وبين الأداء المعقد ولكن الأكثر انتاجية فى مرحلة سيادة المجتمع الحديث.

وهناك مظاهر كثيرة فى المجتمعات العربية ، وفى المسار العام للسياسات القديمة والاقليمية فى العالم العربى تتفق مع المنطق العام لنموذج التحديث ، ولكن المظاهر السائدة حاليا هى اكثر توافقا مع نبوءة مصيدة أو فجوة الحداثة وقد نستطيع ـ ولو بقدر من التبسيط المخل ـ أن ننظر للمرحلة التى تعيشها الجامعة العربية منذ بداية الثمانينات كتعبير عن النتائج والامتدادات الاقليمية لفجوة أو مصيدة الحداثة . غير أن هذا التصوير يطرح السؤال

المهم ، وهو هل نستطيع أن نتوقع أن تعبر طائفة من الأقطار العربية هذه الفجوة بأمان ، وأن تدلف إلى مرحلة الانطلاق ثم النمو المدعم ذاتيا ، بما يوفر شروطا داخلية مناسبة للعمل المشترك فى اطار الجامعة ، ويقرب الجامعة نفسها من مستويات الأداء الأعلى لمنظمات اقليمية أخرى فى العالم الثالث مثل الآسيان ASEAN؟

هناك فى الحقيقة بعض المؤشرات التى ترجح هذا التوقع.

فالادارة الاقتصادية الكلية فى عدد من الأقطار العربية قد صارت خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات أكثر عقلانية . ورغم ضآلة معدلات النمو المحققة فى هذه الدول إلا أنها تتولد عن تحسن حقيقى فى انتاجية العمل وليس عن استثمارات أعلى.

كما أن هناك عملية حثيثة للتصنيع فى أكثر من دولة عربية ، ترفع بصورة منهجية من مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى (مصر ، السعودية ، المغرب ، سوريا ، العراق ، لبنان) . ومن المؤشرات الهامة فى هذا المجال تطور مستويات التكنولوجيا المستخدمة . وتحسن مستويات استيعاب التكنولوجيا المتقدمة.

كما أصبح لدى عدد أكبر من الدول العربية أوعية كبيرة العدد نسبيا من العناصر المهنية والعلمية والفنية . ورغم أن نسبة هذه العناصر الأكثر ديناميكية من قوة العمل لازالت منخفضة ، فانها توظف على نحو أكثر انتاجية فى الأعوام الأخيرة عنها فى أى وقت مضى .

كما تكونت طبقة من المنظمين فى مجال الأعمال على درجة معقولة من المتابعة والوعى والمهارة فى توظيف التطورات الحديثة فى مجال الأعمال . وتتسم هذه الطبقة فى دول الخليج ومصر وسوريا ولبنان والمغرب وإلى حد أقل تونس والأردن واليمن بقدر كبير من الديناميكية ، بحيث تتحول على نحو مطرد من أعمال التجارة السريعة إلى بناء المؤسسات الكبيرة فى مجال الصناعة والخدمات الانتاجية . واذا استمرت عمليات الاصلاح الاقتصادى والتحسن الملحوظ فى الادارة الاقتصادية الكلية قد تشهد مرحلة انطلاق فى عدد محدود من البلاد العربية وهى مصر ، السعودية ، سوريا ولبنان ، المغرب فى غضون السنوات العشر أو الخمس عشر المقبلة . وقد يتسع عدد الدول التى قد تشهد انطلاقا اقتصاديا قائما على تنظيم الأعمال الحديث لتشمل تونس والأردن والعراق.

وقد يحتج البعض على هذا الاستنتاج بالقول بأن نمو الاقتصادات العربية إنما يتم على أساس من علاقات التبعية ، وأنه يستمد جانبا كبيرا من طاقته من الفوائض النفطية للدول المصدرة للنفط، وأن النمو يكاد يكون مصطنعا بسبب تشوه قوة العمل وانخفاض تكوينها المهارى مع تدهور خدمات التعليم والصحة والثقافة والدفاع . ومع التسليم جزئيا بهذه الاحتجاجات ، فانها قد لا تشكل أساسا كافيا للحيلولة دون الانطلاق . فكافة الدول التى حققت الانطلاق الاقتصادى Take off فى العالم الثالث هى دول تابعة . بل ويكاد يكون الاستقلال الذاتى مستحيلا دون الوصول إلى حد أدنى من النمو الصناعى . وكذلك ، فإن الفوائض النفطية تستطيع أن تلعب دورا كبيرا فى تسريع النمو الحقيقى ، إذا ما تحسن الاطار العام للادارة الاقتصادية الكلية ، وتعاظمت المهارات فى مجال تنظيم الأعمال ، واكتسب النظام الاقتصادى القدرة على الاستجابة المرنة للمتغيرات مع التحرر من البيروقراطية الاقتصادية والسياسية ، وتقلصت الاهدارات الكبيرة التى تسربت عن طريقها هذه الفوائض . وقد صار ذلك كله ممكنا مع سياسات التحرير الاقتصادى فى اكثرية من الدول العربية . وأخيرا ، فإن تقلص الانفاق العام على التعليم والصحة والثقافة ليس دالا بحد ذاته على تقلص الانفاق الكلى على هذه القطاعات الجوهرية حيث بدأ القطاع الخاص يلعب دورا مهما فيها . والعكس هو الصحيح حيث تزيد نسبة مساهمة قطاع الخدمات الانتاجية فى الناتج الاجمالى مع الوقت . ويزداد استيعاب قطاع خدمات الرفاة من قوة العمل على الوقت فى عدد من الدول العربية.

غير أن أهم التحفظات على الاستنتاج القائل بامكانية حدوث انطلاق اقتصادى فى عدد من الدول العربية خلال السنوات العشر أو الخمس عشر المقبلة هو حالة المجتمع السياسى ، والاحتمالات القوية لانفجار صراعات سياسية ممتدة فى اكثر من دولة عربية.

اننا نعتقد بأن هذا التحفظ يحتم الانتقال من استخدام منظور بنائى ؟؟ مثل نموذج التحديث ونموذج التبعية . الى استخدام منظور حركى للفعل الاجتماعى / السياسى ؟؟؟

اننا نتعامل فى اطار ما أسميناه بنظرية (عامة) للفعل السياسى / الاجتماعى مع توزيع معين للقوى السياسية والثقافية فى مرحلة انتقال مضطربة للغاية.

ولكى نتصور رقعة الاختيارات المتاحة فى عدد من الأقطار العربية لابد أن نلحظ فى البداية الجذور الحقيقية للاضطراب الراهن فى التكوين الاجتماعى - الاقتصادى لهذا الأقطار. ويمكننا أن نصوغ الأمر على النحو التالى . لقد حدثت عملية تفكيك واسعة النطاق للقوة والعناصر الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تحت سيطرة نظم سياسية شعبوية أو دينية تسلطية . وهذه العملية تتم تحت تأثير النتائج الفوضوية لاقتصادات النفط خلال سنى السبعينات والثمانينات . كما أنها تتم أيضا تحت تأثير انتقال جزئى - فى البداية - إلى إدارة اقتصادية ليبرالية.

وتؤدى عملية التفكيك هذه إلى شعور حاد بالضعف القومى فى الخارج والتشوه والفوضى فى الداخل . ومن الطبيعى تماما أن تتضمن انفلاتا للمؤشرات الاقتصادية وخاصة معدلات مرتفعة للتضخم ، وعجز الموازنة العامة، والميزان التجارى ، بل وتدهورا فى أداء مؤسسات اقتصادية وشركات أعمال عديدة ، وخاصة تلك الداخلة فى نطاق القطاع العام . ومن المحتم ايضا أن تنطوى هذه

العمليات على اضطرابات اجتماعية وسياسية ، وإعادة صياغة علاقات القوة فى المجتمع السياسى . وفى المجال الاقتصادى.

ويمثل صعود الاتجاهات الاسلامية المتطرفة فى كثير من الأقطار العربية أحد الأعراض الأكثر أهمية لعملية تفكيك الدولاب الاقتصادى الذى ظلت البيروقراطية تضبطه طويلا ، وخاصة فى المجالات التى كانت فيها البيروقراطية تتحرك وتسيطر من خلال نظام هيمنة له طابع شعبوى وراديكالى مثل حالات مصر والعراق وسوريا والجزائر . وازاء حالة التفكك والنزعة للتطرف السياسى والدينى يستمر الطابع التسلطى للدولة . ولكن هذا الطابع يطغى فى المجال السياسى وتقليص فى الميدان الاقتصادى والوظيفى ، مما يسبب اقتلاعا نفسيا لقطاع كبير من الجماهير ، وقلقا عاما فى أوساط النخبة والطبقة الوسطى والمجتمع بشكل عام .

ويمكننا أن ننظر لهـذا الموقف انطلاقـا من نموذج التحديث . فانهيار قدرة البيروقراطية الشعبوية (وكذا الى حد أقل البيروقراطية التى تكونت فى ظل الدولة العائلة فى الخليج) على الضبط والسيطرة ؟؟؟ يمكن اعتباره حالة خاصة من انهيار مؤسسات المجتمع التقليدى بما كان يضمنه من حد أدنى من الأمان الشخصى والجماعى لقطاعات جماهيرية كبيرة . ولكن استمرار التسلط السياسى ، واستمرار حالة تفكيك القوى والهياكل الاقتصادية التقليدية لا يعطى أساسا معقولا لعملية سريعة لاعادة الادماج من خلال مؤسسات حديثة . وتظهر بالتالى فجوة أو مصيدة تحديث ؟؟ . ومع ذلك فليس من المستبعد مطلقا أن تتكون مؤسسات ادماج واستيعاب حديثة مع النمو التدريجى للمجتمع المدنى . وقد يؤخر الافتقار الى الحرية السياسية الكاملة عملية نمو المجتمع المدنى أو التوافقات التلقائية بين اطراف وقوى المجتمع. ولكن الموقف قد لا يكون أفضل كثيرا بالضرورة فيما لو حدث تحول مفاجىء - ودون اعداد كاف - من التسلط السياسى الراديكالى والدينى الى ليبرالية سياسية واقتصادية غير مفيدة . فقد تكون النتيجة الطبيعية لهذا الانتقال المفاجىء هو حدوث انقلاب أو ثورة شمولية باسم الدين أو بأى اسم آخر.

وعلى أية حال ، فحتى فى اطار استرخاء نظام تسلطى ، من الممكن أن ينمو المجتمع المدنى فى عدد من الأقطار العربية بما يوفر بديلا تلقائيا وعضويا للضبط والسيطرة البيروقراطيين . وبالتالى ، من الممكن تصور أن تنتهى عملية التفكيك للدولاب الاقتصادى الاجتماعى البيروقراطى عندما يبرز مجتمع مركب وعضوى على أسس من التوافقات المدنية والتفاوضية.

وفى سياق عملية ظهور مجتمع مدنى قد تثبت عملية التفكيك الجارية للدولاب الاقتصادى للبيروقراطية الراديكالية والدينية أنها حتمية وضرورية لتحديث الهياكل الاقتصادية للأقطار العربية . وهو ما يمهد للانطلاق إلى طريق النمو المدعم ذاتياً .

إن العقل السياسى قد يواجه الاختيار بين ثلاثة بدائل ذات احتمالات عالية :

البديل الأول هو استمرار الهياكل التسلطية مع قدر محدود من الاسترخاء، والانفتاح والتسامح السياسى مع التعددية البازغة والفعلية فى المجال السياسى ، مع اطراد التحول إلى الليبرالية الاقتصادية . وهذا البديل هو الأكثر أرجحية فى دول الخليج العربى وفى المغرب .

والبديل الثانى هو الانتقال التدريجى إلى الديموقراطية السياسية مع اطراد التحول إلى الليبرالية الاقتصادية . ومن الممكن أن يحدث ذلك فى سياق إنطلاق اقتصادى حيث تصبح الانتخابات العامة أكثر نزاهة ويتم تصفية الهياكل التسلطية فى مجال التعبير والتجمع السلمى وتشريع أكثر من مكسب ديموقراطى ، وانحسار التهديدات بالارهاب والتطرف .

أما البديل الثالث : فهو وقوع انقلاب شمولى ، وربما بالارتباط والتصاحب مع محاولات انقلابية أو ثورية شمولية قد تمتد حالة تضعضع وعدم استقرار اجتماعى وسياسى .

وقد تتوزع بقية الدول العربية بين هذين البديلين الأخيرين . فالأقطار العربية التى اقتربت من حافة الانقلاب الشمولى يرجح أن تستمر إما فى حالة اضطراب ممتدة أو أن تسقط فعلياً بين الشمولية الدينية . والأقطار العربية التى برهنت فيها البيروقراطية على قدرات كبيرة قد تنتقل تدريجياً إلى الديموقراطية ، خاصة لو كانت القوى الاسلامية قد أخذت فى القبول بالنموذج الديموقراطى للحكم وتداول السلطة . وتدخل مصر فى هذه الحالة الأخيرة .

ولكل من هذه البدائل إنعكاساته ونتائجه على العمل المشترك بين الدول العربية فى إطار الجامعة . ويمكننا مبدئيا إبراز النتائج التالية :

(١) أهم النتائج الاقليمية على الاطلاق هو تفضيل الغالبية من الدول العربية عدم تقييد ذاتها بالتزامات ثابتة لفترة ممتدة من الزمن ، حيال العالم الخارجى عموماً ، وحيال الدول العربية الأخرى خاصة . ويطغى على الدولة الاهتمام بمغالبة مشكلاتها فى الداخل ومواجهة حالة الاضطراب السياسى والاجتماعى التى تضرب مشروعيتها وقد تقوض أركانها . ويمكننا مبدئيا - بالتالى - أن نتنبأ بأن الجامعة العربية لن تنهض نهوضاً قوياً خلال الأعوام العشر أو الخمس عشر المقبلة .

(٢) وخلال تلك الفترة الممتدة من المحتمل أن يتم إنعاش محدود للجامعة على أساس من تحالف مصرى - سعودى - سورى . ولكن أدوار دول عديدة أخرى سوف ينحسر كثيراً وخاصة دول المغرب العربى عموماً ، والجزائر وليبيا على وجه الخصوص ، وهى الدول المرشحة لإضطراب أو عدم استقرار سياسى ممتد .

(٣) ومع ذلك ، لا يمكننا إستبعاد إنهيار كامل للجامعة العربية ، فيما لو صعد إلى قمة السلطة حكومات تقوم على حركات اسلامية راديكالية في عدد من الأقطار العربية . ويمكننا بصورة عامة أن نتنبأ بإنهيار الجامعة فيما لو إنقسم العالم العربي بين حكومات محافظة وحكومات أخرى تقوم على ايديولوجيات اسلاموية جذرية .

ثانيا : هل ينهض العرب بالجامعة كاستجابة لتحديات اقليمية وعالمية :

في سياق البحث والتنبؤ بمصير الجامعة العربية حصرت المناقشات إلى حد كبير في السجال حول نهاية الحركة القومية The End of Pan - Arabism فالقائلون بنهاية الحركة القومية يظنون أن هناك خطأ بسيطاً يتكون من منحنى فيه خط صاعد وخط هابط . ويبدأ الهبوط من عام ١٩٦٧ . فإذا كانت الجامعة العربية تعد نوعاً من التعبير عن الحركة القومية العربية فإنها بسبيلها إلى الاندثار .

هذا التصور لا يتفق مع حقيقة المسار الفعلى الذى اتخذته الحركة القومية العربية ولا مع المسار الفعلى لتطور الجامعة كمؤسسة عربية .

إذ نستطيع أن نميز التاريخ العربي العام في القرن العشرين إلى نحو ثلاث أو أربع موجات لصعود الحركة القومية ، ومثلها من موجات الهبوط . ولم تكن هزيمة الدعوة القومية أو الحركة القومية من الداخل والخارج معاً - إلا بداية لهاجس قوى جديد . واختلفت القوالب الفكرية والأشكال التنظيمية والبرامج والتصورات الاستراتيجية التى وصفها قادة من بلاد عربية مختلفة موضع التطبيق بين موجة وأخرى .

ولا نستطيع أن نتصور تتالى موجات الحركة القومية بإعتباره نوعاً من التجديد . فكثيراً ما كانت الموجة التالية تنكس بمواريث مهمة للموجة السابقة عليها . ولم تكن نوعيات القادة أو كيفيات الحركة والأداء بالضرورة أرقى أو أعلى في كل الجوانب . وهذا يؤكد بحد ذاته على تعقد مستويات ومكونات الحركة القومية العربية . كما يؤكد أيضاً تعذر النزعة القومية على التعميمات المتسرعة والبسيطة من نوع وجود بداية ونهاية محددتين وقطعيتين : فكراً وممارسة لهذه النزعة .

ويصدق نفس الأمر لو تناولنا مسار الجامعة العربية . فليس من الصحيح بالمرة أن عام ١٩٨٧ مثلاً كان بداية الهبوط الاكيد للجامعة . ولا يصح ايضاً أن ناخذ تاريخاً اخر مثل عام ١٩٧٨ و١٩٧٩ (عندما تم التوقيع على اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية / الاسرائيلية بالتتالى ، وانتقلت الجامعة إلى تونس) كبداية لهذا الهبوط ، بل قد تثبت الأيام ايضاً أن عام ١٩٩٠ (الذى شهد إنفجار أزمة الخليج الثانية مع الاحتلال العراقى للكويت) ليس بالضرورة نهاية الحياة المديدة للجامعة .

فمن المستحيل صياغة تاريخ الجامعة كمنحنى من خطين على شكل حرف V (في) مقلوباً . فالجامعة منذ ولادتها شهدت عشرات من العثرات والأزمات والانقطاعات كما شهدت أكثر من موجة صعود وحيدة . وتاريخ الجامعة هو منحنى شديداً التعرج وكثير الانحناءات صعوداً وهبوطاً .

غير ان هذا كله ليس ضماناً كافياً بأن الجامعة سوف تسترد انفاسها وتنتعش قريباً ، أو حتى في غضون السنوات العشر أو الخمس عشر المقبلة . فإذا تعاملنا مع الجامعة كتعبير عن النزعة القومية العربية ، ينبغى علينا أن نحلل هذه النزعة إلى مستويات ومكونات مختلفة . فهناك من ناحية أولى المستوى العاطفى والذى يصلح أساساً لجامعة ذات أدوار ثقافية . وهناك من ناحية ثانية مستوى المصالح الجارية والذى قد يصلح كقاعدة لجامعة تقوم على تعاون وظيفى / اقتصادى .

وهناك من ناحية ثالثة مستوى المصالح الاستراتيجية ، وخاصة على صعيد الدفاع والأمن . وهذا المستوى هو القاعدة الحقيقية لجامعة تقوم على إلتزامات سياسية عميقة وطويلة الأمد .

ولم تنجح الجامعة في أى فترة من تاريخها في أن تمثل للدول العربية الرئيسية رابطة استراتيجية راسخة وطويلة الأمد . فحتى إنجاز حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ لا يمكن أن نعزوه إلى الجامعة ، وإنما إلى تحالف ثلاثى يعبر عن ارتباط اختيارى Selective Engagement متوسط العمق بين مصر وسوريا والعربية السعودية .

كما أن محاولات كثيرة لجعل الجامعة قاعدة لتبادل المصالح الجارية (الاقتصادية والوظيفية) لم تسجل نجاحات كبيرة . ولم تترجم إلى التزامات فعلية مطبقة اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة لعام ١٩٩٤ ولا اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية .. الخ . وفوق ذلك ، فإن الخدش الكبير - بل والجراح العميقة - التى ألمت بالعاطفة العربية المشتركة بسبب أزمة وحرب الخليج الثانية قد ضرب في الصميم محاولات ترجمة اتفاقيات مهمة وقرارات جوهرية في التطبيق العملى .

وبهذا المعنى ، فإن الجامعة قد تبقى - في اطار المسار الراهن للعلاقات العربية - العربية ، والعلاقات العربية - الدولية ، والمستوى الراهن للتطور الاقتصادى/ الاجتماعى في البلاد العربية الرئيسية كنوع من الرابطة الثقافية ، وربما كوعاء لتبادل محدود نسبياً للمصالح الجارية . ولكن يصعب إلى حد كبير تصور النهوض بالجامعة إلى مستوى الإلتزامات العميقة وطويلة المدى ، وخاصة في المجال الاستراتيجي والدفاعي ، إلا إذا قادت متغيرات دولية واقليمية معينة إلى هذا الطريق بقوة الضرورة والحتم لا بقوة العاطفة والاختيار .

وقد مثلت تلك الحجج الأخيرة الأساس النظرى للتحول من رؤية الجامعة العربية كرابطة قومية إلى رؤيتها كرابطة

اقليمية ذات ظلال قومية .

ورغم ان المحصول النظرى لفكرة النظام الاقليمى ليس وفيراً أو شديد الثراء ، فإن القائلين بهذه الفكرة يشيرون إلى بعض المتغيرات التى تستحق عناية الباحثين ، مثل العلاقة المتوترة والمتحولة بين النظامين الاقليمى / العربى ، والدولى ، وأزمة القيادة والصراع حولها بين الدول العربية الرئيسية ، ومشكلة بناء التراضى والاجماع Consensus Building ويضاف لذلك كله مسألة العلاقة بين النظام العربى ، والنظام الشرق اوسطى كتحد بازغ وشديد التأثير على الاختيارات المتاحة أمام الدول العربية الرئيسية . وقد نستطيع أيضاً أن نشير إلى أكثر من وعاء آخر منافس مثل تشكيل نظام بحر متوسطى ، أو نظام اسلامى ، أو نظام لغرب اسيا ، أو اخيراً نظام اسلامى .

ونستطيع أن نضيف من جانبنا مسألة خاصة بديناميكية أى منظمة أو مؤسسة مثل الجامعة العربية والعوامل الذاتية الخاصة بتطورها : نهوضها واندثارها .

ومن الضرورى أن نبحث فى تداعيات هذه المتغيرات كلها ، قبل أن نتطلع إلى ترجيح إحتمال بعينه دون آخر فيما يتصل بالتطور المستقبلى للجامعة العربية .

(١) تداعيات النظام الدولى على الترتيبات الاقليمية العربية :

من الناحية القانونية صدق ميثاق الامم المتحدة على الترتيبات القائمة قبله فى مناطق معينة . كما شجع الدول على الانضمام لترتيبات اقليمية متواضعة ومعززة لمنظمة الأمم المتحدة . وتعد النظم الاقليمية من هذا المنظور - خاضعة ومكملة لدور الأمم المتحدة كمنظمة دولية .

أما من الناحية السياسية ، فقد راجت نظرية تقول بإمتداد الحرب الباردة السائدة فى ظل القطبية الثنائية إلى أقاليم العالم المختلفة وخاصة إلى أقاليم العالم الثالث . ويعزو البعض فشل الجامعة العربية كتعبير عن نظام اقليمى عربى خلال عقد الستينات على الأقل إلى امتداد الحرب الباردة إلى النظام العربى .

ولا يبدو أن لهذه النظرية مصداقية كبيرة . ذلك أن نهاية الحرب الباردة لم يؤد إلى إنعاش النظام العربى أو الجامعة العربية . واتخذت قوة الدفع للعمل المشترك فيما بين الدول العربية شكل الاندفاع لتكوين تكتلات اقليمية فرعية خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ . صحيح أن النظام العربى الجماعى قد شهد بعض الانتعاش خلال هذه الفترة وهو ما يظهر فى عقد أربع مؤتمرات قمة عربية . إلا أن كافة هذه القمم كانت ذات طبيعة استثنائية وقائمة على موضوع واحد . كما انها لم تصدق على أهم وثيقة لاصلاح نظام الجامعة وهى مشروع تعديل الميثاق الذى كان قد أعد منذ بداية الثمانينات . وفوق ذلك كله ، فإن الصراعات العربية - العربية لم تأخذ محوراً ايديولوجياً جامداً او وحيداً يتفق مع الانقسام بين العملاقين: الأمريكى والسوفيتى. بل كثيرا ماكانت الصراعات فيما بين الحلفاء العرب للاتحاد السوفيتى أكثر تفصيلا للجامعة من الصراعات والنزاعات السياسية بين هؤلاء والحلفاء العرب للولايات المتحدة والغرب عموما. كما لايوجد أى توافق زمنى بين الفترات التى إشتعلت فيها الحرب الباردة بين العملاقين والفترات التى شهدت أسوأ موجات الصراع بين الدول العربية داخل وخارج الجامعة.

ومع ذلك، فإن نهاية الحرب الباردة قد انعشت الآمال فى نهوض النظم الاقليمية فى العالم الثالث عموما، بما فى ذلك العالم العربى.

فعلى المستوى الاقتصادى بدأت موجة عامة للاهتمام بالتعاون الاقتصادى والوظيفى فى أطر أقليمية أو شبه إقليمية. وهو مايصدق على الدول المتقدمة (مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) والدول الاقل تقدما (مثل الدول الأعضاء فى منظمة الآسيان).

وعلى المستوى السياسى، يلاحظ أن المنظمات الاقليمية وخاصة ذات القاعدة الضيقة للعضوية قد قامت بجهود دبلوماسية كبيرة لوضع حل سياسى لكثير من الصراعات الاقليمية خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١. وهو ماعزز الاعتقاد بأن النظام الدولى فى طريقه لبناء شبكة متكاملة من المنظمات الاقليمية.

غير أن موجة التفاؤل هذه سريعا ما انحسرت مع إنحسار الآمال المعقودة على الأمم المتحدة ذاتها. فقد ثبت حتى الآن عدم صحة الزعم بأن نهاية الحرب الباردة سوف تعطى دفعة قوية للأمم المتحدة وتمكنها من لعب أدوار هامة فى السياسة الدولية.

ومع ذلك، فإن ما نستطيع إستنتاجه من المؤشرات المتاحة حتى الآن هو أن هناك لاتزال فرصة معقولة لتقوية التركيبات الاقليمية وتعزيزها حيثما تتوفر الظروف المناسبة لذلك لدى الدول الرئيسية فى الأقاليم المختلفة ذاتها. فالأوضاع الدولية الراهنة قد لاتكون معيقة لتطور العمل الاقليمى على الصعيدين الاستراتيجى والاقتصادى. ولكنها قد لا توفر بحد ذاتها قوة دفع هذا العمل الاقليمى.

فالواقع أن النظام الدولى الراهن يشمل تناقضات متحركة ومتعددة ومتشابكة، والمظهر الرئيسى لحركة هذه التناقضات هو وجود نزعة عامة بين الدول المتقدمة والقوية الأعضاء بمجلس الأمن لسحب كثير من اشكال عرض القوة فى المجالات الاقليمية، إلا حيثما تبرز مصالح جوهرية لهذه الدول هذا العرض. وبتعبير آخر، فإننا نشهد ميلاداً عاماً لعزوف الدول القوية والمتقدمة - بما فى ذلك الولايات المتحدة - عن الاستثمار السياسى فى العمل على صعد إقليمية والوفاء بالتزاماتها كدول كبرى حيال صيانة الأمن والاستقرار الاقليمى.

ويؤدى هذا السحب لمظاهر القوة والانحسار الواضح

للاهتمامات بالمشاركة فى تعزيز الأمن والاستقرار الاقليمى إلى ظهور فراغ قوى فى اقاليم معينة، وهو مايدفع لإعادة هيكلة علاقات القوة على نحو ظاهر أو مستتر. ويلاحظ فى هذا السياق قيام دول اقليمية كبرى بمحاولة ملأ فراغ القوة المترتب على نهاية الحرب الباردة وتراخى الاهتمام بالأمن الاقليمى لدى الدول الغربية الكبرى، وخاصة إذا كانت ظروفها الداخلية تسمح بهذه المحاولة.

وتعد المنطقة العربية ـ ومنطقة الشرق الأوسط عموماً ـ إستثناء من هذا الاتجاه العام ولو إلى حد معين: وذلك بسبب قوة الروابط التقليدية بين دول عربية وشرق أوسطية من ناحية ودول أوربية أو غربية كبرى من ناحية ثانية، وبسبب المصالح النفطية الحيوية للغرب عموما، وأخيرا بسبب الإرتباط بين الدول الغربية المؤثرة مع اسرائيل.

ومثلت أزمة الخليج الثانية تكثيفا غير عادى لهذه الأسباب كلها، وهو ما جعل حرب تحرير الكويت أمراً حتمياً.

غير أن السؤال الجوهرى الذى ينبغى طرحه فى سياق البحث عن تداعى العوامل الدولية وإنعكاساتها على الأوضاع الاقليمية إنما يدور حول طبيعة الاهتمامات الغربية بالمسألة الاقليمية، ومدى هذا الاهتمام ومضمونه، بالنسبة للعالم العربى.

فإذا أخذنا بمجمل المؤشرات الفعلية للسلوك الأمريكى والغربى تجاه المنطقة، فإن الاستنتاجات التالية قد تكون ذات دلالة بالنسبة للتطورات الاقليمية.

(أ) إن مسألة أمن الخليج وصادرات النفط منه ليست ـ من وجهة نظر الغرب والولايات المتحدة بالذات ـ مسألة إقليمية، وإنما هى إمتداد إقليمى لمصالح أمريكية وغربية. وبتعبير آخر فإن الغرب لن يترك مسألة أمن الخليج بيد قوى إقليمية ولن يثق بكفاية اية ترتيبات إقليمية بصدده.

(ب) إن الولايات المتحدة بالذات لاتثق بالجامعة العربية كإطار أساس للعمل الاقليمى للدول العربية الرئيسية ولاتفضل إستمرارها أصلاً. ومع ذلك، فإنه يبدو أن الولايات المتحدة مستعدة للتعاطى مع هذه المؤسسة الاقليمية فيما لو خضعت للدول العربية الحليفة لها، وغيرت كثيراً من منهجها ومواقفها (انظر مثلا خطاب الرئيس بوش لمؤتمر القمة العربى غير العادى فى بغداد ـ مايو ١٩٩٠). ويتفق الاتجاه البريطانى مع نفس الموقف الأمريكى. على حين أن دول أوروبا الغربية الأخرى واليابان لاتأخذ موقفا معادياً للجامعة العربية. وفيما لو تطور النظام الدولى إلى وضع تعددى قد يكون من الممكن دفع دول أوروبا الغربية للتعامل الايجابى مع الجامعة العربية فيما لو إختارت الدول العربية الرئيسية النهوض بالجامعة وتمكينها من لعب دور أساسى فى دعم الوضع السياسى القائم Status quo فى المنطقة العربية.

(جـ) إن الدول الغربية الكبرى ومعها روسيا الاتحادية تفضل قيام رابطة شرق أوسطية أو بالأحرى روابط شرق أوسطية كبديل لنظام الجامعة العربية. وهى تضغط ـ فى الوقت الراهن ـ فى هذا الاتجاه من خلال المفاوضات لاحلال السلام بين العرب واسرائيل. ومع ذلك فإن طبيعة النظام الشرق أوسطى المطلوب من وجهة نظر الغرب قد تشمل مايلى:

ـ قبل كل شئ إدماج كل من إسرائيل وتركيا فى شبكة العلاقات الاقليمية، وخاصة فى المجالات الاقتصادية والوظيفية.

ـ خضوع هذه الشبكة لنوع من الاشراف العام المباشر وغير المباشر للدول الغربية الكبرى جماعة من خلال نوع من تقسيم العمل فيما بينها، كما يظهر من تقسيم الاشراف على لجان التفاوض متعدد الأطراف حول السلام.

ـ ورغم إهتمام الغرب وروسيا بإدماج اسرائيل فى شبكة التفاعلات الاقليمية، فإن الأمر لا يصل لتفضيل قيام إسرائيل بدور شرطى المنطقة. وبشكل عام، قد لايفضل الغرب بما فى ذلك الولايات المتحدة قيام اسرائيل بدور مباشر فى الدفاع عن مصالحه الاستراتيجية فى المنطقة، إلا فى الحالة المتطرفة لوجود فوضى اقليمية عامة أو هبوب ثورات راديكالية متتابعة ومتزامنة فى أكثر من دولة عربية فى وقت واحد.

وعلى ضوء هذه الاستنتاجات، يمكننا القول بأن القوى الكبرى لاتعطف على الجامعة العربية فى الوقت الحالى، ولاترغب فى تمكينها من أداء دور اقليمى أساسى. ومع ذلك، فإنه إذا ما إعتبرت دول عربية رئيسية أن النهوض بالجامعة هو مشروع رئيسى لها فإنها قد تستطيع تعبئة دعم وتأييد مستتر أساساً، وصريح أحيانا لهذا المشروع بين عدد من الدول الكبرى، وخاصة فيما لو فشلت فكرة إنشاء نظام شرق أوسطى.

(٢) مسألة الوراثة الاقليمية :

الضغوط الغربية لإيجاد ترتيبات إقليمية غير مقيدة بصفة العروبة وتكون بعيدة بدرجة أو أخرى عن الميراث الراديكالى للحركة القومية العربية لاتكفى وحدها لإنشاء ترتيبات اقليمية بديلة أو وريثة للنظام العربى ومؤسسته الرئيسية: أى الجامعة العربية.

إذ يستحيل إنشاء أى نظام إقليمى إذا لم تتوافق إرادات الدول الرئيسية فى منطقة ما على هذا القرار من حيث أنه يحقق مصالحها الذاتية ويتفق مع إستراتيجياتها ورؤاها لأدوارها على الصعيد الاقليمى.

ومن هنا يبرز السؤال التالى: هل نشهد نوعاً من توافق الارادات الاقليمية على إنشاء نظام أو روابط جديدة على المستوى الاقليمى؟ وهل تكون مثل هذه الروابط بديلا حتميا أو وريثا مشروعاً ـ من وجهة النظر الاقليمية الذاتية ـ للنظام العربى؟.

الحقيقة هى أن الاجابة الصحيحة على هذين السؤالين معاً هى بالنفى.

فإذا بدأنا بالسؤال الثانى قد يتضح سريعا أن كل الدول الرئيسية فى المنطقة العربية منخرطة بالفعل فى أكثر من مؤسسة وحركة ورابطة دولية. فهى جميعا أعضاء فى حركة عدم الانحياز على سبيل المثال. ولم يكن لتلك العضوية أدنى تأثيرات سلبية على الجامعة العربية. بل الأمر على النقيض. ويصدق ذلك أيضا على إرتباط أوثق بين الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى التى تشمل كذلك دولا إسلامية كثيرة غير عربية. وقد ثبت من التجربة أن هناك علاقة إيجابية متبادلة بين عضوية الدول العربية فى المؤتمر الاسلامى وعضويتها فى جامعة الدول العربية. ولم تبرر التطورات الفعلية المخاوف من تحول المؤتمر الاسلامى إلى إطار بديل للجامعة العربية.

والانطباع الأولى الذى تبرره عوامل كثيرة هو أن حالة إطروحة نظام شرق أوسطى مختلفة كثيراً عن حالة المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى التى تنشط فيها الدبلوماسيات العربية. فهناك من ناحية أولى الجوار الجغرافى الوثيق الذى يجعل منطقة الشرق الأوسط ـ وخاصة الجناح الشرقى لهذه المنطقة متصلا جغرافياً واحداً. ومن ناحية ثانية. فهناك عامل وجود اسرائيل بالذات كطرف أساسى فى كل الصياغات الغربية حول إيجاد نظام شرق أوسطى، فى الوقت الذى تستبعد فيه دول أخرى مثل ايران. ومن البديهى أن وجود فوارق كبيرة فى القوة الاستراتيجية (العسكرية) والاقتصادية بين اسرائيل والدول العربية يبرر المخاوف من إحتلالها لدور الدولة الاقليمية العظمى أو القائدة. وإذا إتسع الأمر قليلا بانضمام كل من تركيا وإيران يكون لدينا ثلاث دول اقليمية كبيرة (بما فيها اسرائيل) من حيث القوة العسكرية والاقتصادية مقارنة بالضعف النسبى للدول العربية فى مجالات شتى، وخاصة فى المجالين الاقتصادى والعسكرى. ومن ناحية ثالثة، فإنه على حين فشلت محاولات بلورة العمل المشترك فى الأطر الاقليمية والدولية الأخرى مثل المؤتمر الاسلامى وحركة عدم الانحياز، وخاصة فى المجالات الاقتصادية والدفاعية ـ بحيث ظلت مجرد منصات إنطلاق سياسية صرفة ـ فإن مشروع إنشاء نظام شرق أوسطى يرتبط بعشرات من المشروعات المحددة فى مجالات حيوية مثل التنمية الاقتصادية والبيئة والمياه وضبط التسلح. وهذا كله قد يحدث تحويلاً جذرياً فى الهياكل الاقليمية لصالح فكرة الشرق الأوسط وعلى حساب النظام العربى والجامعة.

غير انه مع وجوب الاهتمام بهذه الجوانب كلها، فإن البحث المتعمق فى مسألة الوراثة الإقليمية لايبرر المخاوف من خطر إنهاء النظام العربى لصالح نظام شرق أوسطى. وهنا تبرز العوامل الأساسية التالية:

(أ) إن الاتجاه الأكثر عمقا لسياسات الدول العربية الرئيسية والمؤثرة لايستقيم مع فكرة إنشاء نظام إقليمى جامع جديد. وتتعامل هذه الدول مع فكرة إنشاء نظام شرق أوسطى بأسلوب التأقلم السلبى وليس بأسلوب التبنى الايجابى للفكرة. فهذه الدول مضطرة للاستجابة ـ ولو المحدودة ـ للضغوط الأمريكية والغربية الهادفة لدمج اسرائيل تحديداً فى التفاعلات الاقتصادية ـ والوظيفية فى المنطقة. كما أنها تتفهم حتمية دفع ثمن ما لاسرائيل فى مقابل ـ أو لتشجيع اسرائيل على ـ الانسحاب من الأراضى المحتلة.

ولكن نفس الأسباب التى تحول دون حماس هذه الدول أو بعضها على الأقل للنهوض بالجامعة تمنعها ـ من باب أولى ـ لابداء حماس حقيقى لأى مشروع اقليمى بديل.

وبهذا المعنى قد تضطر أو ترغب دول عربية رئيسية للانخراط فى مشروعات مشتركة مع إسرائيل، غير أن ذلك يبقى فى إطار الارتباط الاختيارى Selective engagment والجزئى وليس فى إطار الارتباط الكامل أو الشامل.

(ب) إن جميع الدول العربية الرئيسية تخشى من التهديد الماثل فى القوة العسكرية الكبيرة لاسرائيل وتعتبر اسرائيل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لأمنها القطرى الذاتى، حتى لو كانت ثمة ضمانات أمن غربية.

(جـ) أنه فى حالة تخلق روابط حول مشروعات محددة وفى مجالات نوعية مختارة على النحو الذى يبحث فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف ، فإن من المؤكد أن تبدى الدول العربية الرئيسية إهتماما بإحياء العمل العربى المشترك والتنسيق العربى سواء فى إطار الجامعة أو أطر إختيارية بديلة ومتعددة الأطراف بهدف توخى الحذر من الاقدام تحت طائلة التهديد أو الهيمنة الاسرائيلية. ويبرز هذا العامل إنطلاقا من حقيقة أن اسرائيل ستكون وحدها مع عدد من الدول العربية المشاركة فى أى مشروع للارتباط أو التعاون الوظيفى والاقتصادى.

ومن هذا المنظور ، فإن المرجح خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة أن تتوازى وربما تتآلف محاور متعددة للعمل الاقليمى فى المجالات الاقتصادية والوظيفية . ولكن التعاون فى المجال الدفاعى والأمنى سوف يكون محدودا للغاية ، وإختيارى للغاية . ومن المستبعد عليه أن يؤدى التعاون على محور شرق أوسطى ، أو إسلامى ، أو بحر متوسطى ، أو غرب آسيوى أو أى محور آخر إلى القضاء على الجامعة العربية . بل وقد لايتفوق الاهتمام بأى محور على الاهتمام بالجامعة العربية. ومن الناحية الفعلية ، فإن المنطقة العربية قد تكون مهددة بفراغ مؤسسى بأكثر كثيرا مما هى مهددة بإنشاء نظام بديل ووريث للجامعة العربية.

(٣) المنافسات ـ الخلافات العربية ومشكلة بناء التوافق فى اطار الجامعة:

معظم الكتابات العربية تعزو الأزمة الممتدة للجامعة

العربية إلى الخلافات المستعصية والمستمرة بين الدول العربية الرئيسية . ولكن لم يتم تصنيف هذه الخلافات وتتبع تأثيراتها على أداء الجامعة ومستوى العمل العربى المشترك فى الفترات الزمنية المختلفة . غير أن الكتابات الصحفية تصورها على انها تعود بالأساس الى شخصيات قادة الدول . وبعض الكتابات شبه الأكاديمية كانت تركز فى الماضى على الخلافات الايديولوجية . وبعضها الآخر يعمم المسألة الى خلافات بين نظم الحكم العربية، وهو ، ما يضيف قليلا إلى فهمنا للكيفية التى تتم بها التفاعلات العربية . إذ تغير قادة كثيرون ، وتغيرت نظم حكم عديدة فى العالم العربى دون أن يسفر ذلك عن تحسن صور التفاهم . كما أن نفس القادة عملوا معا على نحو معقول نسبيا ، وإنقلب الأمر فيما بين نفس القادة ونفس نظم الحكم من تفاعل ايجابى الى سلبى أو الى صراع مفتوح.

والواقع أنه لا يمكن إستبعاد التأثيرات الهامة لتوافق وتنافر قيادات عربية، أو حكومات ونظم حكم ، وايديولوجيات متباينة صعدت وهبطت فى بلاد عربية مختلفة . غير أن الأساس الحقيقى للخلافات إنما يكمن فى عاملين جوهريين . العامل الأول هو التناقضات الحقيقية بين مصالح دول عربية رئيسية ، فى مجالات شتى ، وعلى راسها مجال الأمن والدفاع . وتستمد هذه التناقضات قيمتها جزئيا من التقاليد التاريخية لبعض نظم الحكم العربية التى إستندت معادلاتها الأمنية والدفاعية على الضمانات الغربية ، مما يقيد من قدرتها مع التضامن مع غيرها فيما قد يتطلب مواجهات قوية مع الغرب واسرائيل بصدد قضايا الأمن القومى . أما العامل الثانى ، فيتصل بالصراع حول القيادة فى النظام العربى . وهذا العامل لا يستمد قيمته من أهمية المكانة والمنزلة فى العالم العربى والعالم ككل فحسب ، بل وبمحاولة توظيف النظام العربى لصالح النظام السياسى وحاجاته وأولوياته فى هذا القطر العربى أو ذاك.

ويضيف الاستبداد والتسلط السياسى ابعادا جديدة الى الخلافات العربية . إذ يؤدى إلى تضييق مجال الاختيار ، واصابة السلوك وأساليب العمل بالجمود والرتابة ويطيل الأمد الزمنى للشكوك والمرارات ويقلص فرص التجديد والبحث عن بدائل.

ومع ذلك كله ، فإن الخلافات العربية بحد ذاتها قد لا تفسر الجانب الأكبر من الشكل الذى يتعرض له النظام العربى دوريا ، ولفترات ممتدة . إذ لا يكاد يوجد إقليم واحد فى العالم لا تحتدم فيه خلافات شتى بين أعضائه . ولا توجد مؤسسة إقليمية لم تتعرض لهزات بسبب تضارب التوجهات والتفضيلات وتباين ترتيب الأولويات والمصالح . وفى الاطار العربى ، كانت الخلافات أحد الملامح البارزة للتفاعل فى الجامعة . ومع ذلك ، فقد أمكن التوصل إلى تراض ، بل واجماع حول مشروعات كثيرة ، والعديد من الاتفاقيات والوثائق الجوهرية ، والتى كان من شأن تطبيقها أن تنهض بالجامعة ، وبالشأن العربى العام ، وخاصة فى الميدان الاقتصادى.

وقد يحتج البعض على هذه الحقيقة بالقول بأن دولا عربية عديدة توافق وتصدق على قرارات ومشروعات واتفاقيات لاتنوى تنفيذها إبتداء . ومما لا شك فيه أن ذلك صحيح جزئيا . فالجامعة العربية لم تبلور قط الية أو آليات مؤسسية مستقرة للمتابعة والتنفيذ . ومع ذلك فقد لا يكون ذلك صحيحا كلية ، وفى كل المجالات.

وربما يعود الفشل فى الادارة الصحية والبناءة للخلافات والاتفاقات فى إطار الجامعة العربية إلى سببين رئيسيين.

السبب الأول هو الاخلال الجسيم - بين الحين والآخر - بمعادلات تبادل المصالح فيما بين الدول العربية الرئيسية . ويظهر هذا الاخلال فى تلك الفترات التى إنقلبت فيها التفاعلات بين هذه الدول من منافسات طبيعية إلى علاقات تهديد متبادل ، وخاصة فى مجال أمن النظام السياسى ، فى بعض الدول العربية . وقد يكون هذا التهديد مباشرا مثل الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ ، وقد يكون غير مباشر بسبب إنفراد قطر عربى بقرارات خطيرة تؤثر تلقائيا على أمن جيرانه مثل الغزو العراقى لغرب إيران عام ١٩٨٠ ، وما أدى إليه من نزع إستقرار وتهديد أمن الخليج عموما.

أما السبب الثانى فيتمثل فى نزوع بعض النظم العربية للمبالغة فى التوقعات حيال النظام العربى عموما والأقطار العربية الأخرى وبالتحديد فى مجال الأمن والدفاع والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية عامة . وقد أدت هذه النزعة إلى صدام مستمر بين أصحاب موقف الحد الأدنى Minimalists وأصحاب موقف الحد الأقصى Maximalists . ويرتبط هذا الصدام جزئيا بتباين حاجات الأقطار العربية المختلفة وأولوياتها فى فترات زمنية متتالية وطبيعة الظروف الاقليمية والدولية التى واجهتها هذه الأقطار، وطبيعة التهديدات التى واجهتها وتباين قدراتها على مواجهة هذه التهديدات بقدراتها المنفردة أو حتى بحساب مخالفاتها السياسية والاستراتيجية الدولية . وغالبا ما يؤدى إحباط اهداف اصحاب موقف الحد الأقصى فى العمل العربى المشترك إلى دوافع هجومية أو عدوانية أو إلى تفضيلهم نفض أيديهم كلية من الالتزام بقضايا النظام العربى.

والواقع أنه يصعب كثيرا التنبؤ بالمسارات المحتملة لهذا العامل وتأثيراته على أداء النظام العربى . فخلال السنوات الأولى من عقد التسعينات ربما يكون قد حدث نوع من أثر التعلم Learning effect. إذ إستوعب اكثر من نظام عربى دروس أزمة الخليج ، وما تلاها من إحباطات وذلك فيما يتصل بحدود التوقعات العقلانية والممكنة حيال النظام العربى، وقد يكون لنزعة نفض اليد من النظام العربى بعض النتائج الايجابية من حيث انه لايجعل التعاون والعمل العربى المشترك - فى نطاق الجامعة -

مرهونا فقط بالمشروعات الكبيرة والالتزامات المتبادلة والكاملة أو الشاملة . فكل إضافة ولو صغيرة من خلال مشروعات مدروسة جيدا ومتفق عليها قد تؤدى إلى تراكمات تفضى بحساب الزمن إلى نهوض بطيء ولكن مؤكد.

ومن ناحية أخرى، فإنه لو تم عقد سلام عربي - إسرائيلي مستقر ، فإن المجال الاستراتيجي ومجال الدفاع والأمن قد يصبح أقل أهمية في جدول أعمال ومصالح دول عربية عديدة، وهو ما يقلص من مجال الخلافات ويقلل من حدتها حيث دارت أكثر الخلافات وأشدها حدة فى هذا المجال بالذات.

ومن ناحية ثالثة ، فقد صار من المؤكد لجميع الأطراف أن التنافس حول القيادة والانفراد بالنفوذ فى النظام العربى هو أقصر الطرق إلى الجحيم . وتبرهن تجربة التفاعل الثلاثى بين السعودية ومصر وسوريا على إمكانية بناء التراضى ولو فى مجال معين من القضايا وتقليص التنافس الى حدود مقبولة . وليس من المستحيل تعميم هذه الخبرة وغيرها من الخبرات وإستيعابها بما ينعكس على الأداء المستقبلى للدول العربية فى نطاق الجامعة.

ولكن، فى مقابل ذلك كله، هناك قضايا خلافية شائكة بعضها قد يكون مؤقتا وبعضها الآخر قد يظل مؤثرا بقوة على ساحة العمل العربى المشترك.

فعلى سبيل المثال، فان الموقف من العراق ومن النظام العراقى قد صار قرب نهاية عام ١٩٩٤ وبعد اعلان العراق موافقته وتصديقه على ترسيم الحدود العراقية - الكويتية واعترافه باستقلال وسيادة الكويت وحرمة أراضيها أحد القضايا الخلافية المهمة، والتى تعيق المصالحة العربية. وحتى فيما لو تمت هذه المصالحة، وأعيد ادماج العراق فى شبكة التفاعلات الطبيعية بين الدول العربية، فان عمق الشكوك حول أهداف قيادته الراهنة ومصداقيتها قد تشكل حاجزا مهما دون تطبيع العلاقات مع هذا البلد العربى الهام.

أما على المدى الأطول، فان الاضطرابات التى قد تأتى ببعض الحركات الاسلامية المتشددة الى قمة السلطة فى دولة عربية مهمة أو أكثر قد تعيد النظام العربى الى قبضة الصراعات الحادة وربما المدمرة. اذ أثبتت خبرة التفاعل فى اطار النظام العربى أن الصدامات والصراعات بين القوى التى تنتمى لنفس الأيديولوجية أشد وأكثر حدة وامتدادا من تلك التى تتم بين قوى سياسية من أيديولوجيات مختلفة.

(٤) العوامل المؤسسية والتنظيمية :

عادة ماتشير الأدبيات العربية الى عوامل معينة خاصة بالقدرات والتفويضات المتاحة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية. فبالمقارنة مثلا مع التفويض الممنوح للمفوضية الأوروبية تعد الأمانة العامة للجامعة العربية ضعيفة للغاية.

ولايتاح للأمانة الاضطلاع بمبادرات مستقلة أو رسم ووضع وصياغة سياسة وقرارات، إلا فى حدود ضيقة للغاية. وكذلك، فان الأمانة العامة محرومة من صلاحيات متابعة التنفيذ، ولاتوجد فى اطار الجامعة وميثاقها آليات أخرى للمتابعة والرقابة على التطبيق.

ومع الاعتراف بأهمية هذه العوامل، إلا أنها تعد ثانوية بالمقارنة بعوامل وتناقضات أخرى تحكم مسار الجامعة ككل: كمنظمة اقليمية.

وتشير أدبيات التنظيم الاقليمى، والنظم الاقليمية عموما الى أبعاد معينة خاصة بديناميكية النهوض والقعود والانزواء. فكل النظم الاقليمية تتعرض لأزمات معينة. فان استطاعت التغلب عليها، حققت قفزات للأمام. والعكس، فكلما عجزت عن التعاطى مع الأزمات، تراجعت خطوات الى الخلف. والمهم فى هذه العملية هو تكوين ميراث من الانطباعات Legacy formation وكثيرا ماتصبح منظمة - أو نظام ما - أسيرة ميراث الانطباعات الذى يتكون من تواتر النجاح أو الفشل فى الماضى. فحتى لو أتاحت الظروف قوة دفع معقولة، قد لاتتحرك المنظمة الاقليمية خطوة واحدة الى الأمام بسبب تراكم ميراث انطباعات سلبى بخصوص نجاحها وفشلها فى الماضى. والجامعة العربية خضعت تقليديا لهذا العامل، بدرجة كبيرة، وخلال فترات زمنية ممتدة.

وربما نستطيع أن نعزو ميراث الانطباعات السلبى عن الجامعة العربية الى تناقض رئيسى كامن فى ديناميكية العمل العربى المشترك عموما . ويتمثل هذا التناقض فى الطابع الانفجارى للتكليفات والمشروعات بالمقارنة مع الاتاحة المحدودة للقدرات والموارد والصلاحيات. فعبر أكثر من مائة دورة انعقاد لمجلس الجامعة، وعشرات من الهيئات التابعة أو المرتبطة بالجامعة، هناك الاف من المشروعات والاتفاقيات والقرارات التى لايتاح لتنفيذها سوى أقل الصلاحيات المؤسسية والتنظيمية، والموارد المادية والمعنوية. وقد ترتب على هذه الفجوة الهائلة بأى مقياس تواتر الفشل فى التطبيق، وهو مايكون ميراث انطباعات سلبى ممتد.

ويمتد رصيد المشروعات والقرارات والاتفاقيات المعقودة فى اطار الجامعة الى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، ولو تصورنا للحظة ان جميع هذه الالتزامات المشتركة قد طبقت لكان العالم العربى قد توصل بالفعل الى مستوى أو آخر للوحدة الفيدرالية. وهو مايتناقض مع واقع الحال من تفتت وانقسام وتنافر فى النظام العربى. وبالمقارنة مع الجماعة الأوروبية «الآن: الاتحاد الأوروبى» يسهل ادراك المدى الهائل للتراكم التشريعى والاتفاقى فى اطار الجامعة. ويتجاوز هذا التراكم بعشرات المرات الرصيد التشريعى والاتفاقى فى اطار منظمات أخرى ناجحة نسبيا فى العالم الثالث مثل منظمة الآسيان.

فالمنهج الأسلم والمتبع فى المنظمات الاقليمية الناجحة

هو تفويض المنظمة بعدد محدود من الصلاحيات القابلة للتطبيق العملي، من خلال مشروعات محددة ومحدودة مدروسة جيدا. فاذا ماتمكنت المنظمة الاقليمية من تطبيق هذه الصلاحيات فى حدود مايتاح لها من موارد متناسبة، انتقلت المنظمة الى صلاحيات ومشروعات أخرى تالية ومكملة. وبذلك يمكن للمنظمة أن تكون ميراثا ايجابيا من الانطباعات. وهذا بحد ذاته يخلق قوة دفع مناسبة لتكليفها بمزيد من الصلاحيات والمشروعات واتاحة الموارد اللازمة والمتناسبة مع ضرورات تطبيقها.

ومن أهم الموارد المؤسسية والتنظيمية، نوعية القيادات العليا للمنظمات الاقليمية. فبناء منظمة أو تنظيم اقليمي يحتاج بالضرورة الى بناة عظام للمؤسسات وبناء المؤسسات هي موهبة ذات كيفية نادرة ومستقلة كثيرا عن الموهبة الفكرية أو حتى السياسية والخطابية. والواقع انه لم يتح للجامعة العربية هذه النوعية الفريدة والنادرة من المهارات المؤسسية.

والواقع انه لايمكن التنبؤ بمستقبل ومسار هذا العامل الهام بالنسبة للجامعة العربية. ومع ذلك، فانه يمكن الاشارة الى بعض المعطيات الايجابية، على رأسها مايلي:

(أ) ان الأزمة الهائلة التي تعاني منها الجامعة فى الوقت الراهن قد تساعد على تخفيض التوقعات حيالها من جانب الدول العربية الرئيسية. وبالتالي قد تساعد على استبدال منهجية الانفجار التشريعي والاتفاقى غير القابل للتطبيق بمنهجية أخرى تقوم على النمو الارتقائي التدريجي من خلال عدد محدود من الاتفاقيات والالتزامات المتبادلة.

(ب) ورغم ماسببه التدخل الأجنبي - الأمريكي بصفة أساسية - من انتشار الشعور بالظلم القومي الواقع على العرب تحديدا، فان هذا التدخل ربما يكون قد أفرز نتائج ايجابية بدون قصد فيما يتعلق بمستقبل الجامعة العربية. ونعني بذلك التراجع العام - بين جميع الدول العربية الرئيسية تقريبا - من موقف الدفع الى أو توقع الحد الأقصى من الجامعة الى موقف يرضى بالحد الأدنى.

ولاريب أن موقف الحد الأدنى ذاته ليس كافيا للانطلاق بالجامعة العربية، ولكنه يتيح ظروفا معقولة - من حيث المبدأ - لاعمال منهج تطوري وارتقائي تدريجي حسبما أشرنا من قبل.

(جـ) ان العالم العربي يشهد تطورا ايجابيا - وان كان بطيئا - فيما يتصل باتاحة المواهب التنظيمية والمؤسسية. ولو افترضنا امكانية التطور الى نظم ديمقراطية وعقلانية فى عدد من الدول العربية الرئيسية لصار من الممكن اتاحة هذه المواهب للعمل فى نطاق الجامعة العربية، ودبلوماسية العمل العربي المشترك.

ثالثا: بين أسوأ وأفضل سيناريو للمستقبل:

ليس من شأن التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية أن يحصر الأمر فى توقع أحادى وجامد. فمن زاوية نظرية العقل السياسي والاجتماعي هناك دائما بدائل مختلفة ومتراوحة.

وبادىء ذى بدء، فمن المشروع علميا على ضوء المناقشة السابقة استبعاد السيناريوهات القصوى سلبا وايجابا: أى السيناريو القائم على انهيار كامل للجامعة، والسيناريو المقابل والذى يتصور نهوضا مفاجئا وشاملا لها.

ويمكننا أن نقترب على نحو افضل من التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية بلفت النظر الى أن المسار المقبل للجامعة فى المدى الوسيط «١٠ - ١٥ عاما» سيشق طريقه فى الفضاء الفاصل بين مانسميه افضل سيناريو وأسوء سيناريو.

ويشمل أسوأ سيناريو الملامح التالية:

(أ) استمرار الركود الاقتصادي - الاجتماعي فى الدول العربية الرئيسية، وخاصة فى الدول المؤهلة للقيام بدور قيادى فى النهوض بالجامعة «مصر». ويتفق مع نفس هذا الاعتبار قطع الطريق على احتمالات الانطلاق فى هذه الدول من خلال اضطرابات أو حالة عدم استقرار سياسى ممتدة.

(ب) استمرار الطابع التسلطي لنظم الحكم فى الدول العربية الرئيسية، والفشل فى قيادة التحول الديمقراطي على طريق السلم المدنى والسياسى، وبالتالى فى الاستيعاب السلمى المنظم للقوى الراديكالية، وخاصة قوى الاسلام السياسى. وبدون هذا التحول فى عدد من الدول العربية الرئيسية يفقد النظام العربي مصداقيته وجدارته الأخلاقية والسياسية، اضافة لفقدانه من الأصل فعاليته وكفاءته.

(جـ) استمرار الشكوك والمرارات والمنافسات بين الدول العربية الرئيسية، وضياع أو اهدار النتائج الايجابية للتعلم. ويتفق مع نفس هذا الاعتبار عودة النظام العربي للانقسام بين تكتل راديكالى «قومى أو اسلامى» وتكتل محافظ.

(د) استمرار الفشل فى ادارة العلاقات الدولية للعرب وتجنب النتائج الاكثر سلبية لتداعيات التطور فى النظام الدولى. ولاشك ان الوضع الدولى الحالى ليس الأسوأ على نحو مطلق بالنسبة للعرب بالمقارنة مثلا باحتمالات انفجار فوضى دولية. بل ان الوضع الحالى للنظام الدولى قد لايكون أسوأ حتى بالمقارنة مع وضع القطبية الثنائية «الذى أدى فيما أدى الى حالة اللاحرب واللاسلم فيما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي». فالوضع الحالى فيه فرص وفيه قيود وكوابح. ويتعلق الأمر بالذكاء التاريخى اللازم لادارة ناجحة لعلاقات العرب الدولية.

(هـ) تكريس نظام شرق أوسطى قبل استجماع النظام العربي - والجامعة العربية بالذات - لقواه. وفى اطار السيناريو الأسوأ قد يحدث أيضا نوع من الفراغ المؤسسى فى المنطقة العربية وهو وضع قد يقود الى

فوضى اقليمية

(و) التعامل مع الجامعة العربية بمنطق «العمل كالعادة» دون احداث قطيعة حقيقية مع منهجية فى ادارة العمل العربى المشترك سببت تراكما لمشروعية سلبية Negative Legacy .

وفى المقابل، يشمل أفضل سيناريو الملامح التالية:

(أ) انطلاق اقتصادى/ اجتماعى فى دولة عربية مركزية «مصر» على الأقل.

(ب) انجاز تحول ديمقراطى يكرس السلم الأهلى ويستوعب كافة القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية، وينعكس ايجابا على تبنى مشروع للتحول الديمقراطى السلمى فى العالم العربى ككل، جزئيا من خلال الجامعة، وجزئيا من خلال اثر العدوى والتقليد.

(جـ) وضع منهجية جديدة للعمل العربى المشترك تحافظ على التناسب بين القدرة على التطبيق ومدى التفويض والتكليف بالأدوار. واتاحة مواهب تنظيمية وبالذات فى مجال بناء المؤسسات لقيادة الجامعة فى مرحلة جديدة يتكون معها ميراث انطباعات ايجابى، حتى ولو فى اطار تطور ارتقائى وتدريجى وبطىء.

(د) ادارة ذكية وديناميكية لعلاقات العرب الدولية والاقليمية، تنجح فى منح العرب فرض سلام ممتد وموات لتطبيق مشروع للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى دون أن تقع بهم تحت طائلة هيمنة اقليمية من جانب اسرائيل أو غيرها من القوى الاقليمية الأخرى . □





الجامعة العربية والأمن القــومى فــى نصف قــرن

طه المجدوب

مستشار الأهرام للشئون الاستراتيجية

مقدمة :

نصف قرن من الزمان مضى على تأسيس جامعة الدول العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٥) أول منظمة اقليمية عربية فى التاريخ المعاصر ، شهدت تحولات سياسية كبرى ، كان ابرزها واخطرها قيام الدولة العبرية فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨. فكانت إسفين التمزق والانشطار الذى غرسه الغرب ومعه الصهيونية فى قلب الوطن العربى.

ومع ذلك .. ففى وجود هذه المؤسسة القومية، جلت قوات الاستعمار عن الأرض العربية ، وحصلت الدول العربية التى لم تكن مستقلة على إستقلالها .. وتصاعد المد القومى العربى لمستوى لم يحدث من قبل فتحركت قوى الاستعمار الأوروبى والصهيونية العالمية ، تحاول أن تغتال القومية وتخرب معاقلها فى المنطقة العربية . وتحولت إسرائيل بعد سنوات قليلة من قيامها إلى اداة لهدم الكيان العربى.. واصبحت تمثل التهديد الأكبر المصيرى الموجه الى القومية العربية ونظامها المؤسسى . وتعددت حروبها العدوانية وتحدياتها السياسية والحضارية.. والتى شغلت الأمة على مدى السنوات الخمسين الماضية.

اليوم .. وبعد مضى خمسين عاما على توقيع بروتوكول الاسكندرية ، الذى إلتزمت فيه سبع دول عربية بتأسيس «جامعة الدول العربية». ورغم ما لهذه المناسبة من طابع إحتفالى أساسا ـ فإننا ونحن نضع الظروف الراهنة التى يمر بها الوطن العربى ويتعرض لها المصير القومى نصب أعيننا ونجد أنها فرصة ذهبية لمراجعة ذاتية أمينة .. عربية شاملة.. لكل المواقف والسلوكيات والتطورات التى شهدتها الجامعة العربية مركزين على مجال الأمن القومى.. مراجعة تدفعها القيم الأصيلة وتغذيها العقول المتحررة من عبودية الذات والانغلاق الفكرى والبرودة القومية.

فى هذا الاطار سنحاول أن نسترجع معا فى هذه المناسبة كل الدروس والرموز والعبر، ونفرز ما تعكسه من دلالات لما نحن فيه الآن من مأزق قومى صعب .. علينا أن نسعى بكل الجدية والاخلاص للخروج منه .. قبل أن تطبق الأحداث الجارية والتطورات المتسارعة على أنفاس الأمة ، وتجهز على كيانها الضعيف المعرض للتآكل والاندثار.

القسم الاول ـ الخلفية التاريخية والقاعدة الشرعية للأمن القومى العربى

أولا ـ خلفية تاريخية :

قامت جامعة الدول العربية فى منتصف الأربعينات ، بعد حرب عالمية شرسة .. شهدت تحولات كبرى فى النظام العالمى.. باختفاء قوى كبرى وصعود قوى عظمى جديدة

ممثلة أساسا فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وما أن انتهت الحرب حتى بدأ الصراع الدولى بين هذه القوى يتصاعد ويأخذ شكل «الحرب الباردة» التى إستمرت مشتعلة على مدى أربعة عقود حين توقفت فى نهاية عقد الثمانينات.

ومن أهم التحولات الاقليمية التى إنعكست على الواقع العربى ، ومن ثم على دور الجامعة العربية .. توالى دخول الأقطار العربية عصر الاستقلال الوطنى ، وبدء اليقظة القومية الحديثة الساعية وراء الاستقلال القومى.. والمطالبة بانهاء الوجود الاستعمارى فى الأقطار العربية .. والذى بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى على أنقاض الامبراطورية العثمانية .. فى إطار الحرب الموجهة ضد الوجود القومى العربى ، والتى واصلت ضرباتها بعد الحرب العالمية الثانية بشطر الوطن العربى الى شطرين منفصلين باقامة الدولة العبرية عام ١٩٤٨ بالقوة المسلحة فوق أرض فلسطين .. وخلق واقع عربى مختلف تماما .. بشكل أخطر التحديات الحضارية ويهدد بشدة الأمن القومى للأمة العربية ، بل ووجودها ذاته.

هكذا أجبرت الأمة على الدخول فى صراع طويل ومرير مع القوى الصهيونية والاستعمارية تضمن أربعة حروب شاملة (١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣) فضلا عن مواجهات عسكرية كثيرة كان أبرزها إجتياح الأراضى اللبنانية عام ١٩٨٢.

والملاحظ أنه بقدر ما كانت مقدمات قيام جامعة الدول العربية موحية بالأمل .. فى تطور سياسى واقتصادى وإجتماعى وثقافى ، يظلله الاستقلال الوطنى والقومى.. بقدر ما واجهت ظروفا محبطة بعد سنوات محدودة من قيامها . بدأت بصدمة قومية عاتية تمثلت فى قيام الدولة العبرية «إسرائيل» فوق أرض فلسطين بالقوة عام ١٩٤٨ ، والمحاولة الفاشلة للدول العربية السبع فى منع الصهيونية من الاستيلاء عليها .. والتى إنتهت بهزيمة عربية عسكرية وسياسية ونفسية قاسية .. زرعت المرارة فى نفوس العرب، والألغام المتفجرة فى طريق الجامعة العربية.. ووضعت قضية الأمن القومى العربى على قمة أولويات العمل العربى . ومع ذلك جاء الأثر لدى معظم الدول العربية عكسيا .. فبدلا من أن تجتمع من أجل بحث وسائل حماية الأمن العربى.. آثرت العديد من الأقطار العربية طريق السلامة ، وإنصرفت الى البحث عن الأمان الذاتى والتملص من المسئوليات المشتركة حتى لا تقودها إلى مواجهات خطرة. هكذا واجه الأمن القومى العربى من البداية موقفا صعبا ومشكلات معقدة خلقها تهديد خارجى داهم.. وتفكك داخلى متفاقم.

ورغم ذلك صمدت القومية العربية ونظامها المؤسسى للضربات العديدة التى وجهتها الصهيونية بالتعاون مع القوى الغربية ضد العرب سواء بالعدوان على مصر عام ١٩٥٦ لتصفية نظامها الثورى القومى .. أو بمحاولة تصفية التيار القومى العربى والتى بلغت ذروتها بكارثة عام ١٩٦٧ .. حين وجهت إسرائيل - بتأييد كامل من الولايات المتحدة - ضربتها ثلاثية الشعب .. ضد مصر وسوريا والأردن ، واستولت على مساحات شاسعة من الأراضى العربية.

ورغم ذلك كله نجحت الأصالة العربية فى حراسة القومية العربية ومنعها من السقوط . فظلت صامدة تلملم أطرافها ، وتستعيد قدرا كبيرا من حيويتها .. هكذا نجحت مصر وسوريا فى حشد قواهما وتوجيه ضربة قاصمة ضد إسرائيل عام ١٩٧٣ .. وهى وإن لم تحسم الموقف السياسى - وكان ذلك امرا مستحيلا - إلا انها نجحت فى قلب موازين الموقف الاستراتيجى ، وخلق أوضاع سياسية جديدة فى المنطقة .. فتحت الطريق نحو السلام .. الذى مازالت مسيرية مستمرة حتى يومنا هذا.

وقامت مصر مسيرة السلام.. وسجلت العديد من نقاط النجاح على طريقه وكان اخرها معاهدة السلام مع اسرائيل ، التى وقعت فى مارس ١٩٧٩ .. وعانت مصر ما عانت من القطيعة والعزلة العربية والتى استمرت ما يقرب من عشر سنوات حين عادت للجامعة العربية عام ١٩٨٩ ، كما عاد مقر الجامعة الى القاهرة عام ١٩٩٠.

وما أن بدأت الأوضاع العربية تحظى بقدر من الاستقرار .. حتى جاءت الضربة القاصمة .. موجهة إلى قلب الأمة العربية والى جامعتها العربية التى تمثل الرمز وتجسد الكيان .. جاءت الضربة من داخل الوطن العربى لتطيح بكل القيم العربية والمبادىء القومية وتكسر أهم المحرمات العربية وأكثرها صيانة.. وتطعن ميثاق الجامعة العربية فى الصميم . فقد قامت دولة العراق باحتياج جارتها الكويت .. وداست جحافلها أرضها وإحتلتها .. بل وحاولت إزالتها من على الخريطة السياسية للعالم.

هكذا يخلق العراق سابقة لم يشهدها الوطن العربى أو يعرف مثيلا لها من قبل.. ويطلق كما هائلا من ردود الفعل والتداعيات الخطرة دوليا وعربيا.. مزقت أوصال الفكرة الجوهرية للأمن القومى العربى ، وهدمت أهم أركانه ، وأدت الى حدوث أخطر إنقسام يشهده الوطن العربى منذ قيام الجامعة العربية .. والى تجريد اكبر حملة عسكرية دولية شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. نمتلك أحدث الترسانات الحربية .. وتوجه ضد العراق من أجل تحرير الأرض الكويتية ، متجاوزة هدف التحرير الى هدف تدمير العراق بضرب بنيته الأساسية ومراكزه الاقتصادية وترسانته العسكرية.

وقد إنعكست آثار «عاصفة الصحراء» بشدة على الجامعة العربية ، فأثرت فى كيانها وحجمت رسالتها .. وأصابت آلياتها بالشلل والعجز .. وكشفت مدى ضعف النظام العربى كله وتآكل مرتكزاته هكذا واجهت الجامعة العربية واقعا أليما شديد التعقيد .. مازالت تعيشه حتى اليوم رغم كل جهود المخلصين - وعلى رأسهم مصر - من اجل رأب الصدع ولم الشمل . ولكن العقل العربى كان قد أصابه الجمود وطبع بطابع الاستهانة بقوميته .. فتفقد

الأمة العربية تماسكها وقدرتها على الصمود والدفاع عن بقائها .. وتصبح قضية الأمن القومى العربى قضية خاسرة تهدد الوجود القومى كله بل والوجود القطرى ذاته.

لقد أصبح الأمن القومى هو قضية العصر .. ومحور العلاقات الدولية.وموجه تحركات القوى العالمية والاقليمية .ومع ذلك مازالت قضاياه تعانى من الاستهانة نتيجة الجهل بطبيعة العلاقات الدولية .. وبالمفاهيم الجادة الخالية من التشوهات المتعمدة للأمن القومى فى العصر الحديث وحقيقة أبعاده.

ثانيا - القاعدة الشرعية للأمن القومى العربى :

١ - معنى الأمن القومى :

قبل أن نتناول القاعدة الشرعية والأسس القانونية للأمن القومى العربى .. ربما كان من المفيد محاولة تبسيط معنى الأمن القومى ومفهومه الشامل .. ولكى نكون أكثر إدراكا لمدى الخسائر التى لحقت بالأمة .. لابد أن يكون واضحا أن الأمن لا يعنى التأمين العسكرى بمفهومه الدفاعى .. وإن كان يشكل أحد عناصره الأساسية.. وأنه قد إتسع وأصبح يتضمن فى الأدبيات الاستراتيجية الحديثة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعى . إنه الأمن الشامل الذى لايقتصر على توفير أمن الوطن بل يشتمل كذلك على أمن المواطن .وهذا يتطلب تحقيق توازن دقيق بين مطالب تأمين الدولة ومطالب حماية المجتمع من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية .. سواء على المستوى القطرى المحدود أو المستوى القومى الشامل.

ورغم وضوح هذا الهدف وإرتفاع مستوى جديته .. والجهد الذى بذل من أجل تحديده وتعريفه وتوضيح أبعاده .. وآخر هذه الجهود الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية بشأن هذه القضية .. إلا أن الأمة لم تنجح فى التوصل إلى إتفاق واضح حول مفهوم موحد للأمن القومى.. لأنها مازالت تفتقر لوجود «رؤية قومية مشتركة» .. تعكس بوضوح الاطار التنظيمى المتكامل لتحقيق الأمن الشامل .. النابع عن إيمان عميق بالعلاقة المصيرية التى تربط اقطار الوطن العربى.. المدركة لمصادر الخطر الحقيقى ونوعيات التهديد التى تواجهها الأمة العربية.. المستفيدة من الخبرات العريضة للتجارب العديدة التى مرت بها الأمة خلال النصف قرن الأخير.

من الواضح إذن .. أن الفشل العربى فى وضع نظام متكامل للأمن القومى .. لايعود الى نقص فى المفاهيم وعدم وضوح فى الأبعاد .. وبنفس القدر فإنه لايعود إلى عدم توفر القاعدة الشرعية أو الأسس القانونية الكافية لتشييده. وهى اسس قد تدرجت فى مكوناتها مع توالى التجارب العربية منذ إنشاء الجامعة العربية .. لذلك فهى لم تأت من فراغ، بل جاءت خلاصة لتجارب حية ولاحتياجات أفرزتها الخبرات المتراكمة.. ومع ذلك فقد ظلت هذه الأسس حبيسة الشكل دون مضمون لها .

٢ - الأمن القومى فى ميثاق الجامعة العربية :

أ - المبادئ العامة المتعلقة بالأمن القومى :

تضمن ميثاق جامعة الدول العربية بعض المبادىء العامة المتعلقة بالأمن العربى فى مواجهة التهديد الخارجى والداخلى - وقد إشتملت هذه المبادىء على الآتى:

- توثيق الصلات وتحقيق التعاون وتنسيق الخطط بين الدول العربية ، بقصد صيانة إستقلالها وسيادتها من الاعتداءات . وكان حرص الحكومات العربية فى ذلك الوقت نابعا من تخوفها من المشروع الصهيونى الذى بدأت معالمه تظهر فى فلسطين وما يسعى إليه من الاستيلاء عليها. فضلا عن التجارب العربية أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية .. جعلت الحكومات العربية حريصة على ما حققته من إستقلال ، وحتى لا يتعرض للضياع عندما تتغير خرائط القوى فى المجتمع الدولى بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

- إبتعاد الدول والأقطار العربية عن عقد إتفاقيات خاصة سواء مع دول الجامعة أو مع الدول الأجنبية .. تتعارض مع نصوص أحكام الميثاق أو روحها.

والجدير بالذكر أن الدول العربية التى عارضت قيام الأحلاف العسكرية فى المنطقة .. أدانت الدول التى إنضمت للأحلاف الأجنبية كما فعل العراق بالنسبة لحلف بغداد باعتبار ذلك خرقا لهذا النص.

- تحريم اللجوء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة . وقد أخذ هذا النص اهتماما كبيرا من الدول العربية التى كانت تخشى من التحديات الداخلية فى الوطن العربى ، حيث لم تكن التحديات التى تهدد الأمن العربى كلها خارجية من صنع القوى الكبرى أو الحركة الصهيونية .. إنما كانت أيضا ناشئه عن الصراعات العربية العربية .. ولذلك إهتمت الدول العربية بتخويل مجلس الجامعة التدخل لفض الخلافات إذا نشبت بين دولتين عربيتين، كما إتفق على إعتبار قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة إذا إلتجأت الأطراف المتنازعة الى المجلس لفض الخلاف.

ب - ملاحظات حول بنود الأمن فى الميثاق :

رغم أن الميثاق قد إحتوى على العديد من المبادىء والنصوص المتعلقة بأمن الدول العربية .. إلا نقص الخبرات فى قضايا الأمن فى ذلك الوقت .. وانعدام المرجعيات .. إفتقرت نصوص الأمن إلى الفاعلية والقدرات التنفيذية .. وفيما يلى بعض الملاحظات:

- جاء الميثاق خاليا من أية نصوص حول التدابير

المسموح باتخاذها لحماية الأمن القومي للأمة العربية واقطارها .. أو تحدد الأجهزة والمهام التى تكلف بها فى مواجهة أى تهديد يتعرض أحد الاقطار العربية أو وقوع عدوان عليها .. شأن ما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة تجاه هذه المسألة الحيوية . وقد ظهر هذا الفارق واضحا بين أداء الجامعة العربية وأداء الأمم المتحدة عند وقوع العدوان العراقى على الكويت عام ١٩٩٠ .حتى بما إحتوته معاهدة الدفاع العربى المشترك من نصوص فشلت الجامعة العربية حيث نجحت الأمم المتحدة .. فى إصدار القرارات الضرورية والمتنوعة لردع العدوان.. بشكل متدرج بدأ بالحصار الاقتصادى وإنتهى باستخدام القوة لازالة آثار العدوان.. وذلك تحت مظلة الشرعية الدولية.

- مما يلفت النظر وجود قصور فى إجراءات علاج الخطر الخارجى .. بينما يهتم الميثاق بعلاج التهديدات المحتملة من داخل الوطن العربى . فقد نصت المادة الخامسة على «عدم جواز الالتجاء الى القوة فى فض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة .. بينما عالجت المادة السادسة حالات وقوع اعتداء من دولة على أخرى من الأعضاء .. أما المادة الثامنة فقد أكدت «إحترام كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الاخرى .. وإعتباره حقا من حقوق تلك الدولة.

- قرارات بلا جدية فى التنفيذ :

بدأت المشكلة الفلسطينية تتفاقم بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية .. حيث ركزت المنظمة الصهيونية جهودها فى العالم الخارجى ، بينما ركزت الوكالة اليهودية أعمالها الأستيطانية داخل فلسطين .. بهدف الإعداد للأستيلاء على فلسطين .

فى ظل هذا المناخ المتوتر عقد فى انشاص بالقرب من القاهرة أول اجتماع للملوك والرؤساء العرب فى اطار ميثاق الجامعة العربية ، فى شهر مايو ١٩٤٦ ، لبحث القضية الفلسطينية . وبالرغم من الشواهد العديدة لتفاقم الخطر الصهيونى داخل فلسطين ، فلم يصدر عن هذا الاجتماع أية قرارات تحدد الخط السياسى الذى ستتبعه الدول العربية فى مواجهة الخطر القادم .. والذى يمكن على أساسه وضع مضمون استراتيجى للعمل العسكرى ، لحماية الأمن العربى عامة ، ولمواجهة الأوضاع المتصاعدة فى فلسطين والتى تنذر بضياعها او بالنسبة للقضايا العربية الأخرى التى تهم الامة العربية .

هذا يؤكد ان المسئولين العرب ما يكونوا على دراية حتى ذلك الوقت بحقيقة الخطر الصهيونى فى فلسطين وتأثيره على الأمن العربى .. كذلك لم يدركوا اهمية بحث وتنسيق الشئون العسكرية فى العمل العربى المشترك ، إلا بعد صدور توصيات لجنة التحقيق الدولية ، المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ .. والتى قضت بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية .

هناك تحركت الجامعة العربية على الصعيد الخارجى ، كما بدأت تعد للأحتمالات المنتظرة فى فلسطين . فقدمت مقترحات أعدتها لجنة متخصصة من الخبراء العسكريين . وقد تضمنت توصية بإسناد الدور الأساسى للفلسطينيين أنفسهم فى الدفاع عن أرضهم وحقوقهم ، مع دعمهم بالاسلحة ومساعدتهم فى تحقيق قرارهم ، وكذا دعم صفوفهم بنخبة من المجاهدين العرب ذوى الخبرة القتالية العالية . كما اقترحت حشد الجيوش العربية أو مفارز قوية منها بالقرب من حدود فلسطين .. لتعزيز معنويات الشعب الفلسطينى ، واستعداداً للتدخل إذا ما اقتضى الموقف القتالى ذلك داخل فلسطين .

وقد اعتمد مجلس الجامعة توصيات لجنة الخبراء فى أكتوبر ١٩٤٧ ، وقرر فى نفس الوقت تشكيل لجنة فنية ترتبط بالأمين العام مهمتها تنظيم الدفاع عن فلسطين . كانت هذه اللجنة هى باكورة الأجهزة العسكرية التى شكلت فى الأمانة العامة للجامعة .. لرعاية موضوعات الأمن العربى والتعاون العسكرى بين دول الجامعة .

وفى ديسمبر ١٩٤٧ (بعد صدور قرار التقسيم) قرر مؤتمر رؤساء الحكومات العربية ، تشكيل جيش من المتطوعين سمى بـ «جيش الانقاذ» وإرساله إلى فلسطين . ونتيجة لفشل هذا الجيش فى تحقيق مهمته .. قرر مجلس الجامعة فى ابريل ١٩٤٨ «دفع الجيوش العربية إلى فلسطين .. لوقف الزحف اليهودى على الأراضى العربية ، وتلا ذلك أول اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربية ، وقرروا بالإجماع اقامة «قيادة عربية موحدة» تتولى السيطرة على القوات المسلحة العربية وادارة العمليات الحربية فى فلسطين .

٢ - معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى :

أ - أهم الدروس .. التنسيق العسكرى :

كانت أهم دروس الهزيمة فى عام ١٩٤٨ ، إدراك القيادات السياسية العربية لدى أهمية التعاون والتنسيق العسكرى بين الدول العربية تجاه الخطر المشترك الخارجى المتمثل فى إسرائيل ، والذى أصبح يهدد الأمن القومى للأمة العربية . دفعها هذا الادراك إلى وضع اتفاق لتحقيق التعاون والتنسيق المفتقر .. عرف بـ «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية» والتى وقعت فى يونية ١٩٥٠ .

تضمنت معاهدة الدفاع المشترك ، ولأول مرة ، عدداً من المبادىء الهامة التى تتعرض بشكل مباشر للأمن القومى العربى . لعل ابرزها : مبدأ فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، إعتبار أى إعتداء مسلح يقع على أى دولة عربية إعتداء على كل الدول العربية المتعاقدة .. وعليها أن تبادر ـ إعمالا لحق الدفاع الشرعى ـ إلى تقديم العون للدولة

المعتدى عليها .. مستخدمة فى ذلك كل الوسائل بما فى ذلك القوة المسلحة ، اهمية التعاون العسكرى بين الدول العربية من أجل تعزيز مقوماتها العسكرية ، اضافة إلى ما نصت عليه من ترتيبات اقتصادية للنهوض باقتصاديات البلدان العربية ، وتسهيل تبادل المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية .

ب - ولعل ابرز الايجابيات التى طرحتها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ما يلى :

(١) هى أول خطوة عملية وجدية .. فتحت الطريق نحو التعاون العسكرى الحقيقى والعمل العربى المشترك من أجل تقديم العون لأى دولة عربية يعتدى عليها .

(٢) تضمنت ولأول مرة عدة اليات عسكرية لدفع العمل والتعاون العسكرى على مستوى الجامعة العربية :

- مجلس الدفاع المشترك .. وله سلطة قرارات ملزمة بشأن متطلبات الدفاع ، ويضم وزراء الخارجية والدفاع .

- الهيئة الاستشارية العسكرية .. وتضم رؤساء أركان الجيوش العربية للدول المتعاقدة ، يمثل مؤسسة وسيطة بين مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية الدائمة .. وتقوم بالإشراف على أعمال هذه اللجنة .

- اللجنة العسكرية الدائمة: وتضم ممثلين عن رؤساء أركان الجيوش العربية ، ومهمتها وضع الخطط الدفاعية وتهيئة الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطط .

- قيادة عسكرية موحدة ترأسها الدولة التى تشارك فى مسرح العمليات بقوات اكثر عتاداً ورجالاً .

(٣) ربطت المعاهدة لأول مرة بين عنصرين هامين من عناصر الأمن القومى الشامل .. وهما الشئون العسكرية والشئون الاقتصادية . ويعتبر هذا الربط أول محاولة لتحقيق هذا المفهوم على المستوى القومى العربى .

حـ - غير أن المعاهدة قد إحتوت على عدة سلبيات هامة .. خلقت ثغرات فيها تعطى للدول الأعضاء فرصة تعطيل فاعليتها والتنصل من بنودها .. ومن ابرز هذه السلبيات .

(١) عدم إلزام الدول الأعضاء بإستخدام قواتها المسلحة للدفاع عن أى بلد عربى اخر يتعرض للعدوان من الخارج سواء بمبادرة من هذه الدولة او بالمشاركة مع دول أخرى عربية .

(٢) ترك حرية ونوعية ، التصرف فى تقديم العون للدولة المعتدى عليها للدولة دون تحديد واضح لأسلوب التدخل .

(٣) لم تتعرض لموضوع التكامل العسكرى كأساس ضرورى للأمن الجماعى .. وترك حرية اعداد القوات المسلحة للدولة وليس بناء على تخطيط محدد يخدم الأهداف القومية .

القسم الثانى - الأمن العربى وحروب إسرائيل العدوانية (١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧)

أولا - الأمن العربى وكارثة فلسطين :

١- فشل أولى التجارب العربية ضد إسرائيل :

فى فجر يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ (يوم اعلان قيام الدولة اليهودية) دخلت القوات العربية فلسطين .. دون أى اتفاق حول أسلوب العمل المناسب لخصائص مسرح العمليات . وسرعان ما جمدت الجيوش العربية حركتها بعد أن حققت نجاحات محدودة ، بينما ضعف التنسيق وتقلص التعاون الفعال فيما بينها ، فى ظل إنعدام وجود قيادة ميدانية مسئولة . وكان طبيعيا أن تتمكن القوات اليهودية ، فى ظل هذه الظروف ، من هزيمة الجيوش العربية . لكى تخرج إسرائيل فى النهاية منتصرة وتفوز بالنصيب الأكبر من الأراضى الفلسطينية والسيطرة عليها .. متجاوزة بذلك ما خصصه قرار التقسيم من أراض للدولة اليهودية .. وهكذا اصيبت أولى التجارب العسكرية العربية ضد الوجود اليهودى فى فلسطين بالفشل الكامل .. بينما إسرائيل مزهوة بنصرها الكبير .

٢ - التداعيات السياسية :

فرض قيام الدولة العبرية في قلب الوطن العربى ، تحديا مصيريا هائلا ، ترك أضراراً بالغة بالساحة العربية وبالأهمية الجيواستراتيجية للوطن العربى ككل ، بعد ما حدث من انقطاع للتواصل الجغرافى .. خفض من التأثير السياسى العربى على المستوى الدولى والاقليمى .. بينما برز التيار القومى العربى ونما بين الشعوب العربية .. وتضاعفت رغبة الشعوب العربية فى التحرر والاستقلال .. بعد أن أصبحت القضايا القومية هى محور الحديث السائد بين الشعوب العربية ، التي اشتدت مطالبتها بتحرير فلسطين .. الأمر الذى وحد الخطاب السياسى للأنظمة العربية الحاكمة . غير أن ذلك كله لم ينعكس إيجابيا على أسلوب عمل الجامعة العربية أو يحقق تقاربا عمليا فى إطار العمل العربى المشترك .

فى هذه المرحلة ظهرت عدة نظم ثورية عربية ، كان على رأسها النظام الثورى المصرى الذى انطلق عام ١٩٥٢ ، ليحدث ردود فعل هائلة فى الوطن العربى تعزز الاتجاه القومى ، خاصة بعد أن رفعت مصر راية القومية العربية . فى نفس الوقت أدت ظروف الحرب الباردة ، والصراع بين الشرق والغرب ، إلى تصاعد عمليات الأستقطاب الدولى للعديد من النظم العربية ، أدى إلى إنقسامها بين المعسكرين الشرقى والغربى ، بفضل عوامل الجذب ونقص النضج السياسى العربى . بل ظهرت سياسات أرادت ربط المنطقة بالأحلاف العسكرية الغربية .. كحلف بغداد ، من أجل ملء الفراغ الاستراتيجى فى إطار استراتيجية محاصرة الكتلة الشرقية التى إتبعها الغرب فى ذلك الوقت .. لمواجهة خطر المد الشيوعى فى المنطقة .

أما الخطر الصهيونى فقد كمن فى قلب العالم العربى ،

يعد العدة للإنقضاض من أجل التوسع فى الأراضى العربية . واستغرق فى إعداد الجيش الإسرائيلى والتحضير لشن عدوانه على الأراضى المجاورة . وقد استغلت الصهيونية ، تأميم مصر القناة السويس ، لكى تشارك فى العدوان على مصر بالتواطؤ الثلاثى بينها وبين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ . كان ذلك مؤشرا واضحا لأبعاد التعاون بين الاستعمار والصهيونية من أجل ضرب القومية العربية وأهم معاقلها الممثلة فى مصر .. وفى مؤسستها القومية التى يجسد وجودها ممثلا فى جامعة الدول العربية .

ثانيا - من العدوان الثلاثى إلى الضربة الثلاثية : (١٩٥٦ - ١٩٦٧)

١ - العدوان الثلاثى على مصر :

واجهت معاهدة الدفاع العربى المشترك .. أول اختبار حقيقى لها عند وقوع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ .. ليس فقط من خلال تواطؤ إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا . بل وتواطؤ أحدى الحكومات العربية ضد مصر .. وذلك حين قامت حكومة العراق بتحريض بريطانيا على العدوان ضد مصر . وسمحت بإستخدام قاذفات القنابل البريطانية لقاعدة الحبانية الجوية العراقية فى ضرب الأهداف المصرية .. كما استخدمت قاعدة العظم الجوية فى ليبيا لنفس الغرض . بينما استخدمت قاعدة عدن البحرية كمقر للأسطول البريطانى المشترك فى الهجوم على مصر .

ويمكن تحديد أهم أسباب هذا القصور الواضح فى تحقيق التعاون العسكرى العربى ، خاصة فى إطار معاهدة الدفاع المشترك التى تنص على مسارعة الدول العربية لنجدة الشقيقة المعتدى عليها - وبغض النظر عن أن مصر قد طلبت من بعض الدول عدم التورط فى الصراع الدائر حرصا عليها - فإن ذلك لا يمنع من وجود أسباب أساسية قد يكون وراء السبب الحقيقى الذى دفع قيادة مصر لرفض المعاونة من بعض الدول العربية . وأهم هذه الأسباب :

(١) الخلافات العميقة بين دول الجامعة العربية .. وخاصة الموقف بين مصر وسوريا من ناحية والعراق من ناحية أخرى .

(٢) ضعف قدرات القوات المسلحة العربية كماً ونوعاً ، وعدم جاهزيتها للمشاركة فى الحرب أو مواجهة أى تحديات عسكرية .

(٣) قصور الجامعة العربية فى أداء واجبها القومى ، حيث لم ينعقد مجلس الدفاع العربى المشترك نتيجة لأستشراء الخلاف بين الدول العربية .. وعدم وجود قواعد محددة لسياسة التعاون العسكرى العربى .

اكدت تجربة العدوان الثلاثى على مصر .. أن الأسلوب الفعال على الصعيد القومى ، هو وجود نظام للأمن القومى العربى الخاضع لقيادة موحدة على المستويين السياسى العسكرى . كما كشفت التجربة الصعبة عن الاتجاه القوى بين الشعوب العربية نحو الوحدة . وكانت إحدى النتائج الهامة والمباشرة لهذا الاتجاه الشعبى - تحقيق الوحدة العربية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة . إلا أن هذه الوحدة سرعان ما تعرضت للحرب المضادة للقومية العربية - الأمر الذى أدى إلى سقوطها عام ١٩٦١ - هكذا فشلت أول تجربة وحدوية حقيقية فى تاريخ العرب الحديث .

٢ - الأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١ :

بعد إعلان إلغاء اتفاقية الحماية المبرمة بين الكويت وبريطانيا . وذلك فى يونية ١٩٦١ ، وإعلان الكويت دولة مستقلة .. أثار نظام عبد الكريم قاسم فى العراق مشكلة كبيرة مع الكويت حين طالب بضم الكويت إلى العراق وقام بحشد قواته على الحدود الكويتية .

وسارعت الجامعة العربية إلى مواجهة الأزمة .. فأصدر مجلسها قراراً بتشكيل أول قوة سلام عربية مشتركة لتحل محل القوات البريطانية عند إنسحابها من الكويت . ويمثل هذا الحدث أول نجاح للجامعة العربية منذ قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨ فى مواجهة مشكلة عربية .. وتشكيل قوة عسكرية مشتركة تحت قيادة موحدة لإنجاز عمل قومى محدد ، يخدم القضايا العربية الأساسية خاصة قضية الأمن القومى .. وتحقيق هدف حماية دولة عربية هى الكويت من أطماع دولة عربية أخرى هى العراق .

ويمكن القول فى التحليل النهائى ان اداء الجامعة العربية فى هذا النزاع الذى يعتبر أول نزاع حدودى وسيادى ينشب بين دولتين عربيتين ويعرض على الجامعة العربية - وكان لهذا الدور الإيجابى للجامعة دلالة كبيرة بشأن أسلوب أداء الجامعة على صعيد تسوية النزاع ومنع نشوب صراع عسكرى بين الدولتين الأمر الذى فشلت الجامعة العربية فى تحقيقه تماماً - مع نفس الطرفين - عندما تكررت نفس الأزمة عام ١٩٩٠ فى ظل نظام صدام حسين بالعراق حين قام العراق باجتياح الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ .

وعموما يمكننا أن نسجل للجامعة أنها قد نجحت فى إستحداث أسلوب جديد لم يرد ذكره فى ميثاقها .. وهو أسلوب إرسال قوات عربية مشتركة لحفظ السلام فى دولة عربية .

٣ - ثورة اليمن وتصاعد الخلافات العربية :

شهد النصف الأول من عقد الستينات تصاعداً كبيراً فى الخلافات العربية . ففى سنة ١٩٦١ سقطت الوحدة العربية المصرية السورية .. بفعل التدخل الخارجى والتواطؤ العربى . وبعد عام على هذا الحدث إشتعلت ثورة اليمن عام ١٩٦٢ .. بهدف الإطاحة بنظام الأئمة الفاسد

التخلف . ولم تتحرك الجامعة العربية لتقديم أى دعم أو معونة للثورة تعينها على الخروج بالبلاد من مستنقع الرجعية والتخلف . وتقدمت مصر فوراً لتدعيم الثورة الوليدة .. فقامت بإرسال قوات عسكرية بناء على طلب سلطات الثورة .. لمواجهة القوى المعادية لها .. الممثلة فى قوى الاستعمار البريطانى التى كانت رابضة فى عدن .. وقوى الرجعية من أتباع أمام اليمن المخلوع المدعومة من جانب السعودية . هكذا تحولت اليمن إلى بؤرة للصراع العربى العربى ، وأصبحت حربا ضارية ضد مصر هدفها إستنزاف قدراتها البشرية والاقتصادية والعسكرية .. والتمهيد للضربة الرئيسية التى وجهتها إسرائيل إليها وإلى سوريا والأردن عام ١٩٦٧ .

وقد تمت هذه التجربة خارج نطاق الجامعة العربية ، فى إطار قيادة موحدة بين مصر واليمن ليس بينهما اتصال جغرافى . لذلك فقد نجحت فى تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية . فى ظل تعاون شامل امتد إلى إعادة بناء القوات المسلحة اليمنية.

من ناحية أخرى .. تراجعت اعتبارات الأمن القومى العربى وتلاشى دور الجامعة العربية فى حمايته ، نتيجة لظروف الانقسام والتصارع العربى . وبعد أن أصبح المحور الرئيسى لاهتمام معظم أنظمة الحكم العربية ، وهو حماية النظام وتأمينه من الداخل .. وأصبحت مواثيق الدفاع المشترك والتعاون الأمنى والاقتصادى مجرد شكل بلا مضمون .

٤ - أزمة تحويل مياه نهر الأردن :

استغلت إسرائيل التدهور المتصاعد فى العلاقات العربية العربية .. وإنشغال الأمة العربية بمشاكلها .. وعملت بكل جهد فى تحويل مياه نهر الأردن . وأعلنت فى نهاية عام ١٩٦٣ انتهاءها من استكمال المرحلة الأولى من مشروع المياه القومى الإسرائيلى .. وعن نيتها فى حجز مياه الأردن دون أى اعتبار لحقوق البلدان العربية فى هذه المياه .

وإزاء هذا الخطر على الأمن القومى العربى رأت مصر انه لابد من القيام بعمل عربى مشترك فى مواجهة هذا التهديد . فدعت إلى عقد أول مؤتمر عربى لمواجهة مشروعات إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن .

٥ - مؤتمرات القمة العربية :

اعتبر مؤتمر القمة الأول الذى عقد فى يناير ١٩٦٤ تحويل اسرائيل لمجرى نهر الأردن عدوانا خطيرا على المياه العربية ، وقرر المؤتمر اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة الخطر الصهيونى الماثل.. تجمع بين الاجراءات الفنية وأخرى ميدانية ودفاعية .. وكذا فى مجال تنظيم الشعب الفلسطينى وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية . كذلك تشكيل القيادة الموحدة للجيوش العربية تعبيرا عن نية العرب فى منع إسرائيل من التدخل المسلح لعرقلة المشروعات العربية لإستغلال مياه نهر الأردن.

وفى سبتمبر من نفس العام إنعقد مؤتمر القمة العربى الثانى .. الذى أعلن أن «الهدف القومى» هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى «و» الالتزام بعمل خطة عمل عربى مشترك تحشد لها كافة الامكانيات والطاقات العربية . أما مؤتمر القمة الثالث فقد إنعقد فى سبتمبر ١٩٦٥ واقر «ميثاق التضامن العربى» .. كرد فعل على الاعتداءات الاسرائيلية المتزايدة على طول الحدود العربية فى سوريا والأردن .

وقد حددت إختصاصات هامة «للقيادة العربية الموحدة» من بينها تنظيم عمليات مشتركة ، غير أنها لم تكن مسئولة عن التنظيم الشامل للدفاع عن البلدان العربية.. أو عن نظم التسليح للجيوش العربية .. وتركت هذه المسئوليات الحيوية للقيادات القطرية .. الأمر الذى لا يحقق أى تكامل للنظام الدفاعى العربى الذى يحقق الأمن للوطن العربى .

أدت هذه السلبيات إلى خلق معوقات أمام عمل القيادة الموحدة .. جعلتها عاجزة عن ممارسة إختصاصاتها ومهامها . خاصة بعد إمتناع الدول العربية عن سداد حصصها المالية للقيادة الموحدة.. وعدم إلتزام الجيوش العربية بأوامر أو قرارات تصدرها القيادة العربية الموحدة . كما رفضت الحكومات العربية الموافقة على مبدأ إنتقال القوات العربية من دولة عربية إلى أخرى أو دخول أراضيها أو حتى عبورها . هكذا تلاشت أكثر الفرص العربية جدية فى تحقيق تعاون عسكرى حقيقى لخدمة الأمن القومى العربى .. فى وقت بدت فيه مؤشرات واضحة عن عدوان إسرائيل المبيت .

فى ظل فشل هذا العمل القومى فى تنظيم الجهد العسكرى ومع إستمرار تفاقم الموقف العسكرى مع إسرائيل وإنعدام فاعلية الأجهزة العسكرية التابعة للجامعة العربية .. لجأت بعض الدول العربية إلى عقد إتفاقيات ثنائية فيما بينها .. بين مصر وسوريا ثم بين سوريا والعراق وبين مصر والأردن قبل وقوع عدوان يونية ١٩٦٧ مباشرة . ولم يكن هذا التعاون العسكرى الثنائى كافيا لمواجهة التهديد ، خاصة مع ضيق الوقت فى الوقت الذى لقيت فيه الجهود الضخمة التى بذلتها القيادة الموحدة خلال ثلاث سنوات تجاهلا كاملا من الحكومات العربية أدى إلى تأخير الاستفادة من قوات الدعم التى أرسلت من السعودية والخليج والسودان وليبيا والجزائر والمغرب نتيجة لمبادرات ذاتية .. وليس بناء على خطط موحدة مسبقة على مستوى الجامعة العربية.. الأمر الذى أدى إلى وصولها بعد إنتهاء الحرب .

ثالثا - تطورات الأمن العربى حتى أكتوبر ٧٣ :

١ - قيادة الجبهة الشرقية :

جاءت هزيمة يونية ١٩٦٧ لتؤكد عدم وجود نظام حقيقى

للأمن القومى العربى .. فلم يحدث أى تحرك عربى تحت مظلة معاهدة الدفاع المشترك .. وجرى أول تحرك جماعى فى أغسطس ١٩٦٧ ، باجتماع القمة العربية فى الخرطوم لتصدر قراراتها باللاءات الأربعة الشهيرة ، وإقرار دعم مالى لدول المواجهة . وكأنما إعتبر القادة العرب أنهم بذلك ، قد قاموا بواجبهم القومى وأن دورهم قد إنتهى عند هذا الحد .. فانصرفوا إلى المهاترات وتصفية الحسابات.. الأمر الذى ساعد على فشل كل الجهود الدولية والاقليمية فى تحقيق أى نجاح بشأن التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى .. فى الوقت الذى إنصرفت فيه القوتان العظميان إلى السعى لتحقيق الوفاق فيما بينهما .. والعمل على تجميد الصراع العربى الاسرائيلى وفرض « الاسترخاء العسكرى» على الموقف فى الشرق الأوسط ، والحفاظ على حالة «اللاسلم واللاحرب».

لذلك تميز التعاون العسكرى فى هذه الفترة بأنه تم خارج نطاق الجامعة العربية وقد مثل هذا الاتجاه رد الفعل الطبيعى للفشل الكامل للقيادة العربية الموحدة ، وما لقيته الجيوش العربية من هزيمة قاسية فى يونية ١٩٦٧ . فقد أحست دول المواجهة العربية بمدى حاجتها الماسة للتنسيق والتعاون العسكرى وتشكيل قيادة عسكرية تتولى التخطيط للعمليات وقيادة القوات .

هكذا إتجهت سوريا والأردن والعراق إلى إنشاء « قيادة الجبهة الشرقية » عام ١٩٦٨ .. تتولى قيادة الجبهة السورية والجبهة الأردنية ، والعمل بالتعاون مع الجبهة الجنوبية المصرية لتحقيق مطلب تحرير الأرض المحتلة . ومع ذلك تكرر نفس الخطأ، ولم يوضع لهذه القيادة سلطات محددة لعلاقتها مع قيادات الدول المشتركة والقوات المخصصة للعمل تحت قيادتها .. فقد أصدرت قيادات الدول التابعة لها هذه القوات تعليمات تتعارض مع تعليمات قيادة الجبهة الأمر الذى أدى إلى حل هذه القيادة عام ١٩٧٠ .

٢ - القيادة المشتركة للجبهات العربية:

ومن بين المحاولات العربية المتكررة .. قيام مؤتمر القمة الذى عقد فى طرابلس فى يونية ١٩٧٠ .. بإصدار قرار بانشاء « قيادة مشتركة للجبهات العربية » بعد تجزئتها إلى جبهة شمالية فى سوريا وجبهة شرقية فى الأردن وجبهة جنوبية فى مصر .

وقد شكلت قيادة الجبهات من ضباط عدد من الدول العربية .. ولكن ما أن بدأت تمارس عملها حتى اندلعت أحداث الصدام الدموى فى الأردن .. بين قوات المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية فى سبتمبر ١٩٧٠ .. الأمر الذى أشعل الخلافات السياسية بين الدول العربية ، وأدى إلى عرقلة أعمال القيادة الجديدة وفقدها لفاعليتها .

ويعود الفشل الذى جمع بين القيادة المشتركة للجبهات العربية وقيادة الجبهة الشرقية لنفس السبب الرئيسى .. وهو غياب الارادة السياسية الموحدة التى تجمع القيادات العربية ، وبالتالى القيادة السياسية المشتركة القادرة على تخصيص مهام أساسية محددة للقيادات العسكرية ، وإدارة وتنسيق العمل العسكرى المشترك .. وكذا عدم توفر السلطات الدستورية التى تخول القيادات العسكرية إصدار التعليمات الملزمة لقيادة الدول المشتركة .

٣ - إتحاد الجمهوريات العربية :

مع إنفراط عقد القيادة المشتركة للجبهات العربية ، إتجهت مصر وسوريا إلى دعم إتفاقية الدفاع المشترك بينهما ، والتأكيد على ضرورة إزالة آثار العدوان ، وعقدت تبعا لذلك إتفاقية عسكرية بين البلدين فى نوفمبر ١٩٧٠ ، هدفها توحيد الجهود العسكرية للدولتين تحت قيادة واحدة أسندت إلى وزير الحربية فى مصر إضافة لتشكيل مجموعة عمليات تقوم بالتخطيط للعمليات والتنسيق واعداد القرارات التى يصدرها القائد العام ، وفى عام ١٩٧١ تم الاتفاق بين مصر وسوريا وليبيا على إنشاء دولة إتحادية تضم الأقطار الثلاثة فيما سمى بـ « اتحاد الجمهوريات العربية » يتولى تنظيم وقيادة شئون الدفاع وحماية الأمن القومى لدول الاتحاد .

وقد انشئت قيادة عامة إتحادية فى يونية ١٩٧٢ لتتولى موضوعات الدفاع على المستوى الاستراتيجى ، وتنسيق الصناعات العسكرية . وقد تم تشكيل مجلس رئاسة للاتحاد يمثل القيادة السياسية العليا له . ويقوم بتحديد صلاحيات ومهام القيادة العامة للقوات الاتحادية .

٤ - قائد عام للقوات المسلحة العربية :

خلال عام ١٩٧٢ ، عادت الأطراف العربية على مستوى الجمهورية العربية ، إلى التفكير فى دعم التعاون العسكرى العربى وتطويره ، وبعد تحضيرات مطولة .. إجتمع مجلس الدفاع المشترك واتخذ عدة قرارات هامة :

١ - تحديد الهدف الاستراتيجى العربى وقواعد العمل المشترك على أساس تقسيم مسرح العمليات إلى ثلاث جبهات شمالية وشرقية وغربية .. تكون تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة العربية (قائد عام القوات المسلحة المصرية) تعاونه مجموعة عمليات من البلدان المشاركة .

٢ - إعتبار أراضى البلدان العربية الأعضاء مسرحا للأعمال القتالية لتحقيق الهدف الاستراتيجى ، واستخدام أراضى البلدان الغير داخلة فى الجبهات الثلاث فى مرحلة الاستعداد القتالى بموافقة البلد المعنى .

٣ - يتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية فى الجبهتين الشمالية والشرقية ، بينما يتولى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية فى الجبهات الثلاث .

وتعتبر هذه القرارات أهم قرارات أصدرتها الجامعة

العربية منذ نشأتها بشأن التعاون العسكرى . ومع ذلك إتسم التنظيم بالعديد من النواقص التى تسببت فى عجزه عن الأداء . يلاحظ تعيين قائد عام للقوات المسلحة العربية ، دون وجود أجهزة قيادة تتبعه وتتولى إدارة العمليات الحربية .. الأمر الذى يجرد القائد العام المعين من الآليات الضرورية اللازمة لممارسته لمسئولياته واختصاصاته . وقد ظهر هذا العجز واضحا عند بدء العمليات الخاصة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

القسم الثالث ـ من حرب أكتوبر ٧٣ الى أزمة وحرب الخليج (١٩٧٣ ـ ١٩٩١)

أولا ـ حرب أكتوبر وتداعياتها :

١ ـ إنقلاب استراتيجى سياسى :

لم يكن هناك بديل أمام مصر إلا أن تقرر خوض الحرب بالتعاون مع سوريا أو بمفردها إذا اقتضى الأمر ذلك .. باعتبار أن الحرب كانت هى الملجأ الأخير لكسر الجمود السياسى وتحريك قضية الصراع العربى الاسرائيلى . وقد اتخذت مصر وسوريا قرار الحرب خارج نطاق الجامعة العربية .. وتحملتا مسئولياته كاملة .. لأنهما كانتا تدركان عمق حالة الجمود التى كانت سارية فى المواقف العربية والخوف الذى كان يسود الأنظمة العربية من مخاطر الحرب عليها . بذلك لم يكن للجامعة العربية أى دور فى مجال التخطيط للعمليات الحربية الخاصة بحرب أكتوبر أو قيادتها .. وقد تركت مصر وسوريا مهمة قيادة العملية الهجومية المشتركة للقيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية والتى كان يتولاها القائد العام للقوات المسلحة المصرية .

أما الدور العسكرى الذى أداه العرب أثناء هذه الحرب ـ والذى تم بمبادرات ثنائية ولم تتخذ بشأنها أى قرارات جماعية فى إطار اتفاقية الدفاع المشترك ـ فقد إقتصر على تقديم بعض الدعم العسكرى لمصر فى شكل وحدات برية وأسراب طائرات حربية ـ ولكنها وصلت ـ جميعا إما بعد بداية الحرب أو بعد انتهائها .

ورغم أن الصراع المسلح ضد اسرائيل يمثل أفضل حلقات التعاون العسكرى العربى فى التاريخ المعاصر .. إلا انه قد أبرز نقاط ضعف خطيرة وعديدة فى تحقيق التعاون العربى على المستوى السياسى والعسكرى .. وكانت أهم أسباب هذا الضعف أن الدعم العربى لم يتحرك إلا بعد أن لاحت بشائر النصر فى مسار الحرب ، كذلك كان لغياب قيادة عربية تنظم هذا الدعم وتوجهه من حيث النوعية والتوقيت والمكان المناسب اثره فى تأخير وصول الدعم وعدم إختياره وفقا لطبيعة الاحتياجات المطلوبة . بالاضافة للعيب المزمن الذى لا يتغير وهو ضعف الارادة السياسية العربية الموحدة وعدم وجود قيادة سياسية جماعية لادارة الصراع بكل جوانبه العسكرية والسياسية والاقتصادية .

لقد مثل النجاح العسكرى والسياسى الذى حققته حرب أكتوبر ٧٣ عربيا .. انقلابا استراتيجيا فى موقف الصراع .. فتح الطريق نحو التسوية باستخدام الأدوات السياسية والاقتصادية المكملة لعناصر الاستراتيجية الشاملة .. ومثل هذا التوجه كان يتطلب جهدا جماعيا مركزا حتى يحقق أهدافه .. بمعنى أن دور الجامعة العربية الحقيقى كان لابد أن يبدأ لحظة إنتهاء الحرب . غير أن ذلك لم يحدث .. وظلت الجامعة فى حالة من الجمود الناجم عن سياسات عربية متضاربة رغم مااتخذه مؤتمر القمة العربى الذى انعقد عقب الحرب فى نوفمبر ١٩٧٣ فى الجزائر .. التى أقرت مواصلة التحرك السياسى والضغط الاقتصادى من أجل إستكمال هدف التحرير .

وقد قرر هذا المؤتمر السعى من أجل إقامة صناعات عسكرية عربية مشتركة لخدمة الأمن القومى العربى . وفى أبريل ١٩٧٤ إجتمع مجلس الدفاع العربى المشترك .. ونظر فى توصيات الهيئة الاستشارية العسكرية العربية .. بشأن انشاء مؤسسة عربية للصناعات العسكرية المتطورة .. وإنشاء هيئة التصنيع الحربى العربى واعتماد مبلغ نصف مليون جنيه لاجراء الدراسات الأولوية اللازمة .

وعندما انعقد مؤتمر القمة العربى فى أكتوبر ١٩٧٤ ، لم يغفل الجانب العسكرى .. فاتخذ قرارات بتعزيز القوى الذاتية للبلدان العربية عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، ومتابعة بناء القوى العسكرية لدول المواجهة ودعمها بمبلغ ١,٣٦٩ مليار دولار .. بما يؤدى إلى تحقيق تكامل عربى فى مختلف المجالات .

٢ ـ أزمة لبنان والحرب الأهلية :

أدت حالة التفكك التى ظلت سائدة بين الدول العربية ، رغم كل المظهريات وقرارات القمة ومجلس الجامعة ، الى تفشى الخلافات وحالات التشرذم على مستوى الأقطار العربية ، بل وداخل القطر الواحد .. فقد إنشغلت دول الخليج بزيادة دخلها من البترول ، الذى تضاعفت أسعاره بسبب حرب أكتوبر ٧٣ .. واشتعلت الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥ . والتى تطورت بشكل جسيم عرض الأمن والسلم العربيين للخطر .

واجتمع مجلس الدفاع العربى المشترك فى دورة خاصة ، وقرر أن تقوم الدول العربية صاحبة الامكانيات بتزويد الحكومة اللبنانية بوسائل الدفاع الفعالة فى نطاق الخطة الدفاعية الموضوعة ، ودعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة . ولم يكن الدعم الذى قدمته الجامعة العربية كافيا ، الأمر الذى تطلب عقد إجتماع لمجلس الجامعة العربية فى يونية ١٩٧٦ .. حيث اتخذ قرارا بتشكيل قوات أمن عربية قوية تحت إشراف الأمين العام للجامعة العربية ، لإرسالها الى لبنان للحفاظ على الأمن والاستقرار فيه . وقد سميت هذه القوات بـ « قوات الردع

العربية » . غير أن تشكيل هذه القوات واجه صعوبات جمة استمرت تتزايد إلى أن انعقد مؤتمر القمة الثامن فى اكتوبر ١٩٧٦ . الذى قرر تعزيز قوات الردع وإنشاء صندوق خاص للانفاق عليها وعلى متطلباتها .. وحدد لها المهام اللازمة ، غير أن الوضع الأمنى فى لبنان إزداد إشتعالا وسوءا وانهيارا ، فلم تستطع قوات الردع - وكانت لا زالت فى طور التشكيل - أن تلعب الدور الذى حددته لها القمة العربية .

ومع تعقد الموقف فى لبنان سحبت البلدان العربية وحداتها فيما عدا سوريا ، وكانت تملك الغالبية العظمى لهذه القوات .. بذلك أصبحت تؤلف وحدها قوة الردع العربية وتنفرد بالتصرف فى لبنان وفقا لخططها الخاصة ، وواجهت لبنان هجومين إسرائيليين ، الأول فى مارس ١٩٧٨ ، والثانى فى يونية ١٩٨٢ . ورغم وجود أكثر من قوة عسكرية عربية فى لبنان (قوات سورية ومعها الجيش اللبنانى وفصائل المقاومة الفلسطينية) والتابعة شكلا للجامعة العربية، لكن لم يحدث أى رد فعل إيجابى أو تعاون عسكرى فيما بينها لاختلاف المنظور الاستراتيجى الذى يخوض كل طرف الصراع من أجله ، فضلا عن الخوف من تدهور موقفها العسكرى إذا ما تعرضت للقوات الاسرائيلية .

٣ ـ مسيرة السلام المصرية :

كانت مصر مصرة على مواصلة مسيرة السلام منذ توقف حرب اكتوبر ٧٣ . وتوصلت إلى عقد إتفاقيتين لفض الاشتباك مع إسرائيل بينما عقدت سوريا إتفاقية واحدة . ثم بدأت تعثر مسيرة السلام خلال عام ١٩٧٦ نتيجة لتعنت الجانب الاسرائيلى واختلاف مواقف الدول العربية وكذا القوتين العظميين .. الأمر الذى دفع مصر فى نهاية عام ١٩٧٧ الى القيام بمبادرة السلام الشهيرة حين قام الرئيس السادات بزيارة القدس وطرح المطالب العربية من أجل السلام .. الأمر الذى حرك قضية السلام بعد ركود دام اكثر من سنتين .. واتخذت الدول العربية المعنية موقفا رافضا من المسيرة المصرية ، الأمر الذى إضطر مصر أن تواصل مسيرتها بمفردها وأن تتوصل إلى اتفاق إطارى « كامب ديفيد » فى سبتمبر ١٩٧٨ وكان أحدهما يختص بإيجاد مدخل أولى للقضية الفلسطينية يضع الشعب الفلسطينى على أول طريق التسوية .. والآخر يخص عملية السلام بين مصر واسرائيل على أساس انسحاب اسرائيل كامل من شبه جزيرة سيناء .

وكان جزاء مصر لجهودها - التى تمخضت عن تحرير كل أراضيها كاملة من الاحتلال الاسرائيلى توقيع عقوبات قاسية عليها من جانب الدول العربية. بمجرد توقيع معاهدة السلام فى مارس ١٩٧٩، انعقد مؤتمر قمة عربية طارئة فى بغداد بدعوة من النظام العراقى.. واصدر قرارات شديدة التعسف ضد مصر تضمنت فرض المقاطعة السياسية والاقتصادية عليها، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ووقف كل صور الدعم المختلفة. وكان لصدور هذه القرارات اثره الكبير على النظام العربى الذى بدأ يتداعى ويتعرض لعوامل الانهيار خلال عقد الثمانينات.. نتيجة لما احدثه انسحاب مصر من الساحة العربية الرسمية من خلل كبير.

ويمكن القول انه من خلال الجامعة العربية، وبتأثير من بعض الدول العربية الساعية للزعامة صدرت قرارات باسم الجامعة العربية تساهم بشدة فى تمزيق الصف العربى، وحرمان الامة من جهود اكبر دولها، مصر كما حرمت مصر من علاقاتها الرسمية مع الدول العربية.

فى ظل حالة التفكك التى اصابت النظام العربى، اشتعلت حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠ بين العراق وايران .. وتأكد عجز النظام العربى عن ممارسة العمل العربى الجماعى، لحماية أمن دول الخليج العربية المعرضة للتهديد الايرانى .. مما دفع هذه الدول إلى إنشاء «مجلس التعاون العربى الخليجى» عام ١٩٨١ لكى يحميها ويحمى مصالحها من المخاطر التى يمكن ان تعكسها الحرب المشتعلة بين ايران والعراق.

كان من نتيجة هذا الخلل وغياب التعاون العربى العسكرى، ان قامت اسرائيل باجتياح لبنان فى يونيه ١٩٨٢، بعد ان فشلت كل الجهود العربية فى وقت الحرب الأهلية اللبنانية، أو توفير الحماية، للشعبين اللبنانى والفلسطينى داخل لبنان ضد الغزو الاسرائيلى رغم وجود قوات الردع العربية، مما نجم عنه استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان حتى الآن بعد ان كانت قواتها قد وصلت إلى جنوب بيروت واحتلته.

وكانت الظاهرة اللافتة للنظر فى خضم هذه الاحداث وفى غياب دور مصر القومى.. تجاهل الدول العربية لمعاهدة الدفاع المشترك. فلم تحاول أى منها تنفيذ الالتزامات الواردة فيها.

بعد انتهاء حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٨ .. وفى الظروف العربية المعقدة .. قام مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩ وشاركت فيه مصر والعراق والاردن واليمن.. وفى نفس الوقت اعلن عن قيام «إتحاد المغرب العربى» بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وكان ذلك يعنى انضمام خمس عشرة دولة عربية إلى تجمعات فرعية داخل الوطن العربى والتى لم تكن تستهدف تفكيك الجامعة العربية، ولكنها كانت تعكس مدى التفكك الذى حدث بين دولها .. الامر الذى جعل عودة مصر إلى الجامعة وإنهاء القطيعة العربية امرا ضروريا لصالح الأمة العربية.. وقد وافقت مصر على العودة للحظيرة العربية وقبول قرار القمة العربية بالدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩.

وقد حضر الرئيس حسنى مبارك هذه القمة وألقى خطابا جامعا حدد فيه معالم الطريق القومى السليم، ووضع دليلا لمستقبل العمل العربى المشترك .. حتى ان المؤتمر اتخذ قرارا بضم خطاب الرئيس مبارك .. **كوثيقة**

اساسية من وثائق مؤتمر القمة .. باعتباره دليلا هادئا للعمل العربي المشترك ولاعادة البناء القومي للامة العربية.

ثانيا ـ ازمة وحرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١):

١ ـ النتائج والتداعيات

وسط الأجواء الايجابية التي ظهرت على الساحة العربية .. وقع زلزال الخليج في اغسطس ١٩٩٠.. بعد قيام العراق باجتياح الأراضي الكويتية واحتلال دولة الكويت وتصاب مفاهيم الأمن القومي العربي ودعائمه الاساسية بضربة قاصمة طمست المفاهيم وقوضت الاركان وخربت البناء القومي للامة ومابقى من روابط كانت تربط بين اقطارها.

جاء هذا الحدث العربي الجسيم ليشكل خرقا كاملا للمواثيق الدولية الاقليمية .. وإنتهاكا لكل القيم والمبادىء العربية واختباراً قاسيا للشرعية العربية وميثاق جامعة الدول العربية وما يحمله من مبادئ ترفض العدوان والابقاء إلى القوة في فض المنازعات .. وتحترم النظم العربية الحاكمة .. وتعارض القيام بأي عمل يهدف إلى تغيير هذه النظم ، كان عملا تخريبيا واسع النطاق ضد منظومة الامن القومي العربي .. ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وآلياتها المختلفة.

صحيح ان مجلس الجامعة العربية سارع إلى الاجتماع في ٢ اغسطس ١٩٩٠ وأصدر قرارات تنص على ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت ، والمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط ، ولكن من الصحيح ايضا ما حدث من إنقسام عربي في قضية كان مفهوما انها توحد كلمة العرب ولا تفرقها الأمر الذي تأكد عند التصويت على القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربية الذي عقد في ١٠ اغسطس ١٩٩٠، حيث امتنعت ثلاث دول عربية عن التصويت هي الجزائر والاردن واليمن .. وتحفظت ثلاث دول هي فلسطين وموريتانيا والسودان ، وعارضت دولتان هما العراق وليبيا بينما لم تشارك تونس في اعمال المؤتمر.

ورغم القرارات الايجابية التي اصدرها المؤتمر بالأغلبية .. وفي مقدمتها مطالبة العراق بسحب قواته فورا وإرسال قوات عربية تلبية لطلب بعض الدول العربية الخليجية للمشاركة في حمايتها .. إلا ان الانقسام العربي حول هذه القرارات اصاب الجامعة العربية ومؤسساتها بالعجز وعدم القدرة على العمل .. هكذا تعطلت الشرعية العربية وتوقفت عن الحركة السياسية والعسكرية.

٢ ـ دول الخليج والجامعة العربية:

كانت دول الخليج وخاصة الكويت ، تدرك ان الجامعة العربية سوف تعجز عن التحرك الايجابي لوضع حد بالقوة للعدوان العراقي عليها .. لذلك لم تضع املا كبيرا فيها أو في جدوى قراراتها . لذلك راهنت من البداية على «القوة الأمريكية» من منطلق ارتباطها بالمصالح الأمريكية الحيوية في الخليج .. وعلى الشرعية الدولية صاحبة المجال الاكثر قدرة وضمانا . فسارعت إلى مطالبة الولايات المتحدة ، بتقديم العون العسكري لصد العدوان العراقي وتحرير الأراضي الكويتية . كان هذا العون الاجنبي في حاجة إلى شرعية عربية تسانده أضفتها عليه قرارات القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة يوم ١٠ اغسطس ١٩٩٠ بمبادرة مصرية .. فضلا عن المشاركة الفعلية للقوات العربية الممثلة في قوات دول الخليج وقوات مصر وسوريا .. من أجل حماية دول الخليج العربية وتحرير الاراضي الكويتية .. وفقا للمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

ويدعونا هذا الموقف الخليجي إلى ان نفرق .. ونحن نتناول دور الجامعة العربية في مسائل الأمن القومي.. بين ماتوفره النصوص من امكانيات في الحركة في إطار الجامعة .. وبين المواقف السياسية التي تتحكم في إصدار القرارات وإعمال هذه النصوص .. بمعنى ان هناك فرقا واضحا بين الأسس أو القاعدة القانونية والقاعدة السياسية التي تمثل منطلق الحركة الفعلية. لذلك نلاحظ انه رغم توافر النصوص القادرة على معالجة الازمة الكبرى التي تعرضت لها الامة من الداخل .. الا ان الجامعة قد اخفقت في مواجهة هذا التحدي الداخلي ، والتصدي لما نجم عنه من أخطار هددت كيان الأمة. وكان لذلك أسبابه السياسية الاستراتيجية وأهمها:

- عدم وجود رؤية سياسية قومية موحدة تجمع كلمة العرب في إطارها القومي الحريص على مصالح الأمة وكيانها .

- اختلاف المنطلقات الاستراتيجية للسياسات القطرية بين الدول العربية .. بشكل جعل التقاء هذه السياسات امر يصعب تحقيقه .

- عدم وجود الآليات التنفيذية السياسية والعسكرية القادرة على التعامل بجرية مع المخاطر التي تهدد الأمن العربي في الاطار القومي المناسب .

٣ ـ وثيقة اعلان دمشق:

لايمكن تناول ازمة وحرب الخليج وتداعياتها دون ان نتطرق إلى موضوع «اعلان دمشق» كأهم عمل قومي مشترك تمخض عن حرب الخليج .. بغض النظر عما تعرض له من إنتكاس، وتركه لعوامل التعرية والتآكل .. خاصة وأن الوثيقة تعكس علاقة وثيقة بالأمن القومي العربي وجامعة الدول العربية .. فليس من شك في أن هذه الوثيقة تحمل قدرا كبيرا من المصداقية القومية .. لانها جاءت خلاصة لتجربة حية مريرة قائمة على حقائق صلبة لازيف فيها ، هي تجربة الحرب الصعبة التي خاضتها

دول الخليج والأمة العربية معها.. بمراراتها وشراستها ودمويتها، وإرتباط نتائجها بواقع حقيقي لا خلاف عليه. تتميز هذه الظروف المحاطة بنيران الحرب وقسوتها بصحوة الضمير ونقائه وبالصدق مع النفس، لذلك يتحلى نتاج مثل هذه الظروف بنفس الصفات من صدق ونقاء.. هذا من حيث الجانب النفسي والعقلاني الذي احاط بصنع هذه الوثيقة..

اما من حيث المضمون.. فقد حوت الوثيقة العديد من المبادىء التي تسد ثغرات هامة شكلت دائما اسباب جوهرية لفشل العمل العربي المشترك. ومن ابرزها الضمانات والقواعد المتعلقة بتنظيم العلاقات العربية العربية بشكل يحقق صلابة القاعدة الشرعية المستندة عليها، والتأكيد على مبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية وثرواتها القومية وهو نص يدعم الثقة إلى حد كبير بين الاقطار العربية.

من هنا يمكن القول ان وثيقة «إعلان دمشق» تعتبر نموذجا ناجحا للفكر الاستراتيجي القومي الذي يرسي افضل ضمانات النجاح للعمل العربي المشترك الأمر الذي يدفعني إلى الربط بين إعلان دمشق ومعاهدة الدفاع العربي المشترك من ان كليهما خرج من رحم كارثة عربية (كارثة ١٩٤٨ وكارثة ١٩٩٠، وبالتالي يتميزان بالمصداقية القومية. الغريب ان الوثيقتين لقيتا نفس المصير وهو التجاهل والاهمال. فرغم ان معاهدة الدفاع المشترك مازالت تمثل إحدى الوثائق الهامة في الجامعة العربية إلا انها ظلت منذ التوقيع عليها عام ١٩٥٠ أي على مدى أربعة وأربعين عاما، حبرا على ورق في معظم الأحوال.. اما مصير إعلان دمشق فكان اسوأ من ذلك.. من حيث تعرضه السريع للتشويه بعد ثلاثة اشهر من صدوره.. ثم تفريغ مضمونه بعدم تحويله إلى برنامج حقيقي وعملي قابل للتنفيذ.

ومن الواضح كذلك وجود علاقة وثيقة بين الاعلان والجامعة العربية.. ليس فقط من حيث إرتباط النصوص أو التشابه الذي ذكرته أو من حيث الحرص على الالتزام بالمواثيق الام.. ولكن كذلك من حيث محاولة تفاوت اسباب الفشل الذي عانت منه الجامعة العربية خاصة في مجال العمل العربي المشترك.

فقد عني الاعلان بالحفاظ على السيادة القطرية في اطار العمل القومي. كما تناول مفردات الأمن القومي الشامل، فلم يتناوله في إطار المفهوم الدفاعي العسكري وحده.. بل في الأطر السياسية والثقافية والاقتصادية كذلك. وهذا يعني معالجة قضية الامن بمفهومها الشامل المتكامل الحديث. من ناحية اخرى اهتم الاعلان كذلك بالأمن الدفاعي العسكري كأحد المكونات الأساسية للامن القومي. فنص (قبل التعديل) على إنشاء وقوة سلام عربية لضمان أمن وسلام دول الخليج تشارك فيها قوات مصرية وسورية. وللأسف استبدلت هذه الفقرة الجوهرية بنص حول ترتيبات الامن الثنائية بين دول الخليج وكل من مصر وسوريا حسب رغبة دول الخليج.. والواقع هذا التعديل قد افقد الاعلان في جانبه الأمني هويته القومية بعد أن جرده من اهم الأسس الخاصة «بالأمن الجماعي» العربي. وبالتالي فقد إعلان دمشق ركنا أساسيا من اركان العمل العربي المشترك.

ولاشك ان هذا التناول سوف يطرح سؤلا ملحا حول اسباب ما لقيه الاعلان من مصير رغم مزاياه ونموذجيته؟

بداية نقول انه متميز ونموذجي من وجهة النظر القومية العربية، فماذا عن وجهة نظر اصحاب المصالح والاهتمامات الاستراتيجية في المنطقة؟

هنا لابد أن ندرك ان هذه المنطقة من اهم المناطق عالميا لدى الدول العظمى والدول الغربية الصناعية الكبرى. وبالتالي لابد ان تخضع المنطقة ذات الاهمية الخاصة.. ولكن كذلك من خلال محاولة فرض نظم امنية واقتصادية محددة توفر ضمانات اكثر قوة واكثر ثباتا.

من هذا المنطلق يمكن القول ان صدور إعلان دمشق عقب توقف الحرب ومواكبته لمبادرة السلام الأمريكية لم يلق اى ترحيب من الأوساط الغربية لانه يعطل المخططات المعدة المبينة تجاه مستقبل الشرق الأوسط. والتي تستهدف تصفية الصراعات القائمة وخلق حالة من الاستقرار يؤدي إلى حل مشكلة الوجود الاسرائيلي باندماج اسرائيل في المنطقة امنيا واقتصاديا ومن مركز يميزها عن باقي دول المنطقة من خلال نظام شرق اوسطي امني واقتصادي يحقق الاهداف الاستراتيجية لهذه القوى وتوفر ضمانات راسخة لحماية مصالحها. من هنا كان لابد من تجميد إعلان دمشق بتفريغه اولا من فكرة الأمن الجماعي ثم تركه للزمن وعوامل التعرية والتآكل والنسيان. بذلك يخلى الطريق في المنطقة امام النظم القادمة دون عوائق لنظم داخلية تعوق المسيرة الجديدة.

خاتمة:

رغم القتامة المحيطة بالصورة العربية وبمؤسساتها القومية.. فمازالت هناك رؤى فكرية قومية عديدة تحيي الأمل في التصالح والاصلاح.. وتقترب اكثر إلى الواقعية والعقلانية تناقش الأوضاع بمنطق قومي حيادي يتوخى المصالح الكبرى للأمة العربية، ويبحث بصدق وجدية عن وسائل التخلص من الثغرات العديدة التي تخرب حوار الأمن القومي العربي.. وذلك باعتماده على ديناميكية الواقع العربي وقابليته للتفاعلات المستمرة.. بتوجيه ذلك الوجهة الايجابية الساعية للحفاظ على كيان الامة ووجودها.

ان هذا الامر يدفعني إلى تكرار الدعوة الموجهة للمثقفين والمفكرين العرب بممارسة مسئولياتهم القومية ومواصلة جهودهم من أجل اخراج الأمة من هذا المأزق المصيري الخطير وإعادة الحياة والحيوية إلى مؤسساتها القائمة.

وهذا يتطلب الأخذ ببعض المبادىء الاسترشادية من

وجهة نظر الأمن القومي. وأولها تهيئة المناخ المناسب من خلال تصفية جميع الآثار التى ترتبت على أزمة الخليج بهدف اصلاح ما أصاب العلاقات العربية من دمار. وثانيها ضرورة الاخذ بالمفهوم الشامل للامن القومي العربي كمدخل اساسي لحل قضايا الأمة في شتى المجالات التى تشمل التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي والترابط الثقافي .. مع التركيز على تخليص المفاهيم الدفاعية من الشوائب المفروضة عليها ومن الحساسيات الضارة .. والتى يجسدها إستمرار الوجود الاجنبي العسكري في الوطن العربي تحت اى شكل من الأشكال .. اما ثالثها فيقوم على رفض الارتباط باتفاقيات عسكرية مع دول اجنبية خاصة على المستوى الثنائي باعتبارها اتفاقيات تحقق المصالح الذاتية للجانب الاقوى. مع الاستعداد الكامل للدخول في دوائر التعاون على المستوى الاقليمي والدولي في مجالات الامن وغيرها من منطلق قومي شامل وبأسلوب جماعي .. وليس من منطلق عربي فردى . ورابعها هو السعي الجاد لتخليص منطقة الشرق الاوسط من جميع انواع اسلحة الدمار الشامل ، وتنظيم عمليات ضبط التسلح كخطوة اساسية تعتبر تتويجا كاملا لعملية السلام الجارية وختاما حتميا يحقق المساواة ويؤكد الامن والاستقرار . وأخيرا فمن الضرورى معالجة السلبيات التى تعانى منها الجامعة العربية وأجهزتها .. وإعطاؤها فاعلية حقيقية في مجال العمل العربي المشترك .. بحيث ينبثق الاطار المتكامل للأمن القومي العربي عنها اساساً باعتبارها الاطار الحقيقى لمجال العمل العربي الجماعي أو المشترك .

ونختتم هذه الدراسة ببعض الملاحظات الاجرائية المساعدة :

١ ـ توافر الأطر التنظيمية للتعاون العسكري العربي .. وقد اخذت اشكالا ونظما مختلفة سبق تجربتها . وإشتملت على اليات مناسبة ومفيدة . ربما تكون قد اندثرت حاليا ، ولكن الاطار القانوني والتنظيم الذى قامت عليه مازال موجودا .

٢ ـ ان الدول العربية تكاد تكون في غير حاجة لانشاء اليات جديدة أو اجهزة لتحقيق التعاون بل يكفي إحياء ماسبق ان أنشيء من اجهزة وتطويرها من حيث الشكل والصلاحيات المحددة الواضحة .

٣ ـ ليست هناك حاجة لقاعدة قانونية جديدة لتنفيذ هذه النظم ، حيث توفر معاهدة الدفاع المشترك وملاحقها وقرارات القمة المتعاقبة ومجلس الدفاع المشترك هذه القاعدة .

وأخيرا فان خبرة العمل المتراكمة تجعل من السهل تفادي المعوقات التى حدثت في الماضي، وأدت إلى فشل هذه الآليات في أداء مهمتها . وتحقيق تعاون افضل بالنسبة للمستقبل. وتمثل هذه الخبرة قاعدة عملية صالحة تماما لاجراء التعديلات المطلوب ادخالها على الأطر القانونية لآليات الامن القومي لتحقيق اكبر قدر من الكفاءة والفاعلية ولخدمة المصالح القومية العليا . □





نظرة عامة على مدى فعالية جامعة الدول العربية في مجال العمل

د . محمد نعمان جلال

نائب مساعد وزير الخارجية

والمندوب الدائم لمصر لدى الجامعة العربية

بادىء ذي بدء لابد ان نشير الي عدد من التحفظات بشأن هذا الموضوع يرجع التحفظ الاول الى المدى الزمنى منذ تبلور العمل العربى المشترك وحتى الآن زهاء خمسين عاما من الصعب ان تغطى دراسة موجزة مثل هذه المدة الطويلة ، التحفظ الثانى يرجع الى التنوع فى مجالات العمل الاقتصادى العربى، هذا التنوع الموضوعى يجعل من الصعب الالمام بشتى جوانب العمل الاقتصادى فى صفحات قلائل ، وثالث هذه التحفظات هو صعوبة التقييم الموضوعى المتجرد ، فالعاملون فى كل منظمة عربية يرون أهميتها الكبيرة ، والذين هم خارجها يرى معظمهم ألا جدوى منها، وهكذا نجد الحقيقة والتقييم الموضوعى يغطى فى غلالة وربما غلالات من المصالح الشخصية او المعاناة الذاتية. ولكن مع كل هذه الصعوبات فمن الضرورى المحاولة .

لاشك ان هناك اكثر من مدخل لالقاء نظرة على مدى فعالية الأداء الاقتصادى لجامعة الدول العربية ، فمنها استعراض ما جاء فى ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، ومعرفة ماتم تنفيذه وما لم يتم. ومنها استعراض نشاط المنظمات العربية المتخصصة، وتقييم مدى جدوى مثل هذا النشاط، ومنها الاقتراب من خلال محاولة البحث عن اطار مستقبلى ، ثم تحليل مدى امكانية ذلك من عدمه وهذا المنهج الأخير هو ما سنتبعه .

ولذلك فان المدخل لهذا المنهج هو المحاولة التى قام بها مجلس الجامعة فى الدورة ٩٨ عندما طلب بقراره رقم ٥٢١٥ فى سبتمبر ١٩٩٢ من الأمانة العامة إعداد دراسة حول الأمن القومى العربى، وقد أعدت تلك الدراسة بالفعل وقدمت لمجلس الجامعة فى الدورة ١٠٠ وقام ببحثها ، ثم قرر تأجيل اتخاذ قرار بشأنها الى دورة قادمة . وما يهمنا هو الجزء الاقتصادى فى الأمن القومى العربى إذ أبرزت الدراسة أن التكامل الاقتصادى العربى، هو أحد أهم الدعائم الرئيسية للأمن القومى العربى ، فى عالم يزداد فيه دور التجمعات والتكتلات الاقتصادية . إلا أنه من المهم تحديد الوسيلة الفاعلة لتحقيق هذا الهدف. وقد طور المجلس الاقتصادى والاجتماعى رؤيته بشأن افضل الوسائل لتحقيق ذلك، باتباع سياسةالاصلاح الاقتصادى التى تهدف الى تحقيق استقرار اقتصادى وتنمية متواصلة تنعكس ايجابا على مستوى معيشة المواطن العربى، وفى نفس الوقت تسعى الي تطوير اساليب ادارة الاقتصادات العربية بما يسهل مسيرة التكامل الاقتصادى العربى ويحقق توازنا افضل للاقتصادات العربية فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وتحسين موقعها فى النظام الاقتصادى الدولى ، وتعزيز التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى، الهادف الى النهوض باقتصاد كافة الدول العربية سواء فى المجالات الصناعية أو الزراعية او

التجارية ، وقد تبنى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذا المدخل منذ دورته التاسعة والاربعين واكد على:

١- برامج الاصلاح والاستقرار المالى والنقدى.

٢- برامج التخلص من القيود الاقتصادية لتحرير الاسعار والسلع والاستثمار.

٣- برامج تحسين الكفاءة الادارية والدعوة لان تتخلص الدولة من عبء تشغيل وتملك بعض الوحدات الانتاجية وان تترك ذلك للقطاع الخاص(١).

ثم تستعرض الدراسة أهم ملامح العمل الاقتصادى فى تشجيع الاستثمارات العربية وتحقيق الاستقرار المالى والنقدى وتحسين الكفاءة الانتاجية وتحقيق الأمن الغذائى وتطوير شبكة النقل والمواصلات البرية والبحرية والاتصالات وضرورة وضع استراتيجية للموارد المائية(٢).

ولاشك ان تحليل ما سبق يظهر حقيقة المازق الذى يواجهه العمل الاقتصادى العربى.

فهو من ناحية مازال يتطلع للتكامل الاقتصادى، ويستند فى ضرورة ذلك الى التطورات العالمية، وهو من ناحية اخرى مازال يركز على مشروعات البنية الاساسية، التى لم تستكمل بعد، على النطاق العربى، وهو من ناحية ثالثة ركز على أن عمله يستند اساسا على فلسفة الحرية الاقتصادية والليبرالية.

ويمكن طرح التساؤل: وهل يمثل ذلك مازقا ؟ اقول نعم لأن الدول العربية مازالت لم تستقر بعد على فلسفة محددة للتطور الاقتصادى، ورغم موجة التخصصية فان القطاع العام مازال قائما وقويا فى عدد من الدول العربية، ثم ان التخلف التكنولوجى والادارى هو السمة السائدة ، فضلا عن ضيق الأفق الاقتصادى المتمثل فى إبرز مظاهرة فى تعدد الصناعات وتشابهها فى بعض الدول العربية دون التفكير بمنطق التكامل، او حتى مجرد الفكر الرأسمالى الرشيد بدراسة امكانيات السوق والجدوى الإقتصادية بدلاً من تكرار انشاء صناعات ضخمة فى دول متجاورة ، من ثم فان هذه الصناعات اقرب للمظهرية المتصلة بالاعتبارات السياسية منها للانتاجية وفقا للمعايير الاقتصادية هذا فضلا عن تعدد الأجهزة العاملة فى المجال الاقتصادى العربى وتضاربها من ناحية وضعفها من ناحية اخرى.

ولا ريب فى أن الحوار الدائر منذ فترة حول ثلاث قضايا يعكس بوضوح هذه المشكلة ، ولذلك سنركز فى تقييمنا لأداء جامعة الدول العربية فى المجال الاقتصادى على هذه القضايا الثلاث وهى:

١- الدمج او الاستقلالية بين مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٢- هيكلة او إعادة هيكلة منظمات العمل الاقتصادى العربى.

٣- تمويل منظمات العمل الاقتصادى العربى المشترك.

ونعرض بايجاز لكل من هذه القضايا مع التركيز على مدلولات ذلك لان التطور التاريخى لها قد تناولته أبحاث عديدة.

القضية الاولى: مدلولات الدمج او الاستقلالية بين مجلس الوحدة الاقتصادية الاقتصادى والاجتماعى وارتباط ذلك بمشروعات التكامل الاقتصادى العربى او الاقليمى .

لقد اثيرت هذه المشكلة منذ عدة سنوات عندما كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى يبحث إعادة هيكلة منظمات العمل المشترك حيث تشكلت لجنة وزارية عام ١٩٨٦ وبعد دراسة مستقيضة خلال عامى ٨٧ - ١٩٨٨ انتهى الرأى انذاك الى ضرورة الابقاء على المجلسين ، على أساس اختلاف العضوية فى كل منهما، واختلاف طبيعة التوجهات والاولوية رغم وجود بعض التداخل . الا ان المشكلة عادت للظهور فى عام ١٩٩٣ عندما اثارت ذلك دول مجلس التعاون الخليجى ، ثم تم بحث الأمر فى اجتماع وزراء المالية والاقتصاد لدول اعلان دمشق فى اجتماعهم يوم ١٨ مايو ١٩٩٣ الذين طالبوا بدراسة الموقف . وينبغى ان نشير الى ان الامارات العربية المتحدة هى الدولة الوحيدة فى مجلس التعاون الخليجى العضو فى مجلس الوحدة الاقتصادية ، أما الكويت فقد قررت الانسحاب من المجلس عام ١٩٩٠ واصبح قرارها نافذا فى عام ١٩٩١ .

ولاشك ان القاء نظرة تاريخية على نشأة وتطور مجلس الوحدة الاقتصادية تقدم لنا الكثيرمن العناصر التى تساعد فى تحليل وفهم طبيعة العمل الاقتصادى العربى المشترك.

ويرجع ذلك الى القرار الذى اعتمده المجلس الاقتصادى التابع للجامعة العربية فى ٣ يونيو ١٩٥٧ والخاص باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بحضور ممثلى ١٢ دولة هى: الاردن - تونس - السودان - العراق - السعودية - سوريا - مصر - لبنان - ليبيا - اليمن - المغرب - الكويت . وقد وقع على الاتفاقية اعتبارا من عام ١٩٦٢ كل من مصر - سوريا - الكويت - الاردن - المغرب - العراق - اليمن، وصدقت هذه الدول على الاتفاقية بعد ذلك ماعدا المغرب، ومن ثم دخلت الاتفاقية حيز النفاذ فى ابريل عام ١٩٦٤ . وقد أصبح عدد الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية فيما بعد ١٢ عضوا بانضمام الدول التالية: السودان - اليمن الجنوبى - الامارات - الصومال - ليبيا - موريتانيا - فلسطين وتم انضمام هذه الدول خلال عامى ٧٤- ١٩٧٥ عدا السودان الذى انضم عام ١٩٦٩ ، وبالوحدة بين شطرى اليمن، ثم انسحاب الكويت عام ١٩٩٠ أصبحت العضوية الحالية ١١ دولة هى : مصر - سوريا - الاردن - العراق - اليمن - السودان - الامارات - الصومال - ليبيا - موريتانيا - فلسطين .

انشا المجلس الاقتصادى والاجتماعى (الاسم الجديد للمجلس الاقتصادى اعتبارا من عام ١٩٥٩) فى عام

١٩٦٢ مجلس الوحدة الاقتصادية ليكون الهيئة التي تشرف على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولم يبدأ المجلس المذكور العمل الا عام ١٩٦٤ عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم ١٧ في ١٣ / ٨/ ١٩٦٤ بانشاء السوق العربية المشتركة . ووافقت على القرار كل من سوريا ومصر والعراق والاردن والكويت وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من اول يناير ١٩٦٥ ووضعت الاتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية برامج للتخفيضات الجمركية وانتقال رؤوس الاموال والافراد بحيث كان هدفها الوصول لاعفاء جمركي كامل في اول عام ١٩٧٠ بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية، وفي اول عام ١٩٧٥ بالنسبة للمنتجات الصناعية . ثم جرى تعديل الاتفاقية عام ١٩٦٨ بتقليص مراحل السوق المشتركة ليتحقق الاعفاء الكامل اعتبارا من اول يناير ١٩٧١ بدلا من ١٩٧٥(٣).

ولكن على مستوى التطبيق الفعلي لم يتم الاعفاء الكامل إذ أدرجت الدول عدة استثناءات من جدول الاعفاء، كما وضعت قيودا ادارية متعددة كان من شأنها التحلل غير المباشر من الالتزامات بموجب الاتفاقيات المعقودة بما أدى لاخفاق مجلس الوحدة الاقتصادية في تحقيق هدفه باقامة السوق العربية المشتركة في بداية السبعينات(٤).

وقد كان لحدوث طفرة في عوائد البترول بعد حرب ١٩٧٣ اثره في مدى وحجم الموارد المالية المتوافرة لدى الدول العربية وفي إحساس الدول العربية بثقلها الاقتصادي ووزنها السياسي في حالة تكتلها(٥). ولقد سعى مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية للاستفادة من هذه الحالة المتسمة بالتفاؤل والثقة بالنفس والتطلع للمستقبل نتيجة توافر الأموال الناتجة عن ارتفاع اسعار البترول، وذلك من أجل تعزيز العمل الاقتصادي المشترك من خلال ابتكار إطارين جديدين:

الأول: انشاء الاتحادات العربية النوعية مثل الاتحاد العربي للحديدوالصلب، والاتحاد العربي للسكك الحديدية.. الخ وقد نشأ اكثر من ٦٠٪ من تلك الاتحادات في عقد السبعينات ، واتخذ كل منها مقرا له في هذه العاصمة العربية او تلك (معظمها خارج مصر). وهدف تلك الاتحادات التنسيق في الانتاج والتسويق، والقيام بدراسات فنية واقتصادية ، وتقديم الاستشارات الفنية.

الثاني: إقامة مشروعات مشتركة وذلك اعتبارا من عام ١٩٧٨ مثل الشركة العربية للملاحة البحرية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، الشركة العربية للصناعات الدوائية - الشركة العربية للاستثمارات الصناعية .

ويلاحظ ان بعض تلك المشروعات تم انشاؤها في اطار عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبعض الآخر في إطار نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية.

في ظل عدم تحقق الاهداف المتوخاة من المنهج السابق كونت الجامعة العربية عام ١٩٧٦ ما أسمته « لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» من عشرين عضوا لوضع استراتيجية مشتركة ومارست اللجنة عملها طوال ٧٧ - ١٩٧٨، وانبثقت عنها لجنة من ثلاث شخصيات لاعداد ورقة عمل حول الاستراتيجية عرضت على مؤتمر اقتصادي قومي في بغداد عام ١٩٧٨ ثم على لجنة خبراء حكوميين عقدت في العراق في يناير عام ١٩٨٠ ثم عرضت على قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٠ وقد اعتمدت تلك القمة أربع وثائق في مجال العمل الاقتصادي هي(٦):

الاولى: وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي تناولت أهداف ذلك وركزت على التنمية الصناعية والزراعية وتدريب الموارد البشرية.

الثانية : ميثاق العمل الاقتصادي العربي القومي وهي وثيقة ذات صياغة عامة ونبرة سياسية حول أهمية العمل الاقتصادي القومي.

الثالث: الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الاقطار العربية.

الرابعة : عقد التنمية العربية المشتركة وهو وثيقة ألتزمت بموجبها خمسة أقطار عربية هي السعودية - العراق - الكويت - الامارات - قطر بتخصيص مبلغ خمسة مليارات دولار للعقد بواقع نصف مليار سنويا توزع حسب نسب محددة لتمويل مشروعات التنمية وتكون القروض بفائدة ١٪ سنويا وفترة سماح مدتها عشر سنوات ثم يسترد القرض على أقساط سنوية متساوية على مدى عشرين عاما . وتعد هذه الوثيقة هي الانجاز العملي الحقيقي والملموس لقمة عمان عام ١٩٨٠ . وقد ادى ذلك الى ان وقعت الدول العربية عام ١٩٨١ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لتحل محل الاتفاقية السابق توقيعها عام ١٩٥٣ وذلك نتيجة اخفاق اتفاقية السوق العربية المشتركة. واثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ تشكلت « هيئة التجارة العربية من تسعة اقطار هي:

الاردن - البحرين - تونس - السعودية - العراق - فلسطين - الكويت - ليبيا - اليمن الشمالي لتقوم بمهمة التنسيق نيابة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لحين انضمام باقي الدول اعضاء الجامعة ، وعندئذ يتولى مهمة التنسيق.

ومن المفيد في هذا السياق الاشارة الى المناقشات غير الرسمية التي درات حول وجهتي النظر بشأن مجلس الوحدة الاقتصادية فالداعون لدمج المجلسين يرون ان مجلس الوحدة الاقتصادية ليس إلا شكلا بلا مضمون ، وان الدول عزفت عن تفعيله، بل وعن سداد حصتها في ميزانيته، وهو اصبح عاجزاً عن دفع رواتب موظفيه، ومن ثم فلن يحدث شيء ذو بال أو ضرر للعمل العربي اذا اختفى المجلس. في حين ان الداعين للابقاء على مجلس

الوحدة الاقتصادية يرونه بمثابة القيم على اتفاقية الوحدة الإقتصادية الموقعة عام ١٩٥٧، واتفاقية السوق العربية المشتركة التى بدأ سريانها عام ١٩٦٥، وأن عيوب المجلس يجب اصلاحها من خلال تعزيز ايمان الدول الاعضاء به، والتزامهم بسداد حصصهم وأن المجلس قد انشأ العديد من الشركات العربية وأعد الكثير من البحوث والدراسات التى لو طبقت لكانت العلاقات الاقتصادية العربية فى وضع اكثر توثقا وتقدما على مسيرة التكامل(٧).

وهكذا استمر ويستمر مجلس الوحدة الاقتصادية فى حالة من انعدام الوزن وعدم وضوح الرؤية السياسية حتى يستطيع اداء دوره الاقتصادى ، وزاد من مخاطر المستقبل امامه ما يمكن أن يسفر عنه مؤتمر القمة الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا والذى انعقد فى الدار البيضاء من ٣٠ اكتوبر الى ١ نوفمبر ١٩٩٤، وتقرر انعقاد مؤتمره الثانى فى عمان فى عام ١٩٩٥ . يمكن طرح التساؤل هل قمة عمان عام ١٩٩٥ ستلغى قمة عمان الاقتصادية العربية عام ١٩٨٠ أم انها ستلحق بها فى الآمال والطموحات والمصير أيضا؟

ليست الاجابة على مثل هذا التساؤل بالأمر السهل لصعوبة نقل التجارب الماضية وتعميم خبرتها على المستقبل من ناحية، ولصعوبة التنبؤ بالمستقبل فى ظل عالم سريع الايقاع فى تغيره من ناحية اخرى، ومن ناحية ثالثة لاختلاف اطراف كل من التجمعين ، ومن ناحية، رابعة لاختلاف مصالح ودور القوى العالمية الرئيسية . ومع هذا فان ثمة خطوطا استرشادية يمكن التفكير من خلالها دون الادعاء باننا نملك الحكمة او القول الفصل ، ومن هذه الخطوط:

١- أن مراحل النمو الاقتصادى والاجتماعى هى الركيزة الاساسية فى اى تطور اقتصادى نحو التكامل او حتى التعاون والقاء نظرة على الدول العربية وأسرائيل وتركيا وايران، نجد على الفور اختلاف اوضاع كل منها من حيث معدل النمو الاقتصادى. كفاءة ادارة العملية الاقتصادية والانتاجية ، اتساع السوق ، اختلاف مراحل التطور الاجتماعى، اختلاف الوضع بالنسبة للتنمية البشرية(٨).

٢- انه فى حين كان التفاعل السياسى القائم على التقاء الارادة السياسية بين الدول العربية يمثل قوة جارفة فى الدفع نحو التنسيق والتعاون الاقتصادى العربى سواء فى الوصول لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ او اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ او وثائق واستراتيجيات القمة العربية فى عمان ١٩٨٠. هذه الخطوات الثلاث جاءت فى لحظة تحدى سياسية هامة للعالم العربى، الاولى بعد قيام اسرائيل وما اطلق عليه بالنكبة عام ١٩٤٨، والثانية بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وما تحقق من نصر سياسى أحدث موجات ضخمة فى المنطقة العربية ، والثالثة جاءت كرد فعل على تحدى مصر للتوجه العربى التقليدى وتوقيعها اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . اقول رغم تلك التحديات السياسية الضخمة وما احدثته من رد فعل سياسى تبلور ذلك فى ارادة اقتصادية ووثائق للعمل الاقتصادى، ومع هذا فلم يكتب لتلك المشروعات كثير من الانجاز واصبحت كما يقول المثل اشبه « بالأثر بعد العين». والتساؤل : هل هناك ما يجعل الدول العربية تغير من سلوكها تجاه مثل هذه المشروعات لمجرد دخول طرف جديد هو اسرائيل؟

٣- ان العنصر الجديد فى هذه المرحلة يتمثل فى دخول اسرائيل كطرف فى معادلة التعاملات الاقتصادية والسياسية فى المنطقة . فهل هذا الطرف يمكن ان يغير من السلوكيات والمفاهيم السائدة بين الدول العربية تجاه بعضها البعض، وتجاه مشروعات التكامل الاقتصادى ؟ هذا سؤال مطروح وان كان الأرجح ان الاجابة ستكون بالنفى غير القاطع ، اى النفى الذى يصطبغ بصبغة رمادية ، إذ أن الحركة الاسرائيلية تجاه الدول العربية لن تكون شاملة، وانما ستركز على دول معينة ، وفى مقدمتها دول الخليج سعيا للتجارة والاموال ، ودول الشام او الهلال الخصيب ، اذا اعدنا للذاكرة المصطلحات القديمة ، سعيا للاندماج او السيطرة الاقتصادية ، ودول مثل مصر وشمال افريقيا سعيا للتبادل التجارى وربما تقاسم المنافع، وهنا نطرح سؤالا : هل هذه الدول العربية سانجة حتى تقع فى شرك المطامع الاسرائيلية؟ ولن يتغير جوهر المشكلة اذا استبدلنا ببساطة كلمة الاسرائيلية بكلمة التركية او الايرانية او اى اسم اخر ! اى ان المسألة ليست من منظور الصراع العربى الاسرائيلى، وانما من منظور المصالح الاقتصادية لكل دولة ونظرتها لمطامع جيرانها ، واعتمادها على موارد زائلة مثل البترول، او قابلة للتغيير والهزات مثل رؤوس الأموال فى البورصات ، او طاقة عاملة او امكانيات اقتصادية تنافسية مع دول اخرى فى المنطقة.

لاشك ان القاء نظرة فاحصة على ما ورد فى الدراسة التى اعدتها الامانة العامة للجامعة العربية عام ١٩٩٣ عن الأمن القومى العربى وبخاصة فى بعده الاقتصادى ومقارنة ذلك بالدراسات القيمة التى اعدها لفيف من كبار الاقتصاديين العرب للاعداد لقمة عمان العربية الاقتصادية عام ١٩٨٠ سيجد طروحات متشابهة فى تشخيص المشاكل والعقبات ، يكفى للدلالة على ذلك الاشارة لبعض العناوين التى تضمنها الفصل الاول مثل : تفاوت توزيع الدخل قطريا وقوميا ، وتفاقم الانكشاف الغذائى للوطن العربى - ارتفاع الاعتماد على الاقتصاديات المتقدمة ، تزايد النزعة القطرية ..(٩) ونجد نفس المأزق يشير اليه مفكر سعودى ذو حس قومى عندما يحلل معضلة التكامل الاقتصادى العربى ويوضح المخاطر التى يتعرض لها رأس المال العربى فى اسواق الدول الغربية مثل ما حدث فى بورصة نيويورك ، وماحدث فى اسبانيا، وماحدث فى بنك الاعتماد والتجارة ، وهى مخاطر اكبر بكثير من اية مخاطر

يتعرض لها رأس المال العربي في البلاد العربية(١٠) ونخلص من ذلك الى أهمية التأكيد علي التكامل الاقتصادى العربى سواء فى مجال التجارة او الاستثمارات او الصناعة والتكنولوجيا(١١)

٤ـ اما فيما يتعلق بدور القوى الرئيسية فى العالم فان القوة الدافعة للتكامل الاقليمى الشرق اوسطى هى الولايات المتحدة وتستهدف من ذلك ادماج اسرائيل سياسيا فى المنطقة واحداث تغيير فى بنية النظام السياسى والاقتصادى العربى، الذى قام فى شطره الأعظم على معادلة المواجهة العربية الاسرائيلية، واذا كان التعامل السياسى العربى الاسرائيلى قد تم أو فى طريقه للتطبيع الرسمى، واذا كانت السياسة الخارجية الامريكية موضع نقد داخلى فى الولايات المتحدة وموضع تنافس من اوربا الموحدة ومن روسيا التى تسعى لدور ولو محدود واستعادة بعض مصداقيتها ليس كقوة معادية للولايات المتحدة وانما كقوة منافسة على غرار ماتقوم به اوربا الموحدة او اليابان. اذا يظل التساؤل هل من مصلحة تلك القوى العالمية حقيقة حدوث تجمع اقتصادى عربى او حتى شرق اوسطى يمثل قوة أم أن الأفضل الاستمرار فرادى مع إطار فضفاض للتعاون وربما للتنسيق بينها.

القضية الثانية: دلالة هيكلة او اعادة هيكلة منظمات العمل الاقتصادى العربى:

لقد طرحت قضية وضع منظمات العمل العربى على بساط البحث منذ بداية الخمسينيات وذلك مرجعه ثلاثة اعتبارات:

الأول: عدم اشتمال ميثاق جامعة الدول العربية على فصل خاص، أو حتى بعض المواد التى تتناول المنظمات العربية المتخصصة وعلاقتها بالجامعة الأم، على غرار ميثاق الامم المتحدة فى المواد من المادة السابعة والخمسين وحتى المادة الستين، وكذلك الفصل العاشر الخاص بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى. والذى يضم المواد من الحادية والستين وحتى المادة الرابعة والسبعين. بعبارة اخرى أن ميثاق جامعة الدول العربية رغم اشارته للتعاون بين الدول العربية فى عدد من المجالات الفنية وبخاصة فى الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (المادة الثانية من الميثاق) الا انه لم يتعرض لآليات مثل هذا التعاون، سوى على مستوى اللجان التى يتم انشاؤها لهذا الغرض (المادة الرابعة من ميثاق الجامعة)، اى انه يمكن القول ان ميثاق الجامعة جاء اكثر تخلفا من ميثاق الامم المتحدة، ولايشفع له ذلك القول بأنه تم توقيعه قبل ميثاق الامم المتحدة لأن المسألة كانت لاتتعدى اسابيع، وكان التفاوض دائرا والنصوص معروفة لمن اضطلعوا بمهمة صياغة ميثاق الجامعة.

الثانى: عندما اتضح للدول العربية القصور السابق سارعت الى انشاء مجلس اقتصادى بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (المادة الثامنة من المعاهدة) وتلى مرحلة التوقيع على المعاهدة حالة من المد القومى فى الخمسينيات والستينيات ثم حالة من المد المالى نتيجة ارتفاع اسعار البترول ومن ثم عوائده فانطلقت الدول العربية فى عملية انشاء منظمات عربية متخصصة عديدة.

الثالث: فى النصف الثانى من عقد السبعينات بدأت بوادر التراجع فى العائد البترولى وفى المد القومى واحست الدول العربية بان منظمات العمل العربى المشترك قد ترهلت وتحولت الى اطر واجهزة بيروقراطية ومن ثم برزت الدعوة لاعادة الهيكلة من ناحية ولخلق اليات للتنسيق بين الوكالات المتخصصة والجامعة الام من ناحية ثانية.

ولقد كانت الكويت من الدول السباقة لطرح مسألة اعادة الهيكلة وترشيد الوضع فى منظمات العمل العربى المشترك(١٢)، كما لعبت الامانة العامة للجامعة العربية دورا فى هذا المجال نتيجة لما لمسته من تعدد وازدواجية فى الاختصاصات وضعف فى الأداء لكثير من تلك المنظمات بل وظهور حالة من التنافس والحساسيات بين الجامعة ذاتها وبين المنظمات العربية المتخصصة. ولن نتعرض تفصيلا لكيفية تطور العلاقة وماأسفرت عنه من انشاء لجنة عليا للتنسيق وكذلك اعادة الهيكلة (١٣) وانما يهمنا ابراز عدد من الملاحظات المتصلة بالدلالات الخاصة بعملية الهيكلة او اعادة الهيكلة والوضع الراهن لأداء منظمات العمل العربى المشترك.

الملاحظة الاولى: ان اجهزة العمل العربى المشترك فى عام ١٩٨٠ اصبح يربو عددها على الأربعين منظمة اومؤسسة او هيئة وتزيد الاعتمادات السنوية لها عن ١٢٠ مليون دولار. فى حين انه عندما تم اعادة الهيكلة تناقصت تلك الاعتمادات الى النصف، فعلى سبيل المثال اصبحت الميزانيات المعتمدة لثمانى منظمات عربية متخصصة حوالى ٣٣ مليون دولار لعام ١٩٩٥ وهى اتحاد الاذاعات ـ منظمة العمل ـ منظمة التنمية الصناعية ـ منظمة التنمية الزراعية ـ منظمة التربية والعلوم والثقافة ـ مركز دراسات المناطق الجافة ـ هيئة الطاقة الذرية منظمة التنمية الادارية(١٤) وهذه المنظمات هى التى تخضع لنظام الحساب الموحد، وان كانت لاتلتزم به بدقة، ويتم التحايل على ذلك باساليب عدة، وتحت دعاوى متعددة لا مجال للتفصيل فيها هنا.

الملاحظة الثانية: اذا كانت منظمات العمل العربى المشترك قد تم إعادة هيكلتها بالغاء او دمج بعض المنظمات فى بعضها واصبحت الان هناك ١٧ منظمة متخصصة، فإن الوزراء او المختصين العرب لم يلتزموا بدقة بهذا الموقف، وتم تجاهله بدعوى بروز الحاجة لانشاء منظمة جديدة كما هو شأن الهيئة العربية لتصنيف السفن عام ١٩٩٣، والهيئة العربية للطيران المدنى والتى تم انشاؤها عام ١٩٩٣ واعتمدت الجامعة العربية ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ثم مجلس الجامعة ذلك فى سبتمبر ١٩٩٤. كما تم تجاهل اعادة الهيكلة بانشاء

اجهزة فرعية داخل الاجهزة الرئيسية مثل مكتب الدراسات القضائية والقانونية فى بيروت، الصندوق الاجتماعى ونحو ذلك. ويتم التجاهل أيضا من خلال انشاء مايسمى بالمجالس الوزارية المتخصصة وهى أحسن الحلول لترشيد العمل العربى المشترك بتكلفة اقل (١٥).

الملاحظة الثالثة: تتعلق بفاعلية اداء المنظمات العربية المتخصصة وهذه النقطة من اكثر الملاحظات حساسية اذ ان كل منظمة تعتقد بأهميتها وجدواها، والوزير العربى المختص الذى تعمل منظمة ما فى مجال اهتماماته يتأثر بمطالب تلك المنظمات وبالحاح المسئولين فيها ومن ثم يستجيب لها سواء من حيث زيادة ميزانيتها وتنويع هياكلها التنظيمية وانشطتها وهى أنشطة فى معظمها ذات طبيعة ورقية او بحثية وليست طبيعة انتاجية، اى انها تقوم على عقد ندوات واعداد بحوث واوراق عمل وهذا معناه الحقيقى توزيع الكثير من المزايا والفوائد على شخصيات وموظفين وباحثين دون التحرك الى مجال التطبيق الفعلى وتكاد جميع المنظمات العربية المتخصصة تتشابه فى هذا الصدد، ولا مجال لذكر منظمة بعينها، وان كانت بعض المنظمات تتفوق على البعض الاخر فى السوء والبيروقراطية وانعدام الفعالية(١٦).

وقد ترتب على هذا الموقف اختلاف الاراء والتوجيهات بين الوزراء المختصين فى منظمات العمل العربى المشترك وبين المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى هو جهة التنسيق والاشراف على هذه المنظمات وأدى ذلك لنقاش طويل فى الدورة ٥٤ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى عند بحث ميزانية تلك المنظمات وكذلك فى اللجنة الفنية للتنسيق المنبثقة عن المجلس المذكور.

الملاحظة الرابعة: انه مما يلفت النظر ويوضح مدى المأزق الحقيقى أمام العمل العربى المشترك فى اطار المنظمات العربية المتخصصة ان اجتماعات الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك فى يناير ١٩٩٤ جعلت محور عملها «تنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك وتنمية علاقاتها مع نظيراتها الاقليمية والدولية فى ضوء المتغيرات العالمية والاقليمية ومسيرة الاصلاح الاقتصادى واعادة الهيكلة فى الدول العربية». ولقد انتهت دراسة المحور الى ورقة تحتاج الى اعادة دراسة لاثرائها - على حد تعبير تقرير اللجنة(١٧). هذا فى تقديرى تعبير مهذب، فالورقة تجميع لافكار ومبادئ عامة وهى تؤكد مجددا ماأشرت اليه فى ملاحظة سابقة بان معظم انشطة تلك المنظمات هى أنشطة ذات طبيعة ورقية وبحثية وليست انتاجية (١٨) او هى اشبه بالتمثيل المظهرى كما يوحى اسم المحور «بتنمية العلاقات مع نظيراتها الاقليمية والدولية»، اى مجرد التواجد لممثلى كل منها فى اجتماعات اخرى.

القضية الثالثة: تمويل منظمات العمل العربى المشترك:

لقد ارتفعت بل تضاعفت عدة مرات ميزانيات منظمات العمل العربى المشترك، ففى حين كانت تلك الميزانيات ٣١.٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ اصبحت ٦٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ فى حين ذكر وزير مالية الكويت فى خطابه فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٨٦ انها بلغت ١٢٠ مليون دولار (١٩). وادى ذلك كله الى بروز ظاهرة المتأخرات على الدول والتى بحثت فى الدورة ٥٣ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وبلغت تلك المتأخرات على الدول الاعضاء حوالى ٢١٢ مليون دولار.

ولاشك ان ظاهرة المتأخرات هذه ليست قاصرة على المنظمات العربية المتخصصة بل انها تشمل الجامعة الأم ذاتها ونسوق بعض الارقام للدلالة على ذلك الموقف. ففى حين تقررت اعتمادات ٢٧.١٥ مليون دولار لبناء مركز الجامعة فى تونس لم يتم سوى سداد حوالى ١٢ مليون دولار. وبعد العديد من المطالبات والمناشدات انتهى الموقف فى الدورة ١٠٢ لمجلس الجامعة الى تنازل الجامعة عن الارض وماعليها للحكومة التونسية وهى الاراضى التى كانت تونس قد قدمتها لاقامة المبنى عليها، كما تنازلت الدول التى سددت مبلغ الـ١٢ مليون دولار عن ذلك واعتبرتها تبرعا للحكومة التونسية (٢٠). ونجد أيضا ان معظم الدول العربية لاتدفع حصتها فى موازنة الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية ويكاد السداد يقتصر على مصر وسوريا اى ١٠٪ من الموازنة التى تبلغ خمسة ملايين دولار (٢١). أما موازنة الأمانة العامة للجامعة العربية فهى فى حدود ٢٨ مليون دولار سنويا ونسبة السداد فى حدود ٦٤٪ اى ان هناك عجزا سنويا فى حدود ٣٥٪ وبعملية تراكمية نجد ان هناك حوالى ٩٨ مليون دولار متأخرات للجامعة العربية لدى الدول الاعضاء، وهذه المتأخرات تواجه مأزقا دقيقا إذ أن جزءا منها معترض عليه من الدول، وعملية الاعتراض هذه لا مثيل لها فى المنظمات الدولية الاخرى. فالأصل أن الميزانية يتم اعتمادها باغلبية الاصوات وان القرارات الخاصة بالميزانية فى أية منظمة دولية او اقليمية ملزمة. اما بالنسبة للجامعة العربية فان الدول ترفض ذلك وتصر على الحصة التى تقبلها هى وليس الحصة التى قررتها لجنة خبراء واعتمدها مجلس الجامعة. وهذا الموقف يطرح التساؤل حول مصداقية اتخاذ القرارات ومدى التزام الدول الاعضاء بها حتى بالنسبة للقرارات غير ذات الطبيعة السياسية الخاصة التى تمس السيادة مثلا.

والتساؤل الآن : ماهى الدلالات التى يمكن أن نستنتجها من هذه المواقف للدول العربية ازاء قضية تمويل منظمات العمل العربى المشترك؟ لاشك ان هذه الدلالات واضحة ويمكن ان نشير اليها فى الاتى:

الدلالة الاولى: تراجع مرحلة المد القومى الذى ساد بمفهوم الخمسينيات وحتى السبعينيات وظهور مفهوم قومى جديد يركز ليس على الآليات والشعارات وانما على المصلحة المشتركة والعائد او المردود الفعلى للمنظمات العاملة فى المجال العربى.

الدلالة الثانية: ان الفكر العربى مازال غير راغب فى

المواجهة المباشرة لمعالجة الازمة الخاصة بمنظمات العمل العربى المشترك ولذا يلجأ الى اساليب غير مباشرة من هذه الاساليب عدم سداد حصته او عدم سدادها كاملة او عدم المشاركة فى الاجتماعات لذلك نجد ان الاجتماعات الوزارية أعلى نسبة مشاركة ٧٠٪ فى مجلس الجامعة، وادنى نسبة مشاركة ١٠٪ بوزير او اثنين فى مجلس الوحدة الاقتصادية، ويصل العدد الى مابين ٤ ـ ٥ وزراء فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، فى حين تزيد هذه النسبة قليلا فى المنظمات العربية المتخصصة، وكذلك يظهر عدم الاهتمام بالنقاش والمداولات والقرارات ومن ثم نجد الاجتماعات المقرر لها ان تستمر لمدة يومين تنتهى مداولاتها فى يوم أو بعض يوم.

الدلالة الثالثة: استمرار حالة الشك والتشكك وعدم المصداقية من الجماهير تجاه العمل العربى المشترك، من ناحية لأن الجوانب الفنية غير ذات بريق للرأى العام ولايشعر بها الا فى حالات الازمة، ومن ناحية اخرى لأن بعض موظفى المنظمات العربية المتخصصة يمثلون أقلية متحكمة فى تلك المنظمات وغير وثيقى الصلة بالقواعد الجماهيرية العربية بل يمثلون مايمكن ان نطلق عليهم مافيا منظمات العمل العربى فالشخص فى منظمة ما وزوجته وأولاده واخوته فى نفس المنظمة أو فى منظمة اخرى أو هذا يستدعى دراسة جادة لتطبيق قواعد النزاهة والحياد فى التعيين فى الوظائف فى كافة اجهزة العمل العربى المشترك إعمالا لنصوص اللوائح الداخلية لتلك المنظمات وبخاصة المادة ١٣ من النظام الأساسى لموظفى جامعة الدول العربية وقد اشارت تقارير الرقابة لهذه المشكلة (٢٢). إذ من الملاحظ أن الوساطات والمجاملات وايضا الاعتبارات السياسية تلعب دورا بارزا فى الحصول على الوظائف والاستمرار فيها، ومن ثم يتراجع اعتبار الكفاءة واعتبار الولاء القومى او الايمان بالعمل الذى يقوم به الموظف فى ظل غياب القواعد التنظيمية الواجب الالتزام بها.

اذن فى ختام هذه الدراسة من الطبيعى ان تطرح ثلاثة اسئلة: الأول هل العمل العربى المشترك له أية جدوى فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية؟ وهل يمكن تطويره؟ وكيف؟

لاشك ان الاجابة عن ذلك تتمثل فى بعض الملاحظات ذات الطبيعة العامة، لأن الدراسة التفصيلية موجودة فى العديد من الكتب والبحوث، وهى منشورة ولعل أحدث تلك الدراسات ماصدر عن معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٩٢ بعنوان «آليات التكامل الاقتصادى العربى» وكذلك الدراسات الخاصة بجامعة الدول العربية التى أشرف عليها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام ١٩٩٣، فضلا عن دراسات مركز الوحدة العربية ببيروت وغيرها.

والملاحظات العامة التى اود أن اختتم بها هذه الورقة تتمثل فى خمس:

الاولى: ان العمل العربى المشترك ضرورة لاغنى عنها لانه يعبر عن الطبيعة الاقليمية للمنطقة، ويعبر عن الأمانى والمصالح القومية لشعوبها وهو اكثر من ذلك حقق فى الماضى عددا من الانجازات فى المجالات الفنية، والأهم أنه من المطلوب أن يستمر لتعزيز البنية الاساسية للمجتمعات العربية وبخاصة فى مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والاسكان والمرافق ونحو ذلك، وهى مجالات ذات عائد حقيقى، ولحسن الحظ ان لها مجالس وزارية متخصصة وليس منظمات وموظفين وهياكل بيروقراطية. ومن هنا فان اسلوب المجالس الوزارية ربما كان هو الأسلوب الأحسن بالنسبة للتنسيق العربى المستقبلى.

الثانية: ان الحاجة اصبحت ماسة الى اعادة نظر مجددا وبصورة اكثر جدية فى وضع منظمات العمل المشترك فى ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية والدولية، فالمنظمات ذات الطبيعة الخدمية او الادارية او التنسيقية يجب ان تلغى وتحال مهام التنسيق الى الجامعة العربية الأم، لان هذا دورها الحقيقى، والذى يجب التركيز عليه فى المرحلة القادمة، اما الجوانب الخدمية والادارية فان الدول الاعضاء تقوم به من خلال اجهزتها الوطنية بصورة اكثر فعالية واقل تكلفة من المنظمات العربية المتخصصة القائمة حاليا. والمنظمات ذات الطبيعة الانتاجية فيجب ان يتم اعادة هيكلتها بحيث تركز على الانتاج بمفهوم اقتصادى بان تتحول إما لبيوت خبرة او لمشروعات مشتركة فالعصر الحاضر ليس عصر إنشاء هياكل وظيفية وانما انشاء بنية انتاجية.

الثالثة: ان العقل العربى توصل الى ابتكار يربط المصلحة مع العائد والجدوى الاقتصادية، اسماه مبدأ التمويل الذاتى لمنظمات العمل العربى المشترك، وقد تم تطبيق هذا المبدأ على الاكاديمية العربية للنقل البحرى التى تغير اسمها بعد ذلك للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وعلى اتحاد الاذاعات العربية وعلى الهيئة العربية لتصنيف السفن والى حد ما وعلى استحياء دعا بطريق غير مباشر لتطبيق ذلك على الهيئة العربية للطيران المدنى. وفى اعتقادى ان هذا هو الأسلوب الأفضل لمنظمات العمل العربى المشترك تمشيا مع مبدأ التخصيص والجدوى الاقتصادية ومن ثم فإن المنظمات غير ذات الجدوى القائمة على تجمع موظفين يحصلون على مرتبات يجب ان تختفى وتفسح المجال للشركات المشتركة، اوالمنظمات التى لها مردود اقتصادى حقيقى، وأى عمل حاليا له مردود اقتصادى، ماعدا أجهزة التنسيق والعمل السياسى وهذه يجب تجميعها فى جامعة الدول العربية الأم، ويكون ذلك بمثابة بعث للحياة فى الأصل، ومساعدة لها على مواجهة التحديات الكبيرة التى تنتظرها فى المرحلة القادمة. إن تحويل الكثير من منظمات العمل العربى المشترك الى بيوت خبرة عربية يمكن ان يكون وسيلة جديدة لتنشيطها وترشيد عملها وابراز جديتها وجدواها فى نفس الوقت.

الرابعة: إن أثر المتغيرات العالمية وفى مقدمتها اتفاقيات الجات التى تغطى مختلف المجالات والمتغيرات الاقليمية وفى مقدمتها القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا والتطورات المتسارعة فى عملية السلام تفرض على اجهزة العمل العربى المشترك أن تعيد النظر فى طبيعة انشطتها لا بهدف الغائها وانما بغية تعزيزها، فحرية التبادل التجارى فى السلع والخدمات يمكن البدء فى تطبيقها فى البلاد العربية، ومشروعات البنية الاساسية التى طرحت فى قمة الدار البيضاء يمكن ان تبدأ كخطوة أولى بين الدول العربية، وهكذا نجد أن العمل الاقتصادى العربى يجب ان يكون هو الركيزة الاساسية التى ينطلق منها تعامل الدول العربية مع دول الاقليم الذى نعيش فيه، ومع مختلف التكتلات الدولية، فى عالم تقترب المسافات بين أطرافه ويتحول ليصبح بحق قرية عالمية، اذ لايمكن فى عصر الترشيد من خلال العلوم والتكنولوجيا المتطورة ان يظل العالم العربى مشتتا او متخلفا او يتبع أساليب بدائية وسياسات تقليدية لاتمت للقرن الحادى والعشرين الذى نقترب سريعا من الولوج فيه.

الخامسة: انه من الضرورى إيجاد وسيلة ما لتنشيط الارادة السياسية العربيسة للعمل العربى المشترك، فان هذه الارادة هى الأساس لتعزيز هذا العمل لصالح العالم العربى ككل، ولصالح كل قطر من اقطار الوطن العربى، ولاشك ان تحقيق المصالحة العربية من خلال العمل الهادف البناء الذى يقوم على احترام المبادىء والأسس التى استقرت فى الضمير العربى وفى مقدمتها عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول واحترام سيادتها واستقلالها هو خير مدخل لتنشيط العمل السياسى والاقتصادى العربى المشترك.

الهوامش :

١. انظر دراسة الامن القومى «الامانة العامة لجامعة الدول العربية» ص ١٧

٢. نفس المرجع ص ١٨ ـ ٢٠.

٣. حسن ابراهيم «مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى: مالها وماعليها «شئوون عربية، العدد ٧٩ سبتمبر ١٩٩٤ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ص ٨ ـ ١٠

ويجد القارئ نفس المقال لنفس المؤلف بعنوان اخر هو «الاوضاع الراهنة لمسيرة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ـ مجلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية العدد الثانى عشر سبتمبر ١٩٩٤ ص ص ٢١ ـ ٣٦.

والمقال اصلا محاضرة اقاها الاستاذ حسن ابراهيم امين عام الوحدة الاقتصادية العربية فى جمعية رجال الاعمال الدوليين.

٤. حسن ابراهيم ـ مرجع سابق ص ص ١١ ـ ١٣.

٥. د. امين ساعاتى «الامن القومى العربى ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ١٩٩٣ ص ص ٧٩ ـ ٢.

٦. انظر حول العمل الاقتصادى العربى الدراسات القيمة التى قدمت لقمة عمان عام ١٩٨٠ بعنوان «نحو عمل اقتصادى عربى مشترك» وصدرت فى عدة مجلدات فى سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية ـ جامعة الدول العربية، وقد حللت تلك الدراسات علاقات العالم العربى ببعضه البعض وعلاقاته بمختلف التكتلات العالمية. ولقد اعتبرت قمة عمان ١٩٨٠ هى القمة الاقتصادية، وكانت الامال معقودة عليها ان تكون الرد العملى على التحديات الاقتصادية والسياسية التى كانت تواجه العالم العربى آنذاك، ولكن لم يقدر لتلك الدراسات والاراء والبرامج ان توضع موضع التنفيذ رغم اعتماد القمة العربية لها. وقارن ذلك بتلك الدراسات والمشروعات التى قدمت لقمة الدار البيضاء غى اكتوبر/نوفمبر ١٩٩٤.

٧. انظر حول ايجابيات وسلبيات مجلس الوحدة الاقتصادية ـ حسن ابراهيم ـ مرجع سابق ص ص ١٢ ـ ١٣.

٨ ـ حول اسباب الضعف فى التكامل الاقتصادى العربى انظر تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بعنوان «حول تقييم حصيلة العمل الاقتصادى العربى المشترك وعلاقات التعاون والتكامل الاقتصادى ٤٥ ـ ١٩٩٤» ص ص ٥ ـ ٦

٩. «نحو عمل اقتصادى عربى مشترك: قضايا اقتصادية عربية «جامعة الدول العربية ـ سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية رقم ٢، عام ١٩٨٠ ـ ص ص ١١ ـ ٢٣.

١٠. امين ساعاتى ـ مرجع سابق ص ص ٨٣ ـ ٨٨، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٨.

١١. نفس المرجع ص ١١٨ ـ ١٢٩.

١٢. د. سليمان المنذرى «التطور التاريخى لآليات التكامل الاقتصادى العربى» فى كتاب «اليات التكامل الاقتصادى العربى، معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ـ ١٩٩٣ ص ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

١٣. انظر تطور تلك العلاقة فى سليمان المنذرى ـ نفس المرجع ص ١٢٨ ومابعدها..

١٤. تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى الدورة ٥٤ سبتمبر ١٩٩٤ ص ص ٨٨ ـ ٨٩.

١٥. حول بيان المجالس الوزارية المختلفة والمنظمات العربية المتخصصة انظر الدراسة القيمة للدكتور سليمان المنذرى ـ مرجع سابق ص ص ١٠٨ ـ ١٢٨.

وايضا «تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية حول تقييم حصيلة العمل الاقتصادى المشترك ـ مرجع سابق ص ١٢٧.

١٦. يكفى فى هذا الصدد مراجعة ماتسميه الكثير من المنظمات بتقارير انجازاتها، التى تقدمها للوزراء المختصين، للدلالة على مدى

الحقيقة المرة، ولقد اجتهدت لاستخلاص اى عمل ايجابى من بعض المنظمات بلا جدوى، ويشارك العديد من وفود الدول الاعضاء فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذه الملاحظة. ويمكن الرجوع لمحاضر اجتماعات المجلس فى دورتيه الاخيرتين ٥٣ و ٥٤ خلال عام ١٩٩٤ للتعرف على طبيعة المناقشات التى دارت..

١٧ـ انظر تقرير لجنة التنسيق العليا عن الدورة ٢٥ الاسكندرية ١٦ ـ ١٨ يناير ١٩٩٤.

١٨ـ حول التكامل الاقتصادى العربى والتطورات الاقتصادية العربية العدد العاشر من مجلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اكتوبر ١٩٩٤ ص ص ٣٧ ـ ٦٦.

١٩ـ انظر سليمان المنذرى ـ مرجع سابق هامش ١٤٧، ص ١٥٢.

٢٠ـ قرار مجلس الجامعة رقم ١٠٢/٥٤١٣ فى ١٩٩٤/٩/١٥.

٢١ـ قرار مجلس الجامعة رقم ١٠٢/٥٤٤٥ فى ١٩٩٤/٩/١٥.

٢٢ـ انظر على سبيل المثال ص ص ٤٥ و ٤٧ ـ ٥٨ من تقرير الهيئة العليا للرقابة العامة على الجامعة العربية عن السنة المالية ١٩٩٣.





جامعة الدول العربية والمصالحة العربية

د . ناصيف يوسف حتى

خبير فى العلاقات الدولية

ومستشار سياسى بالأمانة العامة للجامعة العربية

يتفق اكثر المراقبين على ان فعالية جامعة الدول العربية فى حل المنازعات كانت دائما محدودة، ويعود ذلك بالطبع لأسباب هيكلية خاصة بالجامعة، وسياسية خاصة بالنظام العربى الذى تشكل الجامعة التعبير المؤسسى له. فميثاق الجامعة لم يلحظ سوى الوساطة والتحكيم السياسى الاختيارى لحل المنازعات ومقارنة مع مواثيق منظمات اقليمية اخرى مثل الاتحاد الاوروبى ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية، يبقى ميثاق الجامعة فقيرا فى هذا المجال، فلم ينص الميثاق على سبيل المثال على أولوية تعريب الحل قبل السماح بالانتقال إلى إطار اخر وهو مايضعف دور الجامعة كاطار للتسوية.... كما أن الميثاق ترك الباب مفتوحا أمام الدول لابقاء مجمل نزاعاتها واهمها بالطبع خارج إطار العرض على مجلس الجامعة اذا ارتات ذلك، وجاءت الصياغة مرنة لتسمح للاستثناء بأن يغطى كافة مجالات النزاعات المحتملة.

فعند الحديث، عن عدم جواز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة نصت المادة الخامسة على مايلى.. فاذا نشب خلاف بينهما لايتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة اراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس.. وأزعم أنه من الصعب جدا البحث عن خلاف أو نزاع لا تغطيه التوصيفات المذكورة فى المادة (٥) من الميثاق.

وعلى الصعيد السياسى كان انتفاء الاجماع الفعال وهو الاجماع الذى ينتج عن توافق الأطراف العربية الرئيسية، ولا يشمل بالضرورة كافة الاطراف العربية أو التأخر فى بلورة هذا الاجماع وراء امتناع الجامعة عن التدخل فى العديد من المنازعات أو عدم نجاحها فى هذا الخصوص. وغنى عن القول، أنه فى حالات كثيرة، لم تبد الاطراف العربية المتنازعة أى رغبة فى دعوة الجامعة للتوسط بينها، وقامت بوضع النزاع فى أطر أخرى غير عربية.. كما أن هنالك العديد من النزاعات من النوع الداخلى الذى إما تمنع الجامعة من التدخل فيه قانونيا، لأنه شأن داخلى مثل الحالة فى اليمن فى الربيع الماضى، أو تفشل لصعوبة الإمساك بالعناصر الداخلية والمتداخلة مثل قضية الصومال والنزاعات الاثنية والقبلية من أصعب انواع النزاعات للتسوية، وتتطلب عادة الانتظار للتوصل إلى مرحلة التعب التى يصاب بها المتنازعون حتى تنضج شروط التسوية.

(*) الآراء الواردة فى هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة النظر الرسمية للجهة التى ينتمى إليها الكاتب .

أسوق هذه النقاط، ليس لتبرير مستوى أداء الجامعة العربية فى تسوية المنازعات وانما للتدليل على القيود والمعطيات التى تحدد هذا الأداء. وازعم ان النجاحات التى تحققت عكست لحظة وفاقية عربية او أن الجامعة العربية جاءت فى قضية معينة لتسبغ الشرعية العربية على دور القطب او التحالف الاقوى فى النزاع. ولكن القصور القانونى او افتقاد الآليات والأطر الضرورية للتعاطى مع النزاع لم يمنع من الاجتهاد وبلورة ادوار صارت بمثابة اعراف وفى طليعتها دور الامين العام للجامعة، وهو دور لا اساس له فى الميثاق فى هذا المجال. وغنى عن القول ان الاجتهاد فيما لو قام على قاعدة قانونية صلبة فى الميثاق يعطى الجامعة مزيدا من الفعالية فى احتواء المنازعات وفى تسويتها.

وفى تقديرى أن افتقاد الثقة بالآخر العربى وشخصنة الخلافات او تكرار نشوء الخلافات التى تجد مصدرها فى العامل الشخصى فى رأس السلطة وهو ما يخلق صعوبة فى تقييد النزاع او الخلاف ومنع انتشاره افقيا. فيطال كافة المجالات بين الطرفين المعنيين، كل هذه العوامل مجتمعة فى الجسم السياسى العربى، شكلت فى الماضى، ومازالت تشكل عوائق رئيسية أمام تسوية المنازعات من قبل الجامعة العربية.

ويساهم غياب مؤسسة القمة من النظام الهيكلى لجامعة الدول العربية فى ترك الباب مفتوحا أمام تفاقم المنازعات ويلحظ مشروع تعديل ميثاق الجامعة أول ما يلحظ انشاء هذه المؤسسة، علما بأن العديد من قرارات القمم العربية جاءت لتؤكد على أهمية عقد القمة بشكل دورى ولكن حال هذه القرارات لم يكن افضل من حال القرارات العربية الجماعية فى مجالات اخرى.

فدبلوماسية القمة، تبقى وسيلة ناجحة لادارة الخلافات أو المنازعات بغية احتوائها او تسويتها، حيث ان هذه الدبلوماسية تمارس فى إطار ضيق وشخصى وغير علنى، على مستوى رأس الهرم السياسى حيث يرتكز كليا القرار الذى هو مفتاح الحل كما هو مفتاح التأزيم.

والحديث عن تسوية المنازعات كما جرى العرف حتى صيف ١٩٩٠ يبقى أسهل بكثير من الحديث عن المصالحة العربية لعدد من الاسباب، اولها، انه فى الحالة الأولى يكون الخلاف أو النزاع محصورا على مستوى السلطة، أما فى الحالة الثانية فلقد طال المستوى المجتمعى ككل. وثانيها، أن غياب التسوية لنزاع معين يضعف دون شك الجامعة العربية، ولكن غياب المصالحة يهدد بشل الجامعة وثالثها، أن فشل تسوية نزاع قد يزيد من الاختراق الخارجى للنظام العربى ولكن غياب المصالحة يساهم فى استمرار التفكك الكلى لهذا النظام العربى بحيث قد يندثر سياسيا وأمنيا واقتصاديا، ورابعها، ان التسوية أيا كانت لها عناصر محددة تستنبط فى إطار النزاع القائم، أما المصالحة فتستدعى تشكيل منهج جديد للعلاقات العربية العربية، وربما فلسفة جديدة لهذه العلاقات، وبالتالى فالمصالحة ليست قضية ثنائية عراقية خليجية، بل هذه قد تكون منطلقها ولكنها أشمل من ذلك، فهى عربية عربية، فالغزو العراقى للكويت اخرج للعلن مواضيع كانت بمثابة محرمات فى السياسة العربية لايجوز الاعتراف بوجودها. واذا حدث ذلك فلا يجوز الاعلان عن هذا الوجود باعتبار هذه المواضيع إما هامشية او اصطناعية فى إطار الاسرة العربية، وأسوق على سبيل المثال موضوع الحدود.

فأزمة الخليج الثانية، جاءت لتذكر ببعض الحقائق منها:

- أن الخطر الذى اعتدنا دائما ان نقول إن مصدره خارجى قد يكون ذا مصدر داخلى بالنسبة لدولة او لعدد من الدول العربية، وتجاهله، لا يلغيه، أو يلغى هواجسه، ويكفى وجود دولة قوية تتبع سياسة مراجعة حتى يصبح هذا الخطر واقعا ملموسا.

- لم يكن من الحكمة ابدا، الاستخفاف بنزاع ينشأ بين طرفين عربيين باعتباره دون مضمون هام، أو أنه ذا مصدر خارجى تآمرى، فالوئام بين الدول ليس حالة طبيعية حتى لو انتمت هذه الدول الى أسرة واحدة، كما كان يبشر الخطاب السياسى العربى، فالمنازعات المحتملة قائمة وفى طليعتها المنازعات الحدودية والسياسية التنافسية.

- أن إدانة الدور الخارجى ليست سياسة بديلة عن العجز الداخلى، أو العربى للتعامل مع نزاع معين.

- ان ثنائية منطق الأمة ومنطق الدولة التى تطبع العلاقات العربية العربية والتى تقوى حينا وتضعف احيانا، هى مصدر مستمر للاخلال بالاستقرار فى العلاقات العربية العربية، طالما لم تتم اعادة صياغة العلاقة بين هاتين المنطقتين بحيث يكون الأول العقائدى داعما للثانى الواقعى ولا يقوم ذاته بديلا عنه فمنطق الأمة لايمكن اسقاطه من الخارج بل يجب استنباطه من واقع العلاقات العربية العربية.

ومن المفارقات الهامة التى تعيشها جامعة الدول العربية، انها المنظمة الاقليمية الاقدم بين المنظمات الاقليمية. ونحن على أبواب الاحتفال بعيدها الخمسين. وهى إلى جانب ذلك ترتكز على اللحمة القومية، وهى حالة فريدة بين المنظمات المشابهة، ولكن بالرغم من ذلك تعيش أزمة اعمق وأخطر من التى تعيشها هذه المنظمات المشابهة لها.

وكذلك من المفارقات أيضا، أنه عشية الاستعداد لتدعيم دور الجامعة كأداة للعمل الجماعى العربى بواسطة اعتماد مشروع الميثاق الجديد كملحق ربما للميثاق القائم فى قمة عربية كان يفترض أن تعقد فى القاهرة فى خريف ١٩٩٠، وجدت الجامعة نفسها فى أزمة غير مهيأة سياسيا وهيكليا لمواجهتها، وربما كان يمكن مواجهتها بشكل افضل لو أن تعديل الميثاق كان قد سبق الأزمة.

فالمصالحة القومية العربية التى اطلقها الأمين العام الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد فى ابريل ١٩٩٣. جاءت

في سياق هذه التطورات، فكان من الطبيعي ان تنطلق من الجامعة.. فهذا قدر الجامعة، وعلة وجودها كما أن انطلاقها عن الجامعة لا يثير حساسية أى طرف معين. وفى تقديرى أيضا ان انتظار فترة سنتين ونيف من انتهاء الحرب، واستمرار الأزمة كان ضروريا حتى تنقشع الرؤى ويخف التشنج.

وفى قراءة لحيثيات المصالحة ومبادئها، وقد كتب الكثير عن ذلك، بحيث صارت جزءا هاما من الخطاب السياسى الشعبى فى العالم العربى يلاحظ واقعيتها وشموليتها، فهى تقوم على المصارحة او المكاشفة لتحديد مصدر أو مصادر الخلل فى العلاقات العربية العربية، وتدعو إلى الشمولية لانتاج منهج جديد للعلاقات العربية العربية، وهى فى تقديرى تهدف إلى تطبيع العلاقات العربية العربية لتنزع الحدة الايديولوجية.. من اطار السياسة الخارجية للدول العربية وهى دعوة أيضا إلى تأسيس انسجام بين منطق الدولة ومنطق الامة وليس ذلك بالمستحيل اذا افترضنا ان المنطق الأخير مركب من مبادىء ومعايير شرعية وقانونية تحترم بالأخير خصوصيات كل دولة، ومسلمات منها أن للدول سياساتها واولوياتها، وبالتالى خلافاتها واختلافاتها.. وفى السياق ذاته.. يأتى تركيز الأمانة العامة على الاسراع فى انشاء محكمة العدل العربية كخطوة أولى وهامة فى احتواء المنازعات وتسويتها. وبالفعل فلقد قرر مجلس الجامعة فى دور انعقاده الأخير فى سبتمبر (الدورة ١٠٢) أن يناقش هذا الموضوع فى أقصى حد فى الدورة ١٠٤.

واجد أن المطلوب حاليا وكخطوة أولى انشاء لجنة حكماء عرب قوامها شخصيات عربية عملت فى الشأن العام السياسى والفكرى ولها قبول على الصعيد العربى ككل تكون مهامها بلورة أفكار ومقترحات للخروج من هذا المأزق توضع كلها أمام لجنة مصالحة عربية على مستوى رئاسى تضم زعماء دول فاعلة ومبادرة، أو تلك التى تمتلك رصيدا من المبادرات أو موقعا سياسيا تستطيع الانطلاق منه.. فهى لجنة رئاسية مصغرة فى عدادها أمين عام الجامعة تتحرك بناء على هذه الافكار والمقترحات وتعقد قمما مصغرة مع القيادات العربية لتبلور الأسس العملية لتفعيل الجامعة العربية حتى لا نستمر فى الوقت الضائع، ليأتى اليوم الذى لايعود ينفع فيه البحث عن مخرج من هذا النفق. □





جامعة الدول العربية والوحدة الثقافية العربية

د . محمد عبدالوهاب الساكت

مدير الادارة العربية بجامعة الدول العربية

العربية بناء إجتماعي تمتد أصوله التاريخية إلى الماضي البعيد ولها أبعادها في العمق والاتساع والتنو ع، كما أن لها أبعادها الزمنية السحيقة المستمرة وأبعاد ها المكانية المترامية الأطراف الأمرالذي أكسبها من الخصوبة والقوة والتماسك ما لا نجده عادة في ألوان الحضارات الأخرى.

ويؤكد هذا أنه بالرغم مما مر به العالم العربي من احداث وأزمات فإن هناك دائما نوع من الترابط والتكامل والوحدة بين أجزائه يجعلنا نتكلم دائما عن العالم العربي أو الوطن العربي الذي يتميزبوحدة ثقافية متمثلة في وحدة اللغة والتراث والتاريخ والقيم الكبرى.

كذلك فان هذه الظاهرة والتي تميز كل ما هو عربي من فكر وثقافة وحضارة تجعل من غير الممكن للعالم العربي أن ينطلق في نهضته إلا اذا كان انطلاقه إلى مستقبله من حاضره لستندا على ماضيه ذلك أن الثقافة الوطنية لأمة ما ليست مجموعة المظاهر السياحية المتمثلة في عدد من الحجارة وقصص الأبطال الوطنية والفولكلور والمظاهر الوطنية الأخرى التي تضفي شخصية اعتبارية مميزة لتلك الأمة، أنما هي التركيبة التي تشكل مجمل التراث الروحي لمجتمع ما وتشكل في نفس الوقت الأطار الذي يشمل مجموع القيم المادية والمجردة التي تحدد ماهية هذه الثقافة وتميزها. وبهذ ا فإن الثقافة العربية تعني مجموع الأفكار والعقائد والمثل العليا والقيم التي تسود في الأمة العربية ويتجلى أثرها في آدابها وفنونها وعاداتها ونظمها وقوانينها وأساليب معيشتها بوجه عام وبالتالي فإنها تشمل ثلاثة مستويات : ـ

المستوى الأول :

ويشمل القشرة الظاهرة للحضارة أو ما يصطنعه الناس في حياتهم من طرق ووسائل مادية كالمآكل والملبس والمسكن والآلات والأد وات وأساليب العمل ووسائل المواصلات وما إلى ذلك.

المستوى الثاني :

ويشمل النظم الأجتماعية مثل نظام الأسرة ونظام الزواج والطلاق والعادات والتقاليد ومراسيم التحية والمجاملات والأفراح والجنازات وأساليب اللهو وأساليب الحكم والتنظيمات الاجتماعية المختلفة.

وتدخل في هذا المستوى اللغة بأعتبارها الوسيلة للتفاهم والتعبير

المستوى الثالث :

فيشمل سيكولوجية الجماعة أي القوى النفسية الكامنة

التى تحرك سلوكها من دوافع ورغبات وأفكار ومعتقدات وقيم.

ولقد اهتمت جامعة الدول العربية منذ إنشائها فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ بكل ما يؤدى إلى دعم الوحد ة الثقافية العربية ومعالجة الآثار السلبية للاستعمار الأوربى على البلاد العربية، حيث أكدت ديباجة الميثاق على "تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية، والحرص على دعم هذه الروابط وتوطيدها وتوجيهها بجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها ويحقق أمانيها وامالها"، كما نصت الفقرة الثانية من الماد ة الثانية من الميثاق على أن من أغراض الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا فى الشئون الثقافية، ودعت الماد ة الرابعة الى تأليف لجنة ثقافية د ائمة تمثل فيها جميع الدول المشتركة فى الجامعة.

والواقع أن واضعى الميثاق قد أستندوا فى ذلك إلى عدة مبادئ أهمها ما يلى : -

١- أن الوحدة الثقافية العربية ليست أيسر نواحى الوحدة العربية منالا فحسب بل هى إلى ذلك أقوى الأسس التى تقوم عليها الوحدة القومية، كما أنها قائمة بالفعل فى الأمة العربية بالرغم مما قد يكون هناك من عناصر ثقافية تختلف من أقليم عربى إلى آخر نتيجة لما مرت عليه البلاد العربية من استعمار وتخلف.

٢- أن الوحدة الثقافية العربية قد نشأت نتيجة لتاريخ طويل مشترك أدى إلى وجود لغة وعقائد وغايات مشتركة ونشوء آداب وفنون ونظم كثيرة مشتركة منذ القرن السابع الميلادى عندما استطاع العرب فى ظل نشر الدعوة الأسلامية توحيد هذه المنطقة ونشر العروبة فيها بجانب الدين الأسلامى عن طريق أحلال اللغة العربية الواحدة محل اللغات الأصلية القديمة المتعددة، والثقافية العربية المتجانسة محل الثقافات الأصلية القديمة.

٣- أن الحديث عن الوحدة الثقافية العربية لا يقصد به الدعوة إلى قيامها وإنما المقصود به العمل على تقوية الشعور بها وأبراز العناصر المشتركة فى وعى الأفراد وتعريف شعوب البلاد العربية بالعناصر التى تختلف من أقليم إلى اقليم نتيجة للانعزال الذى وقعت فيه هذه الأقاليم فى العصور الحديثة.

٤- الأيمان بأن القوة الحقيقية للامة العربية ليس فى المال وحده ولكنها فى الانسان والعلم والمال، فالانسان هو أثمن ما فى الأمة العربية على الأطلاق، والعلم هو السلاح الحقيقى للعربى للأنتصار فى المعركة بين التخلف والتقدم .

كما أن الأمة العربية لن تستطيع تحقيق نهضة علمية، إلا بالتحول من دور المستهلك للحضارة إلى دور المنتج لها.

وليتحقق ذ لك لابد من الأخذ بأسباب العلم الحديث وتهيئة البيئة الاجتماعية والنفسية اللازمة لنمو البحث العلمى وما يترتب على ذلك من أختراع وأبتكار وأبداع

٥- الايمان العميق بضرورة تكامل النمو المادى مع النمو الثقافى وذلك حتى يتكون الأنسان العربى سليما من الأمراض النفسية والخلقية وذ لك من خلال تأكيد الهوية الحضارية للامة العربية خاصة بالنسبة للشباب وصغار السن اذ أن ذلك يشكل نموذجا نفسيا وخلقيا يستمد منه هؤلاء الشباب معايير السلوك والتصرف.

ومن هذ ا المنطلق كانت أول معاهدة تعقد فى نطاق الجامعة العربية هى المعاهدة الثقافية التى أعدت مشروعها اللجنة الثقافية الدائمة ووافق عليها مجلس جامعة الدول العربية فى دور أنعقاده الثانى فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وحيث أشارت ديباجتها إلى أنها تعقد رغبة فى توحيد أتجاهات الدول العربية توثيق التعاون فيها فى الشئون الثقافية وزياد ة التقارب الذهنى والتآلف الروحى بين أبناء البلاد العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافى لشعوبها . كما هدفت موادها التسعة عشرة الى تحقيق غرضين بصفة أساسية وهما:

الأول :

تعريف أبناء الدول العربية بعضهم ببعض وتوضيح الفكرة عن الأمة العربية فى أذهانهم وتعبئة شعورهم حولها.

الثانى :

تنشيط الحركة الفكرية فى البلاد العربية وتطوير الثقافة العربية بتغذيتها بمكتسبات العلم الحديث ومخترعات الحضارة العالمية.

وفى سبيل ذلك فقد شجعت المعاهدة على تبادل المدرسين والطلاب بين المعاهد العلمية لدول الجامعة وتشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدان العربية وعقد أجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة (م٢، ٣) أنشاء المعاهد العلمية والتعليمية (م٥) والتعاون على أحياء التراث الفكرى والفنى العربى والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للطالبين (م ٤) وتوحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة وبالنشرات التى تنشرها هذه الهيئات والعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جمع أغراض التفكير والعلم الحديث وجعلها لغة الدراسة فى جمع المواد فى كل مراحل التعليم فى البلاد العربية (م ٦) وتوثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة والمهن الحرة، وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والسينما والأذاعة وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد إلى آخر وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية والتعليمية (م١٠).

وأن تدخل دول الجامعة فى مناهجها التعليمية من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وادبها ما يكفى لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وخصائصها وتعمل

على انشاء مكتبة عربية للتلميذ (م ١١) .

وكذلك أن تعمل دول الجامعة على تعريف أبنائها بالأحوال الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسة فى سائر البلاد العربية وذلك بواسطة الاذاعة والتمثيل والسينما والصحافة أو بغيرها من الوسائل وبانشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية وأقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية ومهرجانات عامة ومدرسية فى مختلف البلاد العربية (م ١٢).

ومن الملاحظ أن هذه المعاهدة لم تهدف إلى توحيد نظم التعليم ومناهجه فى البلاد العربية وغاية ما فى الأمر أن المادة الثالثة نصت على العمل على تعادل مراحل التعليم وشهاداته بها لتسهيل تبادل الطلاب وأن المادة الثانية عشرة نصت على أدخال مشترك من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها فى المناهج يكفى لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها كما رأينا وتنفيذا لذلك عالج المؤتمر الثقافى العربى الأول الذى عقد فى لبنان سنة ١٩٤٧ موضوع القدر المشترك فى مناهج هذه المواد واصدر فى ذلك قرارات لا تقتصر على النواحى التى تساعد على تكوين الفكرة عن البلاد العربية بل تهتم كذلك بالنواحى التى تقوى شعور الحب والولاء لها والأعتزاز بها فى نفوس التلاميذ وفى البداية نهض على تطبيق بنود هذه الاتفاقية عدد من الأجهزة هى :

١ ـ اللجنة الثقافية الدائمة: وتمثل جميع الدول العربية وتقترح مشاريع التعاون الثقافى على مجلس الجامعة العربية وقد توالى على رئاستها عدد من كبار العلماء والأدباء العرب كالدكتور السنهورى والدكتور طه حسين

٢ ـ المكتب الدائم: ويتألف من مندوبين عن الدول العربية ويجتمع فى مقر الجامعة

٣ ـ اللجان المحلية: وتتألف فى عاصمة كل دولة من دول الجامعة وتكون حلقة وصل بين النشاط المحلى وأجهزة الجامعة الثقافية.

٤ ـ الادارة الثقافية: وهى أحدى ادارات الأمانة العامة للجامعة وتقوم بأمانة وتنسيق العمل بين الهيئات المختصة بالشئون الثقافية.

كذلك فقد تم انشاء عدد من المعاهد والأجهزة المتخصصة كمعهد أحياء المخطوطات العربية بناء على قرار مجلس الجامعة فى ابريل ١٩٤٩ والمكتب الدائم لتنسيق التعريب فى الوطن العربى وقد انبثق عن مؤتمر التعريب فى الرباط عام ١٩٦١ ومعهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٥٣، والاتحاد العلمى العربى عام ١٩٥٦ واتحاد الجامعات العربية عام ١٩٦٤ والمجلس العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية عام ١٩٦٥ كذلك فقد عقدت العديد من الاتفاقيات الثقافية فى اطار المعاهدة الثقافية ومنها على سبيل المثال الاتفاق الثقافى الثلاثى عام ١٩٥٧ بين كل من مصر وسوريا والأردن والذى نصت ديباجته على أن الهدف منه هو الرغبة فى تنشئة مواطن عربى يعمل من اجل وطن عربى واحد ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك لعزة الأمة ومجدها وانه يرمى الى تقوية التعاون وتنسيق الجهود فى سبيل تحقيق هذه الغاية. كما نصت المادة الثالثة منه على برنامج لتبادل المعونة الفنية والخبراء بين وزارات التربية والتعليم فى البلاد العربية المتعاقدة بما يحقق تكافل النهضة العلمية والتربوية والثقافية فى مختلف مراحل التعليم العام والفنى والجامعى والعالى، وكان الهدف من كل ذلك ان تكون للأمة العربية فلسفة تعليمية مشتركة نابعة من فلسفة الحياة تقنيتها تعبر عن غاياتها ومثلها العليا وتتبلور فى نظمها التعليمية ومن جانب اخر فقد انعقدت المؤتمرات الثقافية العربية فعقد وزراء التربية العرب عدة لقاءات كان الأول منها عام ١٩٥٣ كما عقد أول مؤتمر ثقافى عام ١٩٤٧ فى لبنان، كما عقدت حلقات دراسية منها ماهو خاص بأعداد المعلم ومنها ماهو خاص بمشكلات التعليم الجامعى والأبنية الدراسية والمناهج الدراسية كما كان للجامعة العربية مجهود فى تنشيط الحركة الأثرية فى البلاد العربية فنظمت أول مؤتمر للآثار العربية فى دمشق عام ١٩٤٧ وتوالت بعده عقد مثل هذا النوع من المؤتمرات والتى تم فيها بحث مدى التعاون بين رجال الآثار فى الأقطار العربية المختلفة وأنشاء اتحاد للمتاحف العربية اتحاد آخر للأثريين العرب.

ومن ناحية أخرى فقد توطدت علاقة الجامعة باليونسكو وحيث أنشأت وفدا دائما لديها فى باريس والاشتراك فى جمع مؤتمراتها وحلقاتها ووقعت معها اتفاقية لذلك فى نوفمبر ١٩٥٧ وهو الأمر الذى أدى الى أعتماد اللغة العربية لغة عمل رسمية لديها فى نوفمبر ١٩٦٦.

كذلك فقد وجهت الجامعة عنايتها فى مجال الترجمة الى المؤلفات التى أحدثت اتجاها جديدا فى الثقافة الانسانية كقصة الحضارة لوول ديورانت وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان.

وقد كان من مقتضى كل هذه الأنواع من الأنشطة أن تزايدت الحاجة الى انشاء منظمة متخصصة فى الثقافة والتربية والعلوم وهو الأمر الذى دعا الى تطوير المعاهدة الثقافية فى مؤتمر وزراء التربية والتعليم العربى الثانى بتاريخ ٢٩ فبراير فى بغداد ١٩٦٤ ليتم الاتفاق على توقيع ماسمى بميثاق الوحدة الثقافية العربية التى وافق عليها مجلس الجامعة العربية فى ٢١ مايو ١٩٦٤

وفى وقت تزامن مع انعقاد مؤتمر القمة العربى عام ١٩٦٤ وحيث أعادت ديباجة هذه المعاهدة التأكيد على أنها تعقد استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية وأيمانا بأن وحدة الفكر هى الدعامة الأساسية التى تقوم عليها الوحدة العربية وبأن الحفاظ على التراث الحضارى العربى وانتقاله من الأجيال المتعاقبة وتجديده على الدوام هو ضمان تماسك الأمة العربية ونهوضها بدورها الطبيعى الابداعى فى مجال الحضارة الانسانية والسلام العالمى المبنى على أسس العدل والحرية

والمساواة.

وقد حدد هذا الميثاق هدف التربية والتعليم فى البلاد العربية بتنشئة جيل عربى واع مستنير مؤمن بالله مخلص للوطن العربى يثق بنفسه وبأمته ويدرك رسالته القومية والانسانية ويتمسك بمبادىء الحق والخير والجمال، وفى سبيل ذلك تتعاون الدول الأعضاء تعاونا كاملا فى ميادين التربية والثقافة والعلوم وإرساء دعائمها على أساس من التكافل والتكامل، وتعمل بصفة خاصة على تنسيق انظمتها التعليمية وتطويرها، وعلى تبادل الخبرات والمعلومات وثمرات البحوث العلمية والتقنية وتبادل الأساتذة والمدرسين والخبراء وغيرها مما يطول شرحه.

ومن الطبيعى أن تتطلب هذه المهام تطوير الأجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية بنقلها الى المنظمة الجديدة للتربية والثقافة والعلوم ووفقا للدستور الذى أقره مجلس الجامعة لتتولى هذه المنظمة تنظيم الجهود المشتركة التى تقوم بها الدول الأعضاء فى سبيل تحقيق هذا الميثاق وفقا لدستورها.

وقد تم بالفعل نقل هذه الأجهزة فى عام ١٩٧٠ وهى الادارة الثقافية - معهد المخطوطات - معهد البحوث الدراسات العربية الجهاز الاقليمى العربى لمحو الأمية - مكتب تنسيق التعريب فى الرباط - مكتب المندوب الدائم لدى منظمة اليونسكو بباريس.

وقد أوضحت المادة الأولى من دستور هذه المنظمة على أن «هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربى عن طريق التربية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافى فى هذا الوطن حتى يقوم بواجبه فى متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها، ولتحقيق هذا الهدف فانها تعمل على: -

أ - تنسيق الجهود العربية فى ميادين التربية والثقافة والعلوم

ب - النهوض بالتعليم والثقافة وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء بناء على طلبها للنهوض بالفكر الى المستوى الذى يتيح للعرب حياة فكرية مثمرة تمكنهم من تحمل ماتقتضيه الحرية من مسئوليات.

جـ - تشجيع البحث العلمى فى البلاد العربية والعمل على إيجاد هيئة من الباحثين.

د - اقتراح المعاهدات وجمع المعلومات والحقائق والبيانات الخاصة بتنفيذ المعاهدات التربوية والثقافية والعلمية والفنية التى تبرم بين البلاد العربية.

هـ - المساهمة فى الحفاظ على المعرفة وتقدمها ونشرها.

وقد وضعت المنظمة خطة شاملة للثقافة العربية فى داخل البلاد العربية وخارجها غير أن المصاعب المالية حالت دون تطبيقها بالوجه المأمول فيه.

والخلاصة ان هدف الجهود التى تبذل الآن فى نطاق جامعة الدول العربية ومنظمتها العربية للتربية والثقافة والعلوم هو العمل على توضيح فكرة الأمة العربية وتحديدها فى أذهان الأفراد، وتكوين عاطفة قوية من الحب والولاء والاعتزاز حول هذه الفكرة، وابراز العناصر المشتركة فى ثقافة هذه الأمة، وتعريف الشعوب العربية بعضها ببعض وبالأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية فى كل منها، وهذا يقتضى أن تشتمل مناهج مواد الثقافة القومية فى كل اقليم عربى على قدر مشترك يكفى لتكوين فكرة عن هذه البلاد وحضارتها، كما يقتضى الاستعانة بمختلف وسائل نشر الأفكار لبث فكرة الوحدة فى صدق وأمانة ولكنه لا يتطلب توحيد نظم التعليم ومناهجه فى الأقاليم المختلفة وينبغى ان يكون شعارنا «التنوع فى اطار الوحدة».

ومن المأمول فيه ان تشهد السنوات القادمة وبعد أن استكملت الجامعة العربية سنواتها الخمسين فى خدمة العمل العربى المشترك ان تزداد العناية بتأكيد هذا الجانب الهام الحيوى من جوانب وحدتنا العربية وذلك بمساعدة الصفوة الممتازة من المثقفين ورجال الفكر العربى والذين تنتظرهم مهمة عظيمة وخطيرة فى هذا الاتجاه وحيث لا غنى عن اقتباس الثقافة الحديثة التى تلزمنا لمسايرة حاجات القرن الحادى والعشرين والذى يعتمد على التفكير الحديث. □





نحو مدخل جديد لتفسير ميثاق جامعة الدول العربية

د . أحمد الرشيدى
استاذ القانون الدولى المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

انتهينا فى دراسة سابقة لنا عن تطوير نظام الجزاءات فى نطاق جامعة الدول العربية (١) ، إلى التوكيد على حقيقة أساسية مفادها أن الحديث عن تعديل ميثاق الجامعة إنما يطرح على نطاق واسع فى أعقاب كل أزمة تتعرض لها العلاقات العربية ـ العربية، وذلك باعتبار أن الجامعة هى التى تشكل الاطار التنظيمى الأكثر عمومية الذى تتم فى نطاقه هذه العلاقات . ولاشك أن أزمة / حرب الخليج الثانية عامى ١٩٩٠ / ١٩٩١ وما ترتب عليها من تداعيات ـ ناهيك عن التطورات غير المسبوقة التى حدثت على المستوى الدولى العالمى والتى تمثلت بالأساس فى انهيار الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة ، مؤقتا وفى حدود معينة ، بزعامة العالم ـ قد طرحت على بساط البحث وبقوة الحديث مرة أخرى عن الحاجة الملحة لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية . وكما هو معلوم ، فقد تعددت الاجتهادات فى هذا الخصوص (٢) . فهناك من بين الباحثين من أطلق العنان لتفكيره لكى ينتهى إلى القول بأن الصيغة الحالية التى انبنى عليها مشروع الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٥ قد تجاوزتها الأحداث العربية والدولية ، وعليه فنحن بحاجة إلى صيغة جديدة تستجيب للتطورات والأوضاع المستجدة على المستويين العالمى والعربى منذ بداية عقد التسعينات . غير أنه فى مقابل هذا الرأى ، ذهب فريق آخر من الباحثين إلى التوكيد على حقيقة أن ميثاق الجامعة العربية لا يزال ـ وعلى الرغم من الكثير من أوجه النقص التى ينطوى عليها ـ يمثل اطارا قانونيا كافيا للوصول إلى حد أدنى معقول من العمل العربى المشترك ، وذلك إذا ما قدر لنا نحن العرب أن نفيد مما توفده لنا القواعد المستقرة فى القانون الدولى بشأن تفسير المعاهدات وبخاصة تلك الطائفة من هذه المعاهدات التى يتقرر بموجبها انشاء منظمات دولية. أما الرأى الثالث المهم الذى يتوجب الاشارة إليه فى هذا الخصوص فمفاده أن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية يعتبر ولاشك ـ وبصرف النظر عن الكيفية التى يمكن أن يتحقق من خلالها ـ أمرا ضروريا . ومع ذلك ، فإن خبرة العمل العربى المشترك فى نطاق الجامعة تدفع إلى الاقتناع بحقيقة أن مثل هذا التعديل ـ حتى بفرض أمكان تحققه ـ لا ينبغى التعويل عليه كثيرا كمدخل أساسى للارتقاء بمستوى أداء الجامعة وتعزيز هذا العمل العربى المشترك فى نطاقها . فالعبرة ، فى التحليل الأخير ، ليست بالنصوص بقدر ما هى فى الارادات السياسية للدول الأعضاء من ناحية وفى قدرة أجهزة الجامعة على الافادة من كل الظروف الايجابية المحيطة لتوسيع نطاق اختصاصاتها من ناحية أخرى .

وهكذا ، فإن من بين الأسئلة الرئيسية المطروحة الآن فى أوساط الباحثين بشأن كل ما يتعلق بتطوير الجامعة

العربية والنهوض بمستوى أدائها على مستوى العمل العربي المشترك ، ذلك السؤال الذي مؤداه: إلى أي مدى يمكن القول بأن التفسير الوظيفي لميثاق جامعة الدول العربية - أي التفسير الذي يتم من خلال توسع أجهزة الجامعة في فهم سلطاتها واختصاصاتها استنادا إلى الأحكام والمبادىء العامة التي تضمنها الميثاق - يصلح لأن يكون مدخلا جديدا لتطوير الجامعة ويغني في الوقت ذاته عن أي تعديل رسمي للميثاق الحالي؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال ، ثمة ملاحظات أولية مهمة نرى من المفيد الاشارة إليها بداية:

وأولى هذه الملاحظات ، مفادها أنه يجب - بادىء ذي بدء - الاعتراف بحقيقة أنه لا توجد صعوبة قانونية أساسية تعترض طريق تعديل ميثاق الجامعة العربية بصورة رسمية . فطبقا لنص المادة ١٩ ، فإنه: «يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق..» . أي أنه على خلاف الحال بالنسبة لبعض المنظمات الدولية الأخرى التي نصت مواثيقها المنشئة على وسائل أكثر تعقيدا لتعديلها - كما هو الحال بالنسبة لنص المادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة الذي اشترط وجوب موافقة الدول الخمس دائمة العضوية لامكان ادخال أي تعديل رسمي في هذا الميثاق - نقول بأنه على خلاف ذلك ، فإنه يكفي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية تعديلا رسميا أن يوافق عليه ثلثا الدول الأعضاء . ومؤدى ذلك ، أن الصعوبة الحقيقية التي تقف وراء عدم امكان تعديل هذا الميثاق إنما هي صعوبة سياسية بالأساس . وتتمثل هذه الصعوبة أساسا فيمايلي: فمن ناحية ، هناك الحالة المتمثلة في عدم الاتفاق على المبدأ من جانب الدول العربية ، ففي حين تتحمس بعض هذه الدول لفكرة التعديل ، هناك دول أخرى تعارض هذه الفكرة أو تلتزم الصمت التام إزاءها . ومن ناحية ثانية ، هناك الخلاف - حتى بفرض الاتفاق على مبدأ التعديل - بشأن ماهي طبيعة التعديلات التي يمكن ادخالها . ومن ناحية ثالثة ، هناك التباين في وجهات النظر العربية بشأن الطريقة المناسبة لاتمام التعديل ، وعما إذا كان من المناسب حدوثه عن طريق إضافة بروتوكول أو وثيقة جديدة تلحق بالميثاق الحالي أم الاقتصار على ادخال بعض التعديلات الطفيفة هنا أو هناك بحسب مقتضى الحال .

وأما الملاحظة الأولية الثانية الجديرة بالاعتبار في هذا المقام ، فمؤداها أن كل الأفكار المطروحة الآن بشأن طبيعة وماهية التعديلات المطلوب ادخالها في الميثاق الحالي لجامعة الدول العربية لا تمثل بأي حال من الأحوال افكارا جديدة في هذا السياق . فالحق ، أن الحديث عن وجوب تعديل هذا الميثاق لم يتوقف منذ السنوات الأولى التي تلت قيام الجامعة ، ولكن في كل مرة تقف الارادات السياسية للدول الأعضاء عقبة أساسية في سبيل ترجمة هذه الأفكار - أو بعضها - إلى واقع عملي .

وأما الملاحظة الثالثة التي نود الاشارة إليها هنا ، فتتعلق بما سبق أن ألمحنا إليه من أن التعديل الرسمي لميثاق الجامعة لا ينبغي النظر إليه باعتباره هو الذي سيقدم الحل السحري لقضايا العمل العربي المشترك ومشكلاته الأساسية . فوفقا لدروس الخبرة التاريخية المعاصرة ، ومنذ انشاء الجامعة عام ١٩٤٥ ، فقد تكتفي الدول الأعضاء بتنقيح هذا الميثاق من كل أو بعض العيوب التي تكتنفه ، ولكن الأمر يقف عند هذا الحد بمعنى ألا ينعكس أثر ذلك على العمل العربي المشترك فيؤدي إلى تعزيزه والارتقاء به خدمة للمصالح العربية العليا. وحسبنا أن ندلل على مدى مصداقية هذا الاستنتاج بالاشارة إلى حقيقة أن أحد المجالات الرئيسية التي تناولتها مشروعات تعديل ميثاق الجامعة العربية منذ بداية الخمسينيات هو المجال الخاص بنظام القرارات في مجلس الجامعة . فقد انتقد البعض - وبحق - أحكام الميثاق التي تقضي بأن القرارات المهمة ، سواء بالنسبة للعمل العربي المشترك في عمومه أو بالنسبة لتدعيم الارادة الذاتية للجامعة وقدرتها على فرض هيبتها في مواجهة الدول الأعضاء ، يجب - أي مثل هذه القرارات المهمة - أن تصدر باجماع هذه الدول . ومن ثم ، فقد طالب هذا الفريق من الباحثين بضرورة العدول عن قاعدة الاجماع هذه إلى الأخذ بقاعدة الأغلبية بتطبيقاتها المختلفة . واقتناعنا ، أنه من المبالغة النظر إلى قاعدة الاجماع باعتبارها العقبة الرئيسية التي تحد من فعالية جامعة الدول العربية وتحول دون اضطلاعها بما هو متوقع منها في مجال تدعيم العمل العربي المشترك . فمع تسليمنا بأن هذه القاعدة تمثل ولاشك احدى نقاط الضعف المهمة في البناء القانوني للجامعة حيث أنها - أي القاعدة المذكورة - تجعل من هذه الجامعة أسيرة ارادات الدول الأعضاء ، إلا أنه يكاد يكون من الأمور المستقرة في نطاق العمل العربي التنظيمي أن العديد من القرارات التي صدرت عن مجلس الجامعة باجماع الدول الأعضاء لم تجد طريقها إلى التطبيق . فالمشكلة ، إذا ، هي سياسية أكثر من كونها قانونية . وعليه ، فإن المدخل الصحيح للتعامل مع قضايا العمل العربي المشترك في نطاق الجامعة إنما هو - بالتبعية - مدخل سياسي ، وإن كان من غير المرغوب فيه في الوقت ذاته اهمال المداخل الأخرى وبخاصة المدخل القانوني.

ونعود الآن، وبعد أن أوردنا هذه الملاحظات الأولية الثلاث، إلى اعادة طرح السؤال السابق: إلى أي مدى يمكن للتفسير الوظيفي لميثاق الجامعة العربية أن يغنينا عن التفكير في امكانية تعديله بطريقة رسمية؟

نحاول، فيما يلي، الإجابة عن هذا السؤال من خلال ثلاث نقاط رئيسية: أما النقطة الأولى. فنعرض من خلالها لبيان المقصود بالتفسير الوظيفي وموقعه بالنسبة للقواعد الأخرى للتفسير في نطاق قانون المعاهدات. وأما النقطة الثانية، فسيكون مناط التحليل فيها هو محاولة لرصد أهم ملامح خبرة الجامعة العربية من خلال أجهزتها المختلفة - وبالذات المجلس - في مجال اللجوء إلى التفسير الوظيفي لتوسيع نطاق اختصاصاتها ومحاولة تجاوز أوجه القصور

القانونى فى الميثاق . أما عن النقطة الثالثة ، فنخصصها للبحث فى المجالات المختلفة التى يمكن للتفسير الوظيفى أن يسهم من خلالها فى دفع مسيرة العمل العربى المشترك فى نطاق الجامعة قدماً إلى الأمام .

أولاً : فى معنى التفسير الوظيفى :

يشير اصطلاح التفسير ، بصفة عامة ، إلى تلك العملية التى تهدف إلى بيان المراد من النص أو الاستدلال على الحكم القانونى وعلى الحالة النموذجية التى وضع هذا الحكم من واقع الألفاظ التى عبر بها واضع النص عن ذلك(٣) . والثابت ، أنه على الرغم من أن للمفسر حدوده التى يجب عليه أن يتقيد بها ولا يتجاوزها ، إلا أن التفسير يعتبر بحق احدى الوسائل المهمة فى عملية تطوير القواعد القانونية بل وفى انشائها ، وهذا هو ما يشار إليه فى بعض الكتابات «بالتفسير الانشائى» . وكما هو معلوم ، فإن للتفسير قواعد عديدة ومتنوعة : فهناك مثلاً قاعدتا التفسير الضيق والتفسير الواسع ، وقاعدة السلطات الضمنية ، وقاعدة التفسير الغائى أو الوظيفى أو ما يعرف احيانا بمبدأ إعمال النص ...

وبصفة عامة ، يمكن القول بأنه إذا كان مناط التفسير فى حالة الاتفاقات الدولية العقدية - ثنائية كانت أم جماعية - لا يخرج كمبدأ عن البحث عن مقاصد المتعاقدين ، إلا أن ارادة واضعى الاتفاق الدولى ذى الطبيعة الشارعة وكذا المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية لا تكون - أى هذه الارادة - هى وحدها التى يجب أن تستغرق جلّ اهتمام القائم بعملية التفسير . فما يجب أن نعول عليه بحق فى تفسير هذا النوع من الاتفاقات الدولية إنما هو فعالية المنظمة الدولية .. وبعبارة أخرى ، فإن قواعد تفسير الاتفاقات الدولية ذات الطبيعة الشارعة أو المنشئة لمنظمات دولية غالباً ما تكون أقرب إلى القواعد الخاصة بتفسير القوانين واللوائح فى نطاق القانون الداخلى ، حيث يعول المفسر أساساً لا على لفظ النص أو مبناه بل على حكمة المشرع من وراء وضع هذا النص .

ولاشك أن هذا المنهج المتبع فى تفسير هذا النوع من الاتفاقات الدولية هو الذى يستجيب وحقيقة أن المنظمات الدولية إنما تنشأ - كمبدأ - لكى تبقى وتستمر وهكذا ، فإنه بصرف النظر عن الاصطلاحات المختلفة التى تطلق على القواعد التى يقوم عليها المنهج المذكور (قاعدة التفسير الواسع أو مبدأ اعمال النص ، نظرية السلطات الضمنية ، التفسير الغائى ...) ، إلا أن الملاحظ هو أن القاسم المشترك الذى يجمع بينها جميعاً هو أنها فى مجملها تركز على ايلاء اهمية خاصة - عند التفسير - لزيادة فاعلية المنظمة الدولية من خلال التوسع قدر الامكان فى تفسير السلطات والاختصاصات الممنوحة لها بموجب الميثاق المنشىء إما صراحة وإما ضمناً حسبما تقضى به القواعد العامة ذات الصلة . وهذا هو ما يشار إليه إجمالا لدى جانب من الفقه الدولى بالتفسير الوظيفى . فمنهج التفسير الوظيفى ، إذاً ، هو احد المناهج المهمة فى تفسير الاتفاقات الدولية والذى يقوم اساساً على مقولة أن إعمال النصوص هو دائماً خير من اهمالها ، وأن تفسير نصوص الاتفاق أو الميثاق المنشىء لمنظمة دولية يجب أن يكون من منطلق تمكينها من تحقيق المقاصد الرئيسية التى انشئت من اجلها .

ثانياً : خبرة الجامعة العربية فى مجال اللجوء إلى قواعد التفسير الوظيفى :

بداية ، تجدر الإشارة إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية ليس استثناءً من المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الأخرى من حيث قابليته لاعمال قواعد التفسير الوظيفى . وحسبنا أن نبرهن على ذلك من خلال الاشارة إلى ما تضمنته ديباجة هذا الميثاق بشأن النص على أن انشاء الجامعة إنما يأتى فى اطار سعى الدول الأعضاء من أجل دعم الروابط العديدة والعلاقات الوثيقة التى تربط بينها والرغبة فى تدعيم الجهود المشتركة بما يحقق خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وامالها واستجابة للرأى العام العربى على امتداد الأقطار العربية . كما جاءت المادة الثانية من الميثاق لتضع الخطوط العامة التى ترسم مسارات تحرك الجامعة دون اغفال التطورات العربية والدولية التى قد تستجد . فطبقاً لنص المادة المذكورة ، فإن «الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها ..» وواضح ، أن هذا النص العام إنما يوفر السند القانونى الصحيح والوطيد لأى تحرك تقوم به الجامعة اعتماداً على المنهج الوظيفى ، وذلك ما لم ينص فى موضع أو مواضع أخرى من الميثاق على حكم يقيد من نطاق سلطاتها فى مباشرة هذه الاختصاصات العامة .

والراجح أنه اعتماداً على هذا النص العام الوارد فى الميثاق ، وغيره من النصوص الأخرى ذات الصلة ، فقد سعت الجامعة إلى توسيع نطاق السلطات والاختصاصات المخولة لأجهزتها قدر المستطاع وأخذاً بعين الاعتبار الظروف والأوضاع العربية والدولية المحيطة . وقد تجلى ذلك فى مجالات عديدة حسبنا أن نشير من بينها هنا إلى المجال الخاص بوظيفة الجامعة فى مجال التسوية السلمية للمنازعات العربية - العربية .

فالثابت ، أنه على الرغم من أوجه القصور الملحوظة فيما يتعلق بالنصوص القانونية ذات الصلة بنظام الجامعة فى مجال تسوية المنازعات ، إلا أن هذا القصور لم يقف عقبة أمام تطوير وظيفة الجامعة فى هذا الخصوص . وقد ظهر هذا التطوير جلياً فيما يتصل بهذا الموضوع فى مجالين رئيسيين هما : الأول ، وهو يختص بوظيفة مجلس الجامعة فى مجال تسوية المنازعات ، والثانى وهو يتعلق

بتطور وظيفة الأمين العام فى هذا الشأن .

١ - ففيما يتعلق بتطور وظيفة مجلس الجامعة اعتماداً على قواعد التفسير الوظيفى ، يمكن القول بأن هذا المجلس قد شهد تطورات كبيرة بالنسبة لدوره فى المجال المشار إليه . والحق ، أنه إذا كانت هذه التطورات تأتى فى اطار تطور أشمل في أجهزة الجامعة ووظائفها ، إلا أنه من الثابت أن مقتضيات العلاقات العربية - العربية والظروف المختلفة التى مرت بها عبر مسيرة الجامعة منذ عام ١٩٤٥ كانت من بين العوامل الأساسية وراء احداث مثل هذه التطورات والتى تبلورت اساساً على مستويين : المستوى الأول ، وهو مستوى التمثيل فى المجلس . فبالنظر إلى أن المادة الثالثة من الميثاق لم تحدد هذا المستوى واكتفت فقط بالنص على أن «يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها» ، لذا فقد أدت هذه المرونة التى صيغ بها هذا النص .إلى امكان انعقاد مجلس الجامعة بمستويات تمثيل مختلفة ومكنته بالتالى من أن يواجه الظروف المتغيرة. وبعبارة أخرى، فقد سمحت هذه المرونة للمجلس أن يجتمع على مستوى الممثلين الدائمين المعتمدين لدى الجامعة أو على مستوى السفراء المعتمدين لدى القاهرة، وفى بعض الأحيان كان المجلس يجتمع على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى القمة.

وأما المستوى الثانى الذى تبلورت فى نطاقه أهم التطورات التى طرأت على وظائف مجلس الجامعة فى مجال تسوية المنازعات، فيتمثل فى تعدد الوسائل التى لجأ إليها المجلس من أجل التعامل الايجابى مع هذه المنازعات. فقد خرج المجلس - فى التطبيق - عن الاطار الضيق الذى حدده له الميثاق فى هذا الشأن والذى قصر تدخله من خلال اللجوء إلى وسيلتين اثنتين هما: الوساطة «والتحكيم الاختيارى». فكما تكشف الخبرة التاريخية، فقد استعان المجلس بالعديد من الوسائل والتكتيكات الأخرى، فلجأ فى المنازعات المختلفة التى عرضت عليه إلى المساعى الحميدة أو المصالحة والتحقيق وبعثات تقصى الحقائق.

٢ - وأما فيما يتعلق بتطور وظيفة الأمين العام، فالملاحظ أنه على الرغم من حقيقة أن هذه الوظيفة تعتبر محدودة للغاية وهى فى عمومها لاتخرج عن مجموعة من السلطات والاختصاصات الادارية والتنفيذية، إلا أن الخبرة التاريخية تكشف بوضوح عن حقيقة أن الأمين العام قد وسع كثيرا من نطاق سلطاته وخاصة فيما يتعلق بموضوع تسوية المنازعات.. وقد برز الدور السياسى المتزايد للأمين العام، منذ عام ١٩٤٥، فى اتجاهين رئيسيين: فبالاضافة إلى دوره الملحوظ بالنسبة لمعركة الاستقلال التى خاضتها أغلب الأقطار العربية منذ السنوات القليلة التى تلت قيام الجامعة، برز دور الأمين العام بوضوح كبير فى مجال العمل على ايجاد تسوية سلمية للمنازعات والأزمات التى نشبت بين بعض الدول العربية.

ثالثاً، التفسير الوظيفى والمجالات الجديدة للعمل العربى المشترك فى نطاق الجامعة:

على الرغم من مجالات التطور المتعددة التى نجحت الجامعة فى الاسهام فى بلورتها اعتماداً على المنهج الوظيفى فى تفسير أحكام الميثاق، إلا أنه ماتزال هناك امكانيات أخرى للافادة من هذا المنهج لتطوير أداء الجامعة ودون الحاجة إلى انتظار مايمكن أن تسفر عنه الجهود الرامية لتعديل هذا الميثاق بصفة رسمية. ومن هذه المجالات المجالان الآتيان: ١- دبلوماسية القمة العربية فى إطار الجامعة. فكما سلف البيان، فإنه استنادا إلى المرونة الكبيرة التى صيغ بها نص المادة الثالثة من الميثاق والخاصة بمستوى التمثيل الذى ينعقد به مجلس الجامعة، فقد ذهب جانب من الفقه إلى القول بأن اجتماعات القمة العربية منذ أوائل الستينيات تمثل تطويرا لأداء الجامعة وليست إضافة جديدة لإطارها المؤسسى أو تعديلا وظيفيا للميثاق، وتقديرنا، أن هذه الامكانية - أى دبلوماسية القمة العربية - يمكن أن أعيد النظر فى نظامها أن تشكل مدخلا مهما لتعزيز العمل العربى المشترك، وبالذات لو قدر للدول العربية أن تفيد فى هذا الشأن من التجارب الدولية ذات الصلة كنظام القمة الأوروبية ونظام القمة فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية.

٢ - نظام الجزاءات :

تجدر الاشارة، ابتداءً، إلى حقيقة أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يشر صراحة فى أى نص من نصوصه - وشأن العديد من المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة - إلى اصطلاح الجزاء، وإن كان قد أشار - أى ميثاق الجامعة العربية - إلى بعض الاجراءات أو التدابير التى تعتبر من قبيل الجزاءات أو أعمال القسر.. والحق، أنه إذا كان ميثاق الجامعة قد التقى مع غيره من المواثيق المنشئة لغالبية المنظمات الدولية القائمة من حيث العزوف عن استخدام اصطلاح «الجزاء»، إلا أنه قد اختلف عن العديد من هذه المواثيق من حيث انه قد جاء مقتضبا للغاية فى اشارته إلى التدابير أو الاجراءات الجزائية المختلفة القسرية منها وغير القسرية التى يجوز للجامعة اللجوء إليها ضد أى عضو من أعضائها فى حالة عدم التزامه بأحكام الميثاق أو خروجه على مقتضيات الشرعية العربية. فبنظرة سريعة إلى نصوص هذا الميثاق، يتبين لنا أنه لم يشر إلا إلى جزاء أو عقوبة الطرد بوصفه جزاء أو عقوبة غير عسكرية.

وواقع الأمر، أنه على الرغم من حقيقة أن وجود أو عدم وجود نظام فعال للجزاءات فى نطاق مؤسسات العمل العربى المشترك قد لايعنى بالضرورة زيادة فعالية هذه المؤسسات فى الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، تماما كما ان غياب مثل هذا النظام قد لايكون بالضرورة هو السبب الذى يعزى إليه إخفاق المؤسسات المذكورة. إلا ان التسليم بذلك

كله لايمنع من إمكان القول بأن ثمة اعتبارات عديدة قد باتت تفرض ضرورة مراجعة المواثيق المنشئة لمؤسسات العمل العربي المشترك وفي مقدمتها ميثاق الجامعة وإعادة النظر فيها للنص على نظام للجزاءات يدعم فاعلية هذه المؤسسات ويأخذ بعين الاعتبار ماستقر عليه العمل من جانب العديد من المنظمات الدولية في هذا الشأن، وإذا سلمنا بأن التعديل الرسمي لميثاق الجامعة للنص على نظام أكثر فاعلية للجزاءات يعتبر - في ضوء الشواهد الراهنة - أمراً غير ممكن وذلك لتعذر اتفاق الدول الأعضاء عليه، إذاً فلا يبقى لدينا إلا منهج التفسير الوظيفي كي تعتمد عليه الجامعة في هذا الشأن.

بعبارة أخرى، فإذا تعذر الحصول على الأغلبية المطلوبة لصدور قرار من مجلس الجامعة بشأن تعديل الميثاق بما يسمح بتعزيز نظام الجزاءات، فثمة سبيل آخر يمكن الارتكان إليه في تحقيق هذا الهدف ونعني به التعديل أو التفسير الوظيفي الذي يؤسس - كما تقدم - على إعمال قواعد التفسير الواسع أو مايسمى بمبدأ إعمال النص. وتقديرنا، إن نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة قد صيغ في عبارات عامة تتيح الفرصة لمثل هذا التفسير الوظيفي. فقد أعطى النص المذكور مجلس الجامعة كامل السلطة التقديرية في اتخاذ «التدابير اللازمة» لدفع الاعتداء الواقع على دولة عربية من جانب دولة عربية أخرى. وإذا اعتبرنا أن هذا النص يكمله نص آخر ورد في المادة ١٨ من الميثاق بشأن سلطة المجلس في فصل الدولة التي لاتقوم بواجبات هذا الميثاق، فإننا نخلص إلى القول بأن الاعتراف لمجلس الجامعة بسلطة تقديرية واسعة في فصل العضو المخالف قد يسوغ الاعتراف له أيضاً - وتطبيقاً لمبدأ أن من يملك الأكثر يملك الأقل - بسلطة الموافقة على جزاءات أقل درجة من جزاء الطرد . □

الهوامش :

١ - أحمد الرشيدي، تطوير نظام الجزاءات في نطاق جامعة الدول العربية...، في، د. مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لاتنشب حرب عربية - عربية أخرى: من دروس حرب الخليج، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢، ص. ص ٥٨٢ - ٦١٢.

٢ - راجع في إشارة إلى هذا المعنى مقالة د. ناصيف حتى حول الموضوع، في، د. عليّ الدين هلال وجميل مطر وآخرون، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز العربي لبحوث التنمية ودراسات المستقبل، ١٩٩٣.

٣ - د. سليمان مرقس، موجز المدخل للعلوم القانونية، القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٣، ص ١٢١.





الجامعة العربية بين الفكرة العربيــة والشــرق الأوسطيــة

د . وليد محمد عبدالناصر
دبلوماسى مصرى بالأمم المتحدة ـ جنيف

تقترب الجامعة العربية من الإحتفال بالعيد الخمسين لانشائها، ونرى ألا تمر هذه المناسبة فى إطار احتفالات ذات صيغة تقليدية تلقى فيها البيانات المراسمية وكلمات إحياء الذكرى، وإنما يجب استغلال هذه الفرصة التاريخية التى تهل علينا والعرب على اعتاب مرحلة ستشكل ـ طبقا لأغلب التوقعات ـ نقلة نوعية فى مستقبل هذه الأمة وعلاقاتها بجيرانها الأقليميين والقوى الدولية على حد سواء. وتكون الاستفادة من هذه الفرصة السانحة برأينا من خلال القيام بعملية تحليل متعمق وامل يأخذ فى الاعتبار المعطيات الجديدة على الساحتين العربية والشرق أوسطية وانعكاساتها المحتملة ليس فقط على دور الجامعة العربية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، بل وعلى فاعلية الجامعة ومشروعية وجودها من اساسه.

وفى إطار هذا الطرح، يشكل هذا المقال مساهمة محدودة ومتواضعة لعملية التحليل تلك التى يجب الا تقتصر على معطيات الحاضر واحتمالات المستقبل وتوقعاته، بل يجب أن تأخذ فى الإعتبار خبرات الماضى وتجاربه والتى من شأنها ـ إذا تم تقييمها بشكل جدى ومتكامل ـ أن تستخلص منها دروس مفيدة للتعامل مع واقع الجامعة العربية ووظائفها المستقبلية. وسيتناول هذا المقال بايجاز الأبعاد المختلفة للتحديات الراهنة التى تواجه الجامعة وامكانات تطوير دورها بما يتوام مع مواجهة هذه التحديات.

البعد الفكرى :

نشأت الجامعة العربية فى ظل ظروف إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول عدد من الدول العربية على استقلالها السياسى ـ سواء الرسمى أو الفعلى ـ وفى ظل تأييد ـ أو على الأقل مباركة ـ من بريطانيا لأسبابها الخاصة. وقد جاءت هذه النشأة لتواجه اعتراضات أساسية من تيارات فكرية وسياسية عديدة فى الوطن العربى. فقد عارضها أصحاب الاتجاه الشيوعى لأنهم اعتبروا أن الجامعة ماهى إلا تحالف لدول تسير في فلك الاستعمار الغربي ولا تعتبر أكثر من مجتمعات تحت سيطرة قوى رجعية أو برجوازية تابعة وغير وطنية، وبالتالى فإن التحالف فيما بينها يشكل تدعيما لقوة هذه الأنظمة مما يعوق تحقيق تقدم باتجاه الثورة الوطنية الديمقراطية ـ وفى مرحلة لاحقة للثورة الاشتراكية فى هذه البلدان. ورغم أن معارضة القوى الشيوعية للجامعة العربية ارتبطت أيضا فى الأربعينات والخمسينات ـ بل وحتى منتصف الستينات ـ من هذا القرن بأسباب أيديولوجية تتصل برفض الأساس القومى الذى ارتكزت

عليه الجامعة، فقد خف ثم تلاشى هذا الأساس الايديولوجي لمعارضة قيام الجامعة ووجودها عندما ادمج عدد متزايد من التنظيمات الشيوعية في الدول العربية البعد القومي العربي في فكره السياسي في ضوء البعد التقدمي للقومية العربية في التجربتين الناصرية في مصر والبعثية في سوريا والعراق في عقد الستينات من هذا القرن والذي تزامن مع تصاعد دور حركة القوميين العرب واتخاذها منحى يساريا. ومن جهة أخرى استمرت تيارات شيوعية عربية في اتخاذ مواقف متحفظة تجاه الجامعة العربية لسببين رئيسيين هما: أنها اعتبرت الجامعة تحالفا بين النخب الحاكمة في الوطن العربي ولا دور فيها للجماهير الشعبية الكادحة، ثم أنها لم تر للجامعة وأنشطتها أي انعكاسات ايجابية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي «للطبقات الكادحة» داخل البلدان الأعضاء. إلا أنه على الجانب الآخر، فقد رأت التيارات الشيوعية العربية في طرح «الشرق أوسطية» شكلا من أشكال الاستعمار الجديد للمنطقة «ينسجم مع النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج الثانية، والذي يهدف الى حماية اسرائيل ورفع المقاطعة عنها ونهب الثروات العربية وتحقيق التبعية المطلقة للولايات المتحدة»(١).

وعلى جبهة أخرى، تعرضت الجامعة العربية منذ نشأتها الى مواقف متحفظة واعتراضات ذات منطلقات فكرية. من جانب التيارات الاسلامية. ورغم أن مؤسس جماعة الاخوان المسلمين الراحل حسن البنا قد نفى وجود أي تعارض بين الاسلام والعروبة واعتبر التضامن والوحدة فيما بين العرب سبيلا الى تحقيق الوحدة الاسلامية، وبالتالي دعا المسلمين الى الكفاح من أجل انجاز مهمة الوحدة العربية ودعمها، إلا أن كافة الحركات الاسلامية قد رفضت أي محتوى علماني للعروبة، وفضلت التعامل معها كلغة وثقافة وسلوكيات اجتماعية أكثر منها كقومية. وقد نظرت تلك الحركات دائما بشيء من الريبة الى كون الجامعة العربية قد عكست فكرة «الأمة العربية» بشكلها الذي نشأ في بلاد الشام عقب سقوط الخلافة العثمانية والذي استرشد بتجربة القومية كما انجزت في أوروبا، وتم أساسا على أيدي مثقفين مسيحيين ويهود «ومتغربين». وذهبت بعض الحركات الاسلامية الى حد اعتبار انشاء الجامعة العربية ـ الذي جاء مدعوما من بريطانيا ـ مؤامرة ضد الاسلام لإجهاض محاولة لانشاء رابطة اسلامية حينذاك ولعزل باكستان واندونيسيا وماليزيا وافغانستان عن البلدان العربية المسلمة، ونقيضا لمفهوم تجمع اسلامي قائم على أساس العقيدة الدينية. كما اتهمت تلك الحركات القومية العربية ـ والجامعة تجسيد لها ـ بالتسبب في هزائم العرب وعدم الوعي بخصوصية الاطار التاريخي الذي ظهرت فيه القومية في أوروبا. وعبرت تلك الحركات عن قناعة بأن شمولية الاسلام وطبيعته عبر القومية توجبان رفض أي إطار يتمحور حول ولاء «عنصري» للقومية العربية. إلا أن هذا لم يمنع عددا من المفكرين والعناصر الاسلامية من السعي الى ايجاد صيغة تجمع بين القومية العربية والعالمية الاسلامية ـ واعتبر أولئك التضامن العربي خطوة نحو إحياء الخلافة الاسلامية وأكدوا أن الانتماء العربي هو خطوة أولى تجاه تحقيق الهوية الاسلامية. ورأت الحركات الاسلامية في الوطن العربي بصفة عامة في هزيمة ١٩٦٧ انتكاسة لآلية التنسيق القائمة على الأساس القومي ممثلة بالجامعة العربية، والتي رأت أنها مرتكزة على أسس علمانية للقومية. ورغم أن بعض تلك التيارات والشخصيات أشار إلى أهمية وجود الجامعة فيما يتعلق بالمواجهة مع اسرائيل والتنسيق فيما بين الدول العربية في هذا السياق ودعم صمود ونضال الشعب الفلسطيني وأقرت بدور العرب غير المسلمين في هذا الاطار واستخدمت هذه التيارات تعبيرى التضامن العربي والاسلامي أحيانا بشكل تبادلي، إلا أن تيارات أخرى أكثر راديكالية وصلت في هجومها على الجامعة العربية الى اعتبارها منظمة أقليمية «جاهلية» ـ وهو التعبير الذي استخدمته لوصف منظمات دولية أيضا ـ تتجاهل دعم المسلمين غير العرب مقابل دعم مسيحيين «وملحدين» عربا(٢).

وأخيرا في هذا الجزء، نجد لزاما علينا أن نبرز أنه حتى بالنسبة للتيارات القومية العربية، فإنه ـ على عكس ما يفترض البعض ـ لم تتفق جميعها على دعم الجامعة ومباركتها في كل مراحل نشأتها وتطورها منذ عام ١٩٤٥. فلقد رأت بعض تلك التيارات في انشاء الجامعة «مؤامرة» دبرها الاستعمار البريطاني ـ بالتنسيق والتعاون مع الحكومات العربية القائمة حينذاك ـ وفي ظل تعقد القضية الفلسطينية ـ وبهدف اقامة كيان للتضامن العربي يقوم على أساس التعدد القطري للدول العربية وبالتالي يحول إلى الأبد دون تحقيق حلم الوحدة الاندماجية العربية، والذي كان يداعب حينذاك قلوب وعقول الكثيرين من قادة وأتباع التيارات القومية العربية في المنطقة.

ورغم أنه بمرور الوقت وتصاعد التحديات التي واجهت الأمة العربية، التقت آمال مختلف التيارات القومية على أن تتمكن الجامعة العربية من التصدي للأحداث المختلفة ومواجهتها والتفاعل معها من منطلق المصالح القومية العليا، فقد أخذ العديد منهم على الجامعة استمرار كونها مرآة للواقع القطري العربي المفتت والمجزأ وانعكاسا للخلافات فيما بين الحكومات العربية وما نشأ بينها من تكتلات ومحاور بل ودخولها على خط هذه الخلافات والمحاور. إلا أنه ـ ومرة أخرى في مواجهة الطرح الشرق الأوسطي ولكن أيضا هذه المرة في وجه الطرح الأممي الاسلامي ـ عاد التفاف القوميين حول الجامعة العربية باعتبارها رمزا للهوية العربية ولفكرة «الأمة العربية» ولكل ما يجمع العرب ببعضهم البعض، وأملا لحلم مازال يراودهم وقد يتحقق يوما الا وهو التضامن العربي سواء وصولا إلى الوحدة أو كهدف في حد ذاته. وركزت القيادات القومية العربية في هذا الاطار على تمحور

الجامعة العربية على الفكرة القومية ذات الأسس الموضوعية الملموسة ـ وليس العاطفية كما يتهمها غير القوميين.

جذور الأزمة :

إذا كان الكثيرون يتحدثون هذه الأيام عن أزمة تواجهها الجامعة العربية كمنظمة ومأزق يتعين عليها الخروج منه، فاننا نذكر أن هذا الحديث بالاضافة إلى التكهن بمصير الجامعة مطروح بشكل شبه دائم ومنذ نشأة الجامعة منذ نصف قرن. إلا أنه عبر كل هذه المراحل يجدر بنا أن نوضح أن الدول العربية كانت تدرك أن أى مسعى لتهميش دور الجامعة العربية إنما يهدف فى نهاية الأمر إلى تهميش دور هذه الدول ذاتها.

ولكن ما الذى قاد إلى الوضع الراهن للجامعة؟

نرى هنا أن هناك عدة اعتبارات ساهمت فى الوصول بالجامعة إلى وضعها الراهن أى إلى كونها ـ حسب مايرى منتقدوها ـ أقرب إلى ساحة لالقاء الخطب وعمل الدراسات والأبحاث النظرية منقطعة الصلة بالواقع العملى، والى مجرد مراقب للأحداث لا أكثر، خاصة منذ الاجتياح العراقى للكويت عام ١٩٩٠ ومؤتمر سلام الشرق الأوسط فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١. وتكمن أهم هذه الإعتبارات فيما يلى: ـ

أولا: أن بعض الأطراف العربية لا تربط سلوكها فى مجال التعاون الاقليمي بالمصالح القومية، وإنما بمصالح ضيقة النظرة وقصيرة المدى. كذلك فإن الدول العربية قد اثبتت فى أكثر من مناسبة فى السابق أنها تفضل الا تلتزم مسبقا بأى قرار جماعى عربى خشية أن يؤثر ذلك على مصالحها القطرية.

وفى السياق نفسه، فاننا نشير إلى التخوف من الفشل والتشكك وفقدان الرغبة فى التعاون العربى من جانب العديد من الدول العربية فى ضوء فشل معظم التجارب السابقة فى هذا المضمار. فهناك مشروعات عربية مشتركة عديدة فى طور التجميد أو التعثر أو الخسارة فى مجالات النقد والطاقة والنفط والتعدين والاتصالات والنقل وضمان الاستثمار وغيرها.

إلا أن هذا الانتقاد لم يأخذ فى الاعتبار أن الجامعة العربية لاتشكل دولة فوق الدولة، ولايحق لها التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء وسيادتها وقراراتها ويجب عدم تحميل الجامعة مسئولية كل السلبيات لأنها مرآة للواقع العربى، كما أن الكثير من مؤسسات التعاون العربى لاتملك سلطة اتخاذ قراراتها بمفردها وبمعزل عن قرارات الدول الأعضاء.

ويكفى أن نعلم على سبيل المثال أن التجارة البينية العربية تمثل اقل من ١٠٪ من التجارة الخارجية للدول العربية. كذلك يجب الا نتجاهل أن الجامعة العربية قد قامت على أسس اقليمية تضامنية، وليس على أسس وحدوية. ومع كل التحفظات على تلك الأسس، فإنها قد ساهمت فى الحفاظ على الجامعة عبر الوقت كصمام الحد الأدنى من الاتفاق فيما بين الدول العربية.

ثانيا: شهدت السنوات الأخير تغيرات دولية واقليمية هددت بتجاوز دور الجامعة: عدم القدرة على حل الخلافات والصراعات ـ بل والحروب ـ فيما بين العرب أو داخل دول عربية خاصة منذ الإجتياح العراقى للكويت مثل ازمة الصومال وغيرها، أو على مواجهة تحديات خارجية للعرب مثل العقوبات المفروضة على دول عربية والصراع بين ايران والامارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى ـ طنب الصغرى ـ أبو موسى). ويشير أصحاب هذا الانتقاد إلى أن المواجهة مع المشروع الصهيونى كانت العامل الأقوى لتنمية شعور التضامن فيما بين العرب فى إطار الجامعة، وبالتالى فيما يسمى بـ «انتهاء» القضية الفلسطينية ـ التى كانت محور العمل العربى المشترك ـ وتزامن ذلك مع غياب المشروع القومى العربى قد يفقد الجامعة احد أهم مبررات وجودها.

ثالثا: يتهم البعض الجامعة العربية بالتأخر فى تناول ودراسة طرح «الشرق أوسطية» بشكل متعمق بما كان سيعد الدول العربية بشكل جيد لقمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى عقدت مؤخرا في الدار البيضا. إلا أننا هنا أيضا نوضح صعوبة موقف الجامعة العربية، فالأمانة العامة تنفذ قرارات الدول الأعضاء والتى لم يسبق لأى منها اقتراح بند «الشرق أوسطية» على جدول أعمال مجلس الجامعة حتى الآن ـ ربما تحسبا لمعارضة أعضاء أخرين.

الجامعة العربية واسرائيل والمستقبل :

لاشك أن أهداف اسرائيل فى المنطقة لاتقتصر على السياسة والتجارة بل تشمل كافة القطاعات بما فى ذلك السياحة والنقل والمياه والاتصالات والطاقة والبيئة وغير ذلك. وقد عمدت

اسرائيل الى الاستفادة من الهزائم والأزمات التى واجهت فكرة الوحدة العربية والقومية العربية والنظام العربى الموحد بهدف تجزئة المصالح القطرية، وبالتالى السياسات - خاصة منذ حرب الخليج الثانية، وذلك لتحقيق تعاون مع اطراف عربية منفردة يصل الى درجة التنسيق وفى غياب اطراف عربية أخرى - ويحدث ذلك فى وقت تسارع فيه دول عربية الى تحقيق مصالحة مع اسرائيل بينما يعجز العرب - سواء داخل اطار الجامعة العربية أو خارجها - عن انجاز مهمة الاعتراف المتبادل او التفاوض وتطبيع العلاقات فيما بينهم، وهو الامر الذى يهدد بان يكون التناقض فيما بين العرب اكبر من تناقضاتهم مع اسرائيل.

وفى ظل التلويح بان سياسة المقاطعة لاتجدى فى اطار النظام العالمي الجديد، أصبح المطروح هو «الأرض مقابل

الاندماج الاقليمى «اكثر منه» الارض مقابل السلام».

ويتزامن ذلك مع غياب الموقف العربى الموحد تجاه «التطبيع» خاصة فى ضوء تركيز الأولويات على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية فى كل قطر عربى تقريبا وعلى مواجهة عوامل عدم استقرار. وهنا ياتى احد الادوار المرتقبة للجامعة فى المرحلة القادمة على المدى القصير وهو ضمان توظيف المقاطعة - أو لنقل ما تبقى منها - كسلاح لتحقيق تقدم كبير تجاه تحرير الأراضى العربية التى لاتزال تقع تحت الاحتلال الاسرائيلى وتمكين الفلسطينيين من ممارسة صلاحيات وطنية وسياسية كشعب صاحب قضية - ونشير هنا الى ما يحذر منه البعض من ان اجراءات التطبيع الشامل مع اسرائيل قد تملى بالضرورة فى نهاية الأمر الغاء العديد من بنود مواثيق منظمات العمل العربى المشترك ذات الطابع القومى سواء الجامعة العربية ذاتها أو هيئات ولجان منبثقة عنها أو مرتبطة بها كالسوق العربية المشتركة ولجنة الدفاع المشترك والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة بما يحقق اسقاط صورة «العدو» الاسرائيلى نهائيا من الذاكرة التاريخية الوطنية والقومية للشعوب العربية.

ويقع على الجامعة العربية عبء العمل لتحقيق مصالحة عربية وصولا الى تنسيق عربى قبيل التعامل القطرى المباشر لكل دولة عربية مع اسرائيل، أخذا فى الاعتبار أنه بينما تهدف العلاقة بين الدول العربية من جانب واسرائيل من جانب اخر الى تحقيق كل طرف لاكبر مكاسب أمنية واقتصادية وسياسية من الاخر، فان العلاقات فيما بين الدول العربية ترتكز على الانتماء الى امة واحدة بكل ما يجمعها من تاريخ وتراث وذاكرة وثقافة وعقيدة ومستقبل ومصير، وهى كلها لا تمثل شعارات خاوية من أى مضمون بل واقعا شعوريا ومعنويا لدى كل عربى لها قوة ووزن اكبر من كل المعطيات والمدلولات المادية. كما تواجه الجامعة العربية تحديا اخر وهو الاختلال المتزايد للتوازن الاستراتيجى فى الشرق الاوسط فى ظل احتكار اسرائيل لحيازة السلاح النووى مع رفضها حتى الآن للتفتيش الدولى على منشآتها النووية، ونمط العلاقات غير المتكافئة سياسيا وعسكريا واقتصاديا الذى قد ينشأ بين اسرائيل والدول العربية بما قد يهدد بانتصار ارادة الطرف الاسرائيلى وفرض شروطه على الطرف العربى. وتستلزم هذه الامور دورا فاعلا ونشيطا من جانب الجامعة العربية لضمان معادلة الميزان والحيلولة دون وقوع العرب تحت هيمنة اى طرف اخر.

وعلى المستوى الاقتصادى فى العلاقات مع اسرائيل، تسعى دول عربية منفردة لان تلعب اسرائيل دور الوسيط للحصول على تكنولوجيا من الغرب أو كوكيل للغرب فى الشرق الاوسط. وبالمقابل يحذر ساسة واقتصاديون ومحللون عرب من ابتلاع اقتصادى اسرائيلى للأمة العربية، ومن تقسيم اقليمى للعمل تحتكر فى اطاره اسرائيل اعمال الادارة والجوانب العملية والتكنولوجية.

ويشير هؤلاء الى دور الجامعة العربية حتى لا تتحول الدول العربية الى سوق للعمالة الاسرائيلية المدربة ولسلع مصدرة من اسرائيل التى تسعى للعب دور الوسيط مع الولايات المتحدة وأوروبا والجسر المتحكم فى التجارة والاقتصاد والسياحة وتسويق النفط من الشرق الاوسط.

ويمكن للجامعة السعى الى الا يكون القبول العربى باسرائيل فى نهاية الامر ودخولها العلنى الى اسواق العرب دون مقابل. والا تتحمل الدول العربية الغنية مهمة اعانة اسرائيل بديلا عن المعونة الامريكية بعد ان يتم قبولها كجزء لا يتجزأ من نسيج المنطقة. واخيرا فهناك دور اخر للجامعة العربية فى اطار الحيلولة دون ارتباط اسرائيل بدوائر سياسية واقتصادية عربية لايجاد مصالح تكون بديلة عن انسحابها من الاراضى العربية المحتلة.

الجامعة العربية «والشرق اوسطية» :

يرغب البعض فى اعلان موت الجامعة العربية وفشل الطرح القائم على القومية العربية ومشروعاته السياسية والاقتصادية والثقافية بهدف التمهيد لملء الفراغ بترتيبات اقليمية بديلة. وفى واقع الامر، فانه منذ بدء المفاوضات متعددة الاطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد تطورت تصورات لنشاطات تعاونية اقليمية، بل ولا قتراح مؤسسات اقليمية لدفع عملية المصالحة الاقليمية. وقد تقتصر بعض التجمعات الاقليمية القادمة على موضوع بعينه - مثل البيئة أو المياه مثلا - أو قد تضم بعض دول المنطقة دون بعضها الآخر.

وقد تحدث اعلان قمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاقتصادية بالدار البيضاء عن التفكير فى «مؤسسات اقليمية تهتم بالقضايا الاقتصادية والسياسية والامنية»، وعن «مجموعة اقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا»، وعددت مؤسسات مثل «مكتب اقليمى لتسهيل السياحة بالمنطقتين»، «وغرفة تجارية اقليمية ومجلس للأعمال»، بالاضافة الى «لجنة تسيير حكومية.. وآليات متابعة.. وسكرتارية تنفيذية دائمة» (٣) وكان مجلس العلاقات الخارجية الامريكى - فى اطار دعوته لقمة الدار البيضاء - قد تحدث عن جماعة استراتيجية اقتصادية تمثل رابطة مستقبلية لدول الشرق الاوسط.

ولاشك ان الاطراف العربية قد دخلت الى مؤتمر الدار البيضاء باكثر من صوت وبوصلة وخطة بل ومشروع. كما ان بعض الأطراف غير العربية المشاركة فى الاطار الشرق الاوسطى قد تعمد الى توسيع رقعة النظام الاقليمى الجديد ليضم عددا اكبر من الدول غير العربية - كذلك قد تدخل اطراف غير عربية سواء اقليمية أو دولية فى علاقات استراتيجية أو تجارية أو مشروعات مشتركة قد تضم دولا عربية دون دول اخرى وتشمل مختلف القطاعات مثل الكهرباء والسياحة والأمن والتعمير والزراعة.

وهناك وجهة نظر ترى ان الاطار الشرق اوسطى

الواسع يسقط بالضرورة اى منظمة اقليمية قائمة على اساس قومى مثل الجامعة العربية وصيغ الدفاع المشترك وغيرها، خاصة ان هذا الاطار ينطلق من افتراض وجود فراغ مؤسسى وتنظيمى فى المنطقة، ويؤدى الى غرق العرب فى محيط الشرق اوسطية وصياغ الهوية العربية أو تمييعها فى هوية اخرى شرق اوسطية تضم العرب وغيرهم.

ويرى اتباع هذه المدرسة ان التركيز فى التعاون الاقليمى على دور الافراد والقطاع الخاص سيجعل دور الحكومات هامشيا فى ظل غياب الرقابة ومركزية دور اصحاب المصالح الذين قد تربطهم مصالح اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية مشتركة عبر حدود الدول. ويشير هؤلاء بشكل خاص الى خطورة مشروعات مثل منطقة التجارة الحرة التى تضم تركيا واسرائيل بجانب بعض الدول العربى، والى توسيع مشروع الربط الكهربائى الذى يضم حاليا تركيا و٤ دول عربية ليشمل ايضا اسرائيل ودولا فى جنوب اوروبا بما يحد من دور الجامعة العربية فى تنظيم التعاون والتنسيق فيما بين الدول العربية فقط.

وعلى الجانب الاخر، فان وجهة النظر الاخرى تؤكد انه لا تناقض حتى بين الاطار الشرق أوسطى وبين الجامعة العربية. وتقارن ذلك بعدم وجود تناقض بين كل من مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى حاليا وبين الجامعة العربية على اساس ان التعددية قد تخدم الاهداف والمصالح المشروعة لشعوب المنطقة والتى تمثل خطوطا متداخلة. ويقلل اصحاب وجهة النظر هذه من المخاوف المرتبطة بالشرق اوسطية موضحين ان الهوية الغالبة فى المنطقة هى عربية ولاخطر عليها لأنه لا وجود لهوية شرق اوسطية، ويشيرون الى مشاركة الجامعة العربية - ممثلة فى أمينها العام - فى قمة الدار البيضاء بهدف ابراز موقف الجامعة والتأكيد على اولوية تحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة ووجود فرص ايجابية ومخاطر فى ذات الوقت، وكذلك الى امكانية قيام تعاون اقليمى لا يتناقض مع مصالح العرب فى ضوء الحضور والمشاركة العربية كما حدث من اعتراض دول عربية على اقتراح انشاء المصرف الاقليمى للتنمية خلال قمة الدار البيضاء على اساس وجود صناديق تنمية اقليمية خاصة لدى دول الخليج العربى.

وتقود هذه النقطة الى ابراز اهمية منع الازدواجية وتصادم المشاريع بما ينعكس سلبا على التنمية والاستقرار فى المنطقة باسرها، والا يؤدى مشروع اقليمى جديد للاضرار بمشروع آخر قائم بالفعل فى المنطقة وضمان الانسجام مع الآليات الاقليمية الموجودة بالفعل وفى طليعتها الجامعة العربية.

واخيرا فى هذا القسم، نوضح ان مؤتمر الدار البيضاء اثبت ان فكرة السوق الشرق اوسطية مازالت بعيدة عن المنطقة لعقود، وأنه اذا كان تحقيق سوق اوربية موحدة قد استغرق ٤٠ عاما، فانه يمكن لنا تصور ما ستحتاجه اقامة السوق الشرق اوسطية من فترة زمنية.

ولاجدال فى أنه سيقع على الجامعة العربية عبء الحيلولة دون ان يأتى التعاون الاقتصادى الاقليمى سابقا على التفاهم السياسى بما سيمنح صفة الاستمرارية لسلام غير عادل أو غير شامل، مع اهمية دور الجامعة فى ضمان عدم التخلى عن الهوية العربية وايجاد حد ادنى من التعاون الاقتصادى العربى قبل بدء هذا التعاون على مستوى الشرق الاوسط ككل، واخيرا الا تعنى الشرق اوسطية منح معاملة تمييزية لصالح اطراف خارجية أو دخيلة وانما إعطاء الاولوية للمصالح العربية وما تمليه من معايير وضوابط والعلاقات فيما بين الدول العربية.

ومما لاشك فيه انه سيعول على الجامعة العربية دور هام فى المرحلة القادمة لكيلا يسعى كل طرف عربى بمفرده الى البحث لنفسه عن دور فى قطار الشرق اوسطية ومعادلاتها بمعزل عن الآخرين بما قد يهدد بانفراط ما تبقى من التضامن العربى وللتنسيق فيما بين الدول العربية وتأهيلها عند التعامل مع المتغيرات ومع اطراف اخرى فى اطار الشرق اوسطية فى ظل عدم وجود حد ادنى من الاستعداد العربى لهذه المرحلة، وللعمل على محاولة ضبط حركة التطور الاقليمى بما يحقق المصالح العليا للأمة العربية، ولضمان مشاركة عربية فعالة فى الترتيبات الاقليمية القادمة بما يحقق ضوابط وشروطا عادلة ثقافيا وسياسيا وأمنيا واستراتيجيا واقتصاديا لبناء شرق اوسط جديد، والمحافظة على وحدة الامن العربى فى وجه مخططات أطراف غير عربية قد لا تتفق بالضرورة مع المصالح العربية واستكمال المناخ الصحى والسليم للتعاون الاقليمى من خلال استعادة كافة الحقوق العربية قبل الدخول الى هذا التعاون، وسيتطلب ذلك ان توفر الجامعة تحولا فى انماط الاستجابة للتطورات المحيطة، مستفيدة من اوضاع اقليمية جديدة صاحبت متغيرات عالمية، وان تتحرك باتجاه رؤية استراتيجية شاملة تضمن أمن ومصالح الوطن العربى بدءا برأب الصدع العربى واحتواء الخلافات العربية، وايجاد مناخ سياسى يؤمن بجدوى التعاون العربى نظرا لأن القدرات العربية الموحدة - أو على الاقل المتصالحة - تشكل شرطا للوقوف ضد هيمنة اى طرف خارجى.

وفى الاطار نفسه، سيكون على الجامعة العربية ان توفر ساحة للادارة العربية الرشيدة فى التعامل بشكل علمى وعقلانى مع تحدى الشرق اوسطية بكل ما فيه من مواطن قوة وضعف بدءا بمناقشة جادة وصريحة لاحوال الوطن العربى بعد قمة الدار البيضاء، وضمانا لعدم فقدان العرب لما بقى لهم من اوراق ضغط.

ونذكر هنا ان شروط الاطار الشرق اوسطى لم تكتمل أو تحسم بعد، ومازالت امام العرب فرص التنسيق - فى اطار الجامعة - لضمان المحافظة على مكاسب ومصالح استراتيجية، ومركزية دورهم فى البناء الشرق اوسطى.

وقبل ان تتحول الشرق اوسطية الى تكريس لهيمنة طرف - او اطراف خارجية - وتتويج دولة - او اكثر - غير عربية كقوة عظمى اقليمية. وسيكون هذا الدور التنسيقى المنتظر من الجامعة هاما للغاية حتى لا تفرض الشرق اوسطية كامر واقع على العرب باعتبارهم طرفا مهزوما أو منكسرا، أو تتحول الى حلقة من حلقات الحصار على الامة العربية ومواردها واستقلالها، بل تنتج عن تلاقى الارادات المختلفة واقتناع كافة الاطراف، وتاكيد التوازن بين المتطلبات السياسية والامنية وبين الآمال الاقتصادية.

كما سيكون على الجامعة مهمة السعى للحفاظ على الخصوصية العربية فى اطار اى نظام شرق اوسطى قادم على اساس ثقة العرب فى تاريخهم وقدراتهم وادراكهم الواعى لحركة التاريخ، مع ارتباط تلك المهمة بالتواصل والتكامل مع الدول الاسلامية الاخرى فى الاقليم باعتبارها دول جوار أصيلة وشريكة فى التراث

والعقيدة والتاريخ والمصلحة. فمهما أوجد السلام من وضع اقليمى جديد فستظل الجامعة العربية هى التجمع الاكبر فى اطار هذا الوضع. ويستلزم تصاعد دور وتأثير دول الحوار ومـاتشكله بعض التطورات الخارجية من تهديدات للعرب، اعادة ترتيب البيت العربى لبلورة مفاهيم مشتركة ازاءها ولتوفير الاتفاق على الحد الادنى من الاهداف الاستراتيجية التى تحمى وتؤمن الامن القومى العربى، وتخطيط استراتيجى قومى وبعيد المدى يمكن العرب من الصمود والندية مع الأطراف الاخرى والتوصل إلى حد أدنى من المواقف المشتركة للتعامل مع المتغيرات الاقليمية والدولية بما يضمن تحقيق المصالح العربية او - على اقل تقدير - عدم الاضرار بها. فالمطلوب ليس مواقف جزئية تتخذ كرد فعل لحدث بعينه بل نسقا متكاملا من التصورات والسياسات يوجد حدا ادنى من التفاهم والتضامن، فتكون الجامعة بذلك نقطة الارتكاز لجمع الشتات العربى واعطائه الدفعة اللازمة لمواجهة متغيرات وتحديات اقليمية ودولية محيطة حتى يكون للوطن العربى دور مؤثر فى النظام الدولى الجديد، وللحيلولة دون تحول النظام الاقليمى العربى - بكل مايعانيه من ضعف ووهن - الى نظام اقليمى فرعى تابع يتلقى التوجهات السياسية والأمنية والاقتصادية من خارجه، ويبدد ثرواته فيما لايحفظ امنه أو يحقق تنميته.

وتتبدى هنا أهمية الصلة بين الأمن الجماعى والتنمية الاقتصادية والتمايز الثقافى فى الاطار العربى، فالاول يتطلب على سبيل المثال السعى العربى المشترك لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل والتزام كافة الدول بالمنطقة بالمعاهدات الدولية فى هذا المجال، او الثانى يستوجب التخطيط العربى المدروس والمشترك لجوانب ومشروعات التعاون الاقليمى، والثالث يتطلب الحيلولة دون نجاح اى محاولة خارجية لاعادة تشكيل العقل والوجدان العربى من خلال تحديث وتنسيق السياسات التعليمية والثقافية والاعلامية العربية فى مواجهة منظومات ثقافية بعضها مغاير نوعيا لما هو سائد بالدول العربية والاسلامية بل ومهدد لها.

الدور الاقتصادى المستقبلى للجامعة العربية :

فى ضوء الاهمية المتزايدة للاقتصاد فى عالمنا المعاصر، رأينا تكريس قسم خاص لسيناريوهات مختلفة للدور الذى يمكن ان تلعبه الجامعة العربية فى المستقبل. ويأتى فى المقدمة اخراج استراتيجية التكامل الاقتصادى العربى التى اقرتها قمة عمان عام ١٩٨٠ الى حيز التنفيذ بعد مواءمتها مع التطورات الدولية والاقليمية والقطرية ذات الصلة منذ ذلك التاريخ، وعلى ان يرتكز التعاون العربى على تحقيق المنافع والمصالح المتبادلة والمشتركة، وضمن هذه الاقتراحات أيضا إحياء السوق العربية المشتركة وتحويلها الى واقع ملموس لمواجهة تطورات دولية واقليمية متلاحقة مثل السوق الشرق أوسطية ونتائج اتفاقيات جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والاتحاد الاقتصادى الاوربى.

ويتطلب هذا الأمر تفعيل مختلف منظمات واجهزة الجامعة العربية. ومن المطروح ايضا اخذ الجامعة زمام المبادرة فى السعى نحو اقامة منطقة حرة تلغى القيود والحواجز امام انتقال السلع والخدمات والعمالة ورأس المال على غرار منطقة التجارة الاوربية EFTA ومنطقة التجارة الحرة فى امريكا الشمالية NAFTA قبل ان يتم ذلك مع الدول غير العربية. وقد يساهم ذلك فى وصول انتاج الوحدات الاقتصادية الى الحجم الأمثل لتقليل التكلفة وتحقيق المنافسة فى مختلف القطاعات مع الاطراف غير العربية بدلا من حصرها فيما بين الدول العربية. ويمكن للجامعة ايضا تسهيل الاستثمارات العربية ومنح القطاع الخاص فى الدول العربية حرية التحرك فيما بين هذه البلد ان قبل أن يتم ذلك مع الاطراف غير العربية. وما يمكن أن يؤدى الى ذلك من اتفاقيات متعددة الأطراف لضمان حرية الاستثمار وتبنى الجامعة لمبادرات استثمار ومشروعات مشتركة، مع النظر فى امكانية انشاء مركز معلومات عربيا يوفر لمتخذى القرار العرب البيانات المتصلة بالبيئة السياسية والقانونية والاقتصادية المحيطة بفرص الاستثمار فى الدول العربية.

وقد سبق لخبراء وكتاب عرب اقتراح انشاء هيئة عربية لنقل التكنولوجيا تكون تابعة للجامعة العربية وترتبط بمعاهد بحث علمى فى عدد مختار من الدول العربية بهدف تسهيل التعاون التكنولوجى فيما بين الدول العربية. مع انشاء معهد متخصص للدراسات المائية يجرى ايضا دراسات عن مكافحة التصحر. بالاضافة الى اقتراح انشاء بنك عربى للتنمية الزراعية والصناعية باكتتاب من مواطنى الدول العربية وبالتنسيق مع صناديق التمويل العربية القائمة بالفعل.

كذلك هناك اقتراحات بدراسة امكانية اقامة سوق مالية

عربية. والعمل لتحقيق توافق عربي في مجال سياسات الاستيراد والجمارك، والنظر في انشاء تجمعات عربية للدول في قطاعات بعينها مثل الدول العربية المصدرة لسلعة بعينها على غرار المنطقة العربية للدول المصدرة للنفط (الأوابك).

ويجب أن ترعى خطط التكامل الاقتصادي العربي في المستقبل دواعي التدرج واعتبارات التنوع مع الاستفادة من التجارب السابقة وتجارب الأخرين في أطار تحقيق تنسيق عربي في التخطيط لتوظيف القدرات الذاتية والجماعية للاقتصاديات العربية بهدف تقيق الرخاء المشترك للشعوب العربية.

وسيكون على الجامعة العربية في المستقبل ضمان توظيف موارد عربية اساسية مثل الماء والنفط وطرق النقل والمواصلات لخدمة المصالح العربية أساسا. مع صياغة دقيقة ومحصوبة لمتطلبات التعاون الاقليمي لتعظيم فوائد هذا التعاون وجعله يصب في صالح العرب من خلال عدم التهويل من قدرات الآخرين وعدم التهوين من قدرات العرب وامكانياتهم البشرية والجغرافية، بما في ذلك الاسواق والقدرات والثروات الطبيعية والنفطية والمائية والتعدينية بهدف مقارنة القدرات بين العرب والأطراف الاخرى لبلورة صورة واضحة لدى العرب عن دورهم الاقتصادي المستقبلي في المنطقة.

ونؤكد هنا على أن غياب وحدة السوق والتفكك الاقتصادي بين العرب قد يتم استغلاله من قبل الاطراف غير العربية لملء الفراغ ولعب الدور المركزي في اطار السوق الشرق أوسطية القادمة. وسيتم حينذاك توجيه الثروات العربية لخدمة اقتصاديات أطراف خارجية أو دخيلة بما يزيد من توسيع الهوة بين الدول العربية وتلك الاطراف، خاصة أن الاخيرة تسعى منذ عقود لتحقيق الاختراق الشامل لما اسماه الاقتصادي المصري الدكتور محمود عبدالفضيل بـ «الفضاء الاقتصادي العربي» من خلال اقامة كيان اقليمي يشمل سوقا ممتدة بلا أي حواجز.

مستقبل اجهزة الجامعة واساليب عملها :

منذ زمن بعيد والاقتراحات تتوالى بشأن إدخال اصلاحات أو تحديثات على اجهزة الجامعة واساليب العمل بها ومن ضمنها استراتيجية الامن القومي العربي التي اعدتها الامانة في سبتمبر ١٩٩٣ بناء على توصية من مجلس الجامعة، وكان اخرها مقترحات مغربية «لتجديد الجامعة» (٤) ويمكن القول ان اهم مايبقى مطروحا اليوم على الساحة من هذه الاقتراحات مايلي:-

أولا: تنفيذ المادة ١٩ من ميثاق الجامعة الخاصة بانشاء محكمة عدل عربية، وقد استكمل مشروعها منذ حوالي سنتين وسيقدم في سبتمبر ١٩٩٥ الا ان دولا عربية مازالت تتحفظ على بعض بنوده. وسيكون من شأن هذه المحكمة - حال انشائها - الفصل في المنازعات العربية واتخاذ اجراءات للحيلولة دون استفحالها. رغم ان ماهو مطروح حتى الآن هو أن يكون اللجوء اليها وقراراتها اختياريا وليس الزاميا. ويمكن ان يرتبط بذلك الاتفاق على عرض النزاعات العربية على الجامعة أولا قبل اللجوء الى الساحات الدولية مع الحاجة الى اساليب جديدة لتسوية الخلافات العربية دون تجاهل تنوع المصالح بين الدول ولكن لتجنب استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل تلك المنازعات واحترام استقرار كل دولة وعدم التدخل في شئونها الداخلية. كما يتصل به ايضا عدم وجود قوات حفظ سلام عربية بشكل دائم تستخدم في اوقات الازمات وغياب سلطة تنفيذ قسرية لقرارات الجامعة التي لاتستطيع التدخل لغرض تنفيذ قراراتها دون ارادة الدول الاعضاء المعنية.

ثانيا: تطرح منذ فترة أفكار لتعديل ميثاق الجامعة العربية سواء من خلال تعديل صلب الميثاق أو من خلال ملاحق مرفقة به. وتتمحور هذه الافكار حول الحاجة لمواءمة الجامعة مع المتغيرات الجيواستراتيجية والسياسية والاقتصادية عالميا واقليميا ويهدف اغلبها الى اطلاق يد الجامعة - ولو قليلا - للعمل على تحقيق صالح ورخاء وسلام الشعوب العربية على اساس أن المقدرة والفاعلية تتحققان للجامعة من خلال اعضائها بما يتطلب ارادة سياسية حقيقية من هؤلاء الاعضاء ومشاركة جادة وفعالة واحتراما وتنفيذا لما تتخذه من قرارات. وتتضمن هذه الافكار استبدال قاعدة الاجماع في اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين في بعض الامور حتى لايتعطل أو يتعرقل صدور الكثير من القرارات الهامة، ومنها ايضا توسيع اختصاصات وصلاحيات الامين العام للجامعة بما يتماثل مع مايتمتع به امين عام الامم المتحدة خاصة عند تناول مشكلات تمس الأمن والسلم في المنطقة العربية.

ثالثا: سيتعين على الجامعة العربية ادماج اطراف غير حكومية في عملها بشكل اكثر انتظاما وفاعلية لتنشيط العمل بها من جهة ولضمان المشاركة الشعبية الفعلية في هذا العمل وعدم تأثيراته على الحكومات فقط دون الافراد العاديين من جهة أخرى. وفي هذا الاطار تبدو اهمية نقابات العمال وجمعيات المستثمرين ورجال الاعمال واتحادات الطلاب والمؤسسات الاكاديمية والبحثية في مختلف القطاعات بهدف تشجيع التعاون وتنسيق المواقف تجاه البرامج والمشاريع المطروحة على اختلافها. وسيكون جذب الجامعة رجال الاعمال العرب بشكل خاص هاما كبديل لانجذابهم الى اطراف خارجية تسعى لاقامة روابط ومصالح اقتصادية مشتركة معهم بهدف تكريس الانقسامات فيما بين العرب.

وسيرتبط بزيادة فاعلية الجامعة مدى تحولها من مجرد ابداء النصائح والتوصيات - في اطار كونها جهازا للحكومات العربية - إلى رسم السياسات الموحدة والمراعية في ذات الوقت لظروف وخصوصية كل دولة بما يحقق صالح العرب ككل.

خاتمة :

لاشك ان اعتراف العراق مؤخرا بسيادة الكويت وحدوده وترحيب الكويت - بدوره - بهذا الاعتراف يشكل منعطفا ايجابيا لتنشيط العمل العربي المشترك في هذه المرحلة الحاسمة والحساسة في تاريخ الوطن العربي. ويمكن ان تؤدي هذه الخطوة الى موافقة بقية الدول العربية التي مازالت لم تعلن تأييدها لمبادرة امين عام الجامعة العربية في مارس ١٩٩٢ لتحقيق المصالحة العربية ان تمنح هذا التأييد الآن. ولاشك ان وجود ومشاركة كافة الدول العربية في اطار العمل المشترك داخل الجامعة سيساهم في الحفاظ على توازنات القوى الاقليمية بما يحمي الحد الادنى من الامن العربي.

ويجب ان تستفيد الجامعة العربية من ان الدعوة الى تصفيتها تسير عكس الاتجاه العالمي لاقامة التجمعات الكبرى، ومن بديهية عدم وجود تناقضات رئيسية بين مصالح الاقطار العربية والمصالح القومية العربية ومن ان مابين العرب من ارادة سياسية ومصالح مشتركة يقابل اختلاف الرؤى فيما بين دول مختلفة توجد في اقليم الشرق الاوسط. وذلك لتعزيز وتنشيط دورها. وقد يكون احد ايجابيات تحدي الاطار الشرق أوسطي هو اتاحة الفرصة للعرب لاعادة تنظيم وتجميع صفوفهم خاصة انه تحد مفروض يجب على العرب دخوله من باب التوحد والقوة وليس من باب الفرقة والتمزق حتى يضمنوا ان يحترم الاطار الشرق أوسطي الهويات القائمة بالاقليم وفي طليعتها الهويتان العربية والاسلامية وعدم الافتئات على الآليات القائمة في الاقليم وفي مقدمتها الجامعة العربية حتى تصبح الصورة المستقبلية هي مسارات متوازنة ودوائر متداخلة منها المسار العربي ممثلا في الجامعة العربية لتعزيز الروابط العربية ومسار اقليمي يضم اطرافا غير عربية تتعاون الى الحد الذي تتداخل فيه وتتكامل مصالحها.

واذا كان الجميع يطالب الجامعة بتاكيد صورتها امام الجماهير العربية كخطوة على الطريق لاستعادة التضامن العربي وصولا الى تحقيق حلم الوحدة. فان على الجامعة ايضا الاستمرار في مراعاة التعددية العربية وثبات الدولة القطرية كحقيقة واقعة بما يستدعي تنظيم المصالح القطرية والسعي حتى لاتتباعدي العلاقات فيما بين الدول العربية في وقت تتقارب علاقات اطراف عربية اكثر واكثر مع اطراف كانت - او بالنسبة لبعض الدول مازالت - تصنف في خانة أعداء الامة العربية . □

الهوامش :

١- الوسط عدد ٢١ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٤.

2 - DR. WALID M. ABDELNASSER, THE ISLAMIC MOVEMENT IN EGYT: ERCEP-. TIONS OF INTERNATIONAL RELATIONS (1967 - 1981) (LONDON: REGAN PAUL, 1994), CHAPTER TWO.

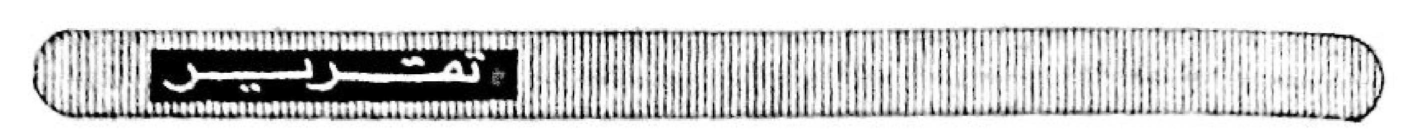
٣- الاعلان الختامي للقمة الاقتصادية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الدار البيضاء. أول نوفمبر ١٩٩٤.

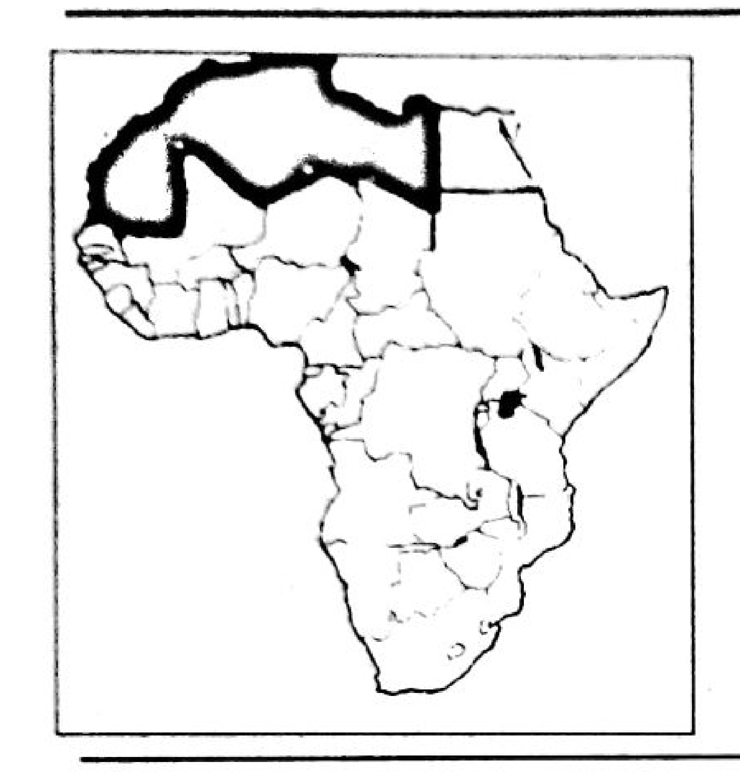
٤ - ورد عدد من هذه الاقتراحات في حديث لامين عام الجامعة العربية الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد مع مجلة المصور المصرية بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٩٤.




تقارير وتعليقات
السياسة الدولية







انضمام مصر إلى الاتحـــاد المغـــاربــى مـــا لـه ومـــا عليـــه

أحمد مهابة

حضر السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى، الدورة السادسة عشرة لوزراء خارجية الاتحاد المغاربى بأسم مصر كمراقب، واعلن ان مصر تقدمت بطلب رسمى للحصول على العضوية الكاملة فى هذا الاتحاد، والتى من المقرر عقد قمة رؤسائها فى شهر ابريل القادم .

ولقد اثار هذا التطور السياسى الهام رد فعل بين المحللين والمراقبين السياسيين، حيث لم يقتنع البعض بالمبررات التى اعلنها رئيس الدبلوماسية المصرية والتى اعتبر فيها مصر جزءا من الشمال الافريقى وان انضمامها للاتحاد المغاربى سيساعد على تقوية اواصره وحل المشاكل العالقة بين اعضائها، كما ان انضمام مصر للاتحاد يعد تدعيما للعمل العربى المشترك .

وأهم أوجه الانتقاد التى وجهت لهذه المبادرة المصرية، تتمثل فى عنصر المفاجأة الذى اقترنت به المبادرة دون تمهيد مسبق على المستويين الداخلى والخارجى، وانه لم يحظ بالعرض على المؤسسات الدستورية والشعبية ولم يتضمن من الحيثيات ما من شانه إقناع المواطن المصرى الذى يجب ان يكون على علم بالمتغيرات المحلية، وخاصة إذا كان هناك إحتمال أن يتأثر بها سياسيا او اقتصاديا، وأن تبرير رئيس الدبلوماسية بأن مصر هى جزء من شمال افريقيا ومن المغرب العربى، تبرير غير كاف لم يستجد عليه جديد، وأنه يعتبر بمثابة شهادة وفاة لاعلان دمشق لأن آمال مصر وسوريا فى الحصول على نتائج ايجابية ومؤثرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا لهذا الاعلان قد انهارت بعد مسارحة دول الخليج وراء الولايات المتحدة واستجابتها بتطبيع العلاقات مع اسرائيل. كما انه لايليق بمكانة مصر أن تكون فى وضع المراقب، وليس العضو العامل فى اتحاد مغاربى مازال يتعثر منذ قيامه فى عام ١٩٨٩ بسبب العديد من المشاكل التى تفصل بين اعضائه وتعوقهم عن تنفيذ العديد من القرارات والمشروعات التى قررها مجلس الاتحاد، الذى جاء توقيت القرار المصرى بطلب الانضمام اليه بعد حضور مصر مؤتمر الدار البيضاء للتنمية الاقتصادية، والذى تبنى المنظمون له فكرة انشاء سوق شرق اوسطية، أى التكامل الاقتصادى بين دول الشرق الاوسط، وهى الفكرة التى وضعت مصر لها شروطا جوهرية تتمثل فى تحقيق السلام الشامل وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، الأمر الذى قد يوقع مصر فى تناقض وحرج، إذا ما قامت دول الاتحاد المغاربى بتنفيذ فكرة السوق الشرق أوسطية التى خطط لها المنظمون لهذا المؤتمر .

ثم يرى هؤلاء المتشائمون أن طلب مصر الإنضمام

للاتحاد المغاربي هو تعبير عن يأسها من دورها الفاعل في المشرق العربي، الذي يعيش مرحلة صعبة بعد حرب الخليج وأن واجب مصر القومي كان يقتضي منها أن تكون عنصرا فاعلا على مستوى العالم العربي كله شرقه وغربه، وتطوير الجامعة العربية وتحويلها الى الية فاعلة لتحقيق التكامل والتضامن والوحدة العربية، وأن مصر كان عليها ان تستوعب الدروس من تجارب الماضي التي تعثرت فيها خطواتها فلا تغامر في خوض تجربة جديدة قد تكون غير مضمونة العواقب، وقد يتكرر فيها الفشل، لاسيما وأن بعض دول الاتحاد المغاربي كتونس مازالت متحفظة على انضمام مصر، كما جاء على لسان مصدر تونسي، ذكر ان هذا الطلب من جانب مصر يحتاج الى بحث وان ذلك يحتاج الى وقت، وزعمت جريدة (الصباح) التونسية أن مصر لجأت إلى إتحاد المغرب العربي بعد أن أعطت الدول الخليجية ظهرها لمصر ولسوريا واستغنت عنهما معتمدة على الولايات المتحدة والدول الأوربية، وذلك لكي تبحث لها عن دور لدى دول المغرب العربي، وقالت الصحيفة ان ذلك أمر مرفوض.

ومع احترامنا لهذه الآراء التي تصدر لاشك عن دوافع وطنية وقومية عربية، إلا أنه يلفت انتباهنا مايقول به هؤلاء المعارضون للمبادرة المصرية بأنها كانت بمثابة مفاجأة ليس لها ما يبررها. لأن موضوع اعتبار مصر جزءا من دول المغرب العربي والمطالبة بأن يشملها اى اتحاد يقوم بين هذه الدول موضوع قديم يرجع الى عام ١٩٤٧، حين تبلورت لأول مرة فكرة إتحاد المغرب العربي من خلال المؤتمر الذي عقد خصيصا لهذا الغرض في القاهرة في فبراير ١٩٤٧ تحت الرئاسة الفخرية للمرحوم (عبدالرحمن عزام) أمين الجامعة العربية وهو المؤتمر الذي حدد الأهداف والوسائل لتحقيق هذه الفكرة، وتقرر فيه عرض قضية تحرير المغرب العربي على الأمم المتحدة، الأمر الذي تحولت معه مصر إلى قاعدة لدعم هذا الكفاح، وتولى الرئيس جمال عبدالناصر الدفاع عن قضية تحرير دول المغرب العربي من الإستعمار في خطابه التاريخي أمام المؤتمر الأسيوي الافريقي في باندونج في ابريل ١٩٥٥، الأمر الذي نبه الاستعمار الغربي إلى خطورة دعم مصر لكفاح شعوب شمال افريقيا العربية فسعت الى محاولة إبعاد مصر عن دعم كفاح شعوب المغرب العربي، فظهرت في عام ١٩٥٧ فكرة بناء المغرب العربي في إطار التعاون مع فرنسا بهدف تكوين كومنولث فرنسي في شمال افريقيا، ثم ظهرت الفكرة مرة اخرى في عام ١٩٥٨ ولكن هذه المرة لحساب الولايات المتحدة الامريكية التي حاولت ان تجعل المغرب العربي نواة لمشروع حلف دفاعي عسكري لمنطقة غرب البحر الابيض المتوسط فلم تنجح الولايات المتحدة في ذلك، لكنها عادت الى نفس المحاولة بعد عشر سنين، حين نشرت صحيفة (لابرس) الجزائرية باللغة الفرنسية في عام ١٩٦٨ ان قرارا سريا قد اتخذ من جانب الولايات المتحدة لجر دول المغرب العربي للانضمام الى (الحلف المركزي الذي كان يحاول انذاك سد ثغراته الدفاعية للحصول على قواعد عسكرية بحرية في هذه المنطقة الأمر الذي تصدت له القوى الوطنية وردت عليه بمؤتمر (طنجة) لبحث أسس الوحدة بين دولها التي ارتضت له شكل الاتحاد الفيدرالي الذي يقوم عليه مجلس استشاري تنبثق عنه هياكل او مؤسسات بين دول المنطقة (مقال بقلم احمد مهابة في صحيفة الأخبار المصرية في ١١/ ٦/ ٨٨، وجريدة (الاسبوع الصحفي) المغربية في ٢٤/ ٦/ ٨٨).

لكن الرد الذي كان اكثر حسما ووضوحا جاء من الزعيم المغربي (علال الفاسي) في ١١ نوفمبر ٧٣ حين عقد اجتماعا للمجلس الوطني لحزب الاستقلال المغربي طالب فيه بقيام المغرب العربي الكبير الذي يشمل مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ويعتبر ان تكوين هذه المجموعة الاقليمية سيكون مرحلة مهمة للوحدة العربية الشاملة، وقد جاء ذلك في توصية أعلنها المجلس الوطني لحزب الاستقلال، وبعد ذلك بعدة أشهر عقد نفس الحزب وبرئاسة الزعيم (علال الفاسي) ندوة افتتحها الزعيم المغربي بخطاب توجيهي تحدث فيه عن جذور الوحدة التي تجمع بين هذه الاقطار الستة، وهي الدول الخمس المكونة للاتحاد المغاربي الحالي بالاضافة الى مصر، كما تحدث عن الخطوات الوحدوية التي تمت بين هذه الدول اثناء النضال التحرري وبعد استقلال كل منها وقال ما نصه:

و «رأينا ان خير ما يحفظ التوازن بيننا هو أن ندعو الى قيام اتحاد فيدرالي مغربي بين اقطارنا الستة من مصر حتى حدود موريتانيا مع السنجال» . ثم أصدرت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال عقب الندوة بلاغا استعرضت فيه القرارات التي اتخذتها وتمسكها بالتوصية التي اصدرها المجلس الوطني للحزب ويعتبر فيها ان مصر جزءا من الوطن المغاربي .

ولعل الزعيم علال الفاسي حين نادى بهذا الرأي وأصر عليه وتبناه حزب الاستقلال الذي يرأسه، إنما كان يعتبر ذلك محصلة منطقية لدور مصر الدؤوب في دعم كفاح واستقلال دول المغرب العربي . فعندما نفى الاستعمار الفرنسي «الملك محمد الخامس» كانت القاهرة هي المنبر الذي أصدر من فوقه علال الفاسي نداءه التاريخي الى الشعب المغربي والامة العربية والعالم، والذي يعرف في تاريخ الحركة الوطنية المغربية باسم (نداء القاهرة)، والذي جعله علال الفاسي عنوانا لكتاب له ضمنه سلسلة احاديثه التي اذاعها من راديو صوت العرب في القاهرة لشرح قضية بلاده، وفضح أساليب الاستعمار فيها، ويقول (علال الفاسي) نفسه في حديث له عن موقف فرنسا من حكومة مصر وصوت العرب إنه جرت مناقشات حادة بالجمعية الوطنية الفرنسية في الموقف الذي يجب أن تتخذه الحكومة الفرنسية ازاء العطف الذي تلقاه الحركات التحررية المغربية من المسئولين في القاهرة ومن صوت العرب حتى بلغ الحماس ببعض النواب حد مطالبة الرئيس

(منديس فرانس) بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وفرض عقوبات اقتصادية عليها كعدم شراء القطن المصرى مثلا، وان (منديس فرانس) اكد للمستجوبين البرلمانيين قلقة لإصرار إذاعة القاهرة على مواصلة حملاتها وإذاعاتها للتشجيع على الثورة فى شمال إفريقيا برغم احتجاجات فرنسا، ووصف الطريقة التى تصر بها القاهرة على المضى فى هذه السياسة بأنها لاتشجع على إعادة السلام وأن هناك جفوة خطيرة بين البلدين الآن .

وفى موضع آخر من كتابة (نداء القاهرة) رسالة وردت له من زميلة فى الكفاح (عبدالكبير الفاسى) بعث بها اليه من مدريد حيث كان ينسق فيها العمل مع مناضلى الحزب فى الداخل، يقول له فى هذه الرسالة المؤرخة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٣ جاء فيها مايلى نصه:

تحية طيبه وبعد... تعلمون ولاشك أن الأصوات الحرة التى كانت تدافع عن قضيتنا وتنشر اخبارنا قد أسكتت، بل حتى جريدة (النهار) التى تصدر فى مدينة (تطوان) باللغتين العربية والاسبانية قد صدر بالمنع بدخولها إلى (طنجة) وبالأحرى الى بقية المغرب، ولم يبق إلا صوت واحد يقبل عليه المغاربة بلهفة واشتياق مستمدين من لهجته الصادقة ونغمته الحماسية تقوية لمعنوياتهم، وتغذية لآمالهم، ذلك هو (صوت العرب) الصادر من راديو القاهرة عاصمة الجمهورية المصرية، ولكم كان لأحاديثكم الأخيرة فيه من آثار فى نفوس الشعب المغربى فى كافة أنحاء البلاد. وراديو القاهرة أصبح اليوم يقوم بالنسبة - للمغاربة - بنفس الدور الذى كان يقوم به (راديو لندن) للاقطار التى كانت محتلة فى الحرب الاخيرة، لذا يرجو الاخوان هنا ان يزداد اهتمامكم به كما يلتمسون منكم ان تسعوا فى توسيع برامجه من حيث المادة والزمن، ونحن نقترح إن امكن أن تخصص نشرة يومية (لمراكش) أى المغرب ولد قصيرة تذيع أخباره وتتناول الحديث عن شئونه بصفة عامة .

كما أن الزعيم علال الفاسى كان يعلم الدور الذى لعبه مكتب تحرير المغرب العربى بالقاهرة العاصمة التى استوعبت زعماء كالامير عبدالكريم الخطابى وعلال الفاسى والحبيب بورقيبة وأحمد بن بله، كما لايخفى على احد العبارة المشهورة للزعيم الاشتراكى الفرنسى (جى موليبه) التى يقول فيها «اذا أردتم إجماد صوت الثورة الجزائرية فأسكتوا صوت العرب» . وكانت هذه العبارة هى الدافع الرئيسى لاشتراك فرنسا فى العدوان الثلاثى على مصر ولم يستأنف الرئيس الفرنسى شارل ديجول العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا إلا بعد حصول الشعب الجزائرى على استقلاله .

ومن هنا كانت الاحزاب السياسية الوطنية فى المملكة المغربية من اكثر المتحمسين لرغبة مصر فى الانضمام الى الاتحاد المغاربى، فقد اكدت اللجنة التنفيذية (لحزب الاستقلال) من جديد فى اجتماع لها ان الوقت قد حان لانضمام جمهورية مصر العربية الى الاتحاد المغاربى طبقا لمعاهدة مراكش الموقعة فى ١٦ فبراير ١٩٨٩ معتبرة ان مصر تعتبر كبقية أجزاء الشمال الافريقى مكونة للشاطىء الجنوبى للبحر الابيض المتوسط، وان دول الشمال الافريقى تواجه مستقبلا مشتركا ازاء التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ومستقبلا مشتركا فى التعامل مع المجموعة الأوربية التى اصبحت تكون وحدة قوية اقتصادية صناعية وتجارية تفرض وجودها على الضفة الجنوبية المقابلة للبحر الابيض، وتعتبر اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أن انضمام مصر لاتحاد المغرب العربى من شأنه أن يساهم بفاعلية فى الدفع بالاتحاد المغاربى إلى تحقيق أهدافه فى التكامل الاقتصادى والثقافى بما يوفره من قوة مالية وطاقة انتاجية وعلمية وتكنولوجية وكثافة بشرية منتجة ومستهلكة، كما تعتبر اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال كذلك أن انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربى من شأنه أن يساعد على تذليل العقبات الى تقف فى طريق تنفيذ أهدافه وإذابة الخلافات العارضة التى تعترض تقدم مؤسسات الاتحاد، وأنه ايمانا من حزب الاستقلال المغربى بأهمية هذه الخطوة فإنها إذ تباركها، تأمل فى أن تتخذ الاجراءات الضرورية لانجازها وأن تجتمع قمة المغرب العربى فى أقرب وقف للدفع بقطاره إلى الامام .

بينما علقت صحيفة (الاتحاد الاشتراكى) الناطقة بلسان حزب الاتحاد الاشتراكى على رغبة مصر بالانضمام الى هذا الاتحاد قائلة ان الذى يتمناه كل مخلص هو أن يؤخذ الطلب المصرى بما يستحقه من الجدية وأن ينظر إليه الرأى العام والنخبة المسئولة باهتمام ليصبح أمرا واقعا عسى أن يعطى نفسا جديدا للاتحاد المغاربى وان يؤدى فى النهاية إلى ظهور الكتلة المغاربية القادرة على مواجهة التكتلات الاقليمية الأخرى، وعلى رأسها المجموعة الاقتصادية الأوربية التى تحبذ بدورها أن تجد أمامها مخاطبا واحدا فى الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط

أما صحيفة (انوال) المغربية فترى ان عضوية مصر فى الاتحاد المغاربى، تضيف الشىء الكثير نظرا لوزنها وقوتها وموقعها، ويمكن لمصر أن تقلل من التنافس المغربى - الجزائرى، وأن تخفض من التأثير السلبى لهذا التنافس على مسيرة وفاعلية الاتحاد، كما يمكن لمصر، عندما تصبح عضوا فى الاتحاد المغاربى، أن توثق روابطة بصورة أقوى مع المشرق العربى وتبطل النزعات الانعزالية التى تنشأ هناك .

فى حين ترى صحيفة (البيان) الناطقة بأسم حزب (التقدم والاشتراكية) انضمام مصر الى الاتحاد المغاربى خطوة تثبت على الأقل نظرية ان تجمع كل الدول العربية لمنطقة شمال افريقيا يحيى الآمال والامكانيات التى لانستطيع ان نقلل من شأنها، وتضيف الصحيفة ان مصر التى تعتبر من دول شمال افريقيا وليس من دول المغرب العربى حين تطالب بالانضمام الى الاتحاد، فذلك لان

الاتحـاد اذا اسـتطاع ان يحل بعض المشـاكل الداخليـة ويوجد مناخا للتعاون بين جميع اعضائه، يمكن ان يخلق مجموعة اقليمية مثيرة للاهتمام ومبشرة، بحيث لايحق لأحد ان يتشاءم من المستقبل أو أن يدير له ظهره.

ومن الجدير بالذكر ما صرح به الرئيس مبارك أثناء عودته من رحلته الأوربية من أن الملك الحسن الثانى كان قد حدثه فى موضوع إنضمام مصر للاتحاد المغاربى منذ ثلاث سنوات . وتجدد نفس الطلب من العقيد معمر القذافى عندما انهار مجلس التعاون العربى الذى كان يضم مصر والعراق والاردن واليمن، كما تكرر الطلب اكثر من مرة من قبل الجزائر على هامش اجتماع دول عدم الانحياز وذلك فى شهر ديسمبر ١٩٩٣ وفى اجتماع الدورة السادسة عشرة لوزراء خارجية دول المغرب العربى.

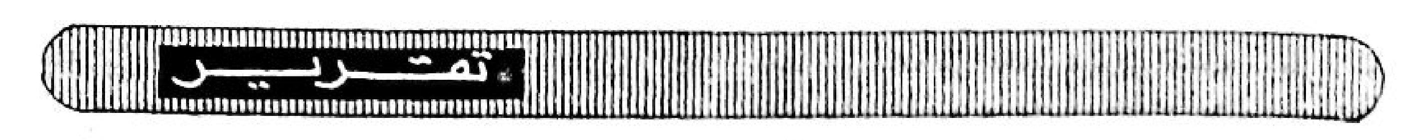
ويضيف المتحمسون لطلب مصر الانضمام الى الاتحاد المغاربى أنه يتفق مع مشروع التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط الذى تهتم به كل من مصر ودول الاتحاد، والذى يمثل خطأ رئيسيا للتعاون مع اوربا، خاصة بعد الفكرة التى طرحها الرئيس مبارك فى بيانه أمام البرلمان الأوربى فى ستراسبورج لانشاء (منتدى لدول البحر الابيض المتوسط) وهو مايجد أصداء واسعة فى دول المغرب العربى اكثر منه فى دول المشرق، كما يضيفون الى ذلك ان انضمام مصر للاتحاد المغاربى يسهل من حركة الانتقال والاتصال مع دول المغرب ويزيد من القوى البشرية ويضاعف من قدرة السوق المغاربية على استيعاب الصناعات المصرية التى تستطيع منافسة الصناعات الاوربية الموجودة فى دول شمال افريقيا .

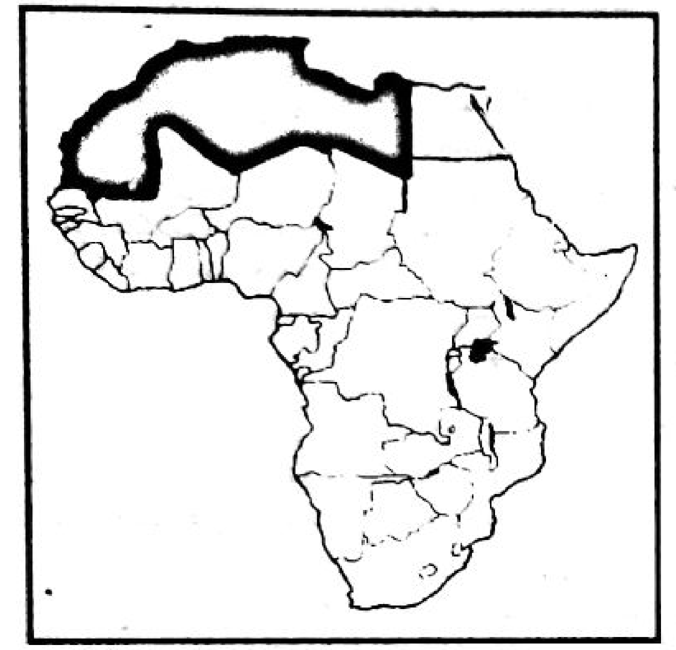
كما يرى المتحمسون لانضمام مصر للاتحاد المغاربى، ان وجود مصر فى حلف إعلان دمشق مع سوريا ودول الخليج مع مشاركتها فى الاتحاد المغاربى سيعطى دفعة هامة نحو تنسيق السياسات العربية وربطها بقواعد تكاملية حقيقية فى كافة المجالات خاصة السوق الشرق اوسطية والتعاون الأمنى والتنسيق السياسى، حيث تستطيع مصر أن تلعب الدور الرئيسى فى الصياغة الجديدة فى المنطقة بحيث لاتقوم دول شمال إفريقيا بتنفيذ سياسة مختلفة أو متناقضة مع السياسة المصرية .

كما يرى المؤيدون لهذا الإجراء أن التوجه المصرى الجديد جاء متوافقا مع ميثاق الاتحاد وميثاق جامعة الدول العربية الذى يؤيد قيام إتحادات إقليمية، مادامت هذه الاتحادات تستهدف تدعيم التكامل العربى، كما ان هذا التوجه المصرى جاء فى ظروف تستدعى ايجاد منافذ جديدة لتطوير العمل العربى الموسع وبنفس القدر يمهد لإحياء المشروعات التى تعطل تنفيذها بسبب الغزو العراقى للكويت / وهى مشروعات الربط بين التجمعات الإقليمية العربية من ناحية، وبين مشروعات التعاون العربى تجاه افريقيا واسيا وأوروبا فى وقت واحد من واقع ان مصر ملتقى القارات الثلاث .

وبانضمام مصر الى اتحاد دول المغرب العربى يكون جسر جديد قد اقيم الدعم التعاون بين الوطن العربى وأوربا، حيث يتكامل الأمن على شاطىء البحر المتوسط، وحيث تبدى أوربا جميعها إهتماما كبيرا فى هذا الصدد بأستقرار المنطقة العربية بأعتبار أن ذلك يشكل أساسا لاستقرار الشرق الأوسط كله وعلى امتداده فى أسيا وأفريقيا، ويتمثل الجسر الجديد الذى نعنيه بهذا الصدد فى امكانية انضمام مصر الى الاتفاقية التى تربط دول المغرب الخمس مع دول أوربا الخمس وهى (فرنسا) و (ايطاليا) (واسبانيا) و (البرتغال) (ومالطه) والتى تعرف بصيغة (خمسة + خمسة) وهى اتفاقية معطلة فى الوقت الحاضر بسبب أزمة (لوكيربى) بين ليبيا من ناحية و(الولايات المتحدة) (وبريطانيا) و (فرنسا) من ناحية اخرى والتى تنتظر الحل، وسيكون إنضمام مصر إلى هذا التجمع الخماسى محل بحث دول الاتحاد الاوربى فى اجتماعه الوزارى فى ديسمبر ١٩٩٤، حيث يعمل على اقامة منطقة اقتصادية مفتوحة مع دول البحر المتوسط مماثلة لتلك التى تقرر اقامتها مع دول اوربا الشرقية السابقة، وذلك فى ضوء الخطة التى قررتها القمة الاوربية التى عقدت فى اليونان .

هذه بصفة عامة ردود فعل مبادرة الدبلوماسية المصرية بمالها وماعليها فى انتظار إنعقاد قمة دول المغرب العربى القادمة لتتبدد علامات الاستفهام التى تخيم على موقف بعض أعضائه، والمستقبل وحده هو الذى سيجيب على كافة التساؤلات المطروحة سواء من المتحمسين أم المتشائمين. □





مصــر والمغـــرب العــربى
البعد المتوسطى والأفريقى

أحمد يوسف القرعى

التوجه المصرى نحو الانضمام للاتحاد المغاربى العربى لايمكن تفسيره بأنه توجه جديد. فلمصر أرضية سياسية فى المغرب العربى لاتقل أهمية عن أرضيتها فى المشرق العربى وبحكم الموقع الاستراتيجى فهى همزة الوصل بينهما وبصفة عامة فان رصيد العلاقات المصرية مع دول المغرب العربى الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) رصيد غنى ومتعدد ومتنوع له جذوره التاريخية القديمة فضلا عن افاقه الحديثة والمعاصرة.

تاريخيا.. يكفى القول بأن الامتداد الأرضى لمصر مع دول المغرب العربى جعل منها عمقا حضاريا لهذه الدول فى العصر الذهبى للحضارة العربية الاسلامية ولم يمكن قيام جوامع الأزهر والزيتونة والقيروان الاسلامية فى وقت مبكر فى المنطقة الا انعكاسا لدور متصل ومتواصل تاريخيا بين دول المنطقة. ومن تداعياته أروقة المغاربة بالأزهر الشريف ثم انشاء دار المغرب العربى بوسط القاهرة فى بداية الخمسينات (٦ ش بنك مصر) لتكون أول تجمع للمغاربة لمواجهة الاستعمار فى المنطقة ومازال الدار حتى الآن تابعة لاحدى سفارات دول المغرب العربى وقد تم تجميع أعمال ونشاط المغاربة فى مصر فى كتاب وثائقى صدر منذ سنوات بتونس.

وانضمام مصر الى الاتحاد المغاربى لايعنى رد فعل لانفصام عرى مجلس التعاون العربى الذى تأسس بعد ٩ أيام فقط من قيام الاتحاد المغاربى (١٧، ٢٦ فبراير ١٩٨٢)، ولايعنى الانضمام أيضا رد فعل لتجميد فعالية وتضاؤل وزن اعلان دمشق (٦+٢) أو رد فعل لفيتو السودان لعرقلة انضمام مصر الي الـ «كوميسا» (السوق الأفريقية المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا)، فموقع مصر الجغرافى وثقلها السياسى يتيحان لها المشاركة فى أكثر من تجمع اقليمى فى توقيت واحد طالما أن هذه التجمعات لاتمثل محاور سياسية سواء على المستوى العربى أو الأفريقى، ويعنى هذا أن انضمام مصر الى الاتحاد المغاربى لايتعارض نصا أو روحا مع احياء دور اعلان دمشق مرة أخرى.

ولم تكن دعوة مصر للانضمام الى الاتحاد المغاربى جديدة فهى تعود الى أربعة سنوات مضت مع انهيار مجلس التعاون العربى حينما دعت ليبيا مصر الى الانضمام ثم تكرر الطلب أكثر من مرة من قبل الجزائر على هامش اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى ديسمبر ١٩٩٣ ثم تجدد الطلب مؤخرا من قبل وزير خارجية الجزائر لحضور الدورة الوزارية الـ ١٦ للاتحاد

المغاربي.

وقد يكون لانضمام مصر للاتحاد المغاربي دلالة اقتصادية تفوق اية اعتبارات سياسية خارجية، ويساعد على هذا طبيعة الاتحاد نفسه وتطلعه الى استحداث صيغة للتكامل الاقتصادي المغاربي.

واذا كانت حصيلة السنوات الخمس الأولى من عمر الاتحاد (١٩٨٩ - ١٩٩٤) لم تحقق طموحات ميثاقه الأساسي، فان حرص دول الاتحاد على الابقاء عليه، (رغم تفاقم مشكلات الحدود وقضية الصحراء وتزايد الضغوط الدولية بشأن مسألة لوكربي) قد تكون دافعا قويا لاحياء نشاطه وفعاليات أجهزته لينسجم مع مستجدات العصر الاقتصادية خاصة وأن مراكش قد شهدت مولد اعلان منظمة للتجارة العالمية مع بداية ١٩٩٥ بالتوقيع على اتفاقيات جولة أورجواى التى تدق جرس الانذار المبكر لدول المنطقة لمواجهة المخاطر السلبية التى ستتعرض لها اقتصادياتها على المستوى القطرى والاقليمي.

ومن اللافت للنظر أن تشارك مصر دول الاتحاد المغاربي (ماعدا ليبيا) فى التوقيع المبكر على اعلان مراكش للجات بينما لم توقع الاعلان الا نحو اربع دول أخرى من المشرق العربي - ولعل مثل هذه الخطوة مؤشر من مؤشرات أخرى لتطلعات مصر مع دول الاتحاد المغاربي لتصحيح أوضاع اقتصادياتها استعدادا للمرحلة الاقتصادية العالمية الجديدة وأن التقارب مع أوروبا عبر قنوات الانتساب للاتحاد الأوروبى أو منتدى البحر المتوسط يكون عاملا مساعدا لعملية التصحيح المنشودة.

البعد المتوسطي:

ومن المعروف أن دول الاتحاد المغاربي بحكم كونها أقرب المناطق العربية اتصالا بأوروبا هي أيضا أكثر الدول العربية تنسيقا مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ وقت مبكر، ويمثل هذا فى الوقت نفسه خطا رئيسيا للدبلوماسية المصرية.

وعلى مستوى مشروع التعاون بين دول حوض البحر المتوسط فانه يمثل ايضا لدى كل من مصر ودول الاتحاد المغاربي خطا رئيسيا اخر للتقارب مع أوروبا خاصة بعد الفكرة التى طرحها الرئيس مبارك فى بيانه أمام البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج فى نوفمبر ١٩٩١ بانشاء منتدى للدول المتوسطية يقوم على أساس النظرة الشاملة للبحر المتوسط كاقليم يتمتع بخصائص معينة تجعل من مصلحة دوله أن تتعاون فى شكل شامل لايتعارض فى الوقت نفسه مع تجمعات أخرى لدول معينة.

ومشروع التعاون بين دول حوض البحر المتوسط يجد أصداء واسعة فى المغرب العربى أكثر من دول المشرق العربى المطلة على البحر ويعد هذا المشروع أحد المحطات المشتركة التى التقت عليها مصر مع دول الاتحاد المغاربى وذلك على هامش مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى حيث تشارك مصر ودول المغرب العربى كمراقبين ومع لقاءات وزير خارجية مصر مع وزراء خارجية هذه الدول. على هذا الهامش دارت مشاورات مستفيضة حول الأفكار والصيغ المطروحة للتعاون المتوسطى للتوصل الى صيغة مثلى ومن بين هذه الأفكار صيغة مجموعة النواة(٥+٥) أى مجموعة دول المغرب العربى الخمس مع دول غرب أوروبا المتوسطية (اسبانيا والبرتغال وفرنسا وايطاليا وبلجيكا) ومع انضمام مصر تكون المعادلة (٦+٥). هذا بالاضافة الى وجود اقتراح باقامة محورين للتعاون فى الاطار المتوسطى الأول يضم دول شرق البحر والآخر دول المغرب على أساس التمايز الثقافى. وترى مصر الأخذ بالمفهوم الواسع للتعاون على هيئة منتدى وقطعت مصر شوطا هاما فى هذا الصدد بالمؤتمر الوزارى الأخير بالاسكندرية.

البعد الأفريقي:

ان موقع مصر كهمزة وصل بين المشرق والمغرب العربي ليس مجرد وصف جغرافى للموقع وانما ترجمة حية لمشروعات تنموية طموحة (بعضها محل التنفيذ والبعض الآخر محل دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية) لاتكتفى بربط المشرق بالمغرب فقط - عن طريق مصر - وانما يرطهما أيضا - بعمق القارة الأفريقية. ويكفى الاشارة الى مشروعين خطيرين تلعب فيهما مصر هذا الدور الاستراتيجي بالنسبة للمغرب العربى وأفريقيا قبل أن تفكر - بسنوات - فى الانضمام الى الاتحاد المغاربى وهما مشروع الشبكة الكهربية العربية الأفريقية الموحدة ومشروع الطريق البرى العرضى مع دول الاتحاد والطولى مع دول العمق الأفريقى.

وقبل هذا وذاك - أي قبل الشبكة الكهربية والطريق الطولى فان شرارة التحرير المبكرة هى التى جمعت مصر والمغرب والجزائر منذ عام ١٩٦١ ودفعتهم الى تأسيس منظمة الدار البيضاء والتى ضمت دولا أفريقية غير عربية (غانا - غينيا - مالى) من جنوب الصحراء الكبرى لتقود هذه المنظمة حركة التحرير الأفريقية على مستوى القارة ككل الى أن اندمجت مع مجموعتى برازافيل ومونروفيا، لتشكل منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ بعد ان ارست منظمة الدار البيضاء بجدارة دعائم سياسة عدم الانحياز على مستوى القارة الافريقية وهى السياسة التي ميزت مجموعة الدار البيضاء عن مجموعتي برازفيل ومونروفيا وبعد تأسيس المنظمة الأم صار لكل دولة من دول الشمال

الأفريقى بما فيها مصر دورها المميز على مستوى القارة وليس خافيا دور مصر الطبيعى فى هذا الصدد كما لايمكن اغفال دور كل دولة من الدول الأخرى. ولم يكن انعقاد القمة العربية الأفريقية على أرض مصر الا انعكاسا لدورها فى هذا المجال، واذا كانت الثمانينات تعد سنوات «البيات الشتوى» للتعاون العربى الأفريقى - مع تغيب مصر على الساحة العربية بالمقاطعة - فان السنوات الأخيرة قد شهدت تحركا ايجابيا لهذا التعاون بعد التسوية السلمية لكل من أزمة الحدود بين ليبيا وتشاد، وبين موريتانيا والسنغال وانعقاد قمتين افريقيتين متتاليتين فى الشمال الافريقى من القاهرة (يونيو ١٩٩٣) إلى تونس (يونيو ١٩٩٤) وتخللهما إقامة معرض تجارى عربى افريقى فى تونس (اكتوبر ١٩٩٣).

ولعل هذا العرض الموجز يؤكد أن افريقيا تشكل خطا استراتيجيا فى السياسة الخارجية لكل دولة من دول الاتحاد المغاربى ومصر منذ وقت مبكر وانضمام مصر الى الاتحاد المغاربى يعمق هذا الخط الاستراتيجى على أكثر من مستوى اقتصادى وسياسى.

واذا اخترنا مستوى العمل المشترك لتشييد البنية الأساسية المشتركة فيما بين دول الشمال الافريقى من جهة وبالتعاون مع دول الجوار الجغرافى والعمق الافريقى من جهة أخرى نذكر بتفصيل أكثر المشروعين السابق الاشارة اليهما.

والمشروع الأول هو مشروع الشبكة الكهربائية الموحدة ومبادرة مصر بالعمل على الربط الكهربائى الشامل بين دول المشرق والمغرب العربى والبدء فى انشاء خط كهربائى بجهد ٢٢٠ك.ف بالساحل الشمالى بين مرسى مطروح وطبرق وبطول ٣٥٠ كم تكون هى البداية والتى يتبعها بالضرورة مشروعات الربط الكهربائى ابتداء من ليبيا الى المغرب. ويتزامن الدور المصرى فى هذا المشروع مع مشروع الربط الكهربى بين مصر وزائير للاستفادة من الطاقة المائية الهائلة والمتاحة على نهر ايجا، ومن محاوره الرئيسية ايضا امتداد الربط الكهربى من عمق القارة الى الشمال الافريقى وصولا الى أوروبا. وهكذا تلعب مصر بموقعها الجغرافى وخبرتها التقنية دور همزة الوصل بشبكتها الكهربائية مع الوطن العربى ودول الجوار الجغرافى وأيضا أوروبا.

اما المشروع الآخر فهو الربط البرى بين مصر ودول المغرب العربى. ومثل هذا الطريق العرضى يمهد لدول الشمال الافريقى الاتصال بعمق القارة الافريقية بطريقين طولين أولهما يبدأ من مصر ويخترق القارة من شمالها الى جنوبها من القاهرة الى جابرون (ببتسوانا) ويمتد ايضا الى الكاب بجنوب أفريقيا، وثانيهما مشروع الطريق الصحراوى لربط موانئ شمال افريقيا بموانئ غرب القارة على خليج غينيا ويجرى استكماله حاليا حيث يعبر الجزائر الى حدود نيجيريا حاليا ويبلغ طوله ٢٧٤٠ كم٢ عبر الصحراء الكبرى. ويعيد هذا الطريق الى الجيل العربى والافريقى المعاصر ذاكرة التاريخ الوسيط لهذا الطريق الذى مهد دروبه من قبل الآباء والأجداد المغاربة حاملين معهم تعاليم الاسلام مع سلع التجارة المتبادلة مع شعوب افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليكسب الدين أرضا بكرا جديدة فى القارة.

وفضلا عن مثل هذه المبادرات التى سبقت اعلان التوجه المصرى للانضمام الى الاتحاد المغاربى وترحيب دول الاتحاد بمثل هذه الخطوة، فإن انضمام مصر يشكل - من المنظور الافريقى أيضا - استجابة طبيعية لمعطيات افريقية جديدة تتبلور على مستوى القارة أبرزها تسارع خطوات التجمعات الاقتصادية الاقليمية ويشجع قيام مثل هذه التجمعات اساسا اتفاقية المجموعة الاقتصادية الافريقية التى دخلت مجال التنفيذ الفعلى فى ظل رئاسة مصر للمنظمة الافريقية فى فبراير الماضى وذلك على أثر اكتمال النصاب القانونى للجماعة.

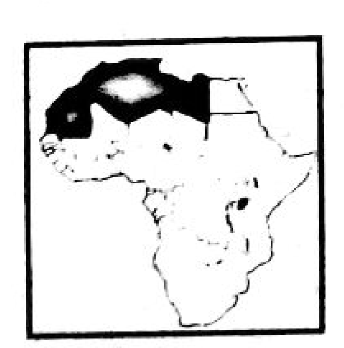
ومن أنشط التجمعات الاقتصادية الاقليمية على مستوى القارة نذكر - الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (١٦ دولة) وهى أقرب التجمعات للشمال الافريقى بل ان موريتانيا عضو فيها. هذا فضلا عن عضوية مالى، النيجر، السنغال وهى من دول الجوار الجغرافى للشمال الافريقى. وفضلا عن نشاطها الاقتصادى فإن لهذه الجماعة تجربة تستحق الدراسة بشأن تشكيل أول قوة سلام افريقية عملت كقوة لمراقبة التسوية السلمية للحرب الاهلية فى ليبريا إلا أنها استدرجت فى القتال مع الفصائل المتنازعة. هذا وقد تفرع عن الجماعة الاقتصادية فى يوليو الماضى منظمة جديدة تدعى الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا وتضم سبع دول فرانكوفونية (السنغال، كوت ديفوار، مالى، بنين، النيجر، بوركينا فاسو، توجو) ولايتعارض فى قيام هذا الاتحاد مع عضوية الجماعة الأم: منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا (٢٣ دولة) المعروفة باسم السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) والتى حال الصوت السودانى (السياسى) دون الانضمام الى هذه السوق (الاقتصادية). وعلى غرار ماتم فى الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فقد أعلن وزراء دفاع دول (كوميسا) عزمهم على انشاء قوة انتشار سريع لمواجهة النزاعات الاقليمية ومنع حدوث الانقلابات على أساس ضمان حشد قوة معينة فى أسرع وقت للتدخل فى مناطق التوتر .. ومع تضخم

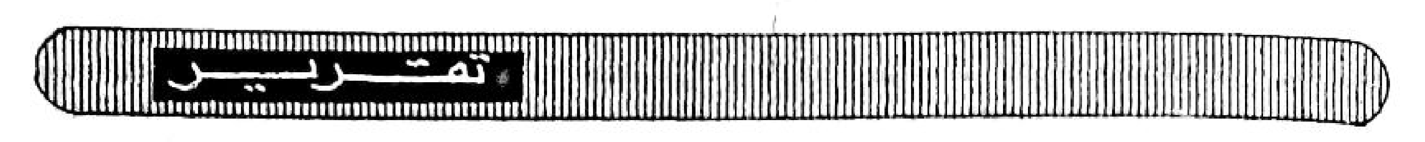
عضوية هذه السوق لاعجب أنه تبرز داخلها ثلاثة تجمعات هى المجموعة الانمائية لجنوب افريقيا (١١ دولة) والاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى (٤ دول) ثم جماعة شرق افريقيا (أوغندا - كينيا - تنزانيا) التى يخالجها الشعور حاليا إحياء تجمعهم الاقتصادى الذى كان يمثل أول تجمع اقتصادى اقليمى على مستوى القارة منذ فجر الاستقلال.

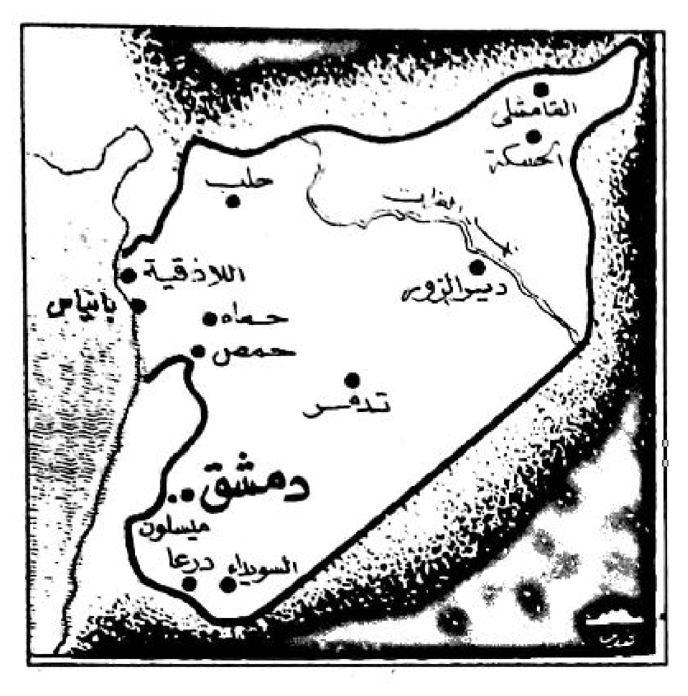
□ □ □

وأخيرا فإن مجرد انضمام الى الاتحاد المغاربى لايشكل ضررا ولاضرار وفى الوقت نفسه فإن الانضمام يمثل مضافا ومضافا اليه (إذا جاز هذا التعبير اللغوى) ومصر بسكانها الـ ٦٠ مليون ترجح كفة المجموعة البشرية المغاربية التى تقدر بنحو ٧٥ مليونا أى أنه بانضمام مصر يصبح الاتحاد ممثلا لاكثرية سكان الوطن العربى. وتوقيت انضمام مصر مرهون بالمستجدات الاقتصادية الجديدة التى تواجه الجميع، ومصر تقاسم دول المغرب العربى نفس الاهداف والمبادىء والمصالح خاصة وأن ميثاق الاتحاد مفتوح للعضوية العربية والافريقية ايضا ويعتبر فى التحليل الأخير سبيلا لبناء أى مشروع تكاملى عربى، حيث لايمكن التقليل من الدور الاقتصادى المنتظر للاتحاد المغاربى العربى اذا اجتاز حواجز خلافاته السياسية لاسيما وأن فكرة هذا التجمع تكتسب أهميتها من جذورها التاريخية الحديثة فالفكرة تعود الى مؤتمر طنجة عام ١٩٥٨ ومرتبطة بهاجس مشترك له رصيد هائل لدى القواعد الجماهيرية فى الدول الخمس.

من العرض السابق يتضح ان قيام الاتحاد المغاربى منذ ١٩٨٩ يأتى منسجما مع مايجرى على الساحة الافريقية (التى لاغنى عن التحرك النشط والسريع عليها) حيث تتزاحم وتتداخل عليها الجماعات الاقتصادية الاقليمية ومن ثم فإن عضوية مصر فى الاتحاد المغاربى تكسبه قوة «سداسية» بحكم خبرة مصر وباعها العميق والطويل فى التعامل مع الدول الافريقية آخذين فى الاعتبار شبكة السلك الدبلوماسى المصرى فى مختلف العواصم الافريقية والتى تنفرد مصر بها دون مزاحمة أية «دولة افريقية أخرى على مستوى القارة، وآخذين فى الاعتبار أيضا مغزى اختيار القاهرة مؤخرا مقرا دائما لبنك الاستيراد والتصدير الافريقى. □







المسار السورى - الإسرائيلى وإشكاليات التحول إلى الجوهر

أيمن السيد عبدالوهاب

الاجراءات

الاجراءات الأمنية ، مفهوم السلام ، مراحل الانسحاب ، نقاط ثلاث تعترض المسار السورى - الاسرائيلى . وتحول دون سيرة على نمط السلام الذى ترتب عليه التقدم على المسارين التفاوضيين الفلسطينى والأردنى . فحالة السير فى المكان ، أصبحت أحد سمات هذا المسار منذ توقف المحادثات الثنائية فى فبراير الماضى ، احتجاج على مذبحة الحرم الابراهيمى ، وإن كان الحديث الدائر حاليا عن استئناف المحادثات فى واشنطن ، محاولة للخروج من هذه الحالة (كما يتصور البعض) . فالواضح أن الأرضية المشتركة التى يرتضيها الطرفين لا تزال غائبة.

فبتتبع مجريات الاحداث على مدار اكثر من عشر أشهر هى عمر توقف المحادثات المباشرة ، نجد أن هذا المسار ، رغم اجتذابه للكثير من الاهتمام الرسمى وغير الرسمى ، واستحواذه على الكثير من التفاعلات واللقاءات وبخاصة من جانب الطرف الأمريكى ، إلا أنها باتت جميعها بالفشل [لمزيد من التفاصيل ، يمكن مراجعة عددا السياسة الدولية السابقين فى ابريل ، واكتوبر ، حيث جرت معالجة وتتبع لهذا المسار من قبل الباحث] وبالتالى ، أخذ التساؤل الخاص بامكانيات الالتفاف الاسرائيلى حول المتطلبات الجوهرية للسلام العادل فى الطرح بشكل متزايد؟ . ولتفهم طبيعة هذا التساؤل ، وما يخفيه فى جنباته من مخاوف عربية يكفى أن نتذكر الاعتبارات أو المعطيات التالية :.

١ - كان انعقاد المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا فى الدار البيضاء ، فى وقت يعانى العرب فيه من انهيار وانكسار كاملين ، اثره الواضح فى اضعاف ورقة التعاون الاقتصادى ، التى حرص عليها ، كمقابل وثمن لانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة. ورغم وجاهة الرأى الآخر، المدافع عن عدم اخضاع الاقتصاد للسياسة فيما يتعلق بالتعاون الاقليمى، إلا انه يتناسى ضعف الاعداد العربى للمؤتمر ، وتكالب بعض الأطراف بشكل فردى للاستئثار بما لا يستطيع ان يلحقه الآخرين ، فضلا عن استناده لافتراض استكمال عملية السلام وانضمام سوريا ولبنان اليها فى وقت ملائم . وبالتالى ، كان من الافضل أن يذهب العرب بأجندة مشروعات متكاملة ، تعكس رؤيتهم لمستقبل المنطقة لتجنب تقديم خطوة جديدة لاسرائيل بدون ثمن.

٢ - أن قبول الأطراف العربية المفاوضة لصيغة مدريد قبل ٣ سنوات ، كان بدافع تحريك مسيرة السلام ، وعلى أمل تغيرها بما يوفر ضمانات قوية لتحرير الأرض قبل أن

بمنح السلام . ومن الملاحظ أن اعلان المبادىء الفلسطيني أو الاتفاق الاردني ، قد تجاوز هذه الصيغة باتجاه تمتع اسرائيل بالسلام قبل دفع ثمنه . فماذا عن غياب سوريا ولبنان ؟ وأى دلالة يعكسها ذلك الاتجاه الداعي لمراجعة ربط أي مستوى من التعاون الاقتصادي الاقليمي ، بانتهاء عملية السلام باستعادة الأرض.

٣ ـ فشل جولتي كريستوف الأخيرتين (في اكتوبر وديسمبر) ومن قبلهما لقاءات القمة بين كلينتون وكل من الأسد ورابين في تنشيط المسار السوري ـ الاسرائيلي ، الى جانب اظهار قدر من التفهم والمرونة للموقف الاسرائيلي . مع الدفع في اتجاه احياء المفاوضات الثنائية . الأمر الذي وصفه بعض المراقبين ، بأنه انتكاسة للمسار . حيث كان يفترض أن المفاوضات قد تجاوزت اللقاءات المباشرة ، وبدأت تدخل في مرحلة اكثر تطورا بين القيادتين السورية والاسرائيلية عبر الوساطة الامريكية . وهو ما يعني العودة الى نقطة البداية (تقريبا) والمفاضلة بين تجميد المسار أو التفاوض (على مستوى عالى أو سرى) كخيارات اسرائيلية.

بهذه المعطيات ، دخل المسار مرحلة العد التنازلي ، فأمامه عام ١٩٩٥ فقط ، قبل الدخول في متاهة الانتخابات التشريعية الاسرائيلية عام ١٩٩٦ ، والذي يصعب فيه ـ على أية حكومة إسرائيلية ـ اتخاذ قرارات صعبة من نوعية الانسحاب من الجولان . في المقابل تعى سوريا صعوبة التوصل وتنفيذ اتفاق متكامل في ظرف سنة ، وهو ماكانت تحرص على انهائه قبل الانتخابات الاسرائيلية .

ومؤدى هذه الحالة أن تسعى اسرائيل لاستخدام عامل الوقت كورقة ضغط على سوريا ، لمواجهة استراتيجيتها أو اسلوبها التفاوضي ، الذي يعطى أهمية قصوى للتفاصيل . وفي هذا السياق ، سوف يهتم التقرير بالتركيز على المعطيات الجديدة التي شهدها المسار في الفترة الأخيرة (ثلاثة أشهر) وحدود تأثيرها على السلوك التفاوضي للطرفين السوري والاسرائيلي:

العلاقات العربية ـ الاسرائيلية :

شهدت الفترة الماضية ، عدد من التطورات التي ادت الى تغليب الاعتبارات الاقتصادية على ماعداها . وقرار دول مجلس التعاون الخليجي الخاص بانهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة ، هو ابراز علامات نهاية فك الارتباط بين مزايا السلام والتطبيع الاقتصادي والتعاون الاقليمي مع اسرائيل من ناحية وحتمية انسحابها من الأراضي العربية المحتلة من ناحية أخرى . ثم جاء انعقاد مؤتمر «الدار البيضاء» ليأكد هذا المعنى . فبالأضافة لضعف الاداء العربي وعدم تكامله في مواجهة المشروعات المتكاملة التي وضعتها اسرائيل وامريكا ، كمقدمة لانشاء نظام اقتصادي جديد للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، برز أيضا عدم القدرة العربية على فرز تلك المشاريع بالشكل الذي تتعاظم معه مكاسبها

وبنظرة سريعة على تأثيرات هذين الحدثين ، نجد التالي:

فعلى مستوى المقاطعة الاقتصادية ، نجد أن القرار الخليجي يعفى الشركات المتعاملة مع اسرائيل أو الشركات المتعاملة مع شركات تتعامل مع اسرائيل . وتشير التقديرات بانها حوالى ٨٥٠٠ شركة و٤٥٠ سفينة و ٢٠٠ فنان و٧٥٠ فيلما سينمائيا أو تليفزيونيا . كانت جميعا مدرجة على قائمة المقاطعة العربية . ولم يتبق فعليا إلا المقاطعة من الدرجة الأولى ، اى العلاقات المباشرة مع اسرائيل . ورغم أهمية بقاء المقاطعة من الدرجة الأولى ، أي الخاص بالعلاقات المباشرة مع اسرائيل ، إلا أنها تظل محدودة التأثير، الى الحد الذي يمكن القول معه بانتهاء ما يسمى بالمقاطعة العربية عمليا ، اذا ما استمر السلوك العربي ، بهذا الأندفاع على النحو الذي أظهره مؤتمر «الدار البيضاء» .

وبالنسبة لمؤتمر «الدار البيضاء» يصعب اختزاله في الاتجاه المعارض لفكرة السوق الشرق أوسطى وما يستتبعه من احلال لهذا النظام محل النظام العربي. وبغض النظر عن مقومات هذا الاتجاه ومبرراته ، نجد ان الاتجاه الآخر ، المؤيد لتعميق التعاون الاقتصادي قد حمل على المؤتمر ايضا ، وان كان برؤية اخرى مفادها ، أن مؤتمر الدار البيضاء ، يعد ساحة لاستكشاف أفاق الاستثمارات والتكنولوجيا في ظل مشاركة عدد كبير من الشركات ومؤسسات التمويل العالمية الأوروبية والامريكية والآسيوية . ومع هذه الأهمية لم تحرص معظم الدول العربية على الاستعداد للمؤتمر فجاء حضورها رمزي . الأمر الذي افقدها الكثير من مكاسب المبادرة التي حرصت عليها اسرائيل . وكذلك افقدهم القدرة على توجيه اعمال المؤتمر بما يتجاوز قضية المقاطعة من دون التوقف عندها كثيرا . فمميزات وضوح التصورات تعطى الفرصة للبحث عن اليات واشكال التعاون . والحقيقة ان كل من الرئيين يذهب للتأكيد على تطوع بعض الأطراف العربية ، بمنح اسرائيل مزايا اقتصادية وسياسية ، تصب في النهاية في تحقيق انتصارات مجانية للدبلوماسية والسياسة الاسرائيلية . فالمشاركة بعدم فاعلية وتحديد الأولويات والمصالح العربية تتساوى في نتائجها مع رفض المشروع الذي يفرض التمسك بالواقع مهما كانت سلبياته . وإن كان ضعف الفاعلية ، يعد اكثر خطورة لصعوبة السيطرة على مجريات الأحداث ونتائجها ، بشكل يمكن أن تتجاوز معه مرحلة السكون التي توفرها عدم المشاركة من الأصل.

بالأضافة للورقة الاقتصادية السابقة وما تثيره من اثار على موقع سوريا من عملية التسوية ، يجيء توقيع الأردن لاتفاقه مع اسرائيل ، ليجدد التساؤل الذي ثار في اعقاب «اتفاق أوسلو» وماذا عن سوريا وحدود انعكاس هذا الواقع الجديد على السلوك التفاوضي السوري ، وقدرته على الحفاظ على منهجه الداعي لتحقيق سلام لا يقل عن اتفاقية «كامب ديفيد» ويوفر في نفس الوقت مكانه ودور

حقيقى لسوريا فى الترتيبات الاقليمية القادمة .

وتنقلنا هذه الصـورة ، الى اطار أوسع ، هو أزمـة التنسيق العربى فى عملية التسوية . هذه الأزمة التى اخذت فى التفاقم يوم بعد يوم منذ انعقاد مؤتمر مدريد . فكان الخيـار الدائم بين التنسيق العربى أو تسريع المحادثات الثنائية مع اسرائيل . فكان اختيار الأردن لخيار التسريع ومن قبلها الفلسطينيون ، دافعا اكبر لسوريا لاستمرار مناهجها التفاوضى ، الذى بدأته منذ بداية المحادثات . وخاصة أن الصورة التى جاءت عليها الاتفاقات مع كل من الفلسطينيين والاردنيين [رغم صعوبة القياس أو التطبيق على الحالة السورية] لم تكن مشجعة بأى حال للسوريين للبدء فى خطوات تطبيع مع اسرائيل قبل الاتفاق على كافة التفاصيل لتحقيق انسحاب كامل من الجولان . فى المقابل ، بدت اسرائيل بعد نجاحها فى فرض استراتيجيتها التفاوضية القائمة على اعطاء الأولوية للسلام والأمن ، اكثر تشبثا واصرارا على موقفها فى مواجهة سوريا . وإن كان ذلك لا ينفى سهولة القضايا والمشكلات (نسبيا) على المسار الأردنى مقارنة بتلك الموجودة على المسار السورى.

السلوك التفاوضى (سوريا واسرائيل) :

مع دوران عجلة السلام على طريق «التطوير الاقتصادى الجغرافى» فى المسارين الفلسطينى والأردنى ، تبرز مشكلة الترتيبات الأمنية على المسار السورى الاسرائيلى كعقبة تتجاوز فى الحقيقة ماعداها من قضايا ومشكلات . فاسرائيل تطالب باعادة هيكلة الجيش السورى (تقليص حجمه فى الأعداد والمعدات) واعادة تمركزه بحيث يتم نقل الجزء الأكبر منه الى حدود العراق وتركيا . فضلا عن رفضها لوجود قوت روسيا الى جانب القوات الامريكية كقوات حفظ سلام . بهذه المطالب او الاراء الى جانب مطالب اخرى خاصة بطول فترة الانسحاب والاحتفاظ ببعض الاجزاء من الجولان . أخذت اسرائيل فى توسيع حجم مناوراتها الدبلوماسية سواء من خلال جولات وارن كريستوف أو من خلال الحملات الاعلامية . فبالنسبة لجولات كريستوف : نجد أن اسرائيل لجأت دائما الى استراتيجية التصعيد الاعلامى أو تلك التى تحمل معانى مزدوجة كسبيل لاستقبال كريستوف . وان زادت فى اخر جولة ، بنوع من الضغط المغلف على الادارة الامريكية عبر التركيز على فوز الجمهوريين فى الانتخابات التشريعية وتاثيرات هذا الفوز على موقف كريستوف وسياسته الخارجية بعد فقدها لدعم الديمقراطيين فى الكونجرس. لتأخذ فى المطالبة بضرورة ضغط واشنطن على العرب لقبول سياسة اسرائيل الداعية للمراوغة ومحاولة زيادة الضغط على سوريا حتى تقبل بالبدء بعملية التطبيع ، قبل الحديث عن الانسحاب من الجولان . كما رفض رابين شروط الترتيبات الأمنية المتساوية والمتوازية التى تطالب بها سوريا . ومن الملاحظ كذلك سعى اسرائيل لاحراج كريستوفر من خلال التركيز على اثارة موضوع وجود القوات الامريكية للفصل بين سوريا واسرائيل فى هذا التوقيت مع العلم أن غالبية الجمهوريين يعارضون هذا التواجد الامريكى . اما بالنسبة للحملات الاعلامية ، فقد حرصت اسرائيل على التصعيد مع التاكيد على أهمية اجراءات مباحثات سرية والتلويح بوقف المفاوضات ، نظر لعدم جدوى استمرارها بدون تنازلات سورية . فيلخص رابين المشكلة مع سوريا بقوله «ان المشكلة الرئيسية مع سوريا هى الثمن والجدول الزمنى».

فى المقابل تسعى سوريا لمواجهة هذا السلوك الاسرائيلى بشكل مشابه تقريبا . فهى تحرص على تأكيد مصداقيتها فى تحقيق السلام دون أن يعنى ذلك تخليها عن طموحاتها فى لعب دور اقليمى فى المستقبل. وتعبر عن ذلك بخطاب يؤكد على أهمية تطبيق كافة الأراضى المحتلة، وأن على اسرائيل دفع ثمن السلام. وفى هذا السياق ، أدانت سوريا وبشدة الاتفاق الأردنى الاسرائيلى ، واعتباره اتفاقا مخزيا فى اشارة لقبول الملك حسين تأجير مساحة ٨٠ كيلو مترا مربعا من الأراضى الصحراوية لاسرائيل . كما استمرت سوريا فى انتقاد اتفاق اوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واتخذه كنموذج للاتفاقات الناقصة التى لا تراعى أهمية الاتفاق على التفاصيل. وكذلك حرصت سوريا على الربط بينها وبين الانسحاب من جنوب لبنان وزوال السيادة الاسرائيلية عن القدس الشرقية. بهذا الخطاب المتشدد حرصت سوريا على بيان سقف مفاوضاتها فى الوقت الذى اتخذت فيه مجموعة من الاجراءات والتحركات التى تمكنها من تفويت الفرصة على اسرائيل لاظهارها بمظهر الرافض للسلام: -

- أجرى فاروق الشرع وزير الخارجية السورى ، مقابلة مع التليفزيون الاسرائيلى ، أكد خلالها على خيار السلام كتوجه سورى أكيد.
- اجتماع الشرع فى أمريكا مع قيادات اللوبى اليهودى وخوضه حوار معهم.
- نقل التليفزيون السورى لوقائع لقاء الملك حسين ورابين فى واشنطن
- قرار السماح بخروج اليهود من سوريا مع حاخامهم الأكبر ابراهيم حمرا ، الذى هاجر الى تل أبيب.
- التعاون فى البحث عن الجنود الاسرائيليين المفقودين فى لبنان.

وبالنظر لهذه الأمثلة نجد ان السوريين ، قد حرصوا على تاكيد معانى السلام وتهيئة المناخ الملائم لدى الرأى العام السورى لتقبل مثل هذه الخطوة بالاضافة للتحرك على المستوى الخارجى للحيلولة دون تهميشها فى محاولة السلام وعدم ترك الساحة خالية. مع التأكيد على أن بقاء سوريا قوية وآمنة ، هو أفضل لعملية السلام واستقراره. فمبدأ توازن المصالح وشموليتها ، يجب أن يحكم كافة الخطوات المستقبلية عند الحديث عن الانسحاب أو

الضمانات أو علاقات.. الخ فجميع هذه الأمثلة، تشير الى محاولة الانعطاف نحو السلام، انما دون المستوى الذى تشترطه اسرائيل.

والحقيقة، أن مسار الأحداث وأن كان يشير الى قدر من الجمود والصعوبات الفعلية التى تحول دون التقدم على هذا المسار، الا انه يشير أيضا الى حجم الرهانات الكبرى التى يسعى طرفاه لتحقيقها. بمعنى أخر تتجاوز المحادثات حدود المسار الى طبيعة النظام الاقليمى القادم ومكان كل طرف فيه.

الدور الأمريكى :

مابين أول العام ونهايته. التقى الرئيسان الأمريكى والسورى مرتين فى جنيف وسوريا وإن اكتسب الأخير أهمية متزايدة. فهو ثانى لقاء فى أقل من عام، كما أنه يعقد فى دمشق. ورغم تباين دوافع لقاء سوريا ونتائجه مقارنة بلقاء جنيف. نجد انهما ارتكزا على عوامل مشتركة مثل الحاجة لدور سورى لاحتواء المد الأصولى المعارض والمعرقل لمتطلبات السلام. فى المقابل سعت سوريا لالزام امريكا بتأييد حق سوريا فى استرجاع كل الجولات، الى جانب استمرار دورها كشريك كامل ومحايد.

وبالإضافة لهذه المساجلة بين الطرفين الأمريكى والسورى، لوحظ وجود عدد من الرسائل الضمنية، الخاصة بأهمية اقدام دمشق على تقديم مبادرة تدفع الرأى العام الاسرائيلى للاستجابة لعملية الانسحاب مثل قيام الأسد بزيارة اسرائيل. وحيوية الاتصال المباشر مع اسرائيل، بمعنى تحييد الدور الأمريكى أو استبعاده كما حدث مع الأردن مؤخرا. ويلقى المطلب الاسرائيلى الأخير، تجاوبا من قبل الولايات المتحدة، باعتباره خطوة اكثر تقدما وأكثر قبولا.

واذا كانت جولة كلينتون الى المنطقة (زيارة ست دول) قد جرت لأسباب انتخابية ومحاولة لتحسين صورة الحزب الديمقراطى، فانها وضعت للولايات المتحدة مقعدا دائما حول مائدة المفاوضات السورية - الاسرائيلية. وهو مابخلاف العديد من التصورات التى ذهبت للتأكيد على أن نجاح الجمهوريين الأخير، قد وضع السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، محل تساؤل مقارنة بأى فترة ماضية. فالواضح ان عملية المراجعة التى يمكن أن تجريها الدبلوماسية الأمريكية قد تدفع فى أحد اتجاهين. اولهما استمرار الدور الأمريكى الحالى الأقرب لقناة اتصال. وثانيهما: تكثيف الدور الأمريكى فى محاولة لتحقيق مكسب خارجى يدعم موقف الادارة الأمريكية على الصعيد الداخلى بعد فشل سياستها الداخلية فى اجتذاب المواطن الأمريكى. ومن شأن هذا الدور، أن يدفع المسار نحو سيناريو جديد، يقوم فى مضمونه على الصفقة الكاملة.

ويبدو أن ملامح هذا السيناريو قد أخذت فى التبلور، باستنادها على مفهوم سوريا للسلام بان يكون شاملا، الى جانب اعطائه قدرا متعاظما لتوفير الحماية وتقليل مخاطر اضعاف قدرة اسرائيل على صد هجوم عسكرى مفاجىء، كما يحجب عن سوريا كذلك القدرة على تحقيق المباغتة. فاركان السيناريو المتوقع يهدف الى تطبيع كامل مقابل انسحاب كامل. ويقوم على ركائز ثلاث اساسية ومتلازمة هى: التسوية، الترتيبات الأمنية، الضمانات الدولية. ويعنى ذلك أن أمريكا ستسعى للعب دور الوسيط بالقدر الذى لا يخل بأمن اسرائيل ويوفر عملية اندماجها فى المنطقة. وهو ماأوضحه كلينتون عند زيارته لاسرائيل (فى اكتوبر الماضى) بقوله «أن مصلحة الولايات المتحدة تقتضى الحفاظ على أمن اسرائيل ورفع مستوى التعاون لمواجهة القدرة الدفاعية المتنامية فى العالم العربى». وأن حاجة اسرائيل لسلام شامل هى الأساس وراء التحرك الأمريكى، فالسلام الناقص يعطى الفرصة للاطراف الأصولية فى المنطقة أن تتغذى عليه.

لهذه الاسباب وغيرها، يتصور الامريكان ان التحفظات الاسرائيلية فى طريقها للحل بطريقة ستساعد الاسد على تحريك عملية السلام نحو تسوية اكبر واعمق من تلك التى شهدها المساربن الاردنى والفلسطينى. وتستند هذه الرؤية على تجنيب اسرائيل الافصاح عن سقفها التفاوضى بمعنى ان المسار السورى - الاسرائيلى، يمكن ان يشاهد تسوية مختلفة عن تلك التى حدثت مع الاردنيين او الفلسطينيين، لزوال ما قد يخيف اسرائيل بأن تصبح تسويتها من سوريا نموذجا للمسارات الاخرى.

ومما يشجع هذا الاتجاه، تفهم كل من الولايات المتحدة واسرائيل، اهمية انضمام سوريا لسلسلة اتفاقيات التسوية، وان كان الخلاف حول طبيعة السلام وبنيته، فمن الواضح ان المسار السورى - الاسرائيلى يخرج عما عداه من مسارات. وبالتالى يصبح الحل فى امكانية طرح صيغة جديدة يجد فيها السوريين حلا متميزا ودورا اقليميا.

آفاق المستقبل :

تشير المعطيات الثلاثة السابقة، الى وجود فجوات حقيقية بين مطالب السوريين واستعدادات الاسرائيليين، دون ان يعنى ذلك غياب آليات تحريك هذا المسار، وان كان مؤشر عودة كريستوفر الى الولايات المتحدة (٩٤/١٢/٨٦) من اسرائيل بدون العودة الى دمشق مرة اخرى قد عكس غياب الجديد او ما يستحق العودة، فانه يطرح كذلك نتيجتين، اولهما: الحرص الامريكى على استمرار دوره - وان كان بفاعلية اقل - كقناة اتصال ونجاحه فى تخفيض الحملات الاعلامية المتبادلة بين سوريا واسرائيل. وثانيهما: الاعلان عن عودة محادثات واشنطن الثنائية.

وبغض النظر عن مدى فاعلية تلك الآليات فى تحقيق تسوية او اتفاق سورى - اسرائيلى، فان الصورة الحالية تعكس الكثير من السلبيات على الموقع السورى. وبالتالى

يصبح الحديث عن افاق المستقبل، بأحد احتمالين هي تغير الموقف السورى او عزالها، امرا يفتقد للواقع فلاتزال سوريا تمتلك العديد من الاوراق التى تمكنها من التشبث «بسلام استراتيجى» او «سلام شجعان» كما تعلن دائما. ولكى تتضح هذه الرؤية، يمكن ان نرصد التالى :

١ ـ ربط المسارين السورى واللبنانى معا، فهذا الارتباط يطرح قضايا الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان والوجود العسكرى السورى فى لبنان، ونشاط حزب الله وبعض فصائل المقاومة، وفى هذا الاطار يمكن الوقوف أمام اتجاهين فى اسرائيل ينظران الى هذا الربط احدهما يعتبره امرا سلبيا ويدعو الى عودة كل دولة الى حدودها، فهو لا يريد سوريا قوية. اما التيار الآخر فينظر الى لبنان على كونها مستنقع لا يمكنهم ضمان الامن فى الجنوب، وان سوريا اقدر الاشخاص على ضبط هذا الامن. ولاسيما بالنسبة لوضع حزب الله. ويعبر رابين على هذا التيار الاخير، بقوله انه لن يعارض وجودا عسكريا سوريا فى لبنان بعد اتفاق السلام، وفى نفس الاتجاه يذهب شيمون بيريز بقوله ان سلسلة الهجمات التى جرت على الحدود مع لبنان فى الآونة الاخيرةانتهت ونشعر بأنه لابد وان يكون هناك اسهام سورى فى هذا الامر. بهذه الرؤية حرصت اسرائيل على عدم تصعيد عملية الربط بين المسارين او محاولة ضرب التفاهم الكامل بين دمشق وبيروت فى هذا المجال. ومن الملاحظ ان مبادرة الرئيس اللبنانى الهراوى، بتشكيل لجنة عسكرية اسرائيلية ـ لبنانية، لبحث توقيت الانسحاب الاسرائيلى، قد جاءت بتنسيق مع سوريا وفى اعقاب زيارة كلينتون لسوريا، ومع رفض رابين لهذا المقترح، ومطالبته بضمان سورى لهذه المبادرة، يظهر الحرص الاسرائيلى على استمرار الربط بين لبنان وسوريا.

٢ ـ تحسن العلاقات السورية ـ الاوروبية، كما يوضحه القرار الاوروبى الخاص، برفع الحظر عن امدادها بالسلاح، وهو القرار الذى سعت اسرائيل بكل قوة للحيلولة دون صدوره.

٣ ـ تدخل عدد من الاطراف الدولية، كأطراف للوساطة مثل اليونان بتقديمها لمبادرة تقوم على انشاء كيان اقليمى للامن فى منطقة الشرق الاوسط مع حفظ التسليح وجعل المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل. فى نفس الوقت اعلنت روسيا عن استعادة علاقاتها الطيبة مع سوريا، كما اعلن اندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسى عن اهمية الدور الروسى فى المنطقة باعتباره احد راعيا عملية السلام. وانه لا سلام فى المنطقة بدون سوريا. وبطبيعة الحال يمثل استمرار الدور المصرى سواء فى لقاءات القمة التى جمعت الرئيس مبارك مع كل من كلينتون ورابين (فى طابا) والاسد او على مستوى اقل (وزير الخارجية) دعما حقيقيا للموقف السورى، وذلك من خلال تأكيدها الدائم على مشروعية المطالب السورية، ودفع الجانب الامريكى على اعطاء مزيد من الاهتمام للمسار السورى وتقريب وجهات نظر طرفيه.

تمثل النقاط السابقة، بالاضافة لمجموعة اخرى من الدوافع الخاصة بمكانة سوريا الاقليمية. مجموعة من الاوراق التى تحول دون انهيار الموقف السورى او وصوله الى درجة اليأس من تحقيق سلام عادل. فلاشك ان اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية كاملة بين سوريا واسرائيل تعد اغراء كاف للجانبين الاسرائيلى والامريكى لاستمرار محاولات استمالة الجانب السورى والضغط عليه كما ان الصورة الحالية لا تعنى ان ظروف ومعادلات بناء السلام فى المنطقة، قد مالت نهائيا لصالح اسرائيل، فلاشك ان هناك عدد من المجريات والاحداث الراهنة هى لصالح اسرائيل. ولكن تبقى قضية السلام العادل الكفيل بتحقيق الاستقرار، دافعا ومحفزا للدبلوماسية السورية والعربية للعمل على اعادة التوازن لمجمل التفاعلات ولاسيما مع ادراك اطرافه، ان السلام فى هذا المسار سيوضح الكثير من طبيعة المنطقة وصراعاتها.

وعلى اية حال، فان الدلالة الاكثر بروزا على هذا المسار، أن عوامل التأثير السلبية على الموقف السورى رغم كثرتها وتأثيراتها، إلا أن محتوى السلام القوى الذى يوفره للمنطقة تحول دون تجاوزه . □



الاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية : رؤى وإشكاليات مختلفة

أحمد ناجى قمحة

خطوة جديدة على طريق تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط، تمثلت فى توقيع اتفاقية السلام الأردنية - الاسرائيلية وذلك فى السادس والعشرين من أكتوبر ١٩٩٤. وقد جاءت هذه الاتفاقية التى تعتبر الاتفاقية الثانية بعد الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية، لتنهى حالة الصراع بين الأردن واسرائيل والذى استمر لفترة طويلة اقتربت من ٤٧ عاما.

أحداث ماقبل الاتفاقية :

بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى، توقع كثير من المراقبين أن تكون الأردن هى أقرب الدول المشتركة فى مؤتمر مدريد من بلورة اتفاقية للسلام مع اسرائيل. وبالفعل نجد ان المفاوضين الأردنيين والاسرائيليين قد باشروا عقد العديد من جولات المفاوضات. وقد كانت كل الدلائل تشير الى اقتراب مفاوضى كلا البلدين من الاتفاق على العديد من النقاط الأساسية، خاصة بعد الاعلان عن «اتفاق واشنطن» الذى وقعه العاهل الأردنى الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق رابين فى ٢٥ يوليو ١٩٩٤ والذى يقضى باعلان انهاء حالة الحرب بين البلدين. وقد ترتب على هذا الاتفاق الاعلان فور توقيعه عن فتح الحدود بين البلدين فى منطقة إيلات أمام المواطنين من الدول الأخرى وتقرر أن يفتح معبر آخر فى الشمال خلال شهر أكتوبر الماضى «وان تأجل افتتاحه لاعتبارات فنية». كذلك فقد ترتب على الاتفاق، انتظام وفاعلية جولات المفاوضات الثنائية التى تعقد بين الجانبين ووجود مساحة كبيرة من التراضى والاتفاق بل والاستعداد للتنازل عند مفاوضى الجانبين. وهذا ماحدا بالكثير من المراقبين الى توقع التوصل الى اتفاقية سلام بين الجانبين فى أواخر ١٩٩٤ أو أوائل ١٩٩٥.

وجاء شهر أكتوبر ١٩٩٤، ليشهد محاولات جادة من الطرفين لكسر حاجز الحذر والخوف وعدم الثقة. وأتت الزيارة الثانية لرئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز لعمان على قمة هذه المحاولات. وقد أسفرت هذه الزيارة عن توقيع اتفاقية السلام بالأحرف الأولى بين البلدين فى السابع عشر من أكتوبر ١٩٩٤ وذلك تمهيدا لتوقيعها بشكل نهائى بعد أن تصدق عليها السلطات التنفيذية والتشريعية فى البلدين.

ويبقى أن نشير هنا الى أن المؤشرات حتى ولو كانت تشير الى اقتراب التوصل لاتفاق السلام بين الجانبين، إلا أن الاعلان عن الاتفاق فى هذا الوقت يدل - وكما رأى كثير من المراقبين - على أن هناك أسبابا لدى الجانبين أو لدى أحدهما قضت بالاسراع فى هذا التوقيع. ولعل ذلك

ماتاكد حيث أن أيا من المجتمعين الأردنى والاسرائيلي، لم يكن مهيئا لتقبل هذا الاتفاق، حيث عارضه المجتمع الاسرائيلى على اعتبار انه تنازل جديد تقدمه الحكومة الحالية للعرب وسيضر مباشرة بمصالح المزارعين الاسرائيليين الذين لهم حقول فى مناطق يطالب الأردن بالسيادة عليها، فى حين أن المعارضين فى المجتمع الأردنى رأوا أن الاتفاق قد قفز فوق كل الثوابت وتجاوز كل الخطوط الحمراء بحيث لن يتمكن من أن يمحى ذاكرة صراعية عمرها يقترب من الخمسين عاما.

رؤية لمضمون الاتفاقية :

على الرغم من مظاهر المعارضة للاتفاق فى البلدين، إلا أننا نجد أن اصرارا قويا لدى البلدين أدى الى التوقيع على الاتفاقية بشكل نهائى فى احتفال كبير جرى بوادى عربه فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤. وقد وقعت الأردن على الاتفاقية حتى قبل أن تعرضها على مجلس النواب، وقد وقع على الاتفاقية من الجانب الأردنى د. عبدالسلام المجالى رئيس الوزراء ومن الجانب الاسرائيلى اسحاق رابين رئيس الوزراء، بالاضافة الى الرئيس الأمريكى كلينتون الذى أضاف توقيعه كشاهد على الاتفاقية.

وقد جاءت نصوص الاتفاقية فى ثلاثين مادة، مع مقدمة تشير الى «أن حكومة البلدين تهدفان الى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل فى الشرق الأوسط والمبنى على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بكل جوانبهما، كما تأخذان بعين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحرية والعدل والمساواة واحترام حقوق الانسان الأساسية متخطين بذلك الحواجز النفسية ومعززين للكرامة الانسانية». واذا كانت الاتفاقية كما ارتأها كلا الطرفين تسعى الى تحقيق السلام وزيادة فاعلية التعاون الاقتصادى فى المنطقة، إلا أن هناك الكثير من بنود ومواد هذه الاتفاقية تثير الاشكاليات التالية:

أولا بالنسبة لاشكالية ترسيم الحدود :

فى البداية، ينبغى أن نشير الى أن الاتفاقية قد نجحت فى ترسيم حدود لاسرائيل من الجبهة الشرقية وذلك للمرة الثانية بعد أن نجحت الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية فى تحديد الجبهة الجنوب غربية لحدود اسرائيل. ولكن يبدو أن الحرص الأردنى على ترسيم الحدود الدولية كما تقررت على ترسيم عهد الانتداب، لم يؤد غرضه كاملا، فثمة حديث متداول خارج المعاهدة عن تأجير لأراضى أردنية، وحديث أخر فى نص الاتفاقية «بند٨ مادة٣» عن «حقوق امتلاك اسرائيلية خاصة فى منطقة الباقورة/ نهاريم» الواقعة جنوب البحر الميت والتى تقدر مساحتها بنحو ٨٠٠كم مربع، كما توجد بالاتفاقية احالة خاصة بهذه المنطقة فى الملحق ١/ب. واذا كان الأردن قد نفى انه قبل بمبدأ التأجير، لكن ان صح هذا الزعم فان الخشية واردة أن تسعى اسرائيل الى القياس على هذه الحالة فى أراضى عربية محتلة أخرى. واذا كانت اسرائيل تعترف فى نص المعاهدة بأن المنطقة المشار اليها هى «تحت السيادة الأردنية» فلا يبقى بعد ذلك سوى أن يسعى المفاوض الأردنى الى تحقيق ذلك. خاصة وان المفاوض الاسرائيلى سيضع فى اعتباره الأهمية الاقتصادية لتلك المنطقة بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية فى وادى عربه ولايبقى ماسبق هو كل الاشكاليات التى تعترض ترسيم الحدود، ولكن ينبغى أن نشير الى أن الاتفاقية قد ارجأت التفاهم على قضايا معلقة مثل أن ترسيم الحدود والحدود البحرية فى خليج العقبة، ينبغى ان يتم فى خلال تسعة أشهر من التوقيع.

ثانيا : بالنسبة للرؤية الاسرائيلية للتعاون فى المنطقة : -

أكدت المادة (٤) والمادة (٧) من هذه الاتفاقية استكمال والتأكيد على الرؤية الاسرائيلية للمنطقة والتى ظهرت فى إتفاق الحكم الذاتى الموقع فى اوسلو فى نهاية العام الماضى. فالتسوية والسلام لا يعينان اسرائيل فى ان يتمامع كل بلد على حدة (فلسطين - الاردن) وانما ينبغى أن يتم تجاوز هذه المصالح الجزئية الى مجال اوسع وهو التعاون الاقليمى فى المياه والأمن والاقتصاد والنقل والسياحة والطاقة والبيئة. ومن ثم نجد ان اعادة (٤) فى الاتفاقية تنص على ان البلدين «يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما فى مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة. وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمى من الشراكة فى السلام.. ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام فى الشرق الأوسط. وهذا ما يعنى التأكيد نحو الشرق أوسطية حسب البرنامج والمشروع الاسرائيلى. ويتأكد ما سبق فى المادة (٧)، حيث تنص الاتفاقية بوضوح على إنهاء المقاطعات الاقتصادية، وعلى التعاون فى مجال إنهاء المقاطعات «ضد أحدهما من أطراف ثالثة»، وعلى تعزيز «علاقات الجوار الاقتصادية مع اطراف إقليمية أخرى». ما سبق يعنى ان الامر برمته يسير وفق الرؤية الاسرائيلية والتى طرحها شيمون بيريز فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» والذى أكد فيه على أننا نعيش فى «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة».

ثالثا: بالنسبة لاشكالية الامن فى المنطقة :

نجد ان (البند ٧ من المادة ٤) من الاتفاقية قد نص على «ايجاد منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية أو غير التقليدية فى الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة والتوفيق والنيات الحسنة». فاذا كان المقصود بذلك الموافقة الاسرائيلية الضمنية على إزالة الأسلحة النووية، فانها بذلك تكون قد مضت فى نفس الطريق العربى المعلن والذى تجسده المبادرة المصرية لاعلان منطقة الشرق

الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها الاسلحة النووية، ولا يبقى على اسرائيل الآن سوى الاعلان عن ذلك صراحة. واذا كانت الاتفاقية قد نجحت فى بلورة الفكرة السابقة فان المادة (٤) قد انهت من خلال بنودها المختلفة أية محاولة أو إطلالة لتنشيط العمل العسكرى العربى من خلال الجبهة الاردنية الشرقية، وذلك فى محاولة إسرائيلية ناجحة لمنع التهديد الذى قد يأتى لها من العراق عبر الأردن وذلك حتى لا يجتاح إسرائيل أى قلق من هذه الناحية كما حدث فى نهاية الثمانينيات واوائل التسعينيات. كذلك نجد ان الفقرة ب من البند الخامس للمادة الرابعة والتى تنص على: «من دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأى وبالتنظيم ينبغى إتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أى منظمة أو بنيتها الأساسية فى اراضيها اذا كانت تهدد الطرف الأخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله». تثير التساؤل حول ما إذا كان يمكن ان تطبق اسرائيل ذلك مع الاجنحة المتطرفة لديها فكريا ومعنويا وماديا. وذلك مثلما تسعى اسرائيل إلى تقييد نفس الاجنحة المتطرفة العربية. بعبارة اخرى، ما هو الوضع اذا نجحت الدول العربية فى تقييد الاجنحة المتطرفة لديها وفشلت اسرائيل فى ذلك؟

رابعا: بالنسبة لمشكلة النازحين واللاجئين فى المنطقة :

إذا كانت الاتفاقية قد نصت فى آخر البند الثانى من المادة الثامنة على العمل «من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة وذلك للتعاون فى مضمار المساعدة على توطينهم»، فان قراءة متأنية لهذه المادة (٨) تشير الى أن مشكلة اللاجئين والنازحين قد إعتبرت مشكلة بشرية انسانية تحل فى إطار رباعى يضم مصر والفلسطينيين، على ان تحل اشكالية اللاجئين فى إطار مفاوضات متعددة الاطراف. وفى هذا الاطار، اكد (البند ٦ من المادة ٢) على «ان تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلبا على الطرف الاخر ينبغى الا يسمح بها». وتعطى البنود والمواد السابقة ايحاءا بأن هذه الاشكالية ستظل قائمة ولفترة طويلة قادمة، خاصة فى ظل احتمال تصاعد الخلافات الاردنية ـ الفلسطينية.

خامسا: بالنسبة لاشكالية القدس :

جاءت اتفاقية السلام الاردنية ـ الإسرائيلية لتفجر صراعا فلسطينيا ـ اردنيا) حول مدينة القدس. فقد نصت المادة ٩ والخاصة بالاماكن ذات الاهمية التاريخية والدينية، فى البند الثانى منها على «أن اسرائيل تحترم الدور الحالى الخاص للمملكة الاردنية الهاشمية فى الاماكن الاسلامية المقدسة فى القدس وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائى ستولى إسرائيل اولوية كبرى للدور الاردنى التاريخى فى هذه الأماكن». ونص هذه المادة، يؤكد أن الدولتين لم يلتفتا إلى الاحتجاجات الفلسطينية منذ أن تم الاعلان عن هذا التوجه فى «اتفاق واشنطن» فى ٢٥ يوليو ١٩٩٤. واذا كان الموقف الاسرائيلى له ما يبرره، حيث أن اسرائيل هى المستفيد الوحيد من دخول فلسطين والاردن فى جدال وصراع حول أحقية ايهما فى السيادة على المقدسات الاسلامية فى حين تبقى هى فى طريقها لتهويد القدس. فان الموقف الأردنى من هذه القضية يثير تساؤلات حول جدية توحيد المواقف العربية فى المفاوضات. وقد وصل الأمر بعد وفاة مفتى القدس (سليمان الجعبري) إلى أن عين كلا الطرفين الأردنى والفلسطينى مفتيا خاصا به، بل أن العاهل الأردنى قد إنسحب من مؤتمر القمة السابع لمؤتمر منظمة الدول الاسلامية والذى ايد الحق الفلسطينى فى رعاية المقدسات الاسلامية فى القدس. ويبقى على الدول العربية الا تنساق وراء المخطط الإسرائيلى الذى يهدف إلى تضييع المسؤولية فى موضوع القدس وإفتعال أزمة عربية ـ عربية من خلال مفاوضاتها مع الطرفين الاردنى والفلسطينى.

إذا كانت الاشكاليات السابقة هى نموذج لما تتضمنه الاتفاقية من أوجه القصور، فيبقى ان الاتفاقية تمثل اشكالية خاصة داخل المجتمع الاردني، حيث لاقت الاتفاقية معارضة شديدة من أحزاب المعارضة الاردنية، وأدى ذلك فى النهاية الى تشكيل «جبهة العمل الاسلامي» تتحدث باسم ثمانية أحزاب أردنية معارضة (يسارية، قومية، اسلامية). وقد صوت ممثلو هذه الأحزاب فى مجلس النواب (١٩) نائبا ضد إحالة الاتفاقية إلى لجنة الشئون الخارجية بالمجلس لاقرارها، ولكن كانت أغلبية الاصوات مع الحكومة، وهذا ما ادى إلى إحالة الاتفاقية الى اللجنة وتم إقرارها. وقد طالب ممثلو هذه الاحزاب الحكومة بضرورة الاحتكام الى الاستفتاء الشعبى حيث سيتأكد الرفض الشعبى لهذه الاتفاقية التى تلحق ضررا كبيرا بالاردن وبالوطن العربي. واذا كان هذا هو موقف المعارضة الأردنية، فاننا نجد أن الحكومة الاردنية تسير فى تنفيذ بنود الاتفاقية، حيث أكد الأردن أنه لن يشارك فى إجتماعات مكتب مقاطعة اسرائيل التابع للجامعة العربية خاصة وأن هذا يتناقض مع الاتفاقية الاردنية الاسرائيلية. وأكد الاردن أن المقاطعة العربية قد انتهت من الناحية العملية بعد مواقف العديد من الدول العربية فى هذا المجال، واكد الاردن أنه سبق وطرح فكرة إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل خلال اجتماعات الدورة السابقة لمجلس الجامعة العربية.

أما عن الرؤى العربية للاتفاقية، فالجدير بالذكر أن العراق قد أعلن عن رفضه لها فى حين تحفظت كل من سوريا ولبنان وليبيا وفلسطين على بعض النقاط الواردة فى الاتفاقية. هذا فى الوقت الذى أجمعت فيه باقى الدول العربية على أن الاتفاقية التى أنهت ٤٧ عاما من العداء بين الأردن وإسرائيل تمثل خطوة نحو تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط.

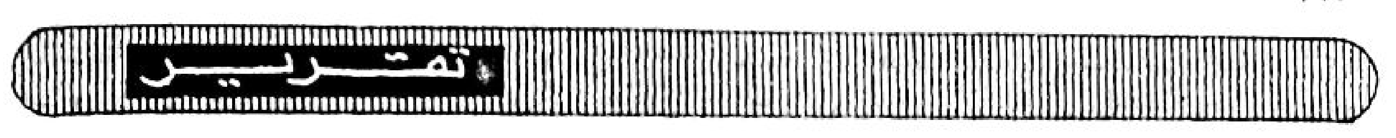
وفى إسرائيل، على الرغم من المعارضة السابق الاشارة

إليها، فإننا نجد أن الكنيست الإسرائيلي في حضور ١١٤ نائبا من اصل النواب الـ ١٢٠ قد وافق على الاتفاقية باغلبية ١٠٥ أصوات في حين عارضها ٣ نواب وإمتنع ٦ أخرون عن التصويت. وقد أعلن رحبعام زئيفي النائب عن حزب موليديت المتشدد رفضه للاتفاقية على إعتبار «انها إتفاقية إستسلام تحفل بالتنازلات كما لو أن إسرائيل خسرت الحرب». وفي حين صوت تكتل ليكود بالموافقة على الاتفاقية فاننا نجد ان اريل شارون أحد ابرز قادته قد إمتنع عن التصويت إحتجاجا على الفقرة التي تؤكد على دور تاريخي للاردن في إدارة المقدسات الاسلامية في القدس.

أما المجتمع الدولي، فنجد أن الامم المتحدة قد اعلنت عن ترحيبها بهذه الاتفاقية وأملها في أن يتم استكمال مسارات السلام الاخرى في المنطقة حتى يتحقق السلام الشامل والعادل وكذلك كان حال باقي الدول الأوربية والاسيوية الكبرى، بل أن الجماعة الاوربية أعلنت عن إستعدادها لمد مساعدات إقتصادية هائلة إلى الأردن للعمل على تحقيق الاستقرار والسلام. هذا وقد رحبت اندونيسيا التي تراس حاليا حركة عدم الانحياز بمعاهدة السلام الاردنية ـ الاسرائيلية واضافت انها تأمل أن تدفع الاتفاقية كل الاطراف في «المشكلة العربية ـ الاسرائيلية» نحو تسوية سلمية شاملة.

وإذا كانت معظم الرؤى تجمع على تأييد الاتفاقية، فيبقى ان نشير الى أن الاتفاقية قد أضعفت من موقف المفاوض السورى بدلا من ان تدعمه، كما خرقت القدرة الفلسطينية على التفاوض بحيث اصبح عليها ان تفاوض مع طرفين إسرائيل والأردن، وكذلك نجد أن هذه الاتفاقية قد خرقت إتفاق أوسلو بمنحها الأردن دورا في القدس. وبالتالي يتاكد لنا مما سبق أن الاستراتيجية الإسرائيلية في المفاوضات قد نجحت تماما في تحقيق أهدافها، في حين إستمر تغييب محاولة خلق تنسيق موحد وليس إستراتيجية عربية موحدة في المفاوضات . ☐





مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى



محمود حسين جمعه

عشية دخولها مناطق الحكم الذاتى فى غزة واريحا، فى مايو ١٩٩٤، ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية تركة محملة بالأعباء على مختلف الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا... وكان عليها ان تتعامل مع كل هذه المعطيات بما يكرس الهوية الفلسطينية الذاتية، ويحقق أقصى قدر من المنافع للمواطنين الفلسطينيين الذين عانوا كثيراً طيلة فترة حكم الاحتلال الاسرائيلى، ومن ثم فانه من قبيل الظلم البين أن تطالب هذه السلطة بتحقيق انجازات سريعة خاصة على الصعيد الاقتصادى، ومطالبتها بتحقيق الاستقلال الكامل عن الاقتصاد الاسرائيلى دفعة واحدة، حيث يتطلب الأمر وجود رؤية اقتصادية واضحة المعالم تعتمد على النهج التدريجى فى إعادة الحياة الى اقتصاد كاد ان يصل الى مرحلة العدم، حيث وقع أسيراً للاقتصاد الاسرائيلى.

ومن ثم، فان ثمة عدداً من البدائل والخيارات المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطينى تمثل فرصاً للخروج من دائرة التحديات التى تحيط بوجوده واستقلاله، وسوف يتحدد مستقبل الاقتصاد الفلسطينى فى علاقته بالاقتصاد الاسرائيلى فى ضوء أخذه بأى من هذه البدائل والخيارات، وكذلك حله لعدد من المعضلات التى تحول دون انطلاق مسيرة الاقتصاد الفلسطينى.

أولاً: الاوضاع الحالية للاقتصاد الفلسطينى فى مناطق الحكم الذاتى:

منذ بدء مسيرة الحكم الذاتى الفلسطينى فى قطاع غزة ومنطقة أريحا، عانى الفلسطينيون كثيراً من جراء الاوضاع الاقتصادية المتدهورة. والتى تمثلت فى انخفاض حاد فى مستوى المعيشة، وارتفاع جنونى لاسعار السلع والخدمات، وكذا تزايد أعداد السكان ومعدلات النمو السكانى المرتفع، وتزايد اعداد جيوش البطالة ضمن صفوف العمال الفلسطينيين بسبب تكرار حالات الطرد والايقاف عن العمل للعمال الفلسطينيين الذين يعملون فى اسرائيل فضلاً عن تكرار اغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزلهما عن بقية الاراضى، الأمر الذى يعوق دخول العمال الفلسطينيين الى مواقع عملهم.

وعلى صعيد الاوضاع الاقتصادية فى قطاع غزة - وهو يمثل الجزء الاكبر من مناطق الحكم الذاتى فى هذه المرحلة الانتقالية - فان السلطات الاسرائيلية قد سارعت الى تسليم القطاع لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى بعد اقل من تسعة أشهر من توقيع اعلان المبادىء الفلسطينى - الاسرائيلى فى واشنطن فى (١٣ سبتمبر ١٩٩٣)، وذلك لأن اسرائيل لم تستطع ترويض هذا القطاع طوال ٢٧ عاماً من احتلالها العسكرى له، وعملت خلالها على تحويل

القطاع الى مخيم اعتقالات وكان أشبه مايكون بثكنة عسكرية، ومارست أعتى انواع الإبادة على كافة المستويات الاجتماعية والصحية والبيئية، وعملت على تحطيم البنية الأساسية والمرافق العامة فى القطاع من مياه وكهرباء وطرقات وسكن، وتعطيل تطوير هذه البنى التحتيه لتلبى احتياجات ومتطلبات الفلسطينيين الحياتيه، ودأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلى على امتصاص الموارد الزراعية والمائية فى غزة، وأصبح الواقع الاقتصادى فى غزة هو مزيج من اكتظاظ سكانى يختنق انتاجياً ومعيشياً وصحياً وتعليمياً، وتحكم حركته قوانين حظر واغلاق من قبل سلطات الاحتلال، التى خططت لجعل مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى، مجرد إدارة ذاتية محدودة الصلاحيات، لاتفضى الى صلاحيات تقود الى الاستقلال السياسى، وعملت اسرائيل على اتخاذ اجراءات من شأنها الحاق الاقتصاد الفلسطينى فى هذه المناطق باقتصاد اسرائيل، وتحويل الاول الى جسر لتغلغل الثانى فى العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط.

وقد اورد التقرير الاقتصادى العربى الموحد للعام ١٩٩٣ عدداً من الحقائق تلخص الواقع الاقتصادى الفلسطينى الحالى وهى:

أ. ارتفاع معدل النمو السكانى فى الاراضى المحتلة باكثر من ٥.١٪ حيث وصل عدد سكان الاراضى المحتلة عام ١٩٩١ الى ٦٨٣.١ مليون نسمة.

ب - تقدر القوى العاملة الفلسطينية فى اسرائيل والاراضى المحتلة بحوالى ٢٩٦.٥ الف عامل، أى بنسبة تصل الى ١٧٪ من اجمالى عدد السكان، يعمل ٦٦٪ من تلك العمالة فى الاقتصاد المحلى و ٣٤٪ يعملون فى اسرائيل.

جـ - ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف العمال الفلسطينيين وقد تجاوزت ٤٠٪ من القوى العاملة الفلسطينية

د - استمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى نزع ملكية الاراضى الفلسطينية من اصحابها الشرعيين، حيث نزعت اسرائيل ملكية حوالى ٦٧٪ من اراضى الضفة الغربية و ٤٠٪ من اراضى غزة حتى نهاية عام ١٩٩١، وخصصت ٦٥٪ من هذه الاراضى المصادرة لاقامة المستوطنات الاسرائيلية عليها وتحويل بقية الاراضى الى مناطق عسكرية

هـ - قيام اسرائيل باستنزاف حوالى ٧٠٪ من مجموع موارد المياه فى الاراضى المحتلة التى تقدر بنحو ٧٦٠ مليون متر مكعب سنويا الامر الذى ادى الى عدم كفاية المياه لتلبية الاحتياجات الفلسطينية المتزايدة.

و - حدوث خلل هيكلى فى البنية الاقتصادية الفلسطينية خاصة فى شقها الزراعى، حيث تناقصت مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الى ١٨.٣٪ (عام ١٩٨٩) واستمرت فى التناقص فى السنوات الأخيرة بسبب الاحوال الجوية غير المواتية والتى اتلفت جزءاً كبيراً من المنتجات الزراعية، فلم تتجاوز مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى اكثر من ٧.٥٪ (عام ١٩٩٠)، كما اغلقت كثير من المؤسسات الفلسطينية الصناعية أبوابها فى العامين الماضيين بعد أن فقدت السوق الخاص بها بسبب المنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الاسرائيلية.

وهكذا فقد تسلمت سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ادارة الأمور فى غزة وأريحا وهى شبه محطمه، وكان عليها ان تبدأ فى مواجهه واقع اقتصادى متردى، بسبب سياسات الاحتلال الاسرائيلى القسرية ازاء الانشطة الاقتصادية فى هذه المناطق، وبسبب افتقار السلطة الوطنية الفلسطينية الى اهداف اقتصادية محددة ورؤية شاملة، واصبح لزاماً عليها ان تحدد مساراً جديداً للتنمية الاقتصادية يقوم على أسس صحيحه ومستقرة وسياسات وتدابير ملائمة وتوفير احتياجات التنمية فى هذه المناطق التى تقدر بنحو ١٢ مليار دولار.

ثانياً: التحديات التى تواجه الاقتصاد الفلسطينى :

١. تحديات هيكلية داخلية :

وتتمثل هذه التحديات فى تحطم البنية الاساسية فى مناطق الحكم الذاتى، وتاكل المرافق العامة وتزايد المشكلات الاقتصادية فى هذه المناطق بسبب الاغلاق المتكرر للحدود، وتأخر بل وندرة الاستثمارات الخارجية نتيجة لعدم قدرة البنية التحتيه على استيعاب وجذب هذه الاستثمارات ورؤوس الاموال لاقامة مشروعات فى مناطق الحكم الذاتى، وهذا أدى بدوره الى حدوث حالة انكماش اقتصادى تمثل فى انخفاض الناتج المحلى فى الضفة الغربية الى الثلث وفى غزة الى النصف، وارتفاع نسبة البطالة الى نحو ٧٥٪ من القوى العاملة فى قطاع غزة، ويضاف الى هذه المجموعة من الأسباب، عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن التحرك بسرعة لوضع الأطر السياسية والقانونية والمالية والادارية التى تمكن من اعطاء دفعه للاستثمارات وتنشيطها.

وعلى مدى اكثر من ٢٥ عاماً كانت الاراضى المحتلة مهمله، وادى انعدام الاستقرار والامن الى التأثير سلباً على البنية الأساسية ومستويات الخبرة الفنية فى البلاد، كما ادى عدم وجود مؤسسات مالية الى زيادة حالة الركود الاقتصادى، ويمكن القول ان قطاع غزة يعد اكثر المناطق دماراً فى البنية التحتيه نظراً لانه كان معقل الانتفاضة الفلسطينية، ومن ثم تعرض لاعتداءات اسرائيلية شرسه ادت الى هدم المرافق والمنازل والمصانع بها.

٢. تحديات خارجية: وهى تنقسم الى :

أ - سياسات واجراءات اسرائيلية ترمى الى احتواء الاقتصاد الفلسطينى :

حيث لم يحل توقيع اتفاق اعلان المبادىء الفلسطينى - الاسرائيلى، دون استمرار اسرائيل فى اتباع نفس

سياساتها الاقتصادية الرامية الى فرض قيود شديدة لتعطيل نمو اقتصاد مناطق الحكم الذاتى واحتوائها، ويمكن رصد اهم هذه الاجراءات فى:

قيام اسرائيل بمصادرة ثلثى اراضى الضفة الغربية، وثلث اراضى قطاع غزة، مما أدى الى تقليص مساحة الاراضى الزراعية التى يزرعها الفلسطينيون.

تحويل جزء من نهر الاردن لتستهلك المياه التى يجلبها، ومنع الفلسطينيين من استغلال الابار الارتوازيه فى باطن الارض فى قطاع غزة.

فرض قيود على انواع المحاصيل الزراعية وكمياتها، وعلى وسائل التكنولوجيا الزراعية العصرية، وتسهيلات التدريب عليها، مما أدى الى تدنى حصة الانتاج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى.

الحد من كميات رؤوس الاموال، التى ترصد وتخصص للتنمية الاقتصادية فى اراضى الحكم الذاتى، من خلال الحد من الاعتمادات الحكومية المصرفية والحد من الاستثمارات والمعونات الخارجية.

عدم السماح بالموافقة على اقامة مشروعات اقتصادية فلسطينية، وقد اضطر اصحاب المشروعات التى وافقت اسرائيل عليها، الى الانتظار سنوات حتى يحصلوا على تراخيص اسرائيلية رسمية لمزاولة نشاط هذه المشروعات.

عدم تخصيص اموال الضرائب التى كانت تحصلها من الفلسطينيين، لتمويل موازنة التنمية الاقتصادية الفلسطينية فى اراضى الحكم الذاتى، بل حولت هذه الضرائب والرسوم الى موازنتها الخاصة.

فرض سياسات حظر التجول فى انحاء مناطق الحكم الذاتى، مما أدى الى منع ١٢٠ الف عامل فلسطينى يعملون فى اسرائيل من دخولها، وهو ما كان يرتب خسائر تقدر بمليونى دولار يوميا، وادى الى ارتفاع نسبة البطالة فى هذه المناطق.

تقييد حجم التجارة الفلسطينية، معها من خلال فرض رسوم كبيرة، واخضاع المحاصيل الفلسطينية المعدة للتصدير «لتفتيش أمنى دقيق» يتكلف اموالاً طائلة ويؤدى الى فساد هذه المحاصيل واتلافها.

لقد أدت هذه الاجراءات الاسرائيلية وغيرها الى تراجع التنمية فى الاراضى الفلسطينية وتمخضت عن حرمان المواطن الفلسطينى من ملكية وسائل الانتاج واضطراره الى العمل «كعمال مهاجرين» داخل اسرائيل، مما يفقد هؤلاء العمال والأمن الوظيفى لهم ويؤدى بهم الى تقبل أجور متدنية للغاية ومما زاد الأمر سوءاً، ما تضمنه الاتفاق الاقتصادى الاسرائيلى - الفلسطينى من نصوص كرست عددا من الحقائق وأهمها:

محاولة السلطات الاسرائيلية ربط مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى باسرائيل، والحفاظ على التبعية الاقتصادية القائمة من خلال محاربة أى محاولات للاستقلال الاقتصادى او تقليل الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلى من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

محاولة اسرائيل ابعاد مناطق الحكم الذاتى عن العمق الاستراتيجى لها، وهى الدول العربية، من خلال ربط أى تعاون فلسطينى مع الاقطار العربية بتعاون اسرائيل مع هذه الاقطار.

اصرار اسرائيل على ترك هامش ضيق للحركة الفلسطينية فى قطاعات الصناعة والتنمية البشرية ومجالات البحث العلمى والتكنولوجى من خلال فرض التعاون معها عن طريق مراكز البحوث المشتركة والمشروعات المشتركة.

غموض كثير من نصوص الاتفاق الاقتصادى الفلسطينى - الاسرائيلى (٢٩ ابرايل ١٩٩٤)، ومن ثم فان التأويل استخدم لصالح الطرف الاقوى فى العلاقة وهو اسرائيل.

اصرار اسرائيل على انشاء لجنة اقتصادية فلسطينية - اسرائيلية مشتركة، للبت فى مشروعات عديدة بهدف ربط عملية التنمية فى مناطق الحكم الذاتى باسرائيل والحيلولة دون استقلالية الاقتصاد الفلسطينى.

ب - فشل آلية المساعدات الدولية :

أعقب توقيع اتفاق اعلان المبادىء الفلسطينى - الاسرائيلى فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، انعقاد الاجتماع الاول للدول المانحه فى واشنطن فى اكتوبر ١٩٩٣، وتمخض هذا الاجتماع عن تقديم «وعود بمساعدات» تتجاوز قيمتها مليونى دولار الى الاراضى المحتلة، وقد ضم الاجتماع الاعضاء السبعة المانحين وهم «النرويج - السعودية - كندا - روسيا - اليابان - الولايات المتحدة - ممثل عن المجموعة الاوربية» فضلاً عن ممثلين عن كل من «منظمة التحرير الفلسطينية - اسرائيل - مصر - الاردن - تونس - الأمم المتحدة - البنك الدولى».

الا انه وبعد مرور مايزيد على العام ونصف العام على عقد هذا الاجتماع، تبخرت هذه الوعود ولم تف الدول المانحة الا بالنذر اليسير (اقل من ١٠٪) من التزاماتها والمساعدات التى وعدت بها.

كما أن ماتلقته السلطة الوطنية الفلسطينية من مساعدات ومنح اقتصادية لم يتم عبر آلية المساعدات الدولية من جانب الدول المانحة، لكنها تمت عبر قنوات وأطر ثنائية من خلال اتفاقات ثنائية توصلت اليها السلطة الوطنية الفلسطينية بعد محادثات شاقة مع كل دولة على حدة، ومن بين هذه الدول اليابان التى قدمت منحا لاقامة مناطق سكنية فى قطاع غزة لتسكين قوات الشرطة الفلسطينية وأسرهم، وألمانيا، والصين..

وقد ثبت فشل مجموعة الدول المانحة كآلية مناسبة لتدعيم الكيان الفلسطينى الوليد ودعمه اقتصاديا، رغم الحماس الشديد الذى أبدته المؤسسات الدولية والدوائر الاقتصادية العالمية. وحتى اغسطس ١٩٩٤ قدمت هذه الدول مساعدات قيمتها ٥٠ مليون دولار، فقط من إجمالى

التعهدات الدولية لسنة ١٩٩٤ والتى تبلغ ٧٢٠ مليون دولار،أى ان النسبة لم تصل الى ٨٪ من قيمة المساعدات المخصصة، وقد ساهمت الدول المانحة فى تمويل عدد من المشروعات الاستثمارية وبرامج المساعدة الفنية عن طريق المنح، والمساهمة فى النفقات المتكررة من خلال تمويل العجز فى موازنة السلطة الفلسطينية حتى نهاية عام ١٩٩٤، ورغم ذلك فان هذه المساعدات لم ترق الى المستوى المطلوب نظرا لان السلطة الوطنية الفلسطينية تضع أولى خطواتها على طريق التنمية والأعمار واعادة البناء لاقتصاديات مناطق الحكم الذاتى من نقطة الصفر.

وفى هذا السياق يمكن رصد عدد من الحجج التى ساقتها الدول المانحة لتتعلل بها لتأخرها تقديم مساعداتها لمناطق الحكم الذاتى.

١ ـ عدم وجود خطط وبرامج فلسطينية معدة سلفا لادارة أموال المساعدات بطريقة تضمن تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأموال، وقد طالبت الدول المانحة السلطة الفلسطينية بالاسراع فى بناء مؤسسات اقتصادية جديدة، وتفعيل المؤسسات القائمة لتقوم بدور رئيسى فى تعبئة الموارد المحلية، ونلاحظ ان هذه الحجة تتجاهل الظروف القاسية التى تعمل فى ظلها السلطة الوطنية الفلسطينية ، كما تتجاهل ماأعلنه اعضاء هذه السلطة من وجود خطط وبرامج تنموية، وكذلك وجود مؤسسات مالية جاهزة بالفعل للتعامل مع هذه الأموال، واعلانهم استعدادهم لقبول آلية دولية الكيفية التى يتم بها ادارة هذه الأموال وانفاقها على مستحقيها.

٢ ـ غلبة الطابع السياسى على الطابع الفنى فى تشكيل «المجلس الفلسطينى للانماء واعادة الأعمار «بيدار»، وقد تم تشكيل هذا المجلس فى ٣١ اكتوبر ١٩٩٣، وقد طالبت الدول المانحة بتعيين اشخاص ذوى كفاءة وقدرات فنية عالية، حتى يتمكن الفلسطينيون من ايجاد برنامج فلسطينى خاص بهم، بدلا من ان يعد لهم البنك الدولى برنامجا قد لا يناسب اوضاعهم الاقتصادية، وعلى الرغم من استجابة القيادة الفلسطينية لهذا المطلب، وإعادة تشكيل هذا المجلس، فان الدول المانحة لم تف بما وعدت به من مساعدات.

٣ ـ عدم وجود آلية يتم من خلالها تنسيق استراتيجيات المساعدات، وهى حجة واهية نظرا لانها تفترض ـ بداهة ـ ان يتم اعطاء منح ومساعدات أولا، حتى يتسنى التنسيق بين الاستراتيجيات المختلفة لهذه المساعدات، أما وان الفرض البديهى لم يتحقق فليس ثمة مبرر للمطالبة بوجود هذه الآلية.

ثالثا: اشكالية تعامل الاقتصاد الفلسطينى مع نظيره الاسرائيلى :

إزاء التحديات الداخلية والخارجية التى تعوق الاقتصاد الفلسطينى ومسيرته نحو الانطلاق الى آفاق رحبة، وازاء القيود الحديدية التى تكبل هذا الاقتصاد، تبدو حقيقة الاشكالية التى يعانى منها الاقتصاد الفلسطينى فى سعيه للتكيف مع اقتصاد اسرائيلى ضخم يجاوره مكانا ويفرض عليه قيودا واجراءات تستهدف احتوائه والتغلغل فيه، ويبرز جوهر الاشكالية فى تحقيق معضلتين هما (الخصوصية والندية)، والتغلب عليهما من خلال الأطر والآليات الاقتصادية القائمة والامكانيات المتاحة فى هذه المرحلة.

(١) معضلة الخصوصية :

يقف الاقتصاد الفلسطينى اليوم أمام مفترق طرق، حيث تكافح سلطة الحكم الذاتى كفاحا مريرا، من أجل اتخاذ اجراءات وطنية تقود الى تخفيف ارتباطها بالاقتصاد الاسرائيلى، وتحقق الذاتية والخصوصية للاقتصاد الفلسطينى، وابراز الهوية الذاتية لهذا الاقتصاد، من خلال تبنى نموذج تنموى مستقل يأخذ فى الاعتبار الامكانات والظروف والمعطيات الراهنة ، التى تحيط بالاقتصاد الفلسطينى ، والسعى للفكاك من إسار الاقتصاد الاسرائيلى.

وتبدو هذه المعضلة واضحة اذا أخذنا فى الاعتبار الاثر التراكمى لسياسات وممارسات دأب الاحتلال الاسرائيلى على اتباعها منذ أكثر من ٢٧ عاما، اخضع خلالها الاقتصاد الفلسطينى لجملة من الاجراءات بهدف توجيهه لخدمة المصالح الاسرائيلية، ومازال اقتصاد مناطق الحكم الذاتى يعانى من تداعيات هذا الأثر التراكمى لتلك السياسات والممارسات، نظرا لتأثيراتها العميقة التى امتدت لتضرب الاقتصاد الفلسطينى فى الصميم، من خلال تهديم الأبنية التحتية والمرافق العامة من ناحية، وتقطيع العلاقات الاقتصادية بين هذا الاقتصاد وجيرانه من الاقتصاديات العربية من ناحية أخرى.

(٢) معضلة الندية :

ورغم هذه التأثيرات التراكمية لهذه السياسات، فان ثمة اتجاه اقتصادى يريان الاقتصاد الفلسطينى لا يملك امكانية الاستقلال الذاتى وتحقيق الخصوصية فقط، بل انه يملك كذلك امكانيات الندية مع الاقتصاد الاسرائيلى، وذلك لأنه يحتوى على عوامل ايجابية كثيرة، وامكانات كامنة يمكن تحويلها الى قدرات فاعلة تحقق طفرة له وتخرجه من هذه الحالة المتعثرة، وتحد من المخاوف المثارة بشأن احتمال تحول الاحتلال الاسرائيلى العسكرى الى احتلال اقتصادى.

ويستعرض انصار هذا الرأى عناصر القوة فى الاقتصاد الفلسطينى وخاصة فى القطاع الزراعى والتصنيع الخفيف، حيث أثبت الفلسطينيون وجودهم فى هذه القطاعات الانتاجية رغم انعدام مقومات الندية مع الاسرائيليين، فعلى سبيل المثال، استطاع الفلاحون الفلسطينيون المحافظة على اراضيهم ـ فى الحالات التى لم تنتزعها منهم السلطات الاسرائيلية ـ واستخدموها راسيا بقدر كبير من الكفاءة، وتمثل ذلك فى زيادة انتاج «الدونم»

بصورة كبيرة، كما استطاعوا أيضا استخدام التقنيات الزراعية الاسرائيلية المتقدمة، بعد تكييفها وتحسينها لكي تتلاءم مع ندرة المياه الموجودة في غزة، أي أنهم قاموا بتطويع التكنولوجيا الاسرائيلية لتتماشى مع المعطيات الاقتصادية التي يفرضها عليهم الواقع المحيط بهم، وازاء ندرة المياه المتاحة لهم قام الفلسطينيون باستخدام الزراعة المحمية، والزراعة بالتنقيط، مما أدى إلى مضاعفة الانتاج الزراعي الفلسطيني وكذلك زيادة انتاج الثروة الحيوانية.

بيدان انصار هذا الرأي يرون ان قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق النديه مع الاقتصاد الاسرائيلي تتطلب امتداد الاقتصاد الفلسطيني عربياً، بحيث يستطيع تحقيق الاستقلال النسبي عن الاقتصاد الاسرائيلي في مرحلة اولى، ثم تحقيق النديه لهذا الاقتصاد في مرحلة لاحقة، ومن ثم فان تحقيق الامتداد العربي يتم بالاتجاه نحو إقامة علاقات تعاون بين الاقتصاد الفلسطيني، وبين الاقتصاديات العربية المجاورة له وبصفة خاصة مصر والاردن، وهكذا يتحقق التطوير التدريجي للاقتصاد الفلسطيني من خلال الاعتماد على الكفاءات الذاتية من ناحية، وبالتعاون مع المحيط العربي الاوسع الموجود فيه من ناحية أخرى.

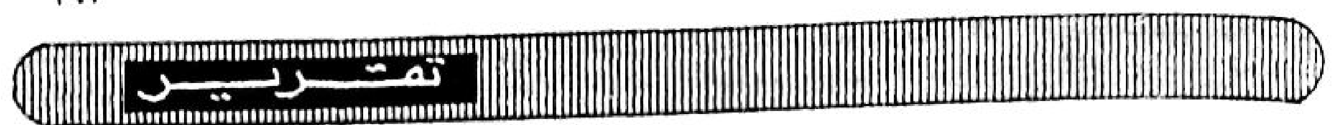
رابعا: الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي :

لقد طرحت الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية عدداً من الخيارات تتمحور حول ابراز مزايا استمرار ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، وعدم قدرة الاول على النهوض بشكل ذاتي مستقل، ومن ثم روجت افكاراً مثل الوحدة الجمركية - الحدود المفتوحة - التجارة الحرة، ولوحت اسرائيل - في هذا السياق - بورقة العمالة الفلسطينية في اسرائيل واستخدامها كورقة ضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال المراهنة على عدم قدرتها على حل هذه المعضلة.

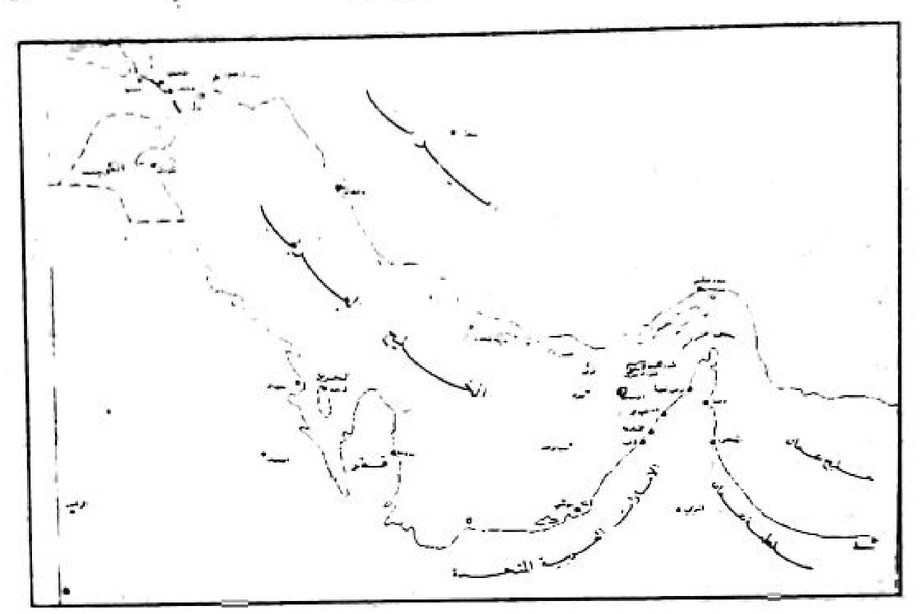
الا انه من الأمور البديهية، ان هذه الخيارات الاسرائيلية، تمثل تحدياً للسلطة الفلسطينية وللاقتصاد الفلسطيني، خاصة في ضوء الاصرار الاسرائيلي على فرض هذه الخيارات، لكن الأمر المهم ان القيادة الفلسطينية والمستثمرين الفلسطينيين لن يختاروا البديل الاسرائيلي أو الخيارات الاسرائيلية، اذا وجدوا عناية وتعاوناً عربياً، ومن ثم يتحقق هذا الامتداد العربي للاقتصاد الفلسطيني وهو بدوره يحد من قدرة اسرائيل على فرض خياراتها الاقتصادية.

وكذلك يؤدي تعظيم دور القطاع الخاص والتقليل بقدر الامكان من تدخل الحكومة المركزية في الاقتصاد، وفتح اسواق عربية امام المنتجات الفلسطينية بهدف تشجيعها، الى تدعيم هذا الاقتصاد والخروج به من النفق المظلم الذي يمر به.

كما يتوقف مستقبل الاقتصاد في مناطق الحكم الذاتي على حسم مشكلة العمال الفلسطينيين والاخطار المحيطة بهم والتي تهدد بانجراف اعداد غفيرة منهم الى تيار البطالة، ومن هنا فان الامكانيات الكامنة في الاقتصاد الفلسطيني يمكن استثمارها لتحقيق استيعاب كامل لقوة العمل الفلسطينية في قطاعات ووحدات الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة وهو ما يتطلب العمل على ترشيد الاستهلاك وتوليد الادخار المحلي وجذب موارد استثمارية خارجية لتمويل مشروعات وبرامج تنموية، واعادة تأهيل قوة العمل وتوفير قوة عمل نوعية تتمتع بمهارات ملائمة، واعتماد نظام اقتصادي يقوم على التكنولوجيا كثيفة الاستخدام للعمل، وانتاج بدائل للسلع المستوردة محلياً، هذه الاجراءات الاقتصادية المحلية، اذا صاحبتها اجراءات اقليمية مثل الامتداد عربياً وفتح افاق التعاون مع دول الجوار العربي، وتواكب معها اجراءات عالمية تتمثل في المسارعة بتقديم المنح والمساعدات الدولية للاقتصاد الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي، كل ذلك سوف يؤدي - في حالة تحققها مجتمعه - إلى تحديد الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي، أخذاً في الاعتبار طبيعة المرحلة السياسية والمناخ السياسي المحيط بعملية البحث الاقتصادي في مناطق الحكم الذاتي. □



قرار مجلس التعاون الخليجى ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل



عبدالمنعم على حسن

لقد بدأت المقاطعة العربية لاسرائيل لأسباب سياسية، وبغرض استعادة الحقوق العربية المشروعة ضمن مجموعة من الخيارات وأوراق الضغط الأخرى، وتحولت إلى ورقة الضغط الوحيدة المتاحة للعرب بعد استبعاد الخيار العسكرى وأنعقاد مؤتمر «مدريد» للسلام. ومثل إلغاء المقاطعة العربية احد أهداف السياسة الاسرائيلية منذ قيام الدولة تساندها فى ذلك الدول الغربية المؤيدة لها خاصة الولايات المتحدة الامريكية ودول المجموعة الاوروبية، وقد تعهد زعماء هذه الدول بسعيهم - بكافة الوسائل لإلغاء المقاطعة، ولفشلها فى الإلغاء الفورى بدأت الولايات المتحدة التشجيع على التفكيك التدريجى للمقاطعة، ومن هنا جاء قرار دول مجلس التعاون الخليجى بإنهاء المقاطعة غير المباشرة لاسرائيل، وهى تلك التى توصف بالمقاطعة المفروضة على الشركات الأجنبية المتعاملة مع اسرائيل. وقد اثار هذا القرار تساؤلات وجدلاً واسعاً حول مصير المقاطعة العربية لاسرائيل.

أولا: نشأة المقاطعة العربية وتطويرها :

ترجع بعض المصادر تاريخ المقاطعة العربية ضد الحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطانى فى فلسطين إلى سنة ١٩٢٢ أثناء اندلاع ثورة الشعب العربى الفلسطينى ضد الانتداب البريطانى، إلا أن انبعاث فكرة المقاطعة العربية ترجع فى حقيقة الأمر إلى زمن أبعد من ذلك نتيجة لتقدم الوعى العربى العام وشعوره بخطر اليهود الذين بدأوا يزحفون على فلسطين من كل مكان، فكان بدايتها أيام الحكم العثمانى، ثم تطورت أيام الاستعمار البريطانى، وفى نهاية المطاف تبنتها جامعة الدول العربية.

فعندما بدأ اليهود فى النزوح إلى فلسطين فى النصف الثانى من القرن ١٩، وقعت مصادمات بين العرب واليهود مما دفع الحكومة العثمانية عام ١٨٨٧ إلى فرض قيود على هجرة الصهاينة، بيد أن هذه القيود لم تحدث مفعولا سبب حالة الوهن والضعف التى لحقت بالحكم العثمانى ومن ثم كان على العرب أنه من الاعتماد على انفسهم، ونتيجة لذلك شكلت منظمة محلية سنة ١٩٠٩، تكمن مهمتها فى الحيلولة دون بيع الاراضى العربية لليهود، كما شهد عام ١٩١٠ دعوة إلى مقاطعة البضائع اليهودية رداً على مقاطعة الصهاينة للبضائع والأيدى العاملة العربية. غير ان حركة المقاطعة طيلة الحكم العثمانى بقيت غير واضحة المعالم.

خضعت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى للانتداب البريطانى الذى ارتبط بتنفيذ «وعد بلفور»، فلم يكن امام العرب سوى النهوض لمقاومة الإستيطان اليهودى ومقاطعة اليهود مقاطعة تامة، فشكلت لجان عربية سنة ١٩٢٢ لمقاطعة التجار اليهود وعدم التعامل معهم، وانتشرت هذه اللجان حتى شملت البلدان الفلسطينية، وفى عام ١٩٣١ وجهت اللجنة التنفيذية العربية، نداء للعالمين العربى والاسلامى بشهر سلاح المقاطعة فى مواجهة اليهود ومساندة اخوانهم فى فلسطين، ثم شهدت فلسطين عام ١٩٣٦ تطويرات هامة تمثلت فى الاضراب العام ومقاطعة البضائع البريطانية واليهودية حتى توافق الحكومة البريطانية على مطالب عرب فلسطين بالاستقلال ضمن اطار الوحدة العربية، مما حدا ببريطانيا إلى ارسال لجنة ملكية لتحقق فى الأمر، هى لجنة «بيل» والتى اقترحت تقسيم فلسطين، مما هز الضمير العربى انذاك، وادى الى عقد مؤتمر كبير فى سوريا اشترك فيه مندوبون من اغلب الدول العربية. وكان من ضمن قراراته أنه فى حالة اصرار بريطانيا على التمسك بفكرة التقسيم، فعلى الدول العربية مقاطعتها ومقاومة اليهود، وبذلك تحولت المقاطعة من ظاهرة سياسية قابعة فى فلسطين إلى بداية جادة تجوب العالم العربى بأسره وتكتسب وضعاً قانونيا جديداً فى طبيعته ونوعيته، وهو ماينقلنا الى النقطة التالية.

أظهرت الجامعة العربية منذ بداية نشاطها اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، وكانت المقاطعة العربية لاسرائيل من الجوانب الهامة التى عملت الجامعة على نموها وزيادة مفعولها، ومع التطور السريع للأحداث وقيام دولة اسرائيلية أخذت المقاطعة وضعاً قانونيا وسياسياً جديداً. ففى مايو ١٩٥١ أقر مجلس جامعة الدول العربية توصية اللجنة السياسية (أب/ اغسطس ١٩٥٠) حيث اتفق المجتمعون على إنشاء جهاز يتولى الخطط والتدابير اللازمة برئاسة مفوض يعينه الأمين العام للجامعة ويعاونه مندوب عن كل دولة، وتقرر تأسيس مكتب مركزى مقره دمشق، تنحصر مهمته فى تأمين الاتصالات بالمكاتب المختصة فى شئون المقاطعة وتنسيق تدابيرها ونشاطاتها. وفى الدورة الـ ٢٨ (١١ ـ ١٢ ـ ١٩٥٤)، أضاف مجلس الجامعة بعض المواد المشددة كان أهمه «مشروع القانون الموحد للمقاطعة» وتقول المادة الاولى أنه «يحظر على كل شخص طبيعى أو اعتبارى أن يعقد بالذات أو بالواسطة إتفاقاً مع هيئات أو اشخاص مقيمين فى اسرائيل أو منتمين اليها بجنسيتهم، أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا». وتعتبر الشركات أو المنشآت الوطنية أو الأجنبية التى لها مصالح أو فروع أو توكيلات عامة فى اسرائيل فى حكم الهيئات أو الأشخاص المحظور التعامل معهم طبقاً للفقرة السابقة حسبما يقرره مجلس الوزراء أو السلطة المخولة منه بذلك وفقا لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال.

وكى تتوافر الضمانات الضرورية لتنفيذ الملاحقة والمقاطعة وصيغت المادة الثالثة المعنية بتقديم شهادة منشأ السلع من جانب المستورد، وذلك للتأكد من خلو الصناعات من كل مادة منتجة فى اسرائيل.

وفى الدورة الـ ٣٦ (١٩ ـ ٩ ـ ١٩٦١) أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً (رقم ٢٨٠٠) تضمن سلسلة توصيات، تحدد اختصاصات أجهزة المقاطعة تفادياً للازدواج والتعارض، وشملت تلك التوصيات توسيع مجال المقاطعة الى نموذجين: السلبى الذى يتضمن قرار منع التعامل أو التهريب المباشر بين الدول العربية وإسرائيل عن طريق فريق ثالث، والايجابى الذى يتعلق بمنع تدفق الأموال والخبرة الفنية الى اسرائيل، وكذلك القواعد الخاصة بالقوائم السوداء، والذى امتد استخدامها ليطالب المؤسسات العالمية والمصرفية التى تمد الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة الإسرائيلية بقروض أو إعانات للمشروعات العسكرية أو الاقتصادية، أو تقوم بدور فعال فى توزيع سندات القروض الاسرائيلية وترويجها أو عند إنشائها مؤسسات أو شركات فى اسرائيل، كذلك امتد نظام القائمة السوداء ليشمل السفن والطائرات، وفى حالات خاصة امتد الى شركاتها، وذلك لدى مرورها بالموانىء والمطارات الاسرائيلية بعد مرورها بالموانىء أو المطارات العربية فى رحلة واحدة (ذهابا وإياباً) أولدى قيامها بنقل مواد تخدم المجهود الحربى لاسرائيل، أو قيام الشركات الاسرائيلية باستئجارها.

وهكذا يلاحظ أن المقاطعة العربية لاسرائيل عالجت المسائل المتعلقة بقطاعات التجارة والخدمات والتمويل الأجنبى. وأصبح هناك ثلاثة مستويات للمقاطعة:

ـ المستوى المباشر للمقاطعة وينصرف هذا الاجراء للمقاطعة المباشرة للسلع والخدمات التى تنتجها وتقدمها الدولة العبرية.

ـ المستوى الثانى للمقاطعة وينصرف هذا الاجراء الى مقاطعة الشركات الاجنبية الى ساعدت على تقوية ودعم الدولة العبرية، ويشمل وضع شركات أجنبية على قائمة المقاطعة العربية إذا كان لها مكاتب أو فروع أو أنشطة صناعية أو تستثمر أو تعطى علاماتها التجارية ومعونتها الفنية إلى شركات اسرائيلية.

ـ المستوى الثالث للمقاطعة وينصرف الى مقاطعة الشركات التى تتعامل مع الشركات الموضوعة على قائمة المقاطعة من الدرجة الثانية، وهذا المستوى يجد صعوبات جمّه فى التطبيق، نظراً الى درجة التدويل المتزايد لانتاج السلع والخدمات، ومايترتب على ذلك من تشابكات وتداخلات يصعب حصرها والالمام بتفاصيلها.

وهكذا اتخذت المقاطعة وضعاً سياسيا وقانونياً جديداً وازدادت قوتها مما حدا باسرائيل إلى المطالبة بضرورة الغائها، وإدعاء البعض بأنها تتعارض مع أحكام ميثاق الامم المتحدة، ولاسيما الخاصة بتنمية العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون الدولى فيما بينها، وهو مايستدعى

منا التعرض للشرعية الدولية للمقاطعة العربية لاسرائيل.

ثانيا: الشرعية الدولية للمقاطعة العربية :

كانت المقاطعة الاقتصادية - ولاتزال - تشكل عنصراً هاماً وسلاحاً مؤثراً تستخدمه الدول والامم ضد خصومها متى تعرضت أوطانها أو مصالحها للخطر من جانب الخصم.

ونصت المادة (١٦) من عهد عصبة الأمم على مشروعية سلاح المقاطعة باعتباره حقاً مشروعاً يتم اللجوء إليه لفرض العزلة الاقتصادية والسياسية على بعض الدول المعتدية أو التى تقوم بعمل لايتفق، والعدالة ويخالف العرف الدولى. كما أكد على مشروعيته، كذلك ميثاق الامم المتحدة وبالتحديد فى المادة (٤١) حيث أن من حق أية دولة اتخاذ كافة الأجراءات الدفاعية لحماية مصالحها، ومن ثم، فإن إعمال المقاطعة الإقتصادية لسلطات الاحتلال الاسرائيلى، تعتبر من قبيل الدفاع عن النفس إزاء تعسف السلطات الاسرائيلية، وانتهاكها لأحكام وميثاق الأمم المتحدة. كما لم يخل القانون الدولى من إشارات واضحة إلى هذه المسألة حيث أوضح صراحة أن المقاطعة الاقتصادية مشروعة فى حالة الحرب، وفى حالة السلم. وعلاوة على كل ماسبق، فإن تاريخ العلاقات الدولية حافل بالامثلة والشواهد التى تدل على استخدام المقاطعة من قبل دول وشعوب كثيرة ضد خصومها، ومن أمثلتها: - فرضت دول الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية المقاطعة الاقتصادية على المانيا الهتلرية بهدف إضعاف القدرة العسكرية والاقتصادية لالمانيا.

- فرضت الأمم المتحدة مقاطعة اقتصادية على جنوب افريقيا، وماكان يعرف بروديسيا (زيمبابوى) بسبب سياسة التفرقة العنصرية.

- تعرضت كوبا منذ الثورة الكوبية لاجراءات مقاطعة من قبل الولايات المتحدة

- فرضت الولايات المتحدة اجراءات ضد الاتحاد السوفيتى سابقاً بعد التدخل العسكرى فى افغانستان.

- تدابير مجلس الأمن ضد ليبيا، والتى استصدرتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى إطار مابات يعرف بأزمة لوكيربى.

ومن كل ماسبق فإن لجوء العرب الى إشهار سلاح المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل كان عملاً مشروعاً. استند الى الشرعية الدولية، وارتكز الى مبدأ أقرته بالأساس المنظمة الدولية. وعززته مبادىء القانون الدولى.

ثالثا: تأثير المقاطعة ومدى فاعليتها :

اختلفت الآراء فى تقييم فاعلية المقاطعة العربية وتقدير الآثار التى الحقتها بمختلف المجالات، فالبعض اعتبر أن المقاطعة حققت نجاحاً كبيراً وأنها أثرت على العدو ونموه وتعامله مع الخارج تأثيراً سيئاً إلى الحد الذى جعل من اسرائيل كناية عن «جنيتو» (معزل) فى الشرق الاوسط، والحقيقة أن هذا التقييم لم يكن يخلو من المبالغة والتهويل فى تقييم النتائج. فى حين ذهب البعض الآخر إلى التقليل من شأن المقاطعة وتأثيراتها إلى حد المبالغة أيضاً فى التشاؤم والتشكيك فى النتائج وفى واقع الامر، فإن المقاطعة قد حققت قدراً من النجاح النسبى، وهو الأمر الذى لاينفى معه أن اسرائيل قد استطاعت - بوسائل متعددة - اختراق المقاطعة والتحايل عليها، فعلى حد وصف دبلوماسى عربى عمل فى مكتب بلاده للمقاطعة، انها اصبحت تشبه «شبكة العنكبوت» التى يمكن للحشرات الصغيرة النفاذ من ثقوبها، والتى لاتصمد أمام الحشرات القوية، لكن الكائنات ذات الحجم المتوسط ظلت معرضة للوقوع فى شركها.

فيما يتعلق بالتأثيرات الايجابية يغدو لزاما العودة إلى تصريحات بعض المسئولين الصهاينة والاسرائيليين لادراك مدى فاعلية المقاطعة والأضرار التى الحقتها بالاقتصاد الاسرائيلى.

- ففى الستينيات من هذا القرن وتحديدا فى عام ١٩٦٤ ناشد المؤتمر الصهيونى كافة الشركات والهيئات والمنظمات الدولية فى العالم بضرورة مواجهة المقاطعة العربية.

- وفى عام ١٩٧٥ صرح إسحق رابين وعلى مسمع من الكنيست والحكومة الإسرائيلية.

قائلا: «إن المقاطعة العربية إذا إستمرت لسنوات أخرى فإنها سوف تؤثر بشكل كبير على قدرة إسرائيل على إجتذاب الإستثمارات الخارجية مع ما يجره ذلك من مخاطر كبيرة على قدرتها على النمو» وطالب رابين إسرائيل وأصدقاءها بالعمل الحثيث والمنسق لما فيه إنهاء المقاطعة العربية.

- كما ذكر مصدر إسرائيلى أن المقاطعة كلفت إسرائيل ما قيمته ٤٥ مليار دولار من التجارة والإستثمارات على مدى الأربعين عاما المنصرمة.

إلا أنه من الصعب تقييم مدى الإضرار التى الحقتها المقاطعة الإقتصادية العربية لإسرائيل، والوصول إلى تقدير دقيق من خلال أرقام ومعطيات، فقد كانت إسرائيل حريصة على سرية الدراسات فى هذا المجال، كما لايمكن لأحد معرفة ماكان سيؤول إليه الإقتصاد الإسرائيلى فى غياب المقاطعة إلا أنه يمكن القول أن هذه الأضرار قد زادت بعد سنة ١٩٧٣ بصورة اكبر مما كانت عليه فى السابق بسبب القوة المالية والإقتصادية المتراكمة لدى الدول العربية النفطية واحتلال العرب مكانا هاما فى عالم المال والأعمال، وقد علق هنرى كيسنجر على المقاطعة الإقتصادية العربية لإسرائيل بقوله: « إنها الحرب الوحيدة التى ربحها العرب مقابل خسارة حروبهم العسكرية والسياسية، وهى حرب غير مكلفة لاتحتاج إلى طائرات، ودبابات وبوارج، بل إلى موقف عربى موحد يفرض على الشركات الأجنبية التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس

الجامعة العربية».

إلا أن هذا في رأينا لا ينكر الخروقات الإسرائيلية للمقاطعة.

التغلغل الإسرائيلي في المقاطعة والعوامل المساعدة ـ الوسائل:

هناك عدة عوامل وأسباب أسهمت جميعا في الحد من فاعلية المقاطعة والحيلولة دون تمكين العرب من تحقيق جميع الأهداف منها وفيما يلي أبرزها:

ـ خضوع بعض الأقطار العربية للنفوذ الأجنبي، وحالت هذه التبعية دون تطبيق المقاطعة بشكل فاعل، ولقد وصل عدم جدية مواقف بعض الأنظمة العربية حيال المقاطعة إلى أبعاد تمثلت في الإحجام عن تنفيذ مقررات مكتب المقاطعة الرئيسي، والضغط على المكاتب الإقليمية والتدخل في شئونها، بل أن مواقف هذه الأنظمة تجاوزت في خطورتها حد التعامل المباشر مع العدو، الأمر الذي ساعد إسرائيل على النفاذ من خلال هذا الباب، وبالتالي إرتخاء قبضة المقاطعة العربية، ومن أمثلة ذلك: إستطاعت إسرائيل الحصول على مواد تموينية كالسكر والشاي والبن والتبغ بكميات كبيرة من الأردن ولبنان خلال الفترة العصيبة التي كان يواجهها الكيان الصهيوني من الناحية الإقتصادية من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٥

ـ كما إستطاعت إسرائيل أن تؤمن كميات كبيرة من النفط من العراق عبر خط أنابيب النفط العراقي الذي ينتهي في «حيفا» عبر الأردن، وذلك منذ ١٩٤٨ حتى إكتشاف هذا الخط وتفجيره في عدوان ١٩٥٦.

ـ عجز مكاتب المقاطعة عن القيام بواجباتها بسبب عدم توافر الكوادر المتخصصة وعدم توفر الامكانيات المادية وغيرها، وكما بينا سابقا لم تفسح بعض الأنظمة العربية المجال أمام هذه المكاتب للعمل بحرية وبالشكل المطلوب، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى عدم تمكين هذه المكاتب من تطبيق إجراءات المقاطعة تطبيقا كاملا.

وساعد الشركات والمؤسسات الأجنبية والإسرائيلية على التفاف حول المقاطعة والتحايل عليها.

ـ مقاومة القوى المعادية للمقاطعة العربية، حيث أتسمت سياسة الدول الغربية إزاء المقاطعة بالرفض والعرقلة وإصدار التشريعات، والقوانين المناهضة، ودأبت عدة حكومات غربية على الامتناع عن منح تأشيرة دخول لـ «ضابط المقاطعة» المكلف بالالتحاق بمكاتب تمثيل الجامعة العربية في عواصم الغرب.

وسائل التغلغل الإسرائيلي في الأسواق العربية:

الجسور المفتوحة مع الأردن:

قبل أن يمضي شهر على عدوان يونيو ١٩٦٧ عمدت إسرائيل إلى ترميم الجسور القائمة على نهر الأردن، وفتحهما أمام إنتقال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن والعكس، وتشير المصادر الإسرائيلية إلى عبور أكثر من مليون شخص من الزوار العرب والسياح الأجانب خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٥ مما أدى إلى تدفق عملات صعبة قدرت بأكثر من ٧٥٠ مليون دولار إلى الخزينة الإسرائيلية خلال الفترة المذكورة كما تسربت المنتجات الإسرائيلية الى الدول العربية عبر هذه الجسور وعن طريق الأردن على أنها منتجات من الضفة الغربية وقطاع غزة تحت لافتة «دعم صمود سكان المناطق المحتلة».

الجدار الطيب:

تمكنت إسرائيل أثناء الحرب اللبنانية سنة ١٩٧٦ أن تحدث ثغرة أخرى في جدار المقاطعة العربية، وذلك عبر الحدود اللبنانية عندما قامت مايسمى «بالجدار الطيب» لينتقل عبره الأفراد والبضائع الإسرائيلية تحت ستار تقديم المساعدات الإنسانية لسكان الجنوب، وقد تحول هذا الجدار بعد إجتياح لبنان عام ١٩٨٢ إلى مايعرف بمنطقة الحزام الأمني، وتشير بعض المصادر الإسرائيلية إلى أن إسرائيل صدرت إلى لبنان بضائع بقيمة ٦٠ مليون دولار، من شهر تموز يوليو ١٩٨٢ وحتى نهاية العام نفسه، وفي دراسة نشرت مؤخرا كشفت أن حجم التبادل التجاري بين لبنان وإسرائيل يتعدى حاليا مليارا من الدولارات!!

إتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩:

والتي ترتب عليها الغاء المقاطعة الإقتصادية المصرية لإسرائيل، وتشير مصادر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أنه في عام ١٩٩٢ بلغت الصادرات المصرية لإسرائيل ٩٦٧ مليون جنيه تقريبا، أما الواردات فبلغت ٤١ مليون جنيه، ويأتي البترول في المركز الأول في قائمة الصادرات المصرية، بينما تأتي الزراعة في المركز التالي، كما تقوم مصر باستيراد شتلات بذور وبذور للزراعة. وفلاتر لتنقية المياه ومعدات رش المياه للري كما تقوم بإستيراد كميات الافراخ الصغيرة للتهجين والسلالات، ولكن ٧٠٪ من واردات مصر وإسرائيل هي سولار (٢٨ مليون جنيه)، كما تم إستيراد زيوت نباتية بنحو ٨,٥ مليون جنيه.

ـ تغلغل إسرائيل عبر الدول الأجنبية (وبخاصة قبرص واليونان):

(١) إن جزيرة قبرص بموقعها والتصاقها بالمنطقة شكلت ـ ولاتزال ـ بوابة إستراتيجية لمنطقتنا بأسرها، وقد اكتشفت إسرائيل هذه الاهمية مبكرا فبدأت بتحويل هذه الجزيرة شيئا فشيئا إلى جسر لعبور البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية بأشكال وقنوات معينة: فإما أن يتم شحنها من إسرائيل إلى الموانىء القبرصية لتزود بعلامات

تجارية مميزة، ثم تأخذ طريقها إلى الأسواق العربية على أنها بضائع قبرصية أو أوروبية. وإما أن تشحن من إسرائيل سلعا ومواد خاما ثم تقوم مصانع أقيمت لهذه الغاية من قبل شركات الـ «أوف شور» بإعادة تصنيعها وتزويدها بعلامات تجارية مميزة تشير إلى أنها صنعت فى قبرص، ثم تأخذ طريقها الى الأسواق العربية بعد حصولها على شهادات منشأ من غرفة التجارة القبرصية، أو من إحدى السفارات العربية أو القنصليات الفخرية فى نيقوسيا واستكمالا للسيطرة الإسرائيلية على قبرص شهدت الفترة الأخيرة تزايد ملحوظا فى تغلغل جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد) فى نقاط حساسة وفاعلة فى الموانىء والمطارات القبرصية.

(٢) يشبه الوضع فى اليونان بالنسبة لتسرب البضائع الإسرائيلية فى جوانبه وضع قبرص، ويعتبر ميناء «اشدود» فى جنوب إسرائيل الميناء الرئيس الذي يتم منه شحن المنتجات الرسرائيلية الى الموانىء اليونانية حيث يتم شحنها إلى الدول العربية.

(٣) تتم عمليات مشابهة فى عدة دول أوروبية يتم من خلالها إعادة تعبئة منتجات إسرائيلية مثل منتجات شركة «نيافيم» الإسرائيلية المتخصصة فى إنتاج معدات الرى الصحراوية وشحنها مرة أخرى إلى دول عربية مجاورة عن طريق أسبانيا وفرنسا، وغيرهما من الدول ذات الموانىء المطلة على البحر المتوسط.

والسؤال الذى يثار الآن هو مصير المقاطعة العربية لإسرائيل؟

رابعا : مصير المقاطعة العربية لإسرائيل :

لابد من التوقف طويلا عند قرار دول مجلس التعاون الخليجى، فلقد أعلنت دول المجلس رسميا فى الأول من أكتوبر الماضى إنهاء المقاطعة الإقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة لإسرائيل من دون الإشارة إلى التجارة المباشرة مع الدول العبرية، واعتبرت أنه إجراء يعكس التقدم فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط مؤكدة أنها ستؤيد أى مبادرة يتم طرحها فى الجامعة العربية فى هذا الشأن.

ويعد القرار الخليجى محصلة لحملة دولية مسعورة، تعد الأولى من نوعها من حيث تعدد القوى المشاركة وتزامنها مع مجموعة من التطورات الإقليمية والعالمية وهى:

- إنهيار نظام القطبية الثنائية وتعاظم دور الولايات المتحدة، وماتلا ذلك من تعاظم دور مراكز القوى المتحالفة مع واشنطن وعلى رأسها إسرائيل.

- التغيرات التى طرأت على النظام الإقتصادى العالمى مما خلق مناخا مواتيا لفئات وشرائح إقتصادية للتعامل مع اسرائيل تحت مظلة الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية.

- إستئناف العلاقات بين إسرائيل ودول أوروبا الشرقية وتطورها إلى علاقات شاملة، إضافة الى تطور العلاقات بين اسرائيل ومعظم الدول التى كانت فيما مضى تتحفظ فى إقامة علاقات دبلوماسية وإقتصادية معها مثل الهند والصين.

- الصراعات العربية العربية وحالة التردى التى وصلت إليها العلاقات العربية

وقد وفرت هذه الظروف المناخ الملائم لكى تؤتى هذه الحملة ثمارها، كما أدت المشاركة العسكرية الأمريكية فى أزمة الكويت، ثم فى عملية إعادة الأعمار قناعة لدى واشنطن بأن فرصتها فى إقناع الكويت والدول الخليجية الأخرى بقبول ما رفضته هذه الدول على مدى السنوات السابعة من إنهاء بعض المقاطعة قد باتت اكبر.

وقد تمثلت مظاهر هذه الحملة فى ثلاثة أمور: - الضغط السياسى بالطرق الدبلوماسية والذى يشمل إشعار الدول العربية بأن قضية إنهاء المقاطعة هى أولوية سياسية لدى الولايات المتحدة، وقد أستطاعت الولايات المتحدة تحويل قضية المقاطعة من أولوية أمريكية إلى اولوية غربية، ثم إلى أولوية دولية بعد عرض الموضوع على القمة الإقتصادية للدول الصناعية السبع الغنية فى العالم فى طوكيو سنة ١٩٩٣ والحصول على تأييد لهدف رفع المقاطعة.

- ضغوط قانونية: قرنت الولايات المتحدة ضغوطها السياسية بضغوط قانونية تمثلت من ناحية فى تشديد القوانين الأمريكية المتعلقة بمكافحة المقاطعة العربية وبخاصة قانون سنة ١٩٧٧، وتمثلت من ناحية أخرى فى تشجيع دول كبرى مثل المانيا على إدخال تشريعات مماثلة بدأ تطبيقها بالفعل عام ١٩٩٤.

- عقوبات جزائية: لإرهاب الشركات ومنعها من الخضوع لقوانين المقاطعة العربية، ومن هذه الشركات شركة «باكستر».

وهكذا تتضح قوة الحملة وشراستها من أجل الإجهاز على آخر الأوراق العربية فى مفاوضات السلام ، فلا غرو إذن أن ترحب الولايات المتحدة بشدة بقرار دول مجلس التعاون الخليجى واصفة إياه بأنه خطوة هامة، ولكن بنظرة ثاقبة للأمور نجد أن هذا القرار ليس الا تعبيرا عن واقع فعلى ثم فيه عمليا التغاضى وإن بدرجات متفاوتة عن تطبيق المستويات غير المباشرة للمقاطعة فى دول المجلس خاصة أثناء السنوات الخمس التى اعقبت إنتهاء حرب الخليج، فالشركات الأمريكية على وجه الخصوص أعفيت بشكل تام من شهادات المنشأ، والأمر نفسه حدث مع الشركات الالمانية بعد تطبيقها قوانين مماثلة للقوانين الأمريكية، كما أن شركات «كوكا كولا» و«فورد» و«تويوتا» للسيارات وشركات «هيلتون» و«شيراتون» للفنادق تعمل فى دول الخليج بحرية تامة رغم إستثماراتها وفروعها وأعمالها الواسعة فى إسرائيل.

واذا كان الواقع يقول أن التطبيق الخليجى للمقاطعة غير المباشرة ومنذ خمس سنوات على الأقل اتسم بمرونة

وبراجماتية واستمرت حالت دون منع أى شركة أمريكية أوروبية من العمل فى المنطقة. فلماذا كان الالحاح الأمريكى على إنهاء المقاطعة رسميا؟

ويمكن القول أن الولايات المتحدة ربما أرادت أن تحول مكاسبها الصغيرة فى إتجاه تخفيف المقاطعة الى انجاز سياسى ظاهر يكون أساسا لإنهاء المقاطعة تماما والقضاء على كل صورها بما فى ذلك الصورة المباشرة التى تتعلق بإسرائيل والشركات الإسرائيلية.

ولكن لماذا رضخت الدول الخليجية لهذا الالحاح الأمريكى وفى هذا الوقت بالذات بعد أن رفضته طيلة السنوات الخمس الأخيرة؟

وتجيب بعض المصادر الخليجية بأن موقف «التريث» ومقاومة الضغوط الأمريكية لإعلان جماعى مبكر لرفع المقاطعة غير المباشرة كان تفاعلا مع مطلب الأطراف العربية المعنية مباشرة بعملية التسوية عامة وتقدير للموقف السورى سواء فى أزمة الكويت أو فى مفاوضات السلام، ولكن ابرام الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى وتوقيع معاهدة للسلام بين إسرائيل والأردن جعل الإستمرار فى موقف «التريث» غير عملى فضلا عن أنه لا يعطى الفرصة للدول الخليجية لامتلاك زمام المبادرة فى التعاطى مع هذه المتغيرات ومتطلباتها.

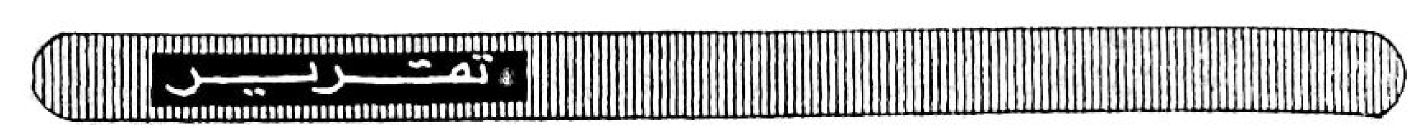
وأيا كان الأمر فإنه كان حريا أن يصدر القرار فى اطار جامعة الدول العربية احتراما لهيئة العمل العربى المشترك، وبعد تعهد الأطراف المعنية بإزالة العقبات الإسرائيلية التى تحول دون إنفراجات أكثر فى عملية السلام، وأن تفى الدول المانحة بتعهداتها على وجه السرعة لدعم سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى والتى تشمل تقديم ٢٢٠٠ مليون دولار على خمس سنوات.

ومن ناحية أخرى فقد كان القرار الخليجى مناسبة قوية لإثارة الجدل وطرح التساؤلات عن مستقبل المقاطعة الإقتصادية العربية لإسرائيل؟

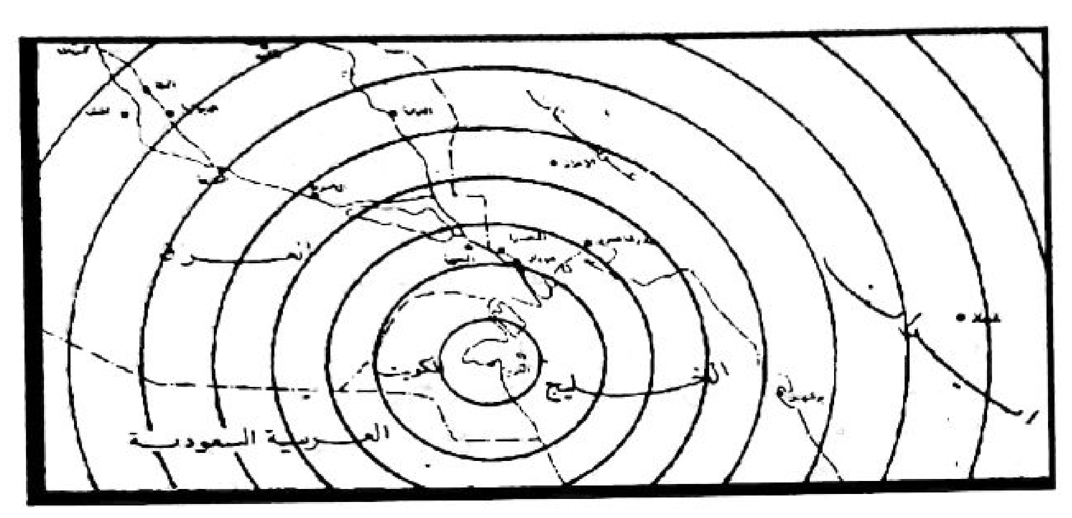
ويمكن القول أن إحتمال إلغاء المقاطعة المباشرة مع إسرائيل هو أمر وارد بدرجة كبيرة فى المستقبل القريب، فى ظل التطورات الهامة الجارية والدعوة إلى إقامة سوق شرق أوسطية فى المنطقة. إلا أن المقاطعة بشكلها المباشر ستظل باقية إلى حين ظهور المؤشرات التى تؤكد أن الطريق ممهدا أمام السلام الشامل القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى، وإسرائيل تدرك تماما مثل هذا الأمر مثلما تدرك أن مجلس جامعة الدول العربية لن يتخلى عن هذا السلاح المشروع، إلا إذا زالت الأسباب التى دعت الى اتخاذه.

وأخيرا يجدر بنا أن نشير إلى أنه حتى مع رفع إجراءات المقاطعة بأشكالها المختلفة تظل هناك «درجة حرية» خاصة بما يمكن تسميته «المقاطعة الشعبية»، إذ لن يكون هناك أى تشريع يستطيع أن يجبر المواطن العربى (او الشركة العربية) على شراء البضائع والخدمات الإسرائيلية فكما يقول المثل الإنجليزى «تستطيع ان تقود الحصان إلى الماء لكنك لاتستطيع أن تجبره على شربه».□





أزمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية



د . صلاح سالم زرنوقة

مع إقتراب موعد المراجعة الدورية لموضوع العقوبات المفروضة على العراق والتى كان مقررا لها العاشر من أكتوبر الماضى، وجه العراق تحذيرا إلى مجلس الأمن، بعدم التعاون مع فريق التفتيش على الأسلحة التابع للأمم المتحدة، ما لم يتخذ المجلس إجراء فى إتجاه رفع العقوبات، وهدد بأنه قد يتخذ موقفا جديدا يخلص به الشعب العراقى من هذا الحصار. وفى السابع من أكتوبر قام بتحريك قواته العسكرية صوب الحدود مع الكويت. وفى ضوء التحذيرات السابقة من ناحية، ونشر القوات بنفس الشكل الذى كانت عليه قبل غزو الكويت من ناحية أخرى، كان لابد أن يؤخذ التهديد العراقى على محمل الجد، فتوالت ردود الأفعال الإقليمية والدولية، وتدفقت القوات الأمريكية إلى الخليج، وتكاثفت غيوم الأزمة وكادت تنذر بأوخم العواقب، لولا أن بادر العراق بسحب قواته مرة أخرى.

ورغم أن التراجع العراقى قد بدد إحتمال المواجهة العسكرية، إلا أن الأزمة من الناحية الموضوعية لم تنتهى بعد، فمازالت دوافعها قائمة، ومازال إحتمال تكرارها واردا بدرجة كبيرة، وفضلا عما أكدته الأزمة من توتر المنطقة وضرورة البحث عن آلية تضمن لها الأمن والإستقرار وتحول دون تفجرها، فقد طرحت العديد من الأسئلة حول جدوى العقوبات المفروضة على العراق، وحول المنهج الأمريكى فى التعامل مع الأزمة، وحول مستقبل التحالف الدولى المناهض للعراق فماذا كانت الدوافع وراء هذه الأزمة وكيف تطورت فى ضوء المواقف وردود الأفعال التى إرتبطت بها، وماهى الانعكاسات والتداعيات التى تمخضت عنها؟

أولا: الوضع قبيل الأزمة ودوافع التحرك العراقى :

جاء التصعيد العراقى فى سياق من التشدد الدولى إزاء تطبيق العقوبات على العراق والتى إستمرت قرابة أربع سنوات، ومع تعاظم الآثار السلبية لهذه العقوبات على الأوضاع الداخلية عموما وعلى الحياة اليومية للمواطن العراقى خصوصا، ومن ثم تصاعد الإستياء الجماهيرى العام، والشعور بعدم جدوى الإستمرار فى الإمتثال للقرارات الدولية وبحالة من اليأس من وجود مخرج من هذه المعاناة. وتزامن مع بداية الدعوة على الصعيد الإقليمى بأن الوقت قد حان لاعادة النظر فى هذه العقوبات، وتنامى التفكير والمطالبة بضرورة السعى إلى تحقيق المصالحة العربية، وإعادة العراق إلى الصف العربى، وعلى نحو يشير إلى بداية حدوث تغير فى مواقف

عدد من الدول المناهضة للعراق مثل عمان ومصر والمغرب وتركيا وإيران، بل إن البعض يرى أنه حتى الكويت كانت قد بدأت فى الآونة الأخيرة تخفف من موقفها المتشدد تجاه العراق.

كذلك جاء التصعيد العراقى فى وقت إنشغلت الإدارة الأمريكية فى عدة جبهات، فهى تواجه خلافات داخلية بسبب هاييتى والصومال، وخلافات مع حلفائها الغربيين خصوصا روسيا بسبب قضية البوسنة، فضلا عن الإعداد لإنتخابات التجديد النصفى للكونجرس، وهو ما يعنى أنها فى ظرف تحرص فيه على عدم فتح جبهات أخرى لاسيما وهى تسعى لإجراء تقدم فى مسيرة السلام بين سوريا وإسرائيل. وفى وسط نذر دولية تشير ببداية تصدع التحالف الدولى، فقد طرحت فرنسا فى الفترة السابقة على الأزمة مبادرة على المستوى الدبلوماسى تقترح فيها البدء بتخفيف الحظر أو رفعه بصورة مؤقتة ولمدة ستة أشهر كإختبار لحسن نوايا العراق. وكانت فرنسا قد أجرت إتصالات بهذا الشأن مع كل من روسيا والصين اللتين أبدتا إستعدادهما لتأييد المبادرة حال عرضها على مجلس الأمن، وجاءت هذه المبادرة على إثر إجتماع وزير الخارجية الفرنسى الآن جوبيه «مع نائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز فى نيويورك، والذى حذر فيه وزير الخارجية الفرنسى واشنطن من مغبة إستمرار العقوبات على العراق. وقد سبق ذلك مطالبة تركيا برفع الحظر عن العراق.

ورغم أن التحرك العسكرى العراقى قد تواكب مع تنامى الدعوة إلى إعادة النظر فى العقوبات المفروضة على العراق، إلا أن المناخ العام كاد يرسخ بعض الافكار والمفاهيم المتعلقة بإدارة الأزمة، مثل فعالية العقوبات فى تحجيم العراق ونجاح الضمانة الأمريكية فى توفير الأمن والحماية لدول مجلس التعاون الخليجى.

وفى ضوء هذه الخلفية للوضع السابق على الأزمة، يمكن تحديد دوافع التحرك العسكرى العراقى فى (١) المعاناة الإقتصادية وإحتمالات عدم الإستقرار فى الداخل. (٢) رغبة العراق فى تغيير قواعد اللعبة. (٣) تفكيك التحالف الدولى المناهض للعراق والمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تناول كل عنصر بشىء من التفصيل على النحو التالى:

(١) المعاناة الإقتصادية وإحتمالات عدم الإستقرار فى الداخل:

بدأت العقوبات الدولية تطرح آثارا واسعة النطاق على الحياة اليومية للمواطن العراقى الذى أصبح يعانى من نقص الغذاء والادوية وغياب كثير من الضروريات، ويشكو قلة المعروض من السلع وإرتفاع الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل، لقد إرتفعت الأسعار إلى مايعادل ثلاثين ضعفا لأسعار قبل الغزو، كما إرتفعت نسبة التضخيم إلى ٣٠٠٠٪ قياسا إلى ماقبل الغزو أيضا. وإنعكس ذلك واضحا على صحة الأطفال والنساء وكبار السن، وتذكر تقارير اليونيسيف أن حوالى ٢,٥ مليون من النساء والأطفال فى العراق يعانون من نقص التغذية. وإنصرفت هذه الآثار أيضا فى الآونة الأخيرة إلى البنية التحتية التى بدأت تشهد تدميرا ملحوظا ومتزايدا بسبب عدم القدرة على إستيراد قطع الغيار الأساسية.

وادى مجمل هذه الأوضاع على المدى القصير إلى ظهور موجة من الإستياء العام لدى الشعب العراقى تبدت فى الفرار من الجيش وتزايد عدد المخالفات القانونية ووقوع بعض الإنفجارات، ثم محاولتى إغتيال القيادة فى ١٩٩٣. وهو ماردت عليه الحكومة بإصدار سلسلة من العقوبات العاتية وغير المألوفة فى المجتمع المعاصر. وعلى المدى الطويل بدأت مؤشرات إنهيار المجتمع العراقى وتفكك أوصاله فى الظهور، فقد بدأت الطبقة الوسطى تلقى نحبها أو تلفظ أنفاسها شيئا فشيئا على أيدى العقوبات الدولية، وأوشك المجتمع العراقى على التمحور فى طبقتين متناقضتين: عليا ودنيا ولا ريب أن الطبقة الوسطى هى حافظة الإستقرار وصانعة التوازن فى أى مجتمع. وفى ضوء هذه الإعتبارات يرى البعض أن القيادة العراقية كادت تفقد سيطرتها على الأوضاع وأن الأمور الداخلية باتت مقلقة إلى حد كبير.

وبغض النظر عن حجم المخاطر التى تحيق بالقيادة العراقية والتى لم تزل أقوى مما يتصور البعض وأبعد من إمكانية النيل منها، فإن هذه الأوضاع قد حتمت عليها ضرورة العمل على إمتصاص هذا الإستياء العام، فأقال الرئيس «صدام» رئيس وزرائه وشغل منصبه، وكان ذلك دليلا على فشل رئيس الوزراء فى التعامل مع الأزمة التى رأى الرئيس صدام ضرورة أن ينهض بها هو شخصيا، ووعد بقرب رفع الحصار، وفى هذه الأثناء تواصلت محاولات تحويل هذه النقمة إلى الخارج وتصوير الغرب على أنه العدو الحقيقى للشعب العراقى والذى يبغى إذلاله وإستنزاف موارده وإمكانياته وفضلا عن تبرير الخطاب العراقى الذى إنصب على مجابهة الغرب، كان التحرك العسكرى أحد الوسائل التى يمكن أن تحقق هذه الأهداف، لاسيما وأ العراق لم يعد لديه مايخسره على حد تعبير دبلوماسى غربى فى بغداد.

(٢) تغيير قواعد اللعبة:

تقوم قواعد اللعبة التى تمخضت عن أزمة غزو الكويت على أساس التسليم بأن العراق قد تم تحجيمه إلى أقصى حد ممكن، وأن عليه أن يمضى فى خنوعه وفى إستسلامه للإرادة الدولية حتى ترى أنه يستحق المكافأة برفع العقوبات عن كاهله. والواقع ان العراق لم يزل يمتلك أسلحة قوية، ولم يزل يشكل قوة أساسية وفاعلة فى المنطقة، أو كما ذكر مدير المخابرات الأمريكية فى المؤتمر السنوى «لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط»

أنه مازال يواصل تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل

وتخـزينهـا فى مـلاجىء وأنفـاق تحت الأرض، وهو مـا يتناقض مع قواعد اللعبة (١٩٩٤/٩/٢٣)

ومن منطلق إدراك العراق بأن ذهابه إلى مدى أبعد فى الإمتثال للعقوبات الدولية لن يحظى بالتقدير من جانب التحالف الدولى، فكر فى خلق وضعية جديدة لا تبدأ من إنتظاره لمكافأة لقاء تفانيه فى تنفيذ المقررات الدولية، وإنما ترتكز على ضـرورة مكافـأته أولا حـتى يكف عن تهـديد الكويت وإقلاق المنطقة. وذلك عن طريق حمل التحالف على إعادة النظر فى جدوى العـقوبات والتى لم تفلح فى ثنى عزيمة العراق بل ولم تضعفـه كما تصـور البعض، وأنه مـازال قـادرا على تحـدى الغرب ومـواجـهـتـه وعلى الزج بالمنطقة فى غياهب المحن، وكذلك حمل الكويت على تلبية مطالبة خوفا وإذعانا من أن الخطر مـازال باقيا. ولاسيمـا وأن العراق على ثقة من أن الإدارة الأمريكية ودول مجلس التـعاون الخليـجى تحـرصـا على عدم تعـجيـز العـراق من خلال ضربة عسكرية أخرى قد تخل بالتوازن فى المنطقة لصـالح إيران المنافس التـقليـدى للعـراق، والتى تتـحين الفرص لاستعراض قوتها فى الخليج.

ولعل العـراق أراد أن يربط إستنكاره للقـرارات الدوليـة بإستـمرار العقوبات، وأن يثبت أنه قـادر علـى أن يحـصـل بالقوة مافشل فى أن يحصل عليه بالوسائل الدبلوماسـية، وذلك عن طريق إشـعـار المجـتـمـع الدولى بحـالة تتطلب ضـرورة الحـسم، وهى حـالة اللاسلم واللاحـرب، أو على الأقل أن يحـفظ بملفـه سـاخنا أمـام الإدارة الأمـريكيـة والتحالف الدولى، وأن يستقطب قدرا من التأييد من شأنه أن يغير من الوضع الحالى.

لقد توقع العراق أن يحصل على ثمن نظير إحجامه عن تهـديد الكويت، وليكن الثـمن هو رفع العـقـوبات، أو على الأقل أن ينجح فى توريط الإدارة الأمريكية فى لـعبة «القط والفـأر» مـعـه مما يضطرها الى الإبقـاء على قـواتهـا فى الخليج دون أن يستطيع شن هجـوم على العراق الذى لن يوفر لها مبررات هذا الهجوم. وفى هذه الحالة يفرض على أعدائه ضـرورة المقـارنة بين التـفـاوض مـعـه من ناحـيـة، وتكاليف هذه العملية من ناحية أخرى. لاسيمـا وأنه تبين إمكان إضعـاف التـحالف من خلال العوامل الإقتصـادية. ولعله أراد أن يخلق، قبل إعترافه بالكويت، الزخم المناسب الذى يدفع بالأمـور لصـالحه، من خلال توجيـه رسالة إلى التحالف بأن الإستمرار فى العقوبات قد يدفعه إلى الإقدام على عمل لاتحمد عقباه، خصـوصـا وأنه مازال قـادراً على أن يضطلع بعمل من هذا النوع. فضلا عن إختبار القدرة الأمريكية، وجس نبض التحالف عموما.

(٣) تفكيك التـحـالف الدولى والمواجـهـة مع واشنطن :

يعد تفكيك التحالف من أهم الأهداف التى سعى العراق إلى تحقيقها بإستخدام الوسائل الدبلوماسية، ويعود ذلك إلى مـاقبل الأزمـة الأخـيرة بكثيـر. فـالتـحـالف هو القـوة الوحيدة التى إستطاعت التصدى للعراق، ومن الواضـح أن الولايات المتحدة دون مساندة التحالف سوف تكون أقل قـدرة على مـواجـهـة العـراق. وجـاء التـحـرك العـسكرى العراقى بمثـابة التحـدى لمدى تماسك التحـالف والذى بدأ يشـهـد مـقـدمـات إنهـيـاره من ناحـيـة وتتـويجـا لمسـاعـيـة الدبلوماسية فى هذا الصدد من ناحية أخرى. وقد أغرى العراق على ذلك ماشهده من علامات التدهور التى بدأت تدب فى كيان التحالف من خلال دعوة بعض أطرافه إلى تخفيف العقوبات وإنحيازها إلى جانب العراق فى مجلس الأمن ، وتعاظم المصالح الخاصة لكل عضو، فروسيا تريد أن تسـتـعـيد ديونهـا العـسكرية على العـراق والتى تبلغ حوالى ٧ بلايين دولار، والصين تحرص على بيع أسلحتها للعـراق، وفـرنسـا تنظر إلى العـراق بإعـتـبـاره فـرصـة للإسـتـثمـار والتـجارة، وتركـيا خسـرت من جراء الحظر المفروض على العراق حوالى ١٩ بليون دولار، وتتـفاوض منذ فـتـرة من أجل تفـريغ أنبـوب النفط العـراقى المار فى أراضيـها وتطالب أمريكا بإعادة النظر فى سياستها تجاه العراق. وكان إبرام العراق للعديد من العقود التـجـارية والاستثمارية وإتفاقيات التعاون الإقتصادية وإعادة تعمير البنية التحتية مع الشركات التابعة لهذه الدول أعظم الأثر فى تغيير مواقفها لاسيما إذا نظرنا إلى حجم هذه العقود والتى بلغت بلايين الدولارات، وأهمية العوامل الإقتصادية فى سلوك هذه الدول، فعلى سبيل المثال نجحت العراق من خلال هذا المسلك فى تكوين نواة «قوة ضـغط فى البرلمان الفرنسى يطالب ، فى إطار دعوته بإعادة صياغة العلاقات العربية - الفرنسية، وضرورة رفع العقوبات على العراق وإعادة النظر فى أسلوب التعامل معه.

ومن ناحية أخرى قررت القيادة العراقية المواجهة مع واشنطن، فلم تعد سـيـاسـة الخنوع مـجـدية فى رفع العقوبات، ولم تفلح فى تغيير الموقف الأمريكى، وليس فى الأفق مايشير إلى قرب حدوث مثل هذا التغيير. ومن ثم فإن الإنصيـاع للقرارات الدوليـة سوف يعنى المزيد من التماوى الأمريكى، فقررت العراق عدم الإنصياع، وكما ذكرت صـحـيـفـة بابل (١٩٩٤/٩/٢٩). لقد آن الأوان كى نختار طرقاً أخرى فى التعامل مع واشنطن». بعبارة أخرى قررت العراق تحويل سياستها من الدبلوماسية الدفاعية إلى العسكرية الهجومية. ولن يكون رد الفعل الأمريكى أسوأ مما هو كائن. فما لم يؤد إلى رفع العقوبات، فلن يضيف إلى إستمرارها شيئا، بل إنه سوف يضع الإدرة الأمريكية فى حرج، خصوصا وأن المواجهة مع العراق على الصعيد العسكرى سوف تكون دموية بالنسبة لأمريكا وغير مأمونة العواقب.

ثانياً: تطورات الأزمة والمواقف وردود الأفعال :

كان العراق قد هدد بأنه سيقدم على عمل حاسم إذا مر يوم العـاشـر من أكـتـوبر وهو مـوعـد المراجـعـة الدورية للعـقوبات المفروضـة عليـه من جـانب مجلس الأمن، دون إتخاذ إجراء مناسب فى إتجاه رفع الحظر وجاء تحريك

قواته في السابع من اكتوبر نحو الحدود الكويتية بمثابة الترجمة العملية فهذا التهديد. ولم يكن من الرشد توقع غزو العراق للكويت من منطلق الضعف العسكري والإقتصادى الذى يعانى منه ـ كما هو مفترض على الأقل ـ لكنى سلوك القيادة العراقية لايخضع لقواعد الرشد المعروفة ولايقاس عليها، ويصعب التكهن بما يدور فى ذهن الزعيم العراقى (يذكر أن تحريك القوات العراقية كان مفاجأة لكل من «طارق عزيز» و «نزار حمدون» السفير العراقى لدى الأمم المتحدة، كما أن السوابق تشير إلى أنه اقدم على اعمال غاية فى الخطورة (الحرب العراقية الايرانية ـ غزو الكويت ـ قمع الاكراد فى الشمال والشيعة فى الجنوب) فى أوقات بدا فيها للعالم أنه أضعف من أن يقدم عليها. هذا فضلاً عن أن حقيقة الوضع العسكرى فى العراق تختلف عما هو جار على الألسنة.

لقد دفع العراق بحوالى ٧٠ الف من قواته (منهم فرقتان من الحرس الجمهورى) وحوالى ٧٠٠ دبابة و ٩٠٠ ناقلة جنود إلى مقربة من الحدود مع الكويت، وكان شكل إنتشار القوات كفيلا بأن يعيد إلى الذهن الصورة التى سبقت الغزو، كما إستخدم تكتيكاً جديداً تمثل فى الدفع بآلاف من المدنيين («البدون» الذين أبعدتهم الكويت بعد التحرير) إلى داخل حدود الكويت. ولم تكن القوات العراقية (كما ذكر أحد المسئولين فى الإدارة الأمريكية) قادرة على الوصول إلى الكويت العاصمة، لكنها كانت قادرة على إختراق الحدود الكويتية، وهذا ليس بالقليل.

وفى المقابل دفعت الكويت بحوالى ٥٠ دبابة إلى منطقة الحدود وإستدعت فرقتين من قوات الإحتياط، ووضعت قواتها التى تبلغ ١٢٠ ألف فى حالة الإستعداد القصوى، وقامت بعض دول مجلس التعاون الخليجى (السعودية والبحرين) بإرسال قوات تعزيزية إلى الكويت، كما وضعت المملكة السعودية قواتها على أهبة الإستعداد، وأعلنت فتح مطاراتها وقواعدها للقوات الغربية.

وجاء رد الفعل الأمريكى سريعاً وحاسماً، بل ومبالغاً فيه، فأصدر الرئيس الأمريكى تحذيراً إلى الرئيس العراقى مضمونه أنه من الخطر على العراق أن يكرر الخطأ السابق أو أن يسيىء تقدير القوة الأمريكية، وتوالت حشود القوات الغربية إلى الخليج بعد أن أعلنت الإدارة الأمريكية عن عزمها على الدفع بقواتها إلى المنطقة. وبعد وصول جزء من قواتها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها عازمة على توجية ضربة وقائية ضد العراق وأنها لاتفضل الانتظار. ولم تكد الأزمة تصل إلى ذروتها حتى بادر العراق بسحب قواته، فقد أعلن ذلك ولم يتباطأ فى التنفيذ بشكل ملحوظ. ويبدو أن تحرك واشنطن على هذا النحو قد حال دون وقوع حرب ثالثة بالمنطقة. صحيح أن غزو العراق للكويت لم يكن وارداً على وجه اليقين، لكن التهاون بالموقف قد يغرى العراق بإستغلال الفرصة والدفع بقواته إلى قلب الأراضى الكويتية، كذلك كان هناك مايحمل القوات الأمريكية على توجيه هذه الضربة الإحتياطية حتى لاتفوت على نفسها فرصة الحشد من ناحية ، ولاتعطى للعراق فرصة التفكير فى تكرار مثل هذا العمل من ناحية اخرى، والجدول (١) يوضح حجم القوات التى إحتشدت فى الخليج.

وقد تزامن إعلان مندوب العراق الدائم لدى الامم المتحدة بإنسحاب القوات العراقية مع وصول قوات امريكية تعزيزية إلى المنطقة. وفى غضون الإنسحاب الفعلى للقوات العراقية وصل إلى الكويت وزير الدفاع الأمريكى «وليام بيرى» الذى صرح بانه «إذا بقيت هذه القوات فى الجنوب فسوف يستمر تدفق قواتنا إلى المنطقة وسوف نتخذ إجراء إحتياطياً مناسباً. وأضاف « حتى لايساء الفهم فإننى أتحدث عن عمل عسكرى». ورغم أن الولايات المتحدة قد تجاهلت فى البداية الإنسحاب العراقى ورأت أنه مازال بعيداً عن إتمامه، إلا أن التنفيذ الناجح للإنسحاب العراقى والذى أسماه كلينتون «بالتراجع الواسع» أبطأ من تدفق القوات إلى الخليج. وأعرب «كلينتون» عن سعادته بما أسماه إستجابة العراق للرسالة الأمريكية، وأكد أن تدفق القوات سوف يستمر حتى يزول الخطر المحدق بالكويت، كما أعلن البنتاجون أن هناك ١٥٥ ألفاً من القوات الأمريكية على أهبة الإستعداد وأنها ستظل كذلك!! وإعتبرت أمريكا أن الأزمة لم تنته بعد.

رغم ذلك، فقد بدأ منذ هذه اللحظة أن شبح الحسم العسكرى أخذ يتبدد ويفسح المجال لحل دبلوماسى، لاسيما مع ماتردد فى الأوساط الدبلوماسية عن إستعداد العراق للإعتراف بحدود الكويت وفق الترسيم الدولى. وذلك على اثر مساعى السيد «كوزيريف» وزير خارجية روسيا، واعلن ـ من ثم ـ وزير الدفاع الامريكى ان القوات البرية سوف تعود بعد زوال الخطر باسابيع قليلة لكن القوات الجوية سوف يتم تعزيزها.

والواقع ان الانسحاب العراقى لم ينه الأزمة، وان كان قد غير الموقف، فبدلا من التفكير الأمريكى فى الضربة الوقائية او الاحترازية، انصرفت الجهود الى التفكير فى الضربة العقابية، بعبارة اخرى اصبحت المشكلة هى كيف يمكن تجنب او منع تكرار مثل هذا الحدث. وازاء هذه الاشكالية طرحت واشنطن فكرة اقامة منطقة برية عازلة جنوب خط عرض ٣٢ درجة على غرار المنطقة الجوية العازلة. بقصد ان تظل هذه المنطقة محظورة على القوات العراقية.

ولم تلق هذه الفكرة قبولا من جانب اعضاء التحالف والتى كان الهدف منها هو توفير تكاليف الوجود العسكرى الدائم بالمنطقة والتى كان لها من العيوب مايفوق هذه التكاليف بكثير، فمن شأنها ان تقلل من سيطرة الحكومة العراقية على اراضيها بصفة عامة وعلى احتمالات التمرد الشيعى فى الجنوب بصفة خاصة مما يفتح الباب للنفوذ الايرانى بالمنطقة. كما انها تحتاج الى مراصد قريبة تستطيع رصد ومراقبة تحركات وترتيبات القوات العراقية. اذ انه فى حالة غياب الوجود العسكرى الدائم والكافى

بالمنطقة لايكفى مجرد رصد الانتهاك العراقى لمنطقة الحظر، وانما لابد من الكشف المسبق والمبكر لاى تحرك عراقى بشكل يعطى الفرصة للادارة الامريكية فى نقل قواتها ويمكنها من ردع المحاولة العراقية. فاذا اضيف الىذلك ضرورة ان تكون هذه المنطقة من الاتساع بما يكفى لمنع اى تحرك عراقى حتى تكون مجدية استراتيجيا، اتضح مدى صعوبة استثمارها عمليا من الناحية الامنية. ثم ان مجرد مرور دبابة او قطعة مدفعية فى هذه المنطقة سوف يعد خرقا لهذا الحظر، وفى هذه الحالة اما ان يمارس العراق لعبة «القط والفأر» ويتمادى فى ارباك الادارة الأمريكية بأتفه الوسائل، واما أن تغمض المراقبة الأعين عن مثل هذه الأعمال بما يفتح الباب للمزيد منها والتى قدتجر ورائها ماهو اخطر.

وازاء صعوبة تحقيق ردع من خلال المنطقة العازلة تم طرح فكرة عدم جواز زيادة القوات العراقية فى المنطقة الواقعة جنوب خط عرض ٣٢، والتركيز على عدم السماح لقوات الحرس الجمهورى العراقى بالتحرك جنوب هذا الخط، وانصب الطلب الامريكى على ضرورة عودة قوات الحرس الجمهورى الى سابق مواقعها.

وانتهى الامر على صعيد الجهود الدبلوماسية بقرار مجلس الامن فى ١٩٩٤/١١/١٨ بتمديد العقوبات على العراق رغم اعترافه الرسمى الموثق بسيادة الكويت على اراضيه بالحدود التى رسمتها الامم المتحدة، ورغم ماتردد من ان الأمم المتحدة سوف تعطى العراق مهلة ستة اشهر ترفع فيها العقوبات بمثابة اختبار لحسن نواياه، تضمن فيها اقلاعه عن اعادة بناء قواته المسلحة، وفضلا عن الجهود الدبلوماسية الروسية. لقد تحدد الموقف بناء على رؤية بعض أطراف التحالف ان الرئيس صدام غير موثوق بوعودة. وأنه ليس لديه مانع من العودة الى تهديد جيرانه بعد رفع العقوبات. وقد اعتبر المجلس ان اعتراف العراق يعدخطوة ايجابية يجب ان تتلوها خطوات على هذا الطريق، وانه مازال امام العراق الكثير الذى يجب عمله حتى يمكن رفع العقوبات.

ورغم ان المواقف وردود الافعال قد تباينت عن نظائرها فى ازمة غزو الكويت، الا ان الشكل العام او المحصلة النهائية التى اسفرت عنها هذه المواقف تشير الى ان التعامل الدولى والاقليمى مع الأزمة قد تأسس على واقع الخبرة السابقة. فازاء حالة الغموض او عدم القدرة على توقع مايمكن ان يحدث بنيت المواقف على تقدير عال - او مبالغ فيه - لأسوأ الاحتمالات، ويصعب فى اغلب المواقف التى شكلت سياق التعامل مع الازمة ملاحظة قدر من التريث بغرض استكشاف ودافع التحرك العراقى.

وقد جاء رد الفعل الأمريكى منسجما مع حالة الغموض التى بولغ فى تقديرها، فرأتت أن تحرك العراق يعد خرقا او انتهاكا لاتفاق وقف اطلاق النار فى ١٩٩١، وفسرت القرار رقم ٩٤٩ لصالحها، ولم تعول كثيرا على التحرك الجماعى، واعتبرت ان لها الحق فى الرد بغض النظر عن موافقة الامم المتحدة - والواقع ان دواعى الحزم الامريكى كانت كثيرة، فكان من المحتم على الرئيس كلينتون ان يبدو امام الراى العام الامريكى فى مستوى الرئيس السابق بوش فى التعامل مع الأزمة ومواجهة العراق أو على الأقل ليس دونه بكثير. وأن الأزمة اذا ماعولجت بقدر اقل من الحزم قد تتعقد بالنسبة للادارة الامريكية التى يجب ان تتفرغ الان من الخليج لتواجه قضايا اخرى عديدة. وان البيئة الدولية لم تعد ملائمة لبناء تحالف دولى يساند امريكا كذلك الذى تسنى للرئيس بوش وساعد على انجاحه. هذا فضلا عن اتهام كلينتون بعدم القدرة على الحزم وكان من الممكن ان يتأكد هذا الاتهام لو انه تباطأ فى مواجهة العراق.

ومن الجدير بالذكر ان ثمة رأى متطرف ساد فى الأوساط الأمريكية وتقاسمته بعض وحدات القوات المسلحة التى شاركت فى حرب تحرير الكويت، يذهب الى ضرورة انهاء هذا الوضع من جانب امريكا اما بالدخول الى بغداد او بالتخلص من الرئيس العراقى. وبغض النظر عن الجوانب الاخلاقية لهذا الرأى فإنه عمليا مستبعد، لان استهداف الرئيس العراقى لم يعد امرا ميسورا نظرا لارتفاع معامل الامن الذى يتمتع به، ولان غيابه من الساحة العراقية سوف يترتب عليه سلسلة من المشاكل على امريكا ان تواجهها، لأنها سوف تكون اخطر على امن المنطقة من النظام العراقى الحالى نفسه من ناحية، وسوف تكون مسئولية الادارة الامريكية دون مواربة من ناحية اخرى،

وكانت بريطانيا على تأييد كامل لامريكا فى كل مواقفها وتحركاتها لدرجة ان وجودها لم يعد محسوسا. بينما اختلفت مواقف باقى الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن. فموسكو وهى الوحيدة التى ظلت تحتفظ بعلاقات مع بغداد بعد غزوالكويت كانت رائدة الجهود الدبلوماسية. فقد طالبت منذ البداية بضرورة اعطاء الفرصة للمساعى الدبلوماسية وان العراق يائس تحت العقوبات، وان تحركاته العسكرية ليست بالضخامة التى تعلنها المصادر الغربية. وبذل الروس محاولات جادة من اجل حمل العراق على الاعتراف بالكويت، ومن اجل حث مجلس الامن على رفع العقوبات. وبلغ الموقف الروسى حدا اعاد الى الاذهان صورة الحرب الباردة. كذلك كان الموقف الفرنسى، فلم تكن فرنسا توافق على التفسير الامريكى للقرار رقم ٩٤٩، ولم تكن توافق على السياسة الامريكية تجاه العراق، وطالبت بأن على امريكا مراجعة مجلس الامن اذا ارادت توجيه ضربة عسكرية الى العراق، فضلا عن مطالبتها برفع العقوبات.

ورغم ذلك، فلم ينعكس هذا التباين فى المواقف على المحصلة النهائية والتى تمثلت فى تمديد العقوبات على العراق، بل - وعدا الموقف الروسى - لم تنعكس على اسلوب ادارة الأزمة. ويمكن تفسير اثر الموقف الروسى على تحويل منهج التعامل مع الأزمة من اسلوب المواجهة

العسكرية الى تبنى الوسائل الدبلوماسية من خلال رؤية هذا الموقف فى اطار هدف استراتيجى اكبر وهو سعى موسكو الى استعادة نفوذها السابق على الصعيد العالمى. اما غياب اثر تباين المواقف على المحصلة النهائية فيرجع الى ان تباين مصالح اطراف التحالف يقابله مساحة من المصالح المشتركة تتحدد فى الخوف من تأثير رفع الحظر عن البترول العراقى على استقرار اسعار النفط. بعبارة اخرى تتفق دول التحالف على ان عودة العراق الى تصدير نفطه والذى يبلغ حوالى ٣.٥ برميل يوميا (يذكر ان العراق يخسر سنويا ١٥ بليون دولار من جراء الحظر البترولى) وذلك مقابل ٨ بلايين برميل يوميا للسعودية و٢ مليون للكويت و٢.١ مليونا للامارات، سوف يؤدى الى خفض سعر البترول، وبالتالى انخفاض عائد دول مجلس التعاون الخليجى من النفط، وعليه يمكن ان تفقد هذه الدول سوقا ممتازا لمنتجاتها لاسيما من الأسلحة.

هذا بالاضافة الى اعتبار استراتيجى هام تشترك فيه هذه الدول وهو ضرورة تحقيق التوازن الدقيق بين خطورة النظام العراقى على جيرانه وعلى امن المنطقة فى حالة رفع العقوبات، وبين مايمكن ان يتمخض عن محاولة إضعافه اكثر مما ينبغى. هذه المعادلة الصعبة - الى جانب عدم الرضوخ للتهديد العسكرى العراقى - هى التى تفسر عدم التشدد الامريكى فى ضرورة توجيه ضربة وقائية الى العراق، وفى نفس الوقت عدم إستجابتها لمطلب تخفيف أو رفع العقوبات، وكذلك عدم تشدد روسيا وفرنسا والصين فى مطالبتها برفع العقوبات. والغريب انه يمكن ملاحظة قدر كبير من التناغم فى المواقف لدى كل اطراف اللعبة بمن فيها القيادة العراقية، وكأن ثمة تنسيق مسبق أو إتفاق محكم حول تدبير هذه الأزمة.

وعلى الصعيد الاقليمى يلاحظ ايضا ان معظم المواقف جاءت لصالح التحالف، إما بتغيير بعض الدول لمواقفها السابقة وفى إتجاه موقف التحالف (الأردن واليمن)، وإما بتراجع الدول التى كانت قد ابدت تعاطفا مع العراق والعودة إلى الحظيرة الدولية (تركيا ومصر وسوريا والمغرب وعمان). فقد جاء موقف كل من الأردن واليمن مناقضاً تماماًلموقفيهما فى أزمة الغزو؛ فأعربا عن أسفهما للتحركات العراقية وحذرا العراق من الوقوف ضده إذا ما إعتدى على الكويت. وأدانت مصر وسوريا السلوك العراقى وحذرتا من عواقبه الوخيمة. ودعت مصر دول إعلان دمشق إلى عقد اجتماع بالقاهرة إنتهى إلى تأكيد إستمرار المواقف السابقة. هذا على عكس ما تردد فى الآونة الأخيرة من حدوث انفراجة فى الموقف المصرى تجاه العراق. وكذا كانت تركيا التى توددت للعراق فى الفترة السابقة على الأزمة، لكنها سرعان ما عادت إلى سابق عهدها من الانخراط فى الاجماع الدولى الذى تحرص دائما على التوافق.

ويخرج عن هذا الإطار كل من إيران وليبيا؛ فقد وصفت إيران التصعيد الأمريكي للموقف فى المنطقة بأنه مريب، وأضافت ان العنجهية الدولية لايحق لها التدخل فى المنطقة، وأن إيران تعارض الوسائل الغربية فى مواجهة العراق. ولم يختلف الموقف الليبى عن موقف إيران كثيرا، فقد وصفت الرد الامريكى بأنه مبالغ فيه، وأعربت عن رفضها التدخل الأجنبى فى المنطقة.

واصدرت جامعة الدول العربية بياناً نددت فيه بالتهديد العراقى الكويت، وذلك رداً على بيان عراقى وصفته الجامعة ابأنه يحمل لهجة عسكرية، وطالبت العراق بالانسحاب وضبط النفس حتى لايزداد الموقف تعقيداً. وإكتفت الجامعة بمجرد البيان ولم تعقد إجتماعاً طارئاً بحجة أن أياً من أعضائها لم يتقدم بمثل هذا الطلب.

وجاء موقف مجلس التعاون الخليجى على نفس المستوى المتوقع منه فى تأييد الكويت والوقوف فى وجه التهديد العراقى، هذا وإن كانت ردود افعال دول المجلس قد تباينت ففى حين أرسلت البحرين والسعودية قوات إلى الكويت بغرض التعزيز، وفتحت المملكة السعودية مطاراتها للإستخدام الغربى، فقد إكتفت الدول الأخرى بالتأييد السياسى، وكان موقف الكويت أكثر تشددا فطالبت بضرورة توجيه ضربة قاصمة إلى العراق. ورأت دول المجلس مجتمعة أن الاعتراف العراقى ليس كافياً وأنه لابد من التدليل عليه بخطوات تنفيذية على المستوى العملى.

ثالثاً : نتائج وإنعكاسات الأزمة :

يمكن التمييز فى هذا الصدد بين اهداف كانت مقصودة من جانب الأطراف ، وبين آثار وتداعيات لم تكن مستهدفة، ثم بين مكاسب وخسائر لكل طرف، وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. لكن من أجل التبسيط يمكن الحديث عن نتائج عامة يتداخل فيها المحلى مع الاقليمى والدولى، ثم نتائج خاصة بكل مستوى على حدة، وذلك فى ضوء حسابات المكسب والخسارة فى كل حالة، على النحو التالى:

(١) يأتى الإعتراف العراقى الرسمى بسيادة الكويت وإستقلاله داخل حدوده وفق الترسيم الدولى لها فى مقدمة النتائج العامة التى تمخضت عنها الأزمة. فعلى إثر المساعى الدبلوماسية التى قام بها السيد كوزيريف وزير خارجية روسيا والذى لعب دوراً هاماً فى إقناع الرئيس صدام بإتخاذ خطوة ايجابية فى سبيل الإمتثال للقرارات الدولية، عقد المجلس الوطنى العراقى جلسة فى ١٠ نوفمبر الماضى حضرها كوزيريف أعلن فيها إعترافه بحدود الكويت وفق الترسيم الدولى، وسلم السيد طارق عزيز هذا الاعتراف إلى مجلس الأمن. ويستمد هذا الإعتراف أهميته من انه يعد المطلب الأساسى للكويت وللتحالف الدولى معا، كما أن الحدود الكويتية العراقية هى السبب المباشر لأزمة الغزو، هذا فضلاً عن أنها كانت مثار نزاع بين البلدين فى فترات سابقة، ثم إنه يعتبر أول إعتراف من جانب حكومة عراقية بحدود واضحة للكويت وحسبما ترى الكويت

بشأنها، كذلك كان الإعتراف رسميا وموثقاً وتم التصديق عليه من جانب المؤسسات الرسمية فى العراق ومن جانب مجلس الأمن. ودلالات هذا الإعتراف جديرة بالتقدير فهى تعنى ان العراق بدأ يتجاوب مع مطالب التحالف الدولى، كما تعنى تنازله عن ورقة هامة يستخدمها فى الضغط، فضلاً عن أنها بداية أو فاتحة تحول جذرى فى الموقف العراقى من حيث قبول الحلول السياسية والتخلى عن البدائل العسكرية.

(٢) فشل التحالف الدولى فى إستثمار الموقف العراقى متمثلا فى إعترافه بالكويت: الذى لم يحظ بالتقدير الكافى لحمل العراق على المضى قدماً فى هذا السبيل. فلقد اثبت العراق انه رغم إمتلاكه زمام المبادرة وقدرته على خلق التوتر بالمنطقة وعلى إقحامها فى أزمة مابين عشية وضحاها إنما لديه الإستعداد للتعاون مع المجتمع الدولى من أجل إيجاد مخرج، وكان ينبغى تقدير هذه الخطوة الايجابية وتشجيعه على مزيد من هذا التعاون من خلال مكافأته بتخفيف العقوبات مما يدعم أركان الثقة فى الحلول السياسية ويضع الأسس لبداية مرحلة جديدة. ولعل موقف مجلس الأمن بتحديد العقوبات كفيل بتكريس الشعور العراقى باليأس وترسيخ الإعتماد على الوسائل العسكرية.

(٣) فشل الضمانة الأمريكية فى حماية أمن الخليج: فالعراق مازال قادراً على تهديد جيرانه، والولايات المتحدة لاتستطيع صيانة امن المنطقة وحماية إستقرارها من هذا الخطر. ذلك ان بقاء قوات أمريكية بشكل دائم وفى حجم قادر على ردع العراق بات امراً شبه مستحيل تقريباً للعديد من الاعتبارات، كما أن نقل قوات إلى الخليج، فضلاً عن تكلفته الاقتصادية الباهظة، فهو عملياً من الصعوبة بمكان لاسيما اذا تصورنا إمكان تكرار عمليات التهديد، نظراً للقيود المفروضة على العملية السياسية الأمريكية. كما انها من الناحية الاستراتيجية قد تكون غير ذات جدوى. هذا ولم يصل التحالف بعد إلى مشروع أو وسيلة تحقق الردع المطلوب. ويلاحظ عموماً أن القوات الأمريكية اللازمة لحسم النزاع فى منطقة الخليج غير متاحة قياساً إلى القوة العسكرية العراقية الحالية لاسيما إذا كان هناك أكثر من نزاع فى أكثر من منطقة في العالم فى نفس الوقت (الجدول رقم ٢).

(٤) مزيد من التمزق العربى: فقد كشفت الأزمة عن ان الانقسام العربى يتكرس، وأن التردى العربى يتزايد. لقد رفضت دول مجلس التعاون الخليجى وساطة جامعة الدول العربية من منطلق أو بدعوى أن التحالف الدولى قادرا على حسم الأزمة، وأن التحالف هو الجهة المنوط بها مسئولية حل الأزمة ولم تتحرك جامعة الدول العربية هى الأخرى بأى شكل من الأشكال، وإكتفت باصدار بيان الإدانة للعراق والواقع أن دلالة الموقف ككل ليست خافية فى فهم الحال العربى الراهن. أيضاً أغلق تمديد العقوبات على العراق باب المصالحة العربية الذى كان يبدو موارباً قبيل الأزمة، والذى زاد الأمل فى أن يُفتح مع إعتراف العراق بالكويت، هذا فضلاً عن التدليل على فشل إعلان دمشق، فرغم التصريح الذى أعقب إجتماع دول فى القاهرة، إلا أن الواقع العملى يشير إلى أن الأزمة كانت بمثابة تصريح دفن أو شهادة وفاة الإعلان، والتى حملت مصر على التفكير فى الإنضمام إلى الإتحاد المغاربى، كذلك تشرذمت الدول التى كانت تقف بجانب العراق، والحقيقة ان الإنقسام العربى كان قائماً، لكنه ظل يحتفظ بنواة للتماسك ممثلة فى «إعلان دمشق» ولم يكن قد وصل إلى هذا الحد من التحلل الذى إنتهى إليه الوضع العربى والذى كاد يذهب بكل دولة تقريباً فى سبيل مختلف.

(٥) تغير قواعد اللعبة، فبعد أن إستقرت الأمور على أن أطراف اللعبة هى العراق فى جانب والتحالف الدولى فى جانب اخر، وأن التحالف قد إستطاع ترويض العراق، وأنه فى سبيله إلى مزيد من تحجيمه، وأن العراق ماض فى الإذعان، تغيرت قواعد اللعبة، فلم يعد التحالف بهذ التماسك الذى يجعله طرفاً واحداً فى مواجهة العراق، بمعنى اخر أصبح هناك طرف ثالث إن لم يكن منحازاً للعراق، فهو على الأقل يقف على الحياد. وأصبحت مقولة ترويض العراق محض زيف، وأضحى العراق يملك زمام المبادرة ويستطيع إدارة اللعبة، ولم يعد ماضياً فى إذعانه، ولاعاد منتظراً قرار التحالف بالافراج عنه، بإختصار أصبحت اللعبة الآن مقاسمة بين الطرفين فى صورة مباراة متعددة البدائل بدلاً من أن كانت مباراة صفرية (مايكسبه التحالف يخسره العراق) وعلى التحالف أن يطرح آليات جديدة إذا أراد أن يستمر فى اللعبة، وعليه أن يعود من جديد لنفس النقطة التى بدأ منها المواجهة مع العراق.

إلى جانب هذه النتائج العامة والتى يتشابك فيها المحلى مع ماهو أقليمى أو دولى، يمكن تحديد بعض الإنعكاسات الأخرى على كل مستوى على حدة. فعلى المستوى المحلى خسر العراق ورقة الإعتراف بالكويت، كما خسر بعض مؤيديه على الصعيد الإقليمى، وضاع أمله (على المدى القصير) فى رفع العقوبات، لكنه كسب مؤيدين على الصعيد الدولى، وصرف نظر الشعب العراقى إلى الخارج، وإستعاد ثقته فى قدرته العسكرية، وأفهم العالم أنه مازال قادراً على تحدى الغرب وعلى تهديد جيرانه، وأن العقوبات لم تفلح فى ثنى عزيمته، فضلاً عن المناورة التدريبية والتعبوية لقواته العسكرية.

وكسبت الكويت الاعتراف العراقى بحدودها وسيادتها وإستقلالها، وبعض المؤيدين على الصعيد الإقليمى، وإستنفار قواتها العسكرية التى كانت على أهبة الاستعداد، أو كما يقول الخليجيون أن الجيش الكويتى قد محا صورته السيئة التى بدا بها أزمة الغزو، فقد إستغرقت عملية التعبئة كافة الوحدات، وبنسبة ١٠٠٪، كما برز الحس الوطنى الكويتى فى تطوع ٣٠ الفاً من ابناء الشعب الكويتى وهو مايحسب لصالح ميزان التعامل الكويتى مع الأزمة كنقطة إيجابية. رغم ذلك فقد أصاب

الجدول رقم ١

	قوات التحالف التى تم حشدها فى الخليج
٨٠	طائرة إف ١٥ وإف ١٦ أمريكية بريطانية فى السعودية
٦٠	طائرة أمريكية وبريطانية وفرنسية (منها ٦ طورنادو فى تركيا
١	جورج واشنطن الأمريكية (تحمل ٧٥ صاروخ كروز)
١٢٥٠٠	جندى أمريكى فى الكويت
٢٠٠٠	عواصة أمريكية على ٤ حاملات.
١	قاذفة صواريخ أمريكية (تحمل ١٢٢ صاروخ كروز).
٢	بطارية صواريخ أمريكية (تحمل ١٢٢ صاروخ كروز)
	بطارية صواريخ لايت وهيوسيت.
١١٤٠	من قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة.
١٢٠	الف جندى كويتى
٥٠	دبابة كويتية

	قوات كان التحالف عازم على إرسالها
١٨	صواريخ باتريوت
١٢	بارجة كانت فى المحيط الهندى
	المدمرة J. Birry
	الفرقاطة البريطانية HMS
	قاذفة صواريخ San Jacints
١١	سفينة إمدا
	إستكمال ٤٠ الف جندى
	القوات التى يمكن إرسالها إلى الخليج
٤٠	الف جندى
٦٠٠	طائرة.
٣٣	بارجة حربية
	قوات العراق التى حشدها قرب الحدود مع الكويت
٢٥	الف من الحرس الجمهورية.
٥٠	الف كاتب موجود بالمنطقة.
٧٠٠	دبابة.
٩٠٠	ناقلة جنود

الذعر شعب الكويت، وهرع الكويتيون إلى تخزين المواد التموينية، وسحب ودائعهم من البنوك، أو تهريب أموالهم إلى الخارج، وفرار بعضهم إلى خارج الوطن، وبدأ الدينار الكويتى فى التراجع، وخاب أمل الكويتيين وإنتابهم الشعور بالمرارة والإحباط من تقاعس أمريكا - على حد تعبيرهم - عن توجيه ضربة إلى العراق، هذا فضلاً عن التكاليف المادية والتى بلغت حسب اغلب التقديرات من ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار يومياً تتحمل فيها الكويت نفس النسبة التى تحملتها فى أزمة الغزو - أكثر من ذلك أن شبح التهديد العراقى قد عاد من جديد.

أما على المستوى الإقليمى فقد تمثلت إنعكاسات الأزمة فى التدليل على فشل دول مجلس التعاون الخليجى فى خلق الرادع الإستراتيجى الذى يمكن أن يمنع مثل هذا التهديد، أو فى بناء نظام أمنى قادر على حفظ إستقرار المنطقة، وأنها مازالت تعتمد على رد الفعل المرتبط بالموقف والذى فضلاً عن انه قد يتعرض لقدر من العشوائية، وهو مايفتح الباب لمزيد من هذه التهديدات والتى قد تعجز الإدارة الأمريكية عن التعامل معها. كما أثبتت الأزمة أن الخليج سوف يظل مضطرباً لعدم قدرة الأطراف على السيطرة على الأزمة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أثبتت الأزمة أيضاً تراجع البعد العربى، فلم تستعن دول مجلس التعاون الخليجى بالحلفاء العرب وإتجهت إلى الدول الأجنبية مباشرة. وعموماً فقد تراجع مستوى الثقة فى مناخ الإستقرار فى الخليج وهو ماقد ينعكس على كثير من الجوانب مثل الإستثمار والسياحة. وتحملت دول المجلس تكاليف لم تكن متوقعة، ومكسبها الوحيد هو إعادة التأكيد على تصدى التحالف للعراق.

وعلى المستوى الدولى أعادت الأزمة شبح الحرب الباردة إلى مجلس الأمن، فلم توافق فرنسا على رد الفعل الأمريكى تجاه العراق وذكرت أنه بإنسحابه لم يعد مخالفاً لقرارات الأمم المتحدة، وأن دفع أمريكا بقواتها إلى الخليج له علاقة بالسياسة الداخلية الأمريكية. وذكر «الان جوبيه» وزير الخارجية الفرنسى أثناء زيارته للكويت (١٥ اكتوبر) أن على امريكا أن تراجع مجلس الأمن إذا أرادت توجيه ضربة إلى العراق «ورد كريستوفر» أننا لن ننتظر فى المرة القادمة وسوف نتخذ إجراء حاسماً. وصرح وزير الدفاع الفرنسى «أن حرب تحرير الكويت وماتلاها كلفت الممول الفرنسى ٨.٧ مليون دولار». نفس الشيىء واكثر كان من جانب روسيا، فصرح وزير خارجيتها فى بيان عراقى روسى مشترك «انه لابد من السعى الى وضع ترتيب زمنى لرفع العقوبات حال إعتراف العراق بحدود الكويت» ورد كريستوفر «أن العراق هدد الكويت وتحدى للمجتمع الدولى ولاينبغى مكافاته على ذلك» وحتى آخر لحظة. ففى حين أصرت أمريكا على أن الإعتراف العراقى لايكفى، كانت

الجدول رقم ٢

القوات الأمريكية المطلوبة للصراعات الاقليمية الكبرى MRC					
الجيش	أ	ب	جـ	د	هـ
ـ الفرق العاملة.	٨	١٠	١٠	١٢	١٠
ـ الإحتياط.	٦	٦	١٥	٨	٥
الإسطول					
ـ حاملات مجموعات ـ مقاتلة.	٨	١٠	١١	١٢	١٢
الغواصات					
ـ العاملة.	٥	٥	٥	٥	٥
ـ الإحتياط.	١	١	١	١	١
القوات الجوية					
ـ العاملة.	١٠	١٣	١٣	١٤	١٣
ـ الاحتياط.	٦	٧	١٠	١٠	٧

القوات العراقية	١٩٩٠	١٩٩٤
ـ القوات العاملة.	١٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
ـ الإحتياط.	٦٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
ـ المدرعات.	٥٨٠٠	٢١٠٠
ـ حاملات الجنود.	٥١٠٠	٢٧٠٠
ـ قطع مدفعية.	٤٠٠	١٩٠٠
ـ سفن حربية.	٥	٢
ـ قاذفات قنابل.	١٧	٦
ـ طائرات حربية.	٣٠٠	١٣٠
ـ طائرات مقاتلة.	٣٥٠	١٨٠
ـ هليكوبتر مقاتلة.	١٣٠	١٢٠
ـ قاذفات سكود.	٢٢	٢٢
ـ قاذفات سام S	٥٥٠	٦٠٠

(*) العدد مقدر بالفرقة.
(*) أ = قوات مطلوبة لحسم نزاع واحد.
جـ = قوات مطلوبة لحسم نزاعين فى نفس الوقت.
د = قوات مطلوبة لحسم نزاعين ويبقى إحتياطى.
(*) المصدر: Economist, October, P. 6 2

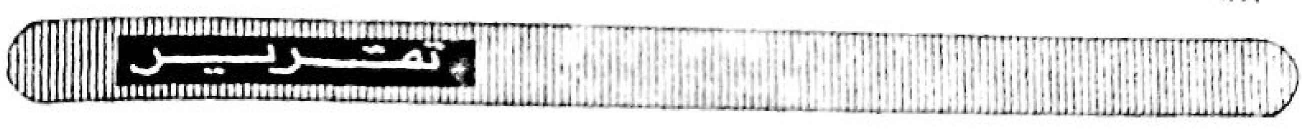
ب = قوات مطلوبة لحسم نزاع وتامين آخر.

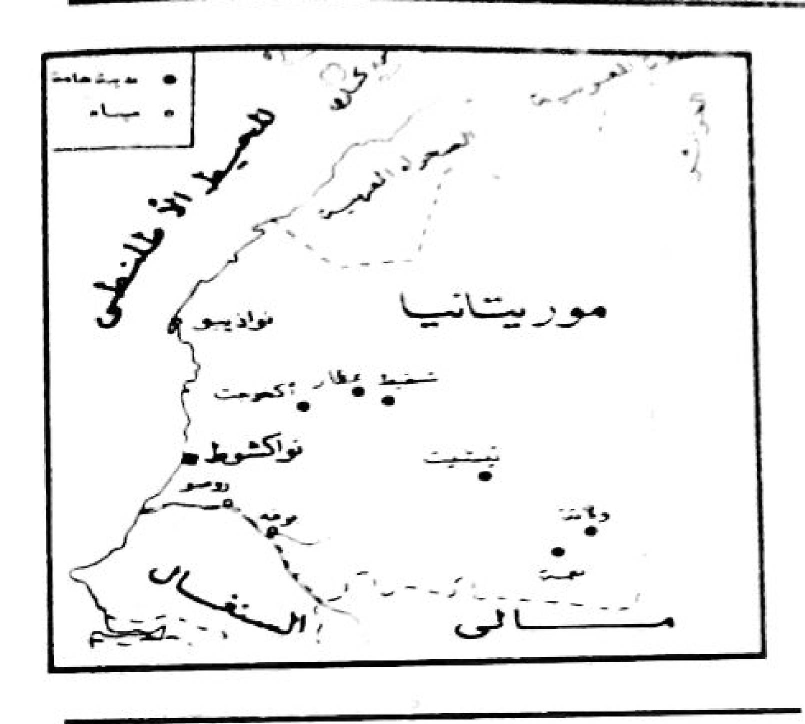
هـ = القوات المتاحة فى عام ١٩٩٩.

روسيا تطالب بضرورة تحديد جدولاً زمنياً لرفع العقوبات. هذا فضلاً عن الخلاف بين أمريكا من جانب وكل من فرنسا وروسيا من جانب اخر حول تفسير القرار رقم ٩٤٩.

أيضاً توارى الأمل لدى الشركات الفرنسية والألمانية والإيطالية التى كانت تسعى إلى العودة للسوق العراقية والتى ابرمت العديد من العقود فى مجال التجارة والإستثمار والتعاون الإقتصادى وإعادة إنشاء البنية التحتية فى العراق على أمل أن يبدأ تنفيذها فى اليوم التالى مباشرة لرفع الحظر. كذلك خاب أمل الدول التى تصدر بعض السلع والخدمات إلى العراق وتستورد منه البترول مثل تركيا وبريطانيا واليابان وألمانيا وهى الدول التى أضيرت من جراء الحظر المفروض على العراق، فيذكر ان تركيا قد خسرت فى غضون فترة الحظر حوالى ١٥ بليون دولار، وأن قيمة الصادرات الألمانية إلى العراق قد إنخفضت من ٣.٢ بليون مارك المانى (٤.١ بليون دولار) قبل الغزو إلى ٦٤.٤ مليون مارك فى ١٩٩٣.

وأخيراً يمكن القول أن الأزمة اعادت الأمور إلى سابق عهدها أو كما بدأت مع غزو الكويت، فلم تعد القضية هى مدى إلتزام العراق بالشروط والقرارات الدولية، ولا عادت مسألة رفع أو تخفيف العقوبات، وإنما أصبحت هى كيفية التعامل مع الأزمة. لعبارة أخرى قدمت الأزمة مثالاً حياً أو نموذجا واقعياً لفشل الحلول العسكرية المستوردة والتى تأتى من خارج المنطقة، ودللت على الحاجة الملحة لحلول سياسية عربية بما تعنيه من إعادة صياغة أوضاع المنطقة لصالح الإستقرار على أساس إحترام إرادة العراق كلاعب أساسى فى المنظومة الإقليمية. إن أى محاولة تتجاهل العراق وتقوم على أساس ترويض أو تعجيزه سوف تشهد إنتكاستها التى تعود وبالاً على المنطقة ككل، كما أن الأمن العربى هو مسئولية، أطرافه، ومن المعروف أن الإعتماد على الجانب العسكرى وحده لن يحقق الأمن المنشود. ولعل «إعلان دمشق» يعد بمثابة الصيغة الملائمة التى تشكل نواة أساسية لإعادة ترتيب النظام العربى بما فيه العراق، وإلا علينا أن نتوقع ماقد نتصور أنه غير ممكن فى هذه المنطقة المتوترة، وعلى سبيل المثال ماذا لو حدث تقارب أو تحالف عراقى إيرانى خصوصاً بعد تبنى النظام العراقى للرموز الإسلامية؟. وأقل مايمكن توقعه هو أن يظل ملف العراق وقضية أمن الخليج أمام الإدارة الأمريكية والتحالف الدولى لفترة غير قصيرة. □





موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب

وفاء زينهم

منذ أن وصلت السلطة العسكرية فى موريتانيا إلى الحكم عام ١٩٧٨، والرئيس «معاوية ولد الطايع» يجيد لعبة او ممارسة وإثارة التنافس بين المجموعات القبلية، وإرضاء هذا الطرف أو ذاك، او إغضابه. اسلوب انتهجه «ولد الطايع» بعد درس واستطاع بواسطته التحكم فى قطاعات عريضة من الموريتانيين، ولكنه الآن، ونظرا للتطورات والأزمات الداخلية، بالأضافة إلى عدد من المؤثرات الخارجية، أصبح ولد الطايع ونظامه فى ورطة حقيقية، يصعب التخلص منها، كما جعل ذلك ايضا عملية الانتقال بالحزب الجمهورى الحاكم من حالة الهشاشة التى طبعته منذ تأسيسه، إلى حزب يفرض احترامه والانصياع لقراراته مسألة فى غاية الصعوبة.

- إطلالة سريعة فى المعلومات والتواريخ التالية يمكن ان تقدم بعض المؤشرات حول التحول الديموقراطى والاوضاع السياسية فى موريتانيا خلال السنوات الثلاث الماضية.

- بدأ التحول عام ١٩٩٢ بانتخابات رئاسية اجريت فى ٢٤ يناير، وفاز فيها الرئيس معاوية ولد سيدى احمد الطايع.

- وفى ٨ مارس استكمل الحزب الجمهورى «الحاكم» فى نواكشوط تعزيز سيطرته على السلطة عندما فاز بأغلبية مقاعد البرلمان.

- وفى ٤ ابريل اعلن فوز الحزب الجمهورى بالأغلبية فى انتخابات مجلس الشيوخ، وهكذا انتهى عهد لجنة «الخلاص العسكرية»، وباشر «ولد الطايع» فى ١٨ ابريل ولايته الرئاسية الجديدة.

- وفى ٢٦ مايو أعلن دمج أكبر مجموعتين معارضتين فى حزب واحد يطالب بإعادة الانتخابات، وشهدت شوارع نواكشوط فى ٤ أكتوبر مظاهرات كبيرة احتجاجا على إرتفاع الاسعار بعد قرار السلطة خفض قيمة العملة الوطنية، وفرضت قوى الامن نظام حظر التجوال فى العاصمة.

وأيا كانت التباينات التفصيلية بين السلطة والاحزاب من جهة، أو بين الاحزاب وبعضها البعض، الا ان جميعها شهدت تغييرات وتبدلات عبر السنوات الثلاث الماضية. وهو ما سنتناوله كالتالى:-

السلطة والمعارضة (القبائل - الزنوج):

إذا كان تحول جبهة «الخلاص العسكرية» إلى حكومة مدنية هو أول المؤشرات على مسار الديموقراطية فى موريتانيا، فان ذلك جاء نتيجة للأسباب التالية:

١ ـ تفاقم الأزمة الاقتصادية، وما تبعها من أحداث ومظاهرات استدعت تدخل الجيش، وانتشاره فى شوارع العاصمة تحسبا لاتساع نطاق الاضطرابات التى بدأت فى مدينة نواديبو.

٢ ـ تنافس قوة المعارضة السياسية، خاصة وقد برزت عدة تنظيمات سياسية ترفع لواء المعارضة ضد حكم العسكر.

٣ ـ تصاعد التوتر بين العرب والزنوج، إذا يعرف المجتمع الموريتانى بالحساسية القبلية والاقليمية.

ونتيجة لذلك، فقد سعى النظام الموريتانى إلى التخفيف من حدة هذه التوترات من خلال إعلانه عن مجموعة من الاجراءات التى تسير على طريق التحول بالتدريج الى الديموقراطية. وهذه الاجراءات كانت فى:

أولا: تشكيل مجلس اقتصادى اجتماعى يضم وجوه وعناصر جديدة وبعيدة عن النظام العسكرى.

ثانيا: التأكيد العام والرسمى على التحول الديموقراطى.

ثالثا: التعجيل بمشروع الدستور الجديد، والذى من شأنه أن ينظم الحياة السياسية، ويعطى فرصة أكبر للأحزاب «المعارضة» فى التعبير عن وجودها وسياساتها.

رابعا: الافراج عن المعتقلين السياسيين: وعلى الرغم من أن مسار التحولات الديموقراطية فى موريتانيا بدأ مسيرته عندما أجريت الانتخابات الرئاسية وتنافس فيها ولد الطايع وولد دادة زعيم حزب التجمع من اجل الديموقراطية وولد سالك. إلا أن فوز ولد الطايع بها وحصوله على٦٢٪ فى مقابل حصول ولد داده على ٣٢٪ فقط دفع الاخير الى إتهام الحكومة بتزوير الانتخابات، ومنعها مؤيديه من التصويت. حيث تفجرت أعمال العنف بين المعارضة وقوات الشرطة. الأمر الذى اعتبره المراقبون بمثابة ردة مبكرة فى سبيل الطريق الديموقراطى. مع هذا كله، فان علاقات الحزب الجمهورى الحاكم بالمعارضة، من ناحية والقبائل والزنوج من ناحية اخرى، يمكن ان يفسر أو يجيب عن السؤال عما إذا كانت التغييرات الهيكلية والسياسية فى هذه الأحزاب وعلاقاتها يؤثر على دفعها للديموقراطية أو إعاقتها لها؟

اولا: الحزب الجمهورى «الحاكم» :

تأسس الحزب الجمهورى الحاكم فى بداية عام ١٩٩٢، بمبادرة من الرئيس ولد طايع. وقد تسابقت إلى الانضواء خلفه زعامات القبائل، خاصة قبيلة «الساسين» التى ينتمى الرئيس طابع لها. والحزب الجمهورى عبارة عن خليط يضم اعضاء من اقصى اليمين الى اقصى اليسار بدء من قدامى الماركسيين مرورا بالناصريين والبعثيين إلى الأصوليين وزعماء القبائل وهم يمثلون الركيزة الاساسية للحزب، حيث يرون ان معارضة السلطة ستعرقل طموحاتهم فى تقلد المناصب العامة، واستنادا الى هذا المنطق فقد شهدت طموحاتهم فى تقلد المناصب العامة، واستنادا إلى هذا المنطق فقد شهدت احزاب المعارضة خروج أعداد كبيرة منها فى الفترة الأخيرة، فى مقابل الاعداد التى تنضم إلى الحزب الجمهورى.

وإلى جانب هؤلاء استطاع الحزب الحاكم جذب أعداد اخرى من خريجى الجامعات الذين يبحثون عن التوظيف، لأنهم يدركون أن المعارضة ليست طريقا للحصول على وظيفة ما.

وعلى الرغم من رئاسة ولد الطايع للحزب الجمهورى، فانه يعانى من ضعف وخمول سياسى، نظرا لأنه يجمع كافة التيارات السياسية المتناقضة، التى لا يجمعها سوى الحصول على امتيازات السلطة.

وبالأضافة إلى ذلك، فهناك مجموعة من الأحزاب الصغيرة التى يطلق عليها محليا «احزاب الغالبية الرئاسية» تدور فى فلك الحزب الجمهورى. وهى: حزب الطليعة الوطنية وهو «حزب بعثى» موالى للعراق، عرف بولائه المتطرف لحكومة ولد الطايع، حتى أنه عند مقاطعة المعارضة لانتخابات البرلمان، قرر هذا الحزب خوضها. بما يمنح السلطة شرعية ومصداقية داخلية وخارجية فى مسارها الديموقراطى.

ثم بعض الأحزاب الصغيرة مثل «حزب العمل والوحدة والتخطيط والبناء، والحزب الموريتانى للتجديد. وهى احزاب ليست ذات تأثير حقيقى فى الساحة السياسية.

ثانيا: حزب اتحاد القوى الديموقراطية :

يعتبر حزب إتحاد القوى الديموقراطية.. حزب المعارضة الرئيس ويتزعمه «احمد ولد داده». وقد تأسس قبل السماح بالتعددية السياسية بفترة قصيرة. حيث كانت بدايته مجموعة الحركة الوطنية الديموقراطية وهى تشكيلة ماركسية استطاعت أن تجتذب مجموعات سياسية اخرى مثل الغالبية الساحقة من الزنوج الذين يشكلون ١٨٪ من عدد سكان موريتانيا.

كما يضم حزب اتحاد القوى قسم كبير من ابناء قبيلة «بونلميت» التى ينتمى اليها ولد داده والشيوعيون والمثقفون الذين يعادون تغليب الهوية العربية لموريتانيا على الهوية الافريقية، ومع كل تلك المتناقضات، فقد استطاع «ولد داده» أن يجذب الاجنحة السياسية المتطرفة فى التيار الاسلامى، تلك التى كانت ضمن مجموعات حزب الأمة الاسلامى الذى رفض الحكم الترخيص له، وكان هذا السبب كافيا لكى يقول زعيم المعارضة ولد داده ان تصريحات الحكومة الأخيرة عن تصاعد التيار الاصولى مجرد إدعاءات لا أساس لها من الصحة، وأن الغرض منها هو تبرير حملة الاعتقالات، وانتهاك حقوق الانسان من ناحية، وكسب تأييد العرب من ناحية اخرى.

وقد اتسمت العلاقة بين الحزب الجمهورى وتجمع المعارضة من بدايتها بالصدام، فعند اول تجربة ديموقراطية للنظام واجراء الانتخابات الرئاسية، اتهمت

المعارضة الحزب الجمهوري بتزوير الانتخابات. وتوالت إثر ذلك الاعتقالات ضد حزب اتحاد القوى، وعمدت التصريحات المواكبة لها على تشويه صورته قائلة أنه ينادي بحقوق الزنوج على حساب العرب، خاصة وأن ذلك يتعارض مع السجل الحافل للرئيس ولد طايع ضد الزنوج.

وبالاضافة الى هذا، فان اتحاد القوى حاول كشف التناقض في الممارسات الديموقراطية من خلال إعلانه شروطا تتعلق بدخوله الانتخابات البرلمانية والتشريعية، وتتمثل في اولا: مراجعة القوائم الانتخابية واطلاق سراح المعتقلين إثر الانتخابات الرئاسية، ولعل أخطر هذه الشروط واكثرها فضحا لطبيعة العلاقة العدائية بين الحزبين، كان عدم قبول النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات الرئاسية. وبالطبع فقد كانت هذه الشروط بدرجة من المستحيل لكي تقبلها السلطة، خاصة وأن النظام الموريتاني لايريد أن يقدم أية تنازلات للمعارضة، وهو ما جعل ولد داده يحجم عن المشاركة والانتخابات، ولكن الامر لم يستمر على وتيرة واحدة، فعند اول انتخابات بلدية اجريت بعد ذلك خاض حزب اتحاد القوى الديموقراطية المعركة، وحصل بموجبها على عدد من المقاعد في المجالس البلدية.

ومن هنا، فان تجمع المعارضة يمكن اعتباره الوجه المقابل للحزب الجمهوري اذ يشترك معه في صفة واحدة وهي التشرذم والتشتت حيث يجمع العديد من التيارات التي لايضمها سوى المعارضة للنظام، ولعل هذا يبرر لنا خروج مجموعات منه أو تجميد نشاطه مجموعات اخرى في الاونة الاخيرة.

ثالثا : حزب التحالف الشعبي التقدمي :

وهو حزب يضم الناصريين «الذين استطاع الحزب الحاكم استقطاب اعداد كبيرة من قيادته الا ان القاعدة العريضة منهم رفضت التخلي عن المشروع الناصري»، وقد حاول الحزب فرض نفسه على الساحة

السياسة الموريتانية عن طريق تنظيم مسيرات شعبية ضد ارتفاع الأسعار وعلى الرغم من تأييده لتجمع المعارضة في مقاطعة الانتخابات، إلا أن الاختلاف الايدلوجي لدى كل منهما، خاصة ما يتعلق بمسألة الهوية الموريتانية حال دون اندماج هذا الحزب ضمن تجمع المعارضة.

رابعا : الاتحاد من أجل الديموقراطية والتقدم :

ويعد حزب الاتحاد واحدا من اكثر الأحزاب الموريتانية انسجاما بين اعضائه، حيث يضم عددا من الوجوه السياسية البارزة، ومعظم قياداته كانت أصلا في مجموعات حزب اتحاد القوى الديموقراطية. ويقود حزب الاتحاد وزير الخارجية السابق حمدي ولدمكناس والمعروف بعلاقته مع فرنسا والمغرب. على أية حال يمكننا وصف العلاقة بين حزبي المعارضة الرئيسي والاتحاد من أجل الديموقراطية بأنها علاقة سيئة نظرا لما تعتقده الأحزاب الصغيرة من أن حزب المعارضة يريد فقط من هذه أن تصبح مجرد أدوات مساعدة له يستخدمها لتحقيق مصالحه في الدعاية الخارجية بإعتباره اكبر تكتل سياسي معارض.

علاقة الحزب الجمهوري بالقبائل : .

ونظرا لطبيعة المجتمع الموريتاني القبلية، فإن القبيلة تحظى بنفوذ وثقل واسع وذات تأثير كبير في الأوضاع السياسية من الأحزاب، وهو ما فطن إليه ولد الطايع من خلال محاولاته المستمرة في إستمالة القبائل، وتوزيعه المناصب الهامة عليها. ولم يتردد حزبه الحاكم في التعامل مع مجمل الشئون السياسية على أسس قبلية، حيث تتم التعينات الحزبية مراعية تماما للتوازنات القبلية، وكذلك تقسم الحقائب الوزارية والمناصب العليا في الدولة على هذا الأساس... ويعتبر زعماء القبائل بمثابة الوسطاء بين السلطة والمواطن. ومع أن جبهة الخلاص العسكرية قد عمدت خلال حكمها الى شن حملة شرسة على القبائل البارزة، إلا أن ذلك تغير خلال فترة التعددية السياسية من حكم ولد الطايع إذ عكس منهجه فبدأ في التقرب من القبائل. وإن كان لذلك اسبابه الواقعية فقد كان ولد الطايع يسعى إلى ضمان اكبر عدد من المؤيدين والقبيلة توفر له هذه النسبة تماما، الأمر الذي جعل المعارضة تتهمه بالتطرف في الاعتماد على القبائل واحياء النعرات القبلية، إلى حد تخصيص معظم وقته لاستقبال زعماء القبائل لتأكيد الولاء والانضواء تحت لواء الحزب الجمهوري، ولا يخلو هذا الأمر من معارضة داخلية حيث احتجت بعض الأصوات المنتسبة إلى السلطة على أسلوب ولد الطايع في التعاطي مع العمل السياسي.

علاقة الحزب الحاكم بالزنوج :

يمثل الزنوج حوالي ١٨ ٪ من سكان موريتانيا، ومنذ عام ١٩٨٦ ساءت العلاقة بينهم وبين السلطة عندما أعلنت الحركة الزنجية المتطرفة «جبهة تحرير الافارقة السود» عن نفسها في شكل أعمال عنف ومنشورات معادية للعرب. ولم يتوان «ولد الطايع» في مواجهة حاسمة ضدها فمنع نشاطها وأعدم ثلاثة من قادتها العسكريين، واعتقل أكثر من مائة من اعضائها السياسيين، وطرد العديد من أتباعها إلى السنغال. وقد استمرت هذه الممارسات حتى العام الماضي عندما عقد ولد الطايع صلحا مع السنغال، وسمح للزنوج بالعودة إلى موريتانيا وحاكم العسكريين الذين تورطوا في قتل الزنوج، كما صرف لهم التعويضات وهو ما يراه المراقبون كتراجع رسمي يحمل رغبة في تفويت الفرصة على المعارضة من أخذ مسألة الزنوج ضد حكم ولد الطايع وتجربته الديموقراطية.

ومن هذا كله، فإن تجربة التعددية السياسية الموريتانية

ككل تمر اليوم بمشاكل وأزمات قل أن تستطيع تجاوزها بسلام، وهى فى حالتها تلك.

الموقف من الصحافة .. قانون المطبوعات :

قبل مجىء حكومة العسكر فى عام ١٩٩١ م، شهدت الصحافة الموريتانية ثورة فى الإصدارات، وازدهارا لا يتناسب مع الواقع. فقد ظهر ما لا يقل عن مائتى مطبوع، إلا أن شهور الوفاق بين الصحف والحكومة لم تدم طويلا، فما لبث أن عادت الرقابة والتى ألغت خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من ٦٠ مطبوعة، لتنه بذلك فترة من الحرية، وتبدأ مرحلة جديدة إطارها العام المصادرة والإيقاف، من خلال إعتماد وزارة الداخلية للقرارات الـ ١١٣ التى تحظر أو تصادر الصحف فى مادة واحدة من قانون المطبوعات، والتى تحظر نشر مواد اجنبية ممنوعة أو المساس بأمن الدولة أو القيم الاسلامية.

وكانت الصحف الموريتانية «المستقلة والمعارضة» التى احتجبت عن الصدور، فى خطوة من جانبها للإعتراض على قانون المطبوعات ، الذى اعتبره الصحفيون الموريتانيون واحد من أسوأ التشريعات الصحفية. وطالبت الحكومة بعدد من الضمانات حتى تعود إلى الصدور، وفى مقدمتها الإلتزام بوقف سلسلة المصادرات، وتغيير قانون المطبوعات. غير أن السلطات المختصة تجاهلت تماما قرار الصحف السابق. وهو ما عبر عنه المقال الإفتتاحى الشديد اللهجة، الذى نشرته جريدة الشعب الرسمية فى اليوم التالى لقرار الصحف المعارضة، وانتقادها بشكل جارح.

ومن الواضح أن الرابطة الوطنية للصحافة المستقلة، صاحبة قرار الإضراب، قد فشلت فى تحريك الرأى العام للضغط على الحكومة، ودفعها للإستجابة لمطالبها، وتعديل قانون المطبوعات، ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب : أولها : قد تكون الرابطة اخطأت بإعلان الاحزاب قبل إعداد الرأى العام وأختيار الوقت الملائم حيث أن الفترة هى موسم الخريف الذى يرتاح فيه المواطنون خارج العاصمة، علاوة على عدم وجود قضايا ملحة تجعل الرأى العام يفتقد الصحافة.

هذا إلى جانب ، تزامن توقيت إعلان الصحف الاحتجاب مع سريان شائعات وتساؤلات رجل الشارع حول مدى قدرة هذه الصحف المالية فى الاستمرار، ولا شك أن ذلك سهل للصحف المؤيدة للسلطة، مهمة التقليل من شأن وأهمية الإضراب . كما يشير البعض إلى فشل المعارضة الموريتانية فى إستغلال ورقة إضراب الصحف ضد رئيس الدولة معاوية ولد طايع، وربما يعود ذلك لزهد الشارع الموريتانى فى معارضة النظام القائم.

ولهذا يبدو وأن التصعيد الأخير وإعلان المواجهة من قبل الناشرين لفترة غير محددة، جعلهم أمام خيارين اثنين إما أن يعودوا إلى الصدور منكسرين، وهذا ما يحطم مصداقيتهم، ويمكن السلطات من مواصلة سلسلة المصادرات والايقاف حتى بدون إبداء الأسباب لذلك، وإما مواصلة الإختفاء الى حد الانتحار !!

وعلى الرغم من عجز هذه الصحف ماليا، ونواقصها الأخرى، فإنها استطاعت قبل طى هامش الحرية، الذى كانت تنعم به من قبل ، أن تنشر العديد من الملفات الهامة وبجراة فائقة، وأن تجعل المسئولين ورجال السياسة أكثر حذرا فى تصرفاتهم العامة، وأصبح هناك شعور سائد لدى الموريتانيين بأن الصحافة قادرة على مساعدتهم فى الحوار مع السلطة، وفى دفع الظلم عنهم.

هنا ، يبقى ملحا ، وضروريا التساؤل : هل تنتبه السلطات الموريتانية إلى اهمية الرأى الآخر، فتبدأ فى فتح الحوار مع الصحف إزاء القضايا المطروحة وتحافظ على الحد الأدنى من مظاهر الديموقراطية أم تنخرط فى إساليبها ضد الحرية والديموقراطية ؟

الأصولية .. مواجهة أم تصفية :

حتى وقت قريب كانت التيارات الاسلامية الموريتانية تحظى بإعتراف رسمى من السلطات، ولذلك فقد كانت تمارس انشطتها علانية من خلال «الجمعية الثقافية الاسلامية» وعدد آخر من النوادى ومراكز الدعوة وجمعيات البر، ولكن عندما اختفت الحركات السياسية والقومية من على الساحة، أخذ التيار الأصولى مكانها، إضافة إلى أن المناخ العام يؤكد أن الأصولية الموريتانية مسالمة، ووجودها طبيعى فى مجتمع تقليدى مسلم، يؤمن بالعقيدة الاسلامية كدستور حياة.. إلا أن موجة الاعتقالات الأخيرة ، والتى شملت العديد من الشخصيات الاسلامية فى الحزب الحاكم والمعارضة والاجانب العاملين فى هيئات الإغاثة، أظهرت هذه الأحداث مدى خطورة الوضع الذى لم تخفه الحكومة، بل ان وزير الداخلية الموريتانى محمد الأمين السالم ولد والداه أكد خطورة الوضع بعد اكتشاف تنظيمات سرية، تدربت كتيبة تابعة لها قرب العاصمة نواكشوط باسم كتيبة «مصعب بن عمير» مجموعها ٣٤ فردا، كانت تخطط لزعزعة الأمن، وتستغل هيئات الإغاثة الدولية فى تمويل نشاطها.

ونتيجة لهذا تساءل المراقبون هل تدخل موريتانيا دوامة الصراع الدامى الذى تتخبط فيه الجزائر، أم أن الاعتقالات التى تقوم بها أجهزة الأمن فى صفوف الاسلاميين هى أحدى الجولات - من أجل ترويض الشارع - التى استطاع بها النظام الحاكم فى طبيعته الديموقراطية وتلك العسكرية، التى سبقتها تفكيك التنظيمات السياسية وأحكام السيطرة على الأوضاع ؟

قبل كل شىء ، ينبغى التوقف عند الخريطة العامة للتيار الاسلامى الموريتانى ، فالاسلاميون الموريتانيون ينقسمون الى مجموعتين إحداهما مؤيدة للسلطة، وهى مندمجة فى الحزب الجمهورى، والأخرى معارضة وهى من اعضاء حزب الأمة الاسلامية الذى رفض نظام الحكم الموريتانى الترخيص له بالعمل. ومع ذلك فقد مارس حزب الأمة

نشاطه بصورة غير مشروعة، وخاض الانتخابات البلدية فى ديسمبر ٩٣ تحت مظلة اتحاد القوى الديموقراطية المعارضة، وبعدها انضم بعض قادته الى هذا الحزب نهائيا.

وتتصارع على الساحة الموريتانية الى جانب ما سبق، مدارس أصولية عدة ، لكن التمايز بينها غير موجود ، فهناك خيط واحد يربطها فبالاضافة الى جماعة التبليغ والدعوة هناك جماعة عباد الرحمن الموالية لايران وهى جماعة محدودة ، ليست ذات تأثير، وهناك الجماعة الأم «الاخوان المسلمون» ومع أنها من أولى الحركات الاسلامية فى موريتانيا وتضم شخصيات لها وزنها ، لكن نجمها أخذ فى الأفول.

ولهذا يبدو الأمر غريبا، لأن هذه هى المرة الأولى التى تتعامل فيها السلطة الموريتانية مع الملف الأصولى بهذه الدرجة من الحذر والتربص بعد أن كانت يروج لعلاقتها بالأصوليين بالاعتدال ، وان الاصوليين لا يشكلون خطرا على الأمن. رغم اهتمام السلطات منذ منتصف العام الماضى برصد الظاهرة الأصولية، وطردها لعدد من الرعايا المغربيين والدعاة الباكستانيين بعد اعتداء شخص وصفته السلطات بأنه مختل عقليا على اسقفين فى كنيسة فرنسية فى نواكشوط، إلقاء القبض على آخر وصف ايضا بالاختلال العقلى، بعد إطلاقه النار على وزراء موريتانيينا إثناء الاحتفال بعيد الاستقلال.

الأمر الذى يدعو البعض للتساؤل : هل وصل الاسلاميون فى موريتانيا إلى درجة من الخطورة تبرر مواجهتهم.

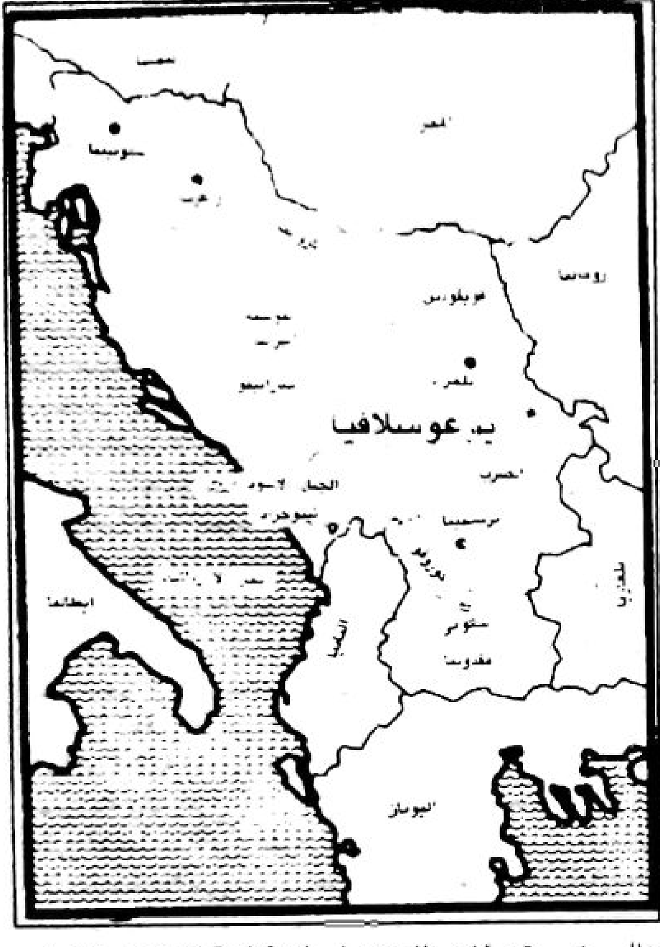
ومن هنا ، فإن التجربة الديموقراطية الموريتانية ، بشكل عام تبحث الآن عن مخرج من مأزقها غير الديموقراطى «الوليد» حتى تتجاوز مشاكلها وانقساماتها أم أنها حسب الصورة الاجمالية الحالية ستواجه انقلابات مستقبلية أو عودة إلى الحكومة العسكرية مرة أخرى ؟ ليست مجرد أسئلة فالصورة تشير الى سطحية التحول وهشاشة الممارسة الديموقراطية وبالتالى يستحيل النظر فى الآفاق دون أن يكون كل ذلك موضع شك !! ☐



تقـــريـــر

البوســـــنة : ضغوط لتعديل خطة التقسيم

عمــاد جــاد



على مدار الأشهر الثلاث الأخيرة شهدت مشكلة البوسنة احداثا درامية وتقلبات شديدة، حيث بدأت هذه الفترة بأنتصارات عسكرية ساحقة للقوات الحكومية فى مواجهة جيب «بيخاتش» المتمرد ثم فى مواجهة صرب البوسنة، وانتهت هذه الفترة بهزائم متكررة للقوات الحكومية أمام تحالف صرب البوسنة ، وكرواتيا بدعم من قوات التمرد الى طردت من «بيخاتش» . وادت هذه التقلبات الى فوضى فى الموقف الدولى ادت به الى التحول من شن غارات على مواقع صربى البوسنة وكرواتيا وحماية المناطق الأمنة، إلى الاقرار بالعجز الدولى فى مواجهة الصرب، بل والدعوة الى سحب القوات الدولية من البوسنة لانها اصبحت عاجزة على اداء مهامها، إضافة الى أتخاذ العديد من افرادها كرهائن لدى الصرب للحيولة دون تعرضهم لهجمات حلف شمال الأطلنطى . وابان هذه الاضطرابات ، عاد الموقف الامريكى الى سياسته المعهودة بالدفع فى اتجاه تعظيم طموحات حكومة البوسنة وإعلان وقف تنفيذ والاشراف على حظر وصول السلاح الى حكومة البونسة ثم التراجع السريع وإعلان الاستعداد للتدخل العسكرى لسحب القوات الدولية والمطالبة بالاستجابة لمطالب الصرب بأعتبارها المدخل الوحيد المتاح لانهاء الصراع فى البوسنة.

ومن هنا تثور العديد من التساؤلات حول الاسباب الحقيقية التى ادت الى انقلاب الأوضاع فى البوسنة، ومدى مسئولية حكومة «سراييفو» عن هذا الانقلاب من خلال عدم استدعاء خبرة التعامل مع التصريحات الامريكية، والمراهنة على موقف دولى من المستحيل توافره فى ظل معطيات الواقع الراهن، والاتجاه الى تصعيد القتال ، فى وقت لا تمتلك فيه اوراق كافية لتوظيف الخيار العسكرى لتحسين الموقع على الارض.

قوات البوسنة والخيار العسكرى :

بعد ان نجحت القوات البوسنية الحكومية فى شن هجوم شامل ضد جيب «بيخاتش» المتمرد الذى يقوده الجنرال المنشق « فكرت عبديتش» فى أغسطس الماضى، اتجهت القوات الحكومية الى تدعيم مواقعها على الارض، وبدت فى وضع أفضل بعد ان استعادت ذلك الجيب - المكون من اربع بلديات هى بيخاتش ، فيليكا كلادوشا ، بوسانسكا كروبا وتسازين - على نحو يدعم من موقف الحكومة البوسنة لتنفيذ خطة التقسيم العرقى التى وضعتها مجموعة الاتصال الدولية وتعطى للصرب ٤٩٪ من مساحة البوسنة والباقى (٥١٪) للمسلمين والكروات.

وبدلا من توظيف الانتصارات العسكرية شمال غربى البوسنة لخدمة عملية التقسيم ، اتجهت القوات الحكومية البوسنية بمساندة القوات الكرواتية - مجلس الدفاع الكرواتى - إلى شن هجوم واسع النطاق فى اواخر اكتوبر ضد القوات الصربية فى مناطق عديدة ، واسفر هذا

الهجوم عن تحرير حوالى ٢٠٠ كيلو متر مربع من المناطق التى سبق للصرب احتلالها بقوة السلاح . وتشير بعض المصادر المستقلة إلى ان انسحاب الصرب من بعض المناطق بدون قتال ، يشير الى مناورة صربية للظهور بمظهر الضحية أمام الهجوم البوسنى - الكرواتى، وكسب تعاطف اقليمى - دولى يخدم خططتهم المسبقة بشن هجوم مضاد واسع النطاق يرمى الى الاجهاز على قوات حكومة البوسنة لاسيما قوات الفيلق الخامس المتمركزة شمال غربى البوسنة ، فى جيب «بيخاتش» وما حوله .

الهجوم الصربى المضاد :

بعد ان استوعبت القوات الصربية الهزيمة - المدروسة - اتجهت بالتعاون مع صرب كرواتيا - اقليم كرايينا - إلى شن هجوم مضاد واسع النطاق ، بدءا من ١٠ نوفمبر الماضى ، ودخلت قوات الجنرال المنشق فكرت عبديتش إلى القتال ، فأصبح للهجوم ثلاثة ابعاد ، حيث شن صرب البوسنة الهجوم من الشرق ، وجاء هجوم صرب كرايينا الكرواتية من الغرب ، واطبقت قوات فكرت عبديتش على مدينة فيليكا كلاودشا من الشمال.

وترافق مع هذا الهجوم ، إصدار الرئيس الامريكى بيل كلينتون تعليماته إلى القوات الامريكية بالتوقف عن فرض حظر وصول الأسلحة الى مسلمى البوسنة اعتبارا من ١٢ نوفمبر ، وهى التعليمات التى فهمتها حكومة البوسنة على انها مقدمة منطقية لقرار امريكى آخر بأمداد حكومة البوسنة بالسلاح ، او على الأقل تأييد حصول سراييفو على الاسلحة من مصادر أخرى . هذا فى حين ان التعليمات التى أصدرها الرئيس الامريكى تظل عديمة الجدوى ، اذ انها لاتنطوى على تعهد برفع الحظر عن تصدير السلاح إلى البوسنة ،كما ان قوات حلف الاطلنطى استمرت فى تنفيذ الحظر، إضافة إلى رفض روسيا وفرنسا وبريطانيا لهذا الاتجاه الامريكى وإعلان هذه الدول استعدادها لسحب قواتها العاملة ضمن قوات حفظ السلام الدولية .

ومع تصاعد حدة الهجوم الثلاثى على جيب «بيخاتش» ونجاح القوات المهاجمة فى استعادة معظم الاراضى التى فقدتها فى الهجوم الذى شنته القوات الحكومية ، اصدر مجلس الأمن قرارا فى ٢٠ نوفمبر بالموافقة على قيام حلف شمال الأطلنطى بضرب أهدافا صربية فى مناطق الصرب داخل كرواتيا (اقليم كرايينا) ، وهو القرار الذى مهد لشن اكثر من غارة على مطار «اودبينا» داخل اقليم كرايينا ، الا انها غارات كانت محدودة الأثر ، حيث انها لم تؤثر كثيرا على قدرة صرب كرواتيا فى مساندة هجوم صرب البوسنة على جيب «بيخاتش».

وفى اعقاب ذلك شرعت دول مجموعة الاتصال الدولية (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا والمانيا) فى القيام بعملية وساطة سريعة لأتمام وقف اطلاق النار والحيلولة دون اقتحام بيخاتش ، وعلى الرغم من موافقة حكومة البوسنة على وقف القتال ، الا ان الصرب استمروا فى الهجوم ضاربين عرض الحائط بالقرارات الدولية واعلنوا ان هجومهم لن يتوقف الا بعد تدمير القدرة العسكرية للفيلق الخامس فى جيش الحكومة البوسنية.

تشرذم الموقف الدولى :

مع تصاعد الهجوم الصربى على جيب «بيخاتش» ورفض الصرب الألتزام بالقرارات الدولية الخاصة بالمناطق الأمنة الست - وهى بيخاتش ، جورازدى ، سربيرنتسا ، جيبا ، موستار والعاصمة سراييفو - اتجهت الولايات المتحدة الى عمل من أعمال استعراض القوة ، فحركت ثلاث من سفنها الحربية صوب البحر الادرياتيكى ، فرد الصرب بتوعد الولايات المتحدة بفيتنام جديدة اذا ما قرروا التدخل عسكريا فى البوسنة ومساندة قوات الحكومة البوسنية . هنا بدأ الجانب الامريكى فى اظهار حقيقة موقفة ، حيث سارع وزير الدفاع الامريكى ويليام بيرى فى ٢٧ نوفمبر بنفى نوايا بلاده فى التدخل عسكريا فى البوسنة مؤكدا «ان الصرب اظهروا تفوقا عسكريا على الأرض، وليس لدى الولايات المتحدة أى خطط لارسال قوات برية إلى البوسنة للمشاركة فى الحرب» واضاف ان «ارسال السفن الامريكية إلى البحر الادرياتيكى له علاقة فقط بعمليات الاغاثة».

وتبلور ذلك بشكل جلى فى الاجتماعين اللذين ترأسهما الرئيس الامريكى لمجلس الأمن القومى لدراسة الوضع فى مدينة «بيخاتش»، حيث اكدت المصادر الأمريكية ان السياسة الامريكية تركز على إعادة احياء مفاوضات السلام حول البوسنة فى اطار مجموعة الاتصال الدولية . كما ابدت الادارة الامريكية تجاوبا - لأول مرة - مع مطالب صربى البوسنة لاسيما فيما يتعلق بأتحادهم فيدراليا مع صربيا عبر منح الصرب الأراضى اللازمة لربط مناطقهم فى البوسنة بأقليم كرايينا فى كرواتيا بصربيا الأم.

وقد أدى هذا الموقف الأمريكى الى استياء حكومة البوسنة التى بدأت تهاجم موقف الادارة الامريكية مؤكدة ان هذا الموقف سوف يؤدى الى تغيير كبير فى التركيبة السكانية فى المنطقة على حساب مسلمى البوسنة وكرواتييها .

أدت مجمل هذه التطورات أى المكاسب الاقليمية والتراجع الامريكى والتهديد الاوربى بسحب قوات حفظ السلام إلى مزيد من التشدد الصربى وهو ما ظهر بوضوح فى الجولة التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة د . بطرس غالى فى المنطقة، اذ رفض زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراجيتش الأجتماع مع د.غالى فى مطار العاصمة سراييفو ، ودعا الأمين العام الى زيارته فى «بالى» معقل صرب البوسنة ، وهو الأمر الذى رفضه الأمين العام ، فتم إلغاء اللقاء ولم تكتمل مهمة الامين العام

التهديد بسحب القوات الدولية :

مع استمرار الهجوم الصربي ورفض محاولات الوساطة التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة ، وايضا ممثلى مجموعة الاتصال الدولية ، واستمرار حكومة البوسنة فى توجيه الانتقادات اللاذعة للدول الكبرى وللقوات الدولية العاملة فى البوسنة واتهام قائدها الجنرال مايكل روز بالتواطؤ مع الصرب ، واتجاه القوات الصربية الى احتجاز عدد من الجنود العاملين فى صفوف القوات الدولية هناك كرهائن حتى لا يتعرضوا لهجمات جديدة من حلف شمال الأطلنطى ، تزايدت نغمة بعض الدول الأوربية بسحب قواتها العاملة فى صفوف القوات الدولية فى البوسنة ، وقد تزعمت هذه الدعوة فرنسا وبريطانيا ، حيث اعلنت كل منهما - على انفراد - انها تخطط لسحب قواتها من البوسنة بسبب المخاطر والصعوبات التى تتعرض لها هذه القوات .

فمن جانبه اعلن وزير الخارجية الفرنسى - آلان جوبيه - «ان الامم المتحدة قد تجد نفسها مرغمة على طلب سحب القوات الدولية من البوسنة ، اذا لم يتم التوصل سريعا إلى وقف لاطلاق النار فى البوسنة ، وان الانسحاب الفرنسى قد يتم بأسرع مما هو متوقع »

أما وزير الدفاع البريطانى - مالكولم ريفكيند فقد اعلن «ان الحكومة البريطانية ستبحث قريبا مسألة سحب الجنود البريطانيين العاملين ضمن القوات الدولية فى البوسنة اذا استمر الوضع الخطير وتواصلت المضايقات لهذه القوات» .

ومن جانبه اعلن حلف الأطلنطى الانتهاء من خطة يشارك فيها حوالى ٤٠ الف جندى (من بينهم عشرة الاف جندى أمريكى) لتأمين سحب القوات الدولية العاملة فى البوسنة والبالغ تعدادها حوالى ٢٥ الف فرد .

وفيما يتعلق بالجانب الامريكى ، اعلن مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى «انتونى ليك» ان بلاده لا تملك الرغبة فى التدخل عسكريا فى البوسنة ، لأن القتال الدائر هناك لا يشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة .

وهكذا تبلور الموقف الدولى من البوسنة فى مطلع ديسمبر الماضى فى هجوم صربى متواصل على «بيخاتش» ومناطق أخرى فى البوسنة، تراجع امريكى عن دعم مسلمى البوسنة، ظهور دعاوى وتبلور خطط لسحب القوات الدولية العاملة فى البوسنة ، احجام الدول الكبرى عن اتخاذ مواقف متشددة من صربى البوسنة وكرواتيا . تفاعلت هذه العوامل المختلفة لتصل بالازمة البوسنية الى موقف فى غاية التعقيد والتشابك .

عودة إلى خطة التقسيم :

فى الوقت الذى تصاعدت فيه الضغوط الاقليمية والدولية على حكومة البوسنة للقبول بتعديل خطة التقسيم التى وضعتها مجموعة الاتصال الدولية ، بدا ان هناك تساهلا فى التعامل مع مطالب الصرب ، بل وتقديم الاغراءات لهم لوقف القتال والاستجابة لمطالبهم من خلال المفاوضات السياسية الهادفة الى تعديل خطة التقسيم .

وقد تبلور ذلك بوضوح فى تبن حلف شمال الأطلنطى فى اجتماعه الاخير فى بروكسيل للاقتراح الروسى - الفرنسى بعقد مؤتمر دولى جديد حول البوسنة ، وموافقة الادارة الامريكية على هذا الأقتراح والذى يستند بالأساس إلى مبدأ تشجيع الصرب على القبول بالتسوية السياسية فى البوسنة من خلال الاستجابة لمطالبهم الإقليمية والاتحاد مع صربيا «الكبرى» وهو التوجه الذى رحب به الأمين العام للامم المتحدة بأعتباره مقدمة لانهاء الصراع فى البوسنة .

وتماشيا مع هذا الهدف ، احبطت روسيا الاتحادية مشروع القرار الذى قدمته الدول الاسلامية وغير المنحازه فى مجلس الأمن وكان يدعو الى مراقبة الحدود بين كرواتيا والبوسنة من أجل منع تهريب الوقود والأمدادات من أراضى الاتحاد اليوجوسلافى الجديد الى مناطق صرب البوسنة وذلك بعد التحايل على مراقبة الحدود بين يوجوسلافيا الجديدة والبوسنة بمرور الأمداوات عبر اقليم كرانيا الكرواتى . وجاء هذا « الفيتو » الروسى ليكون الأول من نوعه منذ انتهاء الحرب الباردة - حيث سبق لروسيا استخدام حق الفيتو فى مايو ١٩٩٣ فى قضية ادارية ومالية تتعلق بقوات حفظ السلام فى قبرص - وبالتالى اكدت روسيا الاتحادية رفضها المطلق لأى نوايا او اتجاهات لمعاقبة صربى البوسنة وكرواتيا .

وهكذا تزامن التراجع الامريكى عن دعم مسلمى وكروات البوسنة مع تأكيد دولى - روسى بالأساس - على عدم معاقبة صرب البوسنة وكرواتيا ، وصب الموقف الدولى فى التأكيد على ان المخرج الوحيد من الصراع يتمثل فى الاستجابة لمطالب صربى البوسنة وكرواتيا من خلال منحهما ممرات ارضية لربط مناطق الصرب فى البوسنة وكرواتيا بجمهورية صربيا ، وهو الأمر الذى يقتضى حصول صرب البوسنة على منطقة «كوبرس» وذلك لربط شمال البوسنة الخاضع للصرب بالساحل الادرياتيكى الواقع ضمن سيطرة صرب كرواتيا فى منطقة كرايينا . وبالتالى تعديل خطة التقسيم التى وضعتها مجموعة الاتصال الدولية .

ويبدو ان النية تتجه الى مواصلة الضغط على حكومة البوسنة سواء بسحب ما سبق وقدم لها من تعهدات وتأييد «لفظى» ودعوتها للتفاوض مجددا حول تعديل خطة التقسيم ، والوصول فى نفس الوقت الى اتفاقات سرية مع صربى البوسنة وكرواتيا تتعهد خلالها الدول الكبرى - لاسيما الولايات المتحدة - بعدم معارضة مطالب الصرب الأقليمية وعدم شن هجمات جوية جديدة عليهم ، مقابل الألتزام بحدود معنية فى الضغط العسكرى على مسلمى البوسنة - حدود تخدم عملية إجبار قيادتهم على القبول

بتعديل خطة التقسيم ـ والكف عن اعتقال افراد القوات الدولية واتخاذها كرهائن ، وكانت هذه الموضوعات محور اللقاء السرى الذى عقده المبعوث الامريكى الخاص تشارلز توماس مع زعيمى صرب البوسنة وكرواتيا ـ رادوفان كراجيتش وميلان مارتش ـ بحضور الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسيفتيش ، حيث اشار زعيم صرب البوسنة

فى اعقاب اللقاء إلى ان » .. الموقف الامريكى يقترب من موقف صرب البوسنة الداعى الى سير العملية السلمية على مراحل.

ونشير فى الختام الى صعوبة تنفيذ دول الاتحاد الاوربى لتهديدها بسحب قواتها من البوسنة ، نظرا لما يمكن ان يترتب على ذلك من فوضى شاملة فى قلب القارة ، وهو أمر لايمكن ان تقبل به دول الاتحاد الاوربى مهما كان الثمن ، وبالتالى فأن ماتطرحه من اراء حول سحب القوات لايعدو ان يكون هدفه الضغط على حكومة البوسنة لتسلم بما تم الاتفاق عليه بين القوى الكبرى، باعادة التفاوض لتعديل خطة التقسيم والاستجابة لمطالب الصرب للانتهاء من هذا الصراع المزعج فى قلب القارة، وهو ما يفهم من إجماع قادة الاتحاد الاوربى ـ فى قمتهم الأخيرة بمدينة «ايسن» الالمانية فى ٩ ديسمبر ـ على ان سحب القوات الدولية من البوسنة «من شأنه ان يقود إلى مجزرة كبرى»!!

وعليه فما يجرى من تحركات وما يعقد من لقاءات وما يصرح به من مواقف وإعلانات ، لايعدو ان يكون محاولة للضغط على حكومة البوسنة لدفع ثمن التصعيد العسكرى بشن هجوم غير محسوبة عواقبه، ومكافأة الجانب الصربى بالاستجابة لمطالبة ، لانه يحظى بموقف عسكرى أفضل على أرض الواقع، كما ان الحسابات المعقدة اقليميا ودوليا تحول دون الاستمرار فى سياسة الضغط العسكرى والسياسى عليه ، ولا توجد لدى الدول الكبرى ـ لاسيما ـ الولايات المتحدة ـ مصالح تجعلها تدخل فى مواجهة سياسية مع الاتحاد الاوربى وروسيا الاتحادية □



تقـــريــــر

غزو هايتى بين الشرعية واستعراض القوة



— نبية الاصفهانى

في عصرنا هذا الذى شهد نهاية الحرب الباردة وانهيار أكبر دولة كانت تهيمن على المعسكر الشرقى، ماهى الأسس التى على القوى العظمى المتبقية ان تلتزم بها فى سياستها مع سائر الدول الأخرى؟ إن بقاء الشيوعية كنظام فى بعض الدول لم يعد اليوم يشكل اتهاما يبرر سلوكا عدوانيا أو اجراءات أمنية مشددة ومكثفة. والملاحظ أيضا بان انهيار القطبية الثنائية التى كانت تسيطر على العالم مابعد الحرب العالمية الثانية قد سجل للنظام الليبرالى الرأسمالى جولة انتصار، كما سرعان مابدأت تظهر تطلعات جديدة نشطت حركة التكتلات وخاصة الإقليمية منها وهو اتجاه يبشر ببوادر قيام تعددية قطبية. كل هذا فى محاولة منع الولايات المتحدة من الانفراد بالتواجد على قمة الهرم الرأسمالى.

ويمكن القول أيضا بان العالم اليوم يحمل فى ثناياه علامات تشير الى قيام نظام دولى جديد لم تتضح ملامحه بعد. وهو فى مرحلته الأولى، قد أخذ ينادى بتعاظم أهمية النفوذ الاقتصادى والتجارى بعد ان أصبح مبدأ ليبرالية الأسواق هو الطريق الأسلم فى نظر الأغلبية العظمى من الدول - ان لم يكن الوحيد - للتنمية والازدهار. وخلال السنوات الأخيرة وفى ظل الاقتصاد الحر المتنامى كانت الدول الرأسمالية تشهر فى وجه النظم الشيوعية المتبقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية السلاح الذى جعل منه التاريخ أهم مكسب للانسان والذى أكده ميثاق حقوق الانسان. وقد جلبت الحرب الباردة معها تحديدين لمفهوم الديموقراطية: الأول يكرس الملكية الخاصة ويركز على حقوق الفرد وعلى مساواة الجميع أمام القانون، وهو المفهوم الذى لازم تطور الأنظمة الرأسمالية، والثانى: يمجد الملكية الجماعية ويعطى الأولوية القصوى لحقوق الجماعة. وقد كان التحديد الأول هو الذى فاز فى هذه الجولة.

هكذا يمر العالم اليوم بمرحلة اعلان انتصار المبادىء، وعلى هذا الأساس لم يعد أمام دعاة الديموقراطية بمفهومها الليبرالى أى منافس قوى بعد ان كتب له الفوز فى هذه الجولة.

ومع كل هذا، فان اعلان المبادىء هذه لم يلغ رواسب الماضى، والماضى السحيق بصفة خاصة. فمازالت هناك

شعوب تعانى من بطش نظم دكتاتورية فى أبشع صورها، استولت على السلطة دون أى رقيب وأخذت تمارس كافة وسائل القمع والتعذيب والقتل. بل لنقل بأن العالم اليوم مازال يشكل هرما مدرجا تقف على قمته الولايات المتحدة وتحتها مباشرة دول وتكتلات دول صناعية تتطلع الى ان تصل الى قمة الهرم. وفى القاعدة السحيقة، نجد مدرجات مختلف دول العالم الثالث، بل والرابع أيضا وبالطبع فان مبدأ تقييم مكانة كل دولة هو درجة النمو الذى وصلت اليه ومدى التزام النظام المعمول به لحقوق المواطن ومساواة الجميع أمام القانون.

والسؤال المطروح هنا: كيف تتعامل الدولة العظمى التى تشيد وتتغنى بحقوق الانسان وبحرية المبادلات التجارية كعنصر للازدهار، كيف تتعامل مع أحد هذه النظم الدكتاتورية التى تقبع فى قاعدة الهرم المدرج؟ ربما نجد بعض الأجوبة على هذا التساؤل فى الخطوات والمبادرات التى اتخذتها الادارة الأمريكية لمعالجة أزمتين هامتين بالنسبة لها، إذ اندلعتا فى مكان قريب جدا منها فى البحر الكاريبى الذى تعده واشنطن «فناءها الخلفى». حيث نجد ثلاث دول صغيرة أشبه بالأقزام فى مواجهة قائدة الليبرالية العملاقة، وهى تقع فى جزيرتين صغيرتين: كوبا التى احتفظت بنظامها الشيوعى كما وضعه لها فيدل كاسترو، و «اسبانيولا» التى تتقاسمها الجمهورية الدومينكية فى ثلثى مساحتها، بينما تحتل هايتى الجزء الغربى الباقى من الجزيرة. ولا يفصل بين الجزيرتين وساحل ولاية فلوريدا الأمريكية سوى مسافة بحرية لا تتعدى الـ ٨٠ ميلا.

وفى مواجهة هذا «الفناء الخلفى»، اتسمت السياسة الأمريكية بالقلق الدائم المشوب بالتوتر، كما كان من الطبيعى ان تنعكس الظروف الداخلية فى الولايات المتحدة على عملية ترتيب أولويات هذه السياسة - فمن المعروف بأنه فيما يتعلق بكوبا، كانت أولى أولويات الولايات المتحدة هى احتضان كل معارضة للنظام الكوبى، وذلك بفتح أبواب الهجرة على مصراعيها امام اللاجئين الكوبيين. ولكن عندما تحولت هذه الهجرة الى مشكلة داخلية الى حد تهديد مستقبل اعادة انتخاب العمدة الديموقراطى فى ولاية فلوريدا، اضطرت واشنطن الى تنظيم هذه الهجرة والحد منها. وبالنسبة لهايتى التى شهدت منذ أكثر من ٣ سنوات انقلابا عسكريا أطاح بحكم «جان برتراند اريستيد» تأرجحت أيضا السياسة الأمريكية وبعد ان كانت تهاجم «اريستيد» وتصفه بأنه «الراهب الأحمر لمدن الصفيح» وانتقدت ماأسمته بميوله اليسارية.

ماهى اليوم، تحت ضغوط داخلية وخارجية أيضا، تساند الرئيس المنفى وتعمل جاهدة بشتى الوسائل على اعادته بل ولا تتردد فى التدخل العسكرى من أجل تحقيق هذا الهدف. ولكى تفهم هذا التحول او الانقلاب فى ترتيب اولويات السياسة الأمريكية تجاه هايتى لنتساءل: ماهى العوامل التى قادت الحكومة الأمريكية الى الوقوف فى صف «اريستيد» ضد «راؤول سيدراس» الذى كان من رجالها الأشد ولاء لها؟ بمعنى آخر الى ماذا تهدف واشنطن من وراء هذا التحول فى الموقف الذى ادعت علنا بانه من اجل الدفاع عن الشرعية ولصالح الديمقراطية وانه على هذا الأساس قررت حسم الموقف عسكريا فى هايتى فى سبيل اعادة الشرعية الممثلة فى «اريستيد» الذى كان فى الماضى القريب هو العدو اللدود؟

إن الاجابة على هذا التساؤل تتطلب أولا التعرف على طبيعة العلاقات التى قامت فى الماضى بين الجانبين، وهى علاقات كان يحكمها مايتطلع اليه المارد الأمريكى من القزم الهايتى. وذلك من خلال الاستعانة بالتاريخ الذى يغرس جذوره فى بداية القرن العشرين. فيمكن القول بأن:

- الصراع الدائم فى هايتى منذ أن تأسست الدولة فى عام ١٨٠٣ كان دائرا بين السكان الزنوج والسكان «الخلاسيين»

- ان الحكم الدكتاتورى المتسم بالعنف والقهر والوحشية كان دائما ليهيمن على الحياة السياسية الهايتية، وذلك على الرغم من وجود دستور وهو حكم كان يعتمد أساسا على قوات من الجيش وعلى قوات مساعدة فى القمع الوحشى كان يطلق عليهم تسمية «خيالات المآتة» باللغة الكريولية أو «التوتون ماكوت» Tontons - Macoutes

- لم تعرف هايتى الاستقرار السياسى، حتى عندما احتلتها عسكريا الولايات المتحدة خلال الفترة مابين ١٩١٥ و ١٩٣٤ بهدف اقتلاع النفوذ الفرنسى منها وبحجة انهاء الفوضى، ولا حتى عندما انتخب «د. فرانسوا دوفالييه» رئيسا لها. فعلى الرغم من وجود دستور كان الرئيس «دوفالييه» يمارس سلطاته من خلال جيشه الخاص من «خيالات المآتة».

- لم تعرف هايتى أيضا تقليدا ديموقراطيا حتى اليوم، وذلك على الرغم من فترة شهدت قيام احزاب أما عن موقف الولايات المتحدة من هذا الجزء من «فنائها الخلفى» فانه كان يتسم دائما بالانتفاعية الاقتصادية والسعى وراء الربحية، وكانت تعززها مزايا سياسية كانت تتمتع بها الجارة العملاقة على ارض هايتى مقابل معونات مالية

هامة. وحتى يدوم النفوذ الأمريكي على هايتي شجعت واشنطن قيام بورجوازية محلية اغتنت مما تبقى من فتات الاستثمارات الأمريكية. وكانت النتيجة ان تكونت فئة هايتية من المستغلين تنهب في موارد البلاد دون رقيب. أما الأغلبية العظمى من السكان، فقد كانت تحيا في فقر مدقع ويثقل على كاهلها اعمال العنف والبطش السياسي.

١. انتخابات ديسمبر ١٩٩٠ :

ثم اسفرت اولى الانتخابات الحرة والديمقراطية في هايتي عن فوز القس «جان برتراند أرستيد» بمقعد الرئاسة بأغلبية ٦٧٪ من مجموع الأصوات ولمدة ٥ سنوات. وكان يؤمن بنظرية التحرير ، كما انهمك في فضح مسئولية الولايات المتحدة في تدهور مستوى المعيشة وتردى الحالة الاقتصادية وفقدان الكرامة للأغلبية العظمى من السكان (٨٠٪). وبالطبع أصبح الرئيس الجديد الشغل الشاغل للادارة الأمريكية حيث تم تجنيد «وكالة المخابرات المركزية» لمتابعة الأحداث. ولم تدم رئاسة «ارستيد» أكثر من شهور ثلاثة حتى قام «الجنرال راؤول سيدراس» بانقلاب عسكري اطاح به. وكان من المفروض ان يقتل ارستيد» في داره لو لم يبادر سفير فرنسا وفنزويلا بانقاذه داخل سيارة مدرعة قبل قدوم المتآمرين. وهكذا رحل الرئيس الشرعي الى كولومبيا وهو لا يصدق بان الخيانة قد خططتها أقرب الناس اليه فهو الذي عينه قائدا للقوات المسلحة. ويبدو أن «سيدراس» كان قد تلقى اشارات من الولايات المتحدة مطمئنة تدل على ان واشنطن سترضى بالواقع الجديد. ثم ان معظم العسكريين الذين قاموا بالانقلاب كانوا قد تلقوا تدريبهم العسكري في الولايات المتحدة، بل ولهم أيضا تعاون وثيق مع «وكالة المخابرات المركزية». كل هذه التفاصيل تلقى ظلالا كثيفة عن مدى التشجيع الذي أولته أجهزة المخابرات التابعة للدولة العملاق لكي يتم التخلص من «ارستيد» القس المناصر لسكان مدن الصفيح ذي الميول الماركسية كما كان يحلو لأعدائه ان يطلقوا عليه.

ولكن «اريستيد» بدلا من أن يموت او ان يختفي بقى في المنفى ليثير في وجه الجماعة الدولية وفي وجه الدولة العملاقة اكثر من أزمة: أزمة الشرعية، وأزمة حالات التدخل العسكري في الشئون الداخلية للدول.

٢. التحول من العداوة الى المساندة :

تكالبت عدة عوامل لكي تتدرج العداوة الأمريكية تجاه الرئيس المخلوع «اريستيد» وتتحول الى مساندة.

العوامل الأمريكية الداخلية :

١ ـ في بادىء الأمر كانت الادارة الأمريكية تضم قطاعات تنتمي الى الكنيسة الكاثوليكية لا تؤيد افكار «ارستيد» «الحمراء» ثم ان الادارة نفسها كان يثقل كاهلها وجود «ارستيد» على رأس «فنائها الخلفي» فكانت تعمل جاهدة على تفادي صعود زعيم لا يتورع عن اتهامها بعدم القيام بمسئولياتها تجاه الشعب حيث بلغ عدد الأميين فيه ٨٥٪، بينما استحوذ ١٪ من السكان على ٤٥٪ من الناتج القومي.

٢ ـ ولكن من جهة أخرى ازدادت في عهد العسكريين الأنشطة التي يقوم بها تجار المخدرات وقد اتخذوا من هايتي نقطة مرور الى الولايات المتحدة. ويذكر ان حددت الكمية السنوية من الكوكايين التي تعبر هايتي لتسلم الى الاسواق الامريكية بحوالي ٤٠ الى ٨٠ طنا أي مايوازي قيمته ١,٢ مليار من الدولارات. فقد اصبح الجيش الهايتي في عهد «سيدراس» رهينة التعاملات التي يقوم بها بعض العسكريين في هذه التجارة وهم في ذات الوقت حريصون على دعم تسليح النظام القائم الذي يضمن لهم بقاءهم . تلك هي الحقيقة الجيوبوليتيكية التي كان على واشنطن ان تعمل لها حسابا تزداد اهميته كل يوم.

٣ ـ بدأ السكان السود في الولايات المتحدة يمارسون الضغوط على الادارة الأمريكية لكي تعمل على اعادة الرئيس المخلوع الى بلاده التزاما بشرعية الانتخابات التي جرت في ديسمبر ١٩٩٠ والتي عبرت عن صوت الشعب لأول مرة في البلاد. وحرصا على أصوات الناخبين السود في الانتخابات لصالح الحزب الديموقراطي، بدأت الادارة الأمريكية تفكر جديا في لفظ العسكريين وفي المناداة بالشرعية.

٤ ـ أدت تبعيات الانقلاب العسكري من ممارسات وحشية وقتل ضحايا بريئة الى تزايد سيل الهاربين من النظام الذي لجأوا بالطبع الى الولايات المتحدة مما أثار مشكلة عويصة في ولاية «فلوريدا» فبادرت الحكومة الامريكية بنقلهم الى قاعدة عسكرية لها في «جوانتا ناموا» بكوبا، وبهذا اصبحوا، بعد ان انضم اليهم لاجئوا كوبا في القاعدة، يشكلون مأزقا حرجا للمسئولين الامريكيين.

العوامل الخارجية: (الاقليمية والدولية) :

تولت عوامل اقليمية ودولية مهمة تحديد مسار السياسة الامريكية تجاه العسكريين الذين قاموا بالانقلاب في هايتي وأهمها:

١ ـ ادانة الجماعة الدولية للانقلاب والمطالبة باحترام الشرعية بالعمل على عودة الرئيس «اريستيد».

٢ ـ الوساطة الدولية التي قامت بها جامعة «منظمة الدول الأمريكية» التي لم تكتف بادانة الانقلاب بل فرضت على هايتي مقاطعة اقتصادية فور العلم به. وقد اتسمت الوساطة التي قامت بها المنظمة ببذل الجهود من أجل التوفيق بين «الهيئة الشرعية الهايتية» وبين الرئيس المنفى الذى استضافته حكومة كولومبيا. وجرت المحاولة الأولى للوساطة فى منتصف نوفمبر ١٩٩١ وكان الهدف منها التفاوض من اجل عودة الرئيس الشرعي، ولكنها فشلت.

ثم فى يناير ١٩٩٢ وضعت خطة من اجل اختيار رئيس حكومة بالنيابة. ولكن الطرفان المعنيان لم يتفقا على شروط عودة الرئيس، إذ تمسك «اريستيد» بضرورة سجن «الجنرال سيدراس» او نفيه. أما الهيئة التشريعية فقد تمسكت بشرط رفع المقاطعة المفروضة على البلاد فورا واعلان العفو العام عن المتآمرين.

- ثم فى اغسطس ١٩٩٢ جرت وساطة اخرى قام بها وزراء خارجية كل من جامايكا وبهاماس وسانتا لوشيا وترينيداد طوباكو فى محاولة لإعاد الديمقراطية الى هايتى مقابل التعهد بمساندة طلب هايتى الانضمام كعضو كامل فى منظمة «كاريكوم» أو فى «مجموعة الدول الافريقية والكاريبية والباسفيكية (AC.P) ولكنها فشلت ايضا.

- واخيرا تدهورت العلاقات بين هايتى والدولة التى تقاسمها الحدود وهى الجمهورية الدومينيكية عندما قررت هذه الاخيرة طرد جميع المقيمين الهايتيين الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة وتزيد عن ٦٠ سنة مما شكل عبئا أضاف الى الثقل الذى يرزح على اقتصاديات هايتى المتدهورة بل المنهارة.

وانطلاقا من جميع هذه التطورات التى بدأت بالوضع الداخلى الامريكى لتمتد الى الجار القريب والى الجار الاقليمى، وجدت الادارة الامريكية نفسها مضطرة الى بذل مزيد من الجهد للخروج من هذا المأزق وأصبحت المشكلة المطروحة هى: كيف يمكن «اعادة اريستيد دون الارستيدية» اى دون سياساته اليسارية؟ كان الانقلابيون يتمتعون فى الولايات المتحدة بتأييد قطاعات معينة خاصة فى اوساط المستثمرين الامريكيين والبنتاجون ووكالة المخابرات الامريكية. لهذا كا لابد من التحرك بحرص ولكنه على اى حال، فان الانقلاب العسكرى الذى تم على يد عسكريين مواليين للولايات المتحدة قد سجل مصيره بالفناء، وذلك نظرا لاعتبارات سياسية داخلية واقليمية ودولية.

٣ ـ اتفاقية «جوفرتورز ايلاند» (١٩٩٣/٧/٣):

وفى خطوة اولى بادرت الادارة الامريكية بالتلويح بالتدخل العسكرى فى هايتى، وفى الوقت نفسه حاولت جاهدة التوصل الى اتفاق بين الجانبين المعنيين بالصراع. وكلف بهذه المهمة الرئيس الديمقراطى السابق «جيمى كارتر» الذى اسفرت جهوده فى ٣ يوليو ١٩٩٣ عن توقيع ما يسمى «بمعاهدة جوفرنورز ايلاند» بين الرئيس «اريستيد» والجنرال سيدراس وذلك تحت رعاية الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية. وكان اهم ما نصت عليه هذه المعاهدة: قبول الرئيس اريستيد منح العفو العام عن المتآمرين وتحويل قائد الانقلاب «الجنرال سيدراس» الى المعاش وتحدد تاريخ ٣٠ اكتوبر من نفس العام موعد عودة الرئيس اريستيد وتعيين هذا الاخير رئيس للوزارة وقائد جديد للقوات المسلحة ورئيس جديد لجهاز الشرطة.

لم ينفذ هدا الاتفاق. اما رئيس الحكومة الذى كان قد عينه «اريستيد» وهو «روبرت مالفال» فانه عندما لمس استحالة القيام بمهامه، امام تعاظم نفوذ العسكريين قدم استقالته فى نهاية العام الماضى.

فى مثل هذه الظروف وتحت الضغوط الدولية والاقليمية حاولت الادارة الامريكية بذل مزيد من الضغوط على المتآمرين فلجأت الى الساحة الدولية لفرض عقوبات اقتصادية صارمة على هايتى.

٤ ـ العقوبات الاقتصادية على الصعيد الدولى :

وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقرار رقم ٨٤١ (٩٣/٦/١٦) الذى نص على فرض عقوبات غير عسكرية على هايتى وفى الوقت نفسه فرض حصارا بحريا على هذا البلد بمقتضى القرارين رقم ٨٧٣ و٨٧٥. (٩٣/١٠/١٣) وكانت حكومة كلينتون طوال هذا الوقت تحاول قدر الامكان عدم اللجوء الى التدخل خاصة بعد ما عانت منه فى ازمة الصومال. ولذلك اعطت نفسها مهلة اخرى من خلال فرض عقوبات صارمة كان لها اثر على المتآمرين وعلى الاقلية التى تساندهم. كما اوقفت جميع الاتصالات الجوية وفرضت مقاطعة كاملة وازداد التطويق حول «الجنرال سيدراس». وفى الوقت نفسه بادرت الحكومة الامريكية بزيادة عدد اللاجئين الهايتيين وتقبلهم وتتعاطف معهم. ولكى تعد واشنطن الرأى العام الامريكى لفكرة التدخل العسكرى اعلنت على الملأ بأن زيادة حجم اللاجئين ناتجة عما يجرى من تشديد فى القمع وبدأت السلطات تعلن عن اغتيالات سياسية وعمليات خطف افراد» وضرب وقتل الخ. وتغيرت السياسة الامريكية تجاه اللاجئين الهايتيين فأوقفت كل عمليات اعادتهم الى بلادهم. وان كان الرئيس اريستيد رفض مناشدة مواطنيه

بعدم الهروب قائلا: «ان ازمة اللاجئين لن تنتهى الا باعادة اقرار الديمقراطية».

٥ - «مساندة الديمقراطية» او التدخل العسكرى الامريكى :

بدأت فكرة الغزو العسكرى تعلو فى الافق الامريكى: فخلال يوليو ١٩٩٤ اعلن «وليم جراى» بان «الغزو ليس وشيك الوقوع ولكنه مازال اختيارا جادا.» وعلى هذا الاساس ارسل البنتاجون ٤ وحدات بحرية و٢٠٠٠ جندى من المارينز بحجة ان التدهور مستمر فى هايتى والوضع اصبح يهدد سلامة الرعايا الامريكيين المقيمين فى هايتى (٤٠٠٠). وكانت واشنطن تأمل فى ان تبدأ بالغزو ثم بعد رحيل المتآمرين تحل محلها قوات تابعة للأمم المتحدة على ان تضم هذه القوات جنودا من دول منطقة الكاريبى لكى تتولى عملية الانتقال الى نظام مدنى بعد ان يرحل المتآمرون عن البلاد. وقررت الادارة الامريكية عدم القيام بعملية الغزو هذه الا بعد ان تضمن الاعتماد على هذه القوة المرحلة.

واخيرا فى ٣١ يوليو حصلت واشنطن على «النور الاخضر» من مجلس الامن الذى اصدر القرار رقم ٩٤٠. وبهذا ملكت الولايات المتحدة الحق القانونى فى غزو هايتى ولكن على الصعيد السياسى لم يحصل الرئيس كلينتون على حرية الحركة كما كان يأمل. فان القرار ٩٤٠ قد وافق عليه ١٢ عضوا من مجموع ١٤ حاضرين داخل مجلس الامن. وقد عارضت الصين اى تدخل للجماعة الدولية فى الشئون الداخلية لدولة عضو فى المنظمة ولكن امتناع البرازيل عن التصويت كان له تأثير بالغ فقد كان يعكس اساس التحفظ الشديد الذى كانت دول امريكا اللاتينية تبديه تجاه اى تدخل من الولايات المتحدة فى احدى دول القارة وهو شعور نابع عن الماضى الامبريالى «اليانكى». وكان ابلغ تعليق قد ابداه ممثل المكسيك عندما قال: «ان مجلس الامن قد أعطى «شيكا على بياض» للولايات المتحدة لكى تغزو هايتى وهذه ممارسة خطيرة..»

وقد برر القرار اللجوء الى القوة بان «الطابع الفريد للوضع فى هايتى.. يتطلب رد فعل مميزا» وبأن سلوك المتآمرين قد خلق «وضعا يهدد السلام والامن فى المنطقة» بالاضافة الى مدى تدهور الاوضاع الانسانية فى هايتى وتضاعف الانتهاكات المطلقة لحقوق الانسان والى المصير المؤلم للاجئين». ويذكر القرار ايضا بان المتآمرين لم يحترموا معاهدة «جوفرنورز ايلاند» ولم يتخلوا عن السلطة مقابل الحصول على العفو.

وقد حدد القرار خطة الغزو كما يلى:

١ - فى مرحلة اولى تقوم قوة دولية من قوات امريكية بغزو هايتى لطرد المتآمرين وتعمل على تسهيل رحيل «الجنرالات المتمردين» وعلى اقرار مناخ أمن مستقر وعلى السماح بعودة الرئيس الشرعى. والملاحظ بان تكاليف هذه القوة تتولاها الولايات المتحدة وحدها. اى ان العملية كانت ظاهريا نابعه عن المنظمة الدولية الا انها اساسا «عملية امريكية بحتة».

٢ - بعد رحيل المتآمرين تشكل قوة حقيقية تابعة للامم المتحدة MINVAH مكونة من ٦٠٠٠ جندى لتنتشر فى هايتى لضمان عملية عودة السلطة المدنية واجراء الانتخابات التشريعية على ان تنتهى مهمة هذه القوة فى فبراير ١٩٩٦ (اى فى نهاية التفويض الممنوح لاريستيد).

تحفظات دول امريكا اللاتينية :

فى بداية سبتمبر ١٩٩٤ عندما انعقد المؤتمر الثامن لمجموعة قمة «ريو» بدا من الواضح بان معظم دول امريكا اللاتينية غير راضية عن التدخل العسكرى الامريكى فى هايتى. والدليل بان الاعلان الختامى لا يتضمن اى ذكر عن هايتى بل يكتفى بذكر الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان والكفاح ضد تجارة المخدرات وحرية ترويج التكنولوجيا المتقدمة. وكانت معظم هذه الدول تؤمن بأن «طريق العنف ليس الحل وبان جميع الجهود يجب ان تبذل من أجل الوصول الى تسوية سلمية للأزمة».

على هذا الاساس لم يشارك فى القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة سوى ٤ دول صغيرة من منطقة الكاريبى لا تملك سوى وسائل عسكرية محدودة وهى: جمايكيا وترينداد وطوباكو وبليز وباربادو..

وفى ١٥ سبتمبر وجه الرئيس كلينتون آخر انذار الى المتآمرين فى هايتى وإن حرص على التأكيد بان «الولايات المتحدة لن يمكنها ولن يجب عليها ان تصبح شرطى العالم».

تنفيذ عملية الغزو (١٩٩٤/٩/١٩) :

تم انزال القوات الامريكية فى هايتى بهدوء وتولى «جيمى كارتر» التفاوض مع المتآمرين ومن خلال مساومات عديدة توصل الجميع الى الاتفاق فان المتآمرين مسئولون عن وفاة عدة الاف من المدنيين ومع ذلك سيحصلون على عفو اكثر كرما من الذى حصلوا عليه فى الاتفاق السابق (يوليو ١٩٩٣). ان «سيدراس» اصبح له الحق فى البقاء فى بلده وهو تنازل منحه له جيمى كارتر. ان اسم اريستيد غير ممثل فى الاتفاق لهذا كان رد فعله بانه رفض الموافقة على الوثيقة التى تستهدف اساسا ضمان عودته الى بلاده اما باقى المتآمرين فلهم الحق بعد منحهم العفو فى البقاء

لحضور التفويض الجديد الذى سيمنح لاريستيد.

هكذا تمت عملية «مساندة الديمقراطية» فى ظروف هادئة أشبه بالسلم فى مناخ ساد فيه التعاون الوثيق بين المسئولين الامريكيين وممثلى المتآمرين العسكريين فلم يصل الى الجزيرة سوى ٣٠٠٠ جندى من مجموع الـ ١٥٠٠٠ المتوقع ولحق بهم بعد اسبوع ٧٠٠٠ تحت قيادة الجنرال «هاج شلتون».

وبدأت قوات الجيش الامريكى عملية نزع السلاح من المدنيين. ولكنه مع كل هذا بقى الوضع مبهما فيما يتعلق بالعناصر التى قامت بالانقلاب. فان سيدراس وبعض زملائه سيبقوا فى الحكم حتى يوافق البرلمان الهاييتى على قانون العفو على ان لا يتعدى ذلك تاريخ ١٥ أكتوبر. وفى هذا التاريخ عاد الرئيس من المنفى لينفذ اتفاقا تم توقيعه بين الجارة العملاقة واعوانها العسكريين القدامى. وتضفى على هايتى ظلالا قاتمة ومستقبل مظلم مما يثير العديد من التساؤلات:

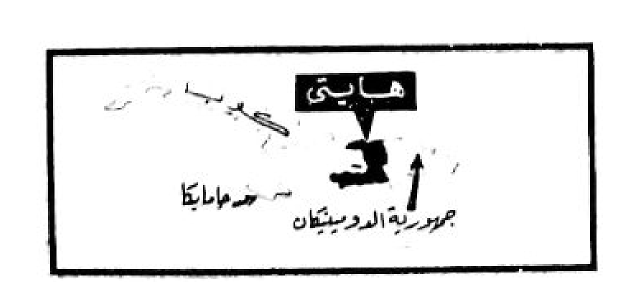
١ - ان التفويض الذى منحه الشعب لاريستيد تنتهى مدته فى فبراير ١٩٩٦ اى ما تبقى مدة قصيرة لن تسمح له بتطبيق سياسته «الاريستيدية». ثم انه قد أعلن النية عن عدم ترشيح نفسه فى الانتخابات المقبلة.

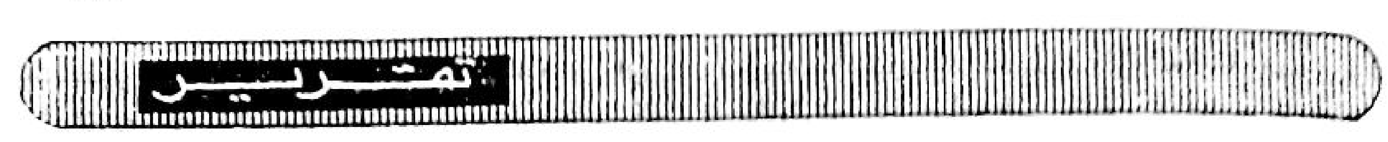
٢ - كيف سيتحرك وهو محاط بالخونة الذين اطاحوا به وهم يرصدون كل حركة له ويتربصون للفرص؟

على اى حال ان غزو هايتى قد سجل انتصارا للدولة العملاقة على الدولة القزم التى تجرأت فى لحظة، مجرد تخفيف الطوق الذى لفته حول عنقها جارتها العملاقة. إن مكانة هايتى المحددة هى ان تبقى «الفناء الخلفى» الخاضع تماما لاطماع الولايات المتحدة. وربما ابلغ قول يصف هذا الوضع كان ما قاله احد المعلقين: ان واشنطن تساند «اريستيد مثلما يسند الحبل رقبة المشنوق».

ولكن الاهم هو ان كل هذا «التصحيح الامريكى» للاوضاع فى هايتى قد تم باسم الشرعية ومساندة الديمقراطية وبموافقة الجماعة الدولية وعلى الرغم من التحفظات الاقليمية وغيرها فإن أهم سمة اليوم فى النظام العالمى الجديد المتوقع اقامته هى دون شك التخلى عن مبدأ انبثق عن الحرب العالمية الثانية وهو عدم التدخل عسكريا فى الشئون الداخلية للدول. وقد بدأت اللعبة تكتسب مزاحمين جددا. فها هى روسيا التى تشكو من عقدة النقص منذ انهيار الاتحاد السوفيتى تنتهز هذا التواطؤ الدولى لكى تعالج عسكريا مشاكلها مع جمهوريات «الغريب القريب» وقواتها اليوم تقف قريبا (١٢ كم) من أبواب عاصمة جمهورية تشتشينيا «الانفصالية».

حقا ان النظام الدولى الجديد لم تتحدد ملامحه الاساسية بعد ولكن التصرفات التى تجرى على مقربة من قمة الهرم المدرج لاتبشر بالخير حتى الآن. □





اليمين الايطالى والطريق الصعب



سوسن حسين

إنهار أمل الشعب الايطالى فى اقامة جمهوريته الثانية، وثبت ان حلم الاستقرار مازال بعيد التحقيق ... وتلاشى احساس التفاؤل بحلول عهد جديد ليحل محله التشاؤم والشك فى مستقبل مهتز المعالم...

ان الازمات التى انفجرت داخل الائتلاف اليمينى الحاكم الذى لم يمض عليه سوى بضعة اشهر فى الحكم قد اطاحت بالآمال العريضة للناخب الايطالى الذى توسم فى سيلفيو برلوسكونى أو «الفارس» كما يسمونه القدرة على اصلاح اوضاع البلاد المأسوية ، ومحاصرة الفساد الذى ظل ينخر فى اوصالها على مدى حوالى نصف قرن.

فى الواقع ان قصة فوز بولوسكونى نجم الاعلام والاعمال الشهير فى انتخابات مارس الماضى رغم بعده التام عن العمل السياسى قد اثارت ردود فعل مندهشة فى الدوائر السياسية الدولية والاوروبية على وجه الخصوص ، ففوز رجل اعمال بمنصب رئيس وزارة بعد اول سابقة عن نوعها فى اوروبا مابعد الحرب . وقد ظهر برلوسكونى فجأة على المسرح السياسى دون اى عمل سياسى يمهد لهذا الظهور وشكل حزبه «فورزا ايطاليا» (إلى الامام يا ايطاليا) قبل الانتخابات بشهرين فقط واكتسح به بقية الاحزاب القديمة ذات الجذور السياسية الممتدة التى ظلت مسيطرة على البلاد وقد اضطر برلوسكونى إلى التحالف مع الفاشيين الجدد بزعامة جان فرانكو فينى ومع الجناح اليمينى الآخر «رابطة الشمال» بزعامة امبرتو بوسى حتى يتمكن من تشكيل وزارته . وحلا للشعب الايطالى الاعتقاد بأن برلوسكونى هو مبعوث العناية الالهية لانقاذ البلاد وان الجمهورية الثانية ستولد على يديه . وفى الواقع ان هذا الحماس الغريب للوافد الجديد على السياسة الايطالية الذى جاء من عالم اخر هو عالم المال والاعمال كان تعبيرا عن اللهفة إلى التغيير الكلى والرغبة فى الابتعاد نهائيا عن كل ماينتمى إلى البيئة السياسية الفاسدة وكل ماله صلة بالنظام السياسى السابق الذى ثبت تورطه فى قضايا الفساد والافساد والرشوة واستغلال النفوذ .. وهى القضايا التى هزت الاوساط الايطالية والاوروبية والتى كشفتها تحقيقات «الايدى النظيفة» .

إذن اختارت الجماهير الايطالية شخصية يتميز

«بالعذرية السياسية» اذا جاز لنا هذا التعبير اى بلا ماضى وبلا تجربة وساعد على ذلك شخصية برلوسكونى المتفائلة وبرنامجه الوردى الذى وعد الناخب الايطالى بالازدهار والرخاء . ولكن الاحلام شىء وتحقيقها شىء آخر ، فالواقع يفرض قوانينه واحكامه خاصة وان مكونات الائتلاف الحاكم متناقضة فكريا وايديولوجيا ... فمثلا رابطة الشمال تناضل من اجل انفصال شمال البلاد المتقدم عن جنوبها المتخلف ... أما التحالف الوطنى الفاشى فيؤمن ايمانا مطلقا بالمركزية التامة . ويلعب حزب فورزا ايطاليا دور العنصر الملطف بين هذين الاتجاهين المتناقضين . ويرفع شعار الرفاهية للجميع معبرا بذلك عن رؤية زعيمة رجل الاعمال الذى تصور انه يمكن ان يدير الدولة كما يدير اى مشروع ناجح.

هموم اليمين الايطالى:

لقد تحققت الشكوك التى ثارت فى الاوساط السياسية الدولية حول قدرة هذا اليمين على الحكم خاصة فى مثل هذه الظروف الصعبة التى تعيشها البلاد فى اعقاب انفجار مسلسل الفضائح الذى أطاح بالجمهورية الايطالية الاولى وعتاولتها السياسيين.

وكان لابد لقيام الجمهورية الايطالية الثانية من وزارة قوية تعمل يدا واحدة لمواجهة هذه الظروف غير العادية ولكن للاسف انفجرت التناقضات بين اجنحة الائتلاف اليمينى وانشغل كل جناح بمشاكله ومصالحه الخاصة ووقف «الفارس الجديد» حائرا من المشكلات التى تواجهه من الخارج وتلك التى تثيرها المصالح المتناقضة للجناحين المؤتلفين معه داخل الحكومة وخاصة رابطة الشمال التى لم يترك زعيمها فرصة الا وهاجم فيها رئيس الوزراء وندد به وطالبه بالاستقالة .

وكانت اول أزمة حقيقية واجهت الحكومة الايطالية الجديدة عندما حاول برلوسكونى تعديل قانون الحبس الاحتياطى ، فقام باصدار مرسوم يحدد استخدام هذا القانون ويقصره على الجرائم الخطيرة التى تهدد الامن . وأثار هذا المرسوم زوبعة كبرى وردود فعل عنيفة جدا خاصة فى الدوائر القضائية . فطالب القضاة بوقف العمل بهذا المرسوم فورا وهدد القائمون بالتحقيق فى عملية «الايدى النظيفة» بالاستقالة أو النقل إلى وظائف أخرى لان هذا المرسوم يقيد ايديهم ويحد حريتهم وتعاطف الراى العام الايطالى مع القضاة .. وانقسمت الاحزاب حول هذه القضية بل انقسمت الحكومة ذاتها وعارض حزب التحالف الوطنى ورابطه الشمال هذا المرسوم علنا .. ورفضا الوقوف إلى جانب رئيس الحكومة وهدد روبرتو مارولي وزير الداخلية الذى ينتمى الي الرابطة بالاستقالة من منصبه احتجاجا على هذا المرسوم .. وعبثا حاول برلوسكونى مناشدة معاونيه للتعقل والارتفاع إلى مستوى المسئولية ولوح بالدعوة إلى اجراء انتخابات جديدة ليعيدهم إلى الصواب وخاصة بوس الذى اصبح عنصرا مناوئا ومعرقلا لأداء الحكومة ككل. وفى الواقع ان هذه التصرفات التى تتسم بعدم النضج السياسى قد أدت إلى اهتزاز ثقة الشعب الايطالى فى حكومته وقدرتها على الاستمرار .. فكيف يمكن ان يهدد وزير بالاستقالة احتجاجا على قرار كان قد وافق عليه فى المجلس ثم يتهم رئيس الوزراء بالتسرع فى اصدار هذا القرار وعدم ادخال التعديلات المطلوبة على النص فهل وقع على النص دون قراءته ؟ ثم عاد فتراجع عن الاستقالة التى قدمها إلى الرابطة وليس إلى رئيس الوزراء!!

وبعد هذه المسرحية الهزلية يرفع الستار عن مسرحية اخرى فيسارع جان فرانكو فينى زعيم الجناح المؤتلف الآخر «التحالف الوطنى» بالاعتراض على المرسوم ويطالب بتحويله إلى مشروع قرار يناقش فى البرلمان .. ويستغل زعيم الرابطة بوسى هذه الفرصة لاكتساب مزيد من الارضية السياسية فيطالب بالغائه تماما لامناقشته منضما بذلك إلى موقف المعارضة.

والحقيقة ان صدور هذا المرسوم قد جاء كنوع من خيانة الامانة من جانب برلوسكونى الذى اختاره الشعب الايطالى لينتقل بالبلاد إلى عهد جديد من الديمقراطية وطهارة الحكم . وذلك لن يتأتى الا اذا تم التخلص نهائيا من ذيول الماضى وجميع من وجميع من عاثوا فى البلاد فسادا. وايا كانت دوافع برلوسكونى لتعديل قانون الحبس الاحتياطى حتى لو سلمنا جدلا بنبلها فمما لاشك فيه انه اخطأ فى حساباته وغابت عنه حقيقة بالغة الاهمية وهى انه يدين بوجوده الحالى فى مقعد السلطة لثورة الشعب الايطالى ضد الفساد واصراره على التخلص نهائيا منه .. واصبح برلوسكونى هو فارس التغيير المنشود .. وساعدت فى ذلك تصريحاته ضد السياسات الفاسدة التى يجب اقتلاعها من جذورها فكيف بعد ذلك يسير فى الاتجاه العكسى ويصدر قرارا يؤدى إلى الافراج عن الآلاف من المعتقلين رهن التحقيق فى قضايا الفساد؟ حتى لو حددت اقامتهم فى منازلهم .

حقا انه فى بعض الاحيان يحدث شىء من التجاوز فى الممارسات القضائية ولكن هذا لايشكل عذرا لاصدار هذا

المرسوم الخطير خاصة فى هذه الظروف الحساسة والمعقدة .. فمثلا استفاد من هذا الوضع بعض المتهمين المحتجزين على ذمة التحقيق فى قضايا فساد خطيرة مثل وزير الصحة السابق المتهم بالاتجار فى الدواء والاستخفاف بأرواح الناس الذى عاد إلى منزله وسط هتافات الجماهير الغاضبة وتلال الحجارة التى انهالت عليه وقد فتحت الصحافة الايطالية ايضا نيرانها على برلوسكونى بسبب هذا المرسوم الذى يحرمها من حرية نشر اى اخبار عن قضايا الفساد قبل انتهاء التحقيق فيه.

وهكذا وجد برلوسكونى نفسه فى وضع لايحسد عليه .. فاضطر إلى اعادة النظر فى موقفه واكد انه لن يسمح بانفجار أزمة قد تطيح باستقرار البلاد . ووافق على اخضاع المرسوم للتصويت فى البرلمان بعد تعديله شريطه ان يحتفظ بالهدف الذى وضع من اجله وهو «لا برىء داخل السجون ولا مذنب خارجها» ومما لاشك فيه ان هذا التراجع يعتبر هزيمة سياسية له فى مستهل حكمه .. وقد تناثرت الشائعات حول الهدف الحقيقى لبرلوسكونى» من هذا التعديل اى مساعدة بعض اصدقائه من المتهمين فى قضايا الفساد . فهو قد اسس امبراطوريته وشركاته فى ظل العهد بالسابق !! واكتسبت هذه الشائعات بعض المصداقية بعد اعتقال اخيه بتهمة التورط فى فضيحة فساد وبعد اتهام المعارضة للشركات التى يملكها (النينفست) بدفع رشاوى للتهرب من الضرائب .. وليس ذلك فقط اتهمته المعارضة ايضا باستغلال نفوذه لدرء هذه التهمة عن شركاته وبخلط المصالح العامة بالمصالح الخاصة وقد بنت المعارضة اتهامها على اساس اللقاء الذى اعده برلوسكونى فى منزله الريفى وجمع فيه مدير النينيفست ومحاميها وبعض مسئولى الحكومة واكدت ان هذا الاجتماع تم لوضع خطة لمهاجمة القضاة الذين يحققون مع اعضاء الرقابة الادارية وموظفى الضرائب المتهمين بتقاضى رشوة من مجموعة شركات برلوسكونى . اذن التهمة لاتقتصر على تهرب شركاته من الضرائب قبل توليه منصبه السياسى وانما تتخطى ذلك إلى استغلال المنصب للتخلص من الورطة .. وهنا وجه الخطورة .. وقد ارتفعت اصوات كثيرة تطالبه بالاستقالة بعد توجيه هذا الاتهام اليه ولكنه اكد ان الاتهام لا اساس له من الصحة وانه سيتلاشى كفقاعة الصابون ».

ويستمر مسلسل اللا معقول على خشبة المسرح السياسى الايطالى. فقد قدم القاضى انطونيو دى بيترو نجم تحقيقات «الايدى النظيفة» استقالته من منصبه فى ديسمبر الماضى لعجزه عن مواصلة مهمته بحرية بسبب العراقيل التى تضعها الحكومة امامه باستمرار علما بأنه برلوسكونى كان قد أرسل بعثة تفتيشية الى ميلانو لمراقبة سير التحقيقات فى قضايا الفساد. ويعتبر دى بيترو بطلا قوميا ورمزا لكفاح ضد الفساد فقد تساقطت على يديه وايدى فريقه شخصيات سياسية ومالية كبيرة كان لا يمكن الاقتراب منها من قبل وشملت تحقيقاته جميع الاحزاب وادارات الدولة حتى القضاء والبوليس ووصلت الى ابواب الفاتيكان نفسه واراد دى بيترو الاطاحة بآخر المستفيدين من الجمهورية الاولى قبل ذهابه فطالب بحبس بتينو كراكس زعيم الحزب الاشتراكى السابق خمسة سنوات ونصف، كما طالب بحبس باولو بوميسينو وزير المالية السابق سنتين وارنالدو فوريانى سكرتير الحزب الديموقراطى المسيحى ثلاثة سنوات واتهم زعيم رابطة الشمال امبرتو بوس بتقاضى ٢٠٠ مليون ليرة من بعض الشركات لتمويل حملته الانتخابية وطالب بحبسه عشرة أشهر.. والطريف ان بوسى يعتبر من كبار المناضلين ضد الفساد فى الشمال ويعود الفضل الى الرابطة فى اكتشاف كثير من الفضائح!

ويثور هنا سؤال هام حول الهدف من استقالة رجل القضاء الذى يبلغ من العمر ٤٤ عاما فقط.. هل هو هدف سياسى؟ هل يريد العبور من الساحة القضائية الى الساحة السياسية؟ ولكنه رفض من قبل عرض برلو سكونى عند تشكيل الوزارة بتوليه وزارة العدل مؤكدا انه يريد الاحتفاظ بيديه حره لمحاربةالفساد.. فهل تغيرت رؤيته الآن وعدل عن موقفه السابق؟

فى الواقع ان هذا السباق المحموم بين الحكومة والقضاء يوضح الى أى مدى اختلطت الحدود بين ما هو قضائى وما هو سياسى فى ايطاليا وكان من الطبيعى ان يقوم القضاه الذين تسببوا فى سقوط الجمهورية الاولى ببعض التجاوزات التى لا تتفق مع قداسة القضاء وموضوعيته الكاملة. ولكن الشعب الايطالى متعاطف تماما مع القضاء لذلك سيكون على برلوسكونى مواجهة الموقف الصعب الذى وضعه فيه انطونيو دى بترو الذى تعتبره الجماهير بطلا شعبيا خاصة وان ما جاء فى اسباب استقالته يشير باصبع الاتهام الى الحكومة.

هزيمة اخرى لبرلوسكونى فى المجال الاقتصادى فقد تراجع ايضا عن موقفه فيما يتعلق بالقانون المالى لعام ١٩٩٥ واضطر الى تعديل بعض بنود برنامجه للاصلاح الاقتصادى وبذلك أخل بخطة التقشف التى كانت تهدف الى توفير ٤٨٠٠٠ مليار ليره وتنازل عن اهم بند عن بنود التوفير وهو اصلاح قانون المعاشات وهو البند الذى اثار غضب النقابات وادى الى اشعال المظاهرات فى جميع انحاء البلاد احتجاجا على اصلاح قانون المعاشات وهددت النقابات بالدعوة الى اضراب عام حددت له يوم ٢ ديسمبر الماضى اذا أصرت الحكومة على تخفيض حصة المعاشات فى الميزانية الجديدة خاصة وانها نجحت فى تحريك حوالى مليون شخص اجتاحوا ميادين روما فى

مظاهرة ضد الحكومة. وفى الواقع ان قانون المعاشات فى ايطاليا ليس له مثيل فى اى دولة اخرى ويتضمن مميزات كثيرة فيسمح بالتقاعد فى اى سن شريطة ان يكون الشخص قد أمضى عشرين عاما فى الخدمة ويستطيع ان يحصل على معاشه كاملا بالاضافة الى معاشات العجز التى تبلغ ارقاما خيالية ويستفيد منها الكثيرون بدون وجه حق.

وفى الواقع ان قانون المعاشات الذى وضع فى ظل النظام السابق ولخدمة اهداف معينة ولدفع رشاوى مقنعة ومكافأة المقربين والاصدقاء من الصعب جدا الاقتراب منه واصلاحه. وقد حدثت محاولات كثيرة فى هذا الاتجاه دون نجاح. وقد حاول برلوسكونى امتصاص غضب النقابات فالتقى بزعمائها للتفاهم حول الصيغة التى يمكن اصلاح قانون المعاشات من خلالها وتم التوصل لحل وسط فقد وافق برلوسكونى على فصل قانون المعاشات عن الميزانية ووضع مشروع قانون لاصلاحه تتم مناقشته فى يونيه القادم.. اى ان المواجهه قد تأجلت فقط. وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكما بالزام الحكومة بدفع ٢١ مليون دولار معاشات متأخره. فى الواقع ان مشكلة قانون المعاشات مشكلة معقدة جدا ومكلفة جدا ولن تستطيع الحكومة حلها لا فى يونية القادم ولا فى يونيه الذى يليه والنتيجة معروفة مسبقا. حتى الحكومة نفسها منقسمه على نفسها بشأن هذه المشكلة فهناك اتجاه ينادى بالاصلاح والتقشف ويتزعمه وزير المالية الذى ينتمى الى حزب برلوسكونى «فورزا ايطاليا» واتجاه آخر ينادى باعطاء الاولوية للسلام الاجتماعى وهو الاتجاه الذى يتزعمه وزراء رابطة الشمال. بل ان زعيم الرابطة انضم الى صفوف المعارضة فى البرلمان ليطالب بتعديل مشروع الميزانية ولم يتقدم بهذا التعديل فى مجلس الوزراء. هذا فى الوقت الذى يبدو فيه العجز فى الموازنه مخيفا وتزداد ديون الدولة تضخمها. ان ديون ايطاليا داخل المجموعة الاوروبية تعتبر من اكثر الديون ارتفاعا وتصل فوائدها الى ١٢٪ من الناتج القومى، كما ان رفع معدلات الفائدة سيهدد بشكل مباشر الاصلاح الاقتصادى وسيضاعف من ديون الحكومة الا اذا تم تحرير المزيد من المدخرات فى اتجاه التنمية والاستثمار.

هزيمة ثالثة للفارس هى نتيجة الانتخابات الحزبية التى تمت فى ٢١ نوفمبر الماضى والتى لم يحصل فيها حزب برلوسكونى الا على ٨٪ من الاصوات، ومهما قيل عن عدم اهمية هذه الانتخابات الا انها تعتبر جرس انذار بالنسبة لحزب «فورزا ايطاليا». وفى الوقت الذى تتدهور فيه شعبية برلوسكونى وحزبه نجد ان حزب «التحالف الوطنى» الفاشى ترتفع اسهمه فقد حصل على اكبر نسبة من الاصوات الى جانب حصوله على بعض اصوات فى الشمال حيث معقل الرابطة! وكان التحالف الوطنى الذى ينادى بالمركزية التامة لا يتحرك الا فى الجنوب فقط وفى الواقع ان هذا الكم من المشاكل التى تواجه اليمين الحاكم فى ايطاليا لا يبشر بخير ويجعل صوره المستقبل قاتمة. وكان مجتمع الاعمال والاستثمار فى الداخل والخارج قد تحمس كثيرا لتولى أحد ابنائه الناجحين هذا المنصب السياسى الرفيع ظنا انه سيستطع الدفع قدما بالاصلاح الاقتصادى فى ايطاليا.. ولكن الصورة قد تغيرت الآن.. واصبح هذا السؤال على كل لسان: هل يجب تغيير الحكومة؟ وكيف يتم ذلك؟ هل يتولى الرئيس الايطالى تشكيل الحكومة الجديدة أم الدعوة الى انتخابات جديدة؟

اليمين الايطالى هل يستمر فى الحكم ؟

هل يمكن ان تستمر حكومة برلوسكونى فى الحكم فى ظل هذه الظروف المعقده والمربكة ؟ فى الواقع ان الشعب الايطالى يميل الى تصديق «فارس التغيير» ويرجح كفة براءته من التهم المنسوبه اليه هذا رغم رد فعله الغاضب تجاه قرار تعديل قانون الحبس الاحتياطى. وهذه نقطة هامه جدا يستطيع برلوسكونى الاستفادة منها فى تدعيم موقفه ويحاول اعادة ثقة هذا الشعب فيه مرة اخرى وامتصاص ما تبقى من الآثار السلبية التى نتجت عن انعدام خبرته السياسية.. كما يجب ان يعمل ايضا على تهدئة الصراع الدائر بين الحكومة والقضاء.

ولكى يستعيد برلوسكونى ثقة الشعب الايطالى مره اخرى يجب ان يضع حدودا فاصله بين ما هو عام وما هو شخصى وان يرتفع بحكومته فوق مستوى الشبهات ولن يتأتى ذلك الا اذا تخلى تماما عن شركاته وامبراطوريته الاعلامية. وقد صرح برلوسكونى اخيرا انه سيقوم ببيع شركاته ويخدم فقط فى موقعه السياسى حتى يسد هذا المنفذ الذى تنفذ منه المعارضة للنيل منه.

وكذلك يجب على الائتلاف الحاكم توحيد صفوفه من الداخل لتكوين جبهه قوية والبعد تماما عن المصالح الشخصية التى تحرك كل طرف فى اتجاه متناقض. فهذا الائتلاف الذى شبهته الدوائر الصحفية بالكرسى ذى الارجل الثلاثة مآلة السقوط كما ان اجنحة هذا الائتلاف لا تعتبر احزاب سياسية بمعنى الكلمة.. فحزب فورزا ايطاليا قد تشكل كما قلنا قبل الانتخابات بشهرين فقط «والتحالف الوطنى» مجرد حركة اجتماعية ورابطة الشمال مجرد تنظيم يناضل من اجل انفصال الشمال عن الجنوب. ومع ذلك يستطيع هذا الائتلاف الاستمرار فى الحكم لو تحقق الانسجام بين اجنحته الثلاثة من اجل المصلحة الوطنية ولكن هذا الانسجام من العسير تحقيقه بل يبدوو مستحيلا.

وقد استطاع فرانكو فينى محو آثار الاستياء فى الداخل والخارج لتمثيل الفاشيه فى الحكومة الايطالية مؤكدا ان حزبه لا علاقة له بالفاشية التقليدية وانه يتمسك بالمبادئ الديموقراطية.. وابلغ دليل على نجاحه هو فوزه فى الانتخابات الحزبية الاخيره بل وحصوله على بعض الاصوات فى الشمال.. ومع ذلك فمازالت هناك بعض الشكوك حول جذوره الفاشية وخاصة على الصعيد

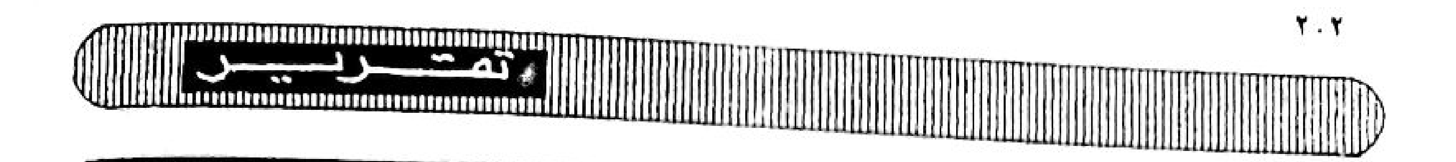
الخارجي.. وقد ارتفعت بعض الاصوات تنادي بمحاولة المصالحة بين الفاشية الجديدة واليسار في ايطاليا.. وقد تبدو هذه الفكرة لا معقولة فاليسار قد قام اساسا على معاداة الفاشيه والاصرار على القضاء عليها وقد حارب اليسار الايطالي الحركة الفاشيه الجديدة منذ قيامها. ولكن المنادين بهذه المصالحة يؤكدون انها ليست مستحيلة اذا وضعت المصلحة القومية كهدف نهائي لها، واذا لعب برلوسكوني بذكاء على هذا الوتر وعمل على تحييد المعارضه واقناعها بوضع مصالح الوطن فوق أى اعتبار ان هذه المصالحة الى جانب انها ستثبت اقدام الجمهورية الثانية وتدعم موقف الحكومة وتضفى الشرعية على التحالف الوطني ستشكل ايضا خطوة استراتيجية هامة لخدمة المصالح الاقليمية الايطالية. فمثلا تطالب ايطاليا باعادة النظر في معاهدة «أوزومو» التى سلبت ايطاليا حقوقا تاريخية لها في ايبريا والماسيا ومناطق أخرى بعد الحرب العالمية الثانية وهى اليوم تريد استرداد هذه الحقوق والمعروف ان اليسار الايطالي على علاقة طيبة وقوية بالاحزاب اليسارية في أوروبا الشرقية والبلقان.. وهى احزاب مازالت تتمتع بنفوذ قوى وتشارك في صياغة سياسات بلادها وبالتالي يمكن ان تساند المطالب الايطالية وتساعد على عقد اتفاقيات جديدة لصالح ايطاليا.. كما ن هذه المصالحة التاريخية ستدعم الدبلوماسية الايطالية فايطاليا مطالبة بتطوير دبلوماسيتها لاثبات وجودها القوى على الساحة الاوروبية في الوقت الذى تتوسع فيه اوروبا شمالا وشرقا.

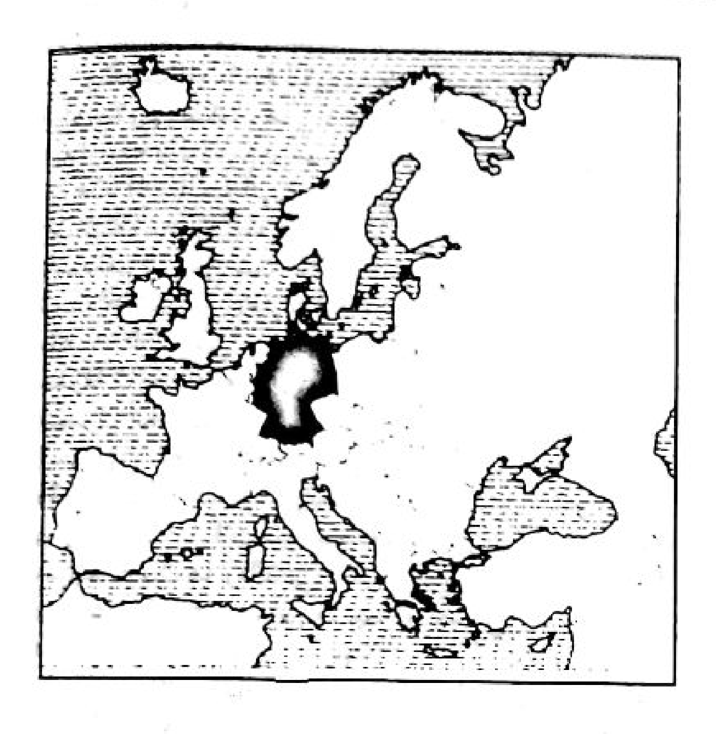
والسؤال المطروح الآن هل سيستطيع برلوسكوني الصمود امام هذه العواصف الشديدة ويواصل مسيرته السياسية؟ ام ستقتلع هذه العواصف حكومته من جذورها؟ وهل ستعرف ايطاليا الاستقرار أم ستتعرض لنكسه سياسية خطيرة تمتد آثارها بلا شك الى أوروبا كلها؟

في الواقع ان الدولة الايطالية قد أثبتت قوة غير عادية في استيعابها للازمات.. وكان من المنتظر ان تنهار الدولة مع انهيار النظام الذى ظل يحكمها حوالى نصف قرن منغمسا في جميع انواع الفساد المالي والسياسي وفي النهاية نقول ان التطورات السياسة لا تفرضها المتغيرات الداخلية فقط وانما ترتبط ايضا بالمتغيرات الخارجية والمناخ السياسي العام فقد قامت الجمهورية الايطالية الاولى تعبيرا عن توازنات الحرب الباردة وقام النظام السياسي في ذلك الوقت على اساس حزبين : الحزب الديموقراطي المسيحي المنبثق عن اليمين المسيحي والحزب الشيوعي الايطالي الذى استمر يمثل القوة السياسية الثانية في البلاد. وقد بدأت النهاية بالنسبة لهذا النظام مع سقوط حائط برلين واطاح انهيار الشيوعية بكل المبررات التى ابقت على الساسة والاحزاب كل هذه الفترة. لذلك نؤكد ان استقامة بنيان الجمهورية الايطالية الثانية يعتمد على عوامل خارجية ايضا.. وقد رأينا كيف تحمست الولايات المتحدة للحكومة الايطالية الجديدة في بدايتها ورحبت بها الدوائر السياسية والاقتصادية العالمية رغم تحفظ بعضها على التمثيل الفاشي في الحكومة اليمنية وحتى لو لم تستمر حكومة برلوسكوني في الحكم ستظل تعبيرا حيا لتسيد العنصر الاقتصادى وتحكمه في سياسات الدول من الآن فصاعدا

وقد أظهر برلوسكوني الى تقديم استقالته أخيرا بعد تفجر أزمة خطيرة داخل حكومته وذلك توطئه لواجراء انتخابات جديدة لايريدها أحد بما في ذلك الشعب الإيطالي نفسه .. ونحن في انتظار ماستسفسر عنه الأحداث القادمة.□







الانتخابات الألمانية
النتائج والدلالات

نزيرة الافندى

حدد المستشار «هلمت كول» أمام البوندستاج، الملامح الأساسية التى تحدد برنامج حكومته خلال السنوات الأربع القادمة والتى تمثل الفترة الخامسة له فى تولى منصب المستشار لألمانيا ، بعد فوز حزبه فى الانتخابات العامة التى أجريت فى السادس من اكتوبر ١٩٩٤ .

وقد تركزت هذه الملامح فى عدة نقاط أساسية من ابرزها الدعوة إلى إقامة «تحالف قومى» يضم رجال الأعمال ، الصناعة والاتحادات العمالية ، من أجل خلق المزيد من فرص العمل ، مع التعهد بتقليل القيود البيروقراطية ، وإحداث إستقطاع فى برامج الضمان الاجتماعى .

وكانت النقطة التالية ، تتعلق بعملية تكامل دول شرق أوروبا فى إطار الاتحاد الأوروبى ، حيث انه من مصلحة ألمانيا ومصلحة القارة على حد سواء ، الا تكون الحدود الغربية لبولندا هى الحدود الشرقية للاتحاد الاوروبى .

ولقد جاءت هذه الملامح الأساسية والخطوط العامة ، بعد فوز التحالف الحاكم المكون من الحزب الديمقراطى المسيحى وجناحه البافارى ، بالإضافة إلى الحزب الديمقراطى الحر ، بأغلبية لا تتجاوز عشرة أصوات ، فى مواجهة المعارضة المكونة من الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، حزب الخضر وتحالف ٩٠ ، مع الأخذ فى الاعتبار أن كول نفسه ، استطاع الفوز بمنصب المستشار لفترة خامسة ، بفارق صوت واحد عن الحد الأدنى للأغلبية المطلوبة .

وباستعراض الملامح الأساسية لبرنامج الحكومة الألمانية خلال السنوات القادمة ، والتى تهدف إلى تهيئة ألمانيا للقرن الحادى والعشرين - على حد تعبير هلموت كول - ومقارنتها بالنقاط الأساسية التى أستندت إليها الحملة الانتخابية ، مع الأخذ فى الاعتبار ، الأغلبية المحدودة التى فاز بها الائتلاف الحاكم . سوف نجد أن التفويض الذى منح لكول كان مقيدا بتضاؤل أغلبيته فى الحكم وأنه سيتعين عليه أن يحافظ على توازنه وتوازن حكومته بين الأحزاب المتآلفة معه ، وتلك التى تحتل مقعد المعارضة ، حتى يمكنه تحويل أهداف حملته الانتخابية وبرامج حكومته إلى واقع فعلى وملموس .

وتبدو حساسية موقف المستشار الألمانى ، من واقع استعراض التاريخ والأستفادة من دروسه حتى لا تتكرر عثرات الآخرين ، التى أطاحت بهم ، ومهدت السبيل إلى ظهور الجديد قبل إستكمال فترة ولايتهم الانتخابية . حدث ذلك بالنسبة لأول مستشار فى تاريخ ألمانيا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو كونراد أديناور ، حيث لم

يستكمل فترة ولايته الرابعة والتى كان من المقرر أن تستمر من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٥ ، فقد استقال فى اكتوبر ١٩٦٣ .

وتكرر نفس الوضع مع «لودفيج إيرهارد» الذى لم يستمر فى الفترة الانتخابية الممتدة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩ ، سوى لفترة عام واحد ، حيث استقال فى نوفمبر ١٩٦٦ .

وكذلك مع فيلى براندت ، وهلموت شميدث ، وإن كانت عثرة فيلى براندت ناجمة عن إكتشاف فضيحة للجاسوسية دفعته للإستقالة ، أما هلموت شميدث فقد كانت عثرته نتيجة المناورة السياسية التى قام بها الحزب الديمقراطى الحر ، برئاسة وزير الخارجية ديتريتش جينشر فى ذلك الوقت ، والتى أدت إلى حجب الثقة عن حكومته .

إذن هناك عثرات واجهت العديد من المستشارين السابقين للحكومة الألمانية بمن فيهم «إديناور» مهندس إعادة الروح السياسية وبناء المعجزة الألمانية بالتعاون مع «إيرهارد . إلا أن هذا الأداء لم يشفع لهما ، وقد كان هذا الوضع ناجما عن التباين فى المواقف الحزبية ، والتوازن الدقيق الذى يمثله «الحزب الديمقراطى الحر» بالنسبة للحزب الديمقراطى المسيحى بما فى ذلك جناحه البافارى ، وكذلك الحزب الديمقراطى الاشتراكى .

وهذا الوضع يواجه الائتلاف الحاكم الحالى ، وكذلك المستشار «هلموت كول» فى الوقت الراهن ، حيث أن الحزب الديمقراطى الحر فقد اثنين وثلاثين مقعدا فى الانتخابات الأخيرة ، فلم يتجاوز نصيبه سبعة وأربعين مقعدا . ومن هنا تبدو أهمية النتائج التى ستسفر عنها الانتخابات فى ولاية هسن ، وكذلك ولاية شمال الراين - وستفاليا ، والتى ستجرى فى العام القادم . ومن المعروف أن التوازن السياسى لكافة الحكومات الائتلافية التى شهدتها المانيا فى الآونة الأخيرة ، كان معلقا على مدى مقدرة الحزب الديمقراطى الحر ، الفوز بنسبة تتجاوز الخمسة فى المائة من الأصوات ، حيث أنها الحد الأدنى الذى نص عليه «القانون الأساسى» أو الدستور الألمانى ، بغية عدم تفتيت الأصوات ، ومن ثم الأحزاب ، خلال عملية التمثيل فى البرلمان .

وحيث أن الأمور لن تحسم - نسبيا - سوى فى العام القادم ، يكون من الطبيعى تعلق مصير الحكومة الائتلافية الألمانية بالتوازن الدقيق الذى يمكن أن يمارسه «هلموت كول» بغية عدم اتخاذ المعارضة ممثله فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى بصفة أساسية ، لموقف مناوىء للحكومة فى مجال إقرار القوانين التى تمر على «مجلس البوندسرات» وهو المجلس الأعلى .

فمن المعروف أن عدد المقاعد التى يشغلها الحزب الديمقراطى الحر ، فى ولاية هسن يقدر بستة مقاعد ، أما فى ولاية شمال الراين وستفاليا ، فإن عدد مقاعد الحزب ، تقدر بسبعة عشر مقعدا . وقد سبق له أن خسر فى ست ولايات المانية ، أجريت فيها الانتخابات قبل الانتخابات الخاصة «بالبوند ستاج» أو البرلمان الاتحادى .

وإذا كانت البرلمانات الخاصة بالولايات «لاندتاج» لا تؤثر فى انتخابات البوندستاج ، إلا أنها تتخذ مؤشرا يسترشد به لمعرفة اتجاه الناخبين إزاء أداء الأحزاب المختلفة . ومن هنا كان القلق الشديد الذى سبق انتخابات كول ، والائتلاف الحاكم ، خشية فشل الحزب الديمقراطى الحر ، وذات الخوف يعترى التآلف الحاكم ، بالنسبة للانتخابات الخاصة بالولايات والتى ستجرى فى العام القادم كما سبق الإيضاح .

وقد اتضح التنافس فيما بين الائتلاف الحاكم والمعارضة ، وبخاصة الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، خلال معركة انتخاب الرئيس السابع لجمهورية المانيا الاتحادية ، والتى فاز بها «رومان هيرتسوج» فى الجولة الثالثة من المنافسة بينه وبين ممثل الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، «يوهانس رو» رئيس وزراء شمال الراين - وستفاليا ، حيث فاز الأول بـ ٦٩٦ صوتا مقابل ٦٠٥ أصوات للثانى ، من إجمالى عدد أعضاء الجمعية الاتحادية والبالغ ١٣٢٤ . ومن المعروف أن هذه الجمعية تجتمع مرة واحدة كل خمسة أعوام ، ويتكون نصف أعضائها من البرلمان الاتحادى ، والنصف الآخر من مندوبى الولايات الست عشرة .

النتائج ودلالاتها :

أسفرت الانتخابات عن حصول الحزب الديمقراطى المسيحى وجناحه البافارى (الاجتماعى المسيحى) على نسبة ٤١.٥ فى المائة من الأصوات ، والحزب الديمقراطى الحر ، على ٦.٩ فى المائة ، بينما حصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى برئاسة رودولف شاربينج على ٣٦.٤ فى المائة ، أما حزب الخضر وتحالف ٩٠ ، فقد حصلا على ٧.٣ فى المائة ، بينما حصل حزب الاشتراكية الديمقراطية على ٤.٤ فى المائة .

وبمقارنة هذه النسب ، بما سبق تسجيله على المستوى الفيدرالى فى انتخابات البوندستاج خلال عام ١٩٩٠ ، والتى أجريت فى الثانى من ديسمبر من هذا العام تتويجا وتأكيدا لعملية الوحدة ، سوف نجد أن الحزب الديمقراطى المسيحى وخاصة البافارى . حصلا على ٤٣.٨ فى المائة من أصوات الذين شاركوا فى الانتخابات ، إضافة إلى ١١ فى المائة لصالح الحزب الديمقراطى الحر ، أما الحزب الاشتراكى الديمقراطى فقد حصل على ٣٣.٥ فى المائة ، وحصل تحالف ٩٠ والخضر على ١.٢ فى المائة ، وحزب الاشتراكية الديمقراطية على ٢.٤ فى المائة .

ولابد من توضيح نقطة قانونية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية فى المانيا الفيدرالية ، وتتمثل فى أنه قد صدر قرار من جانب المحكمة الدستورية الاتحادية فى عام ١٩٩٠ ، ينص على تطبيق شرط الخمسة فى المائة على الأحزاب الصغيرة فى الولايات الشرقية ، بصورة تختلف

عنها ، فى الولايات الغربية ، وبحيث تتاح لها فرصة التمثيل فى البوندستاج بشروط أقل تشددا .

وهذا يفسر السبب فى وجود أحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، والخضر وتحالف ٩٠ فى البرلمان السابق ، وعلى الرغم من ضآلة نسبة التصويت لصالحها ، وذات الوضع فى انتخابات ١٩٩٤ ، بالنسبة لحزب الاشتراكية الديمقراطية .

النقطة الثانية التى يتعين الاشارة إليها تتمثل فى دلالات هذا الفوز بالنسبة للإئتلاف الحاكم والمعارضة على حد سواء . فالأمر المؤكد يشير إلى أن «الفوز» يعزى بالدرجة الأولى إلى شخصية كول نفسه وليس لأداء حزبه ، فبعد البداية المشجعة التى سجلها زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى «ردولف شاربينج» فى استطلاعات الرأى العام السابقة للانتخابات ، إذا بالمنحنى التصاعدى يتخذ اتجاها مخالفا نسبيا . وقد ساعد على ذلك موقف أجهزة الاعلام وبخاصة المرئية خلال الحملات الانتخابية ، وهو ما سنشير إليه آنفا :

- فقد ركز زعيم الحزب الاشتراكى على رفضه لخيارين لا ثالث لهما ، الأول ينصرف إلى الدخول فى إئتلاف مع حزب الاشتراكية الديمقراطية الشيوعى سابقا ، والثانى الائتلاف مع الحزب الديمقراطى المسيحى . على غرار ما حدث فى الفترة من عام ١٩٦٦ - ١٩٦٩ . حيث أن الكفة الأرجح سوف تكون للديمقراطى المسيحى ، كما أن منصب المستشار ، سوف يكون من نصيب «كول» بالنظر إلى توليه هذا المنصب لفترة اثنى عشر عاما متوالية . مما أكسبه خبرة فى التعامل مع القضايا الداخلية والدولية.

مع ملاحظة أن هذين الاختيارين كانا يعتمدان ، على إفتراض سوء أداء الحزب الديمقراطى الحر وفشله فى الحصول على نسبة الخمسة فى المائة» وتعاظم قوة حزب الاشتراكية الديمقراطية .

أما النقطة الثالثة فتتلخص فى المناخ العام الذى سبق هذه الانتخابات والذى ترجمته نتائجها ، والتحركات التى اتخذها المستشار «هلموت كول» بعد إعادة انتخابه لمنصبه فى الفترة الحالية والممتدة حتى عام ١٩٩٨ .

فقد كانت بمثابة «تحد شخصى» من جانب «هلموت كول» الذى تولى زعامة حزبه منذ واحد وعشرين عاما ، واستطاع أن يحقق حلم إعادة التوحيد ، ومن ثم كان لابد أن يحصل على تأكيد شعبى بدوره على هذا الصعيد والثقة فى أدائه .

ومن هنا كانت جولاته الانتخابية المكثفة التى شملت كافة أنحاء ألمانيا بشقيها الشرقى قبل الغربى ، واعترافه بوجود بطالة مرتفعة ومرارة ما بعد التوحيد إلا انه برر ذلك بخطأ فى تقديراته ، إلا أن كل وعوده سوف تتحقق فى الوقت المناسب ، وهو ملتزم بتحقيقها .

ولقد اتخذ «كول» اتجاها معارضا إزاء حزب الاشتراكية الديمقراطية، ووصفهم خلال حملته الانتخابية بانهم «ورثة الذين حطموا جمهورية فيمار». فهم عبارة عن فاشستية بلون أحمر».

ولا شك أن نتائج الانتخابات عمقت من هذه الحساسيات التى يستثمرها «كول» والتى طرحها فى تساؤله حول كيفية اتجاه الألمان الشرقيين الى التصويت لصالح الشيوعيين على الرغم من حصولهم على حريتهم ؟ ولعل فى هذه المواقف ما يفسر الاستراتيجية التى أعلنها «كول» بعد إعادة انتخابه كمستشار لألمانيا الاتحادية، لحزبه لفترة أربع سنوات مقبلة.

وإذا كان «المستشار» قد نجح فى إحكام قبضته على حزبه من خلال تصفية حساباته السياسية داخل دوائر الحزب، وتاكد ذلك فى لهجته التى خاطب بها اعضاء الحزب، فى اجتماع إعادة انتخابه، إلا انه يتعين ان ناخذ فى الاعتبار، أن هذه الأسلوب، كان محصلة طبيعة لكافة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فى اداء الحزب الديمقراطى المسيحى، والتى ترجمتها نتائج الانتخابات العامة الخاصة بالبوندر ستاج الثالث عشر.

ويتعين أن نشير الى الدور الذى لعبه الاعلام وبخاصة المحطات التليفزيونية فى التأثير على أصوات الناخبين غير المنتمين الى اتجاه محدد، والذى قدر عددهم بنسبة خمسة عشرة فى المائة من الناخبين. حيث أنه إبتداء من عام ١٩٨٥، تزايد عدد المحطات التليفزيونية. نتيجة دخول القطاع الخاص الى هذا المعترك الذى كان قاصرا على محطتين فقط لاغير.

وحيث ان العديد من هذه المحطات يعد امتدادا لملكية امبراطوريات صحفية مثل مجموعة اكسل شبرنجر، المؤيدة للحزب الديمقراطى المسيحى. أو محطات ذات طبيعة تجارية تسعى الى توفير مناخ الاستمرار والاطمئنان لرأس المال الخاص، فقد كانت كفة المستشار «هلمت كول» هى الأرجح فى مجال عدد الساعات المخصصة له لعرض برنامجه الانتخابى.

تحديات ما بعد الفوز :

لن تكون المسيرة سهلة بالنسبة للائتلاف الحاكم فى ألمانيا برئاسة هلموت كول، هذا هو ما أضحته النتائج المعلنة وانكماش الأغلبية الى مالايتجاوز عشرة مقاعد حيث حصلت على ٣٤١ مقعدا مقابل ٣٣١ مقعدا للمعارضة.

وإذا كان المستشار الألمانى، قد هون من قضية تضاءل الأغلبية، مشيرا الى ان المستشار السابق «فيلى برانت» حكم باغلبية لا تتجاوز ثمانية اصوات، وان الوضع كان اكثر حساسية بالنسبة «لهلموت شميدت» الذى حكم باغلبية لا تتجاوز أربعة أصوات.

أولا أن أول التحديات، طرح نفسه سريعا بصورة مباغته، خلال الاجتماع الذى عقده الحزب الديمقراطى

المسيحى، لاختيار زعيم الحزب. فقد استطاع «هلموت كول» أن يجتاز امتحان الزعامة بسهولة، إلا انه ركز الانظار، وحذر من عواقب عدم إطلاق حرية الاقتصاد، وتوسيع عضوية الحزب من العناصر النسائية والأجيال الشابة.

وإذن فقد جاء التحدى الأول فى عقر دار الحزب الحاكم وليس من جانب المعارضة. أو من جانب الحليف المنكمش، وهو الحزب الديمقراطى الحر». حيث أن الحزب الديمقراطى المسيحى مطالب بأن يتجاوز إنقساماته حول كيفية التعاون مع أحزاب المعارضة، حتى تستطيع الحكومة إستكمال فترتها الانتخابية، إضافة الى تحديث الأساليب التى تنتهج فى مجال توسيع نطاق العضوية وتنشيط الحزب .

وقد بدأت الحكومة الألمانية انتهاك إستراتيجية فعلية ترمى إلى الحيلولة دون تضامن جبهة المعارضة ممثلة فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى، الخضر تحالف ٩٠، إضافة الى حزب الاشتراكية الديمقراطية. وقد تمثل ذلك فى إعادة تمثيل حزبى الخضر وتحالف ٩٠ فى اللجنة الخاصة بالقضايا الأمنية، بعد أن سبق إستبعادهما منها، يضاف إلى ذلك اختيار أحد الأعضاء عن حزب الخضر، ليكون و احدا من أربعة نواب : متحدثين باسم البوند ستاج.

ويدخل فى إطار هذه الاستراتيجية اتجاه الحزب الديمقراطى المسيحى فى الجزء الشرقى من ألمانيا، الى تحبيذ فتح عضويته أمام أعضاء جدد من سبق انتماؤهم الى الحزب الشيوعى السابق والذى كان يسيطر على مقاليد الحكم فى المانيا الديمقراطية وإن كانت بعض الآراء من داخل الحزب بما فى ذلك سكرتيره العام، تعارض مثل هذا التعاون.

واضافة الى فشل الحزب المسيحى فى التوصل الى اتفاق حتى الأن، حول تخصيص حصة لتمثيل المرأة، على النسق الذى اتخذه الحزب الاشتراكى الديمقراطى، وكذلك حزب الخضر، منذ سنوات مضت. ومع تزايد اتجاه النساء من جيل العشرينات للانضمام الى حزب الخضر، كان الدعوة التى وجهتها كول بضرورة فتح الباب أمام النساء للعضوية والتمثيل فى البوند ستاج. حيث أن الكتلة البرلمانية للحزب فى المجلس تتضمن نسبة ١٣.٩ فى المائة فقط من النساء، وهى أقل نسبة مقارنة بالأحزاب الأخرى، وكذلك بالنسبة للمتوسط العام، والذى بلغ ٢٦.٣ فى المائة.

ولابد من الاشارة الى ان هذه الاستراتيجية التى ينادى بها «هلمت كول». والتى يتأرجح الموقف تجاهها ما بين مؤيد ومعارض داخل الحزب الديمقراطى المسيحى. تعد استجابة منطقية للمؤشرات التى تضمنتها نتائج الانتخابات فى الولايات الشرقية، وبخاصة فى ظل حصول حزب الاشتراكية الديمقراطية على نسبة ٤.٤ فى المائة من أصوات الناخبين على المستوى الفيدرالى، و ١٧.٧ فى المائة من عدد الأصوات التى أدلت بأرائها فى الولايات الشرقية (المانيا الديمقراطية سابقا). ولعل فى وصف «هلموت كول» لهذا الحزب بانه «الفاشيسية بلون أحمر» تعبيرا عن القلق الذى يعترى دوائر الائتلاف الحزبى الحاكم، من الدلالات والمؤشرات التى يحملها إرتفاع نصيب حزب الاشتراكية الديمقراطية من ٦.٦ فى المائة الى ما يقرب من ثلاثة أمثال. بينما انكمش نصيب الحزب الديمقراطى الحر الى أربعة فى المائة. مقابل نسبة ٨.٩ فى المائة فى الانتخابات السابقة، ونفس الاتجاه عانى منه الحزب الديمقراطى المسيحى الذى انخفض نصيبه بمقدار ٢.٣ فى المائة، مسجلا ٣٨.٥ فى المائة.

وإذا كان الحزب الاشتراكى الديمقراطى يمثل الاستثناء الوحيد، حيث ارتفع نصيبه من الأصوات بنسبة ٧ فى المائة لسجل ٣١.٩ فى المائة. إلا أنه لابد من الايضاح ان هذا الآداء لا يتفق والآمال التى كانت معقودة على تصويت الناخب فى الجزء الشرقى لألمانيا وتفسير ذلك يعزى الى نزوع الحزب الى انتهاج سياسة «الوسط» والتخفف من غلواء اليسار، يضاف الى ذلك عدم وعى القيادة الحزبية فى «بون» الى اختلاف الأوضاع فى الولايات الشرقية. من حيث الثقافة السياسية ودرجة الاحتياج الى الدعم والتأييد، بدلا من مجرد إصدار الأوامر التعليمات على حد تعبير احد الاعضاء.

كل هذه الأسباب ادت الى وجد «فراغ حزبى» فى جبهة اليسار، عمد الحزب الجديد «الاشتراكية الديمقراطية» الى ملئه، وسوف تتبلور الرؤية بصورة أوضح خلال السنوات الأربع القادمة . وهذا يعنى أن انتخابات عام ١٩٩٨ سوف تكون أشد سخونة من إنتخابات عام ١٩٩٤.

كما أن الجزء الشرقى من ألمانيا، لم يصل الى مرحلة النضج فيما يتعلق بدور المشروعات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد الاقتصادى، والتى تمثل الثقافة الليبرالية واجهته السياسية. ومن هذا المنطلق لم تتعمق جذور هذه الاتجاهات والتى تشكل عصب الحزب الديمقراطى الحر. فالجزء الشرقى يريد التقدم الاقتصادى وإرتفاع مستوى المعيشة بالدرجة الأولى، إضافة الى كبح جماح التغيرات الاجتماعية السلوكية التى اعقبت انهيار الحائط وإعادة التوحيد، ممثلة فى البطالة ، الجريمة والافتقار الى الأمن ، ومن هنا كان الاتجاه الى إعطاء الأصوات لحزب تمتد جذوره فى الحياة السياسية لألمانيا الشرقية سابقا، باعتباره اكثر الأحزاب شعور بمتطلبات الأفراد فى هذا الجزء، وذلك جنبا الى جنب مع بقاء الحزب الديمقراطى المسيحى، أو بالأحرى المستشار «هلموت كول» على الساحة السياسية ، فمن خلاله يمكن ان تستمر قوة الدفع التى بدأت بانهيار الحائط والتوحيد، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار، أن فترة الاختبار قد تمتد الى أربعة اعوام.. أو قد لا تصل اليها، طبقا للتحذيرات التى أطلقها المستشار «هلموت كول» بنفسه داخل أروقة حزبه.

أعباء التركة :

إذا كانت إعادة توحيد ألمانيا تعد انجازا سياسيا بكل المعايير والمقاييس ، وهدفاً سعت إلى تحقيقه ألمانيا الفيدرالية منتهجة تكتيكات مختلفة فى إطار إستراتيجية ثابتة ، إلا أن تحقيق هذا الهدف فى ظل حكم المستشار الألمانى «هلموت كول» وفى ظل تآلف ديمقراطى مسيحى ، مع الديمقراطى الحر ، وليس فى ظل الاشتراكى الديمقراطى ، الذى وضع اللبنة الأولى لسياسية الانفتاح على الشرق ، حمل المستشار وائتلافه الحاكم من المسئوليات والأعباء ، ما يتفق وحجم الهدف المحقق والانجاز التاريخى .

وبداية لابد من الإشارة إلى أن إعادة التوحيد السياسى ، أدت إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية لا يمكن إغفالها ، وقد كانت المحك الأساسى لحساسية الانتخابات الأخيرة التى أجريت فى أكتوبر ١٩٩٤ .

ويكفى أن نشير إلى إحدى الدراسات الامريكية الخاصة بالتطورات الديموجرافية فى الجزء الشرقى من ألمانيا ، والتى أشارت إلى أن معدل الانخفاض فى المواليد خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أعوام ، كان أعلاها على الاطلاق ، على مدى تاريخ البشرية . فقد انخفض معدل المواليد بنسبة ٥٥ فى المائة فى عام ١٩٩٢ ، مقارنة بعام ١٩٨٩ ، وهو العام الذى شهد إنهيار - حائط برلين - كما شهدت ذات الفترة انخفاض معدل الزواج بنسبة ٦٢ فى المائة ، مع ارتفاع نسبة الوفيات بين الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ - ٤٤ عاما نتيجة الحوادث أو الانتحار ، وبما يعادل ١٥ فى المائة لهذه النسبة فى الولايات الغربية لألمانيا - بالإضافة إلى ارتفاع البطالة بصفة عامة وتركزها بصفة أساسية بين النساء .

وطبقا للتوقعات الصادرة عن المعاهد الاقتصادية الألمانية ، فإن معدل البطالة فى الولايات الغربية من ألمانيا سوف يصل إلى ٨.٢ فى المائة فى عام ١٩٩٥ مقابل ٨.٣ فى المائة ، ٧.٣ فى المائة خلال عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٣ على التوالى .

وبالانتقال إلى الولايات الشرقية من ألمانيا ، سوف نجد أن المعدلات تقترب من الضعف تقريبا ، حيث كانت ١٤.٨ فى المائة فى ١٩٩٣ ، ١٤.٩ فى المائة فى عام ١٩٩٤ ، مع توقع انخفاضها بصورة نسبية فى العام القادم ، لتسجل ١٣.٩ فى المائة . ومن هنا فليست هناك مدعاة للدهشة أن تكون معدلات البطالة فى ألمانيا ككل مرتفعة ، وإن كانت بوادر الانتعاش الاقتصادى ستأخذ بها إلى الانخفاض ، إلا أن طول فترات البطالة تعد سمة أساسية من سمات قضية البطالة فى ألمانيا ، وقد أشارت دراسة صادرة عن اتحاد الغرف التجارية والصناعية ، إلى أن نسبة الثلث من اجمالى المتعطلين ، فقدوا أعمالهم لفترة تتجاوز العام ، وأن خمسين فى المائة من إجمالى المتعطلين ، يفتقرون إلى المهارات المهنية .

كانت تلك بعض الأعباء الاجتماعية التى ألقت على عاتق مستشار الوحدة ، ضرورة تقديم تضحيات مالية فى صورة تحويلات نقدية ، قدرت بمائة وسبعين مليار مارك عام ١٩٩٣ ، إلى جانب ما سبق تحويله فى الأعوام السابقة ، والذى بلغ ١٣٢ مليار مارك فى عام ١٩٩١ ، ١٥٦ مليار مارك فى عام ١٩٩٢ . ومن الطبيعى أن تعنى هذه التحويلات ، تعاظم حجم المديونية العامة لألمانيا الموحدة ، فقد أخذت أرقامها اتجاها تصاعديا بلغ ١.٠٥ ألف مليار مارك فى عام ١٩٩٠ ، ١.١٧ ألف مليار فى عام ١٩٩١ ، ١.٣٣ ألف مليار مارك فى عام ١٩٩٢ ، ١.٥١ ألف مليار مارك فى عام ١٩٩٣ ، ثم ١.٧٣ ألف مليار مارك فى عام ١٩٩٢ . ويتوقع طبقا لتقديرات البوندسبانك الألمانى ، أن يتجاوز حجم المديونية العامة رقم الألفى مليار مارك (٢.١٥٠ ألف مليار مارك) وبما يعادل ضعف حجم المديونية العامة للحكومة الألمانية فى عام ١٩٩٠ . وتبرز دلالة هذه الأرقام ، إذا أخذنا فى الاعتبار أعباء خدمتها ، والتى قدرت بمائة مليار مارك سنويا ، ويعد بذلك ثانى أهم بند للانفاق الحكومى ، بعد بند الرفاهة والتأمينات الاجتماعية ، وقبل مخصصات الدفاع .

وفى مواجهة كل ذلك اتجهت الحكومة إلى وضع خطة للعمل على خفض الانفاق ، والعجز فى الميزانية العامة بما يعادل تسعين مليار مارك مع حلول عام ١٩٩٦ ، مع زيادة الضرائب بتنويع مصادرها ومسمياتها ، فعلى سبيل المثال ستقطع نسبة تتجاوز عشرين فى المائة ، من الأجور والمرتبات الألمانية ، تحت بند التأمينات والضمانات الاجتماعية ، وهذه النسبة تمثل أضعاف النسب المفروضة فى دول أخرى ، مثل بريطانيا ، إلا أن تحقيق هذه الأهداف ، سوف يظل مرهونا بكيفية وقدرة الائتلاف الحاكم على الموازنة بين أغلبيته الضئيلة وبين مطالب أحزاب المعارضة . وهو أمر يحرص عليه المستشار «هلموت كول» حرصا شديدا ، تجلى فى خطابه أمام اجتماع الحزب الديمقراطى المسيحى ، لتجديد انتخابه لزعامة الحزب .

فهناك مطالب بزيادة الأجور ، ولكن يقابلها من ناحية أخرى ، مطالب بتخفيض الضرائب المفروضة على الشركات ورجال الأعمال ، بالنظر إلى ارتفاع تكلفة وحدة العمل . ومع تزايد المطالب العمالية بضرورة زيادة الأجور والضغوط التى مارستها الاتحادات القوية مثل اتحاد الصناعات المعدنية والذى يضم أكثر من ثلاثة ملايين عضو من أجل زيادة أجورها فى عام ١٩٩٥ بنسبة ستة فى المائة . وإذا كانت الآراء قد التقت على ملاءمة نسبة تتراوح بين ٣ - ٣.٥ فى المائة ، إلا أن ذلك لن يغلق باب الخلافات والصراعات حول الأجور والأرباح . حيث توجد قطاعات أخرى من العمالة الصناعية ، وكذلك التى تنتمى إلى القطاعات المدنية والمحليات والبلديات ، سوف تطالب هى الأخرى بنصيبها من الزيادة ، وسوف تمتد هذه المطالب من المستوى الفيدرالى إلى الولايات الستة عشر .

وكل هذه الأمور تشكل قيودا على حركة الائتلاف الحاكم المشدود على حبل الأغلبية المحدودة . ودلالات التصويت من جانب الناخبين وبخاصة فى الولايات الشرقية جنبا إلى جنب إلى الدور المراقب والحاسم الذى يلعبه «البوندسبانك» ، حيث أنه يقف بالمرصاد لاية زيادات فى الأجور يمكن أن تؤثر على معدلات التضخم .

ويلاحظ أيضا ، النقد الموجه للإنجاز الذى تستند إليه الحكومة الائتلافية الألمانية عبر السنوات السابقة التى تلت الوحدة ، ممثلة فى تصفية أملاك الدولة فى القطاع الشرقى من البلاد ، وإعادة طرحها على القطاع الخاص ، والتى قدرت بـ ٢٢٣٥٢٢ مليون مارك ، تشمل أكثر من ثمانية الف وحدة اقتصادية ، كانت تابعة للإدارة المركزية بصفة أساسية . وقد شهد عام ١٩٩١ ، زيادة عدد الشركات التى تدار بصفة مستقلة من قبل القطاع الخاص والافرادحيث وصلت إلى ثلاث عشرة ألف شركة تدخل فى نطاق عمليات الخصخصة التى تمت حتى بداية عام ١٩٩٤ ، ولم يعد متبقيا سوى مائتين وخمسين شركة .

والانتقاد مقدم من قبل حزب الاشتراكية الديمقراطية ، الذى أظهرت نتائج الانتخابات ارتفاع أسهمه وتقدمه فى الجزء الشرقى ، حيث يرى الحزب أن عملية إعادة التوحيد ، لم تتم على أساس متساوى بين الدولتين ، ولكن تم ضم الدولة الألمانية الديمقراطية إلى المانيا الفيدرالية الغربية ، إلى جانب تخريب الصناعة والزراعة والثقافة مع إبعاد ثلث السكان القادرين على العمل فى الحياة المهنية . وبصورة موجزة ، يرى حزب الاشتراكية الديمقراطية أن ألمانيا الشرقية «سابقا» أصبحت حقل تجارب للحكومة الفيدرالية

القضايا الاوروبية :

مع تولى المانيا رئاسة الاتحاد الاوروبى فى الدورة الحالية ، وانعقاد القمة فى إسن فى الفترة من ٩ ـ ١٠ ديسمبر ١٩٩٤ . وبالنظر إلى الأهمية القصوى التى يعولها المستشار الألمانى على توسيع نطاق الوحدة الاوروبية . تبدو أهمية القضايا الاوروبية بالنسبة للحكومة الإئتلافية ككل «ولكول» بصفة خاصة .

ومن هنا فلا غرابة أن يطرح التصور الخاص بكيفية تحقيق هذا الهدف فى الاجتماع الذى عقد مؤخرا من جانب وزراء الخارجية وفى ظل رئاسة المانيا . حيث توجد مشكلة التمويل اللازم توافره من أجل عملية تكامل دول شرق اوروبا ـ سابقا ـ فى اطار الاتحاد الاوروبى ـ وبخاصة فى مجال الزراعة والتجارة . ومن المعروف أن تولى المانيا لرئاسة الاتحاد الاوروبى فى هذه الدورة ، يعد ذو أهمية خاصة ، حيث انها المرة الأولى منذ إعادة توحيدها .

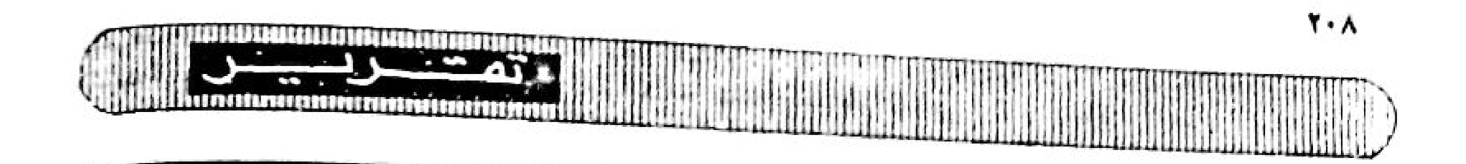
وهناك نقطة جديرة بالملاحظة الا وهى ، اعتبار «كول» أن قضية توحيد أوربا وتوسيع نطاق الاتحاد الاوروبى ، خطوة ضرورية وتالية لعملية إعادة توحيد ألمانيا . حيث أنه لا يمكن لدول غرب اوروبا أن تستمر فى عملية الاستمتاع بالمستويات العالية من الرفاهية والثروة والأمن ، إذا ظلت دول وسط وشرق أوروبا ، فى حالة من الفقر والافتقار إلى الأمن . وذلك على حد تعبير الرئيس الالمانى ، رومان هرتزوج وقد صاغ الحزب الديمقراطى المسيحى هذه الرؤية فى عدة نقاط محددة :

ـ أن الدول المستقرة اقتصاديا ونقديا ، هى الوحيدة القادرة على الارتباط تدريجيا بالمارك الالمانى ، والمشاركة فى اتحاد النقد الاوروبى ابتداء من عام ١٩٩٩ ، وما يتضمنه من انشاء مصرف مركزى اوروبى فى فرانكفورت

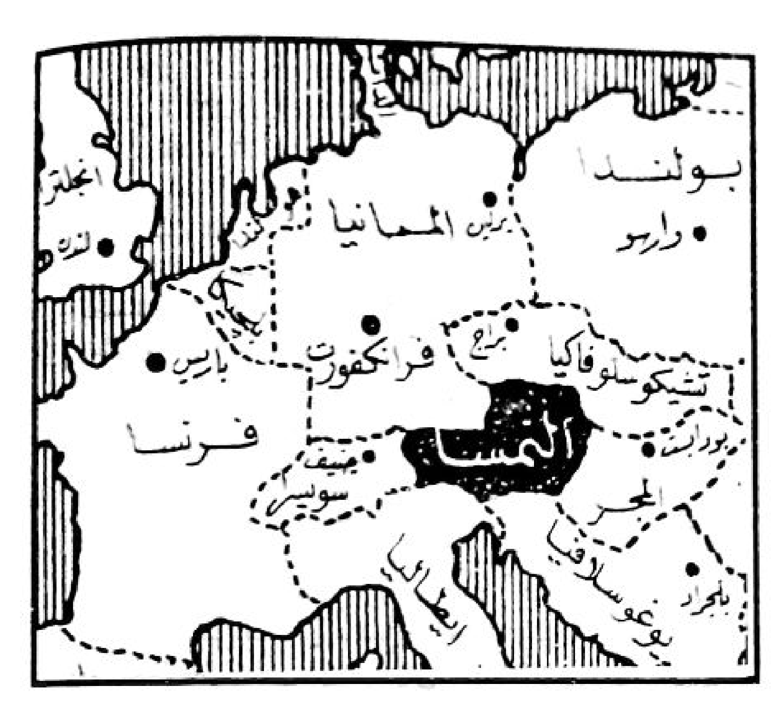
ان يتسع نطاق الاتحاد الأوروبى ليكون تجمعا اقتصاديا حرا ، تتعاظم فيه قوة المنافسة على الصعيدين الاقليمى والدولى . ربما يخلق المزيد من فرص العمل .

ـ وفيما يتعلق بتوسيع النطاق من حيث العضوية فإن الأمر يتوقف على تعديل اتفاقية ماستريخت وهو الأمر الذى سيتم تحقيقه فى عام ١٩٩٦ . وبحيث تكون هناك امكانية لتحقيق تقارب سريع للديمقراطيات الجديدة فى وسط وشرق أوروبا مع الاتحاد الاوروبى ، إضافة إلى زيادة حجم وفعالية الحقوق الخاصة بالبرلمان الاوروبى ، مع متابعة تطوير السياسة الخارجية الاوروبية ، لإقامة سياسة دفاعية مشتركة وجيش اوروبى .

ـ إن هدف السياسة الاوروبية لدى الحزب الديمقراطى المسيحى هو إستكمال الاتحاد الاوروبى . فى صورة اتحاد حر ، ديمقراطى وفيدرالى ، يتوجه إلى المواطن الفرد ويأخذ النمط الاتحادى ، حيث أن الوحدة الالمانية والاتحاد الاوروبى ، وجهان لعملة واحدة . □



الانتخابات النمساوية وتغيير الخريطة السياسية فى النمسا



خالد عبد اللطيف عزيز

فى التاسع من أكتوبر الماضى توجه خمسة ملايين ناخب نمساوى تقريبا لصناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم فى البرلمان من بين خمسة أحزاب مختلفة الاتجاهات.

وتؤكد الدلائل واستطلاعات الرأى أن هذه الانتخابات تمثل منحنى خطيرا فى السياسة النمساوية داخليا وخارجيا لأن النمسا ستكون شريكا فى الوحدة الاوروبية من يناير ١٩٩٥ م. وتعتبر انتخابات نقابة العمال النمساوية والتى جرت فى أوائل أكتوبر ١٩٩٤، أهم الانتخابات فى النمسا بعد الانتخابات البرلمانية، ومؤشرا هاما لما سيحدث فى الانتخابات البرلمانية حيث فقد الحزب الاشتراكى وحزب الشعب الحاكمين أصواتا كثيرة، بالرغم من فوزهم فى الانتخابات ولأول مرة فى تاريخ الحياة السياسية النمساوية يتدخل الشواذ علنا ليؤيدوا حزب الأحرار المعارض والذى طالب بضرورة إباحة مبدأ زواج الشواذ، بما أن الدولة تعترف بهم كمواطنين.

والأحزاب السياسية التى دخلت الانتخابات هى:

١ - الحزب الاشتراكى الديمقراطى:

ويميل هذا الحزب الى اليسار ويعد من أقوى وأكبر الأحزاب الموجودة فى النمسا منذ ٣٠ عاما. والحزب يمثل العمال، سواء فى القطاع العام أو الخاص وكان يشكل الحكومة الائتلافية الموجودة قبل الانتخابات مع حزب الشعب. وكان من المتوقع قبل إجراء الانتخابات أن يستمر الحزب الاشتراكى فى الحكومة الائتلافية، ويبقى على منصب المستشارية، إلا أنه سيفقد العديد من الأصوات لتدليلة العمال ولمساندة بعض المشروعات الفاشلة، كما أن الحزب وقع فى الفترة التى سبقت الانتخابات فى بعض الأخطاء مثل المرتبات الكبيرة التى يحصل عليها أعضاء نقابة العمال بالنمسا التى تصل عشرة أمثال المرتبات العادية، كما أثيرت قضية شراء زوجة مدير البوليس لشهادة ثانوية مزورة لابنتها بالرغم من علمها بذلك.

وخسر الحزب أصوات المعارضين لحماية الأجانب واللاجئين بالنمسا وتوفير فرص العمل لهم ومساعدة لاجئى البوسنة والهرسك والأتراك.

٢ - حزب الشعب النمساوى:

وهو ثانى الأحزاب من حيث الأهمية، وهو يمثل الاتجاه اليمينى ويحظى الحزب بالأغلبية المطلقة خارج نطاق المدن الكبيرة حيث يوجد المزارعون وأصحاب الأعمال الصغيرة، لذلك فإن الحزب يحكم بالأغلبية المطلقة فى ٧ مقاطعات من بين ٩ مقاطعات تمثل النمسا.

٣ - حزب الأحرار النمساويين:

وقبل الانتخابات كان خارج الائتلاف الحكومى. ويمثل

اليمين القومي. ويؤمن بأن النمسا للنمساويين، ولذلك فهو ضد وجود الأجانب واللاجئين ويعارض دخول النمسا فى الوحدة الأوروبية.

٤ ـ حزب الخضر:

هذا الحزب مؤسس منذ ١٠ سنوات ويميل للاتجاه اليسارى ويدعو للمحافظة على البيئة، ولكنه لا يهتم بالاقتصاد وهذه النقطة تمثل خلافا دائما بين أعضاء الحزب أنفسهم.

٥ ـ حزب الليبراليين:

ويطالب برنامج الحزب ان ترفع الدولة يدها تماما عن الاقتصاد بحيث يكون حرا ١٠٠٪، وقد دخل الحزب معارك برلمانية عديدة مع الحكومة للمطالبة بإطلاق مواعيد عمل المحلات بحيث يكون تحديد مواعيدها من أصحابها فقط.

٦ ـ الحزب الشيوعى:

وهو حزب جديد على الساحة السياسية فى النمسا ولم يكن له تمثيل فى البرلمان، ولكنه حاول أن لا يفوت الفرصة لكسب أى عدد من الأصوات.

وبعد إجراء الانتخابات أسفرت النتائج النهائية لانتخابات المجلس الوطنى النمساوى (البرلمان) عن هزيمة ساحقة لأقوى الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية فى النمسا، وهو الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يتزعمه المستشار النمساوى «فرانز فرانيتسكى» والذى كان يشارك فى حكومة ائتلافية منذ ١٠ سنوات مع حزب الشعب الديمقراطى المسيحى. وتأتى النتيجة ضربة لحزبى التحالف الحاكم حيث فقدا معا أغلبية ثلثى مقاعد البرلمان، والتى كانا يتمتعان بها فى الفترتين البرلمانيتين السابقتين والتى كانت تسمح لهما بوضع كافة القوانين بإتفاقهما معا ودون الحاجة لموافقة أحزاب المعارضة فى البرلمان، وسيكون عليهما فيما بعد الانتخابات الحصول على موافقة أحد الأحزاب الصغيرة عند ابرام القوانين الهامة والدستورية. وتشير النتائج الى أن الحزب الاشتراكى حصل على ٣٥.٢٪ وهو مايمثل ٦٦ مقعدا فى البرلمان وفقد بذلك ١٤ مقعدا، بينما حصل حزب الشعب الديمقراطى المسيحى على ٢٧.٧٪ من الأصوات بواقع ٥٢ مقعدا بتراجع مقداره ٨ مقاعد . أما الأحزاب الثلاثة المعارضة، فقد حصل حزب الأحرار اليمينى الذى يتزعمه يورج هايدر على ٢٢.٦٪، بواقع ٤٢ مقعدا وبزيادة قدرها ٩ مقاعد عن الوضع السابق، وحصل حزب الخضر على ٧.٥٪ اى ١٣ مقعدا وبزيادة ٣ مقاعد وأخيرا حصل المنتدى الليبرالى الذى تتزعمه «هايدى شميث» الشخصية الثانية (سابقا) فى حزب الاحرار والتى انشقت عنه مع مجموعة من أبرز سياسيى الحزب على ٥.٧٪ فى أول انتخابات يخوضها الحزب ونجح فى دخول البرلمان والحصول على ١٠ مقاعد.

ووصف المستشار النمساوى «فرانز فرانيتسكى» الهزيمة التى منى بها حزبه بأنها: «هزيمة مرة ولا جدال فيها» وأرجع المستشار هذه النتيجة الى تركيز الحكومة على بعض القضايا الخاصة بالأمن والسياسة الخارجية وإهمالها لموضوعات أخرى رئيسية تهم الشعب بالدرجة الأولى.

كما قال انه فيما يبدو لم يعد الشكل الحالى للديمقراطية جذابا للمواطنين، خاصة الشباب الذين أعطى الكثير منهم اصواته للمعارضة، مشيرا الى ان ذلك يعد تحذيرا ودافعا للقيام بموجة من الاصلاحات الداخلية فى الحزب الاشتراكى. ورغم الهزيمة الساحقة التى منى بها الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يتزعمه المستشار النمساوى «فرانز فرانتسكى» إنتهى رئيس جمهورية النمسا فى منتصف اكتوبر الماضى إلى تكليف فرانتسكى مرة أخرى بتشكيل الحكومة بعد أن التقى برؤساء الأحزاب الخمسة كل على حدة، وسمع وجهة نظر كل منهم وتصوراته حول الحكومة الجديدة وتشكيلها، ورغم أنه كان من المعروف بداية أن «كليتيل» سوف يكلف المستشار «فرانز فرانيتسكى»، إلا أن رئيس الجمهورية الدبلوماسى المحنك أراد أن يمارس حقا من حقوقه الدستورية، ويلوح فى الوقت نفسه باشتراكه فى صياغة شكل الحكومة الجديدة.

ويرى المراقبون أن «كليتيل» أراد بهذا التكليف وذلك السيناريو الذى اتبعه للتكليف، وهو عكس ماكان متبعا، وقد جرى العرف على أن رئيس أقوى الأحزاب يتم تكليفه مباشرة بتشكيل الحكومة، إلا أن «كليتيل» أراد أن يرسل إشارتين هامتين، الأولى أنه لا يرغب ان تكون الحكومة النمساوية حكومة أقلية، بصرف النظر عن الحزب الذى كان سيحكم، والثانية أن يرفض التحالف بين حزب الشعب وحزب الأحرار لأنه من خلال عمله السابق كمدير عام بوزارة الخارجية كان يعى تماما ان مثل هذا التحالف يشوه صورة النمسا بين الدول الأخرى.

ويرى المراقبون أيضا من خلال المفاوضات بين التحالف أن ماسيتم الاتفاق عليه لا يمثل إلا حكومة قصيرة العمر، فمنذ حكومة الأقلية التى كان برأسها «كرايسكى» عام ٧١/٧٠ لم تواجه حكومة مثل هذه الظروف المضطربة التى تواجهها حاليا الحكومة الثالثة لفرانتسكى من هزيمة انتخابية ومعارضة شرسة، التى فازت وحققت انتصارا انتخابيا أدى بهم الى صلاحيات برلمانية لم تتمتع بها من قبل مثل المشاركة فى القوانين الدستورية، حيث أنه بعدد المقاعد الجديدة فى البرلمان لا تستطيع الحكومة الائتلافية الجديدة إبرام أية قوانين دستورية إلا بموافقة أحد أحزاب الأقلية فى البرلمان، ولن يكون ذلك بدون مقابل بالطبع، بل إنه فى حالة اتحاد نواب «حزب الخضر» ونواب حزب الليبراليين يمكن تحريك وتعطيل كل شىء. أما يورج هايدر زعيم حزب الأحرار اليمينى المتطرف فيمكنه أن يصول ويجول داخل البرلمان كيفما شاء، لأنه يمتلك أكثر من خمس مقاعد البرلمان، ويمكنه أيضا دستوريا أن يدعو لعقد دعوة خاصة فى الوقت الذى يراه، كما يمكنه المطالبة بتشكيل لجنة من الجهاز المركزى للمحاسبات للنظر فى

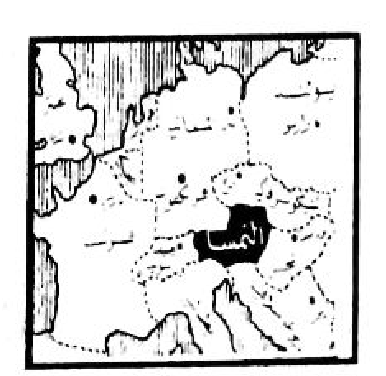
المخالفات، خاصة انه فى الفترة الاخيرة اثار العديد من قضايا الفساد مثل بعض النقابيين الذين يشغلون العديد من المناصب على الورق فقط، ويتقاضون الملايين، وكانوا من اعضاء الحزب الاشتراكى. وتصطدم الحكومة الجديدة ببعض المشاكل والعوائق التى يجب ان تتخطاها وتتركز فى مطالب حزب الشعب المشارك فى الحكم وعلى راس هذه المواضيع والمشاكل المطالبة بمنح وزير الخارجية «الوس موك» الرجل الثانى فى حزب الشعب واكثر القياديين قبولا لدى الجماهير النمساوية، منحه جميع صلاحيات شئون اوروبا والاتحاد الأوروبى بدلا من المستشار النمساوى «فرانتسكى»، وذلك الى جانب مطالبة حزب الشعب بسحب وزارة الداخلية والشئون الاجتماعية من الحزب الاشتراكى. ولذا يقع المستشار النمساوى حاليا فى مأزق مابين شركائه فى التحالف ومطالبهم وبين المعارضة الشرسة وبين حزبه الذى يرفض طلبات حزب الشعب المشارك معهم فى التحالف.

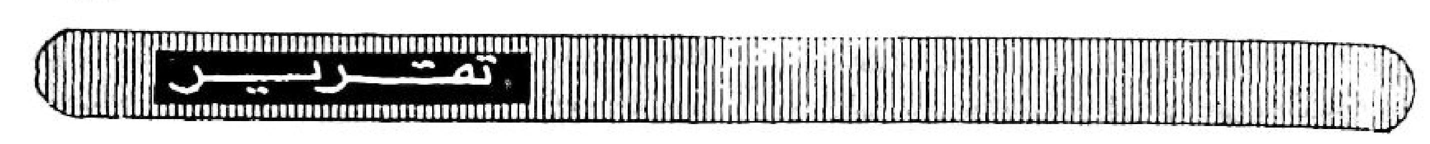
ورغم ان تكليف «فرانتسكى» لم يكن مفاجئا له، ورغم انه كان يعرف منذ شهور وقبل بداية الانتخابات من سيكون شريكه فى الحكومة القادمة، ويمكن القول بأن نقاط التفاوض واسلوب الحوار كلها معدة منذ شهور استعدادا لهذه المرحلة، إلا انها تشكل صعوبة بالغة، ولذا استغرقت فترة طويلة بعد تكليف رئيس الجمهورية للمستشار النمساوى بتشكيل الحكومة، وقد يرجع ذلك الى معرفة المفاوضين فى الحكومة الجديدة بعضهم تماما المعرفة منذ سنوات طويلة. إلا انه لا يوجد امام الحكومة الجديدة سوى تلبية رغبة رئيس الجمهورية التى أعرب عنها للمستشار، وهى إجراء اصلاحات سريعة فى الميزانية وفى هيئة السكك الحديدية التى تحقق خسائر كبيرة منذ فترة طويلة، وكذلك الاهتمام بحملات الصحة والمجتمع، وهذا بالطبع هو الطريق الوحيد الذى يضمن للحكومة الجديدة البقاء، لان نتائج الانتخابات تعتبر بمثابة إنذار للحكومة الائتلافية القديمة، لان فقد الحزب الاشتراكى ١٤ مقعدا فى البرلمان وخسارة شريكه فى الائتلاف حزب الشعب ٨ مقاعد يعتبر ضربة لحزبى التالف الحاكم اللذين فقدا معا أغلبية ثلثى المقاعد فى البرلمان.

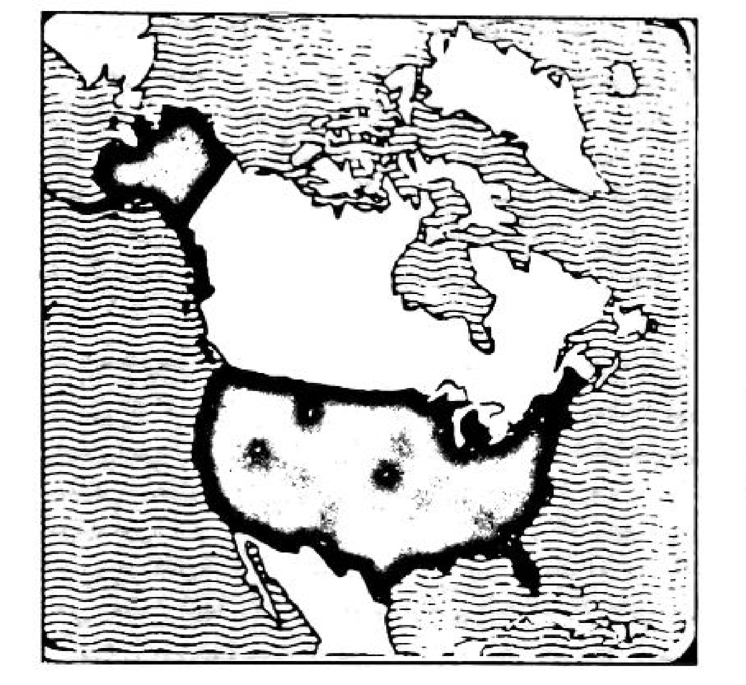
فلاشك ان كل هذا يعتبر تحذيرا ودافعا للقيام بموجة من الاصلاحات، خاصة ان المعارضة تتربص للحكومة الجديدة فى ظل ماتملكه الآن من مقاعد فى البرلمان. فقد ان الأوان للائتلاف الجديد ان يبدأ فى العمل الجاد ويحاول ان يتفق فى الكثير من المسائل الحيوية الهامة داخل الحكومة، وأن يتحلى بالمرونة فى مناقشاته حول نقاط الخلاف حتى يستطيع استعادة ثقة الجماهير فى تحالفهما من جديد ، حيث تضاءلت هذه الثقة فى الفترة الاخيرة كما تقول الاستطلاعات فى النمسا.

ولكن مما لاشك فيه أن المستشار «فرانتسكى» لديه من الحنكة والخبرة مايؤهله لإدراك المسائل الحساسة التى تتطلب حلولا سريعة مثل الامتيازات التى يحظى بها بعض المسئولين والمرتبات المبالغ فيها ومحاولة تشجيع القطاع الخاص وخفض تدخل الحكومة فى كل شىء والاهتمام بالشباب ومشاكل البطالة.

ولأن المواطن النمساوى لا يهمه كيف تحل الحكومة هذه المشاكل، وكيف يتوصل حزبا التحالف الى اتفاق فيما بينهما للتغلب على هذه العقبات، وإنما تهمه فقط، النتيجة النهائية التى تأتى له بالحل الفعلى، حيث سئم كثرة العروض التى كانت تطرحها الحكومة على انها حل لكل ازمة، بينما لا يرى المواطن لمشاكله حلولا فعلية. فهل تستوعب الحكومة الجديدة الإنذار الذى وجهه الناخبون للائتلاف الحاكم فى التاسع من أكتوبر الماضى؟! □







الانتخابات الأمريكية ١٩٩٤ رئيس ديمقراطي وكونجرس جمهوري

— منار الشوربجي

في واحدة من أعنف الحملات الانتخابية الامريكية واكثرها تكلفة ، مني حزب الرئيس كلينتون بهزيمة ساحقة، فقد بمقتضاها الأغلبية في الكونجرس بمجلسيه، فضلا عن منصب الحاكم في عدد من الولايات الاستراتيجية الهامة من الناحية السياسية.

صار للحزب الجمهوري الأغلبية في مجلس الشيوخ إذ حصل على تسعة مقاعد إضافية كفلت له أغلبية مريحة في المجلس تصل إلى ٥٢ مقعدا من جملة مائة مقعد ، كان يحتل منها قبل هذه الانتخابات ٤٤ مقعدا فقط. أما بالنسبة لمجلس النواب فقد أصبح للحزب الجمهوري الاغلبية فيه لأول مرة منذ عام ١٩٤٨، (الكونجرس رقم ٨٠ في عهد الرئيس هاري ترومان) ، إذ تمتع الحزب الديمقراطي بالاغلبية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن. فاقت النتائج كل التوقعات حيث صار للحزب الجمهوري الآن ٢٣٠ مقعدا في مجلس النواب إذ حصل على ٥٢ مقعدا إضافيا ، بينما كان في حاجة إلى ٤٠ مقعدا فقط ليصبح حزب الأغلبية في المجلس.

أكثر من ذلك، فشل رئيس مجلس النواب «توم فولي» في الاحتفاظ بمقعده الذي احتله عن الدائرة الخامسة لولاية واشنطن منذ عام ١٩٦٤ وهي المرة الأولى في القرن العشرين التي يهزم منها رئيس مجلس النواب في دائرته الانتخابية عند إعادة انتخابه.

ولايقل أهمية عن كل ماتقدم ما أحرزه الجمهوريون من انتصارات في انتزاع مناصب حكام الولايات فقد هزم على سبيل المثال «ماريو كومو» حاكم ولاية نيويورك بهامش ضخم وصل إلى ٩٪ من الأصوات في واحدة من أعنف الحملات الانتخابية التي خاضها طوال تاريخه السياسي، حيث فاز بالمنصب مرشح جمهوري لأول مرة في هذه الولاية منذ عشرين عاما.

هزمت أيضا السيدة «آن ريتشاردز» حاكمة ولاية تكساس - وهي من ألمع القيادات في الحزب الديمقراطي - أمام ابن الرئيس السابق جورج بوش.

بهذه النتيجة يكون الحزب الجمهوري قد سيطر على منصب حاكم الولاية في ثلاث ولايات هامة انتخابيا ، إذا ما أضفنا ولاية كاليفورنيا التي يشغل «بيت ويلسون» الجمهوري منصب الحاكم فيها.

ويرجع المغزى الحقيقي لخطورة هذه الخسارة إلى أن طبيعة النظام الحزبي الامريكي تجعل الحملات الانتخابية للرئاسة تعتمد على فروع الأحزاب في الولايات ، التي

تكرس إمكاناتها لخدمة مرشح الرئاسة ، وهي عادة ما تكون إمكانات هائلة إذا ما كان الحاكم ينتمي إلى نفس حزب الرئيس . تتضح الصورة أكثر إذا ماتم الأخذ في الاعتبار عدد أعضاء الولايات الثلاث المذكورة وحدها في المجمع الانتخابي، وهو الذي يفوق المائة من بين ٢٨٠ صوتا يحتاجهم أي مرشح للرئاسة للفوز بالبيت الأبيض.

وتطرح هذه النتائج عددا من الأسئلة الهامة عن طبيعة توازنات القوى الجديدة ، والتحالفات السياسية ، ودلالات ذلك بالنسبة للعملية السياسية وأثر ذلك على أداء الكونجرس الجديد ، ثم أثره على انتخابات الرئاسة القادمة في ١٩٩٦. وسوف يقتصر التحليل التالي على أثر تلك النتائج على أداء الكونجرس الجديد (رقم ١٠٤) (١٩٩٤ - ١٩٩٦).

الكونجرس الجديد وإعادة ترتيب التحالفات :

في الواقع، ليست هذه هي المرة الأولى التي يواجه فيها رئيس امريكي أغلبية من الحزب المعارض في الكونجرس . فقد حدث نفس الشيء مع «هاري ترومان» و «دوايت ايزنهاور» ، و «ريتشارد نيكسون» و «رونالد ريجان» و «جورج بوش» . إلا انها تظل المرة الاولى منذ الاربعينات التي يحدث فيها ذلك مع رئيس ينتمي للحزب الديمقراطي.

وتكمن أهمية هذه التفرقة في انه من الأسهل نسبيا بالنسبة لرئيس جمهوري ان يتعامل مع كونجرس ديمقراطي ، بالمقارنة برئيس ديمقراطي في مواجهة كونجرس جمهوري. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه في حالة سيطرة الجمهوريين على الكونجرس ، فإن ذلك يؤدي عادة إلى هيمنة مايسمى «بائتلاف المحافظين في الكونجرس» ، وهو الائتلاف الذي يضم الجمهوريين، والديمقراطيين المحافظين الذين يأتون في الأغلب من ولايات جنوبية.

بالنسبة للرئيس الذي ينتمي للحزب الديمقراطي ، تصبح المسألة أكثر صعوبة ، إذ أن هذا الائتلاف يؤدي إلى تهميش دور التيار الليبرالي في الحزب الديمقراطي ، وهو التيار الأوسع عدديا داخل الحزب ، والذي هو في النهاية ائتلاف واسع مكون من الأقليات عموما والطبقة العاملة وولايات الغرب والشمال الشرقي. وهو ائتلاف له مصالح معقدة ومتشابكة تتناقض في أحيان كثيرة مع مايطرحه تيار المحافظين ، ويتقاطع مع الخطوط الاجتماعية والاقتصادية والعرقية في البلاد.

هذا الائتلاف هو القاعدة الأساسية للحزب الديمقراطي التي لايستطيع أي مرشح للرئاسة من الحزب تجاهلها.

فمرشح الرئاسة لابد له أن يرتكز على قاعدة أساسية من ائتلاف انتخابي واسع النطاق يكون بعض أطرافه في العادة اكثر ولاء لحزبه من غيرها . ومن ثم فانه يعتمد بالأساس على هؤلاء ، بينما يكون جوهر الاستراتيجية التي تقوم عليها حملته هو توسيع نطاق ذلك الائتلاف ليشمل قطاعات أخرى من الناخبين تحقق له الهامش اللازم للفوز.

ومن ثم ، فان المرشح الديمقراطي حين يصبح رئيسا يصير مدينا بدرجة او بأخرى لتلك القاعدة الأساسية في حزبه . وهي تضيق او تتسع ، وفقا للتيار الذي ينتمي له هذا الرئيس داخل الحزب ، ونوعية الائتلاف الذي حمله إلى البيت الأبيض.

اما بالنسبة للرئيس الجمهوري، فهو يأتي الى البيت الأبيض بالأساس من خلال ائتلاف محافظ، ومن ثم تكون لديه حرية حركة أوسع نسبيا حينما يواجه بتحالف المحافظين داخل الكونجرس.

ولكن مامعنى هيمنة تحالف المحافظين في الكونجرس؟ يعني ذلك أولا اختلاف في ترتيب الأولويات إذ سوف تتغير بالضرورة أجندة الكونجرس، فعلى سبيل المثال سوف تتراجع قضية «الرعاية الصحية» ولتحتل قضية «الرفاهية الاجتماعية» الأولوية.

من ناحية أخرى ، فإن الأمر لن يقتصر على تغير موقع القضايا على أجندة الكونجرس ، وإنما سوف يتعلق أيضا بتغير نوعي في التعامل مع كل من القضايا المطروحة ، إذ سوف تتغير طبيعة البدائل المطروحة أصلا في كل قضية للاختيار فيما بينها ، فمن المتوقع ان يتم تضييق نطاق تلك البدائل التي كانت مطروحة في ظل اغلبية ديمقراطية وحصرها في البدائل التي تتوافق مع توجهات الاغلبية الجديدة.

إلا ان المسألة ليست بهذه البساطة. بعبارة أخرى فان القول بغلبة ائتلاف المحافظين في الكونجرس لاتعني بالضرورة انهم سيشكلون كتلة واحدة صلبة قادرة في كل الأحوال على تمرير مشروعات تمثل اولوية في جدول أعمالها. ففي داخل هذا الائتلاف نفسه توجد تباينات واختلافات عديدة. فالديمقراطيون المحافظون لهم خلافاتهم مع الجمهوريين خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية ، بالمقارنة الخارجية.

كما أن الأمر لايخلو من توقع خلاف جمهوري داخل الكونجرس بمجلسيه بين التيارات المختلفة داخل الحزب. فعلى سبيل المثال ينتمي «روبرت دول» الزعيم المرتقب للاغلبية في مجلس الشيوخ إلى تيار الوسط داخل الحزب الجمهوري، في حين ينتمي «نيوت جينجريت» الزعيم الجديد للاغلبية في مجلس النواب إلى تيار اليمين . كما أن هناك نسبة لابأس بها من الأعضاء الجمهوريين الجدد في مجلس النواب ينتمون إلى نفس التيار الأخير الأمر الذي سوف ينعكس على أداء الكونجرس خاصة فيما يسمى «بلجان المؤتمر . فبعد أن يتم التصويت في كل مجلس على احد مشروعات القوانين تعقد هذه اللجنة التي تتكون من أعضاء اللجنة المعنية في كل مجلس التي يقع مشروع القانون في نطاق اختصاصها . تقوم هذه اللجنة المشتركة بالنظر إلى المشروعين المقدمين، وهما ليسا بالضرورة متماثلين، فتحاول التوفيق بينهما للخروج

بصيغة نهائية للمشروع تكون هى الصيغة الأخيرة التى يعتمدها الكونجرس، وتقدم بعد ذلك إلى الرئيس للتوقيع عليها.

بعد ان تصل اللجنة إلى تلك الصيغة النهائية فانها تعود إلى كل مجلس للتصويت عليها اما بالرفض، او بالايجاب دون إجراء اية تعديلات فاذا رفضها احد المجلسيين فان المشروع يكون لاغيا ويعود به الأمر إلى حيث بدأ من جديد.

ومن ناحية اخرى، فانه حتى إذا مر ذلك المشروع من المجلسيين فى صيغة النهائية ، يضل للرئيس حق الفيتو الذى يستطيع من خلاله أن يقتل ذلك المشروع.

وهكذا، فان مزيدا من الاتجاه نحو اليمين فى تشريعات الكونجرس ليس هو السيناريو الوحيد الذى يمكن حدوثه، كما انه قد يحدث فى بعض القضايا دون غيرها، إذ يظل من الممكن أن يصاب الكونجرس. بحالة من الجمود ويقصد بها عجزه عن تمرير تشريعات لعدم القدرة على تجميع اغلبير تكفى للموافقة عليها، وهو احتمال رغم خطورته على الحزبين إلا انه ليس ببعيد، إذ قد يلجأ بعض الجمهوريين الجدد إلى عدم التصويت على بعض المشروعات على أساس أنهم يرون أن الجماهير قد اعطتهم اصواتها لتقليل حجم الدور الحكومى عموما.

ومن الطريف ان هذا الاحتمال قد يستغل على نحو إيجابى من الرئيس كلينتون فى ١٩٩٦ حين يعيد ترشيح نفسه، حيث يكون بامكانه ادارة حملة انتخابية، تتهم الجمهوريين بتعطيل مصالح الجماهير، الأمر الذى يعيد إلى الأذهان حملة ترومان فى ١٩٤٨ التى كانت فى جوهرها حملة ضد الكونجرس الذى لم يفلح فى تمرير أى من التشريعات التى يعارضها الرئيس، وفى نفس الوقت فشل فى تجميع الأغلبية اللازمة للالتفاف حول حق الرئيس فى استخدام الفيتو ضد التشريعات التى يوافق عليها الكونجرس.

الكونجرس والسياسة الخارجية :

ماذا يعنى ذلك كله فيما يتعلق بالسياسة الخارجية؟

فى واقع الأمر، لا يمكن الحديث عن ذلك دون الاشارة الى لجنتى العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية فى مجلس الشيوخ والنواب فآليات العملية السياسية داخل الكونجرس تجعل العمل الحقيقى به تتم فى أروقة اللجان المعنية وليس فى الجلسات العامة للكونجرس وهو الأمر الذى يعنى انه من الأهمية بمكان التعرف على القائمين على اللجان المختلفة وتوجهاتهم السياسية، فضلا عن الجهاز الادارى داخل كل لجنة Coufreasiqual staff وفقا للقواعد العمول بها فى الكونجرس يراس حزب الأغلبية كل لجان الكونجرس، وهو الذى يتم فى الأغلب الأعم وفقا لقاعدة الأقدمية.

فالعضو الأقدم فى اللجنة المعنية من حزب الأغلبية يتولى رئاستها، وان كان لهذه القاعدة استثناءات، إذ يتم ذلك رسميا وفقا لانتخابات يجريها ذلك الحزب وفقا لهذه القاعدة. فمن المتوقع ان يحتل «جيسى هيلمز» رئاسة لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ، فى حين أن أقدم الأعضاء الجمهوريين فى لجنة مجلس النواب هو النائب «بنيامين جيلمان».

وعلى الرغم من أن تولى «جيلمان» منصب رئيس اللجنة لم يحسم بعد، إذ توجد خلافات داخل الحزب الجمهورى بشأنه، إلا أن رئاسة «هيلمز» للجنة مجلس الشيوخ قد باتت فى حكم المؤكدة.

اما عن «جيسى هيلمز» فهو من أصعب الأعضاء الجمهوريين مراسا، واكثرهم تشددا لمواقفه داخل مجلس الشيوخ بل انه مثل عقبة لاثنين من الرؤساء الذين انتمو إلى نفس حزبه وهما (ريجان وبوش).

كما انه من اقل اعضاء الكونجرس ميلا للمتحالفات والحلول التوفيقية، فهو عندما يتقدم بتعديل على أحد مشروعات القوانين، فانه لا يصيغه على نحو يؤدى الى تمريره بقدر ما يؤدى الى احراج اولئك الذين قد يرفضونه.

ومن واقع سجله السياسى فى الكونجرس منذ عام ١٩٧٢، فان «هيلمز» فى المواقف التى يتخذها لا يمثل فى الحقيقة إلا نفسه، بعبارة أخرى هو لا يعبر عن تيار بعينه داخل الحزب الجمهورى، وان كان اكثر ميلا إلى تيار اليمين فى الحزب عموما.

ولطالما وقف «هيلمز» معارضا لبرامج المساعدات الخارجية فى الكونجرس، كما انه يتحفظ بشدة على اى عمل دولى جماعى تشترك فيه الولايات المتحدة، فهو ينظر بريبة كبيرة إلى الأمم المتحدة ولا يثق فى تحقيقها للمصالح الامريكية. كما انه يعارض تقديم الولايات المتحدة لحصتها فى «البنك الدولى» و«صندوق النقد» إلا بشروط. كما عارض بشدة موقف الادارة الامريكية الحالية فى «هايتى» و«الصومال» و«البوسنة» هذا فضلا عن موقفه المناوىء للادارة فيما يتعلق بعملية السلام العربية الاسرائيلية، وخاصة فى مسارها السورى.

ونظرا للسلطات الهائلة المخولة لرئيس اللجنة فى الكونجرس، والذى يوكل إليه دون غيره - ضمن أشياء أخرى - إدراج أو عدم ادراج قضية ما على جدول أعمال اللجنة، فمن المتوقع أن يدفع «هيلمز» نحو أعادة النظر فى برامج المساعدات الامريكية عموما، فضلا عن مسئوليات الولايات المتحدة فى مهام حفظ السلام الدولية.

إلا أنه ينبغى الاشارة إلى أن سلطات «هيلمز» محدودة بقيود عدة، منها طبيعة المنصب نفسه الذى سوف يتولاه، فكل ما سبق قوله عن مواقف «هيلمز» وتوجهاته يظل واردا بالنسبة لعضو الكونجرس إذ لا يوجد قانونا ما يلزم العضو بمواقف حزبه، أو الولاء لقياداته داخل المجلس. إلا أن طبيعة منصب رئيس اللجنة تتطلب اداء مختلفا يقوم على تكوين تحالفات ومجموعات عمل وتقديم تنازلات

متبادلة.. الخ، الأمر الذى سوف يمثل بالضرورة قيدا على توجهات هيلمز، ولكن يظل حجم التغير الذى سوف يطرأ على أدائه السؤال الذى سوف تجيب عليه طبيعة القضايا والأولويات التى سيطرحها الفريق العامل ككل.

ومن ناحية أخرى، فان رئيس اللجنة ليس هو الفاعل الوحيد، وفى اللجنة التى سيرأسها «هيلمز» فان معظم الأعضاء الجمهوريين ينتمون إلى تيار الوسط داخل الحزب، وعلى رأس هؤلاء «ريتشارد لوجار» ذو الخبرة الواسعة بالقضايا الخارجية والذى رأس اللجنة إبان حكم ريجان (١٩٨٥/١٩٨٦).

ولما كان «لوجار» من أهم مهندسى مشروعات المساعدات الخارجية منذ عام ١٩٨٥، فضلا عن توتر علاقته الشخصية «بهيلمز» لأسباب تتعلق بالتنافس على الزعامة فى لجنة العلاقات الخارجية، فمن المتوقع إن يشكل «لوجار» قيدا حقيقيا على أداء «هيلمز» فى تلك اللجنة. كما أن الأعضاء الآخرين ليسوا غائبين عن تلك الصورة، فقد بدأت بوادر الصدام مع «هيلمز» حين انتقدوا تصريحاته التى أشار فيها إلى أن «سوريا لا تريد السلام»، وانما تريد الجولان وأموال دافع الضرائب الامريكى». ووصفوها بانها تؤثر سلبا على عملية السلام.

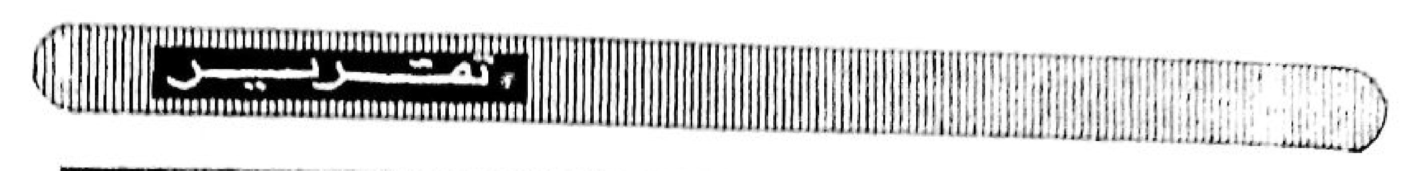
إضافة إلى كل ذلك، فإن الجهاز الادارى الحالى للجنة فى جانبه الجمهورى اكثر اعتدالا بالمقارنة بذلك الذى كان موجودا حتى عام ١٩٩٢ والذين كان يدين بالولاء «لهيلمز» نفسه، وهو الجهاز الذى يقوم من الناحية العملية باعداد التقارير والمشروعات ومناقشتها قبل عرضها على أعضاء اللجنة.

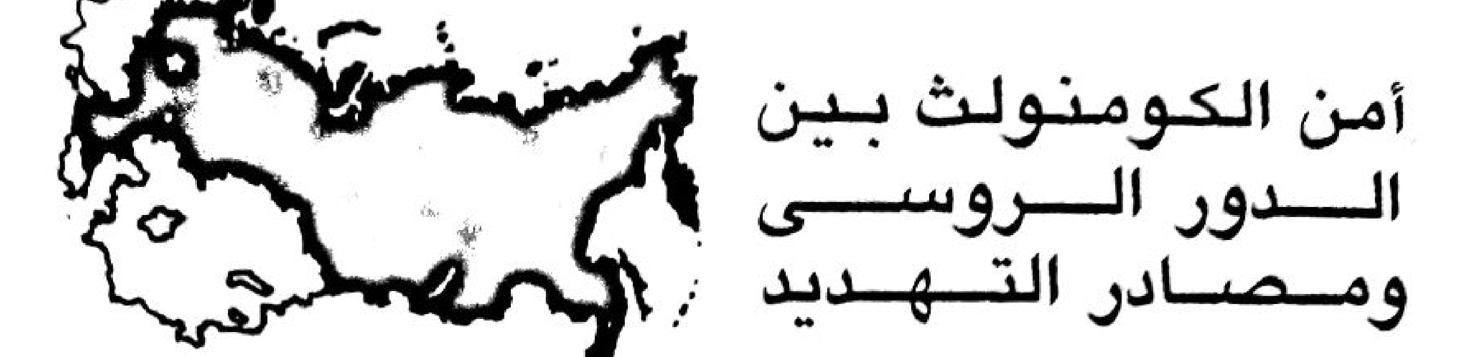
وعلى الجانب الآخر، ففى حالة نجاح «جيلمان» فى تولى منصب رئيس اللجنة الموازية فى مجلس النواب، فانه سيكون بمثابة العامل الذى يحدث التوازن، إذ أن القوانين التى يصدرها الكونجرس تمر عبر ما يسمى بلجان المؤتمر كما سبق القول، هذا فضلا عن أن مجلس النواب هو الذى يقدم - وفقا للدستور - التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات السياسة الخارجية.

غير أن هذا التوازن الذى قد يحدثه تولى «جيلمان» رئاسة لجنة مجلس النواب لا يصدق على كل الحالات، فرغم تبنى «جيلمان» على سبيل المثال لمشروع يقضى بتعديل قانون المساعدات الخارجية على نحو يسمح برفع الحظر على مسلمى البوسنة، إلا أنه يظل من النواب اليهود الذين وقفوا دائما ضد مبيعات الاسلحة للدول العربية.

وأخيرا، فان أداء هذا الكونجرس الجديد سوف يؤثر بشكل مباشر على مسار العملية السياسية برمتها داخل الولايات المتحدة ففى السنوات القادمة فسوف يؤثر هذا الأداء على مستقبل كل من الحزبين الكبيرين، كما سيلعب دورا هاما فى صياغة شكل ومضمون الحملة الانتخابية للرئاسة فى ١٩٩٦، بل وفى تحديد أسماء وتوجهات المرشحين المحتملين الذين سينافسون «كلينتون» على البيت الأبيض سواء من حزبه أو من الحزب الجمهورى. □







أمن الكومنولث بين الدور الروسى ومصادر التهديد

معتز محمد سلامة

أثارت قضايا الكومنولث الجديد «أسرة الدول المستقلة» منذ بداية ابرام الاتفاقيات بين أعضائها لانشاء تجمع على أنقاض الاتحاد السوفيتى السابق اهتماما واسعا. ورغم تباين التحليلات بشأن هذه الأسرة الوليدة، عوامل نشأتها، طبيعة العلاقات بين أعضائها، وتفاوت درجات التطور السياسى والاقتصادى بينها، ومستقبلها، الا أن ثلاث سنوات من عمر الكومنولث لايمكن أن تشكل أساسا يمكن البناء عليه فى تحليل مدى نجاح أو فشل ذلك التجمع.

وقضية أمن الكومنولث ليست استثناء من قضايا الكومنولث جميعها، تلك القضايا التى لم تتحدد بعد الملامح المحورية لطرق معالجتها. وهناك ثلاث ملاحظات رئيسية يمكن أن تمثل زساسا لتفهم العثرات التى يواجهها هذا التجمع وذات دلالة بصدد قضية الأمن:-

١ - عدم الاتفاق حول الأسس الواضحة لادارة علاقات التعاون الاقليمى بدءا من عدم استقرار علاقات التكافؤ والمناظرة والتى لم تترسخ بين دول الأسرة، وانتهاء بالخلل الواضح فى درجة التطور التنظيمى المؤسسى والاقتصادى والتكنولوجى.

٢ - التباين والتفاوت الواضح فى القوى بين دول الكومنولث، اذ تتفوق احداها(روسيا) على الدول الأخرى مجتمعة والتى تمثل (١١ دولة) من حيث المساحة وعدد السكان والقوة الاستراتيجية، ومن ثم فان احتمالات الهيمنة واردة. خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار صعوبة تصور قيام تكتل بين دول الأسرة - معارض لروسيا.

٣ - تباين وتضارب السياسات، وعدم وضوح الاولويات. والرغبة التى تسود تجمعات فرعية داخل دول «الأسرة» فى الانخراط فى تجمعات اقليمية مغايرة، وهى رغبة تسود كل دول الكومنولث تقريبا. فروسيا ذاتها تسعى الى الانخراط فى المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأمنية الغربية. ودول اسيا الوسطى تسعى الى تأسيس ولاءات مع تجمعات اقليمية أخرى(ايران - تركيا - باكستان)، وأذربيجان ومعها جمهوريات الحكم الذاتى الاسلامية داخل روسيا وجورجيا ترغب بالارتباط بتركيا وهناك علاقة خاصة بين مولدوفا ورومانيا تعود الى التوحد العرقى. وأوكرانيا وبيلوروسيا لهما ميول غربية.

واذا أضفنا الى تلك الجمهوريات دول البلطيق الثلاث استونيا - لاتفيا - ليتوانيا تلك الدول التى رفضت الانضمام للأسرة - لانجد تقريبا - من الجمهوريات السوفيتية الحالية من يعول كثيرا على صيغة الكومنولث الحالية سوى كازاخستان وروسيا لأسباب خاصة بكل منهما.

ومن ناحية التكتلات العرقية أو الثقافية، والدينية فانه يمكن تقسيم دول الأسرة الى ثلاث مجموعات لكل منهما قسمات وملامح بارزة على الرغم من تواجد بعض الصراعات داخل كل مجموعة ربما أكثر مما بين احداها ودولة اخرى فى مجموعة ثانية. هذه المجموعات الثلاث هى:

١ - المجموعة السلافية وتتمثل فى ثلاث دول روسيا واوكرانيا وبيلوروسيا

٢ - المجموعة الاسلامية وتضم اربع جمهوريات فى اسيا الوسطى (أوزبكستان - طاجيكستان - قيرغيزستان - تركمانستان) وقازاقستان.

٣ - المجموعة القوقازية وتضم ارمينيا - أذربيجان - جورجيا

وتشترك كل مجموعة من تلك المجموعات الثلاث فى ميراث تاريخى وحضارى متقارب وتداخل ثقافى أو طائفى وعرقى وقبلى ودينى.. الى غير ذلك من اشكال الولاءات الأدنى.

يتبين من ذلك مدى التناقض الكبير بين تلك الدول التى كانت تنضوى تحت ظل الدولة المركزية السابقة، والتى لايجمع بينهما الآن - بالأساس - سوى تقارب الأخطار والتهديدات المشتركة.

خصوصية الكومنولث الجديد :

تمثل الهدف الرئيسى للدول أعضاء الأسرة فى الأيام الأخيرة لانهيار الدولة المركزية فى الاستقلال والسيادة وتقويض سلطة المركز، وقد تمثل ذلك فى عدم تجاوب أى من تلك الدول مع المشروع الذى طرحه «جورباتشوف» لانشاء كيان اتحادى ديمقراطى بين دول ذات سيادة، ورغم أنه كان يلتقى فى الكثير من جوانبه مع الصيغة التى توصلت لها دول الكومنولث فيما بعد.

ومن ثم طغت الرغبة فى التفكك على الدراسة المتانية لأوضاع الجمهوريات، والذى تبدى - بعد ذلك - فى عدم تنفيذ الجانب الأكبر مما تم التوصل اليه من اتفاقيات بين اعضائها وتعرض الجانب الآخر للتعديل والتغيير المستمرين فالكثير مما توصل اليه من اتفاقيات اقتصادية وأمنية يعزى الى استخدام روسيا لما لديها من وسائل الضغط والاجبار. فمعاهدات التخلص من الأسلحة النووية لدى كل من أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا لم يتم التوصل اليها عبر عدة وسائل كالضغط الاقتصادى على كازاخستان والتهديد باخراجها من منطقة الروبل الروسى. اما أوكرانيا وبيلوروسيا فقد استخدمت ورقة الديون والطاقة.

كما أن الدول الأربع التى انضمت للكومنولث فيما بعد على مراحل مختلفة «أذربيجان - ارمينيا - جورجيا - مولدافيا» فقد خضعت لنوعيات أقسى من الضغوط الروسية. وصلت الى حد اثارة القلاقل والاضطرابات ودعم الحركات والأقاليم الانفصالية.

من ناحية اخرى فان مايتم صياغته من اتفاقيات فى اطار الرابطة هى محاولة تأخير قانونى لواقع يشهد تداخلا مكثفا.

وعلى الرغم أنه لم يخل اجتماع من لقاءات القمة بين رؤساء دول الكومنولث من ابرام اتفاقيات واصدار بيانات الا ان الكثير منها لايتم تنفيذه ففى اجتماع طشقند ٩٣/١٢ على سبيل المثال وقع الرؤساء على ٢٤ اتفاقية اقتصادية لم يتم تنفيذها وكذلك الشأن بصدد معاهدات الأمن الجماعى ذلك يكشف غياب المؤسسات والهياكل بنية الكومنولث، وهذه هى اخطر ازمة يتعرض لها. فمعظم الهياكل الاقتصادية او الأمنية انما تأسست لخدمة سلطة مركزية لاتتلائم وطبيعة العلاقات التشاركية والاندماجية التى تبتغيها دول الكومنولث ومن ثم فان عقد مقارنة بين اسرة الدول المستقلة و«الجماعة الأوربية» هى مقارنة فى غير محلها. فعلاقات دول الجماعة الأوبية، بدأت بعلاقات سيادة بين دول سعت الى الوصول الى الشكل الاندماجى الاتحادى. بينما الوضع بالكومنولث تتحكم به مواريث دولة مركزية قوية وتنتاب دولة موجات من نزعات الانعزال والاندماج على السواء فالوضع بالكومنولث يبدأ من دولة مركزية قوية لديها الطموح بالتعويض عن ٧٠ عاما من التغييب وافتقاد الهوية.

اربما تعتبر علاقة روسيا بجمهوريات الكومنولث حاليا أكثر الشبه بالعلاقة الأمريكية والدور الذى تضطلع به فى أمريكا الوسطى واللاتينية والكاريبى. فالدور الذى مارسته روسيا فى أقاليم ودول الجوار هو اشبه بالدور الذى مارسته الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية على مدى القرنين الماضيين.

وقد شبه العديد من المحللين مبداى «الخارج القريب» و«الخارج البعيد» الجديد بالسياسة الروسية «بمبدأ مونرو» الأمريكى بصدد أمريكا اللاتينية، وقد اطلق البعض على مبدأ «الخارج القريب» بمبدأ«مونروسكى» فى اشارة الى تقاربه والمبدأ الأمريكى. وبمقتضى هذا المبدأ يكون لروسيا حق التدخل فى بقاع التوتر سواء بين دول الكومنولث وبعضها أو بينها وبين دول اخرى لحفظ السلام.

وتسعى روسيا حاليا الى الحصول على غطاء شرعى لتحركها «لحفظ السلام» وضمانة الاستقرار بالجمهوريات السوفيتية ومن اجل ذلك تسعى الى الحصول على موافقة الأمم المتحدة ومؤتمر«الأمن والتعاون فى أوروبا» ومؤسسات الأمن الأوربى الأخرى.

وتتفهم الولايات المتحدة لتلك الحاجة الروسية الا أن الأمم المتحدة «ومؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا» يتشككان من قدرة روسيا على القيام بدور «حفظ السلام» على نحو محايد، خاصة وأنه فى اطار التجربة القليلة التى مارستها فى حالات قليلة بالجمهوريات لم تسفر عن تقييم ايجابى لروسيا فى القيام بهذا الدور.

الا أنه قد يتم التوصل الى «صفقة» بمقتضاها يطلق يد روسيا فى الكومنولث لحفظ السلام مقابل تغاضى روسيا أو تجاوبها مع رغبة دول حلف الأطلنطى فى ضم بلدان الشرق الأوربى للحلف.

مصادر التهديد لأمن الكومنولث :

يرتبط أمن الكومنولث الى حد كبير بالرؤية الروسية، تلك الدولة القادرة على فرض ارادتها فى الجمهوريات السوفيتية والمشكلة التى تواجهها روسيا ودول الكومنولث عامة هو أنه ولعقود سبعة ظل التعامل مع مصادر التهديد الخارجية هى المهمة الرئيسية للجيش السوفياتى أما حاليا فقد أصبح لزاما عليه التعامل مع نوعية جديدة من مصادر التهديد والأخطار تلك المتعلقة بمصادر التهديد الداخلى تحديدا أو الاقليمى الى حد ما.

أولا: التهديدات الداخلية :

١ - التهديدات الواردة على النظم السياسية :

فالتهديد الوارد على النظم السياسية بجمهوريات الكومنولث يعد أحد التهديدات الرئيسية حيث أنه مع افتقاد وغياب بل وصعوبة تأسيس جيوش وطنية، لايضبط الصراعات بين القوى والأحزاب الا الدعم الخارجي الذى تلقاه قوى المعارضة أو القوى الشرعية من قوى اقليمية أو من روسيا، وقد شهدت كل من طاجيكستان وأذربيخان وجورجيا تحديدا صراعات حادة بين قوى النظام والمعارضة وتعرضت لانقلابات عسكرية عديدة، وكثيرا ماطيح بأنظمة منتخبة انتخابا شرعيا لصالح قوى دعمتها موسكو ومن ناحية،فهناك أشكالية الخلافة السياسية،فمعظم النظم الحاكمة بدول الكومنولث تتبع لقيادات كانت اداة الحكم الشيوعى على عهد الدولة السوفيتية.

القضية الأخرى أن كل دول الكومنولث هى حديثة عهد بالممارسة السياسية على أساس ديمقراطية، وتعانى من مشاكل تبدأ بالهوية وتنتهى بالخلاف حول التوجهات السياسية للدولة، فهناك صراعات بين أنصار التأصيل الوطنى وأنصار الانفتاح وبين القوى الانعزالية المحافظة أو القوى الليبرالية الاصلاحية.. وتتشكل أحزاب عديدة على أسس من الولاء متفاوته ومع هذه النوعية من مصادر التهديد لأمن النظم السياسية تصبح روسيا هى الضامن الوحيد لأمنها .

٢ - الحركات الانفصالية :

تتمثل أهم جوانب الأخطاء الداخلية التى تتعرض لها كثير من دول الكومنولث فى انتشار موجة الانفصال والرغبة فى الاستقلال فى بقع محددة المعالم من جمهوريات أو أقاليم أو مناطق محكومة ذاتيا وهى عديدة بجمهوريات الكومنولث السلافية والقوقازية منها تحديداً وقد اختلف المنهج الروسى فى التعامل مع اقاليم وجمهوريات الحكم الذاتى داخل روسيا عنه خارجها، وفى روسيا ذاتها اختلف من وقت لآخر . فبينما وعد يلتسين جمهوريات و اقاليم الحكم الذاتى فى روسيا بمزيد من الاستقلال فى أواخر عهد الدولة السوفيتية فى محاولة منه لاحكام روابطها بروسيا والمزايدة على المركز وجعلها أداة لتصديع الدولة السوفيتية، فانه وبعد استقلال روسيا وتزايد الطموحات الانفصالية للجمهوريات لم تلب معاهدة «الاتحاد الروسى الجديد» ٩٢/١٢/٣١ مطامع بعض جمهوريات الحكم الذاتى كشيشينيا وتتارستان.

واثر اعلان جمهورية شيشينيا الاستقلال دعمت روسيا قوى المعارضة ذات الميول الروسية فى الجمهورية والتى يتزعمها «رسلان حسبولاتوف» رئيس البرلمان الروسى السابق ضد الرئيس الشرعى «جوهردوداييف».

كما تطالب بعض أقاليم ومناطق الحكم الذاتى فى رووسيا بمنحها وضع الجمهوريات المحكومة ذاتيا سعيا لمزيد من الاستقلال عن المركز كما حدث فى اقليم«سفرولوفسك» الذى أمر يلتسين ٩٤/١١/٨ بحل برلمانه لأنه أقدم على رفع مستوى الاقليم الى«جمهورية الأورال».

وفى الوقت الذى تواجه فيه روسيا التوجهات الانفصالية فى داخلها بالشدة فانها أيدت ودعمت الكثير من الحركة الانفصالية ببعض الجمهوريات الأخرى اما لاستخدامها كوسيلة للضغط على النظم السياسية أو كبداية للمطالبة بضمها الى روسيا، أو لأنها تعد بتحقيق مصالح لروسيا أكثر مما يعد به النظام الشرعى.

ومما يضيف الى تعقد الأزمة الانفصالية وتأثيرها على أمن الجمهوريات أن الحدود بين الجمهوريات هى حدود شفافة غير محصنة، فالى الآن ليست هناك قوات حدود بين الدول نظرا لتكلفتها الباهظة والتى لاتستطيع أن تتحملها الجمهوريات، ومن ثم يسهل انتقال عدوى الصراعات.

وقد سعت روسيا الى ضمان أمن المواطنين الروس بالجمهوريات الأخرى من خلال مطالبتها المستمرة بالمعاهدة لضمان ازدواج الجنسية للمواطنين الروس والمتحدثين بالروسية وخاصة وطأة الهجرة النزوح المتواصل لمئات الآلاف من الروس بالجمهوريات لروسيا من طاجيكستان وكازاخستان وأوكرانيا وجورجيا.

٣ - الخلاف بشأن الاسلحة الاستراتيجية والامن الجماعى :

رغم الاتفاقات العديدة بشأن الاسلحة النووية الا ان مصيرها لم يتحدد الا فى الآونة الأخيرة ففى اجتماع الماتا ٩١/١٢/٢١ أبرمت معاهد بين الدول النووية الاسابع روسيا واوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا اتفق فيها على خضوع القرارات المتعلقة باستخدام الاسلحة النووية لمسئولية رئيس روسيا وبموافقة رؤساء الدول الأربع.

وفى اجتماع منيسك فى بيلوروسيا ٩١/١٢/٣١ اعطى

لكل من الدول الثلاث أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا حق الاعتراض Veto على استخدام الاسلحة النووية القائمة على اراضيها.

وقد تمسكت كل من اوكرانيا وكازاخستان بضمانات امنية خاصة، فرفضت اوكرانيا تدمير سلاحها او تقديمه لروسيا الا بعد تقديم تلك الضمانات والتعويضات.

وقد ظل موقف الرئيس الاوكراني السابق ليونيد كرافتشوك يرفض التخلي عن السلاح النووي الا مقابل ضمانات بشأن «التكامل الاقليمي» وعدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها ونبذ كل اشكال الضغط الاقتصادي ضد دولة قد وافقت ليس فقط على تقليص اسلحتها النووية وأنما تدميرها».

ومع قدوم الرئيس الجديد المتقارب مع روسيا «ليونيد كوشما» لم يتغير الموقف الاوكراني كثيرا. ففي ٩٤/١١/١٦ وافق «ليونيد كوشما» وصدق البرلمان الاوكراني على معاهدة حظر الانتشار النووي ولكن وضع شروطا هي نفس الشروط التي وضعها كرافتشوك من قبل وهي:

(١) التوقيع على اتفاق دولي لضمان امن أوكرانيا توقع عليه كل من الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا في مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ٩٤/٦/٥ في بودابست.

(٢) ان تظل المواد النووية ملكا لاوكرانيا على ان تستخدم فقط للأغراض السلمية.

(٣) سوف يعتبر الضغط الاقتصادي العسكري من دولة نووية ظرف استثنائي يبيح لأوكرانيا أن تعيد تقييم وضعها في معاهدة عدم الانتشار النووي.

وقد صوت البرلمان الأوكراني على المعاهدة بأغلبية ٢٩٥ صوتا مقابل ١٠ اصوات وعلى الشروط بأغلبية ٣٠١ صوت مقابل ٨ أصوات. وهو ما يبين مدى القبول الذي يشبه الاجماع على ذلك. خاصة وان هناك طموحا لأوكرانيا وتفهما اوروبيا لرغبة اوكرانيا في الالتحاق ببرنامج «الشراكة من اجل السلام».

اما «قازاخستان» فقد أعلن المسئولون القازاقيون مرارا المسئولون انهم لا يعتقدون ان السلاح النووي يحقق امن قازاخستان. وفي هذا الصدد يشير المسئولون الكازاقيون على الدوام الى ما حل ببلادهم من نتاج استخدامها طيلة العهد النووي السوفييتي كحقل للتجارب.

وقد اعلن الرئيس «ترارباييف» ٩٢/٥/٢٥ عقب زيارة قام بها للولايات المتحدة «ان المظلة النووية الموجودة في روسيا حاليا كفيلة بأن تضمن أمن قازاقستان بالكامل نظرا لتوقيع معاهدة للأمن الجماعي بين دول الكومنولث الجديد.

اما بصدد اجراءات الامن الجماعي لدول الرابطة. فقد تباينت المواقف بشأنها منذ تأسيس الكومنولث فبينما كانت روسيا تسعى الى تحقيق المجال الدفاعي الواحد والقيادة الواحدة وقوات حرس الحدود وصنع السلام، فإن الدول الاخرى لم تتجاوب كثيرا في هذا الصدد، وتتمثل اهم المشاريع والمعاهدات بهذا الشأن معاهدة طشقند ٩٣/١٢ للامن الجماعي والتي اتفق فيها على انشاء جيش لأسرة الدول الا انه لم يوقع عليها انذاك سوى روسيا وأرمينيا وقازاخستان واوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان.

فبجانب الموقف الروسي المهيمن نجد هناك موقفين متمايزين للدولتين الثانيتين بعد روسا. فبينما يدعم الرئيس القازاقي «ترارباييف» إقامة حلف على غرار حلف الاطلنطي وعلى انقاض حلف وارسو لاسرة الدول. ويقترح اقامة اتحاد اوربي - اسيوي لايقتصرعلى المجال الامني، فان اوكرنيا تعارض انشاء حلف بين دول الاسرة على نمط حلف وارسو السابق وفي تصريح لوزير الدفاع الاوكراني من قبل اشار فيه الى ان ارادة الاستقلال لدولة من الدول من الناحية السياسية والامنية لاتتحقق مع تبعيتها لتحالف عسكري قد لايعير اهتماما لمصالحها الا أنه ومع النظامين الجديدين في كل من بيلوروسيا واوكرانيا ومع تقاربهما من روسيا فان هناك اتجاها اكثر نحو توطيد العلاقة مع روسيا والاعتراف بالدور الروسي في أمن الكومنولث.

وهناك مسارا اخر اتخذته العلاقة الامنية بين دولها وهو القائم على المعاهدات الأمنية الثنائية والتي قامت كرد فعل على تعثر الاتفاق على اتفاقية للأمن الجماعي حسبما تراه روسيا. فقد عقدت روسيا اتفاقيات امنية ثنائية عديدة مع بعض دول الاسرة كل منها على حدة. وهناك اتفاقيات أمنية روسية مع طاجيكستان وقازاخستان وأذربيجان وارمينيا وجورجيا.

التهديدات الاقليمية :

من المنظور الروس فان أمن الكومنولث الجديد يواجه بتحديات اقليمية تتمثل في ثلاث قوى مجاورة وهي افغانستان، ايران، تركيا. وقد كانت اللهجة الروسية واضحة في التعامل مع قضايا التهديد الاقليمي للأمن. وفي الواقع فان نوعية التهديد الافغاني تختلف عن نوعية كل من التهديدين الايراني والتركي فالتهديد الافغاني هو تهديد عسكري قد يؤدي الى تاكل النظام الحاكم في طاجيكستان ودول اسيا الوسطى اما التهديد التركي فهو تهديد سياسي قد يعمل على عزوف دول تنتمي الى الكومنولث عن التجاوب مع الطموحات الروسية بما قد يفتحه لها من منافذ اخرى ويجمع التهديد الايراني بين الافغاني والتركي فيعتمد على المصالح التجارية وتصدير للافكار الثورية معا.

وقد تمثل التهديد الافغاني على نحو واضح في الأزمة الطاجيكية. فعلى اثر تولي التحالف الديمقراطي - الاسلامي الحكم في طاجيكستان وإزاحة الرئيس «رحمان نابييف» برز تهديد واضح على المصالح والامن الروسي بطاجيكستان، خاص مع المخاوف من انتقال التركيز والثقل الاسلامي الاصولي من خارج طاجيكستان (اي في

افغانستان) الى داخل داجيكستان ذاتها. بما عرض روسيا مباشرة للتهديد ومن ثم تحركت روسيا لدعم القوى الشيوعية التى تمكنت من إزاحة التحالف الديمقراطى - السلامس. الا انه على اثر الانتكاسات التى منى بها الدور الروسى فى طاجيكستان وتعرض عدد كبير من الجنود الروس للقتل فقد تراجعت روسيا فى الأونة الاخيرة.

أما بشأن التهديدين الايرانى والتركى، فقد نظرت روسيا باريتاب الى محاولات التجمع على حدودها الجنوبية فى اطار منظمة التعاون الاقتصادى» التى اسستها ايران وتركيا وباكستان ١٩٨٥ وانضمت اليها الجمهورية الاسلامية وفى تصريح «لألكسندر شوخين» نائب رئيس الوزراء الروسى يقول «ان على دول وسط اسيا ان تختار بين شركائها التجاريين السلافيين فى روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء وبين عضويتها فى تجمع مهلهل يضم دول اسلامية غير عربية».

وكان اكثر ردود الافعال الروسية تشددا وتحذيرا ما صرح به «الكسندر ديمورين» المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الروسية على اثر الاجتماع الاخير لدول «التركفونية» ٩٤/١٠/١٩، حيث قال «ان روسيا لا تعارض منافع التطور الاثنى السكانى والعرقى والثقافى بين الشعوب الناطقة باللغة التركية ولكن يقلقها ما يظهر فى بعض الاحيان من اتجاهات نحو إنعزال البلدان الناطقة باللغة التركية على اساس قومى، الامر الذى يجعلها موضوعيا فى مجابهة الدول المجاورة» مضيفا «ان الامور اذا جرت وفق هذا السيناريو فان ذلك سيكون من الأمور غير المرغوب فيها بالنسبة لروسيا ولغيرها من بلدان العالم».

يتبين مما سبق انه اذا كانت التهديدات الداخلية تحمل امكانية نشوب صراعات بين دول الكومنولث، فان التهديدات الاقليمية تنطوى على امكانية انفراط عقد هذا التجمع.

روسيا مستقبل الامن :

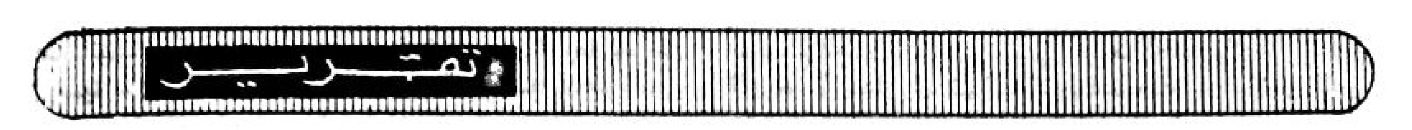
مما سبق يتبين ان التحديات والمخاطر التى يتعرض لها امن الكومنولث عديدة. وأنه فى الوقت الذى يواجه روسيا تحديات عديدة فى «حفظ السلام» أو فرض السلام «وصنع السلام» فانها تسعى الى مواجهة ذلك من خلال الحصول على اعتراف الامم المتحدة و«مؤتمر الامن والتعاون فى اوربا» بمشروعية الدور الروسى فى الكومنولث فى حفظ الاستقرار ومواجهة الصراعات والتهديدات كقوة عظمى عالمية لها حق ممارسة النفوذ فى مجالها الحيوى بدول الجوار.

ولم يأل المسئولون الروس جهدا فى التأكيد على ان من حق روسيا ان تحصل على صلاحيات خاصة فى اراضى الاتحاد السوفيتى السابق لمساعدتها فى وقف الصراعات العرقية.

وللتغلب على عدم القدرة على الانفاق على هذا الدور يطالب الروس بانشاء صندوق مالى عن طريق المساهمات الاختيارية لتمويل عمليات حفظ السلام التى يقومون بها الآن على اراضى بلدان «اسرة الدول». وتعارض بعض الدول الاوربية وبعض المراقبين مطلب موسكو على اساس القصور الذى تعانيه خبرة الجنود الروس فيما يتعلق بحفظ السلام. ذلك ان الجندى الروسى مشبع بعقلية الغازى. فالخبرة والتقاليد الروسية فى التدخل تقتصر على حالات الغزو السوفييتى فى المجر وتشيكوسلوفاكيا وافغانستان.

ويحاكى البعض بين تلك الخبرة وما أظهرته اخيرا العمليات التى قام بها الروس لحفظ السلام بدول الكومنولث، حيث تحولت من حافظ السلام وضامن الاستقرار الى صانع السلام غر المحايد. فقوات حفظ السلام الروسية التى انتشرت فى مولدافيا وطاجيكستان وابخازيا ساعدت احد القوى السياسية فى صراعها مع الخصوم، ومن ثم فرضت حالة من عدم الاستقرار أو الاستقرار الهش.

يتبين من هذا التقرير ان الاعتبارات والعوامل الجيوبوليتكية والامنية ستظل ولفترة طويلة قادمة هى الهاجى والاولوية القصوى التى تحرك معظم الفاعلين فى هذه البقعة التى لم تصل بعد الى معاهدات وترتيبات نافذة، ولم تصل الى حالة الاستقرار بعد ولازالت تطرح على اذهانها الكثير من العوامل المحددة لهويتها وكياناتها وتوجهاتها المستقبلية. □





دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولى: الحاضر والمستقبل

سعيد عبدالمسيح شحاته

يمكننا أن نطلق على عقدي الثمانينات والتسعينات وبدايات القرن الحادى والعشرين بأنه عصر المنظمات غير الحكومية، حيث يتزايد عددها ويتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية . ومن هنا كانت أهمية رصد دور المنظمات غير الحكومية، ومحاولة استشراف مستقبلها على ضوء المتغيرات المتسارعة التى تحدث على كافة المستويات . فالدولة لم تعد قادرة على اشباع كافة الاحتياجات، بالاضافة إلى ضعف هياكل المشاركة، وبالتالى تشكل تلك المنظمات منفذاً للمشاركة بالاضافة إلى اشباع بعض الإحتياجات . وهذه الحقيقة جعلت الاهتمام بها والحديث عنها والسعى إلى تفعيل دورها امرا ضروريا فى عالمنا المعاصر . ويطلق على المنظمات غير الحكومية مسميات عديدة، منها، الجمعيات الأهلية، ومنظمات الصالح العام، والمنظمات الاجتماعية، والمنظمات التى لا تهدف إلى الربح، والمنظمات التطوعية، والقطاع الثالث بعد الحكومة والقطاع الخاص . وفى الدول النامية ينظر إليها على أنها بديل لتراجع الدولة عن أداء الخدمات الأساسية، وهى وسيلة لتقوية المجتمع المدنى، أما فى الولايات المتحدة وبعض دول اوروبا الغربية فهى قادرة على أن تحل محل الحكومة فى الانفاق على الرفاهية الاجتماعية وهناك ثلاثة مقومات إذا وجدت تكون هناك منظمة غير حكومية وهى :

- أن تكون غير مرتبطة هيكليا بالحكومة ومستقلة عنها، لكنها يمكن أن تحصل على دعم ومساندة الحكومة .

- لا تهدف إلى الربح .

- أن تؤدى خدمة عامة لكل من يستحقها .

تقوم المنظمات غير الحكومية بتغطية الخدمات التى لا تغطيها الحكومة على نحو كامل، والارتفاع بمستوى الأداء فى الخدمات التى يغطيها النشاط الحكومى، ورعاية المصالح المشروعة لجماعات من المواطنين حين لا تلقى الرعاية الكافية من خلال المجتمع .

المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولى :

هناك اهتمام بتلك المنظمات ودراستها على الصعيد الدولى، ويتضح ذلك من :

- تزايد عدد مراكز البحث التى تدرس المنظمات غير الحكومية بعض هذه المراكز ملحق بالجامعات الكبرى فى

الولايات المتحدة واوروبا وكندا، وبعضها الآخر تأسس كمنظمات مستقلة لا تهدف إلى الربح . ومن أمثلة النمط الأول مراكز البحث بجامعة انديانا وجامعة سان فرانسيسكو وجامعة نيويورك فى الولايات المتحدة . وهناك ايضا مراكز بحثية مماثلة ببعض الجامعات بكندا وهولندا وايطاليا والمانيا والسويد وبريطانيا . ومن امثلة مراكز البحوث المستقلة منظمة القطاع الثالث فى الولايات المتحدة، والتى تقوم بمسح شامل حول المنظمات التى يضمها هذا القطاع، بالاضافة إلى اهتمامها بمتابعة انشطتها وحجم المستفيدين من هذه الأنشطة، والمركز التطوعى فى بريطانيا .

- توافر عشرات من البرامج البحثية الكبرى التى تقوم بها بعض الجامعات بهدف تطوير دراسة هذا المجال . مثل المشروع الدولى المقارن لدراسة القطاع غير الهادف للربح بجامعة جون هوبكنز الامريكية، ويمتد من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥، ثم المشروع الدائم الذى تتبناه جامعة ييل فى الولايات المتحدة بعنوان «برنامج ييل للمنظمات غير الهادفة للربح» وبرنامج جامعة زيورخ بسويسرا، وجامعة ليدن بهولندا، والسوربون فى فرنسا .

- ادخال مقررات دراسية بالجامعات تهتم بتدريس «القطاع غير الهادف للربح »وهى تركز على ادارة منظمات هذا القطاع إذا كانت ترتبط بقسم الادارة العامة، أو تركز على اقتصادياته إذا ارتبط بأقسام الاقتصاد، وتركز على السياسات العامة والابعاد السياسية إذا كانت فى اقسام العلوم السياسية . وهناك مقررات ضمن اقسام الخدمة الاجتماعية تهتم بقضايا التطوع والعمل الاجتماعى .

- تزايد حجم المنشور عن الموضوع سواء فى الكتب أو فى الدوريات العلمية

- تأسيس عشرات الجمعيات العلمية التى تضم الجماعة الاكاديمية العاملة فى هذا المجال البحثى فى اوروبا والولايات المتحدة وكندا، ثم تأسيس جمعيات عالمية بهدف الانفتاح على تلك المنظمات فى الدول النامية .

- عقد المؤتمرات والندوات، والتى أصبح البعض منها تقليدا سنويا فى بعض الجامعات ومراكز البحث .

وضع المنظمات غير الحكومية فى ميثاق الأمم المتحدة :

ترخص المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى عمل الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالأمور الداخلة فى اختصاصه . وقد أنشىء المجلس لجنة للتفاوض مع المنظمات غير الحكومية . وتنقسم هذه المنظمات إلى ثلاث مجموعات : الفئة الأولى ولها اهتمام أساسى بمعظم نشاطات المجلس، والفئة الثانية لها اختصاص معين وإن كانت لا تهتم إلا بقليل من أنشطة المجلس، واخيرا تلك التى تساهم مساهمة هامة فى عمل المجلس، وهى تدرج فى قائمة من أجل استشارتها حول موضوعات بعينها .

ويجوز لجميع هذه المنظمات أن ترسل مراقبين إلى الاجتماعات العامة للمجلس، ولجانه، ولجانه الفرعية، وغيرها من هيئاته الفرعية . ويجوز لمنظمات الفئة الاولى أن تدلى بآرائها شفاهة إلى المجلس أو أى من هيئاته الفرعية، كما يجوز لها اقتراح بنود بغرض امكانية وضعها فى جدول الاعمال المؤقت للمجلس . واضافة إلى هذا، يجوز لكافة المجموعات الثلاث للمنظمات غير الحكومية أن تتشاور مع أمانة الأمم المتحدة حول الأمور ذات الاهتمام المتبادل .

ومن حين إلى آخر دأبت أجهزة الأمم المتحدة اثناء دراستها أو معالجتها لمشاكل معينة تتعلق بحقوق الانسان على دعوة المنظمات الاستشارية غير الحكومية المتعاونة مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى تقديم المعلومات لاسيما حول المواقف القائمة من حيث الواقع . واظهرت المنظمات استجابة، وقدمت قدرا كبيرا من المعلومات لادماجها فى الدراسات التى يعدها المجلس وهيئاته الفرعية .

وفى عام ١٩٧٤ أوضحت «اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات» فى قرارها بأن تستعرض كل عام التطورات المتعلقة بحقوق الانسان بالنسبة للأشخاص الخاضعين لأى شكل من أشكال الحجز أو السجن، انها ستضع فى حسابها أية معلومات محققة من المنظمات الاستشارية غير الحكومية شريطة أن تكون تلك المنظمات قد تصرفت بنية حسنة والا تكون هناك دوافع سياسية وراء معلوماتها تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وقد علق مسيو رينيه كاسان، وهو رئيس سابق للجنة حقوق الانسان على دور المنظمات غير الحكومية فى تحقيق حقوق الانسان فى بيان قدمه إلى المؤتمر الدولى للمنظمات غير الحكومية المنعقد فى باريس عام ١٩٦٨ اسهاما فى الاحتفال بالعام العالمى لحقوق الانسان بالقول «انها اولا حلقة اتصال بين بنى البشر من رجال ونساء عاديين، وجميع اعضاء المجتمع العالمى من ناحية، وبين الهيئات الرسمية قومية ودولية من ناحية اخرى . وكانت اول من يجعل مبادىء الاعلان العالمى لحقوق الانسان معروفا على نطاق واسع فى دوائر ليست على اطلاع كاف أو غير مطلعة على الاطلاق عن طريق القنوات الرسمية انها هى التى تحيط الرأى العام علما بأية خطوات محتملة الى الامام أو اية انجازات ايجابية، وبالعقبات التى

نجابهها دون أن نتغلب عليها . وبالمثل فإن المنظمات غير الحكومية هى التى تحيط اعضاء الهيئات الرسمية قومية ودولية علما بكثير من الحقائق والمساوىء والثغرات وانتهاكات حقوق الانسان المعروفة بالفعل أو المستترة وهو الاكثر شيوعا . وتلعب المنظمات غير الحكومية، وترتيبا على وظيفتها الاولى، دورا هاما فى التعريف بواجبات المواطن وحقوقه، وهو دور اعتبره مؤلفو الميثاق العالمى عظيم الاهمية . انها وسيلة ترويج المعرفة بحقوق بنى البشر أو احترامها . ولا يمكننا أن ننكر أن كتيبات المعلومات أو الدوريات أو المطبوعات العلمية أو الرحلات التى يقوم بها رؤساء المنظمات غير الحكومية لكسب أعضاء جدد فى صف قضيتهم . والاحاديث والمؤتمرات والاجتماعات الأكثر حدوثا والتى تنعقد فى الاقطار النامية، تلعب دورا أساسيا ليس فقط فيما يختص بصفوة الناس وإنما بالنسبة للأفراد العاديين والجماهير المستغرقة فى شئون الحياة العادية . أما ثالثة وظائف المنظمات غير الحكومية فهى تحريك الهيئات الرسمية للعمل . ويستحيل القول كم من المشاكل المتعلقة بحقوق الانسان لم تكن لتدرج فى جداول أعمال هذه الهيئات لولا مبادرة المنظمات غير الحكومية أو تصرفها غير المباشر»

- وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى تلك الأهمية فى أحاديثه، ومنها ما ذكره فى حديثه عن دور أقوى للأمم المتحدة، حيث قال: إن هناك امكانيات جديدة لاسهام يقوم على التقاسم والتفويض والتفاعل فى المنظمة العالمية من جانب العدد المتزايد من الرابطات والوكالات الاقليمية والشبكة الهائلة من المنظمات غير الحكومية التى كانت تعمل إلى حد كبير فى الماضى من امريكا الشمالية واوروبا، وأصبحت الآن وبشكل متزايد من معالم البلدان فى جميع أنحاء العالم . وهناك الآن أكثر من الف منظمة غير حكومية تعمل بنشاط فى الأمم المتحدة من خلال الناس ومعهم فى كل مكان وقال ايضا: إن فى جهودنا الهادفة إلى بناء ثقافة تقوم على حقوق الانسان، يجب علينا الا ننسى أهمية العاملين والمنظمات غير الحكومية فى مجال حقوق الانسان، وشجاعة الكثيرين الذين يعرضون حياتهم وأمنهم للخطر من أجل حقوق الآخرين . وأولئك الذين يعملون فى الميدان يفهمون ان التنمية توفر الأساس اللازم لتحقيق التقدم فى مجال حقوق الانسان، وأن حقوق الانسان بالمثل هى المفتاح الذى يطلق الطاقات الخلاقة للشعوب، وهى الطاقات الأساسية لاحراز التقدم الاقتصادى «كما أكد الأمين العام فى موضع أخر بالقول «ان المنظمات غير الحكومية تعتبر الآن شريكا كاملا فى الحياة الدولية فى المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية وكذلك دورها فى حماية حقوق الانسان وتدعيم التنمية»

المنظمات غير الحكومية فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية :

برز دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولى بصورة واضحة فى «المؤتمر الدولى للسكان والتنمية «الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤، فقد أعطى المؤتمر دفعة جديدة للجهود التى تبذلها المنظمات غير الحكومية، وذلك بتهيئة الفرصة للاعتراف بتلك المنظمات كشريك شرعى للحكومات فى عملية التنمية . وقد كان لاعتراف الأمم المتحدة اعترافا صريحا بأهمية الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية أثره فى دعم موقف هذه المنظمات على المستويين المحلى والدولى . ويستمد قطاع المنظمات غير الحكومية قوته من القاعدة الشعبية العريضة التى نشأ اصلا من خلالها . وجدير بالذكر أن جهود تلك المنظمات التى تستهدف تنمية المجتمع البشرى على الصعيد الانسانى قد سبقت اية جهود مماثلة تقوم بها أجهزة رسمية محلية أو دولية .ففى عام ١٩٦٦ وبعد حصر الجوانب الفنية لتلك المشكلة أصدر رؤساء اثنتى عشرة دولة اعلانا فى الأمم المتحدة يتضمن الاعتراف بأن تنظيم الاسرة قضية حيوية تهم كلا من الامة والأسرة . ويدعو الزعماء فى شتى أنحاء العالم إلى الانضمام إلى هذا التحدى الكبير من أجل رفاهية الناس وسعادتهم فى كل مكان . وفى أعقاب هذا الاعلان وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع على قرار يجيز للأمم المتحدة تقديم المساعدات مباشرة إلى الدول التى تطلب العون فى مجال السكان وتنظيم الأسرة . ففى عام ١٩٦٨ أعلنت الأمم المتحدة أن تنظيم الاسرة حق من حقوق الانسان، وفى عام ١٩٦٩ تأسس صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفى العام نفسه قررت كل وكالات الأمم المتحدة الكبرى تبنى ما يدخل فى اختصاص كل منهما من قضايا السكان وتنظيم الأسرة . وفى عام ١٩٧٤ الذى - أعلن عاما دوليا للسكان - انعقد مؤتمر بوخارست، الذى تمخضت عنه خطة العمل الدولية والتى لاتزال حتى الآن تستخدم اساسا للمناقشات فى هذا الصدد . واستمرت المنظمات غير الحكومية فى تقديم الأفكار لمختلف وكالات الأمم المتحدة وللحكومات واكتسبت المنظمات غير الحكومية ثقة مصدرها دعم المجتمع الدولى لها من خلال الامم المتحدة، فشرعت فى تعبئة الموارد بهدف تحقيق التغيرات المرجوة، وفى مؤتمر السكان الثانى فى المكسيك ١٩٨٤ بعكس المؤتمر الاول فى بوخارست لم يكن للمنظمات غير الحكومية منتدى، ولم يسمح لها بالاشتراك سوى بصفة مراقب مع الحكومات . ولم تكف المنظمات غير الحكومية واثمرت جهودها، حيث اشتركت فى كافة التجهيزات للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة، بوصفها شريكا كاملا فى عملية التنمية . ولعل هذا هو أهم تجمع لتلك المنظمات فى

التاريخ بعد المؤتمر الدولى للبيئة والتنمية الذى عقد فى البرازيل عام ١٩٩٢ . وظهر بوضوح تعاظم دور المنظمات غير الحكومية فى مؤتمر القاهرة من خلال تخصيص الفصل الـ ١٥ الخامس عشر لتوصيات المؤتمر لها، والذى تحدث عن المشاركة مع القطاع غير الحكومى، وجاء فى هذا الفصل «نظرا لأن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعلية ومحتملة، يكتسب اعترافا أوضح فى العديد من البلدان وعلى الصعيدين الاقليمى والدولى، فمن المهم تأكيد أهمية هذه المساهمات فى سياق اعداد برنامج العمل هذا وتنفيذه . وللتصدى على نحو فعال لتحديات السكان والتنمية من الضرورى اقامة مشاركة واسعة النطاق وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية للمساعدة فى وضع وتنفيذ ورصد الاهداف المتعلقة بالسكان والتنمية . وعلى الرغم من وجود حالات متباينة على نطاق واسع فى علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومات وتفاعلها معها، فإن المنظمات غير الحكومية قدمت ولاتزال تقدم على نحو متزايد اسهامات هامة للانشطة السكانية والانمائية على السواء على جميع الاصعدة . وفى الكثير من مجالات الانشطة السكانية والانمائية، نالت المجموعات غير الحكومية الاعتراف بالفعل عن حق لما تتسم به من امتياز نسبى على الوكالات الحكومية، بسبب تصميم البرامج وتنفيذها على نحو مبتكر ومرن وسريع الاستجابة، بما فى ذلك المشاركة الجماهيرية، والمنظمات غير الحكومية ناطق هام باسم الشعب، وتوفر رابطاتها وشبكاتها وسيلة فعالة لتركيز المبادرات المحلية والوطنية على نحو أفضل ومواجهة الاهتمامات الملحة فى مجالات السكان والبيئة والهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما أن لها نشاط فى تقديم خدمات برامج ومشاريع فى كل مجال تقريبا من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فى ذلك قطاع السكان وللكثير من هذه المنظمات فى عدد من البلدان، تاريخ طويل من الاسهام والمشاركة فى الانشطة المتصلة بالسكان . وترجع قوتها ومصداقيتها الى ما تضطلع به من دور مسئول وبناء فى المجتمع وما تحظى به أنشطتها من دعم من المجتمع ككل . ولكى تتطور هذه الشراكة وتزدهر، من الضرورى أن تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتأسيس نظم وآليات ملائمة لتيسير الحوار البناء، فى سياق البرامج والسياسات الوطنية .

وقد تمكنت المنظمات غير الحكومية، ولاسيما منظمات تنظيم الاسرة والمنظمات النسائية والمجموعات الداعية الى دعم المهاجرين واللاجئين من زيادة وعى الجمهور وتوفير خدمات تثقيفية للمرأة والرجل تساهم فى نجاح تنفيذ السياسات السكانية والانمائية . وتتحول منظمات الشباب بصورة متزايدة الى شركاء فعالين فى وضع برامج لتثقيف الشباب . ويمكن أن تساعد هذه المنظمات المختلفة فى كفالة جودة وأهمية البرامج والخدمات بالنسبة للأشخاص الذين وضعت من أجلهم . واعترافا بأهمية المشاركة الفعلية، تدعى المنظمات غير الحكومية الى تعزيز التنسيق والتعاون والاتصال مع السلطات المحلية والحكومات الوطنية، وينبغى أن تعتبر مشاركة المنظمات غير الحكومية عنصرا مكملا لمسئولية الحكومات فى توفير خدمات كاملة ومأمونة ومتاحة . وينبغى أن تكون المنظمات غير الحكومية، على غرار الحكومات، خاضعة للمساءلة عن اعمالها . وينبغى أن تتسم خدماتها واجراءات تقييمها بالشفافية . والهدف هو تشجيع مشاركة فعالة بين جميع المستويات فى الحكومة وكامل مجموعة المنظمات غير الحكومية والمجموعات المنشأة على صعيد المجتمع المحلى فى المناقشة والقرارات بشأن تصميم وتنفيذ وتنسيق ورصد وتقييم البرامج المتعلقة بالسكان والتنمية والبيئة وفقا لاطار السياسة العامة للحكومات، مع ايلاء ما يجب من اعتبار لمسئوليات وأدوار كل شريك من الشركاء . ينبغى للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، بالتحاور مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات المنشأة على صعيد المجتمع المحلى، وفى احترام تام لاستقلاليتها أن تشركها فى صنع القرار وتيسر ما يمكن أن تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمة على جميع الاصعدة من أجل ايجاد الحلول للشواغل السكانية والانمائية، ولاسيما لضمان تنفيذ برنامج العمل هذا . وينبغى ان يكون للمنظمات غير الحكومية دور رئيسى فى العمليات الانمائية الوطنية والدولية. وينبغى ان تجعل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية الموارد المالية والتقنية الكافية والمعلومات الضرورية للمشاركة الفعالة من جانب المنظمات غير الحكومة فى ابحاث الانشطة السكانية والانمائية وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، متاحة للقطاع غير الحكومى، متى كان ذلك ممكنا ومتى طلب منها ذلك، وذلك على نحو لا يهدد استقلالها . ولكفالة الشفافية والمساءلة والتقسيم الفعال للعمل ينبغى ان توفر هذه المؤسسات ذاتها المعلومات والوثائق الضرورية لتلك المنظمات غير الحكومية . ويمكن ان توفر المنظمات الدولية المساعدة المالية والتقنية للمنظمات غير الحكومية وفقا لقوانين وانظمة كل بلد . وينبغى ان تكفل الحكومات والبلدان المانحة، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية، تمكين المنظمات غير الحكومية وشبكاتها من الحفاظ على استقلاليتها وتعزيز قدرتها عن طريق الحوار والمشاورات المنتظمة، والتدريب الملائم وانشطة التوعية، وان تضطلع بالتالى بدور اكبر فى المشاركة على جميع الاصعدة . وينبغى ان تعزز المنظمات غير الحكومية وشبكاتها والمجتمعات المحلية تفاعلها مع

المجتمعات التى تمثلها، وان تضمن شفافية انشطتها، وتعبء الرأى العام وتشارك فى تنفيذ البرامج السكانية والانمائية وان تساهم فعليا فى النقاش الوطنى والاقليمى والدولى بشأن القضايا السكانية والانمائية. وينبغى ان تشرك الحكومات المنظمات غير الحكومية متى كان ذلك ملائما فى عضوية وفود البلد الى المحافل الاقليمية والدولية التى تناقش فيها القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية.

فالمنظمات غير الحكومية هى الاسرع حركة والاكثر مرونة والاقل كلفة فى معالجة مشكلات الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل، فضلا عن انها ترتكز فى معظم انشطتها على المبادرات التطوعية. وبهذا المعنى تجسم بشكل حى وملموس جوهر المشاركة والتمكين، وهما عماد التنمية البشرية.

وهكذا يتضح ان المنظمات غير الحكومية تلعب دورا كبيرا على الصعيد الدولى، وعلينا ان نفعل هذا الدور. وقد ظهر ذلك ايضا فى «مؤتمر التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا» بالدار البيضاء فى اكتوبر ١٩٩٤، حيث ان الداعى والمنظم لهذا المؤتمر، مؤسستان غير حكوميتان، الأولى اوروبية هى «المنتدى الاقتصادى» ومقره مدينة ديفوس فى سويسرا، والثانية امريكية هى «مجلس العلاقات الخارجية» ومقره نيويورك، وهما مؤسستان مرموقتان عالميا، ورغم انهما غير حكوميتين، الا ان العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين والمفكرين يسارعون بتلبية أى دعوة للمشاركة او الحديث على منابرهما. وقد نتج عن نجاح المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى ما يشبه التفاعل المتسلسل، حيث اثرت المنظمات غير الحكومية على الأمم المتحدة التى اثرت بدورها على المنظمات غير الحكومية نفسها، بان فتحت امامها فرصة المشاركة فى تنفيذ برامج الأمم المتحدة. فقد لوحظ ان قرارات التنمية الحكومية تقل بكثير عما كان يرجى منها، ومن ثم تنامى الشعور بان تلك القرارات لن يكون لها تأثير كبير بدون المنظمات غير الحكومية المنهمكة فى العمل على المستوى المحلى، حيث تواجه الحكومات عقبات لا حل لها، ومن ثم لا يحدث تقدم على ارض الواقع. وهنا يأتى دور المنظمات غير الحكومية التى تعمل فى المجالات التى ليس للحكومات خبرة كبيرة فيها. واصبحت كل المؤتمرات الدولية وخاصة التى ترعاها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة تحرص على تمثيل المنظمات غير الحكومية فى اعمالها وتلتفت الى اسهاماتها وتوصياتها، بل وتسند اليها ادوارا بارزة فى تنفيذ البرامج والمشروعات.

دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولى (المستقبل) :

اذا كان للمنظمات غير الحكومية هذا الدور الهام وتلك المكانة على الصعيد الدولى فى اطار ميثاق الامم المتحدة ومؤتمراتها وتصريحات كبار المسؤولين الدوليين فالتساؤلات تثور هنا، ماهو مستقبل المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولى ؟ هل سيشهد زخما جديدا ام سينحسر هذا الدور ؟ هل مقومات نجاح تلك المنظمات تجد اساسا لها فى ارض الواقع ام ان تلك المقومات لا اصل لها او ضعيفة. بحيث لا تقف سندا لضمان نجاح ذلك الدور فى المستقبل ؟ هل ستدعم الدول دور تلك المنظمات ام ستعمل على تقويضه ؟ هل سيزداد التنسيق بين تلك المنظمات على كافة المستويات بما يضمن زيادة فعاليتها ام لا مستقبل لذلك التنسيق وبالتالى ضعف دورتلك المنظمات ؟ هل سيتم تنفيذ توصيات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بما يدعم دور تلك المنظمات أم هى حبر على ورق ؟ هل ستشهد المؤتمرات الدولية القادمة حضور لتلك المنظمات بما يعنى مزيد من الاعلان عنها وبالتالى المزيد من فعالية دورها ؟ هل ستثبت صحة المقولات المتعلقة بان تلك المنظمات قادرة على المشاركة الايجابية فى التنمية بجانب الدولة ام انها شعارات لتبرير نقد الحكومات ؟

هذه الاسئلة وغيرها تطرح نفسها عند الحديث عن مستقبل المنظمات غير الحكومية. وهى تهدف الى اثارة النقاش حولها والوصول الى اجتهادات بشأنها. فلاشك ان المؤشرات فى الوقت الحاضر توضح لنا ان المنظمات غير الحكومية تقوم بدور يتفاوت من مجال لآخر، ومن بلد لآخر، وفى البلد الواحد من قضية لاخرى، ولكن ما يجمع كل ذلك ان تلك المنظمات تقوم بدور ما، وهذا الدور يحتاج الى دفعة لتحقيق المهام الملقاة على عاتقها.

ان المستقبل سيشهد زخما جديدا فيما يتعلق بدور تلك المنظمات، ويتضح ذلك من الاجتماعات التحضيرية «لمؤتمر المرأة العالمى» الذى سيعقد ببكين فى عام ١٩٩٥، حيث تشارك فى تلك الاجتماعات منظمات غير حكومية، كما انه سيكون منتدى للمنظمات غير الحكومية فى المؤتمر على غرار ما تم فى مؤتمر السكان بالقاهرة. بالاضافة الى ذلك هناك تزايد فى استجابة الحكومات لضغط تلك المنظمات، ومن ذلك على سبيل المثال المنظمات العاملة فى مجال حقوق الانسان ومنها منظمة العفو الدولية، وهو ما ادى الى قيام الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بالربط بين المساعدات وحقوق الانسان، فلا تكون هناك مساعدات اذا كانت هناك انتهاكات لحقوق الانسان، وتوجد المساعدات عندما تتحقق حقوق الانسان. وهناك ايضا اثر لتلك المنظمات غير الحكومية التى تعمل على الصعيد الدولى على المنظمات غير الحكومية التى تعمل على الصعيد المحلى مما يضاعف من قوة ضغط تلك المنظمات

غير الحكومية على الحكومات فى مختلف انحاء العالم، وهذا يؤدى فى التحليل الاخير الى مشاركة تلك المنظمات غير الحكومية فى صنع سياسات الدول بطريق مباشر وغير مباشر.

وهناك اتجاه متزايد من قبل الحكومات الى اشراك المنظمات غير الحكومية فى بعض مجالات الخدمات والتنمية، وذلك بعد أن تأكدت ان المنظمات غير الحكومية تعمل على تحقيق اهداف هى فى نفس الوقت تسعى الحكومة الى تحقيقها، وبالتالى تكاتف الجهود يؤدى الى تحقق الاهداف بصورة كبيرة عما اذا كانت الحكومة ستقوم بمفردهابعملها . ثم أن زيادة السخط الشعبى على الحكومات واستبدادها فى اتخاذ القرارات، دفع الحكومات الى السماح بالتنفيس للمواطنين من خلال تلك المنظمات غير الحكومية، ومن هنا فالمنظمات غير الحكومية ستشهد زخما جديدا فى المستقبل.

ومع ذلك فهناك بعض الاشكاليات التى لو تم التعامل معها ومعالجتها بطريقة صحيحة فان المستقبل سيشهد نجاحا اكبر لتلك المنظمات.

والاشكالية الاولى تتعلق بمدى اصرار تلك المنظمات غير الحكومية على تحقيق نجاحا اكبر فى مجال العمل بجانب الحكومات فى المجالات المختلفة ولاسيما التنمية بمعناها الواسع . فالواقع ان تلك المنظمات قد سعى القائمون عليها على ان تظهر فى الواقع، ثم بعد ذلك تقوم بدور، ولكن تلك المنظمات عليها عبء كبير فى تفعيل هذا الدور من عدمه، والاتجاه به نحو التأثير على فئات عريضة من المواطنين والحكومات فى ذات الوقت.

فكثيرا ما يقوم المرء بتبرير فشله بالقاء اللوم على الاخرين، وبهذا يخرج من مأزق . ولكن مهما كانت العوامل الخارجية المحيطة بالعمل، فان الارادة الداخلية عليها مسئولية كبيرة فى هذا الخصوص . وفى اطار الحديث عن اصرار المنظمات غير الحكومية على تحقيق النجاح، انوه على مدى محورية الارادة المتوافرة لتلك المنظمات على مواجهة الصعوبات الكثيرة المحيطة بعملها . فاذا توافرت الارادة فالنجاح سيكون حليفا لعمل تلك المنظمات وذلك فى الاغلب الاعم من الحالات.

والاشكالية الثانية ترتبط بدور الحكومات فى المساعدة على انجاح عمل تلك المنظمات، فالمنظمات غير الحكومية لا تدور فى فراغ، كما انه ليس لها سلطات على الحكومات، وبالتالى لابد ان تساهم الحكومات فى دعم انشطة تلك المنظمات، وتأدية دورها على النحو المطلوب، ويتفرع من مسئولية الحكومات عدة مسائل:

الاولى، ترتبط بالتمويل، فاذا كانت المنظمات غير الحكومية مستقلة هيكليا عن الحكومة فان هذا لا يعنى انها لا تأخذ مساعدات من الحكومة للمساهمة فى تمويل انشطتها، ومن هنا كان واجب على الحكومات ان تقوم بتمويل تلك المنظمات دون التحكم فيها، وان لا يكون التمويل ضئيلا بحيث لا يمكن من تفعيل دور المنظمات غير الحكومية.

والثانية، تتعلق بالقوانين التى تنظم نشاط تلك المنظمات، فلابد للحكومات ان تيسر عمل تلك المنظمات بحيث لا تضع عوائق قانونية تحول دون فاعليتها، فالحكومات فى العديد من الدول مازالت تحاول ان تمسك بتلابيب عملية اتخاذ القرارات، وتقبل على مضض وجود تلك المنظمات وانشطتها . ففى الواقع هناك قوانين تقلل من فعالية المنظمات غير الحكومية، ومن الضرورى تعديل تلك القوانين، حتى لا تكون سببا فى اضعاف تلك المنظمات وانحسار دائرة تأثيرها.

والثالثة، ترتبط باشراك الحكومات للمنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات العامة وتنفيذها لكونها تحتك بالمجتمعات المحلية، ولديها القدرة على التعبير عن مطالب المواطنين، وذلك يفتح مجالا واسعا امام المنظمات غير الحكومية لاثبات قدراتها واحقيتها بلعب دور الشريك مع الحكومات، وهو ما يصب فى النهاية فى خدمة وتحقيق مصالح المجتمع ككل. ومن هنا فان ترك الحكومات بعض المجالات الصغيرة المحدودة للمنظمات غير الحكومية لا يخرج قدرات وابداعات تلك المنظمات على ارض الواقع.

والرابعة، تتعلق بالتنسيق بين الحكومات وتلك المنظمات فهذا التنسيق أمر هام وضرورى حتى لا يحدث تكرارا فى الانشطة التى تقوم بها كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وتكون المحصلة فى النهاية اكبر فى طريق تحقيق الاهداف المرجوة.

والخامسة، تدور حول قيام الحكومات بتوفير التدريب اللازم للقيادات القائمة على امر المنظمات غير الحكومية والعاملون فيها، حتى يستمر العمل فى تلك المنظمات بالاسلوب العلمى الذى يخدم تحقيق الاهداف.

والاشكالية الثالثة، ترتبط بالتنسيق بين المنظمات غير الحكومية على كافة الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية . فلا يمكن عمل تنسيق بين تلك المنظمات على الصعيد الدولى، دون تنسيق مسبق بينها على الصعيد المحلى أولا ثم الاقليمى ثانيا . ومن هنا كان لابد من التركيز على قضية التنسيق حيث ان الواقع الذى نعيشه يشهد تداخل بين بعض من تلك المنظمات وتكرار للخدمات والانشطة، وبالتالى عدم تحقيق الكفاءة فى الوصول الى اهدافها، وعدم الوصول الى فئات فى حاجة الى تلك الانشطة،

وبالتالى يضعف تأثير المنظمات غير الحكومية، ويظهرها بصورة ضعيفة أمام الحكومات والمواطنين معا . ومن هنا كانت اهمية التنسيق بين تلك المنظمات بايجاد هيئة تنسق بين المنظمات غير الحكومية فى كل بلد، ثم هيئة على مستوى كل اقليم دولى، وبالتالى التنسيق على الصعيد الدولى . ويكون ذلك بان يكون مثلا منظمة غير حكومية خاصة بحقوق الانسان على الصعيد الدولى واخرى لمواجهة الكوارث ... الخ . وبهذا يتحقق الهدف المرجو من وجود تلك المنظمات غير الحكومية.

والاشكالية الرابعة ترتبط بعملية التمويل، فاذا كان هناك عبء على الحكومات فى هذا المضمار، الا ان العبء الاكبر فى هذا الخصوص يقع على عاتق المنظمات غير الحكومية، فعليها مسؤولية كبيرة فى ايجاد مصدر تمويل يتمتع بصفة الاستمرارية حتى تستمر تلك المنظمات ويستمر دورها ويحدث تطور فى هذا الدور . وبالتالى فمن الممكن عمل صندوق خاص لتمويل تلك المنظمات من التبرعات واشتراكات الاعضاء وبعض المشروعات الاقتصادية التى تقوم بها تلك المنظمات، والتقليل بقدر الامكان من الاعتماد على مصادر لا تتمتع بصفة الدوام . فالمال هو الذى يضع اهداف المنظمات غير الحكومية على أرض الواقع ويخرجها الى النور.

والاشكالية الخامسة، تتعلق بروح التطوع، فهذه الروح قد ضعفت، لا سيما مع الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيشها الكثير من المجتمعات، فالظروف الاقتصادية تكبت روح التطوع وتضعفها ولا تسمح لها بالتعبير عن نفسها الا فى حالات نادرة . فروح التطوع ركن ركين لعمل المنظمات غير الحكومية . فكيف نحل تلك الاشكالية ؟

والاشكالية السادسة، ترتكز على القيادات التى تسير عمل تلك المنظمات غير الحكومية . فعلى تلك المنظمات ان تعمل بروح الفريق، وان يكون هناك تداول للقيادات فى تلك المنظمات، ولا تكون قاصرة على اشخاص بعينهم، وذلك لضمان استمرارية الدور بعد اختفاء المؤسسين . فتعدد القيادات يمكن تلك المنظمات من الاستمرار . هل يحدث تغير للقيادات وتداول لها بما يمكن من تولد دماء جديدة أم لا ؟ هذا التساؤل يطرح نفسه على العاملين فى تلك المنظمات، والمراقبين لتلك القضية الهامة . فالقيادة معول كبير، وتداول القيادة أمر حيوى يصب فى زيادة فعالية تلك المنظمات، وزيادة ثقة المتعاملين معها ومن الحكومات ايضا، ويعطى مؤشرا على نجاح تلك المنظمات.

هذه الاشكاليات وغيرها تطرح نفسها كتحديات اساسية امام تحقيق تلك المنظمات غير الحكومية لنجاحات كبيرة فى المستقبل، وتثبت اقدامها كشريك بجانب الحكومات فى عملية التنمية.

كيف يمكن التعامل مع تلك الاشكاليات ؟ وهل سيتم التعامل معها على وجه السرعة ؟ ومن سيبادر بالتعامل مع تلك الاشكاليات ؟

إن التفاعلات الجارية داخل المنظمات غير الحكومية، والتفاعلات الجارية بين بعضها البعض، وبينها وبين الحكومات هى الكفيلة بالاجابة عن تلك التساؤلات، وتحديد ما اذا كانت المنظمات غير "حكومية والحكومات ستتعامل مع تلك الاشكاليات بصورة تسمح بمزيد من النجاح لدور المنظمات غير الحكومية أم لا؟

فى النهاية يتعين علينا القول أن الاهداف واحدة، وعلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية ان تعمل معا لتحقيق تلك الاهداف بما يعود بالخير على المجتمع ككل، وان دور المنظمات غير الحكومية بات أمرا لا غنى عنه بجانب دور الحكومات فى تحقيق خير المجتمع . □



قمة الدار البيضاء الاقتصادية

د . عبدالمنعم المشاط (*)

أثار انعقاد القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الدار البيضاء عدة تساؤلات بعضها أكاديمى والبعض الآخر سياسى فمن ناحية وباستقراء الأدبيات المتعلقة بحل الصراعات نجد أن التعاون المتبادل يخلق مصالح مشتركة تجعل من الصعب على أطراف الصراع التخلى عن ذلك التعاون والتورط فى تصعيد يضر بالمصالح المكتسبة(١) بيد ان السؤال يكمن فيما إذا كان هذا التعاون المتبادل يبدأ فى غياب حل وانهاء القضايا التى تتصل بالصراع أم أنه يجب أن يتم الانتظار والتمهل حتى تحل القضايا المعلقة وتستعاد الثقة بين أطراف الصراع حتى يقدم الجميع على التعاون دون تردد او وجَل.

وانعقاد المؤتمر قبل التوصل الى حل للقضايا المعلقة بين أطراف الصراع وهى قضايا شائكة ومؤجلة، بل وقبل التوصل الى اتفاقات سلام مع سوريا ولبنان من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى، يثير قضية مدى امكانية الالتزام بمشروعات التعاون المشترك خاصة فى بعدها غير الحكومى. ويمكن أن نشير هنا الى انه على الرغم من ام مصر واسرائيل وقعتا اتفاقيات كامب ديفيد فى سبتمبر عام ١٩٧٨، والمعاهدة المشتركة فى مارس ١٩٧٩، إلا ان أيا منهما لم تبادر بتقديم قائمة ما بالمشروعات المشتركة، وان تقدمت الولايات المتحدة بوثيقة شهيرة حول هذه المشروعات الاقليمية.(٢)

ومن ناحية أخرى، تثار تساؤلات سياسية حول المؤتمر ترتبط بتأثير انعقاده على احتمالات المفاوضات السورية الاسرائيلية والاسرائيلية اللبنانية، ونوع المشاركين فيه، وما إذا كان مؤتمرا رسميا أم غير رسمى، وماهو الوزن الحقيقى لرجال الأعمال الذين شاركوا فيه خصوصا وان الدعوة له جاءت من مؤسستين غير حكوميتين هما منتدى الفكر الاقتصادى فى جنيف ومجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك. يضاف الى ذلك أن قائمة المشاركين سواء من الدول والحكومات أو الأفراد والشركات لابد ايضا أن تثير بعض الفضول حول أسباب المشاركة ودوافعها.

وقد كان من حسن الحظ المشاركة بعد انتهاء المؤتمر بيومين فى مؤتمر آخر يتعلق بالتعاون فى الشرق الأوسط Promoting Cooperation in The Middle East والذى عقد فى فولياميني بأثينا/ اليونان، ونظراً لثراء ماجرى فى المؤتمرين سوف يتم الجمع بينهما فى محاولة البحث فى أعماق مرحلة التحول من صناعة السلام، والسلام الاستراتيجى الى دعم وتقوية السلام، والتعاون الاقليمى.

من ثم يتم تناول عدة نقاط توضيحية كما يلى:

١- الظروف المحيطة بانعقاد القمة الاقتصادية
٢ - مقدمات القمة
٣ - أهداف مختلف الأطراف
٤ - الديناميات الداخلية
٥ - رؤى مختلف الأطراف للتعاون فى الشرق الأوسط
٦ - المشروعات القطرية
٧ - نتائج المؤتمر

(*) أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

وفى عرض هذه النقاط يتم الاستعانه بالوثائق التى توافرت خلال مدة انعقاد المؤتمر

أولا: الظروف المحيطة بانعقاد القمة الاقتصادية :

تعد حرب تحرير الكويت وبحق البداية الحقيقية للعملية السلمية التى تبلورت فى مؤتمر مدريد فيما بين ٣٠ اكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٩٢، وهو المؤتمر الذى انعقد فى اعقاب مبادرة الرئيس بوش فى ٦ مارس عام ١٩٩١ حين رأى ان الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط يتطلب حل الصراع العربى الاسرائيلى.(٣) وتمخض مؤتمر مدريد للسلام والذى شاركت فيه الأطراف العربية واسرائيل عن مسارين للمفاوضات:

الاول: المفاوضات المباشرة والمنفردة :

الثانى: المفاوضات متعددة الأطراف والتى تتناول خمسة محاولات رئيسية هى التنمية الاقتصادية واللاجئين والمياه والبيئة وضبط التسلح والأمن.

وفى الوقت الذى صارت فيه واشنطن مركزا للمفاوضات الأولى، عقدت الثانية فى عواصم عديدة بدءا من موسكو فى يناير عام ١٩٩٢.

وكان لابد من التوقف لتقييم ما أسفرت عنه المفاوضات المتعددة خصوصا وأن المفاوضات الثنائية - علنية وسرية - أثمرت إعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣، ثم المعاهدة الأردنية الاسرائيلية فى اكتوبر عام ١٩٩٤. من ثم يعد انعقاد مؤتمر الدار البيضاء محاولة لبلورة ماتم التوصل إليه فى المفاوضات المتعددة خصوصا مايتعلق منها بالجوانب الاقتصادية، او محاولة لتنفيذ بعض ماتم التوصل إليه فى تلك المفاوضات.

ومن ناحية أخرى، فإن المشكلات التى ارتبطت بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية فى غزة وأريحا خصوصا تصاعد العنف المسلح من جانب التنظيمات الدينية المختلفة كانت أحد الدوافع الأخرى لكى يتم وضع الدول الأوربية والولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية أمام مسئولياتها الدولية والاقليمية، فغداة اعلان المبادىء الاسرائيلى الفلسطينى تكاثرت الوعود بدعم عمليات إعادة الاعمار والبناء الاقتصادى فى غزة وأريحا، بيد أن الواقع يشير الى عدم الالتزام، والوفاء بذلك مما قد يؤدى إلى إحباط الفلسطينيين وتحولهم الى مزيد من العنف وهذا بدوره قد يؤدى الى انتكاس العملية السلمية.(٤)

كما أن التحولات الدولية والمحلية التى تتعلق بعمليات الانتقال الداخلية الى التخصيصية والاعلاء من دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية قد دفعت المنظمين للمؤتمر لمحاولة توظيف هذه الظاهرة الهامة لتزايد دور القطاع الخاص - من ثم كان من الملاحظ مشاركة ممثلين لاكثر من ١٦٠ شركة دولية كبرى من قارات العالم المختلفة. وقد مثل المؤتمر من هذه الزاوية مشاطرة غير مسبوقة بين الحكومات ووفودها الرسمية من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية أخرى والمهتمين والمراقبين والخبراء من ناحية ثالثة.

وانعقد المؤتمر كذلك فى ظروف تعقد المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى وربما كان القصد من وراء انعقاد المؤتمر الايحاء بأن التطورات الجديدة فى الشرق الأوسط لاتتطلب إجماعاً إقليميا أو أنه لن يسمح للدول الاقليمية (بالطبع العربية) أن يكون لها حق الاعتراض على أية تطورات إقليمية تخص اسرائيل على وجه الخصوص. ويبدو أن انعقاد المؤتمر بدون سوريا قد عقد بالفعل من المفاوضات الاسرائيلية السورية والاسرائيلية اللبنانية، وان كانت هناك دول اخرى لم تقدم لها دعوات لحضور المؤتمر مثل الجزائر وليبيا والعراق. بيد ان الحالة السورية اهم من كل هؤلاء نظرا للحاجة الى التوصل الى حل سلمى للصراع السورى اللبنانى من ناحية والاسرائيلى من ناحية أخرى.

ومن جانب أخر، علينا أن نتذكر أن اتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة والتى عقدت عام ١٩٨٥ سوف تصل الى غايتها الرئيسية فى عام ١٩٩٥ أى أن المنتجات والسلع الاسرائيلية سوف تدخل السوق الأمريكية دون أية قيود حمائية. وفى نفس الوقت تجرى المفاوضات بين اسرائيل والاتحاد الأوروبى من أجل تجديد اتفاقها لعام ١٩٧٥ وذلك بالسماح بدخول السلع والمنتجات الاسرائيلية الى السوق الموحدة دون اية قيود. وهكذا تحضر اسرائيل القمة الاقتصادية وهى مسلحة اقتصاديا باتفاقيات تجعلها فى غير حاجة للسوق العربية وتباهى كذلك بما لديها من نوعية تنافسية مع منتجات وسلع الدول المتقدمة.

وينعقد المؤتمر كذلك فى ظل مناقشات عالمية واسعة حول دور العوامل الديمغرافية فى التوازنات الاستراتيجية، ومحاولات محمومة لضبط الزيادة السكانية فى دول الجنوب. فقد اثير فى الدراسات الاكاديمية منذ فترة البعد الديمغرافى فى الصراع العربى - الاسرائيلى، وتوصل عدد من الباحثين الى انه طالما الزيادة السكانية لدى العرب وخاصة الفلسطينيين يمكنها أن تربك الاسرائيليين، فلماذا لاندع الأبعاد العسكرية جانبا ونلعب بالبعد السكانى(٥) ورأى أخرون أن اسرائيل - ان أرادت أن تحافظ على الدول اليهودية - عليها أن تنسحب من الأراضى الفلسطينية وإلا تحول اليهود إلى اقلية ومن ثم يختفى السبب والمبرر لوجود دولة اسرائيل Raison d'etre.(٦) ولقد ايقن الاسرائيليون واليهود ذلك البعد الحساس، ولهذا كان موقف اليهود من القضايا السكانية هو الاعتراض على ضبط الزيادة السكانية نظرا لضآلة عدد اليهود فى العالم.(٧)

ولاشك أن هذا البعد يقتضى سياسة مختلفة عما تتبعه اسرائيل، سياسة توظف القدرات الكيفية وتحد من الاعتماد على الكم، ولكى تعرض اسرائيل تلك السياسة الجديدة كانت تحتاج الى منتدى عالمى تحضره الأقطار العربية بالاضافة الى مؤسسات الأعمال الخاصة فى الغرب والعالم الثالث.

يضاف الى ماسبق أن اسرائيل هى الدولة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط، وبالتالى تتمتع بميزة تكاد تكون مطلقة على الدول العربية ودول الجوار مثل ايران وتركيا واثيوبيا. ولاشك أن مؤتمر تجديد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية والذى يعقد فى نيويورك فى ١٧ ابريل ١٩٩٥(٨) يعد مناسبة هامة لاحراج اسرائيل، ويبدو أن المقاومة الاسرائيلية لهذا المؤتمر وفكرة الانضمام إليه، بل وللاقتراح المصرى بجعل

منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل لاتستند إلا إلى الهواجس الأمنية، وهى مجرد هواجس. وقد بادر الاسرائيليون بالايحاء بعقد مؤتمر الدار البيضاء لكى يثبتوا انه يمكن أن يقدم تعاون اقتصادى عربى اسرائيلى فى ظل الأوضاع القائمة على تفوق اسرائيل عسكريا وامتلاكها الأسلحة النووية. ويمكن أن نتصور أن تكون تلك القضية فى ذاتها سببا فى تردد العرب بشأن التعاون الاقتصادى مع اسرائيل فى إقليم الشرق الأوسط.

ثانيا: مقدمات القمة الاقتصادية:

تعود فكرة عقد القمة الاقتصادية الى عام ١٩٩٣ حينما صدر كتاب الشرق الأوسط الجديد لوزير خارجية اسرائيل شيمون بيريز (٩) وهو الكتاب الذى شكل فى الواقع جدول أعمال المؤتمر ويتناول رؤية جديدة للنظام الاقليمى تتضمن التعاون فى المجالات الاقتصادية والأمنية وقضايا المياه والسياحة واللاجئين، وهى فى الغالب القضايا ذاتها التى تتناولها المفاوضات متعددة الأطراف. من ثم تعتبر اسرائيل أن السنتين القادمتين تشكلان اهم سنتين فى المستقبل (١٠) حيث يمكن أن تتحول منطقة السيولة الراهنة فى الشرق الأوسط الى حالة تعاون اقتصادى ومالى بين دول المنطقة بما فى ذلك اسرائيل.

يضاف الى ذلك، أن القمة الاقتصادية قد انعقدت فى ظرفين إقليميين مختلفين:

الاول: احتمالات سلام اكبر، فقد تم إنشاء السلطة الفلسطينية فى غزة وأريحا وعاد عرفات - الرئيس الفلسطينى - إليهما. ويعد ذلك تطوراً أساسيا فى عملية التسوية السلمية.

ومن ناحية أخرى عقدت الاتفاقية الأردنية الاسرائيلية واتفق على انشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين، بل ان عددا آخر من الأقطار العربية أعلن عن إقامة مكاتب تمثيل فى اسرائيل مثل المغرب وعمان وقطر توطئة لانشاء سفارات.

الثانى: انتشار ظاهرة التطرف الدينى فى الأقليم بدءاً من الجزائر وانتهاء بغزة والضفة الغربية. وهى الظاهرة التى تدفع الدول فى المنطقة الى التعاون المشترك بقصد احتوائها ان لم يكن القضاء عليها. ونظرا لتفاقم آثارها فى داخل اسرائيل، فقد أعلن الاسرائيليون عشية المؤتمر إغلاق المناطق المحتلة ومنع انتقال العمال الفلسطينيين الى اسرائيل والتهديد باستقدام عمال من الدول الشرقية أو الدول الآسيوية.

وقبل المؤتمر مباشرة - وهو الذى يعقد برعاية الرئيس الأمريكى بل كلينتون والرئيس الروسى بوريس يلتسين - قام الرئيس كلينتون بزيارة المنطقة وعلى رأسها مصر وذلك لحضور توقيع الاتفاقية الأردنية الاسرائيلية كما زار اسرائيل، وكان من المتوقع أن يعرج الى الدار البيضاء لحضور المؤتمر. بيد أنه اناب عنه وزير الخارجية وارين كريستوفر كما أناب الرئيس الروسى وزير خارجيته كوزيريف لحضور المؤتمر.

هذا بالاضافة الى انه قبل انعقاد المؤتمر كانت المفاوضات المتعددة الأطراف قد حققت تقدما ملحوظا حيث تم التوصل الى انشاء بعض الآليات فى المنطقة مثل المركز الاقليمى لتكنولوجيا تحلية المياه والذى اقيم فى عمان. كما تواردت أنباء متباينة حول رغبة اسرائيل فى إنشاء منطقة جمركية مشتركة بينها وبين الأردن والفلسطينيين فيما صار يطلق عليه البنلوكس الشرق اوسطى اسوة بما هو قائم بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج.

يضاف الى ماسبق أن حكومات الشرق الأوسط بالاضافة الى المواطنين صاروا يتساءلون عن عوائد السلام Pease Dividends وماهى قيمة الانتقال من حالة الحرب الى حالة السلام، فمن المعروف أن الشرق الأوسط انفق حوالى ٧٠٠ بليون دولار على الحروب المرتبطة بالصراع العربى الإسرائيلى، وصار من المهم توجيه مثل تلك الأموال الى عمليات التنمية وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، كما أن المنطقة تحتاج الى مساعدات خارجية ضخمة وذلك لمواجهة احتياجات الزيادة السكانية والتطلعات الشعبية. فاذا لم تتم الاستجابة لتلك التطلعات، فانه من الممكن أن تتحول الى عنف واضطرابات تضر بعملية السلام فى المنطقة. وهكذا كان انعقاد المؤتمر فرصة لحفز الدول والمؤسسات العالمية وكذلك القطاع الخاص والشركات للمشاركة فى عملية إعادة بناء الشرق الأوسط على أسس جديدة من التعاون الاقليمى. والمؤتمر يعد إشعاراً للعالم كله بأنه من الممكن القيام بالاستثمار فى المنطقة دون خوف من حروب أخرى جديدة فى الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر، كان المؤتمر بحضور رؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء خارجية ووزراء آخرين خاصة من جانب العرب إعلانا فعليا بانتهاء المقاطعة العربية لاسرائيل، صحيح أنها لم تنته من الناحية القانونية لأن ذلك يقتضى موافقة الدول العربية مجتمعة فى اطار الجامعة العربية، الا ان الحضور العربى على المستوى الفردى وعلى مستوى امانة الجامعة العربية يعنى انتهاء المقاطعة عمليا. ولهذا فقد ذكر شيمون بيريز حينما سئل عن هذا الأمر بأن المقاطعة العربية لاتعدو ان تكون موقفا ميتا Dying Proposition.(١١) وكان المؤتمر من هذه الزاوية كان اعترافا عربيا ودوليا بالعلاقات القائمة بين اسرائيل وبعض الاقطار العربية من ناحية ثم بين رجال الاعمال العرب والاسرائيليين من ناحية اخرى، علينا ان نتذكر ايضا ان دول مجلس التعاون الخليجى كانت قد وافقت على رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، وتركت الدرجة الأولى - من باب الرسميات - لجامعة الدول العربية. وهكذا صار الطريق ممهدا قبل انعقاد المؤتمر للدخول فى نمط جديد للتفاعلات فى الشرق الاوسط.

إذا أضفنا الى كل ذلك، ان ازمة الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت حولت الرؤية العربية لمصادر التهديد وخاصة فى دول الخليج من اسرائيل الى العراق، وصار الانقسام العربى واحدا من ثمار الحرب، كما أن انتهاء اعلان دمشق خاصة فى شقه الاستراتيجى والأمنى يعد كذلك خطوة سلبية نحو دعم وتقوية معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى.

هكذا صارت الظروف مهيأة لانعقاد القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا فى الدار البيضاء. وهى القمة التى نعتقد بأنها سوف تصير واحدة من أهم اليات التفاعل فى المنطقة فى الخمسين عاما القادمة على الاقل.

ثالثا: أهداف مختلف الاطراف المشاركة فى القمة

الاقتصادية :

شاركت فى المؤتمر اكثر من ستين دولة، وحضر اكثر من ١٢٠٠ من رؤساء الشركات او مدرائها، ويقدر عدد المسئولين الذين حضروا حوالى ٤٠٠ من المسئولين من بينهم حوالى ستين وزيرا، وقد رفض السماح لاكثر من ٥٥٠٠ مشارك فى الحضور نظرا لعدم امكانية استضافتهم فى الدار البيضاء. بعبارة اخرى يعد المؤتمر بمثابة منتدى دولى لتسويق مشروعات التعاون الاقليمى فى المنطقة، او سوق عكاظ عصرى يعرض كل فيه بضاعته.

وقد تباينت اهداف المشاركين الرئيسيين، وان اتفقت جميعها فى الرغبة فى اقامة سلام دائم فى منطقة الشرق الاوسط. اذ يرى الاسرائيليون انه سينبغى الانتقال من صناعة السلام الى توثيق او تقوية السلام {eace strengthenong}، وان ذلك لايتم الا بالبناء الاقتصادى للسلام، ولاشك ان ذلك يؤدى الى ان ينعم الناس بمستوى معيشى افضل ومستوى عنف اقل.(١٢)

واستهدفت اسرائيل من المؤتمر اقناع رأس المال العربى والاجنبى بالاستثمار فى المنطقة، فمن غير المعقول - طبقا للرؤية الاسرائيلية - ان يهرب رأس المال من الاقليم الى الخارج، من ثم يجب خلق الاطار الاقليمى المناسب لجذب وتشجيع رؤوس الاموال بالبقاء فى المنطقة

ويهدف الاسرائيليون من المؤتمر ان يظهروا للعالم ان المقاطعة العربية قد انتهت وان المنطقة صارت مفتوحة للتعامل المباشر مع اسرائيل ودول المنطقة فى آن واحد وهكذا يصير تطبيع العلاقات بين اسرائيل والعرب واحدا من اهم الأهداف التى ابتغتها اسرائيل من المؤتمر.

وفى هذا الاطار يرى الاسرائيليون ان الشرق الأوسط لايمكن ان يصير امنا وان يستقر فيه السلام دون ان تتحقق فيه تنمية اقليمية محسوسة، وفى هذا الاطار يرى بيريز انه لايجب ان تستمر اسرائيل كدولة رفاهية بينما يحيا جيرانها فى حالة فقر، لان الفقر يولد المرارة التى تدفع الى التسلح الذى يقود وبدوره الى التطرف والعنف، من ثم يجب العودة الى جذور الصراع، وهى كما يراها بيريز، الفقر والتمييز وفقدان الأمل.(١٣)

ولاشك ان مشروعات التنمية الاقليمية سترفع من مستوى المعيشة الذى يدفع بدوره الى تطويعه ظاهرة التطرف الدينى التى تقود الى استمرار الكراهية فى الشرق الاوسط. من ثم فالتعاون الاقيمى على المستوى الاقتصادى والامنى مطلوب حتى يمكن ان يضيق الخناق على هذه الظاهرة

فهل تسعى اسرائيل الى السيطرة على المنطقة؟ وهل تعد الهيمنة الاقتصادية واحدة من الأهداف التى تسعى اليها اسرائيل؟

بادئ ذى بدء، يجب ان نميز بين الأمن والهيمنة، فاسرائيل تسعى الى تحقيق الامن المطلق، ولو كان ذلك على حساب كافة دول وشعوب المنطقة، ولعل الهواجس الامنية هى المحرك الرئيسى والجوهرى لاسرائيل. من هنا كان رفض اسرائيل مجرد مناقشة انضمامها الى معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية وهذا الموقف تتخذه كافة الجهات الاسرائيلية بما فى ذلك الجماعة الاكاديمية، اما فيما يتصل بالسيطرة او الهيمنة الاقتصادية، فهناك اتجاهان:

الاول: يرى ان اسرائيل تريد ان تعيش وتتفاعل فى اطار المشاركة المفتوحة للجميع، وانه فى الشرق الأوسط يتم بناء اقتصادى جديد تحركه اسرائيل بمالديها من رصيد ثلاثى:

أ- رؤس الاموال التى يمكن ان تأتى من الدول الخارجية وشركات الاستثمار ورجال الاعمال.

ب - المشروعات الكبرى التى يمكن القيام بها فى مجالات الهيمنة الاساسية والصناعة والمياه والزراعة وماتعنيه من توظيف لتكنولوجيا رفيعة المستوى

جـ - تقدم علمى ملحوظ فى الجوانب الاقتصادية والمدنية مضافا اليها الادارة الفاعلة management فى هذا الاطار يتم هذا النشاط الاقتصادى الاقليمى دون قيادة اسرائيلية، فهى مشاركة ومشاطرة متكافئة، وبالذات مع الدول الاقليمية الكبرى سواء العربية او دول الجوار. ويمثل بيريز هذا الاتجاه، ويهدف هذا الاتجاه الى تحقيق الأمن المطلق دون حاجة الى استفزاز الاخرين او التحول الى صراعات جديدة.

الثانى: ويمثله اسحاق رابين وغيره من القادة العسكريين فيما يسمى بصقور حزب العمل ويسعى هذا الاتجاه الى استثمار حالة التفوق العسكرى الاسرائيلى والتشرذم العربى فى الحصول على اقصى مكسب ممكن، واهمية ان تقود اسرائيل المنطقة وتصير بذلك الدولة القائدة Focal Point، اذ تملك اسرائيل ثلاثة مقومات اساسية هي:

أ- حرية القرار السياسى والاستراتيجي

ب - الامن الخارجى المطلق (بصرف النظر عما يسببه الفلسطينيون من مشاكل امنية محدودة)

جـ - الارض التى تشكل ركيزة للسكان من ناحية وللدفاع من ناحية اخرى وللانتاج من ناحية ثالثة وللمساومة من ناحية رابعة

وقد عكس مؤتمر القمة الاقتصادية هاتين الرؤيتين بوضوح تام، فبينما اشار بيريز الى اهمية التعاون الاقليمى فى مجال المشروعات المشتركة، اشار رابين الى الحق التاريخى لليهود فى ارض اسرائيل Ertz Israel، وبينما دعا بيريز الى التوفيق والمساومة، تشدد رابين تماما ازاء الرؤية الفلسطينية.

وهكذا تقدمت اسرائيل بعدة مشروعات تعكس هاتين الرؤيتين : الاول حزمه من المشروعات الاقتصادية وعلى راسها مشروع بنك التنمية الاقليمي، والثانى مشروع انشاء مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الاوسط وهو المشروع الذى يستهدف - ان تحقق - الغاء مضمون معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية.

وتبلورت الرؤية والمواقف الاسرائيلية فى النظرة التجزيئية الى الشرق الاوسط وخاصة الوطن العربي، وتم تقسيم المنطقة الى المجموعات الاتية:

أ- الجزيرة العربية والخليج: وتضم ١٢٢.٤ مليونا، ويصل الناتج القومى الاجمالى فيها الى حوالى ٢٨٠.٢ مليار دولار. وتضم البحرين ، ايران، العراق، الكويت، عمان، قطر،

السعودية، الامارات، اليمن.

ب ـ شرق البحر المتوسط: وتضم ٨٠ مليونا ويصل الناتج القومي فيها الي حوالي ١٣٢ مليار دولار وتضم اسرائيل ومصر والاردن وسوريا ولبنان وفلسطين

جـ ـ شمال افريقيا وتضم ٩٥.٣ مليونا، ويصل الناتج القومي الى ١١٧.٥ مليار دولار وتضم الجزائر والمغرب وليبيا وتونس والسودان (وطبعا موريتانيا)

د ـ الوطن العربي مجتمعا: ويضم ٢٣٠.٧ مليون نسمة، ويصل الناتج حوالى ٤١٣.٦ مليار دولار وتشمل كافة الدول العربية ماعدا اسرائيل وايران

هـ ـ الشرق الاوسط وشمال افريقيا: ويضم ٢٩٧.٨ مليون نسمة، ويصل الناتج القومي الاجمالي حوالي ٥٢٩.٦ مليار دولار. وتشمل كافة الدول سابقة الذكر

اما الرؤية الامريكية فقد تحددت في خطاب وزير الخارجية وارين كريستوفر وتتركز في فتح الشرق الاوسط وشمال افريقيا للنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. وتدعو الولايات المتحدة كافة الاطراف لاتخاذ خطوات عملية، ودعت الى مايلي:(١٤)

أ ـ اهمية دعم عدد من الحريات الاساسية مثل حرية انتقال العمل ورأس المال والسلع والأفكار.

ب ـ انشاء بنك التنمية للشرق الاوسط وشمال افريقيا

جـ ـ انشاء هيئة اقليمية للسياحة

د ـ انشاء مجلس اقليمي لرجال الاعمال

هـ ـ عقد مؤتمر جديد للمتابعة فى عمان عام ١٩٩٥

ولاشك ان هذه الخطوات ـ من وجهة النظر الامريكية ـ تخدم عملية السلام وتخلق الاستقرار في المنطقة.

اما الرؤية الفلسطينية فى ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي واهمية مساندة المجتمع الدولي لهدف التحرير وفي نفس الوقت السعي لدى مختلف الاطراف الدولية من اجل الحصول على وعودها بتقديم الاموال اللازمة لاعادة اعمار وبناء المناطق المحتلة. واكد الفلسطينيون على المخاطرة الكبرى والتضحيات التي تحملوها بشأن الدخول في عمليات السلام وان هذا الأمر قد تطلب منهم تضحيات كبري، حتى ان ياسر عرفات اسماه «سلام الشجعان».(١٥)

اما الاهداف المصرية، فقد تمثلت فى التركيز على مبدأ السلام الشامل او الحل الشامل للصراع العربي الاسرائيلي ويؤدى ذلك ان مشروعات التعاون الاقليمي وخاصة موضوع مؤتمر الامن والتعاون لايمكن البدء فيها الا بعد تمام الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي السورية واللبنانية. كما استهدفت مصر الدفع ايضا بالاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي الى الامام حتى لاينتكس هذا المسار. وتحددت الرؤية المصرية ايضا فى الرغبة فى خلق منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط. هذا بالاضافة الى الرغبة فى تنمية المنطقة اقتصاديا عن طريق المشروعات الكبرى التي تتعلق بالبنية الاساسية، كما سعت مصر بطبيعة الحال الى الوقوف بحزم فى مواجهة امرين جد خطيرين:

الاول: انشاء اى تنظيم او تعاون اقليمي على حساب التعاون العربي، اذ انه يجب دعم التعاون العربي، وقيام اشكال اخرى من التعاون.

الثاني: عدم الدخول او البدء في اية مشروعات اقتصادية بما فى ذلك مشروعات البنية الاساسية تتنافس مع المشروعات القائمة فى المنطقة .(١٦)

وفى نفس الوقت اتجهت السياسة المصرية الى تشجيع مشروعات التعاون المشترك على المستوى الاقليمي فى مشروعات بنية اساسية ضخمة تربط انحاء الشرق الاوسط بعضها ببعض ومشروعات ربط كهرباتي ومشروعات زراعية وصناعية تنمى فكرة الاقليمية وتحد من النزعة القطرية.

ولاشك ان الهدف الاشمل يتمثل فى ان تكون مصر حاضرة وموجودة فى كافة المحافل الدولية التى تضع الاسس الوطيدة للتطورات المستقبلية فى الشرق الأوسط. وقد استطاعت مصر ان تحقق هذا الهدف بالفعل خصوصا بعد ان ثارت المعركة اللفظية بين ياسر عرفات واسحق رابين فى الجلسة الافتتاحية، اذ حددت مصر موقفها المبدئي الوسطى فى حل الصراع العربي الاسرائيلي والذى يقوم على اساسيين:

١ ـ السلام الشامل فى المنطقة خاصة على المسارين السورى واللبنانى.

٢ ـ الحد من التطرف على الجانبين العربي ـ واليهودي، ولاشك ان السلام ـ طبقا للرؤية المصرية ـ يحقق الاعتدال ويقضى على التطرف.(١٧)

اما اهداف جامعة الدول العربية فقد تحددت في كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد امين عام الجامعة وتقضى بتأييد السلام الشامل والعادل والذى يقوم على اساس تنفيذ الشرعية الدولية من ناحية وتاكيد مبدأ الارض مقابل السلام من ناحية اخري. والهدف الثاني يتمثل فى رسالة واضحة الى دول الجوار وخصوصا اسرائيل مضمونها ان جامعة الدول العربية بعد تحقيق السلام الشامل والعادل ترحب بالتعاون مع كافة الدول غير العربية فى المنطقة تحقيقا للمصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة.(١٨)

وبالنسبة للمغرب ـ الدول المضيفة والتى اظهرت كرما وقدرة تنظيمية وادارية فائقة ـ فقد استهدفت ان تكون مركزا لاهم مؤتمر بعد مؤتمر السلام فى مدريد يتعلق بالشرق الاوسط فمما لاشك فيه ان انعقاد المؤتمر هناك اعطى شرعية واعترافا بما قامت به المغرب من قبل من جهود مكثفة لتحقيق تسوية وتقارب بين العرب واسرائيل، وان كانت تلك الجهود سابقة وتمت بصورة سرية. فقد ذكر الملك الحسن فى كلمته «... وان واجهنا عدم الادراك لمبادراتنا مرات، بل وحتى شعور المعارضة فى اغلب الاحيان»، ويضيف: «واليوم هاهى السلم قد اقبلت واصبحت فى متناول ايدينا فطوبى لجميع من صابروا وتبصروا وتفانوا لوضع اسسها» .(١٩) والواقع ان اسحق رابين قد اشاد بمبادرات الملك الحسن والتى قادت فى نهاية الامر الى بدء عملية التسوية السلمية بين العرب واسرائيل.

ومن ناحية اخرى، استهدفت المغرب الحصول على بعض

المساعدات الدولية فى شكل مشروعات بنية اساسية تربط المغرب باسبانيا من ناحية، وبافريقيا من ناحية اخرى.(٢٠)

رابعا : الديناميات الداخلية :

يمثل المؤتمر مباراة دبلوماسية هامة بين اهم الفاعلين الاقليميين بشهادة الدول الكبرى والحقيقة أن الديناميات الداخلية ونمط التفاعلات وشكل ونوع الحضور واشكال الفعاليات التى تمت كل ذلك يشير الى اهمية المؤتمر ودوره فى رسم نمط جديد للتفاعلات الاقليمية غير النمط الصراعى الذى درجنا عليه.

وهناك عدة ملاحظات تشكل فى مجملها الديناميات الداخلية:

اولا: تميز الوفد الاسرائيلى بكثافة الحضور حيث حضر حوالى ٢٥٠ مشاركا وبذلك صار الوفد الاول من حيث العدد يليه الوفد الأمريكى (حوالى ٢٠٠) والوفد المصرى (حوالى ١٠٠) وقد حضر الوفد الاسرائيلى مجتمعا فى طائرة واحدة من اسرائيل الى المغرب، وقد أتاح له هذا الحضور المبكر عدة مميزات:

١ - التنسيق الكامل بين اعضائه. الوفد الرسمى الذى يقوده سبع وزراء ووفد رجال الأعمال والخبراء ورجال الأعمال.

٢ - الالتقاء بالملك الحسن قبل بدء المؤتمر.

٣ - الالتقاء بالسيد ياسر عرفات والتوصل الى اتفاق جزئى بشأن رفع قرار اسرائيل بغلق الضفة الغربية وغزة.

٤ - قيام شيمون بيريز بعقد مؤتمر صحفى يوم ٢٩ اكتوبر قبل القمة بيوم وهو المؤتمر الذى وضع - الى حد كبير - جدول أعمال القمة، فقد طرح بيريز فى المؤتمر التصور الاسرائيلى كاملا بشأن الشرق الأوسط والآليات الضرورية لكى يتحقق السلام والاستقرار فيه.

ومن جانب آخر، عقد الوفد الاسرائيلى غذاء عمل - مثل بقية الوفود - يوم الاثنين ٣١ اكتوبر. وهو الغذاء الذى تضمن كلمة لشيمون بيريز وكلمة لوزير الزراعة الاسرائيلى وعرض فيلم عن اسرائيل وتوزيع حقيبة وثائق وبيانات عن اسرائيل وتوزيع كتاب المشروعات وكتاب اتحاد الصناعات.

ويلاحظ فى هذا المجال، ان الاسرائيليين كانوا قد اعدوا انفسهم تماما للمؤتمر وقدموا مشروعات تفصيلية يصل عددها حوالى ١٥٠ مشروعا مجهزة ومستندة الى الخرائط والبيانات التفصيلية. واتسم الوفد الاسرائيلى بدرجة عالية من التنسيق المتبادل والتفاهم المشترك والمعرفة الوثيقة.

ومما يلفت النظر هنا ، أن عددا كبيرا من رجال الأعمال العرب وفى مقدمتهم المصريين يعرفون جيدا عددا لا بأس به من رجال الأعمال الاسرائيليين بصورة لفتت نظرى شخصيا كمراقب. ولقد تبادر الى ذهنى حينما رأيت مدى درجة المشاعر الفياضة التى بدت من الطرفين كم يتسم الاكاديميون والسياسيون على السواء بالمثالية الواضحة حينما يتحدثون عن المقاطعة العربية أو حينما يدافع الاسرائيليون عن التطبيع ، وهو جارى بالفعل بين الطرفين إلا اذا كان المقصود به بالتطبيع الشعبى وهذا بعيد المنال فى الظروف الراهنة.

ويبدو الى أن أحد الأهداف الاسرائيلية من هذا الاعداد الجاد للمؤتمر هو إظهار الجدية من ناحية وإبهار الآخرين من ناحية اخرى خصوصا الأطراف التى دعيت فى وقت متأخر نسبيا. وهذا يشكل جزءا من الحرب النفسية بين العرب واسرائيل، والتى يتوقع ان يزداد اشتعالها فى السنوات القادمة ، فهى تعطى اطمئنانا لاسرائيل وربما تشعر العرب بدرجة أو بأخرى من درجات الاحباط أو قبول الأمر الواقع.

ثانيا: لم يحضر الوفد الرسمى مجتمعا، وفى الواقع كان هناك اكثر من عنصر داخل الوفد، هناك الوفد الرسمى والذى يتشكل اساسا من اربعة وزراء بالاضافة إلى رئيس هيئة الاستثمار(٢١) وعقد الفد المصرى لقاء عشية المؤتمر للتعارف المتبادل من ناحية وللاتفاق على اهم مايمكن عمله فى المؤتمر من ناحية اخرى . ثم عقد الوفد اجتماعا صباح اليوم السابق على المؤتمر للتنسيق، وتم توزيع كتاب المشروعات المصرى، وبعض الوثائق الصادرة عن وزارة التعاون الدولى، كما دعا الوفد المصرى الى غذاء عمل نظمته الغرفة التجارية الأمريكية فى القاهرة.

والوثائق المصرية مهمة للغاية، وان اتسمت المشروعات المصرية بالعمومية الشديدة وعدم الوضوح، وهذا نفس الحال بالنسبة لمعظم المشروعات العربية ، وقد يكون من المفيد أن نبرز اثر ذلك الغموض على الجانب الاسرائيلى، اذ ان الاسرائيليين لا يصدقون الا تكون هناك رؤية واضحة للجانب العربى أو لكل طرف عربى على حدة. لأن ذلك يربك السياسة الاسرائيلية.

ورغم كل ذلك ، فقد اتسم الأداء المصرى - الرسمى وغير الرسمى - بالكفاءة والاحترام وكان محل تقدير ، وخاصة الموقف الذى اتخذه السيد عمرو موسى فى الجلسة الافتتاحية، اذ كادت المعركة اللفظية بين رابين وعرفات ان تعصف بالمؤتمر، وقد اتضح القلق على رجال الأعمال الحاضرين والذين جاءوا من أجل عقد الصفقات لا من أجل المعارك السياسية، وكان موقف السيد عمرو موسى مدعاة لتقدير الحاضرين، واعتقد انه أعطى الانطباع بجدية الحاضرين من الوفود الرسمية رغم ذلك اللغط السياسى الذى طبع الجلسة الأولى.

ونظرا لجدية الموقف المصرى من عمليات التعاون الاقليمى والرغبة فعلا فى اتخاذ موقف محدد وواضح ازاء الصورة الجديدة أو المستجدة للشرق الأوسط ، فقد دعا السيد عمرو موسى وزير الخارجية الى اجتماع سياسى واكاديمى وعملى بمقر الوزارة وذلك للبحث فى افضل سبل الاعداد لمؤتمر عمان القادم.

ثالثا: لم يكن هناك فى المؤتمر أو فى تنسيق عربى ، سواء بين الأقطار العربية المشاركة أو بينها وبين الجامعة العربية، فكل وفد كان يمثل دولته فقط ويعبر عن مصالحها الوطنية دون سواها. ربما التفاهم الوحيد الذى لوحظ فى المؤتمر كان بين مصر وفلسطين ، فقد ظهر قدر كبير من التعاطف المصرى أثناء المؤتمر مع الموقف الفلسطينى الضعيف وكأن مصر - ممثلة فى وزير خارجيتها - تضع يدها فى يد فلسطين - ممثلة فى رئيسها السيد عرفات.

ومن هنا، ونظرا لعدم وجود أى تنسيق يذكر بين العرب فى القمة الاقتصادية ، ولما لوحظ من تهافت العرب نحو اسرائيل

خاصة بعض الدول الصغرى حذر الدكتور عصمت عبد المجيد من ظاهرة هرولة العرب نحو اسرائيل(٢٢) ودعا في الوقت نفسه الى ضرورة تقوية التعاون والتكامل العربي.(٢٣)

رابعا: اختلفت المواقف العربية داخل القمة ليس بخصوص التعامل مع اسرائيل والمدى الذي يمكن ان يصل اليه، ولكن بخصوص الآليات التي يمكن توظيفها من اجل تطوير التعاون الاقليمي، ففي الوقت الذي لم تمانع فيه دول مثل مصر والمغرب وتونس وفلسطين والاردن إنشاء صندوق أو بنك للتنمية الاقليمية، وهو الاقتراح الذي ايدته اسرائيل ومعظم الدول الأجنبية، فان دول الخليج وعلى راسها المملكة العربية السعودية لم توافق على ذلك، بل إن وزير التجارة السعودي السيد عبد العزيز السليمان سليمان عبر بوضوح عن ان المنطقة ليست في حاجة الى مؤسسات مالية جديدة مثل هذا البنك. وقد يعود السبب في ذلك بالفعل الى صحة هذه الملاحظة، بيد أن هناك سببا اخرا يتمثل في مشروع توفير راس مال الصندوق، فالاقتراح الاسرائيلي يقضي بتوفير راس مال مقداره ١٠ مليار دولار على أن تساهم دول المنطقة وهي بالطبع الدول الخليجية بحوالي ٤٠٪ من هذا المبلغ.

خامسا: كان الاردنيون والقطريون اكثر الأطراف العربية رغبة في العمل المشترك مع اسرائيل في اطار المشروعات المشتركة بينهما، وكافة المشروعات الأردنية المقدمة تعتمد على التعاون الوثيق مع اسرائيل، كما أن الوفد القطري قدم كتيبا دعائيا لم يتضمن اية مشروعات. بينما تحدث البعض هناك عن مشروع انبوب الغاز الطبيعي الذي يصل بين قطر واسرائيل والذي يتكلف حوالي ٥ مليارات دولار تدفعها قطر بغرض تصدير الغاز عبر اسرائيل.

سادسا: تم تقسيم الاجتماعات العامة وجلسات العمل وحلقات النقاش للتداول بشأن بعض القضايا الرئيسية والتي تثار في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف ففي الجلسات العامة يتحدث رؤساء الوفود والوزراء وممثلو الشركات والمنظمات الدولية، وفي حلقات النقاش يتحدث الخبراء وكذلك ممثلو الشركات في بعض القضايا التفصيلية كقضايا المياه واللاجئين والبنية الأساسية والتنمية الاقتصادية وأسواق المال والسياحة والاعلام والزراعة والطاقة ومايتعلق بذلك كله من فرص للتعاون الاقليمي المشترك بين مختلف الأطراف. وفي كل هذه الاجتماعات تحددت رؤى الأطراف المختلفة للتعاون في الشرق الأوسط.

خامسا: رؤى مختلف الأطراف للتعاون في الشرق الأوسط.

عند قراءة الوثائق المقدمة الى القمة يمكن لنا ان نقف على رؤى الأطراف المختلفة لمفهوم التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط. فالروية الاسرائيلية تحددت في عدد من الوثائق السابقة على المؤتمر مثل كتاب بيريز حول الشرق الاوسط الجديد(٢٤) ووثائق اخرى(٢٥) وكذلك الكتاب الاسرائيلي حول اختيارات التنمية للتعاون الاقليمي(٢٦)، كما تحددت الرؤية المصرية في الوثيقة الرئيسية التي تتحدث عن التنمية والتعاون الاقتصادي الاقليمي(٢٧)، وتحددت الرؤية الفلسطينية فيما سمى فلسطين الأرض الواعدة(٢٨) وتحددت الرؤية الأردنية والمغربية في المشروعات المقدمة من هذين الطرفين.

فما هي الرؤية الاسرائيلية وماتؤول إليه ؟

تنطلق الرؤية الاسرائيلية من أن الشرق الأوسط منطقة هامة بالنسبة للعالم ليس فقط لانها مهد الحضارات، ولكن كذلك لأنها تحتوي على ٦٠٪ من موارد البترول في العالم، وانها تشكل سوقا ضخما للدول والشركات المختلفة، بيد أن الشرق الأوسط يحتاج الى استقرار وأن سبيل هذا الاستقرار هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ان الديمقراطية لايمكن ان تستقر الا اذا تم التغلب على الفقر والجهل وهما أساس التطرف(٢٩) ولا يمكن التخلص من كل ذلك دون ان يتم التحول الى درجة ما من درجات الاندماج أو التكامل الاقتصادي في المنطقة فالتحول ضروري من عالم الصراع الاقليمي اى الصراع على الأرض الى التحدي الاقتصادي والفرص التي يتيحها التقدم الفكري. ويرى الاسرائيليون ان الشرق الأوسط عبارة عن منطقة غير متجانسة وتتميز بدرجة كبيرة من التباين ولكى يتم التغلب على تلك المعضلة يجب النظر الى المجالات الاقتصادية / السياسية الآتية :

١ - نزع السلاح ، حيث يجب الحد من نفقات السلاح في المنطقة والتي تناهز ٦٠ مليار دولار.

٢ - المياه ، يجب شن الحرب ضد الصحراء، وتوفير المياه.

٣ - بنية النقل والمواصلات ، فالتطوير اساسى لتقريب المسافات وفتح الأسواق وتشجيع النشاط الاقتصادي.

٤ - السياحة ، يجب ان ينظر إليها على انها صناعة هامة

ويرى الاسرائيليون أن الاستثمار الحقيقي هو استثمار في السلام، ولكى يتحقق ذلك يجب على الدول الغنية أن تقدم المعونات والمساعدات المالية الكفيلة بتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

وتقدر اسرائيل احتياجات مشروعات التعاون الاقليمي في السنوات الخمس القادمة بما يتراوح بين ١٨ - ٢٧ مليار دولار موزعة بين المياه والزراعة والتصحر والسياحة والنقل والمواصلات والطاقة والبيئة والصناعة ومشروعات القنوات ويؤكد الاسرائيليون على اهمية التعامل في اسواق المال الاقليمية وربما انشاء بورصة اقليمية في المستقبل . وهكذا دافع الاسرائيليون عن بنك التنمية الاقليمي ، وعن هيئة السياحة الاقليمية وعن اتحاد الغرف التجارية في الشرق الاوسط.

ويركز الاسرائيليون في الاطار الاقليمي على كل

من الاردن وفلسطين وربما يمتد ذلك الى لبنان وسوريا بعد التوصل الى اتفاقيات سلام في المستقبل ، ولهذا فقد قدم احد المتخصصين مشروعا متكاملا حول انشاء مجلس لتعاون دول شرق البحر المتوسط Levant Coopertion Council (LCC)(٣٠) والى ان يتم عمل ذلك يثار بين الحين والاخر موضوع انشاء بنلوكس الشرق الاوسط والذي يضم اسرائيل والاردن وفلسطين.

ويبدو من كثرة التوجهات الاسرائيلية انهم لم يستقروا بعد على رؤية محددة سوى ان يتم ادماجهم في الشرق الاوسط

كقوة فاعلة لا كدولة طرفية كما كان الحال منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم.

وتنطلق الرؤية المصرية من الربط بين السلام من ناحية والتنمية من ناحية اخرى ، فلابد ان يتحقق السلام العربى الاسرائيلى ، ولابد من وضع حد لسباق التسلح، ولابد من زيادة القدرة التنافسية وتعظيم المزايا النسبية فى الاقليم، ويجب تحديد ارضية التعاون والتى تتعدى على الية للصراع وتقوم الرؤية المصرية على اربع اسس هى (٣١)

- التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى: بناء على قرارات مجلس الامن وحل القضايا المتنازع عليها وعلى راسها القدس.

- الامن الاقليمى وضبط التسلح: وينبغى فى هذا الاطار ان يتحول مفهوم الامن المستند الى تراكم الاسلحة الى سلام مبنى على الضبط المتكافىء للسلاح.

- التنمية الاقليمية: حيث يجب ان تقدم التنمية على اساس التوازن المتكافىء لمعدلات النمو، ويجب ان ترتبط التنمية بزيادة التجارة البينية والاستثمار والتكنولوجيا والقدرات الانتاجية.

- التعاون الاقليمى: والذى يجب ان يحد من التفاوت بين مختلف الاطراف ويجب ان يسهم فيه القطاع الخاص.

وتنطلق الرؤية المصرية من انه لا يمكن عزل دولة بعينها عن التطورات الاقليمية خاصة الدول الاقليمية المركزية وانه لا يمكن ان يتحول مركز الثقل الى اسرائيل بحكم طبيعة الامور وبحكم العلاقات والتفاعلات الخاصة بين مصر والوطن العربى.

اما الرؤية الفلسطينية فتبنى على اساس ان الدمار والخراب الذى اصاب المناطق المحتلة يجب تصحيحه ، وكما قال ياسر عرفات: «يعيش شعبنا اليوم وضعا مزدوجا بين مهمته الكبرى فى استكمال انهاء الاحتلال عن ارضه، وبين البداية فى عملية البناء الاقتصادى والاعمار»(٣٢) ويتطلب ذلك ازالة الاحتلال بكل اشكاله عن جميع الاراضى الفلسطينية وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس العربية . وكل ذلك يساعد على تغيير الواقع المرير الذى خلقته عقول الاحتلال ويحقق الازدهار والرخاء للشعب الفلسطينى . وفى هذا الاطار فقد حذر الرئيس مبارك فى زيارته لاخيرة لاوربا من انفجار الموقف فى غزة واريحا اذا لم يتم الوفاء بالوعود الدولية بتقديم المساعدات المالية والتى تناهزه و٢ مليار دولار لتنمية المناطق المحتلة. وبدون تقديم هذه المساعدات فان العنف والتطرف سيزيد وربما ينتقل الى اوروبا ذاتها.

ولاشك ان نقطة التلاقى التى تضم تلك الرؤى جميعا يمكن تلخيصها فيما يلى:

١- ان السلام صار اختيارا حتميا فى المنطقة ولا راد له.

٢- ان السلام لا يعنى وقف القتال فقط ولكنه يتخطى ذلك الى التعاون الاقتصادى

٣- ان التعاون الاقتصادى لا يعنى على الاطلاق تعليق حل القضايا الحساسة بين الاطراف المختلفة بما فى ذلك اسرائيل والفلسطنيين.

٤- ان السلام يعنى اقامة مؤسسات اقليمية، وفى هذا الاطار يوجد تباين فى الرؤى بين اسرائيل والعرب حيث يحرص العرب على المؤسسات القومية وعلى راسها الجامعة العربية.

سادسا: المشروعات القطرية/ الوطنية :

تنافست الدول المختلفة وخصوصا اسرائيل والدول العربية على المشروعات الاقليمية او الثنائية او الوطنية فى سوق عكاظ الاقتصادى الذى تم ترتيبه وتنظيمه فى الدار البيضاء. فقد قدمت اسرائيل ١٥٠ مشروعا متكاملا ، وقدمت عدة وثائق حول كيفية تنفيذ مشروعات مشتركة مع رجال الاعمال الاسرائيليين. وقدمت مصر حوالى ٥٨ مشروعا ايضا وعدة بيانات اساسية عن المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية وقدمت الاردن عدة مشروعات طرق مثلا . بيد ان اهمها على الاطلاق هو مشروع تنمية نهر الاردن

ويلاحظ على المشروعات الاسرائيلية فى الأغلب الاعم ان اسرائيل تربطها بمفهوم السلام كان يقال مثلا: شبكة طرق السلام وتدور المشروعات حول مجموعات عشر تشمل المياه والزراعة والتصحر والسياحة والنقل والطاقة والاتصالات والبيئة والصناعة والقنوات.

وتدور المشروعات المصرية حول اثنى عشر ميدانا للنشاط اهمها النقل، والطاقة والكهرباء، والبترول والصناعة ، والزراعة ، والسياحة ، والثقافة والاثار، والمناطق الصناعية الحرة، والتكنولوجيا ، والمعلومات والتنمية البشرية ثم البيئة ، وقدمت المغرب مشروعين:

- مشروع ربط المغرب باسبانيا اما عن طريق نفق تحت مضيق جبل طارق بطول ٣٩ كم بتكلفة باهظة حيث تكلف المرحلة الاولى حوالى ٣.٥ مليار دولار وتاخذ مدة لاتقل عن ٧ سنوات، او بطريق جسر علوى طوله حوالى ٢٨ كم بتكلفة حوالى ١٢ مليار دولار.

مشروع سكة حديد يربط طنجة بمدينة لاجوس فى نيجيريا مارا بغرب افريقيا.

كما توجد مشروعات ربط كهرباء وغاز بين اسبانيا والمغرب عبر جبل طارق والمشكلة فى كافة تلك المشروعات تكمن فى التمويل ومدى اهتمام القطاع الخاص بتمويل تلك المشروعات قليلة الربح عالية التكلفة وهكذا كان الهدف فى الدار البيضاء تسويق المشروعات لمولين دوليين مهتمين بالسلام والاستقرار فى الشرق الاوسط. وكما نعلم فانه لم يتم الحصول على هؤلاء بعد .

سابعا : نتائج المؤتمر :

لقد اسفر المؤتمر عن نتيجة عامة وهامة تكمن فى الاعتراف بالدور الاقليمى الجديد لاسرائيل حيث بدت دولة طبيعية مندمجة فى الاطار الاقليمى الذى تعيش فيه مع وجود لبعض مظاهر التوتر الطبيعى بينها وبين ممثلى السلطة الفلسطينية كما صار المؤتمر قاب قوسين او ادنى من الاعتراف باسرائيل ، ولم تعد المقاطعة كما كانت من قبل شيئا يفخر به من يتولاه . حيث تسارعت الدول العربية الى بحث كيفية التعامل مع اسرائيل.

وعلى المستوى المؤسسى فقد حقق المؤتمر تقدما وذلك باتخاذ توصيات تتعلق بما يلى:

١- انشاء بنك التنمية الاقليمي.
٢- انشاء هيئة اقليمية للسياحة.
٣- انشاء غرفة تجارية اقليمية ومجلس للاعمال تابعين للقطاع الخاص.
٤- التاكيد على فكرة المشاطرة والمشاركة بين القطاع الخاص والحكومات.
٥- انشاء لجنة توجيه - تضم ممثلي الحكومات بما فيها الممثلون في اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل متعددة الاطراف وذلك لمتابعة القضايا التي اثيرت في المؤتمر.
٦- انشاء سكرتارية تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية مقرها المغرب.
٧- عقد المؤتمر التالي في عمان / الاردن.

وقد رحب المؤتمر كذلك باقامة مجلس العلاقات الخارجية لمجموعة استراتيجية اقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا، كما رحب كذلك بعزم المنتدى الاقتصادي العالمي على تشكيل مجموعة للتبادل بين رجال الاعمال وذلك لتغذية الاتصالات والمبادلات بين مجموعات رجال الاعمال وتقدم توصياتها للجنة التوجيهية.(٣٣)

ولقد ادى انعقاد المؤتمر وما ترتب عليه من مناخ جديد الى خلق حالة ارتباك لم يسبق لها مثيل داخل الوطن العربي ، ففي الوقت الذي يتم فيه حل الصراع العربي الاسرائيلي والاقدام على التعامل مع اسرائيل يرفض عدد من اقطار الوطن العربي تطبيع العلاقات مع العراق مثلا، او التدخل لحل بعض الصراعات العربية المحلية والثنائية.

والمؤتمر بما توصل اليه من نتائج يقدم تحديات ولاشك للمؤسسات القومية العربية وعلى راسها جامعة الدول العربية وما يتصل بالعمل العربي المشترك من مؤسسات. ولاشك ان انعقاد المؤتمر بصورة دورية من شانه ان يجعله مؤسسة اقليمية هامة يمكن ان تفتح ابوابها لدول الجوار كافة بطريقة تدفعه وتؤهله لان يتحول الى مؤسسة اقليمية . وفي هذه الحالة سوف تثار اسئلة عديدة حول مصير المؤسسات العربية ومصير العمل العربي المشترك.

واذا جاز لنا ان نتساءل كذلك عن الدولة او الجهة التي كسبت من انعقاد المؤتمر، فانه يبدو لي ان جميع من حضروا وشاركوا قد حققوا بعض المكاسب، وان كانت اسرائيل تعد اهم الاطراف واكثرها تحقيقا للمكاسب السياسية والاستراتيجية والاقتصادية ايضا. على ان فكرة ان تصير اسرائيل الفاعل المسيطر على حجم واتجاه التفاعلات او يصير لها اليد الطولى في ضبط التفاعلات لم تتحقق لان موازين القوى وطبيعة النظام الاقليمي لا تسمح لها بذلك . □

المراجع :

1 - Herbert C. Kelman, An Interactional Approach to Conflict Resolution and its Application to the Israeli-Palestinian Reations, International Interactions, Vol. 6. No. 2m, 1979, pp. 99-122.

2- Regional Cooperation Projects in the Middle East, Washington, The State Department , February, 1979.

3- Roland Dannreuther, The Gulf Conflict: A Political and Strategic Analysis, Adelphi Papers, 264, Winter 1991/92, p. 58.

٤ ـ خطاب السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري في مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، الدار البيضاء ٣٠ اكتوبر ـ ١ نوفمبر ١٩٩٤.

٥ ـ عبد المنعم المشاط ، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥١ ـ ٥٤.

6 - Edward Azar and R.D. McLaurin, Demographic Change and Political Change: Poopulation Pressures and Territorial Control in the Middle East, International Interactions, Vol. 5, # 2-3 , 1978, pp. 267-87.

7 - Blu Greenberg, Toward the Intergration of Population, Development and Environment From A Jewish Perspective, Cairo, ICPD, 3-13 Sept . 1994.

8 - John Simpson, The 1995 NPT Conference: Substantive Issues will Shape the Outcome, Security Dialogue, Vol. 25, Np. 2, 1994, pp. 223-236.

9- Shimon Peres, The New Middle East , New York, Henry Holt and Company, 1993.

١٠ـ المؤتمر الصحفي لشيمون بيريز في الدار البيضاء يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٩٤ بالمركز الاعلامي المغربي.

١١ـ نفس المؤتمر.

١٢ـ خطاب شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل في الجلسة الافتتاحية للقمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، ٣١ اكتوبر ـ ١ نوفمبر ١٩٩٤.

١٣ـ المؤتمر الصحفي لشيمون بيريز، سبق الاشارة اليه.

14 - Remarks by Secretary of State Warren Christopher, The Casablanca Summit, October 30. 1994.

١٥ـ خطاب السيد ياسر عرفات في مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، الدار البيضاء ٣٠ اكتوبر -١ نوفمبر ١٩٩٤.

١٦ـ كلمة السيد عمرو موسى وزير الخارجية في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الدار البيضاء ، ٣٠ اكتوبر ١ـ نوفمبر ١٩٩٤.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

24 - Shimon Peres, Op. cit.

25 - Yossi Beilin , A Vision of the Middle East , Israel, 1993

26 - Development Options for Regional Cooperation, Israel, 1994.

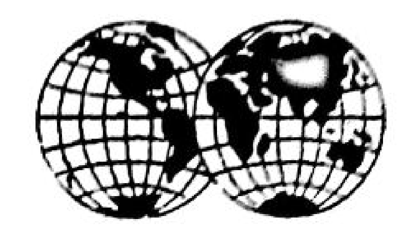
27- Regional Economic Development and Cooperation, Egypt's Perspective, The Middle East / North Africa Economic Summit, Casablanca, 30 October 1 November 1994.

[illegible]

29 - Development Options for Regional Development, Op. cit., pp. 1-2.

30 - Fred Wehling, The Levant Cooperation Council: An Institut for Strengthening Peaces Prepared for the the Conference "Promoting Regional Cooperation in the Middle East", Vouliagmeni, Greece, November 4-7, 1994.

31 - Egypt's Perspeetive, Op. cit.



مؤتمر السكان والتنمية من منظور حوار الشمال والجنوب

د . إيناس طه (*)

ازاح المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (٥ ـ ١٣ سبتمبر ١٩٩٤) (بشقيه الحكومى وغير الحكومى) الستار عن قضايا بالغة الأهمية فى عقل ووجدان الشمال والجنوب على السواء. فقد كشف عن توجهات الثقافات الوطنية ازاء اكثر قضايا العصر إلحاحاً، ودفع مجدداً إلى الصدارة بقضية الحرية الفردية لتظهر على السطح مرة أخرى، ولفت الأنظار إلى وضعيتها الشائكة فى ظل واقع التعددية الثقافية من ناحية وتصاعد الأصولية الدينية فى بقاع مختلفة من العالم من ناحية اخرى.

وبالرغم من أن عنوان وموضوع المؤتمر هو السكان والتنمية الا أن الفرد ومن ثم المجموع، والأخلاق ومن ثم الدين، كانت موضوعه غير المعلن من الناحية العملية.

وقد مس المؤتمر فى وقت واحد وبالتوازى أخص خصوصيات الفرد واختياراته الشخصية واكثر السياسات شمولية وعمومية فى آن واحد. وكشف كيف ان الفرد بمقدوره أن يؤثر فى قضايا تبدو فى الوهلة الأولى بعيدة أو خارج دائرة التأثير الفردى، حيث أبرز أن القرار الذى يتخذه الفرد بشأن حجم أسرته أمر له انعكاسه على التنمية وعلى ندرة الموارد وعلى فرص التعليم.. إلى آخره.

واللافت للنظر انه فيما طرح مؤتمر السكان قضية الحرية فى حياة الفرد كشف عن نقيضها فى حياة الدولة(بسبب دعوتها إلى الالتزام بسياسات سكانية وتنموية بعينها). كما كشف عن الدور البينى (أى بين هذا او ذاك.. بين الحرية والالتزام) من جانب النظام العالمى. وربما من جانب المؤسسات النقدية الدولية المعنية بإتاحة مصادر التمويل وذلك فى محاولة لضمان جدية الالتزام بتمويل برنامج عمل مؤتمر السكان وتفادى تكرار ماالت إليه الأمور فى مؤتمر ريو.

وقد اتسمت القضايا التى عالجها مؤتمر السكان بأنها قضايا حساسة فى بعض الأحيان وبالغة الحساسية فى أحيان أخرى ولأنها تطرقت لقضية الحرية فى علاقتها بالقيم الدينية والأخلاقية للثقافات الجنوبية.

ولأنها تم التعبير عنها بواسطة ثقافة اخرى وحضارة أخرى اجنبية وشمالية فبدت صادمة لمسلمات الجنوب الاخلاقية. ومن المعروف ان تعريف الجنوب لخصوصيته يتجه بالدرجة الأولى نحو منظومة قيمه اكثر مما يتجه نحو نمط الانتاج السائد فيه .

وفى هذا السياق فإن رؤية الجنوب لخصوصيته تتلخص بالدرجة الأولى فى دائرة الحياة الخاصة للفرد، لأداء الفرد «الأخلاقى» تجاه جماعته. او قبيلته، او اسرته الممتدة بما فيها نساؤه . الخصوصية هى الموقف من «المقدس» الاجتماعى والدينى.. والمقدس بطبيعته وثيق الصلة بالمرأة وبالعفة.

وهكذا طرح الشمال فى أجزاء من مشروع وثيقة المؤتمر قيمه وقدم حلولا لمشكلاته وبلور اولوياته ووضع هذه الصيغة المقترحة فأصاب أحيانا خاصة حين تعلق الأمر بمصالحه وباكفأ الصيغ السياسية لها وترك الخلاف حول الفضيلة والمقدس مستقرا رغم ادراك الشمال ان هذا الأمر بطبيعته اكثر تعقيدا من ان تحله بنود وثيقة حتى وان كانت صادرة عن الأمم المتحدة وتحت مظلتها.

وهكذا حمل المؤتمر العالمى للسكان والتنمية فى بعض الحالات مفاهيم وضعت على نحو أخفى المصالح الضمنية او المستترة.

وتكشف الأولويات التى اختارتها بعض الثقافات الجنوبية او التى انساقت إليها أن القيم لا تزال ـ من وجهة نظر اقسام لا يستهان بها من الجنوب ـ أشد خطورة وطغيانا من فكرة المصلحة بمعناها السياسى والاقتصادى والاجتماعى. فالمصلحة الضمنية ظلت فى حالات كثيرة داخل مؤتمر السكان تقبع خلف دخان القضايا الخلافية، وأشهر هذه القضايا الخلافية على الاطلاق قضية الإجهاض، والشذوذ الجنسى، والاقتران دون زواج. وبكلمات اخرى فقد انشغلت قطاعات جنوبية (وبدرجات اقل شمالية/ دينية) بالنظر إلى القيم الدينية والاجتماعية التى يتهددها المنطق الأوروبى والنمط الأوروبى فى

(*) دكتوراه فى الأدب الافريقى ـ جامعة القاهرة

الحرية الفردية وفي الحياة الخاصة وانها في إنشغالها هذا بدت مهددة في هويتها الوطنية حيث برزت القيم باعتبارها «المنطقة» او العضو» الذي يستحق الاستبسال في الدفاع عنه، لانه جوهر الثقافة والهوية وجوهرة الاثنين في ان واحد. وهكذا كشف الاحتكاك الثقافي والحضاري الذي اتاحه مؤتمر السكان (وهو الاحتكاك الذي اصبح مرادفا في اوطاننا للغزو الثقافي الصليبي في اكثر التحليلات تشاؤما او للصدام الحضاري في التحليلات الاقل تشددا) ان القيم وخصوصيتها تتحول اثناء التبادل الثقافي من حضارات إلى اخرى إلى منطقة رخوة إو لكعب أخيل الهوية الوطنية، بحيث اذا ما تم المساس به سقط أخيل ومعه ثقافة وهوية شعب باكمله. او جنوب باكمله!

وهكذا طغت دائرة الحرية الشخصية على اهتمام المعنيين بالمؤتمر الذي بدا وكأنه سمى خطأ «بالسكان والتنمية»، فانشغل الرأى العام واقسام لايستهان بها من الصفوة في مصر بهذا الجانب الأخلاقي والقيمي، فإشتد الجدل حول حدود هذه الحرية الشخصية احيانا إلى حد الحق اضرارا بالأبعاد الأخرى في العملية السكانية والتنموية التي هي الموضوع الاساسي للمؤتمر.

ويكفي أن نشير في مجال التدليل على ما إحتلته القضايا الخلافية من اوزان داخل اهتمامات المشاركين في المؤتمر إلى ان ممثلي ٩٧ دولة قد قدموا مداخلاتهم (في الشق الحكومي من المؤتمر) حول الفقرة الخاصة بالإجهاض، وذلك اثناء التعديلات الأخيرة التي أدخلت على وثيقة المؤتمر وقد استنفذ ذلك الوقت الرئيسي للجنة. فبالرغم من أن الوثيقة تحتوى على ١٢٤٢ فقرة تقع في ١٦ فصلا فإن ٥ فقرات منها فقط قد استنفدت مداولات اللجنة. وقد عبر د. فرد ساى رئيس اللجنة الرئيسية المعنية بالصياغة عن غضبه وضيقه من ذلك قائلا: «إن هذا ظلم كبير للمؤتمر وللوثيقة..!»

كما عبر عن نفس المعنى مندوب الاتحاد الروسي حين طالب إنقاذا لمؤتمر السكان ان يعلن عن أن هناك نية لعقد مؤتمر عالمي أخر في القريب العاجل يخصص لمناقشة قضية الاجهاض!

وذلك إنقاذا لوقت المؤتمر ولمساعدة مؤتمر السكان للخروج من المأزق الذي وجد نفسه فيه، خاصة وان هذا المؤتمر - على حد قوله - يحدد مستقبل الكرة الأرضية لمدة ٢٠ عاماً.

كما كان رئيس لجنة الصياغة قد قال في موضع اخر «ان الاختيارات المطروحة امامنا هي إما أن نحذف كل ما يتعلق بالقضايا الخلافية، ولكن هذا سيترتب عليه شعور دولي باننا مهزومون ولا نستطيع أن ننظر إلى الحقائق العلمية، او ان نخفف من حدة الكلمات المستخدمة لتتناسب مع مواقف الدول المختلفة، ولكن الناس سيقولون ما فائدة هذه اللقاءات اذا كنتم لا تستطيعون التوصل إلى بيان مناسب، أو نلجأ إلى التصويت على الموضوع، وهو الأسلوب الذي نتوقع التوصل إليه!

ومن المعروف أنه حينما احتدمت المناقشات في اللجنة الرئيسية تكبدت مصر ومعها مجوعة الدول الاسلامية ومجموعة الـ ٧٧ جهدا في مجال ايجاد صيغة/ مخرج تتيح من ناحية تقييد أى محاولات غربية لتمرير نصوص غامضة وتحقق من ناحية اخرى إطارا للتوافق بين الأمم والثقافات المتعددة والمتباينة. وبالفعل نجحت مصر في ادخال نص يمكن الاهتداء به في تفسير النصوص التي تتسم بالغموض وذلك من خلال اقتراحها بان يورد نص في الفصل الثاني ينص بوضوح على ان تطبيق توصيات هذا المؤتمر ستتم في اطار مراعاة القوانين والسيادة الوطنية لكل دولة، وذلك خاصة تجاه ما يتعلق بالنصوص الخلافية والتي تنطوى على بعض الغموض، خاصة ماورد تحت مسميات تنظيم الخصوبة والأمومة الآمنة او انهاء حالة الحمل. وجدير بالذكر انه في الوقت الذي نجحت فيه الدول الغربية في استنزاف طاقة الوفود الرسمية للحكومات الجنوبية واستدراجها لبؤرة الاجهاض والقضايا الهامشية، وفي الوقت الذي تمسكت فيه الولايات المتحدة الامريكية ودول التحالف الاوروبي بالابقاء على النصوص الواردة في مشروع الوثيقة والمتعلقة بالقضايا الخلافية الهامشية طالبت هذه الدول وبشدة بتعديل الفصل الخاص بالهجرة الدولية حتى لايزيد تدفق المهاجرين إليها من الدول الفقيرة وذلك بدعوى ملاءمتها لبند «لم شمل الأسرة»، وإضافة لذلك اثارت كل من امريكا واسرائيل مشاكل حادة حول ماورد بالفصل السادس من الوثيقة بشأن حقوق السكان الأصليين في البلدان التي شهدت هجرات استيطانية، وطالبت كل منهما بتعديل الصياغة حتى لا يترتب عليها أى مساس بالأوضاع السياسية القائمة، والتي اصبح الفلسطينيون والهنود الحمر بمقتضاها وفي ظلها - شعوبا خارج تركيبة الوطن، أى خارج تركيبة اوطانهم الأصلية. كما فرغ الشمال نفسه لقضاياه هو، فأولى اهتمامه لقضية البيئة، ومانع في ان يتحمل العواقب المترتبة على كونه المسئول الأول والرئيسي على التلوث في العالم، وحاول جاهداً ان يجعل من الجنوب المسئول والضحية في الوقت نفسه وفي عودة مرة اخرى لصراع الثقافات والرؤى في مؤتمر السكان يلاحظ ان المؤتمر طرح للعيان الأولويات الجنوبية أو ما تراه بعض الفصائل الجنوبية نطاقا لاهتمامها الأول بل ولمعاركها.

ففي هذا المحفل الدولي وجدت الثقافات الجنوبية - المشغولة دوما بهويتها الوطنية والتي تتحرك وتتأرجح بين عمليتي النفي والاثبات .. نفي الآخر الاوروبي الغازي لها واثبات النفس في المقابل - نقول وجدت نفسها في مؤتمر السكان ازاء وضع لم تألفه، او تكاد تألفه بصعوبة. فهذه الثقافات التي تم طمسها تاريخيا مرتين في العصر الحديث: مرة بفعل الاحتواء الاوروبي القسرى لها (مرحلة الاستعمار)، مرة بفعل الاحتواء الامني للسلطات الوطنية لها (وقيام الأخيرة بفرض ايديولوجيتها السياسية ومنظومة قيمها) - نقول لقد وجدت نفسها فجأة أمام فرصة أن تواجه «الانكار» التاريخي لها عن طريق «الضجيج»، وان تواجه الاهمال التاريخي لها عن طريق لفت انظار العالم إلى وجودها، وان تنتقل من الموقف الاعتذاري الذي وضعت فيه عقودا وعقودا إلى موقع الهجوم والمبادرة، وأن تنتقل من التشبه بالغرب إلى التمايز عنه، وان تواجه الذوبان فيه برفض مجرد الاحتكاك الثقافي معه.

وهكذا امتزجت الندية بالعصبية، وبمحاولات التفوق «الاخلاقي» على الشمال أن امكن ذلك واذا جاز التعبير.

ولما كانت هذه الثقافات الجنوبية لا تملك أدوات التفوق

الحديثة علميا وتكنولوجيا فقد قررت ان تتفوق فى مجال الموروث على صعيد القيم والاخلاق بغض النظر عن العواقب التى قد تترتب على الانشغال بهذا الأمر دون سواه ، وذلك على صعيد المصالح السياسية ، ونعنى السياسات التنموية والسكانية.

وهى القضايا التى تؤثر على جميع المجتمعات فقيرها وغنيها، المقهور فيها والقاهر ، على حد سواء.

وهكذا بدت الثقافات الوطنية الجنوبية نفسها فى مؤتمر السكان امام خيارين بدا التوفيق بينهما او تجاوزهما معا جملة وتفصيلا ضربا من المستحيل . والخياران هما : لمن تكون الاولوية ؟ لطائفة القضايا التى تنتمى الى مجال السياسة أم لتلك التى تنتمى الى نطاق الأخلاق؟

فقد رفع قسم مظالم شعبه او نطاقه الاقليمى او جنوبيته فى مواجهة شماليتهم . فقره فى مواجهة غناهم ، جماعات ضغط فى مواجهة اخرى، ريف فى مواجهة حضر، مراة فى مواجهة رجل ، عمل أهلى أو غير حكومى فى مواجهة عمل حكومى ، إعادة البناء الهيكلى للاقتصاد فى مواجهة تنمية شاملة لصالح الفئات الاجتماعية المهمشة، السلاح وصناعته فى مواجهة السلام وآلياته، دوائر التمويل فى مواجهة دوائر الاستدانة ، الحلال فى مواجهة الحرام.

أما المعنى التعددى، فقد كان نصيبه فى المؤتمر انه ظل فى خلفية الأذهان ، وفى خلفية الاوراق ، وفى خلفية المعارك .

ولكن الأداء الجنوبى فى المنتدى غير الحكومى ، أو أداء الأقسام الرئيسية منه على الأقل كان من حيث يدرى أو لايدرى نفيا للتعددية بل ورفضا لها من حيث المبدأ ، انطلاقا من فكرة عنيدة مؤداها عدم التسامح مع الآخر ، وكذلك مع النفس (التعددية داخل الثقافة الوطنية الواحدة) . وهو ما يشير إلى ان ثنائية السلطة السياسية والمعارضة لاتزال تجهض الفكر التعددى فى الجنوب . وان التعددية لاتزال شعارا أو خرافة جنوبية لم تستكمل بعد ولم تتبلور فى الحياة الثقافية والسياسية الجنوبية وذلك وهذا هو الأهم حتى من جانب الصفوة نفسها. فالجنوب يبدو وكأنه لم يقو بعد على تمثل هذه القيمة الرحبة فى علاقته بنفسه وتعددياته المحلية ، ولا فى علاقته بالطرف الخارجى وتعدديته العالمية.

وبقى أن نشير فى هذا الصدد الى ان الانقسام الحضارى فى المنتدى غير الحكومى لم يكن انقساما بين الحضارات والثقافات المتباينة فحسب ، وانما كان انقساما داخل الحضارة الواحدة والثقافة الوطنية الواحدة . ولكنه ظل فى نظر الأقسام المحافظة المنتمية للعمل الأهلى الجنوبى يحمل فى طياته المعانى الحزبية أحادية التوجه، وليس الأهلية تعددية التوجه القائمة على الإثراء المتبادل بين الثقافات والاتجاهات على اختلاف مشاربها.

خلاصة القول فى هذا الجانب انه بقدر ما كان لمؤتمر السكان شقان احدهما حكومى والآخر غير حكومى ، كان له بالتوازى مع ذلك ثنائية طاغية وتعددية تشق طريقها بصعوبة بالغة نحو النور . اما الخطاب الذى طرح فى المؤتمر العالمى للسكان فقد كان إما خطابا سياسيا وإما خطابا دينيا . الاول يعنى «بالمصلحة» بمعناها السياسى المباشر والبعيد المدى معا، الثانى يعنى « بالقيمة » بمعناها الاخلاقى الممتد

والفرق بين استخدامات الجنوب للخطابين انه بينما كان المعنيون بالسياسة ينوون تقويض اركان الظلم والاجحاف فى علاقات الشمال والجنوب، والمراة والرجل ، والأهلى وغير الاهلى ، كان الطرف الآخر (الدينى / الاخلاقى) يخشى ان تقوض الضوابط الاخلاقية السلوك الفردى . كان احد الخطابين يرفع القيد والآخر كان يحكم وضعه وبين الاثنين وجدت المساحة الخالية التى استاثر بها الشمال ، فصرف الانتباه عن خطاب الجنوب السياسى لصالح خطاب الشمال السياسى، والجنوب الدينى.

ووضعت الوثيقة على نحو فاقم من الأمر فغموض بعض المفاهيم والمصطلحات ادى إلى الإضرار بالمؤتمر بهدف استثارة ردود فعل امام قوى محددة من المجتمع حتى يهبوا للحفاظ على الوجه الدينى للثقافة رغم ان الأخيرة لها وجوه إضافية اخرى ورغم ان الدين بدوره له اكثر من تفسير احدها لصالح التقدم ، والآخر لصالح سياسة ومنهاج « صرف الانتباه» .

.... وهكذا فقد ابرز المؤتمر العالمى للسكان والتنمية وربما اكثر من اى مؤتمر عالمى اخر . بما فى ذلك المؤتمرات السكانية السابقة ان لكل ثقافة رؤيتها الخاصة جدا لهذا الهامش من الحرية ، وانها وهذا هو الأهم على استعداد لأن تخوض صراعا ضاريا خوفا من ان تضيع خصوصيتها فى مهب الريح الوافدة من الشمال.

فى هذا السياق نلحظ ان قضية الحرية نوقشت فى مؤتمر السكان فى علاقتها بالأصولية الدينية ، ولا نعنى بالضرورة الاسلامية منها ، وانما نعنى الأصولية الدينية بمعناها الواسع ويشمل ذلك الفاتيكان الذى برز بوصفه طرفا اساسيا فى الصراع ، وكذلك عدد من المؤسسات الدينية الأخرى.

وهكذا طرحت قضية الحرية فى علاقتها بالأصولية من ناحية وبالمراة من ناحية اخرى ، على اعتبار ان المراة اقوى الرموز الأخلاقية فى الثقافات الوطنية، ورمز لمقدسات تلك الثقافة، ومن ثم فهى لصيقة بالدين وبدائرة المحرمات . وهكذا وجدت المراة فى القلب من مداولات المؤتمر بإعتبارها طرفا فى كل قضاياه وموضوعاته، ويصدق ذلك على قضايا تنظيم الأسرة، أو الصحة الانجابية، أو التعليم وجهود محو الأمية، والتنمية وغيرها من القضايا بما فى ذلك قضية تمكين القطاع النسوى من الاشتراك فى صناعةالقرار على أساس من المساواة.

وهكذا اقترنت قضية الحرية بدائرة المحظور والمحرمات ،اى بنقيض الحرية وبالقيود الواجبة على الحرية.

ومن المفارقات ان المعركة حول القيم أدت على خلاف أهداف الجنوب الأصلية لا إلى تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب حضاريا وعلى المستوى الاقتصادى والسياسى، بل إلى تعميق الفجوة بينهما وإضافة مسافات إضافية للمسافات القائمة اصلا . وهكذا باعد الجنوب من حيث لايدرى أو يدرى بينه وبين الشمال لأنه حصر كل اهتمامه واهدر طاقته فى قضية هى بطبيعتها بعيدة عن حضارة الغرب وعن المنطق الاوروبى فضلا عن انها لا تحتاج إلى إقرار دولى. فاباحة الاجهاض او عدم إباحته على سبيل المثال لا شأن لها بالسياسة التى

تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ازاء هذا الأمر. ورغبة الجنوب فى عدم اباحته او إباحته لا تحتاج إلى تصديق دولى إنما هى وفى التحليل الأخير شان داخلى لا يجوز ان نضمه إلى قائمة الأمور التى يستبيح فيها الغرب ممارسة حق التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

وهكذا ، ففى الوقت الذى ادى اداء اقسام لايستهان بها من الجنوب داخل مؤتمر السكان إلى تعميق الفجوة بين الطرفين (أى الشمال والجنوب) أدى اداؤهم ايضا إلى تقريب المسافات بين قضية الحرية (وفى القلب منها قضية المرأة) وبين الايديولوجية الدينية المحافظة والتى قدمت نفسها فى هذه اللحظة كايديولوجية دينية متعددة الجنسيات..!

ومن ثم فالتشابك الحضارى بين الشمال والجنوب فى المؤتمر العالمى للسكان والتنمية (بشقيه الحكومى وغير الحكومى) لم يكن بالدرجة الأولى تشابكا متبادلا يعبر عن وجهتى نظر حول قضايا التنمية ، او الديون او الحروب او اتفاقية الجات أو العلاقة الأكثر إنصافا بين الشمال والجنوب لم تكن انشغالا بفكرة واليات اعادة صياغة هذه العلاقة صياغة أكثر ديمقراطية، أو اعادة تقييم شروط المعونة للعالم الثالث أو جدولة الديون، أو إلغاء ديون العالم النامى برمتها.

وقد اثارت مسودة وثيقة المؤتمر والتى القيت فوق رؤوس الثقافات الوطنية الجنوبية قبيل انعقاد المؤتمر حفيظة الأقسام المحافظة فى الجنوب ، فأثارت حالة من الارتباك عبرت عن نفسها فى صورة بالغة العصبية لاتصدر سوى عن كيان «مهدد بدا وكأنه يوشك أن يتصدع بفعل وثيقة هى فى نهاية الأمر مجرد وثيقة لمؤتمر من بين مؤتمرات شتى عقدتها الأمم المتحدة وستعقد ولاشك مئات غيرها فى العقود التالية. وهكذا اهتز الكيان الجنوبى الذى قضى عمرا يعتذر عن هويته وقرر بدافع من ذلك، أو بدافع من مجموعة اعتبارات من بينها ذلك ان يدفع الأخرين نحو مواقعه الدفاعية السابقة وان يحيل حياة الجميع إلى جحيم. ولكن الجحيم هذه المرة كان حول أمر مختلف كان حول «الفضيلة» لا حول «التراب الوطنى» كما كان الأمر فى السابق.

نعم اشتد الخلاف حول الفضيلة والأخلاق فى لحظة وفى زمن تحركه ولاتزال تحركه ومن غير المنتظر ان يحركه فيها سوى المصلحة المادية!

وهكذا انشغلت ثقافات جنوبية عديدة فى مؤتمر السكان (بشقيه الحكومى وغير الحكومى) «باخلاقيات العصر» وانفردت او كادت تنفرد ثقافات الشمال (الكبرى) «بسياسات العصر» ، والنظام الدولى الجديد وبالضوابط والتوازنات الدقيقة التى تدفع بعجلة تطوره أشواطا إلى الأمام . وبدا الشمال وكأنه يقول فى خطابه إلى الجنوب وإلى الأصولية الدينية عامة (اسلامية كانت او غير اسلامية) : «فلتنشغلوا انتم ماشئتم بالفضائل ، فهذا كفيل بان يخرجكم خارج السياق والعصر .. اما نحن فأصحاب مصلحة!» وهكذا اهدرت اقسام هامة من الجنوب طاقتها - لا مواردها هذه المرة - وقلت فرص بلورة تكتل جنوبى يمارس ضغطا على الشمال ومؤسساته النقدية وعلى نظامه العالمى الجديد!

وفى هذا الاطار يلاحظ ان اللافت للنظر فى هذا المحفل الدولى انه احتضن فى وقت واحد جملة من التناقضات الحضارية والمفارقات الثقافية ، وان ثنائياته وضعت اكثر من اى وقت مضى جنبا إلى جنب ووجها إلى وجه وربما مقعدا بجوار اخر. وهذه الثنائية تطل براسها فى كل وجوه المنتدى غير الحكومى فى علاقة الشمال بالجنوب ، الفقراء بالاغنياء ، المرأة ، بالرجل ، واخيرا فى الخيار فيما بين الخطاب السياسى أم الخطاب الدينى، لا حول مناقشة اثار سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ولا حول الاثار الاجتماعية السلبية المرتبطة بتداعيات سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة وكيفية التعامل معها على نحو يحد قدر الأمكان من الأضرار بمصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة - ولكن اغلب مساحات الاشتباك الذى علا صوته من نوافذ الصالة المغطاة وغير المغطاة من مقر الوتمرات بمدينة نصر كان اشتباكا يتعلق وبالدرجة الأولى بعملية اخضاع المرأة لنفوذ الايديولوجية الدينية والأصولية ولا يهم هنا كثيرا ما اذا كانت هذه الايديولوجية الدينية صادرة عن الفاتيكان أو عن مؤسسة اسلامية كبرى. لايهم أن تكون صادرة عن توجه دينى وافد من منطقة نائية لايهم اذا كان المبشر بالحل الدينى هم الهندوس أو غيرهم . ولعل ما يضفى مصداقية على هذا الحكم أو «التأويل» هو انه من ملامح المنتدى غير الحكومى لمؤتمر السكان انه شهد ما نكاد نصفه بأنه أعلى درجات التنسيق والتشاور والعمل المشترك بين ممثلى الأديان المختلفة . وممثلى الفكر الدينى المؤسسى وغير المؤسسى . وهو تنسيق وجد طريقه أو عرف طريقه منذ المرحلة التحضيرية للمؤتمر : وهو الأمر الذى اتخذ زمام المبادرة فيه الفاتيكان ولقى موقفه استجابة وحماسا موازيا ومماثلا من جانب المؤسسات الدينية الأخرى الكبرى والصغرى منها.

وهو تنسيق عرفته التجمعات الأقليمية الأخرى فى المنتدى غير الحكومى مثل التجمعات الأهلية الجنوبية والتجمعات الأهلية العربية ، ولكن مصدر الأختلاف ان التجمعات الأخيرة لم يتم تمثيلها فى الاعلام بنفس القدر الذى أتيح فيه للتجمعات الدينية على اختلاف مسمياتها أن تمثل ولصوتها ان يطغى على ما عداها.

إذن فالمسألة الجوهرية فى مؤتمر السكان خاصة فى المنتدى غير الحكومى لم تكن تضييق المسافة بين الشمال والجنوب بالمعنى السياسى والحضارى ، ولم تكن تضييق المسافة بينهما لصالح الأخير (أى الجنوب) أى من خلال الارتفاع بمستوى المعيشة فى الدول الجنوبية ورفع مستوى الأداء الجنوبى فى مجال التنمية الدائمة أو المتواصلة خاصة فى «جنوب السلم الاجتماعى للجنوب» - اذا جاز التعبير - أى لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة لم تكن المسافة التى انشغل مؤتمر السكان والمنتدى غير الحكومى بتضييقها بين الشمال والجنوب لتتحقق من خلال نشر التعليم ومحو الأمية ورفع كفاءة الخدمات الصحية المتكاملة (أى التى لا تقتصر على خدمات تنظيم الأسرة) والالتفات لمشكلات المرأة .. الخ وانما كانت - من حيث لا ندرى - كانت توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب .. من خلال

منظومة قيمية تصوب مدافعها في مواجهة الثقافة الشمالية (الأمريكية منها والأوروبية) التى أصبحت تتحدث عن الانسانية كلها احيانا بوجه حق ، واحيانا اخرى دون وجه حق ؛ وقد انشغل كثيرون بالفضيلة فسبح الجميع أو أغلب الجميع مع التيار (الذى تمناه الشمال) وسبح اقل القليل ضد التيار .

من « ضد التيار » ندخل إلى المنتدى غير الحكومى .. نفتش عن السياسة وسط الأخلاق .. ننقب عن من انشغلوا باعلاء مكانة المرأة الجنوبية ، وصوت الجنوب وصوت التجمعات الاهلية الجنوبية ، نعم نفتش عن المرأة . البطل الحقيقى للمؤتمر . لأنها الدين والقيم والعزة الوطنية لأنها «المقدس» فى ثقافتنا .

لنلاحظ ان المرأة بدورها كانت مسرحا للثنائية وان معنى المقدس يجر المجتمع احيانا إلى ماوراء العصر .. يحصرنا فى نطاق الجسد بينما هو وجد بالأساس لقيادة العقل الجمعى والفردى .. والعفة بمعناها الانسانى والفكرى لا البيولوجى فقط فهذه هى «العفة» كما بشر بها الأنبياء ، وهذه هى «الخصوصية» كما دعا لها الزعماء والفلاسفة وهذه هى القضية التى دفع الكثيرون من اجلها ثمنا مقدسا .

هكذا شهد المنتدى غير الحكومى شدا وجذبا .. لخيط موضوعه المرأة والأيديولوجية الأصولية والسلفية .. عرش وهمى ملىء بكل ماهو نفيس يشير إليه الشمال يقول خذوه وقد حصلنا على العرش .. الأكذوبة .. وتربعنا فوقه ووضع الشمال عليه وعلينا ونحن فوقه حزام العفة .. أردناه على أعضائنا التناسلية وارادوه هم على العقل الجنوبى .. العرش حصلنا عليه .. وردد الأصوليون على مستوى العالم اننا جميعا جميع الجنوب فوقه نحمل عليه لواء خصوصيتنا .. لم نحمل لواء .. ولم نجلس على عرش ، كل ماحصلنا عليه كان «عفة» القرون الوسطى وحزامها التى تجاوزته الحضارة الغربية ، فدخلت عصر النهضة والتنوير فسقط هذا الحزام الاقطاعى من على جسد وعقل الثقافة الغربية ، فى وقت واحد ، نحن الجنوب نحمل شرفا وهميا أهدرنا أو كدنا نهدر من خلاله خصوصيتنا الحقة ..

وعفتنا الوطنية الحقة .. وحافظنا فيه على أجساد جميع نسائنا .. نساء الجنوب وسط وفيات أطفال الجنوب الجوعى .. الذين تيتموا يتما سياسيا فى البوسنة والهرسك .. يتما بربريا فى العراق .. يتما خليجيا فى الكويت .. وجلسنا ، وليتنا لم نجلس على العرش . فالعرش كان الثقافة الذكرية لا الثقافة الانسانية ، العرش كان محاربة ممارسات لا تمثل ظواهر فى مجتمعاتنا مثل الشذوذ الجنسى لا المصالح بمعناها السياسى والاقتصادى ، ولا بمعناها التنموى والسكانى ، كان عرشا يضعنا خارج النظام الدولى وخارج العصر وأبجدية التكتلات الجنوبية .. فى مواجهة التكتلات الأوروبية .. العرش كان سلفيا دينيا ، والعصر كان استنارة دينية وابداعا وحلا جنوبيا لصالح الجنوب بفقرائه وثرواته المهدرة مرتين من الشمال ومن الجنوب على السواء ..!

نعم لقد فزنا بالعرش فى المؤتمر ، ولكننا أهدرنا المصلحة ، خفنا الشذوذ الجنسى ، فأغمضنا أعيننا عن كافة مظاهر الشذوذ فى حياتنا السياسية والانسانية وانشغلنا بالفراش وما يدور فيه فابتعدنا عن الوطن وعن الشروط الانسانية التى لابد من توافرها فى الجنوب لصالح نسائه ورجاله وأطفاله معا واحيائه وموتاه . الفراش «الانجاب أم مائدة طعام (التنمية) العورات تفريط فى الوطن . أم صوت المرأة . الفراش ومائدة الجوعى كانت ثنائية أخرى من ثنائيات مؤتمر السكان الذى عرف فى طياته اصواتا اخرى .. جنوبية حقا .. اصواتا خرجت من المؤتمر الحكومى . وخرجت من المنتدى غير الحكومى على السواء . لا فرق ، رغم الفروق .. فكلنا فى الهم جنوب »

المنتدى غير الحكومى حول التنمية والسكان «القاهرة» : على أى نحو يختلف عن المؤتمر العالمى لحقوق الانسان فى (فيينا)؟

جدد المؤتمر الدولى للتنمية والسكان مرة أخرى قضية تعددية القيم وصراع الخصوصية والعالمية . ونزاع الثقافات وهو أمر مشترك مع المؤتمر العالمى لحقوق الانسان فى فيينا . الا انه جدد هذا النزاع ولكن على نحو يميزه عن غيره من المؤتمرات العالمية خاصة فى فيينا .

فرغم اهمية ماتكرست بإيضاحه اقلام عديدة حول الفروق بين مؤتمر السكان فى القاهرة من ناحية ، وبين المؤتمرات السكانية العالمية السابقة فى بوخارست وغيرها من العواصم من ناحية أخرى الا أن هناك فروقا لافتة للنظر بين مؤتمر السكان الأخير ، ومؤتمر حقوق الانسان فى فيينا . رغم أن المدى الزمنى بين المؤتمرين ، وفى حياة المتغيرات الدولية ليس طويلا ولكن اللافت للنظر فى هذا الخلاف بين معطيات المؤتمرين أنه بخلاف أن القضية والموضوع فى الأول ـ أى فى فيينا ـ كانت هى قضية حقوق الانسان ، وفى الثانى ـ أى فى القاهرة ـ كان الموضوع هو قضية السكان والتنمية . قد اتى هذا الاختلاف بتداعيات على جميع الأطراف: ١ ـ الفرد وعلاقته بالسلطة . ٢ ـ الشمال او المرجعية الثقافية الشمالية فى علاقته بالجنوب ٣ ـ المؤسسات الدولية للتمويل .

١ ـ الفرد فى علاقته بالسلطة : كانت العلاقة بين الفرد والسلطة تتسم فى مؤتمر فيينا بالتوتر وبالنزاع ـ القانونى منه وغير القانونى ـ وبالمطاردة الأمنية أحيانا فى قضايا الرأى من جانب الدولة والتحايل السياسى والأهلى أحيانا من جانب الفرد (أى تلك الى وقفت او تحركت من موقع المعارضة) نقول أنه فيما كان ذلك هو الأمر فى فيينا ـ اختلف الأمر بالنسبة لعلاقة الفرد بالدولة فى مؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة .. ففى الحالة الأخيرة كانت هناك مايشبه المصلحة المتبادلة بين الفرد والسلطة .. الفرد بقدرته الانجابية والسلطة بندرة مواردها .. أو بسوء توزيعها للثروة الوطنية والدخل .. ومن ثم كان لذلك تداعيات على طبيعة العلاقة التى صارت شبه «ودية» تناشد فيها الحكومات (أو تكاد) مواطنيها للحد من القدرة الانجابية .. وهو امر وداترة خارج نطاق رقابة اى سلطة مهما بلغت من قوة أو طورت من اداتها الأمنى .. لأنها تدور فى نطاق الحياة الخاصة .. ففى الحالة الأولى «السجن» هو الحل .. و« المنشور السياسى » هو اداة المعارضة اما فى الحالة الثانية ، فمساحة الصراع هى العلاقة الزوجية أو الفراشية وادواتها وغاياتها هى الانجاب

بل والانجاب الوفير فى حالات جنوبية عديدة .

اما البعد الاضافى فى المؤتمر العالمى بالقاهرة . فهى التنمية او المائدة مائدة الطعام .

فالسجن .. والفراش . ومائدة الطعام . هى ثالوث المؤتمرين الدوليين .. بغض النظر عن كونه ثالوث مقدس أو غير مقدس أو شبه مقدس .

٢ - ان صورة الشمال فى مؤتمر فيينا غيرها فى مؤتمر القاهرة : ففى الاول أى فى المؤتمر العالمى لحقوق الانسان فى فيينا كان الشمال له بريق مرجعية حقوق الانسان ، مرجعية المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، بريق الحق فى محاكمة منصفه - والحق فى حرية التعبير والاعتقاد - والحق فى التنظيم - والحق فى الاعلام - وفى تقرير المصير - وفى التعليم - وفى الصحة - وفى المواطنة - وفى حرية التنقل والحركة . وفى الجنسية - وفى الأحوال الشخصية - وفى الأمان وفى الابداع - وفى عدم إهدار حق ا لحياة . أما فى مؤتمر القاهرة فالشمال فيه فقد كثيرا من بريقه .. لأن مرجعيته فى قضايا التنمية غير مقبولة تماما أو مقبولة جزئيا .. أو غير مستحبة رغم انه يبشر بأنها مستديمة . الشمال فى مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية له تداعيات أخرى ، تداعيات البنك الدولى والمعونة والخصخصة ، وبيع القطاع العام .. الخ . الشمال فى مؤتمر السكان هو الآثار الاجتماعية السلبية لاعادة الهيكلة هو المتسبب أو احد المتسببين الرئيسيين فى تحويل أو تعميق تحويل المهمشين إلى فئات أكثر تهميشا وفى تحويل الفجوة بين الشمال والجنوب إلى فجوة مستديمة لا إلى تنمية مستديمة .

٣ - الخصوصية والمعيار الدولى فى مؤتمر فيينا كانا مكملين لبعضهما البعض .. يمكن الجمع بينهما لصالح الانسانية .. دون إهدار لخصوصية الثقافات الوطنية او الأديان او التقاليد مادام مبدأ الانتقاء العقلانى المستنير مطروحا فى التعامل مع المورث . فى مؤتمر القاهرة الخصوصية عولجت على نحو إهدارها .. فالأداء الجنوبى او اغلبه حصر الخصوصية فى معناها الدينى السلفى المغلق بالرغم من انها مفهوم أكثر رحابة وثراء يشمل الدينى المستنير المتطور ويشمل الحاجات المتطورة فى المجتمع العصرى ، ليوائم بين الاثنين ليخلق انساناً وثقافة اكثر سواء وتوازنا .

٤ - مؤسسات التمويل تلهث وراء تنظيم الأسرة فى مؤتمر السكان وتلهث وراء استخدام المبررات السياسية التى لا تروق لها فى سياسات الدول كشرط لمنح التمويل أو لحجب التمويل.

- الفروق بين التجمعات الأهلية الجنوبية والتجمعات الأهلية العربية فى المنتدى غير الحكومى لمؤتمر السكان :

ليس صحيحا أن الجنوب كيان واحد او متطابق - انه شبه واحد أو شبه متطابق . وليس صحيحا أن الشمال كيان واحد بدوره ، أو متجانس بالضرورة . مؤتمر القاهرة اثبت مجددا ذلك . فبالرغم من توافر المساحات المشتركة بين الجنوب وبعضه البعض ، فهناك فروق احيانا فى الأولويات وفى طبيعة الخطاب ، وفى الطرف الذى تختاره هذه الدولة الجنوبية أو تلك لتوجه من خلاله وإليه بالدرجة الأولى توصياتها . هناك فروق فى درجات التطور ، فى وجود حركة سلفية فى البلد المعنى او عدم وجودها . كل ذلك يمكن الإحساس به واستنتاجه من التوصيات الصادرة عن التجمعين الأهليين : التجمع الأهلى الجنوبى والتجمع العربى الجنوبى .

١ - المساحات المشتركة :

تتفق مواقف الطرفين الجنوبيين والأهليين فى أن المشكلة السكانية والتنموية يجب الا ينظر إليها على أعتبار أنها مشكلة تتعلق بالإنفجار السكانى وعدم التكافؤ بين حجم او كثرة السكان من ناحية وبين حجم او ندرة الموارد من ناحية ثانية وإنما لابد من ان ينظر إليها فى سياق الواقع الاجتماعى الاقتصادى . وأنها تراكم نجم عن انتهاج سياسات تنموية بعينها أرتبطت بعجلة الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، أى ارتبطت بالتبعية وباعدت بينها وبين التنمية المستقلة . ويتفق التجمعان الأهليان الجنوبى والعربى ، على ان الأمر يتعلق ايضا بالصيغة غير العادلة بين الشمال والجنوب .. فالشمال الذى يحصل على أطراف أصابعه ٢٠٪ من سكان العالم يستخدم ما يصل إلى ٨٠٪ من الموارد العالمية ، كما أنه مسئول عن ٨٠٪ من مشكلات التلوث فى البيئة . ومن ثم يرفض التجمعان الأهليان أن ينظرا إلى مشكلة السكان والتنمية فى اطار كمى أو عددى ، ويؤكدان معا السياق السياسى والاقتصادى المحلى ، والسياسى ، والاقتصادى الدولى .

- يتفق الطرفان فى المطالبة بـ : خفض ميزانيات التسليح وتوجيه هذه الأموال لأغراض التنمية خاصة فى الجنوب ، انتهاج الأساليب السلمية فى حل النزاعات التى قد تنشب بين الدول بحيث تصبح التسويات السلمية بديلا عن الحروب ، وذلك على غرار ما شهدته أزمة الشرق الأوسط من خلال اتفاقيات السلام التى ابرمتها مصر مع إسرائيل ، ومن خلال وعلى غرار اتفاقية غزة / اريحا . لتسود لغة الحوار والمفاوضة محل لغة المدافع والموت . اتفق الطرفان بشأن إيلاء اهتمام لقضية الديون . ففيما طالبت التجمعات الأهلية الجنوبية بإلغاء ديون العالم الثالث . ناشدت التجمعات الأهلية العربية المجتمع الدولى بإعادة النظر فى مشكلة الديون على نحو يتيح تحقيق أغراض التنمية فى العالم الثالث . ويلاحظ فى هذا الصدد أن التجمعات الأهلية العربية كانت اكثر تواضعاً من طموح الجنوب الأهلى بمعناه الواسع الذى طالب بإلغاء الديون من اساسها .

- اتفق الطرفان فى المطالبة بإعادة النظر فى اقامة علاقة اكثر إنصافا بين الشمال والجنوب (لصالح الجنوب) وبين الرجل والمرأة (لصالح المرأة) وبين الغنى والفقير (لصالح الفقير) وبين الحضر والريف (لصالح الاخير) . وبين الأغلبيات والأقليات (لصالح الأقليات).

واختلف الطرفان الجنوبيان والأهليان فى القضايا والاولويات التالية

١ - فيما اولت التجمعات الأهلية العربية اهتمامها بقضية الاصلاح التشريعى فى الوطن العربى بدا الجنوب بمعناه الواسع مشغول بأمور هامة أيضا ولكن ليس من بينها القانون بدا مشغولا بالتبادل التجارى . بعدم التوازن او بإنعدام التوازن بين الشمال والجنوب مشغولا بتدفقية الجات وبضعفاء

يقوم وديموقراطى على كافة مستويات العلاقة دوليا ووطنيا وإقليميا . الوطن العربى فى أعين التجمعات الأهلية العربية والنسائية منها تحديدا وطن لم يستكمل بعد تطوير وتحديث منظومته القانونية خاصة فى مجال الموقف من العمل الأهلى» (وجود قوانين تعوق العمل الأهلى العربى بدرجات متفاوتة بعضها يحظر وجوده وبعضها الآخر يستخدمه ويحتويه احتواء سلطويا ، وبعضها الثالث يسمح بوجوده ولكن يغرقه فى مشكلات ادارية ومالية وسياسية) قانون ٣٢ لسنة ٦٤ فى مصر(*)

وكذلك تحديث المنظومة القانونية تجاه وضعية المراة من خلال اعادة قراءة القوانين التى تؤثر على المراة قراءة نقدية وعصرية خاصة فى مجال قوانين الأحوال الشخصية ، وقانون الجنسية ، وقانون العقوبات وإفساح المجال لها فى مجالات استبعدت منها مثل مجال القضاء .

وبالرغم من أن الطرفين الجنوبى الاهلى من ناحية ، والجنوبى العربى الأهلى من ناحية أخرى طالبا بأن تشارك المراة فى صنع القرار وأن يتاح لها مواقع قيادية فى ميادين الحياة المختلفة ، فإن التجمع الأهلى العربى قد أولى اهتماما اشد بقضية المراة ، فشملت توصياته مجالات المراة المهاجرة والمراة العاملة فى القطاع غير الرسمى والمراة فى الريف والمراة والأسرة الفلسطينية فى الأرض المحتلة وحماية المراة من العنف ومن الاجهاض غير الأمن إذا استدعى اجراؤه اعتبارات صحية أو ضرورات صحية وحمايتها من التجارب التى يجريها الغرب أو الشمال عليها فى مجال وسائل تنظيم الأسرة (علماً بأن الجنوب لم يتطرق لقضية الاجهاض من قريب أو بعيد أو لقضية التربية الجنسية . وكانت بعض الجمعيات الأهلية النسائية فى مصر قد طالبت بإباحة الاجهاض فى حالة الاغتصاب) .

٢ ـ وقد انفردت التجمعات الأهلية العربية بالحديث عن المواءمة بين التشريعات الوطنية والتشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالقوانين المؤثرة على المراة . وطالبت الدول العربية برفع تحفظاتها على بنود الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة التمييز ضد المراة ، وذلك بالنسبة للدول التى صدقت عليها (مثل مصر) والتوقيع والانضمام إليها بالنسبة للدول التى لم تنضم بعد (مثل الخليج.. الخ) ومن المعروف أن هناك دولة عربية واحدة قد رفعت تحفظاتها على البنود الخلافية فى الاتفاقية الدولية المناهضة التمييز ضد المراة ـ وهى تونس .

٣ ـ انفردت التجمعات الأهلية العربية بالمطالبة بإطلاق سراح سجناء الرأى فى الوطن العربى وكفالة حرية التعبير للجميع والتقيد بالحد الأدنى فى معاملة السجناء وفى توفير الرعاية الصحية لهم وحمايتهم من التعرض لأى انتهاك لحقوقهم .

٤ ـ برز الربط بين قضية التنمية من ناحية وقضية حقوق الإنسان من ناحية ثانية على نحو صريح فى التجمعات الأهلية العربية والنسائية فى حين أن الاشارات الواردة بشأنها فى التجمعات الأهلية الجنوبية كانت مدغمة وأقل بروزا بما لا يقاس فالتجمعات الأهلية العربية نصت صراحة على الاتصال الوثيق بين القضيتين معا أى التنمية وحقوق الانسان .

٥ ـ فيما كان البعد الدولى طاغيا على خطاب التجمعات الأهلية الجنوبية كان البعد الوطنى أو المحلى طاغيا على خطاب التجمعات الأهلية العربية .. ففيما يستشعر المرء إزاء الجنوب أنه يكاد يكون قد تجاوز حكوماته وحاول اخراج صوته خارج أسوار الوطن والجوار والأقاليم كانت التجمعات الأهلية تحصر صوتها فى وثائقها فى «أذن» الحكومات العربية التى تسمع أو لا تسمع وفق حسبتها السياسية من لحظة إلى أخرى . والتى تقف الحكومات حائلا بينها وبين العالم الخارجى .

٦ ـ لمن كان كل منهما يوجه خطابه ..؟ الجنوب الأهلى كان يخاطب الشمال غير الأهلى .. غير الحكومى ، والجنوب العربى الأهلى كان يخاطب الجنوب الحكومى .. الرسمى .

٧ ـ اختلفت التجمعات الأهلية الجنوبية عن التجمعات الأهلية العربية فيما يتعلق بالموقف من قضية التمويل . ففيها طالبت الأخيرة المؤسسات النقدية الدولية المعنية بإتاحة مصادر التمويل أن تخصص ٢٠٪ من ميزانيتها التمويلية لكل دولة على حدة لأغراض الارتفاع بمستوى المراة والخدمات الصحية المتكاملة ولأغراض محو الأمية فى أوساط النساء خاصة لم تتطرق التجمعات الأهلية الجنوبية لقضية التمويل من جانب تلك المؤسسات . وجدير بالذكر أن التجمعات العربية الأهلية طالبت بالتوازى مع طلبها المذكور اعلاه بأن تلتزم الحكومات العربية بتخصيص ٢٠٪ من ميزانيتها وإتفاقها لصالح الخدمات الاجتماعية المشار إليها .

٨ ـ انفردت التجمعات الأهلية العربية بالحديث عن رفع الحصار عن كل من الشعب العراقى والشعب الليبى ومواصلة جهود التسوية السلمية فى الشرق الأوسط .

وأخيرا .. ماذا بعد مؤتمر السكان .. هل من المنتظر أن تنطلق الجمعيات الأهلية العربية .. داخل أوطانها وفى المؤتمرات الدولية وساحات العمل الجنوبى .. لماذا لم يتحدث الجنوب عن علاقة الجنوب / الجنوب هل سينشط العمل الأهلى كلما شهد العالم حدثا عالميا نقاشيا مثل مؤتمر السكان والتنمية ومن قبله مؤتمر حقوق الإنسان فى فيينا ؟ ثم يخفت .. ينزوى .. يغرق فى بيروقراطية لوائح صدرت فى سياق سياسى آخر .. أملته اعتبارات تجاوزها التاريخ وتجاوزتها التجربة ، وتجاوزها الجنوب وتجاوزتها المراة ؟؟

(*) قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والخاص بالجمعيات الأهلية فى مصر والتى تطالب أصوات عديدة بتعديله بما فى ذلك مؤتمر تحديات المراة والقرن الواحد والعشرين الذى عقد تحت قيادة السيدة سوزان مبارك طالب بضرورة إعادة النظر فى القانون وتنقيته من القيود الواردة فيه على العمل الأهلى بشكل يسمح بإنطلاق العمل الأهلى فى مصر .

اقتصاد جنوب افريقيا في مرحلة انهيار العنصرية

د .عراقى عبدالعزيز الشربينى (*)

مقدمة :

وهكذا دخل اقتصاد جنوب افريقيا منعطفا جديدا وخطيرا منذ منتصف السبعينات تقريبا. حيث اخذ يتخلى بسرعة عن ذلك الأداء القوى الذى ظل يتمتع به منذ أوائل هذا القرن، والذى وضعه بين دول الصدارة فى العالم من حيث ارتفاع معدلات النمو الإقتصادى ومعدلات التصنيع والتقدم التكنولوجى. فقد أخذ النمو الإقتصادى فى التباطؤ منذ منتصف السبعينات، حتى افضى الى مرحلة من الكساد المقيم، مازال الإقتصاد يرزح تحت وطأتها حتى اليوم.

ومن بين العوامل الرئيسية المسببة لهذا التدهور فى الأداء الإقتصادى، يبرز نظام الفصل العنصرى (الأبارتيد) البغيض بإعتباره أهمها جميعا.. ففى حين استخدم هذا النظام «كمحرك» للنمو السريع فى إقتصاد جنوب أفريقيا لعشرات السنين، فإن هذا «المحرك»، مالبث ان أصابه العطب خلال العقدين الأخيرين، وبات يشكل قيداً خطيرا على النمو الإقتصادى فى البلاد.

ومن ناحية أخرى، فإن تدهور الأداء الإقتصادى نفسه، أصبح من أهم العوامل التى تعمل على تقويض النظام العنصرى، والتعجيل بإلغائه والتحول نحو نظام ديمقراطى عادل.. الا أن مستقبل النظام الجديد، الذى بدأ مع انتخابات ابريل ١٩٩٤، سوف يظل مرهونا بمدى النجاح فى القضاء على الآثار الإقتصادية السيئة التى خلفتها هذه المرحلة الأخيرة من مراحل النظام العنصرى البائد.

وسندرس فيما يلى، تطور الأداء الإقتصادى الكلى فى جنوب أفريقيا، خلال العقدين الأخيرين، والمشكلات التى واجهته، وهو مايتطلب ان نبدأ بعرض موجز لأبرز الخصائص الهيكلية لإقتصاد جنوب أفريقيا.

أولا: المعالم الرئيسية لإقتصاد جنوب أفريقيا :

قدر عدد سكان جنوب أفريقيا بحوالى ٣٩ مليون نسمة عام ١٩٩١، يعيشون على مساحة مقدارها ١.٢٢ مليون كيلو متر مربع، بكثافة سكانية إجمالية تناهز ٣٢ نسمة/كم٢ تقريبا.

وينقسم السكان الى مجموعات عرقية (رسمية) اربع، هى السود (٧٥٪)، والبيض (١٤٪)، والملونون (٨٪) والآسيويون (٣٪). وهناك اختلالات واضحة داخل التركيبة السكانية، ففى حين يمثل الأطفال (حتى ١٤ سنة) قرابة ٣٨.٤٪ من السود وحوالى ٣٦٪ للملونين، فإن هذه النسبة تنخفض الى حوالى ٢٢.٥٪ فقط بالنسبة للبيض. (١) كما أن معدل النمو السكانى بالنسبة للسود يفوق نظيره لباقى الفئات وخصوصا البيض، مما يجعل نسبة السود الى مجموع السكان تزداد بشكل مطرد.

وفى ظل نظام الابارتيد، ترسخت اختلالات خطيرة بين فئات السكان حيث تركز السود فى المناطق الريفية (وخصوصا فى الأوطان المحلية أو «البانتوستانات»)، وفى المناطق الهامشية فى المدن. وتدنى نصيبهم من الخدمات العامة ومن التعليم والتدريب والرعاية الصحية، بينما ازداد نصيبهم بشكل مفرط من البطالة والفقر.

ومن حيث الموارد، فإن جنوب افريقيا تتمتع بثروة طبيعية ضخمة تتمثل بصفة أساسية فى الرواسب المعدنية الثمينة، التى تسهم بنصيب وافر فى الإنتاج العالمى من بعض المعادن الرئيسية، وعلى رأسها الذهب، الذى كان اكتشافه - هو والماس - فى أواخر القرن الماضى، الأساس الذى قامت عليه التنمية الإقتصادية السريعة التى شهدتها البلاد منذ ذلك الحين، وخصوصا فى مجال التصنيع الذى توسع توسعا هائلا بعد الحرب العالمية الأولى ليجعل من جنوب أفريقيا دولة صناعية بالدرجة الأولى.

وقد اقامت بنية أساسية متطورة، وقاعدة تكنولوجية راسخة ومؤسسات وأسواق مالية متقدمة، كما حقق مستويات عالية من الدخل الفردى (حوالى ٢٥٠٠ دولارا للفرد فى المتوسط عام ١٩٩١) مما جعلها - وفى حدود هذه المعايير - تندرج فى عداد الدول المتقدمة (أو «شبه المتقدمة»).

وسنعرض فيما يلى، السمات الأساسية للقطاعات الإقتصادية الرئيسية.

(*) معهد البحوث والدراسات الافريقية

١- التعدين :

بالرغم من تخلى قطاع التعدين عن مكانته كقطاع قائد فى إقتصاد جنوب افريقيا لكى يحتلها قطاع الصناعة التحويلية، فإنه مازال يستأثر بأهمية كبرى فى النشاط الإقتصادى، حيث يسهم بنصيب يعتد به فى الناتج المحلى والعمالة والصادرات

ويسهم السكان الإفريقيون بالنصيب الاكبر من العمالة فى هذا القطاع الحيوى فى ظل ظروف عمل قاسية، من حيث انخفاض مستويات الأجور وسوء ظروف التشغيل. والى جانبهم يوجد عدد كبير من العمال الوافدين من الدول المجاورة، التى تتأثر إقتصاداتها بحركة هؤلاء العمال وبتحويلاتهم الداخلية.(٢)

ومن ناحية اخرى فإن صادرات القطاع تؤثر تأثيرا واسعا على النشاط الداخلى، حيث يرتبط الاداء الإقتصادى الداخلى بتطور اسعار هذه الصادرات فى الأسواق العالمية وبالتغيير فى حصليتها. كما يمتد تأثيرها الى حركة النقل والمواصلات فى اقليم افريقيا الجنوبية ككل.

ومازال الذهب يحتل المكانة الرئيسية فى الثروة المعدنية لجنوب افريقيا، التى تعتبر اكبر منتج فى العالم لهذا المعدن، بالرغم من أن إنتاجه اتجه الى الإنخفاض فى السنوات الأخيرة (من ١٠٠٠ طن عام ١٩٧٠ الى ٦٣٨ طن عام ١٩٨٦، ثم ٦٠٠ طن تقريبا عام ١٩٩١). (٣) كما زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت ربحية الشركات المنتجة (٤). وقد تأثر الأداء الإقتصادى فى البلاد تأثرا ملموسا بهذه الإتجاهات، فضلا عن تقلب اسعار الذهب فى الأسواق العالمية.

كما تحتل جنوب افريقيا أهمية عالمية فى إنتاج وتصدير الماس، فبالرغم من تراجع إنتاجه فى السنوات الأخيرة، فإن احدى شركات جنوب افريقيا العملاقة (De Beers) مازالت تسيطر على مايناهز ٨٠٪ من مبيعات الماس الخام العالمية. (٥)

وهناك ايضا المنجنيز، الذى تملك جنوب افريقيا قرابة ٨٠٪ من الاحتياطيات العالمية المعروفة منه. والبلاتين «ومجموعته» (التى تشمل البالديوم، والروديوم والروثينيوم والايريديوم والأوسميوم) وهى معادن ذات استعمالات صناعية هامة، حيث تقع قرابة ثلاثة ارباع احتياطياته العالمية تحت أراضى جنوب افريقيا. كما تحتل الدولة مكانة هامة فى إنتاج وتصدير الحديد الخام ومعادن أخرى منها الكروم والفانيديوم، واليورانيوم والاسبستوس والتيتانيوم (وغيرها). (٦)

وبالرغم من افتقار جنوب افريقيا الى البترول، الأمر الذى عرضها لضغوط اقتصادية، نتيجة ارتفاع أسعاره من ناحية واجراءات المقاطعة الدولية من ناحية اخرى، فإن انتاج الفحم فيها قد نما نموا ضخما خلال العقد الأخير، لكى يسد جانبا كبيرا من الإستهلاك المحلى للطاقة، ويسهم فى الصادرات بنصيب متزايد. الا ان اخطر استعمالاته، هو استخدامه فى إنتاج «النفط الصناعى»، حيث تملك جنوب أفريقيا اكبر مصنع من هذا النوع فى العالم. وقد توسعت البلاد فى انتاج هذا الوقود المصنع خلال العقد الأخير توسعا كبيرا، حتى أصبح يسهم بقرابة ٤٠٪ من احتياجاتها من الوقود ومن ثم اضعف من مفعول العقوبات الدولية. كما أدى من ناحية أخرى الى قيام صناعة ضخمة للبتروكيماويات، تنتج اكثر من مائة منتج. (٧)

ومن المهم الاشارة فى هذا الخصوص، الى أن الحكومة فى جنوب افريقيا، أسهمت اسهاما فعالا فى تنمية وتطوير قطاع التعدين فى البلاد، منذ أوائل هذا القرن. وذلك بسياستها التشريعية ومؤسساتها الإدارية ونظمها الضريبية، والتى قدمت حوافز قوية للقطاع الخاص لكى يقوم بعمليات الاستكشاف والاستغلال المعدنى. وتم ذلك من خلال سيطرة عدد قليل من الإحتكارات الكبيرة التى تربطها علاقات تكاملية قوية، على قطاع التعدين بأكمله، مدعمة بمساندة السياسات العامة من ناحية، وبنظام التفرقة العنصرية الذى وفر لها العمالة الرخيصة، من ناحية أخرى. (٨)

ومن اهم هذه الاحتكارات، «شركة انجلو اميريكان لجنوب افريقيا»، التى استحوذت (فى منتصف الثمانينيات) على قرابة ٣٦٪ من إنتاج الذهب و٢٧٪ من إنتاج اليورانيوم، و٢١٪ من إنتاج الفحم فى جنوب افريقيا. وهى جزء من امبراطورية ضخمة تسيطر شركاتها التابعة على شطر كبير من صناعة التعدين فى العالم، وفى افريقيا الجنوبية خصوصا. ومن أعضاء هذه الإمبراطورية - رغم قوتها واستقلالها النسبى، « شركة De Beersâ التى تسيطر على اكثر من ثلاثة ارباع مبيعات الماس الخام العالمية، كما أشرنا.

وهناك ايضا «شركة الإتحاد العام للتعدين(Gencor)، والتى تسيطر على نسب كبيرة من انتاج عدد من المعادن الهامة فى جنوب أفريقيا - وفى مقدمتها: الذهب وأكسيد اليورانيوم، وخام الكروم، والبلاتين والمنجنيز والاسبستوس والفحم، ويصل نصيبها من صادرات هذه المعادن الى حوالى ٩٠٪.

والى جانب ذلك، هناك أربع شركات ضخمة، تدين لها مع الشركات الثلاث المذكورة السيطرة على النشاط التعدينى والصناعى فى البلاد. وهى «شركة «جوهانسبرج الإستثمارية المتحدة (JCI)، وشركة بارلولاند»، «وشركة انجلوفال»، ومؤسسة جنوب افريقيا للحديد والصلب (ISCOR)». (٩)

٢ - الصناعة التحويلية:

يعتبر قطاع الصناعة التحويلية اكبر قطاع الإقتصاد القومى واكثرها ديناميكية، حيث يسهم بحوالى ربع الناتج المحلى، ويشغل قرابة مليون ونصف عامل (عام ١٩٩٠)، ثلاثة أرباعهم من غير البيض، وقد بدأ التطور الحديث لهذا القطاع منذ أواخر العشرينيات من هذا القرن، عندما نشأت مجموعة من الصناعات الإستهلاكية والثقيلة تحت إشراف الدولة وحمايتها، ومنذ ذلك الحين شهد هذا القطاع نموا سريعا، حتى نهاية الستينيات ثم بدأ هذا النمو يتباطأ فى السبعينات حتى انتهى الى ركود فى الثمانينيات.

ويتسم القطاع الصناعى بتركز شديد من الناحية الجغرافية، حيث تستأثر أربع مناطق صناعية فى البلاد (جنوب الترانسفال، وغرب الكيب، ومنطقة ديربان/ باينتاون، ومنطقة بورت اليزابيث/ ايتنهيج)، بأكبر من ثلاثة ارباع الإنتاج والعمالة الصناعية. بل يتركز فى منطقة «جنوب الترانسفال» وحدها اكثر من نصف الصناعات القائمة إلا ان السياسات الحكومية

إتجهت في العقود الثلاثة الأخيرة نحو تقليل هذا التركز وتشجيع الصناعات على الإنتشار في مناطق جديدة تقع - بصفة أساسية - على حدود الأوطان المحلية، التى تتركز فيها العمالة السوداء، مستهدفة بذلك تقليل تكاليف العمالة من ناحية، وإحداث قدر من التطوير في هذه المناطق من ناحية أخرى، والحد من انتقال المواطنين السود الى المناطق الحضرية من ناحية ثالثة. (١٠)

ويضم القطاع الصناعي عددا من الصناعات القوية، على راسها الصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الكيماوية والصناعية العسكرية. وبالنسبة للصناعات المعدنية والهندسية فيأتى على راسها صناعة الحديد والصلب، التى نشأت في ظل حماية الدولة وعن طريق «مؤسسة جنوب افريقيا للحديد والصلب - ISCOR»، المملوكة للدولة ويتبع المؤسسة عشرة مناجم للحديد الخام وأربعة مصانع كبيرة للصلب (عام ١٩٩١)، وهناك ايضا ستة مصانع للصلب مملوكة للقطاع الخاص. وقد بدأت الحكومة مؤخرا في بيع المؤسسة للقطاع الخاص في إطار برنامج واسع «للخصخصة» اخذت به البلاد في السنوات الأخيرة (١١) وتتمتع جنوب افريقيا بميزة نسبية في انتاج الصلب، تجعل سعره من ارخص الأسعار على المستوى العالمي، واكسبته سوقاً عالمية جيدة.

كما تمتلك جنوب أفريقيا صناعة متطورة للسيارات، توسعت بسرعة منذ أواخر العشرينات ايضا. وهى تقوم بتجميع عدد من أنواع السيارات والمركبات التى اصبح المكون المحلى فيها يزيد عن النصف، وتشغل مايقرب من ٨٠ الف عامل. ومع ذلك فقد عانت هذه الصناعة من إرتفاع التكاليف النسبية، بالنظر الى ضيق أسواقها وعدم تمتعها بوفورات الإنتاج الكبيرة.

وبالنسبة للصناعات الكيماوية التى استأثرت بحوالى ٢٧٪ من الإنتاج الصناعى عام ١٩٩٠، فمن اهم عناصرها سلسلة مصانع (SASOL) المملوكة للدولة التى تعتبر اضخم مصانع من نوعها في العالم لإستخراج البترول من الفحم. وقد تمت «خصخصة» هذه المصانع عام ١٩٩١. (١٢) وهناك ايضا صناعة ضخمة للمتفجرات، وصناعات متطورة للأسمدة والأدوية والبلاستيك. (١٣)

وبالاضافة الى ذلك هناك عدد من الصناعات الإستهلاكية، تعمل اساساً لخدمة السوق المحلية، فى مقدمتها صناعة المنسوجات (التى تشبع قرابة ٦٠٪ من الطلب المحلى) والملابس الجاهزة (٩٠٪ من الطلب المحلى)، وكذلك بعض الصناعات الغذائية (والدخان) تشكل قرابة ١٥٪ من اجمالى انتاج قطاع الصناعة التحويلية.٠(١٤)

٣ - الزراعة :

لايتمتع القطاع الزراعي بمكانة رئيسية في الإقتصاد القومى لجنوب أفريقيا. حيث يسهم بحوالى ٥٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى، ويأقل قليلا من ١٥٪ من العمالة (عام ١٩٩٠). وقد كانت اهميته النسبية في تناقص عبر العقود الثلاثة الأخيرة. ويعكس هذا القطاع بجلاء تلك الفجوة العميقة بين البيض والسود فى مجتمع جنوب افريقيا. (١٥) حيث نجد قطاع الزراعة التجارية الحديثة، يسيطر عليها البيض بالكامل، بينما يعيش الافريقيون على القطاع المعيشى المتخلف الذى تسوده نظم الملكية المشاعية التقليدية والزراعة العائلية. ويستأثر القطاع الأول بمساحات تبلغ ٦ امثال مساحة القطاع الثانى، وتقع كلها تقريبا فى الأوطان المحلية. ورغم تقارب أعداد العاملين فى كلا القطاعين، فإن انتاجية العامل فى القطاع الحديث تبلغ قرابة ٢٠ مرة قدر نظيرتها فى القطاع المتخلف. حيث يستأثر الأول بالاراضى الأكثر خصوبة والتى تتمتع بموارد معقولة من المياه، على عكس الأخير، الذى يفتقر الى مقومات النمو، مما يجعله طاردا للسكان الذين يتجهون الى البحث عن عمل فى المناطق البيضاء كعمالة مهاجرة.

على ان القطاع الزراعى فى جنوب أفريقيا، يتسم بصفة عامة بإنخفاض الإنتاجية، حتى فى القطاع الحديث وتشير بعض التقديرات الى أن انتاجية الهكتار من الذرة فى المزارع الكبيرة، لاتتجاوز ربع نظيرتها فى المزارع الأمريكية .(١٦)

وقد عانى القطاع كثيرا من موجات القحط والجفاف المتكررة، وكذلك من الظروف المناخية المتقلبة، فضلا عن تقلب اسعار منتجاته التصديرية فى الأسواق العالمية. ومع ذلك كله، فإن القطاع الزراعى فى جنوب افريقيا ينتج عددا كبيرا ومتنوعا من المنتجات، التى توفر جانبا كبيرا من الإحتياجات الغذائية للسكان، وتسهم فى التصدير بنصيب لاباس به، حيث تعتبر جنوب أفريقيا مصدرا صافيا للمواد الغذائية.(١٧)

٤ - التجارة الخارجية :

تلعب التجارة الخارجية دورا ارتكازيا فى إقتصاد جنوب أفريقيا. ويبدو ذلك للوهلة الزولى من ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الإجمالى (حوالى ٢٠٪ للواردات و٢٥٪ للصادرات - عام ١٩٩١) (١٨) مما يجعل الإقتصاد الداخلى حساسا للتغيرات الخارجية. الا أن تأثير التجارة الخارجية على دوران دولاب النشاط الداخلى يتجلى فى اعتماد القطاع الصناعى على الواردات من السلع الراسمالية والمستلزمات الوسيطة، حيث يعتبر القطاع - ورغم اسهامه بأكثر من ثلث الصادرات - مستوردا صافيا من العالم الخارجى.

وبالنسبة للصادرات السلعية لجنوب افريقيا، فإن المواد الأولية - الزراعية والمعدنية - تشكل الجانب الاكبر منها حيث تستأثر بنحو ثلثيها (عامى ٩٨٩، ١٩٩٠). وفى نطاق هذه الطائفة، تستأثر الخامات المعدنية بنحو الثلثين ايضا. بينما تستأثر بالباقى المنتجات الزراعية (ومعظمها من المواد الغذائية) (١٩) ومازال الذهب، يحتل مكانة هامة فى صادرات جنوب افريقيا، وإن تراجع نصيبه فى الصادرات فى السنوات الأخيرة، نظرا لإنخفاض إنتاجه وارتفاع تكاليف استخراجه. كما أشرنا من قبل. وقد تأثر المركز الخارجى للبلاد تأثيرا محسوسا بالتقلبات التى شهدتها اسعار الذهب فى الأسواق العالمية، وكذلك اسعار الخامات المعدنية الأخرى التى تعتمد عليها للتصدير (أهمها: الماس والبلاتين واليورانيوم، والحديد الخام)، كما اظهر النشاط الاقتصادى الداخلى درجة محسوسة من الانكشاف الخارجى حيث كان عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية فى الدول الصناعية المتقدمة التى تمثل الأسواق التقليدية لصادرات جنب افريقيا. وعلى راس هذه الدول تأتى

وألمانيا الغربية وسويسرا وإيطاليا والولايات المتحدة وبريطانيا واليابان.(٣٠)

إلا أن جنوب افريقيا بدأت تدخل مرحلة جديدة في علاقاتها الاقتصادية الدولية بعد رفع العقوبات عنها من جانب كثير من دول العالم وهي تسعى في هذه المرحلة إلى تنويع أسواقها وتوسيعها حيث اتجهت إلى أسواق جنوب شرق اسيا، والجماعة الأوروبية وكذلك الدول الافريقية خارج منطقة الجنوب الافريقي. تشير بعض البيانات إلى توسع كبير في تجارتها مع هذه الدول في السنوات الأخيرة.(٣١)

ثانيا . الأداء الإقتصادى الكلى ومشكلاته :

ظلت جنوب أفريقيا حتى نهاية عقد الستينيات تحقق نموا مطردا في الناتج القومي. وقد اصطحب هذا النمو في الناتج بإرتفاع في معدلات التشغيل والتراكم الراسمالي والتقدم التكنولوجي. الا أن هذه الصورة أخذت في التغير ابتداء من أوائل السبعينات تقريباً، حيث شهد النمو الإقتصادى الكلى تقلبا ملموسا خلال النصف الثانى من ذلك العقد مع اتجاه عام نحو التدهور، الذي أصبح سمة عامة منذ أوائل الثمانينات حتى اليوم.

وهكذا تشير بعض التقديرات الى أن جنوب افريقيا ظلت منذ أوائل العشرينيات منهذا القرن، وحتى أواخر الستينيات، تحقق نموا مطردا في الناتج المحلي الحقيقي يتراوح بين ٥٪ و٦٪ سنويا فى المتوسط (٢٢) وقد وصل هذا المعدل الى حوالى ٨.٥٪ في النصف الأول من الستينيات وحوالى ٥.٥٪ فى نصفها الثانى. (٢٣) إلا أن معدل النمو انخفض فى النصف الأول من السبعينيات (٧١ ـ ١٩٧٥) الى حوالى ٣.٥٪ سنويا فى المتوسط ثم عاود الإنخفاض فى النصف الثانى من السبعينيات (٧٥ ـ ١٩٧٩) الى حوالى ٢.٤٪ سنويا فى المتوسط وهو اقل من معدل نمو السكان. ثم جاءت الثمانينيات حاملة انهيارا خطيرا فى معدلات النمو، لتصل فى نصفها الأول (٨٠ ـ ١٩٨٥) الى حوالى ١.٤٪ فقط، اى حوالى نصف معدل نمو السكان، مما يعنى تدهورا ملموسا فى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي. وبالرغم من تحسن معدل النمو قليلا فى السنوات الأربع التالية (٨٦ ـ ١٩٨٩)، الى حوالى ٢٪ سنويا فى المتوسط (٢٤)، فإنه أصبح سالبا فى الأعوام الثلاثة التالية: ١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢. وفى هذه السنة الأخيرة كان التدهور ملحوظا (٢٥). وقد شارك فى هذا التدهور كل القطاعات الإقتصادية الرئيسية، وإن كان قطاع الصناعة التحويلية اشدها تضررا

هذا التدهور فى معدلات النمو، الذى أصبح السمة العامة للتطور الإقتصادى فى جنوب افريقيا عبر العقدين الأخيرين تقريبا، اصطحب بظواهر أخرى خطيرة بالنسبة لمستقبل البلاد الإقتصادى والسياسى، وأهمها تدهور الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة وتزايد معدلات التضخم، واهتزاز المركز الخارجي، واتساع نطاق الفقر والإختلال الإجتماعى كما سنرى.

البطالة وإختلالات سوق العمل :

لقد كان أخطر الآثار المترتبة على تباطؤ النمو الإقتصادى منذ منتصف السبعينات اتجاه مشكلة البطالة الى التفاقم. وخاصة بين الافريقيين (٢٦). وتشير بعض التقديرات الى أن معدل نمو أعداد المشتغلين فى القطاعات غير الزراعية خلال الفترة ٦٣ ـ ١٩٧٠، بلغ حوالى ٢.٤٪ سنويا فى المتوسط ـ وهو معدل يزيد زيادة لا بأس بها عن معدل نمو السكان. الا انه انخفض خلال السبعينات (٧٠ ـ ١٩٨٧) الى حوالى ٢.٧٪ (٢٧)، اى اقل قليلا من معدل نمو السكان، مما يترجم بإرتفاع معدلات البطالة بين السكان الإفريقيين بصفة خاصة. وأن كانت لاتوجد لدينا بيانات مفصلة ودقيقة فى هذا الخصوص. غير أن هناك مايشير الى ان المشكلة تفاقمت خلال فترة الثمانينات. اذ يشير احصاء رسمي (بالعينة) اجرى فى منتصف عام ١٩٨٦، الى ان نسبة البطالة بين السود بلغت حوالى ٢٠٪ من اجمالى قوة العمل. ويذهب الراى الى أن هذا التقدير تشوبه عيوب كبيرة، اهمها انه لاياخذ فى الأعتبار الوضع فى البانتوستانانا لأربعة المستقلة، حيث يقطن جانب كبير من قوة العمل فى جنوب افريقيا. ولذلك فإن بعض التقديرات تضع النسبة السابقة عند ٢٣٪ من القوة العاملة عن نفس السنة (١٩٨٦).(٣٨) على ان نسبة البطالة زادت زيادة كبيرة فى السنوات التالية، مع التدهور المطرد فى معدلات نمو العمالة فى القطاع المنظم.(٣٩)

والواقع ان تزايد البطالة بين المواطنين السود يعكس تدهور قدرة القطاع المنظم على خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذى يفضى الى تزايد البطالة السافرة من ناحية، والى تضخم حجم القطاع غير المنظم ـ أو مايسمى قوة العمل الهامشية ـ من ناحية اخرى.(٣٠)

وفى مقابل هذا الفائض من العمالة السوداء، وهى أساسا العمالة غير الماهرة، بدأ سوق العمل خلال العقدين الأخيرين يشهد ظاهرة خطيرة، وهى ندرة العمالة الماهرة، التى تتشكل أساسا من البيض.(٣١)

ومن أهم اسباب هذه الندرة النسبية، التطورات التكنولوجية التى حدثت خلال العقدين الأخيرين، والتى جعلت الأساليب الفنية القائمة على وجود عرض وفير من العمالة غير الماهرة ذات الأجور الشديدة الانخفاض، اقل ربحية من الأساليب الحديثة، التى تتطلب عمالة أقل ولكن بمستويات عالية من المهارة الفنية. ومن ناحية أخرى، فإن اتجاه السياسات الحكومية الى نشر الصناعات فى مناطق جديدة، اقتضى لإنشاء صناعات ومشروعات جديدة فى مناطق متباعدة، مما أدى الى زيادة الطلب على العمالة الماهرة. وفى الوقت نفسه، فإن نمو العمالة البيضاء الماهرة كان بطيئا جدا خلال العقدين الأخيرين، كما أن أعداد العمالة المهاجرة من أوروبا تناقصت بصورة ملموسة، مما ادى الى اتساع الفجوة بين طلب وعرض العمالة الماهرة بصورة أصبحت تهدد النمو الإقتصادى. وهكذا أصبحت القيود الشديدة التى يفرضها نظم الأبارتيد على تعليم وحركة وأجور غير البيض أمرا يتنافى مع متطلبات النمو ومع مصالح الإحتكارات المسيطرة، وقد اقتضى ذلك اعادة النظر فى هذه القيود العنصرية، الأمر الذى بدأ تدريجيا منذ أوائل السبعينات تقريبا، معززا بتصاعد حركة المقاومة المنظمة من جانب الحركة العمالية الافريقية.

التضخم والاختلالات الداخلية والخارجية :

تمر إقتصاديات جنوب افريقيا، خلال العقد الأخير بصفة خاصة، بمعدلات عالية التضخم. فقد بلغ معدل التضخم حوالى ١٣.٥٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٤، ثم زاد الى حوالى ١٥.٢٪ خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٢ (٣٢) وهى معدلات تزيد كثيرا عن نظيرتها لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا (حوال ٥٪ فقط)، مما اضر بالقدرة التنافسية الخارجية للبلاد. فضلا عن اعبائه الكبيرة على الفئات منخفضة الدخل (المواطنين السود)، مما ضاعف بالتالى من حدة الصراع الإجتماعى والسياسى الداخلى.

كما ادى التضخم من خلال ماترتب عليه من إرتفاع الاجور النقدية الى ارتفاع تكلفة «وحدة العمل»، مما أحدث تحولا ميكليا نحو الإستثمار فى الصناعات والفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال.(٣٣) وهذا بدوره أسهم فى زيادة حدة البطالة على نحو ما أشرنا.

وقد صاحب هذه الضغوط التضخمية - وأسهم فيها ايضا - تزايد العجز المالى للحكومة. والذى امتد الى الحساب الجارى نفسه منذ أوائل الثمانينات. ورغم محاولات الحكومة تضييق هذا العجز عن طريق تخفيض انفاقها الكلى (وخصوصا الإستثمارى)، وزيادة الأعباء الضريبية، فإن العجز الإجمالى وصل الى حوالى ٦.٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٢ - وكان متوسطه السنوى خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩١، حوالى ٤.٣٪ (٣٤)، وقد أدى ذلك الى تزايد الدين العام، كما كانت له آثار توسعية على عرض النقود. (٣٥)

ومن ناحية أخرى، فقد تعرض المركز الخارجى للبلاد لاهتزازات متكررة خلال فترتى السبعينات والثمانينات. انعكست فى تدهور مركز الحساب الجارى خلال عدد من سنوات هذه الفترة، وفى تدهور مركز الاحتياطيات الاجنبية، وارتفاع المديونية الخارجية الى مستويات كبيرة، مما ادى الى ضغوط على «الراند» حيث تم تخفيض قيمته رسميا مرتين خلال فترة السبعينيات (١٩٧١ ، ١٩٧٥). وخلال فترة الثمانينات، اتجهت قيمته تجاه الدولار الى التدهور بإستمرار من حوالى ١.٣٤ دولار للراند عام ١٩٨٠ الى حوالى ٠.٥ دولار عام ١٩٨٤ ثم حوالى ٠.٣٤ دولار للراند عام ١٩٩٢، واخيرا حوالى ٠.٢٨ دولارا للراند فى ابريل ١٩٩٤. (٣٦)

وقد تأثر المركز الخارجى لجنوب أفريقيا بعدة عوامل داخلية وخارجية، فى مقدمتها:

- تباطؤ النمو الاقتصادى الداخلى والضغوط التضخمية، مما اضر بالمقدرة التنافسية للصادرات، وأدى الى تباطؤ نموها، و خصوصا الصادرات الصناعية.

- تدهور معدل التبادل الدولى، عبر فترة طويلة وخصوصا منذ منتصف السبعينيات اثر ارتفاع اسعار البترول، وما ادى اليه من ارتفاع قيمة الواردات، وارتفاع تكلفة الصادرات. ثم تدعم هذا الاتجاه الهبوطى لمعدل التبادل الدولى بالتقلبات فى اسعار الذهب وعدد من المعادن الرئيسية التى تصدرها جنوب أفريقيا بل واتجاهها الى الانخفاض خلال السنوات القليلة الأخيرة (منذ عام ١٩٩٠).

- اثر العقوبات الدولية ضد جنوب افريقيا - والتى اتسع نطاقها واتجهت الى التشدد منذ أوائل الثمانينات بصفة خاصة. (٣٧)

- حركة راس المال الاجنبى، وهو عامل يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار الداخلى وبدرجة الثقة فى سلامة المركز الاقتصادى الداخلى والخارجى للبلاد. وهى أمور تعرضت لاهتزازات كبيرة منذ منتصف السبعينيات.. وذلك بعد احداث «سو يتو» عام ١٩٧٦، ثم تزايد العنف الداخلى ضد نظام التفرقة العنصرية فى فترة الثمانينات، ثم تزايد الغموض بشأن المستقبل السياسى والاقتصادى للبلاد فى أوائل التسعينيات. وقد شهد صافى انسياب راس المال الأجنبى تقلبا كبيرا خلال العقدين الماضيين نتيجة هذه التطورات، الا أنه اعتبارا من أوائل الثمانينات اصبح صافى الانسياب سالبا، مما زاد من حدة الضغوط الاقتصادية الداخلية.

وقد واجهت الحكومة هذه الاختلالات الخارجية والضغوط التضخمية الداخلية بفرض قيود على التجارة والمدفوعات، وبإتخاذ سياسات انكماشية متشددة (٣٨)، مما ادى الى تحسن مركز الحساب الجارى فى النصف الثانى من الثمانينيات، ولكن على الحساب كساد تضخمى شديد الوطأة فى الداخل، تجلى فى زيادة حدة البطالة، وانخفاض النمو وتدهور معدلات التراكم الراسمالى (٣٩) وا زدياد الاعباء الضريبية، مما عزز العنف الداخلى ضد النظام العنصرى القائم وخاصة فى المناطق الحضرية.

الآثار التوزيعية والاختلالات الاجتماعية :

تعتبر جنوب افريقيا من اكثر بلاد العالم تفاوتا فى توزيع الدخل والثروة. وتشير بعض التقديرات الى أن «معامل جنى» لجنوب افريقيا عام ١٩٨٠ بلغ حوالى ٠.٦٩ (٤٠) وهو يمثل اعلى معدل من بين جميع دول العالم التى تتوافر عنها تقديرات مناظرة. وقد قدر احد الدراسين أن نسبة الـ ٤٠٪ من السكان الاكثر فقرا، لا يتحصلون الا على ٥٪ فقط من الدخل القومى، وهؤلاء جميعا من المواطنين غيرالبيض.بينما يذهب حوالى ٧١.٥٪ من الدخل القومى الى الـ ٢٠٪ الأكثر غنى. (٤١)

وتقدر دراسة أخرى أن قرابة ٥٠٪ من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر فى عام ١٩٨٠، وتبلغ نسبة الافريقيين من هؤلاء حوالى ٦٠٪. وترتفع نسبة السكان تحت خط الفقر فى الأوطان المحلية الى اكثر من ٨٠٪. وقد كان التفاوت واضحا فى توزيع الثروة الشخصية، التى استأثر البيض بأ كثر من ٨٠٪ منها، بينما لم تسمح اجراءات الأبارتيد للسود بالحصول على نصيب يذكر من هذه الثروات. (٤٣)

هذا التفاوت الشد يد فى توزيع الخل والثروة، يعكس اختلالات خطيرة فى البنية الا قتصادية والاجتماعية، حيث توجد تفاوتات واسعة بين فئات السكان فى مستويات التعليم والصحة والاسكان والخدمات العامة، وحيث يعيش السواد الاعظم من السكان الافريقيين فى ظروف معيشية تقل عن نظيرتها فى كثير من دول افريقيا النامية. وتزداد الحالة سواءا فى الأوطان المحلية، التى تعانى أصلا من فقر الموارد والاكتظاظ السكانى الشد يد ، واستنزاف قدراتها البشرية فى العمالة المهاجرة. (٤٣)

على انه بالنظر الى التطورات التى شهدها العقدان الأخيران نجد أن بعضها قد أحدث بعض الآثار التوزيعية فى صالح الفئات غير البيضاء عموما. فقد عملت الضغوط التى فرضتها ندرة العمالة الماهرة، وتصاعد الحركة العمالية الافريقية المنظمة، على تحسين الأجور الحقيقية للعمالة غير البيضاء وخاصة الافريقية. مما ادى الى تقليل النسبة بين مستويات الأجور فى القطاعين: العمالة البيضاء/ غير البيضاء او العمالة الماهرة/ غير الماهرة. وهكذا تشير بعض التقديرات الى أن متوسط الاجر الحقيقى للمشتغل زاد بنسبة ٢.٤٪ سنويا فيما بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٤، الا ان هذه النسبة بلغت حوالى ٦.٦٪ بالنسبة للعمالة الافريقية، بينما لم تتجاوز ٠.٦٪ فقط بالنسبة للبيض. (٤٤)

ومن ناحية أخرى، فقد حدث تحسن فى فرص التعليم للافريقيين، بعد ان كانت فى تراجع حتى أواخر الستينات، حيث تشير بعض البيانات الى أن نسبة القيد فى التعليم الثانوى الخاصة بالافريقيين، زادت بمعدل ١١.٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٢، وكانت النسبة المناظرة للتعليم الجامعى ١٣.٥٪ سنويا - وان كانت نسبة القيد نفسها ما تزال اقل من نظيرتها فى كثير من الدول النامية الأخرى. (٤٥)

وجدير بالملاحظة ايضا أن بعض السياسات الاقتصادية التى طبقت خلال السنوات الاخيرة، أحدثت بعض التغييرات التو زيعية ضد صالح البيض ولصالح السود احيانا، فقط أدى انخفاض مستويات النمو الاقتصادى الم صحوبة بالتضخم المرتفع - على نحو ما راينا - الى قيام الحكومة باتباع سياسات انكماشية متشددة، تضمنت تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب على الد خول، وأد ى ذلك الى بطء نمو دخل السكان البيض، وانخفاض انفاقهم ومدخراتهم. ومن ناحية أخرى، فإن أجور عمال التعدين البيض، لم تستطع مجاراة التضخم خلال الثمانينات فى الوقت الذى زادت فيه الأجور الحقيقية للسود بمعدل أسرع على نحو ما أشرنا. وقد أدى ذلك الى شعور البيض بأن هناك اتجاها لاعادة توزيع الدخل ضد صالحهم، وفى صالح الحكومة اساسا، والسود احيانا. (٤٦)

ولذلك فإن مثل هذه الآثار التوزيعية - وإن كان لها مغزاها السياسى - تبدو ضئيلة بالمقارنة مع التغيرات المطلوبة فى اتجاه ازالة الاختلالات الاجتماعية القائمة فى ظل النظام العنصرى.. خاصة وأن هناك عوامل أخرى (عبء البطالة والتضخم وتزايد السكان وسوء حالة الأوطان المحلية)، مازالت تعمل بقوة كبيرة ضد صالح المركز الا قتصادى للسكان الافريقيين.

الخلاصة :

ينتهى بنا التحليل المتقدم الى ان اقتصاد جنوب افريقيا يواجه اليوم مرحلة حرجة، حيث تأخذ بخناقه عدة مشكلات خطيرة يبدو انها وجدت لتبقى فتر ة ليست قصيرة:

- تدهور فى معدلات النمو الاقتصادى بشكل غير مسبوق، مع عدم وجود اتجاه نحو التحسن فى ظل تدهور لانتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج، واختناقات العمالة الماهرة وانخفاض معدلات التراكم الراسمالى، وتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية.

- تفاقم فى مشكلة البطالة وخاصة بين صفوف الأغلبية الافريقية واتخاذها خصائص هيكلية يحتاج علاجها الى تغيرات عميقة فى الهياكل الا قتصادية والسياسية فى البلاد.

- التزايد فى معدلات التضخم، مما يزيد من حدة الاختلالات الاقتصاد ية والاجتماعية ويلقى بظلاله على المركز الاقتصادى الخارجى.

- التزايد فى الاختلالات الاجتماعية، مع النمو الضخم للكتلة السكانية الافريقية وخصوصا فى المناطق الحضرية - و تزايد فقرها واتساع الفجوة بينها وبين الفئات البيضاء المسيطرة على الدخل والثروة.

هذه المشكلات هى - كما اوضحنا - وليدة عقدين كاملين تقريبا من الأداء الاقتصادى المتعثر. ولكنها تجد جذورها فى طبيعة النظام العنصرى ذاته، الذ ى اعتمدت عليه المصالح البيضاء المسيطرة فى تحقيق النمو السريع على مدى قرن كامل تقريبا، الا أنه فقد اخيرا قدرته على الا ستمرار نتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية خلال العقدين الأخيرين من ناحية، وللمقاومة الوطنية داخليا والموقف المضاد له خارجيا، من ناحية اخرى. مما جعل هذا النظام عقبة كاداة أمام التنمية الاقتصادية المطردة.

والآن وقد تم تقويض هذا النظام البغيض، وبدأت جنوب افريقيا عهدا جديدا من التحول الديمقراطى والحكم اللاعنصرى، يبرز التساؤل عن الآفاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية، والى اى مدى سيستطيع النظام الجديد التغلب على المشكلات القائمة، وتحقيق نمو اقتصادى مطرد، يساعد على تحقيق استقرار هذا النظام، وخصوصا فى ظل « ثورة التطلعات المتصاعدة» التى تعيشها الجماهير الافريقية العريضة؟

ان البرنامج الذى طرحه الرئيس الجديد (نلسون مانديلا)، والمسمى «برنامج الاعمار والتنمية» Reconstruction and Development Prrm (RDP) يعد اوضح وثيقة بشان السياسة الاقتصادية قدمها حزب المؤتمر الوطنى الافريقى حتى اليوم. (٤٧) ويتضمن البرنامج خطوات الاصلاح التى سيتم اتخاذها خلال السنوات الخمس القادمة التى تمثل الفترة الرئاسية الأولى للرئيس الجديد . وهو فى هذا السبيل، يركز على مواجهة الاختلالات الاجتماعية العميقة التى خلفتها عشرات السنين من الحكم العنصرى. فيقترح قيام الدولة بخلق ٢.٥ مليون فرصة عمل جديدة عن طريق برامج للاشغال العامة، واعادة توزيع ٣٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة، وبناء نحو مليون منزل جديد وتوفير الكهرباء لنحو ٢.٥ مليون وحدة سكنية أخرى، وتوسيع نطاق التعليم المجانى والالزامى ليشمل كل الأطفال. (٤٨).

ولا يجادل أحد فى عدالة هذه الخطوات وضرورتها ولكن المشكلة تكمن فى كيفية تحقيقها، ونعنى بذلك امكانية توفير ما تتطلبه من موارد مالية، دون الوقوع فى براثن تضخم جامح، او مديونية مفرطة، او إضرار شديد بالحوافز على الاستثمار والانتاج، مما قد يكون من شانه إعاقة النمو الاقتصادى طويل الأجل فى البلاد

ويذكر فى هذا الخصوص، ان تقديرات خبراء المؤتمر الوطنى للتكاليف التمويلية لهذا البرنامج الخماسى تضعها عند ١١ مليار دولار، الا أن وزير القطاع العام فى حكومة دكليرك، قدرها بنحو ١٦٥ مليار دولار (٤٩) وأيا كان القدر المطلوب بين هذين التقديرين المتطرفين، فإن تدبيره يتطلب سياسات ليست هينة، اذا ما اخذنا فى الاعتبار صعوبة ضغط الانفاق العام الجارى فى بلد تضخم فيه الجهاز البيروقراطى تضخما مفرطا واصبح له ثقل سياسى ليس بالقليل. كما ان العبء الضريبى الراهن يكاد يقارب حدود الطاقة الضريبية للاقتصاد القومى. ومن ناحية اخرى فإن انقلاب الوضع الراهن لحركة رأس المال الأجنبى من صافى انسياب سالب وكبير المقدار الى صافى انسياب موجب وكبير المقدار ايضا، امر يصعب توقعه فى الزمن القصير.

حقا أن البلاد تملك موارد ضخمة. ولكن المشكلات التى ورثها النظام الجديد ضخمة ايضا والتطلعات كبيرة. والمشكلة هنا أن هذه المشكلات وتلك التطلعات هى من طبيعة خاصة، اذ انها تفرض على النظام العمل على تحقيق هدفين عاجلين فى آن واحد:

- تحقيق معدل نمو اقتصادى كبير عبر فترة معقولة من أجل القضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة للسواد الأعظم من المواطنين.

- والقيام بعملية اعادة توزيع واسعة المدى للدخول والثروات تخفف من التفاوت المفرط القائم حاليا.

وفى نفس الوقت، فإن النظام مطالب بأن يؤدى ذلك فى إطار من الحرية الاقتصادية وتضييق نطاق تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.. فكيف يمكن التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة، ذات التكاليف الباهظة سياسيا واقتصاديا؟

حواشى البحث :

1 - Guy Arnold, South Africa: Crossing the Rebicon (London, Mcmillan, 1992), P. 183.
Kent H.Butts & Paul R. Thomas, The Geopolitics of Southern Africa: South Africa's Regional Superpower (Boulder, Westview Press. 1986), pp. 110-117.
3- Leo Katzen, "South Africa" Africa's: Economy" in: Africa South of the Sahara-1990 (London, Europa Publications, 1990), p. 910.
- Patrick Lawrence, "South Africa" in Review-1992 (London, Walden Publishing Lt., Annual) p.170.

٤ـ انظر:

Mats Lundahl & Lena Moritz, "Macroeconomic Stagnation and Structural Weaknesses in South African Economy " in: Magnus Blomstorm & Mats Lundahl (ed.), Economic Crisis in Africa: Perspectives on Police Responses (London, Routledge, 1994), pp. 328-329.

وفى اوائل عام ١٩٩١ كان قرابة ٤٠٪ من الذهب المنتج فى جنوب افريقيا ، يتم إنتاجه بخسارة:

Lawrence, op. cit., p. 181
5- African Business (February, 1992) p. 21.
6- Idem.

وانظر ايضا لمزيد من التفاصيل:

GATT, Trade Policy Review, The Republic of South Africa1993-Voi. I (Geneva, GATT, September – 1994), pp. 141 ff.

(وسنشير له فيما بعد بالرمز: (GATT (Vol.I)

- Study Comission on U.S. Policy Towards Southern Africa, South Africa: Time Running Out (Berkely. University of California Press, 1981), PP. 310 -317.
7- Katzen, op. cit., p. 915.

٨ـ للتفاصيل: Butts & Thomas, op. cit., pp. 90-193

٩ـ للتفاصيل بشأن نشاط هذه الشركات ، انظر: Ibid, pp. 103-110.

وراجع ايضا:

Rob Davies, Dan O'meara and Simpho Dlamini, The Struggle for South Africa: A Reference Guide-Vol. One (London, Zed Books, 1998), Chap. 2.
10- Katzen, op. cit., p. 914.
11- Idem.

١٢ـ وقد بدأت هذه العملية عام ١٩٧٩ ، وانتهت عام ١٩٩١، مع احتفاظ الدولة بنسبة ٣٠٪ من رأس المال.

GATT (Vol.I), p. 155.
13- Ibid, pp. 155 ff.

14- Katzen, op. cit., p. 914.
15- Lindahl & Moritz, op. cit., p. 326.
16 Katzen, op. cit., p. 915.

١٧. واهم سلع التصدير هى الذرة . الذى يصدر الى دول الجوار الافريقية بإعتباره مادة غذائية رئيسية فيها. وهناك ايضا الفواكه والسكر والدهان والفول السودانى والصوف

١٨. حسبت من بيانات البنك الدولى World Bank, World Tables- 1993,p. 541.

١٩. جدير بالاشارة هنا أن البيانات المتاحة بشأن التجارة الخارجية لجنوب افريقيا، هى فى معظمها تقديرات يعتريها الكثير من العيوب والتناقضات وذلك لانه لا توجد بيانات رسمية منشورة تتسم بالدقة ، بسبب الظروف الخاصة بالعقوبات الدولية ضد جنوب افريقيا ووجود قدر كبير من السرية فى معاملاتها الخارجية ولذلك فإن هذه البيانات ، ينبغى أن تؤخذ بتحفظ . ومصدر التقديرات المشار اليها:
GATT (Vol.I),p. 175
Ibid.,p.92.

٢٠. وذلك حسب بيانات عن عام ١٩٩٠. وبيانات صندوق النقد الدولى عن الفترة ١٩٩١٨٥:
International Monetary Fund. (IMF) Direction of Trade Statistics Yearbook-1992, P. 356.

٢١. حيث تشير بعض المصادر الى أن صادرات جنوب أفريقيا الى الدول الإفريقية زادت من حوالى ٢,٩٨ مليار دولار عام الى حوالى ٤ . ٥ مليارا عام ١٩٩١ (أى بنسبة ٥٠٪ خلال عامين اثنين). انظر: صحيفة الاقتصادية (يومية، الرياض) فى ١٩٩٢/١٢/٧، ص ٣٢. (ويبين المقال التوسع الكبير للعلاقات التجارية لجنوب افريقيا مع الدول الإفريقية خلال هذه الفترة).

٢٢- Mat Lundahl, Apartheid in Theory and Practice: An Economic Analysis (Boulder, Westview, Press, 1992), p. 295.
23- Ibid., p. 296.

٢٤ حسبت معدلات النمو الخاصة بفترتى السبعينيات والثمانينيات من بيانات البنك: (World Bank, pp. 540-541)وهى لنمو الناتج المحلى الإجمالى بسعر التكلفة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٧.

٢٥. طبقا لتقديرات البنك الدولى (Idem)فقد بلغ الانخفاض فى الناتج المحلى الإجمالى (بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧)، حوالى ٠.٥٪ و ٠.٦٠٪، فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ على التوالى . بينما تشير مصادر اخرى الى ان التدهور فى عام ١٩٩٢ بلغ حوالى ٢.١٪. المصدر:
The Citizen, April 24, 1993 (Daily Newspaper , Johannesburg).

وتشير الصحيفة الى انه فى ظل النمو السكانى المرتفع نسبيا ، فإن مستوى معيشة الفرد يكون قد انخفض بحوالى ١٣.٥٪ خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢.

وقد وردت ايضا تقديرات مشابهة عن السنوات الثلاث (٩٠-١٩٩٢) فى :
Joseph Contreras, "Visions of Sugarplums", Newsweek (May 2, 1994) p. 22.

٢٦. وقد زاد من حدتها نمط النمو نفسه، الذى يإنخفاض كثافة العمل وارتفاع الكثافة الراسمالية ، انظر:
Servaas van der Berg, "Long-Term Economic Trends and Debevopment Prospects in South Africa" , African Affairs (Vol. 88, No. 531), p. 193.
27- Katzen, op . cit., p. 918 .
28- Idem.

٢٩. حيث تشير بعض البيانات (الرسمية) الى ان العمالة الكلية فى القطاع المنظم (عدا الزراعة) انخفضت بحوالى ٤.٨٪ او بحوالى الف فرصة عمل، فيما بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٢ : فى خطاب محافظ بنك الاحتياطى لجنوب افريقيا (البنك المركزى)، امام الجمعية العمومية العادية الثانية والسبعين لمساهمى البنك فى ٢٢ اغسطس ١٩٩٣. انظر:
South African Reserve Bank , "Governor's Address", African Business)October 1993), p. 24.

٣٠. حيث يقدر ان قرابة ٤٦٪ من جملة السكان النشطين كانوا يعملون فى القطاع غير المنظم او انهم كانوا فى حالة بطالة سافرة ، فى عام ١٩٩٢ . (Idem)

٣١. انظر بالتفصيل: Lundahl, op. cit., pp. 312-316.
وايضا:
J.B. Knight, "A Comparative Analysis of South Africa as a Semi-Industrialized Developing Country".The Journal of Modern African Studies (Vol. 26 No. 3 , 1988), pp. 475-477.

٣٢. تقديرات رسمية فى تقرير لحكومة جنوب افريقيا مقدم الى (الجات):

GATT, Trade Policy Review, The Republic of South Africa1993, Vol.II (Geneva, September 1993), p. 72.
33- Ibid,p. 72, 78.
34- Ibid , p. 71.

٣٥- انظر ايضا: GATT (Vol.I), p. 18.

٣٦. وهذا هو سعر الراند « التجارى »، حيث تتبع جنوب افريقيا نظاما مزدوجا لسعر الصرف. أما السعر الآخر ، فهو الراند « المالى». وقد بلغ حوالى ٢٠٠ دولارا للراند فى ابريل عام ١٩٩٤:

African Business (May 1994),p.11.

مجالات الحظر التجارى والبترولى وتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا (والتى
٣٧. لاشك ان العقوبات الدولية التى فرضت على جنوب افريقيا فى الاقتصادى الخارجى للبلاد، وذلك بالرغم من وجود ثغرات كثيرة فى تنفيذ هذه
بدات منذ اوائل الستينيات)، كانت لها اثار سلبية على المركز اثارها السلبية ، ولكن الخلاف مازال قائما بين الدارسين حول مدى
العقوبات ، ونجاح حكومة جنوب افريقيا العنصرية فى إتخاذ اجراءات لتفادى العقوبات الدولية ضد جنوب افريقيا، واثارها، انظر:
فاعلية هذه العقوبات ومدى جدواها فى تقويض النظام العنصرى ذاته فى تطور

Bronwen Manby, " South Africa: The Impact of Sanctions", in Journal of International Affairs (Vol. 40. No.1, Summer 1992). pp. 143 ff.

- Butts and Thomas, op. cit., Chap. 6,

ومن اجل تحليل اقتصادى موسع وان كان معقدا من الناحية الفنية . للعقوبات الإقتصادية ضد جنوب افريقيا ، انظر: Lundahl, op. cit., Part 3.

هذا وقد بدا الالغاء التدريجى لهذه العقوبات من جانب بعض الدول (المملكة المتحدة) عام ١٩٩٠ ، ومن جانب الامم المتحدة والولايات المتحدة عام ١٩٩١

فى التطور الزمنى لاجراءات فرض والغاء العقوبات الرسمية ضد جنوب افريقيا ، انظر: GATT (Vol. I), pp. 22-23.

٣٨. فى تفاصيل هذه السياسات والدفاع عنها فى مواجهة منتقديها ، انظر: خطاب محافظ البنك المركزى انف الذكر.

٣٩. انخفض معدل الادخار من حوالى ٢٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٩ ، الى حوالى ١٦,٥٪ عام ١٩٩٣. (المرجع السابق مباشر ص ٢١).

٤٠- Stef Coetzee, "Development Economics and Policies to Promote Peace in South Africa ", in Africa Insight (Vol. 2, 1992), Pretoria, The African Institute of South Africa, p. 123.

وتشير دراسة اخرى لعام ١٩٧٥، الى ان هذه المعامل بلغ حوالى ٠,٦٥ لجنوب افريقيا ، مقابل ٠,٥٥ و ٠,٤٥ كحدين اقصى وادنى للدول النامية و ٠,٤٥ و ٠,٣٥ كحدين اقصى وادنى للدول الصناعية . انظر:

Robert S. Tucker. "Reflections on the Economic Situation in South Africa", in: African Leadership Forum, Challenges of Post-Apartheid South African - Confereren ce Papers, (Windhoek, Namibia, September 1991), p. 141.

٤١- دراسة لـ Mc Grath، والمصدر: Coetzee, op. cit., p. 41.
وانظر ايضا: Knight, op.cit.,pp.489-490.

42- Coetzee, op. cit., p. 41.

٤٣- انظر: Idem.
ولتفاصيل واسعة: Study Commission on U.S. Policy , op. cit., Chap. 6 and Chap. 8.

44- Knight ,op. cit., p. 483.
45- Ibid., p. 487.
46- Anthony Robinson, ":South Africa", in: The Africa Review-1988, p.208.
47- Joseph Contreras, op. cit., p. 19.
48- Idem.
49- Idem.

في الاستراتيجية العسكرية

تحويل الصناعات الدفاعية إلى الصناعات المدنية [٢] التجربة الروسية

مراد ابراهيم الدسوقى

مقدمة :

يواجه الاتحاد الروسى (اتحاد دول الكومنولث الروسى) منذ بداية انهيار الاتحاد السوفيتى السابق مشاكل بالغة التعقيد وتكاد تعرقل جهود تحويل المجمع الصناعى العسكرى، الذى كان الاتحاد السوفيتى قد انشأه، إلى مجال الأنتاج المدنى. وبينما تسعى روسيا إلى إنشاء دولة جديدة ونظام جديد فإن ذلك يتطلب حدوث أمرين أولهما التحول إلى نظام السوق وثانيهما انشاء نظام سياسى يعتمد أسسا ديموقراطية، ولكن نظرا لأن روسيا قد ورثت الجزء الاكبر - والاكثر أهمية - من كل من القوات المسلحة السوفييتية السابقة وقاعدة الصناعات العسكرية الضخمة، فإن القيادة الروسية تسعى لاعادة هيكلة هذين المكونين بحيث يتيسر لهما الأسهام فى تلبية احتياجات الأمن الوطنى لروسيا فى ثوبها الجديد وبما يتوافق والظروف الداخلية والظروف الدولية فى نفس الوقت.

وبالمقارنة بالولايات المتحدة فان المشاكل التى تواجهها روسيا فى سعيها لتنفيذ ذلك الهدف - هدف تحويل الصناعات العسكرية إلى الصناعات المدنية - تعد اكثر تنوعا وخطورة، ولكن هناك قدر من التشابه فى الحالتين وذلك مثل التراجع الكبير فى حجم مشتروات القوات المسلحة مما ينتجه المجمع الصناعى العسكرى، وكذلك التغير الجذرى فى التوجهات الخارجية بما يؤثر على خطط التطوير، إلا أن هذا لايمنع من ملاحظة أن التجربة الروسية لها ظروفها الخاصة كما أن نتائجها مختلفة اختلافا كبيرا بالمقارنة بالتجربة الأمريكية.

المجمع الصناعى العسكرى السوفييتى بين الانتاج العسكرى والانتاج المدنى :

بلغ حجم المجمع الصناعى العسكرى للاتحاد السوفييتى السابق حجما بالغ الضخامة، وبلغ عدد العمال الذين كانوا يعملون فى هذا المجمع مايزيد على أربعة ملايين عامل عدا المنظومة الأدارية التى كانت تسيطر على هذا المجمع (١)، وكانت مهمة تطوير هذا المجمع تاخذ مكانة الأولوية القصوى على مستوى الدولة، وظل الأمر كذلك لعدة عقود. وكان المجمع الصناعى العسكرى السوفييتى يتمتع بأفضلية الحصول على المواد الخام ذات الجودة العالية، وبناء على ذلك أصبح هذا المجمع قادرا على تصنيع انظمة الأسلحة التى يمكنها ان تنافس أنظمة الأسلحة الغربية، وبينما أصبح المجمع الصناعى العسكرى للاتحاد السوفييتى السابق اكثر القطاعات قدرة فى النظام الأقتصادى السوفييتى، فان علاقته بالقطاع المدنى ظلت متصلة وقائمة، ولكن كان هذا المجمع يتمتع بشخصية مستقلة فى كل الأحوال. فمن ناحية كان لهذا القطاع نظامه الادارى المستقل ومن ناحية أخرى كانت أنشطته محاطة بقدر هائل من السرية والأمن، كما أنه كان يتمتع بوجود جهاز كامل من الجواسيس المنتشرين فى انحاء العالم الغربى ينقلون كل كبيرة وصغيرة عن أنظمة الأسلحة الغربية للاستفادة بها فى تطوير انتاج المجمع الصناعى العسكرى للاتحاد السوفييتى السابق. وعلى العكس مما كان شائعا فان هذا المجمع كان مسئولا عن كثير من الأنتاج المدنى مثلما كان مسئولا عن انتاج أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية، ولكن كان هذا الانتاج المدنى يتمتع بدرجة تقدم تكنولوجى اكثر رقيا من ذلك الأنتاج الذى يصدر عن القطاع المدنى ذاته، ولكن توجهات القيادة السياسية فى الاتحاد السوفييتى السابق كانت تحول دون التوسع فى هذا الاتجاه. ونظرا لان منشآت إنتاج الأسلحة متركزة فى الاتحاد الروسى لذلك وجدت القيادة الروسية نفسها أمام تركة ضخمة متمثلة فى قاعدة هائلة للصناعات الدفاعية ولكن خطوط اتصالها بالانتاج المدنى شبه منفصلة . وفى إطار التحولات الجذرية التى شهدها هذا الاتحاد، فان اعادة هيكلة هذه القاعدة وتوجيهها الوجهة التى تتناسب وتلك التحولات هو واحد من أكبر وأخطر اهتمامات القيادة السياسية للاتحاد الروسى، وقد تميز السعى السوفيتى فى هذا الاتجاه بعدة سمات يمكن اجمالها فى الآتى:

ـ اتضح عزم الحكومة السوفييتية منذ وصولها إلى السلطة فى العام ١٩٩٠ على التخلص من حالة العسكرة التى ظلت مسيطرة على الاقتصاد السوفييتى قرابة ستة عقود.

- تقليل الانفاق العسكرى اعتبارا من العام ١٩٨٨ وكذلك تقليل حجم القوة الاجمالية للقوات المسلحة السوفييتية.

- خفض حجم المشتروات العسكرية اعتبارا من العام ١٩٩٢ بمقدار الثلثين.

- تعديل أسعار المنتوجات التى تنتجها الصناعات العسكرية الروسية بما يتلائم والتكلفة الحقيقية للانتاج.

- خفض المخصصات المالية لعمليات البحوث والتطوير (R & D) (انظر الجدول رقم١)

ومن الضرورى أن نشير فى هذا السياق إلى حقيقة هامة وهى أن حكومة الاتحاد السوفييتى السابق كان لديها خططا جيدة لتحويل المجمع الصناعى الدفاعى العسكرى الى الأنتاج المدنى، وأن حكومة يلتسين ورثت بالفعل تلك الخطط، ولكن جاء القصور الحاد فى مصادر تمويل الميزانية وعدم توافر النقد اللازم للتنفيذ إلى عرقلة تنفيذ تلك الخطط، وبعدما إضطرت الحكومة الروسية إلى التخلى عن تلك الخطط ولجوئها إلى تنفيذ الأجراءات السابق الاشارة إليها ومع تزايد الصعوبات على سبيل تدبير التمويل اللازم أصبحت الصناعات الدفاعية الروسية فى مأزق، وانعكس ذلك المأزق على مفهوم التحويل ذاته، حيث أصبح ذلك المفهوم يعكس مضمونا سلبيا فى الأطار العام. وبدأت المطالبة على مستوى الصناعات الدفاعية ذاتها بوضع اطار سياسة «ما بعد التحول» والتى يمكن من خلالها تحديد منظور جديد يرسم عمليات اعادة هيكلة القطاع الدفاعى اعتمادا على نظرة سياسية اكثر شمولا للاقتصاد الروسى بشكل عام.

وازاء تزايد الأحساس - ليس فقط بين المسئولين عن قطاع الصناعات الدفاعية الروسية ولكن أيضا بين الصفوة السياسية الروسية - بأن اهمال وضع سياسة لعملية التحويل لفترة أطول من ذلك يحتمل أن يؤدى إلى تدمير الصناعات الدفاعية فى اتحاد الدول المستقلة، كما أنه يحتمل أن يسفر عن فقدان الحكومة المركزية لهذا الاتحاد ولأمكانياتها الصناعية التى كانت تعتمد عليها فى توفير مستلزمات القوات المسلحة الروسية من انظمة اسلحة ومعدات عسكرية. وفى ظل التطور التقنى الكبير والسريع، كانت المخاوف أن تتحول روسيا إلى مجرد مصدر للمواد الخام بعد أن تفقد الصناعات العسكرية الروسية الياتها فى مجال القدرة على المنافسة عالميا يعد هو الأمر الاكثر شيوعا بين أوساط الكثيرين من المهتمين بالموقف الأقتصادى لاتحاد الدول المستقلة فى الداخل وفى الخارج.

المشكلات التى تواجه عمليات التحويل فى روسيا :

كانت مشكلة وضع سياسة صناعية وطنية فى اتحاد الدول المستقلة هى المشكلة الاكثر الحاحا اعتبار من العام ١٩٩٢، وهو العام الذى شهد تعيين وزير دفاع مدنى لأول مرة سواء فى تاريخ الاتحاد السوفييتى السابق أو وريثه روسيا. وبعد أن تراجع حجم ميزانية الدفاع من ٢٠٪ من اجمالى الناتج القومى فى الثمانينيات إلى ما لايزيد على ٥٪ من هذا الناتج(٢) وفى التسعينيات كان المسئولون عن القوات المسلحة الروسية يعتقدون أن الأوضاع سوف تستمر على ذلك لمدة عامين أو ثلاث أعوام يتم خلالهم التحول إلى اقتصاد السوق. ومع نجاح عملية الأصلاح الأقتصادى فانه يمكن زيادة المخصصات للمشتريات العسكرية مرة أخرى وبذلك يمكن تحقيق الهدف الأساسى وهو انقاذ الصناعات الدفاعية والعبور بها إلى بر الأمان، ولكن جاءت مؤشرات التطورات غير مشجعة للأخذ بذلك التصور.

ففى العام ١٩٩٣ خفض حجم المشتروات الدفاعية بنسبة الثلث مرة أخرى، وفى العام التالى ١٩٩٤ طلبت وزارة الدفاع ميزانية مقدارها ٨٧٨٠٠ بليون روبل، ولكن كل ما امكن تخصيصه لها لم يزد على ٤٠٦٢٦ بليون روبل (انظر جدول رقم ١) وكان ذلك معناه خفضا يزيد على ٥٤٪ فى ميزانية الدفاع.

وتزامن مع ذلك الخفض تراجع كبير فى حجم ما تصدره الصناعات العسكرية فى اتحاد الدول المستقلة إلى الخارج، ومما زاد الأمر سوءا أن الطلب على كثير من البضائع التى تنتجها المصانع التابعة لقطاع الصناعات الدفاعية قد تراجع إلى حد كبير، كما أن كثيرا من عمليات انتاج البضائع المدنية سواء تلك التى كان يتم انتاجها بشكل تقليدى أو تلك التى وضعت على خطوط الانتاج كمقدمة للدخول فى عمليات التحول إلى الأطار المدنى واعتمادا على الاسس التى وضعت لتنفيذ عملية التحويل خلال السنوات القليلة الماضية قد انهارت نتيجة للارتفاع الشديد فى الأسعار فى اتحاد الدول المستقلة. وادت المنافسة الأجنبية على الأسواق الروسية وعدم قدرة الحكومة الروسية على اتخاذ اجراءات حمائية فى مواجهة هذه المنافسة مع الصرامة فى الميزانية إلى عرقلة مشتريات كل من الحكومة الفيدرالية وكذلك الحكومات المحلية.

وفى العام ١٩٩٢ انخفض اجمالى انتاج الصناعات الدفاعية - بما فى ذلك الصناعات النووية - بمقدار ١٨٪ بالمقارنة بالعام ١٩٩١، وفى العام التالى (١٩٩٣) حدث انخفاض آخر مقداره ١٦٪ فى حين انخفض الناتج العسكرى لهذه الصناعات بمقدار ٣٨٪ و٣٠٪ على التوالى خلال نفس السنتين واستمر الانخفاض أيضا خلال العام ١٩٩٤، حيث وصل التراجع فى الناتج العسكرى إلى ٤٣٪ والتراجع فى الانتاج المدنى إلى ٤٠٪ بالمقارنة بنفس الفترة فى العام الذى سبقه. ونتيجة لذلك فان اجمالى ناتج الأسلحة والمعدات العسكرية فى روسيا تراجع بمقدار ٣٠٪ عما كان عليه فى العام ١٩٩٠(٣) وارتفعت نسبة النصيب المدنى من اجمالى ناتج الصناعات الدفاعية من ٥٠٪ إلى حوالى ٨٠٪.

وكان اكبر قدر من التراجع فى الصناعات الدفاعية من نصيب كل من صناعات انتاج الذخائر التقليدية وصناعات الالكترونيات التى على الرغم من نجاحها فى تطوير خطوط انتاج جديدة إلا أنها منيت باكبر قدر من التراجع وربما كان ذلك راجعا إلى التطور العالمى السريع فى هذا المجال وعدم القدرة على متابعة تلك التطورات.

وحاليا تواجه صناعة الالكترونيات فى روسيا أزمة عميقة، ففى العام ١٩٩٣ وحده تراجع انتاج تلك الصناعات بنسبة ٣٠٪، وبعد فتح الأبواب أمام المنتجات الأجنبية فانه سرعان ما بدت نقاط الضعف فى منتجات هذه الصناعات بكل وضوح.

أما صناعة الطائرات فى روسيا فانها عانت انهيارا حادا، ففى العام ١٩٩٣ لم تتجاوز طلبات الشراء من الطائرات (سواء ذات الأجنحة الثابتة أو الهيلكوبتر) نسبة ٢٥٪ من طلبات الشراء التى تم الأتفاق عليها فى العام ١٩٩١، أما بالنسبة للعام ١٩٩٤ فانه لم يتم طلب سوى ٢٦ طائرة فقط، وحتى نهاية العام ١٩٩٣ كان التراجع فى ناتج الصناعات النووية الخاضعة لسيطرة وزارة الطاقة النووية الروسية هو الأقل فى نسبته بين كل الصناعات الدفاعية الأخرى.

ولم تكن تلك التطورات السلبية التى عصفت بالصناعات الدفاعية الروسية راجعة إلى التراجع الكبير فى حجم طلبات الشراء فقط ولكنها كانت راجعة أيضا إلى الأسباب الآتية.

– كان القطاع العسكرى فى إطار النظام السوفيتى السابق يتمتع – الى حد ما – بالحماية من الإنهيارات واحتمالات القصور فى التمويل التى يمكن أن تصيب القطاعات الأخرى التى تعمل فى ظل الاقتصاد الموجه . ولكن بعد أن قطعت روسيا شوطا على طريق التحول إلى اقتصاد السوق، اختفت تلك الحماية وفقد القطاع العسكرى ماكان

يتمتع به من مميزات اقتصادية .

- ادى ارتفاع معدل التضخم الى مايزيد على ٢٠٪ شهريا الى عدم قدرة قطاع الصناعات الدفاعية على تنفيذ أى خطة للتحول بنجاح، كما أنه أدى الى أحداث حالة من الفوضى الاقتصادية أثرت سلبا على كافة الخطط الأخرى للدولة .

- لم تحدد القيادة الروسية - فى وقت مبكر نسبيا - اطارا قانونيا وتشريعيا يضمن نجاح عملية تحويل الصناعات الدفاعية الى الصناعات المدنية، وبمضى الوقت وانهماك هذه القيادة فى معالجة قضايا أخرى - قد تكون أقل اهمية ولكن أكثر إلحاحا - تزايدت العقبات أمام تلك العملية .

- استشراء حالة من حالات الفساد الادارى شملت معظم المستويات فى الدولة وأدى ذلك الى افتقاد التنسيق والتعاون وافتقاد القدرة على تنفيذ القرارات التى تستهدف فى تنفيذ عملية التغيير .

- تمزق الصلات بين العديد من الجهات العاملة فى مجال الصناعات الدفاعية نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وعدم حرص القيادة على اقامة علاقات بديلة أما لانشغالها أو لعدم قدرتها على ذلك .

- توقف العملاء عن سداد مستحقات الصناعات الدفاعية الروسية بما فى ذلك وزارة الدفاع الروسية ذاتها .

وخلال الربع الأخير من العام ١٩٩٤ وبعد فترة امتدت لعامين من البحث والدراسة حدد القائمون على الصناعات الدفاعية الروسية ستة اتجاهات لتحقيق النجاح المطلوب واستعادة السيطرة على الموقف ؛ وهذه الإتجاهات هى :

- الاصرار على تنفيذ عملية التحويل بمفهوم جديد .
- اعتناق فلسفة مغايرة فى مجال صادرات أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية
- الاعتماد على استثمارات خارجية
- التوسع فى تطبيق مبدأ التخصيصية .
- دمج المحاور المتشابهة والمتجانسة فى الصناعات الدفاعية .
- إنشاء جماعة ضغط / جماعة مصالح (Lobby) للحصول على مزيد من الدعم الحكومى .

مستقبل التجربة الروسية : احتمالات النجاح والفشل :

فطنت القيادة السياسية الروسية الى ضرورة وضع سياسة صناعية وطنية(NIP)(٤) فى مرحلة بالغة الحرج من مراحل تطور الموقف الاقتصادى فى اتحاد الدول المستقلة، وهى المرحلة التى أعقبت تعيين أندريه كوكوشين أول وزير دفاع مدنى فى تاريخ كل من الاتحاد السوفيتى وروسيا فى ابريل ١٩٩٢، وقد أصر كوكوشين على ضرورة وضع السياسة الصناعية الوطنية لاتحاد الدول المستقلة التى تضمن كل من الاستخدام الفعال للصناعات الدفاعية، ووضع المنتوجات المدنية على مستوى المنافسة مع المنتوجات المدنية التي ينتجها قطاع الصناعات الدفاعية .

وبينما كان وزير الدفاع الروسى كوكوشين يرى أن هذه السياسة سوف تعبىء قطاعات عريضة من المجتمع حول مهمة استراتيجية وطنية، فإن فكرة التكامل بين قطاع الإنتاج المدنى وقطاع الانتاج العسكرى وكذلك فكرة الاعتماد على التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام كانت واضحة فى تصوراته عند وضع السياسة الصناعية الوطنية (NIP) ، ولكن كانت هناك قضيتين غامضتين فى هذا السياق،

القضية الأولى : اشكال الملكية التى يمكن تطبيقها .

القضية الثانية : المدى الذى يمكن الذهاب اليه فى مجال السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة فى عمليات تحويل الصناعات الدفاعية الى القطاع الخاص

وفى الوقت الذى لم تحدد فيه القيادة السياسية الروسية الاطار الذى يمكن من خلاله تحقيق تخلى الدولة (فى شكلها القانونى) عن فكرة ملكية كل شىء، فانها لم تحدد أيضا الحجم الذى يمكن لها كدولة ان تستوعبه من الصناعات الدفاعية بعد تحويلها الى الصناعات المدنية، كذلك اثارت فكرة السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة فى عمليات تحويل الصناعات الدفاعية هاجس الأمن الوطنى الروسى حيث يمكن لهذه المشاركة الأجنبية أن تهدد اطار السيطرة الروسية وتسمح باقامة قنوات جديدة - خطيرة وذات شكل من اشكال الشرعية - للتدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية لاتحاد الدول المستقلة

وفى محاولة للتوصل الى تسوية لقضية الاستثمارات الأجنبية فى عمليات تحويل الصناعات الدفاعية الى القطاع الخاص، أعلن وزير الدفاع الروسى فى نهاية العام ١٩٩٣ عن اغلاقه لعدد من المشروعات الصناعية الدفاعية فى وجه أى استثمارات أجنبية حاليا وفى المستقبل المنظور وعلى رأس هذه المشروعات مشروعات انتاج الذخائر والصواريخ وأنظمة السيطرة على المعركة وكذلك أنظمة دعم العمليات القتالية (الحرب الالكترونية على وجه التحديد)، وفى المقابل لذلك اعتبرت وزارة الدفاع الروسية - وبتأييد كبير من القيادة السياسية - أن صناعة الطائرات تعد هى الصناعة الأفضل لكى تشهد دخول الاستثمارات الأجنبية على أساس أن المكون المدنى فى هذه الصناعة يتيح فرصة ممتدة للتعاون بدون أن يهدد ذلك التعاون الأمن الروسى على نحو خطير.

ونتيجة لاستمرار تطبيق سياسات التحول لاقتصاديات السوق فى اتحاد الدول المستقلة، فان الحديث عن امكانية عزل قاعدة الصناعات الدفاعية عن سياسات الخصخصة أصبح أمرا غير وارد، وابان العصر السوفيتى كان من الأمور المسلم بها عالميا أن تحتكر الدولة (وبشكل مطلق) عمليات انتاج لوازم التسلح، ولكن ازاء المتغيرات التى طرأت على ساحة ورثة الاتحاد السوفيتى السابق فان النقاش حاليا يتركز حول عدد الصناعات الدفاعية المحورية التى ينبغى ان تظل تحت سيطرة الدولة، وكذلك حول الأسلوب التى سيجرى اتباعه لكى تستثمر الدولة أموالها فى هذه الصناعات على ضوء خصخصة الكثير من المشروعات الضالعة فى العمل لصالح القوات المسلحة

الاستنتاجات والخلاصة :

هناك الكثير من الدلائل التى تشير الى أن هناك صناعات دفاعية روسية جديدة فى طريقها الى الظهور وهذه الصناعات الدفاعية الروسية الجديدة ستكون أصغر حجما وأكثر تخصصا وأفضل تكاملا فى اطار الاقتصاد الاوسع لاتحاد الجمهوريات المستقلة. ومن المحتمل ان تكون هناك استقطاعات أخرى فى حجم هذه الصناعات الذى ورثته روسيا عن الاتحاد السوفيتى السابق، ولكن الفترة القادمة ربما شهدت دخول هذه الصناعات فى مرحلة تنظيمية جديدة وبصفة خاصة للسيطرة على المنظومات الضالعة فى عمليات التصميم وهى منظومات كانت منتشرة انتشارا واسعا فى اطار الصناعات الدفاعية.

وسوف تلعب عمليات الدمج لكثير من المكونات دورا كبيرا فى تخليص هذه الصناعات من كثير من المعوقات المتمثلة فى ضخامة حجم العمالة وتعدد وتشعب مراحل العمل، وسوف تكون مؤسسات البحوث والتطوير (R&D)، التى كانت على عهد النظام السوفيتى مؤسسات مستقلة، هى أكثر المؤسسات استفادة من عمليات الدمج

الغرض	الميزانية المخصصة (بليون روبل)
صيانة القوات المسلحة مشتروات جديدة (**)	٢٢١٠٥,٤ ٨٠٤٤٢
البحوث والتطوير (***)	٢٤٣٣
انشاءات جديدة	٤٧٧٨,٣
مرتبات ومعاشات واجور	١٩٣٢,٨
مخصصات وزارة الطاقة الذرية	٨٧٣,٦
الاجمـــــــالى	٤٠٦٢٦

حيث ستدخل المصانع والمنشآت التى كانت تابعة لها فى اطار المنشآت الصناعية الأساسية بحيث يمكن اختصار النفقات وكذلك تقليل الوقت الضائع فى عمليات انتاج الطرازات التجريبية من أنظمة الأسلحة والمعدات المختلفة. ومن المحتمل أن تسفر هذه التغييرات عن زيادة احتمالات التعاون والاسهام الدولى لانجاح عملية تحويل الصناعات الدفاعية الى الصناعات المدنية، وربما يثبت مستقبلا أن النجاح فى تحويل هذه الصناعات - التى كانت اكثر الصناعات تضخما فى الاتحاد السوفيتى السابق - هو واحد من الانجازات الرئيسية لنظام الرئيس يلتسين. □

(*) المصدر تجميع من أعداد مختلفة من مجلة 1994 Military Balance J.I.R

(**) كانت ميزانية المشتروات الجديدة للقوات المسلحة في ميزانية العام ٩٣/١٩٩٤ حوالى ٢٣,٨ بليون روبل.

(***) كانت ميزانية البحوث والتطوير فى ميزانية العام ٩٣ / ٩٤: ٢٦٦٩,٨ بليون روبل

الهوامش والمصادر:

(1) Julian Cooper, The Soviet Defence Industry Conversion and Reform. London,1991

(2) Edwin Bacon, Russian Arms Exports: A Triumph For Marketing. J.I.R June 94

(3) Julian Cooper, Trans formation of the Russian Defence Industry, J.I.R October,94

(4) Nationa Industrial Plic NIP

(5) Julian Cooper, Transforming Russia"s Defence Industrial Base,Survival, Winter 1993 - 1994.

الأمن فى ظل التسوية : اتجاهات التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى فى مرحلة مابعد التسوية

أحمد إبراهيم محمود

بدأ العديد من عناصر المفهوم الاستراتيجى الإسرائيلى يشهد منذ فترة ليست بالقصيرة عملية مراجعة مكثفة، وباتت عملية المراجعة هذه تأخذ طابعا أكثر تسارعا مع تواتر تطورات عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث تصاعد الاهتمام فى أوساط صانعى القرار والساسة والجمهور العام فى إسرائيل بشأن الانعكاسات المحتملة للتسوية على مختلف الاحتياجات السياسية والعسكرية والاستراتيجية لإسرائيل، ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة أن عملية مراجعة المفهوم الاستراتيجى الإسرائيلى كانت مدفوعة فقط بتطورات مسيرة التسوية بين العرب وإسرائيل، وإنما انطلقت أيضا من الرغبة فى التجاوب مع سلسلة التحولات العاصفة فى المنظومة الدولية والإقليمية، بدءا من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، وصولا إلى اندلاع حرب الخليج الثانية، وانتهاء ببدء عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى.

وقد انطلقت عملية المراجعة من أن التطورات المشار إليها جعلت من الحيوى إجراء تعديل جوهرى فى الكثير من عناصر المفهوم الاستراتيجى الإسرائيلى، ذلك أن التطورات الحادثة فى بنية المنظومة الدولية والإقليمية حملت فى أحشائها أنواعا جديدة من الفرص والتهديدات الماثلة أمام الأمن الإسرائيلى، مما يستلزم إعادة تكييف المفهوم الاستراتيجى الإسرائيلى للتجاوب بصورة فاعلة مع هذه التطورات، استنادا إلى أن هذا المفهوم يقدم فى بنائه النظرى الصيغة الأمثل لتحديد وتعبئة واستخدام الموارد المتاحة فى ظروف السلم والحرب، بحيث تتحدد هذه الصيغة حسب منظومة الفرص والتهديدات الماثلة أمام الأمن الإسرائيلى، وأيضا حسب طبيعة المكانة المستهدفة من جانب القيادة الإسرائيلية على الصعيدين الدولى والإقليمى. وعلى هذا الأساس، فإن نقطة الانطلاق الرئيسية فى دراسة هذه التحولات تتمثل فى الوقوف أولا على إدراك صانعى القرار فى إسرائيل والنخبة الأكاديمية بها لمنظومة الفرص والتهديدات الكامنة فى نسيج البيئة السياسية - الاقتصادية الدولية والإقليمية، حيث يعكس هذا الإدراك ذاته منطقيا على عملية صنع السياسة الأمنية العامة، لاسيما من خلال الدور الحاكم الذى يلعبه الإدراك المذكور فى توجيه أعمال صياغة أغراض الأمن والعقيدة العسكرية وبناء القوات وضبط التسلح والأمن الإقليمى.. وما إلى ذلك، الأمر الذى يعنى أن المفهوم الاستراتيجى العام سوف يعبر فى مضمونه عن الصيغة الأنسب حسب تصور صانع القرار للإفادة من الفرص المتاحة أو لاحتواء مصادر التهديد الفعلية أو المحتملة.

أولا: تصورات التهديد والفرص فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى

فى ظل الإطار السابق، ارتكزت التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية على أن هناك مزيجا معقدا من الفرص والتهديدات القائمة أمام الأمن الإسرائيلى، فعلى الرغم من أن التحولات الجذرية التى طرأت على البيئة الدولية والإقليمية، لاسيما انهيار الاتحاد السوفيتى وازدياد التفكك فى المعسكر العربى عقب الغزو العراقى للكويت، أدت إلى تحسين المناخ الأمنى العام لإسرائيل وإتاحة أفضل الظروف الاستراتيجية للحفاظ على أمنها ومصالحها الحيوية، إلا أن الإدراك الإسرائيلى يركز فى الوقت ذاته على أن هناك طائفة واسعة للغاية من التهديدات التى مازالت قائمة أو التى مازالت تسير فى طور النمو فى البيئة المذكورة.

١ - التقدير الاستراتيجى للبيئة الإقليمية :

أفضت التحولات الجذرية على المستويين الدولى والإقليمى إلى إتاحة ظروف استراتيجية مثالية لتوفير متطلبات واحتياجات الأمن الإسرائيلى. فعلى المستوى العالمى، أدى انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة إلى تقوية الموقف الإسرائيلى فى الميزان الاستراتيجى فى الشرق الأوسط بصورة أكثر من ذى قبل، حيث تسببت هذه التطورات فى فقدان عدد من الدول العربية الرئيسية لحليفها الاستراتيجى السوفيتى القديم وانعدام هامش المناورة الاستراتيجى أمامها، مع انفراد الولايات المتحدة - التى تمثل الحليف الاستراتيجى الرئيسى لإسرائيل - بالهيمنة على امتداد الساحة العالمية، فضلا عن توطيد التعاون الاستراتيجى الأمريكى - الإسرائيلى، بل إن هذا التعاون اكتسب قوة دفع إضافية عقب انتهاء الحرب الباردة، وأصبح يمتد إلى مجال أنظمة التسلح الكبرى التى تعتمد فى الأساس على الثورة التكنولوجية الراهنة، لاسيما فى مجالات الاليكترونيات الدقيقة وصناعات الفضاء والمعلومات.(١)

وعلى المستوى الإقليمى، ترافقت التطورات الدولية المذكورة مع تحولات إقليمية رئيسية كان من شأنها تعزيز وتقوية المناخ الأمنى

الإسرائيلي، وبالذات عقب حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تدمير القوة العسكرية العراقية بما كانت تمثله من مصدر تهديد رئيسي من وجهة النظر الإسرائيلية، علاوة على أن حالة التمزق العربي القائمة تسببت في صعوبة توصل العرب إلى استراتيجية دفاعية أو أمنية مشتركة في مواجهة إسرائيل، علاوة على فشل محاولات إقامة جبهة عربية مشتركة مضادة لإسرائيل. وفي نفس الوقت، تتفوق القوة العسكرية الإسرائيلية على القوات العربية على المستوى التسليحي العام، خصوصا على المستويات النوعية والتكنولوجية، الأمر الذي يساعد إسرائيل على تعزيز تفوقها العسكري في مواجهة الدول العربية. وبالطبع، فإن إسرائيل تستفيد في هذا الصدد إلى أبعد الحدود من الدعم العسكري الأمريكي، الذي يمتد إلى جميع مجالات التسلح التقليدي، بل وأصبح يمتد في الوقت الراهن إلى العديد من المجالات الرئيسية الأخرى، أبرزها مشاركة إسرائيل في نظام الدفاع الكوني المضاد للصواريخ الباليستية ومواصلة إمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات والمتطورة وتجديد العمل باتفاقات التعاون الاستراتيجي التي كانت قد وقعت بين الدولتين في الثمانينات وتوسيع نطاقها، علاوة على الاتفاق على تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل.

وهكذا، فإن التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية تخلص إلى أن جملة المتغيرات القائمة في البيئة الإقليمية تقلل كثيرا من إمكانية نشوب حرب عربية ضد إسرائيل على المستويين القصير والمتوسط، ذلك أن المتغيرات المذكورة تجعل من احتمال تشكيل تحالف عربي جديد احتمالا غير وارد إلى حد كبير، علاوة على أن إسرائيل باتت مقتنعة أن سوريا لم تعد تمثل خطرا كبيرا على إسرائيل، وأصبحت مضطرة إلى التركيز على الخيار السياسي فقط عقب انكماش الدعم العسكري الروسي وتدمير القوة العسكرية العراقية.(٢)

٢ - تصورات التهديد في المنظور الإسرائيلي:

على الجانب الآخر، تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على أن تضاؤل وانكماش التهديدات الفعلية واسعة النطاق الماثلة أمام إسرائيل في الوقت الراهن لا ينفي أن هناك مع ذلك طائفة واسعة من التهديدات المحتملة والكامنة والمتصورة. وبشكل عام، فإن هناك عددا من الخصائص التي تميز عملية إدراك التهديد في المنظور الإسرائيلي على النحو التالي:

أولا: ان قدرا كبيرا من الغموض أصبح يحيط بتحديد طبيعة التهديدات التي يواجهها الأمن الإسرائيلي على المستويات القصيرة والمتوسطة والبعيدة، حيث طرأت نوعيات جديدة من التهديد العسكري ليس من اليسير إيجاد حلول عسكرية واضحة لها، بل أصبح من الصعب تشخيص هذه التهديدات بما إذا كانت ذات طبيعة دفاعية أم هجومية، وأبرز الأمثلة على ذلك الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة، والانتشار الكيميائي والبيولوجي والنووي ووسائل إيصالها الاستراتيجية، لاسيما الصواريخ الباليستية، الأمر الذي يطرح على أمن إسرائيل تهديدا ليس من السهل بلورة ردود كافية في مواجهته.(٣)

ثانيا: ان عملية صياغة التهديد في المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي تؤكد دوما على ضرورة الأخذ بمبدأ «أسوأ السيناريوهات» وينطوي هذا المبدأ على عدم الاقتصار على الاهتمام بالتهديدات الفعلية الواقعية المتعلقة بالمخاطر الحقيقية العاجلة التي قد تتعرض لها الدولة مثل مخاطر التعرض لهجمات عسكرية علنية وشيكة، وإنما التحسب أيضا للتهديدات المحتملة والكامنة والمتصورة التي قد لا توجد مؤشرات فعلية عليها. فالتهديدات المحتملة تتعلق بوجود أسباب حقيقية لتعرض الدولة لمخاطر ما، ولكن من دون وصول هذه المخاطر إلى درجة الفعل أو استخدام القوة المسلحة، بينما تتصل التهديدات الكامنة بوجود أسباب لهذا الخلاف على السطح، في حين تتمثل التهديدات المتصورة في المخاطر التي قد لا توجد أي شواهد عليها في المرحلة الحالية، ولكن يمكن الاستدلال على إمكانية وقوعها من خلال النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية القائمة. ولذلك، فإن تطبيق مبدأ السيناريو الأسوأ يؤدي إلى بلورة طائفة متنوعة من التهديدات المحتملة والكامنة والمتصورة في المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي، على الرغم من انخفاض درجة التهديد التي تتعرض لها إسرائيل في المدى القصير.

ثالثا: ان تطورات العملية السلمية وانكماش التهديدات الخارجية واسعة النطاق التي تجابه إسرائيل أدت إلى بدء تبلور ما يصفه البعض بـ (التهديد الداخلي)، الناتج عن ضعف التماسك الداخلي في البيئة الاجتماعية الإسرائيلية وتضاؤل الخطر الخارجي الذي كانت تلتف حوله مختلف التيارات والمذاهب في إسرائيل، والذي كان يساعد على تهميش وزن التناقضات الحادة القائمة في المجتمع الإسرائيلي. وبالتالي، فإن هذه الوضعية تدفع البعض إلى الاعتقاد بامكانية تفاقم التناقضات الداخلية في إسرائيل، وتحولها إلى مصدر رئيسي من مصادر تهديد الأمن الإسرائيلي خلال المرحلة القادمة.(٤)

وفي ضوء ماسبق، يتمثل التهديد الفعلي الأكثر إلحاحا في المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي فيما يصفه الإسرائيليون بـ (الإرهاب الديني) الناتج عن أنشطة الجماعة ذات التوجه الإسلامي مثل «حركة حماس» في الأراضي العربية المحتلة، و «حزب الله» في جنوب لبنان. وقد بدأت السياسة الإسرائيلية في ذلك الحين في التنويه إلى مخاطر ما أسمته بـ «الأصولية الإسلامية» بوصفه الخطر الجديد الزاحف، والذي ينطوي على تهديد للأمن الدولي بأسره، وليس فقط أمن الشرق الأوسط حسب المنظور الإسرائيلي، استنادا إلى أن هذا الخطر بدأ يمتد من منطقة الشرق الأوسط إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ثم وصوله إلى أوروبا والولايات المتحدة. ويرتكز الموقف الإسرائيلي العنيف المناهض لهذه الظاهرة على أن الجماعات الأصولية المذكورة تسعى معا إلى إقامة سلسلة من أنظمة الحكم المتشددة في الدول العربية والإسلامية، والتي ينتظر أن تتخذ موقفا بالغ العنف في عدائها لإسرائيل بصورة قد تصل إلى درجة شن حروب واسعة النطاق ضدها حال وصول تلك الجماعات إلى الحكم في البلدان المجاورة لإسرائيل. وقد ازداد إدراك إسرائيل لهذا التهديد عقب وقوع سلسلة من أعمال التفجير المضادة لأهداف إسرائيلية ويهودية في الأرجنتين وبريطانيا، وأيضا عقب تصاعد العمليات الفدائية التي تقوم بها حركة حماس في الأراضي العربية المحتلة ضد أهداف إسرائيلية. إلا أن التضخيم الإسرائيلي من وزن هذا التهديد كان نابعا في أحد أهم جوانبه من رغبة الحكومة الإسرائيلية في توظيف هذه الظاهرة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية والأمنية، لاسيما من حيث أن «مواجهة الإرهاب» تمثل الركيزة الرئيسية في المسعى الإسرائيلي الرامي إلى بلورة استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى للتصدي للجماعات الإسلامية، بما يساعد إسرائيل على الحصول على دور إقليمي جديد في الشرق الأسط لتعويض ما فقدته من مكانتها الاستراتيجية المتميزة في السياسة الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط عقب انتهاء الحرب الباردة، علاوة على أن هدف التصدي للإرهاب سوف يساعد إسرائيل على الحصول على مساعدات عسكرية أمريكية وأوروبية، فضلا عن اكتساب التعاطف والتأييد في أوساط الرأي العام الأمريكي والأوروبي. والأكثر من ذلك، أن إسرائيل تتصور إمكانية حدوث نوع من المشاركة بينها وبين الدول العربية التي تعاني من نفس الظاهرة، بما قد يساعدها على الاندماج فعليا في منطقة الشرق الأوسط (٥).

أما على المدى الطويل، فإن التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية تشير إلى وجود تهديد محتمل يتمثل في اتساع نطاق الانتشار الصاروخي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، علاوة على أن احتمال نشوب صراع تقليدي واسع النطاق بين العرب وإسرائيل لا يبدو مستبعدا على المدى الطويل. ويرجع هذا الاحتمال من أنه على الرغم من انخفاض احتمالات نشوب صراعات تقليدية واسعة النطاق بين العرب وإسرائيل في المدى القصير، إلا أن هذه الاحتمالات لا تبدو مستبعدة خلال العقد القادم. فمن ناحية، تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن هناك ازديادا في أعداد دول الشرق الأوسط المالكة للصواريخ متوسطة المدى ذات القدرة على إصابة أهداف استراتيجية إسرائيلية، علاوة على أن بعض الدول يسعى أيضا إلى امتلاك قدرات نووية. ومن ثم، فإن مثل هذه الوضعية تدفع المخططين العسكريين الإسرائيليين إلى الأخذ في الحسبان إمكانية تعرض المدن والأهداف الحيوية الإسرائيلية لهجمات صاروخية بالرؤوس التقليدية وغير التقليدية، سواء كان ذلك في إطار مواجهة نظامية واسعة النطاق أو في سياق هجمات صاروخية منفردة (٦).

ومن ناحية أخرى، فإن التخطيط العسكري الإسرائيلي بعيد المدى لا يستبعد إمكانية نشوب صراع تقليدي واسع النطاق، سواء على الجبهة الشرقية لإسرائيل فقط أو بمشاركة مصر ذاتها، وذلك طبقا لأسوأ السيناريوهات المتوقعة. والواقع، أن هذا الاحتمال يبدو واردا في المنظور الإسرائيلي استنادا إلى أن القوة العسكرية العربية مازالت تشكل حتى بأوضاعها الراهنة مصدر تهديد حقيقي لإسرائيل، إذ أن سوريا - حسب وجهة النظر هذه - مازالت تملك قوة عسكرية ضخمة، كما أنها مازالت قادرة على الحصول على احتياجاتها العسكرية من مصادر دولية عديدة مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية، فضلا عن أن العراق مازال يمتلك قوة عسكرية لا بأس بها. أضف إلى ذلك، أن إسرائيل تضع أيضا في أسوأ السيناريوهات احتمال مشاركة مصر في حرب عربية - إسرائيلية واسعة النطاق، وذلك مثلا حال وصول نظام حكم إسلامي إلى السلطة في مصر، الأمر الذي قد يعني إمكانية فتح جبهة جديدة أمام إسرائيل. وتذهب القيادة الإسرائيلية إلى أن حدوث مثل هذا الاحتمال سوف ينطوي على آثار مكلفة للغاية على الأمن الإسرائيلي، لاسيما أن الجيوش العربية أصبحت تمتلك نوعيات متطورة من التكنولوجيات العسكرية الأمريكية والأوروبية، مما قد يسبب تآكلا في التفوق النوعي الإسرائيلي.

وأخيرا، أصبحت العديد من التحليلات الإسرائيلية وغير الإسرائيلية تشير إلى بدء تنامي تهديد داخلي في بنية الدولة اليهودية، وينجم هذا التهديد في الأساس بفعل استفحال أزمة الاندماج والتكامل داخل الكيان الإسرائيلي. وبصفة مبدئية، تعود هذه الأزمة في جوهرها إلى تفاقم التناقضات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيب الاجتماعي - السياسي للدولة اليهودية، حيث تكاثفت في المرحلة الراهنة العديد من المتغيرات الداخلية الخارجية في إسرائيل لتفعيل الآثار السلبية لهذه التناقضات، لعل في مقدمتها تضاؤل وانكماش التهديدات الخارجية وبدء عملية التسوية بين العرب وإسرائيل. وفي هذا الإطار، تشير بعض الدراسات إلى أن المتغيرات المذكورة يمكن أن تؤدي إلى زوال الإحساس بالتهديد الخارجي في إسرائيل، مما قد يفقد المجتمع الإسرائيلي العنصر اللاحم بين الجماعات اليهودية المتباينة المكونة للدولة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى حدوث انفجارات داخلية بشأن العديد من القضايا المطروحة على ساحة التفاعلات السياسية والاجتماعية في البلاد، علاوة على إمكانية أن تؤدي هذه المتغيرات إلى تعقيد وزيادة صعوبات الاندماج بين الجماعات والطوائف اليهودية المختلفة. والواقع أن هذه الاحتمالات تبدو مطروحة لأسباب عديدة، حيث يبدو واضحا أن تطورات عملية التسوية قد قوضت الإجماع الوطني الداخلي في إسرائيل، وبات هناك فجوة واسعة للغاية بين مواقف حزب العمل والائتلاف الحاكم من ناحية، وبين قوى اليمين واليمين المتطرف من ناحية أخرى حيال العديد من القضايا السياسية، لاسيما بالنسبة لقضايا المستوطنات ومستقبل الحكم الذاتي الفلسطيني والقدس وترتيبات الأمن. وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن تضاؤل التهديد الخارجي قد يفضي على المدى الطويل إلى نشوب حروب داخلية بفعل صعوبات التجانس والاندماج في إسرائيل.

وبطبيعة الحال، فإن هذا التهديد المحتمل يعتبر أحد أهم الأسباب الكامنة وراء مبالغة المسئولين الإسرائيليين في تصوير المخاطر الأمنية التي قد تحيط بالدولة اليهودية في مرحلة مابعد التسوية، حيث تهدف هذه المبالغة في أحد أهم جوانبها إلى مواصلة غرس الإحساس بالخطر والتهديد داخل السيكولوجية اليهودية باعتبار مثل هذا الشعور ضرورة تاريخية وسلوكية لتدعيم التماسك داخل الكيان الإسرائيلي، وللحيلولة دون نشوء حالة من الفراغ النفسي والانفجار الداخلي، وتبدو هذه السياسة المتعمدة مرشحة للاستمرار في المستقبل، علاوة على أن الحكومات الإسرائيلية حرصت دائما على توجيه طاقة العنف الفائضة لدى الطوائف والجماعات اليهودية ضد العرب بشكل عام، والفلسطينيين بشكل خاص، بهدف تفريغ القدر الأكبر من هذه الطاقة بعيدا عن دائرة المجتمع الإسرائيلي.

ولكل ماسبق، مازالت القوة العسكرية تمثل الأداة الأكثر أهمية على الإطلاق في الاستراتيجية القومية الإسرائيلية، وذلك أن هذه القوة تمثل الوسيلة الجوهرية لتعزيز الفرص والمكاسب الإسرائيلية على امتداد الساحة الإقليمية والدولية، كما أنها تعتبر الضمانة الرئيسية لأمن إسرائيل، والأداة الأكثر فاعلية لمواجهة أية تهديدات أو مخاطر في المستقبل، علاوة على أن القوة العسكرية تمثل بحد ذاتها في المنظور الإسرائيلي الوسيلة الوحيدة للإحساس بالطمأنينة والأمن، بغض النظر عن الاعتبارات الموضوعية القائمة، أي أنها تعتبر هنا ضرورة سيكولوجية لمعالجة ما يصفه الإسرائيليون بـ (الخوف المزمن الناتج عن قرون من الاضطهاد الذي تعرض له اليهود). ومن ثم، فإنه أيا كان الناتج النهائي لعملية التسوية بين العرب وإسرائيل، سوف تستمر إسرائيل في الحفاظ على قدراتها العسكرية المتفوقة، بل واكسابها المزيد من الفاعلية والتطور، استنادا إلى أن جملة المتغيرات السياسية والاجتماعية والنفسية والتاريخية القائمة على الساحة تجعل من المستحيل بالنسبة للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي المجازفة بفقدان التفوق العسكري.

ثانيا: التحولات الرئيسية في المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي

تعتبر العقيدة العسكرية، بشكل عام، بمثابة المفهوم الأساسي لأمن الدولة، والذي يتم على أساسه صياغة أهداف ومهام السياسة العسكرية لهذه الدولة، وتحديد مجالات استخدام القوة العسكرية وتشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة التي تجابهها، بل وطبيعة الحروب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها، علاوة على توصيف الأساليب التي يمكن من خلالها مواجهة العدوان بالوسائل العسكرية. وفي هذا الإطار، يمكن القول أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تبلورت على أرض الواقع في ضوء منظومة الثوابت والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بالكيان الإسرائيلي، وشهدت بطبيعة الحال تطورا مستمرا حسب درجة التغير في المعطيات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والجغرافية - الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على وظائف القوة العسكرية الإسرائيلية. وقد ظلت العقيدة العسكرية الإسرائيلية تتحرك، برغم

مرونتها، في إطار ثلاث قواعد رئيسية للعمل العسكري تمثلت بالأساس في الردع، نقل المعركة إلى أرض العدو، الهجوم السابق. ويمثل الردع ركيزة أساسية في هذه العقيدة، حيث يهدف إلى إقناع الخصم بعدم جدوى المقاومة أو المبادرة بشن الحرب ضد إسرائيل، لاسيما من خلال توفير القوة العسكرية المتفوقة القادرة على تجسيد هذا المعنى. وفي جميع المراحل، كانت قواعد العقيدة العسكرية الإسرائيلية تعكس ذاتها بصورة بالغة الوضوح في أعمال بناء القوات.

١ . المتغيرات المؤثرة على العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

خلال المرحلة الراهنة، لعبت التغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية دورا بارزا في تعديل بعض مكونات العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وانصب التغير اساسا في اتجاه تآكل قوة الردع الإسرائيلي بفعل تضاؤل هامش التفوق النوعي الإسرائيلي، علاوة على انكشاف العمق الجغرافي الإسرائيلي. وقد نبع هذا التغير بفعل التحولات البارزة التي طرأت على البيئة الإقليمية والداخلية في إسرائيل، حيث تمثلت هذه التحولات تحديدا في ثلاثة أنواع أساسية، كان أولها متعلقا بالدروس المستفادة من حرب الخليج الثانية وانعكاساتها الأمنية بالنسبة لإسرائيل، بينما كان ثانيها منصبا حول الاستعداد لمرحلة مابعد التسوية، لاسيما أن هذه التسوية سوف تقضي بالضرورة إلى إحداث تعديلات جيوستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، مما يستلزم بالتالي تعديل اتجاه أعمال بناء القوات في إسرائيل. أما النوعية الثالثة قد تمثلت في الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، والتي تشهد حالة مزمنة من التردي والتأزم، مما يجعلها تفرض ضغوطا ثلاثية على أعمال بناء القوات المسلحة الإسرائيلية.

لقد أدت حرب الخليج الثانية ، من ناحية اولى ، الى ابراز عدد من من الفجوات في النظرية العسكرية الاسرائيلية ، حيث اوضحت اولا أن الجيش الاسرائيلي لايمتلك قدرة ملائمة مضادة للتهديدات الصاروخية ، لاسيما التهديدات القادمة من مئات الكيلومترات ، وبدا هذا النقص واضحا في ظل اعمال القصف الصاروخي العراقي للعمق الاسرائيلي ، الامر الذى اكد على انكشاف المؤخرة الاسرائيلية بما فيها من تجمعات سكانية كثيفة امام مثل هذه النوعية من الهجمات .

وازداد الادراك الاسرائيلي لخطورة مثل هذا التهديد في ضوء مالتمسه المصادر الاسرائيلية من اتساع نطاق التهديد الاستراتيجي الصاروخي الناتج عن ازدياد عدد دول المنطقة الساعية الى امتلاك صواريخ متوسطة المدى ذات قدرة على اصابة اهداف استراتيجية اسرائيلية . أضف الى ذلك ، ان حرب الخليج اظهرت ايضا استحالة قيام الجيش الاسرائيلي بتنفيذ مفهومه الامني التقليدي القائم على نقل الحرب بسرعة الى ارض العدو في حالة حدوث هجوم صاروخي من دولة تقع خارج خط المواجهة . ففي مثل تلك الحالة ، لم يكن ممكنا ارسال الفرق المدرعة الاسرائيلية مثلا الى ضواحي بغداد ، وكان من الممكن فقط الرد على العراق من خلال القوة الجوية ، الامر الذى كان يعرض السلاح الجوي الاسرائيلي لمغامرة انتهاك المجال الجوي للدول العربية المجاورة ، والمغامرة بالتالي بالدخول في حرب معها ، علاوة على ان مثل هذا السلوك كان من شأنه تعقيد خطط التحالف الدولي المناهض للعراق في ذلك الوقت. والاكثر من ذلك ، ان عنصر البعد الجغرافي قلل كثيرا من قدرة السلاح الجوي الاسرائيلي على توجيه ضربة عنيفة ، وذلك حتى اذا لم تكن المحاذير السابقة الذكر قائمة(٧).

ومن ناحية أخرى ، تذهب المصادر الاسرائيلية الى أن عملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي سوف تكون لها انعكاسات استراتيجية بارزة ، حيث يفترض ان تفضي هذه العملية الى قيام اسرائيل بتقديم تنازلات جغرافية اقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان . وبصرف النظر عن حجم وطبيعة هذه التنازلات ، والصيغة النهائية المحتملة للتسوية ، فان الدلالة الاكثر اهمية على الاطلاق لهذه العملية في المفهوم الامني الاسرائيلي تتمثل بالاساس فيما يمكن ان تفضي اليه التنازلات الاقليمية من تآكل في العمق الاستراتيجي الاسرائيلي، لاسيما في شمال وشرق البلاد. ففي النقاط الضيقة الواقعة شرق تل ابيب مثلا ، بلغ عرض اسرائيل حسب حدود ماقبل ١٩٦٧ حوالي ١٥ كيلومتر فقط . كما يذهب المسئولون والمحللون الاسرائيليون الى ان الانسحاب من هضبة الجولان سوف يفقد اسرائيل ميزة استراتيجية هامة ، ولن يكون ممكنا صيانة الامن الاسرائيلي في ظل هذه التطورات الجديدة سوى من خلال منظومة متكاملة من الاجراءات ، التي يأتي في مقدمتها اعادة هيكلة القوات المسلحة الاسرائيلية بما يساعدها على الاستعداد للتصدي لاية هجمات برية واسعة النطاق قد تتعرض لها مستقبلا ، حسب مايذهب اليه المحللون الاسرائيليون وفق اسوأ السيناريوهات المحتملة ، على ان تشتمل عملية اعادة الهيكلة هذه على بناء شبكة فعالة للانذار المبكر والقدرات الاستخبارية بعيدة المدى ، مع تعزيز القوة الجوية الاسرائيلية باعتبارها الوسيلة الاكثر سرعة وحسما للتصدي لحشود القوات المتدفقة من اى اتجاه ، علاوة على ان المصادر الاسرائيلية تذهب الى ان من الضروري الحفاظ على قوة الردع الاستراتيجي الاسرائيلي بعيد المدى في ظل هذه الظروف الى حين التأكد تماما من استتباب العملية السلمية في المنطقة ، على ان تنتظم كافة هذه الاحتياجات الامنية في اطار خطة شاملة لاعادة هيكلة الاستراتيجية العسكرية والسياسة الدفاعية الاسرائيلية (٨) .

وبالاضافة الى ماسبق ، اصبحت الاعتبارات التمويلية تمثل عنصرا بالغ الاهمية في توجيه اعمال البناء الدفاعي الاسرائيلي ، حيث وصل الانكماش في الميزانية الدفاعية الاسرائيلية في الفترة الحالية الى ادنى معدلاته . ففي عام ١٩٩٢ مثلا ، كانت نسبة ميزانية الدفاع الى اجمالي الميزانية العامة للدولة تمثل حوالي ٢٤.٦ في المائة ، كما كانت تمثل حوالي ٨.٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، ويمثل ذلك تراجعا ملموسا في حصة الميزانية الدفاعية من الميزانية العامة ، والتي كانت قد وصلت في منتصف الثمانينات إلى حوالي ٤٥.٧ في المائة من اجمالي الميزانية العامة، وحوالي ١١.١ في المائة من اجمالي الناتج القومي للبلاد ، وبالتالي ، فان هذه الوضعية تمثل قيدا على أعمال البناء التسليحي والدفاعي في اسرائيل ، وبدا ذلك واضحا في الخطة الخمسية (٩٢-١٩٩٧) التي تبنتها وزارة الدفاع الاسرائيلية ، حيث استهدفت الخطة إحداث نقلة اكبر في التسلح النوعي الاسرائيلي ، الا ان اكتساب القدرات العملياتية الجديدة المطلوبة كان يحتاج الى استثمارات بالغة الضخامة ، الامر الذي لم يكن ممكنا توفيره في ظل القيود التمويلية القائمة ، مما اضطر المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الى القيام بعملية اعادة تخطيط شاملة لجميع الافرع والنظم التي لاتسهم بصورة مباشرة في العمل العسكري ، من دون ان يترتب على ذلك التأثير سلبا على النشاط الروتيني للجيش الاسرائيلي ، بما في ذلك التدريب . وبالتالي ، فقد كان الغرض الاساسي لاعادة التنظيم هذه هو توجيه جميع الاصول المالية والتنظيمية نحو مجال القدرات العملياتية التي تساعد على تحقيق اداء اكثر فاعلية للجيش الاسرائيلي في ميدان القتال المستقبلي ، مع الحفاظ على الاستعداد القتالي للقوات للتصدي للهجمات المفاجئة. وفي هذا الاطار ، جرى تقليص او الغاء العديد من الانشطة والفروع التابعة للجيش الاسرائيلي ، حيث جرى تخفيض فترات تدريب الاحتياط وعمليات الاستدعاء ، واغلاق العديد من مراكز التدريب ، وتخفيض القوات المخصصة لفيلق المؤخرة ، واجراء تغييرات تنظيمية

في جميع مقار قيادة الاركان ... وغير ذلك من الاجراءات التي استهدفت توجيه القدر الاكبر من الميزانية العسكرية نحو اعمال البناء التسليحي لتعزيز القدرات القتالية (٩) .

وعلى وجه العموم ، ادت جميع هذه الاعتبارات الى تعديل بعض عناصر العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، وبدا هذا التعديل واضحا بصفة خاصة في دفع برنامج بناء القوة العسكرية الاسرائيلية في اتجاه زيادة القدرات القتالية النوعية على المستويات البشرية والتسليحية والتنظيمية ، وذلك من خلال توجيه اكبر قدر ممكن من الاستثمارات نحو تحقيق الهدف الموضوع ، الا ان القيود التمويلية تسببت في اخضاع اعمال البناء العسكري في الجيش الاسرائيلي لمبدأ (التخطيط الاقتصادي) لاول مرة على الاطلاق ، وذلك بقصد تنظيم اوجه الاستفادة من الموارد المتاحة ، مع تخفيض القوة البشرية من الناحية العددية ، ولكن مع زيادة قدراتها النوعية .

٢ ـ التطور في المحددات الحاكمة لسياسة بناء القوات :

يبدو واضحا ، في ضوء ماسبق ، ان اعمال بناء القوات باتت تستحوذ على مكانة محورية في السياسة العسكرية الاسرائيلية وفق منظومة جديدة من المحددات والاعتبارات . وبشكل عام ، فان هذه الاعمال أصبحت تجرى في الوقت الحالي في اطار الخطة الخمسية (٩٣ ـ١٩٩٧) التي يتبناها الجيش الاسرائيلي ، والتي تستهدف في الاساس تلبية الاحتياجات الميدانية ، مع امتلاك القدرة على التصدي للتهديدات الاستراتيجية . فعلى المستوى الاستراتيجي ، تبنى التقديرات الاستخبارية الاسرائيلية على أن هناك اتساعا في درجة التهديد الاستراتيجي (التقليدي وفوق التقليدي) الماثل أمام اسرائيل خلال العقد القادم ، لاسيما النابع من دول تقع في اقاليم جغرافية بعيدة نسبيا عن خط المواجهة ، والتي تسعى الى امتلاك صواريخ متوسطة المدى يمكنها اصابة اهداف في العمق الاسرائيلي ، علاوة على ان بعض هذه الدول تسعى الى امتلاك قدرة نووية خاصة بالاغراض العسكرية (١٠). ولذلك ، يشتمل التخطيط العسكري الاسرائيلي على منظومة متكاملة من الاجراءات التي تتضمن اعادة تنظيم قطاع المؤخرة وتعزيز قدرة الاستخبارات الاسرائيلية بعيدة المدى ، وامتلاك قدرات افضل للانذار المبكر تجاه مثل هذه النوعية من التهديدات ، علاوة على امتلاك القدرة على تدمير الصواريخ ارض ـ ارض من خلال الصاروخ (ارو) المضاد للصواريخ والنظم التكميلية له (١١) ، جنبا الى جنب مع تعزيز قدرات السلاح الجوي الاسرائيلي لامتلاك القدرة على تنفيذ اعمال الانتقام على مسافات جغرافية بعيدة نسبيا ، بكل مايستلزمه ذلك من تحسين نظم الذخائر دقيقة التوجية وعناصر القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات ، وتحسين قطاع القيادة في القوات الاسرائيلية.

أما على المستوى الميداني ، فان المفهوم العملياتي للتخطيط العسكري الاسرائيلي ارتكز بصورة جزئية على الدروس المستفادة من حرب الخليج . ففي ضوء هذه الدروس ، تأسس التخطيط الاسرائيلي على ضرورة ان يسعى جيش الدفاع الاسرائيلي الى تحقيق انتصار حاسم بسرعة في حالة نشوب حرب مستقبلية ، على ان يكون هذا الانتصار في ظل معدل بسيط للغاية من الاستنزاف في الافراد والمعدات ، وبدرجة اقل مما حدث في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، مع ضرورة اجراء حسابات مستمرة لكافة ظروف القتال النهارية والليلية والمناخية ، بل واوضاع مؤخرة الخصم ، بما يساعد القوات الاسرائيلية على توفير القدرات التدميرية التي تمكنها من احداث خسائر جسيمة بالخصم ، وضرب مذهبه العسكري في مرحلة مبكرة من القتال . ولتحقيق هذه الاهداف ، جابهت القيادة الاسرائيلية اشكالية معقدة تمثلت في ان القائمة الموجودة حاليا في صفوف الخدمة العاملة في القوات المسلحة الاسرائيلية تبدو متقادمة ، حيث اصبحت ظروف القتال الحديث لاتسمح كثيرا بالمناورة ، علاوة على ان الجيوش العربية باتت تمتلك بدرجة او باخرى نفس منظومات الاسلحة الرئيسية الموجودة لدى اسرائيل . ومن ثم ، فان ادخال المزيد من نفس الطرازات الموجودة من الدبابات والطائرات والمدفعية الى صفوف الخدمة الفعلية في الجيش الاسرائيلي لن يساعد كثيرا على زيادة فاعليتها القتالية ، بينما تحول العوائق التمويلية دون اتاحة الفرصة للجيش الاسرائيلي لاستبدال مالديه من الدبابات والطائرات باجيال حديثة . ولذلك ، خلص التخطيط العسكري الاسرائيلي الى ان تحقيق التفوق النوعي المستقبلي للقوات الاسرائيلية لابد ان يرتكز على اعمال التطوير العسكري المحلي والانتاج المحلي لانظمة مضاعفة القوة وانظمة الذخائر ، وجرى لهذا السبب تنفيذ عملية شاملة لاعادة تنظيم اوجه الانفاق العسكري الاسرائيلي ، كما سبق ان ذكرنا ، بحيث جرى استبعاد تخصيص موارد مالية لاية انشطة لاتساهم في العمل العسكري . اضف الى ذلك ، ان التخطيط المذكور يضع في الاعتبار امكانية زيادة الميزانية العسكرية حال حدوث زيادة في اجمالي الناتج القومي لاسرائيل (١٢) .

وواقع الامر ، ان هذا التوجه لايعتبر جديدا في حد ذاته ، اذ انه يجد جذوره الاصلية في السياسة التي كان الجنرال ايهودا باراك رئيس الاركان الاسرائيلي قد اقرها منذ الفترة الاولى لتوليه منصبه ، والتي تقوم على تخفيض حجم الجيش عدديا وتنظيميا لجعله اقل حجما واكثر كفاءة ، وذلك لمواجهة ظروف الازمة الاقتصادية ، بحيث تؤدي هذه السياسة الى تحقيق الاستغلال الامثل للطاقات البشرية المتاحة من خلال الاهتمام بتحسين كفاءة القوة البشرية من اجل الابقاء على التفوق النوعي للقوات الاسرائيلية ، وبما يساعد ايضا على زيادة قدرة الدولة العبرية على توفير الاحتياجات التسليحية والتدريبية والتنظيمية المطلوبة لتوفير واستيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة (١٣) . وبالتالي ، فان التحولات الاكثر حداثة في اعمال بناء القوات الاسرائيلية تعتبر امتدادا لسياسة قديمة نسبيا ، الا ان الجديد حقا في هذه السياسة يتمثل في كونها تأتي في المرحلة الراهنة في اطار منظومة مختلفة تماما من المتغيرات والمستجدات الاقليمية والداخلية ، علاوة على انها اصبحت اكثر تبلورا ووضوحا عما كانت عليه منذ عدة سنوات .

٣ـ الاتجاهات الرئيسية في السياسة التسليحية الاسرائيلية :

تمثل التطورات التسليحية الجانب الاكثر بروزا في سياسة بناء القوات الاسرائيلية ، وتهدف هذه التطورات بشكل عام الى اقامة بناء جديد للقوة العسكرية يرتكز الى حد كبير على الطفرات التكنولوجية التي تحققت في مختلف مجالات التسلح . وعلى الرغم من ان اعمال التحديث العسكري امتدت الى كافة جوانب ومقومات القوة العسكرية الاسرائيلية ، الا ان السلاح الجوي الاسرائيلي استحوذ على الحيز الاكبر من الاهتمام ، ليس فقط بحكم ان هذا السلاح يظل دائما الاداة الرئيسية للردع لدى الجانب الاسرائيلي ، ولكن ايضا لان القوات الجوية يمكن ان تكون مكلفة في مرحلة مابعد التسوية بمهام وواجبات اكثر بكثير عما كان عليه الحال من قبل ، ذلك ان مايمكن ان تفضي اليه عملية التسوية من تآكل في العمق الاستراتيجي لاسرائيل سوف يدفع القيادة الاسرائيلية للاعتماد بدرجة اكبر على القوات الجوية في ظروف الصراع المسلح حسب السيناريوهات الاسرائيلية . لاسيما لوقف اية حشود عسكرية معادية يمكن أن تندفع من جهة الشرق في اتجاه نهر الاردن ، بحيث يمكن للطائرات القتالية وطائرات الهليكوبتر

القتالية الاسرائيلية ان تستخدم ضد طوابير الدبابات والمدفعية المعادية قبل وصولها الى نهر الاردن او قبل تدفقها فى اتجاه شمال اسرائيل انطلاقا من الاراضى السورية . وقد تلقت اعمال تطوير السلاح الجوى الاسرائيلى قوة دفع رئيسية عقب حرب الخليج الثانية ، حيث اكدت ملابسات تلك الحرب على اهمية عناصر السيادة الجوية ، وامتلاك القدرة الجوية اللازمة لاحداث دمار جسيم فى البنية الاساسية للخصم وقواته البرية (١٤) . أضف الى ذلك ، ان هذه الاعمال ترمى ايضا الى الحفاظ على الفجوة النوعية القائمة لصالحها فى مواجهة الدول العربية فى مجالات القدرة النارية وتكنولوجيا المناورة والتصنيع الجوى المحلى والتكتيكات القتالية الجوية والكفاية التنظيمية ، بل والعمل على زيادة هذه الفجوة . وعلى هذا الاساس ، فان البرامج الرئيسية فى التسليح الجوى الاسرائيلى تتمثل فى استكمال عمليات ادخال المقاتلات (اف - ١٥ اى سترايك) الى صفوف الخدمة العاملة ، علاوة على ادخال المزيد من الطرازات الاكثر تقدما من المقاتلة (اف - ١٦) ، أى الطرازين (سى) و (دى) ، فضلا عن التركيز على زيادة اعداد الهليكوبتر القتالية (اباتشى) ، جنبا الى جنب مع الابقاء على المقاتلات طراز (كفير) ضمن الاسطول الجوى العامل حتى مابعد مطلع القرن القادم (١٥) .

اما فى مجال تسليح القوات البرية ، فان الجيش الاسرائيلى يركز اساسا على تعزيز المستوى النوعى للاسلحة والمعدات الموجودة بالفعل فى الخدمة العاملة، وجرى فى هذا الاطار نشر اعداد اضافية من دبابات القتال الرئيسية طراز (ميركافا - ٣) الاسرائيلية الصنع ، والتى اشتملت على تحسين مستوى التدريع والقوة النارية واجهزة الرؤية الليلية والذخائر المتقدمة . وفى نفس هذا السياق ، جرى تزويد وحدات المشاه بناقلات جنود مدرعة جديدة ، مع الاهتمام ايضا بزيادة القدرات الحركية لقوات المشاه من خلال النظم المساعدة ، علاوة على تزويد وحدات المدفعية بذخائر متقدمة ونظم حديثة لادارة النيران . وقد جرى اعطاء درجة كبيرة من الاهتمام بعنصر مدفعية الميدان ، وذلك فى اطار الاستفادة ايضا من دروس حرب الخليج الثانية التى شهدت قيام راجمات الصواريخ متعددة الفوهات الامريكية بدور بارز فى اعمال الاغراق المدفعى للاهداف الحيوية العراقية . ولذلك ، ركز الجيش الاسرائيلى فى خطته الخمسية على الحصول على هذه الراجمات ، مع الاهتمام ايضا بتحديث قطع المدفعية ذاتية الحركة طراز (ام - ١٠٩) التى تمثل العمود الفقرى لفيالق المدفعية الاسرائيلية .

وقد شهدت عناصر الدفاع الجوى والصاروخى المضاد للصواريخ تركيزا واضحا فى اعمال التحديث العسكرى الاسرائيلى ، حيث قامت بادخال اربع بطاريات من صواريخ (باتريوت) الخاصة باغراض الدفاع الجوى والصاروخى الى صفوف الخدمة العاملة . أضف الى ذلك ، ان الجانبين الاسرائيلى والامريكى مازالا يتعاونا معا فى استكمال برنامج الصاروخ (ارو) المضاد للصواريخ ، على الرغم من العثرات العديدة التى الت اليها تجارب اطلاق هذا الصاروخ ، وتصر اسرائيل على اعتبار الصاروخ (ارو) بمثابة الركيزة الاساسية التى تريد اعتمادها لدفاعاتها المضادة للصواريخ مستقبلا .

واخيرا ، يعتبر السلاح البحرى الاسرائيلى الاقل كثافة من حيث أعمال التحديث والتطوير التسليحى ، وينبع ذلك فى الاساس من محدودية الدور العملياتى الذى يقوم به هذا السلاح ، حيث يتمثل النشاط الرئيسى للبحرية الاسرائيلية فى حماية السواحل الاسرائيلية من عمليات التسلل البحرى التى تقوم بها الجماعات الفدائية . وبشكل عام ، فان اعمال التحديث البحرى الاسرائيلى تركز على ادخال المزيد من زوارق الدورية الصاروخية الجديدة ، مع العمل على تحديث انظمة الرؤية والذخائر والاليكترونيات الموجودة بها، مع التخطيط لادخال غواصتين المانيتى الصنع الى الخدمة العملياتية فى البحرية الاسرائيلية مع حلول عام ١٩٩٧ ، وذلك الى جانب استكمال برنامج انتاج وتطوير الصاروخ البحرى (باراك) الخاصة بالدفاع عن القطع البحرية فى مواجهة الهجمات الجوية والصاروخية .

وعلى هذا الاساس ، ترمى أعمال البناء التسليحى الى احداث نقلة نوعية بارزة فى القوة العسكرية الاسرائيلية ، وذلك من خلال تكثيف عمليات استثمار الموارد فى برامج البناء المختلفة ، بما يساعد على تقديم نوع من الضمان العسكرى فى مواجهة التهديدات المحتملة والكامنة والمتصورة حسب السيناريوهات الاسرائيلية الموضوعة . ومن ثم ، فان هذه الاعمال تسعى احمالا الى اقامة بناء جديد للقوة العسكرية يتأسس بصفة رئيسية على التطويرات المحلية والانتاج المحلى لانظمة مضاعفة القوة وانظمة الذخائر ، مع الاعتماد ايضا بدرجة كثيفة على علاقة التعاون الاستراتيجى الوثيق مع الولايات المتحدة لاستكمال الحصول على اسلحة معدات القتال الرئيسية المتقدمة ، والاهتمام فى نفس الوقت بزيادة الكفاءة النوعية للقوة البشرية الاسرائيلية ، ولكن الصعوبات التمويلية مازالت تمثل عائقا دون اتاحة القدرة للقوات الاسرائيلية على استكمال تنفيذ خطط التحديث والتطوير المستهدفة .

ثالثا : قضايا ضبط التسلح فى الاستراتيجية الاسرائيلية

لم تحظ قضية ضبط التسلح فى الشرق الاوسط بدرجة كبيرة من المصداقية فى الفكر السياسى الاسرائيلى ، بل ان الحكومات الاسرائيلية ظلت تتعامل دوما مع هذه القضية بقدر كبير من التشاؤم وعدم الحماس . وقد جاء هذا الموقف فى واقع الامر نتاجا للعديد من التعقيدات والاشكاليات ، التى تتمثل فى (١٦) :

أولا ، يبدو واضحا ان ثمة تناقضا اصيلا قائما بين المفهوم الامنى الاسرائيلى وبين مفهوم ضبط التسلح . فقد تشكل المفهوم الامنى الاسرائيلى فى ضوء الافتراض بان وجود كيان دولة اسرائيل ذاته كان محل تهديد من جانب الدول العربية ، وانها تحتاج بالتالى الى الحفاظ على امنها وبقائها من خلال الادوات العسكرية ، وبالاعتماد اساسا على قدراتها الذاتية . وفى ظل هذه المنطلقات ، اصبح المفهوم الامنى الاسرائيلى يولى اهتماما كبيرا لعناصر : الحفاظ على الارض ، والحفاظ على زمام المبادأة ، وامتلاك قوة الردع ، والخشية من تقديم تنازلات اقليمية للعرب لئلا يساء فهم ذلك بوصفه علامة على الضعف وعدم الحسم الاسرائيليين . وبالتالى ، فان هذا المفهوم الامنى يتعارض فى الكثير من مكوناته مع مقتضيات ضبط التسلح ، حيث ان مفهوم ضبط التسلح يستلزم بالضرورة اجراء تخفيضات حقيقية فى الاسلحة والمعدات والقوات الخاصة بكل طرف من الاطراف المعنية ، كما يتطلب تنازلات اقليمية من جانب تلك الاطراف ... وما الى ذلك من المستلزمات التى قد لاتتفق كثيرا مع مضامين المفهوم الامنى الاسرائيلى .

ثانيا ، ان المخاوف الاسرائيلية من عملية ضبط التسلح تتغذى على الميراث العدائى الطويل بين العرب واسرائيل ، والتأثر ايضا بالاختلال القائم بين الجانبين فى مقومات القوة الشاملة . ويذهب الاسرائيليون فى هذا الاطار الى ان اتفاقات ضبط التسلح ، مهما كانت متوازنة أو متكافئة ، لن تترك تأثيرات متساوية بين العرب واسرائيل ، حيث ان الالتزامات التى سوف تفرض عليها بموجب هذه الاتفاقات سوف تكون ذات اثار ضاغطة على الأمن الاسرائيلى ، علاوة على الاعتقاد بان العرب لن يلزموا انفسهم تماما بمثل هذه الاتفاقات . حيث تقوم وجهة النظر الاسرائيلية فى هذا الصدد على ان «الطابع اللاديمقراطى» للنظم العربية يمكن ان يؤدى الى تقويض اتفاقات ضبط التسلح

الاقليمي حال حدوث تغيير سياسي في الدول العربية المعنية . اضف الى ذلك ، ان اسرائيل لن تستطيع معاقبة اى دولة عربية تنتهك اتفاقات ضبط التسلح ، فضلا عن ان الاسرائيليين يذهبون فى اطار تحسبهم للمستقبل الى ان الالتزامات المفروضة على اسرائيل بموجب اتفاقات ضبط التسلح قد تشكل قيدا على اية احتياجات امنية قد تحتاجها اسرائيل مستقبلا ، حتى وان لم تكن هذه الاحتياجات منظورة فى الوقت الراهن .

ثالثا ، ان التحفظات الاسرائيلية السابقة من عملية ضبط التسلح تستند الى حد كبير على ضآلة نتائج الجهود الدولية السابقة لضبط التسلح الاقليمي في الشرق الاوسط ، مثل الاتفاقات الموقعة بين الدول المصدرة للاسلحة التقليدية ونظام منع الانتشار النووى وانشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مجال منع الانتشار النووى ، حيث ينظر الى جميع هذه الجهود من وجهة النظر الاسرائيلية بوصفها فاشلة وغير مشجعة فى المستقبل ، وايضا باعتبارها دليلا على صعوبة احلال نظم ضبط التسلح في الشرق الاوسط ، مالم تكن هذه الجهود مصحوبة بتعديلات جوهرية فى المعادلة السياسية - الامنية القائمة فى المنطقة .

لكل الاسباب السابقة ، يخشى الكثير من القادة الاسرائيليين من ان عملية ضبط التسلح يمكن ان تفضى الى اضعاف اسرائيل ، اذ ان عدم الاستقرار فى المنطقة وشعور اسرائيل بالانكشاف والتهديد ادى الى شيوع القناعة فى العديد من الاوساط الاسرائيلية بان جهود ضبط التسلح الاقليمي يمكن ان تقود الى إحداث تخفيض هام فى قدرة الردع المتاحة لقوة الدفاع الاسرائيلية ، ومن ثم زيادة التهديد العسكرى واحتمال نشوب حرب واسعة النطاق في المنطقة . وبالتالى ، حددت الحكومة الاسرائيلية عددا من الخطوط الارشادية التى ينبغى ان تحكم اعمال ضبط التسلح الاقليمي فى اطار جهود تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ، تتمثل اساسا فى النقاط التالية (١٧) :

اولا ، التكامل بين اعمال بناء الثقة وضبط التسلح والتسوية الشاملة ، حيث يؤكد المسئولون الاسرائيليون على ان اجراءات بناء الثقة وضبط التسلح يجب ان تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا مع عملية التسوية السلمية . وفى هذا الاطار ، فان اسرائيل لن تقبل فرض قيود على قدراتها النووية سوى فى نهاية عملية التسوية السلمية ، بعد ان تقبل جميع دول المنطقة صراحة بشرعية وجود الدولة اليهودية، وتقبل التوقيع على اتفاقات سلام شامل معها.

ثانيا ، خفض مستوى التهديد، فالمفهوم الاسرائيلى لضبط التسلح يؤكد على ان اعمال الضبط الجارية لابد ان تقود الى احداث تحول هام ومؤثر فى مستويات التهديد العسكرى التقليدى وغير التقليدى التى تتعرض لها اسرائيل ، مع ضرورة توفير عنصر الاستقرار الاقليمي فى المنطقة ، لاسيما وان عدم الاستقرار سوف يكون عائقا حقيقيا امام عملية ضبط التسلح.

ثالثا ، التفتيش والتحقق ، اذ يشدد الاسرائيليون على ضرورة تضمين اتفاقات ضبط التسلح بنودا واقعية للتفتيش والتحقق ، مع ضرورة ايجاد حلول عملية لمشكلة الانتهاك المفاجيء والاحادى الجانب لاتفاقات ضبط التسلح ، لاسيما الانتهاكات التى تؤدى الى تمكين طرف ما من امتلاك قدرة عسكرية هامة فى غضون مدى زمنى قصير جدا، ويرفض الاسرائيليون فى هذا السياق ترتيبات تضع عملية التفتيش والتحقق فى ايدى المنظمات الدولية.

وعلى هذا الأساس، يتلخص جوهر المفهوم الاسرائيلى ضبط التسلح على ان الالتزامات التى يمكن ان تتعهد بها اسرائيل فى هذه العملية يمكن ان تؤدى الى التأثير سلبا على الردع الاستراتيجى الاسرائيلى ، الأمر الذى لن يكون مقبولا مالم تكن اعمال ضبط التسلح متدرجة فى اطار اتفاقات تسوية سلمية ، بل وفى اطار تغيرات كبرى فى هيكل القوات المسلحة العربية ، وربما لا يتضمن فقط سوريا والاردن، ولكن يشمل الدول العربية الرئيسية الواقعة خارج نطاق خطوط المواجهة.

فى ظل القيود والتحفظات الاسرائيلية سالفة الذكر ، يقوم التصور الاسرائيلى لعملية ضبط التسلح على سلسلة متدرجة من الخطوات والاجراءات ، يأتى فى مقدمتها اعمال بناء الثقة والامن بين الجانبين العربى والاسرائيلى ، ثم تأتى اعمال ضبط التسلح فى مرحلة لاحقة ، على النحو التالى(١٨):

أ - مرحلة بناء الثقة ، حيث تؤكد وجهة النظر الاسرائيلية على ان بناء الثقة والامن تعتبر خطوة مبدئية ضرورية للغاية فى عملية ضبط التسلح ، فهى تساعد من ناحية على تقليل مستويات الشك والعداء والخداع ، كما انها لا تتضمن مخاطر مؤثرة على الامن الاسرائيلى من ناحية اخرى. وبشكل عام، فان المسئولين الاسرائيليين، مثل شيمون بيريز وزير الخارجية ، يؤكدون على اهمية بدء عملية بناء الثقة بالتركيز على الاجراءات التى تساعد على منع الهجمات المفاجئة وتشجيع اسلوب ادارة الازمات ، بحيث تتضمن هذه الاجراءات مثلا: ابرام اتفاقات للاخطار المسبق بالمناورات العسكرية واسعة النطاق ، واقامة خطوط ساخنة وقنوات اتصال نظامية بين القادة العسكريين العرب والاسرائيليين ، واقامة مركز للتنسيق فى مجال الانشطة البحرية والتعامل مع الحوادث فى البحر الاحمر.

وفى مرحلة بناء الامن والثقة ايضا ، تؤكد وجهة النظر الاسرائيلية على ضرورة توفير درجة عالية من التنسيق والاتصال المباشر والعاجل والمرئى بين القوات الاسرائيلية والقوات العربية بوصفها مسألة حيوية لعملية السلام عموما، ولعملية ضبط التسلح ، بل ان بعض المصادر الاسرائيلية تؤكد على ان هذه الاجراءات يمكن ان تخدم بوصفها رمزا على التنسيق بين الجانبين ، وتعبيرا عن الرغبة فى التحرك من حالة المواجهة والتنافس الى حالة التعاون والمصالحة .

ب - اجراءات ضبط التسلح التقليدى وفوق التقليدى: اذا جرى الانتهاء من مرحلة بناء الثقة والامن بنجاح ، تدخل عملية ضبط التسلح بعد ذلك حسب وجهة النظر الاسرائيلية الى مرحلة التنفيذ الفعلى لاعمال الضبط ، ويتضمن ذلك الاسلحة التقليدية وغير التقليدية ، على ان تتوافق هذه الاعمال مع تطورات عملية التسوية السلمية على المستوى الاقليمي الشامل . وفى هذه المرحلة ، سوف يجرى التباحث بشأن العديد من القضايا مثل: اقامة المناطق منزوعة السلاح او المناطق ذات التسلح المقيد ، وفرض قيود على التسلح ، والشفافية المتبادلة، وضبط التسلح النووى . فمن ناحية ، تؤكد المصادر الاسرائيلية على ان اقامة المناطق منزوعة السلاح او المناطق ذات التسلح المقيد التى تضم سوريا واسرائيل تحديدا سوف تكون ذات اهمية محورية لفك الاشتباك فى مرتفعات الجولان وجنوب لبنان. أما بالنسبة للقيود على التسلح، فانها تمثل ايضا مطلبا حيويا فى ظل قصر المسافات الفاصلة بين القوات السورية والاسرائيلية ، مما قد يقتضى الاتفاق على فرض قيود معينة على ماتمتلكه سوريا من الدبابات والمدفعية ، بل وربما طائرات القتال . وبالمثل ، فان قضية الشفافية فى القوات التقليدية او القيود المفروضة على ملكية وانتشار اسلحة ومعدات القتال الرئيسية سوف تناقش فى هذه المرحلة على نطاق واسع، من دون الاقتصار فقط على دول المواجهة ، ولكن ايضا مع مشاركة الدول العربية الرئيسية ، وتذهب وجهة النظر الاسرائيلية الى ان فرض قيود على الأسلحة التقليدية لابد ان تكون متضمنة فى اى اطار لضبط التسلح الاقليمي فى المنطقة

وفى المرحلة النهائية من عملية السلام، يمكن أن يقبل الاسرائيليون

مناقشة عملية فرض قيود على القدرة النووية الاسرائيلية وتتمسك اسرائيل بالاحتفاظ بخيارها النووي حتى نهاية عملية التسوية، انطلاقا من انه اذا تخلت اسرائيل عن الرادع النووي، فان الدول العربية قد تعود مجددا الى الحرب . علاوة على شيوع الاعتقاد لدى الاوساط الاسرائيلية بان القدرة النووية الاسرائيلية هي التي اقنعت الرئيس انور السادات في نهاية السبعينات، ثم القادة العرب الاخرين بعد ذلك بانهم لن يستطيعوا الحاق الهزيمة عسكريا باسرائيل ، واقنعتهم بضرورة مواصلة المفاوضات معها. على ان اسرائيل تطالب بالربط بين ضبط التسلح التقليدي والتسلح النووي، ويمثل هذا الربط من وجهة النظر الاسرائيلية الضمانة الوحيدة التي تكفل لاسرائيل تعويضا ملائما في مقابل التخلي عن الرادع النووي . ففي الواقع تذهب بعض المصادر الاسرائيلية الى ان تمسك اسرائيل بالرادع النووي يأتي في سياق التحسب ازاء نوعين من التهديدات ، اولهما مواجهة هجمات تقليدية واسعة النطاق تتضمن عددا من الدول العربية، او تتضمن هجمات صاروخية بالرؤوس التقليدية ضد المدن والاهداف الحيوية في العمق الاسرائيلي . وعلى الرغم من ان التحولات الدولية والاقليمية العديدة قد ادت الى تخفيض احتمال وقوع مثل هذه الهجمات ، فان التخطيط العسكرى الاسرائيلي يبنى على اساس اسوأ السيناريوهات ، مما يجعل احتمال وقوع هجوم على الجبهة الشرقية لاسرائيل احتمالا قائما . كما ان مثل هذا النوع من التخطيط الاسرائيلى لا يستبعد امكانية مشاركة مصر فى حرب عربية - اسرائيلية فى ظل ظروف معينة ، كما سبق ان اشرنا . اضف الى ذلك . ان اسرائيل تعطى اهتماما واضحا لانتشار الاسلحة و المعدات الامريكية والاوروبية المتقدمة فى العالم العربى ، الامر الذى يعرض التفوق النوعى الاسرائيلى للتآكل.

أضف الى ذلك، ان الربط بين ضبط التسلح التقليدي وضبط التسلح النووى يرتكز من وجهة النظر الاسرائيلية على ضرورة التحسب للمعطيات التى سوف تنشأ حال ابرام اتفاقات انسحاب اقليمى للقوات الاسرائيلية من الجولان والضفة الغربية . ففى ظل تلك الحالة ، سوف تتعاظم الفوارق الجغرافية والسكانية بين العرب واسرائيل، وسوف تعانى اسرائيل بصورة اكثر بكثير عن ذى قبل من الافتقار الى العمق الاستراتيجى ، وسوف تظل دائما ذات عدد اقل نسبيا من السكان ، علاوة على ان التغيرات فى الخطوط الدفاعية واحتمالات حدوث هجمات صاروخية وكيميائية على اسرائيل سوف تؤدى الى اعاقة عمليات استدعاء الاحتياط، مما يجعل اسرائيل حسب وجهة النظر هذه اكثر انكشافا امام الهجوم المفاجيء واسع النطاق. وفى ضوء ماسبق ، تخلص السياسة الاسرائيلية الى ان الحد من القوات التقليدية العربية يعتبر شرطا مسبقا حيويا لقبول فرض قيود على الاسلحة النووية والاسلحة الصاروخية بعيدة المدي المملوكة لاسرائيل . ومن دون قبول الدول العربية اجراء تخفيضات رئيسية على قواتها التقليدية، تصبح المطالبة بازالة القدرات النووية الاسرائيلية بمثابة «محاولة من الدول العربية لامتلاك القدرة على شن حروب ضد اسرائيل ، دون ان يكون هناك ماتقلق بشأنه»، حسب بعض المصادر الاسرائيلية

جـ- عمليات التفتيش والتحقق، حيث تعطى اسرائيل اهتماما محوريا لعملية التفتيش ، وذلك بغرض التحقق من التزام الاطراف المعنية ببنود الاتفاقات التى تم التوصل اليها فى سياق اعمال ضبط التسلح ، الا أنها تتبنى مفهوما خاصا بشأن كيفية تنفيذ التفتيش والتحقق ، فهى ترفض اسناد هذه العمليات الي الوكالة الدولية للطاقة الذرية او اى من الوكالات الدولية الاخرى، ويرتكز هذا الرفض على اسانيد سياسية وفنية ، فمن الناحية السياسية ، كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسرحا للعديد من الصراعات السياسية الدامية بين العرب واسرائيل ، وانطوت هذه الصراعات على قيام العرب بتقديم مشروعات قرارات عديدة لطرد اسرئيل من الوكالة ، علاوة على استبعادها من التجمعات والتقسيمات الجغرافية الاقليمية فى الوكالة ، مع عدم اسناد اية ادوار الى اسرائيل فى الاجهزة الحاكمة فى الوكالة، الامر الذى ادى الى فقدان اسرائيل للاهتمام بالوكالة وعدم الايمان بوظيفتها . اما على المستوى الفنى، فان وجهة النظر الاسرائيلية تشكك كثيرا فى نظام العمل فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذى يعتمد فى الجانب الاكبر على نظام منع الانتشار النووى ، ويرتكز التشكيك الاسرائيلى فى النظام المذكور على انه لا يمتلك القدرة على تقديم تحذير فورى ضد الانتهاك المفاجيء من جانب اى من الدول الموقعة ، وتسترشد اسرائيل فى هذا الصدد بالتجربة العراقية التى اخفقت الوكالة فيها فى اكتشاف النشاط النووى العراقى، على الرغم من ان العراق كان عضوا فى معاهدة منع الانتشار النووى، علاوة على انه كان خاضعا لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولذلك ، فان اسرائيل تفضل بدلا من نظام منع الانتشار النووى ان تقوم الدول المعنية فى منطقة الشرق الأوسط بالاتفاق على نظام للمراقبة المتبادلة المباشرة، بل ان المصادر الاسرائيلية اعلنت ان اسرائيل وافقت فى عام ١٩٨١ على قرار الامم المتحدة الداعى الى اخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية ، ولكن ليس على اساس الهيكل القائم لمنع الانتشار النووى، وانما من خلال اقامة نظام جديد يكون اقرب حسب وجهة النظر الاسرائيلية الى (معاهدة تلاتيلكو) التى وقعتها دول امريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٧ ، والتى استهدفت اقامة منطقة خالية من السلاح النووى فى امريكا اللاتينية. ويرتكز التفضيل الاسرائيلى لهذه الصيغة على انها تتيح مجالا اكبر للتفاوض المباشر بين جميع الدول المعنية فى اطار منتدى اقليمى ، مع امكانية تنفيذ اعمال التفتيش من خلال نظام الرقابة المتبادلة ، بل ان توقيع اسرائيل على معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية فى عام ١٩٩٣ كان نابعا بصورة جزئية من الاقتناع بان هذا النظام يمكن ان يشكل اطارا اقليميا للتفتيش والمراقبة التى يمكن لاحقا الاعتماد عليها واستخدامها فى اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية.

د- اليات كفالة الامن الاقليمي العام : ذلك انه طبقا للمنظور السابق ، يدعو المسئولون الاسرائيليون ، وفى مقدمتهم شيمون بيريز وزير الخارجية ، الى ضرورة بناء نظام اقليمى للمراقبة والتفتيش ، انطلاقا من ان الأطار الاقليمى للامن سوف يشكل رادعا للعدوان ، كما انه سوف يساعد على تنفيذ واستقرار اتفاقات ضبط التسلح التى يمكن ان تتفق عليها الأطراف المعنية ، لاسيما من خلال اسناد وظائف معينة لهذا النظام الامنى الاقليمى، وبالذات فى المجالات الثلاثة التالية(١٩):

أولا: تفكيك هياكل القوات المسلحة القائمة دفع اعمال ضبط التسلح ، وذلك من خلال تنفيذ برنامج اقليمى لجمع البيانات والمعلومات عن الانشطة العسكرية ، وكتابة التقارير عنها الى جميع الاطراف المعنية ، وذلك باستخدام جميع الوسائل الممكنة ، بما فى ذلك الاقمار الصناعية فى ظل مشاركة القوى الكبرى .

ثانيا ، التصدى للمشكلات الأمنية الأقليمية التى قد تطرأ فى الشرق الاوسط عقب استكمال عملية التسوية السلمية، حيث تذهب بعض التصورات الاسرائيلية الى ان المشكلات الامنية الرئيسية فى المنطقة سوف تتمثل فى: عدم الاستقرار داخل النظام الاقليمى ، الاعمال الانتفاضية، امكانية النكوص عن حالة السلم والارتداد الى دوامة لاتنتهى من الصراعات الدينية والعرقية والاقتصادية . وفى هذا الاطار ، سوف يستهدف نظام الامن الاقليمى ابقاء مصادر الصراع كامنة ، بما يساعد على منع اى صراعات مسلحة قد تنشب بسبب

القصور في دوائر الاتصالات بين الاطراف المعنية.

ثالثا، استئصال احتمالات حدوث اية مفاجآت تكتيكية من خلال اقامة اجهزة مستقلة تتولى الاشراف على اعمال الامن وضبط التسلح، مع اعطاء هذه الاجهزة السلطات والقدرة على العمل وقت الضرورة، جنبا الى جنب مع تنفيذ الاعمال الرقابية الروتينية الرامية الى اعداد تقارير دورية تقدم الى القوى الكبرى الضامنة . وفي حالة انقطاع القنوات الدبلوماسية بصورة مؤقتة خلال الازمات ، فان الطروحات الاسرائيلية تؤكد على ضرورة وجود قوات بمكنها التعامل بصورة فورية مع حالات العدوان الفعلي.

وعلى هذا الاساس، فان الجانب الاسرائيلي اصبح يتبنى تصورات تفصيلية خاصة بمختلف جوانب الامن وضبط التسلح الاقليمي في الشرق الاوسط عقب احلال السلام بين العرب واسرائيل ، الا ان المغالاة الشديدة من جانب المسئولين الاسرائيليين في هذا الصدد تعود في جانب هام منها الى الاعتبارات التفاوضية التي يسعى الساسة الاسرائيليون بمقتضاها الى انتزاع اكبر قدر ممكن من التنازلات الأمنية والعسكرية العربية ، وذلك في مقابل قبول اسرائيل الالتزام باعمال ضبط التسلح ونزع اسلحة الدمار الشامل . وفي هذا الاطار ، تسعى اسرائيل الى دفع العرب نحو اعادة هيكلة قواتهم المسلحة وفرض القيود عليها، وتمكين اسرائيل من امتلاك انذار مبكر عن تحركات القوات العربية ، بما يساعدها على استئصال كافة احتمالات تعرض الامن الاسرائيلي لأدنى قدر من التهديد ، الأمر الذي سوف يتيح لاسرائيل بالضرورة امتلاك قدرة اكبر على التحرك وامتلاك زمام المبادأة على امتداد الساحة الاقليمية .

المراجع :

(1) Karen L. L. Pushel, U.S.- Iserali Cooperation in the Post-Cold War Era: An American Perspective (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, 1992). p.p. 134-138.

(2) Sholmo Gazit, "The Middle East: Main Strategic Trends", in Sholomo Gazit (ed.), The Middle East Military Balance 1992-1993 (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, 1993). p.p. 3-7.

(3) Amos Gilboa, "The Iseal Defense Forces", in sholomo Gazit (ed.), Op-Cit, p.p158-159.

(4) James Wyllie, "Israeli Security: Current and Future Threats" Jane's Intelligence Review, Volume 5, No. 12, December 1993, p.p. 563-564.

(٥) تناولت العديد من الكتابات تأثيرات ظاهرة الاصولية الاسلامية من وجهة النظر الاسرائيلية ، واعتمدنا في ذلك مثلا على:
Arye Srav, "The Muslim Threat to the Western World" Midstrea, January 1993, Volume XXXIX , No. 1 p.p. 2-6. Yedidya Atlas, "Iran: An Islamic Threat", Midstream, October 1992, p.p. 2-7.

(6) Amos Gilboa . Op-Cit,p.158.

(7) Ibid, p.p 158-159.

(٨) حول تأثير العمق الاستراتيجي في عملية صياغة العقيدة العسكرية الاسرائيلية ،، وبالذات في مرحلة مابعد التسوية ، انظر كلا من:
Yohanan Ramati and Sholomo Baum, "Can Iseral Survive the loss of Judea and Samaria?", Midstream, Volume XXXVIII, No. 6, p.p. 19-21.

كذلك : د. هيثم الكيلاني، « نظرية الامن الاسرائيلي بين حربي ١٩٧٣-١٩٩١، دراسة حالة: الانذار الاستراتيجي»، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠، ابريل ١٩٩٢، ص ص. ٩٣-١١٠.

(9) Amos Gilboa, Oit, p.p. 159-162.

(10) Tim Ripley, "Iseral's Defense Policy Develops a Longer Reach", International Defense Review, April 1993 . p. 296.

(11) Dore Golod , "U>S>- Iseral Strategic Cooperation, in Sholomo Gazit, Op-Cit, p.p. 75-78.

(12) Amos Gilboa, Op-Cit, p.p. 160-161.

(١٣) حول التعديلات التي ادخلها ايهودا باراك على اعمال بناء القوات الاسرائيلية ، انظر: احمد ابراهيم محمود، « الهجرة اليهودية المعاصرة الى اسرائيل ودورها في تنمية القدرات العسكرية لاسرائيل»، رؤية (دورية محدودة التوزيع تصدر على دار الفالوجا للدراسات والنشر)، العدد الثاني ، اغسطس ١٩٩١ ، ص ص. ٢٣- ٢٨.

(14) Amos Gilboa , Op-Cit, p.p. 158-159.

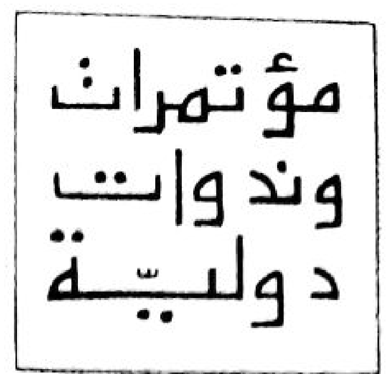
(١٥) اعتمدنا في رصد التطورات التسليحية الاسرائيلية على:
Tim Ripley, Op-Cit, p. 298, Amos Gilboa , Op-Cit, p.p., David Foxwell , "Isreal'S Navy Look over the Horizon", International Defense Review , April 1993 , p.p. 299-301.

(16) Ariel Levite, "Isreal's Security Conception and its Attitude toward Arms Control", in Dore Gold (ed), Arms Control in the Middle East (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University , 1990), p.p. 124-131.

(17) Gerald M. steinberg, "Middle East Arms Contol and Regional Security", Survival, Volume 36, 1, Spring 1992, p.p. 127-131.

(١٨) اعتمدنا في اعداد هذا الجزء على تصريحات المسئولين الاسرائيليين المنشورة في الصحف المصرية والعربية بشأن قضايا ضبط التسلح ، الواردة في ارشيف جريدة الاهرام خلال اعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ ، بالاضافة الى كل من:
Ariel Levite , Op-Cit, p.p. 129-131 , Gerald Stienberg , Op-Cit, p.p. 127-131.

(19) Shimon Peres, With Arye Naor, With Arye Naor , The New Middle East (New York: Henry Holt and Company, 19930, p.p. 63-64.



المؤتمر القومى الاسلامى الأول

بيروت (١٠ - ١٢ أكتوبر ١٩٩٤)

عبد العاطى محمد

استضافت العاصمة اللبنانية بيروت فى الفترة من ١٠ الى ١٢ أكتوبر الماضى المؤتمر القومى الاسلامى الأول الذى جمع نخبة من كبار المفكرين والسياسيين على الجانبين القومى العربى، والاسلامى. واستهدف المؤتمر تحقيق المصالحة بين التيارين القومى والاسلامى بعد حوالى ٥٠ عاما من الخصام، واقامة أرضية للعمل السياسى المشترك فى الفترة المقبلة. وشارك فى المؤتمر ١٠١ شخصية جاءوا من ١٦ دولة عربية، وكان من بينهم راشد الغنوشى، ومحمد مزالى، وعبدالحميد مهرى، ويوسف القرضاوى، وجار الله عمر، وشفيق الحوت، وخير الدين حسيب، وأحمد صدقى الدجانى، ومنح الصلح، وسليم الحص، ومعن بشور..

وكان انعقاد هذا المؤتمر مفاجأة بعد أن غلبت الخلافات على العلاقة بين التيارين القومى والاسلامى الى حد القطيعة والحروب الكلامية، ولكن الاعداد له كان قد بدأ منذ سنوات بمبادرة من مركز دراسات الوحدة العربية ومع انعقاد ندوة الحوار القومى الدينى عام ١٩٨٩. وكان مقررا له أن ينعقد العام الماضى فى صنعاء، وتأجل للعام الحالى بسبب ظروف الحرب اليمنية، وتم نقله الى بيروت.

ولاشك أن حدثا كهذا له اهمية كبيرة ليس فقط لأنه يعد أول لقاء بين خصمين، وانما لأنه كان يعنى بداية صفحة جديدة قوامها التفاعل والتكامل. وزادته اهمية المستجدات التى حلت بالمنطقة العربية منذ بداية مسيرة السلام الحالية فى مؤتمر مدريد، وماتلاها من اتفاقات للسلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ثم الأردن، وهى تطورات شكلت تحديا قويا لأى من التيارين القومى والاسلامى اللذين أقاما افكارهما فى جانب كبير منها على الصراع بين الدعاوى الصهيونية والحقوق العربية والاسلامية فى المنطقة. هذا فضلا عن اتفاق التيارين على الوعى بخطورة الوضع الذى وصلت اليه الأمة العربية بعد أن عم داخلها الانقسام والتشتت وازداد تعرضها للضغوط الأجنبية ومحاولات الهيمنة. وقد كان هذا السبب بالتحديد هو المبرر الرئيسى الذى استندت اليه فكرة المصالحة وانهاء القطيعة بين تيارين كبيرين فى المنطقة، وهو مابدا واضحا من الأوراق الأساسية للمؤتمر. وان كان ذلك لاينفى أن هناك أسبابا أخرى ربما بدت أكثر قوة ودعت الى هذا الانقلاب المفاجىء فى العلاقة لعل أبرزها احساس كل من التيارين بأنه يتعرض لقدر من الضغوط السياسية القوية التى يمكن أن تعصف به لو لم يتحد مع الآخر. فالتيار القومى يتعرض لحالة من الانحسار بعد فشل التجارب الوحدوية وانفراط عقد التضامن العربى بسبب حرب الخليج، وصعود تيار الاقليمية وانفتاح المنطقة على أفكار أخرى مناقضة لجوهر الفكرة القومية مثل «الشرق أوسطية». وكلها عوامل تزيد من وطأة التحديات التى يواجهها التيار القومى. وأما التيار الاسلامى فبرغم نشاطه البارز على الساحة إلا أنه محاصر فى خانة المعارضة وموصوم بالتطرف والعمل على تهديد الاستقرار ومن ثم فهو موضع هجوم شديد من جانب الأنظمة العربية من ناحية وموضع ريبة وشك من جانب قطاع ليس بالصغير على مستوى المجتمعات العربية. لهذا وذاك فان التيارين وجدا من الضرورى أن يلتقيا سياسيا فقد أصبحا فى خندق واحد، وإلا فانهما سيتعرضان للفناء، فى حالة بقاء كل منهما يصارع التحديات بمفرده.

ولأن الفروق الفكرية كبيرة بين التيارين، فقد كان من الصعب تذليل الخلافات من أول لقاء.. ومن ثم تركز عمل المؤتمر على الاستكشاف المتبادل والبحث عن أرضية جديدة للحوار بدلا من الحروب الكلامية، وايجاد صيغة ما للتنسيق السياسى فى المستقبل. ورغم ادراك أى من التيارين لهذه المعادلة الصعبة، فان الحوار على مدى الأيام الثلاثة لم يخل من الصدام، وبات فى أوقات كثيرة كما لو أن المسافات ستظل متباعدة. وقد تحسب المنظمون للمؤتمر «اللجنة التحضيرية» لهذا الوضع ولذلك تركوا جدول الأعمال مفتوحا، فعدا الافتتاح والقاء الكلمات الرئيسية سواء المعبرة عن التيار القومى أو الاسلامى، فان جلسات المؤتمر الاثنتى عشرة والتى امتدت من الصباح حتى المساء، تركت المجال رحبا للمداخلات سواء للتعليق على الورقتين الاسلامية أو القومية «وهما الورقتان الرئيسيتان فى المؤتمر» أو لابداء الرأى عموما حول القضايا الراهنة التى تهم الأمتين العربية والدولية، أو لتقديم تصورات حول امكانية تذويب الفوارق بين التيارين واقامة

الأرضية السياسية.

في البداية كانت الكلمات الافتتاحية مفعمة بالعواطف التى أحاطت جو المؤتمر، تؤكد على الأهمية والدلالة للمصالحة وتبشر بأن الحوار عبر المداخلات سيكون رحبا وايجابيا. فقال أحمد صدقى الدجانى ان المؤتمر هو ثمرة سعى جهود متواصلة استمرت سنوات لتحقيق التعاون بين التيارين القومى والاسلامى، وان ممثليهم جاءوا الى المؤتمر بهدف تحقيق التكامل فى الرؤيتين للواقع الراهن عربيا واسلاميا فى المنطقة العربية، مشيرا الى ان من مهام المؤتمر اقرار برنامج عمل وبلورة صيغة عملية لتعاون التيارين. وحدد الأهداف لهذا البرنامج بأنها تحرير الأرض العربية من الاحتلال الاسرائيلى، والوحدة، والديمقراطية والشورى، والتنمية المستقلة والكفاية والعدل، والتجدد الحضارى. وتحدث محمد حسن الأمين «ممثلا للاسلاميين» فقال ان انعقاد المؤتمر مرحلة جديدة تنهى كل أشكال العلاقة السابقة التى يغلب عليها النفى والنفى المتبادل خصوصا فيما يتعلق بتجديد هوية الأمة. وأكد ان فكرة التعارض تنحسر والمؤتمر يكرس هذا الانحسار لصالح فكرة التكامل والتفاعل. ثم تحدث محمد البصرى ممثلا للقوميين فأشار الى فشل قيادة السلطة باسم الشرعية القومية وفشل التسلط باسم الدين، بل وفشل تجربة الحداثة عبر ماأسماه بمغامرة الخروج بها من الاطار الحضارى. وأكد ضرورة بناء تجربة السلطة على مفهوم حقوق المجتمع وصيانة كرامة الوطن واحترام قيم المجتمع والأمة وثوابتها الحضارية. وتحدث يوسف القرضاوى فأكد معانى الوفاق والاتفاق والدعوة الى انهاء الغلو والتطرف فى مواقف كل من التيارين.

إلا أن حالة التهدئة التى صاحبت هذه الكلمات سرعان ماتبددت مع الجلسات الأولى للمؤتمر، ففى الجلسة الأولى استضاف المؤتمر محمد حسين فضل الله الزعيم الشيعى والمرشد الروحى لحزب الله فى لبنان، فقال ان الاسلام والعروبة كانا متحابين ومؤتلفين الى أن تأدلجت العروبة أى دخلت فى اطار الأيديولوجية العلمانية على حد تعبيره، وقال ان العلمانية ليست خصوصية فى العروبة وكذلك الكثير من الفلسفات الوجودية، ورفض أن تكون هناك عروبة بذاتها كاطار فكرى، بل هى فى رأيه جزء من الاسلام.

ومع بداية عرض محتويات الورقتين القومية والاسلامية، اتضح أن هناك فروقا جوهرية على المستوى النظرى فى العلاقة بين التيارين. تقول الورقة الاسلامية ان اللقاء عبر المؤتمر يفتح أبواب التفاهم الاستراتيجى بين التيارين حول القضايا التى يجب حسمها فى سبيل صياغة مشروع للنهضة العربية. وأولى هذه القضايا - كما تقول الورقة - هى قضية المرجعية الاسلامية العامة لهذه الأمة. فما الاعتزاز القومى بالتاريخ وبالنضال وبالمواقف إلا فى حقيقة الأمر اضافة مقدرة الى رصيد المرجعية الاسلامية، ولايجوز أن تكون تحت أى ظرف خصما من هذا الرصيد أو عبئا عليه. هكذا يعلن الاسلاميون من البداية ان الاطار والمرجع الفكرى هو الاسلام وحده وما الفكر القومى أو العروبة إلا رافدا أو جزءا لهذا الاطار وليس شيئا مستقلا بذاته.

ثم تمضى الورقة الاسلامية مشيرة الى نقطة أخرى هى موقف التيار القومى من العلمانية فتقول انه ليس صحيحا من الناحية الفكرية ولا من الناحية التاريخية أن هناك رابطة أو تلازما بين القومية العربية والعلمانية، وانما الاسلام وحده هو الذى أضفى التميز على الفكر القومى، ولكن الورقة تقول أيضا فى هذه القضية ان التيار الاسلامى يؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية أى لاينفى الآخر. وهنا تطالب الورقة ان يقر الجميع بأن العلمانية ليست مرادفا للديمقراطية ولا هى ضرورة من ضروراتها. كما تحدد الورقة الاسلامية معالم مشروع النهضة للأمة فى ٦ عناصر هى: الوطن المستقل، والثقافة الوطنية والقومية والاسلامية المستقلة، والتنمية المستقلة، والعدل الاجتماعى، والوحدة الوطنية. فالقومية .. فالاسلامية، والاعتزاز بالعربية.

وتشير الورقة الاسلامية أيضا الى قضية الموقف من الغرب فتقول ان كل مايقدمه الغرب من دعاوى الايمان بالتعددية السياسية وأهميتها لايقوم على ساق اذا لم يحترم الغرب التعددية الحضارية والثقافية سواء بسواء. فالموقف العربى الاسلامى من الغرب اذن، موقف تقدير الاختلاف واحترامه، والحوار البناء حول قضاياه. وأما الغرب - وفقا للورقة - فلايزال موقفه من الحضارة الاسلامية والثقافة العربية هو الرفض المستمر والعداء المستحكم. وللخروج من هذا الموقف فان التيار الاسلامى يدعو الى حوار مستمر مع القوى الفاعلة فى الغرب يجاوز ردود الفعل العربية التقليدية للدعوات التى وجهت خلال العقود الأربعة الماضية للحوار الاسلامى - المسيحى، الى فعل مبتدأ هو الدعوة الى حوار جاد حول احترام الحضارات كل للأخرى، واحترام الغرب بوجه خاص لسعينا نحو تحقيق مشروعنا الحضارى الذاتى. كما تدعو الورقة الى حوار اسلامى مسيحى عربى.

وأما بالنسبة للوضع الاقتصادى والاجتماعى، فان التيار الاسلامى يقف موقف الانحياز الصادق والعلنى الى أهل الحاجة فى مواجهة المحتكرين للثروة. والمال لايجوز أن يكون دولة بين الأغنياء، كما ان الاسلام يؤكد على التكافل الاجتماعى.

وبينما ترفض الورقة الاسلامية العنف كوسيلة للتغيير، كما ترفض الارهاب وتنفى أية علاقة له بالاسلام، فانها تفرق بين ماتسميه بالعنف الممنوع أو المحرم، وبين العنف المشروع أو الواجب، وتعنى به «العنف فى مقاومة العدو الغاصب، والمستبد الظالم وأذنابهما من دعاة الاستسلام للهزيمة وترسيخ التبعية». كما تطالب الورقة بحرية العمل السياسى للفصائل الاسلامية وحقها فى تكوين الأحزاب.

وأما الورقة القومية فقد ركزت على عناصر أخرى أولها الوحدة العربية بين جامعى العروبة والاسلام، حيث ترى ان الوحدة العربية تعد بمثابة حجر الزاوية فى المشروع القومى العربى، وتمثل لدى التيار القومى وسيلة وغاية فى نفس الوقت. وتقول الورقة انه لايوجد من الناحية النظرية تعارض بين دعوة التيار القومى للوحدة العربية، ودعوة التيار الاسلامى للوحدة الاسلامية، فالدعوة الثانية تشمل الأولى بالضرورة، وكلا الهدفين يعانى من الصعوبات على المديين القصير والمتوسط. ومن الناحية العملية ترى الورقة القومية ان النوازل التى حلت بالأمتين العربية والاسلامية وما أفرزته من خلافات فى العمل بين التيارين القومى والاسلامى، تقتضى البعد عن البحث عن أعذار وبدلا من ذلك يتعين التركيز على اجراء تحليل علمى لأسباب الأزمة، فهذا هو المدخل لاستئناف الدعوة لتعميق جامعى العروبة والاسلام. والقضية الثانية التى تطرحها الورقة القومية هى قضية الاستقلال الوطنى والقومى. وتعرض الورقة لمظاهر الخطر الكثيرة التى تحيط بهذا الاستقلال وتطالب بعمل قومى واسلامى مشترك لدعم النضال الوطنى الفلسطينى، وافشال مساعى التطبيع، والضغط المتواصل على الحكومات العربية باتجاه ادارة حوار وطنى يكفل الحقوق المشروعة للقوميات والأقليات، ويحفظ على البلدان العربية وحدة ترابها الوطنى، واعادة التأكيد على رفض الاستقواء بالخارج.

وأما القضية الثالثة فهى الديمقراطية وحقوق الانسان، حيث ربطت الورقة بين الاثنتين باعتبار ان الديمقراطية حق من حقوق الانسان بحد ذاتها، كما ان الحقوق والحريات المقررة فى مجال حقوق الانسان انما هى ضرورات فى المجتمع الديمقراطى. وأشارت هنا الى خطر ماتعانيه ممارسة الديمقراطية وحقوق الانسان من قيود باسم ضرورات طارئة أو تنظيم الممارسة أو الزعم بأنها تتعارض مع

الاسلام. وتقول الورقة ان نظرة التيارين القومي والاسلامي لهذه القضية تختلف اختلافا جوهريا في عدة جوانب تظهر اهمها في قضايا المساواة بين الذكور والاناث أمام القانون، وتطبيق الحدود وبعض اوجه ممارسة حقوق المواطنة. وتمضي قائلة ان هناك التباسا في فهم رؤية المفهوم الاسلامي للديمقراطية من حيث مايذهب اليه البعض داخل التيار الاسلامي من المطابقة بين مبادىء الديمقراطية والشورية، أو القول بتناقضهما تناقضا تاما. ولكن اهم خلاف من وجهة نظر القوميين يتعلق بموقف التيار الاسلامي من التعددية وتداول السلطة واتخاذ اجراءات انقلابية في أنماط معيشة المجتمع

ورابع القضايا التي يوليها الفكر القومي اهتماما هي قضية التنمية التي تعتمد على الدور المركزي للقطاع العام وتدخل الدولة لحماية أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية والتعاون العربي الاقليمي. وتشير الورقة الى خطر ظهور مايسمى بأسلمة الاقتصاد. ولكن الورقة تشير الى بعض أوجه التوافق بين التيارين القومي والاسلامي فيما يتعلق بالموقف من التطبيع الاقتصادي مع اسرائيل والسوق الشرق أوسطية.

وخامس القضايا هي العدالة الاجتماعية. ولايبدو أن هناك اختلافا كبيرا بين التيارين حولها. وأما القضية السادسة والأخيرة فهي التجدد الحضاري، وتقصد بها الدعوة لاجراء مراجعة شاملة للثقافة العربية في مختلف الجوانب سعيا للنهوض بأهداف الأمة العربية وتبوءها المكانة التي تليق بها بين الأمم. وهنا تميز الورقة بين الاتفاق بين التيارين من حيث المبدأ على ضرورة اجراء المراجعة المنشودة في الثقافة العربية، وبين التناقض حول المدى الذي يمكن أن تمتد اليه هذه المراجعة النقدية. وتقول ان المدى الذي ينادي به بعض مفكري التيار القومي باتجاه العلمنة الكاملة هو أبعد مما يقبله التيار الاسلامي، بل وفريق كبير من القوميين.

ورأت الورقة القومية ان أهم مداخل الحوار المقترح بين التيارين في اطار العناصر الستة السابقة هي المراجعة الذاتية لكل تيار ازاء هذه القضايا، وتعميق الفهم المتبادل، وتنقية الخطاب السياسي، والبحث عن الية مناسبة للتعاون بين التيارين.

وقد شهد المؤتمر عدة مداخلات نورد أهمها فيما يلي :

- قال خير الدين حسيب ان عنوان المؤتمر هو من بقايا التصنيفات التي شهدها أواخر القرن وأن الأوان لاعادة النظر بهذه التسميات. ونفى عن التيار القومي تحمل أوزار الأنظمة العربية مشيرا إلى ان هذا التيار كان احد ضحاياها. وطالب الاسلاميين بتوضيح فهمهم لقضية الديمقراطية والتعددية السياسية.

- قال راشد الغنوشي ان التيار الاسلامي هو الذي يمتلك زمام العمل في الساحة السياسية في المنطقة العربية الآن وتحديدا يقود هذا التيار ما أسماه بالتيار المقاوم. ولكن القوميين لايزالون يمثلون الكيف من النخبة المثقفة. ودعا إلى تكامل الكم الاسلامي مع الكيف القومي.

كما قال الغنوشي ان لقاء التيارين أصبح واقعا بعد ان كان حلما.. «نحن ازاء لحظة تحول تاريخية ونأمل ان نشهد بعد هذا المؤتمر انتهاء القطيعة وان نبدأ عهدا جديدا بتواضع مدركين ان التحديات اكبر من أي تيار بمفرده... العقل العربي والاسلامي في لحظة وعي.. والمطلوب ان نمسك به كي لاينفرط كما انفرطت من قبل أمال كثيرة لأنها لم تحم بالارادات الطيبة أو التنظيم المحكم.. وقد تجلت في هذا المؤتمر الارادة ويبقى التنظيم والعزم وأن تظهر الية حقيقية لتحويل الامل إلى واقع.

- أكد حسام عيسى ان مجرد انعقاد المؤتمر - ورغم تاريخ الصراع الطويل بين التيارين - هو أبلغ دليل على قدرة أبناء هذه الأمة على تجاوز الخلافات العارضة بينهم في لحظات المواجهة التاريخية الشاملة. ولكن امكانية تلاحم التيارين تحتاج إلى متطلبات اربعة هي أولا الوعي من الجانبين بأن المطلوب من هذه المرحلة ليس انهاء الخلافات الفكرية بينهما، وانما تحقيق التعايش بينهما من اجل وضع برنامج مشترك للتعاون السياسي بهدف اخراج الامة من محنتها. وثانيا نجاح التعاون السياسي يحتاج إلى اعادة نظر في مواقف كل من التيارين من الانظمة العربية. وثالثا ان أي مشروع للنهضة، أو حتى للخروج من الأزمة الحالية للأمة هو من نهاية الامر رهن بقدرة التيارين على تعبئة الجماهير لمقاومة مشروعات الهيمنة الاسرائيلية ورفض المشروعات الراهنة التي يجرى الترويج لها لحل القضية الفلسطينية. ورابعا اعادة النظر فيما جاء في الورقتين القومية والاسلامية بشأن السياسات الاقتصادية المقترحة للمستقبل.

- وركز منح الصلح في مداخلته على الديمقراطية وضرورة التزام التيارين بها في أي حوار مشترك. فالديمقراطية في رأيه هي الحل للأزمات الراهنة. وقال : «علينا ان نعترف بأن تجارب الأنظمة التي حكمت بأسم القومية اثبتت ان الدولة القومية ضرورية للانحياز إلى جانب الحريات. واكد ان أخطر ما يحاك علاقة القول بان الاسلام هو الارهاب وان العروبة هي التشكيلات الاقليمية القائمة. ورفض هذا القول مشيرا إلى ان الارهاب والاقليمية ليسا متناقضين موضوعيا، بل هما متحالفان يخدم أحدهما الآخر. واعتبر أن هناك معركة مفتعلة بين العروبة والاسلام.

ودعا معن بشور إلى ان يكون المؤتمر، تجمعا سياسيا لافكريا يسعى إلى التكامل بكل مايعنيه التكامل مع ادراك ضمني لوجود تنوع وتباين مثلها هي الحاجة لامكانية التلاقي والتفاعل. وطالب بالتكامل بين العروبة والاسلام ليس بمعناه التاريخي والفكري فقط، بل بالمعنى السياسي والعمل المباشر.

- وعرض شفيق الحوت ملاحظاته على الورقة القومية فقال انها تناولت القضية الفلسطينية كمجرد واحدة من بين ماتعاني منه الأمة من ازمات، ولكنها هي القضية الأم في حقيقة الأمر فهي قضية قومية بالدرجة الأولى تقتضي ماهو اكثر من دعم النضال الوطني الفلسطيني. وأخذ على الورقة تبنيها لمقولة تعايش الفكر القومي مع نظام السوق وخصخصة القطاع العام وتحرير الاقتصاد من تدخلات الدولة حيث كان يجب الا تتراجع عن التزامات القوميين السابقة في هذا المجال والا تقبل فكرة التعايش. وقال ايضا ان الورقة القومية فاتتها الاشارة النقدية إلى موقف الفكر القومي من قضايا الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان وذلك لفرز ما أعلنه هذا الفكر من تمسك بهذه المقولات وما واجهه من ممارسات خاطئة بشأنها.

وأوضح ان فشل التجارب الاقليمية نتج عن تغييب الاطار القومي لهذه التجارب وليس التصور البسيط الذي طرحته الورقة وأرجعته إلى غياب الآلية لحل النزاعات العربية.

وأما ملاحظاته حول الورقة الاسلامية، فقال ان الاسلام كفكر يعد موضوعيا من المرجعيات التي يقر بها ويتعامل معها ويتأثر بها بوعي أو غير وعي معظم ما في العالم من فكر انساني ومن ثم ليس لدى العروبين من مسيحيين ومسلمين مشكلة مع الاسلام كفكر باعتباره من مرجعياتهم بل وفي طليعة هذه المرجعيات، غير أن المشكلة تكمن في الاسلاميين وليست في الاسلام.

وفيما يتعلق بموقف الاسلاميين من العلمانية قال ان التيار القومي الراهن مثل التيار الاسلامي لايدعي وجود مرجعية نهائية له ليحدد موقفه من العلمانية وما يماثلها من أفكار. واكد تعجبه مما تطالب به الورقة الاسلامية بالاقرار ان العلمانية ليس مرادفة للديمقراطية، مشيرا إلى أنه ليس هناك من قال بذلك، فهناك علمانيون ديمقراطيون منهم فاشيون ونازيون مثلا! وهنا اشار شفيق الحوت إلى ان التيار الاسلامي بعد حديثه عن المرجعية الاسلامية ومطالبته بالالتزام بها

وحدها ، بات مطالب اكثر من غيره بالافاضة فى شرح العلاقة بين المرجعية الواحدة التى يطالب بها والتعددية التى يدعى قبوله بها ، وكيفية التوفيق بين مايبدو من تناقض بينهما . ومن جهة اخرى تناول قضية الموقف من الغرب التى طرحتها الورقة الاسلامية فأكد انه لا خلاف على عدوانية الغرب التاريخية ضد الاسلام والعروبة ، ولكن من الضرورى اضافة بعد اخر فى تحليل اسباب هذه العدوانية وهو البعد الاقتصادى الاستعمارى.

وقد خصص المؤتمر بجانب . هذه المداخلات جلساته الاخيرة لمناقشة مشروع النظام الاساسى للمؤتمر القومى الاسلامى باعتباره تجمعا للعمل السياسى . ويتكون المشروع من ٦ مواد أبرز مافيها تعريف المؤتمر بانه اطار للتحاور والتشاور بين المثقفين والناشطين فى الحياة العامة من مختلف الاقطار العربية ، الراغبين فى تحقيق أوثق صيغ التعاون بين التيارين القومى والاسلامى واقامة أقوى الروابط بين الدائرة العربية ومختلف انحاء الدائرة الاسلامية فى اطار العمران الحضارى العربى الاسلامى وبمشاركة فاعلة من المسيحية المشرقية . ويسعى المؤتمر إلى التوعية بأهداف المشروع الحضارى للتيارين القومى والاسلامى والمتمثلة بالوحدة ، وتحرير فلسطين ، وسيادة النظام الشورى الديمقراطى ، والعدالة الاجتماعية ، والتنمية المستقلة والابداع الحضارى . ويعتمد فى تحقيق هذه الأهداف على التحاور والتشاور ، وتعبئة الطاقات الشعبية واتخاذ المواقف المعبرة عن تلك الأهداف والتعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة فى غاياتها . ويشير النظام السياسى ايضا إلى أن المؤتمر يتألف من نخبة يتجدد ربعها على الاقل مرة كل سنتين ويكون عدد المدعوين ٥٠ فى حده الأدنى . ويجتمع المؤتمر مرة كل سنتين خلال الربع الاول من سنة الانعقاد فى احد الأقطار العربية . ويناقش المؤتمر تقريرا عن حال الأمة خلال العام المنصرم ، وقضية عربية واسلامية حيوية أو أكثر ومشروع بيانه .

وفى نهاية أعمال المؤتمر الأول لهذا التجمع القومى الاسلامى الكبير صدر بيان ختامى اجمل قرارات المؤتمر فيما يلى :

١ ـ رفض التسويات المطروحة لانهاء الصراع العربى الصهيونى.

٢ ـ دعم الانتفاضة «المجاهدة» فى فلسطين ، والمقاومة الباسلة فى لبنان .

٣ ـ رفض التطبيع مع «العدو الصهيونى» تحت أى صورة وفى أى مجال .

٤ ـ رفض الوجود الأجنبى واشكال الهيمنة الأجنبية كافة .

٥ ـ متابعة النضال والجهاد والكفاح لتحقيق هدف الوحدة العربية .

٦ ـ الدعوة إلى مصالحة عربية شاملة .

٧ ـ المطالبة برفع الحصار من العراق فورا .

٨ ـ دعوة الحكومة العراقية إلى العمل على ايجاد حل نهائى لمسألة الاسرى والمفقودين الكويتيين .

٩ ـ التمسك بالوحدة الوطنية واعتماد الشورى منهاجا لتبادل الراى والديمقراطية الية للعمل السياسى والحوار وسيلة لادارة الخلاف السياسى .

١٠ ـ التأكيد على حق كل القوى السياسية فى مباشرة العمل العام فى ظل الشرعية الدستورية والمشروعية القانونية .

١١ ـ ادانة كل انتهاك للحريات وحقوق الانسان .

١٢ ـ طرح قضية المدنيين المحتجزين والمعتقلين الاداريين فى السجون الاسرائيلية على الرأى العام العالمى .

١٣ ـ التأكيد على خطورة سياسة الخصخصة وكذا خطورة انهاء دور الدولة فى تامين التنمية الداخلية والخضوع لسياسة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية .

١٤ ـ استنكار حملات الابادة التى تستهدف شعبى البوسنة والهرسك .

١٥ ـ العمل على توثيق العلاقات بين الأمة العربية وشعوب الدائرة الحضارة العربية الاسلامية .

ومن جهة اخرى أشار البيان إلى عدد من المهام المرحلية فى التعاون بين التيارين القومى والاسلامى . فعلى المستوى الفكرى أوصى المؤتمر :

١ ـ السعى إلى تنظيم سلسلة من الندوات والحوارات على المستوى القومى بين الطرفين حول القضايا الفكرية التى تهمهما ، وفى مقدمتها صياغة المشروع النهضوى القومى الاسلامى .

٢ ـ السعى لتنظيم حوارات على المستوى القطرى للخروج بتصورات مشتركة منبثقة من حاجات المواجهة للتحديات المطروحة فى كل قطر .

٣ ـ بذل كل جهود للارتقاء وبمستوى الخطاب ، خاصة فى أجهزة الاعلام بما يساعد على دفع الحوار .

وعلى الصعيد السياسى أوصى المؤتمر بمايلى:

١ ـ اعادة بناء وهيكلة مؤسسات مواجهة التطبيع فى ضوء الظروف المستجدة مع توسيع نطاق المشاركة فيها من قبل القوى الوطنية السياسية والنقابية المناهضة للتطبيع وتعزيز المقاطعة الشعبية للسلع والمنتجات وجميع صور التعاون الثقافى .

٢ ـ بناء مؤسسات لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بمدى التغلغل الصهيونى فى مختلف المجالات الاقتصادية والاكاديمية والثقافية فى الاقطار العربية .

٣ ـ احياء لجان مناصرة المقاومة الفلسطينية واللبنانية .

٤ ـ اصدار سلسلة من الدراسات حول اضرار المشروعات المقترحة للسوق الشرق أوسطية .

٥ ـ تنسيق الجهود لرفع الحصار عن الشعوب العربية واطلاق سراح المعتقلين .

٦ ـ التنسيق مع منظمات حقوق الانسان لاتخاذ مواقف واضحة من جميع الانتهاكات التى تمس الحريات العامة وحقوق الانسان فى الوطن العربى .

٧ ـ دعوة التيارين القومى والاسلامى إلى التعاون والتنسيق فى تعزيز الصف الوطنى وخاصة فى مجالات الانتخابات المحلية والتشريعية والنقابية .

٨ ـ تكليف لجنة المتابعة الخاصة بالمؤتمر بالسعى لدعم الحوار بين الحركة الاسلامية والدولة فى اكثر من قطر عربى وخاصة فى القطر الجزائرى . □

دورة الحوار بين الدول المتوسطية

القاهرة (١٥ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤)

أسامة فاروق مخيمر

عقدت بجامعة القاهرة فى الفترة من ١٥ ـ ٢٧ اكتوبر الماضى «دورة الحوار بين الدول المتوسطية». نظم الدورة مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، بالاشتراك مع Ionic Center باثينا ـ اليونان. وقد عقدت الدورة فى اطار برنامج MED CAMPUS الذى يرعاه الاتحاد الاوروبى ويهدف الى تشجيع ودعم التعاون العلمى بين الجامعات ومراكز الابحاث فى دول البحر المتوسط.

ويوجه البرنامج بالاساس الى الشباب، على اعتبارهم الامل والمستقبل الذى تتطلع اليه شعوب وبلدان البحر المتوسط. وقد اخذت «دورة الحوار بين الدول المتوسطية» شكل محاضرات ومناقشات وتبادل للروىء والافكار شارك فيها اساتذة من كل من مصر وايطاليا واليونان. وشارك فيها من المتدربين شباب الباحثين والاكاديميين من مصر، الجزائر، سوريا، الاردن، فلسطين.

افتتح الدورة الاستاذ الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مجلس ادارة المركز، بكلمة ترحيب بالحاضرين والمشاركين فى الدورة. واشار الى البرنامج الذى يهدف لدعم التعاون بين الجامعات المتوسطية، وتشجيع عمل مراكز الابحاث المتوسطية لوضع تصوراتها لاشكال التعاون المتوسطى، وبناء قاعدة من الشباب المتهمين بالابعاد والقضايا المتوسطية. وعن الجهود المصرية فى مجال دعم وتشجيع التعاون المتوسطى اشار سيادته الى مبادرة الرئيس محمد حسنى مبارك عام ١٩٩١ لانشاء منتدى البحر المتوسط.

ثم القى السيد السفير مايكل ماجيفر رئيس وفد المجموعة الاوروبية بالقاهرة كلمة أكد فيها على أهمية الحوار بين الدول المتوسطية. وضرورة التعاون بين شمال وجنوب المتوسط. وأشار إلى وجود اتفاقيات للتبادل التجارى تربط بين الاتحاد الاوروبى وبلدان البحر المتوسط، حيث يعتبر الاتحاد الاوروبى أن تلك الدول على قدر عال من الاهمية والحيوية له.

بعده القى الدكتور ايزدورس مديرIonic Center باليونان كلمة سلط فيها الاضواء على السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبى. واشار الى ندوة سابقة حول نفس الموضوع نظمها مركزه فى اليونان، كما انه تعقد وبالتزامن مع دورة القاهرة هذه، دورة مماثلة فى حيفا. مما يؤكد اهتمام الدول المتوسطية بموضوع الحوار بينها.

وقد إنقسمت اعمال الدورة إلى خمسة محاور اساسية هى:

أولا: المحور التاريخى لتطور العلاقات بين شعوب ودول البحر المتوسط:

فى هذا المحور تم تناول الروابط المختلفة التى تربط شعوب البحر المتوسط فيما بينها ـ حتى قبل تأسيس الدول ـ مثل مناخ البحر المتوسط الذى يميز المنطقة، ومثل الصفات التى يتميز بها شعوب البحر المتوسط: القامة المتوسطة، البشرة الداكنة، سواد الشعر، النشاط والحيوية والمرح... اضافة الى هذه الصفات، البحر المتوسط هو بحر الحضارات القديمة والمتعاقبة التى انصهرت داخل هذا البحر بداية من الحضارة الفرعونية حيث كانت مصر من أقدم دول البحر المتوسط التى اقامت حكومة مستقرة ومملكة متحدة منذ حوالى ٣٢٠٠ ق. م ومرورا بالحضارات الفنيقية، والاغريقيه، والرومانية، والاسلامية، والاوروبية، ثم الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى مدى التاريخ عمل البحر المتوسط كمغنطيس يجذب إليه الحضارات، فتسعى للسيطرة على شواطئه ومياهه. ولم تتوقف للحظة تلك التفاعلات بين شعوب البحر المتوسط ودوله.

وقد ساعد على تشجيع التعاون والاتصال بين شعوب المتوسط مياة المتوسط التى تربط القارات الثلاثة القديمة: أفريقيا، أسيا، أوروبا اضافة إلى كون المتوسط هو مهبط الديانات التوحيديه الثلاثة.

ثانيا: محور التطور الهيكلى والمؤسسى للاتحاد الاوروبى:

تناول هذا المحور البدايات الاولى للتعاون الاوروبى بداية من مشروع شومان فى مايو ١٩٥٠ ومضمون هذا المشروع انه يمكن انهاء التنافس التاريخى بين المانيا وفرنسا وجعل الحرب بينهما مستبعدة تماما من خلال انشاء اتحاد أوروبى لاغنى للسلام عنه. وعليه وقعت فى أبريل ١٩٥١ إتفاقية باريس التى انشأت المجمع الاوروبى للفحم والصلب وضمت ست دول ه: فرنسا والمانيا وايطاليا ودول البينيلوكس الثلاث بلجيكا وهولندا ولكسمبورج.

وفى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وقعت الدول الست اتفاقية روما التى أسست «المجموعة الاقتصادية الاوروبية» و«المجموعة الاوروبية للطاقة الذرية». وفى عام ١٩٧٣ انضمت المملكة المتحدة والدنمارك وايرلندا للجماعة ثم انضمت اليونان عام ١٩٨١ والبرتغال وأسبانيا عام ١٩٨٦م.

وقد تناول هذا المحور بالبحث والدراسة ايضا مؤسسات الاتحاد الاوروبى وهى: المجلس الاوروبى، مجلس الوزراء، الهيئة الاوروبية، البرلمان الاوروبى ويبلغ عدد أعضائه الآن ٥٦٧ عضوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، محكمة العدل الاوروبية. حيث تناول هذا المحور نشأة وتطور هذه المؤسسات، والعلاقة فيما بينها وتأثيرها على اتخاذ القرار فى الاتحاد الاوروبى واثره على التعاون المتوسطى.

ثالثا: محور قضايا التعاون:

وقد سلطت الاضواء فى هذا المحور على القضايا المشتركة للتعاون بين دول البحر المتوسط وهى كثيرة وتتزايد يوما بعد يوم ومن هذه القضايا: التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية، الامن فى المتوسط

وما يحتويه من قضايا هامة مثل ضبط التسلح وتواجد الاساطيل الاجنبية فى مياة المتوسط وما تسببه من توتر فى المنطقة، الاستثمار، تلوث مياه البحر المتوسط، أزمة المياة فى دول المتوسط، البطالة، الهجرة، الانفجار السكانى وغيرها من القضايا الهامة التى تنشغل بها دول شمال وجنوب المتوسط على السواء. وبصورة عامة فإن هذه القضايا المتفجرة لا يمكن حلها بصورة منفردة إذ يجب ان يتوفر التعاون لحل مثل هذه المشكلات ولفت الانظار اليها بشكل اكبر مما هو عليه الآن.

وقد ركز هذا المحور على أن هذه القضايا مترابطة ومتداخلة فيما بينها بشكل كبير فالانفجار السكانى يرتبط بالبطالة والهجرة الى الشمال التى تسبب بدورها مجموعة من المشكلات الاجتماعية لدول شمال المتوسط. وفى نفس الوقت فإن تجاهل الشمال للجنوب اقتصاديا يغذى مثل هذه المشكلات فى الجنوب فتنتقل بدورها للشمال وهكذا. وبالتالى فهناك مصلحة مشتركة بين شمال وجنوب المتوسط لحل هذه المشكلات.

رابعا: محور مشاريع التعاون المطروحة:

فى هذا المحور تم استعراض مشاريع التعاون المطروحة للتعاون بين دول البحر المتوسط وهى المبادرة الفرنسية للتعاون غرب المتوسط وتشمل حوار ٥١ + ١٥، والمبادرة الايطالية للتعاون فى المتوسط، والمبادرة المصرية لانشاء منتدى التعاون بين دول البحر المتوسط عام ١٩٩١م وقد تم تناول هذه المبادرات كدليل على المحاولات الجادة بين دول البحر المتوسط للتعاون فيما بينها.

خامسا: محور فرص وافاق التعاون بين دول البحر المتوسط:

وهو المحور المستقبلى للتعاون، فهناك نظرات تفاؤل وأمل فى أن المناخ الدولى والمناخ الاقليمى فى المتوسط سوف يساعد على مثل هذا الجو من التعاون المرجو. ولكن ينبغى التحذير من أن الفجوة كبيرة بين شمال المتوسط (الاتحاد الاوروبى) المتقدم وجنوبه المفتت النامى وأن هذه الفجوة تزداد ولا تنقص وبالتالى فإن الاسراع فى طريق التعاون هو أمر لا مفر منه ولا غنى عنه. مع الأخذ بالاعتبار ان علاقة «التعاون» بين شمال وجنوب المتوسط فى حاجة إلى حد ادنى من التوازن بين الجانبين.

وقد تميزت دورة الحوار بين الدول المتوسطية على مدى اثنى عشر يوما بتعدد وتنوع الافكار والرؤى المطروحة حول التعاون المتوسطى. كما أن انعقاد الدورة فى القاهرة يزيد من الوعى المتوسطى لدى شباب الباحثين والاكاديميين مما يبشر بفتح دائرة جديدة من دوائر السياسة الخارجية المصرية وهى الدائرة المتوسطية. □

«ندوة مابعد مؤتمر السكان والتنمية

القاهرة (١٨ - ١٩ أكتوبر ١٩٩٤)

السيد صدقى عابدين

أثار انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ إهتماما دوليا واسعا ، واحتدم الجدل بشأن القضايا التى تناولها هذا المؤتمر والتى ثارت بشأنها خلافات كبيرة وعبأتهم بطريق غير مباشر لمتابعة المؤتمر والاهتمام بالقضايا المطروحة فيه .

المهم أن المؤتمر قد عقد ونجحت مصر نجاحا كبيرا اشاد به الجميع فى الإعداد للمؤتمر وتنظيمه ، وكان لها دورها الفعال خلال جلسات المؤتمر .

والواقع أن هذا النجاح لم يكن نهاية المطاف ، ويجب أن لايكون كذلك ،وانما يجب أن يكون إنطلاقة نحو نجاحات أخرى وتطبيق ماجاء فى الوثيقة بما يفيد الدول النامية خصوصا ،ومنها مصر .

وفى الاطار نظم مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة ،بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية ندوة «مابعد مؤتمر السكان والتنمية» يومى ١٩،١٨ اكتوبر ١٩٩٤ والتى عرضت خلالها تسع دراسات على مدار أربع جلسات ،إلى جانب الحلقة النقاشية التى أديرت فى اليوم الأول حول قضايا المؤتمر بصفة عامة والجلسة الافتتاحية، التى ألقى فيها السفير عادل الصفتى كلمة عن السيد عمرو موسى وزير الخارجية أكد فيها ضرورة تنفيذ توصيات المؤتمر والمتابعة المستمرة لهذا التنفيذ ،وأن المؤتمر لم يكن لإباحة الاجهاض ،كما إدعى البعض، وأن حدة المناقشات فى المؤتمر طرحاً وعلاجاً وصياغة، إنما هى نتيجة منطقيه لاختلاف الثقافات، وأنه مع ذلك أمكن الوصول إلى صياغة قبلتهاغالبية الدول بحيث لم تتحفظ سوى ١٧ دولة من ٨ دول تحفظت بصورة عامة ،و٩ تحفظت على نقاط محدودة، ولم ترفض أى دولة من الـ ١٨٣ المشاركة فى المؤتمر الوثيقة، كما كان يحدث من قبل .

أن التحضير للمؤتمر وتنظيمه فقد اثبت ضرورة تعاون أجهزة الدولة المختلفة مما ساهم فى نجاح المؤتمر ،ثم أشاد إلى جهود شباب مصر الذين إستعين بهم فى المراحل التنفيذية للمؤتمر .

فى الجلسة الأولى التى رأسها د . سعيد النجار تمت مناقشة ثلاث دراسات :

الأولى للسفير عادل الصفتى «حول توصيات المؤتمر» حيث ذكر أن الوثيقة النهائية التى صدرت عن المؤتمر شملت ستة عشر فصلاً، وأن كل فصل قسم إلى ثلاثة أجزاء، الأول يوصف المشكلة، والثانى يشرح الأهداف المرجو تحقيقها، والثالث يوضح الاجراءات الكفيلة لتحقيق الأهداف .

شملت الوثيقة ٢٧٢ فقرة، وأن الفصل الثاني جاء تحت عنوان (المبادىء) والتى تمثلت فى :

١ - الحق فى التمتع بالحقوق والواجبات الواردة فى البرنامج .

٢ - حق البشر فى الحياة الصحية والتنمية المتواصلة .

٣ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

٤ - أن السياسات السكانية جزء من التنمية الثقافية والسياسية وأنها حق سيادى لكل دولة .

٥ - إستئصال الفقر والحق فى الأمن وبرامج التنمية الصحية .

٦ - الأسرة هى الوحدة الأساسية للمجتمع .

٧ - حق الأطفال فى الحصول على رعاية الوالدين .

٨ - توفير الرعاية للمهاجرين .

٩ - التنمية الاقتصادية يجب أن تكون سليمة ومتواصلة .

١٠ - الحق فى اللجوء إلى بلاد أخرى .

ثم اشار إلى بعض المشاكل التى ثارت حول توصيات المؤتمر والتعديلات التى إقترحتها مصر والتى بلغت أربعة عشر إقتراحاً قبل منها ثلاثة عشر إقتراحاً .

الدراسة الثانية كانت تحت عنوان «الأولويات الاقتصادية فى ضوء المشكلة السكانية» للدكتورة سلوى سليمان مديرة مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية .

وكان محور الدراسة هو التركيز على العلاقة الثلاثية بين المشكلة السكانية والبيئة والتنمية، حيث أوضحت أن المشكلة السكانية فى علاقتها بالتنمية ليست فى الكم الكبير من السكان فقط، وإنما فى نوعية السكان أيضاً، وأن تكمن فى عدم التناسب بين معدل نمو الانتاج فى نفس الوقت الذى نعمل فيه على خفض معدل نمو السكان، وضربت مثالا على ذلك بالصين، وأوضحت أن إختلال عملية التنمية بين الشمال والجنوب وإرتباط ذلك بالإختلال فى توزيع السكان، حيث من المتوقع فى سنة ٢٠٠٠ أن يكون فى دول الجنوب ٨٠٪ من سكان العالم مع زيادة معدلات الفقر ،كل ذلك يوضح المسئولية المشتركة بين الشمال والجنوب عن تلوث البيئة وإن إختلفت النسبة حيث الشمال مسئول عن - أربعة أخماس التلوث والجنوب عن الخمس .

ثم أشارت إلى ضرورة علاج قضية البطالة لتجنب الانعكاسات المختلفة لها .

وفى الدراسة الثالثة، التى أعدها د . حسين الجمال مدير الصندوق الاجتماعى للتنمية حول «التكامل بين التنمية الشاملة والبرامج السكانية فى إطار الصندوق الاجتماعى» حيث تناول الجانب التنفيذى للصندوق الاجتماعى الذى أنشىء عام ١٩٩١ لإمتصاص الآثار الجانبية لسياسات الاصلاح الاقتصادى والذى تطورت برامجه فيما بعد لتشمل البرامج التالية :

١ - الأشغال العامة

٢ - تنمية المجتمع

٣ - تنمية المشروعات

٤ - التشغيل والتدريب التحويلى

٥ - التنمية المؤسسية .

وأكد على العلاقة الوثيقة بين توصيات مؤتمر السكان ومعظم هذه المجالات وخصوصا برنامجى تنمية المجتمع والتنمية المؤسسية .

ثم أشار إلى الفئات المستهدفة من برامج الصندوق الاجتماعى والتى تتمثل أساسا فى المتعطلين وذوى الدخول المنخفضة ، وأشار إلى المبالغ التى انفقت فى كل برنامج من برامج الصندوق ، وتوزيع هذه النفقات بين المحافظات المختلفة . وفى النهاية ذكر أهم أهداف الصندوق الاجتماعى فى إطار تمصير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الدولى للسكان والتنمية

وفى الجلسة الثانية والتى إفتتحت بها جلسات اليوم الثانى من المؤتمر والتى رأسها د . مصطفى السعيد وتحدث فيها د . إسماعيل صبرى عبد الله عن « مضمون البعد البيئى» حيث تحدث فى البداية عن مفهوم البيئة بشكل عام ، وبعض الأمور التى تتميز بها ومنها أن البيئة عبارة عن مجموعة متكاملة من الأنساق ، وأن النسق البيئى له قدرة تحمل ، وأكد على أهمية البيئة للإنسان وعلى كون الانسان هو العنصر الوحيد من بين الكائنات الموجودة القادرة على التأثير فى البيئة والتكيف معها .

ثم أكد على أن من أهم مايؤخذ على المؤتمر هو التركيز على خطورة السكان من ناحية زيادة العدد . ولم يهتم بمستوى معيشة هؤلاء. وخاصة فى الدول النامية . وأكد أنه فى الوقت الذى يطرح فيه المواطن المصرى حوالى ٨٠ كجم من النفايات ، فإ نظيرة الأمريكى يطرح ٨٠٠ كجم . وأشار إلى أن فكرة تنظيم النسل ليست بدعة ، وإنما كانت موجودة فى المجتمعات القديمة ولكن بصور أخرى . وأشار إلى ظاهرة الانتقال الديموجرافى ، وإلى أن الزيادة السكانية لن تؤدى إلى تغير بيئى مفاجىء يصل إلى حد الانفجار ، وإنما التغير سوف يكون تدريجيا .

ثم كان حديث د . مصطفى كامل السيد عن « الديمقراطية والمشاركة الشعبية » ، حيث أكد على صعوبة القضية لعدة أسباب ، من أهمها عدم الاتفاق على تعريفات مشتركة لمفاهيم مثل الديمقراطية والتنمية . ومن هنا فإنه بدأ بطرح تعريفات لمثل هذه المفاهيم ، ومن ثم كان حديثة عن الفارق بين النظم السلطوية والنظم الديمقراطية ، والعلاقة بين طبيعة النظام السياسى وعملية التنمية الاقتصادية وأشار إلى الفارق بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية التى تقوم فى بعدها السياسى على عدة مستويات منها

١ - المشاركة على كافة المستويات من جانب المواطنين

٢ - الشفافية فى السياسات الحكومية

٣ - محاسبة المسئولين

٤ - إتاحة الحريات السياسية والمدنية لكافة المواطنين .

وفى النهاية دعا إلى ضرورة توافر العناصر السابقة فى مصر حتى تنجح عملية التنمية بأبعادها المختلفة .

الجلسة الثالثة التى أدارها د . محمد محمود الامام تناولت فيها السفيرة هاجر الأسلامبولى موضوع «التمويل والتعاون الدولى» حيث أكدت على أنه تم الاتفاق على تخصيص سبعة عشر مليار دولار لتنفيذ ماجاء فى الوثيقة، تزداد إلى ٢١,٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٥.

وفى هذا الاطار فإن الدول المتقدمة تتحمل ثلث هذه المبالغ بينما تتحمل الدول النامية الثلثين، وأشارت إلى أن النسبة قبل ذلك كانت الربع للدول المتقدمة ، والثلاثة أرباع من جانب الدول النامية. وأكدت على عدم كفاية هذه المبالغ . خاصة فى ظل التقديرات التى تحتاجها المجالات المختلفة وليست مسألة تنظيم الأسرة فقط.

ثم عرضت د . عدلات عبد الوهاب للعلاقة مابين التنمية وتحديد السكان ، وأشارت إلى أن دراستها تدور حول ثلاثة محاور هى

أولا : التغيرات التى حدثت فى الفكر التنموى، ومايحدث فى السنوات الأخيرة من تجزئة لقضايا التنمية وأنه يجب أن لانهمل

الرصيد المتراكم من الفكر الاقتصادي حول قضايا التنمية .

ثانيا: أن دراسة الوثيقة الصادرة عن مؤتمر القاهرة تؤكد أنها لم توف موضوع التنمية حقه، على الرغم من أن المؤتمر عقد تحت مسمى السكان والتنمية ، وأشارت إلى أن الوثيقتين اللتين صدرتا عن مؤتمر بوخارست ١٩٧٤ والمكسيك ١٩٨٤ أفردتا مساحة كبيرة للتنمية على الرغم من أن المؤتمرين لم يعقدا تحت مسمى التنمية .

ثالثا: الحديث عما طالبت به الوثيقة من ضرورة تثبيت سكان العالم في عام ٢٠١٥ عند ٧,٨ مليار نسمة.

ثم إختتمت دراستها بدعوة المفكرين الاقتصاديين لتحديد دالة لنمو السكان وأى المتغيرات التى تؤثر فيها.

ثم كانت الجلسة الرابعة والأخيرة والتى ادارتها الأستاذة عزيزة حسين وتحدثت فيها د . هدى الصدة عن المرأة والمساواة أمام القانون » وأشارت إلى العديد من النقاط، ومنها أن المرأة ليست وحدها مصدر المشكلة السكانية وأن المساواة لها أشكال كثيرة ، ثم عرضت لكيفية طرح الجمعيات الأهلية لموضوع المساواة بين المرأة والرجل وكيف أن القضية ليست فى وجود القوانين ، وإنما المشكلة فيما أسمته بالموقف من القضية . وعرضت ايضا لما أثير حول موضوع تعديل عقد الزواج .

ثم تحدثت كل من الأستاذة عزيزة حسين والأستاذة منى ذو الفقار والدكتور سمير عليش عن فعالية الجمعيات الأهلية . حيث أشاروا إلى ضرورة إحداث بعض التعديلات على القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والخاص بتنظيم الجمعيات الأهلية حتى يتواكب مع المرحلة الحالية، واكدوا على أنه إلى أن يتم هذا التعديل فإنه يجب تكثيف وزيادة العمل الأهلى . وقد طرح د . عليش بعض مشاكل العمل الأهلى ومنها ضعف الهياكل التنظيمية للجمعيات الأهلية ونقص المعلومات . □

القاهرة: «ندوة» مناقشة التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣

القاهرة (٢٤ ـ ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤)

مختار شعيب عبدالله

بدأت الندوة فى صباح يوم ٢٤ أكتوبر واستمرت يومين، حيث تناولت الكلمات الافتتاحية التى بدأها د.على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والذى أشار فى كلمته إلى أهمية هذا التقرير باعتباره استطلاعا للتطورات فى العالم من حولنا، ثم أين نحن من هذا العالم؟ بالاضافة إلى أن هذه مناسبة للاحتفال باليوبيل الفضى لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى عيده الخامس والعشرين.وتناول الأستاذ السيد ياسين أهمية الحدث باعتباره مرحلة جديدة للمركز، فى حين أشار د. محمد السيد سعيد الى ما أسماه بهموم التقرير الاستراتيجى العربى والتى منها ماهو الاستراتيجى أصلا وما الهدف من مناقشته؟ وأثار هم المعلومات، وهم قيم التنوع والتعدد فى التكوين المؤسسى والعلمى والأيديولوجى للجماعة العلمية والذى أسماه بثور او ديناصور التعددية.

فى حين ركزت د.نازلى معوض على أهمية الحدث وأهمية مناقشة بمناسبة التقريرحين أعطت الاشارة لبدء جلسات البرنامج حيث إن برنامج الندوة قد بدأ بالجلسة الأولى والتى دارت حول محور العرب والنظام الدولى» و رأسها د.إبراهيم صقر.وكان المتحدثان د. مصطفى الفقى. وحسن نافعة، وممثل المركز الأستاذ حسن أبو طالب.

أما الجلسة الثانية فقد دارت حول محور : البيئة الاقليمية والتفاعلات العربية ـ العربية وكان رئيس الجلسة د. محمود اسماعيل، والمتحدثان، د.جلال معوض، د.نيفين مسعد.

أما الجلسة الثالثة، فقد دارت حول محور الصراع العربى ـ الاسرائيلى ومسار التسوية وكان رئيس الجلسة د.أحمد يوسف والمتحدثان د.أحمد الرشيدى، د.خالدة شادى، أما ممثل المركز فكان، د.عبدالعليم محمد عبدالعليم.

أما اليوم الثانى : الثلاثاء ٢٥ أكتوبر فقد بدأت الجلسة الرابعة التى دارت حول : التطورات الاقتصادية : العالمية والاقليمية، والمحلية، وكان رئيس الجلسة د.باهر عتلم، المتحدثان د. محمد محمود الامام وعلياء المهدي، أما ممثل المركز فكان الأستاذ عبدالفتاح الجبالى، وفى الجلسة الخامسة والتى دارت حول محور «النظام السياسى المصرى » برئاسة المستشار طارق البشرى، والمتحدثان د. السيد عليوة، د.عزة وهبى وممثل المركز، د. هالة مصطفى.

أما الجلسة السادسة فكانت تدور حول السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية المصرية » برئاسة الأستاذ لطفى الخولى، والمتحدثان د.محمد السيد سليم، لواء/ أحمد عبدالحليم، وممثل المركز د. محمد السيد سعيد.أما الجلسة الختامية فكانت محاضرة للأستاذ السيد ياسين حول مستقبل الدراسات الاستراتيجية »

وبدأت الجلسة الأولى حول : العرب والنظام الدولى، بحديث د.مصطفى الفقى، والذى انتقدهم المعلومات قائلا إنها لم تعد مشكلة دولة، ولا محكومة بطبيعة النظم السياسية بل إنها فى عصر ثورة المعلومات، والاعتماد المتبادل صارت محكومة بطبيعة العالم المعاصر .

واكد على أن همومنا جميعا هى الانتقال من مرحلة رومانسية الثورة والقولبة الفكرية الى التعددية الفكرية داخل البلد الواحد، ثم تناول فكرة المناظرة الكبرى حول النظام العالمى الجديد وقال إن الأصل فى فكرة النظام هو الأطر القانونية والتى تحكم طبيعته وهى

مازالت قائمة لم تتغير وهى التى تحكم العلاقات الدولية الراهنة، ومن ثم يرفض لتسمية النظام العالمى بالجديد ويرفض تسميته بالنظام الدولى، ويقول التسمية الصحيحة : النظام العالمى المختلف أو المجتمع العالمى الجديد فهو يرفض وصف النظام بالجديد!

ويرى أن ازمة الخليج محصلة للتفاعلات بين التغيرات العالمية والمتغيرات الاقليمية، كما انه يرى أن مخاوف الغرب واسرائيل هى بالاساس من التيار القومى وليس الاسلامى، حيث إن الأول هو التهديد الحقيقى لمصالحها من خلال الحسابات العلوية للمصالح، وأكد على أن اسرائيل استطاعت أن تخترق الصف العربى بسبب عدم التنسيق العربى، فنجحت فى تطبيق فكرة المسارات. ويرى أن وظيفة الأمم المتحدة قد تغيرت تماماحيث هيمنت عليها الولايات المتحدة مما يدعو إلى تطويرها بما يتسق مع التطورات الدولية الراهنة.

أما د.حسن نافعة، فقد قال : إنى افضل الحديث عن العرب فى النظام العالمى وليس العرب والنظام العالمى، لأننا فى قلب هذا النظام من حيث إهتماماته. وقال إن دراسة د.عبدالمنعم سعيد من الكتابات المثيرة للتأمل حيث إنها تدور حول فكرة محورية هى هل النظام العالمى الراهن : أكثر استقرارا أم مثيرا للفوضى؟ ويرى أنها تعرض لأدبيات علمية مثل كتابات بريتشر، ومن ثم فإن الجزء الذى ينتقد من الدراسة هو الذى يتعلق بطبيعة النظام الراهن حيث إن الاستنتاجات التى قامت على معايير منتقدة لايمكن وصفها الا بالتعجل.

وانتقد المقولة التى تقول أن الاستقرار الذى يسود شبكة الدول الرأسمالية هو بسبب ما بينها من ارتباط على أساس انه من الضرورى البحث فى أسباب هذا الاستقرار وأسباب عدم الصراع ؟ ثم إن هذه المقولة لا تعنى أن الاستقرار مشروط بالارتباط بهذه الشبكة، فأكثر مناطق العالم صراع وعدم استقرارها أكثرها اندماجا فى هذه الشبكة، كمنطقة الخليج العربى، ثم يتساءل إلى أى مدى النظام الدولى الراهن مسئول عن عدم الاستقرار؟

ودعا إلى التعرف على هيكل القوى فى النظام العالمى الراهن كأحد مداخل فهم هذا النظام والاجابة على مثل هذا التساؤل، ثم تساءل اين مثل هذا التحليل فى التقرير الاستراتيجى العربى؟

أما كلمة الأستاذ حسن أبو طالب، فقد أكدت على أن التقرير جاء من منطلق المزج بين شىء من التحليل وشىء من الواقع، بل ومن الوقائع ذاتها. وقال إن الجزء الدولى بشكل عام قد ركز على فكرة القومية العربية وأين هى من التفاعلات العربية. وناقشها بكل قضاياها بشكل أكبر من الوزن الدولى للعرب أنفسهم ! حيث إنه بشىء من التحليل والتقرير قد تم تناول هذه القضايا ومن أهمها الصراع العربى – الإسرائيلى وقال إننا نركز فى تناولنا للقضايا أن يكون بشكل يحقق التراكم العلمى. أما ما يتعلق بقضية الظاهرة الاسلامية، فيرى أن الغرب لا يتعامل معها بطريقة واحدة وبإسلوب موحد وأن هناك تصنيفات مختلفة على كافة المستويات حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، فهناك اختلافات بين اوربا وأمريكا، وحتى داخل الادارة الامريكية ذاتها.

وعلق المهندس محمد مأمون منتقدا جعل المنظومة العلمية ايديولوجية او العكس قائلا إن اى قضية يجب تناولها فى ضوء مفاهيم المصلحة و الاعتماد المتبادل . فى حين أكد د.احمد شوقى على أنه ليس هناك مشكلة معلومات فى ضوء التقدم العلمى والذى يدعو هو نفسه إلى إعادة النظر فى استنتاجات بريتشو!، أما الأستاذ عمارحسن فعقب على الظاهرة الاسلامية قائلا : يجب تناولها فى ضوء أدبيات هذه الظاهرة والتى تطرح امكانية التعامل مع الغرب لدرجة تحقيق مصالحه فى مرحلة الاستضعاف، ولكن يتغير هذا فى مرحلة القوة، أما السفير بدر همام فعقب قائلا : إن العرب مسئولون عن إتاحة الفرصة لاسرائيل كى تستغل عملية التسوية وأنه ليس هناك موقف امريكى موحد أو مبادئ عامة من الظاهرة الاسلامية وما يحكمه هو مفهوم المصلحة، أما الأستاذ فاروق عبدالسلام، فقد أكد على أن العالم يتحول إلى نظام المشاركة الكونية.

ومن ثم فإن حل القضايا العربية الكبرى يعتمد على قدرة النظام العربى! أما د. محجوب عمر، فقد أكد على أن موقف أوربا المسيحية يختلف عن موقف امريكا البراجماتية المصلحية من الظاهرة الاسلامية.

وهذا ما دفع الفاتيكان الى الدعوة إلى تخفيف الضغوط على العرب!

أما اللواء سيد حسن منتقدا تحليل د.حسن نافعة لقوة الدولة فقد دعا الى مفهوم القوة الشاملة حيث إن التغير لحق بالمفاهيم.

أما الدكتورة / غانيا ملحيس فتساءلت هل النظام الدولى جديد أم مختلف؟ فهى ترى أن هناك تغيرات عالمية منها عولمة الاقتصاد والقضايا الدولية الهامة كضبط التسلح، ومن ثم تدعو لاعادة صياغة الفكر العربى للتعامل مع هذه المتغيرات والقضايا، أما د.طه عبدالعليم، فقد أكد على أن الموقف الأمريكى من التيار الاسلامى من حيث التعارض والتوافق مرتبط بحسابات المصلحة الأمريكية، وأكد على ان هناك جديدا فى النظام العالمى فى البنية الاقتصادية، والتغيير فى الأولويات العالمية.. فيحين عقب د.عبدالمنعم سعيد على ملاحظات د.حسن نافعة مؤكدا أنه لا يمكن وصف دراسته بالتعجل أو أنها تسوق أفكارا ايديولوجية، وأكد ان الواقع نفسه يقول إن هناك جديدا حيث حدوث تغييرات جذرية فى العالم.أما الأستاذحسن ابوطالب فقد انتقد ما ذهب إليه الدكتور الفقى حول مفهوم النظام قائلا ان النظام هو منسق من التفاعلات السياسية، القانونية المؤسسية. واحد جوانبه الأطر القانونية وليس النظام هو ذلك الأطر فحسب.

أما فى الجلسة الثانية والتى كان محورها البيئة والتفاعلات. العربية ـ العربية، وكان رئيس الجلسة د.محمود اسماعيل، فتحدث د. جلال معوض، فتناول قضية الحد من التسلح ونزع السلاح فى الشرق الأوسطحيث يرى أن هذا المفهوم أحد أركان الأمن العالمى والاقليمى فيما يسمى بترتيبات الأمن فى الشرق الأوسط ولكن يتساءل من ينزع سلاح اسرائيل؟

وتناول مفهوم الأمن الاسرائيلى والذى يعتبر أهم عقبة فى هذا المجال لتطبيق ترتيبات أمن عادلة، واضاف أن الغرب يعامل اسرائيل معاملة خاصة بحجة شعورها بالأمن وهى معاملة متحيزة ضد العرب، أو معضلة افتعال الأزمات العربية ـ العربية، وتناول ترتيبات السوق الشرق أوسطية والتى بدأت مبكرة. وقد اختزلت فى ظل غياب التنسيق العربى والأنانية القطرية، ويلفت النظر إلى أن القياس العربى والأنانية القطرية، ويلفت النظر إلى أن القياس على التجربة الأوربية يتجاهل عناصر كثيرة هامة منها الزمن المطلوب لتحقيق السوق المشتركة، ولابد أن يراعى طبيعة الترتيبات الشرق أوسطية من حيث أنها تتم فى فترة قصيرة،وتدخل القوى الكبرى، واختلال توازن القوى، وعدم وجود ارادة ذاتية للدول العربية، ويعتقد أنها ترتيبات مؤقتة وسوف تتعرض لتغيرات جوهرية فى حالة حدوث خلل فى التوازن، ويرى أن الشرق أوسطية لها أبعادها الاقتصادية متمثلة فى سوق وتعاون اقتصادى مشترك والسياسية والتى قد تنتهى بمشروع سياسى للمنطقة، والأمنية وهما ترتيبات للأمن والاستقرار.

أما د. نيفين مسعد، فقد تناولت عددا من القضايا الهامة منها الأمم المتحدة والتى اعتبرتها مراة للقوى الكبرى وأنه بعدما تغيرت وظيفتها فإنها صارت خاضعة للهيمنة الدولية، وهى لابد أن تتغير لتتكيف مع

الواقع العالمي الجديد، ومن ثم فإن الشرق الأوسط الآن يتكيف مع الواقع الجديد عاليا وإقليميا وإن لم يواجه العرب هذا التحدي، بقوة فإن المصالح العربية ستتوازي وتتماشى مع المصلحة الاسرائيلية وتناولت المشكلة الكردية في العراق ورات أنها تختلف عن المشكلة الكردية في تركيا حيث إنهم في العراق يتميزون بالتركز، اما في تركيا التشتت والانتشار، ومن ثم تناولت دور الأمم المتحدة إزاء المشكلة الكردية بالعراق، وقالت إنها المشكلة الكردية في تركيا وفي إيران وفي سوريا وفي العراق، ومن ثم فإن تعامل الأمم المتحدة مع هذه المشكلة يعكس كونها مراة القوى الكبرى.

وقد عقب العميد مراد ابراهيم الدسوقي، على دور الأمم المتحدة قائلا : إن العقيدة القتالية لها تتمحورحول صنع السلام، حفظ السلام. فرض السلام وتناول صنع السلام مؤكدا انه عملية سياسية، وحفظ السلام محكوم بميثاق الأمم المتحدة، وفرض السلام عملية عسكرية، وأن هذا ما تحاول ان تطبقه الأمم المتحدة، ولكن الاستغلال القوى الكبرى لها ولهيكلها الوظيفي وميثاقها يعكس ضرورة اعادة النظر في الأمم المتحدة منحيث ميثاقها وتنظيمها ليعكس واقع التغييرات الدولية الجديدة، وتناول مفهوم الأمن الاسرائيلي قائلا إنه قد حدث تغير كبير فيه وهذا يعني أن نظرية الأمن الاسرائيلي قد تغيرت ويجب ان يبني العرب حساباتهم مع اسرائيل على اساس هذه الحقيقة ومن ثم فإن ترتيبات السوق الشرق أوسطية تدخل في اطار عوامل بناء الثقة في المنطقة، وقال إن نظرية المؤامرة موجودة لأنها مرتبطة بحسابات مصلحية عليا ولكن يجب أن ندخل لعملية السلام وقضاياها المختلفة من ترتيبات للأمن أو سوق شرق أوسطية بقوة محاولين بقدر الإمكان معالجة عوامل ضعفناحيث إن كل مايحدث سوف يعكس توازن القوي بالمفهوم الشامل في المنطقة وإنتقد بشدة نظرية التغير في الظروف لأنها قد تجعلنا نتشكل ونتكاسل اعتمادا عليها، علي الرغم من أنهاحجة قوية لنا لكن ماأدراك فقد تكون في غير صالحنا أو أن الترتيبات التي سوف تتم قد تراعي في اعتبارها هذه النظرية، ومن ثم تتلافي مقولاتها مرتبة أوضاعا دائمة تضر بمصالحنا، ومن ثم يجب الا نكون قدريين في تفكيرنا وتخطيطنا، وقال إن هذا التنظير يجب أن ينطبق علي كل قضايانا الهامة والمصيرية والتي يجب أن تعكس وزننا وقوتنا الحقيقية في العالم، فنحن نمتلك الكثير، ولكن العبرة بتوظيف هذا الكثير.

اما في الجلسة المسائية الثالثة فقد دارت حول : الصراع العربي – الإسرائيلي ومسار التسوية. وكان رئيس الجلسة د. أحمد يوسف احمد وتحدث د. أحمد الرشيدي، فتناول عددا من الملاحظات الشكلية علي التقرير كلغته، وإنتقد منهج التقرير في تناوله للإتفاق غزة – أريحا أولا داعيا الي منهج يأخذ في إعتباره الأبعاد القانونية والمستقبلية لهذا الاتفاق، ودعا الي اعادة النظر في المفاهيم كمفهوم الحرب الأهلية ويتفق معه د. احمد يوسفحيث لابد من الأخذ في الاعتبار تفسير وتحليل مثل هذا المفهوم والتفريق بينه وبين مفهوم العنف وذلك لابد ان يراعي أثر العنف الداخلي في المجتمع الإسرائيلي ضد عملية السلام علي مستقبل التسوية.

ويدعو د. احمد الرشيدي الي تضمين التقرير الوثائق المتعلقة بالموضوعات محل تناوله.

أماحديث د. خالدة شادي فقد انتقدت التقرير لانه لم يقدم رصدا شاملا للجوانب المختلفة لموضوع الصراع العربي الإسرائيلي. وطرحت وجهة نظرها في كيفية معالجة الموضوع ، برؤية تحليلية منهاجية. فطرحت الإطار العام والنظرة المتكاملة للقضية منحيث مدخلاتها ومخرجاتها من حيث المضمون والأليات، والتي أثرت في مسيرة الصراع مثلا مداخل، كالوضع الداخلي الاسرائيلي، المدخل الذي يعالج المتغيرات والتطورات الدولية، المدخل الاقليمي العربي.. الخ. مع تناول أبعاد التطور في مسيرة السلمية سواء علي المسار الثناني أو متعدد الأطراف.

وعقب د. عبد العليم محمد عبد العليم، فرد علي الملاحظات الشكلية السابقة قائلا : يجب التعامل مع التقرير كتقرير، وليس كتحليل، وفي إطاره حيث يأخذ في تحليله البعد الزمني، وقال إن «تناول اتفاق غزة – اريحا لابد ان يكون في الإطار العام الذي دارت فيه العملية السلمية وعملية التفاوض فلقد كان ثمة جمود فيها في ظل افتقاد مرجعية واحدة للتفاوض» وأسس عملية لتناول القراءات الدولية. في ضوء أن اسرائيل تسعي لإضعاف المفاوض العربي وإحراز انتصارات علي حسابه من خلال اليات تتبعها كشق الصف العربي، ومن ثم فتناول اتفاق غزة أريحا يكون في تقرير بعده التحليل زمني هو تناول للرصد والتحليل من كافة الأبعاد سواء السياسية أو القانونية دون تحويله الي دراسة استشرافية كما يريد د. أحمد الرشيدي، حيث إن التقرير يقدم رصدا وتحليلا لمادة علمية نصف مصنعة تستخدم كمرجع، وهذا هو هدفه بالأساس فإذا تحول الي دراسات فسوف يتجاهل الهدف الذي من أجله وضع له.

وقال إن مايحرك اسرائيل هو هاجس الأمن وفي هذا الاطار تأتي اتفاقات اسرائيل مع البلدان العربية ومنها اتفاق غزة – أريحا أولا.

وقد عقب علي د. خالدة شادي قائلا : إنه لايغفل عند الحديث عن اي قضية في تقرير ان يبدأ سرد القصة من اولها وخاصة إذا كان تقريرا سنويا يصدر في سلسلة سنوية متتالية، وفي تحليله يقدم صورة معينة تحليلية للأبعاد من وجهة نظر معينة، وهو مرجع وليس كل المراجع.

وعقب الأستاذ علاء سالم علي الحرب الأهلية وربطها بعملية توزيع الأدوار لكن رد عليه د. احمد يوسف بضرورة التفرقة بين الحرب الأهلية وهي تتصل بالشعب بالأساس وعملية توزيع الأدوار، وهو عمل سياسي مرتبط بالحكومة، بالإضافة الي أن الأولي تتسم بالعنف أما الثانية فلا.

وتناول د. أحمد يوسف عملية التحول في العقل الإسرائيلي وفي الواقع الإسرائيلي الداخلي كأحد اهم مداخل العملية التفاوضية، ويري أن العرب والفلسطينيين مازالوا يمتلكون العديد من أوراق التفاوض كالانتفاضة الفلسطينية ودعا د. أحمد يوسف الي تصور ماذا يفعل المجتمع والشعب الإسرائيلي إزاء عملية التسوية ذاتها عندما تكتمل وماهو رد فعلهم مع طرح كيفية مواجهة رد الفعل هذا، أما د. عبد العليم محمد فقد قال إن أي اتفاق اذا ماتغيرت ظروفه سيذهب الي الجحيم أو يعاد النظر فيه خاصة إذا ماتعرض العرب لظلم فادح وهذا ماتدركه إسرائيل.

وبدأت الجلسة : الرابعة في اليوم الثاني حول محور : التطورات الاقتصادية العالمية، والاقليمية، والمحلية، برئاسة د. باهر عتلم.

وقد بدأ الحديث د. محمد محمود الامام وحاول تسليط الأضواء على ما يسمى بتقرير استراتيجي، واتفاقية الجات ، وقال إن الدول النامية بشكل أو بأخر قد اشتركت ولو بقدر محدود في جولة الأوروجواى على عكس الجولات السابقة وكان أثر ذلك هو تسارع الدول النامية ، للإنضمام اليها.

وانتقد النظام الاقتصادى الدولى الذى يسعى الى إنشاء منظمات وسلطات تفرض الرؤية الغربية الرأسمالية وخاصة الأمريكية وتنسق ما بينها في مجال التجارة العالمية والتى تتناقض مع رؤية التحرير السياسى والاقتصادى المطبقة على مستوى كل دولة أو التى تسعى لتطبيقها دول أخرى فيما يعرف بالإصلاح السياسى والاقتصادى.

ثم اكد على احادية النظام العالمى الرأسمالى وأن العالم لم يشهد إلا هذه الأحادية حتى الآن.

وتناول مشكلة المكاسب والخسائر قائلا كيف يتناسب نظام دولى بهذه الرؤية مع أنماط انتاجية متباينة؟!

وتناول مشكلة اوبك التحليل، وقال إن نمط السيطرة والتبعية قد تحول من الأسلوب غير المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسية الى الأسلوب المباشر من سيطرة الحكومة المستهلكة على حكومات الدول المنتجة مباشرة، وضرب المثال بالخليج العربى!

ثم دعا الى وضع تصور للمنطقة يأخذ فى اعتباره مآل الجسد الفلسطينى بعد الاستقلال، أو ماذا نفعل بعد السلام؟ وقال فى قضية تكامل الموارد من يمتلك رأس المال يسيطر على من يملك الموارد، ومن يملك المعرفة يسيطر على الاثنين. والسؤال هنا : هل يمكن أن تتحول المنطقة الى مايشبه الاتحاد الأوروبى أو جنوب شرق اسيا؟ وماهى الآليات التى تتبع لتنمية متوازنة مستقرة آمنة بالمنطقة؟!

أما د. علياء المهدى فقد تحدثت حول الاصلاح الاقتصادى فى مصر، وتناولت قضايا العمالة وأثر عملية الإصلاح عليها وقضية البطالة، والتضخم، وتساءلت : ماسبل مواجهتها؟

وإنتقدت أسلوب القيم الكلية والأرقام المطلقة حيث أنها لاتعطى صورة واضحة وغيرها من الملاحظات الشكلية، أما من الناحية الموضوعية ، فقالت إن التقرير لم يتعرض لبعض النقاط الجوهرية، وهى الآثار الاجتماعية لعملية الاصلاح على الفئات المختلفة خاصة ذات الدخل المحدود وتناولت قضية الموازنة العامة وكيفيةحسابها وكيفية دراستها من ناحية : هل هناك عجز فيها أم لاح من خلال بعد النفقات والايرادات وهذا يحتاج الى دراسة هيكل كل النفقات والإيرادات لمعرفة حقيقة العجز أو الزيادة ومن أين جاء؟

وتناولت مراحل عملية الإصلاح، كما تناولت قضية الاستثمار الخاص وقالت إنه يحتاج الى مناخ اقتصادى عام يتسم بالاستقرار سواء من الناحية السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو من ناحية التشريع والقوانين وأن التغيرات التى تحدث خصوصا فى القوانين تؤثر على حسابات المستثمر حيث يشعر بعدم استقرار التشريعات والقوانين، وهذا يؤثر على الرواج الاقتصادى.

ولقد عقب الأستاذ عبد الفتاح الجبالى، وقال إنه يجب التعامل مع التقرير باعتباره تقريرا سنويا، أما فيما يتعلق بدورة أوروجواى فإن هناك قضايا كثيرة لم تتبلور بعد فى ومن داخله جات، وقال لقد همش العالم الثالث فيها.

أما فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادى فى مصر فقد تناوله التقرير فى هذا العدد كإضافة لتناوله له فى العدد السابق وهذ يحقق التراكم العلمى، ومن ثم عرض التقرير لموضوعات هامة كالبطالة.... الخ.

واقترح المهندس محمد مأمون ضرورة مناقشة التقرير قبل طبعه وتوزيعه على الجمهور لتتحقق الفائدة مع الحاق المناقشات كملحق به، وقالت د. غانيا ملحيس إن طبيعة المنافسة والحرية التى جاءت بها جات« سوف ينشر لهاحساب القوة والقدرات، ومن ثم دعت الى تقييم النتائج وليس الإنعزال.

أما د. عبد الحميد محمود فقال إن التقرير ينطلق من الإجراءات التفصيلية وأن الأرقام المطلقة مأخوذة فى سلسلة زمنية ، أما د. ابراهيم سعد الدين فقد قال إن إنشاء منظمة التجارة المتعددة يعنى إنشاء أضخم بيروقراطية اقتصادية فى العالم والتى سوف تؤثر على الإستثمارات والاقتصاد العالمى كله، وينتقد نظرة مصر لمفهوم الاختلالات الذى تراه بالمعنى المالى والتى يجب أن تكون شاملة لكل الأبعاد، أما د. طه عبد العليم، فعقب قائلا إننا مع النظام العالمى بل فى قلب هذا النظام ومن ثم يجب أن نبحث كيف نتعامل ونتكيف مع هذا النظام ومتغيراته بحيث لانكرس علاقات عدم التكافؤ بل نسعى الى تغييرها.

اما فى الجلسة الخامسة : النظام السياسى المصرى، فقد كانت برئاسة المستشار طارق البشرى، وكان المتحدث د. السيد عليوة، والذى عرض الموضوع من مقتربات ثلاث الأول التقليدى وقال أنه يجب النظر الى تطبيق المنهج والمفاهيم بدقة مثل مفهوم الحكومة والذى إقتصر التقرير على الوزارة، وكمفهوم العنف والاغتيالات السياسية، ثم عرض لمقترب الجودة الشاملة، ثم مقترب رباعية الأبعاد ونافذة الحقيقة : - وتتمحور حول اربعة أسئلة: ماذا نعرف عن أنفسنا؟ وماذا يعرف الآخرون عنا؟ وماذا لايعرفه الآخرون عنا؟ وماذا لانعرفه نحن عن أنفسنا؟ ولابد من رصد التحولات فى بنية النظام فى مصر. ثم تساءل ماالذى يجعل مشروع النهضة فى مصر يتعثر؟

أما د. عزة وهبى فقد تناولت ملاحظاتهاحول أهمية التقرير العلمية كمرجع : ودعت الى فصل القضايا وتبويبها والدعوة الى ايراد مراجع كل قسم ، ودعت الى التزام التقرير بلائحة مجلس الشعب فى تناوله إياه وهذا مهم جدا، وانتقدت التحويل على مؤشر عملية عدم الاقتراح بقوانين كدليل على عدم نشاط الأعضاء البرلمانيين.

أما د. هالة مصطفى فقد تناولت كيفية تحول النظام السياسى المصرى من السلطوية الى الديمقراطية، وكيف أثر ذلك على إضعاف المؤسسات وبرز ذلك فى دور مجلس الشعب والشورى وإنتقدت الأحزاب المصرية حيث وصفتها بالشعبوية والشخصية وإفتقادها للتنظيم المؤسسى القوى، وأنها أحزاب غير متمايزة أيديولوجيا، أما العنف فهو معوق للديمقراطية والاستقرار، فيحين فرق المستشار طارق البشرى بين تطبيق الشريعة الإسلامية ومسألة العنف السياسى وقال أنه لاتوجد علاقة بينهما. وانه لايمكن التحكم فيحركة المجتمع.

ولكن يمكن تنظيمها، وعقب الأستاذ عمرو هاشم قائلا انه تم استخدام معيار السنة البرلمانية الكاملة فى متابعة لنشاط مجلس الشعب، وانتقد عجز أعضاء مجلس الشعب البرلمانيين عن تقدم مشروعات بقوانين، وقال إن الاقتراحات بقوانين هى الوظيفة الأساسية لهم. وقال إن المشاركة السياسية تعنى الاشتراك والمساهمة فى صنع القرار على كافة المستويات والتى أخطرها البرلمانى، ويرى أن عدم رصد الأحزاب الصغيرة فى التقرير يعود لهامشيتها.

ودعا د. السيد عليوه الى البحث فى الصندوق الأسود وفى النظام السياسى المصرى، والسياسة المصرية، وقال إن معدل دوران النخبة فى مصر بطىء وضئيل للغاية، وإنتهى الى أن التداخل بين الإدارة والسياسة هى من سمات النظام السياسى المصرى.

أما د. عزة وهبى قالت إن مقارنة أداء المجلس التشريعى على أساس زمنى هام جدا لأنه يتيح الفرصة لقراءة التغيير والتطور فى هذا الدور.

ثم قالت د. هالة مصطفى كيف تكون هذه الأحزاب الشعبوية المشخصنة ديمقراطية؟! ومتى؟!

أما فى الجلسة السادسة والتى دارت حول : السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية المصرية، وكان رئيس الجلسة الأستاذ لطفى الخولى.

وقد تحدث د. محمد السيد سليم فقال إن السياسة الخارجية لمصر واجهت معضلات كبرى، فى هذه المرحلة بسبب التحولات العالمية وأخطرها معضلة التهميش ، سواء من المستوى العالمى او الاقليمى، ومن ثم فإن سياسة مصر الخارجية تحاول أن تتفادى هذا الخطر

سواء على المستوى الاقليمى أو العالمى، أو حتى على المستوى المحلى بالحديث مثلا عن ضرورة الإكتفاء الذاتى من القمح، ومن ثم خلق والدخول فى مجالات جديدة للحركة وإعادة ترتيب الأولويات ومثال ذلك إنغماس مصر بفاعلية فى عملية السلام فى الشرق الأوسط أو منتدى البحر المتوسط .... الخ، مع طرح رؤية مصرية لكيفية التعامل مع قضايا الاعتماد المتبادل الدولية، كالإرهاب، البيئة، ويرى ضرورة الربط بين الترتيبات الأمنية الشرق أوسطية وبين السوق الشرق أوسطية ولكن السؤال ماهى الآليات وكيف؟ وكيف يمكن حل معضلة بناء التوافق فى النظام الاقليمى العربى، وكيف يمكن التوفيق بين ثقافات ترفض الديمقراطية؟

وقال إنه يجب على مصر أن تركز على البناء الداخلى وأن تتبع سياسة خارجية لا تتعدى قدراتها.

أما اللواء أحمد عبد الحليم، فأبدى ملاحظة شكلية مفادها أن ضرورة ضبط المفاهيم حيث قال إن الاستراتيجية العسكرية، والفن التعبوى، والتكنيك هو قسم فن الحرب الذى بالإضافة الى العقيدة العسكرية وسياسة الدفاع يدخلون معا فى إطار العلم العسكرى، أما عن إتجاهات تطور قوة الردع فقال من الضرورى تناول كل محتويات هذا المفهوم. وناقش قضية التكنولوجيا، وقال هناك علاقة طردية بينها وبين الاستراتيجى العسكرية ولكنها ليست مطلقة.

وقال انه لا يمكن تحليل سياسة الدفاع فى فراغ حيث إنها والسياسة الخارجية وجهان لعملة واحدة، وهل هذه السياسة قادرة على الإستمرار وهل هى أكبر أم أقل من سياسات دول أخريع وكيف تتغير وتتطورح أما د. محمد السيد سعيد فقد قال إن السياسة الخارجية لمصر تصل الى السقف الأعلى لجمع الأوراق فى مجالات السياسة الدفاعية ، والسياسة الخارجية حيث هذا يعكس تكثيفا سلبيا لكن المطروح هو التكيف الإيجابى مع المتغيرات العالمية.

أما الأستاذ لطفى الخولى : فقال إن فى أى سياسة لابد من رؤية نقدية والذى بدونه لاتقدم قائلا : نحن فى عالم جديد لكنه غير مختلف عن العالم القديم. وفى هذا الاطار لابد من البحث عن الجزء الخفى المختلف عن العالم القديم

«محاضرة الأستاذ السيد يس»

مستقبل الدراسات الاستراتيجية ؟

فقد تناول فى هذه المحاضرة عددا من المحاور الأول حول كيف يمكن أن نصوغ فكرا استراتيجيا عربيا والثانى حول فكرة النموذج الأساسى Paradigm والتى جاء بها توماس كوين والذى كان معنيا بالتقدم فى العلم وقال عندما يعانى النموذج من أزمة فإن هناك مشكلات ستكون خارجة عن نطاق الحل والتسوية كما يحدث الآن فى البوسنة، الصومال ، البطالة، وبعد سقوط الشيوعية، سقطت القدرة على التنبؤ وتحول اليقين الى شك وسقطت بساطة العالم وفى ظل ازمة النموذج الراهن، فإنه يمكن التنبؤ بأن مشكلة الإرهاب فى مصر لن تحل والسؤال هو كيف نتعايش معها.

وهناك إتجاهات فى التفكير العالمى فيها الاتجاه الكونى، وإتجاه تقلص دور الدولة، وحركة مابعد الحداثة وهى حركة شاملة وقد انتقلت بالعلم الى التطبيق مثال فى علم التفاوض، ومقالات بودريار عن الحرب فى الخليج أثبت فيها أن الحرب كانت تمثيلية بالأسلحة

وقال إن التحديث الاجتماعى يوصف بالقبلية التى صدرت الآن تعود بشكل آخر متمثل فى التعصب للفكر والإحتشاد حوله، والإنسحاب من الإطار العام للدولة الى إطار أصغر على أساس دينى لغوى، ومن افكار مابعد الحداثة أيضا. سقوط فكرة المجتمع الجماهيرى وعودة الكيانات الجماهيرية المتعددة وعودة الفرد، وتفكك المؤسسات الكبرى الى مؤسسات أصغر.

ومن ثم فإننا فى مرحلة تحولات كبرى ستؤثر على مستقبل الدراسات الاستراتيجية وتحت عنوان البيئة الدولية المراوغة : تناول عددا من الأفكار منها : أن ماجاء به فوكوياما عن نهاية التاريخ وأبدية الراسمالية هو رد على كتاب بول كيندى الذى تكلم فيه عن سقوط الأمم حيث كلما زادت الإلتزامات الإستراتيجية لدولة ما كلما كان ذلك مسعجلا بنهايتها ، ويقول هناك صعود لقوى دولية، وفى اطار النظام العالمى الراهن فإن مفهوم القوة قد تغير، وقد يؤثر ذلك على أمن العالم الثالث، أما على مستوى البيئة الأقليمية المراوغة فى الشرق الأوسط فنحن بصدد إعادة ترتيب خريطة المنطقة سياسيا واقتصاديا وأمنيا الآن، والمطلوب الآن هو كيف نطرح رؤيتنا وكيف نواجه هذه التحديات، حيث إن مصادر التهديد قد تغيرت ولكنه يرى أن هناك صراع بين الحداثة ومابعد الحداثة، وهناك فريق ثالث توفيقى.

وتناول موضوع الدراسات الاستراتيجية بالنقد حيث قال :

١ - إن هناك سيطرة كاملة للنموذج الواقعى عليها والتركيز على الدولة.

٢ - التركيز على السياسات الحكومية وتقديم النصائح لها وليس هناك عمق نظرى.

ومن ثم يجب أن يبدأ التجديد بإعادة تعريف ماهو الإستراتيجى برؤية شاملة ، ثم كيف نعمق هذا الفرع من فروع العلمع وهناك مشكلتان :

الأولى : ماهو موضع الدراسات الاستراتيجية وهل يتجاوز العلوم العسكرية.

الثانية : ماهو المنهج الأمثل فى دراستها ؟ وماهو النموذج الأساسى لها؟

يرى أن النموذج الأساسى المقترح هو نموذج الاعتماد المتبادل.

المؤتمر الدولى الثامن للموارد المائية

القاهرة (٢١ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤)

د . نور أحمد نور

عقد المؤتمر الثامن للموارد المائية بالقاهرة فى المدة من ٢١ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤ بالتعاون بين الهيئة الدولية للموارد المائية ومركز البحوث المائية التابع لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية المصرية وتحت رعاية الرئيس حسنى مبارك.

اشترك فى المؤتمر نحو ٦٠٠ عضو من ٦٠ دولة من دول الأعضاء والبالغ عددهم ١٠٢ عضوا قدمت خلاله حوالى ١٢٠ بحثا ودراسة بحثية شملت جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية وصدرت خلال مدة انعقاد المؤتمر العديد من النشرات والدراسات والبحوث العامة والخاصة فيما يختص بتنمية الموارد المائية وركز المؤتمر فى جلساته على عدد من سبعة موضوعات رئيسية وخمسة موضوعات مائية فنية متخصصة.

حضر المؤتمر ممثلون عن المنظمات والمؤسسات الدولية البنك الدولى ومنظمة التنمية والمشروعات الدولية ومنظمة التربية والثقافة والعلوم واليونسكو ومنظمة الاغذية (الفاو) وغيرها وكذلك ممثلون عن الهيئات والمنظمات غير الحكومية مثل الهيئة الدولية للامداد بالمياه والهيئة الدولية للبحوث الهيدروليكية ـ الهيئة الدولية للعلوم الهيدرولوكية ـ الهيئة الدولية لجودة المياه ـ مجلس الامداد بالمياه ـ المحلى الدولى للرى والصرف وعقد المؤتمر تحت شعار توفير الاحتياجات المائية المستقبلية محليا واقليميا فى ظل المطالب من المياه.

وافتتح المؤتمر الدكتور محمد عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية الذى اكد فى كلمة الافتتاح على ان الموقف المائى فى مصر بات ينذر بالخطر فالموارد ثابتة ومحدودة والسكان يتزايدون وان نصيب الفرد من المياه لايمثل الا ٦٠٪ من احتياجاته رغم ترشيد الاستخدام اليومى للمياه واعادة استخدامها اكثر من مرة وحذر من أن الموارد المائية تمثل اخطر الموارد واكثرها محدودية وان اسلوب ادراتها يخضع لعدد من المبادئ الأساسية والمحاذير وفى مقدمتها:

١ ـ التكامل بين مختلف انواع المياه المتاحة فى اطار نظرة شاملة لمجال الاستخدام والنوعية الملائمة.

٢ ـ تعظيم العائد من وحدة المياه دون اثار سلبية على البيئة

٣ ـ تأكيد مساهمة مستخدمى المياه ووضع الأليات المناسبة لاحساسهم بقيمة المورد واهميته

٤ ـ تطوير ادوات وسبل الاستخدام بصفة مستمرة مع التاكيد على مواكبتها لظروف المجتمع.

٥ ـ تطوير النواحى المؤسسية والتشريعية لتلائم الأسلوب الأمثل لاستخدام الموارد دون حدوث خلل أو عدم اتزان داخل المجتمع.

٦ ـ أن مصر حققت العديد من الانجازات فى زيادة مواردها المائية وحسن استخدامها حتى أصبحت نقطة المياه تستخدم اكثر من مرة.

وأضاف أنه فى ظل ذلك اصبح الأمر يستلزم ضرورة البحث عن مصادر بديلة باستخدام وسائل الخطط الحالية معتمدة على عدة مقترحات أهمها:

١ ـ تطوير وتحديث شبكات الرى وتدعيم سبل الاتصال وتأكيد مشاركة المزارع من خلال منظمات مستخدمى المياه والمساهمة الفعالة فى تكاليف أعمال التطوير.

٢ ـ التركيز على مشروعات اعادة الاستخدام فى اطار تكامل أعمال الترشيد وحسن الأداء.

٣ ـ تحديث المفاهيم على المستوى القومى بشأن قضايا المياه ومشاكلها والأساليب المثلى للتعامل معها مع تدعيم الحملات القومية للتوعية.

٤ ـ ادخال الأنظمة الحديثة للتنبؤ والادارة بما سيحقق سهولة الحركة ودعم اتخاذ القرار.

٥ ـ انشاء مراكز المعلومات وربطها معا وعمل النماذج المناسبة لادراة الأزمات.

٦ـ تدعيم الحوار مع الأشقاء فى دول حوض النيل من أجل مستقبل افضل.

كما أضاف وزير الرى أن أهم ماتحرص عليه مصر فى تعاونها مع أشقائها بدول حوض النيل وتتخذه أساسا للمستقبل تتركز فى أن لكل دولة حقها ووفق نصيب عادل من مياه نهر النيل فى اطار من الإنصاف وقواعد القانون الدولى ووفق مبدأ التشاور وعدم إحداث ضرر ملموس لأى من الأطراف المشاركة فى حوض النهر وأنه أمر واجب وأساسى يجب على الجميع احترامه.

ومصر ترحب بتنفيذ مشروعات مشتركة مع باقى دول الحوض لزيادة طاقة النهر وحسن استغلالها لصالح كل الأطراف وكأساس لبناء الثقة بين المواطنين داخل دول الحوض. كذلك الدعوة لسرعة التحرك كفريق واحد لتحقيق هذه الغايات ووضع اطار شامل للتعاون واقتراح الأليات المناسبة لتنفيذه لمواجهة المستقبل.

ركزت موضوعات المؤتمر خلال جلساته التى عقدت خلال أربعة أيام على سبعة موضوعات رئيسية هامة وخمس دراسات مائية فنية متخصصة وكان من أهم الدراسات والموضوعات التى عقدت بالجلسات.

١ ـ دراسة عن تشكيل مجلس عالمى للمياه والتى طرحت بالجلسة الأولى للمؤتمر والتى قدمها مندوب احدى منظمات البنك الدولى واقترح خلالها تشكيل مجلس عالمى للمياه بهدف التنسيق بين الهيئات الاقليمية والدولية بينما يتعلق بالموارد المائية اضافة الى الأهداف والعضوية وشروطها

٢ ـ دراسة مقدمة من الدكتور (ادجارد بيزانى) وزير الزراعة الفرنسى الأسبق فى اليوم الثانى للمؤتمر بشأن مشكلة ترشيد المياه

وأسس تسعيرها فى دول العالم الثالث.

٣ ـ دراسة مقدمة من الدكتور (ميسفين أبابا) وزير الموارد الطبيعية والرى الأثيوبى فى اليوم الثالث للمؤتمر حول التعاون الاقليمى لتنمية الموارد المائية والصراع.

أنهى المؤتمر أعماله فى اليوم الرابع من ٢٥ نوفمبر من خلال ورقة توصيات تضمنت عشر توصية شمل أهمها على الآتى:

١ ـ الموافقة على تشكيل مجلس عالمى للمياه للتنسيق بين الهيئات والموسسات الدولية العاملة فى مجال المياه وتقديم المشورة الفنية ومتابعة المشاكل المتعلقة بالاستخدامات من حيث الكم والنوعية واقتراح الوسائل لحلها وسبل تمويلها مع تشكيل لجنة خبراء من ممثلى المنظمات والهيئات العلمية التى تعمل فى مجال المياه والموارد المائية برئاسة الدكتور محمود أبو زيد رئيس اللجنة الدولية للموارد المائية لوضع اسس تشكيل المجلس العالمى للمياه والتنسيق بين الهيئات وموسسات الأمم المتحدة العاملة فى مجال المياه وكذا شروط العضوية واقتراح أهداف المجلس.

٢ ـ اعتبار المياه مصدرا للتعاون بدلا من أن تكون مصدرا للخلاف والصراع وذلك لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية.

٣ ـ رفض ان يكون تسعير المياه هو الأداة الأساسية لترشيد استخداماتها لأن هناك الوعى الجماهيرى والارشاد المائى والتعاون بين مستخدمى المياه.

٤ ـ الدعوة الى اعداد خطة التنمية الشاملة لأحواض الأنهار والمجارى المائية المشتركة مع الاهتمام بدراسات الآثار الجانبية لمشروعات الرى والصرف وتوفير الاعتمادات اللازمة لهذه الدراسات وتدريب الكوادر العاملة فى هذا المجال باستخدامات الموارد المائية غير التقليدية وتشجيع الاستخدام المتتابع للمياه العذبة والمالحة.

٥ ـ دعوة الأمم المتحدة لاتمام الدراسات القانونية والقواعد الخاصة باستخدام الخزانات الجوفية المشتركة.

٦ ـ الدعوة لتشجيع الدول الأعضاء لتنظيم المباحثات الثنائية بين دول الحوض الواحد.

٧ ـ الدعوة أن تكون المياه فى القرن القادم أداة للتعاون والتنمية بين الدول بدلا من الصراع بينها.

وأخيرا وعلى هامش جلسات المؤتمر رحبت اللجنة الدولية للموارد المائية بالاقتراح المصرى الذى يطالب بوضع كل المعلومات والخبرات المتوفرة فى متناول الدول الأعضاء للاستفادة بالخبرات والأمكانات المتاحة. كما وافقت اللجنة على الاستفادة أيضا من الخبرة المصرية فى مجال اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى خصوصا فى مجال النماذج الرياضية للتعرف على الاثار بعيدة المدى لاستخدام المياه المالحة فى رى الأراضى وخواصها الطبيعية والكيميائية ونمو الحاصيل المختلفة.

كما أقيم معرض دولى على هامش المؤتمر عرض خلاله أحدث الدراسات والبحوث العلمية والوسائل التكنولوجية لتنمية الموارد المائية وترشيد اعادة استخدامها مثل مشروعات الصرف الزراعى والصناعى والصحى مع مشروعات تطوير الرى وأفضل استخدامات الأجهزة الأرضية والفضائية والحاسبات الالكترونية والكمبيوتر لترشيد واستخدام المياه والتنبؤ المستقبلى بها والتحكم فى تصريفها وتوزيعها. □

المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية حول السياسة والنظام المحلى فى مصر

القاهرة (٣ـ ٥ ديسمبر ١٩٩٤)

حنان محمد عبدالعزيز

لاشك إن التطور الديمقراطى فى مصر يرتبط نجاحه أو فشله بحدوث أو عدم حدوث تطور مشابه ومتسق على المستوى المحلى، كما أن التغيرات الاقتصادية إنما تحدث أثرها الفعلى على المستوى المحلى. هذا فضلا عن ان المجتمع المصرى يشهد تغيرات ثقافية واسعة النطاق وانفتاحا عظيما على الثقافات الاخرى مما يثير تساؤلات هامة عن مصير الثقافات المحلية وقدرتها على الاستيعاب والتأقلم والتغير وهو ما ينطبق على البناء الاجتماعى المصرى الذى أصابته تغيرات جوهرية نتيجة أحداث الحقبة الماضية مما يثير تساؤلات حول امكانية النظام الاجتماعى على التأقلم مع التغيرات الجديدة.

وانطلاقا من كل هذه الاعتبارات قام مركز البحوث والدراسات السياسية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى الفترة من ٣ الى ٥ ديسمبرسنة ١٩٩٤ بعقد المؤتمر السنوى وقد تناول بالدراسة السياسية والنظام المحلى وقد قام الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية بافتتاح المؤتمر والقاء المحاضرة الافتتاحية وقد تناول خلالها تطور الادارة المحلية فى مصر وفلسفة الادارة المحلية والتى تستهدف من وجهة نظره اللامركزية فى الادارة والمشاركة فى التنمية والديمقراطية ثم ركز على اهمية التنمية المحلية ومقومات نجاحها واهمية التنمية البشرية وتدور أبحاث المؤتمر حول ثمانى محاور اساسية.

المحور الاول: النظام المصرى معالم الازدواج:

مع التوسع فى إقامة مدن جديدة أصبح هناك ازدواج بين الادارة المحلية وبين هيئة التخطيط العمرانى وقد تم معالجة هذا الموضوع من خلال بحثين الاول بعنوان «النظام القانونى للادارة المحلية ومطالب التطوير» للدكتور عطية حسين وقد تناول هذا البحث الاطار النظرى والقانونى للادارة المحلية ثم قدم العديد من المقترحات لتطوير مختلف

عناصر النظام المحلى المصرى بداية من تشكيل المجالس المحلية واختصاصات الوحدات المحلية والموارد المالية للوحدات المحلية وحتى الموظفين المحليين

والبحث الثانى بعنوان «إدارة المدن الجديدة» للدكتورة مجدى ابراهيم وتناول هذا البحث قضايا ادارة المدن الجديدة ومنها كيفية إدارة هذه المدن ويثير ذلك قضية المركزية واللامركزية وكذلك قضية التمويل وما يترتب عليها من توزيع الادوار بين الحكومة والقطاع الخاص ثم تعرض لمجلس الامناء فى العاشر من رمضان كمثال وقامت بتقويم لتجربة هذا المجلس مع وضع عدة اقتراحات لزيادة فعاليته

المحور الثانى: صنع القرار المحلى :

فى اطار هذا المحور قدم بحثينى الاول بعنوان «صنع القرار فى محافظة مطروح» للدكتور محمد سعد أبو عامود وقد تناول من خلال هذا البحث خصائص المجتمع المحلى فى محافظة مطروح ومدى تأثير ذلك على صنع القرار فى المحافظة وقد أوضح أن القوى المحلية وهى قوى قبلية بالأساس قد لعبت دور هام فى صنع القرار المحلى وكذلك تلعب السلطة المركزية دوار هاما ورئيسيا بالنسبة للقرارات الهامة التى تخص المجتمع المحلى كما هو الحال بالنسبة للقرار الخاص بمشروع البنك الدولى للتنمية فى مطروح والذى اتخذ على المستوى المركزى دون إشراك المحافظة.

والبحث الثانى بعنوان عملية صنع القرارات المحلية من أجل التنمية الريفية فى محافظة الشرقية، للدكتور محمد العزازى أحمد وقد ناقش البحث قرارات التنمية المحلية متخذا الوحدات المحلية القروية بمحافظة الشرقية مجتمعا للبحث مع الاشارة الى أهم معوقات التنمية الريفية وطبيعة القرارت الخاصة بالتنمية الريفية والتى تتسم بدرجة عالية من المركزية.

المحور الثالث: الاتجاهات والقيم المحلية :

ونظرا لاهمية قضية الهوية وتحديد من نحن فقد تم مناقشة هذا الموضوع من خلال ثلاث ابحاث الاول بعنوان «القيم السياسية فى المجتمع المحلى» للدكتور وهدان رشاد وقد أوضح من خلال البحث طبيعة القيم السياسية في المجتمع المحلى وقد تمثلت فى الشعور السلبى المتزايد لدى الجماعات المحلية نحو القيم السياسية الديقمراطية. أما البحث الثانى «الاتجاهات والقيم السياسية في المحليات» للاستاذ عمار على حسن والذى تناول من خلاله العلاقة بين القيم السياسية وبين التنظيمات المحلية وقد توصل إلى أن هناك تأثيرا متبادلا بينهما ينعكس بدوره على قضايا الديمقراطية والتنمية والوحدة الوطنية. ويأتى البحث الثالث بعنوان «السلوك الاتصالى ومصداقية الفعالية السياسية لدى الراى العام» للدكتور بسيونى حمادة وقد أوضحت الدراسة أن هناك ضعف فى العلاقة بين السلوك الاتصالى والاقتدار السياسى ويعود ذلك الضعف إلى فقدان الثقة فى وسائل الاتصال الجماهيرى باعتبارها هى والنظام السياسى فى نظر المواطنين شئ واحد.

المحور الرابع: آليات السياسية المحلية :

وقد تعرض هذا المحور للاحزاب والاعلام وذلك فى بحثين الاول بعنوان «الاحزاب السياسية على المستوى المحلى» للدكتور ابراهيم فؤاد عبدالمقصود وقد أوضح البحث ان النظام الحزبى لم يستطع القيام بوظائفه على المستوى المحلى وذلك بسبب هيمنة الحزب الوطنى وقد نتج عن هذه الهيمنة إلى تحويل التنظيمات السياسية حزبية ومحلية الى تشكيلات شبة مقفلة لم يطرأ عليها تغير يذكر. والبحث الثانى جاء بعنوان «قنوات التليفزيون الاقليمية فى مصر هل تحقق اللامركزية الاتصال» للدكتور محمد وفائى ويناقش من خلال هذا البحث مدى مساهمة قنوات التليفزيون الاقليمية فى التقليل من حدة المركزية والاقتراب من اللامركزية وقد أوضح أن القنوات المحلية لا تزال مركزية التوجه رسمية التوجيه وبذلك ف هى لم تنجح فى خلق كيان مستقل لها بحيث تشكل عاملا مؤثرا فى إثراء الديمقراطية والمشاركة السياسية فى المجتمعات المحلية، فالقنوات المحلية لم تتعد كونها وسيلة التسلية .

المحور الخامس : التمويل المحلى :

وتناول موضوع التمويل المحلى من خلال بحثين الاول بعنوان «الصناديق المحلية ودورها فى التنمية» للاستاذ محمد عبالمطلب . وقد ناقش هذا البحث دور الصناديق المحلية فى التنمية مع دراسة حالة هذه الصناديق فى القاهرة ، الدقهلية ، اسيوط ، وقد أوضح أن هذه الصناديق لا تقوم بدورها بفاعلية فى التنمية . والبحث الثانى بعنوان «ترشيد استخدام التمويل المحلى للدكتور» موسى محمود الحويطى وقد أوضح هذا البحث أهمية التمويل المحلى كمصدر ثانى بعد الموازنة العامة للدولة لتمويل المحليات وهذه الاهمية تزداد يوما بعد يوم بزيادة المطالب والحاجات والخدمات التى يطلبها المجتمع مما يستوجب ضرورة ترشيد استخدام التمويل المحلى كمدخل لرفع فعالية الادارة المحلية حيث أن نسبة كبيرة من الاموال المحصلة من مصادر التمويل المحلى تنفق على مجالات غير رشيدة ولا تساهم فى تحقيق التنمية بشكل مباشر .

المحور السادس :

ويتناول المنظمات غير الحكومية اللامركزية وذلك من خلال ثلاث ابحاث ، الاول بعنوان «المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلى» دراسة حالة الهيئة القبطية الانجيلية للاستاذ سعيد عبدالمسيح وقد أوضح من خلاله اهمية دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية. والبحث الثانى بعنوان «تقييم دور المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلى» للدكتورة أمانى قنديل وتناول البحث أهم ملامح وواقع جمعيات التنمية المحلية فى مصر مع التركيز على حالة محافظة الدقهلية وقد أوضحت الدراسة مجموعة من المحددات التى تؤثر على فاعلية جمعيات التنمية البعض منها دا خلى يتعلق بالمنظمة والبعض الآخر مصدره المجتمع المحلى وطبيعة العلاقة بينه وبين منظمات والتنمية وكذلك تناول العلاقة بين طبيعة احتياجات ومشكلات المجتمعات المحلية من جانب واستجابة الجمعيات لها من جانب اخر وقد توصل البحث إلى ضرورة تطوير جمعيات التنمية المحلية حتى تستطيع أداء دورها بشكل اكثر فعالية .

أما البحث الثالث فيأتى بعنوان «دور الجمعيات التطوعية فى التنمية المحلية» للدكتور على الصاوى فنظرا لاهمية الكوادر المحلية باعتبارهم حراس البوابات للنظام المحلى حاول البحث التعرف على ملامح إدراك الكوادر المحلية الشعبية والتنفيذية لطبيعة الجمعيات والسمات التى تميز نظرتهم لواقع ومشكلات العمل التطوعى ككل وكذلك دور تلك الجمعيات فى تنمية الكوادر المحلية ثم تعرض الباحث لاهم التحديات التى تواجه الجمعيات والنشاط التطوعى بوجه عام ومن أهمها التمويل - البيروقراطية وتعدد جهات الرقابة بالاضافة إلى المشكلات الاجتماعية والمشكلات داخل الجمعيات .

المحور السابع: المحليات الثابت والمتغير :

وفى اطار هذا المحور قدم ثلاث ابحاث الاول بعنوان «المحافظون دراسة للنخبة المحلية الرسمية فى مصر» للدكتور صفى الدين خربوش وقد تناول بالدراسة عينة من المحافظين فى مصر باعتبار ان المحافظ من أبرز النخب المحلية الرسمية.

والبحثالثانى بعنوان «المتغيرات المؤثرة على فاعلية الادارة المحلية فى الريف» حيث أوضح البحث إن فاعلية الادارة المحلية فاعلية سالبة

وذلك لوجود عدة متغيرات تؤثر على هذه الفاعلية منها النمطية ـ الامية ـ نظام الانتخاب فى المحليات ـ الفساد الادارى والبيروقراطية ـ هيمنة الحزب الحاكم ـ هيمنة بناء القوى والتكوينات العائلية ـ ازدواجية الاختصاصات .

ويأتى البحث الثالث بعنوان «العنف فى المحليات» للاستاذ حمدى البصير يتناول ظاهرة العنف فى المحليات وخاصا فى الوجهه القبلى وقد اوضح الباحث أن العنف هناك أصبح يأخذ شكل الثأر وبالتالى فان تصعيد المواجهة الامنية سوف يؤدى إلى زيادة العنف ولذلك يضع الكاتب عدة اقتراحات للحد من العنف خاصة فى الوجهه القبلى ومن اهمها:

١ ـ تحسين مستوى الخدمات ومحاولة خلق فرص عمل
٢ ـ الحد من المواجهة الامنية واعداد قوافل للتوعية
٣ ـ ضمان نزاهة الانتخابات على المستوى المحلى
٤ ـ تعيين العمد وفق معايير محددة واستبدال نظام الخفراء بأمناء الشرطة

٥ ـ جعل المنيا عاصمة ثانية لمصر

المحور الثامن: مستقبل النظام المحلى :

وفى نهاية المؤتمر دار نقاش حول مستقبل النظام المحلى فى مصر وقد تم التركيز على الدور الذى يجب ان تضطلع به وحدات الادارة المحلية فى تحقيق التنمية ولكن هناك متطلبات أساسية يجب القيام بها لتعظيم دور الادارة المحلية فى تحقيق التنمية يأتى فى مقدمتها :

١ ـ دعم المحليات من خلال منح سلطات اوسع للمجالس الشعبية
٢ ـ توسيع نطاق التعاون مع الجمعيات غير الحكومية
٣ ـ وضع استراتيجية عامة للتنمية الريفية مع ترك الحرية للوحدات المحلية لوضع المخططات التفصيلية والتنفيذية
٤ ـ دعم صندوق التنمية الريفية والصندوق الاجتماعى وذلك لتنمية الموارد المحلية .
٥ ـ توفير المعلومات اللازمة لعملية التنمية من خلال مراكز المعلومات فى الوحدات المحلية .
٦ ـ زيادة التمويل للمحليات . □

«ندوة» مستقبل جامعة الدول العربية

القاهرة (٦ ـ ٧ نوفمبر ١٩٩٤)

حنان البيلى

مع اقتراب الذكرى الخمسين لتأسيس جامعة الدول العربية ، نظم مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام بالأشتراك مع الهيئة القومية للبحث العلمى بليبيا والمركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل ، ندوة بعنوان (مستقبل جامعة الدول العربية» . وقدمت نخبة من الباحثين مجموعة من الأوراق القيمة حاولت فى مجملها استشراف مستقبل الجامعة ، وترجع أهمية هذه الندوة إلى التغيرات التى تشهدها المنطقة العربية فى ظل الدعوة الصاعدة إلى تشكيل النظام الشرق أوسطى . وانطلاقاً من التسليم بأن جامعة الدول العربية قد أصابها الضعف والوهن ، فإنه يجب العمل على تقويتها وتدعيمها ، واكد المشاركون على اهمية إعادة النظر فى هيكل الجامعة ودورها فى المرحلة الراهنة والمستقبلية . وفى هذا الإطار تمت مناقشة اثنى عشر بحثاً يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور ـ سياسية واقتصادية وأمنية .

المحور السياسى : يدخل فى مضمونه سبعة أبحاث ، البحث الأول قدمه د . ناصيف حتى بعنوان الظروف الدولية والأقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق» وهو يمثل قراءة تاريخية لتطوير دور الجامعة ووظائفها ، وقد قسم البحث على أساس مرحلى . فالمرحلة الأولى هى مرحلة النشأة (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥) حيث تناولت الأسباب التى ادت إلى تأسيس الجامعة وكذلك الظروف والملابسات التى صاحبت انضمام الدول إلى الجامعة ، ونشأة ميثاقها . والمرحلة الثانية هى المرحلة السياسية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥) وتميزت هذه المرحلة بانشاء اللجنة السياسية واختصاصتها ، وظهور مشكلة تنازع الاختصاصات بين اللجنة والمجلس وكذلك اقرار معاهدة الدفاع المشترك ، والمحاولات المبكرة لتعديل ميثاق الجامعة ، بسبب قاعدة الأجماع التى ادت إلى شلل فى القرار السياسى وتميزت هذه المرحلة بالخلافات المستمرة .

أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة القومية (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧) واتسمت هذه المرحلة بالتركيز على الهوية الأسلامية بدلاً من الهوية القومية . والمرحلة الرابعة هى مرحلة تطبيع العلاقات العربية ـ العربية (٦٧ ـ ١٩٧٨) وتميزت بصعود منطق الأقتصاد على حساب منطق السياسة . والمرحلة الأخيرة تناولت مشاريع تعديل الميثاق فى الثمانينات (١٩٧٩ ـ ١٩٩١) بدءا بتعليق عضوية مصر فى الجامعة بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وانتهاء بالقمة العربية غير العادية فى بغداد فى ٣٠ مايو ١٩٩٠ . ويرى الباحث أن أنشاء نظام شرق أوسطى لا يعنى أن الدول العربية غير مكترثة بالإبقاء على الجامعة العربية .

البحث الثانى : قدمه د . أحمد الرشيدى وعنوانه «وظيفة جامعة الدول العربية فى مجال التسويات السلمية للمنازعات» ويتعرض البحث للإطار القانونى لوظيفة الجامعة فى مجال تسوية المنازعات ، حيث يشير الميثاق إلى عدم جواز ـ وليس تحريم ـ الالتجاء إلى القوة فى فض المنازعات ، وإلى التسوية السلمية بين الدول عن طريق الوساطة أو التحكيم الأختيارى ، وأن الحل الذى يتم التوصل إليه بفضل الوساطة المبذولة لا يكون ملزماً لأطراف النزاع حيث يمكنهم رفضه . وتطور وسائل التسوية السلمية للمنازعات ، حيث استخدم مجلس الجامعة ما يسمى «بأسلوب العزل» بين الأطراف المتنازعة ، وكذلك الجهود التى يقوم بها الأمين العام للجامعة . وتم التعرض بالتفصيل لأهم المنازعات التى مرت بها الدول العربية والجهود التى بذلتها الجامعة لأحتواء هذه الأزمات . ويخلص الباحث إلى أن هناك مجموعة من الظروف الموضوعية هى التى تؤثر على أداء الجامعة فى تسوية المنازعات .

البحث الثالث : قدمه د . احمد الجهانى بعنوان «ملاحظات حول مشروع محكمة العدل العربية» ويوضح البحث أوجه القصور فى

ميثاق الجامعة العربية ، والأخذ بقاعدة الإجماع فى التصويت ووقوفها عقبة فى طريق تنفيذ أى قرار سياسى لم يؤخذ بالاجماع . وتأكيد الميثاق على مبدأ السيادة واحترام النظم القائمة فى الدول الأعضاء وانعكاس مفهوم السيادة على نظام الأمن المشترك وحل النازعات بالطرق السلمية ، حيث أن النظام الذى وضعه الميثاق يعتبر نظاماً أختيارياً وليس أجبارياً . ولكنه عدل بعد توقيع معاهدة الدفاع المشترك وأصبح التصويت بأغلبية الثلثين . وكذلك بالنسبة لمسألة التحكيم فى المنازعات المشروطة بـ : (١) طلب الدول المتنازعة للتحكيم (٢) الا يتعلق النزاع باستقلال الدول أو سيادتها والأطراف المتنازعة هى التى تقرر ذلك . وكذلك امتناع بعض الدول الأعضاء عن تسديد نصيبها فى ميزانية الجامعة او تأخرها فى التسديد ، وأعتبار ذلك وسيلة ضغط على الجامعة لدفعها فى اتجاه معين يتفق ومصالحها . وأخيراً عدم تنفيذ مشروع محكمة العدل العربية ، والتى تمثل الأداة القضائية الرئيسية التى تنظر فى النزاعات والخلافات التى تنشب بين الدول الأعضاء . ويرى الباحث فى تصوره المستقبلى لدور الجامعة أنها مرتبطة بأستجابة الدول الأعضاء لمتطلبات التعديل وهى : (١) أخذ التمثيل الشعبى فى الحسبان من خلال أنشاء جهاز شعبى حتى تصبح الجامعة معبرة عن الرأى العام العربى . (٢) إعطاء قرارات الجامعة سلطة الألزام للدول الأعضاء . (٣) انشاء جهاز أمن جماعى عربيا . (٤) ضرورة أنشاء محكمة عدل عربية وأن يكون أختصاصها الزامياً فى جميع الحالات . (٥) أعطاء صلاحيات أوسع وأشمل للأمين العام .

البحث الرابع : قدمه د . عمر البرعصى بعنوان «قضية لوكربى ومستقبل جامعة الدول العربية» ويتعرض للأزمة بين ليبيا والدول الغربية - الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - بعد وقوع حادثى تفجير طائرتين ، الأولى تابعة لشركة بان أميركان ، والثانية تابعة لشركة U . T . A الفرنسية ومقتل جميع الركاب . ومطالبة هذه الدول الثلاث بتسليم الأشخاص المتهمين لمحاكمتهم أمام محاكم هذه الدول . ويتعرض الباحث لموقف الجماهير واستعدادها للجوء لمحكمة العدل الدولية واستصدار الدول الثلاث صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن قرارا بفرض حصار على ليبيا و تجديده مرة بعد أخرى كل ٤ شهور ويتعرض البحث إلى الدور الذى قامت به الجامعة ، وكذلك دور الوساطة الذى قامت به الجامعة بين ليبيا والدول الثلاث . ويخلص الباحث إلى عدم نجاح الجامعة فى منع صدور قرارات مجلس الأمن بفرض حصار جوى وأقتصادى على ليبيا ، مما يستوجب معه أعادة النظر فى دور جامعة الدول العربية .

البحث الخامس : قدمه كل من د . محمد بشير ود . مصطفى بالقاسم بعنوان «المنظور الليبى لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية» حيث يقوم البحث على فرضية اساسية وهى ضرورة اجراء عملية تغيير جذرى فى ميثاق الجامعة ، وتم التعرض للخلفية التاريخية لمحاولات تعديل الميثاق من جانب العراق ومصر وسوريا والأمانة العامة للجامعة . ويؤكد الباحثان أن المشروع الليبى لتعديل الميثاق لابد من حدوثه بدلاً من نظام الملاحق لتعديل الميثاق ، ويؤكد المشروع الليبى على : - (١) تحديد مفهوم التضامن والتكامل العربى وأفضل السبل لتحقيق ذلك . (٢) الكيفية التى يمكن بموجبها اتخاذ القرارات الملزمة وخاصة فى مجالات الأمن والبحث والطاقة والمياه . (٣) خلق مجالس شعبية كجهاز فعال لضمان تفاعل وترابط الشعب العربى . أما بالنسبة لقاعدة الإجماع كأساس للألتزام بتنفيذ القرارات المختلفة وأن ما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزماً لمن يقبله فلم يغير المشروع الليبى فيها . ويتعرض البحث لتأثيرات البيئة الداخلية والخارجية على الجامعة ، وليس أدل على ضعف الجامعة مما حدث من أحتلال العراق للكويت ، وعدم قدرة الجامعة على حل النزاع الليبى - الغربى ، وأخيراً الحرب الأهلية اليمنية ما يدعو إلى تعديل ميثاق الجامعة .

البحث السادس : قدمه د . أحمد بنوس عن علاقة التكيف والتناقض بين النظام الأقليمى العربى والنظام الدولى وأثر ذلك على الجامعة العربية . ويشير إلى أختلاف النظام الاقليمى العربى وإطاره المؤسسى عن الأنظمة الاقليمية الأخرى واطاراتها المؤسسية ، وأن ما يؤخذ على الجامعة العربية انها قامت على أساس التجزئة المتمثلة فى الأرادة القطرية على الأرادة القومية وانعكاس ذلك على تطور الجامعة . ويرى الباحث أن النظام الإقليمى العربى أرتبط بالنظام الدولى وخاصة بنظام القوتين العظميين وكان ذلك إيجابياً على الجامعة العربية كلما أشتدت حدة الصراع بين القوى الكبرى والعكس صحيح . ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق كقوة عظمى تضاءل دور الجامعة العربية ، ودلل على ذلك بأزمة أحتلال العراق للكويت ، وفشل الجامعة فى الدفاع عن أهم أسسها وهو عدم جواز الألتجاء إلى القوة لحل المنازعات بين قطرين أو أكثر من أقطار الجامعة . ولذلك فإن الباحث يرى ضرورة أجراء تغيرات جذرية فى النظام الاقليمى العربى.

البحث السابع : قدمه د . صالح السنوسى بعنوان «جامعة الدول العربية : الأستجابة الخاطئة لواقع مغاير» ويشير إلى نشأة الجامعة وتطوراتها طبقاً للواقع المتميز بصفة التغيير ، وأن الواقع العربى يتميز بخصوصية هى التى جعلت الجامعة لا تنجح كمنظمة أقليمية ، وهذه الخصوصية تتمثل فى : (١) حدة تدخل النظام الدولى . (٢) أختلاف نظرة التيارين الرسميين إلى الجامعة ، فالتيار الوحدوى يعتبر الجامعة عاملا معوقا ويكرس التجزئة العربية . بينما يعتبرها التيار الرسمى أداة الحد الممكنة من العمل الوحدوى . ويرى الباحث ان الجامعة منذ نشأتها معلقة على أنتظارين عربيين وأحتمال خارجى . فالأنتظار الأول يكمن فى أمكانية أنتصار التيار الوحدوى الشمولى ، أما الأنتظار الثانى فيتمثل فى أنتصار التيار الأستقلالى العربى ، والأحتمال الخارجى يتمثل فى الفعل الآتى من الخارج . ولسوء الحظ أن الجامعة استسلمت للأحتمال الخارجى فى عقد التسعينيات ، وأن النظام الأقليمى العربى سيتم تفتيته ودمجه فى كيان أخر لا يحمل الهوية العربية .

وقد دارت المناقشات حول هذا المحور بين مؤيدين للجامعة العربية بميثاقها الحالى ويرون أن نظام اضافة الملاحق على الميثاق يؤدى الغرض وليس هناك ضرورة لتغيير الميثاق ، ومعارضين يرون أنه يجب تعديل الميثاق بشكل جذرى . والمؤيدون يرون أنه لو أهتمت الجامعة بموضوع واحد لأستحقت البقاء من أجله ، وأن الخوف من النظام الاقليمى الجديد يمكن أن يؤدى إلى تقوية الروابط وتفعيل العمل الجماعى العربى .

المحور الاقتصادى : ويتضمن أربعة أبحاث .

البحث الأول : قدمه د . طه عبد العليم وعنوانه «إشكاليات التكامل الاقتصادى ودور جامعة الدول العربية» ويشير إلى المفاهيم والأهداف التى أستندت إليها دعوة التكامل العربى . فقد تشكلت تحت تأثير نظرية التكامل الاقتصادى فى الفكر الغربى ، وأيضاً بالفكر الأشتراكى وما طرحه حول التكامل الانمائى المخطط ممثلاً فى الكوميكون . وأوضح أن هدف التكامل فى الفكر الغربى هو تحقيق اكبر كفاءة أقتصادية ممكنة فى مجال الانتاج والتبادل ، أما هدف التكامل فى الفكر الأشتراكى فيتركز على تحقيق تنمية أقتصادية سريعة . ويوضح د . طه أن جامعة الدول العربية ساعدت على نشأة فكرة الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٥٦ . أما بالنسبة لآليات ومداخل التكامل العربى ، فتمثلت فى الآليات القانونية المؤسسية التى حددها ميثاق الجامعة والأنطلاقة الثانية كانت فى معاهدة الدفاع

المشترك . أما بالنسبة لشكلات وعوائق التكامل الأقتصادى العربى ، فتمثلت فى أسلوب التنمية الأنعزالية الذى اتبعته الدول العربية ، وكذلك ما أفرزته الحقبة النفطية من تعزيز للمصالح القطرية على حساب التوجه القومى ، وكذلك التناقضات الهيكلية للاقتصاديات العربية ، وأخيراً ضعف الأرادة السياسية . كل ذلك أدى إلى غياب استراتيجية عامة للتطور الأقتصادى العربى ، وعدم وجود رؤية بعيدة المدى للأهداف والسياسات التى تؤدى إلى دفع عملية التكامل .

البحث الثانى : قدمه د . مجدى حماد وعنوانه «المحددات السياسية للتكامل الأقتصادى العربى» ويشير إلى أن عملية التكامل الأقتصادى تتمثل فى الأرادة السياسية ، ولكن عدم الأستقرار السياسى وبروز مفاهيم السيادة الوطنية ، وأنقسام الدول العربية إلى دول نفطية وغير نفطية لدرجة الأعتماد على الخارج ، أدى ذلك إلى إخفاق دعوات التكامل الأقتصادى . ويرجع ذلك إلى «ثنائية السياسة والأقتصاد» و«ثنائية القومية والقطرية» فالأولى توضح أن المحددات السياسية تؤثر تأثيراً أساسياً على عملية التكامل الاقتصادى حيث ترى بعض الدول أن التكامل أو المرور بمراحله يؤدى إلى تنازلها عن السيادة على أراضيها . والثانية تظهر بوضوح فى ميثاق الجامعة . فالتيار القومى يسعى إلى تحقيق المزيد من التكامل والتنسيق بين الدول العربية ، والتيار القطرى يسعى إلى علاقات بين الدول العربية على أساس القانون الدولى . ويرجع الباحث الإخفاق فى تجارب الوحدة العربية إلى مجموعة من الأسباب وهى (١) الأسباب التاريخية (٢) الأسباب الاقتصادية (٣) الأسباب السياسية والتى تتمثل فى انعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الأقتصادية .

البحث الثالث : قدمه كل من د . أبو القاسم الطبولى ود . يوسف بادى بعنوان «الإطار العام لاستراتيجية التعاون الأقتصادى العربى» ويؤكد على أن المؤشرات الأقتصادية فى الوطن العربى توضح أن هناك أختلافات فى الأقتصاديات العربية . واستعرض الباحثان بالشرح أهم المؤشرات الأقتصادية التى توضح تفكك الأقتصاد العربى ، وأقترحا اطارا عاما لأستراتيجيتى تعاون عربى تتضمن أتخاذ مجموعة من الأجراءات والتصحيحات الأقتصادية على المستوى القطرى وأخرى على المستوى القومى ، فعلى المستوى الأول لابد من : (١) توفير الأستقرار السياسى وتهيئة المناخ الأقتصادى (٢) العمل على تطوير سوق للأوراق المالية . (٣) أعطاء دور أكبر للقطاع الخاص . (٤) معالجة مشكلات الطاقة العاطلة فى المشروعات الأنتاجية (٥) الأعتماد على المدخرات المحلية لتمويل الأستثمارات . وعلى المستوى الثانى لابد من العمل على : (١) اقامة سوق عربية مشتركة بخطوات مدروسة (٢) اقامة مشروعات عربية مشتركة على أساس المزايا النسبية للدول المشاركة (٣) أنشاء مصرف عربى للأنشاء والتعمير . (٤) العمل على قيام سوق مالية عربية مشتركة .

والبحث الرابع : قدمه د . عمر ابراهيم العفاس وعنوانه «تعديل الميثاق .. ام .. تغير الأرادة» ويعرض قضية التكامل بأعتبارها القناة التى تؤدى إلى الأندمـــاج الكلى ، وأوضح ان ادبيـــات التكامل الأقتصادى توضح ملامحه والمتمثلة فى : (١) وجود ولاءات جديدة (٢) كثافة انماط الأتصال بين الدول الداخلة فى التكامل . (٣) تماثل التوقعات بين الأفراد والمؤسسات الحكومية فى هذه الدول . (٤) خلق المؤسسات لقيادة التكامل ، أما التكامل العربى فانه يتمثل فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الأقتصادى وعدد من المشاريع العربية المشتركة التى تعتبر إنجازاً نظرياً . وتعتبر درجة الأعتماد المتبادل أحد المؤشرات الأقتصادية التى يمكن الأعتماد عليها لمعرفة صلاحية أو عدم صلاحية التكامل بين الدول . وهذه الدرجة قليلة بين الدول العربية بعضها البعض . ويخلص الباحث إلى أن الأرادة السياسية هى الأساس المهم لعملية التكامل ، وأن الدور الذى تقوم به الجامعة العربية ما هو إلا انعكاس للأرادة السياسية لأعضائها .

المحور الأمنى : وبه بحث واحد قدمه العميد مراد إبراهيم الدسوقى وعنوانه «جامعة الدول العربية وقضايا الأمن القومى العربى» فيوضح مفهوم الأمن القومى العربى عند الدول الأعضاء ، والذى أنعكس فى بروتوكول الأسكندرية . ولكن التطبيق العملى لهذه المبادىء الواردة فى بروتوكول الأسكندرية ، وكانت اتفاقية الدفاع المشترك ولكن الخلافات العربية أدت إلى أن تصبح معاهدة الدفاع بلا فاعلية . ويشير البحث إلى المخاطر التى تهدد الأمن القومى العربى ، وأن هناك مجموعة من التحديات تواجه الأمن العربى وهى : (١) تحديات متعلقة بمشكلة الفجوة الغذائية . (٢) تحديات متعلقة بأنتظام تدفق المياه إلى الدول من مصادرها الموجودة خارج الوطن العربى . (٣) الحقوق الثابتة لنا فى المياه العربية فى الأراضى المحتلة والأردن وجنوب لبنان . (٤) إيجاد صيغة مناسبة لأدارة العلاقات مع دول الجوار . وأنه قد حدث خلل عميق فى الأمن القومى العربى بعد حرب الخليج الثانية وبالتالى فإنه لابد من أجراء مصالحة عربية مع الأعتراف بالخلافات والمشاكل العربية . وضرورة ألتزام الدول الأعضاء بميثاق الجامعة ، وكذلك انشاء محكمة عدل عربية مع استكمال البناء التنظيمى لمؤسسات العمل العربى المشترك بما يحقق التكامل العربى □

«ندوة» التجارة البينية ومشكلات النقل البحرى فى افريقيا

الاسكندرية (٧ ـ ١٠ نوفمبر ١٩٩٤)

السفير/ أحمد طه

انعقدت بالاسكندرية فى الفترة من ٧ الى ١٠ نوفمبر ١٩٩٤، ندوة (التجارة البينية ومشكلات النقل البحرى فى افريقيا)، وقام بتنظيم هذه الندوة (الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا) بوزارة الخارجية، بالتعاون مع وزارة النقل البحرى والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وناقشت الندوة العديد من الدراسات، وأبرزت أهمية تشجيع التعاون بين رجال الأعمال الأفارقة من جهة، والمنظمات والشركات والأفراد العاملين بقطاع النقل البحرى الافريقى من جهة أخرى، وصدر عنها توصيات هامة عن الاجراءات والخطوات الواجب اتخاذها من قبل الحكومات الافريقية ورجال الاعمال والبنوك والمستثمرين والمنظمات الدولية والمنظمات الافريقية الاقليمية فى هذا القطاع.

الندوة والدبلوماسية المصرية :

وهناك مجموعة من الاعتبارات وراء اهتمام مصر بتنظيم هذه الندوة، أبرزها السيد/ عمرو موسى وزير الخارجية المصرية فى كلمته فى افتتاح الندوة، أولها ان هذا الاهتمام يأتى من منطلق الارتباط المصرى الافريقى وجهود مصر الدائبة من اجل تحقيق التعاون الصادق بين الدول الافريقية فى مختلف المجالات، خاصة المجالات الاقتصادية، كما يأتى هذا الاهتمام من منطلق ماتؤمن به مصر فى سياستها الخارجية من ضرورة ربط الدبلوماسية بالتنمية، والسياسة بالاقتصاد، من أجل تحقيق الفوائد المتبادلة والمصالح المشتركة بين شعوب وبلدان القارة، ويوضح اسهام الدبلوماسية المصرية فى تنظيم هذه الندوة مدى الاهتمام الذى توليه مصر لدعم وتشجيع تنمية التجارة الافريقية، وهو اهتمام متواصل من جانب مصر من أجل مصالح القارة وتنميتها وتقدمها.

والاعتبار الثانى ان تعميق وتقوية التعاون الاقتصادى وتنشيط ودعم التجارة الافريقية له أولويته البارزة فى اهتمامات مصر، بعد نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى، وخاصة وقد بدأت افريقيا تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية الافريقية، فمن خلال دعم وتنشيط التجارة تتشابك المصالح وتقوى العلاقات بين دول القارة فى عالم اليوم، الذى يشهد ـ مع مطلع القرن الواحد والعشرين ـ تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، يتزايد معها الاتجاه العالمى نحو التكتل الاقتصادى، وتنعكس اثارها على اقتصاديات الدول النامية، خاصة الدول االافريقية التى يؤدى انخفاض النمو الاقتصادى فيها الى تحولها من دول انتاج وتصدير الى دول استهلاكية، مما يشكل عبئا كبيرا على اقتصادياتها، ويؤثر سلبيا على معدلات النقل لتجارتها بمختلف انواعه.

والاعتبار الثالث ان قطاع النقل البحرى له اهميته الكبرى فى اقتصاديات مختلف الدول التى تعتمد بالدرجة الأولى على دعم وتنشيط التبادل التجارى، واذا كانت القارة الافريقية فى امس الحاجة للتركيز على هذا الدعم، فإن ذلك يتطلب بذل الجهود من أجل حل المشكلات التى تعوق التجارة، وخاصة فى قطاع النقل البحرى، ومن أجل الاتفاق على استراتيجية عملية موحدة لتطوير عمليات هذا النقل لحماية المصالح المشروعة للبلدان الافريقية بما يدعم من موقفها على المستوى العالمى وبمايضمن تنشيط التجارة الافريقية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

والاعتبار الرابع ان حجم التبادل التجارى الافريقى لايزال ضعيفا، سواء فى ذلك التبادل التجارى فيما بين الدول الافريقية بعضها البعض، أم بالنسبة للتبادل التجارى الافريقى مع العالم الخارجى، ولاشك أن لحجم التجارة أهميته وأثره فى نمو حجم البضائع والمنتجات التى تنقل عن طريق البحر، الأمر الذى يفرض بذل الجهود من أجل زيادة عمليات النقل البحرى بين بلدان القارة، بما يساعد على جذب أكبر جزء من التبادل للنقل بالوسائط البحرية، وهو مايحقق امكانية دعم الاقتصاديات الافريقية وامكانية تقوية روابط التعاون فى القارة فى مجال يعتبر من أهم المجالات فى حركة النهضة الاقتصادية فى افريقيا.

ومن هنا جاءت الدعوة لعقد هذه الندوة، لدراسة أنسب الوسائل لتنشيط التجارة الافريقية ولحشد الموارد للتغلب على مشكلات نقص الاستثمار فى النقل البحرى، وامكانية اقامة مشروعات مشتركة، وانشاء خطوط ملاحية اقليمية واتحادات للملاك وللشاحنين، والتوصل لاستراتيجية مشتركة للتنسيق والتعاون الاقليمى بين دول القارة، من أجل خدمة حركة التجارة الافريقية والافادة من حركة التجارة العابرة فى البحرين المتوسط والأحمر، وأنشطة اعادة التصدير وتوفير مختلف الخدمات المتكاملة لجذب هذه التجارة، فضلا عن ربط دول القارة بمركز معلومات للنقل البحرى.

وقد شارك فى الندوة ممثلون من قطاع النقل البحرى فى مجموعة من الدول الافريقية، منها غانا ونيجيريا وناميبيا والنيجر وجيبوتى واثيوبيا وأوغندا، وممثلون عن المنظمات المعنية كالمنظمة البحرية العالمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما شارك فيها العديد من المنظمات والشركات المعنية بالنقل البحرى، وقدمت للندوة اثنتا عشرة دراسة قيمة أسهم بالجهد الرئيسى فى اعدادها وعرضها أساتذة وخبراء الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، فضلا عن اسهام وزارة النقل البحرى وبعض اساتذة الجامعة، كما قدمت للندوة دراسة من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتضمنت الأوراق المقدمة دراسات عن التجارة البينية ومشكلات النقل البحرى واستراتيجية التنمية الوطنية والحلول طويلة الأجل لمشكلات ميزان المدفوعات فى الاقتصاديات الافريقية، وعن الاتفاقات الثنائية وعن التوجه نحو رقابة افضل لجودة الشحن، وعن أثر انشاء اتحاد لملاك السفن الأفارقة ومجلس للشاحنين الأفارقة، وعن نقل التكنولوجيا فى مجال النقل البحرى، وعن تبادل المعلومات فى النقل البحرى وبنك المعلومات

البحرى المصرى، وعن تسويق الخدمات، وعن منافسة الموانى، وعوائد الموانى وعن تنسيق انظمة التعليم والامتحانات والشهادات، وعن بعض الأفكار عن الشحن الافريقى.

التجارة الافريقية :

وقد بدات الندوة بالتعرض لتحليل التجارة الافريقية، والواقع ان الانتاج فى الدول الافريقية يعتمد أساسا على اساس الزراعة والكشوف الخاصة بالبترول، وتشكل الزراعة النسبة الاعلى فى الناتج الوطنى الاجمالى مع نقص فرص العمل خارج القطاع الزراعى. كما يعانى الاقتصاد الافريقى من ضعف تشكيل رأس المال، وتشكل التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الناتج الوطنى الاجمالى لغالبية الدول الافريقية، حيث تزيد هذه النسبة عن نسبة الاستثمار الوطنى والانفاق الحكومى مجتمعة فى هذا الناتج، ونظرا لأهمية الحصول على النقد الاجنبى للدول الافريقية فإن أى انخفاض فى دخل الصادرات يشكل تأثيرا سيئا على الاقتصاد الوطنى وبرامج التنمية، ويضاف الى ذلك اضطرار هذه الدول للاقتراض مما يزيد من أعباء الديون الاجنبية، هذا الى مايشكله الازدياد المستمر فى نسب الواردات خاصة من المنتجات المصنعة من جعل شروط التجارة ليست فى صالح القارة التى تصدر المواد الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية المتشابهة والتى لاتشكل صناعاتها أكثر من ٨٪ من الناتج الوطنى الاجمالى.

التجارة المصرية الافريقية :

وبرز فى الندوة تحليل التجارة المصرية الافريقية، حيث بلغت التنمية الكلية للصادرات المصرية للدول الافريقية ٨٩.٤٩٩ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٢. على حين ان القيمة الكلية للواردات المصرية بلغت ٣٧١.٢٢٠ مليون جنيه، وجاءت ليبيريا على راس الدول الافريقية المستوردة حيث بلغ ما استوردته من مصر مايعادل ٤٦.٤٢٢ مليون جنيه مصرى، وبذلك استقبلت ليبريا ٤٧٪ من الصادرات المصرية للدول الافريقية. وجاءت بعدها نيجيريا التى حصلت على ٩.٥٥٤ مليون جنيه أى مايوازى ٩٪ من مجموع الصادرات المصرية، أما المرتبة الثالثة فكانت لأثيوبيا التى استوردت من مصر ماقيمته ٦.٠٦٠ مليون جنيه أى ٦٪ من مجموع الصادرات المصرية لأفريقيا، تليها كينيا فى المرتبة الرابعة حيث استوردت ماقيمته ٥.٨٢٨ مليون جنيه اى ٥.٩٪ من مجموع قيمة الصادرات المصرية، وتبعتها جنوب افريقيا التى استوردت مايساوى ٥.١٧١ مليون جنيه اى حوالى ٥.٢٪ من مجموع قيمة الصادرات. كما استوردت زائير ماقيمته ٣.٩٢٧ مليون جنيه، وموزمبيق ماقيمته ٣.٤٦٧ مليون جنيه، ومالاوى ماقيمته ٣.١٣٥ مليون جنيه، ثم انجولا التى استوردت ماقيمته ٢.٥٠٤ مليون جنيه، والكمرون التى استوردت ماقيمته ٢.٠٦٣ مليون جنيه.

أما بالنسبة للواردات المصرية من افريقيا التى بلغت قيمتها ٣٧١.٢٢٠ مليون جنيه مصرى، فتاتى كينيا فى مقدمة الدول الافريقية المصدرة لمصر، حيث صدرت اليها ماقيمته ١٧٣.٥٨٢ مليون جنيه، أى مايوازى ٦٤٪ من مجموع الواردات المصرية من الدول الافريقية، وجاءت زائيرفى المرتبة الثانية حيث صدرت لمصر ٢٢.٣٦٦ مليون جنيه اى بنسبة ٨٪ من مجموع الواردات لمصر، وبعدها زيمبابوى التى صدرت لمصر ٢٢.١٦٩ مليون جنيه اى بنسبة ٨.٢٪ من مجموع الواردات، وبعدها غانا بقيمة ١٤.٤٠ مليون جنيه اى بنسبة ٤.٦٪ من المجموع، ثم أوغندا التى صدرت لمصر ماقيمته ٧.٣١٠ مليون جنيه، وتنزانيا التى صدرت لمصر ٥.٣٨٢ مليون جنيه، وسوازيلاند (٣.٨٩٩ مليون) وكوتت ديفوار (٣.٦٦٦ مليون) والجابون (٢.١٩٧ مليون).

الاتفاقات الثنائية للنقل البحرى:

وقد ابرزت الدراسة التى قدمت للندوة عن الاتفاقات الثنائية، ان تنمية العلاقات بين الدول الافريقية فى مجال النقل البحرى يعد من المستلزمات الأساسية لتنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول. وقد تم لتدعيم وتقوية هذه الروابط عقد اتفاقيات ثنائية للنقل البحرى تضع الاطار العام للتعاون بين البلدين المتعاقدين على أساس من المساواة فى الحقوق والمنافع والمعاملة بالمثل، وتعتبر مصر رائدة فى توقيع هذه الاتفاقات لتطوير ودعم عمليات النقل البحرى فى افريقيا.

مواجهة التكتلات الدولية :

وقد تعرضت الندوة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يشهدها العالم مع مطلع القرن الواحد والعشرين، والتى تأخذ طابع التكتلات العالمية ومالهذه التكتلات من أثر على اقتصاديات الدول النامية، فى الوقت الذى تعتمد فيه دول القارة الافريقية على الخارج فى قطاع الخدمات البحرية، كما تعرضت للجهود التى بذلت لمواجهة التكتلات العالمية من خلال المنظمات الافريقية شبه الاقليمية، ومن امثلتها منظمة (صادق) للجنوب الافريقى التى ركزت خلال السنوات الأولى من انشائها على تنمية البنية الأساسية لنظم النقل والمواصلات وخاصة بالنسبة للاستثمارات فى الموانى، مما أدى الى رفع انتاجية الموانى، ثم تحول تركيز برنامج عملا لمجموعة نحو تحسين كفاءة مشروعات النقل عن طريق إعادة هيكلة المشروعات المملوكة للدولة والمراقبة الدقيقة للأداء التشغيلى لقطاعات النقل فى منطقة الجنوب الافريقى وخاصة بالنسبة للموانى.

ومن هذه الجهود أيضا برنامج النقل فى أفريقيا جنوب الصحراء، وهو يهدف لتحسين مستوى فعالية النقل البحرى والحفاظ على قدرة اقتصاديات بلدان القارة على المنافسة الدولية وتعزيزها من خلال تخفيض تكلفة نقل الصادرات التى تتعرض لمنافسة شديدة وكذلك الواردات من عوامل الانتاج، فضلا عن اعداد استراتيجية لتطوير النقل البحرى وخطة عمل لتنفيذها.

توصيات الندوة :

وقد أصدرت الندوة مجموعة من التوصيات، من أهمها التوصية بإقامة هيئة افريقية لدراسة واعداد الخطط والتنسيق، بهدف تكوين شبكة للنقل متعدد الوسائط يمكن ان تخدم جميع البلدان الافريقية، والنظرفى إنشاء وحدة لتحرى اسعار النقل البحرى وتحديد أفضل الوسائل لعمليات النقل، ومنها اهمية انشاء شركة - على مستوى القارة الافريقية - تقوم بدور مشغل النقل متعدد الوسائط، ومنها ضرورة وضع خطة للموانى البحرية من شأنها توفير مراكز التحميل ومراكز للسفن الرافدة، ومنها تجميع الموارد لحل مشكلة نقص الاستثمارات فى مجال النقل البحرى والخبرة والمهارة التكنولوجية، مع انشاء خطوط اقليمية افريقية، مع الاخذ فى الاعتبار قيام الدول الافريقية بنقل ٥٪ فقط من تجارتها الخارجية، مما يؤدى الى زيادة تكاليف الشحن والنولون.

كما دعت الندوة الى انشاء مركز معلومات بحرية مع بنك للمعلومات لتجميع بيانات النقل البحرى للدول الافريقية ودعم اتخاذ القرارات، واستخدام نظام تبادل المعلومات بالوسائل الالكترونية لانجاز التكامل على المستوى الافريقى فى مجالات النقل البحرى، واعتبرت الندوة أن بنك المعلومات الذى انشئ فى مصر فى الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا هو مركز رائد يمكن ان يكون بداية لمركز وبنك المعلومات الذى يخدم القارة الافريقية، كما اكدت الندوة أهمية تنفيذ الميثاق الافريقى للنقل البحرى الذى اعتمده المؤتمر الوزارى الثالث للنقل البحرى وذلك فى اسرع وقت، مما يساعد على التوفيق بين الخطوط البحرية الوطنية للدول الافريقية.

وناشدت الندوة (البحارة الاقتصادية لافريقيا) لاتخاذ المبادرة بشأن

تكوين اتحاد لملاك السفن ومجالس للشاحنين بالقارة الافريقية باكملها، كما اوصت اللجنة بأن تشرع في اجراء دراسة لتحديد المعايير التى ينبغى مراعاتها عند وضع سياسات التسعير والتعريفات، مع التركيز بشكل خاص على اهمية وضع التعريفات القائمة على أساس التكلفة. وابرزت الندوة اهمية تناول قطاع النقل البحرى فى اطار العلاقات التشابكة مع باقى القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل عام مع ضرورة وضع مصفوفة للمدخلات والمخرجات، واكدت فى الوقت نفسه على أهمية النقل النهرى داخل القارة لتسهيل التجارة بين الدول الافريقية، ودعت (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) من خلال لجنة تجميع المصادريها والبنك الافريقى للتنمية، لتمويل المشروعات المعتمدة عام ١٩٩١ (انكتار ٢ ـ المجلد الثانى) والتى تضم مشروع تتدريب وتنمية الموارد البشرية لأفريقيا وتطويرالمعهد الاقليمى للنقل النهرى القائم فى مصر. كما نادت ببذل الجهود لتنسيق وتحديث نظم التعليم والتدريب البحرى وتأسيس مراكز امتحانات فى القارة الافريقية بالاضافة الى مركز الامتحانات فى مدينة الاسكندرية. □

المصالحة العربية : الرؤى ـ الآليات ـ احتمالات النجاح

القاهرة (١٤ ـ ١٥ نوفمبر١٩٩٤)

عمرو فاروق الشيشينى

تعيش الأمة العربية اليوم حالة من التفكك وغياب العمل العربى المشترك وغياب بل انعدام الثقة فيما بينها. ويرجع ذلك إلى بعض أسبابه إلى حرب الخليج الثانية وما خلفته من انقسامات وايضا المسيرة السلمية مع إسرائيل وتغليب المصلحة القطرية لكل دولة على المصلحة القومية. وحتى لايتفاقم الوضع أكثر من ذلك، فقد ظهرت نداءات وجهود من أجل تحقيق المصالحة العربية وتعددت الجهود لمناقشة الوضع الحالى وسبل التغلب على الأزمة. وفى هذا الاطار عقد مركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مؤتمره السنوى الثانى للباحثين الشباب على مدى يومى ١٤ و١٥ نوفمبر ١٩٩٤

وتحدث د . على الدين هلال فى الجلسة الافتتاحية فأشار إلى أن المصالحة العربية هى شرط وجود واستمرار الكيان العربى، وأنه مالم تحدث هذه المصالحة فستكون القضية هى :هل يستمر الكيان العربى أصلا وهل ستستمر مجموعة اقليمية باسم المجموعة العربية. وأشار إلى التهديدات التى تواجة الكيان العربى مثل التنظيمات الجهوية، الترتيبات الجديدة فى المنطقة ودخول أطراف غير عربية فيها.

ثم تحدث د . عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية، فأشار إلى انه يقوم بمجهودات لاجراء مصالحة عربية وانه بعث برسالة فى مارس ١٩٩٣ إلى حكام الدول العربية أشار فيها إلى التحديات التى يعانى منها الوضع العربى الراهن وهى: ـ

١ ـ أزمة الخليج وافرازاتها والتى تشكل جوهر المازق العربى ولابد من معالجتها أولا

٢ ـ المسيرة السلمية مع اسرائيل وضرورة الاعداد للمرحلة القادمة.

٣ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطارها القومى وأهمية إقامة مشروعات وبرامج مشتركة بين الدول العربية.

٤ ـ التحولات التى يشهدها النظام الدولى والتى لابد أن نتعامل معها من موقع القدرة والاتحاد وإلا كنا فى منزله هامشية.

٥ ـ الأمن القومى العربى وانكشاف جوانب عدة منه وخلو الوطن العربى من وسائل وترتيبات الأمن الجماعى القومى مما يستلزم ضرورة دراسة انشاء قوات حفظ سلام عربية.

٦ ـ النظر فى علاقات العرب مع دول الجوار (اسرائيل ـ تركيا ـ ايران) وكيف سنتعامل معها فى حالة اقرار السلام.

وكانت الألية المقترحة للعمل على تحقيق المصالحة العربية هى تشكيل لجنة ثلاثية من وزراء خارجية الدول رؤساء الدورات (٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٠) بالاضافة للأمين العام. وتعمل اللجنة على محاولة تحقيق المصالحة العربية.

وفى الجلسة الأولى للمؤتمر قدم الباحث نصر عارف بحثه بعنوان (الاصلاح المصلحة التصالح: دراسة فى الأسس المعرفية للمصالحة العربية فأشار إلى أن تحقيق المصالحة بين الدول العربية يستلزم أن تقوم على أساس من تحقيق المصلحة للكيان العربى وللوحدات المكونة له.

ثم قدم أ سامح فوزى حول (رؤية القوى القومية لتحقيق المصالحة العربية) فأشار إلى أن التيار القومى يرى أن اسباب الخلافات العربية الآن هى أزمة الخليج والتسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ثم عرض الباحث لملامح وتفاصيل الواقع العربى الراهن من تفاقم الصراعات العربية العربية وانهيار التكتلات الاقليمية وتعميق واقع التجزئة.

وفى الجلسة الثانية قدم أ . عمار على حسن بحثه عن (موقف القوى الاسلامية من المصالحة العربية) فاستعرض المنطلقات التى تحكم رؤية القوى الاسلامية للمصالحة وهذه المنطلقات هى الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى والموقف من الانظمة الحاكمة والموقف من فكرة القومية ومن حرب الخليج الثانية. وأشار إلى أن كل منطلق يحمل فى داخله عوامل الرفض والقبول بالنسبة للاسلاميين.

ثم قدمت أ منار الشوربجى بحثها (رؤية القوى الليبرالية لتحقيق المصالحة) فأشارت إلى أن جمعية النداء الجديد ترى أن حركة المجتمع المدنى هى السبيل الوحيد لبناء علاقات عربية عربية على أسس قوية، بينما يركز حزب الوفد على دور الجامعة العربية والنظم السياسية فى تحقيق المصالحة كما يطالب حزب الوفد برفع الحظر ولو جزئيا لانقاذ شعب العراق.

وفى الجلسة الثالثة تناول أ . صلاح سالم (الرؤى الرسمية لتحقيق

المصالحة العربية) حيث تناول رؤى مصر وسوريا ودول الخليج للمصالحة وأشار إلى أن مشروعات المصالحة تأخذ اتجاها واحدا من دول التحالف المضاد للكويت اثناء الحرب إلى دول التحالف معها. وأكد ان مصر جسدت رؤية موضوعية للمصالحة العربية جوهرها الالتزام والتسامح وأن سوريا لها موقف مشابه.

ثم قدم الباحث معتز سلامة ورقته البحثية بعنوان (الرؤية العراقية للمصالحة العربية)، فأشار إلى أن المصالحة بالنسبة للعراق هى وسيلة لرفع العقوبات عنه كما أن العراق سعى للتقارب مع دول غربية لمساعدته، فى رفع العقوبات المفروضة عليه كخطوة لتحقيق المصالحة وأن العراق يحاول تحقيق المصالحة مع العرب.

ثم قدم أ . صلاح صابر بحثه بعنوان (رؤية دول مجلس التعاون الخليجى للمصالحة) فأشار إلى أن هناك خلافات حدودية سواء مستترة أو معلنة بين دول الخليج بالاضافة إلى وجود حالة من عدم التوازن العسكرى بين البلدان الخليجية مما يدفع كل دولة إلى تبنى سياسات منفردة خلافا لما يتم الاتفاق عليه فى مجلس التعاون الخليجى.

وفى الجلسة الرابعة قدمت أ . فاتن صلاح بحثها حول (الرؤية) المصرية لتحقيق المصالحة العربية) ، فأشارت إلى أن الرؤية المصرية لتحقيق المصالحة تقوم على أساس نهوض النظام العربى وبدون ذلك يمكن أن تتمزق الأمة العربية، وأنه يجب تحقيق تعاون وتكامل اقتصادى بين الدول العربية، بحيث تجد كل منها مصلحة فى تحقيق المصالحة ثم التكامل العربى فى مرحلة تالية.

ثم قدم أ . شحاتة عوض بحثا عن (الرؤية السورية للمصالحة العربية) فأشار إلى أن سوريا ترى أن قضية الأرض العربية المحتلة يجب أن تأتى على قمة قضايا العمل العربى المشترك، وأن تحقيق المصالحة سيعود بنتائج هامة على سوريا سواء تدعيم موقفها التفاوضى مع اسرائيل، أو فى مواجهة الضغوط التركية، أو فى زيادة قدراتها الاقتصادية.

وعن الرؤية الفلسطينية للمصالحة العربية قدم أ . حمدى البصير بحثه وأشار فيه إلى أن عملية السلام ساعدت كثيرا فى إزالة العزلة عن منظمة التحرير بعد موقفها من حرب الخليج، وأن المصالحة العربية من وجهة نظر المنظمة هى الطريق الحتمى لبناء نظام اقليمى عربى وتؤدى إلى الوحدة العربية، والتى تمكن الفلسطينيين فى النهاية من إقامة الدولة الفلسطينية.

وفى الجلسة الخامسة قدم أ . سعيد عبد المسيح بحثا حول رؤية الجامعة العربية فى تحقيق المصالحة ركزت الورقة على مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية لتحقيق المصالحة والتى استعرض فيها دواعى واسباب المصالحة والألية المقترحة لتحقيقها ومبادىء بناء المصالحة. ويشير الباحث إلى أن أى مصالحة عربية يجب أن تتم بالتدريج وعلى مراحل تبدأ بالمصالحات الثنائية وتنتهى بالمصالحة الشاملة.

ثم قدمت الباحثة حنان تمام بحثها حول دور المنظمات غير الحكومية فى تحقيق المصالحة العربية وذلك بالتطبيق على اتحاد المحامين العرب واللجنة المصرية للتضامن حيث يؤكدان ضرورة التحرك العاجل وبذل جهود حقيقية لتحقيق المصالحة وحل المشكلة الليبية ومعالجة ظاهرة التطرف الحصار عن العراق ويؤكد ان أن الخروج من كل المآزق العربية الحالية يتطلب رفع واستعادة علاقات الأخوة بين العراق ودول الخليج.

وفى الجلسة السادسة وتحت عنوان الاطار الاقليمى للمصالحة العربية الفرص والقيود

قدم الباحث ياسر علوى بحثه فأشار إلى أن قرار إجراء مصالحة عربية يواجه ثلاثة أنواع من التحديات:

١ ـ تحديات ادراكية: تتمثل فى أزمة الثقة بين البلدان العربية وضرورة إعادة بناء هذه الثقة.

٢ ـ تحديات إجرائية: وتتعلق بالتحديات التى تفرضها الترتيبات الأمنية السياسية المبنية على حسابات قصيرة المدى

٣ ـ تحديات تنظيمية: تتمثل فى ضرورة تفعيل الجامعة العربية ومواجهة أوجه القصور.

ثم قدم الباحث باهر السعيد بحثه حول الموقف التركى من المصالحة العربية فأشار إلى أن تركيا تحاول لعب دور على المستوى الاقليمى فى الشرق الاوسط، وأن المصلحة التركية ومحاولة فرض نفسها كقوة اقليمية هما الدافعان اللذان يحركان تركيا سواء على مستوى العلاقات الثنائية مع سوريا والعراق أو على مستوى الترتيبات الاقليمية.

ثم قدمت الباحثة باكينام الشرقاوى بحثها عن الرؤية الايرانية للمصالحة العربية فتشير إلى أن إيران حصلت على مكاسب ضخمة نتيجة لحرب الخليج الثانية والتى جعلت من إيران طرفا اقليميا هاما تسعى باقى الأطراف لكسبه، أو على الأقل تحييده. كما حققت ايران مكاسب عسكرية واقتصادية من حرب الخليج الثانية. ثم استعرضت الباحثة الأوضاع الداخلية فى ايران وأشارت إلى أن إيران تحاول خلق وتدعيم نفوذ لها فى المنطقة بإعلان تعاطفها مع الشعب العراقى.

وفى الجلسة السابعة قدم الباحث علاء سالم بحثه حول الموقف الاسرائيلى من المصالحة العربية فاستعرض الباحث المنطلقات الحاكمة للفكر الاسرائيلى نحو المنطقة العربية والتى تتمثل فى العمل على تفتيت الدول العربية وتشجيع وتمويل أى جماعة انفصالية وتدمير البنية الأساسية للدول العربية وإشعال الخلافات والحروب فيما بينها ومنع أى تعاون أو تنسيق أو وحدة بين الدول العربية .

ثم قدم الباحث محمد كمال بحثه حول الموقف الأمريكى من المصالحة العربية

فأشار إلى أن أهداف أمريكا ومصالحها فى المنطقة هى التى تحدد الموقف الأمريكى من المصالحة العربية. وأن الولايات المتحدة تعارض أى محاولة للمصالحة مع العراق سواء على المستوى الاقليمى أو الدولى، وتقوم بفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية عليه. كما أنها تعارض أى مصالحة مع ليبيا ولاتتحمس كثيرا لجهود مصالحة السودان مع الدول العربية.

كما قدمت الباحثة نجلاء الرفاعى بحثها حول رؤية فرنسا للمصالحة العربية فأشارت إلى أن فرنسا تهتم بالمنطقة العربية لمصالحها المتزايدة بها ، وأن فرنسا تحاول الآن دعم عملية المصالحة العربية والتشجيع على عودة النظام العراقى للساحة العربية ، وذلك فى سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وفى الجلسة الختامية للمؤتمر اكد د . على الدين هلال أنه يجب البحث عن العناصر التى تدفع الدول العربية إلى التكامل والتحالف وأنه لا مصالحة بين العرب مالم تجد الدول العربية وزعماؤها مصلحة لهم فى هذه المصالحة. وأنه من الخطأ قصر موضوع المصالحة على العراق فقط وانما يجب إجراء المصالحة بين جميع الدول العربية . □

ندوة الفكر الاجتماعى والسياسى فى افريقيا

القاهرة (٣٠ نوفمبر ـ أول ديسمبر ١٩٩٤)

جوزيف رامز أمين

عقدت هذه الندوة بمركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة، من خلال التعاون العلمى فيما بين مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، وقسم النظم السياسية والاقتصادية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، بينما اشتملت العروض والمناقشات التى دارت على مدى يومين،وبمشاركة لفيف من الخبراء والباحثين والمهتمين بالشئون الأفريقية، وأيضا بعض الدارسين الأفارقة بالقاهرة»، على تناول تسعة من موضوعات الفكر السياسى والاجتماعى الأفريقى المطروحة فى كراسات المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا) والتى سبق أن أعدها علماء وأساتذة أفارقة قبل أن يكون مركز البحوث العربية قد قام بترجمتها الى اللغة العربية، وتمت مناقشتها فى خمس جلسات رئيسية .

افتتح الندوة أ. حلمى شعراوى مدير مركز البحوث العربية، الذى أشار الى أهمية معالجة القضايا الفكرية والثقافية الأفريقية بعد أن اقتصرت أوجه الحوار السياسى والاقتصادى على الفترات السابقة. وأهدى الندوة الى د. عبد الملك عودة بوصفه عميدا للدراسات الأفريقية وتحدث فى الجلسة الافتتاحية أيضا د. ابراهيم نصر الدين، رئيس قسم النظم السياسية والاقتصادية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية الذى أشار الى الخطة العلمية للقسم لعرض الفكر الأفريقى، كما نبه الى دور التفاعل الثقافى مع هذا الفكر فى تثقيف الرأى العربى، وحيث أنه بدونه لاتجدى أى علاقات عربية أفريقية، وتكون معرضة لأى سوء فهم قد يعصف بها ـ ثم قام بطرح عدة قضايا للمناقشة:

ـ قضية سيادة الدول الأفريقية، فى ظل الوهن السياسى والاقتصادى الحالى وظروف الهيمنة الخارجية، وطبيعة الجماعات الحاكمة فى الدول الأفريقية، هل من العسكريين والتكنوقراط، أو من النخب الاثنية أو الطبقات المختلفة أو شكل العلاقة بين الدول الأفريقية وكل من الجيش ومؤسسات المجتمع المدنى حيث أن حوالى ٣٥ دولة أفريقية قد أخذت بشكل أو بآخر أشكال الديمقراطية وطبيعة العلاقة بين برامج التكيف الهيكلى وعودة الديمقراطية. فى أفريقيا ، ودراسة النتائج السلبية لهذه البرامج على مجمل العملية الديمقراطية وكذلك القضايا ذات الطابع العام كقضية البيئة، وماتثيره من علاقة الانسان الأفريقى بالطبيعة ودور الغرب فى افساد هذه البيئة، ومن ثم فان المشاركة فى مناقشة هذه القضايا هامة وضرورية، ونعرض فيما يلى للموضوعات المطروحة على الندوة .

الصراع العرقى فى أفريقيا:لأوكوادبانولى :

والورقة لأستاذ العلوم السياسية بجامعة نيجيريا بابنسوكا، وقام بترجمتها للعربية أ.عادل شعبان، وعرضها على الندوة د.صبحى قنصوة، وتناولت عدة نقاط أساسية وهى: تحديد مشكلة الدراسة، والأهمية الاجتماعية والاكاديمية لها، وأساسها النظرى وطرح بعض الفروض للمناقشة وركزت الورقة على العلاقة بين الاثنية والطبقية من منظور التطور التاريخى من منطلق أنه من الممكن تحقيق فهم شامل للاثنية دون تناول أثرها التاريخى وطابعها الطبقى، وكيف أنها أدت الى إحداث دمار سياسى واقتصادى كما حدث فى غينيا الاستوائية وفى نيجيريا . وأوغندا، وكينيا، وبوروندى، أنجولا، سيراليون، توجو، الكونغو. بصور مختلفة، ومن ثم وجب تقديم تفسير علمى لهذه الظاهرة يتخطى أساسها النظرى سواء بالنسبة لمفهوم القبيلة من جانب علم الأنثروبولوجيا والمدخل الماركسى أو غير الماركسى كوسيلة للمعالجة.

وعقب د. عبد الملك عودة، فقال أن استخدام لفظ(الاثنية) هو أصبح من العرقية، حيث أن الأولى تنصرف الى «الخلاف اللغوى والثقافى والدينى والاجتماعى» فيما بين الجماعات، بينما الثانية تنصرف الى «الخلاف اللونى فقط» وقال ان ظاهرة الاثنية تدب بجذورها فى المجتمع الأفريقى وأنها تتخطى وجود الاستعمار، وأنها ظاهرة غير حضرية، وتستلزم دراسة حالة كل قطر أفريقى على حدة، ومن ثم فان الأخذ بمدخل الماركسية تفسيرى لايخرج عن كونه من وجهة نظر تقبل الدين تساؤلا هاما . وهو بحكم الصراعات الاثنية فى أفريقيا ذات طابع اقليمى كما حدث فى تشاد، والسودان، أوغندا، نيجيريا هل نحن بصدد مواجهة مشكلة الاثنية أم الاقليمية فى القارة؟

الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا:

وهى تأليف م.مامدانى،ث.مكانداويرى، وامباديا وامبا ـ ترجمة وعرض أ.أشرف حسين وترجع أهمية هذه الورقة لكونها حصيلة مركزة للتفكير المنهجى لثلاثة من الأساتذة الأفريقيين المتميزين عرضت الورقة لثلاث من المدارس الفكرية، تتمثل فى مدرسة التحديث المرتبطة بالنفوذ الأمريكى فى أفريقيا، وحيث تنصرف بفروضها الثلاث : الوظيفية ـ التغيير ـ الاتجاه المؤسسى الى فقد القراءة الخاصة بالاستعمار الأوروبى فى أفريقيا، أما مدرسة التبعية والتى ظهرت فى أمريكا اللاتينية فهى تركز على الميل لاعادة بناء العلاقة بين المركز والأطراف، وبالنسبة لمدرسة نمط الانتاج أخذت نقطة انطلاقها المجتمع الأفريقى وليس الدولة الأفريقية، وانطلقت فى تناول علاقات الاستغلال والصراع الطبقى، وقد شخص الباحثون الثلاثة مأزق أفريقيا فى عجز طبقاتها عن خلق النظام السياسى والاقتصادى والنموذج المواكب للدول الغربية، وأن التحدى الرئيسى أمام هذه المدارس هو مواكبة التحولات القائمة فى القارة، وهنا تظهر أهمية توجيه الانتباه الى القوى الاجتماعية .

منظمات الفلاحين فى أفريقيا: قيود وامكانيات: ديساليجنى رحمانو :

وقام بترجمتها أ/ على فهمى، وعرضها أ/ عادل شعبان أيضا خلال الندوة، حيث ذكر أن هذه المنظمات تقع فى إطار العلاقة بين

الدولة والمجتمع المدني، وقد شهد عقد الثمانينات تكاثرها، ويفرق الباحث بين المنظمات التقليدية والأكثر حداثة، وهي رغم كونها متعددة لكنها تمثل في معظمها عناصر التحام اجتماعي في مواجهة ضغوط معظم السياسات ـ سواء شبكات الدعم المتبادل ، اتحادات الرفاهة، جمعيات حشد الموارد، منظمات الاعتماد على الذات، التعاونيات، المنظمات غير الحكومية، منظمات المزارعين، الجماعات السرية، المنظمات السياسية.

وهناك تعريف عام للمنظمة الريفية يرجع الى منظمة الفاو حيث تقول انها المنظمة المملوكة للشعب التي يديرها أعضاؤها ويسيطرون عليها، وفي اطار اشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع الأفريقي ،تم التعرض للتعاونيات والتي تدار في أفريقيا بصفة عامة عن طريق الدولة، وتعني مساوىء الجمود التنظيمي .

وقام بالتعقيب على الورقة د. أحمد حسن، الذي ذكر أن الفكرة التعاونية نشأت في رحم النظام الرأسمالي، وفي انجلترا بالتحديد، وأنها احدى الأدوات للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، وطالب بدعم التعاونيات سواء في مصر وأفريقيا وكذلك بديمقراطية الحركة التعاونية.

تداول السلطة السياسية وآلياتهافي أفريقيا: موماريديوب، ممادوديوف :

وقد قام بترجمة هذه الورقة التي أعدها باحثان من السنغال أ/عمر الشافعي، وعرضها د.حمدي عبد الرحمن، فذكر أن تداول السلطة في أفريقيا هو مطمح وحلم كأحد أركان النظام الديمقراطي، بينما نحن نتحدث في أفريقيا عن شكل من الخلافة السياسية وهي اشكالية كبرى تثير قضايا أخرى منها قضية الدولة المستقلة، بنية السلطة واليات نقلها وفق قواعد معينة، وعلاقة السلطة بتوزيع الثروة، وتحقيق التراكم الرأسمالي في المجتمع الأفريقي وهي تطرح الأزمة الأفريقية في مجملها والتي تتمثل في احتكار سياسي لطبقة جديدة استأثرت بالسلطة كوسيلة لتحقيق الثراء، وفي الطابع الشخصي للسطلة لدرجة أن الدولة في بعض الحالات تتمثل في شخص الحاكم.

وذكر أنه رغم وجود نماذج استثنائية لنقل السلطة طواعية، كما في حالة «سنجور»السنغال» وأهيدجو«الكاميرون» نيريري«تنزانيا» فان النمط العام عكس ذلك وقد تم تسجيل ٨٠ حالة .

وهناك عوائق ثقافية، صعوبات متعلقة بالتطبيق في البيئة الأفريقية فضلا عن دور القوى الخارجية .

وعقب د.ابراهيم نصر الدين على هذه الورقة فذكر أن عنوان تداول السلطة «الخلافة» عنوان مقصود لذاته في طريقة كتابة الورقة، لاسيما مع وجود الحكم المطلق والمستمر في معظم الأحوال، الا اذا استقال بارادته وان كان هذا لايتفق مع الخلافة في محتواها الاسلامي.

الجيش والعسكرية في افريقيا : . «جراتشي»

وقام بعرض هذه الورقة اللواء عمر عبد العزيز ابراهيم فذكر أن دور الجيش في أفريقيا يرتبط بثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في ظروف السيطرة الاستعمارية، والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها القارة، ومسألة البيروقراطية، وذكر أيضا ان الجيش بقدرته على تحقيق الاستراتيجية الدفاعية وقدرته التنظيمية ثم تنظيمه لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، قد يستطيع تحقيق قدر من الاستقرار والتنمية .

وعقب د.حيدر ابراهيم مدير مركز الدراسات السودانية، الذي طرح تساؤلا للمناقشة : ماذا يصلح لأفريقيا وثبت نجاحه: هل الحكم العسكري، أو الحكم المدني أو المختلط؟

عملية المقرطة في أفريقيا:

وقام بعرض هذه الورقة أ.عبد السلام نوير، فقال أننا مطالبون في أفريقيا بالبحث عن هذه القضية في الداخل والخارج، حيث أن هناك نظريات ديمقراطية غربية في الأساس، في الوقت الذي تعد فيه الديمقراطية ظاهرة مستحدثة في أفريقيا، وقال أن معظم الظاهرة يحتاج الى تحديد طبيعة السلطة في القارة قبل الاستعمار وبعده .

وأشار الى العلاقة الهامة التي تربط بين الديمقراطية والثقافة في أفريقيا

وقام بالتعقيب د.اجلال رافت، فذكرت أن سلبيات الديمقراطية في أفريقيا تتمثل في أنها نموذج مستورد، ترتبط بالنظام الرأسمالي ، وتمنع الطبقات الشعبية من المشاركة، وأشارت الى أن نظام التعددية الحزبية يحتاج الى فترة قد تصل الى مائة عام ليماثل النظام الغربي، وذكرت أن نظام الحزب الواحد وان كان له ايجابياته في التنمية أو غيرها لكن له سلبيات خطيرة وقد أعطت بعض الأمثلة مثل أثيوبيا في عهد منجستو.

التكيف الهيكلي والأزمة الزراعية في أفريقيا: برنامج بحثي : فانديكامكانداويري

وقام بترجمة الورقة د. حسن أبو بكروعرضها على الندوة د.فرج عبد الفتاح،الذي أشار الى تطور الفكر الاقتصادي حاليا وسيطرة الشركات عابرة القومية وازالة العوائق أمام سريان رأس المال العالمي،وتحدث عن أثر المتغيرات الدولية، والأوضاع الداخلية لسياسات التكيف الهيكلي التي تنطوي على تأثيرات بعيدة المدى وأعطى أمثلة ونماذج رقمية وتحدث عن صعوبة تناول أطر بديلة بهذه السياسات أو امكانية التوقف عن سداد الديون أو خدمتها.

وعقب د.محمد أبو مندور، الذي استعرض الأزمات الهيكلية في أفريقيا خاصة،في قطاع الزراعة وذكر أن كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليسا الشيطان الأوحد، وانما هناك شياطين في داخل أفريقيا تسببت في تدهور أوضاع القارة وأشار الى البديل الذي كان قد أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وينتظر التنفيذ.

الأسر المعيشية وآفاق احياء الزراعة في أفريقيا : د.أرشي مافيجي

وقد قام بالترجمة د.حسن أبو بكر ـ عبد الرحيم المهدي، وعرضها على الندوة أ.عادل شعبان، الذي تحدث عن دور الاستعمار الأوروبي والشركات الأوروبية الاحتكارية في تحديد الأنماط الأفريقية في الزراعة مشيرا الى الأنماط الجديدة«المحاصيل النقدية»، النمط المختلط، والى اختلاف الأنماط الزراعية في الشمال الأفريقي عنها جنوب الصحراء الكبرى وشارك في النقاش د.السعيد بدوي، فذكر أن هناك نمطين في أفريقيا نمط الاقتصاد المعيشي، نمط الاقتصاد الانتاجي، وأوضح أن الظروف الجغرافية الطبيعية تلعب دورها في تحديد الأنماط الزراعية الأفريقية فيما يستوجب دراسة في التفاعل البيئي بهذا الخصوص.

تغير البيئة العالمية : جدول أعمال بحث لأفريقيا : اديمولا. سالو

وقام بترجمته كل من: أ. عائشة عبد الرازق، أ.ابراهيم عبد العزيز.وقام بعرضه د.وفائي ذكي عازر الذي أشار الى مشكلات الجفاف والتصحر وازالة الغابات، وتدهور المناطق الحضرية كمشكلات اساسية للبيئة المحلية في أفريقيا، فضلا عن تآكل الأرض .

وقال أنه في سبيل كيفية صياغة سياسات فعالة لمعالجة المشكلة يجب أن تعطى القضايا التالية أهمية خاصة لأنها تمثل عوامل

أساسية فى إيجاد الحل البيئى الأفريقى. الفقر . الحكم والسياسة . السكان . الزراعة . المرأة . الطاقة . التكنولوجيا . العلاقات الدولية لاسيما فى اطار تأثر القارة بمشاكل البيئة العالمية والتى تتمثل فى ارتفاع درجة الحرارة العالمية وتآكل طبقة الأوزون، وانقراض بعض الأحياء الطبيعية.

ثم ذكر أن هناك ضرورة لأن نلم بالمشكلة من جميع جوانبها ولاسيما أنها ترتبط بمشاكل التنمية، وكافة المشكلات الاجتماعية والسياسية الأخرى، وأشار الى أهمية ورقة ابيموانسالو فى معالجة المشكلة عقب د . محمد مازن، والذى عرض خطة عمل موازية لخطة سالو أضاف اليها بعض النقاط، بينما استعرض أ . د . محمد القصاص الذى رأس الجلسة الأخيرة عدة ملاحظات عن البيئة والزراعة، فى افريقيا، وأشار الى البعد العالمى فى قضية البيئة وأوضح أن القارة الافريقية تخسر ٢٠ مليون دولار كل عام بسبب مشاكل التصحر والجفاف.

وقال أن هناك ضرورة لربط السكان والتنمية معا لاسيما فى ظل تزايد نسبة الفقراء فى العالم، وطالب بالحفاظ على الموارد الطبيعية والمعدنية ولاسيما البترول وخاصة فى مصر وضرورة عمل حساب المستقبل . □

«ندوة» العلاقات العربية ـ التركية

القاهرة (٧ ـ ٨ ديسمبر ١٩٩٤)

معتز سلامة

لم تكن «ندوة» العلاقات العربية ـ التركية جديدة على تقاليد مؤسستين عريقتين من أرقى القلاع والمؤسسات البحثية فى العالم العربى (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ ومعهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية) . فرغم أن أعمال الندوة أستغرقت يومين اثنين إلاّ أنها طافت بالحضور قرونا فى سياحة عبر الزمان الماضى والحاضر والمستقبل . فقد أتت الندوة من حيث نوعية موضوعاتها وأبحاثها والأساتذة المشاركين فيها وعدد الحضور فى كل جلساتها ـ ملائمة تماماً لحقيقة الروابط بين العرب والترك قديما وحديثا .

وسوف ينصب هذا العرض على ما دار فى الندوة على اعتبار ان ابحاثها قد طبعت فى كتابين صدرا عن «معهد البحوث والدراسات العربية» بعنوان «العلاقات العربية التركية» أحدهما من منظور عربى والآخر من منظور تركى .

وفى كلمته فى الجلسة الأفتتاحية تحدث د . على الدين هلال عن التطورات الاقليمية والدولية التى تفرض على مراكز البحث الوطنى دراسة طبيعة العلاقة بين العرب ودول الجوار . ثم تعرض للروابط التى تربط بين العرب وتركيا تلك الدولة التى خرجت من عباءة الدولة العثمانية مركز الخلافة الإسلامية . وتناول التحديات المشتركة التى يواجهها العرب والأتراك . من قبيل التحدى الذى تطرحه العالمية والتكيف مع المتغيرات الدولية التى ليست من صنعهم وتثير لديهم مشاعر القلق العميق فالأتراك مثل العرب يطرحون الأسئلة ذاتها حول آثار المتغيرات الدولية عليهم وإعادة تعريف الدور .

وفى نهاية كلمته اكد د . علىّ على ملحوظة جوهرية هى أن من يرقب التطورات المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى يجد أن الشرق أوسطية قد اختزلت لتصبح فى حقيقة الأمر إعادة تنظيم العلاقات السلمية بين العرب وإسرائيل دون بقية الأطراف الأخرى فى المنطقة . وإنه إذا كان ذلك هو الفهم الغربى ـ الاسرائيلى للشرق الأوسط فإننا نستطيع أن نطرح مفهوماً مغايراً تدخل فيه إيران وتركيا والعراق . وطالب د . على بضرورة اكتشاف اليات جديدة لبلورة العلاقات بين الطرفين على أساس المنافع المتبادلة .

.اما د . أحمد يوسف احمد فقد تناول فى كلمته اهمية مد جسور التعاون بين المراكز البحثية والتى تاتى هذه الندوة احد ثماره . وأكد أن الجدل حول العلاقات العربية ـ التركية مازال مستقطباً حول وجهتى نظر ، هما وجهة النظر الصراعية التى تركز على نواحى الصراع فى العلاقات ووجهة النظر التعاونية . وأكد أنّ الحقيقة ـ وفى الأغلب ـ ستكون نقطة وسطاً ما بين الطرفين وأننا مطالبون من منطلق البحث العلمى للتعاون دونما سذاجة تعمينا عن رؤية الواقع والمصالح العربية .

وانقسمت الندوة إلى محورين رئيسيين :

أولاً ـ المحور التاريخى :

وقد وزع هذا المحور بين ثلاث جلسات أولاها «التعارف الأولى بين العرب والترك» ، وثانيتها «العرب فى ظل الرابطة العثمانية» أما ثالثتها فكانت تحت عنوان «العلاقات العربية ـ التركية فيما بين الحربين العالميتين» .

رأس الجلسة الأولى «التعارف الأولى بين العرب والترك» د . أحمد مختار العبادى ، وتحدث فيها د . محمد سعيد عاشور متناولاً البداية الأولى لظهور عنصر الأتراك الغز وتوسعاتهم فى الشرق والغرب واحتكاكهم بالفرس والروم ، ثم عرض للفتوحات الاسلامية

وبداية الاحتكاك بين العرب والترك . ثم تناول بداية الانحدار الذى أحل بدولة الخلافة العباسية من الناحية السياسية ، فى عز فترات ازدهارها الحضارى . وتتبع مراحل التغلغل التركى فى دولة الخلافة مؤكداً أنه ظل فى الفترة الأولى تغلغل ونفوذ فردى ، لم يصل إلى حد الوصاية او الهيمنة . وحول فضل العنصر التركى فى الدفاع عن دار الاسلام اكد د . عاشور انه لم يثبت أن قائداً عربياً واحداً كان فى جيش صلاح الدين .

وفى تعقيبه ركز د . حسنين ربيع على ما طرحه د . عاشور من معلومات بشأن تاريخ الترك وتناول العوامل التى أدت لانتشار الاسلام فى بلاد ما وراء النهر ، والمؤثرات التركية على العرب والمؤثرات العربية على الترك .

وقد دارت المناقشات حول دور الترك فى الحروب الصليبية ونشر الاسلام والدفاع عن مصر وبلاد الشام . وأثر الانقسام العربى أثناء الحروب الصليبية .

ورأس الجلسة الثانية د. عبد الحميد البطريق تحت عنوان «العرب فى ظل الرابطة العثمانية» وفى معرض عرضه لهذا الموضوع تناول د . أحمد عبد الرحيم مصطفى فتوحات الدولة العثمانية ناحية الغرب وتحولهم ناحية المشرق العربى وفتحهم بلاد الشام ومصر . وفى هذا الصدد استنكر د . مصطفى تحميل الدولة العثمانية تبعة تخلف العالم العربى تحت ذريعة أنها حجبت التواصل بين العرب والغرب مؤكداً أنه لو لم تكن الدولة العثمانية لوقع العالم العربى تحت حكم متعصب من الناحية الدينية اسبانى أو برتغالى ثم تناول دور العوامل الخارجية فى تفتيت الدولة العثمانية وفى فصم العلاقة بين الدولة وشعبها . ونفى أن تكون ثورة قد قامت فى المشرق العربى ضد الحكم العثمانى فى اشارة إلى ما أسمى بثورة الشريف حسين أو الثورة العربية الكبرى .

أما د . على بركات فقد انتقد فى تعقيبه تعبير الرابطة العثمانية على اعتبار أن الرابطة تشير إلى علاقة بين متساوين بينما الوضع لم يكن كذلك بين الدولة العثمانية والأطراف الأخرى واستعرض الآثار السلبية للحكم العثمانى وانعكاسات تحول طرق التجارة الدولية . وسياسة العزلة التى اتبعها العثمانيون .

وأكد د . بركات على تباين نتائج الارتباط بين العرب والترك بتباين الاقترابات والمداخل . فبينما تعد محصلة اقتراب العلاقات الخارجية إيجابية بالنظر للدور الذى اضطلعت به الدولة العثمانية فى محاربة الصليبيين . فإن المدخل الاقتصادى والاجتماعى محصلته سالبة .

ورأس الجلسة الثالثة د . رؤوف عباس . وقد أوضح د . يونان لبيب رزق فى معرض تناول «العلاقات العربية ـ التركية فيما بين الحربين العالميتين» أن خروج العالم العربى من عباءة الدولة العثمانية لا يعنى أن أربعة قرون قد انتهت آثارها فى نفس اللحظة التى انتهت فيها علاقات العالم العربى بتركيا . وبين د . رزق أن هناك تفاوتات بين الدول العربية فى علاقاتها بتركيا فيما بين الحربين . وبهذا الخصوص قسم البحث إلى ثلاث أقسام ١ ـ العلاقات المصرية ـ التركية ٢ ـ العلاقة بين شبه الجزيرة العربية وتركيا ٣ ـ العلاقة بين سوريا والعراق بتركيا .

وبصدد العلاقات المصرية التركية تناول جوانب العلاقات الرسمية والشعبية مستعرضاً بعض الأزمات التى مرت بها . وبالنسبة لشبه الجزيرة أوضح الوضعية الدينية والاستراتيجية التى أولتها تركيا لهذه المنطقة اما بالنسبة للعراق وسوريا فقد تناول قضيتى الموصل بين العراق وتركيا والاسكندرونة بين سوريا وتركيا . ثم تناول جوانب الاختلاف بين ورقته وورقة د . اسماعيل صويصال عن الجانب التركى . وفى تعقيبه على هذا الجزء أكد د . عاصم الدسوقى على أهمية الأ يكون السعى نحو تخفيف حدة التوتر ونسيان الماضى على حساب الحقائق التاريخية فى إشارة إلى بحث د . إسماعيل الذى سعى إلى محاولة إيجاد تبريرات واعذار للسياسة التركية .

ودارت النقاشات فى هذه الجلسة حول آثار انهيار دولة الخلافة العثمانية على العلاقات العربية ـ التركية والتفرقة بين موقف الحكومات وموقف الشعوب ـ وضرورة الاهتمام بالنواحى الثقافية كأحد المداخل لدراسة العلاقة .

ثانيا ـ المحور السياسى :

وقد اندرج تحت هذا المحور ثلاث جلسات .

حيث ركزت الجلسة الرابعة على دراسة «العلاقات العربية ـ التركية فى مرحلة المد القومى» ورأسها د . هيثم الكيلانى . وقد عرض د . «عبد العزيز نوار» لنواحى الخلاف بين دراسته ودراسة الباحث التركى د . «فاخر أوغلى» حول نفس الموضوع فى النقاط التالية :

١ ـ الخلاف بشأن التحديد الزمنى لبدايات ونهايات مرحلة المد القومى والتى حددها د . نوار بالفترة ما بين ١٩٤١ ـ ١٩٦١ على خلاف د . أوغلى بين ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ .

٢ ـ الخلاف بصدد تناول الموضوع وهنا فرق د . نوار بين القومية العربية بإعتبارها ايديلوجيا غير واقعية فى حين أن القومية التركية هى ايديولوجيا واقعية تتمثل فى دولة تركية واحدة .

٣ ـ فى حين يستند البحث التركى على الجانب الرسمى فى تحليل العلاقات فإن د . نوار لم يركن إلى ذلك الجانب بالأساس .

ثم تناول د . نوار نواحى الخلاف العربى ـ التركى فى هذه الفترة بشأن قضايا عديدة تشمل التوجهات والسياسات والاحلاف . وبيّن د . «نوار» أن الأداء العربى كان أقرب إلى الأدوار الفردية فلم تكن هناك جبهة عربية واحدة .

وفى معرض تعقيبه تناول د . «أحمد يوسف أحمد» الفارق بين الدراسة التحليلية للدكتور «نوار» والدراسة التركية لـ «د . أوغلى» التى اعتمدت على الوثائق والتصريحات الرسمية غير الكاشفة عن التوجهات التركية الحقيقية أو عن الموقف الشعبى التركى . وأضاف أنه بينما سعت ورقة «د . أوغلى» إلى التماس المبررات للموقف التركى فى مرحلة المد القومى فإن ورقة د . نوار أكدت أن موقف السياسة التركية من حركة القومية العربية وتكييف الخطر السوفييتى لم يكن مبرراً بل كان مبالغاً فيه .

ودارت المناقشات حول المقارنة بين القومية العربية والقومية التركية ودور المحددات الداخلية فى تفسير السياسة التركية من المد القومى العربى . وضرورة التركيز على المدخل الثقافى والاجتماعى .

ودارت الجلسة الخامسة حول «تركيا والصراع العربى ـ الاسرائيلى» ورأسها د . أحمد صدقى الدجانى . وتناول د . عبد الوهاب بكر فى دراسته موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ورفضها إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين . وتناول الحياد التركى فيما يتعلق بقضايا الشرق الاوسط فيما بين الحربين وسياسات تركيا

ما بعد الحرب الثانية المتقاربة مع إسرائيل .

وخلص إلى أن السياسة التركية الحالية تسعى إلى الموائمة بين ارتباطاتها الأمنية بالغرب ومصالحها مع العالم العربي . وأضاف أن إعادة صياغة العلاقات العربية التركية لم يكن نتاجاً لسياسة تركية موجهة وإنما هو نتاج للمتغير التاريخي واعتبارات المصادفة .

وفي تعقيبه تناول د . جلال معوض نواحي التلاقي والخلاف بين الخبرة العثمانية والسياسة التركية الراهنة وأشار إلى السعي التركي الجديد نحو إعادة استدراك مسئوليتها إزاء المشكلة الفلسطينية خاصة منذ عهد الرئيس «اوزال» . وتناول تلك النظرية الجديدة في تركيا والتي تسمى «العثمانية الجديدة» واختتم تعقيبه قائلاً أنه قد يكون من مصلحة تركيا أن تطور علاقاتها الاقتصادية مع العالم العربي في سباق ترتيبات أخرى لا تكون إسرائيل طوفاً فيها .

ودار النقاش حول محددات السياسة التركية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي والضغوط التي وقعت على تركيا للإعتراف بإسرائيل - الدوائر التي تجمع العرب بالترك . ومسئوليات الجانب العربي والتركي معاً عن تردي العلاقات . والتأكيد على ضرورة اقامة علاقات بينية بعيدة عن الوساطة الخارجية .

وركزت الجلسة السادسة على دراسة «التقارب العربي التركي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة» ورأس هذه الجلسة د . على الدين هلال» . وقد استهلت د . نازلي معوض دراستها بفرضية محورية هي «إن تركيا تعيش ومنذ عقود ثمانية ما بعد الحرب العالمية الأولى في جدلية مزمنة حادة ، فالشخصية التركية تنتمي إلى ثقافة مزدوجة من الغرب والشرق في أن واحد هذه المعادلة الصعبة تمثل معضلة حضارية . والعقل السياسي التركي يسعى إلى احداث التوازن بين هذه المعادلات الصعبة من أواسط الستينات وحتى الآن . وهو الآن يتجه نحو حسم توازني ما بين الكفتين الشرقية والغربية في محاولة للحفاظ على الروابط الوثيقة بالغرب مع تنشيط وانعاش علاقاته بالعالم العربي»

وفي سعيها لإثبات هذه الفرضية قسمت د . نازلي دراستها إلى قسمين : منطلقات التحول الإيجابي في العقل السياسي التركي ومظاهر التحول الايجابي بالسياسة التركية وتساءلت د . نازلي في ختام ورقتها : هل نحن بصدد ظاهرة عثمانية جديدة بمعايير عصرية ؟ وهل يمكن لمصر أن تستثمر خبرتها المتميزة مع تركيا في أن تحدثا نوعاً من الثقل الثنائي في هذه المنطقة ؟

أما تعقيب د . عبد المنعم سعيد فقد انصب على العناصر المحركة للسياسة التركية إزاء العالم العربي وبشكل عام . وعن اختلاف التقييم بصدد كل من العوامل السيكو - بولتيكية والثقافية والطابع القومي لتركيا عما ورد ببحث د . نازلي . أو العوامل الجيوسياسية والجغراسياسية والدوافع الاقتصادية المصلحية كما ورد ببحث د . صويصال وطالب بضرورة منح العامل الاقتصادي مزيداً من الاهتمام ، وقد انصب النقاش حول حقيقة التحول بالسياسة التركية ودور العوامل الداخلية في إحداثه ، وتيار «العثمانية الجديدة» ومقولاته الرئيسية .

واشار د . على الدين هلال إلى أن المنطقة العربية ليست هي ساحة الاهتمام الأساسية لتركيا وانه يستحيل تطابق المصالح العربية والتركية .

محاضرة . الاستاذ / البشري :

كانت المحاضرة الختامية للمستشار / طارق البشري تتويجا لحصيلة يومين من الجهد العميق لكل الحضور . فجاءت محاولة للتاصيل النظري القائم على رؤية مستنبطة من حقائق التاريخ والجغرافيا والعوامل الجيوسياسية . ورغم اقتصارها على تحليل الماضي إلاّ أنها وضعت لبنات قوية في جدار المستقبل ، فاقامت هذه المحاضرة بين حقائق التاريخ بعصوره المتتالية والظروف الراهنة نوعاً من الرباط الحضاري .

فقد تناول المستشار / البشري كيف شكلت كل من «اسطانبول والقاهرة ودمشق والحجاز» محور القلب في العالم الاسلامي في عصوره المختلفة . وكيف كانت قصة كسر هذا المحور هي قصة أوربا مع العالم الاسلامي . وذكر كيف يتكرر سيناريو تدمير هذا المحور عند كل مرة توحدت فيها اسطانبول والقاهرة . وفي هذا الصدد أشار إلى أن سعي السلطان عبد الحميد لإحياء الجامعة الإسلامية كان محاولة لإحياء هذا الحائط أو المحور من جديد . وتساءل ما إذا كان الوجود الذاتي لكل من النزعة الطورانية التركية ونزعة القومية العربية - اللتين تأسستا على هذا الحائط - قد تحقق بكسر الرباط الإسلامي الجامع ؟

وفي سياق إجابته على هذا التساؤل المحوري أورد أن كل من الحركة التركية والحركة العربية كان لديها تصور تجميعي ، لكن ما حدث أن كل منهما قامت بدور انسلاخي ولم تقم بالدور التجميعي الذي كان عليها القيام به .

وفي اطار تحليله للأسباب التي دفعت تركيا للارتباط بالأحلاف الغربية . أرجع ذلك بالأساس إلى المخاوف من التهديد السوفيتي والروسي .

واختتم الأستاذ / البشري محاضرته بالإشارة إلى الضغوط المتزايدة على العرب والترك من جراء إنهيار الدولة السوفيتية والتركيز الروسي ثانية على أولوية الأمن القومي بما قد يحمله من رغبة ثانية بالوصول للمياه الدفيئة .

وقد اكد د . أحمد يوسف في ختام الندوة أن المناقشات قد اثبتت الحاجة إلى اقامة علاقات تعاونية بعيداً عن الصراع والتوتر . إلا انه اضاف اننا لا نستطيع بناء علاقات تعاونية صحيحة دون فهم لنواحي التعارضات الرئيسية وعلينا فهمها حتى نبني الجسر الذي يربطنا مع الأتراك . □

«ندوة» الدور الاقليمى لمصر فى الشرق الأوسط

الاسكندرية (١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٤)

أحمد السيد النجار

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ندوة حول الدور الاقليمى لمصر فى الشرق الأوسط فى منتصف ديسمبر بمدينة الاسكندرية، وذلك بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية. وقد قدمت فى الندوة عشرة أبحاث أعقبتها حلقة نقاشية. وقد دارت الأبحاث والحلقة النقاشية الأخيرة حول الدور الاقليمى لمصر عربيا واقليميا فى ظل التغيرات العاصفة على الساحتين الدولية والاقليمية فى محاولة علمية جادة لاستكشاف الخيارات المختلفة أمام مصر فى المرحلة القادمة للاقتراب من الخيار الأمثل الذى يحقق مصلحة مصر من خلال التفاعل بشكل ايجابى وحيوى وخلاق مع المتغيرات الدولية والاقليمية.

وبنظرة سريعة على الأبحاث المقدمة فى الندوة نجد أن البحث الذى قدمه د. عبدالمنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام والمعنون «من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية.. التغير فى دور مصر الدولى والاقليمى» ركز على تناول الجغرافيا السياسية لمصر فى الماضى والحاضر وما فرضته من دور اقليمى قيادى لمصر فى المنطقة وما ارتبط بها من قدرة مصر على التأثير فى دوائر اقليمية ودولية واسعة، وقدرتها على الحصول على المعونات من الشرق والغرب. وينتقل البحث بعد ذلك لتناول التغيرات فى النظام العالمى من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية على ضوء التطور التكنولوجى المذهل الذى تملك مفاتيحه بعض الدول، وعلى ضوء حقيقة أن القوة والنفوذ فى النظام الدولى الجديد تتحدد وتتوزع وفقا للقدرات التكنولوجية والاقتصادية اضافة إلى القدرات العسكرية. ثم يتعرض البحث بعد ذلك للتغيرات الاقليمية فى الشرق الأوسط على ضوء أزمة وحرب الخليج الثانية وتقدم مسيرة التسوية السلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى. ويخلص د. عبدالمنعم سعيد إلى أن المتغيرات الدولية والاقليمية أضافت مصادر جديدة للتهديد للأمن القومى المصرى متمثلة فى تهديد أمن الخليج، وصعود الأصولية الاسلامية، وتراجع المكانة الدولية والأقليمية لمصر فى ظل الأوضاع الجديدة. وبعد تناولها لهذه التهديدات الجديدة تؤكد الدراسة ضرورة إعادة بناء الدور الاستراتيجى لمصر من خلال التأكيد على ضخامة السوق والاقتصاد فى مصر وإمكانية تطويرهما، ومن خلال قدرة الاقتصاد المصرى على تعظيم مكاسبه من التفاعل الايجابى مع التداعيات الاقتصادية للتسوية السلمية بين العرب واسرائيل. كما تشير إلى أنه يمكن تعزيز المكانة الاستراتيجية لمصر من خلال التكامل الاقتصادى مع ليبيا والسودان. كما ركزت على أن المكانة الاستراتيجية لمصر ارتبطت بقيادة العالم العربى حربا أو سلما بما يعنى أن ضمان استمرار هذه المكانة يرتبط بالدور المصرى فى العالم العربى، وأشارت أيضا إلى ضرورة تركيز مصر على الميزات النسبية التى تملكها فى مجال الثقافة العربية التى لها فيها مكانة متميزة خلقا وابداعا وصناعة كواحدة من اليات الحفاظ على المكانة الاستراتيجية لمصر، وأن تعمل فى الوقت نفسه على التعامل مع اسرائيل كمنافس وليس كعدو وأن تحاول صياغة التعاون الاقتصادى معها فى إطار اعادة بناء الدور الاقليمى لمصر بشكل عام.

أما الدراسة التى قدمها د. عبدالمنعم المشاط وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والمعنونة «القدرات المصرية المؤهلة للدور الاقليمى» فتبدأ بكلمة للدكتور جمال حمدان من موسوعته شخصية مصر تؤكد أن هناك انقلاباً فى مكان مصر ومكانتها فى الوقت الراهن الذى يشهد تغيرات دولية وعربية كبيرة. ومن هذا الاستهلال ينطلق د. عبدالمنعم المشاط لتناول التغيرات المؤثرة على قدرات مصر على لعب دور اقليمى. ثم ينتقل بعد ذلك لمعالجة ما أسماه بالكتلة الحيوية لمصر والمتمثلة فى الموقع والسكان. ثم يتناول القدرات السياسية لمصر من خلال تعرضه للأعمدة الأربعة التى يقوم عليها النظام السياسى المصرى وهى رأس الدولة (الحاكم)، والمؤسسة العسكرية وأجهزة الضبط الاجتماعى، ورجال الدين، والبيروقراطية.

وتقدم الدراسة ملاحظات موضوعية على الدستور المصرى تكشف دون افصاح مباشر عن تناقض بعض نصوصه مع مايجرى فى الواقع فى مصر.

وينتقل بعد ذلك لتناول القدرات الاقتصادية لمصر فى مقارنة مع دول الجوار الجغرافى الرئيسية وهى تركيا وايران واسرائيل ثم يتعرض للقدرات العسكرية المصرية فى مقارنة مع القدرات العسكرية لهذه الدول.

ونتيجة لتحليله للقدرات المصرية فى كافة المجالات ومقارنتها مع دول الجوار الجغرافى الرئيسية وبالنظر للظروف الاقليمية والدولية، يضع د. عبدالمنعم المشاط تصوره أو رؤيته للدور الاقليمى لمصر مع تحديد واضح لشروط قيام مصر بهذا الدور والمجالات التى يجب أن يتم تنشيط أو تفعيل هذا الدور فى إطارها.

أما الدراسة التى قدمتها د. نازلى معوض أحمد مديرة مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والمعنونة «الدور المصرى فى السياسات العربية. النزاعات والتسويات» فإنها تنقسم إلى قسمين رئيسيين وخاتمة

وتتناول الدراسة فى القسم الأول الرؤية المصرية لأسس التسويات السلمية العربية فى التسعينيات على ضوء المعطيات التى خلفتها أزمة وحرب الخليج الثانية والمقتضيات العملية لانجاح هذه التسويات، وتستعرض المبادئ السلوكية التى يجب إتباعها فى العلاقات العربية - العربية لبناء مناخ الثقة بين الدول العربية وفقا للرؤية المصرية.

وتنطلق د. نازلى معوض أحمد بعد ذلك إلى القسم الثانى من دراستها الذى تتناول فيه ثلاثة او بالأدق أربعة نماذج تطبيقية للسلوك الرسمى المصرى فى إطار محاولات رأب الصدع فى جبهة العلاقات العربية - العربية، وهى دور مصر فى النزاع الحدودى بين قطر والسعودية فى سبتمبر ١٩٩٢، ودور مصر فى الوساطة فى النزاع الداخلى فى اليمن الموحد والذى انتهى بنشوب الحرب الأهلية اليمنية فى صيف ١٩٩٤، ودور مصر أو معالجتها لقضيتى العقوبات الدولية المفروضة على كل من ليبيا والعراق فى السنوات الماضية.

وبالرغم من اختلاف طبيعة القضايا التى تعرضت د. نازلى معوض أحمد للدور المصرى فى الوساطة فيها بين نزاع اقليمى (نزاع الحدود بين قطر والسعودية)، ونزاع داخلى (اليمن) ونزاعين دوليين (العقوبات الدولية على كل من العراق وليبيا)، إلا أن د. نازلى معوض أحمد ترى أن التحليل الموضوعى للدور المصرى فى التوسط فى هذه النزاعات أو معالجتها يتسم بالاعتدال الايجابى والتوسطية العقلانية والشجاعة والموضوعية.

وقد ضمت الأبحاث المقدمة فى الندوة بحثا للدكتورة ودودة بدران أستاذة العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بعنوان «السياسة الخارجية المصرية واشكاليات السلام المصرى - الاسرائيلى ١٩٩١ - ١٩٩٤» وينقسم البحث إلى ثلاثة اقسام يركز أولها على المشاكل التى أثارت توترا فى العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل، ويركز القسم الثانى على المشاكل المتعلقة بالتعاملات الاقتصادية والاتصالية بين الدولتين.

أما القسم الثالث والأخير فيتناول اشكاليات التعاون الاقليمى الذى يمثل الاطار العام الذى تتم فى ظله التفاعلات المصرية - الاسرائيلية، وهى الاشكاليات المرتبطة بقضايا تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى، وضبط التسلح، والتعاون الاقتصادى الشرق أوسطى.

أما الدراسة التى قدمها أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام والمعنونة «العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المشرق العربى» فانها تعرضت للمؤثرات الدولية والاقليمية على هذه العلاقات وبخاصة اتفاق «جات» على التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية بصورة تعلى من شأن اعتبارات القدرة على المنافسة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، وانهيار القطبية الثنائية بشكل أنهى زمن تحقيق بعض الدول للمكاسب الاقتصادية من اللعب على حبال التناقض بين القطبين، وتصاعد قوة وتماسك التكتلات الاقتصادية بصورة تخلق الرغبة فى تقليد النموذج أو مواجهة التحديات الناجمة عنه لدى دول العالم المختلفة. كما ركز فى المؤثرات الاقليمية على التداعيات الاقتصادية للتسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى، والآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثانية.

وتنتقل الدراسة بعد ذلك لتناول المحددات السياسية والاقتصادية للعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المشرق العربى. وتختبر الدراسة مدى فعالية هذه المحددات وبالأساس محدد العلاقات السياسية من خلال استعراض تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المشرق العربى منذ بداية الثمانينات وحتى الآن فى مجالات التجارة السلعية وخدمات البناء والمقالات والخدمات السياحسة وخدمات العمالة وحركة رؤوس الأموال. وتختتم الدراسة بطرح العوامل الأساسية المحددة لمستقبل العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول المشرق العربى فى الفترة القادمة.

أما البحث الذى قدمه د. جابر سعيد عوض خلال الندوة والمعنون «العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى» فإنه ينقسم إلى قسمين، يتناول القسم الأول واقع العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى فى المجالات الرئيسية لهذه العلاقات وهى التجارة السلعية وحركة الاستثمارات ورؤوس الأموال وحركة العمالة المصرية لدول مجلس التعاون الخليجى. أما فى القسم الثانى فإنه أجرى تقييما لمسيرة تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى والدور الاقليمى الذى تلعبه هذه العلاقات فى الوقت الراهن. ويختتم د. جابر سعيد عوض بحثه بطرح تصوره لامكانيات ومداخل تطوير العلاقات الاقتصادية المصرية - الخليجية.

أما الدراسة التى قدمها د. أحمد ثابت المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمعنونة «دور مصر فى التعاون الاقتصادى العربى» فقد تعرضت لمعوقات التكامل الاقتصادى العربى من خلال دراسة المشروعات والمحاولات الفعلية لتحقيق هذا التكامل. كما تعرضت للبيئة السياسية التى جرى فيها التعاون الاقتصادى بين مصر وباقى الدول العربية، والمحددات الأساسية لهذا التعاون. وانتقلت الدراسة بعد ذلك لاستعراض معالم الدور المصرى فى التعاون الاقتصادى العربى على المستويين الكلى والقطاعى.

أما الدراسة التى قدمها د. جمال على زهران والمعنونة «تأثير العوامل الخارجية على الدور الاقليمى لمصر» فإنها تتعرض فى البداية لمفهوم الدور الاقليمى وأبعاده ثم تنتقل لاستعراض الرؤى الادراكية المختلفة لصناع القرار فى مصر وتحديدا رؤسائها الثلاثة عبدالناصر والسادات ومبارك لدور الدولة المصرية. وتتعرض الدراسة بعد ذلك لطبيعة العوامل الخارجية المؤثرة على القرار المصرى والاطار العام لمسالك التأثير الخارجى على دور مصر، والأدوات الأساسية التى يتم التأثير الخارجى على دور مصر الاقليمى من خلالها وبالذات المعونة والديون.

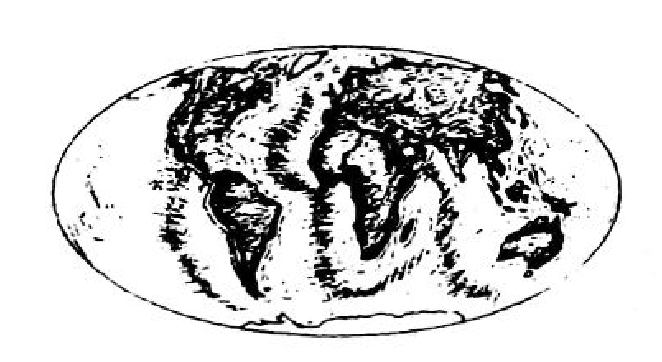
وتنتقل الدراسة بعد ذلك لتناول حدود حرية الحركة أمام مصر لأداء الدور الأقليمى بعد أزمة وحرب الخليج الثانية. ويختتم الباحث دراسته بتركيز استنتاجاته حيث يرى أن دور مصر سيظل منكمشا على المستوى الأقليمى وخاضع لتأثير العوامل الخارجية دون تجاهل لوجود استثناءات تعبر عن وجود نسبة معينة لحرية حركة نسبية لدور مصر الاقليمى.

أما البحث الذى قدمه د. جلال عبدالله معوض المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعنوان «واقع وآفاق العلاقات المصرية - التركية» فانه يتعرض فى البدية للتعاون المصرى التركى فى مجال الطاقة بالتركيز على مشروع الربط الكهربائى الخماسى بين مصر وتركيا والعراق وسوريا والأردن. ويستعرض الباحث مزايا ومقومات

نجاح هذا المشروع. وينتقل البحث بعد ذلك لتناول التبادل التجارى بين مصر وتركيا من خلال التعرض لتطور حجم التجارة بين الدولتين وهيكلها وآفاق تطورها. ويتعرض البحث للتعاون بين مصر وتركيا فى مجالات التصنيع المدنى والعسكرى. ويختتم الباحث دراسته بالتأكيد على وجود فرص وإمكانيات كبيرة لتطوير العلاقات الاقتصادية المصرية التركية وتطوير التعاون فى التعامل مع الجمهوريات الاسلامية فى وسط آسيا وفى افريقيا شرط توافر الارادة السياسية فى القاهرة وأنقرة لتحقيق هذا التعاون، وتوافر القناعة لدى الطرفين بوجود مصالح مشتركة ومتوازنة من هذا التعاون.

وفى دراسته عن «العلاقات الايرانية ـ المصرية» تناول د. محمد السعيد عبدالمؤمن النظريات التى تحكم العلاقات التاريخية بين مصر وايران وبالتحديد نظرية التواصل الحضارى، ونظرية التنافر القطبى. وتنتقل الدراسة بعد ذلك لتناول المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على العلاقات الايرانية ـ المصرية. ثم تتعرض الدراسة لقضايا الخلاف بين مصر وايران حول أمن الخليج وتطبيع العلاقات مع اسرائيل. ويعرض الباحث بعد ذلك لحوار العلاقات الايرانية ـ المصرية فى التسعينيات. ويختتم الباحث دراسته بتقديم رؤية مستقبلية للعلاقات الايرانية ـ المصرية تدعو لتحقيق انفراج تدريجى ومحاط بالضوابط للعلاقات بين القاهرة وطهران.

وقد دارت حول هذه الابحاث مناقشات جماعية فعالة استهدفت جميعها تطوير الأفكار الواردة فى هذه الأبحاث لتحقيق الهدف المحورى منها وهو البحث عن الصيغة المثلى للدور الاقليمى لمصر فى الشرق الأوسط بالصورة التى تعظم منفعة ومكاسب مصر وتجعل تفاعلها مع التغيرات الدولية والاقليمية العاصفة ايجابيا وفعالا. وقد زاد من ثراء هذه المناقشات مشاركة عدد من ابرز المفكرين والخبراء فى مصر فيها ومنهم الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والدكتور أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية والدكتور عصام سالم رئيس جامعة الاسكندرية، والدكتور محمد عبداللاه نائب رئيس جامعة الاسكندرية والدكتور محمد رضا العدل مدير مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، والدكتور السباعى محمد السباعى مدير مركز الدراسات الشرقية بكلية الآداب جامعة القاهرة، والكاتب السياسى بجريدة الأهرام محمد سيد أحمد، والدكتور على حافظ منصور، واللواء أركان حرب أحمد عبدالحليم، والدكتور سعيد الخضرى، والدكتور محمود عبدالفضيل أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة، والدكتور مجدى حماد الخبير بالجامعة العربية، والوزير المفوض جيلان علام بوزارة الخارجية المصرية، والدكتور عثمان محمد عثمان أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى المصرى. □





إشراف : د . نهى المكاوى

دور الأمم المتحدة فى العلاقات الدولية

Roberts, Adam and Kingsbury, Benedict (ed), U. N. divided World : The U N 'S roles in international relations, Clarendon Pres, Oxford, 1993.

يأتى هذا الكتاب - الذى يقع فى ثلاثة عشر فصلا - فى سياق الإهتمام المتزايد من قبل المجتمعالدولى بتقويم وتطوير الأمم المتحدة بما يتناسب وحجم التحديات والمشكلات التى تفرزها البيئة العالمية الجديدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، ومحاولة استكشاف أفضل الحلول والوسائل للتغلب على أوجه القصور والمعوقات التى كشفت عنها الممارسة العملية للمنظمة طوال حقبة الحرب الباردة وما بعدها، وذلك كما يلى :

الفصل الاول من هذا الكتاب يتناول أدوار الأمم المتحدة فى المجتمع الدولى منذ عام ١٩٤٥ وفيه يشير الكاتبان Adam and Benedict الى عدة نقاط أساسية تتعلق بتقديم وصف واقعى قصير لمنظومة الأمم المتحدة، ومشكلة تقويم دور الأمم المتحدة بالاضافة الى قضية المساواة والسيطرة فى المنظمة . فبالنسبة للنقطة الاولى التى تتعلق بتقديم وصف واقعى قصير لمنظومة الأمم المتحدة يشير الكاتبان فى هذا الصدد الى تطور فكرة نشأة الأمم المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعض المسائل التى ارتبطت بالمنظمة مثل العضوية وبعض المشكلات التى ارتبطت بها مثل تمثيل الصين الشعبية فى المنظمة بعد عام ١٩٤٩، وأيضا يشيران الى شرح مبسط لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بها. ثم ينتقل الكاتبان الى مناقشة مشكلة تقويم دور الأمم المتحدة فيشيران الى أن هذا التقويم غالبا ما يتم وفقا لمعايير لا تمت بصلة لقدرات المنظمة الفعلية. فالبعض مثلا يحاول تقويمها بالمقابلة بنموذج الحكومة العالمية أو على الاقل كوسيلة لمنع الحرب، وحتى الآن كثيرون يرون المنظمة كفكرة مثالية تقوم على مبادىء سامية، ومن ثم تقويمها بالنظر الى هذه المبادىء الواردة فى ميثاقها، ومن هذا المنطلق توجه للمنظمة انتقادات حاسمة حيث أنها تتكلم دائما ولكنها لا تعمل .

ويرى الكاتبان أن أية محاولة جادة لتقويم نجاح أو فشل الأمم المتحدة لا يجب أن تتجاهل أهمية الاسطورة، والرمز والدراما فى الأمم المتحدة حيث أن هناك علاقة معقدة بين محاولات المنظمة لإنجاز ما ورد فى الميثاق وبين دورها الأكثر مثالية كرمز لكل من قيود وامكانيات المجتمع الدولى. واستطرادا لما سبق يناقش الكاتبان قضية ما يسمى بحق الدفاع الشرعى وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، وانعكاسات الحرب الباردة على مجلس الأمن فى القيام بدوره فى مجال حفظ السلم والامن الدوليين، والى التغيرات المحتملة فى تكوين المجلس وفى سلطاته لكى يتلاءم مع الظروف الدولية الجديدة. وقبل أن يختتم الكاتبان هذا الفصل يشيران الى قضية المساواة والسيطرة فى الأمم المتحدة حيث يؤكدان على أن ادراك مفهوم السيطرة يحتاج الى تحليل دقيق، فالأمم المتحدة فى سنواتها الاولى وبخاصة الجمعية العامة نظر اليها من قبل الاتحاد السوفيتى على أنها واقعة تحت السيطرة الامريكية، وبالمثل فى الستينات ونظرا لتغير العددى داخل الجمعية العامة لحصول كثير من دول العالم الثالث على استقلالها وتأييدها للاتحاد السوفيتى، نظرت الولايات المتحدة الى المنظمة على أنها أداة ضد الغرب. ومع انتهاء الحرب الباردة بدأ إدراك جديد يظهر مفاده أن أنشطة مجلس الامن تخضع لسيطرة الولايات المتحدة وحلفائها، كما عبرت بعض دول العالم الثالث عن مخاوفها من أن تصبح الأمم المتحدة قناعا لشكل جديد من الاستعمار. ولا شك أن لذلك تأثيره الخطير الذى قد يقود الى رفض الاسهام فى دعم ميزانية المنظمة، والمبادرات المفروضة من قبل مجلس الأمن الدولى.

وفى خاتمة هذا الفصل يخلص الكاتبان الى أن أدوار الأمم المتحدة لا يجب أن ينظر اليها منفصلة عن المظاهر الاخرى للعلاقات الدولية حيث أن جزءا من السمة المميزة لروح الميثاق كان بوضوح تكامل الأمم المتحدة فى إطار هيكل أوسع للنظام الدولى.

أما الفصل الثانى فيتناول التطور التاريخى لدور الأمم المتحدة فى الأمن الدولى، وهو للكاتب Michael Howard . وفيه يركز الكاتب على ما يتمتع به مجلس الأمن من سلطات وصلاحيات بموجب الميثاق فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. كما يشير الى انهيار نظام الأمن الجماعى الذى تصوره الميثاق نظرا لاستخدام حق الفيتو من جانب الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، ومن ثم فشل مجلس الأمن فى الاضطلاع بدوره فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. ثم يتطرق الكاتب الى الحديث عن جهود نزع السلاح بين القوتين العظميين وبخاصة منذ منتصف الثمانينات، وإستمرار هذه الجهود بين روسيا والولايات المتحدة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى.

وفى خاتمة هذا الفصل يخلص الكاتب الى أن الأمم المتحدة لم تنجح فى مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث أنها لم تؤسس نظاما عالميا جديدا ينبع فيه أمن كل عضو من أمن الجماعة الدولية . فالمنظمة قادرة فقط على أن تعكس الفوضى، المخاوف والمنافسات فى

الإعلام

أما الفصل الثالث فيتناول الأمم المتحدة والأمن الدولي بعد الحرب الباردة وهو للكاتب Brian urquhart وفيه يشير الكاتب الى الأثر الايجابي لانتهاء الحرب الباردة على مجلس الأمن والتمثل في اختفاء ظاهرة الفيتو الى حد كبير، ومن ثم وجدت كثير من المشكلات الاقليمية سبيلها الى الحل.

ثم يستعرض الكاتب أسلوب معالجة الأمم المتحدة لنوعين من الأزمات، أولهما يتعلق بالغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠، وفي هذا الصدد يشير الكاتب الى معالجة مجلس الأمن لهذه الأزمة سواء أثناء أو بعد انتهاء الغزو العراقي للكويت، بما في ذلك قراراته المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل، وإقامة المناطق الآمنة في شمال العراق. ويلفت الكاتب النظر الى أنه ليس هناك حاليا ما يشير الى اتجاه الدول الى احياء نصوص الفصل السابع من الميثاق.

أما ثانيهما فيتعلق بكيفية معالجة الأمم المتحدة للصراعات العرقية والدينية كما هو الحال في يوغسلافيا والصومال، وفي هذا الخصوص يشير الكاتب الى الصعوبات التي تكتنف الأمم المتحدة في مواجهتها لهذه الصراعات وبخاصة ما يتعلق منها بمبدأ الاختصاص الداخلي طبقا للمادة ٢/٧ من الميثاق، وعدم رغبة المساهمين الكبار في المنظمة في تحمل أية أعباء جديدة لعملياتها.

ويختتم الكاتب هذا الفصل بقوله أن خلق نظام للسلام والأمن يجب أن يعتمد على وجود قدر من الاتفاق والمصالح المشتركة، مبادىء عامة مقبولة، عمل جماعي، وقانون دولي.

أما الفصل الرابع فيتناول الأمم المتحدة والمصالح الوطنية للدول، وهو للكاتب Anthony Parsons . وفيه يشير الكاتب الى الانجازات الايجابية للأمم المتحدة في مرحلة الحرب الباردة، ثم يتطرق الى الأمم المتحدة في منتصف الثمانينات وفي الخاتمة يشير الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

فبالنسبة للإنجازات الايجابية للأمم المتحدة في مرحلة الحرب الباردة، يرى الكاتب أن الأمم المتحدة تمثل آلية فعالة اذا ما استخدمت بطريقة صحيحة لتوجيه الصراعات والأزمات وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالدبلوماسية العامة لمجلس الأمن، وبدرجة أقل الجمعية العامة، أو ما يتعلق بالمساعي الحميدة للسكرتير العام، وفي كل هذه الحالات يمكن للمنظمة أن تخلق المناخ المناسب للمفاوضات السلمية بين الأطراف. هذا فضلاً عن أن المنظمة قد عملت في كثير من المناسبات كسلم هروب يمكن للدول أن تتسلق منه عندما تقودها سياساتها الى مواقف حرجة وخطيرة ولكن منذ منتصف الثمانينات ونظرا لتغير بيئة النظام الدولي بفضل التوجهات الخارجية للرئيس السوفيتي جورباتشوف فقد تخلص مجلس الأمن من ظاهرة الفيتو إلى حد كبير، وقد تمثل ذروة التعاون بين الدول الدائمة العضوية في المجلس في أزمة الخليج الثانية سواء كان ذلك أثناء الغزو العراقي للكويت أو بعد تحرير الكويت.

وفي خاتمة هذا الفصل يشير الكاتب الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات منها:

أ ـ الاستنتاجات وتتمثل في أن أزمة الخليج الثانية قد أثبتت أن مجلس الأمن لا يمكنه ادارة حملة عسكرية كما هو موضح في الميثاق، ولكنه يمكن أن يفوض الدول الاعضاء باتخاذ كل ما هو ضروري لردع العدوان.

ب ـ التوصيات وتتمثل في أن الأمم المتحدة تعمل بكل طاقتها عندما يعتقد كل الأعضاء أنها تعمل لمصلحتهم الوطنية، ومن ثم يجب أن تدعم المنظمة ماليا من جانب أعضائها.

أما الفصل الخامس فيتناول دور السكرتير العام للأمم المتحدة، وهو للسكرتير العام السابق Javier Perez De Cuellar . وفي بداية هذا الفصل يلفت الكاتب النظر الى أن السكرتير العام للأمم المتحدة ينبغي عليه أن يتجنب شيئين هما:

أ ـ محاولة تضخيم دوره من خلال القراءة المتوسعة للغاية للميثاق.

ب ـ محاولة تقييد دوره من خلال التقييد الصارم بما جاء في الميثاق.

ثم يتطرق الكاتب الى التمييز بين الوظائف السياسية والادارية للسكرتير العام، وفي هذا الصدد يشير الى أنه على الرغم من تزايد المسئوليات السياسية للسكرتير العام في الأونة الأخيرة ، إلا أن سلطاته في المجال الاداري ظلت ثابتة على مدار السنين. وفي هذا الخصوص يرى الكاتب أن هناك أربعة مجالات يجب أن تحظى باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي وتتمثل في: نزع السلاح، حقوق الانسان، التفاوت في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كيفية استجابة المجتمع الدولي للكوارث الطبيعية أو الصناعية. وفي خاتمة هذا الفصل يشير الكاتب الى المركز الخاص للسكرتير العام من حيث انه ينتخب من دول ذات سيادة، ومن ثم يفترض فيه انه يمثل مصالح عامة الدول الأعضاء.

أما الفصل السادس فيتناول وظيفة المساعي الحميدة للسكرتير العام للأمم المتحدة وهو للكاتبان Thomas M . Franck and George Nalte وفيه يستعرض الكاتبان جهود المساعي الحميدة للسكرتير العام للأمم المتحدة من وجهة نظر تاريخية بدءاً من تريجف لي وانتهاء بالدكتور بطرس غالي. وفي هذا الصدد يشير الكاتبان الى الممارسات المتعددة للمساعي الحميدة للسكرتير العام تختلف في الاسلوب والمضمون تبعا لكل حالة على حدة. فقد تستند الى تفويض من مجلس الأمن، أو الى قرار من الجمعية العامة أو يقوم بها السكرتير العام من تلقاء نفسه. أما فيما يتعلق بفاعلية وظيفة المساعي الحميدة للسكرتير العام فيشير الكاتبان الى صعوبة تقويمها في كل حالة، وبخاصة عندما يكون السكرتير العام واحدا من بين عدة لاعبين.

وفي خاتمة هذا الفصل يشير الكاتبان الى أن انجاز مجلس الأمن لمهامه بفاعلية قد يقلل الدور الرسمي للسكرتير العام. فالمجلس عندما يرسل السكرتير العام الى بغدادأو طرابلس ليس للقيام بدور سياسي مستقل، وإنما للمساعدة في تنفيذ خطة عمل المجلس.

أما الفصل السابع فيتناول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والاشراف على الانتخابات، وهو للكاتب Sally Morphet . وفيه يتناول الكاتب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم من خلال تقسيمها الى مراحل زمنية متمايزة وهي:

(١) المرحلة الأولى وهي من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٦.

(٢) المرحلة الثانية وهي من ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤.

(٣) المرحلة الثالثة وهي من ١٩٨٥ وحتى الآن.

وفي خاتمة هذا الفصل يشير الكاتب الى أن فاعلية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم لا تعتمد فقط على المشاركة فيها، ولكن أيضا على الدعم السياسي الذي تتلقاه. كما يشير الى أن عمليات حفظ السلم الحالية تختلف عن تلك السابقة من حيث اتساع مداها الجغرافي المنتشرة فيه، وزيادة مساهمات الدول بالاشخاص في هذه العمليات كما أن هذه العمليات لايمكن ان تنجح الا بتعاون الأطراف المعنية معها.

أما الفصل الثامن فيتناول الأمم المتحدة وحقوق الانسان، وهو للكاتبين Tom J. Farer and Felice Gaer . وفيه يركز الكاتبان

على ماجاء في الميثاق من نصوص ومواد تتعلق بحقوق الانسان ، وعلى تطور الاهتمام الدولي بحقوق الانسان في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد فقد قطعت الأمم المتحدة شوطا كبيرا منذ إقرار الجمعية العامة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ لاعلان حقوق الانسان حيث عقدت المنظمة الكثير من المؤتمرات التي تمخض عنها الكثير من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان. ويرى الكاتبان أنه في إطار الاهتمام الدولي المتزايد بحقوق الانسان وبخاصة مع انتهاء الحرب الباردة ، فقد أصبحت هناك فرصة عظيمة لمجلس الأمن وللجمعية العامة للربط بين الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان وبين تهديد السلم، وهو الشرط الذي يكفل تنفيذ بنود الفصل السابع من الميثاق مثلما حدث بالنسبة لشمال العراق (القرار ٦٨٨ من مجلس الأمن) ، الصومال ويوغوسلافيا السابقة.

أما الفصل التاسع فيتناول الأمم المتحدة ومشكلة التنمية الاقتصادية، وهو للكاتب Kenneth Dag . وفيه يركز الكاتب في معالجته لدور الأمم المتحدة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية على أربعة مراحل زمنية وهي:

١ ـ المرحلة الأولى وهي من ١٩٤٥ ـ ١٩٦٣. وقد تمثلت مشاركة الأمم المتحدة في هذه المرحلة في الاعتراف من جانب الدول الأعضاء فيها بالحاجة الى وسيلة لمسئولية المجتمع الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

٢ ـ المرحلة الثانية: ١٩٦٣ ـ ١٩٨٢: وفيها انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤، كما شهدت هذه الفترة الحظر البترولي العربي أثناء حرب اكتوبر وصدور اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٧٤ بخصوص اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

٣ ـ المرحلة الثالثة: مرحلة الثمانينات، وهذه الفترة شهدت ضعف الاتفاق على العمل الأساسي للأمم المتحدة في مجال التنمية هذا فضلا عن التدهور الاقتصادي الكبير لكثير من الدول النامية وبخاصة في أفريقيا.

٤ ـ المرحلة الرابعة : مرحلة التسعينيات، وفيها يشير الى أن التغييرات الاقتصادية والسياسية في شرق ووسط أوروبا قد أثارت قضيتين هامتين تتعلق احداهما بكيفية اندماج هذه البلدان في النظام المالي الدولي بدون احداث ضغوط على هذا النظام والأخرى تتعلق بكيفية تجنب تأثير الاحتياجات المالية لهذه الدول على المساعدات الرسمية لدول العالم الثالث.

وفي خاتمة هذا الفصل يشير الكاتب الى الانتقادات الموجهة للأمم المتحدة في مجال التنمية سواء كان من حيث عدم كفاءة برامجها التنموية أو سوء الأداء ..

أما الفصل العاشر فيتناول الأمم المتحدة والبيئة، وهو للكاتب Patricia Birnie . وفيه يرى الكاتب انه على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتضمن البعد البيئي كأحد أغراض الأمم المتحدة، إلا أن هذا الموقف قد تغير بسرعة حيث تطور الاهتمام بالبيئة من قبل المجتمع الدولي، فانعقد مؤتمر استكهولم للبيئة والانسان عام ١٩٧٢، ومؤتمر ريودى جانيرو في عام ١٩٩٢ للتنمية والبيئة، والذى تمخض عنه انشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المتوازنة.

وفي خاتمة هذا الفصل يشير الكاتب الى العقبات التي تقف ضد تحقيق مايسمى بالتنمية المتوازنة، ويؤكد هنا على أن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودى جانيرو عام ١٩٩٢ قد أوضح الحاجة الى الرشادة والتنسيق حتى يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل بفاعلية وهو مالم تفعله حتى الآن.

أما الفصل الحادى عشر فيتناول الأمم المتحدة وتطوير القانون الدولي، وهو للكاتب Gendra Singh . وفيه يناقش الكاتب دور الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي من خلال التركيز على بعض النقاط الأساسية ، منها مايتعلق بالمبادىء الجديدة في ميثاق الأمم المتحدة مثل مبدأ المساواة في السيادة، عدم التدخل في الشئون الداخلية . الخ، ومنها مايتعلق بدور أجهزة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي ويخص بالذكر دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة، لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، ثم يتطرق الى دور الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي.

وقبل أن يختتم الكاتب حديثه في هذا الفصل يشير الى التجديد القانوني تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد يركز على اثنين من أهم المفاهيم القانونية الدولية الجديدة التي أسهمت الأمم المتحدة في تطويرهما وهما المشاعات العالمية والحماية البيئية، النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أما الفصل الثاني عشر فيتناول التطور التاريخي لجهود اصلاح الأمم المتحدة وهو للكاتب Maurice Bertrand . وفيه يركز الكاتب على ثلاثة نقاط أساسية:

تتعلق النقطة الأولى بالتصور التقليدي لاصلاح الأمم المتحدة، وفي هذا الخصوص يميز الكاتب بين مرحلتين: الأولى تبدأ منذ نشأة المنظمة وحتى منتصف الستينيات وفيها كانت المبادرات تأتي من جانب السكرتير العام بصفة عامة مثل اقتراحه بأن تنشىء الجمعية العامة لجانا لمساعدته في مهمته، أما المرحلة الثانية فهي تبدأ بعد سنوات من وفاة همرشولد، وفيها أخذت الدول الأعضاء زمام المبادرات وأصبحت عمليات الاصلاح وظيفة دائمة.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالتشخيص والاقتراحات في الثمانينات ، وفيها يشير الكاتب الى أن مناقشات الجمعية العامة قد كشفت عن عدة تشخيصات لأزمة الأمم المتحدة يمكن اختزالها في نقص الارادة السياسية للدول الأعضاء، سوء الادارة بالاضافة الى بعض الصعوبات الهيكلية ومعظمها يتعلق بالسكرتارية.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بالاتجاهات الجديدة منذ نهاية الثمانينات، وفيها يشير الكاتب الى تطور اقتراحات اصلاح الأمم المتحدة سواء كان ذلك يتعلق بالاصلاح الاقتصادي والاجتماعي أو اصلاح عضوية مجلس الأمن أو تقوية وتعزيز فعالية مجلس الأمن.

ويخلص الكاتب في نهاية هذا الفصل الى القول بانه نظرا لعدم وجود اتفاق بين الحكومات والمتخصصين بصدد اقتراحات اصلاح الأمم المتحدة، فقد انعكس ذلك على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

أما الفصل الثالث عشر والأخير فيتناول هيكل الأمم المتحدة في مرحلة مابعد الحرب الباردة، وهو للكاتب Peter Wilenske . وفيه يركز الكاتب بصفة أساسية على الوظائف الأساسية للأمم المتحدة في عالم مابعد الحرب الباردة، وعلى مقترحات اصلاح الأمم المتحدة في مختلف المجالات سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية واجتماعية. فبالنسبة للوظائف التي يجب على الأمم المتحدة أن توجه اليها اهتماما خاصا، وهي في ذات الوقت تمثل تحديات لها، فتتمثل في إقامة نظام الأمن الجماعي، منع أو تسوية الصراعات الاقليمية، دعم التنمية الاقتصادية هذا فضلا عن نشر الديمقراطية، حقوق الانسان وحكم القانون.

أما فيما يتعلق بمقترحات إصلاح الأمم المتحدة، فيشير الكاتب الى تلك المقترحات الخاصة بتطوير مجلس الأمن وإعادة تشكيله ،

والجمعية العامة والسكرتارية.

أما فى المجال الاقتصادى والاجتماعى فيشير الكاتب الى المقترحات الخاصة بانشاء مجلس الأمن الاقتصادى الذى يضم فى عضويته الدول الصناعية السبع الكبرى والدول النامية الكبرى بالاضافة الى بعض الدول الاخرى على اسس اقليمية.

ويخلص فى نهاية هذا الفصل الى القول بان عملية الاصلاح الجذرى للامم المتحدة هى عملية غير متوقعة حتى ولو وافق عليها الاعضاء فى المنظمة، هذا فضلا عن أن مشكلة التمويل ستظل تمثل عائقا كبيرا للمنظمة، ومع ذلك يتوقع الكاتب انه بانتهاء عام ٢٠٠٠ سوف تصبح المنظمة أكثر فاعلية فى القيام بدورها المتوقع.

عبد الرحمن عبد العال

الشرق الأوسط وقضايا الديمقراطية

Hethr Deegan, The Meiddle East and Problems of Democracy, Clolorado ; Boulder, Lynne Riener Publishers 1994.

يتناول هذا الكتاب بصفة عامة مشاكل الديمقراطية والقضايا المختلفة التى تطرحها عملية المقرطة فى دول الشرق الأوسط . وقد تحدثت المؤلفة عن هذه القضايا فى منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، كما جاء فى الفصلين الأول والأخير، فى حين خصصت الفصول الخمسة الأخرى لدراسة حالات بعينها سواء بشكل مقارن كما فعلت فى الفصلين الثانى والرابع، عندما خصصت الثانى لدراسة كل من الأردن والكويت، بينما تناولت فى الرابع العراق وسوريا، أو لدراسة حالات منفردة كما فعلت فى الفصل الثالث الذى أفردته لدراسة ايران والفصل الخامس التى ركزت فيه على إسرائيل، بينما عرضت فى السادس لمشاكل الديمقراطية فى لبنان . وهذا ماسوف يتضح فى السطور التالية :

«الديمقراطية والمقرطة» هذا هو عنوان الفصل الأول الذى عرضت فيه المؤلفة للعديد من القضايا والتى تتمثل فى :

- أن الفكرة الأساسية للديمقراطية تعنى أن الحكومة التى تصل إلى السلطة وتمارس الحكم، إنما تفعل ذلك بناء علي إختيار الشعب لها، وأن هذا هو المستوى العملى للديمقراطية، بينما المستوى النظرى يتحدث عن مثاليات مثل المجتمع الفاضل .

- الديمقراطية فى العالم الثالث والمدارس المختلفة التى تعرضت لقضية الديمقراطية فى إطار حديثها عن التنمية السياسية فى العالم الثالث مثل المدرسة التحديثية ومدرسة التبعية ومدرسة الدولة .

- إسهامات اعلام هذه المدارس وخاصة المدرسة التحديثية، مثل روستو وألموند وفيربا ولوشيان باى وصمويل هانتينجتون وغيرهم .

- العلاقة بين تمتع الشخص بجنسية الدولة وإمكانات التعبئة الجماهيرية، والقاعدتان الأساسيتان بشأن منح الجنسية، أو اكتسابها، وهما قاعدة الدم وقاعدة الأرض أو التراب الذى يولد عليه الشخص، وتأثير ذلك على الديمقراطية ويضرب مثال على ذلك بالنموذج الكويتى، حيث كان سكان الكويت فى أول أغسطس ١٩٩٠ حوالى ٢,٢ مليون نسمة، منهم ٧٠٪ من غير المتمتعين بالجنسية الكويتية، مما يعنى أن الديمقراطية إذا طبقت لا تشمل سوى ٣٠٪ فقط من السكان .

- الانقسامات الاجتماعية والاختلافات الدينية وماترتبه من نتائج سياسية خطيرة ربما تحول دون وجود الديمقراطية أو تجعلها موضع تهديد، إذا كانت موجودة بالفعل كما حدث فى لبنان .

- تزايد الحديث عن دور الاسلام فى التطورات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة فى أعقاب الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، والعلاقة بين الاسلام والديمقراطية والآراء الأساسية فى هذا المجال . وكذلك رأى حركة الاخوان المسلمين فى العلاقة بين الاسلام والديمقراطية وأهمية الشورى .

- الحرب الباردة وتأثيراتها فى النظم السياسية وتطورات الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط ومدى اختراق هذه الدول من جانب القوى الكبرى والآثار التى نتجت عن إنتهاء الحرب الباردة وما حملته المرحلة الجديدة من تزايد الحديث عن حقوق الانسان والحريات الأساسية والديمقراطية بعدما كان يتم التغاضى عن مثل هذه الأمور فى ظل حالة الاستقطاب بين القوتين العظميين فى فترة الحرب الباردة .

فى الفصل الثانى ركزت المؤلفة على النموذجين الأردنى والكويتى كممثلين للنظم الملكية فى الشرق الأوسط مشيرة إلى أنه على الرغم من الفجوة الكبيرة بين القطرين من ناحية الغنى والفقر، نظرا لكون الكويت على حد قول البعض تعتبر واحة من النفط، وما أحدثته موجات ارتفاع أسعار النفط، وما ترتب على ذلك من فوائض نقدية كبيرة وارتفاع فى مستوى المعيشة، ودخل الفرد فى الكويت، وأثر ذلك على السياسة الكويتية، وعلى العائلات الأخرى فى الكويت . فى حين أن موارد الأردن الاقتصادية قليلة . إلا أن هناك العديد من الأمور التى يشتركان فيها :

أولها: أن كليهما نظامان سلاليان تحكم فى كل منهما أسرة واحدة منذ فترة طويلة . فعلى حين أن أسرة آل الصباح تفرض سيطرتها فى الكويت منذ القرن الثامن عشر فى ظل منع إنجلترا العثمانيين من التدخل فى شئون الكويت منذ ١٨٩٩، فإن الاسرة الهاشمية تحكم فى الأردن منذ نشأة الأردن، بل إن الاسم الرسمى هو المملكة الأردنية الهاشمسة .

ثانيهما : المشاكل الداخلية الخاصة بالتركيبة الديموجرافية فى كل من البلدين حيث توجد فى الأردن أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، مما يشكل عامل ضغط على متخذ القرار الأردنى . وفى الكويت سبقت الاشارة إلى أن ٧٠٪ من سكانها من غير الكويتيين إلى وجود مشاكل أخرى خاصة بالفئة التى تعرف بـ « البدون »

ثالثهما : قابلية كل من النظامين للاختراق من جانب الجيران الأقوى . وخير دليل على ذلك بالنسبة للكويت الادعاءات العراقية منذ

إستقلال الكويت ١٩٦١ حول كونها جزءا من الأراضى العراقية وكانت ذروة الاختراق الاحتلال الكامل لأراضى الكويت من جانب نظام صدام حسين فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ . وتواجه الأردن نفس المشكلة وخاصة من جانب إسرائيل التى مازالت تحتل اراض اردنية حتى الآن. وقابلية الاختراق ليست من جانب الجيران فقط، بل ومن جانب القوى الدولية والاقليمية الأخرى .

وإختتم الفصل الثانى بالحديث عن أزمة ثم حرب الخليج الثانية والاشارة إلى موقف الأردن منها والأسباب التى كانت وراء هذا الموقف، وما حدث فى أعقاب ذلك من تزايد حديث الملك حسين وولى عهده عن الديمقراطية وأهميتها من أجل السلام والتقدم، وكذلك التطورات التى أعقبت الحرب فى الكويت والانتخابات البرلمانية التى جرت فيما بعد، وأهم دلائل نتائج هذه الانتخابات .

كانت الدولة الدينية (الثيوقراطية) ممثلة فى إيران بعد ثورة ١٩٧٩ هى موضوع الفصل الثالث وقبل التعرض إلى مرحلة ما بعد الثورة ثم عرض بعض التطورات التى أدت إلى قيام هذه الثورة وبعض الأمور الأخرى، ويمكن إجمال عناصر هذا الفصل فى النقاط التالية :

- التأثيرات الخارجية على إيران وكيف أنها لم تحتل بصورة رسمية باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية . ولكنها على الرغم من ذلك كانت خاضعة للنفوذ الاستعمارى وخاصة عقب إكتشاف البترول فيما .

- فترة الحرب الباردة ووضع إيران فى الاستراتيجية الأمريكية قبل الثورة ومن هنا كان توقيع إتفاقية الدفاع المشترك بين إيران والولايات المتحدة فى عام ١٩٥٩ .

- مقدمات وأسباب ثورة ١٩٧٩ ومنها فشل ما أسماه الشاه بالثورة البيضاء عام ١٩٦٣، ثم تزايد أعمال العنف فى النصف الثانى من السبعينيات .

- الثورة الاسلامية، وما أحدثته من تغيرات جوهرية فى السياسة الايرانية وتشكيل المجلس الثورى والمحاكم الثورية وضرب قوى المعارضة سواء بالسجن أو الاعدام .

حيث أشارت تقارير منظمات حقوق الانسان إلى أنه تم إعدام حوالى ٥٠٠٠ شخص فى الفترة من 1987 إلى ١٩٩٠، أو بالنفى وكيف أن قوى المعارضة إستطاعت تنظيم صفوفها فى الخارج، حيث تم تشكيل الحركة الوطنية للمقاومة الايرانية والمجلس الوطنى للمقاومة بقيادة مسعود رجوى .

- مجىء رفسنجانى للحكم بعد موت الخومينى وما حمله ذلك من أمل الاصلاح ومحاولة رفسنجانى تخفيف العزلة التى تعيشها إيران والفرصة التى أتيحت لايران فى أزمة الخليج الثانية حيث سمحت الولايات المتحدة فى مارس ١٩٩١ للشركات الأمريكية بالتعامل فى البترول الايرانى . ثم إستفادت إيران بحوالى ٢٥٠ مليون دولار كقرض من البنك الدولى . وفى هذا الاطار عقد مؤتمر عن حقوق الانسان فى طهرن فى سبتمبر ١٩٩١، ولكن على الرغم من كل ذلك مازال هناك الكثير حتى تعود إيران الى الحقل الدولى .

- حديث رفسنجانى عن الديمقراطية الاسلامية وطبيعة المشاركة فى ظل النظام الايرانى .

- إنتخابات أبريل ١٩٩٢ وبعض المناقشات الاكاديمية حول النموذج الايرانى .

سوريا والعراق والدور الأساسى لحزب البعث فى كلتا الدولتين هو موضوع الفصل الرابع على النحو التالى :

سوريا : يسيطر فيها حزب البعث على الحياة السياسية منذ ١٩٦٣ الذى يعلى مطلب الوحدة العربية على ماعداه من مطالب .

مع إنقلاب نوفمبر ١٩٧٠ أصبح حافظ الأسد رئيسا للوزراء وسكرتيرا عاما للحزب، ثم تم إنتخابه فى مارس ١٩٧١ رئيسا للبلاد، ثم كان دستور ١٩٧٣ والانتخابات التى تلته .

ثم تناولت المعرضة الاسلامية للنظام الذى يسيطر عليه العلويين الذين لا يشكلون سوى ١٠٪ من عدد السكان ومن هنا كانت المواجهة العنيفة مع المسلمين السنة فى حماه .

مع مطلع التسعينيات بدأ الأسد يتحدث عن الاصلاح السياسى خاصة بعد التطورات التى وقعت فى أوربا الشرقية حيث تم تعديل بعض القوانين وتمت زيادة اعضاء مجلس الشعب من ١٩٥ إلى ٢٥٠، وتم إجراء إنتخابات مايو ١٩٩٠ والتى شهدت زيادة كبيرة فى عدد المرشحين المستقلين .

وعلى الرغم من إستمرار سيطرة البعث إلا أن نسبة مقاعده إنخفضت إلى ٥٤٪ فى إنتخابات ١٩٩٠ بعدما كانت ٦٦٪ فى إنتخابات ١٩٨٦ فى حين حصل المستقلون على ٨٤ مقعدا فى إنتخابات ١٩٩٠ بعد ما كانت ٣٥ مقعدا فقط فى إنتخابات ١٩٨٦ .

العراق : أشارت إلى بعض الاختلافات بين حكم البعث فى العراق وسوريا مع الاشارة إلى فترة الانقسامات الأيديولوجية داخل العراق فى الفترة مابين ١٩٦٣ حتى ١٩٦٨ تاريخ عودة البعث إلى السلطة معلنا أهدافه التى تتمثل فى الحرية والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية، ووقوفه ضد الامبريالية والصهيونية وتصديه للاقطاع والقوى الرجعية .

ثم عرضت إلى طريقة تعامل النظام السياسى العراقى مع المشكلة الكردية مع الاشارة إلى الحرب العراقية الايرانية، وكيف أن القوتين العظميين كانتا تمدان الطرفين بالأسلحة . ثم كان إجتياح العراق للكويت ومن ثم حرب الخليج الثانية وماتبعها من زيادة قوة المعارضة فى الداخل سواء الشيعية فى الجنوب أو الكردية فى الشمال وكذلك فى الخارج، مع عرض لأسباب فشل المعارضة فى تحقيق أهدافها .

« دولة التعدد الحزبى - إسرائيل » هو العنوان الذى حمله الفصل الخامس والذى عرض للنقاط التالية :

- نشأة دولة إسرائيل مع الاشارة إلى القرار ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

- البناء السياسى فى إسرائيل وتوزيع القوى داخل المجتمع الاسرائيلى والطبيعة الائتلافية للحكومات الاسرائيلية المختلفة .

- الثقافة السياسية فى إسرائيل وطغيان العناصر الدينية على هذه الثقافة .

- الأحزاب السياسية فى إسرائيل من حيث نشأتها وتطورها مع عرض بعض الجداول الخاصة بالأحزاب والمقاعد التى حصل عليها كل حزب فى إنتخابات ١٩٨٤، ١٩٨٨ .

- سياسة إسرائيل فى الأراضى المحتلة وخاصة سياسة الاستيطان، مع عرض لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه السياسات وخاصة القرار ٢٤٢.

- حرب الخليج الثانية وطريقة تعامل إسرائيل معها والمكاسب التى جنتها من وراء مسلكها خلال الأزمة

- تطورات عملية السلام منذ مؤتمر مدريد فى أواخر ١٩٩١ وكيف أن الرأى العام الاسرائيلى بدأ يتحول إلى قبول التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

- أن النموذج الاسرائيلى ليس هو المثل لدول العالم الثالث نظرا

لاختلاف الخبرة التاريخية وطبيعة نشأة الدولة والظروف التى مرت بها .

ويركز الفصل السادس على قضايا الديمقراطية فى لبنان مشيرا الى أن لبنان تعتبر بمثابة النموذج بالنسبة لتحليل هانتيجتون حول اثار عدم التكامل القومى على التطور السياسى للدولة حيث أنها تتعرض للاختراق من القوى الخارجية والمجتمع يفتقر إلى قانون واحد وسلطة واحدة ووعى مشترك وتماسك قوى . ومن هنا تطغى المصالح الشخصية الفئوية على المصلحة العامة .

وفى هذا الاطار كان الحديث عن النقاط التالية:

ـ البناء السياسى اللبنانى والوثائق التى تنظم هذا البناء، ومن اشهرها ميثاق ١٩٤٣ الذى وزع المناصب الرئيسية فى الدولة بين الطوائف المختلفة بحيث يكون الرئيس مسيحيا مارونيا ورئيس الوزراء مسلما سنيا ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا وقسم مقاعد مجلس النواب بنسبة ٦ : ٥ بين المسيحيين والمسلمين.

ـ الأحزاب السياسية اللبنانية وكيف أنها مرتبطة بأسماء عائلات بعينها وبعلاقات مع دول أخرى خاصة البعث .

ومن ثم إرتباط عضوية الحزب بعضوية الطائفة.

ـ أثر العوامل الخارجية، فى إندلاع الحرب الأهلية وتهديد إسرائيل الدائم للبنان، خاصة بعد إحتلالها للجنوب اللبنانى ١٩٨٢ . وأبرزت الضغوط السورية التى كانت وراء إلغاء الاتفاقية التى عقدت مع إسرائيل .

ـ أهمية إتفاق الطائف وأهم بنوده .

ـ إتفاقية الاخاء والتعاون والتنسيق السياسى والأمنى والاقتصادى والعلمى والثقافى المعقودة بين سوريا ولبنان فى ٢٢ مايو ١٩٩١ والتى تؤكد على النفوذ السورى فى لبنان .

ـ الملابسات التى أحاطت بإنتخابات صيف ١٩٩٢ والقضايا التى اثارتها .

ولقد إختتم الكتاب بفصل أعاد مناقشة مجموعة القضايا التى نوقشت فى الفصل الأول بصورة عامة فتم التأكيد على أن الاسلام يمثل قوة كبيرة وعنصرا حاكما فى التطور السياسى فى منطقة الشرق الأوسط وفى مناطق أخرى من العالم الثالث مع الاشارة إلى ربط بعض الجماعات الاسلامية بين الديمقراطية والعلمانية أى فصل الدين عن الدولة .

ثم عرضت لمجموعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على دول منطقة الشرق الأوسط فى مجالات الصحة والتعليم ومستوى الدخل وتوقع الحياة وغير ذلك من المؤشرات التى أثرت فى زيادة المطالبة من قبل الجماهير بالديمقراطية .

إلى جانب الضغوط الدولية على قيادات المنطقة من أجل إحداث تغيرات نحو الديمقراطية فى السنوات الأخيرة .

وفى نهاية الفصل عرضت أهم المعوقات التى تواجه عمليات التحول الديمقراطى فى دول العالم الثالث بصورة عامة والتى تتركز أساسا فى عدم التكامل القومى والمشاكل الاثنية ومن ثم عدم إكتمال بناء الأمة.

السيد صدقى عابدين

الاختيار السورى بين عوائد الحرب وعوائد السلام

Volker Perthes, From War Dovodends to Peace Dividends? Options in a New Regional Environment. Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, # SWP-KA 2855, 1994, 20 pages

يتعرض كاتب هذا العمل ـ وهو من أهم وأمهر الخبراء الالمان فى الشئون السورية ـ الى موضوع الساعة فى الشرق الاوسط : ماذا يعنى السلام بالنسبة للاقتصاد والسياسة فى سوريا؟

أطروحة الكاتب تتلخص فى الآتى : لقد استفادت سوريا من حالة اللاحرب واللاسلم مع اسرائيل اكبر الاستفادة . فلم تدخل سوريا حرباً شاملة مع اسرائيل منذ عشرون عاماً تدمر الجيش او التجمعات المدنية . بل على العكس من هذا كانت حالة اللاحرب واللاسلم مصدر تمويل لسوريا كأحد دول المواجهة مع اسرائيل . اما السلام فلا يتوقع منه فائدة كبيرة فى المستقبل القريب ولاتتوقع سوريا ان تنال من المغانم الاقتصادية التى تتمناها دول شرق اوسطية اخرى الكثير فهى تعلم ان فوائد السلام لن توزع بين دول الشرق الاوسط بالتساوى . وهو ما تنبأت به دراسة قامت بها المجموعة الاوروبية فى سبتمبر ١٩٩٣ حيث توقعت ان يترتب على التعاون الاقليمى زيادة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى تبلغ ٥٩٪ فى اسرائيل مقابل ١٦٪ فى دول المشرق العربى حتى عام ٢٠١٠ . وعليه فإن السلام بالنسبة لسوريا لايعنى نفس الشىء كما هو الحال فى الاردن او مع الفلسطينيين .

ـ سوريا واقتصاد الحرب :

تعتبر سوريا حالة غريبة حيث لم تؤدى ميزانيتها العسكرية المرتفعة الى تدهور فى الانفاق العام . اما الازمة الاقتصادية التى عانت منها سوريا فى الثمانينات فيرجعها الكاتب الى سوء ادارة نموذج التصنيع لإحلال الواردات لا إلى الانفاق العالى على التسليم . كيف يتأتى هذا؟ يقرر المؤلف ان سوريا قامت بالانفاق على الجيش من الدعم العربى والسوفيتى . فالاتحاد السوفيتى سابقا وجمهورية روسيا حالياً لايأمل فى استرداد اكثر من ١٥٪ من الدين السورى العسكرى المقدر بحوالى ١١ بليون دولار . وقد تلقت سوريا مابين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٨ حوالى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً من الدول العربية وزادت اموال الدعم بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨١ الى ١.٦ بليون دولار . فى الثمانينات تلقت سوريا دعماً على شكل منح بترولية من ايران قدر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار سنوياً وبعد حرب الخليج قدر حجم الدعم العربى لسوريا بحوالى ١.٥ بليون دولار حتى عام ١٩٩٢ .

- تحدى السلام :

أيقنت سوريا بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج انها لن تستطيع الاستفادة طويلاً من حالة اللاحرب واللاسلم مع اسرائيل فالقوى العظمى ترغب فى حل المشكل العربى الاسرائيلى ودول الخليج غير مستعده لزيادة حصتها من المساعدة لسوريا . فى نفس الوقت لم تكن سوريا على استعداد لقبول الحرب كبديل لحالة اللاحرب واللاسلم فقد تجنبت سوريا الحرب ببراعة منذ عام ١٩٧٣ مع استثناء حرب لبنان التى اثبتت ان سوريا لاتستطيع هزيمة اسرائيل . اذن لابديل للسلام . وقد فهمت سوريا السلام على انه يعنى اعادة الارض (الجولان) مقابل انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل . اما السلام الشامل الكامل على حد فهم اسرائيل فهو حالة لم تأمنها سوريا بعد ، فهو يحتاج لتأهيل سياسى اقتصادى وثقافى غير متوافر بعد فى سوريا . على سبيل المثال لا الحصر لم يوجد حتى الآن داخل معاهد البحث والجامعات السوريا اى محاولة جدية لدراسات احتمالات المستقبل لسوريا بعد السلام ماعدا بعض المقالات التى ترهب الرأى العام من السلام الشامل . كذلك على المستوى الحكومى لم تحضر سوريا اى من المفاوضات متعددة الاطراف ولاحتى مؤتمر الدار البيضاء . هذا التجاهل الكامل لاحتمالات المستقبل يعكس تخوف سوريا من تحدى السلام .

- فوائد السلام :

يركز الكاتب على ثلاث فوائد للسلام فى الشرق الاوسط . اولها التعاون الاقليمى . يرى الكاتب انه بينما تستفيد سوريا من ازدهار قطاع السياحة بعد اتمام السلام وبينما يوجد بعض المشاريع المشتركة التى يمكن نظرياً تطبيقها كمشروع امداد اسرائيل بالبترول عبر سوريا إلا ان الواقع لا ينبأ بالكثير من وجهة النظر السورية فإسرائيل لن تكون على استعداد للاعتماد على سوريا فى المستقبل القريب . ثانيها ، بينما قد تستعيد سوريا مركزها التجارى فى السوق الفلسطينية إلا انها سوف تخسر حسب معظم التوقعات السوق الخليجية لصالح اسرائيل . واخيراً فإن استعادة الجولان لن تعنى الكثير من الفوائد الاقتصادية كما كانت سيناء ربح اقتصادى لمصر فالجولان رمز اكثر منها مصدر اقتصادى للثروة .

كذلك فإن كل مشاريع الطرق والمواصلات المقترحة تتجاهل المدن والموانىء السورية رابطة اسرائيل والاردن وفلسطين فقط . لكى تستفيد سوريا من التعاون الشرق اوسطى لابد لها من تثبيت اقدامها فى السوق الخليجية ولابد لها من تحسين علاقاتها مع العراق الذى حتى عام ١٩٨٢ كان اكبر سوق عربية للمنتجات السورية مستقبلاً ٣٠٪ من الصادرات السورية .

ثانى فوائد السلام فى الشرق الاوسط هو الاستثمار . تقدر الاموال السورية فى البنوك الاجنبية بحوالى ٢٦ بليون دولار ، اى ضعف حجم الاموال الواردة الى السوق السورية فى صورة دعم من الخارج . وقد بدات سوريا بالفعل بتغيير قوانين الاستثمار بحيث تشجع الاموال الهاربة للعودة الى السوق السورية . قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ لايفرق بين الاستثمار الاجنبى والسورى الخاص فى الامتيازات والتى تتضمن اعفاءات جمركية وتسهيلات فى تحويل العملة واجازات ضريبية لمدة سبع سنوات . يؤكد الكاتب ان الصناعات السورية الخفيفة كالمواد الغذائية والبلاستيك والمعادن سوف تستفيد من عودة الاموال الهاربة . ومع ذلك فإن الادارة السياسية لعملية الانفتاح السورى مازالت تقيد حرية الاستثمار وتخيف اصحاب الاموال من العودة الى السوق السورية . هناك كذلك حدود لحجم الاستثمار المتوقع فى سوريا إذا ما استمرت حالة الخدمات البنكية كما هى عليه من تحكم حكومى وعدم كفاءة وإذا ما ظل سوق المال مختفى وظلت القوانين معقدة ومتقلبة . فى هذه الحالة سوف تكون اسرائيل والاردن وربما لبنان اكثر قدرة على اجتذاب رؤوس الاموال حتى السورية منها .

ثالث فوائد السلام هى انخفاض ميزانية التسلح لتخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة . يعتقد الكاتب ان هذه الفائدة لن تتحقق فى حالة سوريا ويبنى مقولته هذه على عدد معقول من الاسباب : (١) ان ميزانية الدفاع السورية فى انخفاض مستمر منذ عدة سنوات ولايتوقع لها ان تنخفض اكثر من هذا . (٢) ان الجيش السورى فى حاجة ماسة الى التحديث مما لايدعو الى خفض فى ميزانية الدفاع . (٣) سوف ترحب دول الخليج بمزيد من القوة العسكرية السورية لردع الطموع العراقى فى المنطقة . (٤) يعتبر الجيش السورى مصدر عمالة لعدد كبير من الشباب الذى سيبقى دون عمل ان انخفضت ميزانية الجيش بينما ظلت السوق السورية خارج دائرة الاستفادة الحقيقة من التعاون الاقتصادى فى المنطقة .

أخيراً يؤكد الكاتب على ان الاستفادة الكبرى والتى يأملها الكثيرون داخل سوريا ستكون على الصعيد السياسى حيث يأمل ان تضعف قبضة الجيش على الحكم وتزداد لذلك جرعة الحرية المدنية . ولكن برتس لايشارك المتفائلين تفاؤلهم فى المستقبل القريب. ورغم تشاؤم الكاتب فهو يقوم كعادته تحليلاً موضوعياً لمعنى السلام من المنظور السورى .

ن . م

اليابـــان والشـــرق الأوســـط

Kunio Katakura & Motoko Katakura, Japan and The Middle East, The Middle East institue of Japan, Tokyo 1994, 255 Pages

قليلة هى الكتب التي تناولت موضوع العلاقات اليابانية العربية وهذا سبب أهمية هذا الكتاب الذى أصدره الباحث اليابانى المعروف فى العالم العربى «كونيو كاتاكورا» بالتعاون مع زوجته موتوكاتا كورا التى تخصصت فى شئون الشرق الأوسط والعالم الاسلامى وزارت العديد من البلدان العربية وأجرت عدة دراسات ميدانية أهمها دراستها عن طبيعة الحياة البدوية في السعودية.

أما «كونيو» فقد أقام فى الشرق الأوسط فترة طويلة وشغل منصب المستشار الأول للسفارة اليابانية فى طهران، ثم عين سفيرا لبلاده في بغداد، وزار عدة أقطار عربية.

ومن ثم فإن أهمية هذا الكتاب تنبع من خبرة مؤلفيه العملية فى العديد من الدول العربية، إلى جانب الدقة الاكاديمية والتمرس الدبلوماسى اللذين يتوافران للمؤلفين. والكتاب ينقسم إلى جزءين يقدم أولهما عرضا تاريخيا للعلاقات بين اليابان وجماعات المسلمين الذين قابلوا البعثات اليابانية فى الصين فى أول لقاء تم بينهما فى عصر تانج في الصين فى الفترة بين عامى ٦٣٠ و ٨٩٤. أما الجزء الثانى فيتناول أوجه التعاون الثقافى بين العرب واليابان.

ويعترف المؤلفان بتأثير الشرق الأوسط على التاريخ اليابانى، رغم بعد المسافة بينهما : وكان من شأن البعد الجغرافى (أكثر من عشرة الاف كيلو متر) أن وجدت حواجز سيكولوجية وثقافية بين العرب واليابانيين. وثمة وثيقة يابانية قديمة تسجل أول إحتكاك مع الشعوب الاسلامية فى كتاب «شوكو نيهونفى» الذى ألفه نائب السفير اليابانى فى الصين عام ٧٥٣ م

وفى اواسط القرن الثالث عشر يتحدث الكاهن البوذى اليابانى (كيوساى) من مدينة كيتو عن لقائه بتاجر عربى مسلم على ظهر سفينة فى ميناء كانتون، وقد لاحظ المبعوث اليابانى إلى القصر الامبراطورى فى الصين عام ١٤٥٧ م وجود معاهد للدراسات الشرق أوسطية والاسلامية في الصين، كان الهدف منها تدريب المترجمين للتعامل مع التجار والمبعوثين العرب، مما يعني وجود علاقات تجارية قوية مع الأقطار العربية، والطريف فى أمر هذا المبعوث اليابانى أنه يعرب عن دهشته الشديدة لأن العرب يكتبون بشكل افقى من اليمين إلى اليسار (ذلك أن اللغة اليابانية تكتب بشكل راسى من أعلى لأسفل).

وثمة وثيقة أخرى تتحدث عن الحاكم الاقطاعى (أشيكاجايوشيمتسو) الذى إستخدم عربيا كمستشار فنى فى شئون تكنولوجيا الملاحة وبناء السفن عام ١٣٩٩، وهذا يعنى أن بعض العرب وصلوا إلى الشواطىء اليابانية منذ أواخر القرن الثالث عشر. وكان العرب يطلقون على اليابان إسم «بلاد الواق واق» وهو الاصطلاح الذى إستعمله المؤرخ وعالم الاجتماع العربى الشهير إبن خلدون.

وبعد أن فتحت اليابان شواطئها فى أواسط القرن الخامس عشر، ازدادت معرفة اليابانيين بالعرب والمسلمين عن طريق التجار الأوروبيين، وظهر عدد من الباحثين الذين كتبوا عن العالم الاسلامى والشرق الأوسط ولكنها كتابات مبتسرة. أما أول احتكاك رسمى فقد حدث عام ١٨٨٨ عندما أوفد السلطان عبد الحميد الثانى أمير البحر عثمان باشا وطاقما من البحارة فى زيارة ودية لليابان ردا على زيارة الأمير كوماتسو الذى سبق أن زار الأستانة قبل ذلك بسنتين.

وفى عام ١٩٠٥ حققت اليابان نصرا حاسما على روسيا (الدولة الأوروبية العظمى) وقد هلل المسلمون وابتهجوا بانتصار اليابان على روسيا التى كانت خصما تقليديا للعثمانيين. وفى نفس العام صدرت أول ترجمة للقرآن الكريم باللغة اليابانية ولكنها كانت تنطوى على أخطاء عديدة لكون المترجم قد اعتمد على الترجمة الانجليزية ولم يعتمد على الأصل العربى.

وتنتقل الدراسة من تلك البدايات الأولى إلى مرحلة أكثر نضجا وتفاعلا هى بداية دبلوماسية البترول التى إتبعتها اليابان، فقد أرسلت اليابان فى ربيع عام ١٩٣٩ بعثة سرية إلى المملكة السعودية ردا على زيارة الشيخ حافظ وهاب إلى اليابان بمناسبة افتتاح مسجد فى إحدى ضواحي طوكيو، أما الهدف الحقيقى للبعثة فكان إجراء مباحثات نفطية. وكان يرأس البعثة (تومويوشى يوكوياما) أقدم دبلوماسى يابانى فى الشرق الأوسط، وخلال المفاوضات عرض رئيس الوفد السعودى أن تنقب اليابان عن النفط فى ثلاث مناطق، وهى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ووادى السرحان المنطقة الواقعة إلى الغرب من صحراء الدهناء. وطالب الوفد السعودى بدفعة أولى مقدارها ٢٠٠ ألف دولار على أن ترد اليابان على العرض فى خلال أربعة أيام، واعتقد اليابانيون أن السعوديين يناورون، هذا من جهة، كما أن الشركات البريطانية والامريكية عرضت مبالغ أكبر مما عرضه اليابانيون فتعثرت المفاضات وفشلت، ويعتقد المؤلفان أن اليابان كانت ستحصل على امتياز بالتنقيب عن النفط في السعودية لو أن يوكوياما تحلى بمرونة أكثر، لاسيما أن العرب يعتبرون التراجع عن الكلام مساسا بكرامتهم .

بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣ ازداد اهتمام اليابان بالشرق الأوسط والعالم الاسلامى بشكل عام فافتتحت عدة كليات ومعاهد لتعليم اللغة العربية ودراسة تاريخ وشئون الشرق الأوسط والعالم الاسلامى. وكان اليابانيون قد إحتكوا لأول مرة بطريقة مباشرة مع بعض الشعوب

الاسلامية خلال الحرب العالمية الثانية بعد أن احتلوا الفلبين والملايو واندونيسيا وغيرها من المناطق في جنوب شرق اسيا. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، اعتنق عدد من اليابانيين الاسلام نتيجة الاحتكاك المباشر مع المسلمين. وقد بلغ عدد الحجاج المسلمين اليابانيين الذين حجوا إلى الأراضي المقدسة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ٢٣ معتمرا يابانيا والطريف في الأمر أن طوكيو كانت تبث دعاية واسعة النطاق خلال الحرب بأنها "حامية الاسلام والمسلمين ضد الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين.

وعندما قررت الأقطار العربية المصدرة للنفط تقليص انتاجها عام ١٩٧٣ شعرت اليابان بالذعر، وطالبت أمريكا أن تزودها بحاجتها من الطاقة. ولم يكن لدى أمريكا أي فائض من النفط حتى تزود اليابان بحاجتها، وهو الأمر الذي دفع اليابان للخروج من تحت المظلة السياسية الأمريكية واصدار بيان يدين احتلال أراضي الغير بالقوة وتأييد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧. وذهبت طوكيو إلى أبعد من ذلك عندما هددت وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بأنها ستتخذ موقفا مؤيدا للعرب إذا لم تستطع أمريكا أن تزودها بحاجتها من الطاقة. ولم يستطع كيسنجر طمأنة اليابانيين، فسارع وزير الخارجية الياباني إلى إصدار بيان اخر شدد فيه على ضرورة إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها، وكرر الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وفقا لميثاق الأمم المتحدة (وان اليابان ستعيد النظر في سياستها إزاء اسرائيل بناء على التطورات والمستجدات في المستقبل).

وهكذا بدأ الموقف الياباني يقترب من الجانب العربي خاصة بعد ان أوفدت نائب رئيس الوزراء الياباني لزيارة المملكة العربية السعودية وبعض أقطار الخليج. وبعد أزمة النفط قررت اليابان تعزيز روابطها مع العالم العربي والاسلامي لدرجة أنها حاولت التوسط أكثر من مرة بين طهران بغداد أثناء حرب الخليج الأولى.

أما في القسم الثاني من الكتاب فيعالج المؤلفان موضوع التبادل الثقافي بين الجانبين العربي والياباني، وخاصة بعد ظهور الشرق الأوسط كمصدر للنفط وتزايد الاهتمام الياباني بالعالم العربي، حيث إهتمت اليابان بدراسة التاريخ العربي والأوضاع الاجتماعية والسياسية العربية.

بعد هذا التمهيد ينتقل الكتاب إلى الحديث عن العلاقات الانسانية في الاسلام ويبدي المؤلفان إعجابهما بالاسلام الذي يساوي بين المؤمنين ويستشهدان على ذلك بما يقوله المؤرخ فيليب حتى: «إن العرب عامة والبدو بشكل خاص ديمقراطيون بطبيعتهم لدرجة أن شيخ القبيلة لا يعتبر حاكما بل وسيطا أو محكما بين الخصوم»

ويعترف المؤلفان أن المجتمع الياباني يكره الأجانب ويخاف منهم ويحذر منهم بشدة وأن التعصب القومي في اليابان أمر واضح لا يحتاج إلى دليل، وذلك على خلاف المجتمع العربي الاسلامي المنفتح الذي يقبل غير العرب وحتى غير المسلمين.

ويشير المؤلفان إلى العديد من المؤشرات التي تتوقع انتقال مركز الثقل الحضاري والثقافي من الحوض الشمالي للمحيط الأطلنطي إلى حوض المحيط الهادي، خاصة في جزئه الغربي، ولعل في الايقاع السريع للتطور الحضاري الثقافي اللذين يجسدهما الازدهار الاقتصادي في أقطار شرق وجنوب اسيا ما يدعم هذه النبوءة. لكن حضارة وثقافة المحيط الهادي ستكون متعددة وليست احادية، وستكون الحضارة الاسلامية من ضمن الحضارات والثقافات في المحيط الهادي، ذلك أن عدد المسلمين في هذه المنطقة اكثر من عدد المسلمين في الشرق الأوسط. ولقد أصبح الاسلام في أوربا ثاني أكبر ديانة ويبلغ عدد المسلمين في بريطانيا ٢.٥ مليون نسمة، وكذلك الامر في فرنسا.

ويضيف المؤلفان انه في عام ١٩٨١ تم انشاء برنامج خاص في اليابان بعنوان «الاسلام والتحول الاجتماعي في الشرق الأوسط» بدعم من وزارة الثقافة وصندوق العلوم الاجتماعية، وكان هذا البرنامج نواة الجمعية اليابانية للدراسات الشرق أوسطية التي يشارك في نشاطها الان مئات الباحثين اليابانيين والأجانب بما في ذلك عدد من العلماء العرب. ويتطرق المؤلفان الى الفروق السلوكية بين الياباني والعربي، فالانسان الياباني لا يميل إلى الترحال والتنقل وغالبا ما يتمسك بموطنه ومدينته وحتى بالحي الذي يسكنه، وذلك على خلاف الانسان العربي الذي إعتاد أن يجوب الصحارى قبل أن يتحضر. وحتى بعد أن تحضر مازال يهاجر إلى حيث يعتقد أن فرص العمل والمعيشة أفضل.

لقد كان عرب الخليج يعيشون في البحر ستة أشهر وفي البر ستة أشهر وهو ما دفع علماء الاجتماع لاطلاق إصطلاح (الشعب البرمائي) عليهم، ولا يقتصر الميل إلى الترحال التجول على البدو أو انصاف البدو أو الذين تحضروا حديثا بل أنه يشمل رجال الأعمال والمثقفين بخلاف الياباني الذي لا يرغب حتى في تغيير الشركة التي يعمل بها.

ويشير المؤلفان بين ثنيات الكتاب إلى قيام اليابان بدور أكثر تأييدا للعرب حيث شاركت مع عدد من الدول الأخرى في صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (٢٦٢٨) الخاص بفلسطين. وقد جاء هذا الاهتمام الياباني بتأييد قضية فلسطين من حرص اليابان على الاستفادة من التأييد العربي في دعمها لاعتماد تايوان كممثل شرعي وحيد للصين وحرمان الصين الشعبية من الانضمام إلى الامم المتحدة، وهو ما لم يحدث. كما أن اليابان انتقلت من دور الحياد السلبي الذي كانت تلتزم به وصولا لأن تصبح في عام ١٩٨٣ ثاني اكبر مساهم مالي لوكالة الأونروا الخاصة باللاجئين الفلسطينيين (٥ مليون دولار) بعد الوولايات المتحدة.

كذلك يتضح الدور الياباني في الوساطة بين الفرقاء أثناء الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج الثانية ومحاولاتها تخفيف التوتر الذي ساد مواقف الاطراف. ويشير أحد المؤلفين وهو السفير الياباني لدى العراق وقتها - كونيوكاتاكورا - إلى انه فور دخول القوات العراقية إلى الكويت التجا ثمانية عشر دبلوماسيا أمريكيا كانوا يعملون في السفارة الأمريكية في الكويت إلى السفارة اليابانية هناك، وهو ما تم التكتم عليه من جانب الولايات المتحدة واليابان لحرمان العراق من إستخدامهم كورقة ضغط على الولايات المتحدة. هذا بالاضافةإلى المساهمة المالية الضخمة (١٣ مليار دولار التي قدمتها اليابان كمشاركة منها في تحمل تكلفة حرب تحرير الكويت.

والكتاب - بحق - يشير إلى المجهود الضخم الذي بذله المؤلفان لاتمامه، وتزداد أهمية هذا العمل حين يؤخذ في الاعتبار عمق الفهم الذي ينم عنه الأسلوب، حيث ينتقل المؤلفان بالقارئ من مجرد التعامل السطحي مع المنطقة العربية على أنها موطن البادية والابل والصحراء، إلى تحليل آفاق التفاعل السياسي بين صانع القرار في اليابان والشرق الأوسط والنفاذ إلى جوهر التراث الثقافي الذي يستثمره المثقف الياباني في الحضارة الاسلامية والوطن العربي.

عبد الله صالح

الأمن الهندى فى التسعينات ومابعدها

Bharat Karnad (ed), Future Imper-illed, india,s security In the 1990s and beyend, Viking, Penguin, India 1994

يستهدف الكتاب رصد طبيعة المخاطر المستقبلية للامن القومى الهندى المحتمل مواجهتها حتى عام ٢٠٢٠، فخلال عشرة فصول يحاول عدد من كبار الدبلوماسيين والعسكرين ورجال الادارة والسياسة بالهند وباكستان والولايات المتحدة الامريكية استشراف ماهية الاخطار المستقبلية ذات الانعكاسات السلبية على الهند.

يفتتح بهارات كرناد مستشار لجنة نفقات الامن القومى بوزارة المالية الهندية الكتاب بدراسة نقدية تحت عنوان ضعف الجغرافية حيال ذلك ضمن متابعة التطورات النظرية المتعاقبة على مبادئ الجغرافيا السياسية يحدد الباحث طبيعة المأزق لأمنى تجاه باكستان والناجم عن احتلال باكستان للاهمية الاستراتيجية التى كان يتوقع ان تحتلها شبه القارة الهندية اذا لم تقع عملية التقسيم عام ١٩٤٧،إلا أنه يؤكد على عدم خطورة الوجودالباكستانى فى ضوء إمتلاك الهند العديد من العوامل الداخلية التى تسمح لها باستيعاب هذا التفوق الجغرافى

وينظر الباحث الى استمرارالاحتلال الصينى للتبت (سقف العالم) كقضية تمس أمن الهند مباشرة مستعرضا التوجهات الخارجية لعدد من قادة الصين التاريخيين ورغبتهم الدائمة في التوسع الخارجي.

ومن هذا المنطلق تتحدد ملامح التهديد الرئيسى للأمن الهندى خلال العقود الثلاثة القادمة فيما تصفه الدراسة ببوادر تحالف اسلامى - صينى بعد تهديد محتمل للهند مستقبليا

ما العمل ؟ يمثل هذا التساؤل الجزء الثانى من الدراسة والتى تهدف الى تحديد اليات العمل الاساسية لاحتواء التهديدات المستقبلية وتنقسم هذه الآليات الى:

(١) إختراق المحور الاسلامى - الصينى:- وفى هذاالسياق تبرز اهمية مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعى المزمع مده بين سلطنة عمان والهند كمحاولة لربط الاقتصاد العمانى بالهند بما يستلزمه ذلك مستقبليا من دعم العلاقات العسكرية بين الطرفين لحماية خط انابيب الغاز. ومن جانب اخر فإن دعم العلاقات الهندية - الايرانية لخلق تعاون مشترك بين الجانبين لاختراق الاقتصاديات الوليدة بجمهوريات وسط اسيا سيسمح للهند بخلخلة جدار العلاقات الباكستانية مع البلدان الاسلامية كما يخلق عدد من المراكز التى يمكن أن تلعب دورا هاما فى إضعاف صلابة التحالف الصينى - الاسلامى المنتظر.

(٢) المحور البديل:- يمثل التعاون بين الهند، اسرائيل، فيتنام - مجموعة دول اسيوية (منظمة جنوب شرق اسيا) تكتل مناظر يمتلك من العوامل الذاتية مايسمح له بمواجهة التحالف الصينى - الاسلامى.

إلا أن الباحث يؤكد على عدم امكانية خلق تعاون وثيق بين هذه المجموعة من البلدان بدون الحصول على تأييد ودعم أمريكى - روسى بشكل غير مباشر على الاقل ويتنبأ فى ختام الدراسة برغبة الولايات المتحدة الامريكية فى خلق تكتل علمانى - ديمقراطى رأسمالى تقوده كل من الهند واسرائيل، لمواجهة منظمة التعاون الاقتصادى الاسلامى، حيث يرى فى تزايد درجة التعاون الاقتصادى بين الهند واسرائيل مؤشر على نجاح الجانب الاقتصادى للمشروع الأمنى بالمنطقة.

وتتناول الدراسة الثانية بقلم رافى ريخي ويوشيندرسينغ وهما من كبار المحللين العسكرين بالهند قضية التهديدات الخارجية وقدرات الهند التقليدية حتى عام ٢٠١٠. فيحصر الباحثان مصادر التهديد فى كل من الصين وباكستان بالاضافة الى تصاعد حدة التهديدات الأمريكيةعلى إثر تفكك الاتحاد السوفيتى وإنتهاء عصر الحرب الباردة، فتشير الدراسة إلى المخاوف الناجمة عن إستمرار توتر العلاقات مع بلدان الجوار الجغرافى وعدم الاستقرار السياسى بالداخل بما يجعل «بلقنة» الهند امرا قابلا للتحقيق مع قبول الدول الغربية بالاعتراف بأحقية المجموعات شبه القومية فى الانفصال وتصاعد المد الاسلامى بالدول المحيطة بالهند.

ويؤكد الباحثان بأنه على الرغم من تدابير بناء الثقة بين الهند والصين لتعزز السلام بين الجانبين وانشاء مجموعة عمل مشترك لمراجعة كافة الاجراءات التى يتم اتخاذها فى هذا المجال، إلا أن دوائر صنع القرار السياسى بالهند لاتزال تشعربعدم الارتياح من جراء المساعى الصينية لتعزيز علاقاتها العسكرية ببعض دول الجوار الجغرافى للهند وفى مقدمتها مانيمار(بورما سابقا) بنجلاديش وباكستان

وتحاول الدراسة إلقاء الضوء على الارتباط العضوى بين عدد من التهديدات الخارجية وامتداداتها الداخلية.

وتوضح الدراسة أنه فى ظل النظام الدولى أحادى القطبية فإن الهند تواجه تهديدات أمنية محتملة من الولايات االمتحدة الأمريكية الأمرالذى يستحيل احتواؤة فى ظل التوازنات الدولية الحالية فعلى الرغم من بوادر تحسن العلاقات الثنائية بين الطرفين عما كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة، إلا أن أمريكا لن تتهاون تجاه الهند فى حالة اصرارها على التحول إلى قوى نووية عظمى ورفض التوقيع على إتفاقية الحد من الانتشار النووى او حسم قضية كشمير بعمل عسكرى من باكستان يؤدى الى تغيير موازين القوى

بجنوب اسيا

وتشير الدراسة الى تصاعد الاعتراف الغربي بحاجة الهند [illegible] الاقتصادية وتزايد القومية وتزايد الاحتياج الدولي من جعل الهند ستصبح قوى دولية مناوئة للهند [illegible] في شئون الهند الداخلية، كما ان مجال منظمات البيئة الدولية في الوصول الى وسائل الإعلام الدولية يخلق تأثيرا خاصا على الصفوة الهندية ذاتها بحيث لاتعدم هذا التدخل

وتتناول الدراسة الثالثة قضية التهديدات الداخلية التى يتعين للهند مواجهتها خلال العقود الثلاثة القادمة، وترصد الدراسة خطرين اساسيين يهددان الأمن الداخلي، تزايد اعداد المهاجرين البنجلاديشيين إلى بعض الولايات الحدودية بالهند يخلق العديد من المشاكل ابرزها إعاقة نمو ملامح خاصة بالتكوين القومي للهند بل وتذويب ماهو قائم، كما تؤدي هذه الهجرة الى تفجير النزاعات مع السكان المحليين حول ملكية الأرض. ويكمن الخطر الثاني في تصاعد النزاعات الطائفية بالبلاد خاصة بين الهندوس والمسلمين وتظهر الخطورة من إمتداد النزاع الى ولايات لم تشهد أعمال عنف طائفي منذ الاستقلال، وتدفع هذه الاحتمالات بالباحث إلى التأكيد على ضرورة دعم قوى الأمن الداخلي وزيادة كفاءتها الوظيفية

تعالج الدراسة الرابعة قضية البدائل المتاحة أمام الأمن القومي الهندي خلال العقدين القادمين، فتشير الى ان الهند تدرك جيدا استحالة تحولها الى قوة عظمى خلال الأمد المنظور أو المتوسط، الأمر الذي يبرز أهمية إحياء التعاون الاقليمي بمنطقة جنوب أسيا للتغلب على المشاكل التى تواجه المنطقة بشكل جماعي ومن ثم تعزيز الدعوى الى خلق إتحاد فيدرالي بجنوب أسيا يتخذ من منظمة السرك (منظمة جنوب اسيا للتعاون الاقليمي) نواة له وتؤكد الدراسة على أهمية قيام الهند بلعب دور اساسي لاقناع باكستان بالمشاركة في هذا الاتجاه بوصفها شريك أساسي في هذا المشروع مع ضرورة دعم حق باكستان في تطوير ونشر قنابل نووية محدودة الفاعلية على أراضيها.

ويستعرض الفصل الخامس التوقعات التى راودت العديد من المحللين وصناع القرار السياسي بجنوب اسيا بشأن احلال السلام بالمنطقة على اثر انتهاء الحرب الباردة إلا أن السنوات التالية اظهرت بوضوح أن الحديث عن السلام بجنوب اسيا يعبر عن أرض الواقع، وأن توتر العلاقات بين الهند وبلدان الجوار الجغرافي لم يعد بعد من مخلفات الماضي الأمر الذى يستبعد تغير نمط الانفاق العسكرى للهند عما كان عليه خلال السنوات الماضية، إلا أن الأزمة الاقتصادية التى تواجه الهند تتطلب التعامل مع أولويات الانفاق العسكرى بمزيد من الرشادة والاعتدال.

وتقارن الدراسة بين جوانب الانفاق العسكرى بالهند وعدد من البلدان الأخرى في مقدمتها باكستان والولايات المتحدة الامريكية، ومن هذه المقارنة يستخلص الكاتب وجود ضرورة ملحة لسرعة العمل على تحديث القوات المسلحة الهندية بما يتناسب مع التهديدات الخارجية وخاصة في ضوء قيام الصين بتطوير قدرتها العسكرية بصورة متزايدة، ومع استمرار تدفق المساعدات المالية والدعم الدبلوماسي لباكستان من العالم الخارجي.

وبعنوان «جذور النزاع» وجهة نظر باكستانية يستعرض رئيس أركان الجيش الباكستاني سابقا الجنرال محمد خالد جوهر النزاع بين البلدين حول منطقة كشمير موجها الاتهام الى الهند بعدم الالتزام بتعهداتها الدولية بشأن إجراء إستفتاء حول رغبة سكان الولاية في الانضمام الى الهند وباكستان

ويؤكد الجنرال محمد خالد بأن الموقع الاستراتيجي لباكستان كنقطة وصل بين جمهوريات وسط اسيا وايران والصين بالإضافة الى قربها من منطقة الخليج العربي الغنية بالبترول لاينفي العديد من جوانب الضعف الطبيعي لديها والتى ابرزها إفتقاد عمق إستراتيجي داخلي حيث لايزيد عرض البلاد عن ٢٠٠ ميل وفقدان العمق الاستراتيجي يجعل من التسليح النووى قضية حاسمة لباكستان للحفاظ على امنها القومي وكقوة ردع غير تقليدية في مواجهة الهند، وبالرغم من ذلك فإن الباحث يؤكد على رغبة باكستان في توقيع إتفاقية الحد من الانتشار النووى على شرط ان يتم ذلك بصورة متزامنة مع الهند والتى ترفض التوقيع على الاتفاقية الدولية حتى الآن

ويناقش الفصل السابع مسألة تصميم القوى النووية واستراتيجية الردع الأمني بالهند، فعلى الرغم من غياب تهديدات نووية كونية على اثر انتهاء الحرب الباردة وتقلص ترسانة الأسلحة النووية على المستوى الدولى الا أن هذا لاينفي تعرض الهند لما يوصف بابتزاز نووي من ثلاثة مصادر اساسية باكستان، الصين بالاضافة الى إحتمال تهريب الأسلحة او التكنولوجيا النووية من احد الجمهوريات السوفيتية السابقة الى بعض دول الجوار الجغرافي، إلا أن الدراسة تستبعد تحول الصين الى «تهديد نووي للهند في الأمد المنظور على الرغم من إمتلاكها لترسانة ضخمة من الأسلحة النووية

ويحذر الباحث من ان عدم تبنى هذه الاستراتيجية ربما ينقل رسالة خاطئة الى باكستان بعدم رغبة الهند في احتلال مركز حيوى في مجال توزيع القوى الدولية الأمرالذى سيترك إنعكاسات سلبية على الوضع الأمنى بالمنطقة.

ويتناول لارى بريسلر عضو لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي طبيعة السياسة الأمريكية تجاه مسالة الحد من الانتشار النووي ببلدان جنوب أسيا. فيعترف بتشدد الضغوط الأمريكية تجاه باكستان لوقف وتطوير برنامجها النووي مقارنة بالضغوط المماثلة على الهند وهو مايعود الى عدد من الأسباب أبرزها إعتماد باكستان على المساعدات الأمريكية مما يجعلها هدفا أكثر سهولة للضغوط الأمريكية بالنظر الى إنخفاض حجم المعونات الموجهة للهند.

ويحذر الكاتب من إن تراجع الادارة الامريكية عن ضغوطها المستمرة على باكستان سيؤدى الى نتائج وخيمة بشأن النظرة الدولية لمدى جدية السياسة الامريكية تجاه الحد من الانتشار النووى في عالم أحادى القطبية.

ويستعرض الفصل التاسع تطور العلاقات الأمنية الأمريكية الهندية، موضحا أن إستمرار الهند في برنامجها الخاص بتطوير الصواريخ البلاستيكية يعد أحد جوانب الخلاف والتوتر في العلاقات الثنائية بين الجانبين وذلك على ضوء نظر الادارة الامريكية لهذا البرنامج كأحد مؤشرات الطموح النووى للهند. وبالرغم من بعض السلوكيات الهندية في المجال العسكرى والتى تنظرإليها الادارة الأمريكية على انها لاتخلو من مفاهيم الحرب الباردة، إلا أن الوضع الدولى الجديد سيدفع الهند عاجلا ام اجلا الى التكيف مع المتطلبات الامريكية بالحد من الإنفاق العسكرى والتوقيع على إتفاقية الحد من الانتشار النووى

ويختتم ا بي فينكاتيسواران سفير الهند السابق لدى الصين الكتاب بدراسة حول سبل إحياء سياسة الهند الخارجية يستعرض فيها عدد من مشاكل الهند ومن مقدمتها النزاع الهندي الباكستاني

حول كشمير والخلافات الحدودية مع الصين وماأدى اليه غياب اليات فعاله لدى دوائر صنع القرار الخارجى بالهند من عدم التوصل إلى حل دبلوماسى حاسم لتلك القضايا ومن ثم ترك الباب مفتوحا دائما لحسم الخلافات عسكريا.

كما تتناول الدراسة عددا من القضايا الأخرى والتى لاتزال محل حوار وعدم إتفاق داخل أروقة صنع القرار الخارجى بالهند وتأتى فى مقدمتها مسألة التورط الهندى بسيرلانكا والعلاقات الهندية ببلدان جنوب اسيا، والأسلوب الأمثل لصياغة العلاقات الهندية - الامريكية

وتنبع أهمية الكتاب من عدة زوايا أبرزها مساهمة عدد من كبار الخبراء الهنود والباكستانيين والأمريكيين فى محاولة التعرف على طبيعة المخاطر المستقبلية التى يحتمل للهند مواجهتها مما يعطى الكتاب صفة دولية تبعده عن إطار دراسات مماثلة تتصف بالإنطباعية والتحيز الذى ينزع عنها جانبا كبير من صفتها العلمية، ومن زوايا ثانية يعكس الكتاب حالةالقلق التى تنتاب العديد من المفكرين بالدول متعددة القوميات على إثر تفكك الإتحاد السوفيتى وإندلاع الحرب الأهلية بيوغسلافيا، حيث تم التأكيد من المشاركين بمختلف توجهاتهم الفكرية على ضعف القدرة التفاوضية للهند بمنظومة القوى الدولية الحالية.

وبشكل عام يتضح وجودإدراك متزايد بدوائر التخطيط الاستراتيجى بالهند على وجود ثلاثة محاور أساسية تمثل تهديد مستقبلى للهند فى ضوء التطورات الجارية بالبنية الإستراتيجية الدولية والإقليمية وتتمثل فى:(١) استمرار التهديد الصينى على الرغم من كافة المبادرات الإيجابية التى تم إتخاذها بين الجانبين لإحلال السلام بالمنطقة. (٢) إستمرار باكستان كمصدر للقلق الأمنى للهند، إلا ان قدرات الردع التقليدية بالهند كفيلة بإحتواء هذا التهديد (٣) تصاعد الحركات الأصولية الاسلامية بدول الجوار الجغرافى ممثلة مصدرا للقلاقل يهدد امن وإستقرار الهند.

ويؤكد معظم المحللين على الدور المحورى الذى ستقوم به هذه المتغيرات الثلاثة فى تسريع حركة التفاعلات الاقليمية بالمنطقة. ويظهر الكتاب عدم حسم الخلاف حول طبيعةالتوجهات الأمريكية نحوالهند، فبينما يرى البعض أن المصالح الأمريكية بالقارة الأسيوية عامة ومنطقة جنوب وجنوب شرق اسيا خاصة ستدفع الادارة الأمريكية الى دعم الهند فى مواجهة التنين الصينى، يطرح أخرون نموذجا مختلفا لأفاق العلاقات الثنائية بين البلدين، لن تتهاون فيه أمريكا بتقسيم الهند عندما يحين الوقت المناسب.

تحتل قضية الصراع النووى بجنوب أسيا إهتماما خاصا من الخبراء الدولين، فيؤكد الكتاب أن إنشغال الادارة الأمريكية حاليا بمحاولة تحجيم كوريا الشمالية، لن يمنعها عاجلا أم أجلا من ممارسة ضغوط مماثلة على الهند لوقف برنامجها لتطوير الصواريخ البلاستيكية والتوقيع على إتفاقية الحد من الإنتشار النووى .

مؤلفات أجنبية حديثة

□ الشرق الأوسط :

Allan Findlay, The Arab World London: Routledge, 1994, 224 pages,

الوطن العربى :

يتناول الكتاب تطورات المنطقة العربية بعد حرب الخليج مقدما قراءات جديدة لأطروحات قديمة فى التنمية. يؤكد الكاتب منذ البداية على ان اشكالية الوطن العربى هى تصاعد المطالبة بتحقيق الكثير من التطلعات الاقتصادية فى ذات الوقت الذى تعلو فيه الاصوات الواعدة بتنمية اسلامية اكثر عدلا وتقدما. يحتوى الكتاب على دراسات حالة فى كل من السعودية واليمن والاردن والمغرب.

Dan Tschirgi, The Arab World Today Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 1994, 274 pages

الوطن العربى اليوم :

يتعرض الكتاب لحرب الخليج وأثارها السلبية والايجابية على منطقة الشرق الاوسط والنظام الاقليمى العربى. يتكون الكتاب من تسعة عشر فصلا لعدد كبير من أحسن الباحثين العرب والاجانب يتناول الباحثون موضوعين اساسيين هما عواقب حرب الخليج على صعيد العلاقات بين العرب وجيرانهم من ناحية وبينهم وبين القوى العظمى من ناحية اخرى. اعد هذا الكتاب استاذ العلاقات الدولية بالجامعات الامريكية بالقاهرة .

Paul Marantz, The Decline of the Soviet Union and the TRansformation of the Middle East Boulder, Colorado: Westview Press, 1994, 225 pages,

انهيار الاتحاد السوفيتي والتحول عن الشرق الاوسط :

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي تغيرت السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والامم المتحدة. كذلك انتشرت الحركات الاصولية فى وسط اسيا وكثرت مبيعات الاسلحة من الجمهوريات الاسيوية الجديدة الى الشرق الاوسط. فى تحليله للسياسة الخارجية الروسية يركز الكاتب على رؤية جورباتشوف للعرب وعلى هجرة اليهود الروس الى اسرائيل ويضرب مثالا على تغيير السياسة الروسية بحرب الخليج ونمط تصويت روسيا فى الامم المتحدة. كاتب هذا العمل هو استاذ مساعد فى العلوم السياسية بجامعة بريتش كولومبيا

K.L.Afrasiabi, After khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy, Boulder, Colorado: Westview Press, 1994, 288 pages,

اتجاهات جديدة فى السياسة الخارجية الايرانية :

يتعرض الكتاب لعملية صنع السياسة الخارجية فى جمهورية ايران الاسلامية بعد انتهاء الحرب الباردة. يركز الباحث على سياسة ايران تجاه الكويت ووسط اسيا ثم يوضح الدور الايرانى فى النظام العالمى الجديد مؤكدا على تواصل العلاقة بين السياسة الخارجية الامريكية ومثيلتها فى ايران ومشيرا الى مواطن الخلاف واحتمالات التعاون بين البلدين. الكاتب محاضر فى التاريخ والسياسة بجامعة بوسطن.

Kirk Beattie, Egypt During the Nasser Years: Ideology, Parties, and Civil Society, Boulder, Colorado: Westview Press, 1994, 310 pages,

مصر والناصرية :

يتعرض الكاتب بشكل جديد لموضوع كثر فيه البحث. يركز الكاتب فى دراسته التحليلية لثورة ٢٣ يوليو على جذور الصراع السياسى والايديولوجى فى مصر ويحدد اقطابه وعواقبه. يتتبع الكاتب صراع الليبرالية والماركسية والاسلام السياسى مع رجال الجيش قبل الثورة وبعدها. يعلل الكاتب على ديكتاتورية الدولة الناصرية بهذا الصراع الضارى بين الايديولوجيات الثلاث مع رجال الجيش. يضيف الكاتب انه كانت هناك عوامل خارجية وقفت عقبة فى طريق نموذج التنمية الاقتصادية المستقلة الذى تبناه عبدالناصر. يؤسس الكاتب دراسته على مجموعة كبيرة من اللقاءات التى اجراها مع ممثلى التيارات السياسية والايديولوجية المختلفة فى مصر. كاتب هذا العمل استاذ العلوم السياسية بكلية سايمونز.

Calvin Goldschrider, Israel's Changing Society: Population, Ethnicity, and Development Boulder, Colorado: Westview Press, 1994, 256 pages,

مجتمع اسرائيل المتغير:

دراسة شاملة للمجتمع الاسرائيلى بجزئى الاسرائيلى والعربى. يقدم الكاتب تحليل تاريخى لأصل كل جماعة والتطورات الديموجرافية والاقتصادية التى طرأت على الجماعتين واثر تلك التطورات على التنمية المستقبلية فى اسرائيل. الكاتب استاذ الدراسات الاجتماعية واليهودية بجامعة براون.

□ أوروبا :

Geoffrey Pridham & Tatu Vanhanen, Democratization in Eastern Europe, London: Routledge, 1994, 272 Pages,

«الديمقراطية فى شرق اوروبا» :

يتناول الكاتبان عملية التحول الى الديمقراطية فى شرق اوروبا من منظور مقارن حيث يركزان على ظهور النظم ذات الاحزاب المتعددة فى مقارنة بين اشكال التعددية والنظم الانتخابية فى هذه الديمقراطيات الجديدة. اخيرا يحلل الكاتبان علاقة اوروبا الشرقية بالاتحاد السوفيتى سابقا واثر هذه العلاقة على التحول الى الديمقراطية. الكاتبان استاذا العلوم السياسية بجامعة برستول وجامعة هلسنكى

Paul Hockenos, Free to Hate: The Rise of the Right in Post-Communist Eastern Europe London: Routledge, 1994, 256 Pages, 10.99 Sterlings

مابعد الشيوعية فى أوروبا الشرقية :

يتناول الكاتب ظاهرة اجتياح التيار اليمينى المتطرف لاوروبا الشرقية، ويتابع فى هذا العمل تطور التيارات اليمينية منذ انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩. يطرح الكاتب وجهة نظر باتت معروفة وهى ان انهيار الشيوعية تسبب فى تنامى الظاهرة اليمينية المتطرفة التى

باتت تزاحم التيار الليبرالى الديمقراطى. اخيرا يلقى الكاتب بعض الضوء على احتمالات المستقبل للتيار المتطرف والتيار الليبرالى الديمقراطى . الكاتب صحافى ومراسل للشئون الاوروبية الشرقية.

Paul Furlong, Modern Italy: Representation and Reform, London: Routledge, 1994, 256 pages, 12.99

ايطاليا الحديثة :

يقوم الكاتب فى هذا العمل بدراسة وافية لنظام الحكم فى ايطاليا منذ الثمانينات. يركز الكاتب على اثر التحولات السريعة والمستمرة داخل الحكومة الايطالية وداخل الاحزاب السياسية على الاقتصاد الايطالى عامة وعلى قطاع الصناعة خاصة. تقوم هذه الدراسة على وجهة نظر الكاتب الذى لايرى غرابة فى نمط السياسة الايطالية التى تشترك على حد تعبيره مع بلدان اخرى فى جنوب اوروبا فى بعض الملامح السياسية والتيارات الاجتماعية. الكاتب استاذ السياسة فى جامعة هل.

□ نظم حكم :

Christopher Hood & Guy Peters, Rewards at the Top: A Comparative Study of High Public Office, London: Sage, 1994, 256 Pages,

دراسة مقارنة للمناصب السياسية العليا :

يتعرض هذا الكتاب لموضوع هام وطريف فى نفس الوقت. كيف يجازى اصحاب المناصب السياسية العليا على خدماتهم؟ للاجابة على هذا السؤال قام عدد من اساتذة العلوم السياسية بمقارنة بعض المناصب السياسية الرفيعة فى امريكا الشمالية واوروبا. يتتبع المشاركون فى هذا الكتاب رواتب الساسة فى عدد من البلدان ويوضحون كيف يتم تحديد هذه الرواتب ومن يقوم بتحديدها . اخيرا يتساءلون عن العلاقة بين ارتفاع رواتب الساسة وامتيازاتهم الأخرى وبين كفاءة الاداء السياسى موضحين الاختلافات العديدة الموجودة بين بلدان هذه الدراسة. الكتاب أستاذ بجامعة بيتزبرج الامريكية وجامعة لندن للاقتصاد بانجلترا.

Richard Katz & Peter Mair, How Parties Organize: Change and Adaptation in Party Orgaization in Western Democracies London: Sage, 1994, 224 paes.

الأحزاب السياسية فى الديمقراطيات الغربية :

دراسة مقارنة للأحزاب السياسية فى الديمقراطيات الغربية تقوم على حصر واف لعدد كبير من الاحزاب فى اوروبا الغربية والولايات المتحدة. يركز الكتاب على التغييرات الاخيرة فى الهياكل المؤسسية لعدد من الاحزاب. يوضح الكاتبان العلاقة بين التغير المؤسسى والقدرة على موائمة الظروف السياسية والاجتماعية القاسية التى تمر بها الديمقراطيات الغربية. يلقى الكاتبان كذلك الضوء على وجة نظر الكوادر السياسية العاملة داخل تلك الاحزاب. الكاتبان يعملان بجامعة جون هوبكنز الامريكية وجامعة لايدن الهولندية.

□ علاقات دولية :

Roger Tooze & Gautam Sen, Global Political Economy: The Role of Power and Knowledge London: Pinter Publishers, 1994, 288 Pages,

المعلومات والاقتصاد السياسى العالمى :

يتعرض الكاتبان لموضوع غاية فى الاهمية وهو دور المعلومات كأحد مقومات القوة فى الاقتصاد السياسى العالمى. يبدأ الكاتبان بتأريخ موجز لعلم الاقتصاد السياسى خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ويحددان بدايات الوعى بخطورة المعلومات كأحد مقومات القوة. يؤكد الكاتبان ان اقتناء المعلومات وسرعة تداولها وحدية استعمالها عناصر اساسية تتحدد من سيقود النظام السياسى الاقتصادى العالمى ومن سيظل فى المؤخرة .

يؤكد الكاتبان ان اهمية المعلومات مفهوم له جذور فى الفكر الليبرالى الذى ربط بين حرية تبادل المعلومات والقوة الاقتصادية والسلطة السياسية. ثم يعددا المجالات الحديثة التى تتطلب وفرة المعلومات وحسن ادارتها ومنها مجال سوق المال والاستثمار ومجال التقاضى والقانون. الكاتبان استاذان بجامعة ترنت وجامعة.

Marianne Heiberg ed,. Subduing Sovereignty, London: Pinter Publishers, 1994, 160 Pages,

السيادة والتدخل :

تتعرض الباحثة لموضوع السيادة والتدخل لحل النزاعات المتفجرة من وجة نظر دول الجنوب مؤكدة وجود نظريات عدة تحدد

اسباب وظروف التدخل الدولي مما يجعل مهمة القانون الدولي لملء الفراغ الناتج عن اختلاف وجهات النظر بشأن صلاحيات الامم المتحدة وأبعاد السيادة القومية مهمة صعبة جدا. تفرد الكاتبة فصلا لمعضلة السيادة والتدخل من منظور الدول النامية وتقارن بين القانون الدولي وقوانين اخرى تحدد معايير مختلفة لمفهوم القوة والحق. الباحثة تعمل بمعهد الشئون الدولية بالنرويج.

☐ علاقات دولية :

Sheila Page, How Developing Countries Trade London: Routledge, 1994, 288 pages,

كيف تتاجر الدول النامية :

ازدادت في الخمس عشرة سنة الماضية درجة التدخل في التجارة العالمية خاصة من قبل الشركات الاستثمارية العملاقة والتجمعات الاقليمية والهيئات الحكومية. ازدادت الاحتكارات والنظم الجمركية بما قيد من حرية الحركة داخل السوق العالمية بشكل واضح، وفي السنوات الماضية ارتفع عدد التجمعات الاقليمية التجارية وازدادت حركة التجارة داخل المؤسسات الصناعية العملاقة متعددة التخصصات وعابرة القارات. يتتبع الكاتب اثر كل هذه التغيرات على بلدان العالم النامي ويركز على بعض القطاعات الصناعية او على صناعات بعينها. الكاتبة باحثة بمعهد دراسات التنمية بلندن.

John Vasquez & Peter Gladkov, From Rivalry to Cooperation, Glasgow: Harper Collins Publishers, 1994, 300 pages,

من التنافس الى التعاون :

يتعاون كاتبان من جامعة رتجرز وأكاديمية العلوم الروسية لايضاح العلاقة الامريكية الروسية كاحدث مثال في العلاقات الدولية يشهد بإمكانية التحول من العداء الى التعاون في جميع المجالات حتى العسكرية منها. يوضح الكاتبان بعض الدروس المستفادة ويتنبآن ببعض اتجاهات المستقبل.

☐ دور النشر التي وردت في هذا العدد :

1 - Sage, 6 Bonhill Street, London EC2A 4PU, England, FAX: 44-71-3748741.

2- Routledge, Pam Hounsome, ITPS, Cheriton House, North Way, Andover, Hants, SP10 5BR, England, FAX: 44-264-364418.

3- Pinter Publishers, 25 Floral Street, WC2E 9DS, London, England, FAX: 44-71-3795553.

4- Westview Press, 5500 Central Avenue, Boulder, Colorado 80301-2877, USA, FAX: 1-303-4493356.

5-Lynne Riennner, 1800 30th Street, Boulder, Colorado 80301.

6- Stiftung Wissenschaft and Politik, D-82067, Ebenhausen-Haus Eggenberg, Germany, FAX: 49-70-312.

7- Harper Collins Publishers, Westerhill Road, Bishopbriggs, Glasgow, G64 2QT, England.

المؤلفات العربية السياسية

□□ هالة مصطفى ، استراتيجيات النظام السياسى فى التعامل مع الحركات الاسلامية المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٤ □□

تتمثل الأهمية الرئيسية لهذه الرسالة فى تلك المساحة الزمنية التى تحركت فيها فصولها ، إذا شملت دراسة الحالة التى تناولتها الباحثة «مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٧» الأمر الذى يعنى التعرض للجذور التنظيمية وربما الفكرية للحركات الاسلامية المعاصرة سواء تلك التى تنشط بفعل عملياتها بين الفترة والأخرى أو تلك التى تكتفى من الفاعلية بوريقات منسوخة توزعها تارة هنا وتارة هنا! . أهمية أخرى حازتها الرسالة بتناولها لما أسمته «باستراتيجيات» النظام السياسى فى التعامل مع هذه الحركات ، مما أعطى قدرا كبيرا من الثراء البحثى والتراكم المعلوماتى لتناول الجانبين معا .. الحركات والنظام .. توزعت الرسالة بين أربعة فصول : تناول الفصل الأول .. الاطار النظرى والتاريخى للموضوع .. فتعرض لمفهوم المعارضة مع أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية المعاصرة ، كما تناول مفهوم المعارضة فى الفكر والتاريخ السياسى الاسلامى . وعرض الفصل الثانى .. لتطور موقف النظام من المعارضة الاسلامية فى عهد الرئيس عبدالناصر والفترة الأولى من عهد الرئيس السادات استنادا لخصائص النظام السياسى لثورة يوليو التى ظلت محددا رئيسيا لتحليل الكثير من سياساته ومواقفه .

وتناول الفصل الثالث .. سياسات النظام تجاه المعارضة الاسلامية فى عهد الرئيس السادات فى اطار التحولات السياسية والاجتماعية الهامة التى شهدتها حقبة السبعينات ، ومثلت المعارضة الاسلامية منذ تلك الحقبة قوتان رئيسيتان هما : حركة الاخوان المسلمين التى شكلت تاريخيا المعارضة الاسلامية التقليدية ، وجماعات العنف الاسلامية التى بدأت تنمو أواخر الستينات . وعالج الفصل الرابع والأخير .. سياسات النظام تجاه المعارضة الاسلامية فى عهد الرئيس مبارك.

وفى البداية ركزت الباحثة على المشكلة الرئيسية للدراسة ، فى تحليل السياسات المختلفة - التى انتهجها النظام تجاه المعارضة الاسلامية بفصائلها المختلفة ، وأسباب اللجوء الى كل سياسة منها ، والأساليب التى طبقت بها ، والآثار التى ترتبت عليها .. وأرجعت اختيارها لهذا الموضوع إلى عدة اعتبارات : أولها : اعتبار نظرى ، يتمثل فى أن سياسات أى نظام وطريقة تعامله مع قوى المعارضة تشكل أحد مخرجاته ، ومن ثم فانها تعكس خصائص هذا النظام وتوجهاته الأساسية . وثانيها .. اعتبار واقعى ، يتمثل فى الوزن الذى تحتله المعارضة الاسلامية باعتبارها تشكل أحد التحديات الرئيسية أمام النظام السياسى ، سواء فى شكلها الأيديولوجى الفكرى أو فى شكلها السياسى أو العنيف ، وثالثها .. يتعلق بالجانب المقارن ، فالدراسة بحكم تناولها لعهد كل من الرئيسين السادات ومبارك ، تجرى مقارنات بين سياسات العهدين وأساليب تعاملهما مع هذا النمط من المعارضة . وفيما يتعلق بالنطاق الزمنى للدراسة ، فإن العنوان يحدده فى المدة الممتدة من ١٩٧٠ تاريخ تولى الرئيس السادات للحكم الى ١٩٨٧ وهو تاريخ تسجيل الرسالة ، إلا أنه لضرورات التحليل واستكمال المادة العلمية امتدت الرسالة حتى عام ١٩٩٤.

طرحت الباحثة العديد من التساؤلات وسعت من خلال الرسالة للاجابة عليها .. ماهى السياسات المختلفة التى اتبعها النظام السياسى فى تعامله مع المعارضة الاسلامية ؟ وماهى الأسباب التى دعته إلى ترجيح أحد الأساليب على ماعداها فى كل فترة ؟ وهل هذه الأسباب ترجع إلى النظام السياسى نفسه .. أم إلى طبيعة المعارضة الاسلامية واستراتيجياتها تجاهه ؟ أم هى خليط من الاثنين ؟ ثم ماهى عناصر الثبات والتغير - فى سياسات النظام فى هذا المجال ؟ وما مدى فاعلية هذه السياسات ؟ وفى سياق اجابتها عن هذه الأسئلة البحثية تشكلت فصول الرسالة الأربعة .. رأت الباحثة أن العلاقة بين النظام السياسى فى مصر والمعارضة الاسلامية قد تحددت بفعل عوامل متشابكة تاريخية وسياسية واجتماعية ، كان على رأسها خصائص النظام السياسى نفسه.

فقد أحدثت التجربة السياسية التى مرت بها مصر فى عام ١٩٥٢ انقطاعا هاما مع الحقبة الليبرالية التى وضعت الأسس الأولى لقيام نظام تعددى من خلال دستور ١٩٢٣ ، وهو نظام اتسم بالتأكيد على حقوق الفرد والمواطنة والحريات العامة ، واقامة المؤسسات السياسية الحديثة والأخذ بنظام التعددية الحزبية ، وعلى العكس ، فقد استند نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى شرعية ثورية ، واتسم بتوجه ايديولوجى شعبوى كان تعبيره المؤسس هو الأخذ بصيغة التنظيم السياسى الواحد ورفض مبدأ التعددية والتمايز الحزبى والتنظيمى ، وانسحب نفس الموقف على المجال الاقتصادى والاجتماعى ، وهو ماكرس فى النهاية الطابع السلطوى للنظام ، وقد ساعدت الخلفية الاجتماعية للنخبة الحاكمة التى انتمت - فى معظمها - إلى البورجوازية الصغيرة على ترسيخ هذه الطبيعة للنظام ، فلم تعبر هذه الشريحة عن توجه فكرى أو سياسى متجانس ، إنما تأرجحت بين اتجاهات متعددة ، وهو ما انعكس على سلوكها السياسى وتوجهاتها التى اتسمت بنفس السمة ، ومن هنا حملت العهود الثلاثة التى تعاقبت على النظام اختلافات فى التوجهات السياسية رغم الاستقرار فى خصائصه الأساسية .

فى هذا الاطار دارت نتائج الرسالة حول محاور ثلاثة : يتعلق الأول بخصائص النظام السياسى وأثرها على سياساته تجاه المعارضة بوجه عام والاسلامية بشكل خاص ، والثانى .. خصائص المعارضة الاسلامية ، خاصة التمييز بين حركة الاخوان المسلمين من ناحية والجماعات الاسلامية من ناحية أخرى . أما المحور الثالث فيتعلق بسياسات النظام تجاه المعارضة. أولا .. خصائص النظام السياسى فى ظل السادات ومبارك.

أن انتهاء عهد الرئيس عبدالناصر وتولى الرئيس السادات الحكم حمل مظاهر هامة للتحولات التى طرأت على التوجهات الرئيسية للنظام ، ففى هذا الاطار تم الانتقال من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية الحزبية المقيدة ، ومن الاقتصاد القائم على التخطيط المركزى إلى الانفتاح الاقتصادى ، ولكن بقيت هذه العملية تتسم بالمحدودية فى

عهد السادات ، حيث ظل النظام محتفظا بالخصائص السلطوية جنبا إلى جنب مع التحولات السياسية التى شهدها نفس العهد . وخطا عهد الرئيس مبارك خطوات اوسع للاقتراب من هذه الصيغة ، حيث اتجه نحو تحقيق مزيد من الليبرالية السياسية والاقتصادية ، كما سعى لدفع عملية التحول الديمقراطى ، ولكن على الرغم من هذه التحولات المتتالية ، فمازال النظام يعيش مرحلة انتقالية من الشكل السلطوى الذى ورثه عن نظام ثورة يوليو إلى الصيغة الديمقراطية الليبرالية ، ومن هنا فقد تراوحت سياساته بشكل عام بين التعبير عن الطابع السلطوى حينا ، والاتجاه الليبرالى حينا اخر ، كما شهدت نفس المرحلة بروز حركات الاحتجاج الاجتماعى التى تعبر عن اختلال التوازن الاجتماعى فى هذه المرحلة . وتنعكس هذه الطبيعة للنظام بشكل مباشر على سلوكه السياسى ، وسياساته إزاء المعارضة السياسية . حيث اتسمت بطابع مختلط يتراوح بين التقييد من ناحية ، وبين السماح لها بحرية نسبية فى التعبير عن نفسها من ناحية أخرى . واتخذ الأمر طابعا نسبيا اختلف باختلاف العهود السياسية الثلاثة . فى هذا الاطار كان لجوء النظام إلى التقيد على المعارضة أعلى فى العهد الناصرى فى ظل صيغة التنظيم السياسى الواحد ، واختلف الأمر نسبيا فى السبعينات بعد التحول إلى التعددية السياسية المقيدة ، ثم حقق النظام درجة أعلى من الانفراج السياسى امام قوى المعارضة السياسية فى الثمانينات حيث تمتعت بدرجة اكبر من حرية التعبير وممارسة النشاط وإن لم يصل ذلك الى حد الرفع الكامل للقيود السياسية المفروضة عليها ، خاصة فى مجال تشكيل الأحزاب السياسية أو حرية الانتخابات العامة.

ثانيا.. خصائص المعارضة :

اكتسبت علاقة الاخوان بالنخبة السياسية لنظام ثورة يوليو خصوصية نتجت عن وجود قواسم مشتركة بينهما أهمها الانتماء الى أصول اجتماعية متقاربة. من هنا كان الصراع بينهما حادا لانه صراع بين أجنحة مختلفة لطبقة اجتماعية واحدة بعد أن وصل جناح منها الى قمة السلطة، ولذلك لم تفلح جميع محاولات الاحتواء والمعاونة التى اتبعها النظام فى الاستيعاب الفعلى للجماعة، كما لم يثنها اسلوب الترغيب والاستقطاب لبعض أعضائها من مطلبها الأساسى وهو المشاركة فى السلطة. وكان لهذا الصراع الممتد أثر مزدوج على أساليب العمل السياسى للاخوان، اذ أدى من ناحية الى تجنب أغلب قياداتهم الدخول فى مواجهة مباشرة مع السلطة، ومن ثم اعتمادهم على سياسة تتسم بالواقعية والنفس الطويل. ومن ناحية اخرى كان لنفس التجربة آثارها على إبراز دور التيار المتشدد الذى تبنى أفكار سيد قطب ، واصبح العنف وسيلته الأساسية للمواجهة ولادارة الصراع السياسى، وكان هذا هو بداية الطريق الذى سارت فيه (الأجيال الجديدة داخل الحركة الاسلامية والتى مثلتها الجماعات المعاصرة.

ثالثا.. استراتيجيات النظام تجاه المعارضة :

مثلما بدأ عهد عبد الناصر فى الخمسينات بفترة مهادنة مع الاخوان، بدأ عهد السادات بفترة تعاون معهم، بررتها دواعى المصلحة السياسية، فتم الافراج عن المعتقلين السياسيين منهم، وسمح لهم باعادة إصدار مجلتى «الدعوة» و «الاعتصام» الا أن هذه الاجراءات كانت محدودة ومحكومة برغبة النظام فى توفير دعم سياسى له فى اطار التوجهات الجديدة التى اقدم عليها، وقد دعم هذا التصور عاملان.. الاول هو دواعى الصراع السياسى الذى ساد فى ذلك الوقت والذى مثلت فيه المعارضة اليسارية تحديا رئيسيا للنظام، والأخر هو سعى النظام الى توفير مصادر جديدة للشرعية تختلف عن تلك التى اعتمد عليها العهد السابق.

لجأ النظام الى اسلوب الاحتواء تفاديا للسماح لهم بحق التنظيم المستقل او بعودة الشرعية الى الجماعة التى تعرضت للحل عام ١٩٥٤ . فرفع النظام بعض الشعارات السياسية الدينية، وتبنى بعض مطالب المعارضة الاسلامية واهمها تطبيق الشريعة فبدأ عام ١٩٧١ بالنص على أن مبادىء الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع وفى عام ١٩٨٠ «مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع»، كما لجأ النظام الى أساليب اخرى لتحييد المعارضة الاسلامية معتمدا على المؤسسة الدينية الرسمية ورجال الدين لاضفاء نوع من الشرعية الدينية على سياساته وتوجيهاته، وامتدت هذه الأساليب الى مجالات التنشئة السياسية والاجتماعية المختلفة كالاعلام والتعليم، كما برز فى نفس الاطار الدور السياسى للمساجد باعتبارها احدى الوسائل الهامة للتعبئة الجماهيرية . فازداد عدد المساجد - خاصة الأهلية منها - بشكل فاق ضرورة النظام على السيطرة عليها اوتوجيهها، بل على العكس فقد سعت المعارضة الاسلامية - بكافة فصائلها - الى توظيف هذه المساجد للتعبئة السياسية ونشر خطابها السياسى من خلالها. وانعكست هذه الآثار غير المباشرة على الثقافة السياسية حيث كان الانحياز الى الرموز والقيم التقليدية أحد أدوات النظام فى عهد السادات لادارة صراعه السياسى. وانتهت الباحثة الى أن التعليم النهائى للسياسات التى اتبعها النظام فى السبعينات فى مواجهة قوى المعارضة الاسلامية هو أنها إتسمت بالكثير من العوامل السلبية التى ابرزتها الآثار غير المباشرة الناتجة عنها دون أن تؤدى الى تحقيق الهدف الأساسى فى احتواء او تحييد او استيعاب هذه القوى. ولم تشكل استراتيجية سلفة، وان تحيز هذا العهد بتحقيق قدر أكبر من حرية التعبير والنشاط امام قوى المعارضة السياسية بشكل عام وعلى الرغم مما إنطوت عليه استراتيجية النظام فى هذه الحقبة من محاولة لاحتواء المعارضة التى يمثلها الاخوان، الا انها بدت غير كافية لارضاء أهدافهم السياسية الرئيسية، ولذلك ظلوا حريصين - طوال الثمانينات - على تمييز أنفسهم عن أى من القوى السياسية أو الحزبية التى تحالفوا معها، حتى يبقى مطلبهم الخاص بالاعتراف بهم كجماعة سياسية مستقلة مطروحا ويشكل ضغطا مستمرا على النظام. وعلى هذا فان دخول هذه المعارضة بشكل اساسى فى الاخوان المسلمين مجال العمل السياسى فى الثمانينات لم يؤد الى اندماجهم الكامل فى العملية الديمقراطية، ولم يوجد مصالحة حقيقية بينهم وبين النظام.. وانتهت الرسالة بتوصيتين أساسيتين.. الأولى : إن مواجهة العنف لابد وان تتجاوز حدود السياسة الأمنية، فانتشار هذه الجماعات مازال يعبر عن أزمة تخفي وراءها العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية حتى وان اتخذت طابعا دينيا ، فهذه الجماعات مازالت تستقطب انصارا لها من نفس الشرائح الاجتماعية التى أتت منها، كما أنها تتركز جغرافيا فى مناطق متشابهة تؤكد على أن البيئة تساعد على تقبل أفكار وعمل هذه الجماعات ، كما تؤكد على أن من تستقطبهم هم من أكثر الفئات الاجتماعية شعورا بالحرمان. والنصيحة الثانية: ان تحديث الثقافة السياسية يظل هو الآخر شرطا لازما لدفع عملية التحول الديمقراطى.. من هنا تأتى ضرورة التأكيد على الحريات الفردية والعامة وعلى المصادر العقلانية للشرعية السياسية، وهكذا فان التحديث التدريجي للنظام السياسى وللشرعية التى يعتمد عليها سوف يظل - فى نهاية المطاف - ليس فقط الشرط الأساسى لاستيعاب القوى الاسلامية فى اطار النظام السياسى والقضاء على التهديد الذى يمثله التطرف الدينى العنيف لذلك النظام، وإنما ايضا لاستكمال عملية البناء الديمقراطى.

ان رسالة الباحثة هالة مصطفى حول استراتيجيات النظام فى التعامل مع الحركات الاسلامية المعاصرة.. إنما تعد إضافة متميزة وعملا راقيا ضمن ذلك المشروع الذى تتبناه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لدراسة ظاهرات الاسلام السياسى.. أصولا واستشرافا. ويعن لنا فى نهاية العرض.. تهنئة الباحثة ومعها المكتبة السياسية العربية بهذا العمل الجاد.

أحمد المسلمانى

□□ د: إجــلال رأفت (مـحـرر) العلاقات العربية الأفريقية: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ١٩٩٤□□

تنبع اهمية هذا الكتاب من اهمية الموضوع الذى يناقشه والذى استطاع ان يفرض نفسه فى الفترة الأخيرة على العديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية ومراكز البحوث والندوات العلمية العربية والأفريقية وهو موضوع العلاقات العربية الأفريقية.

ويضم الكتاب مجموعة الأ بحاث والتلقينات التى القيت فى ندوة العلاقات العربية الأفريقية التى عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالأشتراك مع الجمعيتين الأفريقية والعربية للعلوم السياسية وقد

اشترك فى الندوة مجمو عة من الأساتذة المصريين والأفارقة المتخصصين فى العلوم السياسية.

ويشير الباحث فى المقدمة الى الأهمية الكبيرة للعلاقات العربية الأفريقية وحيويتها بالنسبة لمصلحة الطرفين وتأتى هذه الأهمية على كافة المستويات السياسية والأقتصادية والثقافية وتستشعر هذه الأهمية بشكل أعمق فى البيئة الدولية الحالية التى تتميز بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وبالتكتلات الأقتصادية العالمية التى يصبح فى إطارها - العالم الثالث - وبخاصة أفريقيا مهمشا.

ولقد ناقش الكتاب موضوع العلاقات العربية الأفريقية على مستوى أربعة محاور:

المحور الأول وهو محور دولى: وقد نوقشت فى إطاره أبحاث عن التعاون العربى الأفريقى والمأزق التاريخى الذى يواجهه هذا التعاون وتتلخص فى أن التعاون العربى الأفريقى إنما نشأ بكل أوضاعه وأهدافه فى فترة الحوار العربى الأفريقى منذ ١٩٧٣ - من موقف خاص طرأ على العلاقات الدولية فى المنطقة العربية والافريقية خلال ١٩٧٣ بعد حرب اكتوبر، وما طرحته من مواقف ونتائج فى العلاقات وموازين القوى وهذا واضح فى أن الخطوات الخاصة التى أتخذتها السياسة العربية كانت فى الأغلب الأعم استجابة ورد فعل ولم تكن مخططا موضوعا لسياسة مرسومة فى داخل العلاقات القائمة والمتبادلة بين العرب والأفريقيين بهدف إحداث تغيير مطلوب أو بناء أساس لعمل ومواقف مشتركة فى ضوء أوضاع الحاضر وأحتمالات المستقبل ويرى الباحث أن جامعة الدول العربية لم تقم بالدور المنوط بها من أجل تدعيم وتقوية هذا التعاون وحتى بالنسبة للنشاط المتواضع الذى قامت به الجامعة، فانه لم يتم ترتيب وتنسيق هذا النشاط على المستوى الأقليمى مع النشاط الثنائى التى تقوم به الدول العربية فرادى. ويواجه التعاون العربى الأفريقى أزمة بالغة الخطورة والتعقيد الى الحد التى توشك أن تتداعى معه هياكل التعاون العربى الأفريقى سياسيا وفكريا، ويلقى الباحث بمسئولية هذا المأزق على الجانب العربى والأفريقى على حد سواء. فبالنسبة للجانب العربى أرتبط الأتجاه العربى نحو أفريقيا بالصراع العربى الأسرائيلى وتطوراته المختلفة حيث بلغ هذا الأتجاه مداه بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وركزت الدول العربية بصفة أساسية على العلاقات الأسرائيلية - الأفريقية وهكذا بدأ الربط بين مواقف الدول الأفريقية من أسرائيل وبين المساعدات العربية حتى خلص البعض الى اعتبار التعاون العربى - الأفريقى مجرد مكافأة تدفعها الدول العربية للدول الأفريقية كلما احتاجت دعما أفريقيا لمصالحها الأستراتيجية كما ان السلوك العربى فى التعامل المالى والأقتصادى والفنى بطىء ومتردد بينما هو عند طلب التأييد السياسى الأفريقى سريع وعاطفى متحرك وقوى كما أن الجانب العربى فى تقديمه المساعدات للدول الأفريقية كان يركز بصفة أساسية على الدول العربية الأفريقية وبالنسبة للجانب الأفريقى فلم يكن ايضا منزها عن الغرض أو الخطأ فكانت الدول الأفريقية تنظر الى التعاون العربى الافريقى على أنه مجرد مساعدات وقروض من الدول العربية خاصة النفطية الى الدول الأفريقية ومن هنا تردد مفهوم الأبتزاز الأفريقى للدول العربية وبدأ واضحا ان الدول الأفريقية لا تستطيع أن تلبى ما تطلبه منها الدول العربية سياسيا خاصة بعدما أتضح ان الدول العربية لم تلب ما أرادته الدول الأفريقية اقتصاديا.

ويخلص الباحث الى أن التعاون العربى الأفريقى يتحدد فى ضوء المصالح السياسية والأقتصادية والثقافية وفى ضوء الفكر السائد فى المنطقة العربية والأفريقية وفى ضوء المصالح الداخلية والخارجية والصراع العالمى المعاصربالأضافة الى ان أعدادا من الدول العربية والأفريقية تعتنق عقائد سياسية واقتصادية منوعة وان هذه العقائد لها دور أساسى فى تحديد مصالح الدول وسياساتها الخارجية وأصدقائها وأعدائها.

المحور الثانى: يتعلق بالنظم السياسية وقد نوقشت فى أطاره فكرة أنتشار الديمقراطية الليبرالية فى العالم وأثر ذلك على النظم العربية والأفريقية وهنا يشير الباحث الى تأثير العامل الدولى على تحقيق الديمقراطية فى أفريقيا. ففشل تجربة الأتحاد السوفيتى وانهياره أثار بشكل صارخ السؤال حول جدوى التمسك بنظام الحزب الواحد وهو النمط السائد فى أ فريقيا وبدأت المطالبة بالديمقراطية والتعددية وبالفعل شهدت أفريقيا فى الفترة الأخيرة انفراجات سياسية وتحولات يمكن ان تعتبر مؤشرات إيجابية فى مسيرة الديمقراطية وتتمثل فى السماح لبعض الأحزاب بالظهور والمساهمة فى الأنتخابات ولو بشكل محدود بالاضافة الى السماح بوجود اكثر من مرشح فى انتخابات الرئاسة وهو ما لم يكن يحدث من قبل ويمكن الأشادة فى هذا الأطار الى تجارب السنغال وغينيا وغانا ونيجريا وكينيا وغيرها.

وبالرغم من ذ لك فهناك العديد من العوامل التى شكلت عائقا وتحديا لهذا التحول وأبرزها يتمثل فى: أولا العامل الأقتصادى فالمشاكل الاقتصادية الكثيرة التى تعانى منها أفريقيا جنوب الصحراء تشكل وستبقى تشكل عاملا معوقا للتحولات الد يمقراطية أو مجهضا لها اذا ما حدثت بالأضافة الى ان الخطوات الأولى فى اجراء أى أصلاح أقتصادى لابد وان تمس المؤسسة العسكرية وقد استطاعت هذه المؤسسة بما تمتلكه من قوة مسلحة وتنظيم ان تتحدى وبنجاح الشرعية التى اكتسبتها التجارب المدنية والتعددية فى أفريقيا ثانيا: انخفاض الوعى الثقافى والسياسى بصفة عامة فلا تزال نسبة كبيرة من الجماهير الأفريقية بعيدة عن الشعور بأهمية الديمقراطية ثالثا: المعوق الأقليمى والدولى فالوقائع تؤكد ان الدولة التى تحاول أن تنتهج نهجا تعدديا وديمقراطيا فى وسط ديكتاتورى وشمولى تحارب من قبل الدول المجاورة لها الى حد اسقاط تجربتها رابعا: ويبقى العمل السياسى من اكثر الأعمال المدرة للارباح فى الدول الأفريقية وان القوة السياسية هى الوسيلة المثلى للحصول على القوة الأقتصادية وبالتالى فأن فقدان الحكم يعنى فقدان المكاسب المادية المتحققة من خلاله ولكن بالرغم من ذلك فان التعددية والديمقراطية قد خطت خطوات جادة وأيجابية فى بعض الدول الافريقية سواء كان ذلك راجعا لعوامل داخلية أو خارجية

المحور الثالث: محور اقتصادى وقد نوقشت فى أطاره الأبعاد السياسية للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية والأفريقية وفى هذا

الاطار يطرح الباحث عدة تساؤلات أهمها التضامن السياسي بين العرب وأفريقيا وتأثيره وتأثره بالعلاقات الاقتصادية منذ منتصف الـ ٧٠ وما هي فعاليات هذا التضامن في تطوير العلاقات الاقتصادية وهل هو سبب للتعاون الاقتصادي بين العرب وأفريقيا أم ناتج لذلك التعاون وفي محاولته للاجابة على هذه التساؤلات يتناول الباحث أوجه التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي ويرى ان التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي قد اتخذ شكلا مؤسسيا وذلك على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف تمثل ذلك في انشاء عدة مؤسسات عربية مشتركة تتولى مسئولية تقديم العون في مجال التنمية للدول الأفريقية مثل صندوق ابو ظبي - الصندوق السعودي - بنك التنمية الاسلامي وغيرها ومن خلال هذه المؤسسات تدفق العون العربي لأفريقيا الا أن هذا العون العربي بدأ يتقلص منذ ١٩٨٣ حتى بلغ أدنى حد له عام ١٩٨٦ حيث كان حوالي ١١٠ مليون دولار ويرى الباحث ان معظم هذه المعونات كانت مساعدات مالية ومنحا وقروضا لم تستفد منها الدول الأفريقية كثيرا ولم تكن في شكل استثمارات عربية تعود بالنفع على الدول الأفريقية كما لعب العامل السياسي دورا هاما في توزيع أموال المعونة العربية حيث كانت المساعدات العربية مغلفة بشروط سياسية أي أنها تقدم ثمنا للمواقف السياسية المؤيدة للعرب في قضاياهم القومية كما أن هذه المساعدات لا تجري اعادة تدويرها في دول عربية أو نامية أخرى وبالتالي فإنها لا تعمل على تقوية العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وان المشروعات التي اشتركت فيها المؤسسات التمويلية العربية وخاصة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية بأفريقيا قد أسيء اختيارها سواء من زاوية اتساقها مع الأولويات الانمائية للدول المستفيدة أو من حيث جدواها الاقتصادية ويرى الباحث أن تحسين العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية يتطلب تغيرات ضخمة في الهياكل الاقتصادية وفي الأطر المؤسسية في اتجاه يخلق نوعا من التكامل بين اقتصاديات هذه الدول ويتحقق في إطاره نمط من المصالح والمنافع المتبادلة.

المحور الرابع: محور ثقافي نوقشت فيه العوامل الثقافية وأثرها على العلاقات العربية الأفريقية بداية يشير الباحث الى ان الصلات بين العرب والأفارقة صلات موغلة في القدم زادها الأسلام متانة وقوة وتأثرت المناطق الأفريقية التي تواجد بها العرب أو الأسلام تأثرا كبيرا بالثقافة العربية ثم تدهورت أحوال العالم الأسلامي وأضمحلت الثقافة العربية وبدأت الحضارة الأوروبية تعرف طريقها الى القادة الأوربية من خلال البعثات التبشيرية أولا، ثم الحملات الأستعمارية ونجح الأستعمار في ربط الجيل الجديد من الأفارقة بالثقافة الأوربية على حساب الثقافات الأخرى ولم يتحسن الوضع بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها. فالعلاقات الثقافية العربية الأفريقية في العصر الحاضر علاقات هزيلة محدودة ومعظم الأفارقة مازالوا مبهورين بالثقافة الأوربية ويرون انها الأفضل والأقوى والأصلاح ويعزفون عن الثقافة العربية التي أصبحت مرتبطة لديهم بالتخلف والضعف وينتقد الباحث تركيز اهتمام الدول العربية في مجال العلاقات الثقافية على جانبي الدين الأسلامي واللغة العربية فقط، فالأفارقة ليسوا جميعا مسلمين وليسوا جميعا مهتمين باللغة العربية. وخطورة هذا الأتجاه انه يخاطب قطاعا محدودا ليس له. في معظم البلدان الأفريقية تأثير - على المستويين السياسي والأقتصادي، وبالرغم من ذلك يرى الباحث انه يمكن اعادة العلاقات الثقافية العربية الافريقية على ما كانت عليه من قبل وان كان ذلك يتطلب مجهودات مكثفة من قبل الطرفين.

داليا محمود ثابت

□□ عزت عبدالواحد سيد محمود . ادارة الازمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١ - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - ١٩٩٤ □□

تسعى الدراسة الى رصد التحركات المصرية تجاه أزمة الخليج الثانية للتعرف على الكيفية التي ادارت به مصر هذه الازمة والعوامل التي شكلت المسلك المصري خلال الازمة وبذلك يتشكل موضوع هذه الدراسة التي تعنى بدراسة ادارة الازمة في السياسة الخارجية المصرية بالتطبيق على أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١ كحالة دراسة.

والدراسة احتوت على أربعة أبواب ضمت اثنى عشر فصلا. في الباب الاول من الدراسة والذى جاء تحت عنوان التأصيل النظرى لمفهوم الازمة الدولية وقسمة الباحث الى ثلاثة فصول: الاول بعنوان التعريف بمفهوم الازمة الدولية وفيه انتهى الباحث الى أن مفهوم الازمة الدولية يعني موقف مفاجيء، تتجه فيه العلاقة بين طرفين او اكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم في المصالح والاهداف، أو نتيجة لاقدام أحد الاطراف - المتحدى - على القيام بعمل يعتبره الطرف الاخر - المدافع - يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية مما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى الوسائل العسكرية.

وفي الفصل الثاني طرح الباحث عدداً من أدوات ادارة الازمة منها:

١ - الادوات السياسية كالوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق والاتصالات الدبلوماسية

٢ - الادوات القانونية التي تعتمد على فكرة الحق القانوني كالقضاء والتحكيم.

٣ - الادوات القهرية والتي تعقد على استخدام القوة بكافة اشكالها وبصفة خاصة القوة العسكرية.

والفصل الثالث والذى جاء تحت عنوان العوامل المؤثرة في ادارة الازمة الدولية وقد عرفها الباحث بانها هي مجموعة العوامل والمتغيرات التي تؤثر على ادارة الازمة الدولية سواء كانت داخلية تتعلق بمدركات صانع القرار وبيئته الداخلية ونظام صنع القرار وتدفق المعلومات أو كانت عوامل خارجية تأتي من البيئة الخارجية المحيطة بالدولة والنظام الدولي السائد معترضا على تناول المتغيرات الادراكية، وخصائص عملية صنع القرار في موقف الازمة، وقضية المعلومات، والنظام الدولي

وفي الباب الثاني من الدراسة والذى جاء تحت عنوان ادارة الازمة في السياسة الخارجية المصرية وقسمه الى ثلاث فصول:

الاول يعالج أزمات الصراع العربي الاسرائيلي.

الثاني: يعالج بعض الازمات العربية.

الثالث: هو استخلاص للخصائص العامة لادارة مصر لازمات

السياسة الخارجية.

وفى الباب الثالث من الدراسة والذى جاء تحت عنوان محددات الادارة المصرية لازمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وعرض فيه للعوامل التى أثرت فى المسلك المصرى فى ادارة أزمة الخليج الثانية وحددت الى شكل كبير طبيعة ذلك المسلك وخصائص نمط الادارة.

وفى الباب الرابع والذى جاء تحت عنوان الادارة المصرية لازمة الخليج الثانية وقد قسمه الباحث إلى فصلين: الاول ـ أدوات الادارة المصرية لازمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. والثانى: يتناول الرؤية المصرية للترتيبات الامنية فى الخليج.

واخيرا لخص الباحث عدداً من النتائج التى توصل اليها ومنها:

١ ـ ان ازمة الخليج الثانية قد مثلت تحديا حقيقيا للسياسة الخارجية المصرية فى اطارها الاقليمى والدولى وتهديداً لمصالح اساسية لمصر كان لها انعكاس واضح فى ادراكات القيادة السياسية المصرية مثلت بدورها محدداً حاكما لاشكال السلوك السياسى والعسكرى الذى تبنته القيادة المصرية فى ادارة هذه الازمة بما يحقق أهدافها ويحافظ على مصالحها.

٢ ـ تدرجت الادارة المصرية لازمة الخليج من دور الوساطة وعدم الانحياز فى الفترة السابقة على الغزو الى الانحياز والمشاركة الفعالة فى الاحداث، فقد أدى الغزو الى انهاء دور الوساطة التى قامت به مصر فى فترة التوتر التى سبقته فتحول الموقف المصرى الى الانحياز الى الجانب الكويتى ولعب دور المشارك فى الاحداث من خلال الدعوة الى مؤتمر القمة العربية وارسال القوات المصرية الى السعودية والامارات والمشاركة فى تنفيذ الحظر الاقتصادى على العراق انتهاء بالمشاركة فى عملية التحرير.

٣ ـ أن ادارة مصر لازمة الخليج الثانية قد لاقت قبولا وتاييداً واسعا وداخليا من جانب مؤسسات النظام السياسى وقطاعات واسعة من الشعب المصرى وبعض القوى المعارضة وقد مثل ذلك حماية للحكومة المصرية من أى تهديد يمكن ان ينشأ نتيجة لوجود بعض الاراء المعارضة للمسلك المصرى خاصة وأن هذه القوى المعارضة قد أفتقدت فى أحيان كثيرة التماسك الداخلى الذى يمكنها من الوقوف أمام الحكومة المصرية والضغط عليها لتغيير مسلكها ازاء احداث الازمة.

٤ ـ شكلت المتغيرات الادراكية للقيادة السياسية عنصراً هاما من عناصر التأثير على المسلك المصرى سواء فى شقة الدبلوماسى أوالعسكرى، من حيث ادراك القيادة السياسية لطبيعة الازمة ومسبباتها والمصالح المصرية والعربية المهددة ودوافع ومبررات السلوك المصرى وادراك القيادة السياسية لسبل ادارة الازمة سلما وحربا.

٥ ـ طرحت المواقف العربية والاقليمية والدولية بتأثيراتها على السياسة المصرية تجاه الازمة، فلم يتحقق فى ازمة الخليج اجماع عربى على الموقف من الغزو، بل انقسم العالم العربى بين معسكرين متوازيين احدهما يؤيد العراق ويكيف رؤيته للازمة على أنها تتمثل فى تواجد القوات الاجنبية فى الاماكن المقدسة والاخر معارض للعراق ورافضا للغزو يرى أن الازمة بدأت عندما اقدم العراق على غزو الكويت وأنه لولا حدوث الغزو ماكانت هناك حاجة إلى استدعاء دول الخليج للقوات الاجنبية للدفاع عن حدودها ضد التهديدات العراقية خاصة بعد أن فشلت الجامعة العربية فى اتخاذ موقف موحد يروع العراق ويجبره على الانسحاب كما حدث فى ازمة عام ١٩٦١ وقد كانت مصر على رأس ذلك المعسكر بعد ان فشلت جهود الوساطة التى بذلتها لاحتواء الازمة.

٦ ـ وقعت احداث أزمة الخليج الثانية فى ظل النظام الدولى الجديد الذى بدأ فى التشكل بعد انهيار الحرب الباردة بين العملاقين والدخول فى مرحلة وفاق دولى جديد يقوم على عدد من المبادىء أهمها نبذ العنف ورفض اللجوء الى القوة المسلحة فى ادارة العلاقات الدولية ورفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى او الاطاحة بالانظمة الشرعية ورفض الغزو والاحتلال وفى ظل النظام الدولى الجديد هذا وقعت ازمة الخليج والذى تميز فى مواجهته لها بثلاثة سمات اساسية هى: توحد دولى غير مسبوق فى التعامل مع الازمة، دور رئيسى ومبادر للولايات المتحدة فى التعامل مع الازمة، دور نشيط للامم المتحدة ممثلة فى مجلس الامن.

٧ ـ مثلت ادارة مصر لازمة الخليج الثانية خروجا على المبدأ الاساسى الذى حكم السياسة العسكرية منذ حرب اليمن ١٩٦٢ ـ والذى يقضى بعدم التورط العسكرى المباشر فى الازمات والنزاعات التى تقع خارج الحدود المصرية، وأن السياسة العسكرية المصرية هى سياسة دفاعية لاتعمل خارج الحدود وهو مايعطى للمسلك المصرى خلال هذه الازمة خصوصيته وتفرده بالنظر الى تلك الازمات التى جرت احداثها خارج الحدود المصرية ـ باستثناء الازمة اليمنية عام ١٩٦٢.

٨ ـ على الرغم من غياب نمط واحد تلتزم به السياسة الخارجية المصرية خاصة فى ادارة الازمات الدولية التى تقع خارج الحدود المصرية إلا ان التحليل المقارن للنماذج التى عرضت لها الدراسة مقارنة بازمة الخليج الثانية يكشف عن وجود بعض العناصر التى تعبر عن استمرارية فى السياسة الخارجية المصرية فى موقف الازمة الدولية وتتمثل هذه العناصر فيما يلى:

ـ إن هناك بعض المتغيرات الاساسية التى تعمل كمحددات حاكمة للسلوك المصرى خلال موقف الازمة وأهم هذه المتغيرات الرغبة فى الحفاظ على دور مصر القومى ومكانتها فى النظام العربى والمتغيرات الادراكية لصانع القرار فيما يتعلق بالمصالح المهددة واشكال التهديد وسبل ادارة الازمة خاصة فى ظل الدور المهيمن لمؤسسة الرئاسة خلال تلك المواقف.

ـ الالتزام بان الحل السلمى هو أنسب الحلول للخروج من الازمات الدولية التى تنشأ بين الدول العربية وأن الجامعة العربية هى الاطار الامثل الذى تدار من خلاله الازمات العربية/ العربية مع رفض اللجوء للقوة فى ادارة العلاقات الدولية ورفض الاحتلال والضم والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى.

٩ ـ جمعت القيادة السياسية المصرية فى ادارة الازمة بين عدد من الاستراتيجيات الدفاعية والهجومية التى تناولتها الدراسة، فقد جمعت بين استراتيجيتين دفاعيتين واستراتيجيتين هجوميتين وفقا لتطور أحداث الازمة أما الاستراتيجيات الدفاعية فهى: استراتيجية شراء الوقت، ودبلوماسية القهر، أما استراتيجيات الهجوم فتمثلت فى التالى: استراتيجية الضغط المحكوم، واستراتيجية الامر الواقع.

١٠ ـ على الرغم من أن اعلان دمشق كان من الممكن أن يمثل نقطة الانطلاق الاساسية فى وضع ترتيبات العمل العربى المشترك فى النواحى الامنية لانه نبع من تجربة صعبة مرت بها الامة العربية إلا أن التطورات اللاحقة والتغيرات التى وردت على النص الاصلى للاعلان جعلت الاعلان فارغ المضمون.

سعد بدوى

□□ د. عبد العليم محمد : مفهوم الحكم الذاتى فى القانون الدولى، (دراسة مقارنة) لبعض الأنماط والمشكلات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤ □□

يعد الدكتور عبد العليم محمد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومشرف برنامج الدراسات الاسرائيلية بالمركز من القلائل الذين يتابعون بمثابرة موضوع الصراع العربى الاسرائيلى ، وقد أعد فى ذلك الكثير من الدراسات القيمة التى تفيد المكتبة العربية.

ويمثل كتابه الأخير عن مفهوم الحكم الذاتى فى القانون الدولى أهمية كبرى فى الوقت الراهن، على الأقل، الذى تمر فيه القضية الفلسطينية بمنعطفات كثيرة وحاسمة. و يعتبر أول دراسة من نوعها تعالج هذا الموضوع على هذه الشاكلة.

وينقسم الكتاب الى ستة فصول رئيسية تعالج موضوع الحكم الذاتى من مختلف الزوايا. فالفصل الأول، مفهوم الحكم الذاتى وتقرير المصير، يعرض المؤلف فى بدايته لمفهوم الحكم الذاتى كأحد المفاهيم التى ارتبطت ببدء مرحلة تصفية الاستعمار، خصوصا فى النصف الثانى من الأربعينات، والنصف الأول من الخمسينات. وتضمن ميثاق الأمم المتحدة الذى أقر فى العام ١٩٤٥ اشارة الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وذلك فى الفصل الحادى عشر، المادة ٧٣، غير أن هذه الاشارة لم تنه الجدل حول هذا المفهوم الذى اعتمدته دول وشعوب وأقاليم كانت تخضع أنذاك للسيطرة الاستعمارية، بل على النقيض من ذلك اشتد الجدل وانتقل الى داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلى أن تبنت الجمعية العامة بقرارها رقم ٧٤٢ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٣ قائمة العناصر التى يمكن عليه بواسطتها تقرير ما اذا كان اقليم ما يتمتع بالحكم الذاتى أم لا يحظى بهذه الوضعية.

وقد ارتبط تاريخيا مفهوم الحكم الذاتى بمجالات متباينة ومختلفة من حيث طبيعتها وبيئتها والظروف التاريخية والسياسية التى تؤطرها، كذلك من حيث الغايات والأهداف المضمنة لحركة وجدل هذه المجالات. وفى كل منها اكتسب مفهوم الحكم الذاتى مضامين مختلفة وأبعادا متميزة فى التطبيق وأفضى الى نتائج متفاوتة. وحدد الكاتب أبرز هذه المجالات التى طرح فيها المفهوم كحل للمشكلات المثارة فى الحكم الذاتى فى إطار السياسات الكولونيالية، والحكم الذاتى فى إطار الفيدرالية، الحكم الذاتى فى اطار معالجة مشكلات الأقليات القومية والاثنية والثقافية. وفى الفصل الثانى يعرض المؤلف تطبيقات وأنماط الحكم الذاتى فى الاطار الاستعمارى والقومى والفيدرالية واللامركزية الادارية التى من أبرزها :بورتريكو. وهى كانت مستعمرة أسبانية تنازلت عنها أسبانيا للولايات المتحدة الأمريكية، التى قامت بمنح سكان هذه المستعمرة الحكم الذاتى بعد استفتاء للسكان جرى فى يوليو ١٩٥٢، جرينلاند وتعتبر هذه الجزيرة من أحدث المستعمرات التى حصلت على الحكم الذاتى عقب الاستفتاء الذى اجرى فى يناير ١٩٧٩ وطبق فيها الحكم الذاتى ابتداء من مايو ١٩٧٩. ثم تونس ، وحصلت على الاستقلال الذاتى الداخلى بمقتضى الاتفاقية التى عقدت بينها وبين فرنسا فى ٣ يونيو عام ١٩٥٢، واحتفظت بعلاقة اتحادية بفرنسا تنظم التعاون بين البلدين. وبقى تمثيل تونس فى المجال الدولى منوطا بالحكومة الفرنسية بعد استشارة تونس ويأتى بعد ذلك الحكم الذاتى فى اقليم الباسك بأسبانيا، ولم يستخدم الدستور الأسبانى الصادر فى عام ١٩٧٨ مفهوم اللامركزية الادارية وانما استخدم مفهوم الحكم الذاتى للجماعات القومية المختلفة فى أسبانيا.

وأخيرا كتالونيا حيث طالب اقليم كتالونيا بالحكم الذاتى عقب اقراره لاقليم الباسك، وما أن عرض مشروع الحكم الذاتى للاقليم على البرلمان حتى اقره مع بعض التعديلات الطفيفة وتخفيف بعض نصوصه، وهو الأمر الذى يعكس الفارق بين الحركة الاستقلالية الباسكية والكتالونية.

وفى الفصل الثالث يعرض المؤلف لنموذج كاليدونيا الجديدة بين الحكم الذاتى وتقرير المصير. من واقع اعتبارها أحد ملامح السياسة الاستعمارية الفرنسية فى المحيط الهادى، وذلك منذ غزو الجزيرة واحتلالها عام ١٨٥٣، وادراجها ضمن ممتلكات الامبراطورية الفرنسية والأقاليم التابعة لها فيما وراء البحار. وتعتبر حالة الحكم الذاتى فى هذه الجزيرة حديثة جدا إذ أصبحت تحظى بوضعية الحكم الذاتى الداخلى منذ نهاية عام ١٩٨٧، وهى الفترة التى أعقبت الاستفتاء الذى أجرى فى الجزيرة حول البقاء فى إطار فرنسا أو تقرير المصير والاستقلال. وكانت النتيجة أن الأغلبية من مواطنى الجزيرة صوتوا لصالح البقاء فى إطار الجمهورية الفرنسية، وذلك لا يعنى ان هذه هى المرة الأولى التى تحظى فيها الجزيرة بوضعية الحكم الذاتى الداخلى، وانما حظيت بنفس الوضعية فى مرات سابقة، وان اختلفت معالم وصلاحيات الحكم الذاتى فى هذه المرة عن سابقاتها.

وفى هذا الفصل قام المؤلف بمعالجة قضية كاليدونيا من ثلاث زوايا هى : - تشكيل الحركة الاستقلالية فى كاليدونيا الجديدة، ومستقبل الجزيرة بين تقرير المصير والحكم الذاتى، وأخيرا صلاحيات الحكومة الذاتية أو الاقليمية وفقا للقانون الأخير.

وفى الفصل الرابع ركز الدكتور عبد العليم على الحكم الذاتى والقضية الفلسطينية، وابتداه بتطور مشروعات الحكم الذاتى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٢، خلال هذه الفترة طرحت العديد من المشروعات الاسرائيلية، ولم يتبلور اى منها بالقدر الذى يسمح له أن يكون سياسة رسمية ازاء مستقبل المناطق المحتلة، اذ ظلت جميعا تحمل اسماء أصحابها وتنسب لهم بصفة شخصية رغم أن أصحابها زعامات بارزة فى حزب العمل وحكوماته المتعاقبة. وكان القاسم المشترك الأعظم بين هذه المشروعات عاملين أساسيين هما : موقف حزب العمل من التسوية وبالذات مشروع «ألون» المعروف بالحل الوسط الاقليمى مع الأردن، والثانى هو الابقاء على السياسة الاسرائيلية بأبعادها الاستيطانية والاقتصادية والسياسية فى الضفة الغربية وغزة تمهيدا لضمها والحاقها باسرائيل.

والتزمت جميع هذه المشروعات باللاءات الثلاث - لا لمنظمة التحرير ، ولا للدولة الفلسطينية، ولا للشعب الفلسطينى.

وفى الفصل الخامس عالج المؤلف قضية الحكم الذاتى فى المفاوضات الثنائية واتفاق اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى. فعقب انعقاد مؤتمر مدريد بدأت عملية التفاوض الثنائى العربى الاسرائيلى، وفى الفترة الممتدة من ٣ نوفمبر ١٩٩١ وحتى ١ يوليو ١٩٩٣، عقدت الوفود العربية والاسرائيلية عشر جولات.

وخص المؤلف بالتحليل فى هذا الفصل الوثائق الفلسطينية والاسرائيلية حول الحكم الذاتى والتى قدمت خلال الجولة الثالثة والرابعة من المفاوضات الثنائية وحاول الدكتور عبد العليم القاء الضوء على الهوة التى تفصل الموقف الفلسطينى عن الاسرائيلى وقام بعمل تحليل لمضمون مفاوضات الجولة السادسة والسابعة من المفاوضات الثنائية الاسرائيلية الفلسطينية، على اساس ان هاتين الجولتين قد اعقبتا الانتخابات الاسرائيلية وصعود حزب العمل بقيادة رابين الى الحكم فى اسرائيل.

وعلى ضوء الخلافات المتكررة خلال الجولات التسع، انعقدت

الجولة العاشرة، والتي تم خلالها الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل للبحث في إمكانية التوصل لإعلان مبادئ منفصلة، وتبعتها [illegible] والشطي عشر [illegible] هذه الجولة من تقديم مسودة لوثيقة اعلان مبادئ، مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين استبدلتها بأفكار توفيقية غير رسمية بعضها مكتوب والآخر شفوي، وكانت هذه الأفكار مصدر رفض [illegible] من قبل [illegible] الفلسطينية والوفد الفلسطيني. وخلال الجولة العاشرة ظهرت بوادر اتصالات سرية بين إسرائيل والمنظمة على أثرها تم التوصل الى اتفاق اعلان المبادئ، في أوسلو.

وفي الفصل السادس والأخير استعرض الدكتور عبد العليم بصورة مركزة لبعض مشكلات الحكم الذاتي النظرية والتطبيقية [illegible] ونتائج واستخلاصات ومقترحات حول تطبيقات ومفهوم الحكم الذاتي □

محمد أبو الفضل

□□ د. حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٠ □□

عبر ٣٣٦ صفحة، موزعة على سبعة وعشرين فصلا، تنتظمها أربعة أجزاء، هي مضمون الكتاب وجزء خامس يتضمن الملاحق، يأتي هذا الكتاب الهام للغاية، سواء بالنسبة لموضوعه ومكانته في المكتبة العربية، أو بالنسبة للتوقيت الذي نشر فيه.

والواقع، أن الكتاب يعد - من خلال الدراسة العلمية المستفيضة التي جاء بها - محاولة للإسهام العلمي لتوصيف ملامح الأزمة الثقافية المزمنة التي نعاني منها، والمتمثلة أساسا في إفتقاد القدرة على إدارة الحوار التفاوضي المثمر، وشيوع ملامح ثقافة التناحر.

ويستهدف الكتاب احتواء الآثار السلبية لتلك الأزمة، واستبدالها بمعطيات وأسس ثقافة وعلم التفاوض الاجتماعي والسياسي، الذي يطرحه الكاتب من منظور تكاملي بين علوم اللغويات والعلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وقد تناول الكاتب الهدف من الدراسة وموجزا لمحتواها، في الفصل الأول من كتابه. أما الفصل الثاني، فيتحدث فيه عن مقدمات علم التفاوض، ويحمل هذا الفصل ذات عنوان الكتاب، ويقدم تصنيفا لأدبيات التفاوض وتقسيمها إلى ثلاثة محاور:

١ - محور التفاوض مع التركيز على منظور نظريات المباريات.

٢ - التفاوض مع التركيز على تحليل أبعاد وزوايا التفاعلات السلوكية بصورة شاملة ودقيقة في العملية التفاوضية.

٣ - التفاوض مع التركيز على تحليل شخصية المفاوض اساسا.

وحول صلة علم اللغويات الاجتماعي والسياسي بعلم التفاوض، يدور الفصل الثالث الذي يوضح فيه المؤلف نوعية الدراسات اللغوية النماذجية / التكاملية الحديثة، والمقصود بمنظور «لغويات التفاوض» ومدى الحاجة إليه، والتحليل اللغوي ونظرية المباريات، ولغويات التفاوض ومفهوم عملية التواصل وعناصر كفاءة الحوار الأربعة من منظور لغويات التفاوض، وهي: عناصر كفاءة الحوار التفاوضي اللغوية والاجتماعية والعرفية داخل وعبر الثقافات، وعناصر كفاءة الحوار للغويات الأساسية، وعناصر كفاءة الحوار اللغوية النفسية، وعناصر كفاءة الحوار اللغوية الدبلوماسية. ويؤكد المؤلف في هذا الفصل أيضا أن اللغة والفعل المصاحب لها والمعلومات الخاصة في الموقف لايمكن فصلها عن تحليل حدث ما، وأن المعاني الظاهرة لها نوعيات متعددة تعكس عمق المعاني المقصودة، وأن هذا يرتبط بمفهوم تراكم النصوص في الذاكرة ووسائل استرجاعها واختلاف ذلك من شخص إلى آخر، وأن أي إنسان له احتياجات ورغبات مختلفة وقدرات متفاوتة لتحقيقها ومصادر لها حدودها، وأن الإنسان يستخدم اللغة والدبلوماسية في إدارة أي صراع من أجل تحقيق المصالح، وأن المتحاورين يستخدمون استراتيجيات لغوية مختلفة يحتاورونها لعرض قضيتهم وموقفهم وفي محاولات تحقيق أهدافهم التفاوضية من الصراع. كما يؤكد المؤلف أن استخدام اللغة وأنماط التفكير الخاصة بثقافة هذه اللغة أو تلك في عملية التفاوض قد يؤدي أحيانا إلى زيادة حدة الصراع وتدهوره بدلا من السيطرة عليه وتوجيهه إلى ناحية غير صراعية، وأن مصادر الاختلاف داخل الثقافات وعبرها كثيرة ومتنوعة، الأمر الذي لابد من التدرب على تقنياته لاحتواء سوء التفاهم، خاصة إذا كان غير مقصود ويرجع إلى عوامل اختلاف وتباين الرؤى الثقافية.

ويستعرض المؤلف، في الفصل الرابع، أنواع التفاوض وأنواع المفاوضات الرئيسية، وهي: اتفاق لصالح طرفين، والتفاوض من أجل مكسب لأحد الأطراف وخسارة للطرف الآخر، والتفاوض الاستكشافي، والتفاوض التسكيني أو الاسترخاء التفاوضي، وتفاوض التأثير في طرف ثالث، وتفاوض الوسيط، ويشير المؤلف في هذا الفصل إلى تصنيفات Fred Ikle لأنواع التفاوض الخمسة، وهي: التفاوض من أجل مد اتفاقيات أو عقود قائمة، والتفاوض من أجل تطبيع العلاقة، ومفاوضات تغيير أوضاع ما لصالح طرف ما، والمفاوضات الابتكارية، ومفاوضات التأثيرات الجانبية.

أما الفصل الخامس. فيقدم فيه المؤلف إطلالة على استراتيجيات التفاوض الرئيسية في التسويق التجاري، شارحا ست استراتيجيات رئيسية للإقناع في هذا المجال وهي: الاستراتيجية الابتكارية، واستراتيجية التحصين، واستراتيجية المواجهة، واستراتيجية الاستفزاز أو المضايقة، واستراتيجية النوعية المتميزة، واستراتيجية العمل على زيادة الطلب على منتجات الشركة.

ويركز المؤلف في الفصل السادس، على «البعد الثقافي في عملية التفاوض الدولي وعقد الصفقات»، مؤكدا اختلاف المنطلقات الثقافية التفاوضية، ووجود عشرة عوامل تؤثر بها الثقافات في المفاوضات، وهي: الهدف، والمواقف، والأساليب الشخصية والاتصالات، والحساسية للوقت، والنزعة العاطفية، وشكل الاتفاق، وبناء الاتفاق وتنظيم الفريق، وتحمل المخاطر. يؤكد المؤلف أن هذه العوامل ذات تأثير مباشر بوجه عام في عملية صنع الصفقة ذاتها، وأن معرفة هذه العوامل تسمح للمفاوض المدير الذي يدخل مفاوضات دولية بتحليل المفاوض الذي يواجهه.

وفي الفصل السابع، يشرح المؤلف أبعاد تباين الرؤى الثقافية. وبعض حالات سوء التفاهم في عمليات التفاوض.

أما الجزء الثاني من الكتاب الذي نعرضه، فيشتمل على فصلين اثنين، يدور ان حول ثقافة التفاوض وحقل الاشتباكات الخاطئة في واقعنا. ففي الفصل الثامن يشرح المؤلف ظاهرة الحوارات الوطنية في الوطن العربي ورؤية إجرائية لمسار التفاوض الجمعي. وفي الفصل التاسع، يتناول المؤلف الحوار التفاوضي ودائرة الثقافات السبع»، مشيرا الى ثقافة التناحر، وثقافة التسلط، وثقافة التآمر، وثقافة غيبوبة الماضي، وثقافة الاستلاب والاحباط، وثقافة الصمت والغموض السلبي، وثقافة تبديد الوقت

ويشتمل الجزء الثالث من الكتاب على ثلاثة عشر فصلا، تدور حول ظواهر ومفاهيم تفاوضية بين العالمية والخصوصية الثقافية . ففي الفصل العاشر، يشرح المؤلف ظاهرتي « الانقضاض» و « مراوح الرمال» ومفاهيم موضع تفاوض في واقعنا . وفي الفصل الحادى عشر، يعرض أنواع وآليات الأسئلة في عمليات التفاوض الاجتماعي، والإدارى والسياسى من منظور العالمية والخصوصية الثقافية، مؤكدا أهمية توظيف الأسئلة - في التفاوض على أساس علمي - من خلال خطوات ثلاث هي : الاستعداد للسؤال، وطرح السؤال، ومراعاة « توابع » طرح السؤال .

حول «وظائف الصمت فى الحوار والتفاوض»، يدور الفصل الثانى عشر، الذى يفرق فيه المؤلف بين الصمت أثناء الحوار، والصمت عن الكلام من الأصل، يؤكد المؤلف أن الإنصات مع التفكير عادة مايكون أضعاف سرعة الكلام .

وفي الفصل الثالث عشر، يتحدث المؤلف عن الغموض ووظائفه في عملية التفاوض، مشيرا الى الآثار السلبية للغموض غير المتعمد، ومميزا بين الغموض الإيجابي وغموض التهديد . ويقدم لنا المؤلف، في الفصل الرابع عشر، إطلالة على استخدام ألقاب التخاطب، مشيرا إلى قول ويزمان للسادات : « أوامرك ياأفندم!»

وفى الفصل الخامس عشر، يتناول المؤلف التفاوض مع ممثلى الاستلاب، مشيرا الى إسهامات النخبة فى تأصيل الإحباط واليأس، وماذا يفعله الناقد المحبط، وماالذى ينبغى أن يفعله المفاوض الجيد معه.

أما الفصل السادس عشر، فيدور حول مابين اللياقة والتشحيم الاجتماعى، شارحا الفرق بين إلانة الكلام واللباقة والتشحيم فى الحوار .

وعن معادلة « الاندماج» و« الاستقلالية» و « القوة» فى عمليات التفاوض الاجتماعى والادارى والسياسى، يتحدث المؤلف فى الفصل السابع عشر .

ويتناول المؤلف، فى الفصل الثامن عشر، التفاوض بين ظاهرتى رد الفعل المندفع والمتأخر .

وفى الفصل التاسع عشر، يشرح المؤلف علاقة التفاوض بفلسفة الكذب، مستعرضا مفهوم الكذب عبر الثقافات .

ويدور الفصل العشرون حول عقلية التوصيات فى واقعنا الثقافى والافتقاد وإلى كيف وأخواتها . أما الفصل الحادى والعشرون، فيدور حول الواقع العربى ومفهوم « اقتصاد اللغة» . فى حين يدور الفصل الثانى والعشرون حول عقلية الجزر المنعزلة والإعاقة الذاتية لتنمية مهارات التفاوض الاستراتيجي .

ثم يأتى بعد ذلك الجزء الرابع من الكتاب، ويدور حول حالات اللاتفاوض، عبر خمسة فصول .

ففى الفصل الثالث والعشرين، يتناول المؤلف قنوات الحوار ذات الاتجاه الأحادى . ويأتى الفصل الرابع والعشرون حول تفاوض سد المنافذ وتضييق الخناق . أما الفصل الخامس والعشرون، فيدور حول العقل العربى ومفاهيم « الإطلاقية» والحل الوسط فى واقعنا الثقافى . فى حين يدور الفصل السادس والعشرون حول الذات المتضخمة فى الحوار، بمعنى : أنا أولا .... ثم بعد ذلك أنا أيضا « . وحول طغيان الأعراف الخاطئة وحالات من اللاتفاوض فى واقعنا الثقافى، يدور الفصل السابع والعشرون (الأخير) من الكتاب وأخيرا، يأتى الجزء الخامس من الكتاب متضمنا ملاحق الكتاب، وهى عبارة عن: استقصاء يتضمن مائة سؤال عن ثقافة التفاوض ومواصفات الشخصية التفاوضية الفعالة طبقا لهذه الدراسة، وقائمة بأهم المصطلحات ومفاهيم تفاوض إبرام العقود، ووصف المحتويات دوره فى الدبلوماسية ومهارات التفاوض عبر الثقافات، مع قائمة بأهم المراجع .

والواقع، أن هذا الكتاب يقدم تحليلا نقديا لحقل التطبيق العربى، ومايموج به من اشتباكات خاطئة ينبغى تجاوزها، لترسيخ عقلية ومهارات التفاوض الإيجابى من واقع الحوار، وذلك لصالح الأعمال التنموية الجماعية كافة، ولحسن إدارة الصراعات المعقدة، التى يموج بها عالمنا المعاصر.

راغب محمد السعيد

□□ د. عبدالله الأشعل، الأمم المتحدة والعالم العربى «دراسة حالة لتطبيقات الجزاءات الدولية، دارشمس المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤ □□

يبدأ المؤلف كتابه بالإشارة إلى أن العالم العربى قد ساهم ولو بنصيب متواضع فى نشأة النظام القانونى الدولى المتمثل فى الأمم المتحدة «١٩٤٥»، إلا أنه صار ضحية النظام السياسى الدولى الذى توازى مع هذا النظام وعطله وساد عليه خلال مراحل الحرب الباردة فإن العالم العربى كان أول ضحايا تحولات النظام الدولى فى الحرب الباردة إلى آفاق النظام الجديد بحيث اختصته الأمم المتحدة بنصيب الأسد من عملية التأديب تحت ستار الجزاءات الدولية ويشير المؤلف إلى أن أهمية الدراسة تنبع من كونها تتناول تجربة الجزاءات الدولية فى مفهوم الشرعية الدولية فى إثنين من القضايا الرئيسية فى العالم العربى وهما الخليج وليبيا .

ويقسم المؤلف كتابه إلى ثلاث فصول مقسمة إلى عدة مباحث بحسب إحتياج كل فصل ففى الفصل الأول النظرية العامة للجزاء فى القانون الدولى والأمم المتحدة يعرف الجزاء بأنه «رد الفعل إزاء انتهاك لقاعدة أولحق من حقوق الأفراد أو المجتمع ويعد فى القانون الداخلى ركنا أساسيا من أركان القاعدة القانونية ويعرف كذلك بأنه استخدام القسر عن طريق السلطة العامة» ويتناول المؤلف الجدل حول مدى توافر صفة القانون فى القانون الدولى مادام الجزاء ليس عنصرا أساسيا فيه نظرا لاستناد القانون الدولى على توافر صفة الارادة وعن نظام الجزاءات فى ميثاق الأمم المتحدة يوضح المؤلف أنه عند وضع الميثاق تصارع إتجاهان أولهما يرفض التشدد فى شروط العضوية والنص على حق الانسحاب وتضمين الميثاق اية جزاءات وثانيهما حاول أن يجعل من المنظمة تجمعا للدول التى تتوافر فيها خصائص معينة، وأن يتم ضبط سلوك الدول إذا أخلت بالالتزامات الواقعة عليها وقد جاء الميثاق توفيقا بين الاتجاهين وعن أساليب الحفاظ على السلم والأمن الدوليين باعتبارهما أحد أهم أهداف قيام المنظمة حددها المؤلف فى أربع هى:

١ - رفع المستوى الاقتصادى الاجتماعى للشعوب للعلاقة العكسية بينه وبين إزدياد الحروب

٢ - حظر استخدام القوة والتهديد بها إلا فى حالات الدفاع عن النفس وإجراءات القمع وفق بنود الميثاق.

٣ - الاعتماد على الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات قبل تطورها

٤ - نظام الجزاءات الدولية وعن هذه فقد قسمها المؤلف إلى ١ - الجزاءات النظامية وتشمل الطرد والوقف الكلى والجزئى للعضوية ب - الجزاءات القانونية الخاصة بتسجيل الاتفاقيات الدولية وفقا للمادة ١٠٢ وكذلك عدم الاعتراف بالأوضاع الاقليمية غير المشروعة والحكومات غير المشروعة - اجراءات القمع التى تقع تحت بنود الفصل

السابع بنوعيها غير العسكرية (م٤١) والعسكرية (م٤٢).

وعن تطور السياسة الجزائية يتناول المؤلف ذلك في ظل الحرب الباردة ويرى أنها قد جمدت تلك السياسة وأحلت محلها سياسة وعمليات حفظ السلام كنتيجة مباشرة للصراع بين قطبي النظام السابق أما في ظل النظام الحالي وبعد الانهيار السوفيتي والذي بدأ في ١٩٨٩ فنشطت تلك السياسة حيث أصبح لدينا ثلاث حالات في أقل من العامين أولها خاص بالغزو العراقي للكويت والثاني خاص «بإتهام» ليبيا بتفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي عام ١٩٨٨ أما الحالة الثالثة فكانت موجهة للمرة الأولى في تاريخ المنظمة ضد شعب «أبيض» وهو الصرب وانتقد المؤلف تلك الجزاءات من كونها ليست بقوة وحسم سابقتيها

وفي الفصل الثاني وتحت عنوان الجزاءات الدولية وأزمة الخليج فيتناول المؤلف أزمة والصراع العربي الاسرائيلي وتطور العلاقات التاريخية بين الخليج والصراع العربي الاسرائيلي وبداية إهتمام العراق بشكل أساسي بترتيب أوضاع الخليج منذ انسحاب بريطانيا منه ودخول العراق في معارك جانبية مع إيران واشار المؤلف إلى أن حرب اكتوبر ١٩٧٣ كانت البداية لعلاقة وثيقة وعضوية بين الخليج والصراع العربي الاسرائيلي وعن أنماط العلاقة بين أزمة الخليج والصراع العربي الاسرائيلي تناول المؤلف النمط العراقي المتمثل في مبادرة ١٩٩٠/٨/١٢ والتي ربطت بين تسوية قضية الكويت والقضية الفلسطينية ويقرر المؤلف أن هناك تشابها بينهما من حيث أن كلتيهما أراضي محتلة ينظم وضعها القانون الدولي ولقرارات مجلس في الحالتين نفس الحجية والأثر القانوني لكن الأثر الفعلي الواقعي مختلف لاختلاف الظروف السياسية وطبيعة وعلاقات كل طرف وأشار المؤلف إلى تفاعل وتداخل أزمة الخليج مع قضية الصراع العربي الاسرائيلي حيث أدى التعاطف الفلسطيني مع العراق إلى تأثير سلبي على التعاطف الخليجي والدولي مع الفلسطيني وتمكن إسرائيل من تنفيذ مخططاتها داخل الأراضي الفلسطينية وقد طرحت الأزمة العامل العراقي باعتباره أحد وأكثر عوامل تهديد الأمن وصارت الأزمة عاملا لتفتيت المواقف والجهود العربية إزاء إسرائيل وتحدث المؤلف عن إدارة الأزمة بين العراق والمجتمع الدولي ووضع العراق هدف البقاء في الكويت ومقاومته للضغوط الدولية واتباعه في ذلك أسلوب الحق التاريخي وخلط الأوراق بين الكويت وفلسطين ومحاولة تحييد العدوان وكسب أنصار جدد «إيران». وعلى الجانب الدبلوماسي أشار المؤلف إلى القضايا التي استند إليها كل طرف في إدارة الأزمة وعالج المؤلف تطورات الأزمة والجوانب القانونية المتفرعة منها مثل قضايا الغزو والضم والدعاوى التاريخية وموقف العراق من البعثات الدبلوماسية والأجانب المتواجدين في الكويت وأيضا المركز القانوني للكويت في ظل الاحتلال وعرض المؤلف بالتحليل النص القانوني لقرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ٦٦٠ الصادر في ١٩٩٠/٨/٢ والقرار ٦٦١ الصادر في ١٩٩٠/٨/٦ والقرار ٦٦٥، ٦٧٠ لأحكام الحظر الجوي والبحري ثم نطاق ومدى مسئولية العراق في التعويض عن الأضرار وتفسير القرار ٦٧٨ ومدلولاته ثم الطبيعة القانونية للعمل العسكري ضد العراق وعن المناطق الآمنة في شمال العراق وجنوبه تناول المؤلف الموقف الأمريكي والعراقي من انشاء تلك المناطق والأساس القانوني لانشاء تلك المناطق والاعتبارات الأخرى التي دعمت انشاءها والأساس والوضع القانوني لانشاء منطقة حظر طيران طائرات العراق في الجنوب العراقي.

أما في الفصل الثالث فقد تناول المؤلف الجزاءات الدولية في الأزمة الليبية - الغربية وأشار إلى انفراد تلك الأزمة بمواصفات خاصة تميزها عن غيرها من الأزمات وأهم تلك الخصائص من كونها كشفت عن فرص الدور الجديد للأمم المتحدة وإتجاهات هذا الدور ومدى إستناده إلى الميثاق والقانون الدولي وقد أراد المؤلف بتناول هذه الأزمة تحليلها من خلال دراستها في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وما أحدثه بحثها من صدام بين الجهازين يعد الأول في تاريخ الأمم المتحدة وقد عالج المؤلف بحث الجامعة العربية للأزمة وردود فعلها في العالم العربي رسميا وشعبيا ثم التعارض بين الشرعية العربية ونظيرتها الدولية ومعيار الترجيح مع اجراء مقارنة في ذلك مع أزمة الخليج وقد عني المؤلف بابراز الخلفية التاريخية للعلاقات الليبية - الغربية كاطار لنهج القضية ورأى أن القضية سياسية بالدرجة الأولى ولكنها اكتسبت طابعا قانونيا من خلال الصراع بين الجانبين في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ثم عالج المؤلف موقف الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن ومحكمة العدل من القضايا العربية وموقف كل من ليبيا والولايات المتحدة في سياق تاريخ محكمة العدل.

وفي الخاتمة يتناول المؤلف أثر الجزاءات الدولية على القضايا الأمنية العربية حيث يوضح أثر تلك الجزاءات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة علي الأمن القومي العربي من كونها تمثل إضافة جديدة إلى أعباء هذا الأمن من كونها أدت إلى خلل خطير في ميزان القوى بين العالم العربي والدول الأخرى ذات الصلة والتأثير على الأمن القومي وأشار إلى أن تلك الجزاءات قد جعلت من الصعب الحديث عن نظرية جديدة للأمن القومي العربي.

وبصفة عامة فإن هذا الكتاب يعد من أحدث وأفضل الاصدارات التي تتناول حالات الجزاءات الدولية وتطبيقاتها منذ قيام الأمم المتحدة في ظل وقوع بعض الدول العربية تحت طائلة الجزاء، مع تحليل قانوني وواقعي لأسباب وأهداف ونتائج تطبيق تلك الجزاءات على حاضر ومستقبل العالم العربي.

محمد الأنور محمد حسانين

□□ دكتور محمد نعمان جلال، دكتور مجدى المتولى، اثر حرب اكتوبر على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٤□□

قسم المؤلفان الكتاب «أثر حرب اكتوبر على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية» إلى قسمين رئيسيين. تناول القسم الأول الدكتور مجدى المتولى وتحدث فيه عن السياسة والحياة العامة وركز فيه على معالجة العديد من موضوعات السياسة الداخلية أما القسم الثاني فقد تناوله بالبحث الدكتور محمد نعمان جلال وتحدث فيه عن قضايا العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية لمصر.

والقسم الأول وعنوانه «حرب اكتوبر واثارها على الحياة العامة في مصر» قد قسمة المؤلف إلى خمسة فصول. تناول في الفصل الاول «حرب اكتوبر وتطوير النظام السياسي المصري» مركزا على التعديل الدستوري في عام ١٩٨٠ والذي عدل اساس النظام السياسي في مصر إلى تعدد الأحزاب السياسية فيها، كما تحدث عن شروط تكوين الاحزاب وبرامج هذه الاحزاب مثل الوطني - الوفد - الاحرار - التجمع - العمل - الأمة وكذلك موقف الاحزاب من الانتخابات ونظامها والصحافة وحقوق الصحفيين وضماناتهم والمجلس الأعلى للصحافة - واصدار الصحف وملكيتها، والوظيفة القانونية للصحف القومية. كما تناول هياكل الاعلام الرسمي - وايضا الاذاعة والتيلفزيون - والهيئة العامة للاستعلامات، ووكالة انباء الشرق الأوسط وفي إطار هذا الفصل تناول المؤلف القضاء واستقلاله، وتعديل القوانين بما يسمح لها بدعم استقلال الهيئات القضائية مثل القانون ٧٩/٤٨ والخاصة

بشأن المحكمة الدستورية العليا ورقابتها على اللوائح والقوانين وكذلك القانون رقم ١٩٨٦/١٠ والذى اناط بالمجلس الأعلى للهيئة القضائية سائر الشئون الوظيفية لاعضائها.

أما الفصل الثانى «حرب اكتوبر وتطور النظام الاقتصادى المصرى» فقد تناول تطور الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى المصرى ، وكذلك التطوير الدستورى ثم البعد الدستورى فى اجراءات الاصلاح الاقتصادى ، وصدور القوانين الخاصة بقطاع الاعمال العام ، وسوق رأس المال وكذلك التطور التشريعى والذى شمل قوانين الاستثمار ، واعفاء المشروعات الاستثمارية واستصلاح الاراضى ، وحرية اعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج ، وحرية تحويل الارباح ، وحرية المشروعات فى الاستيراد والتصدير ، وموارد السوق المصرفية ، وحرية التصرف فى المال المستثمر ، واعفاء مشروعات المناطق الحرة من الضرائب الجمركية ، وعدم خضوعها لقوانين الضرائب والرسوم ، وكذلك المجتمعات العمرانية والمدن الجديدة مثل السادس من اكتوبر ـ ١٥ مايو ـ السادات ـ العبور ـ النهضة ـ برج العرب ـ دمياط الجديدة ـ بنى سويف الجديدة ـ المنيا الجديدة ـ بدر ـ الصالحية . كما تعرض الباحث لقانون قطاع الاعمال العام وضمانات العاملين فيه ـ وضمانات حماية المال المملوك للشركات القابضة والتابعة والتصدير ـ وايضا تناول التنمية البشرية ـ والتشغيل فى مصر ، والتنمية البشرية والأمن الغذائى ، والتنمية والنمو الاقتصادى.

ويناقش الفصل الثالث «حرب اكتوبر وتطور النظام الاجتماعى فى مصر» وتحدث فيه عن حرب اكتوبر والهوية الوطنية والحركة الثقافية والفكرية ، وتطوير نظم التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ، وزيادة فاعليات المنظمات غير الحكومية

ويأتى الفصل الرابع والأخير «مؤتمر الحوار الوطنى» وتناول فيه الباحث ما نتج عن هذا المؤتمر من توصيات خاصة بالحياة السياسية والاقتصادية منها على سبيل المثال لا الحصر ـ الاهتمام بتربية الشباب على أسس قومية ـ التوسع فى أخذ رأى مجلس الشورى فى مشروعات القوانين ـ تأكيد الاشراف القضائى على الانتخاب ـ تضافر جهود الاحزاب وكافة قوى الشعب فى مواجهة التطرف والارهاب وتنمية قدرات الانسان وتطوير التعليم وربطه باحتياجات التنمية ـ توفير الظروف الصحية للعاملين إلى غير ذلك من التوصيات التى صدرت عن المؤتمر .

أما القسم الثانى من الكتاب فيتكون من اربعة فصول .كل فصل منها يشتمل على خمسة مباحث نستعرضها فى إيجاز.

تناول الفصل الأول (الاطار الفكرى للسياسة الخارجية مركزا على السياسة الخارجية المصرية بين المثال والحقيقة واوضح ان السياسة الخارجية لأية دولة تتكون دائما من مجموعة من القرارات والتصرفات المرتبطة بعلاقاتهامع الدول الأخرى ، وكذلك تحدث عن وزارة الخارجية ودورها فى صنع القرار السياسى وأوضح ان هذا الدور يبرز فى مراحل منها جمع المعلومات وتحليلها وتقييمها. أيضا تحديد البدائل والاختيارات ثم المشاركة فى اتخاذ القرار ومعرفة وتقييم ردود الفعل لهذا القرار ـ كذلك تناول الباحث الوظيفة الدبلوماسية والظروف المتغيرة . واهمية العمل الدبلوماسى فى متابعة التطورات فى الدولة المعتمد لديها هذا الدبلوماسى وارساله إلى دولته إلى غير ذلك من المهام التى يكلف بها من قبل قيادته ـ كما تحدث عن دبلوماسية التنمية وكيف ان هذه الدبلوماسية ترتبط بهدف رئيسى هو السعى لاقامة نظام اقتصادى (دولى جديد) وكذلك ارتباط التنمية بتدفق الاستثمارات ، وضرورة وجود رأس مال كاف للقيام بالمشروعات

ثم تعرض فى الفصل الثانى لعدة قضايا هى الجامعة العربية بين التكوين والمهام والجامعة العربية ومسيرة العمل العربى المشترك ـ ثم التحديات التى تواجه الجامعة العربية وتشمل تحدى الاستعمار والاحتلال ، وتحدى النفط . والتحدى الاسرائيلى . وتحدى التنمية الاقتصادية ، وتحدى النظام الشرق أوسطى ، وتحدى التنظيمات العربية الاقليمية «الجهوية» التحدى القومى.

كما تناول المؤلف الجامعة العربية من وجهة نظر مستقبلية مناقشاً الاوضاع الراهنة ، وطبيعة توازن القوى ، وتصورات حول مستقبل الجامعة العربية ، وخلص إلى ان الجامعة العربية لها دور فى تنظيم التعامل بين الدول العربية بعضها البعض من جانب، وفى تأكيد ذاتيتها وتنسيق التعامل العربى مع العالم الخارجى من جانب اخر، ومن الممكن ان يتعاظم دورها فى المرحلة القادمة اذا توافرت الارادة السياسية العربية وهو امر ضرورى فى عالم يموج بالصراعات الدولية ثم تحدث عن مصر والعمل العربى المشترك. الأطر والتصورات .

اما الفصل الثالث «القضايا العربية فى الاطار الدولى» فقد خصصه الباحث لطبيعة الإطار الدولى والاطار العام لعمليات حفظ السلام فى الشرق الأوسط وكذلك أهم القضايا العربية فى الامم المتحدة ، وانتخاب وزير مصرى (د. بطرس بطرس غالى) سكرتيرا عاما للامم المتحدة والعوامل التى ساعدت على انتخابه واختياره ثم تحدث اخيرا عن مؤتمر السكان ومانتج عنه من توصيات .

ويناقش فى الفصل الرابع والأخير السياسة المصرية فى الساحة الدولية ، ومصر وحركة عدم الانحياز ، ومصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، وكذلك مصر ومنظمة الوحدة الافريقية ، ثم البعد المتوسطى فى السياسة المصرية الخارجية واخيرا العمل العربى المشترك ـ رؤية مستقبلية .

لامراء إذن ان هذا الكتاب يعد اضافة جديدة للمكتبة المصرية والعربية على السواء سيما أنه يتناول حرب اكتوبر العظيم التى خاضتها القوات المسلحة المصرية وما خلفته هذه الحرب من تطورات وتغييرات على الساحة المصرية العربية عامة وما أضفته هذه الحرب من مكانة دولية وعالمية لمصر باعتبارها ذات ثقل كبير فى منطقة الشرق الاوسط .

عبدالعزيز احمد عبدالعزيز

□□ د. يونان لبيب رزق - الثوابت والمتغيرات فى العلاقات المصرية - السودانية - كتاب الهلال: العدد ٥٢٧ □□

إن كتاب [الثوابت والمغيرات فى العلاقات المصرية ـ السودانية] من أحدث إصدارات كتاب الهلال الشهرى ويحتوى على ثلاثة أقسام على التوالى: الدارسة، التعليقات والتعقيبات، الملاحق.

ويتناول الكتاب العلاقات الحميمة بين شعبى مصر والسودان، وهى فى الوقت نفسه، على حد تعبير المؤلف: العلاقات الأكثر غموضا بين شعبين عربيين، مما يخلط الأمر فيها بالعواطف والمشاعر، واعتمدت الدراسة على الوثيقة والواقعة التاريخية والحوارات المتبادلة المدعمة بكل الاسانيد من شتى الأطراف (مصرية وسودانية وبريطانية) للوصول للحقيقة ومن خلال هذا المنهج توصلت الدراسة إلى أن هناك عديدا من الثوابت فى العلاقات المصرية ـ السودانية، وأن المساس بتلك الثوابت أمر مؤقت بطبيعته، وبالمقابل فى ذلك فان هناك الجانب الآخر من هذه العلاقات وهى المتغيرات التى ينبغى التسليم بأنها كانت إبنة لمرحلة تاريخية وقد أنتهت بانتهاء ظروفها.

وقد أدرج المؤلف في النوعية الأولى من العلاقات الجوانب الاستراتيجية والثقافية والدينية، ثم وضع في النوعية الثانية، قضية وحدة وادى النيل. فالعلاقات التاريخية بين الشعبين من الثوابت لأن ما يتم صناعته بامتداد قرون طويلة واستجابة كمصالح اقتصادية وأوضاع اجتماعية وثقافية لا يمكن تغييره إلا بالتاريخ.

فالعلاقات المصرية . السودانية تتعرض لتقلبات لم نشهد مثلها في العصور الحديثة، الأمر الذى يدعو إلى موقف الترقب حتى تنجلي الأمور وتعود تلك العلاقات إلى مجراها الطبيعي وهو ما رفض د. يونان الالتزام به.. مما جعله يقترب منها وهي في أشد مراحل سخونتها. والمؤلف يعتقد في ذلك ان دور المؤرخ لا يقتصر على مجرد رصد الأحداث أو تحليلها بل يتعدى ذلك الى المشاركة بما يعتبره الدراسة الفاعلة لانارة الطريق أمام صناع القرار وأمام جموع الشعبين المصرى والسودانى للتعرف على الحقائق التى شكلت ما استمر يصنع هذا التعبير الغامض في تاريخ هذه العلاقات الأزلية.

فالدراسة، إذن، نقطة بداية لحوار واسع بين المثقفين في شطرى الوادى - وادى النيل - يتم من خلالها الاتفاق على القواعد العامة التى تقف عليها تلك العلاقات مما يقلل الهامش الذى يسمح لبعض الاعلاميين والسياسيين بالعبث بها. وقد أثار كتاب د. يونان تعقيبات كثيرة لعدد كبير من المتخصصين - عندما نشر هذه الدراسة من قبل في كل من مجلة «المصور» القاهرية وجريدة «الخليج» الاماراتية خلال ربيع سنة ١٩٩٣ - ولعل من أهم محاوريه: هشام عبدالملك - عبدالدين محمد سلامة - د. محمد أبو عمر - د. ابراهيم على الجعلي. فضلا عن عدد كبير من الملاحق المرفقة التى تبدأ من عام ١٨٨٣م لتصل إلى عام ١٩٢٩، وهى ملاحق، كمادة خام ياعتمد عليها المؤلف كثيراً وهو ما يؤكد الحس التاريخى الذى يتمتع به د. يونان لبيب رزق لتعرضه لهذا الموضوع وكتابته عنه. فالكتاب رؤية لمساعدة المصريين والسودانيين معا على التخلص من مقولات إستمروا أسرى لها، وتم الترويج لها فترات طويلة أما من أطراف أخرى وبسوء قصد، وإما من إيعاز منا وبحسن نية، وإذا كان الطريق إلى الجحيم مرصوفا بالنوايا الحسنة فهو قبل ذلك مصنوع من المقاصد السيئة. ونحن نسعى بكل الوسائل أن نمنع العلاقة بين الشعبين من ان تسير عبر هذا الطريق.

إن هذا الكتاب بحق يعد من أهم الكتب التى تناولت تاريخ العلاقة الحميمة بين الشعبين، وتحاول أن تستعين بالماضى من أجل فهم الحاضر، وبينهما - الماضى والحاضر يستمر تيار التاريخ ليلقى في المستقبل.

هاني لبيب

□□ لواء ركن متقاعد / عثمان كامل - امن البحر المتوسط واثره على العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية مركز الدراسات العربى والاوروبى - باريس - ١٩٩٤ □□

يشكل البحر المتوسط عبر التاريخ مصدراً رئيسياً للسيطرة الاجنبية على دول جنوب البحر المتوسط ، وقد نتج عن المتغيرات الدولية والاقليمية في فترة السنوات العشر الاخيرة والتى برزت فيها الهيمنة الامريكية بهدف الاحتفاظ بالقطبية الاحادية وكذلك اتمام الوحدة الاوربية والمنافسة الاقتصادية . ادى ذلك كله الى التنسيق بين دول البحر المتوسط ليعم السلام والامان عبر الدول المطلة عليه . ولكى يستثمر لصالح دعم وتأمين تلك الدول من هنا تأتى اهمية هذا الكتاب الذى يلقى الضوء على عدة نقاط هامة مثل نظر القوى الدولية فى تحقيق الاستقرار وامن البحر المتوسط . واهداف دول حوض البحر المتوسط وتنامى القوى العسكرية الاسرائيلية والتهديد الذى يشكله لامن جنوب البحر المتوسط ... الخ ومن هنا يطرح الكتاب عدة تساؤلات هامة : اين ستكون نحن دول حوض البحر المتوسط شماله وجنوبه وشرقه وغربه من هذا الوضع الجديد ؟ وما وضع قضية امننا القومى بعد كل هذه المتغيرات ؟ ... الخ

يتناول المؤلف فى مقدمة الكتاب (التطور التاريخى للحوار العربى - الاوربى) فيذكر بداية الحوار العربى الاوربى عندما قرر مؤتمر القمة العربى السادس الذى عقد فى الجزائر فى اواخر نوفمبر ١٩٧٣ بتكثيف اتصالاته ومحادثاته مع الجماعة الاوربية ومطالبتها بموقف اكثر خصوصا فى (نزاع حرب اكتوبر) والضغط السياسى على اسرائيل لكى تنسحب ، وجاء رد المجموعة الاوربية من خلال مؤتمر كوبنهاجن فى ديسمبر ١٩٧٣ . فقد اكد المؤتمر تبنى الاقتراح الفرنسى بشأن بدء حوار عربى - اوربى وتتحدد من خلاله العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجماعة الاوربية والدول العربية . ويشير المؤلف الى ان الجماعة الاوربية قد عملت على محاولة تحجيم الدور العربى فضغوطه المتوالية على اوربا وكذلك عملت الولايات المتحدة الامريكية على تحجيم الاندفاع الاوربى الاستقلالى فى قضايا الصراع العربى - الاسرائيلى ، ولهذا شهد هذا الحوار عدة موجات من المد والجزر واحيانا خفوة وجمود ، يصل الى حد تحصيل حاصل بدون فاعلية وينعكس ذلك على اسقاط الكتاب السنوى لحكومات الجماعة للحوار .

ويلقى المؤلف الضوء على الاهداف الاوربية وراء الحوار فيجملها فى عدة نقاط منها ضمان الاستقرار السياسى والامنى فى منطقة الشرق الأوسط وايضا ضمان الامدادات النفطية وكذلك الحفاظ على المصالح التجارية مع العالم العربى ومن هنا سعت الدول الاوربية لاجراء الحوار لتحقيق هذه المصالح ولكى تستوعب أى مخاوف عربية من اتمام الوحدة الاوربية واما عن الاهداف العربية من اجراء الحوار مع اوربا فهى : ١ - تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة العربية كمصلحة عربية عليا ٢ - ضمان استمرار امدادات النفط العربى للجانب الاوربى فى ظل اوضاع سياسية واقتصادية مستقرة مع المحافظة على وضع الشريك التجارى الممتاز ٣ - حاجة الدول العربية الى التكنولوجيا الاوربية المتقدمة وقد عقدت عدة جولات فى اثار الحوار الاوربى - العربى شملت قضايا سياسية مثل النزاع العربى الاسرائيلى والوضع فى لبنان كقضايا رئيسية فى ذلك الوقت ويشير المؤلف الى ان المساهمة الاوربية الفعالة قد ادت الى خروج فكرة المؤتمر الدولى للسلام الى حيز الواقع الفعلى واقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى اقامة دولته ، وان كان الاتجاه فى البداية تحقيق حكم ذاتى .

ثم يتطرق المؤلف الى (موضوع مصر والعلاقات مع الدول الغربية) فيذكر أن العلاقات بين مصر والغرب تكتسب أبعاداً أكثر أهمية مما كانت عليه فى السابق فى ظل التغيرات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقية ، وباقتراب اوربا الغربية من الوحدة الاقتصادية الكاملة ، ويشير المؤلف الى التطور الايجابى حينما استجابت مصر للمبادرة الاسبانية الايطالية بعقد مؤتمر للامن والتعاون بين دول البحر المتوسط فى (١٩٩٠) وقد ركز الاجتماع على ضرورة ترسيخ المبادئ الاساسية لعقد مؤتمر الامن والتعاون فى البحر المتوسط مركزا على اهمية التعاون الاقتصادى بين دول البحر المتوسط . وقد شاركت مصر فى الاجتماع الوزارى العربى الاوربى الذى عقد فى باريس وكان لها دورها الايجابى فى تطوير الحوار العربى الاوربى والارتقاء به وتعزيز (علاقات للتعاون والصداقة) بين

المجموعتين وذلك لوقف الهجرة اليهودية من دول اوربا الشرقية الى اسرائيل ، وتلقت مصر بالارتياح نتائج مؤتمر الامن والتعاون الاوربي الذى عقد فى باريس ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ واستهلمت هذه القمة مجموعة مبادىء سياسية فى العلاقات الدولية منها تسوية النازعات بين الدول بالوسائل السلمية وعدم جواز استخدام القوة فى العلاقات بين الدول

ينتقل المؤلف الى (موضوع الاهداف المكملة لدول حوض البحر المتوسط) ويجملها الكاتب فيما يلى ١ . ارساء قواعد العلاقات على اسس ديمقراطية وحقوق الانسان ٢ . ازالة اسلحة الدمار الشامل . ٣ . تعزيز دور الامم المتحدة والتعاون بين دول شمال البحر المتوسط له خصائصه مثل تقديم التأييد السياسى لدول الشرق الاوسط والمساهمة فى مشروعات التنمية وازالة معوقات التعاون واما الجانب الاوربى فيركز على ضرورة مساندة العالم العربى لاصلاح الخلل الواقع بين الشمال والجنوب الاوربى ذاته فضرورة نزع اسلحة الدمار الشامل خاصة فى اوربا الشرقية ، ويتطلع الجانب الاوربى الى مساندة الجانب العربى له فى حل المشكلة القبرصية والمشكلة اليوغسلافية التى تهدد امن اوربا بكاملها ، ويرى المؤلف بانه يجب ان يتم استغلال الوقت من أجل تطوير وتعزيز نتائج مؤتمر الأمن والتعاون الاوربى بمؤسسات قادرة على تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية ، واتخاذ موقف محدد ضد اسرائيل بما يفرض عليها قبول القرارات المحققة للشرعية الدولية وتخلى اسرائيل عن الاستيطان .

ويلقى المؤلف الضوء على (التقسيمات الجغرافية والسياسية لدول حوض البحر المتوسط) وهى كما يلى :

١ ـ مجموعة دول الشمال وتتكون من : اسبانيا ـ فرنسا ـ ايطاليا ـ يوغسلافيا ـ البانيا ـ اليونان ـ تركيا

٢ ـ مجموعة دول الجنوب وتتكون من : المغرب ـ الجزائر ـ تونس ـ ليبيا ـ مصر ـ لبنان ـ قطاع غزة (فلسطين) ـ سوريا ـ اسرائيل وهناك ملامح تميز دول مجموعة الشمال ودول مجموعة الجنوب ، فمن اهم مميزات دول مجموعة الشمال (الثراء والثروة) وتتميز دول الجنوب بالمتاعب الاقتصادية والديون المستحقة للشمال الغنى

ويشير المؤلف الى (المصالح الاستراتيجية المؤثرة على امن واستقرار البحر المتوسط) فهناك دول خارجية عالمية تنظر الى البحر المتسط على انه جزء من امنها القومى ومجالها الجوى ، وعلي رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا ، فهو يمثل شريانا رئيسيا للامداد بالنفط وطريقا عالميا للتجارة الدولية ، وكذا اهميته العسكرية فى كونه ممرا بحريا تتحرك فيه الاساطيل البحرية ، واما الرؤيا الاستراتيجية لدول حوض البحر المتوسط فالشمال يعتبره ممراً بحريا له اهمية قصوى فى الربط بين دولة ووجود الموانىء البحرية علي سواحله الشمالية يحقق الانتشار المؤمن للقطع البحرية مع اعطاء تسهيلات فى اطار حلف الناتو للبحرية الامريكية لذا يجب تأمينه وفى تصور الكاتب ان الهدف المشترك لدولة يجب ان يتمثل فى المحافظة على سلامة واستقرار البحر المتوسط وبخبرة مصر الطويلة فهى ترى ان التهديد القادم من الشمال حيث البحر المتوسط جاء قديما من الرومان والصليبيين وفرنسا وبريطانيا وفى التاريخ المعاصر ترى مصر ان تهديدات الأمن القومى المصرى تحددت فى الخوف من الهيمنة الغربية . واستمرار تفوق اسرائيل فى مجال الاسلحة التقليدية والنووية ولهذا فان ضبط التسلح احد الاهتمامات الرئيسية للسياسة المصرية فى مجال امن البحر المتوسط .. ويرجع الكاتب سبب عدم الاستقرار فى البحر المتوسط الى الاسباب الأتية : ـ ١ ـ وجود الصراع العربى الاسرائيلى شرق البحر المتوسط ٢ ـ التعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة ٣ ـ العمليات الارهابية البحرية هددت البحر الاحمر وقناة السويس ٤ ـ عدم الاستقرار الاقتصادى هدد طرق التجارة والامدادات النفسية للخليج الى اوربا من من خلال قناة السويس ويتطرق المؤلف الى الحديث عن (دور القوى البحرية جنوب البحر المتوسط) ويضيع عدداً من الملاحظات الاستنتاجية منها ان النظرة للقوات البحرية وأساطيلها من قبل دول شرق وجنوب البحر المتوسط اقل اهمية من بناء قوات برية وجوية ويتعين تغيير هذه النظرة القاصرة ، وبقطة استدلالية اخرى ان مصر واسرائيل هما الدولتان القادرتان على القيام بعمليات بحرية مؤثرة بينما تمتلك مجموعة الشمال قوة بحرية مؤثرة ولذا يتعين على دول الجنوب تدعيم قدراتها البحرية لتحقق تكافؤا مناسباً ولكى يتم تدارك عدم الاستقرار الاقليمى والذى قد ينجم من جراء نمو القوة البحرية الاسرائيلية . يتعين وضع مناهج لتطوير القوة البحرية العربية

ويبرر الكاتب (وجهة النظر الدولية فى تحقيق الاستقرار وامن البحر المتوسط) يرى بعض الباحثين ان البحر المتوسط على الرغم من انه بحر شبه مغلق ، الا انه يعتبر بمثابة جزء حيوى من مسرح استراتيجى اوسع وثبت ذلك تاريخياً ومن خصائص القوات البحرية المرونة مما يجعل من الصعب على دول البحر المتوسط تجاهل وجود القوى الكبري الخارجية ولن يكون صعباً على حلف الناتو النظر الى مسألة الحد من التسلح البحرى والامن فى البحر المتوسط بنظرة متوازنة جديدة .

ويشير المؤلف الى قضية (تنامى القوة العسكرية الاسرائيلية تهديد لامن جنوب وشرق البحر المتوسط) ولمواجهة هذا التنامى يتعين على العرب تنويع مصادر السلاح ، ودعم القدرات العربية للتصنيع الحربى وكذلك العمل على الوصول الى تكوين قوة عربية لحفظ السلام تحت لواء الجامعة العربية وفى اطار المواثيق الدولية ..

وينتقل المؤلف الى الحديث عن (التعاون الاقتصادى) العربى ـ الاوربى لرخاء البحر المتوسط) ويبرز العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الطرفين واهم مجالاتها الاستثمارات والتجارة وانتقال العمالة ، ومن الاهمية بمكان هو اتخاذ الدول العربية الاجراءات الكفيلة بتنمية الاقتصاد العربى فى مواجهة التحديات خاصة بعد توحيد اوربا

ويصل الكاتب الي الخاتمة حيث يوضح ان امن البحر المتوسط فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية واستقرار المنطقة يتوقف الى حد كبير علي مدى قدرة الجانب العربى وبخاصة في اقامة علاقات سياسية واقتصادية مستقرة مع الجماعه الاوربية ، وفى قدرته على استيعاب مفاهيم الامن والاستقرار وفى اعادة البيت العربى وفى وضع استراتيجية تنموية لجميع الموارد والثروات العربية .

حسنى الغندور

□□ مجموعة باحثين ، تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية ، أعمال المؤتمر الثانى لمركز الدراسات العربى - الأوروبى، القاهرة ، ١٩٩٤□□

فى إطار إدراكه للتحديات التى تواجه العالم العربى فى كافة المجالات وعلى كل الأصعدة ، نتيجة لما شهده العالم فى غضون الأعوام القليلة الماضية من تحولات عميقة وواسعة ، عبرت عن واقع جديد أطلق عليه «النظام العالمى الجديد» حرص مركز الدراسات العربى ـ الأوروبى على عقد مؤتمره الثانى بالقاهرة فى الفترة مابين ٢٥ ـ ٢٧ يناير ١٩٩٤، وذلك استكمالا لمناقشة تحديات العالم العربى فى ظل النظام العالمى الجديد والتى عقد حولها مؤتمره الأول فى باريس فى الفترة مابين ٢٥ ـ ٢٧ يناير ١٩٩٣ .

ويتضمن الكتاب الذى نعرض له أعمال ذلك المؤتمر الذى يناقش تلك التحديات فى محاولة لاستشراف آفاق المستقبل العربى، والسعى الى إلقاء الضوء على كل ما يعيق تقدمه وتطوره ويمنعه من إعادة إثبات ذاته بشكل يتوافق وروح المتغيرات التى حدثت أو بالشكل الذى يواكب آماله وطموحاته.

ولقد ألقيت فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ستة كلمات دارت حول التحديات التى تواجه الوطن العربى، وأسبابها، والسبيل لمواجهتها. كما عقد المؤتمر ست جلسات عمل قدمت فيها مجموعة من الدراسات (٢٢ ستة دراسة) دارت حول أربعة أبعاد رئيسية هى : التحديات التى يواجهها العالم العربى بأنواعها المختلفة داخليا وإقليميا ودوليا، الارهاب والتطرف فى المنطقة العربية وأسبابه الداخلية والخارجية وآثاره على دول المنطقة العربية، قضية تلوث البيئة وآثارها وكيفية التغلب عليها، مستقبل العلاقات العربية ـ الاسرائيلية بعد التطورات الهامة التى حدثت على صعيد مسيرة السلام فى الشرق الأوسط.

ابرزت الجلسة الأولى للمؤتمر «التحديات السياسية والاستراتيجية» وكان من بين المتحدثين الدكتور بونى فاس ـ مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية بباريس.

وتناولت الورقة التى تقدم بها «التحديات الداخلية التى يواجهها العالم العربى من وجهة النظر الأوروبية»، وأشار فيها الى أن هناك مجموعة من التحديات فى الدول العربية.

ويأتى فى مقدمتها التحدى الديمقراطى الذى يمثل مطلب أساسى للدول الغربية والرأى العام الغربى للتعامل مع الدول العربية، ثم التحدى الديموغرافى الذى هو بمثابة تهديد جديد ومنبع للصراعات خاصة فى مجال الهجرة الكثيفة.

وعالجت الجلسة الثانية «التحديات الأمنية والعسكرية»، وقدمت فيها مجموعة من الأوراق من بينها ورقة د. هيثم الكيلانى حول «التعاون العسكرى العربى ـ العربى» فى ظل تنامى القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافى. ولقد عرضت الورقة للعلاقات العربية ـ مع دول الجوار الجغرافى (إسرائيل ـ تركيا ـ إيران ـ اثيوبيا)، وذلك من خلال مقاربة المدخل الأمنى عن طريق تقصى ملامح الوضع الاستراتيجى والعسكرى لكل من هذه الدول الأربع.

ولقد جاءت الورقة فى أربعة أقسام هى : الأوضاع الاستراتيجية والعسكرية لدول الجوار، السياق الدولى والاقليمى للتعاون العسكرى العربى، مصادر التهديد للتعاون العسكرى العربى، ثم آفاق التعاون العسكرى العربى.

ولقد خلصت الورقة إلى أن هناك ثلاث سبل إذا ما تم التعامل معها بنجاح يمكن أن تكون الدعامة الأولى فى بنية الردع العربى المنشود، وهذه السبل هى : أولا : أن تبنى كل دولة بقدر طاقتها وحاجتها قواتها المسلحة دفاعا عن ذاتها. ثانيا : أن تتماسك الدول العربية فى إطار مجموعات إقليمية تحكمها عوامل محددة مثل الجوار أو التماثل الاجتماعى والاقتصادى، وأن تعمل كل مجموعة من أجل التنسيق والتعاون من أجل تأطير قواتها فى إطار قوة ردع إقليمية تدافع عن المجموعة ككل. ثالثاً : أن يتم وضع كل ذلك فى إطار الأمن القومى العربى بإعتبار أن التطابق بين الأمن القومى والأمن القطرى هو من الأمور الأساسية فى حالة مثل حالة الدول العربية التى يتحتم الأخذ فيها بعين الاعتبار للاحترام المتبادل والكامل لسيادة كل دولة.

دارت الجلسة الثالثة حول «التطرف والارهاب فى المنطقة العربية» حيث تحدث د. أوليفيه كارى المحاضر بجامعات باريس عن «الاسباب التى تساعد على إنتشار التطرف والارهاب» مشيرا إلى تجذر فكر وبرنامج الحركات الاسلاموية العربية من الثلاثينيات، وظهر هذا التجذر الايديولوجى لها منذ ولادة مجتمع الاخوان المسلمين فى مصر والذى إعتمد خريطة فى تحديد الأهداف الأولية. وتؤمن هذه الحركات بأربعة أشكال للتدخل طبقا للظروف المحلية وهى : مجموعات الضغط أو اللوبى، مجموعات تمرد، مجموعات مشاركة مباشرة أو غير مباشرة فى السلطة، مجموعات تمارس السلطة فعليا وهى إستثنائية فى إيران منذ عام ١٩٧٩ وباكستان فى الثمانينيات، والسودان فى عام ١٩٨٩، وافغانستان منذ ابريل ١٩٩٢.

ويرى الباحث أن ظهور فكر سياسى إسلامى مخلص للسنة فى مواجهة تحديات التطرف الاسلاموى يساهم فى تقويضه. كما أن الاسلاموية عندما تمارس السلطة تسبب إحباطات اقتصادية وسياسية أكثر ضررا من تلك التى احدثتها العروبة. وأن الأحداث الخطرة حاليا فى الجزائر أو الهامشية فى مصر تثبت بأن حركة ثورية شعبية إسلامية غير قابلة للحدوث الآن مع وجود إستثناءات كما هو فى جنوب لبنان والمقاومة الوطنية الاسلامية المسلحة لحزب الله، وحركة حماس وجهاد فى فلسطين، وفى الحالتين توجد قضية وطنية.

وحول «الصناعات العربية ومشاكل البيئة» دارت أعمال الجلسة الرابعة وكان من بين المتحدثين فيها د. صلاح حافظ رئيس جهاز شئون البيئة لجمهورية مصر العربية الذى تناول «دور المنظمات العربية والدولية المتخصصة فى حماية البيئة» مشيرا إلى أنه توجد بالاضافة لمجلس الوزراء العرب المسئول الأول عن شئون البيئة عددا من التنظيمات الاقليمية التى تشارك فيها الدول العربية مشاركة جزئية أو كلية فى المنطقة وهى : خطة عمل البحر المتوسط وتضم سبع دول عربية، برنامج حماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وجميعها عربية، برنامج حماية الخليج وتشارك فيها دول الخليج وإيران. وذلك بالاضافة للدور التطوعى للمنظمات غير الحكومية والمهتمة بحماية البيئة وصون الطبيعة. وترى الورقة أن هناك عددا من الاجراءات التى تعمل على رفع كفاءة ودعم كافة الأنشطة الاقليمية والدولية العاملة فى مجال البيئة وهى : إعطاء عملية التنمية المستمرة دفعة قوية جديدة وتطوير كافة أنشطة وبرامج هذه المنظمات فى إطار نصوص إعلان ريو وأجندة القرن ٢١، وتعزيز التعاون والتضامن بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، تشجيع نقل التكنولوجيا النظيفة والمناسبة، ضرورة التنسيق بين كافة التنظيميات الاقليمية لتبادل الخبرة والمعلومات.

عالجت الجلسة الخامسة «التحديات الاقتصادية والتنموية» وطرحت فيها عدة أوراق كان من بينها دراسة د. عبدالله القويز الأمين العام المساعد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول «التكتلات الاقتصادية الحديثة» وأثرها على العمل الاقتصادى العربى». ولقد إختار الباحث حالتى التجمع الخاصتين بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) والتجمع الأوربى الاقتصادى الذى يشمل الجماعة الأوروبية بالاضافة الى خمس من دول «الأفتا» ماعدا سويسرا، على إعتبار أن هذين التجمعين يمكن مقارنتهما من حيث الحكم والقوة الاقتصادية، ويمكن التعميم منهما على الحالات الأخرى، وباعتبارهما أكثر تأثيرا على الدول العربية.

ولقد خلص الباحث الى أنه رغم الاختلاف الكبير بين الاتفاقيتين، إلا أن تأثيرهما على إقتصاديات الدول العربية قد يكون أقل بكثير مما أشارت إليها بعض النشرات الاقتصادية المتخصصة من تأثيرات سلبية على الدول العربية.

أما الجلسة السادسة فقد عرضت «لمستقبل العلاقات العربية والاسرائيلية» وقدم أحد أوراقها السفير سعيد كمال سفير فلسطين بالقاهرة حيث تناول مستقبل العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية وأثرها على الأمن القومى العربى.

وذكر السفير سعيد كمال أن العلاقات السلمية فى المرحلة الانتقالية عبارة عن كيان منقوص يعتمد بالدرجة الأولى على الشعب الفلسطينى فى الداخل وبالدرجة الثانية على الخارج فى العطاء والتبادل من منطلق شعب واحد. وأن الشعب الفلسطينى إذا توافرت له مقومات قيام السلطة الوطنية، وسلطة منقوصة السيادة تستطيع أن تبرز من خلال فعاليتها وتنظيم ذاتها، ثم حسن الأداء فى إستخدام المناخ سواء المبنى على الذات أو التى ستمنح لهذا الكيان عبر المؤسسات الدولية فسوف يخلق ذلك السيادة الكاملة فى المرحلة الثانية التى ستبدأ عند بداية السنة الثالثة من الحكم الذاتى.

وفى نهاية المؤتمر ، وعلى ضوء هذه الدراسات وما دار حولها من تعقيبات ومناقشات خلص المؤتمر الى وضع تصور عام وشامل حول وضع العالم العربى فى ظل النظام العالمى الجديد ، وسبل العبور من هذا الوضع الى الوضع الأمثل للوطن العربى فى علاقته مع العالم وكيفية مواجهة التحديات التى تواجهه . فعلى مستوى التحديات السياسية والاستراتيجية شدد المؤتمر على ضرورة أن يتحمل العرب مسئولية مواجهة أى تداعيات سلبية للمتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة ، ومحاولة التأثير فى عملية التشكيل التى يمر بها النظام العالمى فى الوقت الراهن ، وذلك عن طريق إستعادة التضامن العربى المبنى على أسس حقيقية ونوايا مخلصة

وفى مجال التحديات الأمنية والعسكرية ابرز المؤتمر الرغبة الحقيقية فى بناء سلام حقيقى عادل وشامل فى المنطقة مع استحالة الفصل بين التفاوض والحوار من أجل السلام ، وبين ضبط التسلح فى المنطقة ، وكذلك إستحالة إستقرار السلام فى ظل وجود هيمنة نووية إسرائيلية على المنطقة .

وفى مجال مواجهة التطرف والارهاب طالب المؤتمر بضرورة التحديث الدقيق للمسببات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للارهاب ودراسة الياته المختلفة بما يمكن من مواجهته على نحو سليم حتى لاتستفحل اثاره فى المجتمعات العربية

وعلى صعيد جهود تسوية الصراع العربى الاسرائيلى : اكد المؤتمر على ضرورة توجيه مسيرة هذه الجهود تجاه التسوية الشاملة والعادلة ، واكد رفضه لأن يكون النظام الشرق أوسطى بديلا للنظام العربى

وفى مجال التحديات اكد المؤتمر على أهمية حماية البيئة العربية والاقليمية والدولية . وحول التحديات الاقتصادية رحب المؤتمر بضرورة فتح العرب لحوار عالمى حول هذه القضايا الاقتصادية ، إلا أنه أكد على أن النجاح الأكيد سوف يتحقق فى التعامل الاقتصادى العربى والشروع فى العمل من أجل تذليل العقبات التى تعترض طريقه .

زكريا محمد عبدالله

□□ جورج و. بول، دوجلاس ب. بول، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، أمريكا - إسرائيل «علاقة حميمة»: التورط الأمريكى مع اسرائيل منذ العام ١٩٤٧ حتى الآن، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ □□

يوضح المؤلفان فى مقدمة الكتاب انهما استعارا عنوان الكتاب من عبارة وردت فى خطبة الوداع للرئيس الأمريكى السابق (جورج واشنطن) التى القاها عام (١٧٩٦) وحذر فيها بلاده من الانخراط فى علاقة حميمة مع أية دولة أجنبية، أو أن تحمل كراهية مفرطة ضد أية دولة أخرى، لأن مثل هذه العلاقة من شأنها أن تولد الوهم بوجود مصالح مشتركة حيث لاتوجد مثل هذه المصالح، فتفسد إدارة شئون البلاد وتتضرر المصلحة الوطنية، وبدلاً من ذلك عليها أن ترعى قيام علاقات سلام وانسحاب مع الجميع

واليوم يكتسب هذا الحدث أهمية أكبر بكثير من قيمة حادث تاريخى جزئى، فهو عبرة للزمن، لأن النصيحة التحذيرية التى أطلقها (واشنطن) تنطبق على العلاقة الحميمة التى تنغمس فيها أمريكا هذه الأيام مع إسرائيل فى تعاملها مع الصراع الطويل العربى - الإسرائيلى.

ويستعرض المؤلفان فى القسم الأول الأحداث التاريخية بتسلسلها الزمنى مع تحليل وثائقى للأحداث بدءا من غارات العصابات الإرهابية الصهيونية التى سبقت قرار التقسيم الذى اقترحته بريطانيا عام ١٩٣٧ ورفضه العرب بغضب شديد، وعندما قدموا إقتراحا بإنشاء دولة واحدة عام ١٩٣٩ ثار عليهم الصهاينة واتهموهم بالتعسف. وبعد ذلك قيام دولة إسرائيل، مرورا بإعلان قيام الدولة اليهودية عندما أعلن (بن جوريون) تأسيسها فى ١٤/٥/١٩٤٨، ثم تنفيذ المجازر ضد العرب والفلسطينيين فى دير ياسين فى ٩ ابريل ١٩٤٨ أى بعد خمسة أيام قبل انتهاء الإنتداب البريطانى ودخول الجيوش العربية فلسطين، وقد تمت هذه العملية من قبل عصابة (ارجون زفاى ليومى) التى كان يرأسها (مناحم بيجين) وعصابة (شترن) التى كان يرأسها (اسحق شامير) وكلتا العصابتين كانتا تعملان ضد البريطانيين وضد العرب عن طريق تنفيذ عمليات إرهابية، كما كانت القوات غير النظامية لهاتين المجموعتين تنسف المنازل وتقتل بالسلاح النارى والسلاح الأبيض عمليا جميع سكان القرية المستهدفة.

كما تناول المؤلفان مؤتمر لوزان وأسباب فشله عام ١٩٤٨ بفعل مناورات اسرائيل وتطلعاتها التوسعية، والذى دعا فيه العرب إلى إزالة الكيان الصهيونى، ثم حرب السويس عام ١٩٥٦، وحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، والتى تغلب فيها الاسرائيليون على الجيوش العربية ودمروا واستولوا على معداتهم فى مدى ستة أيام، واضطر (عبدالناصر) إلى القيام بمناورة بارعة لينقذ نفسه من السقوط، وكانت النتيجة هى إحتلال اسرائيل لسيناء كلها حتى شاطئ قناة السويس واستولت على مرتفعات الجولان السورية، كما استولت على الضفة الغربية، وأحكمت سيطرتها على القدس الشرقية التى أعلنت ضمها بسرعة إليها مع بعض الضواحى المحيطة بها. وتأتى بعدها حرب أكتوبر ١٩٧٣ (حرب يوم الغفران) التى تختلف عن سابقاتها، فى أن مصر وسوريا تمكنتا من تدبير هجوم مفاجئ بسبب إعادة السادات لتنظيم الجيش المصرى وتعويض القيادة المصرية عن عجزها فى الطيران القتالى والدروع المتحركة بحشد كثيف لسلاح المشاة المجهز بسلاح ضد الدبابات، وهذه الحرب الغت إهانة حرب ١٩٦٧ وهدأت من روع الشعب المصرى.

ويعرض المؤلفان بعد ذلك لمؤتمر جنيف، واتفاقية كامب ديفيد، وغزو لبنان الأول والثانى الذى كان يهدف الى تدمير قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أولا، وإنتهت بالمذابح البشعة فى مخيمات صبرا وشاتيلا للقضاء على المقاتلين الفلسطينيين، وقتل فى هذه المذبحة مايقرب من ٢٠٠٠ بين رجل وامرأة وطفل من الفلسطينيين على يد الكتائبيين من ١٦ إلى ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ وباقتراح من الاسرائيليين وتحت رعايتهم وذلك انتقاما لقتل زعيمهم (بشير الجميل) وسعيا لتنصيب حكومة مارونية تابعة لاسرائيل، وذلك هو الهدف الثانى. وقد الحقت هذه العملية القذرة العار باسرائيل واثارت الرعب فى نفوس الطائفة اليهودية فى أمريكا، وأثبتت البراهين أن القادة العسكريين الإسرائيليين كانوا على علم بالعملية قبل وأثناء وبعد تنفيذها ولم يفعلوا شيئا لوقفها أو معاقبة المسئولين عنها، بالرغم من الاشمئزاز الشديد الذى تملك الرأى العام العالمى من جراء تلك الذبحة وفى نهاية القسم الأول يستعرض المؤلفان مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات المباشرة و سقوط حكومة الليكود، ووصول حزب العمل برئاسة (رابين) إلى السلطة.

وفى القسم الثانى من الكتاب يحلل المؤلفان المجتمع الاسرائيلى من الداخل ويشرحان عيوبه وأسباب ضعفه ويوضحان رجحان نفوذ العسكريين ويركزان على تبيان أبرز صفاته المتمثلة فى كون إسرائيل (عملاق عسكرى ومتسول اقتصادى) ثم يتناولان السياسة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة الرامية إلى اقتلاع هذه الأرض، ويفصلان الأدوات الرئيسية لهذه السياسة المتمثلة فى الاستيطان والاستيلاء على المياه والأراضى العربية، وصولا إلى ظاهرة الانتفاضة وتحليل أسبابها ونتائجها. وتبحث فى موضوع اليهود الأمريكيين كامتداد لاسرائيل، ويحللان أدوات التنظيم والتأثير لهؤلاء فى الادارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى.

كما يتعرض هذا القسم للعلاقات الأمريكية مع العرب الذين يشكلون الضلع الثانى من مثلث الشرق الأوسط وهى علاقة مشوبة بالتشويش بسبب عدم الفهم، كما يتناول أسباب فشل الدول العربية فى مواجهتها مع اسرائيل، وعامل التنافس العربى - العربى، وواقع الإنقسام بين عرب أغنياء وعرب فقراء، وتوجه العرب نحو الاتحاد السوفيتى لأول مرة عام ١٩٥٥ من أجل الحصول على الأسلحة والدعم الدبلوماسى، عندما أدركوا أن الاعلان الثلاثى من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حول الحد من تصدير الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط كان الغرض منه صيانة التفوق العسكرى الاسرائيلى ضدهم.

ثم ينتقل إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية الذى يحتوى سجلها على خليط من النجاحات المحدودة والكبوات غير البسيطة، ففى الجانب الايجابى من السجل يظهر نجاح المنظمة فى خلق هوية فلسطينية وظهور الفلسطينيين على خريطة العالم، مع شرح لعيوبها، والتطورات التى مرت بها، وجنوح بعض الفصائل الفلسطينية إلى الأعمال الارهابية ورد اسرائيل بالارهاب المضاد واعتماد الحكومة الاسرائيلية سياسة الإنتقام الشديد كعامل حاسم وفعال للردع.

كما يوضح المؤلفان أسباب سوء ادارة الحروب من جانب العرب فيوضحان أن تاريخ حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٧٣ وحديثا حرب الخليج بسبب غزو العراق للكويت عام ١٩٩١ كل هذه الحروب تكشف سلسلة من الأخطاء العربية التى كاد لاتصدق، إن هذه الحروب تبرهن على أن العرب غير قادرين على ترجمة تحليلهم للميزان العسكرى الى سياسات دقيقة وفعالة. وفى كل حالة نزاع كان القادة العرب يقومون بأعمال استفزازية تقدم «لاسرائيل» أو الولايات المتحدة الذرائع المناسبة للهجوم عليهم.

وأخيرا، يعرض القسم الثالث والأخير التكاليف المالية والسياسية والأخلاقية التى تتحملها الولايات المتحدة من جراء علاقتها الحميمة باسرائيل والتى لم تعد تقوم هذه الأيام على استراتيجية متماسكة، بل إنها تعكس انحرافات السياسة الأمريكية الداخلية، وصار برنامج المعونة هذه مشوها إلى حد أن المبلغ المخصص «لاسرائيل» بما يزيد ن ثلاث مليارات دولار سنويا بالاضافة إلى المبلغ المخصص «لمصر» بمقدار ٢,١ مليار دولار سنويا، صار يساوى مايزيد على ثلث قيمة برنامج المساعدات الخارجية كلها، أى أن حصة «اسرائيل» من مجموع مبالغ المعونات التى تقدمها أمريكا للدول الأجنبية سنويا يساوى ٢٨٪، وحصة مصر ٢٠٪ ويقسم الباقى وقدره ٥٢٪ بالنسب التالية: ١٨٪ لدول معنية فى الشرق الأدنى وآسيا، ١٥٪ لدول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبى، ١٠٪ لدول أوروبا، و٨٪ لدول أفريقيا، ويتضح من ذلك أن الولايات المتحد تخصص القسم الأكبر من قيمة المساعدات لدولة واحدة غنية نسبيا فى حين لاتعطى إلا بنسات قليلة، لو إعتمدنا نصيب الفرد الواحد من السكان لدول العالم الثالث. كما يعرض المؤلفان بيانا مفصلا بالمعونات المالية المباشرة لاسرائيل والمساعدات غير المباشرة من تجارية وفنية وعسكرية، كما يبينان التكاليف التى تحملها الاقتصاد الأمريكى من جراء الحظر العربى على النفط الذى طبقه العرب ضد أمريكا إثر حرب ١٩٧٣.

يتضح من أحداث التاريخ التى استعرضها المؤلفان أن العلاقة الحميمة لأمريكا مع إسرائيل شوهت سياسات أمريكا وفرضت عبئا ثقيلا جدا على إقتصادها، وبصرف النظر عن أن هذه العلاقة الحميمة قد كان لها تكلفة مالية هائلة بالنسبة لأمريكا، فإن المصالح الوطنية «لاسرائيل» والمصالح الوطنية الأمريكية لاتخدمها الحروب الدائمة والارهاب والانتقام الدموى والسباق على التسلح، وبرامج التسلح النووى والبيولوجى والكيماوى، وازدياد الاحتمال بأن الممارسات الحالية قد تقود فى آخر المطاف إلى حرب غير تقليدية.

ويعرب المؤلفان فى النهاية عن رأيهما فيقولان: «أنه نظرا لما تقدم، فإنه مع أملنا بوضع نهاية للاضطراب المأسوى فى الشرق الأوسط فإن علينا ألا نستبعد أن تكون مفاوضات السلام فى أحسن الأحوال، مجرد نجاح ناقص، عملية خداع جديدة تضاف إلى السلسلة التى يبدو أن لا نهاية لها من جهود السلام العقيمة».

لقد كان (جورج واشنطن) بعيد النظر وحصيفا جدا عندما لاحظ أنه (فى حين أن الفريق الذى يؤيد الدولة المفضلة يحظى بالتصفيق فإن أولئك الذين يعارضون مؤتمرات تلك الدولة قد يكونون ضحية الشك والكراهية). وإذا ماكانت العلاقة الحميمة تضر بالدولة المولعة بدولة أخرى فإن هذه الدولة الأخيرة ذاتها تتضرر من هذه العلاقة.

سمير شحاتة

□□ لواء أ.ح دكتور ممدوح عطية - القدرة النووية الإسرائيلية واثرها على الأمن القومى العربى .. سلسلة دراسات وأبحاث تصدر عن مركز الدراسات العربى الاوربى (٢) - باريس ١٩٩٤ □□

إن أرجح اتجاهات تطور الصراع العربى الاسرائيلى حتى نهاية الـ ٩٠ كحد ادنى هو نمط الصراع الحضارى الممتد الذى تسعى فيه القوى الدولية والاقليمية الى إبرام تسوية مرحلية، أو ترتيبات انتقالية مقبولة لتهدئة حدة مشاكل الصراع. مع محاولات متصلة من جانب بعض اطراف الصراع لتنمية قدارتهم خاصة الاقتصادية. ولتحويل مقدرات التوازن العسكرى فى المواجهة العربية الاسرائيلية سواء أكان تقليديا أو غير تقليدى.

وهنا يتناول الباحث القدرة النووية الاسرائيلية واثرها على الامن القومى العربى وكيفية مواجهة ذلك التهديد.

ويخصص المؤلف الفصل الاول للقدرة النووية الاسرائيلية، فعلى الرغم من ان الاوساط الرسمية الاسرائيلية لم تعلن رسميا عن وجود مثل هذا السلاح فى حوزتها، إلا أن دلائل ما نشر من معلومات سواء من داخل اسرائيل أو من خارجها لا تترك ادنى شك فى أن اسرائيل قد أتمت صناعة أسلحة نووية، بل وتملك مخزونا منها تتباين التقديرات بشأن كمياته ونوعياته، كما أنها تسعى دائما من أجل الاحتفاظ بالاحتكار النووى ولكنها لا ترى حاليا مبررات تحت الظروف العادية ان تشهر وتعلن هذه الامكانية.

ولعل ابرز ما أثاره الباحث حول هذه النقطة.

(١) لجوء اسرائيل الى صنع قنابلها الذرية حتى البلوتنيوم لما يتيحه من امكانية الاعتماد على الذات نوويا دون أن ينفى ذلك إمكانية ان تكون اسرائيل قادرة على صنع قنابل اليورانيوم

(٢) استراتيجية ومن تطور الاسرائيلى بعنصر العدد أكثر أهمية من القوة فيما يتعلق بالترسانة النووية لـ [illegible] من عناصر الردع أكثر مرونة [illegible] ترجيح لجوء إسرائيل الى [illegible] صغيرة ذات قوة تفجيرية [illegible] امتلاكها لأكبر عدد ممكن من الأسلحة [illegible]

(٣) وتصنيف [illegible] قوة [illegible] نحو [illegible] ٥٠ قنبلة نووية [illegible] الأسلحة النووية الاستراتيجية [illegible] ليست لها [illegible] على أن عددها كبيرة تكتيكية صغيرة

([illegible]) كيلو طن [illegible] نجاح اسرائيل فى التوصل الى تكنولوجيا تصغير القنابل النووية

ويستعرض المؤلف فى الفصل الثانى الى الجهود الاسرائيلية المكثفة لتطوير تسليحها النووى . ويبرز المؤلف تطور القدرة النووية الاسرائيلية ودور الفرنسى والامريكى فى دعم هذه القدرة وتنميتها والتستر عليه

ومن ابرز ملامح هذه القدرة

(١) أن اسرائيل تعد أول دولة بالعالم الثالث تمثل تهديدا استراتيجيا وتوجهه الى دولة عظمى ، وتصوب أسلحتها صوب أهداف يتراوح عددها ما بين ٦٠ - ٨٠ هدفا لا سيما حقول النفط الفارسى وجميع العواصم العربية ومنشآت السلاح المتقدمة مثل(عين . اوس ١) بالجزائر وكاهوتا فى باكستان .

(٢) كما أنها تملك بديلاً حاسماً فى الاسلحة الكيماوية التى تنتج فى معامل محلية فى اسرائيل . وذلك فى حالة عدم فاعلية اسحلتها النووية أو فى حالة عدم استخدامها لأى سبب من الاسباب .

(٣) يكشف المؤلف عن علاقة لاسرائيل بالهند والصين ، وأن لديها ألغاماً نووية صممت خصيصا لمواجهة المدرعات السورية فى الجولان .

(٤) أن اسرائيل تصنع بالفعل او صنعت سلفا قنابل نيوترونية وقنابل هيدروجينية .

(٥) ان اسرائيل كما تملك القدرة على تدمير القدرة النووية لدى خصومها تملك ايضا القدرة على توجيه الضربة النووية الثانية .

ويحدد المؤلف فى الفصل الثالث الاهداف التى حددتها اسرائيل عند تطوير سلاحها النووى لتهديد الامن القومى العربى ، فيرصد العديد من الاهداف منها الابتزاز(ابتزاز العرب استراتيجيا للدخول فى مائدة المفاوضات والرضوخ للتسويات التى تعرضها اسرائيل وفقا لميزان القوى المختل التأثير على الارادة العربية المعنوية والقتالية لمنعهم من حتى محاولة استرداد أراضيهم المحتلة)

ومنها الاخضاع (التهديد علنا باستخدام السلاح النووى لاخضاع الاقطار العربية وحملها على الاتيان بأفعال وخطوات تتفق ومصالح اسرائيل إضافية الى الهيمنة السياسية والافناء)

يختتم المؤلف مؤلفه بأسلوب مواجهة الخطر الاسرائيلى فيقرر الحقائق الآتية .

- ليس المهم فى الردع الوسيلة المستخدمة وإنما الاهم هو النتيجة التدميرية التى تحدث نتيجة لاستخدام الرادع ، فالتدمير يمكن ان يحدث سواء باستخدام السلاح التقليدى او النووى.

وانه يمكن للرادع الاقل تأثيرأ ردع الرادع الأكبر تأثيراً إذا كان هناك عزيمة على إستخدامه .

وأنه لم يمنع إمتلاك أحد طرفى النزاع للرادع النووى الطرف التقليدى الآخر من التصدى له فقد تصدت فيتنام التقليدية للولايات المتحدة ، والأرجنتين لبريطانيا .

وعلى ذلك نخلص إلى أنه لابد من أن يكون الشغل الشاغل للانظمة العربية هو إمتلاك الرادع بدءاً بالتقليدى ثم النووى . فلا يمكن حصولنا على مظلة نووية عربية إلا تحت حماية مظلة عربية تقليدية .

أضف إلى ذلك أن إمتلاك العرب للقدرة النووية أمراً ضروريا من أجل تحقيق التوازن النووى مع أسرائيل هذه القدرة لابد لها من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية عربية لحمايتها .

ولتحقيق ذلك لابد من العمل على مستويين : .

(١) العمل العربى الجماعى من خلال وضع إستراتيجية عسكرية عربية موحدة والإستفادة من الكوادر العلمية العربية ، وتطوير البرامج النووية المتيسرة لدى بعض الدول العربية للاغراض السلمية للإستفادة منها فى المجالات العسكرية .

وتحقيق تقارب عربى مع الدول الصديقة والتى لها خبرة فى المجال النووى

كالصين ، كوريا الشمالية ، باكستان وبعض دول أسيا الوسطى الاسلامية

(٢) العمل العربى الثنائى بحيث تساهم كل دولة بحسب إمكانياتها وما يتوافر لديها من موارد أكانت بشرية أم علمية أم مالية

أخيراً فإن السلام الحق هو سلام الاقوياء ، وان ما دون ذلك من تسويات هى أوضاع تكتيكية يصعب أن تدوم .

مريم عبدربه الدويك

□□ لواء أ/ ح دكتور، فوزى محمد طايل، ثقافتنا فى اطار النظام العالمى الجديد، القاهرة، مركز الإعلام العربى، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ □□

الثقافة هى المعرفة والتكوين العقلى والمزاج النفسى، والاعتقاد فى منظومة للقيم، هى أكثر وضوحاً لدى النخبة ، وأقل وضوحاً لدى العامة، يضبط عليها السلوك الانسانى فى الأمة، وتتخذ على اساسها القرارات فى كل المستويات ويستخدمها الانسان كمعيار يميز به الجيد من الردئ،، الجهل من العلم وهذا المصطلح بما يحويه من عناصر التأثير والتأثر. كان ضرورياً لفهم أمن أمة من الامم فى بعده الثقافى وحمايتها من المصطلحات والمفاهيم المشوهة، ذات الخلفية المرجعية الضارة.

وكان ذلك مدخلاً للتعامل على مستوى ثقافى، مع ما تعامل معه صامويل هانتيجتون من قبل على المستوى الحضارى فى صورة ميكروكزمية تقتصر على الواقع القطرى المصرى. فإن تعدد الثقافات على المستوى الدولى هو ظاهرة تلقائية نتاج عوامل الخصوصية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المزاجية علاوة على النسبية الفكرية. هذه عوامل تكرس التعددية وتقف حجر عثرة فى فرض الواحدية الثقافية على مستوى عالمى فى اطار الكونية المرتقبة والتى ماهى الا استبداد الديمقراطية من خلال فرض نفسها على غيرها من الانساق الثقافية والتى صادفت فى المنطقة العربية بصفة ، عامة ، أو خاصة ما تناولته القاعدة الخلدونية من قبل والتى مفادها أن المغلوب مولع ابدا بالاقتداء بالغالب فى شعاره وزية وسائر أحواله وعوائده.

فالتخلى عن خصوصية الثقافة لم يكن فى الواقع إلا بداية الاستسلام للغالب فى المجال الثقافى الذى لم يلبث ان حملت الينا ثقافته الاستسلام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وعليه فإن اقتصار الامن على الاستراتيجية والاقتصاد أمر منقوص يغيب عن البعد الثقافى للأمن والذى يحول مسار أمة من الأمم فى اتجاه

صحيح بعيداً عن الاستيعاب فى بطون الامم الاخرى.

وحوار مع التاريخ القريب يقود الى تفهم ارهاصات للواقع الثقافى الراهن فإن الحملة الفرنسية لم تكن بدافع تحدى ثقافى حيث لم تستسلم مصر ولم تتنازل عن ثقافتها. والحملة وإن لم تحقق اهدافها وتنتج ثمارها. كحملة غربية. بصورة كاملة بل انها قد خلفت وراءه ازمة ثقافية متراكمة

وبداية النجاح فى مضمار الهزيمة الثقافية تمثلت فى خلق فئة من المنهزمين نفسياً امام الثقافة الغربية وقبلوا التعامل معها وتمثلها وتسويقها فى داخل البلاد مستغلين فى ذلك قابليات الوهن التى يوضحها جزئياً قاعدة ابن خلدون والتى أسفرت عن تقليد بلا عقل حتى لو كان هذا التقليد فى اخص خصائص العقل، نظام التفكير والانساق الفلسفية.

إن هذا الوضع تم ابتناؤه على مستخلصات تفسير التاريخ فى الفترة التى اصطلح على تسميتها بالحديثة، والانهزام الذى أثر على دولة مصر الحديثة من عهد محمد على وحتى سنة ١٩٥٢، وتأثيرات خلفاء محمد على التى بدأت رويداً وأستحالت الى ازدواج ثقافى فى عهد الخديو إسمايل وماتلاه. فقد اهتم بالثقافة المنقولة وأرجأ الاهتمام بالواقع الثقافى حينذاك إلى أن اقر الخديوى اسماعيل نفسه بأن جهده ماض الى تحويل مصر الى قطعة من اوربا. ومع هذا، وباستمرار فتح باب مصر على مصراعيه لتلقى الثقافة الغربية فقدت مصر امنها الثقافى. وتوافقت اتجاهات النخبة المثقفة مع المفكر الغربى. لقد تمت مواجهة الاحتلال الى أن هزمت الجيوش. وترسخ الاحتلال من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤. ليس بسبب ضعف الرفض والمقاومة. ولكن لأن قيم المحتل كانت مقبولة لدى المثقفين ـ قادة الأمة ـ ومن ثم فإن انهيار القوة العسكرية اوقع مصر فى أسر الانجليز.

وفى نظرة على الواقع الثقافى المصرى فى التسعينيات وجد أن ما حدث إن هو إلا امتداد لا انقطاع فيه لمتوالية فقدان الامن الثقافى. إن ما أحدثته تباعاً حركة الضباط الاحرار من التلاعب فى صياغة الثقافة فى مصر والمنطقة العربية لم يكن سوى لحظة من لحظات هذه المتتالية الاستلابية. فقد تم استقدام الماركسية والتعامل معها بالحذف والاضافة وتخريج فئة من الافكار الملفقة سميت بالاشتركية العربية.

ويمكن اعتبار عقد السبعينيات بمثابة امتداد لحقبة ثورة يوليو ١٩٥٢ بسبب حملة من السمات الهيكلية المميزة لكلتا الفترتين. وقد ذيلت هذه الفترة ببصمة السادات الذى جمع بين البرجماتية والمبادىء وحاول تحجيم اليسار الى حد ضئيل ليسمح للقوة الاخرى فى الظهور وبروز القوة الاكثر اصالة، غير أن عصره لم يسلم من السماح للثقافة المستوردة من اقتحام العقل فى البلاد. واسفر تطور الأحداث عن اعلان مصرالانضمام الى النظام العالمى الجديد فور إعلانه، وهى فى حالة من التشرذم الثقافى مركبة وشديدة التعقيد الى درجة تشكل خطورة على امن المجتمع.

الاحداث الواقعة فى مصر بعد سنة ١٩٩٠ لا تمثل سوى مؤشرات على الاتجاهات المحتملة للثقافة فى مصر، والتعامل معها بصورة اعمق يتأتى من دراستها فى اطار اتجاهات الثقافة فى النظام العالمى الجديد. والتى يمثل المركز فيها الغرب وتحركه نحو فرض مثاليته الوجودية من خلال الية دبلوماسية وقانية سوف تتجاوز ـ ليس نقط الحدود وفكرة السيادة ـ ولكن ستتجاوز ايضاً سلطة الدولة ذاتها فلا يكون لها معنى، بل سيكون التعامل مع التجمعات والافراد بداخل هذه التجمعات وفى اطار تحليلى تناول اليات هذا النظام العالمى الجديد بصورة جديدة.

ويحاول الكاتب فى النهاية التحرك نحو صيغة ثقافية تحقق أمن الامة بقيمها من خلال استقراء التاريخ، ويستقى معالمها من نتائج دراسته فى فصول هذا الكتاب محاولاً طرح ثوابت ثقافية، يتم من خلال الاتفاق حولها بناء ثقافة الذات الثقافية والتعامل مع الأخر الثقافى بصورة واعية. واستيعاب منطق فى التعامل. وتكييف السلوك الذاتى بناء على ذلك التقييم العلمى الرصين.

أشرف أحمد

□□ الأمة فى عام ـ تقرير حولى عن الشئون السياسية والاقتصادية الاسلامية ـ مقدمة: د. يوسف القرضاوى والمستشار طارق البشرى ـ مركز الدراسات الحضارية ـ القاهرة ـ ١٩٩٤ □□

تمثل ظاهرة التقارير الاستراتيجية التى تتولى رصد اهم الاحداث فى العالم خلال عام سمه من سمات العقدين الاخيرين ، وفى هذا السياق يأتى تقرير « الامة فى عام» كاحد الجهود البحثية المتميزة التى تتولى رصد اهم الأحداث على الساحة المصرية والعربية والاسلامية والعالمية مع تقديم رؤية تحليلية من قبل خبراء معنيين بهذه المناطق ، وفى رصده لأهم أحداث العام ١٤١٣هـ (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣م) يقدم التقرير عرضا شاملا لأهم الاحداث فى الدوائر الاربعة السابقة فى قالب سهل ومبسط يعين القارىء على متابعة أهم الاحداث التى تجرى فى العالم خلال فترة التقرير.

وقد تضمن التقرير مقدمتين اولاهما للدكتور يوسف القرضاوى والتى تحدث فيها عن الامة الاسلامية وارتأى انها تجسد حقيقة لا وهم ، وانها ستظل حقيقة على ارض الواقع وان لم يعبر عنها فى أطرفى واقع المسلمين، فهى حقيقة بمنطق الدين، وحقيقة بمنطق التاريخ حيث كانت هناك دولة وخليفة للمسلمين ولم يعرف المسلمون قانون الجنسية الحديث الا منذ سبعين عاما تقريبا، كما ان الامة الاسلامية حقيقة بمنطق الجغرافيا من جاكرتا شرقا الى الرباط غربا ولم يفصل بينها الا الاستعمار الذى اصطنع الحدود، بل إن اعداء الامة الاسلامية لاينكرون وجود الأمة الاسلامية ويقفون لها بالمرصاد ويعملون على بث الخلاف بين ابنائها ويرى الدكتور القرضاوى ان الوحدة والتكتل أصبحت فرضا يحتمه الدين وضروره يحتمها الواقع. وثانى هذه المقدمات كتبها المستشار طارق البشرى حول الاوضاع الثقافية للحوار واكد ان مقياس النجاح أو الفشل فى السعى الجماعى للحوار هو كيفية اقامة التوازن ولا يفهم التوازن الجمود بل توازن الثبات ، أى ثبات الحركة نحوما تتراضى عليه الجماعة من أهداف والذى يؤدى الى الابقاء على تجمع قوى الجماعة لصالح تحقيق أهدافها، واشار الى ان صياغة التيار السياسى السائد امر مطلوب حيث يمثل هذا التيار اطارا جامعا لقوى الجماعة يحافظ على تعددها وتنوعها مع الابقاء على تجميعها.

وهو ما اصطلح على تسميته بـ «المشروع الوطنى» وهى الخطوط العامة لما يتراضى على انجازه أهل مرحلة تاريخية معينة، وه يتكون من اجمالى ما تدعو اليه الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية مشيرا الى نموذجين تجلى فيهما مشاركة كل الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية التى ظهرت أنذاك وهما ثورة ١٩١٩ والمشروع الوطنى فى بداية الخمسينات. واشار الى ان المشروع الوطنى المنشود يتطلب توفر خمسة شروط هى وضع الجماعة السياسية وما تتمتع به من تماسك وتمثيلها لكافة الجماعات ، الاحداث المشتركة التى تلتقى عليها هذه الجماعة، الاقرار العام بشرعية القوة ذات التأثير فى الحياة الثقافية والسياسية، كفاءة الاجهزة المؤسسية ، المساعدة التى تنتظم فيها سائر الجماعات والقوى ، ترابط مؤسسات الدولة وانسجام اجهزتها ، واذا تحققت هذه الشروط فان الحوار سوف يؤدى الى تحقيق الاستقلال الحضارى والسياسى والاقتصادى للجماعة.

وفى المحور الاول من محاور التقرير يستعرض النظام الدولى وما شهده من تغيرات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى الذى أدى الى ان يصبح الاسلام هو العدو الجديد للغرب وظهر ذلك فى وسائل الاعلام الغربية التى قرنت بين الاسلام وبين الارهاب والتطرف والفتن ومحاربة الديمقراطية، ويخلص التقرير الى ان المستفيد من هذه الحملة الضارية ضد الاسلام والمسلمين هو اللوبى الموالى لاسرائيل الذى يسيطر على وسائل الاعلام فى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

ويرصد التقرير موقف الاسلام من الغرب ويرى ان المسلمين لاينظرون للغرب على انهم عدو، بل يمثل الغرب كحضاره مساحة للتعايش وابلاغ الدعوة ، ولايصبح الغرب عدوا للمسلمين الا عندما يمارس الهيمنة والاستعمار على المسلمين

ومن ابرز الدلائل على ذلك ان المسلمين يقبلون ببعض الاساليب الغربية فى الاصلاح والتغيير مثل الديمقراطية مادامت لا تتعارض مع اسس العقيدة ، كما يدعو الفقهاء والعلماء الى فتح حوار موضوعى متوازن مع الغرب لتحديد هويه المسلمين ورسالتهم تجاه الغرب والانسانية، ويؤكد التقرير ان التحدى الاساسى الذى يواجهه كل من الغرب والمسلمين هو بناء جسور الثقة بين الطرفين عن طريق التحاور وطرح المخاوف المتبادلة جانبا.

ويشير التقرير الى «العنصرية فى الغرب» التى تجسدت فى وقوع اعمال شغب وقهر وتحلل اجتماعى فى المجتمع الامريكى بسبب نظرة المجتمع العنصرية تجاه الجماعات الاثنية غير البيضاء والسود وهو ما يعبر عن مفارقة وتناقض فى مجتمع الحرية .. «المجتمع الامريكى»

وفى المحور الثانى من محاور التقرير يتناول بالرصد مشكلتين اساسيتين من مشكلات العالم الاسلامى وهما مشكلة البوسنة والهرسك ومشكلة افغانستان ، فعلى صعيد مشكلة البوسنة والهرسك يؤكد التقريران هذه المأساة ليست جديدة وانما هى حلقة فى مسلسل مستمر من الصراعات القومية الدينية فى البلقان منذ خمسة قرون ويشير الى ان توازنات القوة والمصالح الاوربية تلعب دورها فى ادارة الصراع فى البوينة وامكانيات تسويته وشكل هذه التسوية ، ويشير الى ان ما تم حتى الان من حلول واجراءات للتسوية قد ابرز فشل ما يسمى بالشرعية الدولية سواء فى منع العدوان او معاقبة المعتدى ، ويرصد التقرير اسباب تفجر المرحلة الراهنة من الصراع وعلاقتها بالجذور التاريخية له والعلاقة بين الصراع فى البوسنة وبين النظام الدولى الراهن وتدور الاشكالية الاخير حول ادارة الصراع واليات الحركة الدولية ودور التوازنات والمصالح الدولية ومدى فاعليتها فى وقف الحرب فى البوسنة.

وعلى صعيد قضية افغانستان تناول التقرير الابعاد المختلفة للقضية جغرافيا واستراتيجيا وسياسيا وديموجرافيا وقال التقرير ان الصراع تحول الى العالمية من حيث الدمار وظهور اليد اليهودية فى تطور الصراع واتساعه واستعرض اطراف الصراع فى افغانستان المحلية والاقليمية حيث شملت كلا من باكستان والهند وايران والصين والاطراف العالمية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق وحلف الناتو ودول الكتلة الاوربية.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية العربية ،فقد رأت الدراسة ان الموقف العربى انقسم الى ثلاثة اقسام ، قسم يدعم القضية ويساند حق الافغان ويضم مصر والسودان ودول الخليج ، وقسم يدعم نظام كابول سرا وعلانية وهو التيار الذى يدور فى فلك الاتحاد السوفيتى السابق، وقسم ثالث يعيش على هامش القضايا نظرا لقصور قدراته وامكانياته وهامشية موقعه الجغرافى والاستراتيجى فى القضية وهو يدل على عدم وجود موقف عربى موحد تجاه هذه القضية المهمة.

وفى المحور الثالث المتعلق بالامة العربية وقضاياها، ركز التقرير على متابعة تطورات الصراع العربى - الاسرائيلى على مستوى المفاوضات الثنائية السلمية ومتعددة الاطراف، واشار التقرير الى ان التطورات على صعيد عملية السلام ترتبط بالمتغيرات الاقليمية والدولية من ناحية وبمصالح واهداف اطرافها المباشرة وغير المباشرة، وذكر التقرير ان المفاوضات بشقيها الثنائى والمتعدد قد حققت للجانب الاسرائيلى الكثير من الاهداف والامتيازات فى ان الجانب العربى لم يحقق سوى ادنى قدر من المطالب ويحذر التقرير من ان المفاوضات متعددة الاطراف سوف تحقق لاسرائيل تدريجيا الاندماج فى نسيج المنطقة العربية فى اطار طرح التعاون الشرق اوسطى ويشير الى ان المفاوضات قد ابرزت غياب التصور العربى الموحد لمفهوم السلام والمبادىء العامة التى يجب ان يقوم عليها اضافة الى غياب وجود استراتيجية تفاوضية عربية او حتى الحد الادنى من التنسيق العربى.

ويعرض التقرير داخل محور الوطن العربى إلى استمرار موجة التجزئة والتفتت رغم ما يعلن من دعاوى للتكامل ومحاولات الوحدة العربية وذلك فى نماذج ثلاث هى : مشكلة جنوب السودان ومشكلة الصومال ومشكلة العراق مشيرا الى ان مشكلة جنوب السودان مشيرا الى محصلة تفاعل عوامل داخلية واقليمية ودولية تؤدى الى تكريس التجزئة، وان مشكلة الصومال تشيرا الى حالة فريدة ونادرة من حالات التفتت والصراع الداخلى فى الاقطار العربية، حيث رفض الشعب الصومالى مفهوم الدولة واثر العودة الى الاطر الاجتماعية التقليدية المتمثلة فى العشيرة والقبيلة كابنية للتنظيم الاجتماعى، وتشير قضية اكراد العراق الى اخفاق الدولة القطرية العربية فى استيعاب التنوعات الداخلة فى اطارها وهو ما كرسه حصول الاكراد على الحكم الذاتى.

ويتضمن محور الوطن العربى ايضا قضية الحدود فى الوطن العربى ويشير التقرير الى ان معظم منازعات الحدود فى العصر الحديث انما ترجع الى تلك الخلافات التى نشبت بشأن الحدود والمطالبات الاقليمية المتعارضة ، ويستعرض التقرير نماذج عديدة من المنازعات الحدودية بين الدول العربية فيما بينها وبين الدول العربية وجيرانها من دول الجوار الجغرافى فعلى صعيد المنازعات الحدودية العربية - العربية يذكر التقرير مشكلة الضفة الغربية ١٩٥٠ بعد ضم الضفة الغربية الى الاردن، النزاع المصرى - السودانى بشأن حلايب ١٩٥٨ وحتى الان، النزاع العراقى - الكويت ١٩٦١ ، ١٩٩٠ ، النزاع السعودى القطرى - النزاع القطرى - البحرينى ، وعلى صعيد النزاعات العربية مع دول الجوار يذكر التقرير النزاع بين الامارات العربية وايران حول جزر طنب الكبرى طنب الصغرى وابو موسى ، والنزاع الليبى التشادى، والنزاع السنغالى - الموريتانى .

ويتعلق المحور الرابع والاخير بمصر حيث يتضمن رصدا وتحليلا لعدد من القضايا السياسية التى شهدتها مصر خلال العام الذى يغطيه التقرير مشيرا الى المواقف الحكومية وغير الحكومية، والمواقف الرسمية والشعبية ازاء عدد من القضايا الخارجية وكذلك التطورات الاقتصادية التى تمت فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى، ويعرض التقرير لعدد من القضايا الداخلية مثل : الممارسة الديمقداطية - العنف السياسى - كارثة الزلزال - ادارة الازمات الوطنية - اداء مجلس الشعب - السلطة القضائية - السياسة الاعلامية والثقافية...

وعلى الصعيد الخارجى يرصد التقرير المواقف المصرية الحكومية ازاء عدة مشكلات منها، ازمة العلاقات المصرية السودانية ومشكلة حلايب، الازمة الصومالية ، الموقف من المسألة العراقية، تطورات إعلان دمشق، قضية الامن فى الخليج «مصر والصراع العربى الاسرائيلى» ومصر ومشكلة البوسنة والهرسك...

ثم يستعرض التقرير قضايا الاصلاح الاقتصادى المصرى والاجراءات والاتفاقيات التى وقعتها مصر مع صندوق النقد الدولى واهم الاجراءات فى اطار سياسة التكيف الهيكلى والتشريعات التى صدرت لهذا الغرض.

محمود حسين جمعه

□□ د. محمود وهبة، اسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤ □□

عندما تم توقيع الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى بداية أغسطس عام ١٩٩٣، بدأ الحديث عن السوق الشرق أوسطية. عندئذ قرر الدكتور محمود وهبة مؤلف هذا الكتاب وأحد مؤسسى جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين بنيويورك ورئيس مجلس الادارة أن يكتب سلسلة مقالات (نشرت بجريدة الأهرام) عن الاقتصاد الاسرائيلى ومقارنته بالاقتصاد المصرى لأنه رأى أن هذا الموضوع لم يطرح بموضوعية فى الاعلام العربى.

وهذا الكتاب يشتمل على هذه المقالات، كما يشتمل أيضا على مقال عن كيفية دخول مصر سوق المال العالمية والحاجة الى صندوق مصر للاستثمار "Country Fund" كما يشمل مقال يتناول مقارنة بين المعونة الأمريكية لكل من مصر واسرائيل ويوضح هذا المقال إعتماد اسرائيل الأساسى على هذه المعونة ويبين مخاطر توقف هذه المعونة على الاقتصاد الاسرائيلى.

. وعن موضوع الكتاب يضع المؤلف هذه الملاحظات ويوضحها فى مقدمة كتابه:

١ . رغم أن الأحداث السياسية لها اليد العليا فى تخطيط مسار التاريخ، إلا أنه يعتقد أن الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير هو نقطة بداية لارجعة فيها من ناحية الجغرافيا الاقتصادية. وبالتحديد فإن العالم العربى بمحورية الشرقى والغربى قد اتصلا الآن بعد أن انفصلا. فان اسرائيل زرعت فى قلب العالم العربى وقسمته الى قسمين جغرافيا، الاتفاقية تمكن العالم العربى بقسميه من اعادة التكامل الجغرافى بواسطة الطرق البرية من شبكات طرق ومواصلات واتصالات، وبتوفير حرية حركة الأفراد والسلع والمواد بين المحورين. ومهما كان شكل السلام، فان هذا الاتصال نفسه فهو الحقيقة الجغرافية الباقية ـ الا لو عاد شبح الحرب من جديد بين الفلسطينيين واسرائيل وألغى الاتفاق.

٢ . بدأ الكتابة عن الاقتصاد الاسرائيلى ومقارنته بالاقتصاد المصرى بشكل موضوعى، وفى ضوء المعلومات المتاحة. فمثلا كيف نهمل الصادرات والواردات الاسرائيلية العسكرية وهى عادة لاتذكر فى الاحصائيات المنشورة؟ وكيف نتجاهل التبادل التجارى السلعى بين مصر واسرائيل وهناك مؤشرات أنها أكبر فى حجمها من جميع التعاملات بين مصر وبلدان العالم العربى المجتمعه؟ وهل يمكن أن نتجاهل ان نسبة كبرى من الناتج المحلى الاجمالى المصرى هو فى الواقع «اقتصاد خفى» مثل كثير من دول العالم ـ بل يقدر «الاقتصاد الخفى» باكثر من ثلث الناتج المحلى الاجمالى المصرى او يزيد والاقتصاد الخفى هنا هو اقتصاد غير مرصود احصائيا ولايحسب فى الأرقام الرسمية. واذا صح هذا فإن الناتج المحلى الاجمالى المصرى عام ١٩٩٠ قد يزيد عن ٤٠ مليار دولار بدلا من حوالى ٣٠ مليار دولار ـ كما نذكر فى بعض الأحيان ـ مقابل الناتج المحلى الاجمالى الاسرائيلى وهو يقدر بمبلغ ٥١ مليار دولار. وكيفية قناعة القارىء بالاحصائيات الرسمية المصرية التى تضع حجم البطالة فى مصر بحوالى ٩٪؟ م. وكيف نهمل الدين العام المصرى الذى تزايد باستخدام سندات الخزانة رغم أن ذلك قد أدى الى انخفاض عجز الميزانية الحكومية؟

٣ . انتقلت الدراسة الى أهم نقاط الضعف فى الاقتصاد الاسرائيلى، وهى اعتماده على معونات ومنح وتعويضات خارجية. ثم عقد المؤلف مقارنة بين الاقتصاد الاسرائيلى والاقتصاد العربى ـ حتى يؤكد للقارىء أن قوة اسرائيل العسكرية لاتمتد الى المجال الاقتصادى ـ وان هناك خطر حقيقى على الاقتصاد الاسرائيلى من السلام. بينما العكس صحيح بالنسبة للعالم العربى. ولعل القارىء قد لاحظ ان الناتج المحلى الاجمالى للسودان أعلى من مثيله فى مصر.

وقد يرجع تفسير ذلك الى سعر الصرف الرسمى الذى تستخدمه الادارة السودانية. ومع ذلك فإن المؤشرات للاقتصاديات العربية وتحت راية السلام لازالت توضح بلاجدال ان «الميزة النسبية» الاقتصادية فى تحدى المستقبل هو فى صالح العرب. وأن التخوف العربى من قوة الاقتصاد الاسرائيلى لامبرر له.

٤ . أوضح المولف بعد طرح موضوع السوق الشرق أوسطية. انها حلم وخيال من الناحية الفنية. وان هناك مراحل للتعاون الاقتصادى بين الدول تبدأ بالتبادل السلعى، ثم التعاون الاقليمى، ثم التكامل الاقتصادى. وان السوق الشرق اوسطية هى من أشكال التكامل الاقتصادى ولن تتم قبل سنوات طويلة ومراحل عديدة للتعاون لايراها ممكنه فى ظل الظروف السياسية الحالية او فى ضوء التاريخ المرير للحروب بين العرب واسرائيل.

ولقد اطلق على هذه السوق المزعومة «السوق الاسرائيلية» فهى التعبير الوحيد الذى يسمح لدولة غير عربية فى الاشتراك والتعاون مع جميع الدول العربية، وأوضح أن مفهوم الشرق الأوسط تاريخيا يختلف عما يذكره الاسرائيليون، فلا هو الشرق الأوسط الذى رسمه الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، ولا هو الشرق الأدنى الذى اخترعته انجلترا فى نهاية القرن الماضى، ولا هو حوض البحر الأبيض المتوسط كما يعرف جغرافيا. وما يضفى على المفهوم الاسرائيلى ـ شرق اوسطيته هو اسرائيل، واسرائيل فقط، أما بقية الدول الأخرى فإن تغيبت أو شاركت فأنها لاتضيف الى هذا التعريف قليلا او كثيرا. بينما لو غابت اسرائيل فإن مفهوم السوق الشرق اوسطية سيغيب معها.

٥ . ومن هنا تبدأ أهمية أن نعيد تقييم محاولات التعاون بين العالم العربى قبل ان نخطط للتعاون للشرق اوسطى. وليس هذا موقفا عقائديا فقط. ولكنه حقيقة جغرافية نتيجة اعادة الترابط بين المحور الغربى والمحور الشرقى للعالم العربى. ويمكن الآن تحقيقها لتماثل طبيعة معظم اقتصاديات العالم العربى. فانها اما أن تتحول، او تحولت فعلا الى نظام السوق الحر بدلا من نظام التخطيط المركزى والملكية الحكومية، بعكس الحال فى اسرائيل.

٦ . وطرح المؤلف ضرورة أن نبدأ من التعاون الاقليمى على أساس مفهوم الرخاء بمعنى ألا نتعاون فى مصر إلا اذا استفدنا بنفس القدر الذى تستفيد به اسرائيل على الأقل، وبناء على «الميزة» النسبية للطرفين. ولذلك لايرى امكانية الاستفادة من الموارد المحلية الاسرائيلية. وان العكس صحيح بمعنى ان اسرائيل يمكنها أن تستفيد من الموارد المحلية المصرية والعربية من الأموال والأسواق والعمالة، ولذا أوصى بالتريث. واذا تمكنت اسرائيل من معاونة مصر خاصة والعرب عامة فى جلب موارد واستثمارات من خارج المنطقة بواسطة علاقاتها المترامية مع أمريكا والغرب ، فان ذلك سيعم الفائدة على العرب واسرائيل ولا يعترض عليه. وبنفس المنطق فإن المشاريع المشتركة التى تفيد الطرفين بدرجة متساوية لابد وان تكون هى الهدف، خاصة عندما يتعلق الأمر ببناء بنية أساسية تفيد الاقليم

أما عن الاستثمار بواسطة اسرائيل داخل البلدان العربية فإنه أوصى بالحذر منه حتى لاتتحكم اسرائيل فى صناعاتنا او مقدراتنا السياسية، ويرى خطورة فى عدم وجود تشريعات مصرية وعربية لتنظيم الاستثمار الأجنبى وخاصة بيع الشركات الحكومية، ويخشى ان تستفيد اسرائيل من ازدواجية جنسية مواطنيها للتغلغل والاستثمار داخل مصر خاصة فى وقت تاريخى كهذا ونحن نغير هيكل الاقتصاد المصرى جذريا. اما عن الاستثمار العربى داخل

اسرائيل، فهو شبه مستحيل، اولا لعدم رغبته او قدرته، وثانيا لان القوانين الاسرائيلية ـ غير المكتوبة ـ تحافظ على الهوية اليهودية للاستثمارات داخل اسرائيل ولن تسمح للعرب الا بدور هامشي على أحسن الاحوال في الاستثمار داخل اسرائيل، او بمنع اية استثمارات عربية على أسوأ الأحوال.

٧ ـ وينبغي، بعد ذلك أهمية التعاون الاقتصادي العربي، وكان يرجو أن يبحثها المفكرون والاعلام بنفس أهمية موضوع الشرق اوسطية ويرى ذلك ممكنا فقط اذا توقفنا عن تسييس الاقتصاد، ومتابعة الشعارات العاطفية والعقائدية، وبدأنا التعاون الاقتصادي على أساس حافز الربح، واعتمدنا على قواعد الاقتصاد عامة، والجغرافيا الاقتصادية خاصة، بدلا من السياسة والسياسيين بدأ رجال الصناعة والأعمال في اتخاذ هذه القرارات، ويساعدنا على ذلك استخلاص الدروس المستفادة من محاولات التعاون الاقتصادي العربي، فرغم أن معظمها قد فشل الا ان بعضها قد نجح ويحسن ان ندرس اسباب هذا النجاح ونبني عليه

٨ ـ والتعاون العربي ـ يأتي أولا ـ قبل التعاون الشرق اوسطي ولكن الشرق الأوسط لابد وأن يتعدى الحالي من الأوضاع السياسية، وأن ينظر الى المستقبل، وأن يستفيد من حلفاء العرب الطبيعيين في البلاد الاسلامية للشرق الأوسط.

ولامجال هنا لاهمال ايران وتركيا وافغانستان. فهم الحلفاء الطبيعيون ولهم الصدارة، ثم هناك حوض البحر الأبيض المتوسط. ولعله قد جاء الوقت المناسب الآن لأن نقرأ ما كتبه طه حسين عن «أوسطية» مصر. فان في كتاباته تصور طه حسين أن مصر لابد وأن ترتبط مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط ـ فهذه كانت أوسطيته. واليونان، وقبرص، وايطاليا. وغيرها هي دول أوروبية جغرافيا، ولكنها أثرت وتأثرت بمصر كثيرا وكان طه حسين يبغي لمصر أن تحتذي بهذي الدول وأن تتعاون معها. وأن لنا الآن أن نعيد قراءة فكر عظماء مفكري مصر الذي تجاهلناه لأسباب ايديولوجية وعندما انتهت الايدلوجية، فلا زال الواقع يفرض نفسه.

ـ وهكذا بدأ المؤلف بالتوصيف قبل التحليل، ولذلك انهى مجموعة هذه المقالات بأهم ماكتب ـ في رأيه ـ وعرضه باختصار وان كان تركيز واضح وذلك هو البحث عن استراتيجية مصرية للتعاون الاقليمي تتخطى ـ وان سبقت زمنيا ـ ما سمي بالسوق الشرق أوسطية.

وفي ظل المتغيرات التي يعيشها عالمنا العربي في وقتنا الراهن، يعد الكتاب اضافة جديدة وواعدة الى المكتبة العربية.

إسلام عفيفي

□□ د. احمد صدقي الدجاني، عمران لا طغيان ـ تجددنا الحضاري وتعمير العالم ـ شواغل فكرية ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٩٤ □□

يقع هذا الكتاب في ثلاثة أبواب، تحمل ثلاثة عناوين رئيسية، يندرج تحت كل عنوان منها عدد من البحوث التي ترتبط به وتعبر عن مضمونه.

شواغل فكرية عالمية: نلتقي بدراسات عن الوحدة الفكرية بين الثوابت وعوامل الاختلاف، واستلهام التراث المشترك لاسبانيا والمغرب لتعزيز العمران، وعصارات افكار عن النظام الدولي، ووجهة نظر عربية في النظام العالمي الجديد، ثم العالم وأوروبا، وانهيار الاتحاد السوفيتي، والانسان ومستقبل الحضارة،المعرفة والتقنية والتنمية: آفاق ومخاطر وضوابط، تأملات في الهجرة وسياساتها ومستقبلها.

شواغل فكرية عربية فيضم بحوثا في .. المجتمع المدني في وطننا، نظام إقليمي لنطاقنا، الأوضاع الأمنية الداخلية العربية، طرح قضية الاستعمار الاستيطاني عالميا. ازدهار مدرسة العمران الحضاري العربي الاسلامي، حال الأمة والتجدد الحضاري، إنعاش الذاكرة التاريخية بشأن العلاقات التركية العربية.

رحلات ومشاهدات وتأملات. يسجل فيه المؤلف رؤى ومشاهد مستوحاة من رحلات الى الصين واليابان وذكريات رحلة اندلسية.. ثم دعوة الى الحوار.

عمران لاطغيان ـ هو الشعار الذي يدعو هذا الكتاب الى رفعه في وطننا العربي الكبير، ودائرتنا الحضارية العربية الاسلامية، وعالمنا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وكما يقول د. احمد صدقي الدجاني .. فقد كانت فكرة العمل لازدهار العمران ومقاومة الطغيان شديدة الالحاح عليه وهو يكتب بحوث هذا الكتاب في أعقاب زلزال الخليج الذي سبقه مباشرة زلزال أوروبا الشرقية، ولا غرابة في أن تبرز هذه الفكرة بشدة في زمن تكشفت فيه بصورة أوضح الأخطار التي تهدد الانسان والعمران والحياة في كوكبنا الأرضي، واشتدت فيه التفاعلات وتتالت التغيرات.

ومصطلح الطغيان في هذا الكتاب يتضمن التجاوز والتعدي والظلم والاستكبار والبغي بغير حق، وذلك في علاقة الانسان بأخيه الانسان وفي علاقة الانسان بنفسه، والطغيان بهذا المعنى يورث الخراب.

على أن مصطلح العمران، وهو نقيض الخراب كما ترى، فانه هنا يتضمن المدلول الذي ذهب اليه ابن خلدون في نظريته الشهيرة«العمران» الذي هو نمط الحياة بوجه عام ومعروف أن ابن خلدون في مقدمته جعل العمران احدى الخواص التي تميز بها الانسان عن سائر الحيوانات، ويعتبر ابن خلدون أول من عالج شئون الحضارة بصورة منظمة فاستحق أن يعتبر مؤسس علم الحضارات الذي دعاه هو علم العمران البشري والاجتماع الانساني، والحضارة عنده طور طبيعي في حياة المجتمعات، شأن البداوة، والحضارة غاية للبداوة.

وقد أضاف المؤلف للعنوان الرئيسي للكتاب عنوانا فرعيا هو«تجددنا الحضاري وتعمير العالم»ليشير الى وطننا العربي وعالمنا الاسلامي في دائرتنا الحضارية العربية الاسلامية والى العالم من حولنا.

والتجدد الحضاري هو أحد أهداف مشروعنا النهضوي الحضاري الذي بلورناه عبر النضال في القرنين الاخيرين ونحن نواجه الغزو الاستعماري الغربي، والأهداف الاخرى هي التحرير بما يعنيه من استقلال وطني وقومي وحضاري، وتحرير فلسطين له موقع خاص فيه، والوحدة والشورى والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية. أما تعمير العالم فهو المصطلح الذي يعبر عن المدلول الايجابي لمصطلح تغير العالم الذي يرتفع اليوم شعارا، لأن التغيير الايجابي تعمير، بينما التغيير السلبي تخريب

ونضم صوتنا للمؤلف وهو يعالج موضوع الانسان ومستقبل الحضارة..انه قد آن الأوان، ونحن نواجه تخريبا يتم باسم التحضر على صعيد البيئة والمحيط الحيوي، وعلى صعيد الهندسة الوراثية، أن نميز بين التعمير الحضاري وهذا التخريب في اطار الظاهرة الحضارية.

وبعد ـ فهذه السطور ما هي الا انطباع عام عن فكرة الكتاب ومضمونه.. وهي بالطبع لا تغني عن الرجوع اليه والسياحة بين صفحاته في طبعته الانيقة التي صدرت عن دار المستقبل العربي

علي عياد

□□ د. عبدالحليم عويس ـ الدولة الحديثة بين الحقيقة والتزييف ـ دار الصحوة ـ القاهرة ١٩٩٤□□ □

تشير لفظة الدولة بادئ ذى بدء فكرة السلطة، السلطة الفعالة والمحمية والمنظمة، فالدولة نوع من التنظيم الاجتماعى الذى يضمن أمنه وأمن رعاياه ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية. وهو يتمتع لهذا الغرض بقوة مسلحة وبعدة أجهزة للاكراه والردع ولاتوجد دولة بلا درجة عالية من الانسجام الاجتماعى والتنظيم. والدولة، مع كل قوتها، يجب ان يحكمها القانون الذى يحكم الشعب ويعبر عن ذاته وحضارته، ويرى الدكتور عبدالحليم عويس مستشار رابطة الجامعات الاسلامية فى أحدث مؤلف له انه يوجد نوعان من الدول نوع حقيقى ونوع مزيف، واننا نعيش فى دولة حديثة مزيفة صنعها الاستعمار، وساعده على ذلك ان العقل العربى عقل فردى وجزئى لايحاول ان يعى حقيقة القطار الذى أركبه فيه العقل الاستعمارى وهو قطار الدولة الذى حرص الاستعمار على صناعته، بل وعلى الاكثار من عرباته وآلياته.. ولقد وقف الاستعمار عندما شعر بحتمية خروجه العسكرى من بلاد المسلمين وراء كل محاولات إنشاء الدول بل وكل محاولات انشاء الدولة الحديثة منشغلة بالجزئيات والمشكلات اليومية والعلاقات الجزئية والانجازات الصغيرة من بناء مستشفيات ومدارس ورصف طرق وتوفير الحد الأدنى لبناء الحياة فى مستواها الانسانى الأدنى. من البحث عن شروط النهضة ومؤهلات الحضارة والموقع الحضارى الخصوصى لها.. او قسماتها الحضارية التى لايجوز أن تبيعها او تساوم عليها والتصاميم التى يجب ان تأخذها او تسرقها كما سرقت اليابان أحيانا من الآخرين؟!

ففى معظم هذه الدول وزارات تسمى وزارات التخطيط، لكنهم ينظرون اليها على أنها وزارات ثانوية، ويعتبر وزيرها وزيرا من الدرجة الثانية، فوزارته ليست من الوزارات الاستراتيجية أو الحكم الأساسية

ولكن أهم مايقدمه الدكتور عويس فى هذا المؤلف هو بيانه أولا خصائص الدولة الحقيقية والتى وصفها: أنها دولة ولدت بتطور داخلى وبتكافؤ بين المستوى الحضارى والصعود السياسى. أنها دولة تستمد وجودها من الشعب والعقيدة، أن أمن الشعب والوطن فيها فوق أمن الدولة. ان الدين واللغة والتربية والتاريخ لا مساومة عليها. ان كرامة المواطن فيها من كرامة الوطن، ان بها نسبة مقبولة بين أقوال الدولة وأفعالها. الرأى الآخر صمام أمان للدولة، وثانيا خصائص الدولة المزيفة والتى منها، أنها ولدت بعوامل خارجية وبدون تكافؤ بين المستوى الحضارى والتسلط السياسى، انها دولة يستمد الشعب وجوده منها، أمن الدولة فيها اولا والدولة فوق الوطن. الحاكم أكبر اجزاء الدولة ولايخرج من الحكم الا بإقبال الموت عليه، الوزراء سلطة شكلية.

وتستمر رحلتنا مع رحلة الدكتور عويس مع الدولة الحديثة فيذكر ان الدولة الطبيعية تتجه نحو الوحدة. فى المادة والنظم والفكر والشعور. صعودا الى وحدة الدولة الحضارية. أما الدولة المزيفة التى صنعها الاستعمار على عينه، فهى تتجه بطبيعة تركيبها المتناقض ـ نحو التجزئة والتقسيم والصراع على الحدود مع الجيران!!

ويبين الدكتور عويس أن الأصل فى وظيفة أجهزة الردع والقوة فى الدولة أنها لحماية حقوق الانسان عامة وحقوق المواطن خاصة، ولهذا كان لابد ان تكون الدولة قوية، فالدولة الضعيفة لاتستطيع حماية نفسها ولا حماية شعبها.. ولهذا يرى جاك دوفابر أن الضمانة الأولى للحقوق هى توافر دولة قوية، وبالتالى فقوة أجهزة الدولة من شرطة وعسكريين، ورجال نيابة عامة، ضرورى لأمن الشعب، وليس فقط لأمن الدولة، فإن الشرطة تحمى أو يجب ان تحمى حياة الأفراد وأموالهم، وعلى الدولة أن تمارس سلطة التحكيم الأعلى فى النزاع المستمر بين القوى الاجتماعية جميعا.

ويتساءل الدكتور عويس فى كتابه هل يستطيع أحد أن يستغنى عن الدولة؟، ويجيب قائلا وهل يمكن ان تقوم قرية دون عمدة او قبيلة دون شيخ او امارة دون أمير أو حاكم ينظم شئونها ويخضع رعيتها بوسائل ومؤسسات وافراد يعاونونه؟!!

ويبين ان الدولة المستقلة. هى التى تملك قرارها والتى تستطيع أن تحقق لشعبها الطعام والأمن. وتوفر لهم مطالب الحياة المعيشية والسبل الكفيلة بتقدمهم ومواكبتهم للمراحل الحضارية المختلفة، وتوازن لهم بين الواجبات المفروضة عليهم والحقوق المفروضة لهم.

هذه الدولة ليست حلما ولا فكرة ولا مجرد عقد اجتماعى بين حاكم ومؤسساته، ومحكومين ومؤسساتهم، بل هى ضرورة من ضرورات الاجتماع الانسانى والحضارة البشرية!!. فالدولة بمؤسساتها لازمة من لوازم الاجتماع الانسانى وكل من يسعى الى هدم أو تبديد طاقاتها او توجيهها الى قضايا بعيدة عن التحديات الحقيقية والمهام الأساسية يرتكب خطأ كبيرا فى حق نفسه وذويه ووطنه ودينه؟!!

وفى نهاية الكتاب ينتهى بنا المؤلف الى النتيجة التى يريد أن يوصلنا اليها، ان الدولة فى المحيط العربى والاسلامى، تلك التى تزعم انها استقلت وانعتقت من إسار الحضارة الأوروبية وعادت الى ذاتها وجوهرها ـ أن تترجم فى فكرها ومؤسساتها وتربيتها لابنائها وإعلامها هذه الطبيعة الحضارية الاسلامية والعربية ـ التى تنتمى اليها، لا أن تترجم ـ بل وتحارب ـ فى سبيل التعبير عن الحضارة الاستعمارية بكل حروفها الكنسية واللادينية!!.

إن بقاء هذه المؤسسة فى رأيه ـ هذه الدولة ـ بعد هذا الاستقلال الوهمى ـ فى خندق الخصم الحضارى مترجمة عن قيمة وعقائده وفلسفته فى الحياة، لايمكن أن يقبله منطق الأمور!!.

فإذا كان مايسمى بالدولة فى العالم الاسلامى يحقق الأهداف الاستعمارية نفسها ـ بل وبضراوة أحيانا ـ ويتقدم يوما فيوما لكى يذيب شعبه فى الفلسفة والقيم الأوربية نفسها، فإن هذه المؤسسة ـ إذن ـ ليست الا مؤسسة عاجزة عن التعبير عن حضارة الأمة التى تنتمى اليها، وهى ـ بهذا الإطار ـ أقرب الى التعبير عن الحضارة الاستعمارية المعادية، وعليها ـ بالتالى ـ أن تسحق شعبها وأن تدخل فى معركة تدمير كبرى ـ بالتربية والاعلام والشرطة ـ لكل فرد ولكل بيت، وتكون ـ بالتالى ـ قد قامت بأروع دور يحلم الاستعمار به، وفى المقابل قدمت أكبر نموذج للخيانة العظمى فى التاريخ، إنها خيانة مركبة شائنة.. خيانة لله، وللدين وللنفس وللحضارة وللوطن.. فضلا عن شئ خطير يقدمه لنا المؤلف.. هو أنها لن تنجح فى ذلك.. فقد فشلت الشيوعية فى ذلك ـ أمامنا ـ فشلا ذريعا، بعد أكثر من نصف قرن من التدمير والسحق للفرد والأسرة والمجتمع ولم تصلح عملية الانسلاخ الحضارى التى حاولتها الدولة الشيوعية فى موسكو.

اما عن الحل لمشكلة الدولة فيراه فى الدعوة الاسلامية.. بفكر يقاوم الفكر الضاغط.. بدعوة قد يجد فيها الخصم اذا احسنا طرحها جسرا يلتقى به معنا، ويجد نفسه مضطرا لتعديل موقفه الأخلاقى والحضارى منا.. ذلك لأنه هو نفسه فى حاجة ماسة الى الدعوة.. إنها علاج لكثير من أمراضه المدمرة، وتعديل لصياغته للحياة. لكنه وهو فى هذا الوضع القوى، وهذا التيه، لايتصور أن امثالنا من الشراذم المتخلفة المتدثرة بعباءات هشه تسمى دولا يعرف هو نفسه حقيقتها أكثر ـ بالطبع ـ مما نعرف نحن... لايتصور أن امثالنا ـ من المتهالكين المستهلكين ـ يمكن أن يكون لديهم المنهج الصحيح لعلاج حضارته، ولعلاج الانسانية جمعاء.

خالد عزب

□□ ستيفن إى. أمبروز، الإرتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٣٨ ترجمة نادية محمد الحسينى، مراجعة، أ. د. ودودة بدران، المكتبة الأكاديمية، القاهرة: ١٩٩٤□□

يحاول الكاتب أن يرصد تحليلة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٣٨، مرورا بفترة «الحرب الباردة» وتطوراتها المختلفة، وإنتهاء بإنهيار سور برلين فى نوفمبر ١٩٨٩، والذى حمل فى طياته نهاية هذه المرحلة من تاريخ البشرية.

أولا: الموقف الأمريكى تجاه الحرب العالمية الثانية: يتناول الكاتب فى الفصول الثلاثة الأولى موقف الولايات المتحدة تجاه الحرب العالمية الثانية وحتى نهايتها. ففى عام ١٩٣٨ ساد الولايات المتحدة شعور بالأمن، فلم يكن هناك تهديد مباشر للأمن الأمريكى، لا من القوى الشمولية فى أوربا - الفاشية والشيوعية - نظرا للتصدى الأوربى الغربى لهذه القوى، ولا من دول أسيا، حيث الهيمنة الأمريكية - الأوربية على منطقة المحيط الهادى. وذلك رغم أن الجيش اليابانى الذى سيطر على الحكم، قد تبنى سياسات عدوانية توسعية، إلا أنه لم يشكل خطرا حقيقيا على الأمن الأمريكى، نظرا لقلة الموارد اليابانية - وخاصة البترول -. بالإضافة إلى إنشغال اليابان بحروبها مع الصين. كل ذلك كرس الإحساس بأنه لايوجد ما يهدد الأمن الأمريكى، بصورة مباشرة، ولذا تمسك الكونجرس بسياسة «العزلة» التى تعكس المزاج القومى أنذاك. إلا أن سقوط فرنسا فى يد النازيين عام ١٩٤٠، كان صدمة قوية، حيث أن ذلك لم يكن متوقعا من أى طرف، وأصبحت الولايات المتحدة فى مواجهة موقف جديد تماما. وبالرغم من أنه كان من الصعوبة بمكان التنبؤ بمثار الأحداث، إلا أنه أصبح واضحا أن الولايات المتحدة عليها أن تتحرك، بدلا من إكتفائها بموقف المراقب. حيث يمكن وضع حد لتحرك «هتلر»، وإعادة التوازن إلى أوربا، إذا حصلت بريطانيا على مساعدات من أطراف أخرى.

ولقد واجه الرئيس «روزفلت» معارضة قوية تجاه سياسته الرامية إلى مساعدة بريطانيا فى أوربا، وتصعيد الأزمة مع اليابان فى أسيا، ومن حسن طالع الرئيس «روزفلت» أن اليابان قد حلت مشكلته الخاصة بكيفية تدبير الإشتباك الفعلى فى الحرب. ثم يستطرد الكاتب فى رصد وتحليل السياسة الأمريكية تجاه الحرب فى أوربا، حيث يذكر أن خطر النازية فقط هو الذى إستطاع أن يجمع كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وهى أكبر دولة رأسمالية، وبريطانيا وهى أكبر دولة إستعمارية، وروسيا وهى أول دولة شيوعية، فى تحالف غريب. وأن يبقى على هذا التحالف خلال أربع سنوات من الحرب، رغم أن كل دولة من هذه الدول كانت ترتاب فى نوايا الأخرى. لكن كلا منها كانت تعرف مدى إحتياجها لشريكتيها الأخريين. فلم تمتلك بريطانيا وأمريكا معا، أو أى إتحاد ثنائى أخر بين دولتين القوة اللازمة لهزيمة هتلر، وبالتالى كان لابد من إتحاد الثلاثة معا لإنجاز المهمة.

الأهم من ذلك أن الحرب إنتهت دون حدوث ثغرة قاطعة فى العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا.

أما عن الحرب فى أسيا، فيذكر الكاتب أن الولايات المتحدة إتبعت «إستراتيجية» ثانوية فى المحيط الهادى. وذلك لإنشغالها - بشكل أكبر - فى حرب النازية فى أوربا، ولقد ترتب على ذلك أن سيطرت الولايات المتحدة على عدة جزر غير مهمة نسبيا. حيث أن السياسة العسكرية الأمريكية، فى المحيط الهادى، كانت موجهة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

ثانيا: الحرب الباردة: ثم يتناول الكاتب بعد ذلك بداية من الفصل الرابع وحتى الفصل الرابع عشر، مرحلة «الحرب الباردة» وتطوراتها المختلفة، وسياسة الإحتواء التى بدأت على يد الرئيس «ترومان» وعن بداية الحرب الباردة يذكر الكاتب أنه لايوجد تاريخ محدد لبدايتها. إلا أ قضية أوربا الشرقية هى التى تسببت فى ظهورها، وشكلت مسارها منذ البداية. حيث أن الصراع على أوربا الشرقية فى فترة إنتهاء الحرب العالمية الثانية ومابعدها - نظرا لغناها بالموارد الصناعية وأهميتها الإستراتيجية - قد وصل إلى مرحلة أنه لم يعد هناك حلول وسط تكون مقبولة لدى الطرفين. وأصبح الصدام بين الجانبين أمرا واردا، وعندئذ بدت القنبلة الذرية هى الحل الوحيد، فى نظر السياسة الأمريكية. إذ أصبح الجيش الأمريكى قادرا على الخوض فى حرب باردة، دون أن يتطلب ذلك أية تضحيات من المواطنين.

لقد كان أمل الزعماء الأمريكيين هو تشكيل عالم «مابعد الحرب» عن طريق الإستخدام الحكيم للتسهيلات المالية، والتهديد المقنع بإستخدام القنبلة. إلا أن هذه النظرة كان يعيبها عدم الواقعية، إذ أن الجيش الأحمر كان يمثل قوة رادعة تماثل فعاليتها القنبلة الذرية.

وفى عام ١٩٤٦، وفى ظل الظروف السياسية السيئة التى سادت العلاقات بين الجانبين، رفضت الولايات المتحدة التخلى عن إحتكارها للقنبلة الذرية، طالما إحتفظ الجيش الأحمر بقوته وتماسكه. ورفضت روسيا تسريح جيشها طالما إحتفظت الولايات المتحدة بالقنبلة.

ولقد حدد الرئيس «ترومان» فى خطابه الذى ألقاه أمام الكونجرس فى ١٢ مارس ١٩٤٧ السياسة الخارجية الأمريكية للأجيال القادمة، وهى أن الولايات المتحدة ستقدم المساعدات السياسية، والإقتصادية، بل والعسكرية أيضا، حينما، وحيثما تتعرض الحكومات المعادية للشيوعية للخطر أو التهديد، سواء من حركات التمرد الداخلية، أو الغزو الخارجى، أو حتى الضغوط الدبلوماسية (كما حدث فى تركيا).

لقد مهد «ترومان» الطريق لبرنامج ضخم لإمداد أوربا بالمساعدات الأمريكية. وبتوقيع «ترومان» على معاهدة حلف شمال الأطلنطى فى ٢٣ يوليه ١٩٤٩، اكتملت إحدى مراحل الثورة فى السياسة الخارجية الأمريكية. لقد إشتبكت الولايات المتحدة فى حلف متشابك المصالح، ومنذ ذلك الحين أصبح إحتمال تأثر الأمن الأمريكى - بطريقة مباشرة، وإلى حد كبير - بأية تغيرات فى ميزان القوى عبر البحار. والذى لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تسيطر عليه بطريقة فعالة أمرا واردا. وكان معنى ذلك هو أن الولايات المتحدة كانت تضمن إستمرار نظم وحكومات إشتراكية أجنبية طوال العشرين عاما التالية. كما أن المعاهدة ألزمت الولايات المتحدة بالتعاون العسكرى الوثيق - فى زمن السلم - مع القوات المسلحة فى الدول الأجنبية.

وتولى «إيزنهاور» ووزير خارجيته «دالاس» المسئولية بعد «ترومان»، وإستمرا - تقريبا - فى نفس الإتجاه، سياسة الحرب الباردة والوصول أحيانا إلى «حافة الهاوية». فلم تكن لدى «إيزنهاور» حصانة ضد فعل أى شىء يزيد من قوة الولايات المتحدة، ولكنه صمم على أن يديره وجهه ضد الحرب. لقد عجز «إيزنهاور» عن إحتواء الشيوعية، وعن تحرير أوربا الشرقية، كما ظل متمسكا بشعارات الحرب «الباردة»، ولكنه كان رجلاً معتدلاً وحذراً، واضح الرؤية إزاء الثمن الذى قد تدفعه الولايات المتحدة فى سبيل مقاومة زحف الشيوعية فى كل مكان، وكان يرى أن الاقتصاد الأمريكى لا يستطيع أن يدفع ذلك الثمن.

إن الإنجاز الرائع الذى حققه «إيزنهاور» كان تجنب الحرب، إذ رفض إشتراك القوات الأمريكية فى صراع مسلح، رغم تغير موقف روسيا فى الحرب الباردة إلى موقف هجومى، وخاصة بعد إطلاق القمر الصناعى «سبوتنك».

وفى عام ١٩٥٩ كان «خورشوف» هو الذى يمارس سياسة حافة الهاوية من مركز القوة.

وتولى الرئيس «كيندى» . وكان إيمانه راسخاً بأن ما حققته

الولايات المتحدة فى الحرب الباردة لم يكن كافياً، فقد قال إنه لم يكن راضياً كمواطن أمريكى عن التقدم الذى تحققه. كانت الحرية فى مأزق وكان «كيندى» يرى أن الولايات المتحدة هى أمل كل شعوب الأرض لإنقاذ الحرية، وكانت الفكرة التى يكررها هى «إننى أعتقد أنه قد حان الوقت لكى تتحرك أمريكا مرة أخرى». لقد سعى «كيندى» إلى أن تكون لديه القدرة على التدخل فى أى مكان فى العالم، وقد حصل على ما أراد فى إطار الإستراتيجية التى أطلق عليها إستراتيجية «رد الفعل المرن». وفى ظل رد الفعل السوفيتى فقد ترتب على ذلك أن الولايات المتحدة كلما أقامت عدداً أكبر من القاذفات أصبحت أقل أمناً، وجاءت الأزمة الكوبية لتصل بالتصعيد والتصعيد المتبادل إلى ذروته، وأصبح العالم مهدداً بالفناء.

ثم يتناول الكاتب فى الفصلين الحادى عشر والثانى عشر، المشكلة الفيتنامية، بداية من معاهدة «السيتو» التى أبرمت فى ١٩٥١، والتى نصت على حماية فيتنام الجنوبية، وحتى إنتهاء الحرب وإجلاء الرعايا الأمريكيين من فيتنام فى أبريل ١٩٧٥.

وفى الفصل الثالث عشر يتعرض الكاتب للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يعتبر أن الشرق الأوسط، بالنسبة لصانعى السياسة الأمريكية، مصدراً دائماً للصداع، وفى بعض الأحيان كان أشبه بالكابوس. وبحلول السبعينات أصبح الوضع أكثر تعقيداً، لأن الروس كانوا دائمى التدخل فى المنطقة، تماماً مثل الولايات المتحدة. ولقد توقفت الأسلحة من كلا الجانبين لأيدى أصدقائهما، حتى أن الحرب التى خاضتها إسرائيل، ومصر، وسوريا فى ١٩٧٣ شهدت ثانى أكبر معركة دبابات فى التاريخ. وبعد ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كانت المهمة الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية، هى إنقاذ إسرائيل من كارثة عسكرية تامة. وكانت ثانى مهمة هى تجنب فرض حظر على البترول. وكانت المهمة الثالثة هى العثور على معادلة لإحلال السلام فى الشرق الأوسط، مثل قرار ٢٤٢.

ثم ينتقل الكاتب فى الفصل الرابع عشر إلى مرحلة الرئيس «كارتر» الذى يرى أنه كان مفرطاً فى المثالية لقد أدى تركيز كارتر على حقوق الإنسان إلى تدهور علاقات الولايات المتحدة - بدرجة سيئة - مع كثير من أقدم حلفائها وأثار الاستياء فى الإتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى، مما ساهم فى فشل تحقيق أهداف رئيسية، مثل الرقابة على التسليح أو إنفراج حقيقى لتوتر العلاقات الدولية، كما ساهم فى الإطاحة بشاه إيران، أقدم حليف للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وأكثرهم إخلاصاً، مما كانت له عواقب وخيمة على كارتر نفسه.

ثالثاً: نهاية الحرب الباردة: وفى الفصل الخامس عشر، يتناول الكاتب إرهاصات نهاية الحرب الباردة، ويذكر أن المعجبين بريجان إدعوا أن جورباتشوف إنهار لأن الإتحاد السوفيتى لم يستطع مجاراة التقدم الأمريكى فى سباق التسلح، وأن سياسة ريجان فى إنتاج مزيد من الأسلحة بحيث لا تضطر إلى إنتاج مزيد من الأسلحة فى المستقبل، قد أحرزت نجاحاً ساحقاً. لقد أرغم السوفيت على قبول السلام، وتسوية الخلافات، لأن محاولة السوفيت مجاراة الولايات المتحدة بإنتاج صاروخ مقابل صاروخ، قد تسببت فى تدمير الإقتصاد السوفيتى.

ويرى الكاتب أن هذا التحليل ينطوى على بعض الحقائق. لكن توجد حقيقة أخرى هى أن الأمريكيين سددوا نفقات تعزيز القوة العسكرية، من قروض يابانية، وأن ريجان قد ترك لأحفاده ديونا قدرها ٣ تريليون دولار. لقد حذر المتنبئون من أن هذا الدين لابد وأن يسدد يوماً ما، وعندما يأتى ذلك اليوم سيكون على الشعب الأمريكى أن يضحى، ليس فقط بالسلع الإستهلاكية، بل بالطعام والمأوى لسداد ثمن الـ SDIâ. أهم ما فى الأمر أن التقدم الذى شهدته الفترة الثانية لرئاسة ريجان - فى سبيل إنهاء الحرب الباردة، وتحقيق إنفراج حقيقى فى العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى - قد فاق كل ما شهدته أية إدارة أمريكية أخرى. لقد بدأ السلام ينتشر فى كافة أنحاء العالم، فقل عدد الحروب، وقلت حدة القتال فى عام ١٩٨٩ عن أى عام سابق لعام ١٩٢٨م.

ولقد تعهد «بوش» بعد أن أصبح رئيساً - بأن يستمر فى إتباع سياسات الرجل الذى عمل تحت رئاسته طوال ثمانى سنوات (ريجان). وكان معنى ذلك هو الإستمرار فى برنامج الـ SDIâ (مبادرة الدفاع الإستراتيجى)، والمحافظة على قوة حلف شمال الأطلنطى، والإستمرار فى عملية إحلال السلام فى الشرق الأوسط، وتحسين العلاقات مع الصين، والإستمرار فى سياسة الإنفراج فى العلاقات مع السوفيت. كانت الولايات المتحدة فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين) وكانت لديها القدرة على تدمير كوكب الأرض، فقد كانت أقوى دولة عسكرية، بالإضافة إلى أنها تتمتع بأضخم إجمالى ناتج قومى. ومع ذلك، لم يكن لهذا أية علاقة تقريبا بالأحداث التى جرت فى أوروبا، وآسيا، وأفريقيا. وأصبحت الولايات المتحدة، بطرق عديدة مختلفة، قوة إقليمية، أكثرمنها قوة عالمية، حتى وهى تزداد قوة أكثر من أى وقت مضى. فرغم التطورات الخطيرة فى أوروبا الشرقية، لم تلعب الولايات المتحدة دوراً فعليا فى تلك الأحداث، إذ وقفت حكومة بوش على الخطوط الجانبية، ولم تتورط وكالة المخابرات المركزية، ولم تطلق أية رصاصة أمريكية. إن زوال الشيوعية فى بولندا وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، والمجر أدى إلى إنفجار صرخة فرح فى كافة أنحاء العالم، ضارعت تلك التى إنفجرت يوم الإنتصار فى الحرب العالمية الثانية.

لقد ظل حائط برلين «رمزا» للحرب الباردة لمدة ثمانية وعشرين عاماً، وفجأة إختفى. الشىء الذى لم يكن التفكير فيه وارداً بالمرة، قد أصبح الآن حقيقة: لقد إنتهت الحرب الباردة.

وبعد الغزو العراقى للكويت، وبحلول خريف ١٩٩٠، توقفت كل المراهنات، ولم يعد من الممكن التنبؤ - بأى قدر من الثقة - بما سيطرأ على السياسة العالمية. لقد حل نظام عالمى جديد - أو فوضى - محل الإستقرار النسبى الذى ساد أيام الحرب الباردة، ويوجد كثير من المعلقين من الشمال والجنوب والشرق والغرب، أنهم - فجأة، ومما أثار ذهولهم التام - يتمنون عودة الحرب الباردة مرة ثانية.

لكن الحرب الباردة لن تعود، لأن الظروف التى أدت إلى نشأتها إنتهت أوعلى وشك الإنتهاء.

لقد كانت النتيجة الأساسية للحرب العالمية الثانية تدمير النازيين والعسكريين فى اليابان: وكانت النتيجة الإساسية للحرب الباردة تمزق الإمبراطورية السوفيتية. إن الولايات المتحدة والغرب قد فازوا، فقط لكى يكتشفوا - مرة أخرى - أنه بينما للنصر حلاوته، فإنه يصحب فى أعقابه مشاكل جديدة تماماً، وغير متوقعة على الإطلاق.

حجاجى جاد الكريم

□□ تيودور هانف - لبنان تعايش فى زمن الحرب - مركز الدراسات العربى الاوروبى - باريس ١٩٩٣□□

يعد هذا الكتاب الضخم - ٨٣١ صفحة من القطع الكبير - من أهم الكتب التى تناولت الأزمة اللبنانية خاصة للمنهج الذى تناوله الكاتب فى تحلى الأطر السياسية والاجتماعية ليس للبنان فحسب بل للمجتمعات العربية، إذا لم يكتف برصد واستطلاع - ميدانى - آراء كل الشخصيات السياسية والعسكرية اللبنانية والأقليمية الفاعله على

الساحة اللبنانية، بل قام بتحليل كل ما تكتبه الصحف والمجلات اللبنانية والعربية والأجنبية حول الشأن اللبناني إضافة إلى دراسة متعمقة للتاريخ اللبناني ومنطقة الشرق الأوسط من خلال منهج يدمج بين التاريخ السياسي والاجتماعي للمنطقة بأسرها

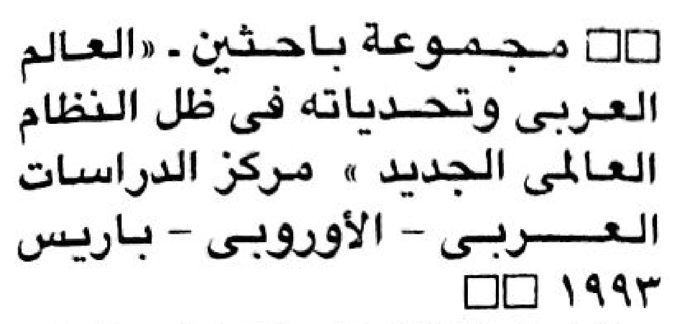
وعلى هذا فيمكن إعتبار هذا الكتاب واحدا من المراجع الهامة والأولية التي تؤرخ وترصد تطورات الأزمة اللبنانية والتي تحولت إلى حرب أهلية طاحنة راح ضحيتها الاف اللبنانيين منذ عام ١٩٧٥ ينطلق الكتاب من مقولة طالما تكررت طوال فترات الصراع العربي الاسرائيلي ولم تلق إجابة حاسمة حتى الآن وهي: هل هناك فعلا شعب إضافي في الشرق؟

يرى الكاتب أن ما حدث في لبنان على مدار العقدين الماضيين هو تجسيد للعبة الكراسي الموسيقية المعروفة والتي تقضي بأن لكل لاعب كرسي ما عدا واحد منهم وعندما تعزف الموسيقى يدور اللاعبون حول الكراسي حتى إذا ما توقفت فجأة جلس الجميع على أقرب كرسي باستثناء لاعب واحد يبقى واقفا فيخرج تلقائيا من اللعبة.. وهذه هي لعبة الطريق إلى القدس.

يقول الكاتب أن موسيقى التحرك الدبلوماسي توقفت أكثر من مرة خلال الخمسين سنة الماضية لينفجر الصراع المسلح حول الكراسي.. حدث هذا في ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٧٣ و١٩٨٢ . في الوقفة الأولى دار الصراع حول الكرسي الفلسطيني ومنذ ١٩٧٥ دار الصراع حول الكرسي اللبناني ، وبما أن الأمر ليس لعبة على الاطلاق فلم يحترم أحد نظامها ولم يقبل أي لاعب بفصله ولم يبد أحد أي استعداد لتقاسم كرسيه مع الآخر . فقد جلس الاسرائيليون على كرسي الفلسطينيين الذين حاولوا بدورهم الاستحواذ على مقعد اللبنانيين كمرحلة في طريقهم إلى القدس وهو ما أدى إلى تخوف اللبنانيين خاصة المسيحيين منهم على اعتبار أن لبنان يمثل لهم البلد العربي الوحيد الذي لا يعتبرهم مواطنون من الدرجة الثانية وإنما مواطنون لهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها أبناء الطوائف الأخرى، علاوة على أن إضافة أكثر من نصف مليون فلسطيني مسلم إلى لبنان سيحدث تغييرا ليس لصالحهم، كما أن وجود قوات مسلحة فلسطينية على أراضيهم بعيدا عن سلطة ورقابة الحكم اللبناني عليها من شأنه أن يزعزع من أسس ومقومات الدولة الوحيدة ذات النظم الديمقراطي الليبرالي في الشرق العربي.

ينقسم الكتاب إلى إحدى عشر فصلا يفتتحه الكاتب بالحديث عن تسوية النزاعات والأزمات في الدول التعددية مع تطبيق ذلك على النموذج اللبناني الذي وقع في براثن الحرب الأهلية بسبب عوامل الخوف وعدم الثقة والمصالح الاقتصادية والطموحات الخاصة بكل طائفة.. هذه الأسباب جعلت الجميع في لبنان يخشون على مستقبلهم ووجودهم .. فالسنة والشيعة والدروز يخافون على مصيرهم مثلما يخاف المسيحيون والفلسطينيون. إن النزاع الذي حصل في السنوات الأخيرة يمكن إدراكه فقط من خلال خلفيات عامل الخوف الذي يشعر به كل شريك في لعبة طريق القدس إذ لم يبق له كرسي يجلس عليه .. إن ما حصل هناك يقول المؤلف - كان بالدرجة الأولى حربا بديلة حول كرسي فلسطين ثم تحول إلى نزاع حول وجود وبقاء مختلف الطوائف اللبنانية . ولكن الحرب البديلة التي مارسها غير اللبنانيين - أو اللبنانيون انفسهم - هي ايضا حرب أهلية.

ولا يستهدف الكتاب تحليل الصراع من أجل فلسطين بل قضية النزاع وتسويته في لبنان. كيف كانت تسوى النزاعات سلميا في لبنان قبل الحرب؟ وما هو تفسير تحويل هذا البلد إلى ساحة حرب بديلة وفي نفس الوقت إلى ساحة حرب أهلية؟ وكيف ينظر اللبنانيون - القيادات السياسية والعسكرية والمواطنون العاديون من جهة أخرى إلى ما يحصل في بلدهم؟ ماذا يتمنون؟ وماذا يريدون؟ وما هي إمكانيات إعادة بقاء التعايش اللبناني؟ .. إن هذا الكتاب يقدم منظورا شاملا للتاريخ العربي الحديث من خلال الأزمة اللبنانية بغية طرح قياس تأملي نمائي حول مسار الشرق الأوسط ومستقبله.. وهو بهذا يقدم عملا علميا دقيقا سواء للباحث المتخصص أو للقارىء داخل العالم العربي . وقد قام الاستاذ موريس صليبا بتقديم ترجمة امينة ودقيقة اظهر فيما مدى تمكنه وسيطرته على مفردات لغتنا العربية.



□□ مجموعة باحثين . «العالم العربى وتحدياته فى ظل النظام العالمى الجديد » مركز الدراسات العربى - الأوروبى - باريس ١٩٩٣ □□

خلال السنوات القليلة الماضية شهد العالم تحولات عميقة وواسعة على مختلف الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، انتهت معها تعاريف ومفاهيم سادت لسنوات، لتحل محلها مفاهيم أخرى تسود مختلف أوجه الحياة . ووسط هذه التغييرات الهائلة التي يشهدها النظام العالمي من حولنا فإننا - نحن العرب - للزلنا نعيش حالة من الفرقة والتمزق الأمر الذي يهدد - لانبالغ إذا قلنا - باضمحلالنا إن لم نضع تصورات ورؤى جديدة لنتعامل مع هذه الموجة العاتية من التغيرات والتي من أبرز معالمها الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية التي لن ترحم ضعيفا، الأمر الذي يحتم علينا ضرورة التنسيق فيما بيننا لنواجه هذه التطورات برؤى واضحة وبخطى مدروسة .

من أجل هذا عقدت العديد من الملتقيات والمنتديات الفكرية في أنحاء متفرقة من العالم ومن بين هذه الملتقيات كانت ندوة «العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد » والتي عقدها مركز الدراسات العربي - الأوروبي بباريس في الفترة من ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٩٣ تحت رعاية الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ونوقشت فيها ٣٧ دراسة .

ولأهمية الدراسات والأبحاث التي قدمت في الندوة والمناقشات التي دارت خلالها كان هذا الكتاب الذي نعرضه ويضم حصاد أعمال هذه الندوة ويقع في ٥٤٤ صفحة من القطع المتوسط .

وحول تحديات الأمن العربي في منطقة الجنوب والبحر المتوسط ومنطقة الخليج » كانت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد رضا فوده الذي أشار الى أن الدول العربية تواجه تحديات خارجية وداخلية كثيرة تؤثر على الأمن القومي العربي وأن العالم العربي يتمتع بنقاط قوة تمنحه ثقلا استراتيجيا واقليميا وعالميا إذا أحسن استغلالها، كما يعاني من بعض نقاط الضعف حيث يفتقد الى الامتداد والرأسي في الوقت الذي يتمتع فيه بامتداد أفقي كبير يجعله سهل الاختراق والتقسيم . أيضا فإن مصادر المياه التي ترد اليه تقع تحت سيطرة دول غير عربية يمكنها أن تشكل تهديدا للعالم العربي .

ووضع الدكتور فودة تصورا لتحقيق نظام أمن عربي يرتكز على توافر الارادة الوطنية والشعور بالإنتماء العربي والعمل الموحد المبني على الدراسات الشاملة للقوى القومية العربية وفي ظل أهداف وغايات محددة توضع لها الاستراتيجيات الشاملة والسياسات اللازمة لتنفيذها .

وحول العلاقات العربية - الأوروبية وتأثيرها على استقرار وأمن جنوب البحر المتوسط كانت دراسة الدكتور رافع بن عاشور التي بدأها بالإشارة الى أنه علي الرغم من ترديد شعارات أن المتوسط «بحيرة الأمن والسلام» إلا أنه يعاني من عدم التناسق السياسي والاستراتيجي وأنه علي الرغم مما يمتلكه حوض البحر المتوسط من مجالات للتلاقي وتبادل الأفكار والبضائع، إلا أنه كان في أغلب الأحيان بالنسبة الى قاطنيه مسرحا للتنافس. كما أن قضية الأمن والتعاون في حوض المتوسط قد فقدت بعضا من أهميتها مع التغيرات الهائلة التي شهدها ويشهدها النظام العالمي . فالأوروبيون يعتبرون أن

الخطر الكبير الذى يهددهم الآن لاياتى من جنوب المتوسط بل من شرق أوروبا نسبة إلى التباين الاقتصادى بين أوروبا الغربية المزدهرة وأوروبا الشرقية الفقيرة وبناء على ذلك فإن المتوسط يواجه اليوم مجموعة تحديات ومشاكل معقدة منها - على وجه الخصوص - صعود موجة التطرف الدينى والقومى والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تعزى اليها ردود الفعل المعادية للاجانب والإنطواء على الذات ورفض الآخر .

أما فيما يتعلق بصورة الاعلام العربى ودور وسائل الاعلام الأوروبية فقد تناولتها دراسة «بول بالطا» مدير مركز دراسات الشرق المعاصر بجامعة السوربون حيث قال أن مشاكل صورة الاعلام العربى فى الصحافة الفرنسية والأوروبية عموما تعود الى الدور الذى تمارسه وسائل الاعلام الغربية فى معالجتها لأخبار العالم العربى والاسلامى منذ عام ١٩٦٧ وذلك لأن وسائل الاعلام دائما موجودة فى قلب الأحداث وتستطيع أن تحجمها أو تغيبها وأن تضخمها كما تشاء . ويوضح الباحث أنه منذ حرب الجزائر ١٩٥٤ وتأميم قناة السويس ١٩٥٦ فإنه يوجد فى ذهن الرأى العام الفرنسى والأوروبى أربع صور عن العربى : صورة الجزائرى الثائر على فرنسا وصورة الارهاب الفلسطينى أو الشرق أوسطى منذ بدء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ وصورة العامل المهاجر الفقير وأخيرا صورة الصعود الاسلامى وفوز الخومينى فى طهران عام ١٩٧٩ ومايرتبط بها من صور التعصب والتطرف . وقد امتزجت فى ذهنية الأوروبى صورة العربى بالإيرانى بالأفغانى بالتركى لأنهم جميعا من المسلمين .

وكانت دراسة الدكتور أحمد يوسف أحمد حول «النظام العربى وتحديات الوضع الدولى الجديد» حيث قال إن الأوضاع الدولية الجديدة تحمل مخاطر وفرصا للنظام العربى فهى - من ناحية - قد ضيقت التطورات الراهنة فى البنية القيادية للنظام الدولى من هامش حرية الحركة المتاحة أمام النظم الأقليمية ، كما تهدد احتمالات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ذوبان حدود النظام العربى فى نظام شرق أوسطى أوسع، كما يطرح موقف القوى القائدة بحجة حماية هذه الحقوق ، أيضا فإن بروز المبدأ القومى كأساس لكثير من عمليات التفكك والاندماج يهدد بانفصال بعض الأقليات القومية فى الوطن العربى .

والمشكلة الحقيقية كما تقول دراسة الدكتور أحمد يوسف تكمن فى أن هذه المخاطر تبرز فى وقت يشتد فيه الإنقسام فى النظام العربى عقب أزمة الخليج مما يضعف من قدرته على إتقاء هذه المخاطر وتفادى أثرها .

ومن الناحية الأخرى فإن هناك فرصة فى أن يكون النظام الأقليمى العربى كتلة إقليمية ذات وزن فى ظل نظام دولى يمكن أن تقوم بيئته الجديدة على كتل اقليمية تتزعم كل منها قوة كبرى، كما أن هناك فرصة الاستفادة من تنافس أو صراع محتمل على قمة النظام الدولى ومن الأساس القومى الذى يبدو واضحا من خلف كثير من عمليات التفكك والإندماج فى النظام الدولى على أساس أن رابطة القومية العربية ليست محل شك .

فى نهاية المؤتمر ألقى الدكتور مفيد شهاب البيان الختامى للمؤتمر تضمن وضع تصور عام وشامل حول وضع العالم العربى فى ظل النظام العالمى الجديد وسبل العبور من هذا الوضع الى الوضع المراد تحقيقه للوطن العربى فى علاقاته مع العالم من خلال بعض المبادىء التى يجب أن تحكم العمل العربى والعمل على تعزيز دور الجامعة العربية ووضع التصور المناسب للتعامل العربى مع المتغيرات الدولية الراهنة .

وجيه عبد العاطى الحديدى

□□خلف عبدالعظيم سيد الميرى ، تاريخ البحرية التجارية المصرية (١٨٥٤ - ١٨٧٩) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب □□

تشغل البحار والمحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع مساحة العالم ، وكان من شأن تلك المساحات ان تمثل حاجزا بين الاتصال ، بيد أن الانسان تمكن من قهر ذلك الحاجز ، فسطر فى « قصة ركوب البحر فصلا ممتعا » ، وجاء التطور الحضارى فأخضع البحر والانشطة الانسانية القائمة عليه للعمل والدراسة ، ومن ثم جاءت التصنيفات تميز كلا من تلك المجالات على حدة .

ومن هنا قام المؤلف خلف عبدالعظيم سيد الميرى برصد التطور المصرى والعلاقات المتشابكة - عبر البحار - بين مصر والعالم الخارجى ، حيث يتلاقى : التاريخ والسياسة ، الاقتصاد والادارة ، الجغرافيا وعلوم البحار ، ووضعها فى دراسة حصل من خلالها على درجة الماجستير ، ثم وضعها فى كتاب يحمل اسم « تاريخ البحرية التجارية المصرية (١٨٥٤ - ١٨٧٩) » ووضع له المقدمة د . يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث - جامعة عين شمس حيث قال : ان هذه الدراسة قدمت أدق التفاصيل التى ترسم صورة كاملة للبحرية التجارية من ادارتها العليا الى وكلائها المنتشرين فى شتى الموانى التى تتعامل معها الى نظام العمل والتعامل على سفنها من قباطينها الى أصغر العاملين على متنها .

ويرجع السبب وراء اختيار هذه الفكرة (١٨٥٤ - ١٨٧٩) موضوع الدراسة ، فالبداية (١٨٥٤) تعنى بداية تولية محمد سعيد باشا حكم مصر ، حيث جاءت فترته فى أعقاب فتر انتكاسة سابقة ، وبالتالى تعطى ملمحا من النشاط ، مثلما كانت الارهاصات الأولى مواكبة لبدايات عهد سعيد باشا ، اما النهاية (١٨٧٩) فيقصد بها نهاية عهد الخديو اسماعيل ، لانه وضح مدى التلازم بينه وبين هذا النشاط ، وخاصة منذ تحوله من الشركة العزيزية الى مصلحة وابورات البوستة الخديوية التى اتخذت اسمه ، واضمحلت من بعده ، لانه كان بمثابة صاحبها والأب الروحى الراعى لها ، والفترة برمتها كانت متميزة ومتباينة فى تاريخ مصر الحديث إن كلا العهدين كان متميزا وأولهما تميزعما قبله فبدأ بمثابة التطور بعد الانتكاسة ، وعهد ثانيهما كان يجسد الطموح لمصر وكانت فترته تسبق عهد ابنه توفيق الذى شهد - بعد قليل - الاحتلال البريطانى .

وتأتى أهمية اختيار الموضوع - تاريخ البحرية التجارية المصرية - الى أن مصر تتميز بموقع جغرافى ملاحى ، وأن هذا الموقع تمت فيه اصلاحات ملاحية كان من شأنها تشجيع العمل البحرى ، منها ما تم فى عهد محمد على باشا وأهملت فى عهد عباس باشا الأول ، ثم طورت فى الفترة ١٨٥٤ - ١٨٧٩ ، ومن ذلك ترسانة الاسكندرية وتجديد وانشاء الفنارات وغيرها ، ثم الاضافة الجوهرية لمزايا الموقع الملاحى والاصلاحات « حفر قناة السويس » ، علاوة على ذلك شهدت مصر فى هذه الفترة تطورا على صعيد من النفوذ السياسى وتطوراً فى حركة التبادل الخارجية ، كذلك شاركتها فى كثير من المعارك الحربية خاصة فى عهد اسماعيل باشا ، مثلما شهدت تزايد نشاط التجار والسفن والشركات الملاحية الاجنبية منذ انهيار الاحتكار فى أواخر عهد م محمد على .

وقد أتاح ذلك رصد مسألة التطور الحضارى المصرى وتواصله مع التطور العالمى بعد اكتشاف البخار واتساع استخداماته ، والذى كان يعتبر ثورة فى عالم الملاحة ، مثلما تتيح المجال لمقارنة حجم تطورها مقارنة بالدول الاوروبية ، ثم تفوقها عما امتلكته الدولة العثمانية ، حيث تقدم حقيقة قوة البحرية التجارية المصرية ، وتطور حركة الاستثمارات المصرية المبكرة فى شركات المساهمة التى توجب التحفظ ازاء القول بسيطرة المشروعات الأجنبية ، كذلك مدى الضرر الذى أصاب مشروعاتها من سوء ادارة بعض الاجانب وتضيف أبعاداً

جديدة لمسألة الصراع السياسى بين مصر وانجلترا فى البحر الأحمر ، مثلما تضيف أبعاداً أخرى على صعيد العلاقات المصرية العثمانية ، وأن البحرية التجارية لم تكن بأية حال بعيدة عن لعبة السياسة بكل ايجابياتها وسلبياتها ، فهى لا تقتصر على تناول موقعها أو دورها فى اطار خصوصية العلاقة المصرية العثمانية ، أو خصوصية علاقة مصر التاريخية بالأماكن الاسلامية ، أو الاطار السياسى الذى ربط بين مصر وملحقاتها فى افريقيا ، وانما تمتد لرصد آثار العلاقة مع الدول الأجنبية سواء بالنسبة للاستثمارات أو نشاط السفن فى نقل التجارة والركاب والبريد وكيفية تصدى السفن التجارية المصرية لتجارة الرقيق قبل توقيع المعاهدة الانجليزية المصرية ١٨٧٧ .

بالاضافة الى مراحل تأسيس وتصفية وتحول المشروعات البحرية ، وحركة التمصير التى أقدم على تنفيذها سعيد باشا فى المجيدية ، وتوقيت ظهور حركات الاضراب أو الفرار من السفن فى العهد ذاته ، وتوقيت وأسباب اطلاق الاسم السلطانى على النشاط المصرى « المجيدية ـ العزيزية » ثم الاطاحة بهذا الاسم واعادة تسميتها نسبة للحكومة الميرية أو الخديوية ودلالة تلك التغيرات ، كذلك مسألة محاولة رهن الخديوى اسماعيل لأسهمه فى الشركة العزيزية فى بورصة لندن وأسباب تراجعه على ذلك ، ورصد الأسماء والمسميات والأنواع التى وجدت من السفن ، وأيضا الطبيعة الخاصة التى كانت تميز العمل داخل السفن فى عالم البحار ، بالاضافة إلى التوكيلات الملاحية الخارجية التى انتشرت فى الكثير والكثير من الموانى وبدت كنقاط تثبت التواجد المصرى فى الجهات الخارجية .

وقسم الباحث دراسته الى سبعة فصول ، ففى الفصل الاول تناول ظروف قيام النشاط البحرى التجارى المصرى . فقد قدم بالدليل ان الفترة من ١٨٥٤ ـ ١٨٧٩ أوجدت الدوافع والظروف التى أملت ضرورة وجود بحرية تجارية مصرية ، وبدأ وجود هذا النوع من النشاط يعنى الاستجابة لتلك الدوافع والاستفادة من الظروف المتاحة فى نفس الوقت للموقع الجغرافى لأن الحركة المتطورة لامكانات الموانىء سواء من حيث تطور مشاركتها فى التبادل البحرى ، أو من حيث ربطها بالمجتمع فى الداخل عن طريق السكك الحديدية أو الملاحة النهرية ، فقد أوجد هذا التطور أرضية ملائمة لقيام نشاط مصرى بحرى يلبى احتياجاته وفق الظروف المتطورة .

وكان قيام البحرية التجارية المصرية هو موضوع الفصل الثانى حيث اكد الباحث على عهدين متباينين فى فترتى حكم محمد سعيد باشا واسماعيل باشا التى تزاوجت فيها سمات الطموح الذى أعقبه التقهقر فى عهد أولهما ، وفى عهد ثانيهما الطموح الاكبر الذى شهد الكثير من العقبات ولكن تخطاها للازدهار ، فغدت البحرية التجارية المصرية النشاط الذى استمر مصريا خالصا ومتطوراً فى المحيط الخارجى دون تأثره بصندوق الدين والمراقبة الاجنبية .

وتناول فى الفصل الثالث الادارة العمومية للبحرية التجارية من خلال عناصرها الثلاثة . الجمعية العمومية ، مجلس الادارة ، ديوان العموم .. التى تعتبر الركائز الاساسية التى يقوم عليها نشاط ادارة السفن وشئون الافراد ـ موضوع الفصل الرابع ـ حيث اهتمت ادارة البحرية بتوفير احتياجات ادارة السفن من كافة العناصر وخاصة شئون الافراد مع الحرص على ان تكون الغالبية من العناصر المحلية تمشيا مع مصريةالنشاط .

ودار الفصل الخامس حول الأعداد الكبيرة للسفن وتواصلها مع التطور العالمى مما اوجد سفنا ملاحية قوية لديها القدرة على مزاولة النشاط البحرى التجارى ، الذى يلبى احتياجات المجتمع سواء على صعيد الملاحة البحرية ، وبالنسبة للداخلية التى الحقت بها ، بالاضافة الى أنها اوجدت قناة للعلاقات الخارجية السلمية من خلال معاملاتها مع الشركات الأجنبية .

وكان من آثار التوكيلات الملاحية ـ موضوع الفصل السادس ـ الاهتمام باعداد الكوادر المصرية فى التدريب الوظيفى العملى بين مختلف الجنسيات حيث أدخل روح العمل بالخارج للمصريين بعد أن كانت السمة الغالبة هى توافد الأجانب أو ايفاد المصريين فى بعثات مما اكسبهم تطوراً ثقافيا نتيجة اختلاطهم بالجنسيات الثقافية المختلفة ، كما اكسبهم ابعادا نفسة على صعيد عاداتهم الاجتماعية واقدامهم على التوجه للعمل الملاحى خارجيا بدلا من ارتكانهم للارض أو الوظيفة (الميرى) داخل مصر .

وانتهى الباحث فى الفصل السابع والاخير الى أن دور السفن التجارية فى النشاط الخارجى كان له دور هام فى دعم الأسطول الحربى اثناء المعارك والحروب التى خاضتها أو شاركت فيها مصر .

ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن الموقع الجغرافى المصرى فى اطار المعطيات الطبيعية ، أوجد قاعدة جغرافية يمكن من خلالها ممارسة الملاحة البحرية حين استفاد العنصر البشرى من ميزات الموقع ، فبدت مصر قوة بحرية لايستهان بها فى عهد المماليك ، مثلما كانت الميزات ذاتها مطمعا للدول الاستعمارية ، التى تأكد تنافسها معا إبان الحملة الفرنسية ، وأصبحت جدوى قوة مصر ، تكمن فى مدى افادتها من موقعها البحرى ، الذى بدأ فيه البحر أهم طرق اتصالاتها وعلاقاتها الخارجية ، وبدت البحرية التجارية قوية الصلة بهذا الموقع حيث يرتبط به نشاطها مباشرة ، كما انها أحد ضروب الافادة من الموقع البحرى . لأن البحرية التجارية ذات شقين ، الأول يرتبط بجوهر عملها فى التجارة والنقل الخارجى فى اطار وفائها بمقومات النشاط الوطنى ، حيث تحقق أهدافنا اقتصادية .. وسياسية .. وحضارية ، حينما تنقل الافكار والثقافات والمدنيات من مكان لآخر ، اما الشق الثانى فهو ما يمكن أن يضيفه نشاطها على صعيد الدولة ذاتها داخليا عن طريق أجهزتها الادارية ، أو دورها فى تنشيط عمل الموانى الوطنية .

هذه هى الصورة المثلى لأهم واجبات البحرية التجارية ، ولكن لكى تقوم بحرية تجارية فى دولة ما فيلزمها توافر عدة ظروف ودوافع مقدمتها بحرية الدولة ودرجتها ، ثم الاسكانيات الطبيعية والبشرية ومدى توافر قاعدة حكومية واقتصادية متفهمة لأهمية وجودها ، ثم تأتى بقية الظروف بفعل التدخل البشرى .

على سالم ابراهيم

□□المهندس أحمد على عمر ـ الملكية الصناعية وبراءات الإختراع، التجربة المصرية ـ ١٩٩٣ □□

يقع هذا الكتاب فى مائتى وأربعين صفحة من القطع المتوسط وعالج موضوعه فى أبواب ثلاثة ليعطى القارىء الغير متخصص فكرة عن موضوع شيق تحتاج إليه ولو بإلقاء نظرة سريعة عليه لنعرف مكاننا وموقعنا بين العالم فى أخطر مجالات العلم وهى الإبتكارات. لقد كثر إستعمال كلمة تكنولوجيا إعتبارا من النصف الثانى من القرن العشرين حيث صارت المحور الرئيسى لحياتنا سواء فى مجالات الإنتاج والدراسة أو حتى فى مجالات اللهو والترفيه ونجدها كذلك فى المصنع والحقل.. فى المدرسة والجامعة وعليها يدور صراع عنيف وتنافس شديد بين الدول المتقدمة ذاتها بل لقد وصل هذا التنافس إلى حد مايقرب من الحرب الضروس.

ومن الطبيعى أن تتطلع الدول النامية والفقيرة فى شغف ولهفة إلى التكنولوجيا حالمة بالحصول عليها وخاصة فى المجال الاستهلاكى ومن حقها أن تتطلع إلى الحياة المبهرة للدول المتقدمة عسى أن يتغير الحال ويتبدل فقرها إلى غنى وتنتهى معاناتها ولكن يبدو أن مجرد الحلم بعيد المنال.

ويرجع بنا المؤلف قليلا إلى القرن التاسع عشر حيث كان العصر الذهبى لحركة الإستعمار وكانت الدول الأوروبية قد إقتسمت الدول والشعوب على إمتداد قارتى آسيا وأفريقيا وفى غفلة وهدوء وأيضا بذكاء تم إستنزاف هذه الدول ومواردها وتسخير أصحاب البلاد

أنفسهم لخدمة الدول الغنية

وكان للحرب العالمية الثانية . رغم ماأدت إليه من فناء وخراب بل ودمار شامل . كان لها فضل هدم أسوار العزلة الحصينة التى فرضها بنجاح المستعمر على سكان مستعمراته مما هيأ فرصة مناسبة لأهل هذه المستعمرات ليروا ويتعاملوا ويعيشون حياة غير حياتهم البدائية التى ألفوها واعتادوا عليها.

وذكر المؤلف عدة تعريفات لكلمة تكنولوجيا نأخذ منها: إنها جماع الوسائل المستخدمة لتوفير كل ماهو ضرورى لمعيشة الناس ورفاهيتهم وهى المعرفة والمهارة والوسائل والتنظيمات اللازمة لإنتاج واستهلاك مايحتاجه الناس . وأيضا تعنى كلمة تكنولوجيا سيطرة الإنسان على الطبيعة ومحاولة معرفة قوانينها وهى تساعد على ضمان المتطلبات الأساسية للحياة ورفع مستوى المعيشة وفوق كل ذلك فهى تحتل عنصر قوة فعال عند الصراع مع الأخرين.

والبعض يجعل من كلمة التقنية المرادف فى اللغة العربية لكلمة التكنولوجيا وهى لفظة مشتقة من الإتقان وأداء الشىء بإحكام والعناية بالاسلوب الأمثل عند القيام بالعمل المطلوب. مع أن التكنولوجيا بمفهومها قديمة منذ بدء حياة الإنسان حيث هى اسلوب الاداء وليست من مبتدعات العصر الحديث لأن كل إنتاج لسلعة ما أو تشييد بناء أو القيام بتجارة بل إن إشتعال الحروب ذاتها كل هذه الأمور تتم وفق اسلوب تكنولوجى وفق ظروف كل عصر.

لقد بدأ الإنسان منذ خطواته الأولى على الأرض مفكرا ومبتدعا ومبتكرا دفعته مطالب الحياة وضرورات العيش والسعى وراء كسب القوت مع توفير المأوى والملبس مما يعطينا فكرة أن التكنولوجيا سلعة قديمة وصورها المؤلف بأنها كائن حى تبدأ بالفكرة العلمية الناضجة القابلة للتطبيق فى بيئة ملائمة لتخرج لأرض الواقع. وقديما كان غنى الدولة يقاس بمقدار ماتملكه من موارد وثروات ولكن الآن صارت الدول القوية هى صاحبة اكبر نصيب من التكنولوجيا.

وأول تنظيم لبراءات الإختراع صدر فى مدينة البندقية فى ١٩ مارس ١٤٧٤ وكانت اول إجراءات حماية الإختراع فى إنجلترا عام ١٦٢٣ وفى الولايات المتحدة صدر تشريع فى عام ١٧٩٠ مستفيدا من روح القانون الانجليزى.

والإختراعات المسجلة هى تكنولوجيا وأفكار مبتكرة يتقدم أصحابها ومخترعوها إلى مكاتب حكومية خاصة وتخضع هذه الإبتكارات للفحص الموضوعى فى بعضها أو القيام بفحص شكلى فى البعض الأخر. حتى يمكن منحها براءة الإختراع وهذه التكنولوجيا ملك لأصحابها ويعتبر إنطلاق الخيال الجناح الأول للإختراع ليخدم البيئة والمجتمع الذى يعيش فيه الأنسان ويساعد على ذلك مقدار مايستوعبه الفكر من حصيلة علمية ومعلومات وماليديه من تجارب وخبرات ويسبق كل ذلك الإلهام الربانى فهو الذى يقود المبدع للهدف النبيل الذى يسعى إليه.

ولقد عرف القانون المصرى رقم ١٣٢ لعام ١٩٤٩ الإبتكار بقوله: كل إبتكار جديد قابل للإستغلال الصناعى سواء متعلقا بمنتجات صناعية جديدة بطرق أو وسائل صناعية مستخدمة أو بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة».

وهناك إتفاقية باريس التى وقعتها إحدى عشرة دولة أوروبية فى ٢٠ مارس ١٨٨٣ باعلان قيام إتحاد بينها لحماية الملكية الصناعية وانضمت مصر هذه الإتفاقية عام ١٩٥١ إن عدم إستيعاب الدول النامية لنظام الملكية الصناعية وتخلفها عن الإستفادة منها ويتضح ذلك فى أجلى صورة عند مراجعة عقود التراخيص التى يتم توقيعها مع الدول المتقدمة ولن يتم تصحيح تلك الاوضاع إلا بإستيعاب نظام الملكية الصناعية والتمسك به وعدم التهاون فى الحقوق التى يقررها وجود التخصص القادر على مناقشة هذه العقود.

وهناك اجهزة حكومية تقوم بتسجيل الإختراعات مستعينة بآخر وأحدث الوسائل للتوثيق والإسترجاع. ويتم تسجيل مليون إختراع على مستوى العالم فى العام الواحد ولقد جاوزت عدد الإختراعات المسجلة حتى الآن ثلاثين مليون إختراع.

ويتم تسجيل الإختراع بالإيداع يتقدم المخترع بأوراقه واثبات تاريخ التسجيل وقد يكون مصحوب بالرسوم الهندسية التوضيحية او المعادلات الكيمائية ويراعى أن يكون الاختراع قابل للتنفيذ وهناك صور تسلب الجدة عن الإختراع ذكرها المؤلف مثل النشر أو الإعلام عنه بأى صورة.

وتطرق الكتاب إلى المعوقات فى تقييم الإبتكارية وتحديد مداها من بساطة الفكرة أو تواضع صاحب الإبتكار كأن يكون عاملا بسيطا . أو تشابه الأفكار.

وفى الباب الثانى عالج المؤلف نظام تسجيل براءات الإختراع فى مصر مع ذكر إجراءاته فى شىء من التفصيل حيث يتم تسجيل الإختراعات طبقا للنظام الذى رسمه القانون الذى حدد براءات الإختراع وحدد الرسوم والنماذج الصناعية ولقد وضع فى المحاكم المختلطة نظام إدارة لتسجيل الإختراعات بطريق الإيداع فى قلم الكتاب للوصول إلى نوع من الحماية وبعد إلغاء المحاكم المختلطة صار لزاما وجود نظام بديل وأهم مافى عملية تسجيل الإختراع إعداد وصفه لصياغة الإختراع بأسلوب مميز كشرح موجز فى عناية يحتوى كل التفصيلات والاحتمالات المتعددة للتطبيق وهناك إلتزامات عامة لأنها وثيقة قانونية لتجنب الوقوع فى بعض المحاذير والطعن فى إختراعات الآخرين أو التقليل من أهميتها . ومن الطريف أن العالم الشهير البرت إينشتين قد بدأ حياته فاحصا للإختراعات المقدمة للمكتب السويسرى وكان لرئيس مكتب البراءات السويسرى حرس يماثل الحرس القيصرى يرتدون الملابس الزاهية المميزة لهم ولايزال هذا المنصب من المناصب الهامة فى الدولة. ولايدرى كثيرون من المواطنين أن مكاتب براءات الإختراع تضم كنوز تكنولوجية كمصدر ممتاز لأحدث المعلومات التكنولوجية حيث تصب فيه إختراعات الدول المختلفة عن طريق التبادل وتؤكد الدراسات فى أوروبا أن ٣٠٪ مما يصرف على الأبحاث فى أوروبا ذاتها يمكن توفيرها لو رجع الباحثون إلى وثائق البراءات وناهيكم عما يحدث فى الدول النامية حيث لايلتفت أحد إلى هذه الكنوز وبالتالى تكون التكاليف المهدرة باهظة.

وهناك مكتبة بالمركز القومى للبحوث يوجد بها خمسة ملايين وثيقة ولكنها للاسف غير معدة للإستعمال بل هى عبارة عن اكوام لم يتم تصنيفها أو ترجمتها.. فما جدواها . وهناك تصنيف دولى للإختراعات واصبح يتم تبويب براءات الإختراع بنظم مختلفة من دولة لأخرى.

وفصل إلى الباب الثالث الذى يتحدث عن حقوق وواجبات المخترع الذى يحظى بحماية الدولة له من عدوان الآخرين على فكرته ويستظل بمظلة القانون الذى يلزم المخترع بتقديم طلب إلى الجهاز المختص بالدولة لتسجيل إختراعه مع عدم تعارض موضوع الإختراع مع النظام العام للدولة او أن يكون متنافيا مع الأخلاق والآداب العامة أو المساس بإحدى الدول أو التعريض برموزها وأيضا لايتعارض مع القانون العام فلايقبل إبتكار آلة لتسهيل السرقة أو لتزييف أوراق النقد. وعلى مقدم الطلب أن يلتزم بوحدة الموضوع وإذا كان موضوع الإختراع تحسينا او إضافة لإختراع سبق للمخترع تقديمه والقرار الأخير لمكتب براءات الإختراع فى إعتبار الطلب إضافيا أو أصليا قائماً بذاته.

وأيضا من حق المخترع تسجيل إسمه حتى لوكان قد تنازل أو باع إختراعه للغير ويتمتع المخترع بحماية القانون من ساعة تقديم طلبه حمايته مؤقتة حتى يتم الإنتهاء من فحص طلبه ومن حق المخترع أيضا التنازل عن إختراعه لصاحب العمل أو أن يبيعه لشركة لتقوم بإستقلاله وإذا لم يقم المخترع بالاستغلال إختراعه أو تشغيله هنا أعطى القانون للدولة إذا رأت ضرورة لذلك حق إلزامه بالإستغلال ليتوازن ذلك مع منحه الحق الإحتكارى طوال فترة الحماية حتى يستفيد المجتمع من ثمار الأفكار الإبتكارية الجديدة حتى لاتتوقف عجلة الحياة وينعدم التقدم.

وقد يغلب المشرع المصالح الإنسانية العامة على مصلحة المخترع فيستثنى لذلك طرق علاج الإنسان والحيوان من إعتبارها إختراعات قابلة للتسجيل. إن إكتفاء المخترع بحصوله على براءة الإختراع ثم تقاعسه بعد ذلك عن تشغيل إختراعه وإحتكار إستغلال فكرته ومنع الآخرين من ذلك يؤدى إلى توقف عجلة الحياة لذلك أوجب المشرع على كل من منحت له براءة الإختراع تشغيل إختراعه خلال أربع سنوات من تاريخ تقديم الطلب.

عثمان الجوهرى

□□ حسن أحمد أبوطالب، العلاقات المصرية/ العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٤□ □

إن انتماء مصر العربى طالما جذب انتباه الباحثين والمفكرين لتحليل جذور وأبعاد هذا الانتماء، وتفسير ظاهرة المد والجزر فى العلاقات المصرية/ العربية. وفى هذا السياق تأتى رسالة الدكتوراه التى قدمها د. حسن أبوطالب الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى مؤسسة الأهرام، حيث تعالج الرسالة موضوع العلاقات المصرية/ العربية من ١٩٧٠ - ١٩٨١ أو فترة حكم الرئيس السادات. ولعل الهدف من اختيار فترة الدراسة واضحا حيث تشكل تلك الحقبة الزمنية مرحلة متكاملة شهدت مزيجا من التعاون والصراع، أو المد والجزر فى العلاقات المصرية/ العربية.

والجديد فى هذه الدراسة انها لم تتجه الى تقديم عرض تاريخى أو رصد للعلاقات المصرية/ العربية فى فترة البحث، وانما سعت الى ابراز نمط تطور التعاون وتطور الصراع والعلاقة بينهما، ومن ثم فان منهجية الدراسة كانت من أهم عوامل تميزها حيث ان موضوع البحث ينتمى لحقل غنى بالدراسات والمحاولات السابقة الرائدة، ولكن يظل الاسهام الأساسى الذى قدمته تلك الدراسة هو منهجيتها التى مزجت بين منهج الاتصال والتحليل الكمى للاحداث وصولا لرسم خريطة تفاعلات مصر مع الدول العربية، وتحديد درجات هذا التفاعل، ونمط تطوره.

وبالاستعانة بالمنهج الكمى، توصلت الدراسة الى بناء قياس تأشيرى بمثابة دليل مركب يحدد درجات التعاون فى علاقات مصر العربية، وتعد هذه المحاولة الأولى من نوعها باللغة العربية، وهذه المحاولة، وان استفادت - بطبيعة الحال - من المحاولات الرائدة التى قامت بها من قبل معاهد ومراكز بحوث أمريكية وأوروبية، إلا انها حاولت ابراز خصوصية الظاهرة محل القياس من ناحية، كما قدمت مفهوما جديدا للتعاون يمزج بين مستويات ثلاثة هى المستوى الرسمى، والمختلط، والشعبى من ناحية أخرى . ويعطى هذا المقياس أولوية لمستوى الحدث رسمى، شعبى أم مختلط على نوعه : اقتصادى، سياسى، ثقافى، اجتماعى. وبالتالى فان هذا التصنيف يعد أشمل من التصنيف التقليدى الشائع من ناحية، كما يلقى الضوء على العديد من المجالات غير المنظورة، أو التى يغفلها معظم الباحثون من ناحية أخرى.

وفى هذا الاطار حاولت الدراسة اختبار عدد من الافتراضات أهمها:

١ - انه كلما زاد حجم التفاعل فى المجالات الرسمية، كلما زادت التفاعلات فى المجالات الشعبية والمختلطة.

٢ - كلما زادت التعاملات الشعبية، زادت التعاملات الرسمية والمختلطة.

٣ - انه كلما قل حجم التفاعلات الرسمية، قل حجم التفاعلات الشعبية والمختلطة.

٤ - انه كلما زاد حجم التعاون الكلى، قلت شدة الصراع.

٥ - انه كلما زادت شدة الصراع، قل حجم التعاون الكلى.

وسعيا لاختبار افتراضات الدراسة وتحقيق أهدافها، انقسمت الرسالة الى خمسة فصول رئيسية تكاملت فيما بينها لترسم صورة كلية عن العلاقات المصرية/ العربية وجوانبها المختلفة فى الفترة محل البحث.

فجاء الفصل التمهيدى بعنوان «رؤية كلية للتفاعلات المصرية/ العربية» ليعطى الخلفية العامة للدراسة، ويحدد عناصر البيئة المحلية، الاقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات المصرية/ العربية.

وتناول المبحث الأول بعنوان «تطور الفكرة العربية فى مصر» البعد المحلى الحاكم لتوجه مصر العربى من خلال عرض تاريخى لعملية تعريب مصر على المستوى الاجتماعى والسياسى من ناحية. وتأثير عملية التعريب على الانتماء الوجدانى المصرى للعالم العربى من ناحية ثانية، ومدى هذا الانتماء على الرأى العام المصرى، ومن ثم على صنع القرار من ناحية ثالثة.

أما المبحث الثانى بعنوان «الدور المصرى فى النظام الاقليمى العربى»، فيناقش العوامل التى أثرت على هذا الدور فى المراحل التاريخية المختلفة، والتعبيرات السلوكية التى عبرت بها مصر عن هذا الدور.

ويتناول المبحث الثالث بعنوان «أثر البيئة الدولية على سياسة مصر العربية» الدور الذى تلعبه المتغيرات الدولية الكبرى على حركة مصر فى المحيط العربى، وذلك بداية من حكم محمد على، ونهاية بحكم الرئيس السادات.

وتشكل الفصول الثلاثة التالية على هذه الخلفية العامة صلب الدراسة، حيث يعالج كل منها مستوى من مستويات العلاقات المصرية/ العربية، وهى المستوى الرسمى، والمستوى المختلط، والمستوى الشعبى.

ففى الفصل الأول بعنوان «التعاملات الرسمية المصرية/ العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١»، تمت معالجة اربعة اشكال من التعاملات الرسمية هى:

أولا: الاتصالات السياسية المصرية/ العربية، وفى هذا الاطار لم تقتصر الدراسة على وحدة الزيارة والتى تعتبر الوحدة التقليدية الشائعة فى منهج الاتصال، وانما تعدتها لدراسة لقاءات القمة المصرية/ العربية، والمبعوثين الخاصين لرئيس الدولة، بل الاتصالات التليفونية الرئاسية واللقاءات على المستوى الوزارى.

ثانيا: التعاون العسكرى المصرى/ العربى المعلن، حيث تناولت الدراسة الأشكال المختلفة لهذا الجانب الهام من جوانب التعاون العربى، والذى يتعلق بالأمن المباشر ودرء الأخطار المشتركة.

ثالثا: «الاتفاقيات بين مصر والدول العربية»، حيث أشارت الدراسة الى أهم الاتفاقيات الاقتصادية السياسية والأمنية والثقافية والسياحية بين مصر والدول العربية، والتى تعد وبحق من أهم أدوات تنظيم التعاون بين الدول. وأخيرا تناول هذا الفصل التبادل الثقافى والاعلامى الرسمى بين مصر والدول العربية متمثلا فى أوجه التبادل الثقافى المختلفة مثل معارض الكتب، والمهرجانات الفنية والسينمائية، والندوات الثقافية. هذا فضلا عن دراسة التبادل الاعلامى بين وزارة الاعلام المصرية والوزارات الاعلامية العربية.

ويمضى الفصل الثانى فى الدراسة ليلقى الضوء على المستوى الثانى من مستويات التفاعل وهو «التعاملات المختلطة المصرية/ العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١».

وتأتى التعاملات كمرحلة وسيطة بين التعامل الرسمى الفوقى، والتعامل الشعبى التحتى، حيث يجمع هذا المستوى المختلط بين عناصر حكومية، وأخرى شعبية يصعب الفصل بينها، وأهمها

١ - التجارة المصرية/ العربية، كمؤشر على علاقات الاعتماد المتبادل بين مصر والدول العربية. وفى هذا الاطار تناولت الدراسة موقع تجارة مصر العربية بالنسبة لتجارتها الدولية، وتحليل عام لتجارة مصر العربية مع المجموعات الجغرافية العربية المختلفة، ومع كل دولة

على حدة ترتيبا تنازليا وفقا لحجم التعامل.

٢ ـ من ناحية ثانية أضفت دراسة تدفقات الطلاب العرب على الجامعات والمعاهد المصرية بعدا جديدا كمؤشر على العلاقات الثقافية المصرية/ العربية، وما ينتج عن هذا النوع تحديدا من الاحتكاك من تبادل الخبرات الحياتية اليومية وتوثيق أواصر التعاون. هذا فضلا عن كون هذا الاعداد العلمي أداة تقدمها الدولة التي تستقبل الدارسين في المشاركة في تنمية الدول المرسلة للطلاب بطريق غير مباشر.

وقد قدمت الدراسة تحليلا لحركة الطلاب العرب في مصر في فترة البحث وفقا لجنسياتهم من ناحية، ووفقا للتذبذب صعودا وهبوطا من ناحية أخرى مع الاشارة الى المحددات التي تحكم هذا التدفق في الفترات المختلفة.

٣ ـ الاستثمارات العربية في مصر، حيث تناولت الدراسة دور الاستثمار العربي وانتقال رأس المال العربي ـ النفطي على وجه التحديد ـ الى مصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤، وحدود تأثير هذا الدور في عملية التنمية في مصر.

ويضم الفصل الثالث الحلقة الثالثة في الدراسة، حيث يتناول المستوى الأخير من مستويات البحث وهو «التعاملات الشعبية المصرية/ العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١» ويتضمن هذا المستوى التفاعلات الشعبية التي تتم وفقا لارادة الأفراد والجماعات بعيدا عن الهيمنة المباشرة للحكومات.

وفي هذا المستوى تناولت الدراسة ثلاثة مظاهر مترابطة من التفاعل هي:

١ ـ حركة العمالة المصرية في اتجاه البلدان العربية، والتي شكلت معلما هاما من معالم التفاعلات المصرية/ العربية فيما بعد ١٩٧٤.

٢ ـ حركة السياحة العربية في اتجاه مصر، والتي جسدت بدورها الاتجاه المقابل لحركة العمالة المصرية في اتجاه البلدان العربية.

٣ ـ تدفقات الاتصالات التليفونية المصرية/ العربية، وهي التي تضمنت في داخلها مؤشرات على تنامي الروابط المجتمعية في كلا الاتجاهين المصري ـ العربي، والعربي ـ المصري، ومدى تأثير المقاطعة العربية الرسمية لمصر على حركة الاتصالات التليفونية.

ويأتي الفصل الرابع والأخير في الدراسة ليجني ثمار البحث والتحليل في الفصول السابقة حيث يوظف النتائج التي تم التوصل اليها في كل مستوى على حدة في بناء قياس للتعاون المصري/ العربي، مع تحليل علاقات الارتباط بين التعاون والصراع في العلاقات المصرية/ العربية.

ويعرض المبحث الأول في هذا الفصل بعنوان «بناء قياس للتعاون في علاقات مصر العربية» لموضوع القياس وأهمية قياس التعاون بين الدول، مع بيان الأشكال المختلفة للقياس، والخطوات العملية والصيغ الاحصائية التي استخدمها الباحث في بناء القياس المقترح.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فيعرض الخطوات التفصيلية التي اتبعت في تطبيق قياس التعاون المقترح على العلاقات المصرية/ العربية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: برامج الحاسب الآلي المستخدمة في عرض وتحليل البيانات، واجراء العلاقات الارتباطية المختلفة. وبناء على هذا القياس تقدم الدراسة ترتيبا وتصنيفا للدول العربية من منظور علاقاتها التعاونية مع مصر حسب درجات التعاون الكلية موزعة على المجالات الرئيسية في الفترة محل البحث.

أما المبحث الثالث بعنوان «الصراع في علاقات مصر العربية»، فقد عالج الجانب المقابل، وهو جانب الصراع، عبر توظيف البيانات التي تتضمنها قياس الصراعات العربية/ العربية، وصولا الى تصنيف للدول العربية من منظور تفاعلاتها الصراعية مع مصر.

ويخلص المبحث الرابع والأخير الى تحليل الارتباط بين التعاون والصراع وفق مستويين، أولهما مستوى التعاون الكلي والصراع الكلي، وثانيهما مستوى الصراع والتعاون بين مصر وكل دولة عربية على حدة. ومن خلال هذين المستويين، أمكن بحث طبيعة العلاقة بين قوة التعاون وشدة الصراع، والاتجاه المتبادل بينهما وأشكاله المختلفة.

ولعل أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تمثلت في:

١ ـ أن العلاقة بين التعاملات وفق المجالات الرسمية والمختلطة والشعبية تتسم بالتعقيد الشديد، وبتنوع النماذج العملية في الواقع. ومن ثم يصعب الانتهاء الى استنتاج عام وشامل ينطوي على علاقة وحيدة الاتجاه بين زيادة أو نقصان التعامل في مجال وأثره على التعامل في المجالات الأخرى.

٢ ـ ان العلاقة بين حجم التعامل الكلي وحجم الصراع الكلي أيضا تتسم بالتعقيد الشديد، وبتنوع النماذج الواقعية، مما يجعل اختبار العلاقة البسيطة والمباشرة بين زيادة التعاون وقلة الصراع أو العكس، ضرب من التبسيط. وانما يتوقف الأمر على التوليفات المختلفة من قوة التعاون من ناحية وشدة الصراع من ناحية أخرى، وكذلك موضوعات الصراع من ناحية ثالثة.

هناء عبيد

□□ يحيى م. صادوفسكي، الصواريخ أم الخبز، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ديسمبر ١٩٩٤ □□

تعاني المكتبة العربية من قلة عدد الكتب التي تتناول قضايا التسلح في الشرق الأوسط بشكل موضوعي يمكن معه الاعتماد عليها. ومن بين الأسباب التي تجعل كثيرين من الباحثين والمهتمين بهذه القضايا يحجمون عن تزويد المكتبة العربية بالكتب الأجنبية بعد اعدادها لكي تصلح للقارئ العربي، مايجده هؤلاء الباحثين والمهتمين من مجافاة بعض من هذه الكتب للواقع وبعدها عن الموضوعية والمبالغة في عرض مايرد في هذه الكتب على أنه حقائق. ومن هذا المنطلق ظل كثير من الكتب التي تعالج قضايا التسلح في منطقة الشرق الأوسط غير قادرة على استحواذ مصداقية المتخصص العربي والذي كان بدوره لايقدم على نقلها للقارئ العربي العام، حتى لايكون ضالعا في نشر معلومات مضللة.

وفي ظل التطور الكبير الذي شهده المناخ الفكري والثقافي في مصر والعالم العربي ـ الذي كان نتاجا للتطور الديمقراطي ـ كان من الصعب أن يستمر الحال على ماهو عليه في هذا المجال، ومن هنا جاءت المحاولة الجريئة والمحمودة لمركز الأهرام للترجمة والنشر، لكي يضع بين يدي القارئ العربي كتابا من تلك الكتب التي تعالج قضايا التسلح في الشرق الأوسط عموما ومايتفرع عنها من تطورات في مجالات التسلح الاستراتيجي على وجه الخصوص من وجهة نظر غربية، وبرغم أن مركز الأهرام للترجمة يؤكد في مقدمة الكتاب «كناشر»، انه يختلف مع الكاتب «تماما» في بعض النقاط إلا أن ذلك لم يمنعه من الاضطلاع بمهمة الترجمة واصدار الكتاب مع توضيح الرد على نقاط الاختلاف وترك مهمة استخلاص الحقائق للقارئ».

ويتكون كتاب «الصواريخ أم الخبز» (الصادر عن مؤسسة بروكينجز في عام ١٩٩٣) من خمسة فصول أساسية وفصل للخاتمة، ويأتي ترتيب الفصول ومحتوياتها لكي يخدم الهدف العام الذي أراد صادوفسكي مؤلف الكتاب ان يصل اليه من كتابه وهو: «تأكيد فكرة ان الأمن العسكري كثيرا مايزري بالمنطق الاقتصادي».

ولتأكيد هذا التصور بدأ المؤلف حديثه في الفصل الأول عن أموال النفط وسباق التسلح في الشرق الأوسط مشيرا الى أن حرب الخليج «١٩٩١» قد نبهت الى خطورة سباق التسلح في هذه المنطقة وتجاهل الكاتب بذلك كل ماسبق هذه الحرب من حروب وجولات وسباق للتسلح بسبب الصراع ضد اسرائيل. على أن مايميز هذا الفصل «والفصول الأخرى أيضا» الاحصائيات والأرقام التي تبين بجلاء كيف أن الانفاق على التسلح في منطقة الشرق الأوسط يفوق الانفاق العسكري في أي منطقة أخرى من مناطق العالم. وعلى امتداد صفحات هذا الفصل لم يستطع يحيى صادوفسكي أن يخفي مسئولية

الغرب عن سباق التسلح فى الشرق الأوسط، وأعلن بكل صراحة فى ص٢٥ من كتابه ان أكبر موردى الأسلحة للشرق الأوسط هم باستمرار الأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفى اطار بحثه عن الأسباب الكامنة وراء تفاقم ذلك السباق أضاف صادوفسكى واحدا من الأسباب التى عدها رئيسية وهو «اقتصاديات البترول».

وفى الفصل الثانى من الكتاب يستطرد الكاتب عملية البناء الفكرى لتحقيق هدفه السابق الاشارة اليه، فيتحدث عن «الأزمة الاقتصادية العربية وحرب الخليج» مستعرضا تطور أسعار البترول وأثر عمليات الارتفاع والانخفاض فى أسعاره على التوجهات الخاصة بثلاث دول عربية اختارها دون أن يوضح أسبابا لذلك هى العراق والأردن والمملكة العربية السعودية، وخلص الكاتب فى هذا الفصل الى أن حرب الخليج لتحرير الكويت كانت نكبة اقتصادية على الدول العربية، وان موارد الدول العربية بما فى ذلك أغنى هذه الدول، قد تحملت ضريبة باهظة بفعل الأزمة.

ويبدو عنوان الفصل الثالث فى كتاب صادوفسكى وكأنه غير متسق مع الفصلين اللذان سبقاه، ولكن هذا العنوان يبدو خادعا فى واقع الأمر، اذ بينما يشير هذا العنوان الى سياسة نزع السلاح العربى، فان متن الفصل يستطرد الحديث عن الصراع بين مجموعات الصفوة فى بعض الدول العربية «سوريا، اليمن» حول الميزانية والصراع الناشب فى توجهات فئة الضباط فيما يختص بمساهمة الانفاق العسكرى فى التنمية، ويخلص الكاتب فى نهاية هذا الفصل الى أن الادراك المتعاظم لمقدار ماتم تبديده من أموال فى شراء الأسلحة، فان التنمية الاقتصادية ينبغى أن تكون لها الأولوية فى المستقبل، كما توقع أن تفتقر معظم البلدان فى المنطقة الى العملة الصعبة اللازمة لمواصلة استيراد الأسلحة بنفس المدى الذى كان عليه فى حقبة الثمانينيات.

وفى الفصلين التاليين يتحدث الكاتب عن المبادرات العربية للحد من الأسلحة والتهديدات الموجهة الى الحد من الأسلحة، وفى البداية يسرد الكاتب مقترحات الحد من الأسلحة مهملا بشكل واضح المبادرة المصرية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فى حين يتحدث عن الاقتراح الأردنى لمقايضة الأسلحة بالديون، مؤكدا انها لم تلق أى تأييد من أحد.

أما عن التهديدات فان صادوفسكى وضع اسرائيل - التى اعتبرها اكثر الدول تطورا من الناحية التكنولوجية وأقواها عسكريا فى المنطقة - كأحد التهديدات الموجهة الى الحد من الأسلحة، ولكنه يبرر ذلك بقوله «ان الاسرائيليين مقتنعون بأن انهزامهم فى ساحة القتال مرة واحدة يهدد صميم وجود دولتهم». وفى اطار تحليل الكاتب لدور اسرائيل فى سباق التسلح، فانه يعتمد على مجموعة من الاحصائيات والأرقام ذات الدلالة عن الاقتصاد الاسرائيلى. أما ايران فان الكاتب وضعها تالية لاسرائيل كأحد الأخطار العسكرية الداهمة بالنسبة لكثير من الدول العربية، ومن خلال مناقشة الأعباء التى تتحملها المملكة العربية السعودية فى مجال التسلح يحاول الكاتب توزيع مسئولية سباق التسلح فى الشرق الأوسط بين اسرائيل وايران ثم العراق فى مرحلة تالية، ويصل الكاتب فى النهاية الى أن تكديس الأسلحة فى الخليج قد يمثل تهديدا محتملا لامكانيات الحد من الأسلحة اقليميا، ولكن هذا التهديد ليس محتوما ولا هو مما يتعذر التغلب عليه.

وفى الخاتمة يخلط صادوفسكى الأوراق خلطا واضحا بقوله ان الذى يصدق على الحلوى يصدق - على مايبدو - على الحد من الأسلحة فالجدل حول من يكون المصيب ومن يكون المخطىء هو جدل يمكن أن يكون بلا معنى وبلا نهاية. ولكنه سرعان مايتدارك الموقف ويحض الذين يأملون فى وقف سباق التسلح فى الشرق الأوسط على انجاز العمل الآن قبل أن تظهر رؤى أخرى تكون لها فرصة الغلبة.. ولكن الكاتب لم يذكر أسلوب الانجاز وربما كان ذلك فى حاجة لكتاب آخر يؤلفه فى المستقبل..

مراد ابراهيم الدسوقى

كتب جديدة وردت إلى المجلة

المسلمون فى أمريكا :

■ **المحرر : إيفون يزبك حداد**

■ **الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٤**

يضم هذا الكتاب بين دفتيه دراسات عن الدين الاسلامى كما يمارس فى مختلف البيئات فى أمريكا الشمالية وذلك اعترافا بوضع الاقلية الاسلامية المتنامية فى الولايات المتحدة وكندا - ويصل تقرير عدد المسلمين فى الولايات المتحدة الى ٣ ملايين نسمة يضمون خليطا من المهاجرين وممن اهتدوا الى الاسلام من سكانها ويواجه هؤلاء تحديات ومستجدات جديدة تماما عما يعرفه المسلمون فى بلادهم.

وهذا الكتاب يقدم حقائق ووقائع موثقة غير معروفة خارج الولايات المتحدة وكندا من تاريخ المسلمين فى هذين البلدين وتنظيماتهم والتحديات والصعوبات وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وافاق تطورهم مستقبلا.

ويركز ١٦ مفكرا وخبيرا أسهموا فى هذا الكتاب مسلمين وغير مسلمين متعاطفين وناقدين على شرح أساليب مواجهة المسلمين الامريكيين لشكلة الحفاظ على عقيدتهم الدينية دون انعزال عن المجتمع الامريكى ويعرض الكتاب تصور المسلمين لأنفسهم وتصور الآخرين لهم وأنظار قياداتهم والنشاط السياسى لهم ووضع المرأة المسلمة الامريكية وتأثير السياسة الخارجية الامريكية على المسلمين هناك.

الثقافة العربية وثقافة الصراع الاسرائيلية:

■ **تأليف : د٠ابراهيم الجراوى**

■ **الناشر : دار الزهراء للنشر - القاهرة ١٩٩٤**

اصبحت المواجهة بين الثقافة العربية والثقافة الاسرائيلية فى زمن السلم والتطبيع الشغل الشاغل للاوساط الثقافية فى العالم العربى

ويأتى كتاب الدكتور البحراوى كأستاذ متخصص ليضع هذه القضية فى نصابها الصحيح ويقول فى مقدمة الكتاب:

«ان هدفى هو توجيه اذهان المثقفين والأكاديميين العرب إلى مصطلح (ثقافة الصراع الاسرائيلى) وافرازاته من المفاهيم والسلوكيات ... ولقد التزمنا جميعا بموقف الدفاع عن الثقافة العربية والاحتراز تجاه أى محاولات للتأثير تتعرض لها من جانب ثقافة الصراع الاسرائيلية .. واليوم أصبحنا نواجه موقفا جديدا أقبل فيه مثقفون عرب على كسر اجماع القاطعة وهؤلاء هم الطالبون من جانبنا ان يجعلوا من موقفهم الجديد وعاء لحمل رسالة نافعة لقضايانا العربية حتى لايتحولوا الى حصان طروادة الذى يحمل الى مدننا الغزو فى احشائه.

ويعترف المؤلف ان معظم حديثه متجه الى هؤلاء الذين اختاروا التطبيع الثقافى لكى تبقى التزاماتهم العربية قائمة وفعالة ولكى لايكون تغير الموقع من دفاع الى هجوم منطويا على تغير فى الوقت والهدف.

التراث المجهول .. إطلالة على عالم المخطوطات :

■ تاليف : د٠يوسف زيدان

■ الناشر : دار الأمين للنشر والتوزيع ـ القاهرة ١٩٩٤

صدر هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب تراثنا التى تعنى بكافة فروع التراث العربى والاسلامى وتسعى الى تقديم أهم النصوص المحققة تحقيقا علميا رصينا بالاضافة الى الدراسات الجادة فى هذا المجال ، وذلك إسهاما فى احياء الحركة الواعية بالتراث على أسس علمية وفى الكتاب الأول من السلسلة التى يشرف عليها المؤلف يصحبنا فى رحلة ممتعة تمتد إلى كافة جوانب التراث العربى والاسلامى لتقدم ثلاثين مخطوطة من ذخائر تراثنا المجهول المنزوى فى الخزائن الخطية تكشف فى مجملها عن العبقرية العربية فى تجلياتها المتعددة وتثير الكثير من القضايا المتعلقة بمفاهيم التراث وتصحح جملة افكار خاطئة استقرت فى وعينا المعاصر دون سند علمى.

يقع الكتاب فى ثلاثين فصلا قد يطول كل فصل فيها أو يقصر بحسب مقتضيات التعريف بالنص المخطوط ومؤلفه ومايدور حولهما من افكار وحظت مخطوطات العلوم كالطب والفلك والكيمياء بنصيب وافر فى اطار الاهتمام بالتراث العلمى العربى.

سنوات المتاهة .. الحرب المموهة والسلام الجريح :

■ تاليف : الصافى سعيد

■ الناشر : نقوش عربية وسيناء ـ تونس ـ ١٩٩٤

سنوات المتاهة .. الحرب المموهة والسلام الجريح على مذبح القرن الواحد والعشرين كتاب للاستاذ الصافى سعيد الصحفى والكاتب التونسى ويعترف المؤلف فى مقدمة كتابه أنه قد وجد صعوبة فى اختيار عنوان الكتاب لاعتقاده ان العالم يمر بفترة «هدنة» غير واضحة المعالم اذ هو لايزال يحتفظ وبكثير من المانعة بكل أسباب الحروب بجميع أنواعها واشكالها وأن السلام الذى ينشده اذا لم يكن مفقودا فهو لايزال جريحا وعليلا مما يجعل إنسان هذه السنوات الاخيرة من القرن العشرين وكذلك أفكاره وأحاسيسه وروؤاه تدخل فى متاهة لااحد يعرف كيف سيكون الخروج منها.

ويواصل المؤلف فى المقدمة تفسير مفردات عنوان كتابه مؤكدا ان نهاية الثنائية القطبية لم تدفع العالم الا نحو المزيد من المتاهة وان سنوات المتاهة قد تكون طويلة ومنهكة وفاتحة لفوضى عارمة او لحروب أخرى لانعرف حتى الآن لا اسمها ولااشكالها ، ومؤكدا ان البشرية لازالت تترنح على حافة الهاوية ولم ينس المؤلف موقع أمته العربية واختار عنوان خريف العرب عنوانا للفصل الأخير من كتابه محاولا قراءة تاريخ هذه الأمة طوال القرن الـ ٢٠ من خلال محطات مفعمة بالرمز منذ سقوط غرناطة إلى اندلاع الحرب فى اليمن.

أزمة الكويت عام ١٩٦١ :

■ تاليف : عبد الله زلطة

■ القاهرة ـ ١٩٩٤

الحديث عن العلاقات العراقية الكويتية دون الوقوف أمام أزمة عام ١٩٦١ بأناة وصبر وتحليل وتأمل يصبح حديثا أجوف لاقيمة له فتلك الأزمة فى اعتقاد المؤلف ـ ترتبط ارتباطا وثيقا بأزمة عام ١٩٩٠ رغم الفاصل الزمنى بينها والذى يبلغ حوالى ثلاثين عاما ويقول المؤلف أنه يكفى قراءة تصريحات عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ وفى مقدمتها حديثه المتكرر عن تحرير الكويت كمقدمة لتحرير فلسطين لنجد نفس النغمة تتكرر فى أبواق اعلان صدام حسين عام ١٩٩٠

حاول المؤلف فى كتابه تناول الأزمة فى اطار حيادى وموضوعى ، مدعما كتاباته بالوثائق وقدم للكتاب الدكتور على لطفى رئيس الوزراء المصرى السابق ورئيس جمعية الصداقة المصرية الكويتية:

السياحة فى مصر خلال القرن الـ ١٩:

■ تاليف : د٠السيد توفيق دياب

■ الناشر : مصر نهضة ـ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (العدد ٤٧) ـ القاهرة ـ ١٩٩٤

هذا العمل عن السياحة فى مصر فى القرن الـ ١٩ يأتى ضمن المتغيرات التى عرفتها مصر خلال هذا القرن بالتوجه الى أوروبا والتميز عن بقية الولايات العثمانية فقد تم بناء عديد من الجسور عبر البحر المتوسط الى الشمال واذا كان الاقتصاد يمثل جسرا والثقافة تمثل آخر فإن السياحة كانت أحد الجسور التى استمر كثيرون غافلين عن متابعته بالدراسة ومايرويه المؤلف د. السيد دياب مدرس التاريخ الحديث بكلية الاداب جامعة طنطا فى هذا العمل يكشف عن بداية مولد هذه الصناعة على أرض الكنانة

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية



صحيفة ليموند ١١ اكتوبر ١٩٩٤



ثلاثى المصالحة

صحيفة ليموند ١٥ اكتوبر ١٩٩٤



جريدة ليموند ١٥ اكتوبر ١٩٩٤



ليموند دبلوماتيك نوفمبر ١٩٩٤



«كم هو جميل ان يرحب بنا الاقتصاد الامريكى من خلال (الجات)!»

مجلة تايم الامريكية ١٢ ديسمبر ١٩٩٤



إعداد :د . هدى راغب عوض

نظم سياسية :

World Politics, Vol. 46. No. 4 July 1994

Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa

Micheal Bratton and Nicholas Van de Walle

نظم السلطوية الجديدة والتحول السياسي في افريقيا: هذه المقالة تراجع نظرية التحولات السياسية من خلال تحليل نماذج حديثة للتحدي الشعبي للحكم السلطوي. وهو تحليل يعتمد علي المقارنة بين افريقيا وباقي دول العالم وبين النظم السياسية الموجودة في افريقيا نفسها. وقد اسفر هذا التحليل عن ان هذا النوع من النظم السلطوية يمكن تغييره عن طريق احتجاج جماعي يدعم بظهور طبقة وسطي قوية.

Foreign Affairs-Volume 73 No. 5

Russia's Success Story

Andres Aslund

روسيا قصة نجاح: اندرز اسلند

وهذه المقالة عن روسيا التي اصبحت علي حافة الانهيار وسقوطها في ايدي الفاشية ليس امرا بعيد الاحتمال. ولتجنب هذا الاحتمال قد تحول النظام الروسي الي نظام الخصخصة في محاولة لاحياء اقتصادها. وتمتلك روسيا الأن المؤسسات الأساسية لاتمام عملية التحول الي اقتصاد السوق وعليها ان تقلل من حجم الجرائم والتضخم حتي تنعم باستقرار سياسي. وبالرغم من المشاكل والضغوط الداخلية الا ان روسيا قد دخلت مجال النجاح.

ADELPHI Paper 289

IV. Russia's Prospects: Revitalization or Decline

مستقبل روسيا: إحياء أم سقوط ؟

يتم عرض هذه المقالة في هذا الباب.

علاقات دولية :

Foreign Affairs Vol. 73 No. 2

The Premature Partnership: America and Russia

Zbigniew Brzezinski

المشاركة غير الناضجة: أمريكا وروسيا: زبيجنيو بريزينسكى

ويعرض الباب ايضا لهذه المقالة.

World Today, Vol. 50 No. 6, September 1994

France and European Union's Enlargement Eastwards

فرنسا وتوسع الاتحاد الأوروبي شرقا: ميشيل ستون

Europe and Asia: The Changing Balance of International Business sir Michael Perry

اوروبا وآسيا: تغيير في توازن الأعمال الدولية: سير ميشيل بيري

IndoChina: from Confrontation to Cooperation

Martin Gainsborough

الصين الهندية من المواجهة الي التعاون: مارتن جينسبوج

Dispatch Vol.5. No.26 June 1994

Progress in the Middle East Peace

Process Multilateral Negotiation

Robert H.Pelletreau

تصورات السلاح في الشرق الأوسط اجراء المحادثات متعددة الأطراف: روبرت بللترو

ADELPHI Paper 291

Russian Security Strategies and Foreign Policy in the Post-imperial Era.

روسيا واستراتيجيتها الامنية وسياستها الخارجية بعد عصر امبراطوريتها:

ADELPHI Paper 288

Creating New States in Central Asia

Roland Dannreutter

ظهور دول جديدة في وسط آسيا:

وهذه المقالة تركز علي النتائج الاستراتيجية لانهيار الهيمنة السوفيتية فى دول وسط آسيا.

ADELPHI Paper 290

The Strategic Implications of European Integration

Mathia Jopp

النتائج الاستراتيجية للاندماج الأوروبي: ميتياس جوب

وهذه المقالة تحليل لأنماط الاندماج السياسي ونتائجه للتحالفات عبر الأطلنطي ونظام امني اوروبي جديد.

World Politics Vol. 46 No.4-July 1991

Learning Realism and Alliances:

The Weight of the Shadow of the Past

Dan Reiter

الواقع والتحالفات: ثقل ظلال الماضي: دان رايتر

هذه المقالة تعتبر نظرية التعلم من دروس الأحداث في مجال السياسة الدولية. ونظرية التعلم مستقاة من احداث في السياسة العالمية ومايتنتج عنها: مثل الحروب والكساد الاقتصادي. كما ان نظرية التعلم هذه يمكن اختبارها من خلال التحالفات التي تقوم بها الدول الصغيرة وهذه النظرية تعتمد علي التحليلات الكمية للتحالفات التي تتم بين القوي الصغيرة والتي تدل علي ان هذه القوي الصاعدة قد استفادت من الحروب العالمية.

Foreign Affairs Vol.73 No.5

Why the U.N. Fails

Saadia Touval

لماذا فشلت الأمم المتحدة: ساديه توفال

لقد اثبتت التجارب السابقة ان الأمم المتحدة فشلت كوسيط. فلديها اصوات كثيرة لكن تنقصها الموارد الضرورية لاعطائها مصداقية سياسية. لذلك علي الأمم المتحدة ان تشجع الدول المعنية ان تتوسط في الخلافات التي تستطيع ان تصل الي حلول لها. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يجب ان تتبعها الامم المتحدة حتى تتجنب التدهور السريع في مصداقيتها.

استراتيجية عسكرية:

Orbis Vol. 38, No.3, Summer 1994

Non - Proliferation:

Time for Regional Approaches: Gerald Steinberg

Brazil`s Secret Nuclear Program: Jean Krasno

An Indian Critique of U.S.Export Controls: Brahma Chellaney

- سياسة الحد من انتشار الأسلحة: وقت للمدخلات الاقليمية : جيرالد ستينبرج
- البرازيل وبرنامجها النووي السري: جين كراسنو
- نقد هندي لسياسة الولايات المتحدة لسيطرتها علي الاستيراد.

The Russian Military Strategy

for "Sixth Generation" Warefare

Mary Fitzgerald

الاستراتيجية العسكرية الروسية: الجيل السادس للحرب: ماري فيتزجيرالد

Dispatch Vol.5 No.26 June 26

North Korea Nuclear Situation

President Clinton and Robert Gallucci

الوضع النووي في شمال كوريا: الرئيس كلينتون وروبرت جالوسي

ADELPHI Paper 289

Understanding Contemporary International Arms transfers

David Mussington

تجارة الأسلحة الدولية: دافيد مسينجتون

هذه المقالة تركز علي استراتيجيات الأسلحة بعد انتهاء الحرب الباردة للحد من انتشار أسلحة الدمار.

بيئـــة :

Headline Series No.300 Fall 1993
Environmental Scarcity and Global Security
Thomas Homer Dixon
نقص الموارد البيئية والامن الكوني: توماس هومر ديكسن

Headline Series No.302 Spring 1994
Global Population Growth
21st Century Challenges
George Moffot
النمو السكاني الكوني وتحديات القرن الواحد والعشرين:
جورج موفت

مستقبل العلاقات الأمريكية والروسية

Foreign Affairs

Foreign Affairs March/April 1994

The Premature Partnership America and Russia

Zbigniew Brezinski

المشاركة غير الناضجة بين أمريكا وروسيا

زبيجنيو بريزنسكى (*)

على مدى قرابة خمسة واربعين عاما ظلت الولايات المتحدة الامريكية تنتهج سياسة مميزة وثابتة تجاة الاتحاد السوفيتى. فعلى مستوى الاستراتيجية الكبرى، تعد هذه السياسة احتواء لكل من الجغرافيا السياسية والأيدولوجية الطموحة للاتحاد السوفيتى. ان التنفيذ العملى لسياسة الأحتواء هذه اشتملت على تركيز الاستراتيجية الجغرافية للولايات المتحدة على الدفاع عن الأطراف الغربية والشرقية لآسيا - اوروبا وقد ظهر ذلك واضحا بالانتشار الدائم للجنود وعمل اتفاقيات ملزمة بين هذه الأطراف والولايات المتحدة. كما ان اتفاقية خفض الأسلحة والتى استهدفت تحجيم الابتزاز النووى السوفيتى - قد عزز السياسة الدفاعية للولايات المتحدة.

لذلك فان الحرب الباردة لم تتصاعد أبدا الى الحرب مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى برغم انه فى حالات عديدة قد تمت مواجهات عسكرية غير مباشرة، ففى الأطراف الغربية لآسيا - اوروبا قد تواجهت القوات الأمريكية والسوفيتية مرتين فى برلين، وأيضا فى الشرق فقد تصدى الجنود الأمريكان للغزو السوفيتى فى جنوب كوريا فى حين امد الاتحاد السوفيتى فيتنام بالسلاح والمعدات العسكرية اللازمة لاخراج او ترحيل القوات الأمريكية. وقد كانت اقرب مواجهة بين الجنود السوفيت والأمريكان كانت فى كوبا وذلك لكى يتخطى السوفيت استراتيجية الأحتواء الأمريكية الغربية لمنعهم من التغلغل فى اسيا واوروبا. وقد أدت سياسة الأحتواء هذه الى امكانية دمج المعسكرين الغربى والشرقى لكل من المانيا واليابان وهذه السياسة تعتمد على معيار القوة

إن سقوط الأتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة قد اديا الى ضرورة ايجاد استراتيجية جديدة لاتنظر الى روسيا على انها عدو كما ان عامل القوة لم يعد مركزيا لكن اذا كانت روسيا لم تعد عدوا فقد اصبحت حليفا او حتى عدوا مهزوما، فما هو الهدف من استراتيجية مابعد الحرب الباردة تجاه روسيا - والتى كانت بطريقة او اخرى قاب قوسين او ادنى لكى تصبح قوة فى العالم بغض النظر عن مشاكلها الحالية. ان السياسة الأمريكية الجديدة مازالت محكومة بالاعتبارات التاريخية التى لازمت سنوات الحرب الباردة.

إن هذه المقالة تضع اشكالية ان الاستراتيجية الأمريكية

(*) زبيجنيو بريزنسكى كان يعمل مستشارا للرئيس للامن القومى وحاليا هو مستشار فى مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية وهو ايضا استاذ بجامعة جونز هوبكنز فى قسم الدراسات المتقدمة : تخصص السياسة الخارجية لأمريكا.

الحالية قد اخطات فى افتراضاتها وركزت على هدف استراتيجى خطأ مما سوف يؤدى الى نتائج خطرة على السياسة الجغرافية

سياسة مثالية فى التفاؤل :

بعد سنوات عديدة من التخبط وعدم الوضوح كانت واشنطن تركز اساسا على مساندة تكتيكية لاثنين من قادة الكرملين المفضلين لديها جاء الرئيس باستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتى السابق اكثر وضوحا. فهذه السياسة طموحة فى هدفها وتتسم بالتماسك الداخلى وتمتاز بالتفاؤل يمكن تلخيص محتوى هذه الاستراتيجية كالتالى

إن الهدف من سياسة احتواء التوسع السوفيتى يجب ان يستبدل بسياسة المشاركة أى ان تصبح روسيا بعد تحولها الى الديمقراطية شريكا للولايات المتحدة. ان استراتيجية المشاركة هذه تعتبر اهم اولويات الولايات المتحدة لمساندة حكومة الرئيس بوريس يلتسين. وفى نفس الوقت تمدها بقوة الدفع الذاتية والثقة للتاكيد على ان كلا من امريكا وروسيا تشاركان بعضهما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

إن السمة الأساسية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال دعم ديمقراطى مستقر فى روسيا يعتمد اساسا على نظام اقتصاد السوق الحر. وفى هذا السياق يمكن القول ان هذه المساندة لبوريس يلتسين لكى يبدو رجلا ديمقراطيا اصيلا انما هى من قبيل التكتيكات الأمريكية، بغض النظر عن نقائص ممارساته كزعيم ديمقراطى.

هذه المساندة تتم عمدا بسياسة فى غاية التفاؤل لكى تجتذب تعاطف وتأييد الرأى العام الأمريكى لدعم روسيا كما أنها تبث الثقة بين الروس المساندين للديمقراطية فى بلادهم، ان الدستور الروسى الجديد قد ايده الرئيس كلينتون على انه مثل حقيقى للدستور الديمقراطى فى حين كانت تعلو اصوات مضادة للديمقراطية من الجناح اليمينى والجناح اليسارى المتطرفين. كما ان كلا الجناحين يعبر عن نصف اصوات الاقتراع على الدستور الروسى الجديد، وقد استبعدت هذه الأصوات عن طريق الادارة الروسية على انها اصوات احتجاج ضد السياسات الاقتصادية للحكومة. وخلال مؤتمر القمة الذى عقد فى يناير ١٩٩٢، اعرب كلينتون مرارا عن رضائه الكامل للتقدم الديمقراطى فى روسيا.

فى مقابل هذا النهج الروسى الجديد نحو الديمقراطية، هناك وعود وردية لتحول اقتصادى مزدهر نحو الرخاء. ونتيجة لهذه الوعود فقد عمدت الادارة الروسية الى توسيع حجم الخصخصة الا انه لم يوجه اهتمام كبير لتلك الوعود من ناحية، كما لم يوجه اهتمام الى الطبقة الراسمالية الصاعدة من ناحية اخرى، وهى تعتبر بمثابة طبقة طفيلية تسعى الى تحويل راسمالها الى الخارج بدلا من ان تراهن به على مستقبل روسيا. ان البنوك الروسية تستثمر فقط حوالى ٤٥٠ مليون دولار على التنمية الداخلية فى حين انها تضع ١٥.٥ بليون دولار بالبنوك فى الخارج. هذا بالاضافة الى حجم هائل من المعونة الأجنبية الذى والتى قد تم تحويلها الى البنوك الغربية وقد تجاهلت الادارة الروسية الاشارة اليها على اعتبار اولوية الاهتمام فى هذه المرحلة هو دفع قوة الدعم نحو التحول الاقتصادى.

لاشك ان الأولوية الأولى موجهة الى مساندة الاستقرار الاقتصادى لروسيا وتحويلها الى اقتصاد السوق الحر، ويأتى توزيع المعونة الأجنبية الى الدول غير الروسية فى المرتبة الثانية. فى سنة ١٩٩٢ اعطى رئيس صندوق النقد الدولى تقديرا لاحتياج روسيا من الدعم او المعونة الأجنبية بحوالى ٢٨ بليون دولار وبالنسبة للدول غير الروسية حوالى ٣٠ بليون دولار فى يوليو ١٩٩٣ كان مؤتمر مجموع الدول الصناعية السبع G7 وقامت الولايات المتحدة بأخذ تعهدات من هذه الدول باعطاء روسيا ٢٨ بليون دولار وتجاهلت تماما الدول غير الروسية كما اصبح الاقتصاد والسياسة الروسيين يتواءمان مع الأهداف الأمريكية مثل الحد من الأسلحة النووية الروسية. ان السياسة الروسية المركزية تتجه ليس فقط نحو الحد من الترسانة النووية بل ايضا الحد من انتشارها. وهناك عمل مشترك بين امريكا وروسيا للضغط على دول الاتحاد السوفيتى السابق خاصة اوكرانيا للتخلص من الأسلحة النووية. ان بعض الاستراتيجيين الامريكان قد ايدوا انسجام الولايات المتحدة وروسيا فى السياسات الدفاعية. كل هذه النقاط قد ابرزت بعد مؤتمر القمة لموسكو فى يناير الماضى ١٩٩٤.

إن سياسة روسيا فى الاستراتيجية الجغرافية تركز على الأستقرار الأقليمى مما يجعل الأهداف الروسية الأمريكية متوافقة. وبما ان روسيا هى القوة القادرة على إحداث أستقرار داخل الاتحاد السوفيتى السابق، وبما ان بعض الدول حديثة الأستقلال تثير خلافات، فان دور روسيا هام جدا لتهدئة هذه الخلافات.

أن الخطر الروسى يحتم على دول الأتحاد السوفيتى السابق ان تواءم سياستها مع موسكو التى تلعب دور المحافظة على السلام فى المنطقة. واخيرا وليس اخرا، فان ديمقراطية روسيا يخشى عليها من العزلة والأنغلاق ان امتداد المعارضة الى الجانب الشرقى لحلف الناتو NATO من أجل ملء الفراغ الأمنى فى وسط اوروبا امر وارد، والبديل هو جعل المشاركة فى السلام امرا مكفولا للجميع حتى ترضى الأهداف الروسية ضد سيطرة اقلية على فتح باب عضوية الناتو، وهذا هو الثمن للمصلحة الروسية الأمريكية.

النبض الامبريالى الروسى:

لسوء الحظ، فان الدلائل تشير الى ان الأستقرار الديمقراطى لروسيا على الأمد القريب غير مبشر. ان النفوذ السياسى للجيش الروسى خاصة على السياسة الروسية الخارجية مازال غامضا. ان ميل الرئيس يلتسين الى السلطوية قد حول الدستور الروسى الديمقراطى الجديد الى وثيقة يمكن استخدامها بسهولة لأعطاء شرعية شخصية للحكم. كما ان الثقافة السياسية لروسيا مازالت بعيدة عن تقبل مبدأ الموازنة كاساس للحوار السياسى. فى نفس الوقت فان الأزمة

الاقتصادية المستمرة قد ابعدت الشعب عن السوق الحرة واجراءات التحول الى الديمقراطية.

ان المركزية فى السياسة الروسية قد فجرت موضوعا قديما لكنه حساس لدى اغلبية المواطنين والساسة الروس وهو «ماهى روسيا؟» هل روسيا دولة ام انها امبراطورية متعددة الجنسيات؟ إن الرأى العام الروسى بالاضافة الى الساسة الروس الذين يؤيدون الديمقراطية يجمعون على ان حل الاتحاد السوفيتى كان غلطة ماساوية. واية محاولة لاعادة الامبراطورية على حساب القوميات غير الروسية سوف يؤدى الى مالاتحمد عقباه، كما انه سوف يؤثر على مسار الديمقراطية فى روسيا. وهذا معناه ان روسيا إما أن تصبح امبراطورية او ديمقراطية لكنها لاتستطيع ان تكون الاثنين معا. ان الدول غير الروسية لم تعد سلبية او غير واعية بقوميتها، ان قوميتها حقيقة تعبر عنها رغبتهم الأكيدة بأن يصبحوا دولة مستقلة. واية محاولة للقمع سوف تؤثر على المسار الديمقراطى فى روسيا. كما ان المحاولات لاستعادة الامبراطورية الروسية بالعنف او الدعم الاقتصادى سوف تدين روسيا بالديكتاتورية والفقر.

ولكن الاحساس بالنبض الامبريالى سوف يظل قويا وقد يقوى مع الوقت. وهذا ليس هراء سياسيا فالدلائل تشير الى ان الجيش الروسى يصعد محاولاته لاستعادة سيطرته على امبراطورية الاتحاد السوفيتى المنحل. وهذا يظهر واضحا فى المعارضة العسكرية لاعضاء اية تنازلات فى الأراضى، او خفض حجم القوات الروسية فى اقليم ستالينجراد او حتى الأنسحاب السريع من جمهوريات البلطيق.

هذه المحاولات توجت فى اواخر ١٩٩٣ عندما اعلن قائد القوات العسكرية الروسية احقية جيشه فى التدخل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق اذا ماحدثت تطورات تضر بالمصالح الروسية او تهدد استقرار المنطقة كما ان سلوك الجيش الروسى تجاه دول الكمنولث المستقلة أصبح يتسم بالانفرادية فى اتخاذ القرارات وعدم المشاركة.

إن سياسة روسيا تجاه جيرانها من دول الكمنولث تعتمد على ركيزتين : اولا تجريد هذه الدول المستقلة عن روسيا من الاستقلال الاقتصادى ، والثانية عدم السماح لهذه الدول بتكوين جيش خاص بها مستقلا عن الجيش المركزى فى موسكو . ان الركيزة الأولى وهى سيطرة روسيا اقتصاديا على جيرانها وانه لن يكون هناك إصلاح اقتصادى لهذه الدول دونما الاندماج الكامل مع روسيا . والركيزة الثانية من الناحية العسكرية هى ان هذه الدول يمكنها فقط ان تكون جيشا رمزيا حتى تكون دائما تحت الادارة العسكرية فى موسكو . الى الآن اوكرانيا فقط هى التى تحاول جديا فى تكوين جيش خاص بها . منذ العامين السابقين تبذل موسكو مجهودات كبيرة لاعادة بناء مؤسسات تربطها بباقى دول الاتحاد السوفيتى السابق . كما اشتمل ميثاق دول الكمنولث على اتفاق امنى مشترك مما يعطى روسيا فى حالات كثيرة السيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد السوفيتى ، وبموجب اتفاقية السلام قد بررت روسيا تدخلها فى طاجيكستان .

إن روسيا تستخدم الوسائل العسكرية والاقتصادية لكى تحصل على تبعية دول الكومنولث لها . ومثلا على ذلك ما حدث فى بلاروس وجورجيا . فان الدعم الروسى الاقتصادى لبيلاروس قد ترجم الى تبعية سياسية . فى جورجيا . التدخل العسكرى والاقتصادى قد اعطى موسكو احقية التدخل السياسى ايضا.

فقدان الذاكرة التاريخية:

ان فكرة المشاركة الحقيقية ان لم تكن شعارا ، فسوف تعالج كل جراح روسيا فى اعتزازها بقوميتها . انه لمن الواضح ان صناع السياسة الخارجية لروسيا قد صرحوا بانه من مصلحتهم التعاون مع الولايات المتحدة، خاصة فى مجالات حفظ السلام العالمى ، والتنمية ونزع السلاح . وهناك تصريحات عديدة بناءة للغاية للرئيس يلتسين ووزير الخارجية اندريا كوزاريف ، فى حين ان سلوك روسيا فى الأمم المتحدة مختلف تماما عن سلوك الأتحاد السوفيتى ، أن القادة المسئولين فى روسيا يعلمون تماما انه لا القيصر القديم ولا فى الاتحاد السوفيتى ولا حتى السيطرة السابقة لوسط أوروبا يمكن ان تعود مرة أخرى.

ان السياسة المتبعة الآن تبدو موجهة نحو ترتيبات فيدرالية تسيطر فيها موسكو على باقى دول الأتحاد . لكن هذه المرة داخل اطار الأتحاد السوفيتى وليس خارجه . ان الساسة الروس قد تكلموا بوضوح عن جعل روسيا المركز الجديد للكونفدرالية التى تضم الدول غير الرسمية فى الأتحاد السوفيتى السابق والتى سوف تبقى مقيدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا بروسيا.

والقادة الروس يأملون أن يطبقوا نفس السياسة على الدول غير السلافية مثل القوقاز ووسط آسيا . ان اعتماد هذه الدول على روسيا اقتصاديا جعلهم فى موقف ضعيف امام الضغط الأقتصادى والسياسى لروسيا . وأثار ذلك مخاوف النخبة الجديدة لهذه البلاد ورفضهم للتبعية الروسية . وفى زيارة لكاتب هذه المقالة - الى وسط آسيا وجورجيا فى أواخر عام ١٩٩٣ اكدت له النخبة السياسية فى هذه البلاد أن موسكو تستغل المستوطنين الروس فى هذه البلاد كذريعة للتدخل.

وان لم تكن دوافع الروس امبريالية فان السياسة الروسية لها طابع امبريالى . وهذه السياسة لا تستهدف استعادة الأمبراطورية السابقة ولكنها تسعى لتقوية النبض الأمبريالى الذى مازال يمد الجيش والراى العام الروسى بقوة الدفع . ان الفكر الروسى السائد عن وسط أوروبا يخضع لسياستها الامبريالية . كما ان وسط اوروبا لم يكن يسمح له أن يكون جزءا طبيعيا مندمجا مع أوروبا خاصة مع الحلف الأطلنطى الأوروبى . وهذا يعنى ان اقليم وسط أوروبا مخصص لمصالح ونفوذ روسيا تحت رعاية نظام عسكرى جديد يساعد على توسع التحالفات العسكرية فى المنطقة.

وقد أعلن القادة الروس أنهم يرحبون بتعاون روسى مع حلف الناتو لضمان الأمن فى المنطقة . وهذا الاقتراح قد تضمنه خطاب الرئيس يلتسين فى سبتمبر ١٩٩٣ الى قادة الولايات

المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا ـ وقد فسر قادة دول اوروبا الوسطى هذا الأقتراح على انه يفرض وصاية الروس على المنطقة . وقد جاءت على لسان يلتسين فى اقتراحه جملة «نحن نعتقد ان علاقة بلادنا مع حلف الناتو يجب ان تكون اعمق واقوى بدرجات اكبر من العلاقة التى بين الحلف واوروبا الشرقية . وفى اطار نظام امنى أوسع سوف تهيمن روسيا على دول الأتحاد السوفيتى السابق من خلال شكل كونفدرالى وبجوارها أوروبا الوسطى التى يعتبرها الغرب خاضعة للنفوذ الروسى.

وعلى مدار السنين فان علاقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد تطورت الى علاقة مشاركة فى بعض المجالات . وظلت مسألة للحلفاء الأمريكيين الأوروبيين بعد أن كان موقفها عدائيا بالنسبة لهم . وبما ان رعاية مصالح الحلفاء امر فى غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة . فان تطبيع العلاقات مع روسيا امر ضرورى . الا انه اذا تم المشروع الأمنى المشترك بين روسيا وامريكا فان الحلف الاطلنطى سوف يكون من أولى الخسائر التى تنجم عن هذا المشروع . فان كلا من المانيا وفرنسا سوف تدينان هذا المشروع لأنه دليل على خيانة الولايات المتحدة لمصالحهم ، ولا احد يستطيع ان يتكهن بما سوف تفعله هذه الدول ـ فان المانيا يمكنها أن ترعى مصالحها عن طريق اتفاق مع روسيا سوف مما يكون من شأنه أن يلغى اتفاقية التصالح الألمانى البولندى ويجب ان يؤخذ فى الأعتبار ان هذا التصالح هام جدا لمستقبل االأستقرار الأمنى فى أوروبا كلها تماما مثل المصالحة الألمانية الفرنسية الستقرار غرب أوروبا.

ان النتيجة او المحصلة النهائية لمشروع المشاركة الأمنية بين روسيا وامريكا هى أن الغرب سوف يخسر كل ثمار النصر فى الحرب الباردة . وبدلا من الاستقرار النسبى فى أوروبا وآسيا وبناء مشاركة فعالة بين امريكا وروسيا سوف تعود القوة السياسية للسيطرة على القارة القديمة مرة أخرى . كل هذه الهواجس تختص بالمستقبل البعيد والتى تبدو غير محتملة الحدوث خاصةً ما يحدث فى روسيا من مشاكل وعدم استقرار . ولكن فى الواقع ان امريكا تعيد التفكير فى استراتيجيتها تجاه روسيا . هذه االاستراتيجية ترتكز على نسيان الماضى وتؤيد السياسة العسكرية الجديدة لروسيا كما أن الميراث التاريخى لروسيا لن يمكنها من اقرار نظام سياسى قائم على الديمقراطية خاصة على المدى القريب.

تعددية السياسة الجغرافية :

إن الهدف الرئيسى لاستراتيجية واقعية هو تدعيم التعددية السياسية الجغرافية داخل الأتحاد السوفيتى السابق . وهذا الهدف يتوافق مع مصالح امريكا بغض النظر عن استقرار الديمقراطية فى روسيا على المدى القريب . ان التعددية السياسية والجغرافية هى البديل الرئيسى للاستراتيجية الأمريكية لأن هذا معناه ان روسيا لن تحاول ان تسعى الى الهيمنة السياسية والعسكرية ولن تقوى مشاركة الولايات المتحدة فى المجالات الأقتصادية بالأضافة الى ذلك فان التعددية السياسية والعسكرية من شأنها إحباط محاولات روسيا لأستعادة نوازعها الأمبريالية . وفى هذا الأطار تصبح روسيا مثل مثيلاتها من الأمبراطوريات السابقة ، فرنسا ، بريطانيا ، وتركيا .

أن التعددية السياسية والجغرافية يجب أن تستوعب أشكالا جديدة للأمن الأوروبى كما أن التوسع فى الأطار الأمنى الأوروبى لا يجب أن ينظر إليه على انه مناهض للسياسة الروسية . وعلى ذلك يجب ادراج بعض الدول ذات النظام الديمقراطى فى أوروبا الوسطى داخل حلف الناتو من اجل تعاون مشترك مع روسيا .☐

ADELPHI

Paper

ADELPHI Paper 289
Russia's Prospects Revitalization
or Decline.

مستقبل روسيا
إحياء أم سقوط ؟

هناك اتفاق متزامن بين القادة الروس على المصالح التى تتبع سياستها الخارجية والأمنية. ولكن ذلك ليس بالضرورة تقديرا موضوعيا للمصالح الروسية لكن الفكر السائد خاصة منذ النصف الثانى من سنة ١٩٩٣ يدعم دور روسيا كقوة كبيرة ـ بالمقارنة مع جيرانها الجدد الذين دخلوا مرحلة الاستقلال ـ توسط روسيا فى الأتحاد اليوجسلافى السابق ، ودورها فى اجراءات السلام فى الشرق الأوسط يوضح تغير نظرتها تجاه الغرب وتجاه دورها على الساحة الداخلية. الا انه من الواضح ان روسيا مازالت غير راغبة فى تقبل استقلال دول الاتحاد السوفيتى السابق ، كما انها فى نفس الوقت تزيد من ضغطها على دول البلطيق وعلى دول اوروبا الوسطى التى كانت تقع تحت سيطرة الأتحاد السوفيتى السابق.

مصالح الأمن القومى الروسى:

ان صراع القوة فى روسيا لم يكتمل ، كما أن الدستور الجديد الذى وضع على أساس الديمقراطية خال من تطبيق نظام المراقبة والحساب . وحتى بعد انتخابات ١٩٩٣ مازال

بعض السياسيين الروس لا يستطيعون عمل توازنات بين الحكومة والبرلمان . أن الخوف من مواجهة مصادمات داخلية مازال يؤثر على اختيارات القادة الروس فى تشكيلهم للسياسة الخارجية ، ان عدم الوضوح والغموض هما سمة السياسة الخارجية لروسيا والتى سوف تظل هكذا لفترة قادمة . ان غياب السيطرة المدنية على الجيش يخلق الانطباع بأن مصالح الجيش قد اثرت بشدة على مصادر السياسة الخارجية ومازالت حتى الآن . وبالرغم من أن الجيش له نظريته المتحفظة تجاه السياسة الخارجية فى روسيا الا أن للجيش ايضا اهتمامات جادة بشأن المؤسسات . أن الجيش الروسى يصر على ابقاء حقوقه الأساسية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق.

والسؤال هنا ، هو : هل اوفت السياسة الخارجية بالمصالح الروسية ؟

اذا ما ارادت روسيا أن تصبح قوة عظمى لابد أن تحيى اقتصادها وتضمن حصولها على الموارد والتكنولوجيا المتطورة وتتجنب تصعيد التهديدات لمكانتها . ولكى تعمل روسيا على استقرار اقتصادها ونموه سوف تستمر فى طلب المعونة الاقتصادية أو الاستثمار من المجتمع الدولى . أن من اهداف الحكومة الروسية الحالية حماية و ضمان حصولها على الموارد ولن يتأتى ذلك الا اذا تمسكت بالنظام الفيدرالى . اما ان تكون روسيا فى احتياج الى اراض جديدة لأرضاء نزعتها الأمبريالية ولكى تثبت قوتها العظيمة . فهذا أمر مشكوك فيه منذ سقوط الاتحاد السوفيتى ، وربما يكون ذلك بسبب المساحة الهائلة.

وعلى روسيا أن تضمن حصولها على التكنولوجيا المتطورة حتى تنعش اقتصادها . وهذا أمر هام اذا ما ارادت أن تنافس الغرب فى تجارة التكنولوجيا المتطورة ، خاصة فى مجال الأسلحة . اذا ما خسرت روسيا السوق الأوروبية سوف يحد ذلك من قابليتها لتحسين وتحديث اقتصادها . كما أن توسعها فى داخل دول الاتحاد السوفيتى السابق سوف يعزل روسيا عن المجتمع الدولى.

الغرب وروسيا :

إن التغير المستمر فى سياسة روسيا يثير أسئلة عديدة من جانب القادة الغربيين وهى :

اولا : هل نوع الحكومة الروسية هو المهم أم سلوكها فى الساحة الدولية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تحدد السياسة الغربية تجاه روسيا. بما أن للغرب خبرة فى التعامل مع الأنظمة السلطوية ، فانه من الصعب الجزم بأن الديمقراطية يمكنها ان تحدد مستقبل العلاقة مع روسيا . بالأضافة الى ان الغرب لا يستطيع ان يقدم الكثير ليؤثر على نتائج الصراعات السياسية الداخلية فى روسيا ، فان على الروس تحديد مستقبلهم السياسى وبناء نظام ديمقراطى مستقر ، وهذا لا يعنى ان ينسحب الغرب عن الرئيس يلتسين . ان قدرة الغرب على التأثير فى الشؤون الداخلية أمر ضرورى لأنه من مصلحة الغرب أن تصبح روسيا مستقرة فى مؤسساتها الديمقراطية و اصلاحاتها الاقتصادية .

ثانيا : من منطلق السياسة الجغرافية ماهى مصالح الأمن الغربى الروسى ؟ ان وجود دولة روسية متحدة افضل بكثير من بدائل اخرى . بعيدا عن احتمال نشوب حرب أهلية فى روسيا فان أسوأ شىء يمكن أن تتعرض له روسيا هو انقسام أو انفصال الفيدرالية الروسية والذى يمكن أن يؤدى الى انتشار الأسلحة النووية لأن الأسطول الروسى يعتمد على مناطق وجمهوريات متعددة داخل الفيدرالية.

بالاضافة الى أن انهيار الفيدرالية الروسية سوف يؤدى الى فراغ القوى داخل روسيا نفسها وايضا فى بعض دول الأتحاد السوفيتى السابق، وبالتالى يمكن أن يؤدى هذا الوضع الى محاولة كل من الصين وتركيا وايران فرض سيطرتهم على الاراضى الحدودية للفيدرالية الروسية . وسوف تظل روسيا عاملا كونيا ولهذا يصبح من مصلحة الغرب ان تظل روسيا تلعب دورا مسئولا فى الساحة الدولية. أن روسيا بالفعل تلعب دورا فى توازن القوى مع الصين، كما أن القوة العسكرية الرئيسية فى شمال أسيا يمكنها أن تلعب دورا فعالا فى الصراعات الأقليمية التى لا يستطيع الغرب أن يفرض نفوذه السياسى عليها .

اذا فانه من مصلحة الغرب ان يطبع علاقاته مع روسيا . فان الأتحاد السوفيتى السابق ظل مصدر تهديد للغرب لعشرات السنين . وبنهاية الحرب الباردة قد انتهى هذا التهديد.

روسيا والغرب وجمهوريات الأتحاد السوفيتى السابق :

هل الغرب يرحب باستمرارية استقلال جمهوريات الأتحاد السوفيتى السابق؟ كيف يؤثر استقلال هذه الجمهوريات وتبعية روسيا على الأمن الغربى؟ وكيف يمكن للغرب أن يخاطر بمؤسساته التى اسسها على مدى نصف قرن ؟ أن انهيار الأتحاد السوفيتى قد اصاب الدول الغربية بصداع وفرض عليهم اقامة روابط مع خمس عشرة دولة من جمهوريات الأتحاد السوفيتى السابق ومعظمهم ليس لديهم خبرة ولا تاريخ فى تشييد دولة قائمة بذاتها . وبالطبع فإن من الأسهل اقامة روابط مع دولة واحدة لها خبرة وتاريخ . ولو كانت روسيا فى وضع اقتصادى وسياسى افضل مما هى عليه الآن لوقف الغرب بجانبها وساندها وساعدها فى حل مشاكلها . لأنه أفضل للغرب ان يتعاون مع دولة واحدة مثل روسيا بما لديها من خبرة وتاريخ من ان يتعاون مع دول كثيرة صغيرة ليس لديها أى خبرة بالأضافة الى المشاكل التى تواجههم.

لذلك يتعين على الغرب ان يكون واضحا مع روسيا اذا ما ارادت أن تعامل معاملة القوة العظمى ، كما يجب عليها أن تتقبل القواعد التى تحكم المجتمع الدولى ، وتحافظ على المؤسسات التى اسسها لأنها فى غاية الأهمية للمصالح الأمنية الغربية . أن روسيا حاليا تطالب بحقوق خاصة فى عديد من الانظمة والمؤسسات مثل الناتو والأمم المتحدة وقمة الدول الصناعية السبع . كما انها فى نفس الوقت قد أكدت حقها فى فرض نفوذها على جمهوريات الأتحادالسوفيتى السابق ، وتطالب الغرب باحترام هذا الحق وقد ظل القادة الروس يحذرون الغرب من أن رفضهم لهذه المطالب سوف يدمر الديمقراطية ويساعد على ظهور قوى معادية للغرب . ولكن هل يستطيع الغرب أن يخاطر بمؤسساته فى محاولة لتحسين أو

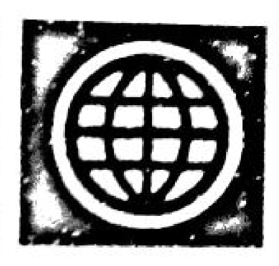
مساندة علاقته مع روسيا؟

ان المؤسسات الغربية لا يجب ان تتغير لكى ترضى روسيا خاصة الناتو . ان المشاركة فى حفظ السلام العالمى قد صممت لتهدئة مخاوف روسيا ، ولكن ليس لإحداث تغيير جذرى فى الناتو . فان الناتو كان وسوف يظل منظمة دفاعية . وان كانت روسيا تزيد من الأمم المتحدة أن تؤيد نظريتها وبقاء ادارتها فى حفظ السلام وحماية حقوق الأنسان فى جمهوريات الأتحاد السوفيتى السابق . الا ان روسيا ليس لديها الرغبة فى احترام مصالح الدول المجاورة . وهذا يعنى ان كلا من الغرب والأمم المتحدة لابد ان يتدخلا فى حفظ السلام فى جمهوريات الأتحاد السوفيتى السابق وهو ثمن يستحق ان يدفع .

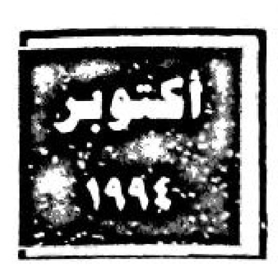
كما أن صندوق النقد الدولى يواجه تحديات فى سياسته تجاه روسيا . فقد طالب رئيس الوزراء الروسى دعما ماليا اضافيا من صندوق النقد الدولى فى مارس ١٩٩٤ ووعد بأن يخفض عجز الميزانية . الا انه تراجع عن وعده عندما زاد العجز بمقدار الثلثين عما اتفق عليه مع صندوق النقد الدولى . وعلى الصندوق أن يقرر إما ان يجدد المعونة او يتشدد فى الشروط . الا انه يمكن فرض ضغوط على الصندوق لاعطاء روسيا مميزات او معاملة مميزة فى المستقبل .

ختاما اذا كان الغرب يرحب باستقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فعليه ان يوضح ذلك لروسيا . وهنا تستطيع روسيا ان تفصح عن نواياها . فاذا شاءت اختارت ان تكف عن تهديد سيادة الأراضى المجاورة لها وان لا تتعدى حدودها الحالية. □









إعداد : أبو السعود إبراهيم

اثيوبيا :

٩ ـ عودة حوالى نصف مليون لاجيء صومالى من اثيوبيا.

الاردن :

٣ ـ قبول المقترحات الاردنية حول مشروع تنمية وادى الأردن.

١٣ ـ الاردن وإسرائيل توافقان على مشروع تنمية وادى الأردن.

٢٤ ـ إسقاط ٢٢٠ مليون دولار ديون لامريكا على الأردن.

٢٧ ـ الأردن تتخلى عن ارتباطاتها الدينية بالضفة الغربية.

٢٩ ـ قمة مفاجئة لحسين ورابين فى العقبة تنتهى دون حسم الخلافات.

اسرائيل :

٢ ـ عرفات ورابين يفوزان بجائزة سلام اسبانية دولية توصف بانها تعادل جائزة نوبل للسلام وتبلغ قيمة الجائزة ٣٨ الف دولار.

٥ ـ رابين يرفض استئناف المحادثات المباشرة مع سوريا.

١٤ ـ ازمة حول الجولان بالكنيست الاسرائيلى تدفع رابين للانسحاب من الجلسة.

٢٦ ـ اسرائيل تلغى قرار وقف البناء فى المستوطنات.

٢٩ ـ قمة مفاجئة لحسين ورابين فى العقبة تنتهى دون حسم الخلافات.

٣٠ ـ دول مجلس التعاون الخليجى تقرر رفع مقاطعتها للشركات المتعاملة مع اسرائيل.

تمرد فى حزب العمل الاسرائيلى لمنع الانسحاب الكامل من الجولان.

المانيا :

١١ ـ فوز الحزب الحاكم والاشتراكى فى انتخابات محلية بالمانيا.

انجولا :

٩ ـ الحكومة والمعارضة فى انجولا اتفقتا على إقتسام السلطة ومجلس الأمن يقرر عدم توقيع عقوبات جديدة على يونيتا.

إيران :

١٥ ـ ايران تعلن ان جزر الامارات ملك لها الى الابد بعد رفضها لقرار المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية بانهاء الوجود الايرانى فى هذه الجزر.

ايرلندا :

١ ـ بدء سريان وقف اطلاق النار فى ايرلندا.

٦ ـ اجتماع تاريخى بين رئيس وزراء ايرلندا وزعيم شين فين الجناح السياسى للجيش الايرلندى.

باكستان :

٧ ـ فى افتتاح مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامى : بنظير بوتو تطالب باستراتيجية موحدة لحل النزاعات الاسلامية.

بوروندى :

٣٠ ـ إختيار سلفستر نتيبا نتوجانيا رئيسا جديدا لبوروندى.

بريطانيا :

١٥ ـ بريطانيا تعقد اتفاقا تاريخيا مع فيتنام قيمته ٥٠ مليون جنيه استرلينى.

ـ ميجور اول رئيس وزراء بريطانى يزور جنوب افريقيا منذ ٣٤ عاما.

بلجيكا :

٢٦ ـ اتفاق دول الاطلنطى على اختيار «فيلى كلاوس» وزير خارجية بلجيكا سكرتيرا للحلف.

بورما :

٢٠ ـ اول اجتماع بين ممثلى السلطة وزعيمة المعارضة «اونج سوكس» فى بورما.

تركيا :

١٠ ـ تركيا تفرض قيودا على دخول الاجانب إلى شمال العراق.

١٩ ـ تركيا تكشف مخططا كرديا لإقامة دولة بشمال العراق.

الجزائر :

٦ ـ الحكومة تعلن تفاصيل إتصالاتها مع الانقاذ.

١١ ـ قوات الأمن الجزائرية تقتل ٣٦ مسلحا بينهم أمير جيش الانقاذ.

وفشل دعوة «الحركة البربرية» لمقاطعة الدراسة ببعض الولايات.

١٣ ـ إطلاق سراح عباس مدنى زعيم الجبهة الاسلامية «الإنقاذ» المحظورة ونائبه على بلحاج ووضعهما تحت الاقامة الجبرية.

١٦ ـ جبهة الانقاذ الجزائرية تعلن عدم مشاركتها فى الجولة القادمة من الحوار الوطنى رغم الافراج عن زعيميها.

١٧ ـ اغتيال زعيمين حزبيين بالجزائر.

٢٠ ـ بدء جولة الحوار الرابعة بالجزائر دون مشاركة «الانقاذ» والقوى الاشتراكية.

٢١ . فشل جولة الحوار الرابعة بالجزائر في إصدار بيان مشترك.

٢٥ . إغتيال ثاني مسئول بحزب جبهة التحرير الجزائرية ومقتل ٣٣ مسلحا.

٢٦ . قوات الأمن الجزائرية تقتل بقواسمي شريف، المعروف باسم (ابو عبد الله احمد) زعيم الجماعة الاسلامية المسلحة.

٢٧ . الجزائر تصدق على معاهدة الحد من التسلح النووي في اجتماعات الامم المتحدة.

جنوب افريقيا:

٢٣ . بوثو ليزي وزير داخلية جنوب افريقيا يقتحم التليفزيون ليتشاجر مع منافسه.

دنمارك:

١٢ . ملكة الدانمارك تفتح مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بكوبنهاجن:

اجتماع الوفود العربية والافريقية ودول عدم الانحياز علي ترشيح سرور لرئاسة الاتحاد الدولي.

رواندا:

١٣ . للمرة الأولي: اليابان ترسل وحدات عسكرية إلي رواندا للمساعدة في عمليات الاغاثة.

٣٠ . مذبحة جديدة برواندا ضحاياها ٨٠٠ شخص سري لانكا:

٢٠ . هجوم إنتحاري للمتمردين التاميل في سري لانكا.

السودان:

١٢ . مظاهرات في شمال السودان احتجاجا علي زيادة الضرائب المحلية.

٢٠ . جارانج يعلن مواصلة القتال بعد انهيار المحادثات مع الخرطوم.

سوريا:

٨ . سوريا ترفض خطة اسرائيل للانسحاب المحدود من الجولان خلا ٣ سنوات.

١٢ . ٢٥٠ طالبا يمنيا يحتلون مبني السفارة اليمنية بدمشق احتجاجا علي عدم استلام مخصصاتهم المالية.

٢٠ . إتفاق سوري لبناني علي تنفيذ معاهدة «الأخوة» في ختام إجتماعات هيئة المتابعة والتنسيق السورية اللبنانية.

السويد:

١٩. الاشتراكيون يستعيدون حكم السويد بعد ٣سنوات من حكم يمين الوسط.

سويسرا:

٢٥. وافق السويسريون على مشروع قرار حكومي بقضي بفرض حظر على العنصرية.

الصومال:

٩. عودة حوالى نصف مليون لاجيء صومالى من اثيوبيا.

الصين:

٢. الصين تنسحب من لجنة مراقبة الهندسة العسكرية الكورية.

- رئيس الصين يبدا اول زيارة لموسكو منذ عام ١٩٥٠.

٣. روسيا والصين توقعان إتفاقا للتعاون الاقتصادى طويل الأجل.

١٨. رغم رفض الصين: أول انتخابات ديمقراطية فى هونج كونج.

٢٦. الصين تعلن فجاة تحويل صناعاتها النووية العسكرية للأغراض المدنية.

العراق:

٩. إتفاقية للتعاون الثنائى بين العراق وروسيا قيمتها ١٠ مليارات دولار.

١٠. بغداد توفد طارق عزيز إلى مجلس الأمن فى محاولة لرفع العقوبات.

وتركيا تفرض قيوداً على دخول الاجانب إلى شمال العراق.

١٤. مجلس الأمن يجدد العقوبات على العراق.

الفاتيكان:

٢٩. «صموبيل حواس» أول سفير اسرائيلى بالفاتيكان أوران اعتماده للبابا.

فلسطين:

٢. عرفات ورابين يفوزان بجائزة سلام اسبانيه دولية توصف بانها تعادل جائزة نوبل للسلام وتبلغ قيمة الجائزة ٣٨ الف دولار.

٩. وسط خلافات حول مشروعات التنمية الفلسطينية بالقدس والضفة الغربية:

فشل مؤتمر الدول المانحة للحكم لأسباب سياسية وتدومى يتهم اسرائيل بعرقلة إقامة المشروعات.

١٣. عرفات وبيريز يوافقان على عدم مناقشة القضايا السياسية فى مؤتمر الدول المانحة للمساعدات.

١٥. مجلس وزراء الخارجية العرب يؤكد فى ختام اجتماعاته ان القدس عاصمة لفلسطين المستقله وبطلان الاجراءات غير القانونية بالجولان.

١٦. النرويج تعلن التوصل إلى اتفاق لتقديم منح فورية لسلطة الحكم الذاتى.

٢٢. بدء انشاء اول مطار فلسطينى بقطاع غزة.

٢٣. ٢٥٠ مليون دولار تخصصها وكالة الغوث لمشروعات بالضفة وغزة.

- إغلاق ١١ نفقا تربط بين غزه ومصر كان يتم استخدامها لتهريب الاسلحة والمخدرات بين مصر وغزه.

٢٨. الانتهاء من مشروع قانون العمل الفلسطينى وإلزام اصحاب الأعمال بتشغيل ١٠٪ من المعوقين.

قطر:

٢٥. إتفاق بين امريكا وقطر لمنح تاشيرات دخول لمواطنى البلدين.

كوبا:

٩. إتفاق امريكا وكوبا على تنظيم عمليات تدفق اللاجئين

واشنطن تسمح بمنح التاشيرات إلى ٢٠ الف لاجيء سنويا.

١١. مظاهرات حاشدة فى قاعدة جوانتانامو للاحتجاج على الاتفاق الامريكى الكوبى.

كوت ديفوار:

٢١. انتخاب وزير خارجية ديفوار «امارا عيسى» رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة

كوريا الشمالية:

١٠. لاول مرة وفد رسمى امريكى يزور كوريا الشمالية تمهيداً لتطبيع العلاقات بين البلدين

الكومنولث الجديد :

٢. رئيس الصين يبدأ اول زيارة لموسكو منذ عام ١٩٥٠.

٣. روسيا والصين توقعان إتفاقا للتعاون الاقتصادى طويل الأجل.

١٦. ترشيح الجنرال الكسندر ليبين قائد الجيش الـ ١٤ رئيسا لروسيا الاتحادية.

لبنان:

٢. تعديل وزارى فى لبنان يشمل وزير الداخلية.

٧. إستقالة بشاره مرهج وزير الدولة اللبنانى.

٢٠. إتفاق سورى لبنانى على تنفيذ معاهدة «الاخوة» فى ختام إجتماعات هيئة المتابعة والتنسيق السورية اللبنانية.

- فشل الصليب الأحمر فى فك حصار بلدة ارنون اللبنانية.

٢١. عودة صائب سلام إلى لبنان بعد ١٠ سنوات من النفى الاختيارى بسويسرا.

ليبيريا:

١٦. اعتقال تشارلز جولو قائد الانقلاب الفاشل بليبيريا

مصر:

٢. اختيار مصر لتمثيل افريقيا فى الندوة الدولية باليونان.

- مصر تتسلم جائزتين دوليتين تقديرا لجهودها فى مجال السكان من المعهد السكانى بواشنطن.

٣. بدء اعمال المؤتمر البرلمانى للسكان والتنمية.

- مصر اول دولة توقع على الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين

٥. انتخاب الرئيس مبارك بالاجماع رئيسا للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة.

٦. مبارك وجور يتفقان على توسيع التعاون الاقتصادى وزيادة الاستثمارات الامريكية وتنشيط التبادل التجارى.

٩. إقرار ٤ فصول من وثيقة المؤتمر تتناول التوزيع السكانى والهجرة والتنمية والتعليم وتنفيذ برنامج العمل.

١٣. مؤتمر السكان يختتم اعماله باصدار «اعلان القاهرة» الذى يحدد مستقبل البشرية لعشرين عاما قادمة.

- اللجنة الرئيسية اختتمت اعمالها بالموافقة على الوثيقة النهائية بفصولها بستة عشر دون تحفظات.

- ١٨٢ دولة تقر «وثيقة القاهرة» لمؤتمر السكان والتنمية بالتوافق العام وتحفظت عليها ١٦ دولة.

١٧. مصر تفوز برئاسة الاتحاد البرلمانى الدولى لدورته الجديدة لمدة ٤ سنوات والرئيس مبارك يهنئ فتحى سرور بثقة المجتمع الدولى.

٢٠. عمرو موسى بدا زيارته للولايات المتحدة.

٢٣. اعلان ١١ نفقا تربط بين غزة ومصر كان يتم استخدامها لتهريب الاسلحة والمخدرات بين مصر وغزه

٢٤. عمرو موسى فى تصريحات صحفية بواشنطن:

- مصر ترفض قرار مجلس الامن بتخفيف العقوبات على الصرب وتحذر من مضاعفاته الخطيرة.

- القرار ظالم واتخذ بسرعة تثير الشكوك

- بيان مصرى امام المجلس يدين القرار والدول الاسلامية تبحث الموقف فى الامم المتحدة.

المغرب:

١٧. المعارضة المغربية تفوز بـ ٢٤ مقعدا فى انتخاب المجالس البلدية.

نيجيريا:

٢٧. رئيس نيجيريا «الجنرال سانى اباتشا» يشكل مجلسا عسكريا حاكما برئاسته.

٣٠. قصف مبنى التليفزيون النيجيرى عقب انتقاده لدعاه الديمقراطية.

هايتى:

١٦. فى تطور جديد للازمة: وفد امريكى الى هايتى برئاسة كارتر لاقناع قادتها العسكريين بالتخلى عن السلطة.

٢٣. امريكا بدات نزع اسلحة جيش هايتى.

٢٧. مصرع اول جندى امريكى (منتحرا) فى هايتى، الاستيلاء على مبنى البرلمان لتامين عقد جلساته.

٢٨. تعيين الاخضر الابراهيمى وزير خارجية الجزائر مبعوثا خاصا للامم المتحدة فى هايتى.

٣٠. مجلس الامن يقرر رفع العقوبات عن هايتى.

الولايات المتحدة الامريكية :

١٠. لاول مرة: وفد امريكى يزور كوريا الشمالية تمهيدا لتطبيع العلاقات بين البلدين.

١٦. فى تطور جديد للازمة: وفد امريكى الى هايتى برئاسة كارتر لاقناع قادتها العسكريين بالتخلى عن السلطة.

١٥. واشنطن تسحب دبلوماسييها من الصومال.

٢٣. امريكا بدات نزع اسلحة جيش هايتى

٢٦. بدء قمة واشنطن: كلينتون ويلتسين يبحثان مشروع النظام الامنى فى اوروبا.

- مصرع اول جندى امريكى (منتحرا) فى هايتى والاستيلاء على مبنى البرلمان لتامين عقد جلساته

٢٨. بدء مفاوضات الفرصة الاخيرة بين طوكيو وواشنطن لتجنب فرض عقوبات امريكية على الصادرات اليابانية.

٢٩. ختام قمة واشنطن: كلينتون ويلتسين يوقعان سلسلة اتفاقات امنية واقتصادية ودبلوماسية.

- خفض ٣٥٠٠ راس نووى خلال سنتين، وخلافات على مبيعات الاسلحة لايران وتسليح البوسنة.

٣٠. قرر مجلس الامن مد فترة ولاية الامم المتحدة فى الصومال حتى نهاية اكتوبر.

يوجوسلافيا الجديدة:

١٦. حلف الاطلنطى (الناتو) يوافق على حماية المسلمين فى غرب البوسنة

٢٥. حملة صربية جديدة ضد القوات الدولية بالبوسنة.

وقف قوافل الاغاثة واغلاق المطار وتشديد الحصار حول سراييفو.



نشاط الأمم المتحدة

إعداد : نادية عبد السيد

الجمعية العامة :

- بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها التاسعة والأربعين لبحث ١٥٠ بندا مدرجة على جدول اعمالها وتستغرق الدورة ثلاثة اسابيع، ويتحدث فيها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون والرئيس الروسى بوريس يلتسين ويشترك فيها رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية من ١٨٤ دولة (٩/١٩).

- فى بداية دورتها التاسعة والأربعين انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع امارا عيسى وزير خارجية كوت ديفوار رئيسا للدورة. وفى كلمة الافتتاح حث عيسى المنظمة الدولية على عدم تجاهل قارته «الشهيرة» فى كفاحها لمواجهة الحروب الأهلية والمجاعات والأزمات الأخرى (٩/٢١).

- نجحت الصين مرة أخرى فى الحيلولة دون ادراج مسألة تمثيل تايوان فى الأمم المتحدة على جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للامم المتحدة (٩/٢٢).

- أوصى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى ختام اعماله الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد برنامج العمل وتشكيل الهياكل اللازمة لتنفيذه (٩/٢٣).

- فى خطابه الذى القاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أشاد الرئيس بيل كلينتون بالجهود التى تبذلها اسرائيل وجيرانها العرب لبناء السلام بين شعوب المنطقة، وشدد الرئيس الامريكى على أن بلاده لاترغب فى أن تلعب دور الشرطى فى العالم وأن طليعة واجباته كرئيس للولايات المتحدة هى نحو مواطنيه (٩/٢٦).

- اكد وزير الخارجية السودانى حسين أبوصالح فى كلمته أمام الجمعية العامة استعداد حكومته «لاقتسام الثروة واشراك المتمردين فى جنوب السودان فى السلطة فى اطار «نظام فيدرالى» ودافع الوزير عن سجل الحكومة السودانية فى مجال حقوق الانسان وتعزيز وضع المرأة، واعلن أن «أبواب السودان لاتزال مفتوحة لاستقبال كل من يريد التحقق من خلو البلاد من مأوى مزعوم للارهاب، ووصف مأساة شعب البوسنة بأنها وصمة عار على جبين الانسانية (٩/٢٧).

- دعا الرئيس بوريس يلتسين فى كلمته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة القوى النووية العالمية الخمس الى توقيع معاهدة أمن نووية تتعلق بحظر انتاج المواد النووية لأغراض عسكرية. وأشار الى أن معاهدة الأمن النووى والاستقرار الاستراتيجى ستمنع استخدام المواد القابلة للانشطة فى صناعة الأسلحة وتسمح بمواصلة عملية ازالة الرؤوس النووية وتخفيض عدد الناقلات الاستراتيجية، واقترح يلتسين اجراء مفاوضات عاجلة للتوصل الى معاهدة لمنع التجارب النووية يتم توقيعها العام القادم بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة. ودعا الرئيس الروسى الى عقد اجتماع لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية لاعتماد قرار جديد يتعلق بضمانات أمن ايجابية للدول غير النووية (٩/٢٧).

- اكد عمرو موسى وزير الخارجية فى الخطاب الذى القاه أمام الجمعية العامة على اهمية أشعار الفلسطينيين بفائدة السلام عن طريق تخفيف اسرائيل للمعاناة اليومية التى يعيشونها فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ودعا الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى الى مواصلة عملية السلام. وأيد وزير الخارجية التقدم الذى حدث على المسار الأردنى كخطوة هامة لتحقيق تقدم مماثل على المسارين السورى واللبنانى على اساس الانسحاب الكامل، ودعا الى الحد من التسلح واخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وضرورة التعاون الاسرائيلى لتحقيق هذا الهدف. وأكد الوزير حرص مصر على وحدة وسلامة اراضى السودان وتحقيق المصالحة الوطنية فى اليمن، وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقى، وطالب العراق بالاعتراف رسميا وبوضوح بسيادة الكويت (١٠/٧).

- فى الكلمة التى القاها وزير الخارجية المغربى السيد عبداللطيف الفيلالى أمام الجمعية العامة قال أن خطة الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية دخلت «مراحل تطبيقها النهائية» واعرب عن أمله فى أن «تتم عملية الاستفتاء فى الأشهر القريبة»، وتحدث الفيلالى عن تأييد المغرب إعادة منطقة جبل طارق الى السيادة الاسبانية وقال ان للمغرب «جيوبا على ضفة البحر المتوسط لاتزال حتى الأن تحت الحكم الاسبانى، وتتمثل فى مدينتى سبته ومللة والجزر المجاورة لهما» وأشار الى مطالبة المغرب اسبانيا لهذه الجيوب ليستكمل المغرب وحدته الترابية ويضع حدا لهذا النزاع القديم (٩/٣٠).

- اعلن الرئيس الاذربيجانى حيدر علييف فى كلمته امام الجمعية العامة انه مستعد لتقديم ضمانات للسكان الأرمن فى اقليم ناجورنو كاراباخ المتنازع عليه وانه نتيجة للعدوان، أصبح اكثر من ٢٠٪ من الاراضى الاذربيجانية محتلا من القوات المسلحة الأرمنية وأبدى استعداده لبحث مستقبل الاقليم كجزء من الجمهورية الاذربيجانية (٩/٣٠).

- طالبت الهند رسميا بمقعد دائم لها فى

مجلس الأمن في حالة توسيع نطاق العضوية فيه وأكد وزير التجارة الهندي براناب موخيرجي في كلمته أمام الجمعية العامة ان مجلس الأمن يتعين ان يكون ممثلا للمجتمع الدولي ويتمتع بأقصى درجات الشرعية وأن المجلس لايمكن ان يكون مؤثرا الا اذا أنهى الانطباع بأنه يمثل الامتيازات (١٠/٤).

ـ دعا الرئيس القبرصي غلافكوس كليريدس في كلمة القاها أمام الجمعية العام للامم المتحدة الى اتخاذ اجراءات رادعة بحق الطرف التركي ودعا الى عقد مؤتمر دولي لبحث المسألة القبرصية واقترح اجراءات عدة لتخفيف حدة التوتر العسكري في الجزيرة، واضاف ان الطرف القبرصي اليوناني وافق على مبدأ اقامة فيدرالية تضم المجموعتين الأمر الذي رفضه القادة القبارصة الاتراك واقترح ان يتعهد زعيما الجاليتين رسميا عدم اللجوء الى استخدام القوة (١٠/٤).

ـ طالب عمر المنتصر وزير الخارجية الليبي الجمعية العامة للامم المتحدة باظهار تقديرها موقف ليبيا لما قامت به من خطوات ولما فرضته من مبادرات ولما وافقت عليه من مقترحات لحل أزمة لوكربي ودعاها الى مناشدة الدول الثلاث الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ابداء المرونة ومباشرة حوار مع الجماهيرية بغية إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة (١٠/٨).

ـ انتخبت الجمعية العام للامم المتحدة كلا من المانيا وايطاليا واندونيسيا وبرتسوانا وهندوراس اعضاء غير دائمين في مجلس الأمن اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ خلفا للدول الخمس اسبانيا ونيوزيلندا وباكستان وجيبوتي والبرازيل (١٠/٢١).

ـ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار يدعو لانهاء الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وصوت لصالح القرار ١٠١ صوت مقابل معارضة دولتين هما الولايات المتحدة واسرائيل وامتناع ٤٨ عن التصويت (١٠/٢٦).

ـ طالب ناصر الروضان وزير المالية الكويتي في خطاب له أمام الجمعية العامة للامم المتحدة العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن دون قيد أو شرط والقبول بقرار ترسيم الحدود بين العراق والكويت رقم ٨٣٣. واعلن الروضان ان الكويت تعمل مع دول مجلس التعاون لازالة كافة المسائل العالقة بين ايران والامارات على اساس الحوار ومن منطلق احترام الحقوق والمواثيق (١٠/٤)

ـ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار برفع الحظر على تصدير الأسلحة للبوسنة، وافق على القرار ٩٧ عضوا بدون معارضة وامتناع ٦١ عضوا عن التصويت (١١/٣).

ـ خلال اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة المخصصة «لتشجيع وصيانة حقوق الأطفال» ان المكسيك ترفض أي شكل من اشكال التمييز وتدد بمشروع ولاية كاليفورنيا الهادف الى الحد من استفادة المهاجرين غير الشرعيين من الخدمات العامة واضاف ان ذلك يشكل «خطوة خطيرة الى الوراء في مجال حماية حقوق الأطفال»(١١/١٢)

ـ في افتتاح مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العامة للامم المتحدة القى السفير نبيل العربي مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بيانا حمل فيه اسرائيل مسئولية خاصة وطالبها باحترام التزاماتها كسلطة احتلال وبأن تمتنع عن ادخال اية تعديلات اضافية على طبيعة الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس بشكل يؤثر على نتيجة المفاوضات النهائية (١١/٣٠).

مجلس الأمن:

البوسنة والهرسك:

ـ اكدت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة تزايد عمليات التطهير العرقي التي يقوم بها صرب البوسنة ضد مسلمي البوسنة ويكشف ذلك استمرار التحدي الصربي لارادة المجتمع الدولي باحلال السلام واستنكرت اللجنة اقتصار الجهود الدولية على تقديم مساعدات للمطرودين بعد وصولهم لمعسكرات اللاجئين (٩/١).

ـ أوضح وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف لصرب البوسنة انه بالإمكان تعديل الخرائط التي اقترحتها لجنة الاتصال اذا ابدوا استعدادا لقبول الخطة السلمية (٩/١).

ـ هدد رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة بحرمان المسلمين من كافة سبل الحياة مالم ترفع جمهورية صربيا حصارها المعلن منذ أسابيع عن صرب البوسنة (٩/٢).

ـ أدان مجلس الأمن بشدة عمليات التطهير العرقي واسعة النطاق التي تشنها القوات الصربية ضد مسلمي البوسنة وطالب صرب البوسنة بالوقف الفوري لهذه العمليات، واعرب المجلس عن استيائه لعدم سماح صرب البوسنة للممثل الخاص للامم المتحدة بزيارة منطقة بانيالوكا شمال شرق البوسنة وناشد اطراف النزاع بالافراج فورا عن جميع المعتقلين والسماح لمندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتفقد احوال السجناء(٩/٣).

ـ صرح اندريه كوزيريف بأن روسيا قد تسحب قواتها المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية في البوسنة في حالة رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة الى البوسنة أو اذا شنت طائرات حلف شمال الأطلنطي غارات جوية جديدة على مواقع صرب البوسنة (٩/٤).

ـ الغى البابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان زيارته لسراييفو بعد فشله في الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة (٩/٧).

ـ اكد الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش التزامه بخطة السلام التي وضعتها لجنة الاتصال الدولية واعتبرها عادلة وأعلن موافقته على نشر مراقبين مدنيين على الحدود بين بلاده وجمهورية البوسنة ـ الهرسك (٩/٨).

ـ أجرت قيادتا القوات الدولية العاملة في البوسنة وحلف شمال الاطلنطي «مشاورات عاجلة» هدفها نزع فتيل التوتر في منطقة بنجاتش التي أحكم صرب البوسنة وكراييا الطوق على انحاء منها، وأعلنت الناطقة باسم قوات الأمم المتحدة كلير جريمي أن المسئولين العسكريين الدوليين مصممون على التعامل بجدية مع الموقف خاصة وأن بنجاتش من ضمن المناطق الآمنة التي تعهد مجلس الأمن بحمايتها (٩/١٠).

ـ بدأت طلائع قوات المراقبة الدولية في الوصول الى بلجراد استعدادا لأخذ مواقعها على طول الحدود المشتركة بين صربيا والبوسنة لمراقبة الحصار الذي أعلنته يوغسلافيا السابقة ضد صرب البوسنة ويبلغ عددها ١٣٥ عنصرا (٩/١٥)

ـ توعد قائد الأمم المتحدة في البوسنة باتخاذ إجراءات ضد القوات الصربية والمسلمة المتناحرة أثر مقتل شخصيتي وجرح ١٨ آخرين في أعنف معارك تشهدها العاصمة سراييفو والقى باللوم في بدء المعارك على القوات المسلمة وقال ان قوات صرب البوسنة سارعت بالرد (٩/١٩).

ـ نفت حكومة البوسنة صحة إتهامات الجنرال مايكل روز قائد القوات الدولية في البوسنة بأن القوات المسلمة تشن هجمات لاستفزاز الميلشيات الصربية كي تهاجم سراييفو. وقد شكك مسئولون في الأمم المتحدة في مدى صحة إتهامات روز وأكدوا أن الهجمات التي شنها المسلمون كانت تستهدف تحقيق بعض الأهداف العسكرية (٩/٢٠).

ـ صرح د. بطرس غالي ان المنظمة الدولية لن تتمكن في حالة رفع حظر السلاح عن المسلمين من حماية المدنيين في المناطق الآمنة أو مراقبة المنطقة المنزوعة الأسلحة الثقيلة حول سراييفو واكد د. غالي ان إنسحاب القوات الدولية سيتم في ظروف بالغة الصعوبة، وفي تطور آخر أمر د. غالي باعداد خطط لانسحاب قوات الحماية الدولية من البوسنة تحسبا لرفع حظر السلاح عن المسلمين (٩/٢١)

ـ أعلنت مصادر الأمم المتحدة في سراييفو أن صرب البوسنة صعدوا هجماتهم ضد

عناصر القوات الدولية فى أعقاب الغارة التى شنتها طائرات حلف شمال الأطلس على مواقعهم فى ضواحى العاصمة البوسنية (٩/٢٣).

- اصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات لتخفيف العقوبات على جمهوريتى الصرب والجبل الأسود وتشديدها على صرب البوسنة، يقضى الأول بتخفيف العقوبات عن حكومة بلجراد وإعادة فتح مطار بلجراد أمام الرحلات المدنية والسماح لليوغسلاف بالاشتراك فى المناسبات الرياضية والثقافية. ويقضى القرار الثانى بمناشدة الدول وقف أى محادثات سياسية مع زعماء صرب البوسنة مع حظر سفر مسئولى صرب البوسنة الا اذا كان ذلك لأغراض تتعلق بعملية السلام، وحظر التجارة وغيرها من النشاط الاقتصادى وتجميد الأرصدة المالية المحتفظ بها فى الخارج. ويشجب القرار الثالث تجدد التطهير العرقى على أيدى صرب البوسنة ويطالب صرب البوسنة بالسماح لمسئولى الأمم المتحدة وجماعات الاغاثة بدخول بانيا لوكا وبيلينا ومناطق معينة أخرى (٩/٢٤).

- قالت مصادر الأمم المتحدة ان صرب البوسنة بدأوا حملة تحد ضد قوات الأمم المتحدة بعد الغارة الجوية التى شنتها طائرات حلف الاطلنطى على مواقعهم وبعد العقوبات الجديدة التى فرضها عليهم مجلس الأمن (٩/٢٥).

- تراجعت الحكومة البوسنية عن المطالبة برفع حظر السلاح عن البوسنة فورا واعلن المندوب البوسنى لدى الأمم المتحدة محمد شاكر بيه أن سراييفو لا تمانع فى تأجيل رفع الحظر لفترة تتراوح بين ٦-٤ اشهر بشرط استمرار تبنى مجلس الأمن قرارا بهذا الشأن (٩/٢٧)، وفى تطور لاحق أكد وارين كريستوفر وزير الخارجية الامريكى ان الرئيس كلينتون سيوفى بوعده الى الكونجرس برفع حظر السلاح عن البوسنة وان الولايات المتحدة ستتقدم بقرار الى مجلس الأمن برفع الحظر على أن يؤجل تنفيذه مدة ستة أشهر (٩/٢٨).

- قرر مجلس الأمن بالاجماع مد انتداب قوات الحماية الدولية فى منطقة البلقان لمدة ستة أشهر تنتهى فى ٣١ مارس القادم (١٠/١).

- عرض د. بطرس غالى تقريرا على مجلس الأمن يؤكد إغلاق الحدود الصربية البوسنية، وينص القرار ٩٤٣ الصادر عن مجلس الأمن آلية تعليق العقوبات تلقائيا اعتبارا من اليوم التالى لصدور تقرير يؤكد تطبيق يوغسلافيا الاتحادية فعليا قرار اغلاق الحدود مع البوسنة (١٠/٤).

- طالبت الامم المتحدة بفتح مطار سراييفو امام رحلات الإغاثة الإنسانية لاستحالة امداد العاصمة البوسنية بالمساعدات الإنسانية عبر الطرق البرية خلال فصل الشتاء (١٠/٤) وفى تطور أخر أصدرت رئاسة مجلس الأمن امرا بتعليق جزء من العقوبات المفروضة على يوغسلافيا السابقة وتم فتح مطار بلجراد أمام الرحلات الخارجية بناء على ذلك (١٠/٥).

- وافق الصرب البوسنيون على إعادة فتح مطار سراييفو دون أى شروط وأعلن ياسوشى أكاشى مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى البوسنة إنه تم التوصل إلى إتفاق بإعادة فتح المطار وتبادل الأسرى بعد إجتماعه مع قادة الصرب فى مدينة بالى (١٠/٦).

- رضخت الأمم المتحدة لتهديدت صرب البوسنة حيث قامت كتيبتان فرنسيتان تابعتان لقوات الحماية الدولية بسراييفو بارغام ٥٠٠ جندى حكومى على الانسحاب من منطقة مرتفعات جبل إيجمان تحت تهديد السلاح وهددت بإستخدام الضربات الجوية فى حالة عودة المسلمين للمنطقة وذلك إستجابة لتهديدات الصرب بإعلان حرب شاملة فى سراييفو انتقاما لمصرع ١٦ جنديا صربيا وأربع ممرضات فى هجوم أعترفت به الحكومة البوسنية (١٠/٧).

- هدد صرب البوسنة بأنهم قد يطالبون بانسحاب قوة الحماية الدولية من الأراضى التى تقع تحت سيطرتهم (١٠/١١)، وكان د. بطرس غالى قد طلب من حلف الناتو إرسال وفد كبير للتباحث مع المنظمة الدولية حول إتخاذ سياسة صارمة بالنسبة لتوجيه الضربات الجوية فى البوسنة (١٠/٢).

- أكد الرئيس البوسنى على عزت بيجوفيتش رفض حكومته إجراء أى تعديل على خطة السلام التى أعدتها لجنة الاتصال الدولية، وفى تطور أخر أعلنت الولايات المتحدة انها ستجرى مشاورات مع الدول الأخرى الأعضاء فى مجلس الأمن لاصدار مشروع قرار دولى برفع حظر الأسلحة عن البوسنة (١٠/١٤).

- أصدرت الأمم المتحدة بيانا مقتضبا عقب إنتهاء الجلسة الأولى من المحادثات بين المنظمة الدولية وحلف الأطلنطى والخاصة ببحث إتخاذ سياسة صارمة تجاه صرب البوسنة ذكرت فيه أن الجانبين سيستأنفان مشاوراتهما ولكنهما لن يغيرا من مواقفهما الحالية (١٠/١٨).

- أعلن البيت الأبيض الأمريكى أن الولايات المتحدة مستعدة لرفع حظر السلاح عن البوسنة من جانب واحد اذا ما رفضت الأمم المتحدة ذلك (١٠/١٩).

- إجتمعت مادلين أولبريت مندوبة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة مع ممثلى فرنسا وروسيا وبريطانيا فى المنظمة الدولية فى محاولة لاقناع هذه الدول برفع حظر السلاح عن ممثلى البوسنة فى غضون ستة أشهر (١٠/٢٠)، وفى تطور لاحق تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها المعلن بشأن ضرورة تسليح مسلمى البوسنة وأعلن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ان بلاده لن تقدم من جانب واحد على تزويد المسلمين بالسلاح فى حالة رفض مجلس الأمن مشروع قرار باستثناء البوسنة من حظر السلاح الدولى (١٠/٢٢).

- طالب مجلس الأمن قوات الجيش البوسنى بالانسحاب بدون شروط من المنطقة منزوعة السلاح المحيطة بالعاصمة سراييفو، وأعلن رئيس المجلس ديفيد ان أطراف الصراع البوسنى مطالبة باحترام اتفاق ١٤ أغسطس ١٩٩٣ الخاص بحظر تواجد قوات عسكرية حول سراييفو (١٠/٢٢).

- فشلت المحادثات بين حكومة البوسنة وقوات الحماية الدولية حول تأمين الممر الذى يقع بين منطقة جبل ايجمان والعاصمة سراييفو بعد أن كانت حكومة البوسنة قد وافقت على سحب قواتها من جبل ايجمان بشرط ان تضمن القوات الدولية تأمين الممر الواصل بين جبل ايجمان وسراييفو (١٠/٢٤).

- بدأت القوات البوسنية إنسحابها من فوق جبل ايجمان تنفيذا للاتفاق مع ياسوشى اكاشى وتهيأ الجنود الفرنسيون لاستلام المواقع التى أنسحب منها البوسنيون (١٠/٢٥).

- أحرزت القوات الحكومية البوسنية أكبر إنتصار لها ضد القوات الصربية منذ العدوان الصربى على جمهورية البوسنة وتمكنت من الاستيلاء على حوالى ١٥٠ كيلو مترا مربع من الأراضى التى تحتلها القوات الصربية فى بلاتيو الواقعة شرقى مدينة بيهاتش وأوضح المتحدث باسم قوات الأمم المتحدة أن قوات البوسنة تتقوض وان قيادتهم وأنظمة التحكم قد انهارت (١٠/٢٧)، وفى تطور لاحق حذر الجنرال مايكل روز قائد قوات الحماية الدولية الصرب من شن أى هجمات إنتقامية ضد المدنيين العزل بالمناطق الآمنة الست الخاضعة للحماية الدولية (١٠/٢٨).

- تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار الى مجلس الأمن يطالب برفع حظر الأسلحة عن الحكومة البوسنية فى غضون ستة أشهر مالم يوافق صرب البوسنة على خطة السلام الدولية (١٠/٢٩).

- اعلن رادوفان كارجيتش زعيم صرب البوسنة انه لم يتنازل عن الأراضى التى تحتلها قواته ولن يقبل أى حلول وسط لتطبيق خطة السلام الدولية، وأن قواته تتأهب لشن هجوم مضاد على المسلمين (١٠/٣١).

- وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار غير ملزم برفع الحظر على تصدير الأسلحة للبوسنة، وافق على القرار ٩٧ عضوا بدون معارضة أى عضو وامتناع

٦١ عضوا عن التصويت، وحث القرار الأمين العام على الايعاز لقوات حفظ السلام الدولية بإتخاذ التدابير اللازمة لحماية المناطق الآمنة (١١/١٤).

ـ أكد الدكتور نبيل العربي مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فى خطاب أمام الجمعية العامة موقف مصر الذى يطالب بإمداد حكومة البوسنة بالأسلحة لممارسة حقها فى الدفاع الشرعي عن أراضيها ضد العدوان الصربي (١١/٤).

ـ أصدرت المحكمة الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب فى أراضي يوغسلافيا السابقة أول مذكرة إتهام وتوقيف بحق دوشان تاوتيش مسئول معسكرات الإعتقال فى منطقة برايدور (شمال غرب البوسنة) الواقعة ضمن أراضي جمهورية البوسنة والهرسك وشملت مطالعة المدعي العام اتهام تاديتش باصدار الأوامر الى مسئولي مخيمات الاعتقال الثلاثة فى منطقة برايدور بممارسة أعمال تعد إنتهاكا «للحقوق الانسانية» وتشمل التطهير العرقي والتعذيب والتجويع والاغتصاب (١١/٨).

ـ طالبت الولايات المتحدة مجلس الأمن بالعمل على إجبار صرب البوسنة على إنهاء النزاع وبرفع حظر السلاح المفروض على سراييفو، أعلنت ذلك مادلين البرايت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة فى ختام المناقشات الحادة التي دارت حول مشروع القانون الأمريكي على المجلس، وقد عارض ٨ من الدول الأعضاء الخمسة عشر رفع الحظر منهم أربعة من الدول الخمس الدائمة العضوية بالمجلس (١١/١٠).

ـ بدات البحرية الأمريكية تنفيذ قرار اتخذه الرئيس بيل كلينتون بعدم المشاركة فى اقرار حظر السلاح عن البوسنة، واعلن وارين كريستوفر وزير الخارجية الامريكي ان هذا القرار لايعني تأييد واشنطن تزويد حكومة البوسنة بالأسلحة وان ذلك لن يكون له تأثير كبير لأن أطرافا أخرى تنفذ حظر السلاح (١١/١٢).

– ادان مجلس الامن التصعيد الحالي للقتال في جيب بيهاتش وطالب د. بطرس غالي بسرعة رفع تقرير حول التدابير التي تتخذها قوات الحماية الدولية لتثبيت الاوضاع حول بيهاتش باعتبارها احدى المناطق الست الخاضعة للحماية الدولية (١١/١٣).

– اعترفت الامم المتحدة بعجزها عن التدخل لوقف العدوان الصربي على مسلمي البوسنة واعلنت انها لا تستطيع عمل اى شيء لمنع الهجمات الوحشية على منطقة بيهاتش واكد اكاشي المبعوث الدولي في يوغسلافيا السابقة انه لا قيمة لاى اقتراح يقضي بتدخل القوات الدولية ، «وانه ما لم يكن لدى الطرفين رغبة قوية في وقف القتال فإن ما يمكن لقوة حفظ السلام عمله قليل للغاية (١١/١٤).

– ناشد الرئيس البوسني على عزب بيجو فيتش مجلس الامن وحلف شمال الاطلنطي اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف زحف الميليشيات الصربية جنوب منطقة بيهاتش التي يسيطر عليها المسلمون (١١/١٧)

– وافق مجلس الامن بالاجماع على منح تفويض لطائرات حلف الاطلنطي بشن هجمات جوية ضد اهداف عسكرية داخل الاراضي الكرواتية يستغلها الصرب في مهاجمة المناطق الآمنة التي حددتها الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (١١/١٩)

– كثفت القوات الصربية هجماتها على اقليم بيهاتش بعد اقل من ٢٤ ساعة من غارات حلف الاطلنطي على مطار «اودبينا» في منطقة كرايينا الكرواتية الذي تقلع منه الطائرات الصربية لضرب القوات البوسنية في بيهاتش (١١/٢٢).

– اعلن الناطق باسم الامم المتحدة الكسندر ايفانكو ان الامم المتحدة تشعر بقلق شديد على أمن كتيبة حفظ السلام البنغالية التابعة للمنطقة الدولية والمؤلفة من ١٢٠٠ رجل في جيب بيهاتش بالاضافة الى ١٥ مدنيا تابعين للأمم المتحدة جاءوا الى المنطقة ضمن قوات حفظ السلام، كما اعلن ان القوات الصربية حاصرت قوة الحماية الدولية المؤلفة من ٣٥٠ جنديا يتولون حراسة النقاط التسع لتجميع الاسلحة الصربية الثقيلة في محيط سراييفو (١١/٢٣).

– حذر اكاشي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مسلمي البوسنة والصرب من انه قد يطلب من حلف الاطلس توجيه ضربات جوية على الطرف الذي يقوم «باستفزازات غير مبررة» واشار الى احتمال تعرض المدنيين الى دمار بسبب القتال الذي يجري بضراوة بين القوات البرية للمسلمين والصرب قرب مدينة بيهاتش (١١/٢٥).

– ادان مجلس الأمن في بيان وافق عليه جميع الاعضاء الدخول «الصارخ والأثيم لقوات كرايينا الصربية الى منطقة بيهاتش وجاء بالبيان أن المجلس «يصر على انسحاب كل القوات العسكرية لصرب البوسنة عن منطقة بيهاتش الآمنة وعلى ضرورة احترام المناطق الآمنة من جانب كل الاطراف لمصلحة السكان المدنيين» (١١/٢٧).

– اعلن مصدر مسئول في قوة الحماية الدولية في البوسنة الغاء المحادثات التي كانت مقررة بين د. غالي والسلطات الصربية بسبب رفض مسئولي صرب البوسنة التوجه الى المطار باعتباره منطقة محايدة تحت سيطرة الامم المتحدة ورفض د. غالي التوجه الى معقلهم في بالي جنوب العاصمة البوسنية . واعلن د. غالي «اننا نتمسك بخطة الاتصال ولا توجد خطة غيرها مطروحة..» وكان د. غالي قد التقى مع على عزت بيجوفتش رئيس البوسنة خلال هذه الزيارة واكد د. غالي في تصريح له عقب هذا اللقاء على اهمية تحقيق وقف اطلاق النار ومواصلة العملية السلمية على رغم جميع الصعوبات (١١/٣٠).

– انضمت الولايات المتحدة الى الموقف الروسي – الفرنسي الداعي الى عقد مؤتمر دولي جديد لحل الازمة في البوسنة واعترفت الادارة الامريكية بانها لا تملك الرغبة في التدخل عسكريا في البوسنة نظرا الى ان القتال الدائر هناك لا يشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة (١١/٣٠).

العراق:

– أكد رئيس فريق التفتيش الدولي ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستبقي في العراق فريقا يضم خبيرين للمشاركة في تطبيق برنامج الرقابة الطويلة الامد (٩/٢).

– افاد رالف اكيوس رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بمراقبة برنامج التسلح العراقي ان «تقدما حقيقيا» احرز على صعيد اقامة برنامج طويل الأمد لمراقبة برنامج التسلح العراقي (٩/١٠).

– اكدت الكويت رفضها لمساعي العراق الرامية الى اقناع مجلس الأمن بضرورة رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على بغداد ، مع رفض ما أبداه الرئيس العراقي من رغبة في اعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين (٩/١١).

– فشل العراق في استصدار بيان مشترك مع اللجنة الدولية المكلفة ازالة اسلحة المحظورة يشير الى «تعاونه» بعد ان امتنعت السلطات الامريكية عن منح وفد عسكري عراقي برئاسة الفريق عامر رشيد رئيس هيئة التصنيع الحربي العراقي تأشيرة دخول للولايات المتحدة مما أدى بالعراق الى طلب تأجيل جلسة مراجعة العقوبات المفروضة عليه الى موعد لاحق (٩/١٢).

–رفض مجلس الامن ارجاء مراجعته الدورية للعقوبات التي يفرضها على العراق، وجدد المجلس الحظر الدولي على العراق. وفي جلسة مغلقة لمجلس الامن استند سفير بريطانيا سير ديفيد هاناي الى واقعة اخفاء العراق معلومات عن برامج اسلحة سابقة لابراز القلق من مستقبل برامج التسلح العراقية والحرص على عدم النظر في تخفيف العقوبات واظهرت المداولات في المجلس ان الانقسام تكرس بين اعضاء المجلس حيال تحديد فترة اختبار لبرنامج الرقابة الطويلة الأمد على تسلح العراق، حيث عارضت واشنطن بشدة اقتراح روسيا وفرنسا تحديد فترة معينة لاختبار البرنامج وشددت على أن

الرئيس العراقي لم يعترف بترسيم الحدود الكويتية ويواصل حملة ارهاب واغتيالات ضد معارضيه وعمليات قمع ضد المدنيين (٩/١٥).

- احتج العراق رسميا في رسالة بعث بها للدكتور بطرس غالي على قيام الطائرات الامريكية بخرق وانتهاك مجاله الجوي بقصد المراقبة ، وطلب العراق توزيع هذه الرسالة على الدول الاعضاء بالمنظمة الدولية باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الامن (٩/١٦).

- في الكلمة التي القاها هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الوكالة الثامن والثلاثين قال بليكس ان الوكالة ولجنة الامم المتحدة الخاصة بازالة اسلحة الدمار الشامل في العراق ولجنة العقوبات الاقتصادية قد وضعوا آلية لمراقبة جميع الصادرات والواردات من الدول الاخرى الى العراق ضمن نظام المراقبة لبرنامج التسلح العراقي، وان مجلس الأمن سيعتمد هذه الخطة . واوضح بليكس ان اعمال الوكالة التي شملت ٣٦ مهمة تفتيش في العراق احرزت تقدما ملحوظا وان هذه المهمات التفتيشية كانت مصحوبة بعمليات ازالة وتدمير جميع المنشات والمباني والمعدات والمواد النووية المشعة فضلا عن تفكيك كل المنشآت والمعدات الممكن استخدامها لانتاج اسلحة التدمير الشامل (٩/٢٠).

- رفض المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثامنة والثلاثين طلبا عراقيا لاستعادة حق العراق في التصويت وحمل المؤتمر العراق المسئولية في استمرار الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها (٩/٢١).

- اكدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ان الكويت والعراق مستعدان لقبول اقتراحها بتشكيل لجنة للتحقيق في مصير المفقودين منذ حرب الخليج (٩/٢٢).

- رفعت لجنة المفوضين التابعة للامم المتحدة توصياتها الى المجلس الحاكم للجنة التعويضات بخصوص دفع مطالبات بتعويضات تقدر بحوالي ٢٣٨ مليون دولار لضحايا العدوان العراقي على دولة الكويت (٩/٢٣).

- صرح الان جوبيه وزير خارجية فرنسا عقب لقائه مع السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي على هامش اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة انه في حال استمرار العراق في التعاون، على الامم المتحدة ان تاخذ ذلك في الاعتبار وتفكر في رفع جزئي للحظر النفطي المفروض على هذا البلد شرط ان توافق بغداد على تطبيق كل قرارات مجلس الامن (٩/٢٧)، وفي تطور لاحق عارضت بريطانيا اتخاذ اجراءات تمهد لرفع الحظر النفطي على العراق حتى لو اعترف بالكويت، وصرح دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني انه يجب الا تحدد فترة زمنية لاختبار برنامج الرقابة الدولية الطويلة الامد على ترسانة العراق (٩/٢٩).

- واصلت بغداد لهجة التصعيد مع الامم المتحدة ورفضت الاعتراف بترسيم الحدود الكويتية ملوحة بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة المكلفة بنزع السلاح في حالة بقيت اللجنة خاضعة للادارة الامريكية (٩/٢٩).

- وصل رالف اكيوس رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح لاجراء مباحثات حول فرض رقابة طويلة المدى على الصناعات العسكرية بالعراق قبل ان ترفع اللجنة تقريرها الدوري الى مجلس الامن (١٠/٣).

- وجهت بغداد تحذيرا رسميا الى الامم واعتبرت ان العاشر من اكتوبر يجب ان يكون موعدا لاعادة النظر في العقوبات الدولية في اتجاه رفع الحظر النفطي ولوحت بعد اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم رأسه صدام حسين بموقف جديد «يخرج شعب العراق من محنته» (١٠/٦).

- غادر رالف اكيوس بغداد عائدا الى نيويورك ليقدم الى مجلس الامن تقريرا عن مهمته في العراق، واكد اكيوس ان الرقابة الطويلة المدى على تسلح هذا البلد باتت جاهزة ودخلت حيز الاختبار الموقت ، واعلن للمرة الاولى ان هناك حاجة لالية ثانية لمراقبة صادرات العراق ووارداته مشددا على وجود اجماع في مجلس الامن على رفض البحث في تخفيف الحظر الدولي الى ان تعترف بغداد بترسيم الحدود الكويتية العراقية (١٠/٦).

- ابلغت الكويت مجلس الأمن ان البيان الذي ادلى به ناطق رسمي عراقي في ختام الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث يحمل في طياته تهديدا صريحا ليس للكويت فحسب وانما لعلاقة العراق مع الأمم المتحدة الخاصة بتنفيذه لقرارات مجلس الامن (١٠/٧).

- اعلنت الولايات المتحدة ان حشود اعراقية ضخمة رصدت قرب الحدود الكويتية تعمها فرق مدرعات ووجهت انذارا الى بغداد بانها «مستعدة لمواجهة اي عدون عراقي» «ومستعدة لنشر «القوات الضرورية» (١٠/٧).

- اعلن د. بطرس غالي ان اي تهديد للسلم والأمن في منطقة الخليج يعتبر انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، واكد ضرورة امتثال العراق لقرارات مجلس الامن (١٠/٨).

- تبنى مجلس الامن مشروع بيان رئاسي قدمته الولايات المتحدة شدد على «مسئولية العراق الكاملة عن كامل الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وامتثاله كليا لها» وطلب البيان من الأمين العام للأمم المتحدة ان «يضمن مضاعفة» قوات المراقبة على الحدود «احتراسها وحذرها» وان يقدم الى مجلس الامن فورا اي اختراق للمنطقة المنزوعة السلاح التي انشأها القرار ٦٨٧ او «أي اجراء عدواني محتمل » (١٠/٨).

- اكد رالف اكيوس ان الطرف العراقي ما زال ينفذ الجزء المتعلق بالتعامل مع اللجنة الخاصة وفرق التفتيش، وانه في حال تنفيذ بغداد التهديدات بطرد فرق التفتيش فان اللجنة لديها الخطط الطارئة لمواجهة هذا التطور وقال ان المشكلة التي ستبرز ليست سياسية فقط بل أمنية ايضا (١٠/٩).

- أوضح المتحدث باسم المراقبين الدوليين ان عدة مئات من المدنيين القادمين من جنوب العراق الى حدود المنطقة المنزوعة السلاح أقاموا الآف الخيام قرب الحدود مع الكويت. واشار المتحدث الى أن هؤلاء المدنيين هم من الذين بلا جنسية واكد ان السلطات العراقية ابلغت بعثة المراقبين الدوليين بوصول هؤلاء المدنيين الى منطقة الحدود (١٠/٩).

- اعلن متحدث باسم الأمن ان العراق بدأت انسحابها من منطقة البصرة القريبة من منطقة الحدود الجنوبية، ونفى العراق اعتزامه غزو الكويت مرة أخرى فأدان رفض الرئيس الأمريكي بيل كلينتون رفع العقوبات الدولية المفروضة على بغداد (١٠/١١).

- تسلم مجلس الأمن رسميا تقرير لجنة مراقبة تدمير أسلحة الدمار الشامل واكد التقرير تعاون العراق مع اللجنة فضلا عن استمرار برنامج المراقبة للأمم المتحدة للتاكد من عدم لجوء العراق لاستئناف انتاج أسلحة الدمار الشامل، ولم يحدد التقرير أي موعد زمني لرفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق (١٠/١١).

- سحبت الولايات المتحدة اقتراحا تقدمت به لمجلس الأمن لاستصدار قرار يقضي باعتبار منطقة جنوب العراق منطقة محظورة على القوات البرية العراقية، وتقدمت بخطة امريكية بديلة تستهدف استصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بعودة القوات العراقية الى المواقع والأوضاع التي كانت عليها قبل تفجر الأزمة الأخيرة (١٠/١٣).

- أعلن وزير خارجية روسيا اندريه كوزيريف ان الرئيس صدام حسين «عازم» على الاعتراف بحدود الكويت دون شروط بموجب قرار الأمن ٨٣٣ (١٠/١٣).

- اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٩٤٩ أدان بموجبه عمليات نشر القوات العراقية باتجاه الحدود مع الكويت، وطالب العراق بأن لا يعيد نشر هذه الوحدات باتجاه الجنوب أو يتخذ أي اجراءات أخرى لتعزيز قدرته العسكرية في جنوب العراق. ودعا العراق لأن يكمل فورا سحب جميع الوحدات العسكرية التي نشرت اخيرا في جنوب العراق الى

مواقعها الأصلية، وشدد المجلس في الفقرات التمهيدية للقرار على أن العراق «يعتبر مسئول بالكامل عن النتائج الخطيرة المترتبة على أى تخلف في تنفيذ الطلبات الواردة فى القرار (١٦/١٠).

- اعلن مكتب الأمم المتحدة في بغداد ان ثلاثة فرق من خبراء المنظمة الدولية في الأسلحة النووية والصاروخية والكيماوية تعمل حاليا في العراق وتواصل مهمامها بشكل طبيعي

(١٦/١٠).

- اعلنت الولايات المتحدة رفضها القاطع لتحديد جدول زمنى لرفع العقوبات الدولية عن العراق واختلفت - في جلسة لمجلس الأمن - مع روسيا حول مبادرة وزير خارجيتها اندريه كوزيريف التي تربط بين استعداد العراق للاعتراف بالحدود الدولية للكويت وبين رفع العقوبات الدولية، كما اعلنت بريطانيا والكويت رفضهما لاقتراح كوزيريف بتحديد فترة ستة أشهر تبدأ مع تنفيذ برنامج طويل الأجل لمراقبة برنامج التسلح العراقى يعلن بعدها رفع العقوبات عن العراق (١٨/١٠).

- وافقت لجنة الأمم المتحدة بشأن تعويضات ضحايا الغزو العراقى للكويت على تقديم مجموعة ثانية من التعويضات لأكثر من خمسين الف طلب تعويض قيمتها مائة وخمسة وثمانين مليون دولار(٢١/١٠).

- اعلن العراق رفضه للتحذيرات الأمريكية والبريطانية الخاصة بالحد من التحركات العسكرية العراقية جنوبا وقال رئيس البرلمان العراقى ان التحذير يعد تدخلا فى شئون العراق الداخلية وان بغداد سوف تتمسك بكل حقوقها (٢٢/١٠).

- أرسل العراق خطابا الى رالف اكيوس اكد فيه تعهد السلطات بازالة جميع أنظمة الأسلحة العراقية الخطيرة واستمرار التعاون مع الولايات المتحدة (٣١/١٠).

- وقع الرئيس صدام حسين بيانا لمجلس قيادة الثورة في العراق يعترف بسيادة الكويت واستقلالها وبترسيم حدودها الذى انجزته الأمم المتحدة وضمنه مجلس الأمن بموجب القرار

٨٣٣ . جاء هذا القرار ثمرة لمبادرة من وزير الخارجية الروسى اندريه كوزيريف الذى شارك فى «مراسم» الاعتراف في بغداد حيث ناشد المجلس الوطنى ان يصوت «المستقبل الشعب العراقى» (١٠/١١) .

- اكد مسئول في قوات الأمم المتحدة على الحدود الكويتية العراقية اليونيكوم أن العراق ابلغ المسئولين في اليونيكوم بقراره ترحيل المدنيين غير محدودى الجنسية (١٠/١١) .

- حذر رالف اكيوس من أن عمليات اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ستتوقف بحلول فبراير القادم اذا لم يتح لها قدر كاف من التمويل (١٠/١١) .

- وافقت لجنة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة العقوبات الدولية المفروضة على العراق على بيع الامارات العربية والكويت اكثر من ٣٢ الف طن من النفط العراقى المصادر وتحويل قيمة المبيعات الى حساب خاص للمنظمة الدولية (١٧/١١) .

- قرر مجلس الأمن الابقاء على العقوبات المفروضة على العراق كما هى ، بعد أن سلمت العراق الأمم المتحدة وثائق اعترافه الرسمى بالكويت ، واتفق الاعضاء بالاجماع على انه رغم ان الاعتراف العراقى كان خطوة مهمة نحو استعادة السلام في المنطقة إلا أن على النظام العراقى تنفيذ جميع القرارات الأخرى الناجمة عن غزوة لدولة الكويت (١٤/١١) .

- وصل الى بغداد وفد اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة العراق لاجراء محادثات مع المسئولين العراقيين في شأن «برامج التسلح البيولوجية العراقية» (١٤/١١) ، وفى تطور لاحق أعلن نائب رئيس اللجنة تشارلز دولفر ان العراق تعهدت بتقديم معلومات الى اللجنة لاستكمال البيانات الخاصة ببرامج التسلح العراقى قبل حرب الخليج (١٥/١١) .

- أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا يرحب باعتراف العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى والاعتراف بالحدود الدولية بين العراق والكويت (١٦/١١) .

- نفى العراق فى تقرير خاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بارتكاب السلطات العراقية لانتهاكات خطيرة ضد حقوق الانسان ووصف العراق التقرير بأنه يستهدف وقف المحاولات من جانب المجتمع الدولى للضغط على مجلس الأمن لرفع العقوبات المفروضة على بغداد (٢٥/١١) .

هايتى :

- اعلن د. بطرس غالى فشل محاولة بذلت فى آخر لحظة لترتيب محادثات لتخلى القادة العسكريين عن السلطة فى هايتى (٢/٩) .

- اجتمع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون مع كبار مستشاريه لشئون الأمن القومى لبحث موعد وتفاصيل احتمال غزو هايتى لاعادة الرئيس المعزول جون برتراند اريستيد الى السلطة .

واكدت مصادر البيت الأبيض الامريكى ان الرئيس كلينتون ليس فى حاجة لموافقة الكونجرس على قرار غزو هايتى (٩/٩) وفى تطوير لاحق نجح الاعضاء الديمقراطيون بمجلس الشيوخ الأمريكى فى عرقلة جهود الجمهوريين لاجراء تصويت على مشروع قرار يعارض الغزو في محاولة لانقاذ كلينتون من الحرج العلنى قبل القائه خطابا موجها للرأى العام حول الغزو المرتقب والذى تضمن انذار اخيرا للقادة العسكريين فى هايتى لمغادرة البلاد (١٦/٩) .

- بدأ الرئيس الامريكى الأسبق جيمى كارتر والوفد المرافق له كولين باول والسناتور سام نان مهمة «اللحظة الأخيرة» لتجنب غزو هايتى واقناع حكامها بالتخلى عن السلطة، وعرضت بنما منح الجنرال رأؤول سيدراس حق اللجوء السياسى اليها بشرط ان يتم ذلك قبل الغزو الامريكى (١٧/٩) . وبعد مفاوضات شاقة اكد كارتر ان الاتفاق الذى تم التوصل اليه يشمل رفع الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على هايتى وتخلى الزعماء العسكريين عن السلطة فى موعد اقصاه ١٥ اكتوبر وعودة اريستيد للبلاد (١٩/٩) .

- اعلن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى أن د . غالى يصر على تطبيق القرار ٨٤٨ الذى تبناه مجلس الأمن فى ٣١ يوليو الماضى وأجاز تشكيل قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة واستخدام جميع الوسائل الضرورية لتسهيل رحيل المسئولين العسكريين من هايتى ، وانه ما لم يقرر مجلس الأمن تغيير هذا القرار فان موقف الأمين العام هو دعمه (٢١/٩).

- عين د. بطرس غالى الدبلوماسى الجزائرى الأخضر الابراهيمى ممثلا خاصا للأمم المتحدة فى هايتى خلفا للدبلوماسى الارجنتينى دانتى كابوتو الذى استقال من منصبه بعد التدخل الأمريكى فى هايتى (٢٤/٩) .

- اعلن الرئيس بيل كلينتون رفع العقوبات التى فرضتها واشنطن من جانب واحد على هايتى (٢٦/٩). وفى تطور لاحق أعلن جون روتش مساعد وزير الدفاع الأمريكى ان الكتيبة الأولى من القوة المتعددة الجنسيات ستصل الى هايتى خلال اسبوع وان واشنطن تأمل فى الانتهاء من نشر القوة متعددة الجنسية فى أقل من ستة أشهر وتسليم مسئولية العملية الى قوات الأمم المتحدة التى ستشارك الولايات المتحدة بأقل من نصفها (٢٨/٩).

- وافقت لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى على مشروع قرار لانهاء التدخل العسكرى الأمريكى فى هايتى فى اول مارس القادم (٢٩/٩).

- قرر مجلس الأمن رفع العقوبات الدولية المفروضة على هايتى ويبدأ تنفيذ القرار فى صباح اليوم التالى لعودة الرئيس المنتخب جان برتراند اريستيد الى بلاده، وطالب المجلس د. بطرس غالى اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان النشر الفورى للمراقبين الدوليين. وطالب المجلس د . غالى بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لمواصلة الجهود لتسهيل عودة البعثة المدنية الدولية الى هايتى (٣٠/٩).

ـ اكد مسئولون امريكيون ان قوات الشرطة العسكرية الامريكية فى هايتى ستواصل عملها لنزع سلاح القوات غير النظامية الموالية للنظام العسكرى هناك. واعلن نائب وزير الدفاع الأمريكى انه يجرى سحب ١٨٠٠ من المارينز الى السفن الحربية الراسية على شواطىء الجزيرة وان أول دفعة من الشرطة الدولية ستصل الى هايتى قادمة من بورتوريكو للانضمام الى فرقة من الشرطة العسكرية الامريكية للمحافظة على النظام والأمن فى الجزيرة (١٠/٣).

ـ اجتمع الرئيس جون برتراند اريستيد فى نيويورك مع الأخضر الابراهيمى ممثل الأمم المتحدة فى هايتى لبحث انشطة المنظمة الدولية فى الجزيرة بما فى ذلك تسلم القيادة من القوات الأمريكية واحتمال الاشراف على الانتخابات العامة والرئاسية المقررة فى العام المقبل (١٠/٦).

ـ تدفقت القوات الدولية على هايتى للمشاركة فى عملية حفظ السلام، كما بدأت قوات المجموعة الاقتصادية لدول الكاريبى «كاريكوم» الانتشار فى منطقة الميناء فى بورت أوبرنس لتصبح هذه المنطقة خاضعة لاشراف قوات دول الكاريبى وحدها (١٠/٦).

ـ اكدت الولايات المتحدة عزمها على اجبار الحكام العسكريين فى هايتى على التخلى عن الحكم قبل منتصف ليل الرابع عشر من شهر اكتوبر اذا لم يغادروا من تلقاء انفسهم (١٠/٨).

ـ تنحى الجنرال راؤول سيدراس عن الحكم فى هايتى وسلم قيادة الجيش الى نائبه جان كلود دوبرفال وغادر سيدراس بورت أوبرنس الى منفاه فى بنما عشية عودة الرئيس الشرعى جان برتراند أريستيد الى بلاده بعد ثلاث سنوات قضاها فى المنفى بالولايات المتحدة (١٠/١٤).

ـ أصدر مجلس الأمن قرارا برفع العقوبات الدولية التى فرضت على هايتى خلال العام الماضى والتى شملت حصارا بحريا وحظرا تجاريا ونفطيا وعسكريا (١٠/١٦).

ـ بدأت الدفعة الأولى من قوات حفظ السلام الدولية التى وصلت الى هايتى فى تولى مهام الحفاظ على الأمن والاستقرار فى البلاد بدلا من القوات الامريكية التى بدأت فى الانسحاب بصورة تدريجية (١٠/٢٢).

ـ بحث الأخضر الابراهيمى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مع رئيس هايتى سبل دعم مسيرة الديمقراطية فى البلاد (١٠/٢٤)، وفى تطور لاحق اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان ٥٩٧ جنديا امريكيا غادروا هايتى غداة الاعلان ان ستة الأف رجل سيغادرونها قبل اول ديسمبر (١١/٩).

رواندا :

ـ طالبت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة باعداد تقرير أولى حول امكانية اجراء محاكمة للمسئولين عن المذابح السياسية والعرقية التى شهدتها رواندا. واكد الخبراء ادراكهم لأهمية مطالب الحكومة الرواندية لاتخاذ اجراء سريع لمحاكمة مجرمى الحرب فى رواندا ومخاوفهم من أن يؤدى تأخير المحاكمة الى ازدياد اعمال الانتقام الفردية (٩/٣).

ـ واتهمت الأمم المتحدة ميلشيات «الهوتو» الرواندية باعاقة الجهود الدولية لاعادة لاجئى رواندا من مخيمات جوما الزائيرية الى بلادهم. وأوضح المسئولون ان ذلك أدى الى فشل عملية الأمم المتحدة لجمع شمل ٤٨ الف لاجىء روانـدى مكدسين فى مخيمات جوما (٩/٨).

ـ أوضح متحدث باسم بعثة الأمم المتحدة فى رواندا ان جنودا من الجبهة الوطنية الرواندية منعوا مراقبين عسكريين تابعين للبعثة الدولية من التوجه الى المكان الذى اكتشفت فيه مقبرة جماعية فى شمال بوتارى (٩/١٣).

ـ قررت الحكومة اليابانية ارسال وحدات عسكرية من قوات الجيش قوامها ٤٨٠ شخصا للمساعدة فى عمليات الاغاثة برواندا فى أول مهمة انسانية تقوم بها قوة يابانية خارج اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (٩/١٣).

ـ صرح هيروش ناكجيما مدير منظمة الصحة العالمية بعد مهمة استمرت يومين فى رواندا بأن البلاد تعانى من نقص حاد فى مجال العاملين بالرعاية الصحية وفى الأدوية والاعتمادات المالية (٩/١٧).

ـ بدأت قوات الأمم المتحدة الانتشار جنوب شرقى رواندا مع ورود تقارير عن وقوع مزيد من عمليات القتل وتدهور الوضع الأمنى (٩/٢٣).

ـ اعلن المتحدث باسم بعثة الأمم المتحدة فى رواندا أن مئات الشاحنات التابعة للأمم المتحدة ستنقل ما يقدر بحوالى اربعة الاف شخص يوميا من الجنوب الغربى، وفى تطور اخر أعلن ناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة ان وكالة غوث للاجئين تلقت معلومات معينة تشير الى أن جنود الجبهة الوطنية الرواندية قد يكونوا قد تورطوا فى عمليات قتل منتظمة ضد الغالبية من «الهوتو» وان تحقيقات تجرى فى هذا الصدد (٩/٢٧).

ـ طالبت الأمم المتحدة المسئولين فى زائير باستخدام جميع الوسائل لمكافحة عمليات نهب معسكرات اللاجئين الروانديين بواسطة الميليشيات المسلحة (١٠/١).

ـ كشفت لجنة تابعة للأمم المتحدة فى تقرير تم تقديمه الى مجلس الأمن النقاب عن أن قبيلة الهوتو التى تمثل أغلبية فى رواندا قامت بارتكاب عملية ابادة جماعية ضد الأقلية من قبيلة التوتس خلال الاضطرابات التى شهدتها البلاد خلال العام الحالى وأضاف ان لديها أدلة تثبت قيام الهوتو بعمليات إبادة بطريقة منظمة ومخططة وانه لم يثبت فى التحقيقات التى أجريت على مدار الأشهر الأربعة الماضية قيام التوتس بعمليات مماثلة ضد الهوتو (١٠/٤).

ـ أصدر مجلس الأمن بيانا ندد فيه بممارسة الحكومة السابقة وميلشيات قبيلة الهوتو تجاه جهود الاغاثة الدولية فى رواندا، وكان د. بطرس غالى قد أصدر تقريرا جاء فيه أن فصل زعماء وجنوب الهوتو عن جموع اللاجئين يعتبر عملية عسيرة وطالب مجلس الأمن بدراسة اقتراحات أخرى لحل القضية (١٠/١٥).

ـ اصدر مجلس الأمن قرارا بغالبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد هو رواندا وامتناع الصين عن التصويت يقضى بتشكيل محكمة للنظر فى جرائم الابادة وجرائم أخرى ارتكبت فى رواندا (١١/٩).

انجولا :

ـ بدأ المبعوث الخاص للأمم المتحدة جيمس وناه فى لوساكا محادثات مع طرفى النزاع فى انجولا لتقييم الوضع، بعد أن قبلت يونيتا خطة السلام التى اقترحتها الأمم المتحدة حول قضية تقاسم السلطة التى كانت سببا فى تعثر المفاوضت من قبل (٩/٩).

ـ أعلن المبعوث الخاص للأمم المتحدة فى انجولا اليونى بلوندين بأين أن وفدى الحكومة الانجولية وحركة يونيتا توصلا الى اتفاق سلام وانهما اقرا عقب انتهاء محادثاتهما فى لوساكا معظم الموضوعات المعلقة التى اثيرت خلال المفاوضات (١٠/٢٨).

ـ قرر مجلس الأمن مد مهلة بعثة الأمم المتحدة الثانية لحفظ السلام فى انجولا حتى ٨ ديسمبر وطالب المجلس طرفى النزاع احترام التعهدات التى تم ابرامها فى لوساكا تحت رعاية الأمم المتحدة (١٠/٢٨).

ـ وقعت الحكومة الانجولية وحركة يونيتا فى لوساكا اتفاقا بالأحرف الأولى على اتفاق سلام ينهى نحو عقدين من الحرب الأهلية فى الوقت الذى اندلعت فيه معارك ضارية بين الجانبين تم خلالها استعادة قوات الجيش لبلدة «سويو» النفسية فى شمال غرب البلاد من ثوار يونيتا (١١/١).

ـ وافقت حكومة انجولا رسميا على معاهدة السلام التى تم التوصل اليها فى لوساكا مع حركة يونيتا ويتم عرض المعاهدة على البرلمان للتصديق عليها تمهيدا لتوقيعها فى ١٥ نوفمبر (١١/٤). وفى تطور لاحق أعلن سافيمبى زعيم حركة يونيتا انه لن يتوجه الى لوساكا لتوقيع معاهدة السلام الا اذا أوقفت القوات الحكومية هجومها على جميع مواقع يونيتا وانسحاب قوات لواندا الى مصافة مقبولة حول مدينة هوامبو (١١/١٠).

ـ اعلنت الحكومة الأنجولية أنه لا هدنة فى القتال مع حركة يونيتا قبل توقيع معاهدة السلام فى لوساكا فى ١٥ نوفمبر وقال سافيمبى زعيم حركة يونيتا انه سيوقع معاهدة السلام مع الحكومة وان استيلاء قوات الحكومة على معقله فى هوامبو لن يثنيه عن توقيع المعاهدة (١١/١٢).

ـ قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اجلاء ٦٠ مواطنا من بعثتها فى مدينة هوامبو، وكشف بيان أصدرته اللجنة أن منظمات أخرى منها «اليونيسيف» و «أطباء بلا حدود» قد أجلت موظفيها من هوامبو (١١/١٢)

ـ أعلنت الأمم المتحدة تأجيل مراسم التوقيع النهائي على اتفاق السلام بين حكومة انجولا ومتمردى جبهة يونيتا بسبب صعوبة إقناع زعماء المتمردين بهذه الخطوة فى ظل استمرار العمليات العسكرية التى تشنها القوات الحكومية ضد معاقل المتمردين (١١/١٤) . وفى تطور لاحق أعلن نيلسون مانديلا رئيس جنوب افريقيا الذى شارك فى اجتماع عقده قادة دول المواجهة الافريقية ان الأطراف الانجولية المتنازعة ستوقع اتفاق السلام فى ١١/٢٠ وأن مبعوث الأمم المتحدة يعدون الآن لاعلان الهدنة (١١/١٥).

ـ وقعت الحكومة الانجولية فى لوساكا اتفاق سلام مع حركة يونيتا أمام مئات من ممثلى حكومات ٢٩ دولة وممثلو الأمم المتحدة، واضطر رئيس انجولا ادوار سانتوس الى تكليف وزير خارجيته بالتوقيع بدلا منه على اتفاق السلام بعدما اعتذر سافيمبى عن الحضور ووقع عن حركة يونيتا المعارضة اوجينيو مانوفاكولا (١١/٢٠).

ـ رحب مجلس الأمن بالاتفاق الذى وقعته حركة يونيتا والحكومة الانجولية معربا عن قلقه ازاء التقارير التى اشارت الى استمرار القتال وطالب الطرفين بالالتزام بتنفيذ الاتفاق واحترام وقف اطلاق النار مشيرا الى انه سينتظر تقرير د . بطرس غالى بدخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ الفعلى قبل السماح بارسال مزيد من قوات حفظ السلام الدولية والمراقبين الى انجولا (١١/٢٢).

الصومال:

ـ اتهم عدد من زعماء مجموعة «الاثنى عشر» الصومالية التى يتزعمها على مهدى محمد المسئولين عن عملية الأمم المتحدة فى الصومال (يونيصوم ـ ٢) بأنهم جعلوا العملية رهينة فى ايدى «التحالف الوطنى الصومالى» بزعامة محمد فارح عيديد واكد اللواء عمر الحاج زعيم الجبهة القومية الصومالية اهمية عقد مؤتمر مائدة مستديرة للسلام فى الصومال تحضره جميع الأطراف المتنازعة دون اشتراك اى مسئولين من الأمم المتحدة (٩/٧).

ـ أعلن الناطق العسكرى باسم يونيصوم ـ ٢ الميجور ريتشارد ماكدونالد ان الجنود الإيرلنديين المئة التابعين ليونيصوم ـ ٢ سيغادرون الصومال فى إطار خفض عدد جنود الأمم المتحدة فى الصومال (٩/١٢).

ـ سحبت الأمم المتحدة قوات زيمبابوى المشاركة فى حفظ السلام فى الصومال بعد اشتباك هذه القوات مع ١٠٠ مسلح صومالى فى بلدة بالاد شمالى غرب مقديشيو (٩/١٢).

ـ انسحبت اخر مجموعة من الجنود الامريكيين فى الصومال وغادرت مقديشيو الى مرفأ ممباسا الكينى، واعلن الناطق العسكرى باسم يونيصوم ـ ٢ أن الوضع الأمنى فى مقديشيو لن يتأثر بانسحاب الأمريكيين (٩/١٥).

ـ التقى كوفى انان رئيس عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مع على مهدى محمد الناطق باسم مجموعة الفصائل «الاثنى عشر» فى شمال مقديشيو وتركزت محادثاتهما على مؤتمر المصالحة الوطنية المزمع عقده لزعماء التنظيمات السياسية الصومالية (٩/١٦).

ـ طلب د . بطرس غالى من مجلس الأمن النظر فى تمديد عملية يونيصوم ـ ٢ لمدة شهر وقدم تقريرا عن التطورات الأخيرة فى الصومال فى الميدان السياسى وفى مجال الأمن والشئون الانسانية على ان يقدم توصياته وتقويمه للموقف فى الجزء الثانى من التقرير الذى يقدمه فى منتصف اكتوبر (٩/٢١).

ـ أشاد الميجور جنرال موريس باريل المستشار العسكرى للأمين العام للأمم المتحدة لشئون حفظ السلام بكفاءة وانضباط افراد القوات المسلحة المصرية فى الصومال وان هذه الاعتبارات كانت وراء اسناده قيادة يونيصوم ـ ٢ مهمة تأمين مطار مقديشيو الى القوات المصرية (٩/٢٣).

ـ قرر مجلس الأمن باجماع ١٤ عضوا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت مد عملية الأمم المتحدة الثانية لحفظ السلام فى الصومال يونيصوم ـ ٢ حتى ٣١ اكتوبر وتاجيل البدء فى سحب القوات الدولية لمدة شهر واحد (١٠/١).

ـ أوصى د . بطرس غالى فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن بانهاء عملية يونيصوم ـ ٢ فى الصومال فى نهاية مارس القادم وقال ان خطة لوجستية يجرى اعدادها لهذا الشأن وتتطلب مساندة عسكرية جوية وبحرية تحسبا لأى أعمال عدائية قد تتعرض لها من المسلحين الصوماليين (١٠/١٦)

ـ أعلن رئيس مجلس الأمن ديفيد هاناى أن بعثة من المجلس تضم ممثلين عن الصين والولايات المتحدة وفرنسا ونيجيريا وباكستان ستغادر نيويورك متوجهة الى الصومال لتقويم الوضع وتسهيل اتخاذ قرار فى شأن مد عملية الأمم المتحدة فى هذا البلد (١٠/٢١).

ـ اعلنت الفصائل الصومالية الاثنى عشر الموالية للجنرال محمد فارح عيديد تأجيل مؤتمر المصالحة الوطنى بسبب وصول بعثة مجلس الأمن ورغبة البعثة فى أن تلتقى قادة الفصائل الصومالية كجزء من مهمتها (١٠/٢٦).

ـ اعلن رئيس بعثة مجلس الأمن فى نهاية مهمة البعثة ان مجلس الأمن سيتخذ فى وقت قريب قرارا مهما جدا يتعلق بسبل الاستمرار فى مساعدة الصوماليين وان الأمم المتحدة لن تسرع فى ترك الشعب الصومالى لكنها ستأخذ فى الاعتبار السبل التى تمكنها من مواصلة دورها كوسيط بعد مارس ١٩٩٥ (١٠/٢٧).

ـ وافق مجلس الأمن على انهاء عملية يونيصوم ـ ٢ فى ٣١ مارس القادم وأصدر المجلس قرارا بسحب بقية القوات الدولية فى الصومال والبالغ عددها ١٥ الف جندى تدريجيا وبطريقة منظمة، ورحب المجلس باعتزام د . بطرس غالى مواصلة الجهود الهادفة الى مساعدة الصوماليين فى تحقيق المصالحة الوطنية عبر مبعوثه الشخصى فيكتور جبيهو (١١/٤).

ـ غادر نحو أربعة آلاف جندى هندى من العاملين فى قوات الأمم المتحدة الصومال واعلن مسئولون بالأمم المتحدة ان عملية انسحاب القوات الدولية والعاملين فى مجال الاغاثة بالصومال تمضى قدما (١١/٢٥).

موزمبيق:

ـ أكد مجلس الأمن انه سيؤيد نتائج الانتخابات المقرر عقدها فى موزمبيق فى نهاية شهر اكتوبر بشرط ان تعلن الأمم المتحدة انها انتخابات حرة ونزيهة. وناشد بيان للمجلس جميع الأحزاب الرئيسية واللجنة الوطنية للانتخابات فى موزمبيق بضرورة الالتزام بجميع الخطوات التى تضمن سير الانتخابات بصورة جيدة، واعلن المجلس عن ارتياحه ازاء سير عملية السلام فى موزمبيق (٩/٨).

ـ انتهت عملية التصويت فى اول انتخابات برلمانية ورئاسية فى موزمبيق منذ استقلالها عام ١٩٧٥ بعد ان تراجع زعيم حركة رينامو المعارضة عن قرار مقاطعة الانتخابات لحصوله على ضمانات مكتوبة من الدبلوماسيين الغربيين (١٠/٣٠). وفى تطور لاحق أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى موزمبيق الدو اجيلو انه لا يوجد دليل على حدوث تزوير فى الانتخابات بعد ان اظهرت النتائج الأولية فوز الرئيس الحالى جواكيم شيساتو مرشح جبهة فريليمو الحاكمة بمنصب الرئاسة وحصول الجبهة الحاكمة

على ٥٠٪ من مقاعد البرلمان مقابل ٤٠٪ لحركة رينامو (١١/٥).

- أعلن د . بطرس غالى ان الأمم المتحدة تعتزم سحب قواتها من موزمبيق قريبا وستحتفظ بقوات رمزية فى البلاد للمساعدة على اعمار موزمبيق (١١/١٢).

- وافق مجلس الأمن بموجب القرار ٩٦٠ الذى صدر بالاجماع على نتائج الانتخابات العامة فى موزمبيق ودعا المجلس جميع الأطراف الى مواصلة عملية المصالحة الوطنية على اساس نظام ديمقراطى تعددى (١١/٢٢).

ليبيريا:

- أعلنت وزارة الخارجية النمساوية الافراج عن نمساوى وعدد اخر من العسكريين فى الهند والصين وسلوفاكيا والتشيك فى بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى ليبيريا بعد أن احتجزتهم عناصر مسلحة من الجبهة الوطنية التى يتزعمها تشارلز تيلور (٩/١٥).

- أعلن المتمردون فى ليبيريا عن مصرع ثلاثة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خلال اشتباكات وقعت بين فصائل المتمردين للسيطرة على منطقة توبمانبرج الغنية بمناجم الحديد (١٠/١١).

أرتيريا:

- وقعت السودان مع الحكومة الارتيرية اتفاقا للترحيل الاختيارى لنحو ٢٥ الف لاجىء ارتيرى يعيشون فى السودان واعادتهم الى بلادهم، واشتركت فى التوقيع على الاتفاق المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين التى ستشارك فى عمليات الترحيل (٩/٩).

الصحراء الغربية :

- استانفت الأمم المتحدة عمليات تسجيل السكان الصحراويين فى قوائم الاستفتاء بعد توقف استمر نحو اسبوعين للبحث فى ترتيبات مشاركة مراقبين من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومسئولين من المغرب وجبهة بوليساريو فى عمليات التسجيل (٩/٢١).

- أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا سجل فيه قلقه نتيجة بطء عملية تحديد الهوية للمقترعين فى استفتاء الصحراء الغربية لتقرير مصيرها سواء بالانضمام الى المغرب أو الاستقلال، وأعرب المجلس عن ترحيبه بزيارة د . بطرس غالى للصحراء قبل نهاية شهر نوفمبر وطلب من المغرب وجبهة البوليساريو التعاون مع الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لانجاز الاستفتاء (١١/٥).

كوريا الشمالية :

- أعلنت كوريا الشمالية رفضها السماح لفريق التفتيش الدولى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة موقعين يعتقد انهما من المنشآت النووية (٩/١٧) ، وفى وقت لاحق طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بيونج يانج بفتح هذه المنشآت كلها أمام المفتشين الدوليين والعودة الى عضوية المنظمة (٩/٢٣).

- أكدت الدول الأعضاء فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال المؤتمر السنوى للوكالة الذى عقد فى فيينا مساندتها للجهود المبذولة لاتمام عمليات التفتيش النووى فى كوريا الشمالية بالتعاون الكامل والنووى مع الوكالة ووافقت على القرار ٧٦ دولة وامتنعت ١٠ دول ورفضته دولة واحدة هى ليبيا (٩/٢٤).

- جددت كوريا الشمالية فى المحادثات التى استؤنفت فى جنيف مع الولايات المتحدة رفضها قيام بعثات دولية بتفتيش منشآتها النووية وقالت انها ستسمح بالتفتيش الدولى الكامل فور بناء الثقة مع الولايات المتحدة فى اطار اعادة هيكلة الصناعات النووية فيها (٩/٢٤)، وفى تطور لاحق طالبت كوريا الشمالية بوقف تحركات الاسطول الأمريكى قبالة سواحل شبه الجزيرة الكورية مهددة بالانسحاب من مفاوضات جنيف اذا لم يتم ذلك (٩/٢٥).

- اعلنت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية التوصل الى اتفاق لحل الأزمة النووية، ويقضي الاتفاق بتخلى كوريا الشمالية عن برنامجها للطاقة النووية واستبدال البرنامج بتكنولوجيا حديثة أكثر أمانا تقدمها الولايات المتحدة مع تخفيف القيود التجارية الأمريكية المفروضة على بيونج يانج وفتح مكاتب اتصال لكل من البلدين فى عاصمة الآخر تمهيدا لتطبيع العلاقات (١٠/١٨).

- رحب مجلس الأمن فى بيان رئاسى بالاتفاق الذى تم توقيعه بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية للتحقق من امتثال كوريا الشمالية امتثالا كاملا لاتفاق الضمانات بينها وبين الوكالة (١١/٥).

افغانستان:

- ذكر بيان صادر عن الأمم المتحدة فى اسلام أباد ان فشل بعثة الأمم المتحدة الخاصة فى افغانستان فى اجراء مباحثات تمهيدية بين الفصائل الافغانية المتحاربة يعود الى رفض انصار الرئيس رباني الاجتماع مع ممثلين عن الحركة الاسلامية الوطنية التى يتزعمها الجنرال رشيد دوستم (٩/٣)

- بدأت الأمم المتحدة وضع الترتيبات لعقد اجتماع يضم قادة جميع الأطراف المتصارعة فى افغانستان وثلاثة من القادة المحايدين والمستقلين فى اطار بدء الجولة الثالثة من عمل البعثة الخاصة بالمنظمة الدولية لدى افغانستان (٩/١٤).

- وجه الرئيس الأفغانى برهان الدين ربانى الدعوة الى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة محمود المستيرى لزيارة كابول واجراء محادثات مع قادة الفصائل المتحارية، وفى تطور لاحق أعلن محمود المستيرى أن الأمم المتحدة تشرف على مؤتمر موسع فى مدينة كويتا الباكستانية وأبدى استعداده لزيارة العاصمة أو ارسال مندوب عنه اليها اذا اقتضت الضرورة (١٠/٨).

- أعلن المتحدث الرسمى باسم الأمم المتحدة فى افغانستان ان اطراف النزاع الرئيسية شاركوا فى محادثات سلام ترعاها الأمم المتحدة فى مدينة كويتا فى باكستان، واضاف ان مسعود خليلى ممثل الرئيس الأفغانى وصل الى كويتا حيث اجرى مع محمود مستيرى مشاورات مع ٢٠ شخصية افغانية مستقلة. وأوضح المتحدث ان كلا من قلب الدين حكمتيار رئيس الوزراء وعبد الرشيد دوستم قائد الميليشيات الشمالية قد انضما الى المحادثات (١٠/١٣).

- شهدت كابول معارك عنيفة بين الفصائل المتناحرة بينما استمرت محاولات الأمم المتحدة فى التوسط حيث التقى محمود المستيرى رئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار لاقناعه بمقررات مؤتمر كيتا الذى عقدته الأمم المتحدة بغية تشكيل مجلس استشارى وتشكيل مجلس «وطنى موسع» وحكومة انتقالية محايدة (١٠/٢٥).

- أعلن المتحدث باسم الرئاسة الأفغانية ان الفصائل الأفغانية المؤيدة للرئيس برهان الدين ربانى وافقت على مبدأ خطة تقدمت به الأمم المتحدة لوضع حد للحرب القائمة مع ادخال بعض التعديلات على نقل السلطة (١١/٦).

- أعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق لاستمرار القتال بين الأطراف المتحارية فى أفغانستان ودعا الى وقف فورى للصراع هناك (١١/٣٠).

طاجيكستان :

- استأنفت الحكومة الطاجيكية والمعارضة محادثاتهما فى طهران تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة مسئولين روس وايرانيين بهدف الاتفاق على وقف اطلاق النار. وأكد وسيط الأمم المتحدة فى القضية الطاجيكية راميرو بيريز بالون ان المعارضة والحكومة تسعيان جاهدتين للوصول الى تسوية بشأن شروط وقف اطلاق النار (٩/١٤).

- وقعت حكومة طاجيكستان والمعارضة اتفاقا لوقف اطلاق النار بحلول ٥ نوفمبر وتبادل الأسرى خلال ٢٥ يوما. ويبدأ سريان الوقف المؤقت لاطلاق النار بعد نشر قوات مراقبة تابعة للأمم المتحدة على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان المجاورة التى لجأت اليها قوات المتمردين وعشرات الآلاف من المدنيين (٩/١٨).

- وصل مراقبو الأمم المتحدة الى طاجيكستان للاشراف على تنفيذ وقف اطلاق النار الذى بدأ فى ٢٠ اكتوبر تمهيدا لاجراء

انتخابات عامة في شهر نوفمبر في الجمهورية السوفيتية السابقة (١٠/٢٠).

- وقعت الحكومة الطاجيكية والمعارضة اتفاقا في اسلام أباد يقضي بتمديد الهدنة المؤقتة بينهما ثلاثة أشهر ، واعتبر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بيريز بالون الاتفاق انجازا كبيرا وقال ان الاتفاق سيساهم في بناء الثقة بين القوى الطاجيكية المختلفة (١١/١).

- أعلن ليفيو بوتا رئيس بعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان ان الحكومة والمعارضة نفذتا تبادلا للأسرى بموجب اتفاق الهدنة وان «الجانبين اظهرا حكمة» في تنفيذ المبادلة وحث الحكومة والمعارضة على الاعداد لجولة جديدة في محادثات السلام من المقرر أن تعقد في موسكو في شهر ديسمبر (١١/١٤).

قبرص:

- شدد الرئيس القبرصي جلافكوس كليريديس في رسالة وجهها الى د . بطرس غالي على استعداده للتفاوض مع زعيم القبارصة الأتراك رؤوف منكطاش برعاية الأمم المتحدة لبحث كل مشكلة قبرص من جميع الوجوه واضاف انه من الضروري أن يوافق الجانب القبرصي التركي على المقطع الثاني من القرار ٩٣٩ الصادر عن مجلس الأمن الذي ينص على أن حل المشكلة القبرصية قائم على أساس دولة واحدة سيدة ومستقلة (٩/١٠).

- اكد الرئيس بيل كلينتون التزام بلاده بالتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لحل القضية القبرصية، وذكر كلينتون ان الجاليتين القبرصيتين أعلنتا موافقتهما على تدابير الثقة التي اقترحتها الأمم المتحدة لتسهيل التقارب بينهما (٩/١٦).

- بدأ المبعوث الخاص للأمم المتحدة جوكلارك محادثات بشأن المشكلة القبرصية مع مسئولين اتراك في انقرة، وصرح كلارك في ختام زيارته أن الأمم المتحدة تسعى الى جمع الأطراف لاقامة اتحاد في قبرص يكون مقبولا لدى الجاليتين، وأشار كلارك الى أن الأمم المتحدة تسعى أيضا الى ايجاد وسيلة لالغاء نتائج قرار محكمة العدل الأوروبية فرض مقاطعة على قبرص التركية بما يحقق تقدما في اتجاه تطبيق اجراءات الثقة بين الجاليتين التي اقترحتها الأمم المتحدة (٩/٢١).

- دعا الرئيس القبرصي جلافكوس كليريديس الأمم المتحدة الى اتخاذ اجراءات رادعة بحق الطرف التركي ودعا الى عقد مؤتمر دولي لبحث المسألة القبرصية التي لاتزال دون حل رغم مرور أكثر من عشرين عاما على احتلال الشطر الشمالي من الجزيرة (١٠/٤).

لبنان:

- وجه السفير سمير مبارك مندوب لبنان في الأمم المتحدة رسالة الى د . بطرس غالي أبلغه فيها أن قوات الاحتلال الاسرائيلي تقوم منذ ٢٠ اكتوبر باعتداءات يومية على الجنوب اللبناني وأن الحكومة اللبنانية «اذ تدين وتستنكر هذه الاعتداءات على سيادة لبنان وامن مواطنيه»، فانها «تطالب المجموعة الدولية ممثلة في أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة بالتدخل لحمل اسرائيل على وقف اعتداءاتها فورا على الأراضي اللبنانية التزام مبادىء القانون الدولي وقرار مجلس الأمن» (١٠/٢٤).

- رفض الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة طلب الوفد اللبناني ادخال القرار ٤٢٥ الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من الجنوب اللبناني في مشروع قرار عن عملية السلام للشرق الأوسط لتقديمه للتصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة (١١/٣٠).

ليبيا :

- جدد مجلس الأمن الحظر المفروض على ليبيا للمرة الثامنة. وأعلن السفير البريطاني ديفيد هناي لدى الأمم المتحدة أمام المجلس ان بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا أبلغت الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام للأمم المتحدة رفض اقتراح تسليم المتهمين الى الأمين العام للجامعة حتى يتم التفاهم على محاكمتهما خارج بريطانيا والولايات المتحدة وان سبب الرفض يرجع الى أن الاقتراح «لا يتماشى مع متطلبات قرارات مجلس الأمن» (١١/٣٠).

الأمين العام :

- حول الجدل الذي أحاط بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومقاطعة بعض الدول للمؤتمر قال د . بطرس غالي أن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة «الحرية في المشاركة أو عدم المشاركة» وأضاف أن هدف هذه المؤتمرات هو اقرار سلسلة من التوصيات والدول الأعضاء حرة في أخذها بالاعتبار أم لا (٨/٣١) وفي تقريره عن المؤتمر أشار د . غالي الى أن السياسات والبرامج السكانية يمكنها أن تساهم بدرجة كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على البنية (٩/١)، وأبدي د . غالي ارتياحه لأن ١٨٢ دولة تشارك في المؤتمر وأن ١٩ رئيس دولة يرأسون وفود بلادهم (٩/٢).

- استبعد د . بطرس غالي اتخاذ أي اجراء في العام القادم موعد الذكري الخمسين لقيام المنظمة الدولية لتوسيع عضوية مجلس الأمن أو منح مقعد دائم لكل من اليابان وألمانيا وفقا لما كان متوقعا (٩/٣) .

- افتتح د . بطرس غالي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وقدم ثلاث كلمات القاها باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية أعرب فيها عن اعتقاده بأن مؤتمر السكان سيحسم قضية العلاقة بين السكان والتنمية اذا ماتوافرت الارادة السياسية، ووجه د . غالي في كلمته الشكر الي مصر علي استضافتها للمؤتمر كما وجه التحية الي الرئيس حسني مبارك تقديرا لدوره الفعال وسياساته الحكيمة التي وصفها بأنها نابعة من إدراك حقيقي لطبيعة العلاقة بين السكان والتنمية وهو الدور الذي اعترف به المجتمع الدولي حينما قرر منح الرئيس مبارك جائزة السكان لهذا العام (٩/٥).

- عقب حضوره المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة وصل د . بطرس غالي الي اسلام آباد في بداية جولة آسيوية شملت الهند وباكستان حيث شارك في المؤتمر الإستثنائي لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي ووجه نداء لوقف المعارك في كابول من أجل السماح بادخال المساعدات الإنسانية اليها (٩/٧) وأكد د . غالي علي أهمية اشتراك شخصيات أفغانية مقيمة في المنفي في عملية التسوية في بلادها وأضاف أن الأمم المتحدة تنسق مع باكستان في هذا الشأن (٩/٨).

- أعلن د . بطرس في ختام زيارته للهند عن استعداده للتوسط لإستئناف المحادثات بين الهند وباكستان، بعد أن أعرب عن أسفه لفشل المحادثات بين البلدين في تسوية المنازعات بينهما ومواصلة كل جانب اتهام الآخر بالمسئولية عن تدهور العلاقات بينهما (٩٨/١١) .

- دعا د . بطرس غالي حكام هايتي العسكريين الي مغادرة بلادهم وأشار الي أن الأمم المتحدة استنفذت كافة السبل الدبلوماسية لحل الأزمة وكذلك الولايات المتحدة (٩/١٢) .

- بدأ د . بطرس غالي زيارة للصين لإجراء محادثات مع كبار المسئولين الصينيين حول الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في بكين العام القادم (٩/١٥).

- بعث د . بطرس غالي برسالة الي الملك نورودوم سيهانوك رأس الدولة في كمبوديا عبر فيها عن قلقه من أن القانون الجديد للهجرة في كمبوديا قد يعرض الأقلية الفيتنامية التي تعيش في كمبوديا للخطر (٩/١٧).

- أشاد د . بطرس غالي «بالتطبيق السلمي» لقرار مجلس الأمن رقم ٨٤٨ لاعادة الديمقراطية الي هايتي وأعرب عن الأمل في إقرار جو مستقر عبر التعاون بين السلطات العسكرية الهايتية والقوات التي تأتمر بالقيادة الأمريكية . وذكر المتحدث باسم الأمين العام بأن د . بطرس غالي «ينظر بسرور الي عودة الرئيس جان برنارد اريستيد الي بلاده

واستئناف المساعدة الدولية للمساهمة في إعادة بناء المؤسسات في هايتي وإنهاض الاقتصاد (٩/٢٠).

- أكد د. بطرس غالي في تقرير رفعه الي مجلس الأمن أن إنسحاب القوات الدولية البالغ قوامها ٤٠ ألف فرد يحتاج الي تغطية عسكرية جيدة من خارج إطار الأمم المتحدة. وأشار الي أن إعلان مناطق امنة في البوسنة قد ربط قوات الحماية الدولية في محاولات لوقف الاعتداءات الصربية علي المسلمين مما جعل الأمم المتحدة طرفا في الصراع البوسني، وأوضح أن المناطق الأمنة انقذت أرواح العديد من المواطنين ولكنها كانت عملية مكلفة صعبة التنفيذ. وصرح د. غالي أن خطة انسحاب القوات الدولية قد تستغرق ٦٠ يوما ستتخلي خلالها الأمم المتحدة عن حماية بعض المناطق الأمنة (٩/٢٢).

- بحث الرئيس بيل كلينتون مع د. بطرس غالي خطط إحلال قوات حفظ سلام دولية تساهم فيها الولايات المتحدة بأقل من نصف عدها مكان القوات الأمريكية (٩/٢٦).

- إستجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي ذكر راتيو طوكيو أن الحكومة اليابانية قررت دفع رواتب رجال الشرطة الفلسطينية في منطقة الحكم الذاتي (٩/٢٦).

- أصدر د. بطرس غالي أوامره بوقف التصريحات والتقارير الاعلامية الخاصة بتطورات الوضع في رواندا (٩/٢٧).

- طالب د. بطرس غالي طرفي قضية الصحراء الغربية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة حتي يتم تطبيق الاستفتاء حول تقرير المصير المنتظر اجراؤه في الصحراء في أوائل عام ١٩٩٥. وأكد د. غالي أنه يتابع بإهتمام مع ممثله الشخصي في الصحراء، ومع طرفي النزاع بذل جهود مكثفة لتذليل الصعوبات التي يثيرها مخطط التسوية (٩/٢٧).

- في رسالة وجهها د. بطرس غالي الي المشاركين في ندوة «العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في الدول العربية» التي عقدت في كلية أوريل في جامعة أكسفورد البريطانية قال د. غالي أن «تدعيم الديمقراطية علي المستوي الوطني لاينفصل عن العملية الديمقراطية علي المستوي العالمي، والديمقراطية الحقيقية هي القاعدة الأساسية لضمان التعاون الدولي ...» (٩/٢٧).

- أشاد الرئيس بيل كلينتون بقيادة د. بطرس غالي للأمم المتحدة وقال انه استطاع أن يواجه التحدي وجعل من الأمم المتحدة أداة فعالة وفي المقدمة وقد وضحت قيادته أكثر من أي وقت مضي في عمليات السلام. جاء ذلك في لقاء ضم ١٨ رئيس دولة وعددا من وزراء الخارجية جمعهم د. غالي علي مائدة واحدة في الأمم المتحدة (٩/٢٨).

- بحث السيد عمرو موسي وزير الخارجية مع د. بطرس غالي مساهمة مصر في خطط السلام العالمي بالإضافة الي عدد من القضايا المدرجة علي جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين (٩/٣٠).

- أكد د. بطرس غالي أن كل قرار بشأن الضربات الجوية لحلف شمال الأطلس في البوسنة ينبغي أن يدرس بصورة جيدة وأن يشارك قادة الأمم المتحدة علي الأرض في إتخاذه (١٠/١).

- في حوار مع مجلة نيوزويك اعرب د. بطرس غالي عن ارتياحه لعدم حدوث مواجهة عسكرية في هايتي بعد الاتفاق الذي توصل اليه الرئيس السابق كارتر مع حكام هايتي العسكريين، وتعليقا علي ماقرره الكونجرس الأمريكي من رفع الحظر العسكري علي البوسنة اذا لم يوافق الصرب علي خطة سلام، قال د. غالي أنه لايمكن لأحد أن يرفع الحظر بدون قرار من مجلس الأمن (١٠/٣).

- حذر د بطرس غالي من أن المنظمة الدولية تواجه وضعا ماليا حرجا بسبب استنزاف مواردها المالية ووصولها الي حالة الافلاس الفعلي ممايعرض للخطر قدرتها علي تنفيذ طموحاتها من أجل دور أكثر نشاطا علي الساحة الدولية، وأضاف أن أي حديث عن توسيع مسئوليات الأمم المتحدة لامعني له مالم تواكبه زيادة في الموارد المالية ومالم تلتزم الأعضاء بسداد حصصها المالية في الميزانية. وتقدم د. غالي باقتراحات جديدة للإصلاح الجذري للأوضاع المالية المتدهورة للمنظمة وتعديل نظام توزيع الحصص المالية (١٠/١٣).

- بعث د. بطرس غالي ببرقية تهنئة الي الأديب نجيب محفوظ بنجاته من المحاولة الإجرامية الغادرة التي تعرض لها (١٠/١٥).

- افتتح د. بطرس غالي مؤتمر كفاءة التجارة العالمية الذي عقد في مدينة كولومبوس بولاية أوهايو الأمريكية وأشار في كلمته الي أن المؤتمر يمثل معلما هاما في تاريخ الأمم المتحدة حيث أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «انكتاد» يحتفل بالذكري الثلاثين لقيامه هذا العام. واستعرض د. غالي الصعوبات التي تواجه الدول النامية وتحد من قدرتها علي الإستفادة من فرص السوق حيث اشار الي مشكلة التمويل ونقص المعلومات ومشاكل النقل ووسائل الإتصالات واضاف أن هناك مؤشرا الي عصر جديد للإنفتاح التجاري يمثل الي التعاون المشترك أكثر من المواجهة وعلي منظمة التجارة العالمية أن تعزز هذا التعاون (١٠/١٦).

- رحب د. بطرس غالي بعودة اريستيد السلمية الي السلطة في هايتي وأكد استعداد الأمم المتحدة لتقديم كافة المساعدات لشعب هايتي لمواجهة تحديات المستقبل (١٠/١٦).

- أكد د. بطرس غالي أن توقيع اتفاق السلام بين اسرائيل والأردن يشكل علامة بارزة في مسيرة السلام بالشرق الأوسط وأن اتفاق الطرفين علي مسألتي المياه والحدود يعطي أملا في التوصل الي تسوية شاملة وعادلة ودائمة في المنطقة قريبا (١٠/١٨).

- ادان د. بطرس غالي حادث تفجير الأوتوبيس الذي وقع في تل أبيب والذي أعلنت حركة حماس مسئوليتها عنه، وأضاف أن ذلك يجب الا يعرقل عملية السلام في المنطقة (١٠/١٩).

- وجه د. بطرس غالى تهنئة إلى الأهرام ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضى لانشائه، وقال د. غالى ان الأمم المتحدة لا تستطيع اقرار الأمن والسلام والتنمية بمعزل عن بوتقة الفكر والبحث نظرا للعلاقة الوثيقة بين المنظمة والمفكرين والباحثين (١٠/٢٢).

- أناب د. بطرس غالى السفير لارسن المنسق العام لزنشطة الأمم المتحدة فى الضفة الغربية وغزة لحضور احتفال توقيع الاتفاق الاردنى الاسرائيلى للسلام (١٠/٢٢).

- دعا د. بطرس غالى فى رسالة وجهها بمناسبة الذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة إلى استخدام المنظمة الدولية كقوة قادرة على تحقيق تحول اساسى نحو عالم يسوده السلام والرخاء الدائم، كما ناشد شعوب العالم وحكوماته ان تأخذ على عاتقها جهود التنمية العام المقبل، مشيرا إلى ان اول عبارة فى الميثاق تقول .. نحن شعوب الأمم المتحدة «فالأمم المتحدة هى نحن .. هى كلنا جميعا .. والأمم المتحدة هى الآن وستظل دائما على النحو الذى نأمل ونريد لها أن تكون عليه» (١٠/٢٣).

- قدم د. بطرس غالى إلى نيلسون مانديلا رئيس جنوب افريقيا فى نيويورك الكتاب الذى أعدته الأمم المتحدة عن الجهود التى بذلت لمكافحة التمييز العنصرى على مدى ٤٥ عاما (١٠/٢٤).

- أوضح د. بطرس غالى فى تقرير اعده عن المساعدات العاجلة التى تقدمها المنظمة الدولية للسودان ان «معلومات يمكن الاعتماد عليها تقدر عدد المتضررين من آثار الحروب الأهلية والجفاف فى السودان منذ عام ١٩٨٨ بين ٥٠٠ الف ومليون ونصف مليون من السكان، وحذر د. غالى من عواقب عرقلة وصول الاغاثة إلى المتضررين لافتا النظر إلى ان عدم وجود اتفاق فى شأن التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية الموجودة فى الخرطوم اعاق برامج المساعدات الانسانية فى شمال السودان وجنوبه (١٠/٢٤).

- اكد د. بطرس غالى انه يتعين على اسرائيل ان تعيد هضبة الجولان إلى سوريا

كجزء من صفقة سلام بين البلدين وأوضح ان المنطقة يجب ان تكون منزوعة السلاح (١٠/٢٥).

- اكد د. بطرس غالى فى كلمة القاها خلال زيارته للندن انه اذا لم تتوافر لدى الأمم المتحدة الموارد الكافية للتدخل فلابد من اسناد مسئوليات المنظمة إلى دول أو منظمات اقليمية تتوافر لديها الموارد. واوضح ان تكاليف ١٧ عملية حفظ سلام دولية تقوم بها الأمم المتحدة حاليا ستبلغ ٤ مليار دولار مع نهاية العام الحالى .. وقال ان المنظمة الدولية لم تستطع ان توفر اية قوات لجمهورية جورجيا رغم نداءات الرئيس شيفرنادزة (١٠/٢٥).

- تباحث د. بطرس غالى مع وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد خلال زيارته إلى لندن فى موضوع رفع حظر السلاح عن البوسنة وايد هيرد موقف الأمم المتحدة المعارض لرفع هذا الحظر مؤكدا ضرورة اعتماد الوقت المتاح للتوصل إلى خطوات سلمية فاعلة. كما تبادل البحث ايضا الوضع فى قبرص وفى افريقيا وأدى الاجتماع إلى «اتفاق فى شأن القضايا المطروحة» (١٠/٢٥).

- قلد الرئيس فرانسوا ميتران د. بطرس غالى وسام الشرف أعلى وسام فرنسى فى الحفل الذى اقيم بقصر الاليزيه تقديرا لما قدمه من خدمات جليلة لفرنسا والعالم (١٠/٢٦).

- اعلن د. بطرس غالى خلال جولة له فى دول القوقاز عن احتمال مشاركة قوات من الأمم المتحدة فى قوة لحفظ السلام فى اقليم ناجورنو كاراباخ، وطالب د. غالى بانسحاب القوات الأرمينية التى دخلت أذربيجان لمساعدة القوات الانفصالية الأرمنية فى الأقاليم (١٠/٣١).

- فى تقرير إلى مجلس الأمن أشار د. بطرس غالى إلى ان الشروع فى عملية تحديد هوية الناخبين المحتملين فى الصحراء الغربية وتسجيلهم فى اغسطس الماضى كان «خطوة مهمة نحو انجاز مهمة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية»، الا ان الأمر يتطلب شهورا لتحقيق درجة من التقدم فى عملية تحديد الهوية تكفى للاقتراب من تحديد موعد للاستفتاء وجدول زمنى منقح بين الخطوات التى لا يزال علينا اتخاذها من أجل تنفيذ خطة التسوية . وقد عدل د. بطرس غالى عن التوصية ببدء الفترة الانتقالية خلال شهر نوفمبر واجراء الاستفتاء فى منتصف فبراير القادم (١١/٨).

- دعا د. بطرس غالى العراق وايران إلى التزام .. أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن القيام بأى عمل عدائى يمكن ان يؤدى إلى تزايد حدة التوتر فى المنطقة بعد أن قدمت بغداد احتجاجا إلى الأمم المتحدة اتهمت فيه ايران باطلاق صواريخ سكود على أهداف داخل الاراضى العراقية بينما اعلنت ايران عن هجوم لحرس الحدود الايرانيين على قاعدة لجاهدى خلق بالقرب من بغداد (١١/٩).

- عقب اجتماعه بالدكتور بطرس غالى جدد دمير جيرينوفسكى زعيم القوميين الروس المتطرفين فى مؤتمر صحفى اعتراضه على العقوبات الاقتصادية التى تفرضها الأمم المتحدة ضد العراق وليبيا ويوغسلافيا السابقة كما أعرب عن رفضه لاستخدام قوات الأمم المتحدة فى الصراعات العرقية (١١/١٢).

- فى لقاء جرى بين الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى والدكتور بطرس غالى ، اكد د. غالى أن الأمم المتحدة ستواصل جهودها عن كثب لضمان تنفيذ العراق لكافة التزاماته المنصوص عليها فى القرارات الدولية ، واشار د. غالى إلى أهمية الاعتراف العراقى بالكويت واصفا اياه بانه خطوة إلى الأمام (١١/١٥) .

- أحال د. بطرس غالى تقريرا عن وضع حقوق الانسان فى السودان على الجمعية العامة اعده المقرر الخاص كاسبار بيرو ويؤكد التقرير تدهورها فى مناطق محددة فى جنوب البلاد (١١/١٦).

- افتتح د. بطرس غالى مؤتمرا وزاريا عقد فى نابولى يطالب بتصعيد الحرب ضد خطر عصابات المافيا فى العالم واوضح د. غالى ان المؤتمر يعتبر فرصة لتأكيد انتصار القانون على شريعة الغاب واكد انه حان الوقت لصياغة معاهدة دولية لمكافحة الجريمة (١١/٢١) .

- عقد د. بطرس غالى اجتماعا بالرئيس حسنى مبارك خلال زيارته إلى ايطاليا تناول فيه مهام الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام فى العالم وتطرق الاجتماع إلى متابعة نتائج مؤتمر السكان وإلى مؤتمر التنمية الاجتماعية القادم فى الدانمرك (١١/٢٣) .

- وصل د . بطرس غالى إلى الجزائر فى مستهل رحلة تشمل ايضا المغرب لاجراء محادثات فى شأن الاسراع باجراء استفتاء تقرير المصير فى الصحراء الغربية . وقد استقبل الرئيس الأمين زروال د . بطرس غالى وتناولت الزيارة مشاركة الجزائر مشاركة الجزائر فى مؤتمر التنمية الاجتماعية القادم فى الدانمرك وتطورات الوضع فى منطقة المغرب العربى ومسار السلام فى الشرق الأوسط (١١/٢٦) .

- اكد د. بطرس غالى ان الجهود الدبلوماسية سوف تستمر لتحقيق تسوية سلمية فى الصومال ، وان انسحاب القوات الدولية من الصومال المقرر فى شهر مارس القادم لايعنى انتهاء دور المنظمة الدولية هناك (١٠/٢٦) .

- اعرب د. بطرس غالى عن أمله فى أن تتم تسوية قضية الصحراء الغربية واجراء الاستفتاء عليها خلال الأشهر القليلة القادمة وحذر د. غالى من ان مجلس الأمن قد يتخذ قرارات سلبية اذا لم يتحقق تقدم ميدانى فى تسجيل الأصوات والانتقال إلى الاستفتاء (١١/٢٦) .

- أجرى د. بطرس غالى محادثات مع قادة بوليساريو فى مواقع تجمعهم جنوبى شرق الجزائر طاولت آخر تطورات نزاع الصحراء الغربية وموقف الأمم المتحدة الذى يركز على اجراء استفتاء حر ونزيه لتقرير مصير السكان له (١١/٢٧) .

- صرح د. غالى أنه درس مع مسئولى بعثة «المينورسو» التى تراقب سريان وقف اطلاق النار فى الصحراء ومع اعضاء لجنة تحديد الهوية الصعوبات القائمة والاجراءات التى يجب اتخاذها للتغلب على هذه الصعوبات (١١/٢٩) .

- شكل د. بطرس غالى لجنة استشارية تحضيرية للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة تضم اللجنة ٢٠ من الشخصيات العالمية من مختلف المناطق الجغرافية تم اختيارهم تقديرا لدورهم المتميز على المستويات الوطنى والاقليمى والعالمى (١١/٢٩) .

- طالب د. بطرس غالى المجتمع الدولى بالاسراع فى ارسال المساعدات التى التزم بها إلى الشعب الفلسطينى ، واضاف ان المجتمع الدولى التزم بنحو ٦٧٠ مليون دولار فى المساعدات للعام الحالى وبعد مرور أحد عشر شهرا وصل الشعب الفلسطينى أقل من ٢٠٠ مليون دولار فقط (١١/٢٩) .

- فى ختام زيارة قصيرة للبوسنة غادر د. بطرس غالى سراييفو دون أن يجتمع مع زعماء صرب البوسنة الذين اشترطوا عقد المحادثات على أراضى يسيطر عليها الصرب بينما اراد د. غالى عقدها فى مطار سراييفو الذى تسيطر عليه قوات حفظ السلام الدولية . وقد التقى د. غالى بالرئيس على عزت بيجوفيتش رئيس البوسنة (١١/٣٠) .

- صرح د. بطرس غالى انه سيطلب إلى مجلس الأمن ارجاء تنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية إلى الصيف المقبل وانه يعول على زيادة عدد مكاتب تحديد الهوية لتسجيل السكان المنحدرين من أصول صحراوية وتسريع اليات تنفيذ خطة الأمم المتحدة (١١/٣٠) .



Chairman of the Board and General Editor :
Ibrahim Nafei

Al Siyassa al Dawlya :

- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor
Dr. Osama El Ghazali Harb

Managing Editor
Ahmed Youssef Al Karie

Editorial Consultant
Nabya Asfahany

Sub - Managing Editor
Sawsan Hussein

Editorial Assistance
Nadia Abdel Sayed

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo
Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500
Fax: 5786833-5786023
Telex. 92001 - 92544 Ahram UN
Annual Subscription : - Egypt 20 L. E.
- Arab and African Countries 40 $
- Other Countries 55 $

Contents